

# التعليق على قانون الانشابات

الأستاذ

محمد بن عبد الله

المحامي بالنقض

المستشار

عمر الدين (المرناجوري)

رئيس محكمة الاستئناف

الطبعة الرابعة



إهداء ٢٠١٦  
هيئة الرقابة الإدارية  
جمهورية مصر العربية









# التعليق على قانون الإثبات

تأليف

الأستاذ

محمد عزمي

المحامى بالنقض

المستشار

عز الدين الزموري

رئيس محكمة الاستئناف



الطبعة الرابعة







## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة الطبعة الاولى

صدر قانون المرافعات الجديد ، وما لبثت المشرع ان اصدر بعده قانون الاثبات ، وكان أول قانون من نوعه - يجمع قواعد الاثبات الاجرائية التي كان يتضمنها قانون المرافعات القديم وقواعد الاثبات الموضوعية التي يضمنها التقنين المدني الحالي - وقد رأينا أن نعلق عليه بالشرح والايضاح ، وكانت خطتنا في البحث ان نورد النص الجديد والنص القديم الذي يقابله ، ثم اجراء مقارنة تفصيلية بين النصين ، مع ابراز المبادئ المستحدثة في القانون الجديد ، وعلقنا عليها برأينا ، ثم قمنا بشرح النصوص شرحا وافيا مستعينين في ذلك بأقوال الفقهاء ، ثم ادلينا بدلونا في المسائل القانونية التي ما زالت محل خلاف ، ثم أوردنا أهم احكام النقض التي صدرت في صدد كل مادة مهتمين بالاحكام الحديثة ، ورأينا ألا نكتفى بإيراد مختصر للمبدأ الذي تضمنه الحكم بل كنا نعمد الى نقل المبدأ القانوني كاملا والخصوصية التي صدر بشأنها ، ذلك اننا لاحظنا بحق أن بعض الاحكام كانت تتعرض لتفصيلات يهم الباحث كثيرا الاثام بها ، كما رأينا أن نتيح الفرصة للذين يجلسون للقضاء أن يتحسسوا بأنفسهم كيف تصوغ محكمتنا العليا احكامها ومبادئها القانونية ، وهي طريقة مثلى ولا شك من ناحية الصياغة اللفظية والقانونية ، واولينا المسائل القانونية التي تنور كثيرا في العمل عناية خاصة ، ثم بينا طرق الاثبات في الشريعة الاسلامية وقمنا بشرحها وايضاها وفصلنا مجال تطبيقها مع مقارنتها بنصوص قانون الاثبات - لانها ما زالت تطبق في مسائل



الاحوال الشخصية التي ما برحت تحتل جزءا كبيرا ومهما في العمل - وذلك  
لنسهل على المشتغل بها أمر الرجوع اليها ، حتى لا يجد نفسه غارقا في دروب  
واسعة من تفاصيل الفقه الاسلامي في وقت لا يكاد المشتغل بالقانون يلتقط  
أنفاسه من كثرة العمل وعناء البحث ، مع الإشارة للمراجع عونا لمن أراد  
مزيدا من البحث أو التفصيل .

وقد يجد أحد الزملاء رايًا لا يروقه ، وهذا حقه ، وعذرنا في ذلك ما قاله  
الامام أبو حنيفة « قولي هذا رأي فمن جاءنا بأحسن منه أخذناه » وانا لنترجو  
أن يجد الزملاء في هذا المؤلف ما يسعفهم وينفعهم ، ونأمل أن تكون قد وفقنا  
الى ذلك . والله ولي التوفيق ...

يوليو ١٩٦٩

عز الدين الدناصوري  
حامد عبد الحميد عكاز



## مقدمة الطبعة الثانية

حينما صدر قانون الاثبات الجديد طلب منا نادى القضاة شرحه فاستجبنا لطلبه وقام بطبع ثلاثة الاف نسخة وزعها على القضاة كما قمنا من جانبنا بطبع عدد من النسخ خصصناها للسادة المحامين والمستغنين بالقانون ولم يمض وقت طويل حتى انهالت علينا الطلبات سواء من الزملاء القضاة او المحامين فبعض اخواننا لم تصلهم النسخ الخالية بهم - رغم ان اعضاء مجلس ادارة النادى قد بذلوا جهدا مشكورا - كما ان الذين عينوا بعد توزيع الكتاب لم يحصلوا عليه كذلك فان النسخ التى طبعناها لحسابنا الخاص نفذت بدورها وطلب منا هؤلاء وهؤلاء اعادة طبع الكتاب الا اننا لم نستطع اجابتهم لطلبهم انذاك وراينا القريث في ذلك لأمرين أولهما ان نتكشف امامنا المشاكل العملية في تطبيق هذا القانون الذى حوى كثيرا من النصوص الجديدة والمبادئ المستحدثة حتى يمكن التعرض لها ومعالجتها تسهيلا للمستغنين بالقانون وتخفيفا مما يعانونه من مشقة في سبيل ذلك . وثانيهما اضافة المبادئ الجديدة التى تقررها محكمة النقض في خصوص هذا القانون وقد تحقق ما توقعناه وبرزت امامنا كثير من الأمور التى ظهرت في العمل ولم تكن قد طفت على السطح عند اعداد الطبعة الاولى كما ان محكمة النقض قد اصدرت حصيلة قيمة من الاحكام الجديدة حوت كثيرا من المبادئ المستحدثة وحينئذ رأينا ان الوقت قد حان لاعادة طبع الكتاب واضفنا اليه الكثير مما سبق بيانه وركزنا على ازالة اللبس بين احكام النقض الجديدة والقديمة واضعين في اعتبارنا ان يجد فيه دارسو القانون جديدا وتفصيلا أكثر من الطبعة السابقة ولهؤلاء الزملاء الجدد الذين لم يلحقوا بالطبعة السابقة عونا وسندا في دراستهم لقضاياهم العديدة التى تثقل كاهلهم ويبحثون عن الحلول الصحيحة بين عديد من المؤلفات فيصلون اليها بجهد بالغ وذلك لما تحتله قواعد الاثبات من أهمية خاصة اذ ان الحق - وهو موضوع التقاضى - يتجرد من كل قيمة اذا لم يقم الدليل على الحادث الذى يستند اليه فالدليل هو قوام حياته ومقصد النفع فيه حتى صدق القول بأن الحق مجردا من دليله يصبح عند المنازعة فيه والعدم سواء .

والله نسال ان تكون قد وفقنا فيما قصدنا اليه والله ولى التوفيق .

المؤلفان

ابريل سنة ١٩٧٧



### مقدمة الطبعة الثالثة

كان فضل الله علينا عظيما اذ نفذت الطبعة الثانية من هذا المؤلف في فترة وجيزة مع ان الناشر كان قد طبع منه اعدادا وفيرة ورغم ان نكادى القضاة اصدر مؤلفين قيمين في قانون الاثبات لاساتذة اجلاء الا انه عهد اليانا باخراج هذا المؤلف بعد ان تبين له مدى حرص الزملاء على اقتنائه فراينا في هذا التكليف ثقة نعتز بها وفور انتهائنا من تأليف طبعتنا الثانية من التعليق على قانون المرافعات قمنا بتنقيح الطبعة الثانية من هذا الكتاب فاضفنا كثيرا من آراء الفقه التي نشرت اخيرا ثم تعرضنا لكثير من المشاكل العملية التي ظهرت بعد الطبعة الاخيرة وشرحناها بتفصيل واطناب وعدلنا عن بعض الآراء التي كنا قد ابديناها في الطبعة السابقة ثم اضفنا جميع احكام النقض التي صدرت حتى سنة ١٩٨٣ وعلقنا على بعضها بما يزيدنا ايضاحا وربطنا بينها وبين الاحكام التي سبقتها لبيان مدى استقرار المبادئ او العدول عنها كما ابدينا رأينا في الاحكام التي رأينا من جانبنا انها محل نظر ثم اضفنا مواد المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة امام جهات القضاء والذي شمل خبراء الجدول وخبراء وزارة العدل وبذلك جاءت هذه الطبعة تزيد على ضعف الطبعة السابقة .

وقد اخذ علينا بعض الزملاء اننا نورد بعض احكام النقض مختصرة كما لاحظ البعض الآخر اننا اتينا بكثير منها مطولا ولهؤلاء وهؤلاء نقول اننا راعينا في المبادئ المختصرة انها كانت شديدة الوضوح رغم ايجازها اما المبادئ المطولة فقد حرصنا على ذلك بعد ان رأينا ان اختصارها سيخل بمضمونها فضلا عن انها تشمل تفصيلات وتطبيقات يهم الباحث الاطلاع بها اذ لاجدال في ان عرض المبدأ في سياق الوقائع يعطيه معنى مجسما يتمثل في وقائع بعينها بعد ان كان لفظا مجردا .

واذا كانت مهمة التأليف شاقة ومضنية الا ان ثقة الزملاء سواء منهم القضاة الجالس أو القضاء الواقف تخفف عنا كثيرا مما نلقاه من جهد بالغ متخذين العبرة والموعظة من قول اعدل الحاكمين في كتابه الحكيم « اما الزيد فيذهب جفاء واما ما ينفع الناس فيمكث في الارض » ، وانا لنأمل ان يجد المشتغلون بالقانون في هذا المؤلف ما يشفى غليلهم في البحث والدراسة ، وان يطالعوا في هذه الطبعة الجديدة عن الطبعتين السابقتين واخصها شرح المسائل القانونية العديدة والمعقدة التي صادفت كثيرا من الزملاء وارسلوا بها اليانا طالبين استجلاءها وايضاحها ، وتدعو الله ان تكون عند حسن ظنهم ، والله ولي التوفيق .



وانا لنتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير للمستشار وجدى عبد الصمد رئيس مجلس ادارة نادى القضاة على ما بذله من جهد صادق فى فترة طبع هذا الكتاب ، كما لا يفوتنا ان نذكر العبد الكبير الذى قام به المستشار يحيى الرفاعى السكرتير السابق لمجلس ادارة النادى فكانا خير عون لنا فى صدور هذا الكتاب وكتاب المرافعات بالصورة التى كنا نبغيها .

وانا على يقين من ان الزملاء جميعا قد احسوا بجسامة المسئولية التى تحملها الزميلان وما بذلاه من جهد فائق فى سبيل تكوين مكتبة القضاة التى كانت هدفا بعيد المنال فاصبحت بتوفيق الله حقيقة واقعة وانجازا رائعا فكاننا مضرب المثل فى التفانى فى اداء الواجب وانكار الذات جزاهما الله عن القضاة جميعا كل خير وصدق فيهما قول الله العظيم فى كتابه الحكيم « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » .

**الرفاق**



بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة الطبعة الرابعة

سبحانك ربنا لا علم لنا إلا ما علمتنا نتقدم إليك بجزيل الشكر على ما أنعمت به علينا وبِعَظِيمِ الحمد على ما أسديته إلينا فقد نفذت الطبعة الثالثة من هذا المؤلف رغم أن نادى القضاة كان قد طبع منه لأعضائه أكثر من خمسة آلاف نسخة كما تم طبع كمية أخرى ضخمة لغيرهم ، وتردد الكثيرون على المكاتب يبتغونه ولما لم يجدوه طلبوا من أصحابها أن يبلغونا رسالتهم بأنهم على اقتنائهم حريصون وباهادة طبعه يوصون فكان لا مناص من الاستجابة لطلبهم باخراج الطبعة الرابعة من هذا الكتاب ، ذلك أن تجربتنا الطويلة في التأليف قد لقنتنا درسا عظيم الأثر بأن من أشد الأمور على طالب البحث ألا يجد كتابا يبتغيه خصوصا إذا كان يأمل أن يجد فيه ضالته المنشودة فيما يعرض له من مشاكل قانونية قد يضمنه بحثها ، لذلك لم يكن هناك بد — مع عظيم العرفان — من تلبية رغبتهم .

ونظراً لأن المشرع لم يمس قانون الاثبات بأى تعديل بعد صدور الطبعة السابعة كذلك فإن محكمتنا العليا لم تصدر مبادئ هامة جديدة بعد أن أurst العديد من المبادئ القيمة والتي أصبحت منارا يهتدى بها الباحثون لذلك لم نجد مبرراً — وعلى مضض منا — ما يستحق التغير سواء بالاضافة أو الحذف أو التعديل .

وأنا لنبتهل لخالق البرية والذى علمهم بالقلم منذ القرون الأولى بدعاء أنزله فى أعظم كتاب لهداية البشر أجمعين « ربنا لا تفرغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة أنك أنت الوهاب » ربنا وتقبل دعاء صدق الله العظيم ،

المؤلفان

مارس سنة ١٩٨٩



قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨

## بإصدار قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قررو مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه

### مادة ١

يلغى الباب السادس من الكتاب الأول من القسم الأول من القانون المدني والباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ، ويستعاض عن النصوص الملغاة بنصوص القانون المرافق كما يلغى كل نص آخر يخالف أحكامه .

### مادة ٢

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة . ويتخذ كقانون من قوانينها .  
نشر بالجريدة الرسمية - العدد ٢٢ الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٦٨ .







## قانون الإثبات

### في المواد المدنية والتجارية

#### الباب الأول

#### أحكام عامة

##### مادة ١

على الدائن اثبات الالتزام وعلى المدين اثبات التخلص منه .

هذه المادة تطابق المادة ٢٨٩ من القانون المدني .

#### الشرح :

لا شك أن تعيين الخصم الذي يكلف الإثبات . أمر بالغ الخطر في سير الدعوى وفي نتيجتها لأنه يلقي على هذا الخصم عبئا ثقيلا يجعله في مركز دون مركز خصمه إذ يكلفه أمرا ايجابيا تتوقف عليه نتيجة الدعوى ، بينما يكفي من خصمه بأن يقف من الدعوى موقفا سلبيا وفي هذا وحده بادرة رجحان كمة الثاني على كمة الأول ، لذلك عنى المشرع بتحديد من يقع عليه عبء الإثبات مستهديا في ذلك بالمبدأ العام في الشريعة الإسلامية والذي يقضى بأن « البينة على من ادعى واليمين على من أنكر » والمراد بمن ادعى ليس من رفع الدعوى ، بل كل خصم يدعى على خصمه أمرا لا فرق في ذلك بين شك ومشكو فالقاعدة « ان البينة على من ادعى » خلاف الظاهر ، والظاهر ثلاثة أنواع : ظاهر أصلا ، وظاهر عرضا ، وظاهر فرضا ، والأول ما كان ظاهرا بحسب أصله أي حسب طبيعة الأشياء ، مثال ذلك أن الأصل فيما يتعلق بالحقوق الشخصية براءة الذمة وهذا هو الظاهر أصلا فإذا ادعى شخص دينا على آخر فائما يدعى عكس الظاهر أصلا ويقع عليه عبء اقامة الدليل فان تمكن من اقامة الدليل أصبح الظاهر عرضا ان المدعى عليه مدين فاما أن يسلم بالدين واما أن يدعى انتضاءه بالوفاء أو بغيره وحينئذ يكون مدعيا خلاف الظاهر عرضا وينقل اليه عبء الإثبات فيما يتعلق بسبب انتضاء الدين أما الظاهر فرضا فهو محل الأصل في نطاق الحقوق الشخصية وذلك بقرينة قانونية يفرض بها المشرع أمرا لم يتم عليه دليل



وذلك عن طريق الاستنباط من ثبوت أمور أخرى فمن قامت لصالحه القرينة القانونية أصبح صاحب الحق فرضاً وأعفى من الإثبات وألقى عبء نفي القرينة القانونية على خصمه ومثال ذلك ما نصت عليه المادة ٥٨٧ مدنى من أن الوفاء بقسط من الأجرة قرينة على الوفاء بالأقساط السابقة على هذا القسط حتى يقوم الدليل على عكس ذلك ( الوسيط للدكتور السنهورى الجزء الثانى الطبعة الثانية ص ٩٠ وما بعدها ، وأصول الإثبات فى المسواد المدنية للدكتور سليمان مرتضى ص ١٤ ، وأصول الإثبات للدكتور الصده ص ٢٤ ) .

ويلاحظ أن قواعد عبء الإثبات ليست متعلقة بالنظام العام فيجوز للخصوم أن يتفقوا مقدماً على مخالفة قواعد عبء الإثبات ويجوز للمحكمة أن تحمل عبء الإثبات لمن يتطوع من الخصوم بتحملة خلافاً للقواعد السابقة .

وفى الحالات التى يجيز القانون فيها تطبيق احكام العرف على الوقائع المطروحة على المحكمة وكذلك فى الحالات التى يجيز فيها القانون المصرى تطبيق قانون اجنبى فان العرف والثانون الاجنبى يعتبران من الوقائع التى يتعين على من يتمسك بأعمالها أن يقيم الدليل على وجودها .

ومن المقرر أن العرف يثبت بشهادة الشهود أما القانون الاجنبى فيتمتعين تقديم صورته المترجيه معتمده من جهة رسميه تمثل الدولة التى اصدرت القانون .

واذ عجز الخصم المكلف قانوناً بالإثبات عن إقامة الدليل على صحة ادعائه خسر دعواه وكذلك الشأن بالنسبة للدفع .  
ومن المقرر انه ليس هناك من حرج على الخصم أن وجد من مصلحته اثبات واقعة معينة ولو كان عبء اثباتها قانوناً على خصمه .

ويجوز اتفاق الطرفين صراحة أو ضمناً على نقل عبء الإثبات من طرف الى الآخر ويصح هذا الاتفاق قبل نظر النزاع وفى اثنتائه .

واذا سلم المدعى عليه تسليماً صريحاً بكل أو بعض ما يدعيه خصمه فإنه يتعين على المحكمة فى هذه الحالة الاعتداد به وتنتفى الغاية من الإثبات بتسليم الخصم بادعاء خصمه .

وافرار الخصم يعفى خصمه من اثبات الواقعة التى اقر بها .  
ويجوز للمحكمة أن تستخلص الدليل من الاوراق والمستندات والقرائن الموجودة بملف الدعوى سواء قدمها المدعى أو المدعى عليه ومؤدى ذلك انه يجوز للمحكمة الاستناد الى دليل قدمه الخصم غير المكلف بالإثبات .



والمكلف بالاثبات من مصلحته الاقتصار على اثبات ظاهر حقه ليلقى على خصمه عبء اثبات نفي مقومات الحق أو نفي عناصر الوقائع المنشئة له أو نفي صحته أو نفاذه نفي حالة سقوط الخصومة مثلا من مصلحة المدعى عليه الاقتصار على اثبات وقف السير في الدعوى مدة سسنه عملا بالمادة ١٣٤ مرافعات دون أن يثبت أن هذا الوقف بفعل المدعى أو امتناعه وفي هذه الحالة يقع على عاتق المدعى نفي تقاعسه عن السير في دعواه محتجا في ذلك بان عدم السير فيها يرجع لفعل المدعى عليه أو لقوة قاهرة كذلك فان مصلحة المدعى عليه عند التمسك بسقوط الخصومة ان يقتصر على مجرد اثبات وقفها مدة سنة ولو كان يعلم أن خصمه قد قطع مدة السقوط باجراء يدعى أنه قاطع لهذه المدة وذلك حتى يلقي على المدعى عبء اثبات صحة هذا الاجراء وأنه قاطع للمدة أو كان يعلم أن للمدعى ميعاد مسافة يضئاف الى السنة وذلك حتى يلقي عبء اثبات حقه في اضافة هذا الميعاد ( الاثبات للدكتور أبو الوفا ص ٢٩ ) .

واخفاق الخصم في الاثبات قد يعد قرينة قضائية لصالح خصمه ويحكم له بمطلوبه ضمن قرائن أخرى .

والاصل في الانسان هو اكتماله لحواسه وصفاته واعضائه وعلى مدعى العكس ان يثبت ذلك وإذا اعتمد القاضي على هذا الاصل فلا يكون قد قضى بعلمه الشخصي أو بغير ما في القضية من قرائن .  
والاصل في الطبيعة هو بصفاتها حسب المام الكافة بها واعتماد الحكم عليها لا يعد من قبيل المعلومات الشخصية المحظور على القاضي أن يبني حكمه عليها فالأصل في الشتاء في مصر هو البرد وفي الصيف هو الحر والاصل في النهار هو وضوح الرؤية وفي الليالي القمرية هو وضوح الرؤية القريبة والاصل في العقد أو التصرف أو الحكم أو القرار أو الامر هو صحته أو مشروعيته مالم يثبت بطلانه أو عدم مشروعيته .  
والاصل ان المتعاقد على كامل أهليته وأنه يعمل لنفسه وعند تعاقد المتعاقدين الاصل ان يكون لكل منهم نصيب متساو في الحقوق والميزات وعليهم نصيب متساو في الالتزامات والاعباء مالم يثبت العكس . ( السابق ص ٣٠ ) .

**عبء اثبات وقوع ضرر بالزوجة الاولى عند اقتران الزوج بأخرى :**

نصت الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من قانون الاحوال الشخصية الجديد الذي صدر بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ على أنه « يعتبر من اضرار بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها ولو لم تكن اشترطت عليه في عقد زواجها عدم الزواج عليها وكذلك اخفاء الزوج على زوجته الجديدة

أنه متزوج بسواها كما نصت الفقرة الثالثة على أن يسقط حق الزوجة في طلب التفريق بمضى سنة من تاريخ علمها بقيام السبب الموجب للضرر مسالم تكن قد رضيت بذلك صراحة أو ضمنا » وقد اختلف الراى بين المحاكم فيمن يتحمل عبء اثبات أن الزوج متزوج بالزوجة الثانية دون رضاء الأولى فذهب بعض المحاكم إلى أن الزوجة الأولى هي المكلفة بإثبات ذلك طبقا للقواعد العامة التي تقضى بأن البينة على من ادعى وذهب البعض الآخر إلى أن المادة قد أقامت قرينة قانونية بسيطة حاصلها أن اقتران الزوج بأخرى فيه إضرار بالزوجة التي في عصمته وهذه القرينة القت على الزوج عبء اثبات رضاء زوجته بزواجه الجديد ومن ثم يقع على الزوج عبء اثبات أن زواجه بأخرى إنما كان برضاء زوجته الصريح أو الضمنى فإذا لم يثبت ذلك قضى للزوجة بالطلاق دون أن تكون مكلفة بإثبات عدم رضائها بالزواج الجديد وهذا الراى هو الذى تؤيده لأنه يتفق وصريح نص المادة هذا فضلا عن أن الراى الأول فيه خروج على قواعد الإثبات لأن القاعدة هي أن البينة على من ادعى خلاف الظاهر والظاهر فى هذه الخصوصية حسب أصله وحسب طبيعة الأشياء أن الزوجة لا ترضى من زوجها أن يتزوج عليها فإذا ادعى الزوج أنها رضيت بذلك كان هو المدعى خلاف الظاهر أصلا ويقع عليه عبء اثبات هذا الرضاء .

كذلك فإنه من المقرر طبقا للقواعد المتقدمة أن الزوج هو الذى يقع عليه عبء اثبات أنه أخبر زوجته الجديدة أنه متزوج بسواها فإذا لم يثبت ذلك قضى لها بالطلاق دون أن تكون مكلفة بإثبات أنه أخفى عنها هذه الواقعة .

#### عبء اثبات عدم مطابقة دفتر الممول للحقيقة :

نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بالضرائب على الدخل على أن « تكون العبرة فى الدفاتر والسجلات والمستندات التي يمسكها الممول بامانتها ومدى اظهارها الحقيقة وانتظامها من حيث الشكل وفقا لاصول المحاسبة السليمة وبمراعاة القوانين والقواعد المقررة فى هذا الشأن » كما نصت الفقرة الثانية من المادة « ويقع عبء الإثبات على مصلحة الضرائب فى حالة عدم الاعتداد بالدفاتر متى كانت ممسوكة على النحو المشار إليه فى الفقرة السابقة » ومؤدى هذه المادة أنه إذا كانت دفاتر الممول مستوفاة للإجراءات الشكلية المنصوص عليها فى القوانين المنظمة لها ورات مصلحة الضرائب عدم الاعتداد بهذه الدفاتر فإنها هي التى يقع عليها عبء اثبات عدم أمانتها وبخالفتها للحقيقة ويكفى أن يتف الممول موقفا سلبيا فإذا لم تثبت مصلحة الضرائب ذلك كانت الدفاتر حجة عليها



## احكام النقض :

١ - التحفظ الذى يدونه الناقل فى سند الشاحن تدليلا على جهله بصحة البيانات المدونة فيه . عدم الاعتداد به الا اذا وجدت لدى الناقل اسباب جدية للشك فى صحة بيانات الشاحن او لم تكن لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحتها . عبء اثبات التحفظ يقع على الشاغل ( نقض ١٩٧٣/٤/٧ ، المكتب الفنى سنة ٢٤ ص ٦١٦ ) .

٢ - الأصل هو براءة الزمة ، وانشغالها عارض ، ويقع الاثبات على عاتق من يدعى ما يخالف الثابت أصلا مدعيا كان او مدعى عليه ( نقض ٦٧/١/١٤ المكتب الفنى سنة ١٨ ص ١٩٠ ، نقض ٧٣/٦/١٩ سنة ٢٤ ص ٩٤٠ ) .

٣ - عبء اثبات حصول الاثراء بلا سبب ومقداره يقع على الدائن المفترق . رجوع المشتري من المفلس فى فترة الريبة على جماعة الدائنين بما دفع من الثمن . عليه اثبات ما عاد عليها من منفعة من هذا الثمن ، اعتباره فى هذه الحالة دائنا لجماعة الدائنين بهذه المنفعة ولذا يحصل على حقه من اموال التفليسة بالأولوية على الدائنين الذين تتكون منهم الجماعة . رجوعه على المفلس - اذا عجز عن اثبات اثراء جماعة الدائنين - لا يكون الا بعد قفل التفليسة على اساس ضمان الاستحقاق . القول بتحويل المشتري فى هذه الحالة ان يشترك فى التفليسة بالثمن بوصفه دائنا عاديا فى جماعة الدائنين ما لم يثبت السندىك ان الثمن المدفوع لم يعد بأى نفع على الجماعة قبلقواعد الاثبات وابتداع لقريضة لا سند لها من القانون ( نقض ٦٧/٣/٣٠ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٨ ص ٧٠٥ ) .

٤ - حسن النية مفترض فى الحامل الذى يتلقى الورقة بمقتضى التظهير الناقل للملكية او التظهير التامينى . على المدين اثبات سوء النية الذى يدعيه ( نقض ٦٧/٦/١٥ المكتب الفنى سنة ١٨ ص ١٢٧٥ ) .

٥ - حسن النية مفترض . من يدعى العكس عليه اثبات ما يدعيه ( نقض ٦٧/٦/٢٢ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٨ ص ١٣٢٤ ) .

٦ - ليس لمحكمة الموضوع اقامة المسؤولية التقصيرية على خطأ لم يدعه المدعى متى كان أساسها خطأ يجب اثباته . عبء اثبات الخطأ والضرر يقع على عاتق المضرور ( نقض ٦٧/٦/٢٢ المكتب الفنى سنة ١٨ ص ١٣١٦ ) .

٧ - عبء اثبات علم المحال له بصورية السبب الظاهر فى ورقة الدين يقع على عاتق المدين ( نقض ٦٧/٦/٢٢ المكتب الفنى سنة ١٨ ص ١٣٢٤ ) .

٨ - يلتزم الكفيل بتقديم الدليل على القدر الذي قبضه الدائن من الدين حتى يمكن خصمه منه ولا على المحكمة أن هي لم تلزم الدائن بتقديم هذا الدليل (نقض ٦٧/١١/٢١ المكتب الفنى سنة ١٨ ص ١٧٢٠) .

٩ - التواعد التى تبين على أى خصم يقع عبء الإثبات لا تحصل بالنظام العام ، ويجوز للخصم الذى لم يكن مكلفا فى الأصل بحمل عبء اثبات واقعة أن يتطوع لاثباتها بطلب إحالة الدعوى الى التحقيق من أجلها فإذا أجابته المحكمة الى طلبه امتنع عليه أن يحتج بأنه لم يكن مكلفا قانونا بالاثبات وذلك على أساس أن تقدمه بهذا الطلب وسكوت خصمه عنه - يعد بمثابة اتفاق بينهما على نقل عبء الإثبات اليه (نقض ١٦/١١/٢٩) .  
مجموعة المكتب الفنى السنة السابعة عشر ص ١٧٣٥) .

١٠ - التزام رب العمل بأن يقدم الى العامل بيان بما يستحقه بحسب آخر جرد . تخلفه عن تنفيذ هذا الالتزام . اتخاذه موقف الإنكار وطلبه ندب خبير حسابى للاطلاع على دفاتره وتقدير كمية الأقطان التى قام المطعون عليه بتوريدها . رفض هذا الطلب . لا قصور (نقض ٦٦/١/١٩ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ ص ١٥١) .

١١ - العيب الخفى بالمبيع - افتراض عدم علم المشتري به . ضمان البائع هذا العيب ما لم يثبت علم المشتري بالعيب وقت تسليم المبيع . على البائع عبء الإثبات (نقض ٦٦/١٠/٢٠ المكتب الفنى سنة ١٧ ص ١٥٥٢) .

١٢ - ادعاء اكتساب الملكية بالتقادم مخالفة للظاهر . عبء الإثبات على المدعى . خطأ تأسيس القضاء برفض الدعوى على مجرد أخفاق المدعى فى اثبات ما هو غير مكلف قانونا بإثباته (نقض ٦٥/١٨ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٦ ص ٩٢٩) .

١٣ - المادة ٩١٧ مدنى تضمنت قرينة قانونية من شأنها إعفاء من يطعن فى تصرف المورث بأنه ينطوى على وصية من اثبات هذا الطعن . نقل عبء الإثبات على عاتق المتصرف اليه . (نقض ٦٤/٥/١٤ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٥ ص ٧٦٣ ، نقض ٦٩/٤/٢٢ سنة ٢٠ ص ٦٤٩) .

١٤ - اذا كانت الدعوى مؤسسة على عقد ينشئ التزامات متقابلة فى ذمة كل من المتعاقدين ، فانه يقع على عاتق كل من التزم بالتزام بمقتضاه عبء اثبات قيامه بما تعهد به ، وذلك بغض النظر عما اذا كان هو المدعى أصلا فى الدعوى أو المدعى عليه . واذن متى كان الواقع هو أن المطعون عليه اشترى بضاعة من الطاعنين واقف اندعوى بطلب الزامهما بمبلغ هو



قيمة مالم يتم تسليمه من هذه البضاعة وكان الثابت من الاوراق — انه لا نزاع في ان المطعون عليه — المشتري — قد قام بالتزامه بدفع الثمن فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون اذ القى عبء اثبات تسليم البضاعة على عاتق من يلزمه عقد البيع بذلك وهما الطاعنان باعتبارهما بائعين ( نقض ١٨/١٢/١٩٥٢ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة ص ٢٨ قاعدة ٢٣ ) .

١٥ — ان المادة ٢١٤ من القانون المدني تنص على انه ( على الدائن اثبات دينه وعلى المدين اثبات براءته من الدين ) . فاذا اثبت اولهما دينه وجب على الاخر ان يثبت براءة ذمته منه ، لان الاصل خلوص الذمة وانشغالها عارض ومن ثم كان الاثبات على من يدعى ما يخالف الثابت اصلا او عرضا ، مدعيا كان او مدعى عليه . فاذا رفع الموكل دعواه بندب خبير لتحقيق الحسابات التي قيدها وكيله في دفاتر الدائره فهذه الدعوى لا تعدو ان تكون دعوى تحقيق حساب ، بين موكل ووكيله غايتها تعيين المبالغ التي قبضها الوكيل من اموال الموكل فانشغلت بها ذمته والمبالغ التي صرفها في شئونه فبرئت منها ذمة الوكيل فهي تخضع ولا بد لقاعدة الاثبات العامة السابق ذكرها فيتمتع على الموكل وورثته اثبات قبض الوكيل للمال الذي يدعون انه قبضه فان فعلوا تعين على الوكيل وورثته ان يثبتوا صرف هذا المال في شئون الموكل او مصيره اليه فاذا كان الثابت بتقرير الخبير انه اعتمد في حصر المبالغ التي وصلت الى الوكيل على الدفاتر التي كان هو يرصد فيها حساب وكالته ، فانه يكون على ورثة الوكيل وقد اقام الموكل بما قيده الوكيل بالدفاتر الدليل على انشغال ذمة مورثهم بما ورد فيها من مبالغ ان يقيموا هم بدورهم الدليل على خلوص ذمته منها كلها او بعضها . فاذا اعتمدت المحكمة على تقرير الخبير الذي اخذ مورثهم بعجزهم هم عن اثبات براءة ذمته من مبالغ ثبت وصولها الى يده من الدفاتر التي قيدها بها فانه لا تكون قد خالفت القانون ( نقض ١٩٤٧/٣/٦ المرجع السابق ص ٣٠ قاعدة رقم ٣٠ ) .

١٦ — تحقق الشرط الجزائي يجعل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين فلا يكلف الضرورة باثباته . ادعاء المسئول بانتفاء الضرر او بان تقدير التعويض مبالغ فيه الى درجة كبيرة . تحمله عبء اثباته ( نقض ٧٣/٤/٢١ السنة ٢٤ ص ٦٤٩ ) .

١٧ — تدليل الحكم على ان المنزل مخصص لسكنى الورثة . اضافة الحكم ان مصلحة الضرائب لم تدل على خلاف ذلك . لا يعد نقلا لعبء اثبات شرط الاعفاء من الضريبة الى عاتق المصلحة ( نقض ٧٣/٤/١١ مجموعة المكتب الفني سنة ٢٤ ص ٥٨٤ ) .

١٨ - اتخاذ الحكم من المستندات المقدمة من الشاحن طواعية  
دليلا على أن الناقل لم تكن لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحة بيانات  
سند الشحن . عدم اعتباره نقلا لعبء الاثبات ( نقض ٧٣/٤/١٧ سنة  
٢٤ ص ٦١٦ ) .

١٩ - اعتبار الضرر متوقعا . مناطه . قيمة البضاعة الفاقدة في  
السوق الجرة لميناء الوصول . لا يحول دون معرفتها وجود سعر جبرى  
لها في هذا الميناء . امكان تحديدها بالاستهداء بقيمة البضاعة في ميناء  
قريب لميناء الوصول به سوق حرة للبضاعة وتماثل ظروفه ميناء الوصول .  
على الدائن عبء اثبات زيادة السعر في هذا الميناء على سعر الشراء  
( نقض ٧٣/٤/١٧ سنة ٢٤ ص ٦١٦ ) .

٢٠ - التزام المقاول وحده دون صاحب الغمل باداء الاشتراكات عن  
العمال الى هيئة التأمينات الاجتماعية عبء اثبات قيام مقاول بتنفيذ  
العمل . وقوعه على عاتق رب العمل (نقض ١٩٧٨/٣/١١ سنة  
٢٩ ص ٧٢٢) .

٢١ - دعوى مصلحة الجمارك بالمطالبة برسوم الانتاج المستحقة  
عن مقدار العجز في السوائل الكحولية الزائدة عن النسبة المسموح بها .  
ادعاء الشركة ان العجز الذى اثبتته خير الدعوى يرجع الى فقدته اثناء  
المعاملات الصناعية وبسببها . عبء اثباته على عاتقها ( نقض ٧٣/٥/٨  
سنة ٢٤ ص ٧٢٢ ) .

٢٢ - للعامل الموقوف طبقا لنص المادة ١/٦٧ من قانون العمل  
٩١ لسنة ١٩٥٩ مركز قانونى خاص يفترض التعسف في صاحب العمل  
اذا هو رفض اعادته الى عمله . صاحب العمل له الحق مع ذلك في انهاء  
العقد الفير محدد المدة اذا توافر المبرر المشروع . عبء اثبات توافر المبرر  
يتحمله صاحب العمل لانه هو الذى يدعى خلاف الثابت حكما ( نقض  
١٩٧٠/٢/٤ سنة ٢١ ص ٢٣٦ ) .

٢٣ - الأصل ان العامل غير مكلف باثبات ما يدعيه من متاخر  
الأجر . جواز الاتفاق على مخالفة ذلك صراحة او ضمنا . قواعد الاثبات  
ليست من النظام العام ( نقض ١٩٧٢/١٢/٣٠ سنة ٢٣ ص ١٥٠٧ ) .

٢٤ - سلطة رب العمل في تقدير كفاية العامل . وضعه في المكان  
الذى يصلح له او تكليفه بعمل آخر . شرطة . نقله الى مركز اقل ميزة  
او ملاءمة . شرطه . عدم كفاية العامل . مأخذ مشروع لتعديل العقد  
او انيائه . الادعاء بعدم صحة هذا المأخذ والتعسف في انهاء العقد .  
عبء اثباته على من يدعيه . لا شأن لتقدير كفاية العامل بقواعد التأديب  
( نقض ٧٠/٤/١٥ سنة ٢١ ص ٦٣٠ ) .



٢٥ - زوال حق ابطال العقد بالاجازة الصريحة او الضمنية . عدم التمسك بذلك امام محكمة الموضوع . عدم قبول اثارته لأول مرة امام محكمة النقض . عبء اثبات اجازة العقد على من ادعاهما ( نقض ٧٢/٢/١٥ سنة ٢٣ ص ١٦٢ ) .

٢٦ - شريعة الاقبات الأرثوذكس - الغش في بكاراة الزوجية . مجرد ادعائها بأنها بكر على خلاف الحقيقة يجيز ابطال الزواج . على الزوج عبء اثبات ان بكارتها ازيلت نتيجة سوء سلوكها ( نقض ١٩٧٢/٥/٣ سنة ٢٣ ص ٨١١ ) .

٢٧ - مجرد طعن الوارث على التصرف بأنه صدر في مرض الموت اضرارا بحقوقه في الارث . عدم كفايته لاهداف حجية التصرف - وجوب اقامة الوارث الدليل على ادعائه . عجزه عن اثبات طعنه . اثره . اعتبار التصرف حجة عليه باعتباره خلفا عاما لمورثه ( نقض ٧٢/٥/١١ سنة ٢٣ ص ٨٥٢ ) .

٢٨ - الاستناد الى قانون اجنبي . واقعة مادية يجب على الخصوم اقامة الدليل عليها . عدم تقديم الطاعن ما يثبت تمسكه بهذا الدفع امام محكمة الموضوع . اثارته امام محكمة النقض . سبب جديد . غير مقبول ( نقض ١٩٧٢/١١/١٨ سنة ٢٣ ص ١٢٥٧ ، نقض ٧٧/١/١٩ سنة ٢٨ ص ٢٧٦ ) .

٢٩ - الطعن على عقد البيع من أحد طرفيه بأنه يخفى وصية . هو طعن بالصورية النسبية بطريق التستر . عبء اثبات ذلك على من يدعيه . وجوب الأخذ بظاهر نصوص العقد عند العجز عن اثبات الصورية ( نقض ١٩٧١/١/٥ سنة ٢٢ ص ٣ ، نقض ٧٥/٦/٢٦ سنة ٢٦ ص ١٣١٥ ، نقض ١٩٧٨/٣/٩ سنة ٢٩ ص ٦٥١ ) .

٣٠ - المضرور عليه عبء اثبات الضرر . لا الزام على محكمة الموضوع بتكليف مدعى الضرر بتقديم الدليل على دفاعه او أن تأمر باجراء تحقيق لم يطلبه . حسبها ان تقيم قضاها على الادلة والمستندات المطروحة بما يكفي لحمله . ( نقض ١٩٨٢/٥/٩ طعن رقم ٤٢١ لسنة ٩ قضائية ) .

٣١ - سقوط الالتزام الأصلي بفسخ العقد . اثره سقوط الشرط الجزائي الوارد به . وجوب تقدير التعويض وفقا للقواعد العامة . عبء اثبات الضرر يقع على عاتق الدائن . ( نقض ٧١/٣/٢٥ سنة ٢٢ ص ٤٠١ ) .

٣٢ - السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيقي . قيام الدليل على صورية السبب . على الدائن عبء اثبات ان للعقد سببا حقيقيا مشروعا . م ١٣٧ مدني ( نقض ٧١/٦/٢٤ سنة ٢٢ ص ٨٢٣ ) .

٣٣ - التظهير التام للورقة التجارية . اثره . نقل ملكية الحق الى

المظهر اليه وتظهرها من الدفع اذا كان حسن النية . المظهر اليه مفترض فيه حسن النية . المدين هو الذى يتحمل عبء اثبات نفي هذه القرينة . سوء النية هو مجرد علم المظهر اليه وقت التظهير بوجود الدفع دون حاجة لاثبات التواطؤ ( نقض ١٢/٥/١٩٧٠ سنة ٢١ ص ٨١٠ ) .

٣٤ - نفي الخطأ فى المسؤولية العقدية . يكون باثبات المتعاقد ان عدم تنفيذه للالتزاماته يرجع للقوة القاهرة او السبب الأجنبى او خطأ المتعاقد لآخر ( نقض ٢٤/١١/١٩٧٠ سنة ٢١ ص ١١٤٨ ) .

٣٥ - اذا كانت الالتزامات التى اعتبر الحكم المطعون فيه الطاعن مخلا بها هى التزامات بتحقيق نتيجة ايجابية ، فان عبء اثبات تحقق هذه النتيجة يقع على عاتق المدين الطاعن وما على السدائن الا ان يثبت الالتزام ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ اعتبر اخلال الطاعن بتلك الالتزامات ثابتا بعدم تقديمه أى دليل على وفائه بها ، لم يخالف قواعد الاثبات ( نقض ١٢/٦/١٩٦٩ سنة ٢٠ ص ٩٢٩ ) .

٣٦ - لئن كان مقتضى اعتبار التزام الطبيب التزاما ببذل عناية خاصة ، ان المريض اذا انكر على الطبيب بذل العناية الواجبة ، فان عبء اثبات ذلك يقع على المريض ، الا انه اذا اثبت هذا المريض واقعة ترجيح اهمال الطبيب فانه يكون بذلك قد اقام قرينة قضائية على عدم تنفيذ الطبيب لالتزامه فينتقل عبء الاثبات بمقتضاها الى الطبيب ( نقض ٢٦/٦/٦٩ سنة ٢٠ ص ١٠٧٥ ) .

٣٧ - لا يعفى المنكر من الاثبات الا اذا كان انكاره مجردا فلا يجيب على الدعوى بغير الانكار اما اذا اقر بالدعوى فى احد عناصرها المدعى وادعى من جانبه خلاف الظاهر فيها فان عليه يقع عبء اثبات ما يخالفه ( نقض ١٠/٦/١٩٦٩ سنة ٢٠ ص ٨٩٠ ) .

٣٨ - عدم جواز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم الا فى حالة ضياع الصورة الاولى . منازعة المحكوم عليه فى ضياعها . وجوب تكليف الخصم باثبات واقعة فقدها . جواز اثباتها بكافة طرق الاثبات . اقتناع الحكم بصحتها استنادا الى ما قرره المدعى نفسه فى صحيفة دعواه من ضياعها وعدم قيام دليل ينقض هذا الادعاء . مخالف للقانون بمخالفته قواعد الاثبات ومشوبة بالقصور فى التسبيب ( نقض ١٥/٥/٦٩ سنة ٢٠ ص ٧٩١ ) .

٣٩ - عبء اثبات الوكالة يقع على من يدعيها ، فاذا احتج الغير على الموكل بالوكالة ليرجع عليه باثار التصرف القانونى الذى عقده مع الوكيل كان على الغير ان يثبت الوكالة ومداهها ، وان الوكيل قد تصرف فى نطاقها حتى يستطيع الزام الموكل بهذا التصرف ، اذ الوكيل لا تكون له صفة



الوكالة عن الموكل اذا عمل باسم هذا الأخير وجاوز حدود الوكالة ( نقض ٦٩/٥/١٥ سنة ٢٠٠٧ ص ٧٨٥ ، نقض ١٩٨١/٥/١٩ طعن رقم ٩٤٠ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٤٠ — الدفع بعدم اختصاص المحكمة محليا . عبء اثباته . يقع على عاتق المدعى عليه مبدى الدفع . ( نقض ١٩٧٧/١/١٢ سنة ٢٨ ص ٢٣٢ ) .

٤١ — عقد النقل البحرى . انتضاؤه بتسليم البضاعة المشحونة للمرسل اليه تسليما فعليا . اكتشاف العجز عند انسراج الجمارك عن البضاعة . عدم تقديم الناقل ما ينفى مسئوليته بتحقيق السبب الأجنبى أو القوة القاهرة . اثره وجوب مساءلته عن التعويض . ( نقض ١٩٧٧/٦/٢٧ سنة ٢٨ ص ١٥١٤ ) .

٤٢ — مفاد المادة الاولى من قانون الاثبات أن يتناوب الخصمان في الدعوى عبء الاثبات تبعا لما يدعيه كل منهما ، واذ اقام الحكم المطعون فيه قضاؤه على ما استخلصه من قيام المطعون عليها بالوفاء بالاجرة الاصلية لعين النزاع بعد تنازلها عن رخصة التأجير من الباطن مفروشا واخطار المؤجر بذلك وعدم تقديم الطاعن ما يدل على انها قامت بتأجيرها مفروشة فان ذلك لاينطوى على قلب لعبء الاثبات لان استحقاق الطاعن لاقتضاء الزيادة بنسبة ٧٠٪ بعد تنازل المطعون عليها عن حق التأجير من الباطن مفروشا لا يقوم الا فترة التأجير المفروش وعبء اثباته أنما يقع على عاتق المؤجر . ( نقض ١٩٧٧/٣/٣٠ سنة ٢٨ ص ٨٥٩ ) .

٤٣ — ادعاء الطاعن بتزوير تاريخ الاقرار — تمسك المطعون عليه بأن التغير الحاصل فى التاريخ قد تم باتفاق الطرفين . وجوب تحمل الطاعن عبء اثبات التزوير المدعى به . ( نقض ١٩٧٧/١/٤ سنة ٢٨ ص ١٥٤ ) .

٤٤ — اقامة الحائز منشآت على ارض مملوكة لغيره . حسن النية مفترض فى البائى . . المالك يقع عليه عبء اثبات سوء نيته . ( ٧٦/٢١٧/ سنة ٢٧ ص ٤٥٣ ) .

٤٥ — اجرة الاساس . اثباتها بكافة طرق الاثبات . . عبء ذلك ذلك على من يدعى اختلاف الاجرة الحالية عن الاجرة القانونية . ( نقض ١٩٧٦/٣/٣١ سنة ٢٧ ص ٨٢٣ ) .

٤٦ — قواعد الاثبات . . تكليف الخصم عبء اثبات دياعه . . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بقلب الحكم المطعون فيه لعبء الاثبات ( نقض ٧٦/٦/٩ سنة ٢٧ ص ١٣٠٧ ، نقض ١٩٨١/٤/٢٨ طعن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٤٧ — وجوب نظر قضايا الولاية على المال في غرفة مشورة . وجوب النطق بالحكم علانية . لا يلزم تخصيصه بأن النطق به علانية . الاصل في الاجراءات انها روعيت . على من يدعى المخالفة عبء اثباتها . ( ٧٦/١٢/٨ ) سنة ٢٧ ص ( ١٧٢١ ) .

٤٨ — وتوقع عبء الاثبات على الطرف الذي تخالف طلباته قرار لجنة تقدير الضرائب . ارتضاء مصلحة الضرائب تحمل عبء الاثبات رغم ان الممول هو الطاعن في قرار اللجنة . عدم تعلق هذا الامر بالنظام العام . ( نقض ٧٥/١/١ سنة ٢٦ ص ١٠٦ ) .

٤٩ — مطالبة المستاجر بكامل الاجرة المتفق عليها . عجزه عن اثبات عدم انتفاعه بالعين المؤجرة اليه او ان هذه الاجرة تجاوز الاجرة القانونية . اثره . وجوب قيامه بسداد تلك الاجرة حتى يحصل على حكم بانها غير قانونية ( نقض ١٩٧٥/١٢/٢٤ سنة ٢٦ ص ١٦٨١ ) .  
٥٠ — تخلف احد المتعاقدين عن تنفيذ التزاماته الموجب لفسخ العقد عبء اثباته يقع عليه عائق من يدعيه . ( نقض ٧٥/١٢/٣١ سنة ٢٦ ص ١٧٤٦ ) .

٥١ — الاصل في الاجراءات ان تكون قد روعيت وعلى من يدعى انها خولفت اقامة الدليل على ما يدعيه . ( نقض ٧٤/٣/٢٣ سنة ٢٥ ص ٤١٤ ، نقض ١٩٨٢/٤/١ طعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٥٢ — مؤدى المادة ٢٢٤ مدني انه متى وجد شرط جزائي في العقد فان تحققه يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن باثباته وانما يقع على المدين عبء اثبات ان الضرر لم يقع او ان التعويض مبالغ فيه الى درجة كبيرة . ( نقض ٧٣/١٢/١٨ سنة ٢٤ ص ١٢٧٤ ) .

٥٣ — يجوز الاتفاق على اعتبار البيانات التي يقدمها احد الخصوم حجة على الآخر ( نقض ١٩٦٦/١٠/١٨ سنة ١٧ ص ١٥٤٣ ) .

٥٤ — لا يجوز للمحكمة ان تحمل حكمها على ما استخلصه من اوراق او اجراءات في اثبات في قضية اخرى ولو كانت منظورة بين الخصوم انفسهم الا ان تضم الى قضية النزاع ويقع تحت بصر الخصوم بين عناصر الاثبات التي يمتد اليها دفاعهم . . ( نقض ٧٨/٥/١٧ طعن رقم ٣٨ لسنة ٤٦ ) .

٥٥ — محكمة الموضوع غير ملزمة بتكليف الخصم بتقديم الدليل على دفاعه او لفت نظره الى مقتضيات هذا الدفاع . . ( نقض ١٩٧٣/١/٦ سنة ٢٤ ص ٤٠ ) .

٥٦ — توقيع حجز ما للمدين لدى الغير ضد الطاعنة بصفتها وكيله



عن ملاك السفينة . ادعاؤها ملكية الاموال المحجوز عليها بصفتها الشخصية التزامها باقامة الدليل على ماتدعيه خلاف الظاهر ( نقض ١٩٧٩/١٢/٢٤ طعن رقم ٣٤١ لسنة ٤٠ قضائية ) .

٥٧ — دعوى التعويض عن المسؤولية التقصيرية . اقامتها على اساس خطأ معين نسبه المدعى الى المدعى عليه . اقامة المحكمة قضاءها على خطأ واجب اثباته لم يدع به المدعى . خطأ . ( نقض ١٩٧٩/٤/٣٠ طعن رقم ١٢٣١ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٥٨ — لا يملك الشخص ان يتخذ من عمل نفسه لنفسه دليلا يحتج به على الغير ( نقض ٧٣/٦/١٢ سنة ٢٤ ص ٨٩٤ ) .

٥٩ — مفاد نص المادة ١٣٧ مدنى انه انه يفترض في السبب المذكور في العقد انه السبب الحقيقى فاذا الدليل على صورتيه وقع على الدائن عبء اثبات ان للعقد سببا حقيقيا مشروعا . نقض ٧١/٦/٢٤ سنة ٢٢ ص ٨٢٣ ) .

٦٠ — اقامة المدعى دعواه بانكار نسب الصغيرة اليه . دفع الام المدعى عليها بانها رزقت بها منه على فراش الزوجية . تكليف المحكمة لها اثبات هذا الدفع باعتبارها مدعية فيه . لا خطأ ( نقض ١٩٧٥/٢/٢٦ سنة ٢٦ ص ٤٨٣ ) .

٦١ — الملتبس هو المكلف قانونا باثبات دعواه . عدم التزام محكمة الموضوع بتكليف الخصم بتقديم الدليل على دفاعه او لفت نظره الى مقتضيات هذا الدفاع . حسبها ان تقيم قضاءها وفقا للمستندات والادلة المطروحة . ( نقض ٧٩/١/١٦ طعن رقم ٦٩٠ لسنة ٤٤ قضائية ) .

٦٢ — على من يطعن من الورثة في تقدير مأمورية الضرائب لقيمة التركة الخاضعة لرسم الايلولة عبء اثبات اوجه دفاعه . نقض ٧٧/٦/٢٥ سنة ٢٨ ص ١٤٩٦ ) .

٦٣ — اذا كان مؤدى نص المادة ١٧٣/٣ من القانون المدنى ان مسؤولية الرقابة عن الاعمال غير المشروعة التى تقع ممن تجب عليه رقابته هي مسؤولية ، مبناها خطأ مفترض افتراضا قابلا لاثبات العكس ومن ثم يستطيع متولى الرقابة ان ينفى هذا الخطأ عن نفسه بأن يثبت انه قام بواجب الرقابة بما ينبغى من العناية وانه اتخذ الاحتياطات المعقولة ليمنع من نبطت به رقابته من الاضرار بالغير وانه بوجه عام لم يسىء تربيته فان فعل انتفى الخطأ المفترض في جانبته وارتفعت عنه المسؤولية كما يستطيع ان ينفى مسؤوليته بنفى علاقة السببية باثبات ان الضرر كان لا محالة واقعا ولو قام بما يفرضه عليه القانون من واجب الرقابة بما ينبغى

من العناية ، واذ كان الثابت من الاوراق ان الطاعن تمسك امام محكمة الاستئناف بنفى مسئوليته عن الفعل الضار الذى وقع من ابنه القاصر مؤسسا ذلك على انه لم يقصر فى واجب الرقابة المفروضة عليه بما ينبغى من العناية وانه لم يسيء تربيته ، فضلا عن تمسكه بنفى علاقة السببيه بين الخطأ المفترض فى جانبه وبين الضرر الذى احدثه الفعل على اساس ان الفعل الذى سبب الضرر كان مناجاة من شأنها ان تجعل وقوع الضرر مؤكدا حتى ولو لم يهمل فى واجب الرقابة بما ينبغى من حرص وعناية وطلب احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات دفاعه ، وكان هذا الدفاع جوهريا قد يتغير به ان صح وجه الراى فى الدعوى فان الحكم المطعون فيه اذ لم يعن بالرد عليه يكون معيبا بالتصور . ( نقض ٧٧/١٢/١٥ سنة ٢٨ من ١٨١٥ ) .

٦٤ — عهدت المادة ٣٧ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون ٢١٧ سنة ١٩٥١ بتقدير قيمة التركات الخاضعة لرسم الابلولة الى المأمورين المختصين على ان يجرى التقدير على الاسس المقررة فى المادة السابعة فيما يتعلق بالاموال والحقوق المبينة فيها اما ماعدا ذلك فيكون تقديره بعد الاطلاع على ما يقدمه اصحاب الشأن من اوراق ومستندات ، كما اجازت الفقرة الاخيرة من المادة المذكورة لذوى الشأن ان يعترضوا على تقديرات مأمورية الضرائب ، كما ان الورثة فى طعنهم على تقدير المأمورية يكونون مكلفين باثبات مايدونه من دفع او اوجه دفاع . ( نقض ١٩٧٧/٦/٢٥ سنة ٢٨ من ١٤٩٦ ) .

٦٥ — عقد نقل الاشخاص . التزام الناقل بضمان سلامة الراكب . التزام بتحقيق غاية . عدم التزام الراكب المضور باثبات وقوع الخطأ فى جانب الناقل . ( نقض ١٩٨٠/٥/٢٨ طعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٦٦ — تمسك وارث الواهب بصورية الهبة . عبء اثباتها . وقوعه على عاتقه . عجزه عن الاثبات . اثره . وجوب الاخذ بظاهر نصوص العقد . ( نقض ١٩٨٠/٥/٢٨ طعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٦٧ — من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان تحرى العرف فى ذاته واعتبرت من امامه من امور الموضوع التى لا تخضع لرقابة محكمة النقض الا حيث يحيد قاضى الموضوع عن تطبيق عرف ثبت لديه وجوده ، وهذا يقتضى التمسك به امامه ، لما كان ذلك وكانت الاوراق خلوا مما يثبت ان الطاعن قدم امام محكمة الموضوع مايدل على ان العرف قد جرى فى مدينه الاسكندرية على اعتبار شهر اكتوبر من اشهر الصيف التى يباح فيها



التاجر من الباطن ومن ثم فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . (نقض ١٩٨٠/١٢/٢٠ طعن رقم ٤٩ لسنة ٥٠ قضائية) .

٦٨ — الأصل هو بقاء الشيء على حالة ، من يدعى خلاف الأصل .  
التزامه باثبات مدعاه . طلب اخلاء العين المؤجرة لتخلي المستاجر عنها  
للغير . عبء اثبات وجود غير المستاجر طبقا لاحكام العقد أو القانون يقع على  
عائق المؤجر . اثبات أن وجود الغير يستند الى سبب قانوني يبرره . عبء  
على المستاجر . (نقض ١٩٨١/٢/٧ طعن رقم ٣٧٨ لسنة ٥٠ قضائية) .

٦٩ — اذا كان الواقع في الدعوى ان الطاعنه اسست دعواها على  
سند من ثبوت ملكيتها لأرض النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة  
للملكية ، وكان المدعى هو المكلف قانونا باثبات دعواه وتقديم الأدلة التي  
تؤيد ما يدعيه ، فان الحكم اذ غلط بالطاعنه اثبات مقدميه من وضع اليد  
لا يكون قد نقل عبء الاثبات ، لما كان ذلك وكان المطعون عليهم قد تمسكوا  
من جانبهم بانهم ومورثهم من قبلهم قد اكتسبوا الملكية بالتقادم الطويل ،  
وكانت محكمة الموضوع قد القت على عاتقهم اثبات ما يدعون ، وكان مناد  
ما سلف ان كلا من طرفي التداعى يزعم أنه اكتسب الملكية بوضع اليد ،  
فان اهدار الحكم لاقوال شهود المطعون عليهم وتقريره عدم ثبوت حقهم  
باعتبارهم مدعى عليهم ليس من شأنه ان يقضى بثبوتها للطاعنة ولا باحقيتها  
فيما طلبته ولا ينفي وجوب بحث سند ملكية هذه الاخيرة وتحقيق دفاعها  
والقضاء بما يسفر عنه رفضا او قبولا . (نقض ١٩٧٨/٢/١٥ سنة ٢٩  
ص ٤٩٠) .

٧٠ — لئن كانت مسئولية حارس الشيء المقرر بنص المادة ١٧٨ من  
القانون المدني تقوم على خطأ مفترض افتراضا لا يقبل اثبات العكس ، الا ان  
الحارس يستطيع دفع مسئوليته بنفي علاقة السببية بين فعل الشيء والضرر  
الذي وقع وذلك باثبات ان وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد له فيه  
كثرة ظاهرة أو حادث مفاجيء أو خطأ المصاب أو خطأ الفسير . (نقض  
١٩٧٨/٢/٩ سنة ٢٩ ص ٤٣٧) .

٧١ — تنص المادة ٣١٦ مرافعات على « ان للدائن ان يوقع الحجز  
التحفظى على منقولات مدينه في الاحوال الاتية ١ — ..... ٢ — في كل  
حالة يخشى فيها فقدان الدائن لضمان حقه » والمقصود بالضمان هو  
الضمان العام الذى للدائن على اموال مدينه اما الخشية فهي الخوف من  
فقدان الدائن لهذا الضمان بسبب ظروف محددة وعبء اثبات ذلك يقع على  
عائق الدائن . (نقض ١٩٧٨/٤/٦ سنة ٢٩ ص ٩٧٢) .

٧٢ - الشرط الجزائي الترام تابع للالتزام الاصلى اذ هو اتفاق على جزاء الاخلال بهذا الالتزام ، فإذا سقط الالتزام الاصلى بفسخ العقد سقط معه الشرط الجزائي ولا يقيد بالتعويض المقرر بمقتضاه ، فان استحق تعويض للدائن تولى القاضى تقديره وفقا للقواعد العامة التى تجعل عبء اثبات الضرر وتحققه ومقداره على عاتق الدائن . ( نقض ١٩٧٨/٤/١٨ سنة ٢٩ ص ١٠٢٠ ) .

٧٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان عبء اثبات الاجرة الاساسية يقع على عاتق من يدعى ان الاجرة الحقيقية تختلف عن الاجرة القانونية زيادة او نقصا . ( نقض ١٩٧٨/٥/١٠ سنة ٢٩ ص ١٢١٠ ) .

٧٤ - عدم جواز اللجوء الى اجرة المثل حالة وجود الاجرة الفعلية فى شهر الاساسى . ثبوت ان المدعى هو بذاته مستأجر العين فى هذا الشهر . عليه اثبات الاجرة الفعلية . ( حكم النقض السابق ) .

٧٥ - لدائن المتعاقد ان يتمسك بالعقد الظاهر متى كان حسن النية والمفروض ان الدائن حسن النية لاعلم له بالعقد المستتر وعلى من يدعى عكس ذلك ان يثبت مايدعيه . ( نقض ١٩٧٨/٥/١١ سنة ٢٩ ص ١٢٢٣ ) .

٧٦ - التاجير من الباطن ، ماهيته ، وجوب ان يكون لقاء جعل . عبء اثباته . على عاتق المؤجر طالب الاخلاء . عجز المؤجر عن اثبات دفع الزوج مقابلا لزوجته المستأجرة المقيمة معه . انتفاء التاجير من الباطن ( بعض ١٩٧٨/٥/٣١ سنة ٢٩ ص ١٣٧٣ ) .

٧٧ - المقرر فى قواعد الاثبات ان من يتمسك بالثابت اصلا لا يكلف باتباته اما من يدعى خلاف الاصل فعليه هو عبء اثبات مايدعيه ، ولما كان الطاعنون قد اقاموا دعواهم على سند من القول بان المطعون عليها تركت الإقامة مع والدتها بعين النزاع بعد زواجها واقامت مع زوجها بالارقن فى حين انكرت المطعون عليها ذلك تمسكا منها بالاستمرار فى الإقامة فى عين النزاع قبل الزواج وبعده وعدم تخليها عن الإقامة فيها حتى الآن ، فان المطعون عليها تكون بذلك قد تمسكت بالثابت اصلا فلا تكلف اثباته ، ولا يقدح فى ذلك ابدائها الاستعداد لاثبات تلك الإقامة لان الحكم المطعون فيه وقد وجد فى اوراق الدعوى ماينفى لتكوين عقيدته لا يكون ملزما باجابة طلب الاحالة الى التحقيق . ( نقض ١٩٧٨/١٢/٢٣ سنة ٢٩ ص ٢٠٠٣ ) .

٧٨ - تجيز المادة ٣٤٣ من القانون المرافعات للحكم على المحجوز لديه بالبلغ المحجوز من اجله اذا لم يقرر بما فى ذمته طبقا للقانون ، واذا كانت



محكمة الاستئناف — على ما يبين من الحكم المطعون فيه — قد رأت تحقيقا لدفاع الطاعن من أنه لم يكن مدينا للمطعون عليه الثاني وقت توقيع الحجز ندب خبير الاداء المأمورية الميئة بمنطوق الحكم الا ان الطاعن لم يقدم للخبير ما لديه من مستندات ، فاستخلصت المحكمة من ذلك عجزه عن اثبات دفاعه في هذا الخصوص — وقضت على ما سلف البيان ببالزامه بالدين بناء على ما ثبت لديها من قيام تلك المديونية ، لما كان ذلك وكان هذا الرأي الذي انتهت اليه المحكمة لا مخالفة فيه لقواعد الاثبات فان النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون يكون على غير أساس . ( نقض ١٩٧٨/٥/٩ سنة ٢٩ ص ١١٩٤ ) .

٧٩ — عبء اثبات التنازل صريحا كان او ضمنيا يقع على عاتق مدعيه ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الدفاع الذي تلتزم محكمة الموضوع بمواجهته وابداء الرأي فيه هو الدفاع الجوهرى الذى يترتب على الاخذ به تغيير وجه الراى فى الدعوى وهو ما يكون قوامه واقعة تمام الدليل عليها وفقا للضوابط التى قدرتها لذلك القوانين المنظمة للاثبات او واقعة طلب الخصم الى المحكمة تمكينه من اثباتها وفقا لتلك الضوابط واذ كان الطاعن وان تمسك فى صحيفة استئنافه بأن علم المطعون عليه بتفسير استعمال العين المؤجرة من مسكن الى عيادة طبيه وسكوته عن ذلك بضع سنين يعد تنازلا ضمنيا عن حقه فى الاخلاء الا انه لم يدلل على اتخاذ المؤجر موقفا لاتدع ظروف الحال شكاً فى دلالة على التنازل كما لم يطلب تمكينه من اقامة الدليل على ذلك ، فانه لايعيب الحكم المطعون فيه التنازل عن هذا الدفاع . ( نقض ١٩٧٩/٥/١٢ سنة ٣٠ ص ٣٣٩ ) .

٨٠ — من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ان التغيير المحظور على المستاجر اجراؤه فى العين المؤجرة اعمالا لنص الفقرة ج من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ هو التغيير الذى ينشأ عنه ضرر للمؤجر فاذا انتفى الضرر ارتفع الحظر ، وان عبء اثبات الضرر وفقها للقواعد العامة يقع على عاتق مدعية . ( نقض ١٩٧٩/٥/١٢ سنة ٣٠ ص ٣٣٩ ) .

٨١ — لما كان قانون الاثبات ينص فى المادة ١٤ منه على أنه « يعتبر المحرر العرفى صادرا ممن وقعته ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب اليه من خطأ او امضاء او ختم او بصمة » بما مؤداه ان ثبوت صحة التوقيع يكفى لاعطاء الورقة العرفية حجيتها فى ان صاحب التوقيع قد ارتضى مضمون الورقة والتزم به ، فاذا اراد نفى هذه الحجية بادعائه اختلاس التوقيع

منه كرها أو غشا أو أن الورقة كانت موقعة على بياض وحصل عليها المتمسك بها بغير رضاه كان على صاحب التوقيع إثبات مايدعيه . ( نقض ١٩٨٢/١/٢٨ طعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٨٢ — تمسك أحد المتعاقدين بالمعتد الحقيقي دون الصوري . عليه عبء اثبات العقد الحقيقي طبقا للقواعد العامة وقوع غش أو تحايل من أحدهما ضد الآخر . جواز اثبات وجود العقد الحقيقي بكافة الطرق . ( نقض ١٩٨١/٥/١٤ طعن رقم ٤٥ لسنة ٤٨ ) .

٨٣ — الحائز العرض عدم اكتسابه الملكية بالمدة الطويلة الا بتغيير سببها . سبيله في ذلك . عبء اثباته وقوعه على عاتقه . ( نقض ١٩٨١/٥/١٤ طعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٨٤ — كتاب الوقف . وجوب تنفيذه وفق المقرر شرعا وعقلا . المعارضة في نصوصه . عبء اثباتها على المعارض بتقديم حكم شرعى نهائى مؤيد لمعارضته . ( نقض ١٩٧٩/١/٢٤ سنة ٣٠ العدد الاول ص ٣٣٨ ) .

٨٥ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان عقد نقل الاشخاص يلقي على عاتق الناقل التزاما بضمان سلامة الراكب وهو التزام بتحقيق غاية فاذا اصاب الراكب بضرر اثناء تنفيذ عقد النقل تقوم مسؤولية الناقل عن هذا الضرر بغير حاجة الى اثبات وقوع خطأ من جانبه ، ولا ترتفع هذه المسؤولية الا اذا اثبت هو ان الحادث نشأ عن قوة قاهرة او عن خطأ من الراكب المضروب او خطأ من الغير . ( نقض ١٩٧٩/٣/٧ سنة ٣٠ العدد الاول ص ٧٤٢ )

٨٦ — اذ كان البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه استند في قضائه بتأييد الحكم الابتدائى الى ان عدم أداء الطاعن — الموهوب له — فوائد شهادات الاستثمار للمطعون عليه الأول — الواهب — حسبا هو ثابت فى تحقيق النيابة المودع ملف الدعوى يعتبر جحودا كبيرا منه يجيز لهذا الأخير الرجوع فى الهبة دون ما حاجة لبحث ما يثيره الطاعن فى شأن توفر سبب آخر من اسباب الرجوع فى الهبة وهو عجز الواهب عن توفير اسباب المعيشة لنفسه ولزوجته واذ كان مؤدى ذلك ان المحكمة اكتفت بالجحود سببا للرجوع فى الهبة واعتبرته متحققا لمجرد امتناع الطاعن عن الوفاء للواهب بالفوائد المستحقة بصرف النظر عن ملاءة الواهب او اعساره ، وكان هذا الذى انتهى اليه الحكم المطعون فيه يقوم على اسباب سائغة تكفى لحمل



قضائه في هذا الخصوص فان النعى عليه برفضه التحقق من اعسار المطعون عليه الاول يكون غير منتج . (بعض ١٣/٣/١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الاول ص ٧٧٨) .

٨٧ - مؤدى المادة ٦٠٠ من القانون المدني ان تجديد عقد الايجار لا يفترض اذا نبه المؤجر على المستأجر بالاخلاء عند انتهاء مدته واستمر هذا الاخير مع ذلك منتفعا بالعين ، ما لم يتم الدليل على عكس ذلك ، وثبوت تجديد الايجارة سواء كان تجديدا ضمنيا ام صريحا هو من المسائل الموضوعية التى يترك تقديرها لقاضى الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك ، مادام اقام قضاءه على دليل مقبول مستمد من واقع الدعوة واوراقها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاؤه بانتفاء واقعة التجديد اتفاقا على ما استمده من ان المطعون عليه اقام دعوى الاخلاء وظل مصمما عليها منذ ان اخل الطاعن بالتزامه باخلاء العين وان في قبضه مبالغ من الطاعن لا تنبىء على موافقته على التجديد بل هى مقابل الانتفاع بالعين حتى تمام اخلائها ، وكان ذلك استخلاص سائغ مأخوذ من واقع وظروف الدعوة وله اصله الثابت في الاوراق ، فان النعى عليه يكون على غير اساس . (نقض ٢٨/٣/١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الاول ص ٩٥٣) .

٨٨ - اذا شمل البيع عقارات متعددة في ذات العقد ، وكانت منفصلة بعضها عن البعض ، فان الاصل ان للشفيع ان يأخذ بالشفعة ما توافرت له فيه اسبابها دون العقارات الاخرى التى لا يستطيع ان يشفع فيها لو انها بيعت مستقلة ، واستثناء من هذا الاصل يشترط لعدم جواز التجزئة في الشفعة في هذه الحالة ان تكون العقارات مخصصة لعمل واحد او لطريقة استغلال واحدة ، بحيث يكون استعمال حق الشفعة بالنسبة الى جزء منها يجعل الباقي غير صالح لما اعد له من انتفاع . ولما كان عبء الاثبات يقع على مائق من يدعى خلاف الاصل ، وكان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة ما يدل على تمسكه امام محكمة الموضوع بان العقارين المبيعين اليه رغم انفصالهما مخصصان لعمل واحد او لطريقة استغلال واحدة وان استعمال حق الشفعة بالنسبة الى احدهما يجعل العقار الآخر لا يصلح للانتفاع المعدله ، فانه بحسب الحكم ان يقيم قضاؤه بعدم وجود تجزئة في الاخذ بالشفعة على ان الاطيان المطلوب اخذها بالشفعة منفصلة وقائمة بذاتها عن تلك التى اشتراها الطاعن من المطعون عليه التاسع ، دون ان يكون الحكم ملزما بالتحدث عن شرط تطبيق قاعدة عدم جواز تجزئة الشفعة في حالة تعدد العقارات المبيعة اذا كانت منفصلة طالما ان المشتري لم يتمسك بتوافر هذا الشرط . (نقض ٧/٦/١٩٧٩ لسنة ٣٠ العدد الثانى ص ٥٧٨) .

٨٩ - مؤدى المادة السادسة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وجوب صدور احكام محكمة الاستئناف من ثلاث مستشارين ، وكان التشكيل المنصوص عليه في المادة مما يتعلق بأسس النظام القضائي ، ومفاد المادتين ١٦٦ ، ١٦٧ من قانون المرافعات انه يتعين حصول المداولة بين جميع قضاة الدائرة التي سمعت المرافعة ، والا يشترك فيها غيرهم ، والا كان الحكم باطلا ، والاصل هو افتراض حصول هذه الاجراءات صحيحة وعلى المتمسك بعدم حصول المداولة على وجهها السليم ان يقدم دليله ، والمنطاط في هذا الخصوص هو الاعتداد بالبيانات المثبتة بالحكم على ان تكمل بما يرد بمحضر الجلسة في خصوصه . ( نقض ١٤/٢/١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الاول ص ٥٢٧ ) .

٩٠ - ميعاد الطعن في الحكم . الاصل فيه ان يبدأ من تاريخ صدوره . الاستثناء من تاريخ اعلانه . م ٢١٣ مرافعات . عدم تقديم الطاعن بالنقض ما يفيد توافر احدى الحالات المستثناة . اثره . وجوب احتساب الميعاد من تاريخ صدور الحكم . ( نقض ٢٧/١١/١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الثالث ص ٩٦ )

٩١ - اعلان محضر الحجز الادارى للمحجوز عليه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول . ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . اثبات حصوله . وجوب ان يكون تقديم علم الوصول الدال عليه . ( نقض ١٨/١٢/١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الثالث ص ٣٢٠ ) .

٩٢ - عدم تمسك الطاعنين بان المطعون عليها تعمدت عدم استلام اعلان صحيفة الاستئناف غشا وتواطؤ . سكوت محكمة الموضوع عن اتخاذ اجراء لم يطلب منها لاثبات ذلك . لا خطأ . ( نقض ٣٠/٣/١٩٨٢ طعن رقم ٤٣١ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٩٣ - متى كان الطاعن يدعى قيام « العادة الاتفاقية » بين الشركة وموظفيها على العمل في الخارج وفي غير اوقات العمل لديها فان عليه هو لا على الشركة اثبات وجودها واثبات ان المتعاقدين كليهما قد قصد الالتزام بها واتباعها . ( نقض ٢٣/٤/١٩٦٢ سنة ١٣ ص ٦٥٢ ) .

٩٤ - لما كانت المادة ٣٨٩ من القانون المدني ( المطابقة للمادة الاولى من قانون الاثبات ) تقضى بان على الدائن اثبات الالتزام وكانت محكمة الموضوع قد اعتبرت - في حدود سلطتها التقديرية وللاسباب السائغة التي



أوردتها — إن الأوراق المقدمة من الدائن لإثبات دعواه لا تفيد في هذا الإثبات فإنها تكون محقة عندما القت على الدائن عيب الإثبات في حكم الإحالة إلى التحقيق . ( نقض ١٤/٣/١٩٦٣ سنة ١٤ ص ٣١٤ ) .

٩٥ — توجب المادة الثالثة من معاهدة بروكسل لسندات الشحن الموقعة في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٤ والتي انضمت إليها مصر وصدر مرسوم بالعمل بأحكامها ابتداء من ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٤ على الناقل أن يبذل الهمة الكافية لجعل السفينة صالحة للملاحة قبل السفر وعند البدء فيه وتجهيزها وتطعيمها على الوجه المرضي . وتنص المادة الرابعة على أنه في جميع الحالات التي ينشأ فيها الهلاك أو التلف من عدم صلاحية السفينة للسفر يقع عبء الإثبات فيما يتعلق ببذل الهمة الكافية على عاتق الناقل مما يفاده أن الناقل لا يستطيع الخلاص من المسؤولية عن الهلاك أو التلف الذي لحق البضاعة إلا بإثبات أنه قام ببذل الهمة الكافية لجعل السفينة صالحة للملاحة قبل البدء في الرحلة . ( نقض ٣٠/١/١٩٦٤ سنة ١٥ ص ١٥٤ ) .

٩٦ — مادام أن عقد الطاعن يفضل عقد المطعون عليه لاسبقيته في التسجيل فإن الملكية تكون قد انتقلت — في الظاهر — إلى الطاعن بالعقد فإذا ادعى المطعون ضده أنه كسب هذه الملكية بالتقادم فهذه من قبله دعوى مخالفة للظاهر من الأمر فعليه عبء اثباتها ومن ثم يكون خطأ تأسيس القضاء برفض دعوى الطاعن على مجرد أخفاقه في إثبات ما هو غير مكلف قانوناً بإثباته . ( نقض ٢٨/١٠/١٩٦٥ سنة ١٦ ص ٩٣٠ ) .

٩٧ — إذا كان الطاعنون لم يقدموا صورة رسمية من الحكيم النهائيين السابطين المدعى صدور الحكم المطعون فيه على خلافهما فإن النص بمخالفة هذا الحكم لهما يكون عارياً عن الدليل ومن ثم غير مقبوله . ( نقض ١٨/١١/١٩٨٢ طعن رقم ١٠٩٩ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٩٨ — لئن كانت المادة الأولى من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ قد وضعت القاعدة العامة من قواعد الإثبات — وهي غير متعلقة بالنظام العام — بما نصت عليه من أن على الدائن إثبات الالتزام وإن على المدين إثبات التخلص منه إلا أن هذه القاعدة وردت عليها بعض الاستثناءات ومن بينها الحالات التي أورد فيها المشرع قرائن قانونية كالحالة المنصوص عليها بالمادة ٢٢٤ من القانون المدني والتي اعتبر فيها المشرع اتفاق المتعاقدين على الشرط الجزائي قرينة قانونية غير قاطعة على وقوع الضرر . ( نقض ١١/١/١٩٨٣ طعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٩٩ - من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة انه متى وجد شرط جزائي في العقد فان تحقق مثل هذا الشرط يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن باثباته لان وجوده يقوم قرينة قانونية غير قاطعة على وقوع الضرر ويكون على المدين في هذه الحالة اثبات عدم تحقق الشرط واثبات عدم وقوع الضرر (نقض ١١/١/١٩٨٣ طعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٩ قضائية ، نقض ١٨/٢/١٩٨٣ سنة ٢٤ العدد الثالث ص ١٢٧٤ ) .

١٠٠ - من المقرر ان عدم تنفيذ المدين للالتزامه التعاقدى يعتبر بذاته خطأ يترتب مسئوليته وان النص في العقد على الشرط الجزائي يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن باثباته ، بل يقع على المدين اثبات عدم تحققه ، كما يفترض فيه ان تقدير التعويض المتفق عليه متناسب مع الضرر الذى لحق الدائن وعلى الدائن ان يعمل هذا الشرط مالم يثبت المدين خلاف ذلك . (نقض ١١/١/١٩٨٣ طعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٩ قضائية ) .

١٠١ - مفاد نص ذكريتو الاشياء الفاقدة الصادر في ١٨/٥/١٨٩٨ انه يتعين للحكم بقيمة المكانية المالية المستحقة لمن عثر عليها ان يثبت لدى المحكمة الموضوع ان لهذه الاشياء قيمة مالية قابلاً للتقدير واذ كان الثابت من مدونات انحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه انه اعتبر الاوراق التى عثر عليها المطعون ضده ذات قيمة مالية تقدر بمبلغ ٧١ الف جنيه استناداً الى ما قدره المدعى بصحيفة افتتاح الدعوى دون ان يتأيد ذلك بأى دليل من الاوراق وكان ما ذهب اليه الحكم في هذا الشأن مخالف لنص المادة الاولى من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من ان الذى يحمل عبء الاثبات هو المدعى فى الدعوى والمدعى عليه فى الدفع فانه يكون بذلك قد خالف القانون . (نقض ٢١/١٢/١٩٨٢ طعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٥١ قضائية ) .

١٠٢ - الاصل فى الاجراءات انها روعيت واذ لم تقدم الطاعنة رفق طعنها ما يدل على انها تحدث لدى محكمة الاستئناف بأن النسخة الاصلية للحكم المستأنف لم تكن موجودة بالملف الابتدائي المضموم وان الاسباب المودعة فى الحكم المذكور تخالف الثابت فى مسودته كما لم تقدم ما يثبت صحة ذلك فان النعى يكون غير مقبول (نقض ٢٦/١٢/١٩٨٢ طعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٩ قضائية ) .

١٠٣ - مؤدى نص المادة ١٣٧ من القانون المدنى ان ثمة فرضين الاول ان يكون السبب غير مذكور فى العقد وفى هذا الفرض وضع المشرع



قرينة قانونية يفترض بمقتضاها ان للعقد سببا مشروعاً ولو لم يذكر هذا السبب ، على ان القرينة قابلة لاثبات العكس ، فاذا ادعى المدين ان للعقد سببا غير مشروع يقع على عاتقه عبء اثبات ذلك فان اثبت ذلك فعليه أيضا ان يثبت علم الدائن بهذا السبب . والفرض الثانى ان يذكر السبب فى العقد وفى هذا الفرض أيضا ثمة قرينة قانونية على أن السبب المذكور فى العقد هو السبب الحقيقى وهذه القرينة أيضا قابلة لاثبات العكس . ويكون على المدين اما ان يقتصر على اثبات الصورية وفى هذه الحالة ينتقل عبء اثبات السبب الحقيقى ومشروعيته الى الدائن واما ان يثبت رأسا ان السبب الحقيقى للعقد غير مشروع فثمة farkا بين الفرضين المذكورين . ( نقض ١٩٨٢/١١/١٤ طعن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٦ قضائية ) .

١٠٤ — المقرر وفقا لنص الماد ٢٥٥ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ والمنطبقة على هذا الطعن ان يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن فى المواعيد التى حددها القانون ( نقض ١٩٨٢/١١/١٤ طعن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٦ قضائية ) .

١٠٥ — اذ كان من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ان الشارع عد من الاجراءات الجوهرية فى الطعن بطريق النقض ان يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه النص فى المواعيد التى حددها القانون ، وكان الطاعن لم يقدم ما يدل على انه تمسك أمام محكمة الموضوع بفقد المستندات التى امرت المحكمة بتقديمها فان النعي على الحكم المطعون فيه ( بعدم تحقيق واقعة ضياع المستندات ) يكون عاريا عن الدليل ومن ثم غير مقبول . ( نقض ١٩٨٣/٣/٣١ طعن رقم ١٥٤٦ لسنة ٤٩ قضائية ، نقض ١٩٨٠/١/٣ طعن رقم ٩٧٣ لسنة ٤٧ قضائية ) .

## مادة — ٢ :

يجب ان تكون الوقائع المراد اثباتها متعلقة بالدعوى ومنتجة فيها وجائزا قبولها .

هذه المادة تطابق المادة ١٥٦ من قانون المرافعات السابق .

## الشرح :

الوقائع القانونية نوعان الاول اعمال قانونية وهى مجرد اتجاه الارادة نحو احداث اثر قانونى معين وهو اما ان يصدر من جانبين كالبيع والايجار

وغيرها من العتود واما أن يصدر من جانب واحد كالاترار والوقف والوصية والثاني أفعال مادية وهى أمر محسوس يرتب عليه القانون أثرا سواء أكان حدوث ذلك الأمر اراديا أو غير ارادى كالفعل الضار والفعل النافع والقرابة والجوار ويشترط فى الواقعة القانونية المطلوب اثباتها .

١ - أن تكون محددة وهذا الشرط بديهي لأن الواقعة غير المحددة يستحيل اثباتها .

٢ - وأن تكون متنازعا فيها لأنها اذا كانت ثابتة بطبيعتها كساعة شروق الشمس أو معترفا بها من الخصم فلا محل لاضاعة وقت المحكمة فى تحقيقها .

٣ - أن تكون الواقعة متصلة بالحق المطالب به والمقصود بذلك أن يكون الأمر المراد اثباته غير مقطوع الصلة بموضوع الدعوى .

٤ - أن تكون الواقعة منتجة فى الإثبات أى مؤثرة فى الفصل فى الدعوى وهذا يقتضى حتما أن تكون متصلة بالموضوع .  
وكل واقعة منتجة فى الدعوى تكون معلقة بها وإنما ليست كل واقعة متعلقة بها تكون منتجة فيها .

ولا محل لاثبات الواقعة اذا كان القانون قد أعنى الخصم من اثباتها أو افتراضها كافتراض أن الحائز هو المالك حتى يقيم المدعى عليه الدليل على عكس ذلك أو افتراض أن الحيازة المادية قرينة على الحيازة القانونية ما لم يثبت خصم الحائز عكس ذلك ( المادتين ١٦٣ ، ١٦٤ مدنى ) وافتراض أن الحيازة تبقى محتفظة بالصفة التى بدأت بها وقت كسبها ما لم يقيم الدليل على عكس ذلك ( م ١٦٧ مدنى ) وافتراض الخطأ كأساس المسئولية فى بعض الأحوال .

٥ - أن تكون الواقعة جائزة لاثبات قانونا ذلك أن القانون قد لا يجبر اثبات واقعة تحقيقا لأغراض مختلفة ومن هذه الأغراض ما يمت الى النظام العام والآداب كالمحافظة على سر المهنة وتحريم دين المقامرة والربا الفاحش وبيع المخدرات وعدم جواز اثبات صحة القذف . وكون الواقعة متعلقة بالحق ومنتجة فى الإثبات من المسائل الموضوعية التى لا تخضع لرقابة محكمة النقض أما كون الواقعة جائزة لاثبات قانونا فهذه مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض ( الوسيط للسنهورى الجزء الثانى الطبعة الثانية المجلد الاول ص ٧٩ وما بعدها ، وأصول الإثبات للدكتور سليمان مرتضى ص ١٠ ) .



وافتنار الدعوى الى الدليل لا يمنع من الحكم فيها ، فاذا عجز المدعى عن اثبات ما يدعيه حكم برفض هذا الذى يدعيه واذا اثبتته وعجز المدعى عليه عن دحضه قضى به عليه ( مرافعات العشماوى الجزء الثانى ص ٤٨٧ ) .

ومن المقرر أنه يجوز تقديم الاثبات بجميع انواعه من كل من الخصمين فى اية حالة تكون عليها الدعوى وأمام أى درجة من درجات انتقاضى الى حين اقفال باب المرافعة فيها بل يجوز للمحكمة فتح باب المرافعة من جديد لاجراء الاثبات الذى طلبه الخصم متى كانت العدالة تستوجب ذلك . ( المرجع السابق بند رقم ١٢٠ ) .

**احكام النقض :**

١ — ان القانون انما يكلف المدعى اقامة الدليل على دعواه الا اذا سلم لنا خصمه بها او ببعضها فانه يعفيه من اقامة الدليل على ما اعترف به فاذا اعترف شخص بأن الارض موضوع النزاع اصلها من املاك الحكومة الخاصة ولكنه تملكها بالتقادم ، ثم بحثت المحكمة مع ذلك مستندات ملكية الحكومة لهذه الارض وقضت بعدم كفايتها لاثبات الملكية ، فقد خالفت القانون باقتضائها دليلا على امر معترف به ( نقض ١١/٢٣/١٩٣٣ مجموعة احكام النقض فى ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٣٠ قاعدة رقم ٤٠ ) .

٢ — ثبوت حيازة المال المودع وفقا للمادة ٦٠٨ من القانون المدنى القديم يستفاد منه وجود السبب الصحيح وحسن النية الا اذا ثبت ما يخالف ذلك واذن فمتى كانت المطعون عليها قد تمسكت بقرينة الحيازة الدالة على ملكية القاصر للمال المودع فى حسابها بأحد البنوك فأنها لا تكون — مكفة بأثبات هذه القرينة . ( نقض ١١/٢٦/٥٣ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٣٠ قاعدة رقم ٣١ ) .

٣ — تقدير ما اذا كانت الوقائع المطلوب اثباتها بالبينة منتجة فى الدعوى ام لا . من سلطة محكمة الموضوع . ( نقض ١٦/٤/١٩٨١ طعن رقم ٣٣١ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٤ — طلب احالة الدعوى الى التحقيق . شرطه . ان تكون الوقائع المراد اثباتها متعلقة بالدعوى ومنتجة فيها . تقدير ذلك . استقلال قاضى الموضوع به . حسب اقامة قضائه على اسباب مؤدية للنتيجة التى انتهى اليها . ( نقض ٤/٣/١٩٨٢ طعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٧ قضائية ) .

### مادة ٣

اذا نذبت المحكمة احد قضائها لمباشرة اجراء من اجراءات الاثبات وجب عليها ان تحدد اجلا لا يجاوز ثلاثة اسابيع لمباشرة هذا الاجراء .

• ويعين رئيس الدائرة عند الاقتضاء من يخلف القاضي المنتدب .  
 الفقرة الثانية من هذه المادة تطابق المادة ٥٩ من قانون المرافعات القديم  
 أما الفقرة الاولى فتقابل المادة ١٥٧ منه وقد عدل المشرع في النص الجديد من  
 حكم المادة ١٥٧ مرافعات قديم فاستلزم عند ندب المحكمة احد قضاتها لمباشرة  
 اجراء من اجراءات الاثبات أن تحدد له أجلا لمباشرة هذا الاجراء ( المذكرة  
 الايضاحية ) ولم يكن النص القديم يستلزم ذلك .

ونرى أن تجاوز المحكمة الأجل المحدد في هذه المادة لا يترتب عليه  
 البطلان لأنه اجراء تنظيمي قصد به التعجيل بالفصل في الدعوى .

### مادة ٤

إذا كان المكان الواجب اجراء الاثبات فيه بعيدا عن مقر المحكمة جاز لها  
 أن تنتدب لاجرائه قاضي محكمة المواد الجزئية الذي يقع هذا المكان في دائرتها،  
 وذلك مع مراعاة الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة .  
 هذه المادة تطابق المادة ١٥٨ من قانون المرافعات القديم وفقط اضافة  
 المشرع في المادة الجديدة وجوب مراعاة المحكمة تحديد الأجل المنصوص عليه  
 في المادة ٣ .

### الشرح :

الأصل أن يجرى التحقيق بمركز المحكمة المنظورة أمامها الدعوى  
 وبواسطتها أو بواسطة احد قضاتها ، ولكن هناك حالات تقتضي ظروفها أن  
 يباشر التحقيق خارج مركز المحكمة أو يباشره قاض آخر من غير هيئة المحكمة  
 التي أمرت بالتحقيق هو قاضي محكمة المواد الجزئية الذي يقع المكان الواجب  
 الاثبات فيه في دائرتها فيباشر التحقيق خارج مركز المحكمة كما في الحالة .  
 المنصوص عليها في المادة ٨١ اثبات .

### مادة ٥

الاحكام الصادرة باجراءات الاثبات لا يلزم تسببها مالم تتضمن قضاء  
 قطعيا .

ويجب اعلان منطوق هذه الاحكام الى من لم يحضر جلسة النطق به ،  
 وكذلك يجب اعلان الاوامر الصادرة بتعيين تاريخ اجراء الاثبات والا كان  
 العمل باطلا .

- ويكون الاعلان بناء على طلب قلم الكتاب بميعاد يومي .
- هذه المادة تقابل المادة ١٦٠ من قانون المرافعات القديم .



## إتعلق :

من أهم ما استحدثه المشرع ما أضافه في المادة الخامسة من قانون الإثبات الى المادة ١٦٠ المقابلة لها في قانون المرافعات القديم من إعفاء بعض الأحكام الصادرة بالأمر بإجراءات الإثبات من التسبب مكتفيا في ذلك بمنطوق الحكم وحده اذ الأمر في هذه الأحكام موكل لمطلق تقدير القاضي وهو يملك العدول عما أمر به من إجراء الإثبات كما يملك بعد مباشرة إجراء الإثبات الا يأخذ بنتيجته ( المادة ٩ من القانون المقابلة للمادة ١٦٥ من قانون المرافعات القديم ) . ومن جهة أخرى فان هذه الأحكام لا تقبل بذاتها الطعن مستقلة عن الحكم المنهى للنزاع ، الأمر الذي تنفي معه الحاجة الى تسبب تلك الأحكام على وجه من الوجوه خاصة وأن هذا التسبب يأخذ من وقت القضاة وجهدهم ما هم في أشد الحاجة لصرفه الى غيره من الأعباء الجسماء الملقاة على عاتقهم ، وذلك كله فضلا عن أن ما اتجه اليه المشرع يعين على الإسراع في الفصل في القضايا اذ يتيح الأمر بإجراء الإثبات فور توافر العناصر اللازمة لتقدير مناسبته دون حاجة لحجز الدعوى للحكم لتحرير الأسباب .

الا انه لما كان الحكم بالأمر بإجراء الإثبات قد ينطوي في بعض الصور على قضاء قطعي سواء تعلق ذلك بالمنازعة في جواز الإثبات بطريق معين من طرق الإثبات أو بغير ذلك من المنازعات التي قد تثور قبل الأمر باتخاذ إجراء الإثبات ، وهو ما تقوم معه الحكمة التي تقتضي تسبب الأحكام ، فقد رأى . المشرع أن يعود بالأحكام الصادرة بإجراء الإثبات التي تنطوي على مثل هذا القضاء القطعي الى الأصل المقرر في الأحكام من لزوم تسببها ( المذكرة الإيضاحية للقانون ) .

ومن البديهي انه اذا فصلت المحكمة في أسباب حكم الإثبات في شق من النزاع ، أو في قبول الإثبات بطريقة معينة ، أو في مسألة إجرائية كاختصاص المحكمة أو قبول الدعوى أو ثبوت الصفة أو ما الى ذلك ، فان هذا الفصل يعتبر حكما قطعيا وأن كان واردا في الأسباب ولم يظهر له مظهر صريح في المنطوق . ومثل هذا الحكم يعتبر قضاء مزدوجا احتوى في منطوقه على قرار باتخاذ إجراء من إجراءات الإثبات ، وفي أسبابه على حكم قطعي في مسألة من مسائل الدعوى . ومقتضى ذلك أن يكون المراد من العبارة الواردة في نهاية لفقرة الاولى من هذه المادة أن للقاضي اذا فصل في أسباب الحكم الصادر بالإثبات في مسألة من مسائل الدعوى أو في شق منها وجب عليه أن يستوفي التسبب فيما يتعلق بهذه المسألة أو هذا الشق ( تقرير لجنة الشئون التشريعية بمجلس الأمة ) .

## الشرح :

اشتمل قانون الاثبات الجديد على مواد تتضمن احكاما اجرائية في الاثبات ومواد تتضمن احكاما موضوعية وهذه المادة من المواد التي تتعلق بالاجراءات وعلى ذلك يتعين عند تفسير هذا النص الرجوع الى قواعد البطلان المنصوص عليها في قانون المرافعات الجديد في المواد من ٢٠ الى ٢٤ . وطبقا لنص الفقرة الثانية من المادة يترتب البطلان على عدم اعلان الاحكام الصادرة باجراءات الاثبات لمن لم يحضر جلسة النطق بها وكذلك الاوامر الصادرة بتعيين تاريخ اجراء الاثبات اذا ان المشرع قصد بذلك المزيد من التحوط لما يترتب على هذا الاجراء من نتائج خطيرة غير ان هذا البطلان غير متعلق بالنظام العام فيزول بحضور الخصوم بالجلسات المحددة لاجراء الاثبات او التالية على صدور الحكم او بالنزول عنه صراحة او ضمنا فاذا لم يعلن الحكم الصادر باجراء الاثبات وصدر حكم قطعي بعد ذلك فان الحكم الاخير يكون باطلا ويجوز استئنافه حتى ولو كان قد صدر في حدود النصاب النهائي لمحكمة اول درجة وذلك استنادا الى انه بنى على اجراءات باطلة غير انه اذا استبان لمحكمة الاستئناف ان حكم الاثبات لم يعلن حتى صدر الحكم في الموضوع كان عليها ان تبطل الحكم الاخير وتتصدى للموضوع دون اعادة الدعوى لمحكمة اول درجة .

واذا كان البطلان جزاء عدم اعلان حكم التحقيق او الامر الصادر بتعيين تاريخ اجراء الاثبات الا ان تراخى قلم الكتاب عن الاعلان خلال يومين وفقا للفقرة الاخيرة من المادة لا يترتب عليه البطلان لانه اجراء تنظيمي قصد به حث قلم الكتاب على سرعة الاعلان واذا دفع الخصم بعدم جواز الاثبات بشهادة الشهود فانه يتعين على المحكمة ان تصدر حكما مسببا في هذا الدفع سواء اكان تلك برفضه او بقبوله والا كان الحكم بالتحقيق باطلا اذا دق الامر على المحكمة بصدد تكييف حكم وما اذا كان يعتبر متضمنا قضاء ما يتعين تسببه لانه قضاء قطعي ويرى الدكتور ابو الوفا بحق انه اذا دق الامر على المحكمة بصدد تكييف حكم وما اذا كان يعتبر متضمنا قضاء قطعيا او غير متضمن له فمن المستحسن ان تسببه حتى لا يكون الحكم عرضة للابطال كما يذهب ايضا الى ان مجرد الامر باجراء من اجراءات الاثبات ، لا يقيد المحكمة ولو شرف عن وجهة نظرها في الموضوع ما لم يتضمن قضاء قطعيا في هذا الصدد ( التعليق على نصوص قانون الاثبات للدكتور ابو الوفا ص ٥٣ ) .

وتعتبر الاحكام المنظمة لاجراءات الاثبات من النظام العام لانها تتصل بنظام التقاضي فلا يجوز للخصوم الاتفاق على مخالفتها فيتعين عليهم مراعاة الاوضاع والاجراءات التي رسمها القانون في كيفية الدليل والطعن فيسه امام المحكمة ، كما يتعين على القاضي راعتها فلا يصح له قبول الدليل او



تحقيق الطعن فيه الا وفقا للاوضاع المقررة قانونا . (قانون الاثبات للمستشار محمد عبده اللطيف الجزء الاول ص ٦٥) .

واذا حكمت المحكمة في اساس الدعوى ثم امرت باتخاذ اجراء من اجراءات الاثبات كما اذا قضت باحقية العامل في اعانة غلاء المعيشة ونسبت الخبر لتقدير المبالغ المستحقة له ، او قضت بمسئولية الخصم مع نذب خبر لتقدير التعويض او قضت باحقية الخصم في الاخذ بالشقة ونسبت خبرا لبيان ما اذا كان الشفيع جار للارض المشفوع فيها فكل جميع الاحوال يشمل الحكم على قضاء قطعى موضوعى يلزم تسببيه والا اعتبر الحكم الموضوعى باطلا لعدم تسببيه .

واذا قضت المحكمة ببطلان تقرير الخبر ونذب آخر فانه يلزم تسبيب الحكم الاول والا كان باطلا .

والاحكام المتعلقة بسير الدعوى اذا لم تكن قطعية كالحكم بضم الدعويين او الفصل بينهما فانه لا يلزم تسببها .

وبالنسبة للاحكام التى ترفض اتخاذ اجراء من اجراءات الاثبات فان العبرة في تكييف هذه الاحكام باسباب الرقض وبما طرح على المحكمة صراحة او ضمنيا لتأييد طلب اتخاذ الاجراء او لرفعه فتد بينى الرقض على اعتبار ان الوقائع المراد اثباتها غير جائزة القبول او انه لا يجوز الاثبات قانونا بالطريق الذى طلبه الخصم وفي الحالتين يكون الحكم قطعيًا يلزم تسببه وقد يكون الرقض اكتفاء المحكمة بالادلة المقدمة في الدعوى او لان الوقائع المدعاة غير متعلقة بالدعوى او غير منتجة فيها فيكون الحكم غير قطعى ولا يلزم تسببيه .

والاحكام المستعجلة الصادرة من القاضى المستعجل باثبات الحالة او بسماع الشاهد يجب تسببها لانها تصدر بعد التحقق من شروط معينة وتفيد القاضى المستعجل فلا يملك العدول عنها الا اذا تغير المركز القانونى للخصوم وبذا فان لها حجية مؤقتة .

واذا اصدرت المحكمة حكمها باتخاذ اجراء من اجراءات الاثبات فانه يتعين اعلان المدعى عليه بمنطوقه مادام انه قد تخلف عن حضور جلسة النطق بالحكم حتى ولو كان قد حضر بالجلسات السابقة والبطالان مقرر لمصلحة الخصم الذى تخلف عن الحضور ولم يعلن بالحكم الصادر باجراء الاثبات او بالامر الصادر بتعين تاريخ اجراء الاثبات ولا تحكم المحكمة به من تلقاء نفسها ولا يصح ان يتمسك به الخصم الاخر ويزول هذا البطلان بالرد على الاجراء بما يفيد انه اعتبره صحيحا كما اذا حضر التحقيق او ناقش تقرير الخبر وذلك عملا بالمادة ٢٢ من قانون المرافعات .

وإذا أصدر الحكم ببطالان التحقيق للأسباب المذكورة في المادة ترتب على ذلك بطلان سائر الاجراءات والقرارات والاحكام الصادرة بناء على هذا الاثبات متى كان هو أساسا لها وترتبت عليه ( الاثبات ( لايو الوفا ص ٥٤ ) .  
وإذا لم يعلن المدعى بحكم الاثبات ولم تكن قد حضر جلسة النطق به فلا يجوز شطب الدعوى الا بعد اعلانه به .

### احكاما لنقض :

حضور الطاعن في الدعوى بالجلسات التالية للحكم التمهيدى . الدفع الذى أسسه الطاعن على بطلان اعلانه بصحيفة الدعوى و بطلان تكييفه بالحضور بالجلسة التى حددت للتحقيق بناء على الحكم التمهيدى . يزول البطلان — بفرض قيامه — بحضوره في الدعوى وفقا لنص الفقرة الاولى من المادة ١٣٨ من قانون المرافعات القديم ( نقض ٥٢/١١/١٣ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٢٣٦ قاعدة ٦٣ ) .  
٢ — حكم الاحالة للتحقيق . نقص اسبابه او قصورها في تحديد طبيعة النزاع . لا بطلان طالما لم يتضمن قضاء قطعي في هذه المنازعة . عدم لزوم تسبب احكام الاثبات . م ١/٥ من قانون الاثبات . ( نقض ١٩٨٠/٤/٢٨ طعن رقم ٤٨ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٣ — حكم الاثبات . ما يرد به من وجهات نظر قانونية او افتراضية لا يجوز حصة طالما لم يتضمن حسم الخلاف بين الخصوم . جواز العدول عما تضمنه من آراء قانونية . ( نقض ١٩٧٨/١/٢٥ طعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٠ قضائية نقض ١٩٨١/٣/٣٠ طعن رقم ٣١١ لسنة ٤٨ قضائية ) .  
٤ — البطلان المترتب على عدم اعلان أحد الخصوم بمنطوق حكم التحقيق مقرر لمصلحته وله وحده التمسك به . ( نقض ١٩٦٧/١٧/٥ سنة ١٨ ص ٩٢ ) .

٥ — ان كان البين من الصورة الرسمية لمحاضر جلسات التحقيق امام محكمة الاستئناف المقدمة من الطاعن انه حشد لاجرائه جلسة ١٩٧٤/٢/٤ ولما استبان عدم اعلان الطاعن اجلت لجلسة ١٩٧٤/٤/٨ وقبها سمعت شهود المطعون عليها وحدها لانه لم يحضر وكان المقروض في الاحداث ان تكون قد روعيت وكان الطاعن لم يقدم دليلا على عدم اعلانه لتلك الجلسة فان النعى في هذا الشق يكون غير مقبول . ( نقض ٧٧/٣/٢٢ سنة ٢٨ ص ٧٦٨ ) .

٦ — البطلان المترتب على عدم اعلان أحد الخصوم بمنطوق الحكم بئدب خبر في الدعوى او على عدم دعوة الخبير له لا يتعلق بالنظام العام



انما هو بطلان نسبي فلا يفيد منه الا الخصم الذي تقرر اصلحته . ( نقض ١١/١٢/١٩٨٠ طعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٤ قضائية ) .

مادة ٦ : كلما استلزم اتمام الاجراء اكثر من جلسة ، او اكثر من يوم ، تكرر في المحضر اليوم والساعة اللذان يحصل التأجيل اليهما ، ولا محل لاختبار من يكون غائبا بهذا التأجيل .

هذه المادة تطابق المادة ١٦١ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

الغرض من ذلك هو الزام الخصم بأن يتتبع بنفسه اجراءات التحقيق امام المحكمة او القاضي المنتدب او الخبراء مادام قد أعلن او كان عالما بالتاريخ الذي يبدأ فيه التحقيق حتى ولو لم يكن حاضرا فيه ( المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات القديم ) .

احكام النقض :

١ - حضور الخصم او محاميه امام الخبير وان دل على علمه بصدور حكم الاثبات الا انه لا يفيد علمه بتاريخ الجلسة التي حددت لنظر الدعوى ولا يثبت هذا العلم الا باخطاره بها ان لم يكن قد حضر النطق بتعديدها . ( نقض ٢٣/١/١٩٦٩ سنة ٢٠ ص ١٦١ ) :

مادة ٧ : تقدم المسائل العارضة المتعلقة باجراءات الاثبات للقاضي المنتدب وما لم يقدم له منها لا يجوز عرضه على المحكمة .

وما يصدره القاضي المنتدب من القرارات في هذه المسائل يكون واجب النفاذ وللخصوم الحق في اعادة عرضها على المحكمة عند نظر القضية ما لم ينص القانون على غير ذلك .

هذه المادة تطابق المادتين ١٦٢ ، ١٦٣ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

يقصد بالمسائل العارضة الخاصة بالاثبات تلك التي تتعلق بموضوع الدليل او كونه مقبولا او غير مقبول ، او تلك التي تتعلق باجراءات تقديم الدليل وتحقيقه وما يجب ان يراعى فيها من اوضاع ومواعيد ومراد الشارع من ذلك هو الا تكون اثاره هذه المسائل وسيلة لتعطيل التحقيق ولذلك اوجب

القانون عرضها كلها على القاضي المنتدب حتى ما كان منها من اختصاص المحكمة الكاملة وذلك للحكم فيها .

وقصد المشرع بالفقرة الثانية أن يتمكن القاضي المحقق من إصدار قرار مؤقت واجب النفاذ يمكنه من السير في التحقيق إذا لم ير جدية المنازعة العارضة وأبقى المشرع مع ذلك - ومراعاة لمصلحة الخصوم ومقتضيات العدالة - لدى الشأن حق إعادة عرض هذه المنازعة على المحكمة الكاملة بعد انتهاء القاضي من التحقيق وعند إحالة القضية عليها وظاهر من نص المادة أنه يتعين التمسك بالطلبات العارضة الخاصة بالاثبات أمام القاضي المنتدب والا سقط الحق في عرضها على المحكمة ( مرافعات العشماوى الجزء الثانى ص ٤٨٢ ) وتطبيقا لذلك إذا إحالت المحكمة الدعوى الى التحقيق لاثبات واقعة لا يجوز اثباتها بالبينة ونذبت أحد قضاتها لإجرائه وحضر الخصم جلسة التحقيق ولم يدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة وسمع القاضي الشهود في حضوره فليس له بعد ذلك أن يبدى هذا الدفع أمام المحكمة أما إذا حضر أمام القاضي المنتدب وتمسك بالدفع فسمع القاضي الشهود كان له أن يتمسك بهذا الدفع أمام المحكمة عند إعادة الدعوى للمرافعة .

والأحكام الصادرة باتخاذ إجراءات الإثبات تنفذ فوراً دون أن تتبع بصددتها القواعد العامة في التنفيذ سواء كانت صادرة من القاضي المنتدب أم من المحكمة وتنفذ بالطريق الذى يلائمها وفقاً لما نص عليه قانون الإثبات ( الإثبات لأبو الوفا ص ٥٦ والتنفيذ لنفس المؤلف بند رقم ١٩ ) وعلى ذلك إذا صدر حكم باستجواب أحد الخصوم وكان قد اشتمل على قضاء قطعى موضوعى فى شق من النزاع فإن الحكم ينفذ فوراً فى شقه الفرعى دون شقه الآخر الذى يخضع للقواعد العامة .

## مادة ٨

على القاضي المنتدب إذا أحال القضية على المحكمة لاي سبب ان يعين لها اقرب جلسة مع اعلان الغائب من الخصوم بتاريخ الجلسة بوساطة قلم الكتاب .

هذه المادة تطابق المادة ١٦٤ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

لم ينص المشرع على البطلان في حالة مخالفة أحكام هذه المادة ومقتضى ذلك الرجوع الى القاعدة العامة في البطلان المنصوص عليها في المادة ٢٠ مرافعات والمقصود بالغائب في النص هو من لم يحضر النطق بقرار الاحالة أما من حضره فقد سمع القرار وعلم به .



## مادة ٩

للمحكمة ان تعدل عما امرت به من اجراءات الاثبات بشرط ان تبين اسباب العدول بالحضر ويجوز لها الا تاخذ بنتيجة الاجراء بشرط ان تبين اسباب ذلك في حكمها .  
هذه المادة تطابق المادة ١٦٥ من قانون المرافعات القديم .

## الشرح :

ابتغى المشرع من ذلك الا يلزم القاضي بتنفيذ اجراء لم يعد يرى ضرورة له خصوصاً وانه غير مقيد في حكمه في الموضوع بما يسفر عنه تنفيذ هذا الاجراء كما انه ليس ابغض الى نفس القاضي من حمله على تنفيذ اجراء لم يعد يرى له ضرورة ومن العبث وضياع الوقت والجهد الاصرار على تنفيذ اجراء اتضح للمحكمة انه غير مفيد او غير منتج هذا فضلاً عن ان جميع الاحكام الصادرة أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة لا يجوز الطعن فيها الا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها وذلك عملاً بالمادة ٢١٢ مرافعات — عدا الحالات المستثناة بنص تلك المادة — فيجوز للقاضي ان يقضى في موضوع الدعوى برأى مخالف لما شرف عنه حكمه التمهيدى .  
فالحكم الصادر بتعيين خبير لتقدير الربع لا يفيد تقرير المسؤولية من هذا الربع بل يبقى للمحكمة رغم صدور هذا الحكم وتنفيذه حق النظر في اصل النزاع وعلى ذلك فليس من اللازم للعدول عن الحكم الصادر باتخاذ اجراء من اجراءات الاثبات اصدار حكم مستقل انما يكفى النطق به واثبات اسبابه في المحضر اما بالنسبة لعدم اخذ المحكمة بما استقر عنه تنفيذ ما امرت به من اجراءات الاثبات فيجب ان يتضمن الحكم الصادر في الموضوع اسباب العدول .

وقد ذهب بعض الشراح الى ان عدم بيان اسباب العدول عن اجراء الاثبات في هذه الجلسة وكذا عدم بيان اسباب عدم الأخذ بنتيجة اجراء الاثبات الذي تنفذ في اسباب الحكم يترتب عليه البطلان ( الاثبات للدكتور ابو الوفا ص ٧٥ ) غير ان محكمة النقض قضت في حكم حديث لذا بعكس هذا الراى وحجتها في ذلك ان هذا النص تنظيمي ولا يترتب على مخالفته اى بطلان ( راجع حكم النقض رقم ٤ ) . غير انها عادت في حكمين لاحقين وقضت بان المحكمة لا تلتزم ببيان اسباب العدول اذا كانت قد امرت باتخاذ اجراء الاثبات من تلقاء نفسها دون طلب من الخصوم ومؤدى ذلك انها اذا كانت قد امرت باتخاذ اجراء الاثبات بناء على طلب الخصوم فيتعين عليها ان تبين سبب العدول ( الحكم رقم ٦ ) .

ويجوز للمحكمة من باب أولى بدلا من بيان أسباب العدول بمحضر الجلسة ان تبينه في أسباب حكمها فان ذلك يكون اكثر تحقيقا لمراد الشارع

### احكام النقض :

١ - حق المحكمة في العدول عما امرت به من اجراء الاثبات متى رأت انه أصبح غير منتج وأن ما استجد في الدعوى بعد حكم الاثبات يكفي لتكوين عقيدتها نقض ١٩٦٧/٣/٣٠ المكتب الفنى سنة ١٨ ص ٧٥١ ) .

٢ - متى كان الحكم متعلقا باجراءات الاثبات وصادرا قبل الفصل في الموضوع ولا يتضمن في أسبابه او منظوقه قبول الطلب العارض السدى ابداء الطاعن - فانه يجوز للمحكمة طبقا للمادتين ١٦٥ ، ٢٤٢ مرافعات - ان تعدل عن هذا الحكم او تقضى بسقوط حق الخصم في التمسك به . ( نقض ١٩٦٧/١٢/١٤ مجموعة المكتب الفنى السنة الثامنة عشرة ص ١٨٧٢ ) .

٣ - القضاء بنسب خبر لبيان اجرة المثل . جواز العدول عن هذا الاجراء اذا ما تبينت المحكمة الاجرة الحقيقية . لا يعد ذلك مخالفة لحجية الأمر المقضى ( نقض ٧١/٦/١٠ سنة ٢٢ ص ٧٤٣ ) .

٤ - مؤدى نص المادة التاسعة من قانون الاثبات ان حكم الاثبات لا يحوز قوة الامر المقضى طالما قد خلت أسبابه من حسم مسئلة أولية متنازع عليها بين الخصوم وصدر بالبناء عليها حكم الاثبات ومن ثم يجوز للمحكمة ان تعدل عما امرت به من اجراءات الاثبات اذا ما وجدت في اوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل في موضوع النزاع كما لها الا تأخذ بنتيجة الاجراء بعد تنفيذه ، والمشرع وان تغلب في النص المشار اليه بيان أسباب العدول عن اجراء الاثبات في محضر الجلسة ، وبيان أسباب عدم الأخذ بنتيجة اجراء الاثبات الذى تنفذ في أسباب الحكم ، الا أنه لم يرتب جزاءا معيناً على مخالفة ذلك ، فجاء النص في هذا الشأن تنظيميا ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان محكمة الاستئناف وجدت في اوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها لحسم النزاع دون حاجة الى تنفيذ حكم الاستجواب ، وكان هذا منها عدولا ضمنيا عن تنفيذه ، فلا يعيب الحكم عدم الافصاح صراحة في محضر الجلسة او في مدوناته عن أسباب هذا العدول . ( نقض ٧٩/١٠/٢٩ طعن رقم ٧٥ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٥ - الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع لا يقيد المحكمة عند الفصل في الموضوع الا ان يكون قد فصل فصلا لازما في شق من النزاع تستنفذ به



المحكمة ولايتها وفيما عدا ذلك فإن المحكمة تكون عقيدتها من مجموع الوثائق والأدلة وأوجه الدفاع المقدمة إليها تقديمًا صحيحًا ، وإذا يبين من الحكم الصادر بحالة الدعوى إلى التحقيق أن المحكمة لم تفصل في الموضوع أو في شق منه أو قالت كلمتها قاطعة في شأن عدم كفاية الأدلة المقدمة للاثبات بعد استعراض تلك الأدلة أو مناقشتها فلا تكون قد استنفذت ولايتها في هذا الشأن ، ويكون لها أن تحكم في الموضوع من مجموع الأدلة التي طرحت عليها طرحًا صحيحًا ، وإذا كانت المادة التاسعة من قانون الإثبات تنص على أن للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العدول بالمحضر وذلك حتى لا يلزم القاضي بتنفيذ إجراء لم يعد يرى ضرورة له ما دام غير مقيد في حكمه في الموضوع بما يسفر عنه هذا الإجراء وكان المطعون عليهم كما ورد بالحكم قد تنازلوا عن حكم التحقيق ، فإن النعمى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والتناقض يكون على غير أساس . ( نقض ١٩٧٨/٦/٢٢ سنة ٢٩ ص ١٥٢٠ ) .

٦ — مفاد نص المادة التاسعة من قانون الإثبات أن لمحكمة الموضوع أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات على أن تبين أسباب هذا العدول متى رأت أنها أصبحت غير منتجة ، بعد أن وجدت فيما استجد في الدعوى بعد صدور الحكم بهذا الإجراء ما يكفي لتكوين عقيدتها اعتبارًا بان من العبث وضياع الجهد والوقت الإصرار على تنفيذ إجراء اتضح أنه غير مجد وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ، إلا أنه إذا كانت المحكمة هي التي أمرت باتخاذ الإجراءات من نفسها فهي تملك العدول عنه دون ذكر أسباب العدول ، إذ لا يتصور — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يمس بالعدول في هذه الحالة أي حق للخصوم مما لا يلزم ذكر أي تبرير له . ( نقض ١٩٧٨/١٢/٦ سنة ٢٩ ص ١٨٥٠ ، نقض ١٩٨١/٢/١٤ طعن رقم ١٤٣٧ لسنة ٤٧ قضائية ، نقض ١٩٨١/٤/٢٣ طعن رقم ٥٨ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٧ — النص في المادة ٩ من قانون الإثبات على أن « للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العدول بالمحضر ويجوز ألا تأخذ بنتيجة الإجراء بشرط أن تبين أسباب ذلك في حكمها » يدل على أن المشرع إنما قصد من الاكتفاء ببيان أسباب العدول بمحضر الجلسة — خلافا لما أوجبه في حالة عدم الأخذ بنتيجة الإجراء من تبين أسباب ذلك في الحكم — إلى مراعاة جانب التيسير مما مؤداة أن إبداء سبب العدول عن الإجراء بأسباب الحكم يكون أكثر تحقيقًا لمراد المشرع . ( بعض ١٩٧٩/٤/٧ سنة ٢٩ ص ٤٨ ) .

## الباب الثاني

## الأدلة الكتابية

## الفصل الأول

## المحررات الرسمية

## مادة ١٠

المحررات الرسمية هي التي يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوى الشأن ، وذلك طبقا للأوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه . فإذا لم تكسب هذه المحررات صفة رسمية ، فلا يكون لها الا قيمة المحررات العرفية متى كان ذوو الشأن قد وقعوا بها بإمضاءاتهم أو باختتامهم أو ببصمات أصابعهم .  
هذه المادة تقابل المادة ٣٩٠ من القانون المدنى ولا خلاف بينهما في الأحكام .

## الشرح :

يبين من نص المادة ان هناك شروطا ثلاثة يجب توافرها لتكون الورقة الرسمية صحيحة اولها ان يقوم بكتابة الورقة او بتلقيها موظف عام او شخص مكلف بخدمة عامة والموظف العام هو شخص عينته الدولة للقيام بعمل من أعمالها سواء أجرته على هذا العمل كالموثق او لم تؤجره كالعمدة ، والموظفون العموميون الذين يقومون بكتابة الأوراق الرسمية متنوعون ، ولكل منهم اختصاص بالنسبة الى نوع معين من هذه الأوراق وليس من الضروري ان يكون من تصدر منه الورقة الرسمية موظفا عاما بل يكفى ان يكون مكلفا بخدمة عامة فالمأذون يقوم بتحرير عقود الزواج واشهادات الطلاق والخبر يقوم بتحرير محضر بأعماله وتقرير يقدمه عن المهمة التي انتدب لها وكذلك القسيس فيما يتعلق بزواج المسيحيين والشرط الثانى ان يكون هذا الموظف او الشخص الذى يتولى كتابة الورقة مختصا من حيث الموضوع فى حدود سلطته ومن حيث المكان فى اختصاصه ومقتضى ذلك أنه ينبغى ان تكون للموظف ولاية قائمة وقت قيامه بتحرير الورقة الرسمية فإذا كان قد عزل من وظيفته أو أوقف عن عمله أو نقل منه فان ولايته تزول وينبغى كذلك ان يكون أهلا لتوثيق الورقة فلا يجوز للموثق ان يباشر توثيق محرر يخصه شخصيا ويجب ان يكون الموثق مختصا من الناحية الموضوعية بنوع الورقة الرسمية التى يقوم بتوثيقها ولا يكفى ان يكون الموظف مختصا



من ناحية الموضوع بل يجب أيضا يكون مختصا من حيث المكان والاختصاص المكانى انما يقيد الموظف ولا يقيد ذوى الشأن والشرط الثالث أن يراعى في توثيق الورقة الأوضاع التى قررها القانون ذلك أن القانون قرر لكل نوع من الأوراق الرسمية أوضاعا وقواعد يلتزم بها الموظف العمومى المختص في كتابة الورقة الرسمية ولا بد من مراعاة هذه الأوضاع والقواعد حتى تعتبر الورقة ورقة رسمية صحيحة وجزاء مخالفة أحد هذه الشروط الثلاثة هو بطلان الورقة باعتبارها ورقة رسمية ولا يكون لها الأهمية الورقة العرفية منى كان ذوى الشأن قد وقعوها أما اذا وقع العقد الرسمى الباطل بعض أطرافه دون البعض فلا قيمة له لأنه ليس من العدل أن نترك الموقع تحت رحمة غير الموقع أن شاء تمسك بالعقد وإن شاء لم يتمسك . وإذا التزم جماعة معا بأمر واحد ولو بالتضامن ، فإن امضاء البعض دون البعض لا يكتفى لأن من أمضى لم يمض الا اتكالا على اشتراك الباقيين معه فى الالتزام حتى ولو أعفى المتعهد له من لم يوقعه . ولا قيمة للعقد الرسمى الباطل اذا لم يوقع عليه بسبب جهل الكتابة ولو اثبت المحرر ذلك فى العقد ولا قيمة له أيضا اذا كان تبادليا موقعا عليه من طرف دون الآخر (الوسيط للدكتور السنهورى الجزء الثانى الطبعة الثانية ص ١٤٨ وما بعدها ، وأصول الاثبات فى المواد المدنية للدكتور سليمان مرقص ص ٣٠ ، ورسالة الاثبات للاستاذ نشأت الجزء الأول ص ١٠٤) .

ولا يعتبر تاريخ المحرر الرسمى الباطل تاريخا ثابتا ، لأن البطلان يزيل صفة الرسمية عن المحرر ولا يجعل للتاريخ الذى ذكره الموثق فى المحرر اية قيمة ولأنه مادام أن المشرع قد اعتبر المحرر الرسمى الباطل فى مرتبة المحرر العرفى فى الاثبات فلا يكون حجة على الغير الا اذا اثبت تاريخه بوجه رسمى باحدى الطرق المقررة فى المادة ١٥ من قانون الاثبات ، كما أن المحرر الرسمى الباطل لا تكون له قيمة المحرر العرفى فى الاثبات اذا كانت الرسمية شرطا أساسيا لانعقاد التصرف بحكم القانون أو الاتفاق ، ففى الحالات التى يوجب فيها القانون انعقاد التصرف فى محرر رسمى كما هو الحال فى العقود الشكلية فى الهبة المنصوص عليها فى المادة ٤٨٨ مدنى والرهن الرسمى المنصوص عليه فى المادة ١٠٣١ مدنى فإنه يترتب على بطلان المحرر الرسمى بطلان التصرف القانونى ذاته ، كذلك فإنه فى الحالات التى يتفق فيها المتعاقدان فى العقود الرضائية على ان لا ينعقد التصرف بينهما الا بمحرر رسمى وهو شرط جائز قانونا ولا مخالفة فيه للنظام العام فإنه يترتب على بطلان المحرر الرسمى ، بطلان التصرف ذاته متى ثبت أن المتعاقدين قصدا أن يجعلوا الرسمية شرطا أساسيا فى الانعقاد . ( قانون الاثبات للمستشار محمد عبد اللطيف ص ١١٦ ، ١١٧ ) .

واستيفاء الورقة للشروط السابق بيانها يجعل منها ورقة رسمية دون حاجة الى اى بيان آخر فعدم ختم الورقة الرسمية بخاتم الدولة لا ينفي عنها الرسمية ما دام انها قد حررت بمعرفة موظف مكلف بتحريرها او بتلقى ما فيها من بيانات وكان مختصا بذلك كما أن تصديق الموظف المختص على توقيعات الموقعين على الورقة لا يجعل لها حجية الورقة الرسمية الا بالنسبة لصحة توقيع الموقعين عليها دون التطرق لصحة البيانات الواردة بها .

واذا كانت الورقة الرسمية تثبت تصرفا قانونيا فان رسميتها لا تمنع من التمسك ببطلان هذا التصرف دون حاجة الى الطعن بتزويرها متى كان التمسك بالبطلان لا يمس ما أثبتته الموظف العمومي فيها ويشهد فيها على صحتها ، وعلى ذلك يجوز التمسك ببطلان عقد بيع رسمى بسبب أنه يخفى وصية أو بسبب التدليس أو الغبن أو الغلط .

والاحكام وان كانت اوراقا رسمية الا ان ذلك لا يمنع من الطعن عليها بالبطلان بطرق الطعن المقررة او بدعوى مبتدأة اذا كان الحكم معدوما غير ان الوقائع التى حدثت امام المحكمة واثبتتها فانه لا يجوز الطعن عليها الا بالتزوير .

### احكام النقض :

١ - دفتر الختام ليس من الاوراق الرسمية ولا حجة له في اثبات ان المنسوب اليه الختم المطعون فيه هو الذى طلب الى الختام ان يصنعه (نقض ٥٥/٦/٢ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الأول ص ٢٨ قاعدة رقم ١٠٠) .

٢ - الطلب الذى يقدم لمصلحة المساحة لمراجعة عقد من العقود او استمارة التغيير التى تحررها المساحة لا تعتبر ايها من الاوراق الرسمية المعدة لاثبات شخصية الموقعين عليها وليس من مهمة الموظف القائم بها اثبات هذه الشخصية ولا تكون هذه الاوراق حجة بما فيها الا بالنسبة للبيان الفنى الذى تضمنته هذه الاوراق ( نقض ٥٥/٦/٢ المرجع السابق ص ٣٨ قاعدة ١٠١ ) .

٣ - لا يعدو المحضر الذى يحرره معاون المالية أن يكون من قبيل محاضر جمع الاستدلالات وما تتضمنه من بيانات وقرارات ، لا يكون لها الحجية المطلقة التى اسبغها القانون على البيانات التى اعدت لها الورقة الرسمية ، وانما تكون خاضعة للمناقشة والتمحيص ، وقابلة لاثبات عكسها بكافة الطرق دون حاجة لسلوك طريق الطعن بالتزوير (نقض ١٩٧٢/٣/١٤ سنة ٢٣ ص ٤٠٧) .



٤ - استحدث الشارع عند انتهاء الوقف حكما جديدا بشأن اثبات تلقى الواقف العوض فنصت المادة ٢/٤ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه « يعتبر اقرار الواقف بإشهاد رسمي بتلقى العوض أو ثبوت الحقوق قبله حجة على ذوى الشأن جميعا متى صدر خلال الثلاثين يوما التالية للعمل بهذا القانون » ومؤدى ذلك ان الاقرار اذا صدر ممن يملكه وفي خلال هذا الميعاد فانه لا يقبل نفى ما تضمنه وتمتد حجيته الى ذوى الشأن ممن لهم مصلحة في ايلولة المال الذى انحل عنه الوقف الى الواقف كالورثة والمستحقين وغيرهم وذلك لضمان استقرار الحقوق وحسم المنازعات وينبنى على ذلك انه ليس لو ارث الواقف ان يطعن بالصورية على اقرار الواقف الذى اشهد فيه بتلقى عوض مالى أو ثبوت حقوق قبله . ( نقض ١٩٦٣/٢/٣١ سنة ١٤ ص ٢٧٢ ) .

٥ - توثيقات ذوى الشأن على الأوراق الرسمية التى تجرى امام الموثق تعتبر من البيانات التى يلحق بها وصف الأوراق الرسمية فتكون لها حجية فى الاثبات حتى يطعن فيها بالتزوير . ( نقض ١٩٦٣/١٠/٣١ سنة ١٤ ص ١٠٠٧ ) .

٦ - محضر الاعلان من المحررات الرسمية التى اسبغ القانون الحجية المطلقة على ما دون بها فى امور باشرها محررها فى حدود مهمته ما لم يتبين تزويرها ولا تقبل المجادلة فى صحة ما اثبته المحضر فى اصل الاعلان ما لم يطعن على هذه البيانات بالتزوير . ( نقض ١٩٨٢/١٠/٣١ طعن رقم ٢٣٣٧ لسنة ٥١ قضائية ) .

٧ - نسخة الحكم الاصلية كورقة رسمية حجة بما تتضمنه من بيانات ، ومن ثم يعتبر الحكم صادرا من الهيئة التى ينسب اليها ذلك فى نسخته الاصلية . ( نقض ١٩٨٣/٣/٢٤ طعن رقم ١٥٤٧ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٨ - مناط رسمية الورقة ان يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بتحريرها بمقتضى وظيفته . ( نقض جنائى ١٩٦٧/٢/٢٤ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٨ ص ٥٥٩ ) .

٩ - مناط الورقة الرسمية ان يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بتحريرها بمقتضى وظيفته ، والموظف العمومى المشار اليه فى حكم المادتين ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات هو كل من يعهد اليه بنصيب من السلطة يزاوله فى اداء العمل الذى ينطبه اداؤه سواء كان هذا النصيب قد اسبغ عليه من السلطة التشريعية فى الدولة او السلطة التنفيذية او القضائية ،

يستوى في ذلك أن يكون تابعا مباشرة الى تلك السلطات أو أن يكون موظفا بمصلحة تابعة لاحداها . ( حكم النقض السابق ) .

١٠ - من المقرر أنه ليس بشرط الاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر قد صدر عن موظف عمومي من أول الأمر ، فقد يكون عرفيا في أول الأمر ثم ينتقل الى محرر رسمي بعد ذلك اذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته . نفى هذه الحالة يعتبر التزوير واقعا في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب المحرر الصفة الرسمية بتدخل الموظف وت سحب رسميته على ما سبق من الاجراءات ، اذ العبرة بما يؤول اليه لا بما كان عليه ( نقض جنائي ١٩٦٧/١/٩ مجموعة النقض الجنائية السنة ١٨ ص ٦٣ ) .

١١ - مباشرة الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة لاجراء معين لا تقطع بمجرد ما في توافر الشروط اللازمة لاختصاصه به ، كما ان امتناعه عن ذلك لا يفيد عدم توافر تلك الشروط فيه والعبرة في هذا الخصوص هي بحقيقة الواقع لا بصفة من قام بالاجراء ومدى اختصاصه به . ( نقض ١٩٧٧/٤/٢٧ سنة ٢٨ ص ١٠٨٤ ) .

١٢ - محضر الجلسة يعتبر ورقة رسمية وفق نص المادة ١٠ من قانون الاثبات وما اثبت فيه حجة على الكافة فلا يجوز للطاعنة أن تنكر ما جاء به الا بالظن عليه بالتزوير طبقا لنص المادة ١١ من ذات القانون . ( نقض ١٩٧٧/٤/٢٠ سنة ٢٨ ص ١٠٠٠ ) .

١٣ - اذ كان مناط رسمية الورقة وفق المادة ١٠ من قانون الاثبات أن يكون محررها موظفا عموميا أو مكلفا بخدمة عامة مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها واعطائها الصيغة الرسمية ، ويقصد بها في هذا الخصوص كل شخص تعينه الدولة المصرية لاجراء عمل من الاعمال المتعلقة بها أو لتنفيذ أمر من أوامرها اجبرته على ذلك أو لم تؤجره ، فان رجال البعثات الدبلوماسية وموظفي السفارات الأجنبية لا يعدون من قبيل الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عمومية في معنى المادة المشار اليها ولا تعتبر المحررات التي يصدرونها من الاوراق الرسمية . ( نقض ١٩٧٧/٢/٩ سنة ٢٨ ص ٤٢٢ ) .

١٤ - مناط رسمية الورقة في معنى المادتين ١٠ ، ١١ من قانون الاثبات أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بتحريرها بمقتضى وظيفته ،



وهي حجة بما يكون فيها من أمور قام بها محررها في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره ومن ثم فإن محضر جمع الاستدلالات الذى حرره أحد رجال الشرطة بناء على شكوى قدمت اليه وأثبت فيها ما ادلى به ذوى الشأن من أقوال أمامه عليها يعتبر بهذه المثابة من المحررات الرسمية ولا محل للقول بوجوب أن يكون من يتولى الأمر تحرير الورقة الرسمية متخصصا فيما يدلى به ذوى الشأن من أقوال أمامه أو له دراية بفحوى هذه الأقوال ، اكتفاء بأن يكون الموظف العام المكلف بخدمة عامة والذي يتولى تحرير الورقة مختصا بكتابتها من حيث طبيعتها وأن يراعى الارضساع القانونية السابقة في تحريرها . ( نقض ٢٤/٥/١٩٧٨ سنة ٢٩ ص ١٣١٥ ) .

مادة ١٢ : المحررات الرسمية حجة على الناس كافة بما دون فيها من أمور قام بها محررها في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره ما لم يتبين تزويرها بالطرق المقررة قانونا .

هذه المادة تطابق المادة ٣٩١ من القانون المدنى .

#### الشرح :

الورقة الرسمية حجة على الناس كافة وهي حجة بما دون فيها من أمور قام بها محررها في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره وبالنسبة لحجيتها على الكافة فإنه لا يجوز لأي شخص يحتج عليه بورقة رسمية ولو لم يكن هو من بين موقعيها أو ورثتهم أو خلفهم أن ينكر صدور هذه الورقة من الموظف الذى نسبت اليه ولا أن ينكر شيئا مما ورد بها على لسان ذلك الموظف أو على لسان ذوى الشأن فيها الا بإقامة الدليل على ما يهدم به حجية الورقة وسبيله الوحيد فى ذلك هو الطعن عليها بالتزوير وبالنسبة لحجيتها بما دون فيها فهي حجة فى ذاتها بصدورها من الاشخاص المنسوب اليهم توقيعها سواء فى ذلك الموظف العمومى الذى قام بتحريرها وذوو الشأن الذين حضروا تحريرها ووقعوها وهي كذلك حجة بسلامتها المادية أى بعدم حصول تغيير فى محتوياتها التى دونت فيها وقت انشائها ولا يشترط فى ذلك الا أن يكون مظهرها الخارجى غير باعث على الارتياب فى مصدرها وفى سلامتها . والورقة الرسمية تشتمل على نوعين من البيانات أولهما ما دون فيها من أمور قام بها الموثق فى حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره مثل تأكده من شخصية المتعاقدين وتثبته من أهليتهما ورضائهما وما قرره ذوى الشأن أمامه وهذه البيانات لا يمكن انكارها الا عن طريق الطعن بالتزوير ، أما النوع الثانى فيشمل جميع البيانات التى ادلى بها ذوى الشأن الى الموظف العمومى فقام بتدوينها تحت مسئوليتهم بناء على

ما سمعه منهم ودون أن يكون له تحرى صحتها ، كإقرار الپائع انه سبق ان قبض الثمن وإقرار المشتري انه عاين المبيع ووضع يده عليه وحكم هذه البيانات لا يختلف عن حكم البيانات الواردة فى ورقة عرفية مادام الموظف العمومى لا يملك تحرى صحتها ، وعلى ذلك يجوز اثبات عكسها بطرق الاثبات العادية وطبقا للقواعد العامة فى الاثبات ( الوسيط للسندورى الجزء الثانى الطبعة الثانية ص ١٩٠ وما بعدها وأصول الاثبات فى المواد المدنية للدكتور سليمان مرقص ص ٢٨ وما بعدها ) .

وليس المقصود من النص اعتبار الاتفاقات التى يعقدها ذوى الشأن بينهم فى المحررات الرسمية حجة على الكافة ، بل ان المقصود به هو أن الغير لا يستطيع أن ينكر ما أثبتته الوثق من أمور تدخل فى حدود مهمته أو ما أثبتته من تقارير أو أفعال صدرت من ذوى الشأن فى حضوره الا عن طريق الطعن بالتزوير ( قانون الاثبات للمستشار محمد عبد اللطيف ص ١٠٤ ) .

والورقة الرسمية ليست حجة على المتعاقدين فحسب ولكن على خلفهم العام من دائنين وورثة وعلى خلفهم الخاص وانما يجوز للمتعاقدین أو خلفائهم التمسك بصورتها كما للدائن التمسك بعدم نفاذ التصرف فى حقه عملا بأحكام الدعوى البوليصية المنصوص عليها فى المادتين ٢٢٧ ، ٢٢٨ مدنى كذلك يجوز للورثة التمسك بصورية عقد البيع الرسمى اذا ثبت انه يخفى وصنية .

ويجوز للغير ان يثبت بكافة طرق الاثبات ومنها شهادة الشهود والقرائن صورية المحرر الرسمى فى حين انه لا يجوز للمتعاقدین اثبات عكس ما بالورقة المكتوبة الا بالكتابة أو بمبدأ ثبوت بالكتابة يكمل بالبينة والقرائن .

هل تعد أوراق الشركات المساهمة أو الجمعيات التعاونية أو النقابات أوراقا رسمية حتى لو كانت الدولة تساهم بنصيب فى رأس مالها :  
اضاف المشرع بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ نص المادة ١٤ مكررا الى قانون العقوبات والتى تنص على أن « كل تزوير أو استعمال يقع فى محرر لاحدى الشركات المساهمة أو احدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للاوضاع المقررة أو احدى المؤسسات أو الجمعيات المعتبرة قانونا ذات نفع عام تكون عقوبته السجن مدة لا تزيد على خمس سنين ، وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين اذا وقع التزوير أو الاستعمال فى محرر لاحدى الشركات أو الجمعيات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة أو لاية



مؤسسة أو منظمة أو منشأة أخرى إذا كان للدولة أو لاحدى الهيئات العامة نصيب فى مالها بأية صفة كانت ، \* ويثور التساؤل عما اذا كان المشرع بهذا النص قد أدخل المحررات المشار اليها بهذه المادة فى نطاق الاوراق الرسمية والرأى عندنا ان تغليظ المشرع العقاب على تزوير أو استعمال المستندات المشار اليها بهذه المادة لا يترتب عليه أن تصبح هذه الاوراق اوراقا رسمية لان الورقة انما تستمد رسميتها من صفة محررها فلا يعد المحرر رسميا الا اذا حرره موظف عمومى مختص بتحريره بمقتضى وظيفته وطالما أن هذه الاوراق لا يحررها موظف رسمى فانها لا تعد اوراقا رسمية وينبنى على ذلك أن هذه المحررات تظل اوراقا عرفية وبالتالي يجوز الطعن عليها بالجهالة وبالانكار ، كما يجوز الطعن عليها بالتزوير ، واذا كان المشرع يشترط لتوقيع العقاب فى كافة جرائم التزوير سواء اكان فى ورقة رسمية او عرفية وقوع الضرر أو احتمال وقوعه وجعل الضرر مفترضا بالنسبة للاوراق الرسمية وغير مفترض بالنسبة للاوراق العرفية فانه يترتب على ذلك أنه فى حالة وقوع تزوير فى ورقة من الاوراق المشار اليها بنص المادة ٢١٤ مكررا من قانون العقوبات فانه يقع على النيابة عبء اثبات الضرر وتقديم الدليل عليه باعتباره انها ورقة عرفية كما سلف القول .

### احكام النقض المدنية :

١ - حجية الورقة الرسمية تقتصر على ما ورد بها من بيانات قام بها محررها فى حدود مهمته . تقدير مثنى الجمرك لما احتواه الطرد واعتبار هذا التقدير مما لا يطمئن عليه الا بالتزوير مردود بأن تقدير قيمة محتويات الطرد هو مجرد رأى للمثمن واذا عزم الحكم فى حدود سلطته الموضوعية عن الاخذ بهذا التقدير فانه لا يكون قد خالف القانون ( نقض ٦٧/١/٣ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٨ ص ١١ ) .

٢ - الورقة تستمد قوتها الملزمة من التوقيع . ثبوت صحة التوقيع يجعلها بما ورد فيها حجة على صاحبه بصرف النظر عما اذا كان صلب الورقة محررا بخطه أم بخط غيره ( نقض ١٩٦٤/١/٣٠ مجموعة المكتب الفنى السنة الخامسة عشر ص ١٦٦ ) .

٣ - الطعن بالتزوير فى العقد الرسمى لا يكون الا فى البيانات التى دونها به الموظف المختص بتحريره عن الوقائع أو الحاصلات التى شاهده حصولها أو تلقاها عن العاقلين . فاذا كان العقد خاليا من أى بيان عن حالة البائع العقلية فالقول بأنه قد تم إمام مأمور العقود الرسمية التى لا يقبل

تحريرها لو كان العاقد ذا غفلة أو مجنوناً وأنه لذلك لا يقبل الطعن فيه من هذه الجهة إلا بالتزوير ، قول غير سديد ( نقض ٣٧/١١/١١ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الأول ص ٤٢٨ قاعدة ٩٧ ) .

٤ - محاضر جمع الاستدلالات ليس لها الحجية المطلقة التي أسبغها القانون على البيانات التي أعدت لها الورقة الرسمية وإنما تكون خاضعة للمناقشة والتمحيص وقابلة لإثبات عكسها بكافة الطرق دون حاجة لسلوك طريق الطعن بالتزوير ( نقض ٧٨/١١/٨ طعن رقم ١٠٢٠ سنة ٤٦ قضائية ، نقض ٧٢/٣/١٤ سنة ٢٣ ص ٤٠٧ ) .

٥ - مفاد المادة ١١ من قانون الإثبات أن الحجية المقررة للوراق الرسمية تقتصر على ما ورد بها من بيانات تتعلق بمما قام به محررها أو شاهد حصوله من ذوي الشأن أو تلقاه عنهم في حدود سلطته واختصاصه تبعاً لما في انكارها من مساس بالأمانة والثقة المتوافقين فيه ، ومن ثم لا يتناول هذه الحجية البيانات الخارجة عن الحدود أو ما يتعلق بمسدي صحة ما ورد على لسان ذوي الشأن من بيانات لأن إثباتها في ورقة لا يعطيها قوة خاصة في ذاتها بالنسبة لحقيقة وقوعها ، فيرجع في أمر صحتها أو عدم صحتها إلى القواعد العامة في الإثبات ( نقض ٧٧/٤/٢٧ سنة ٢٨ ص ١٠٨٤ ) .

٦ - شهادة الوفاة ورقة رسمية معقدة لإثبات حصول الوفاة ، ومهمة الموظف المختص بتدوين الوفيات تقتصر وفقاً لنص المادة ٢٩ وما بعدها من قانون الأحوال المدنية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ على التحقق من شخصية المتوفى قبل القيد إذا كان التبليغ إليه غير مصحوب بالبطاقة الشخصية ، أما البيانات الأخرى المتعلقة بسن المتوفى ومحل ولادته وصناعته وجنسيته وديانته ومحل إقامته واسم ولقب والده ووالدته فعلى الموظف المختص تدوينها طبقاً لما يدلى به ذوي الشأن ، ومن ثم فإن حجية شهادات الوفاة بالنسبة لتلك البيانات تنحصر في مجرد صدورهما على لسان هؤلاء دون صحتها في ذاتها وتجوز الإحالة إلى التحقيق لإثبات ما يخالفها ( حكم النقض السابق ) .

٧ - عدم تمسك الطاعنة أمام محكمة الموضوع بأن الإيصال الذي استند إليه الحكم المطعون فيه هو ورقة عرقية وليست رسمية . دفاع قانوني يخالطه واقع . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض ( نقض ١٩٨٠/١١/٢٤ طعن رقم ٥٩٠ لسنة ٤٦ قضائية ) .



٨ - واقعة الوفاة • جواز اثباتها بكافة الطرق • استلزم محكمة الموضوع اثبات الوفاة بورقة رسمية • خطأ • عدم بحث الحكم للمستندات العرفية المقدمة كدليل على اثبات الوفاة • قصور • نقض ١٩٨١/١١/٢٩ طعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٧ قضائية ) •

٩ - حجية الورقة الرسمية وفقاً لصريح نص المادة ١١ من قانون الاثبات تقتصر على ما ورد بها من بيانات قام بها محررها في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره ، وإذا كان ما دون المستندات الرسمية المقدمة من الطاعن اثباتاً لحيازته عين النزاع منذ سنة ١٩٥٥ من بيان يفيد اتخاذه منها مقراً لأعماله إنما تم بناء على ما أدلى به تحت مسئوليته وليس نتيجة قيام محرريها بتحري صحة هذا البيان ، ومن ثم لا تلحقها الحجية ، وتخضع لما لقاضى الموضوع من سلطة في تقدير الدليل ، فلا على الحكم إذ لم يعتد بالقرينة الاستفادة من هذه الأوراق وإقام قضاءه على أدلة مناهضة استقاهها من أقوال الشهود والتحقيقات الإدارية المقدمة في الدعوى . (نقض ١٩٧٩/٢/٧ سنة ٣٠ العدد الاول ص ٤٩٦ ) •

١٠ - إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطعون عليها قدمت شهادة صادرة من محفوظات التوثيق بمصلحة الشهر العقاري تفيد أنه أثبت بدفاتها حضور الوصى مورث الطاعنة ، وطلب التصديق على توقيعها على محرر موضوعه إقراراً منه بأنه يوصى بعد وفاته بثلاث تركته من منقول وعقار إلى بنت شقيقه المطعون عليها ، وأنه وقع بامضائه في نهاية ما أثبت بالدفتر عن موضوع المحرر بالاضافة إلى توقيع شاهدين ، فإن هذه الشهادة وهي ورقة رسمية لم تنازع الطاعنة في مطابقتها للأصل تصلح مسوغاً لسماع الدعوى بها ، لما كان ما تقدم ، وكان القانون لم يشترط لانعقاد الوصية أن يصدر بها إشهار رسمي من الوصى ، وإنما اعتبر الكتاب من صيغ الوصية مسوياً بين أن تكون بخط الوصى أو خط سواه ، وكانت الشهادة الرسمية المشار إليها والصفحة الواردة بها تظهر إرادة الوصى وتبين مقصوده منها وتوضح الوصى إليه والوصى به وقدره ، فإن الحكم إذ خلص إلى أنها كما تكفى مسوغاً لسماع الدعوى تقوم سنداً أيضاً على صحة صدور الوصية فإنه لا يكون قد خالف القانون • (نقض ١٩٧٩/٣/٢١ سنة ٣٠ العدد الاول ص ٨٩٧ ) •

١١ - ما شرعه نص المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ من وجوب أن تتخذ الوصية الواقعة بعد سنة ١٩١١ شكلاً معيناً ، بأن تحرر بها ورقة رسمية أو تحرر بها ورقة عرفية مصدق فيها على امضاء الوصى

أو ختمه ، أو تحرر بها ورقة عرفية مكتوبة كلها بخط الموصى وموقع عليها بامضائه ، مطلوبة لجواز سماع الدعوى بالوصية عند الإنكار وليس ركناً فى الوصية ولا صلة له بانعقادها . ولما كان يشترط - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يتضمن مسوغ سماع الدعوى ما ينبىء عن صحتها، درءاً لافتراء الوصايا وتحزراً من شبهة تزويرها ، وكان مفاد طلب أوراق رسمية تدل على الوصية كمسوخ لسماع الدعوى بها ، يكفى فيه مجرد ذكرها عرضاً فى محرر رسمى ، أو الإشارة الى وجودها فى تحقيق رسمى أدلى فيه الموصى بقوله على يد موظف مختص ، أو نحو ذلك ، فإن ذلك لا يستلزم وجود ورقة الوصية ذاتها حتى تسمع الدعوى . ( نقض ٧٩/٣/٢١ سنة ٣٠ ص ٨٩٧ ) .

### احكام النقض الجنائية :

١ - لا يعد المحرر رسمياً الا اذا حرره موظف عمومى مختص بمقتضى وظيفته بتحريره واعطائه الصبغة الرسمية . ويعطى حكم المحرر الرسمى فى باب التزوير المحرر الذى يصطنع على صورة المحررات العمومية أو الرسمية وينسب زوراً الى الموظف العمومى المختص بتحرير اشباهه ولو أنه لم يصدر فى الحقيقة عن الموظف المذكور . أما اذا كان الموظف المنسوب اليه المحرر المزور غير مختص بتحرير امثاله فلا يمكن اعطاء هذا المحرر حكم المحررات الرسمية الا اذا كان البطلان اللاحق بالمحرر بسبب عدم اختصاص من نسب اليه تفوت ملاحظته على كثير من الناس ، ففى هذه الصورة يجب العقاب على التزوير الحاصل فيه باعتباره محرراً رسمياً لتوقع حلول الضرر بسببه على كل حال . واذن فالتزوير الذى يقع فى اشارة تليفونية منسوب حدوثها الى رئيس مصلحة ما تتضمن سؤال موظف عن سبب تخلفه عن الاشتراك فى الانتخاب لا يمتد بتزويراً فى أوراق رسمية وانما هو تزوير فى ورقة عرفية . ( نقض ١٩٣٢/٤/٢٥ مجموعة القواعد القانونية الجنائية لمحكمة النقض فى ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٣٤٦ بند رقم ٨٣ ) .

٢ - ان رسمية الورقة تتحقق متى كان محررها موظفاً عمومياً مختصاً بمقتضى وظيفته بتحريرها . ( نقض ١٩٥١/١٢/١٧ المرجع السابق ص ٣٤٧ بند ٨٩ ) .

٣ - ان أعضاء اللجنة القروية للتسليف الاراعى - وهم من الموظفين العموميين - مطلوب منهم أن يشهدوا فى الاستمارة المعدة لذلك بأن طالب



السلفة يمتلك أو يضع يده على الاطيان المحددة التي يدعى وضع يده عليها فإقرارهم بملكيته أو وضع يده على هذه الاطيان انما هو شهادة منهم بصفتهم عن واقعة معينة ، فإذا هم غيروا الحقيقة عن عمد في ذلك الذي هو مطلوب منهم الشهادة عليه في الاستمارة ، فانهم يعاقبون عن جريمة التزوير في ورقة رسمية . ( نقض ١٩٤٢/١/٤ مجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض الجنائية في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٢٤٨ قاعدة رقم ١٠٠ ) .

٤ - ان دفاتر بنك التسليف الزراعي المخصصة لاثبات بيان عمليات وزن الغلال التي تودع شون البنك هي بحكم القانون دفاتر تجارية فلها اذن قوة في الاثبات واذن فتغيير الحقيقة في البيانات التي أعدت لاثباتها يعد تزويرا في أوراق عرقية . ( نقض ١٩٤٠/٣/٢٥ المرجع السابق ص ٣٦٢ قاعدة ٩٣ ) .

مادة ١٢ : اذا كان اصل المحرر الرسمي موجودا فان صورته الرسمية خطية كانت او فوتوغرافية تكون حجة بالقدر الذي تكون فيه مطابقة للاصل .  
وتعتبر الصورة مطابقة للاصل ما لم يتنازع في ذلك احد الطرفين ، وفي هذه الحالة تراجع الصورة على الاصل .  
هذه المادة تطابق المادة ٣٩٢ من القانون المدني .

الشرح :

الفرق بين الاصل والصورة ان الاصل هو الذي يحمل التوقيعات كما ان الاصل هو الورقة بعينها التي صدرت من الموثق أما صورته الرسمية فهي لا تحمل التوقيعات وليست هي التي صدرت من الموثق بل هي منقولة عن الاصل بواسطة موظف عام مختص فهي من هذه الناحية ورقة رسمية ولكن رسميتها في انها صورة لا في انها اصل والمفروض انها مطابقة للاصل مطابقة تامة اما اذا كانت الصورة غير رسمية فلا حجية لها والحجية للصورة تأتي من افتراض مطابقة الصورة للاصل فهي اذن حجة مستمدة من الاصل لا من الصورة وهي قرينة قابلة لاثبات العكس فلا خصم ان يتنازع في مطابقتها للاصل ومجرد المنازعة تكفي لاسقاط القرينة وعند ذلك يتعين على المحكمة تحقيق مطابقة الصورة المقدمة للاصل فيصدر لهذا الغرض قرار بضم الاصل الى ملف الدعوى ، وينتقل القاضي المنتدب الى مكتب التوثيق ويحرر بحضوره صورة مطابقة للاصل ويحرر بذيها محضر يوقعه القاضي والموثق وكاتب المحكمة ثم يضم الاصل الى ملف النزاع وتقوم الصورة مقام الاصل لحين رده ( مادة ٢/١٠ من قانون التوثيق ) ومتى ضم الاصل الى ملف الدعوى امكن

للمحكمة مضاهاة الصورة عليه ، فان وجدت مطابقة الاصل ثبتت لها حجيتها  
والا استبعدت وبقي الاصل هو المستند في الدعوى بحجتيه المعروفة .  
( الوسيط للسفوري الجزء الثاني الطبعة الثانية المجلد الاول ص ٢١٠ وما  
بعدها ) .

### احكام النقض :

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد على صورتين رسميتين  
لورقتين رسميتين - حجتى وقف - حرر كل منهما موظف مختص بتحريرها  
وكان الطاعنون لم ينازعوا في مطابقة هاتين الصورتين لاصلهما فأنهما تعتبران  
مطابقتين لهذا الاصل وبالتالي حجة بما ورد فيهما من اقرارات صادرة من  
الاشخاص الذين اثبت الموظف المختص بتحرير الحجتين صدورهما منهم ومن  
ثم فلا على الحكم اذا اعتمد في قضائه على هذه الاقرارات واتخذ منها دليلا  
على ما قضى به . ( نقض ٢٠/٢/١٩٦٤ سنة ١٥ ص ٢٤٤ ) .

٢ - عدم تقديم الطاعن ما يدل على انه تمسك امام محكمة الموضوع  
بانكار حجية الصورة الرسمية للشكاوى الادارية . اعتماد الحكم على هذه  
الصورة تأسيسا على عدم المنازعة في مطابقتها للاصل . لا خطأ ولا قصور  
( نقض ٢٢/٦/٧٢ مجموعة المكتب الفني لسنة ٢٣ ص ١١١٥ ) .

٣ - الصورة الرسمية من شكوى وصورتها الفوتوغرافية . عدم مجادلة  
الطاعن في مطابقة الاولى للاصل . عدم تقديمه ما يدل على اعتراضه على  
الثانية . اتخاذ الحكم من هاتين الصورتين قرينة على صورية عقد البيع .  
لا خطأ ( نقض ٢٦/٦/٧٣ السنة ٢٤ ص ٩٦٧ ) .

٤ - مؤدى المادة ١٢ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ان الصور  
الرسمية للمحررات تعتبر مطابقة لها اذا لم تكن محل منازعة وتقتضى الرجوع  
الى اصولها ، بحيث يجوز للمحكمة الاستناد اليها كدليل في الاثبات دون  
الرجوع الى الاصل . ( نقض ٥/٥/٧٦ سنة ٢٧ ص ١٠٦٣ ) .

٥ - مؤدى المادة ١٢ من قانون الاثبات انها شرعت قرينة قانونية على  
ان الصورة الرسمية للمحرر الرسمى - خطية كانت او فوتوغرافية - تكون  
حجة بالقدر الذى تكون فيه مطابقة للاصل ما لم ينازع في ذلك احد الطرفين ،  
ولئن كانت مجرد المنازعة تكفى لاسقاط قرينة المطابقة الا انه ينبغي ان تكون  
هذه المنازعة صريحة في انعدام هذه المطابقة متسمة بالجدية في انكارها واذ  
كان البين من مذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الموضوع انها اقتضت على  
القول بأن محاضر البوليس ليست من ادلة الاثبات المدنية فان ذلك لا ينطوى  
على منازعة في مدى التطابق بين صورة المحرر الرسمى واصله ، وليس من

شأنه اهدار القرينة انفة الذكر ويكون الحكم في مطلق حقه اذ عول على ماورد بالصورة الرسمية للشكوى من اقوال - منسوب صدورها الى الطاعن .  
( نقض ١٩٧٨/٥/٢٤ سنة ٢٩ ص ١٢١٥ ) .

وراجع احكام النقض التي وردت تعليقا على المادة ١٣ اثبات .  
مادة ١٣ : اذا لم يوجد اصل المحرر الرسمي كانت الصورة حجة على الوجه الاتي :

- ( ا ) يكون للصورة الرسمية الاصلية تنفيذية كانت او غير تنفيذية حجية الاصل متى كان مظهرها الخارجى لا يسمح بالشك في مطابقتها للاصل .
- ( ب ) وكون للصورة الرسمية المأخوذة من الصورة الاصلية الحجية ذاتها ولكن يجوز في هذه الحالة لكل من الطرفين ان يطلب مراجعتها على الصورة الاصلية التي اخذت منها .
- ( ج ) اما مايؤخذ من صور رسمية للصورة المأخوذة من الصور الاصلية فلا يعتد به الا لجرد الاستئناس تبعا للظروف .
- هذه المادة تطابق المادة ٣٩٣ من القانون المدنى .

الشرح :

يميز القانون بين حالات ثلاث :

- ١ - حالة الصورة الرسمية الاصلية اى الصورة الرسمية المأخوذة مباشرة من الاصل مثل النى تنقل من الاصل عقب التوثيق لاعطائها لذوى الشأن دون ان توضع عليها الصيغة التنفيذية ومثل الصورة الرسمية التى تحرر بحضور القاضى المنتدب عند صدور قرار من سلطة قضائية بضم الاصل الى ملف الدعوى ويكون للصورة الاصلية حجية الاصل المفقود وذلك متى كان مظهرها الخارجى لا يسمح بالشك في مطابقتها للاصل .
- ٢ - حالة الصورة الرسمية المأخوذة من الصورة الاصلية وهى لاتعتبر صورة من الاصل الا بطريق غير مباشر لانها نقلت من صورة رسمية نقلت من الاصل وهذه لا تكون لها حجية اكبر من حجية الصورة الاصلية التى هى ليست الا صورة منها وبشرط ان تكون الصورة الاصلية موجودة حتى اذا طلب احد الطرفين مضاماتها على اصلها امكن ذلك فاذا كانت مطابقة لها كان لها نفس الحجية والا فتستبعد اما اذا كانت الصورة الاصلية غير موجودة فلا يمكن مضاهاة الصورة الرسمية عليها وفي هذه الحالة امام سكوت النص لا تكون للصورة الثانية حجية محددة ولا يعتد بها الا لجرد الاستئناس شأنها في ذلك شأن صور الصور المأخوذة من الصور الاصلية .



٢ - حالة الصورة الرسمية المأخوذة من الصور الرسمية للصور الرسمية الأصلية .

والمهم في هذا الشأن أن تكون الصورة الثالثة مطابقة للصورة الأصلية  
ان وجدت فإن كانت الصورة الأصلية مفقودة كالأصل فإن الصورة الثالثة  
- طابقت الصورة الثانية أو لم تطابق - لا تكون لها حجية ، ولا يعتد بها  
الا لمجرد الاستئناس تبعاً للظروف باعتبارها مجرد قرينة فهي أذن لا تصلح  
حتى مبدأ ثبوت بالكتابة ، ( الوسيط للسنيهوري الجزء الثاني الطبعة الثانية  
ص ٢١٠ وما بعدها ، وأصول الإثبات لسليمان مرقص ص ٦٦ ) .  
ومن المقرر أن الصورة الفوتوغرافية لا حجية لها إذا انكرها الخصم .

### أحكام النقض :

١ - عدم منازعة الخصم في مطابقة الصورة الشمسية - وهي صورة  
رسمية - لأصل - ورقة الاعلان . لا يعيب الحكم عدم اطلاع المحكمة على أصل  
الورقة واكتفاؤها بهذه الصورة . ( نقض ٦٨/٢/١ مجموعة المكتب الفني  
سنة ١٩ ص ١٩٥ ) .

٢ - لا حجية لصور الأوراق الرسمية الا اذا كانت هذه الصورة بذاتها  
رسمية . ( نقض ٧٢/٤/٢٢ سنة ٢٣ ص ٧٤٧ ) .

٣ - اذا كان ما قدمه الطاعن لمحكمة الموضوع من أوراق لا يبدو أن  
يكون صوراً شمسية وخطية غير رسمية يقول الطاعن أنها مكاتبات متبادلة  
بين الحراسة العامة والحراسة الزراعية أصلها لم يقدم وقد اعترض المطعون  
ضده في مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف على صلاحيتها لإثبات محتواها  
وكانت تلك الأوراق بحالتها هذه ليست لها أي حجية لأن الأصل أنه لا حجية  
لصور الأوراق الرسمية الا اذا كانت هذه الصورة بذاتها رسمية طبقاً لنص  
المادتين ٣٩٢ ، ٣٩٣ من القانون المدني فإن النعي على الحكم المطعون فيه  
بالقصور في التسبب لاغفاله التحدث عنها يكون غير منتج . ( نقض  
٧٢/٤/٢٢ سنة ٢٣ ص ٧٤٧ ) .

٤ - مؤدى المادة ١٢ من قانون الإثبات أنها شرعت قرينة قانونية على  
أن الصورة الرسمية للمحرر الرسمي - خطية كانت أو فوتوغرافية - تكون  
حجة بالقدر الذي تكون فيه مطابقة للأصل ما لم يثار في ذلك أحد الطرفين ،  
ولئن كانت مجرد المنااعة تكفي لاسقاط قرينة المطابقة الا أنه ينبغي أن يكون  
هذه المناازعة صريحة في انعدام هذه المطابقة متسمة بالجدية في انكارها واذ

كان البين من مذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الموضوع انها اقتضت على القول بأن محاضر البوليس ليست من أدلة الاثبات المدنية فان ذلك لا ينطوى على منازعة فى مدى التطابق بين صورة المحرر الرسمى وأصله ، وليس من شأنه إهدار القرينة القانونية انفة الذكر ، ويكون الحكم فى مطلق حقه اذ عول على ما ورد بالصورة الرسمية للشكوى من أقوال منسوب صندوقها الى الطاعن . ( نقض ١٩٧٨/٥/٢٤ سنة ٢٩ ص ١٢١٥ ) .

٥ - تغيير الحقيقة المؤدى الى اعتبار المحرر مزور . ماهيته . الاغفال الذى ليس من شأنه مخالفة مضمون المحرر أو صحته أو قوته القانونية فى الصورة المأخوذة منه لا يعد تزويرا . ( نقض ١٩٨٢/٦/٢٤ طعن رقم ١٤١٣ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٦ - المحررات الرسمية لا يمكن الطعن فيها الا بالتزوير وتكون حجة على الناس كافة بما دون فيها من أمور قام بها محررها - اذا وقعت من ذوى الشأن فى حضوره - واذا كان اصل تلك المحررات غير موجود فتظل لصورتها الرسمية حجيتها سواء كانت تنفيذية أو غير تنفيذية أخذت فور تحرير الاصل بمعرفة محرره أو أخذت بعد ذلك بمعرفة أحد الموظفين غير محرر الاصل وذلك متى كان مظهرها الخارجى لا يسمح بالشك فى مطابقتها للاصل اما اذا كان المظهر الخارجى يبعث على الشك فى أن يكون قد عبث بها اذا وجد بها كشط أو محو أو تحشير فان الصورة تسقط حجيتها فى هذه الحالة . ( نقض ١٩٧٩/١/٢٤ سنة ٣٠ العدد الأول ص ٣٢٨ ) .

وراجع احكام النقض التى وردت تعليقا على المادة ١٢ اثبات .

## الفصل الثانى

### المحررات العرفية

مادة ١٤ : يعتبر المحرر العرفى صادرا ممن وقع ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب اليه من خط أو امضاء أو ختم أو بصمة .

أما الوارث أو الخلف فلا يطلب منه الانتكار . ويكفى أن يحلف يميناً بأنه لا يعلم أن الخط أو الامضاء أو الختم أو البصمة . هي لمن تلقى عنه الحق .

ومن احتج عليه بمحرر عرفى وناقش موضوعه ، لا يقبل منه انكار الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الاصبع .

هذه المادة تقابل المادة ٣٩٤ من القانون المدنى .

## التعليق :

اضاف المشرع فى المادة ١٤ منه الى المادة ٢٤٩ المقابلة لها فى القانون المدنى القائم فقرة جديدة تنص على أن من يحتج عليه بمحرر عرقى فيناقش موضوعه لا يقبل منه بعد ذلك انكار الخطأ أو الامضاء أو الختم أو البصمة المنسوبة له عليه ، وذلك سدا من المشرع لباب المثل والكيد ، ذلك أن مناقشة موضوع المحرر يتعين لتكون جادة منتجة أن تكون وليدة الاطلاع على هذا المحرر ، وهو ما يمكن من التحقق من نسبة الخطأ أو الامضاء أو الختم أو البصمة لمن يشهد عليه المحرر اذ أن من اليسير على هذا الاخير بمجرد هذا الاطلاع التحقق من هذه النسبة ، فاذا لم ينكرها فور اطلاعة على المحرر وخاض فى مناقشة موضوعه فإن ذلك منه انما يفيد تسليمه بصحة تلك النسبة فان عاد بعد ذلك الى انكارها وقد سارت الدعوى شوطا بعيدا على أساس صحة المحرر ، فانما يكون ذلك منه استتعارا لضعف مركزه فى الدعوى واستغلالا لنصوص القانون فى نقل عبء الاثبات الى المتمسك بالورقة ، ورغبة فى الكيد والمثل ، وهو ما لا يجوز تمكينه منه ( المذكرة الايضاحية ) .

غير أن مناقشة موضوع المحرر وإن كانت تسقط حق الخصم فى انكار الخطأ أو الامضاء إلا أنه لا ينبغي أن تجاوز هذا الحد فلا يسقط حق الخصم فى الطعن على المحرر بالتزوير من جهة صلبه أو توقيعه ( تقرير اللجنة التشريعية بمجلس الأمة ) .

ويجوز للخصم أن يظعن بالانكار على المحرر حتى ولو اعترف بالحق المدعى به كما اذا لم يكن هناك عقد ايجار مكتوب بين المالك والمستأجر ولجأ المالك الى اصطناع عقد مكتوب فيجوز فى هذه الحالة الاعتراف بالعلاقة الايجارية والطعن بالانكار على المحرر اذا كانت له مصلحة فى ذلك كما اذا لجأ المؤجر الى الحصول على أمر أداء بالاجرة بالسند المزور أو أوقع بمقتضاد حيزا تحفظيا ( محمد عبد اللطيف ص ١٣٧ ) .

واذا كان لا يقبل الانكار ممن ناقش موضوع المحرر فإنه لا يقبل ممن غيره من الخصوم الذين لم يناقشوه . واذا ناقش الوكيل بالخصومة موضوع محرر فى حضور موكله فإنه لا يقبل من الموكل انكار المحرر بعدئذ ما لم يتصل فوراً وفى جلسة المرافعة من عمل المحامى وذلك عملاً بالمادة ٧٩ من انفعات . غير أنه اذا ناقش المحامى موضوع المحرر فى غياب الموكل جاز للاخير التنصل من عمله لأن مناقشة موضوع مستند يؤدى الى اسقاط حقوق



موضوعية فلا يجوز للمحامي أن يتولى هذه المناقشة بغير تفويض خاص من الموكل ما لم يكن هو الذي تقيم بهذا المستند كما أن التوكيل بالخصومة لا يخلو للمحامي هذه المناقشة ما دامت قد تؤدي إلى إهدار حقوق موضوعية وذلك عملاً بالمادتين ٧٥ و ٧٦ من قانون المرافعات .

والدفع الشكلي أو الموضوعي أو الدفع بعدم قبول الدعوى أو الطعن لا يسقط الحق في التمسك بالإنكار مادام الخصم لم يتعرض في دفعه لموضوع هذا الاقرار ( الاثبات للدكتور أبو الوفا ص ١٠٢ ) .

وإذا كانت مناقشة الشخص المنسوب إليه المحرر لا تتعلق بموضوع المحرر وإنما تتعلق بشكله فقط جاز له بعدئذ التمسك بالإنكار .

ويرى الدكتور أبو الوفا أنه إذا ناقش الوارث أو الخلف موضوع محرر نسب إلى المورث أو السلف فلا يسقط حقه بعدئذ في التمسك بالإنكار عملاً بالمادة ١٤/٣ لأن هذه المناقشة لا تفيد تسليمه بصحة المحرر ونسبته إلى مورثه أو سلفه ولأن المشرع يقصد في هذه الفقرة المستحدثة بمن يسقط حقه في إنكار المحرر بمناقشة موضوعه ذات الشخص المنسوب إليه المحرر دون غيره إلا أننا نرى عكس هذا الرأي ذلك أنه من المقرر أن المحرر حجة على الشخص وعلى ورثته وخلفه وما يسرى على موقع المحرر يسرى على خلفه وورثته ما عدا الطعن بالجهالة التي خفف بها المشرع على الوارث وأجاز له الطعن بها بدلا من الطعن بالإنكار وأذن فمتى ناقش الوارث أو الخلف موضوع المحرر فمعنى ذلك أنه اطلع عليه وعلى ذلك يستطيع التحقق مما إذا كان لامضاء لمورثه أم لا فإذا ناقش موضوعه بعد اطلاعه عليه فإن ذلك يفيد تسليمه بصحة تلك النسبية فصلا عن الحكمة من النص وهي عدم تمكين الطاعن بالإنكار من الرغبة في الكيد والمطل ونقل عبء الاثبات بعد أن قطعت الدعوى شوطا كبيرا - لا تتحقق في حالة الأخذ بالرأي المخالف وكذلك إذا ناقش الوارث أو الخلف موضوع المحرر المنسوب إلى المورث أو السلف فيسقط حقه في الطعن بالجهالة لأن الطعن بالجهالة لا يعدو أن يكون صورة من صور الطعن بالإنكار ، وقد أخذت محكمة النقض بهذا الرأي في حكم حديث لها ( يراجع الحكم رقم ٢٩ وقارن الدكتور أبو الوفا في الرأي المخالف ص ١٠٢ و ١٠٣ من مؤلفه التعليق على قانون الاثبات ) .

### الشرح :

الورقة العرفية الموقعة هي ورقة صادرة من أحد الافراد وتصلح أن تكون دليلا كتابيا ويشترط في الورقة العرفية التي تصلح أن تكون دليلا

كتابيا ان يكون بها كتابة مثبتة لواقعة قانونية موقعة من الشخص المنسوبة اليه ولا يشترط في الكتابة أى شرط خاص لا من حيث صياغتها ولا من حيث طريقة تدوينها ، فكل عبارة دالة على المعنى المقصود تصلح بعد توقيعها أن تكون دليلا على موقعها وهي تصلح لذلك أيا كانت لغة التعبير أو طريقة التدوين فتجوز الكتابة بلغة غير لغة البلاد ويجوز أن تكون الكتابة خطية سواء أكانت بخط موقعها أم بخط غيره ، وسواء أكان الخط بالمسداد أم بالرصاص ، كما يجوز أن تكون مطبوعة بأية وسيلة من وسائل الطباعة أو مكتوبة على الآلة الكاتبة ويجوز أن تشمل الكتابة على اضافات بين السطور أو فى هامش الورقة أو أسفلها أو أن يوجد بها شطب ولا يشترط فى هذه الحالات التوقيع بصفة خاصة على الاضافات أو الشطب ويكون تقدير كل ذلك متروكا للقاضى كذلك لا يشترط أن تكون كتابة المبالغ بالحروف الكاملة بل يكتفى أن يكون ذلك بالأرقام وان كان الاول أبلغ فى الحيلة . والتوقيع هو الشرط الجوهرى فى الورقة العرفية المعدة للاثبات لانه هو الذى ينسب الورقة الى موقعها - ولو لم تكن مكتوبة بخطه - ويدل على اعتماده اياها واراادته الالتزام بمضمونها فالكتابة غير الموقعة ولو كانت بخط الشخص المنسوبة اليه لا تعدو أن تكون مشروعا يحتمل الاعتماد أو لا يحتمل وان أمكن اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة ويشترط فى التوقيع أن يكون بخط الموقع وليس ضروريا أن يكون التوقيع بالاسم الرسمى المثبت فى شهادة الميلاد بل يكفى أن يكون بالاسم الذى اشتهر به الشخص .

وقد اشترط البعض فى أن يكون التوقيع بالختم أو بصمة الاصبع واضحا والا فلا يعول عليه الا أن محكمة النقض قضت بعكس ذلك ، ويذهب بعض الشراح الى أن التوقيع بعلامة رمزية أو بامضاء مختصرة لا يكفى ، الا أننا نرى أن التوقيع فى هذه الحالة يكون صحيحا منتجا لآثاره ويضفى على الورقة العرفية ما منحها المشرع من حجية مادام قد ثبت أن هذا التوقيع صدر ممن تشهد عليه الورقة ولا يشترط توقيع شهود على الورقة العرفية أو تعدد صورها . ويجب على صاحب الشأن أن يوقع الورقة بنفسه فاذا وقعها باسمه شخص آخر فالتوقيع لا يصلح والورقة الباطلة لا حجية لهما .

والورقة العرفية حجة على العاقدین ولو لم يكن لها تاريخ كما انهما حجة على ورثة موقعهما .

هذا وينبغى التفرقة بين التصرف ودليل اثباته ، فقد يكون التصرف صحيحا والمحذر باطلا وبطلان المحذر لتزويره لا يحول دون اثبات صحة التصرف بوسيلة أخرى مقبولة كالاقرار واليمين والبينة ان كانت جائزة .

واذا كان أطراف العقد متعددين ووقع البعض على المحرر العرفي دون البعض الآخر ، فلا يعتبر العقد باطلا لعدم توقيعه منهم جميعا ، بل يعتبر قائما بالنسبة للموقعين ، الا اذا كان خبر الشان قد اشترطوا عدم انعقاد التصرف الا اذا وقعوا عليه جميعا : ويصح أن يستفاد هذا الشرط عن ظروف الدعوى ففي الالتزامات التضامنية يجب أن يوقع جميع المدينين المتضامنين على المحرر المثبت للالتزام ، ولا قيمة لتوقيع البعض دون البعض الآخر لانهم اشتركوا جميعا في تحمل الالتزام والوفاء به وان من يوفى منهم بقيمة الدين بتمامه للدائن يحق له الرجوع على الباقيين كل بقدر حصته في الدين .

ولم يشترط القانون ثلثة المحرر العرفي قبل التوقيع عليه ، ويعتبر التوقيع على المحرر حجة على الموقع حتى ولو كان اعمى او اميا ، فلا يستطيع التحلل من هذه الحجية لجوء الادعاء بعدم ثلوة المحرر عليه قبل التوقيع عليه بل يتعين عليه أن يطعن بالتزوير ، وفي هذه الحالة له أن يثبت أنه وقع على المحرر بطريق الغش . (قانون الاثبات للمستشار محمد عبد اللطيف ص ١٢٤) ويصح توقيع المتعاقد على الورقة بنفسه او بوكيل عنه .

ولا يشترط لصحة الورقة العرفية أن تكون مؤرخة ما لم ينص القانون على غير ذلك كما هو الحال يصدد الشيك والكمبيالة والسند الاننى ، واذا كان المحرر يتضمن كتابة بخط الخصم ولكنها غير موقعة منه وتوافرت فيها الشروط التى استلزمها القانون لاعتبارها مبدا ثبوت بالكتابة فانه يجوز لمن يحتج عليه بالخط أن ينكر صدوره منه حتى يمكن امدار حجته كمبدا ثبوت بالكتابة . واذا تضمن المحرر كتابة وتوقيع فلا يجوز الطعن بالانكار على الخط دون التوقيع لانه لا يشترط فى المحرر العرفي أن يكون مكتوبا بخط موقعه .

واذا وقع شخص على محرر بختم غيره فلا يكون هذا المحرر حجة على صاحب الختم الا اذا ثبت أن ذلك كان برضاء صاحب الختم وبمطابقة ارادته مع ارادة المتعاقد الآخر ولا يجوز اثبات ذلك الا بالكتابة اذا زادت قيمة الالتزام على عشرين جنيها .

### حجية الورقة العرفية :

واذا وقع شخص على محرر بختم غيره فلا يكون هذا المحرر حجة على صاحبة صدرها اعتبرت الورقة صادرة منه واعتبر التوقيع توقيعه والخط



المنسوب اليه خطه ، وتصحيح الورقة العرفية ، من حيث صدورها ممن وقع عليها في قوة الورقة الرسمية ولا يجوز لصاحب التوقيع بعد ذلك أن يركن إلى الإنكار إلا أن يطعن بالتزوير ( وذلك وفقا للتفصيل الذي سيرد عند التعرض لما إذا كان يجوز الطعن بالتزوير بعد الطعن بالإنكار في شرح المادة ٤٩ ) .

أما إذا أنكر صراحة توقيعه أو خطه فقدت الورقة حجيتها ويكون على المتمسك بها عبء اثبات صدورها من صاحب التوقيع وفقا للإجراءات التي رسمها القانون وبالنسبة للشخص الذي يعترف ببصمة الختم وينكر التوقيع به فلا يجوز له الطعن بالإنكار في هذه الحالة وسيله الوحيد هو الادعاء بالتزوير على التفصيل الوارد في التعليق على المادة ٣٠ وبالنسبة لحجية الورقة العرفية من حيث صحة الوقائع التي وردت بها فإن ذكر هذه الوقائع في الورقة قرينة على أنها صحيحة ولكنها قرينة يجوز دحضها بأثبات العكس ويقع عبء اثبات العكس على صاحب التوقيع وفقا للقواعد العامة فإذا وقع شخص على عقد ينبغي كان له أن يثبت أن العقد ليس بيعا إلا في الظاهر لو جسد اتفاق بينه وبين الطرف الآخر على أن العقد صوري أي لا حقيقة ولا أثر له ولكن لا يجوز له أن يثبت هذا الاتفاق المخالف للعقد الظاهر إلا بالكتابة أي بإبراز ورقة ضد هذا العقد موقعة من الطرف الثاني اعترافا بصورية البيع ما لم يكن هناك مانع من الحصول على دليل كتابي ويكون للورقة العرفية حجية ليس بالنسبة لمن وقعها فقط بل بالنسبة لخلفه العام والخاص ودائنيه ، غير أنه إذا حصل الخصم على الورقة العرفية من تحت يد خصمه بطريق غير مشروع دون علمه أو رضاه فاتها لا تكون حجة على من وقعها ولا يجوز لمن قدمها للاحتجاج بها الدفع بعدم جواز اثبات عكسها بالبينة . وإذا حثج بالورقة العرفية بعد موت صاحب التوقيع على الوارث أو الموصى له أو الخلف الخاص أو السدائن فإن هؤلاء لا يطلب منهم إنكار صريح كما كان يطلب من صاحب التوقيع لاستقاط حجية الورقة العرفية بل يكتفى من أي منهم - حتى لا تكون الورقة حجة عليه إلا بعد التحقيق - أن يحلف يمينا بأنه لا يعلم أن الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة هي لمن تلقى عنه الحق وبمجرد إنكار الورقة أو الطعن عليها بالجهالة تزول عنها قوتها مؤقتا في الإثبات ويقع عبء اثبات صحتها على عاتق المتمسك بها ( الوسيط للدكتور المسنهوري الطبعة الثانية المجلد الأول ص ٢١٥ وأحكام النقض المشار إليها في نهاية التعليق على المادة ) .

وفرى أن الطعن بالجهالة ما هو إلا صورة من صور الطعن بالإنكار وإن كان المشرع قد خفف بعض أحكامه على الوارث أو الخلف الخاص لأن كل ما يستطيع أن يؤكد هو عدم علمه بصحة التوقيع ولا يطلب منه أكثر من ذلك فإذا طعن الوارث أو الخلف بالجهالة وقضى برفض هذا الطعن فلا يجوز له أن

يعود الى الطعن بالانكار ومن باب أولى يجوز للوارث أو الخلف الخاص بدلا من الطعن بالجهالة أن يطعن بالانكار فينكر توقيع مورثه وفي هذه الحالة لا يحلف يميناً وإنما يحقق الطعن كما لو كان صادراً ممن تشهد عليه الورقة .

ولا تلزم المحكمة بتوجيه اليمين للوارث أو الحلف الا اذا رأت ان أوراق الدعوى لا تكفى للحكم فى الطعن ورأت تحقيقه .

هذا ومن المقرر أن الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من هذا القانون تنطبق فى حالة انكار التوقيع أو طعن الوارث بالجهالة . ( نقض ١٩٧٠/١٢/٨ مشار اليه فى التعليق على المادة ٣٠ ) .

واذ وجه الخصم الذى احتج عليه بالمحرر العرفى ولم يناقش موضوعه الا أنه سكت ولم يطعن عليه بالانكار الا بعد أن تكون الدعوى قد أشرفت على نهايتها فذهب رأى الى أن السكوت يعدل الاعتراف بصحة المحرر وأنه لذلك يتعين الحكم بعدم قبول الانكار ( الوسيط للسنهورى الجزء الثانى الطبعة الثانية المجلد الاول ص ٢٦٦ . ونادى الرأى الاخر بأن المشرع لم يوجب الحكم بعدم قبول الانكار الا فى حالة مناقشة الخصم لموضوع المحرر ولم يعتبر السكوت بمثابة اعتراف بصحة المحرر وان كان يجوز اعتبار السكوت قرينة قضائية على صدور المحرر ممن وقعه وفى هذه الحالة فان المحكمة تقضى برفض الطعن بالانكار لانعدام قبوله ( الاثبات لمنشآت الطبعة السادسة ص ٢٢٧ وقانون الاثبات لمحمد عبد اللطيف ص ١٣٦ ) والرأى الاخر هو الذى يتفق وصحيح القانون وهو الراجح فقها وقضاء .

وحجية الورقة العرفية على أطرافها تنصرف الى كافة بياناتها بما فى ذلك التاريخ فلا يجوز لهؤلاء اثبات ما يخالفه الا بالكتابة تطبيقا للقواعد العامة فى الاثبات .

ويتعين ملاحظة ان حجية الورقة العرفية قبل المدين الذى وقع عليها لا تتحقق الا اذا كان تسليمها للدائن قد تم من المدين اختيارا وبطريق مشروع اما اذا كان الدائن قد حصل عليها بطريق غير مشروع أو شاب تسليمها عيب من عيوب الرضا أو كان تسليمها للدائن معلقا على شرط وسلمت اليه رغم عدم تحقق الشرط كما اذا سلمت الورقة لأمين واتفق على الا يسلمها للدائن الا بعد ان يسلمه الدائن عقد بيع مثلا الا ان الامين سلمها للدائن دون ان يستلم منه هذا العقد ففى هذه الحالة لا تكون للورقة العرفية حجيتها .

### حجية المحررات العرفية بالنسبة للغير :

متى اعترف الخصم الذى يحتج عليه بالمحرر العرفى بصحة التوقيع

المنسوب اليه على المحرر أو ثبت صحة التوقيع بعد انكاره المحرر العرفي فيصبح المحرر العرفي في قوة المحرر الرسمي في الاثبات فيعتبر حجة على الكافة من حيث صدوره ممن وقعه ما عدا التاريخ المدون به فيكون حجة على الغير الا اذا كان ثابتا وفقا لنص المادة ١٥ اثبات ، أما بالنسبة للبيانات المدونة بالمحرر العرفي فماتها لا تعتبر حجة على الغير فيجوز اثبات عكسها ، فيصبح للغير أن يطعن فيها بالصورية وله أن يثبت ذلك بكافة طرق الاثبات بما فيها البينة والقرائن لأنه لم يكن طرفا في المحرر العرفي مما يستحيل عليه الحصول على دليل كتابي لاثبات الصورية كما أن له أن يتمسك بكافة الدفوع الموضوعية التي كانت لصاحب التوقيع ، فله أن يدفع ببطلان التصرف القانوني المدون بالمحرر العرفي لنقص أهلية أحد طرفي العقد ، أو لأن التصرف مشوب بعيب من عيوب الإرادة كالغلط أو الغش أو الإكراه أو الاستغلال كما يستطيع الغير أن يدفع بانعدام السبب أو بعدم مشروعيته ، كما له أن يتمسك بانتضاء الالتزامات ( قانون الاثبات للمستشار محمد عبد اللطيف الجزء الاول ص ١٤٤ ، ١٤٥ ) .

### حجية صورة الورقة العرفية :

من المقرر أن صورة الورقة العرفية لا حجية لها في الاثبات الا بمقدار ما تهدي الى الاصل الموقع عليه وعلى ذلك لا يجوز للمحكمة أن تأخذ بحجية صورة الورقة اذا نازع من احتج عليه بها بعدم مطابقتها للاصل ، غير أن النسخة الكربونية للعقد الموقع عليه بامضاء منسوب للمتعاقد لها حجيتها في الاثبات قبله .

### حجية البصمة المطموسة :

ذهبت بعض المحاكم الى ان البصمة المطموسة لا حجية لها في الاثبات الا ان محكمة النقض اجازت اثبات حصول التوقيع بالبصمة المطموسة على الورقة المطعون عليها بجميع طرق الاثبات .

### احكام النقض :

١ - ان المادة ١/٢٩٤ من القانون المدني اذ تقضى باعتبار الورقة العرفية صادرة ممن وقعها ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب اليه من اضاء أو ختم أو بصمة ، فانها تكون قد جعلت الورقة العرفية حجة بما دون فيها على من نسب اليه توقيعه عليها الا اذا انكر ذات الامضاء أو الختم الموقع به



وكان أنكاره صريحا فان هو اقتصر على انكار المدون في الورقة كله أو بعضه فانه لا يكون قد أنكر الورقة العرفية بالمعنى المقصود في هذه المادة ولا تتبع في هذا الانكار اجراءات تحقيق الخطوط المقررة في قانون المرافعات وانما تبقى للورقة قوتها الكاملة في الاثبات حتى تتخذ بشأنها اجراءات الادعاء بالتزوير ( نقض ٦٧/٤/٤ مجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ٧٦٠ ) .

٢ - اذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه انتهى في حدود سلطته الموضوعية في تقدير الدليل الى أن مستندا من المستندات لا يحتج به على البنك المطعون عليه تأسيسا على أنه مجرد طلب لا يحمل توقيع ممثل البنك المطعون عليه ، فانه لا محل للتحدى بحجية هذا المستند كورقة رسمية أو عرقية للتدليل على أن البنك المطعون عليه قد تنازل عن الدين موضوع الدعوى وانه لم تعد له بالتالي صفة في رفعها ( نقض ٦٧/١١/٢١ مجموعة المكتب الفني السنة الثانية عشرة ص ١٧٢٠ ) .

٣ - يشترط للاحتجاج بالكتابة أن تكون صادرة ممن وقعها أو من نائبه كما يشترط في المحرر كى يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة أن يكون صادرا كذلك من الخصم المطلوب الاثبات عليه أو ممن ينوب عنه في حدود نيابته ( نقض ٦٧/١١/٣٠ المكتب الفني سنة ١٨ ص ١٧٩٠ ، نقض ٧٤/٣/٢٦ سنة ٢٥ ص ٥٧٥ ) .

٤ - التوقيع بالامضاء على المحرر ممن صدر منه لا ينفي توقيعه عليه ببصمة الاصبع أيضا اذ قد يكون التوقيع بالبصمة بالاضافة الى الامضاء تلبية لطلب الطرف الاخر الذى يقصد التحفظ من الطعون التى قد توجه في المستقبل الى صحة الامضاء ( نقض ٦٣/١٠/٣١ مجموعة المكتب الفني سنة ١٤ ص ٢٠٠٦ ) .

٥ - التوقيع بالامضاء أو ببصمة الختم أو بصمة الاصبع هو المصدر القانونى الوحيد لاضفاء الحجية على الاوراق العرفية وفقا لما تقضى به المادة ٢/٣٩٠ من القانون المدنى ( نقض ٥٦/٥/٣ المكتب الفني سنة ٧ ص ٥٧٢ ) .

٦ - الاصل هو أن لا خجية لصور الاوراق العرفية ولا قيمة لها في الاثبات الا بمقدار ما تهدي الى الاصل اذا كان موجودا فيرجع اليه اما اذا كان غير موجود فلا سبيل للاحتجاج بالصورة اذ هي لا تحمل توقيع من صدرت عنه ( نقض ٥٦/٥/٣ المكتب الفني سنة ٧ ص ٥٧٢ ) .

٧ - لا تثريب على محكمة الموضوع أن هي اتخذت من اقوال الشفيع في

محضر أعمال الخبير الموقع عليه منه دليلا كتابيا منضما الى أدلة أخرى على وجود حق ارتفاق لعقار المشتري ( نقض ١٩٥٠/١١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول ٣٧٥ قاعدة ٩١ ) .

٨ - لا تثريب على المحكمة اذ هي لم تر الاخذ بصورة شمسية لورقة تريد التدليل بها في الدعوى ( نقض ٤٧/٣/٢٧ المرجع السابق ص ٢٨ قاعدة ٩٥ ) .

٩ - اباح القانون للوارث في المادة ٢٩٤ من القانون المدني الاكتفاء بنفى علمه بأن الخط أو الامضاء أو الختم أو البصمة لمورثه دون أن يقف موقف الإنكار صراحة ناذ نفى الوارث علمه بأن الإمضاء الذي على الورقة العرفية المحتج بها عليه لمورثه وحلف اليمين المنصوص عليها في المادة ٢٩٤ سالفة الذكر زالت عن هذه الورقة مؤقتا قوتها في الاثبات وتعين على المتمسك بها أن يقيم الدليل على صحتها وذلك باتباع الاجراءات المنصوص عنها في المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات ولا يتطلب من الوارث لاسقاط حجية هذه الورقة سلوك طريق الطعن بالتزوير ( نقض ١٩٦٥/١٢/٢ مجموعة المكتب الفني سنة ١٦ ص ١٠٨٤ ، نقض ١٩٧٠/١٢/٨ سنة ٢١ ص ١١٩٨ ) .

١٠ - تنص المادة ٣٩٤ من القانون المدني على أن تعتبر الورقة العرفية صادرة ممن وقعها ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب اليه من خط أو امضاء أو ختم أو بصمة ومفاد ذلك أن الطعن بإنكار التوقيع على الورقة العرفية يجب أن يبدى في صيغة صريحة جازمة تدل على اصرار المنكر على انكاره ( نقض ١٩٦٨/٣/٢٨ مجموعة المكتب الفني سنة ١٩ ص ٦٢٢ ) .

١١ - صورة الاوراق العرفية لا حجية لها في الاثبات الا بمقتدار ما تهدي الى الاصل الموقع عليه . تمسك الطاعن بأن صورة العقد التي لا تحمل توقيعه غير مطابقة لاصله . اعتماد الحكم على الصورة واغفال الرد على هذا الدفاع . قصور ( نقض ٧٢/٤/٢٧ السنة ٢٣ ص ٧٧٤ ) .

١٢ - ثبوت توقيع المورث على العقد بالختم . عدم تمسك الطاعن امام محكمة الاستئناف بطلب تحقيق بصمة الاصبع المنسوبة الى المورث بمعرفة أهل الخبرة . اقتناع المحكمة بصحة صدور العقد من المورث تأسيسا على ما قدم من أدلة . لا قصور ولا اخلال بحق الدفاع ( نقض ٧٣/١/١١ السنة ٢٤ ص ٦٢ ) .

١٣ - التوقيع بختم خطأ بدلا من ختم آخر . واقعة مادية . لايجوز اثباتها بالبينة الا باثبات رضا الشخص المقصود التوقيع بختمه بالتعاقد ومطابقة ارادته مع ارادة التعاقد الاخر . ذلك لا يكون الا بالكتابة اذا زادت

قيمة الالتزام الناشئ عن العقد عن عشرة جنيهات ( نقض ١٦/١/١٩٦٩ السنة ٢٠ ص ١١١ ) .

١٤ - حجية الورقة العرفية مستمدة من التوقيع وحده . عدم صلاحيتها - عند خلوها من التوقيع - لتكون مبدأ ثبوت بالكتابة الا اذا كانت مكتوبة بخط المدين ( نقض ١٦/١/٦٩ السنة ٢٠ ص ١١١ ) .

١٥ - استناد الطاعن الى صورة من عقد البيع سند دفاعه باعتبارها مطابقة الاصل . اعتبار هذه الصورة مطابقة للاصل مادام المطعون عليهم لم ينكروا ذلك . النعى بعدم اطلاع المحكمة على اصل هذا العقد . لا محل له ( نقض ٢٦/٦/٧٣ سنة ٢٤ ص ٩١٧ ) .

١٦ - التوقيع بالامضاء او بصمة الختم او بصمة الاصبع هو المصدر القانوني الوحيد لاضفاء الحجية على الاوراق العرفية وفقا لما تقضى به المادة ٣٩٠ من القانون المدنى . واذ كان الثابت ان الحكم المطعون فيه قد رتب على الصورة الفوتوغرافية لعقد البيع العرفى المنسوب صدوره من الطاعن الى المطعون عليه الثانى قضاءه بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من هذا الاخير الى المطعون عليه الاول دون ان يتحقق من قيام العقد الاول - الذى نفى الطاعن وجوده - وهو شرط لازم للقضاء بصحة ونفاذ عقد البيع الذى بنى عليه ، فان الحكم يكون قد خالف القانون واخطا فى الاستدلال مما يوجب نقضه ( نقض ١٣/٥/١٩٧١ سنة ٢٢ ص ٦٣٠ ، نقض ٢٧/٣/١٩٧٧ سنة ٢٨ ص ٨٠١ ) .

١٧ - متى كان خبير مصلحة تحقيق الشخصية قد ذكر فى تقريره ان البصمة الموقع بها على العقد المطعون عليه بالتزوير لا تصلح للمضاهاة لانها مطموسة مما مفاده ان تحقيق صحة هذه البصمة بطريق المضاهاة غير ممكن بمعرفة مصلحة تحقيق الشخصية ، واذ يبقى على ذلك - امر تحقيق صحتها متروكا لقواعد الاثبات الاخرى ، فانه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يجوز اثبات حصول التوقيع على الورقة المطعون فيها باعتبار انه واقعة مادية وذلك بجميع طرق الاثبات ومنها شهادة الشهود فاذا صدر الحكم بالعقد المطعون فيه لمجرد ان البصمة المنسوبة الى المطعون ضدها مطموسة دون ان يحقق صحتها ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى الطاعن فانه يكون قد خالف القانون واخطا فى تطبيقه ( نقض ٢٢/١٠/١٩٦٨ السنة ١٩ ص ١٢٦٣ ، نقض ١٧/٢/٧٥ سنة ٢٦ ص ٤٠٦ ) .

١٨ - الورقة العرفية حجة بما ورد فيها على صاحب التوقيع - التحال



من حجيتها غير ممكن الا ان يثبت هو كيفية وصول امضائه الصحيح على الورقة ( نقض ١٩٧٠/٥/٥ سنة ٢١ ص ٧٩٦ ) .

١٩ - لم يشترط قانون الاثبات طريقا معيناً يتعين على منكر التوقيع على المحرر العرفي اتباعه اذ يكفي ابداء الدفع بالانكار صراحة حتى تسقط عن المحرر العرفي حجيته في الاثبات اعمالاً لنص المادة ١/١٤ من قانون الاثبات ( نقض ١٩٨٠/٥/١٩ طعن رقم ١٣١٤ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٢٠ - اذا كانت قواعد الاثبات لا تتعلق بالنظام العام ، وكان الطاعنون لم يسبق لهم التمسك امام محكمة الاستئناف بعدم جواز الاحتجاج قبلهم بالصورة الفوتوغرافية للعقد - المقدمة من المطعون ضده الاول - ولم يطعنوا على هذا العقد او صورته بأي مطعن ولم يطلبوا من المحكمة تكليف المطعون - ضده بتقديم اصل العقد ، فانه لا يقبل من الطاعنين المنازعة في العقد او صورته لأول مرة امام محكمة النقض . ( نقض ١٩٨٠/٤/٢١ الطعن رقم ١٢٣٧ ، ١٢٣٩ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٢١ - اذ كان المشرع قد جعل الورقة العرفية حجة بما دون فيها ما لم ينكر من نسبت اليه صراحة ذات الامضاء او الختم الموقع به ، وكان ما قرره الطاعن من ان التوقيع على الاقرار غير مقروء لا يتضمن طعناً صريحاً على هذا التوقيع ، ينفي صدوره عن الطاعن ، فان الحكم المطعون فيه اذ اعتد بهذا الاقرار يكون قد التزم صحيح القانون . ( نقض ٧٦/٦/٧ سنة ٢٧ ص ١٢٨٥ ) .

٢٢ - انحصار دفاع الورثة في أنهم لا يعلمون شيئاً عن العقد العرفي المنسوب لمورثتهم . التحدى بأنه لا يقبل منهم انكار التوقيع طبقاً للمادة ٣/١٤ من قانون الاثبات لانهم ناقشوا موضوعه في غير محله . ( نقض ٧٦/١١/٩ سنة ٢٧ ص ١٥٤٠ ) .

٢٣ - نفى الوارث بأن التوقيع على الورقة العرفية هو لمورثه . استبعاد المحكمة للورقة بمقولة أن التمسك بها لم يقدم دليل صحتها كما لم يطلب اجراء أي تحقيق بشأنها . عدم اتباع المحكمة للاجراءات المنصوص عليها في المادتين ٢،١/١٤ و ٣ من قانون الاثبات . خطأ في القانون . ( نقض ٧٦/١١/٩ سنة ٢٧ ص ١٥٤٠ ) .

٢٤ - الورقة العرفية الخالية من توقيع أحد العاقدین لا حجية لها قبله . ( نقض ٧٦/٦/٨ سنة ٢٧ ص ١٢٩١ ) .

٢٥ - حجية الورقة على أطرافها تنصرف الى كافة بياناتها بما في ذلك

التاريخ فلا يجوز لهؤلاء اثبات ما يخالفه الا بالكتابة تطبيقا للقواعد العامة في الاثبات . ( نقض ٧٤/٥/٢٦ سنة ٢٥ ص ٥٧٥ ) .

٢٦ - متى كانت المحكمة قد انتهت إلى ان الطاعن قد وقع بامضائه على المحرر الذي انكر توقيعه عليه فان المحرر يعتبر صادرا منه وحجة عليه بما فيه ولايجوز له بعد ان اخفق في انكاره ان يتحلل من نسبة هذه الورقة الىه الا بالطعن فيها بالتزوير . ( نقض ١٦/١/١٦٥ سنة ١٦ ص ٥٨ ) .

٢٧ - صورة الاوراق العرفية . لا حجية لها في الاثبات الا بمقدار ما تهدي الى الاصل . عدم انكار المحجوج بالورقة مطابقة الصورة لاصلها . اثره . اعتبارها حجة عليه في الاثبات . ( نقض ٨٠/٥/٢٩ طعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٢٨ - استناد الخصم الى الصورة الشمسية مستند . التفات الحكم عن الورقة لا قصور . ( نقض ١٩٧٨/١/٢٤ طعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤٣ قضائية ) .

٢٩ - مناقشة موضوع المحرر . مؤداه . عدم قبول الطعن بالانكار . م ٣/١٤ من قانون الاثبات . سريان ذلك على الدفع بجهالة توقيع المورث . ( نقض ٧٨/٥/٢٣ طعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٣ قضائية ) .

٣٠ - حصول الخصوم على ورقة عرفية من تحت يد خصمه بطريق غير مشروع دون علمه أو رضاه . اثره . عدم جواز الاحتجاج بالدليل المستند منها أو الدفع بعدم جواز اثبات عكسها بالبينة . ( نقض ٨٠/٣/٢٥ طعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٣١ - دفع الخصم بجهله توقيع مورثه على عقد الصلح لا يقبل من الخصم الاخر . تعيب الحكم لاغفاله هذا الدفاع . ( نقض ٧٩/٢/١٥ طعن رقم ٧٠٣ سنة ٤٥ قضائية ) .

٣٢ - عدم منازعة الطاعنين في مطابقة صورة الورقة العرفية لاصلها ومناقشتها لموضوعها . اعتباره اقراراً ضمناً لها . عدم الاعتداد بمنازعتها فيها في دعوى سابقة . الادعاء بعدم وضوح الصورة . لا يعد انكاراً لمطابقتها للاصل . ( نقض ٨٠/٥/٢٩ طعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٣٣ - النص في المادة ٣/١٤ من قانون الاثبات على ان ، من احتج عليه بمحرر عرفي وناقش موضوعه لا يقبل منه انكار الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الاصبع ، مؤداه ان مناقشة موضوع المحرر تفيد التسليم بصحة

نسبة الخط أو الامضاء أو الختم أو البصمة لمن يشهد عليه المحرر . ولما كان الدفع بالجهالة صورة من صور الطعن بالانكار وان كان المشرع قد خفف احكامه على الوارث لان كل ما يستطيع أن يؤكد هو عدم علمه بصحة التوقيع ولا يطلب منه أكثر من ذلك . (نقض ٧٨/٥/٢٣ سنة ٢٩ ص ١٢٩٧) .

٣٤ - الدفع بعدم جواز الاحتجاج بالصورة الرسمية لمستند في الدعوى عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (نقض ١٩٨٠/٤/٢١ الطعن رقم ١٢٣٧ ، ١٢٣٩ لسنة ٤٧ قضائية) .

٣٥ - يفترض صحة الوقائع الثابتة بورقة عرفية وهي حجة على طرفيها الى أن يثبت العكس . وتقوم لها هذه الحجية بالنسبة الى الغير الا اذا اثبت هذا الغير صوريته . (نقض ١٩٨٠/٥/٢٠ طعن رقم ١٨٦ لسنة ٤٥ قضائية) .

٣٦ - التوقيع بالامضاء أو ببصمة الختم أو بصمة الاصبع هو المصدر القانوني الوحيد لاضفاء الحجية على الاوراق العرفية وفقا لما تنص به المادة ١/١٤ من قانون الاثبات وان كان المقصود بالامضاء هو الكتابة المخطوطة بيد من تصدر منه ، وكان الامضاء بالكربون من صنع ذات يد من نسبت اليه ، فان المحرر الموقع عليه بالامضاء الكربون يكون في حقيقته محررا قائما بذاته له حجته في الاثبات . لما كان ذلك وكان الثابت من الصورة الرسمية لتقرير الخبير المنتدب في الدعوى ان التوقيع المنسوب للطاعن على المحرر المطلوب الحكم برده وبطلانه عبارة عن كتابة بخط اليد محررة بالكربون ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر هذا المحرر صورة منقولة عن اصل ليس لها حجية في الاثبات فان الحكم اذ بنى قضاءه بعدم قبول دعوى التزوير يكون معيبا بالخطا في تطبيق القانون (نقض ١٩٧٨/١/٣١ سنة ٢٨ ص ٢٥٧) .

٣٧ - اذا كان الطاعنان لم يتمسكا أمام محكمة الموضوع ، بعدم صحة المحررات العرفية لعقد الايجار المقدم من المطعون عليهم ، وكانت الرسمية لا تشترط في ترجمة المستندات الا حيث لا يسلم الخصوم بصحة الترجمة العرفية ويتنازعون أمرها ، فلا على الحكم أن هو اعتد بها (نقض ١٩٧٩/٥/٢ سنة ٣٠ ص ٢٥٣) .

٣٨ - لما كان قانون الاثبات ينص في المادة ١٤ منه على انه « يعتبر المحرر العرفي صادرا ممن وقع ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب اليه من خطأ أو امضاء أو ختم أو بصمة » بما مؤداه ان ثبوت صحة التوقيع يكفي



لاعطاء الورقة العرفية حجيتها في أن صاحب التوقيع قد ارتضى مضمون الورقة والتزم به ، فاذا أراد نفى هذه الحجية بادعائه اختلاس التوقيع منه كرها أو غشا أو أن الورقة كانت موقعة على بياض وحصل عليها المتمسك بها بغير رضاه كان على صاحب التوقيع اثبات ما يدعيه . ( نقض ١٩٨٢/١/٢٨ طعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٣٩ - واقعة الوفاة . جواز اثباتها بكافة الطرق . استلزام محكمة الموضوع اثبات الوفاة بورقة رسمية . خطأ . عدم بحث الحكم للمستندات العرفية المقدمة كدليل على اثبات الوفاة . قصور . ( نقض ١٩٨١/١١/٢٩ طعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٤٠ - يجب التفرقة بين التصرف في حد ذاته وبين الدليل المعد لاثبات ذلك ان الدفع بالجهالة ينصب على التوقيع الذي يرد على المحرر ولا شأن له بالتصرف المثبت به ، فاذا انتهت المحكمة - على ضوء تحقيقها للواقعة المادية المتعلقة بالتوقيع - الى رد وبطلان العقد فقد المؤجر سنده - المتضمن تأجير العين مفروشة - وجاز للمستأجر اثبات شروط التعاقد بكافة الطرق واذا خلصت الى صحة العقد كان له حجية المحرر العرفي في الاثبات قبل من وقع وخلفه من بعده ما لم تهدر هذه الحجية لسبب آخر . ( نقض ١٩٨٢/٤/٨ طعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٥٠ قضائية )

٤١ - نفى الوارث علمه بان التوقيع على الورقة الرمنية هو لمورثه . وجوب توجيه يمين عدم العلم اليه . حلف هذه اليمين . اثره . ( نقض ١٩٨٢/٦/١٧ طعن رقم ٥٥ لسنة ٥١ قضائية ) .

٤٢ - انكار الطاعن توقيعه المنسوب اليه على سند المديونية . القضاء للمطعون ضده بالمبلغ موضوع النزاع دون التحقيق من صحة المحرر المثبت له وفقا للاجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٠ اثبات . قصور في التسبيب ومخالفة للقانون . ( نقض ١٩٨٢/٢/٧ طعن رقم ٢٣ لسنة ٥١ قضائية ) .

٤٣ - الورقة المصرفية حجة على من وقعها . م ١٤ اثبات . نفى حجيتها . وقوعه على صاحب التوقيع . ( نقض ١٩٨٢/١/٢٨ طعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٤٤ - استقلال شخصية الوارث عن شخصية المورث . انفصال التركة عن اشخاص الورثة واموالهم . تعلق التزامات المورث بتركته دون ان تنتقل

الى ذمة الوارث الا فى حدود ما ال اليه . ( نقض ١٩٨٢/٥/٢٢ طعن رقم ٨٥٨ لسنة ٥١ قضائية ) .

٤٥ - تغيير المحرر المؤدى الى اعتبار المحرر مزور . ماهيته . الاغفال الذى ليس من شأنه مخالفة مضمون المحرر أو صحته أو قوته القانونية فى الصورة المأخوذة منه . لا يعد تزويرا . ( نقض ١٩٨٢/٦/٢٤ طعن رقم ١٤١٣ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٤٦ - اذا كان الطاعنان لم يتمسكا امام محكمة الموضوع ، بعدم صحة الترجمة العرفية لعقد الايجار المقدمة من المطعون عليهم ، وكانت الرسمية لا تشترط فى ترجمة المستندات الا حيث لا يسلم الخصوم بصحة الترجمة العرفية ويتنازعون فى أمرها ، فلا على الحكم ان هو اعتد بها ، ( نقض ١٩٧٩/٥/٢ سنة ٣٠ العدد الثانى ص ٢٥٣ ) .

٤٧ - ان كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ان الطاعن مستأجر من الباطن ينتهى عقد الايجار الصادر له بانتهاء عقد ايجار المستأجرة المؤجرة له بوفاتها وكان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من المذكرة المقدمة منه لمحكمة الاستئناف والتى يدعى انه تمسك فيها بتنازل المستأجرة له عن عقد الايجار كما انه لم يقدم لتلك المحكمة سوى صورة فوتوغرافية من التنازل المدعى صدوره له عن عقد ايجار شقة النزاع ، وهى صورة لمحرر عرفى لا يعتد بها فى الاثبات لان المحرر العرفى يكون حجة فى الاثبات بالتوقيع عليه ممن يشهد عليه المحرر . فلا تثريب على المحكمة اذا هى لم تر الاخذ بهذه الصورة بما يكون معه النعى على غير أساس . ( نقض ١٩٧٩/١٢/١٢ سنة ٣٠ العدد الثالث ص ٢٥٣ ) .

٤٨ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه أقام قضاءه بثبوت تنازل المطعون ضده الثانى عن عقد الايجار للطاعن على قوله « . . رغم ان المستأجر - المطعون ضده الثانى - ادعى فى صحيفة استئنافه انه لم يتنازل عن العقد ، ويأن هذا الامضاء مزور عليه ، وانه على استعداد للتقرير بالطعن بالتزوير على هذا التنازل المنسوب اليه ، ثم ردد الحاضر عنه هذا الادعاء فى محضر الجلسة مقررًا بانه سيتخذ طريق الطعن بالتزوير ، غير انه لم يفعل ، رغم ان الادعاء بالتزوير له طريق محدد رسعه الشارع فى المادة ٤٩ وما بعدها من قانون الاثبات . ومتى كان ذلك فان المحرر العرفى يعتبر صادرا من الموقع عليه المطعون ضده الثانى وحجة من حيث صحته وصحة البيانات المدرجة فيه ، عملا بحجية الاوراق العرفية المقررة فى المادة ١٤ من قانون الاثبات . ( نقض ١٩٨٢/١٢/٩ طعن رقم ٥٤٩ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٤٩ - من المقرر أن حجية الورقة العرفية قبل المدين الموقع عليها لا تقوم إلا إذا كان قد تم تسليمها للدائن اختياراً بحيث تنتفى عنها تلك الحجية لو كان الحصول عليها قد تم بطريق غير مشروعة أو شاب تسليمها عيب من عيوب الرضا . وترتبط على ذلك فإذا لم تسلم الورقة الى الدائن بل اتفق على ايداعها لدى أمين لحين استيفاء أمور أو تحقيق شروط معينة فإن حجية الورقة في الإثبات تقف في هذه الحالة الى حين استيفاء تلك الشروط فإن تحقق الشرط أو تم تسليمها الى الدائن اختياراً استردت الورقة بذلك حجيتها في الإثبات ، أما إذا لم يتحقق الشرط وتمكن الدائن من الحصول على الورقة دون استيفائه وبغير إرادة المدين أو موافقته انتفت عنها تلك الحجية ولم يكن من الجائز بالتالي الاحتجاج بها ورد فيها قبل المدين . ( نقض ١٢/٢٨ سنة ١٩٨٢ طعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤١ قضائية ، نقض ٥/٥ سنة ١٩٧٠ سنة ٢١ ص ٧٩٦ ، نقض ١٦/١/١٩٦٩ سنة ٢٠ ص ١١١ ، نقض ١٢/٢١/١٩٥٠ سنة ٢ ص ١٨٥ ) .

٥٠ - من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه لا حجية لصور الاوراق العرفية في الإثبات إلا بمقدار ما تهدي الى الاصل اذا كان موجوداً فيرجع اليه ككليل في الإثبات . أما اذا كان الاصل غير موجود فلا سبيل للاحتجاج بالصورة اذا انكرها الخصم ومن ثم فلا تثريب على محكمة الموضوع بدرجتها أن هي التفتت بالتالي عن صورة الورقة المقدمة من الطاعن ولا عليها أن هي لم تجر تحقيقاً في هذا الشأن ولم ترد على ما أبداه من دفاع بخصوص قيمة الدعوى . ( نقض ١٢/٢١/١٩٨٢ طعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٥١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان صور الاوراق العرفية ليست لها حجية ولاقيمة لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهدي الى الاصل اذا كان موجوداً فيرجع اليه أما اذا كان غير موجود فلا سبيل للاحتجاج بها إذ هي لا تحمل توقيعاً لمن صدرت فيه . ( نقض ٢٠/٢/١٩٨٣ طعن رقم ٤١٣ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٥٢ - المسسورة الفوتوغرافية العرفية من المسستند بفرض توقيع الخصم على اصلها ليست لها دلالة قانونية ملزمة وإنما تخضع كقرينة لطلق سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة ان شاءت أخذت بها في خصوص ما تصلح لإثباته قانوناً وان شاعت أطرحتها والتفتت عنها دون أن تكون ملزمة ببيان الاسباب التي دعته الى ذلك بلا معتب من محكمة النقض . ( نقض ٣٠/١/١٩٨٣ طعن رقم ٧١٥ لسنة ٥١ قضائية ) .



٥٣ - اذ كان الالتزام المالى ديناً تنشغل به ذمة الملتزم قبل دائمه ، وكان المحرر سند الدعوى قد تضمن التناوب الطاعنة بأن تؤدي المبلغ المطالب به الى المطعون ضدها فإن النعى على الحكم المطعون فيه اذ اعتبر الطاعنة مدينة بهذا المبلغ الى المطعون ضدها يكون على غير اساس . ( نقض ٢٣ / ١٢ / ١٩٨٢ طعن رقم ٣٥٤ لسنة ٤٩ قضائية ) .

#### مادة ١٥

لا يكون المحرر العرفى حجة على الغير فى تاريخه الا منذ أن يكون له تاريخ ثابت .

ويكون للمحرر تاريخ ثابت :

- ( أ ) من يوم أن يقيد بالسجل المعد لذلك .
- ( ب ) من يوم أن يثبت مضمونه فى ورقة أخرى ثابتة التاريخ .
- ( ج ) من يوم أن يؤشر عليه موظف عام مختص .
- ( د ) من يوم وفاة أحد مضمّن لهم على المحرر اثر معترف به من خط أو امضاء أو بصمة أو من يوم أن يصبح مستحيلًا على أحد من هؤلاء أن يكتب أو ييصم لعلّة فى جسمه .

( هـ ) من يوم وقوع أى حادث آخر يكون قاطعاً فى ان الورقة قد صدرت قبل وقوعه .

ومع ذلك يجوز للقاضى تبعاً للظروف الا يطبق حكم هذه المادة على المخالصات .

هذه المادة تطابق المادة ٣٩٥ من القانون المدنى غير أن المشرع جعل فى المادة ١٥ من قانون الاثبات عبارة « ويوجه عام من يوم وقوع أى حادث آخر يكون قاطعاً فى أن الورقة قد صدرت قبل وقوعه » التى وردت فى نهاية البند « د » من المادة ٣١٥ من القانون المدنى ، بنداً مستقلاً برقم « هـ » ايضاً لها للمقصود حتى لا يرتبط بالحالات التى وردت بالبند « د » وحدها ( المذكرة الايضاحية ) .

الشرح :

#### الغير بالنسبة لثبوت التاريخ :

استعمل القانون لفظ الغير فى مواضع عدة وجعل له فى كل منها معنى يختلف عنه فى المواضع الاخرى فالغير فى قانون الشهر العقارى مثلاً يختلف عنه فى الصورية والغير فى الصورية يختلف عنه فيما يتعلق بأثر التصريفات

والغير بالنسبة الى اثر التصرف يختلف عنه فى ثبوت التاريخ فلا بد من تعيين الاشخاص الذين يعتبرون من الغير فى هذا المعنى الاخير ومما يساعد على التعيين الاسترشاد بالحكمة التشريعية التى دعت الى اشتراط ثبوت التاريخ بالنسبة الى الغير وهى منع ما يقع فى المحررات العرفية من طريق تقديم تواريخها ، وعلى ذلك فلا يعتبر من الغير أولا : الاشخاص الذين وقعوا المحرر سواء كان توقيعهم اياه بصفتهم الشخصية أم بالنيابة عن اشخاص آخرين أم كشهود عند الاحتجاج عليهم بالتاريخ ثانيا : الاشخاص الذين كانوا ممثلين فى توقيع المحرر وهم :

( ١ ) الاصل بالنسبة الى المحرر الذى وقعه نائبه ايا كانت صفته فى النيابة .

(ب) ورثة المتعاقدين لانهم بعد وفاته يخلفونه فى حقوقه وفى مركزه فيجوز عليهم ما كان يجرى عليه . فالتصرف الصادر من المورث حجة على الوارث ولو لم يكن هذا التاريخ ثابتا ، ولكن اذا ادعى الوارث ان التصرف قد صدر من مورثه وهو فى مرض الموت ، جاز له اثبات ذلك بجميع طرق الاثبات لما ينطوى عليه تقديم تاريخ التصرف من غش أريد الاخلال بحقه فى الميراث وقد نصت على ذلك المادة ٩١٦ مدنى .

(ج) دائنوا المتعاقدين العاديون أى الذين ليس لهم الا حق الضمان العام ما دام لم يترتب لهم حق خاص متعلق بمال معين من أموال مدينهم . وحجية الورقة العرفية على أطرافها تنصرف الى كافة بياناتها بما فى ذلك التاريخ فلا يجوز لهؤلاء اثبات ما يخالفه الا بالكتابة تطبيقا للقواعد العامة فى الاثبات .

أما الاشخاص الذين يعتبرون من الغير بالمعنى المقصود فى المادة ١٥ أى الذين يكتفى منهم بالتمسك بعدم ثبوت تاريخ المحرر العرفى بوجه رسمى ولا يطالبون باقامة الدليل على عدم صحته فهم كل شخص لم يكن طرفا فى المحرر ولا ممثلا فيه وكان حاصلا بمقتضى تصرف صادر من أحد المتعاقدين بالمحرر أو بمقتضى نص فى الثانون على حق خاص متعلق بمال معين من أموال الشخص الملتزم بهذا المحرر بحيث يؤثر فى هذا الحق التصرف المدون فى المحرر العرفى لو صح أن تاريخه سابق على تاريخ هذا الحق ويشمل ذلك أولا : الخلف الخاص لانه بحسب تعريفه شخص تلقى من آخر حقا متعلقا بمال معين من أموال ذلك الآخر ، ولأن مركزه بالنسبة الى اثر تصرفات سلفه المتعلقة بهذا المال ذاته يتوقف على تاريخ تلك التصرفات ، فان كانت سابقة

على تلقيه حقه اعتبر خلفا للمصرف وتعى اليه اثرها • والا اعتبر من الغير بالنسبة اليها ولم ينصرف اليه اثرها فيهمه اذن تعيين تواريخ تلك التصرفات ويضار بالغش الذى يقع من طريق تقديم هذه التواريخ • ولحمايته من هذا الغش اشترط القانون ثبوت التاريخ • ثانيا : الدائنون العاديون الذين اتخذوا اجراء يرتب عليه القانون تعلق حقهم بمال المدين ويدخل فى ذلك :

( ا ) الدائن الحاجز • ويشمل ذلك ايضا الدائن فى حجز ما للمدين تحت يد الغير فله ان يتمسك بقاعدة ثبوت التاريخ بالنسبة للتصرفات التى يجريها المدين فى المال المحجوز فلا يجوز للمحجوز لديه ان يتمسك قبل الدائن الحاجز بأنه أوفى الدين المحجوز عليه أو أبراه منه أو أن يتمسك بانقضاء الدين بالمقاصة أو الاستبدال الا اذا كان ذلك ثابتا فى محرر عرفى يحصل تاريخا سابقا على الحجز •

ويعتبر الحاجز من الغير بمجرد توقيع الحجز وذلك فى خصوص الاموال والحقوق التى وقع الحجز عليها ونظرا لان الحجز يتم بمقتضى ورقة رسمية ثابتة التاريخ فان أى تصرف يتم من جانب المدين المحجوز عليه ويتمسك بصحته ونفاذه لا يعتد به الا اذا كان ثابت التاريخ قبل توقيع الحجز • اما غير الدائن الحاجز من دائنى المدين فان تصرفه الذى يتم ولو بعد الحجز يسرى وينفذ فى حقهم •

(ب) الدائن الذى يتدخل فى اجراءات التنفيذ بعد توقيع الحجز من غيره على مال معين من اموال مدينه واعتبر طرفا فى الاجراءات طبقا لنص المادة ٤٧٠ مرافعات •

(ج) الدائن الذى يستعمل حقوق مدينه عن طريق رفع الدعوى غير المباشرة ضد مدين مدينه •

(د) دائنوا المفلس بالنسبة الى المحررات الصادرة منه بمعاملات مدينه • وقد اختلف الراى فى اثر تصرفات المدين المفلس على دائنيه فذهب الراى الراجح فى مصر الى أن الدائن يعتبر من الغير بمجرد اشهار افلاس مدينه أو شهر اعساره بحيث يجب حتى ينفذ تصرف المدين فى حقه ان يكون ثابت التاريخ قبل شهر الافلاس أو شهر الاعسار ويذهب الراى الآخر الى ان التاريخ العرفى للتصرفات الصادرة من المدين المفلس حجة على دائنيه ويكون لهؤلاء الحق فى اثبات عدم صحة هذا التاريخ • راجع تأييد الراى الاول الافلاس للدكتور محمد صالح فقرة ٦٠ واصول الاثبات للدكتور سليمان مرقص فقرة ٦٧ والاثبات للدكتور الصدة فقرة ١٢٧ وراجع فى تأييد الراى



الثاني الوسيط للسنة ٢٢٨ .  
والاثبات لنشأت فقرة ٢٢٨ .

وهناك ثلاثة شروط يجب توافرها في الغير الذي يتمسك بقاعدة ثبوت تاريخ المحررات العرفية التي يحتج بها عليه طبقا للمادة ١٥ .  
اولها : ان يكون حقه ثابتا في محرر ثابت التاريخ فان لم يكن كذلك فلا يجوز له ان يتمسك بعدم ثبوت تاريخ المحرر العرفي الذي يحتج به عليه .

وثانيها : ان يكون حسن النية فاذا كان سيء النية فلا يجوز له التمسك بقاعدة ثبوت تاريخ المحررات العرفية التي يحتج بها عليه وبتوافر سوء النية بمجرد العلم بحصول التصرف ولا يشترط التواطؤ ويعتبر مسألة العلم واقعة مادية يجوز اثباتها بكافة الطرق .

وثالثها : الا يكون الغير ممن كفل له الشارع حماية حقوقه بطريق آخر غير قاعدة ثبوت التاريخ كما اذا كان المحرر الذي يحتج به عليه يوجب القانون شهره كما في تسجيل عقود بيع العقار كذلك لا محل للتمسك بعدم ثبوت التاريخ في المحررات العرفية اذا كان من يحتج عليه بالمحرر العرفي ممن يجوز له الاحتفاء بقاعدة الحيارة في المنقول سند الملكية .

### الأوراق التي تخضع لاثبات التاريخ :

ويخضع لقاعدة ثبوت التاريخ كل ورقة عرفية تعد للاثبات مقدما كدليل كامل ، على أن يكون الدليل الكتابي واجبا وعلى أن يستثنى من ذلك المخالصات ومن لم لا تسرى هذه القاعدة في الاحوال الآتية :

١ - اذا لم تكن هناك ورقة عرفية أصلا لاثبات التصرف القانوني ذلك أن ثبوت التاريخ يكون للمحرر ولا ينصب على التصرف .

٢ - اذا كانت هناك ورقة عرفية دليلا كتابيا على التصرف ، ولكن هذه الورقة لم تعد مقدما للاثبات كدفاتر التجار والاوراق المنزلية .

٣ - اذا كانت هناك ورقة عرفية ولكنها ليست دليلا كاملا كمبدأ الثبوت بالكتابة .

٤ - اذا كانت هناك ورقة عرفية تعتبر دليلا كاملا ولكن الدليل الكتابي يكون غير واجب ويتحقق ذلك في المسائل التجارية وأيضا في الورقة العرفية

لأثبات التزام مدنى لا تجاوز قيمته عشرين جنيها لان الاثبات الكتابى فى هذه الحالات غير واجب .

هـ - اذا كانت الورقة العرفية التى يقدمها الخصم دليلا كتابيا كاملا هى مخالصة من دين ، ذلك أن المشرع جعل التقدير فى لزوم ثبوت التاريخ أو عدم لزومه فى خصوص المخالصات للقاضى ان رأى أن هناك صعوبات عقلية كافية تمنع من توافر التاريخ الثابت لم يطلبه والا أخضع المخالصات كغيرها من الأوراق العرفية للقاعدة العامة وطلب فيها التاريخ الثابت لتكون حجة بهذا وهو ما نص عليه المشرع فى نهاية المادة . فلقاضى أن يعتمد المخالصات رغم عدم ثبوت تاريخها اذا تبين له صدق المحجوز لديه والا فلا وكل هذا لا ينفى حق الحاجز فى اثبات التواطؤ والغش فى كل الاحوال وبكل الوسائل القانونية بما فيها شهادة الشهود والقرائن .

### طرق اثبات التاريخ :

أورد المشرع طرق اثبات التاريخ على سبيل المثال لا على سبيل الحصر وبناء على ذلك يمكن أن يقاس عليها أى أمر آخر يكون قاطعا فى الدلالة على أن الورقة صدرت قبل وقوعه وهو ما أكدته المشرع فى الفقرة هـ من المادة . ( راجع فى كل ما تقدم التنفيذ للدكتور محمد حامد فبى ص ٢٨٤ وما بعدها والاثبات للدكتور الصدة ص ١٣٠ والوسيط للدكتور السنهورى الجزء الثانى الطبعة الثانية المجلد الاول ص ٣٢٢ وما بعدها وأصول الاثبات فى المواد المدنية للدكتور سليمان مرقص ص ٥٧ وقانون الاثبات للمستشار محمد عبد اللطيف الجزء الاول ص ١٥٠ وما بعدها والتنفيذ لآبى هيف الطبعة الثانية بند ٥١٩ ) .

هذا ويلاحظ أن ثبوت التاريخ يختلف عن التسجيل المنصب على الحقوق العينية العقارية فلكل منها مجاله وأثره فتواعد اثبات التاريخ لا تفيد فى الحقوق العينية العقارية والعبرة فيها بالاسبقية فى التسجيل دون اعتبار لأسبقية ثبوت التاريخ .

كما أن قاعدة اثبات التاريخ لا اثر لها بالنسبة لقاعدة الحيازة فى المنقول سند الحائز وعلى ذلك فلا يجوز للمشتري الأول المنقول أن يتمتع بعقده ضد المشتري الثانى ولو كان عقد المشتري الأول ثابت التاريخ قبل شراء الثانى ما دام المشتري الثانى قد تسلم المنقول وكان حسن النية ( رسالة الاثبات للاستاذ نشأت الطبعة الخامسة ص ٢٤١ ، ٢٤٢ ) .

### أحكام النقض :

١ - يكتسب العقد تاريخا ثابتا رسميا اذا ذكره العاقدان وأوردا تاريخه وتفاصيله في ائذارات رسمية تبادلاها وذلك من تاريخ تبادل الائذارات نقض ١٩٣٣/٤/١٣ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٣٩ قاعدة ١٠٢ .

٢ - ان دلالة وجود اختتام لتوفين بورقة على ثبوت تاريخ هذه الورقة هي - من جهة ثبوت كون هذه الاختتام قد جبرت بعد وفاة أصحابها أم هي لم تجبر فعلا ثم استعملت بعد الوفاة في التوقيع على الورقة - مسألة موضوعية تقدرها محكمة الموضوع بحسب ما تراه من ظروف الدعوى وملابساتها ( نقض ٢٣/٤/٢٧ المرجع السابق ص ٣٩ قاعدة ١٠٣ ) .

٣ - ان وسائل اثبات التاريخ الواردة بالمادة ٢٢٩ مدني ليست واردة بها على وجه الحصر . فاذا قدمت ورقة ما في قضية وتناولتها المرافعة بالجلسة التي نظرت بها تلك القضية فهذا يكفي لاعتبار تاريخ الورقة ثابتا من يوم تلك الجلسة ( نقض ٢٥/٥/٣٠ المرجع السابق ص ٣٩ قاعدة ١٠٤ ) .

٤ - لا حرج على المحكمة في أن تحيل الدعوى الى التحقيق للاستدلال على ثبوت التاريخ لعقد بوفاة أحد شهوده ما دام المتمسك به ضده لم ينكر توقيع هذا الشاهد المتوفى بل قرر أنه يجهل ذلك ( نقض ٢٨/١١/١٠ المرجع السابق ص ٢٩ قاعدة ١٠٥ ) .

٥ - ان ورود المحرر العرفي في محرر آخر ثابت التاريخ من شأنه ان يجعله ثابت التاريخ من يوم ثبوت تاريخ المحرر الذي ورد فيه ( نقض ١٩٥٠/٤/٦ المرجع السابق ص ٢٩ قاعدة ١٠٦ ) .

٦ - متى كان الحكم اذ انتهى في تكييفه للمحرر المدني بقطعه التقادم بصيغته المدونة على حكم الدين الى أنه اقرار لا مخالصة بناء على الاعتبارات السائغة التي أوردها والى ان هذا الاقرار لا يكون حجة على الغير الا بثبوت تاريخه وفقا للمادة ٣٩٥ مدني فانه لا تجوز المجادلة في هذا التكييف والقول بأن المحرر مخالصة يجوز اعفاؤها من قيد ثبوت التاريخ لانه سواء اعتبرت المحكمة اقرارا يتحتم ثبوت تاريخه لامكان نفاذه في حق الغير أو اعتبرت مخالصة ولكنها لم تر بدا لها من خبرة - من ظروف الدعوى - ما يدعو الى اعفاؤها من شرط ثبوت التاريخ فلا معقب على تقديرها لان ذلك مما يستقل به قاضي الدعوى ولا سبيل اليه لدى محكمة النقض ( نقض ٥٥/١٢/٨ مجموعة احكام النقض في ٢٥ سنة ص ٢٨٩ قاعدة ١٩٠ ) .



٧ - حجية تاريخ المحررات الصادرة من المورث قبل الوارث ولو لم يكن ثابتاً ثبوتاً رسمياً سواء صدرت الى وارث أو غير وارث ما لم يقيم الدليل على عدم صحته ( نقض ١١/٣/١٩٦٩ سنة ٢٠ ص ٤٠٤ ) .

٨ - الوارث بحكم كونه خلفاً عاماً لمورثه - لا يعد على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الغير طبقاً للمادة ٣٩٥ مدنى ، بل حكمه بالنسبة الى المحررات غير الرسمية التى يكون المورث طرفاً فيها هو حكم مورثه ، ويكون تاريخها - بحسب الاصل - حجة عليه ، ولو لم يكن ثابتاً ثبوتاً رسمياً ، سواء أكانت الورقة صادرة الى وارث أو الى غير وارث ما لم يقيم الدليل على عدم صحته ( نقض ٢٠/٤/١٩٧١ سنة ٢٢ ص ٥٠٦ ) .  
هذا ويلاحظ أن ما ورد بالحكمين الآخرين لا ينطبق فى حالة ما اذا طعن الوارث على التصرف بأنه يخالف احكام الموارث .

٩ - اذا كان ما تقضى به المادة ١٥ من قانون الاثبات من اشتراط التاريخ الثابت فى المخالصات لتكون حجة على الغير بتاريخها ، هذه القاعدة - قاعدة ثبوت التاريخ - ليست من قواعد النظام العام ، وانما وضعت لحماية الغير ، وكان الطاعنان لم يتمسكا فى صحيفة الطعن بالنقض بعدم ثبوت التاريخ واقتصرا على وجوب التسجيل ، فانه يكفى التاريخ العرفى لتكون الورقة حجة على الغير رغم عدم وجود التاريخ الثابت ، أخذاً بأنهما قد فزلا عن حقهما فيه وقد أوردت المذكرة الايضاحية ان هذه المادة لا تطبق اذا كان من يحتج عليه بالتاريخ قد اعترف بصحته صراحة أو ضمناً أو تنازل عن التمسك بعدم مطابقته للواقع . ( نقض ٩/٢/٧٧ سنة ٢٨ ص ٤٠٠ ) .

١٠ - اختلاف الغيرية فى التسجيل عنها فى ثبوت التاريخ . الدولة لا تعتبر غيراً بالنسبة لتصرفات اصحاب الاموال التى آلت اليها بالقانون ١٥٠ سنة ١٩٦٤ . جواز تمسكها بعدم سريان تلك التصرفات فى حقها الا اذا كان لها تاريخ ثابت قبل انتقال الاموال اليها . ( نقض ٩/٢/٧٧ سنة ٢٨ ص ٤٠٠ ) .

١١ - مخالصات الاجرة عن مدة تزيد على ثلاث سنوات . وجوب تسجيلها لنفاذها فى حق الغير . م ١١ من قانون تنظيم الشهر العقارى . عدم جواز تمسك ادارة الاموال التى آلت الى الدولة بهذا النعى قبل المستاجر من المالك السابق . ( حكم النقض السابق ) .

١٢ - متى كانت الورقة العرفية موقعة من الوكيل فان تاريخها يكون حجية على الاصل - ولو لم يكن لها تاريخ ثابت - اذ انه لا يعتبر غيراً لانه

كان ممثلاً في التصرف الذي أبرمه وكيله لحسابه ، كما يكون هذا التاريخ حجة على وارث الاصيل بحكم كونه خلفاً عاماً لمورثه . ( نقض ٧٤/٣/٢٦ سنة ٢٥ ص ٥٧٥ ) .

١٣ - وان كانت المادة ٩١٦ من القانون المدني قد نصت على انه لا يحتج على الورثة الذين يطعنون على التصرف بأنه صدر في مرض الموت بتاريخ السند اذا لم يكن هذا التاريخ ثابتاً الا ان هذا التاريخ يظل حجة عليهم الى ان يثبتوا عدم صحته وان التصرف صدر في تاريخ آخر توصلوا منهم الى اثبات ان صدوره كان في مرض الموت فان عجزوا عن هذا الاثبات ظل التاريخ المذكور في العقد حجة عليهم باعتبارهم خلفاء لمورثهم . ( نقض ١١ مايو سنة ١٩٦٧ سنة ١٨ ص ٩٧٤ ونقض ١٩٨٢/٢/٢٥ طعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٤٨ قضائية ) .

١٤ - الوارث لا يعتبر من الغير في معنى المادة ٢٢٨ مدني ( المقابلة للمادة ١٥ من قانون الاثبات ) بالنسبة للتصرفات الصادرة من مورثه ، بل يكون تصرف المورث حجة على الوارث وعلى ورثته من بعده ولو لم يكن تاريخه ثابتاً ثبوتاً رسمياً ، وان كان الورثة يطعنون في التصرف بأنه صدر احتيالا على القانون ، فأرخ تاريخاً غير صحيح كن لهم ان يثبتوا بأي طريق من طرق الاثبات عدم صحة تاريخه . ( نقض ٤٩/٢/٣ مجموعة عمر جزء ٥ ص ٧١٠ ) .

١٥ - مفاد نص المادة ١/٢٤٤ من القانون المدني انه يشترط في الخلف الخاص وهو من كسب حقاً من المشتري حتى يتمسك بالعقد الصوري ان يكون حسن النية أي لا يعلم وقت تعامله مع المالك الظاهر ، ان العقد الظاهر انما هو عقد صوري ، اما اذا كان سيئ النية أي يعلم وقت تعامله بصورية العقد الظاهر فان العقد الذي يسري في حقه هو العقد الحقيقي شأنه في ذلك شأن المتعاقدين . ولما كانت محكمة الموضوع قد استخلصت في حدود سلطتها التقديرية وفي أسباب سائغة ان الطاعن - المشتري - كان سيئ النية و يعلم بورقة الضد عندما تصرفت له المطعون عليها الثانية بالبيع ، ورتب الحكم على ذلك عدم احقية الطاعن في التمسك بالعقد الظاهر المبرم بين المطعون عليها الاولى - المالكة الاصلية - والثانية ، وانما تسري في حقه ورقة الضد المشار اليها ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون . ( نقض ٧٧/١/٣١ سنة ٢٧ ص ٢٢٨ ) .

١٦ - العقد العرفي الصادر من المفلس . لا حجية له في مواجهة جماعة الدائنين ما لم يكن قد اكسب تاريخاً ثابتاً قبل صدور حكم اشهار الافلاس . ( نقض ١٩٨٠/١٢/٢٢ طعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٨ قضائية ) .

١٧ - ان كان الاصيل لا يعتبر من الغير بالنسبة الى المحرر العرفي الذي وقعه نائبه ايا كانت صفته في النيابة ، ويكون المحرر حجة عليه وفق المادة ١٥ من قانون الاثبات ، فان ايصالات سداد الاجرة محل النعى تكون حجة على الطاعن في تاريخها ولو لم يكن ثابتا ، طالما لم يتم الدليل على عدم صحة هذا التاريخ باعتباره طرفا فيها بواسطة وكيله ، ويكون النعى على غير أساس . ( نقض ١٥/٣/١٩٧٨ سنة ٢٩ ص ٧٦٢ ) .

١٨ - لم تشترط المادة ١٥ من قانون الاثبات أن يكون اثبات تاريخ المحرر لدى مأمورية معينة من مأموريات الشهر العقاري ومن ثم فليس هناك ما يمنع المتعاقدين من اثبات تاريخ العقد في أي ، مأمورية من هذه المأموريات . ( نقض ٣٠/١٢/١٩٨٢ طعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٢ قضائية ) .

١٩ - لم تشترط المادة ١٦ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الاماكن في عقود الايجار الا أن تكون مكتوبة ولم تشترط اثبات تاريخها وان يكون هذا الاثبات لدى مأمورية معينة من مأموريات الشهر العقاري . ( ٣٠/١٢/١٩٨٢ طعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٢ قضائية ) .

## مادة ١٦

- تكون للرسائل الموقع عليها قيمة المحرر العرفي من حيث الاثبات .
- وتكون للبرقيات هذه القيمة أيضا اذا كان أصلها المودع في مكتب التصدير موقعا عليه من مرسلها ، وتعتبر البرقية مطابقة لأصلها حتى يقوم الدليل على عكس ذلك .
- واذا اعدم أصل البرقية فلا يعتد بالبرقية الا لمجرد الاستئناس .
- هذه المادة تطابق المادة ٣٩٦ مدني .

الشرح :

### قوة الرسائل في الاثبات :

الأصل في الدليل الكتابي أن يكون معدا للاثبات على أنه توجد بعض أوراق عرفية لم تعد مقدما للاثبات ومع ذلك يجعل لها القانون بنص خاص حجية معينة ومنها الرسائل والبرقيات ومتى كانت الرسالة موقعا عليها من مرسلها كانت دليل اثبات كامل الى أن ينكر توقيعه عليها أو يطعن عليه بالتزوير ويصح اعتبار الرسالة مبدأ ثبوت بالكتابة اذا كان من شأنها أن



تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال أو كانت مكتوبة بخط المرسل ولكنها لم توقع منه . وللمرسل اليه وللغير الذي يستفيد من الرسالة أن يحتج بها على المرسل اذا كانت تتضمن دليلا لصالحه ضد المرسل غير أنه يشترط للاحتجاج ألا يكون في تقديمها للقضاء انتهاك لحرمة السرية فإذا كانت هناك سرية تنتهك ولم ينبه المرسل اليه المرسل حتى ييسر له الإثبات من طريق آخر فلا يجوز للمرسل اليه أن يقدم الرسالة للقضاء فأن فعل جاز للمرسل أن يطلب استبعادها وإذا كانت الرسالة محررة بخط المرسل وغير موقع عليها منه فأنها لا تعتبر دليلا كتابيا كاملا وان جاز اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة .

ولا يصح التعاقد بالمراسلة فيما أوجبه القانون من أن يكون في محرر رسمي كالهبة ولا تعتبر المحافظة على سرية الرسائل من النظام العام فهي مقررة لصالح الأفراد فلا يجوز للقاضي أن يحكم من تلقاء نفسه باستبعاد رسالة تضمنت سرا من الاسرار الا اذا حصل التمسك أمامه باستبعاد الرسالة وقد يستفاد التنازل الضمني من مناقشة المرسل لموضوع الرسالة، أو المرافعة في الدعوى رغم علم المرسل بوجود الرسالة بملف القضية كما أن مناقشة الرسالة أمام محكمة الدرجة الاولى تمنع من التمسك بالسرية أمام الاستئنافية أما السكوت عن الدفع بسرية الرسالة أمام محكمة الدرجة الاولى فلا يمنع من التمسك بهذا الدفع أمام محكمة الاستئناف اذا استبان للقاضي من ظروف الدعوى ان المرسل لم يتمكن من تهيئة دفاعه أمام محكمة الدرجة الاولى اذ لا يعتبر سكوته في هذه الحالة بمثابة تنازل منه عن التمسك بالسرية . واذا تليت الرسالة في جلسة علنية في احدى الدعاوى فأن الرسالة تفقد سريتها .

وملكية الرسائل تنتقل الى الخلف الهام بنفس القيود التي كانت للسلف . والبحث في كون الرسالة تحوى امورا سرية هي من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع .

واذا لم تحو الرسالة سرا من الاسرار ولكن المرسل حذر على المرسل عليه استعمالها كدليل ضده أو كلفه باعدام الرسالة بعد قرائتها فان ذلك لا يمنع المرسل اليه من تقديمها الى القضاء كدليل ضد المرسل متى كانت له مصلحة في ذلك .

ويجوز للمرسل اليه ان يقدم الرسالة كمستند ضد شخص غير المرسل متى كانت لا تتضمن سرا يتعلق بالمرسل اما اذا كانت تحوى سرا فيلزم في هذه الحالة موافقة المرسل أو تخيره بأن يهيب المرسل اليه سبيل الإثبات عن غير طريق الرسالة .

ويجوز لغير المرسل اليه ان يتمسك بالرسالة في اثبات حق يدعيه أمام القضاء والمقصود بالغير هو كل شخص غير المرسل اليه أو ورثته تكون له مصلحة مشروعة في التمسك بالرسالة كما لو كانت تتضمن اقرار من المرسل أو اشتراطا لمصلحة الغير غير أنه يشترط لذلك ثلاثة شروط اولها ان يكون الغير قد تلقى الرسالة من المرسل اليه بطريقة مشروعة وثانيها ان يكون المرسل اليه قد اذن للغير بتقديمها كمستند أمام القضاء وثالثها الا تتضمن الرسالة امورا سرية تتعلق بالمرسل غير انه في حالة ما اذا كانت الرسالة مشتركة بين المرسل وبين المرسل اليه والغير فان من حق الغير ان يقدمها الى القضاء بغير حاجة الى استئذان المرسل اليه متى كان الغير قد حصل عليها بطريقة مشروعة وتمسك الغير بالرسالة يخضع التقدير القاضي فله ان يعتبرها دليلا كاملا أو مجرد قرينة أو لا يأخذ بها أصلا غير ان نطاق السرية في الرسائل يتضمن بين الزوجين مصافحة على كيان الأسرة ففي دعاوى الطلاق وانكار البتة البتية على الزنا يجوز للزوج ان يثبت واقعة الزنا من الرسائل المتبادلة بينها وبين شريكها حتى ولو حصل عليها بطريقة غير مشروعة كالسرقة كما ان للزوجة نفس هذا الحق ( الوسيط للسنيوري الطبعة الثانية الجزء الثاني المجلد الاول ص ٣٤٢ والاثبات لنشأت الجزء الاول ص ٣٦٥ وما بعدها والاثبات للصدقة ص ١٦٤ والاثبات لمحمد عبد اللطيف الجزء الاول ص ١٩١ وما بعدها ) .

### قوة البرقية في الاثبات :

قوة البرقية في الاثبات كقوة الرسالة الموقعة بشرط أو يكون أصل البرقية المودع في مكتب التصدير موقعا عليه من المرسل ذلك ان الحجية مستمدة من أصل البرقية الموقع عليها فاذا أعدم الأصل أو ضاع أو فقد لأي سبب آخر فلا عبرة بالصورة ولا قيمة لها الا لمجرد الاستئناس والأصل ان البرقية مطابقة لأصلها أما اذا دفع بعدم المطابقة كان على المحكمة ان تضم الأصل وتطابقه بالصورة ويجوز الطعن على التوقيع الوارد على أصل البرقية بالانكار لانها ليست ورقة رسمية . واذا تبين ان أصل البرقية غير موقع عليه من المرسل ولكنه مكتوب بخطه ففي هذه الحالة يجوز اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة .

ويجوز للغير ان يحتج بالبرقية على المرسل اذا كانت له مصلحة في ذلك وذلك بشروط ثلاثة اولها ان يكون الغير قد حصل على البرقية بطريقة مشروعة وثانيها الا تكون البرقية قد تضمنت امورا سرية تتعلق بالمرسل وثالثها ان ياتن المرسل اليه للغير بتقديمها الى القضاء .

( الوسيط للدكتور السنهوري الجزء الثانى الطبعة الثانية المجلد الاول ص ٣٤٢ وما بعدها وأصول الاثبات فى المواد المدنية للدكتور سليمان مرقص ص ٩١ والاثبات للعلاقة نشأت الجزء الاول رقم ٣٧٤ والاثبات للمستشار محمد عبد اللطيف الجزء الاول ص ٢٠٤ والاثبات للدكتور الصدة ص ١٧١ .

## احكام النقض ..

١ - للرسائل الموقع عليها قوة الدليل الكتابى - من حيث الاثبات - فتكون حجة على المرسل بصحة المدون فيها الى ان يثبت هو العكس بالطرق المقررة قانونا للاثبات ( نقض ١٩٦٨/١١/٢٨ سنة ١٩ سنة ١٩٦٢ ص ١٤٢٢ ) .

٢ - يشترط لى تكون للبرقية قيمة الورقة العرفية فى الاثبات - طبقا لنص المادة ٣٩٦ مدنى - ان يكون أصلها المودع فى مكتب التصدير موقعا عليه من مرسلها ، فاذا كان الاصل لا يحمل توقيع المرسل أو من له صفة النيابة عنه فى ارسالها فلا تكون للبرقية قيمة فى الاثبات ( نقض ١٩٦٩/٦/١٩ سنة ٢٠ ص ١٠١٧ ) .

٣ - الحرمة والسرية التى كفلتها المادة ٤٥ من الدستور للمراسلات البريدية انما تنصرف الى تلك الرسائل حال وجودها لدى هيئة البريد ، أما بعد وصولها وتسليمها للمرسل اليه ، فإنه يحق له وللغير الاستاذ اليها والاستدلال بها الا اذا انطوت على أسرار حظر القانون أو المرسل افشاءها ( نقض ١٩٨٠/٥/٢٦ طعن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٢ قضائية ) .

٤ - الخطاب المرسل من المدعى عليه الى آخر والذى يتمسك به المدعى - وهو من الغير - يخضع لتقدير القاضى . فله بعد تقدير الظروف التى صدر فيها ان يعتبره دليلا كاملا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة أو لا يأخذ به أصلا متى بنى ذلك على أسباب سائغة . ( نقض ١٩٦٦/٦/١٤ سنة ١٧ ص ١٣٥٩ ) .

٥ - الزوج فى علاقته مع زوجته ليس على الاطلاق بمثابة الغير فى صدد السرية المقررة للمكاتبات فان عشرتهما وسكون كل منهما الى الآخر وما يفرضه عقد الزواج عليهما من تكاليف لصيانة الاسرة فى كيانها وسمعتها ذلك يخول كلا منهما ما لا يباح للغير من مراقبة زميله فى سلوكه وفى سيره وفى غير ذلك مما يتصل بالحياة الزوجية لى يكون على بينة من عشيره .



وهذا يسمح له عند الاقتضاء ان يتقصى ما عساه ان يساوزه من ظنون او - شكوك لينفيه فيهدا باله او ليتثبت منه فيقرر فيه ما يرتثيه . واذن فاذا كانت الزوجة قد حامت حولها عند زوجها شبهات فانه يكون له ان يستولى - ولو خلسة - على ما يعتقد بوجوده من رسائل العشق في حقيقتها الموجودة في بيته وتحت بصره ثم ان يستشهد بها عليها اذا راي محاكمتها جنائيا لاخلالها بعقد الزواج . ( نقض جنائي ١٩/٥/٤١ مجموعة النقض في ٢٥ سنة ص ٧٢٠ قاعدة ٢٤ ) .

٦ - لا تثريب على المحكمة اذا هي اتخذت من الخطابات الصادرة من مورثة الخصوم الى مستاجر اطيان الروكية التي تقوم بادارتها وعلى الاخص الذي تطالب فيه المستاجر المذكور بمبلغ سبق ان طالبت به في خطاب سابق لحاجتها الشديدة اليه في العمارة كمبدأ ثبوت بالكتابة يقرب احتمال ان المال الذي انفق في شراء الارض وبناء العمارة انما كان من مال الروكية ولحسابها . ( نقض ١٥/٢/٥١ سنة ٢ ص ٣٤٦ ) .

٧ - تنص المادة ٣٩٦ من القانون المدني على ان « تكون الرسائل الموقع عليها قيمة الورقة العرفية » . ومقتضى ذلك ان تكون لهذه الرسائل قوة الدليل الكتابي فتكون حجة على المرسل بصحة المدون فيها الى ان يثبت هو العكس بالطرق المقررة قانونا للاثبات وحق الاحتجاج بالرسالة الموقع عليها غير مقصور على المرسل اليه بل ان لكل من تتضمن الرسالة دليلا لصالحه ان يحتج على المرسل متى كان قد حصل عليها بطريقة مشروعة . ( نقض ١٤/١/١٩٦٥ سنة ١٦ ص ٥٨ ) .

## مادة ١٧

دفاتر التجار لا تكون حجة على التجار ، غير ان البيانات المثبتة فيها عما ورده التجار تصلح اساسا يجيز للقاضي ان يوجه اليمين المتمة الى اى من الطرفين وذلك فيما يجوز اثباته بالبينة .  
وتكون دفاتر التجار حجة على هؤلاء التجار ، ولكن اذا كانت الدفاتر منتظمة فلا يجوز لمن يريد ان يستخلص منها دليلا لنفسه ان يجزىء ما ورد فيها ويستبعد منها ما كان مناقضا لدعواه .  
هذه المادة تطابق المادة ٣٩٧ من القانون المدني .

الشرح :

كانت المواد من ١١ الى ١٣ من القانون التجارى تنظم دفاتر التجار ثم الغيت بالقانون رقم ٣٨٨ لسنة ٥٣ الذى نظمها تنظيمًا أدق وأكبر من السابقة

للنظم الحديثة في إدارة الأعمال والذي أوجب على التاجر أن يمسك من الدفاتر التجارية العدد الذي تستلزمه طبيعة تجارته وأهميتها بحيث لا يقل عدد هذه الدفاتر عن اثنين هي :

١ - دفتر اليومية الاصلى ، وتفيد فيه جميع العمليات المالية التى يقوم بها التاجر وكذلك مسحوباته الشخصىة ويتم هذا القيد يوما فيوم ويجوز استعمال دفاتر يومية مساعدة ، ويكتفى فى هذه الحالة بتقيد اجمالى للعمليات فى دفتر اليومية الاصلى فى فترات منتظمة من واقع هذه الدفاتر .

٢ - دفتر الجرد وتفيد فيه تفاصيل البضاعة الموجودة فى آخر السنة المالية أو بيان اجمالى عنها اذا كانت التفاصيل واردة بدفاتر وقوائم مستقلة وعند ذلك تعتبر هذه الدفاتر والقوائم جزءا متما للدفتر المذكور ويحتفظ التاجر بصور من المرسلات والبرقيات التى يصدرها وباصول ما يرد اليه منها ويقوم هذا مقام دفتر المراسلات وقد استبقى القانون رقم ٣٨٨ لسنة ٥٣ ترقيم الصفحات وتوقيع الموثق الواقع فى دائرة اختصاصه المحل التجارى على كل ورقة . ولما كان من اهم اغراض دفاتر التجار هو أن تكون أدلة للاثبات فقد نص التقنين التجارى على وسيلتين لتحقيق هذا الغرض اولهما تقديم هذه الدفاتر ، والاخرى الاطلاع عليها ( المادتان ١٦ ١٨ من القانون التجارى ) .

والدفاتر التجارية حجة على التاجر وكما تكون حجة له فتكون حجة عليه لانها بمثابة اقرار منه مكتوب فهو اما أن يكون قد كتبه بخطه أو باملأته أو كتب الدفتر باشرافه وتحت رقابته ومن ثم يكون هذا الدفتر حجة عليه سواء اكان خصمه تاجرا أو غير تاجر سواء كان النزاع تجاريا أو مدنيا والاخذ بدفاتر التاجر حجة عليه خروج على القواعد العامة فى الاثبات من ناحيتين:

١ - أن دفتر التاجر ورقة عرفية غير موقعة منه ويغلب الا تكون مكتوبة بخطه .

٢ - أن الدفتر فى حوزة التأخر ويلزمه القانون أن يقدمه أى أن القانون يجبره على أن يقدم دليلا على نفسه من أجل هذا روى فى هذا الدليل أمران أولهما أن الاخذ به جوازى للقاضى فله أن يأخذ به وله أن يطرحه والأمر الثانى انه اذا رأى القاضى الاخذ به فان لصاحب الدفتر ولو كان دفتره منتظما أن يثبت عكس ما ورد فيه وذلك بجميع الطرق حتى بالبينة أو بالقرائن ذلك أن ما ورد بدفتر التاجر لا يعد دليلا كتابيا لعدم التوقيع عليه وانما هو قرينة

قابلة لإثبات العكس وقد نص المشرع على أنه إذا كان الدفتر منتظما فإنه لا يجوز لمن يريد أن يستخلص منه دليلا لنفسه أن يجزئ ما ورد فيه ويستبعد ما كان مناقضا لدعواه فإذا كان قد ثبت في الدفتر أن التاجر استورد بضاعة معينة ودفع ثمنها فيجب على من ورد البضاعة أن يأخذ البيان الوارد في الدفتر كاملا فإن أنكر أنه قبض الثمن فعليه هو يقع عبء إثبات ذلك .

وفي حالة عدم انتظام الدفاتر التجارية فإنه يجوز أن تحتج بها عليه لأنها بمثابة إقرار صادر منه غير أنه ينبغي على ذلك أنه يجوز لمن يريد أن يستخلص منها دليلا لنفسه أن يجزئ ما ورد فيها دون أن يتقيد في ذلك بقاعدة عدم جواز تجزئة الإقرار فإذا قيد تاجر في دفتر غير منتظم أنه استورد بضاعة ودفع ثمنها جاز لمورد البضاعة أن يستبعد من هذا القيد الشق الخاص بدفع الثمن ويقع على التاجر المشتري عبء إثبات أنه أوفى بالثمن .

ومن البديهي أنه في حالة ما إذا كان مادونه التاجر في دفتره موقعا عليه منه يعتبر دليلا كاملا للإثبات ضده وبعد بمثابة إقرار غير قضائي فأما أن يؤخذ بأكمله أو يطرح بأكمله أما إذا كان ما دونه التاجر في دفتره الموقع عليه منه لصالحه فإنه يجوز تجزئة ما ورد فيه على النحو السابق .

ويكون دفتر التاجر حجة له خلافا للأصل العام في الإثبات الذي يقضى بأن الشخص لا يجوز له أن يصطنع دليلا لنفسه حتى لو كان تاجرا وحتى لو كانت دفاتره منتظمة وقد أجاز المشرع ذلك في حالتين الأولى في الدعاوى التجارية ما بين تاجر وتاجر وذلك وفقا لنص المادة ١٧ من التقنين التجاري وفي هذه الحالة يجوز للقاضي اعتبار دفاتر التاجر دليلا كاملا لصالحه إذا توافرت ثلاثة شروط أولاها أن يكون طرفا الخصومة تاجرين وثانيها أن يكون النزاع متعلقا بعمل تجاري وثالثها أن تكون دفاتر التاجر الدائن منتظمة وعلى ذلك إذا كان النزاع بين تاجرين ولكنه متعلق بعمل مدني كسراء التاجر سلعا لاستعماله الشخصي فلا يصح اعتبار الدفاتر دليلا كاملا حتى ولو كانت منتظمة . والحالة الثانية في دعوى التاجر على غير التاجر بالنسبة إلى البيانات الواردة في دفتر التاجر عما ورد لغير التاجر وفي هذه الحالة يشترط :

- ١ - أن يكون محل الالتزام سلعة وردها التاجر لعميله غير التاجر .
- ٢ - أن يكون الالتزام مما يجوز إثباته بالبينة بالنسبة إلى العميل غير التاجر أي لا تجاوز قيمته عشرين جنيها .



٢ - أن يكتمل الدليل باليمين المتعمة يوجهها القاضى الى أى من الطرفين فلا تجوز التكملة بالبينة أو بالقرائن فاذا توافرت هذه الشروط فالأخذ بهذا الدليل جوازى للقاضى كما أن للقاضى أن يسمح لغير التاجر بنقض الدليل المستخلص ضده من دفتر التاجر .

ويجوز للقاضى أن يسمح لغير التاجر أن يثبت عكس الدلالة المستفادة من دفتر التاجر بشهادة الشهود والقرائن مادام أن المبلغ المدعى به ضده قيمته لا تزيد على عشرين جنيه وذلك وفق ما نصت عليه المادة غير أنه إذا أ طرح القاضى دفاتر التاجر جاز له أن يأمر بالاثبات بالبينة ويقع على التاجر عبء اثبات ما يدعيه بشهادة الشهود ويصرح لخصمه أن ينفى ذلك بذات الطريق . والمبدأ المقرر فى المادة ١٧ من أن دفاتر التاجر ليست حجة على غير التاجر لا يتعلق بالنظام العام فهو مقرر لمصلحة الخصم غير التاجر فيجوز له أن يقبل صراحة أو ضمنا أن تكون دفاتر التاجر حجة عليه .

( الوسيط للدكتور السنهورى الجزء الثانى الطبعة الثانية المجلد الاول ص ٣٦٩ وما بعدها وقانون الاثبات للمستشار محمد عبد اللطيف الجزء الاول ص ٢٠٩ وما بعدها والقانون التجارى المصرى للدكتور محسن شفيق الجزء الاول ص ٩١١ ) .

### احكام النقض :

١ - يجوز نفى ما يثبت بالدفاتر التجارية لمصلحة المتمسك بها ضد خصمه بكافة طرق الاثبات ( نقض ٥٦/١/٥ مجموعة الكتب الفنى لسنة ٧ ص ٥٢ ) .

٢ - أن الاستدلال على التاجر بدفاته ليس حقا مقررا لخصم التاجر واجبا على المحكمة أنالته إياه متى طلبه ، بل أن الشأن فيه - بحسب نص المادة ١٧ من القانون التجارى - أنه أمر جوازى للمحكمة أن شاءت اجابته اليه وأن شاءت أطرحته . وكل أمر يجعل القسانون فيه للقاضى خيار الأخذ والترك فلا حرج عليه أن مال لجانب دون الآخر من جانبى الخيار ولا يمكن الادعاء عليه فى هذا بمخالفته القانون ( نقض ٣٥/٥/١٦ مجموعة احكام النقض فى ٢٥ سنة ص ٩ قاعدة ١٠٧ ) .

٣ - لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير أن تطرح طلب تقديم الدفاتر التجارية أو الاحالة على التحقيق متى كانت قد كونت عقيدتها فى

الدعوى من الادلة التى اطمأنت اليها ( نقض ١٩٥٢/١٢/٢٥ المرجع السابق ص ٣٩ قاعدة ١٠٩ ) .

٤ - عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأنه غير تاجر وبعدم جواز الاحتجاج عليه بدفاتر المطعون عليه التجارية . لا يجوز النعى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ( نقض ١٩٧٠/١/١٥ السنة ٢١ ص ١١٩ ) .

٥ - مفاد المادة ١٧ / ٢ من قانون الاثبات أنه متى كانت دفاتر التاجر منتظمة فانه لا يجوز لمن يريد أن يستخلص منها دليلا لنفسه ان يجزئ ما ورد فيها وان يستبعد ما كان منه مناقضا لدعواه واذ كان الثابت من الاوراق ان الطاعن قد احتكم الى الدفاتر التجارية للجمعية المطعون ضدها بشأن دخول المستندات موضوع الدعوى بالحساب الجارى تسوية قيمتها فيه ، فانه لا يجوز له - طالما لم يوجه أى مطعن لانتظام هذه الدفاتر ان يجزئ ما ورد بها فيأخذ منها ثبوت قيد هذه المستندات بدفاتر الحساب وي طرح ما ثبت بأوراق القبض من انه لم يسدد قيمتها وان ذمته ما زالت مشغولة بها . ( نقض ١٩٧٦/٥/٢٧ سنة ٢٧ ص ١١٨ ، نقض ١٩٦٣/٥/٢٢ سنة ١٤ ص ٦٩٣ ) .

٦ - دفاتر التاجر لا يحتج بها على مصلحة الضرائب ، والمحكمة الا تتخذ دفاتر الممول أساسا بتقدير الضريبة عليه اذا لم تطمئن الى صحة البيانات الواردة فيها بناء على أسباب سائغة . ( نقض ١٩٦٦/١٢/٤٨ مجموعة عمر جزء ٥ ص ٦٨٤ ) .

٧ - جرى قضاء محكمة النقض على ان لمحكمة الموضوع السلطة فى تقدير دفاتر المحول اخذا بها او اطراحا لها كلها او بعضها حسبما يتبين لها من التحقيقات التى تجريها . ( نقض ١٩٦٤/٣/١١ سنة ١٥ ص ٣١٩ ) .  
وراجع حكم الاستئناف الآتى ( اذا امتنع التاجر عن تقديم دفتره بعد ان كلفته المحكمة بذلك يعتبر امتناعه بمثابة اعتراف منه بصحة الطلبات المراد اثباتها بتلك الدفاتر ) ( استئناف مصر ٣٠ مايو سنة ١٩٢٥ المجموعة ٣٧ - ٢١ - ٢١ ) .

## مادة ١٨

لا تكون الدفاتر والاوراق المنزلية حجة على من صدرت منه الا فى الحالتين الآتيتين :

١ - اذا ذكر فيها صراحة انه استوفى ديناً

٢ - اذا ذكر صراحة انه قصد بما دونه فى هذه الاوراق أن تقوم مقام السند لمن أثبتت حقا لمصلحته .

## الشرح :

الدفاتر والاوراق المنزلية تشمل ما ألف الناس تدوينه في مذكرات خاصة عن شئونهم المالية والمنزلية وليس لها شكل خاص أو أغراض معينة أو أسماء معروفة ولا يلزم أحد بتدوينها أو بحفظها والاصل أنها لا تكون حجة لصاحبها لان احدا لا يستطيع ان يصطنع دليلا لنفسه على أنه قد يقع أن يكون ما دون في الاوراق المنزلية قرينة قضائية على صحة ادعاء الدائن وتقديرها متروك للمحكمة وهذا تطبيق للقواعد العامة غير انها تكون حجة على صاحبها في الحالتين المنصوص عليهما في المادة وليس من الضروري أن تحمل الاوراق توقيع صاحبها والا جاز أن يكون ذلك دليلا كاملا على أن الحجية التي أضفاها القانون على البيان الوارد في الاوراق المنزلية ليست مطلقة بل يجوز لصاحب هذه الاوراق أن يثبت بكافة الطرق بما فيها البينة والقرائن أن البيان الوارد فيها غير صحيح والاصل أن الشخص لا يجبر على تقديم دليل ضد نفسه غير أن الخصم قد يجبر على تقديم الدفاتر والاوراق المنزلية في الحالات التي يجوز فيها للخصم الزام خصمه بتقديم ورقة تحت يده اذا توافرت الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٠ من قانون الاثبات وقد يحدث ذلك بحكم الواقع عند حصر تركة أو جردها ان يدون في المحضر عادة ما ورد من بيانات في دفاتر المورث واوراقه المنزلية عما له من حقوق وما عليه من ديون .

## مادة ١٩

التأشير على سند الدين بما يستفاد منه براءة المدين حجة على الدائن الى أن يثبت العكس ، ولو لم يكن التأشير موقعا منه ما دام السند لم يخرج قط من حيازته .

وكذلك يكون الحكم اذا اثبت الدائن بخطه دون توقيع ما يستفاد منه براءة ذمة المدين في نسخة اصلية أخرى للسند أو في مخالصة وكانت النسخة أو المخالصة في يد المدين .

هذه المادة تطابق المادة ٣٩٩ من القانون المدني .

## الشرح :

يستفاد من نص المادة أن التأشير على سند بما يفهر براءة ذمة المدين ، دون توقيع من الدائن يكون قرينة على الوفاء . وهي تعد قرينة قابلة لاثبات العكس والنص يميز بين حالتين :

- ١ - التأشير على سند في يد الدائن .
- ٢ - التأشير على سند أو مخالصة في يد المدين .



وبالنسبة للحالة الاولى فانه يشترط حتى تتوافر الحجية للتأشير على سند فى يد الدائن شرطان الاول يجب أن يكون التأشير مكتوباً فى سند الدين ذاته فاذا كتب فى ورقة أخرى غير السند لا تقوم القرينة فى هذه الحالة ويكتب التأشير فى أى مكان فى السند ويكون مضبوته هو براءة المدين وأية عبارة تفيد هذا المعنى تكفى ولا يشترط أن يكون التأشير موقعا من الدائن والا لصح أن يكون دليلاً كتابياً كاملاً . وسواء كتب التأشير بخط الدائن أو بخط غيره تقوم القرينة فى هذه الحالة والشرط الثانى أن يكون سند الدين الذى يحمل التأشير باقياً فى يد الدائن لم يخرج قط من حيازته فاذا كان قد خرج من حيازته ولو لحظة واحدة منع ذلك من قيام قرينة الوفاء ولا يعتبر السند قد خرج من حيازة الدائن اذا هو انتقل الى وكيل له أو الى مودع عنده أو الى مدير لأعماله أو الى دائن مرتبهن أو الى شخص عهد اليه فى تحصيل قيمته . ويفترض دائماً أن السند لم يخرج من حيازة الدائن فاذا ادعى عكس ذلك وقع عليه عبء اثبات ما يدعيه . فاذا توافر الشرطان على النحو الذى تقدم فان التأشير على سند الدين يكون حجة كاملة على الدائن ولا حاجة للمدين باستكمالها ليثبت انه وفى الدين ويقع عبء الاثبات فى هذه الحالة على الدائن لا على المدين الا أن هذه الحجية قابلة لاثبات العكس والرأى الراجع فقهاً وقضاء انه يجوز اثبات عكس هذه القرينة بجميع الطرق حتى بالبينة والقرائن ولا يعترض عليه انه يثبت ما يخالف الكتابة بغير الكتابة لان الكتابة هنا لا تعد دليلاً كتابياً فى مفهوم المادة ٦١ اثبات التى تشترط لقيام الدليل الكتابى التوقيع عليه اذ الورقة هنا غير موقعة ممن تشهد عليه وهناك رأى آخر يذهب الى أن هذا النص لا يقتصر على انشاء قرينة قانونية على البراءة وانما هو يعطى هذه الكتابة غير الموقعة قيمة الكتابة الموقعة . واذن تسرى على التأشير قواعد حجية الورقة العرفية الموقعة فيجوز اثبات عكس ما تضمنه ، على أن يكون ذلك بالكتابة أو بما يقوم مقامها أو بالبينة والقرائن فى الاحوال التى يوجد فيها ما يسوغ الاثبات بها استثناء .

على أن تخلف أحد الشرطين المتقدمين لا يجعل التأشير خلواً من أى فائدة فللمدين أن ينتفع منه باعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة متى كان محرراً بخط الدائن .

وبالنسبة للحالة الثانية الخاصة بالتأشير على سند أو مخالصة فى يد المدين فانه يشترط حتى تتوافر الحجية شرطان أولهما أن يكون التأشير مكتوباً اما فى نسخة أصلية لسند الدين تكون بيد المدين واما فى مخالصة يحتفظ بها المدين والنسخة الاصلية للسند ليست صورة بل هى اصل كسند الدين ذاته ويكتب التأشير فى أى مكان من الورقة ولكن يجب أن يكون بخط الدائن وهذا

على خلاف التأشير على سند في حيازة الدائن وإذا أنكر الدائن خطه وجب على المدين أن يلجأ الى اجراءات تحقيق الخطوط . والشرط الثاني أن تكون النسخة قد وقعت في حيازة المدين ولو خرجت بعد ذلك من يده والذي يقع عادة أن المدين يبرز الورقة التي تحمل تأشير الدائن بخطه ليحتج بها أما إذا لم تكن الورقة في يده واستطاع أن يحصل على أمر بتقديمها فقدمت فعليه أن يثبت أنها وقعت في حيازته وقتا ما حتى تقوم قرينة الوفاء .

وإذا توافر الشرطان على النحو المتقدم فإن التأشير يكون دليلا كاملا ضد الدائن الا أن هذه التريئة قابلة لاثبات العكس بكافة طرق الاثبات كما سلف القول في الحالة الاولى وان لم يتوافر الشرطان فإن هذا التأشير تكون له حجية معينة إذا طبقت القواعد العامة في الاثبات فهو ما دام مكتوبا بخط الدائن يصح أن يكون مبدءا ثبوتيا بالكتاب يكمل بالبينة .

( الوسيط للسنيهوري الجزء الثاني الطبعة الثانية المجلد الاول ص ٣٥٧ وما بعدها والموجز لنفس المؤلف ص ٢٩٠ والموجز لسليمان مرقص ص ١٠٧ ) .

وفي الحالة الاولى التي يكون فيها سند الدين في حيازة الدائن وتأشير عليه ببراءة ذمة المدين الا ان هذه التأشيرة شطبت أو محيت بعد ذلك فإن الرأي الراجح فقها وقضاء ان الشطب أو المحو لا يزيل قوة التأشيرة في الاثبات ويظل التأشير منتجا لكافة اثاره القانونية وتظل قرينة الوفاء قائمة الى ان يثبت الدائن ان الشطب أو المحو له ما يبرره كأن يثبت انه أشر على السند مقدما بعد ان وعد المدين بالوفاء الا انه اخل بوعدده ويجوز له اثبات ذلك بجميع طرق الاثبات لانه لا يثبت ما يخالف الكتابة انما هو يدحض قرينة الوفاء المستمدة من التأشير على السند وفي الحالة الثانية اذا محى التأشير أو شطب وكان السند في حيازة المدين فإنه يفقد قوة التأشير في الاثبات ( قانون الاثبات للمستشار محمد عبد اللطيف الجزء الاول ص ٢٢٤ ) .

**احكام النقض :**

التأشير على سند بما يستفاد منه براءة ذمة المدين حجة على الدائن الى ان يثبت العكس ولو لم يكن التأشير موقعا منه ما دام لم يخرج قط من حيازته والتأشير المشطوب يبقى حائظا لوقته في الاثبات وتقوم به قرينة الوفاء على الرغم من الشطب الا اذا نقضها الدائن باثبات عدم حصول الوفاء وان الشطب كان بسبب مشروع . ( نقض ٢٥/٣/٦٥ سنة ١٦ ص ٤٠٥ ) .

### الفصل الثالث

#### طلب الزام الخصم بتقديم المحررات الموجودة تحت يده

##### مادة ٢٠

يجوز للخصم فى الحالات الآتية أن يطلب الزام خصمه بتقديم أى محرر منتج فى الدعوى يكون تحت يده •

( أ ) اذا كان القانون يجيز مطالبته بتقديمه أو تسليمه •  
( ب ) اذا كان مشتركاً بينه وبين خصمه ، ويعتبر المحرر مشتركاً على الاخص اذا كان المحرر لمصلحة الخصمين أو كان مثبتاً لالتزاماتهما وحقوقهما المتبادلة •

( ج ) اذا استند اليه خصمه فى أية مرحلة من مراحل الدعوى •

هذه المادة تطابق المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات الملقى •

الشرح :

مثال ما نص عليه فى الفقرة الاولى : الحالات التى نص عليها القانون التجارى وأباح للمحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصم الزام التاجر بتقديم دفاتره التجارية •

ولا يلزم أن يكون القانون الذى يوجب على الخصم تقديم المحرر هو القانون المدنى أو التجارى بل يكفى أن يكون الخصم ملزماً بتقديم هذا المحرر عند طلبه بمقتضى أى قانون أو لائحة ولأية جهة إدارية أو لأحد رجال الضبطية القضائية كالشرطة العائلية أو البطاقة المدنية أو بطاقة الحيازة أو الضرائب أو جواز السفر فكل هذه الأوراق يلتزم الخصم بتقديمها عند الطلب فينطبق بشأنها حكم الفقرة الاولى من المادة ٢٠ كما أنها تتضمن بيانات رسمية لا تتصل بشخص الخصم فحسب بحيث يملك عدم تقديمها وانما هى تثبت بيانات قصد المشرع أن تكون فى متناول العلم الفورى للجهات الإدارية عند الطلب ومن باب أولى تكون فى متناول العلم الفورى للسلطة القضائية عند الطلب وعلى ذلك يلزم الخصم أو الغير عملاً بالمادة ٢٦ بتقديم أى محرر منتج فى الدعوى يكون تحت يده اذا الزمه أى قانون بتقديمه الى أية جهة إدارية أو



موظف عمومي ولو كان الالتزام في الاصل مقصورا على وقت معين أو مناسبة معينة وبالتالي يجوز للخصم ان يطلب الزام خصمه بتقديم جواز سفره لاثبات انه لم يكن في تاريخ معين خارج الجمهورية أو داخلها بغير حاجة الى استصدار شهادة بذلك من ادارة الجوازات والجنسية .

وأعطى القانون مثالا خاصا للمحرر المشترك بين الخصمين فنص على أن الورقة تعتبر مشتركة على الاخص اذا كانت محررة لمصلحة الخصمين أو كانت مثبتة لالتزاماتهما وحقوقهما المتبادلة وليس في هذا النص تحديد وإنما هو نوع من التوجيه أى على سبيل المثال ومثال ذلك عقود البيع والايجار .  
اعمالا لنص الفقرة الاخيرة نص القانون على انه اذا قدم الخصم محررا للاستدلال به فلا يجوز له سحبه بغير رضاء خصمه الا باذن كتابي من القاضي ( م ٢٥ اثبات ) .

ويذهب الدكتور أبو الوفاء الى ان الحالة الثالثة المنصوص عليها بالفقرة الاخيرة من المادة لا يقصد بها سبق تقديم المحرر أمام محكمة الدرجة الاولى وسحبه قبل ان تصل القضية الى الاستئناف لان المادة ٢٥ اثبات تغني كقاعدة عامة عن اعمال الفقرة الثالثة من المادة ٢٠ كما انه لا يقصد بها سبق تقديم المحرر في دعوى أخرى مختلفة موضوعا أو سببا ولو بين ذات الخصوم لان تقديم المحرر من جانب خصم في دعوى لا يفيد الا قبوله جعله بمثابة دليل في هذه الدعوى وحدها ، دون أية دعوى أخرى ولو كانت بين ذات الخصوم ويستطرد ان حقيقة المقصود بالفقرة الاخيرة ان يكون الخصم قد قدم المحرر في دعوى حكم بعدئذ باعتبارها كأن لم تكن أو بسقوط الخصومة فيها أو لأي سبب آخر من الاسباب التي تنقضي فيها الخصومة بغير حكم في موضوعها ثم اقيمت بعد ذلك دعوى جديدة بين ذات الخصوم وبذات الموضوع والسبب فعندئذ يملك الخصم الزام خصمه بتقديم ذات المحرر الذي كان قد سبق ان استند اليه في ذات الدعوى قبل انتضاءها بغير حكم في موضوعها لان حق الخصم قد تعلق هو الآخر بذات المستند بحيث يكون له أن يجعل منه دليلا لصالحه ( التعليق على قانون الاثبات ص ١٢٠ ) .

واذا تعدد أحد أطراف الخصومة وتقدم الطرف الآخر بطلب الزام أحدهم بتقديم محرر تحت يده فلا تتأثر حقوقه الباقية بهذا الطلب أو بالحكم فيه ما لم يوجه الطلب اليهم جميعا اذا كان متعلقا بهم أو كانت الدعوى لا تقبل التجزئة فاذا استجاب الاول للطلب وقدم المحرر الذي تحت يده وكان متضمنا توقيعات السابقين اعتبر حجة لهم أو عليهم ما لم يحصل انكار للتوقيع .

والامر بالزام الخصم بتقديم محرر عملا بالمادة ٢٠ يعتبر اجراءا من اجراءات الاثبات التي يجوز العدول عنها عملا بالمادة ٩ من قانون الاثبات .  
 والحالات الثلاث التي نصت عليها المادة وارادة على سبيل الحصر .  
 ويلاحظ أنه اذا كانت المادة تجيز للخصم أن يطلب الزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة في الدعوى تكون تحت يده اذا توافرت احدى الحالات الثلاث التي أوردتها ، الا أن الفصل في الطلب باعتباره متعلقا بأوجه الاثبات متروك لتقدير تائى الموضوع نله الا يقبله اذا رأى أن الورقة غير منتجة في الدعوى وله أن يرفضه اذا تبين له عدم جديته .  
 ( مراقعات العشماوى الجزء الثانى ص ٥٢٩ وما بعدها والوسيط في المرافعات لرمزى سيف الطبعة الثامنة ص ٦١٨ . والاثبات للدكتور أبو الوفا ص ١١٨ .

### أحكام النقض :

١ - بينت المادة ٢٥٢ مرافعات على سبيل الحصر الحالات التي يجوز فيها للخصم أن يطلب الزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة في الدعوى تكون تحت يده واذن فمتى كانت المذكرة أو المكاتبات التي طلب الطاعن الزام المظعون عليها بتقديمها لا تندرج تحت أية حالة من هذه الحالات فإن الحكم المطعون فيه اذ رفض اجابة طلب الطاعن لا يكون قد خالف القانون او حاره قصور . ( نقض ٦١/٤/٢٧ المكتب الفنى سنة ١٢ ص ٤٠٤ ) .

٢ - متى كانت المحكمة اذ رفضت اجابة طلب الطاعن بالزام المظعون عليه بتقديم دفاتر التوقف لاثبات وغائه بالاجرة التي ادعى انه قام بدفعها قد قررت بالادلة المبررة التي أوردتها وبما لها من سلطة التقدير الموضوعية في هذا الخصوص ان طلبه غير جدى ، فان النعى عليها بمخالفة القانون يكون على غير أساس . ( نقض ٥٢/١٢/١١ مجموعة المكتب الفنى سنة ٤ ص ١٨٢ ) .

٢ - طلب الزام الخصم بتقديم أية ورقة منتجة في الدعوى اذا توافرت احدى الحالات الثلاث الواردة في المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات باعتباره طلبا متعلقا بأوجه الاثبات متروك لقاضى الموضوع فلمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية أن تطرح طلب تقديم الدفاتر التجارية متى كونت عقيدتها في الدعوى من الادلة التي اطمأنت لها . ( نقض ٩ مارس ١٩٦١ المكتب الفنى سنة ١٢ ص ٢١٢ ) .

٤ - لئن أجازت المادة ٢٠ من قانون الإثبات للخصم أن يطلب الزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة في الدعوى تكون تحت يده إذا توافرت إحدى الأحوال الثلاثة الواردة فيها ، إلا أن الفصل في هذا الطلب باعتباره متعلقا بأوجه الإثبات متروك لقاضي الموضوع ، فله أن يرفضه إذا ما كون عقيدته في الدعوى من الأدلة التي اطمان اليها (نقض ١٧/١٢/١٩٧٠ سنة ٢١ ص ١٢٦٤ (نقض ٢٧/٢/٧٧ سنة ٢٨ ص ٥٧٢ ، نقض ١٩٦١/٣/٩ سنة ١٢ ص ٢١٢) .

٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في أسباب سائغة من أوراق الدعوى ودفاع الطرفين فيها وظروفها وملابساتها أنه لم تحرر وثيقة شحن بين الطرفين للبضاعة المتفق على نقلها ، فإن النعي على الحكم بعدم استجابته لطلب ندب خبير للاطلاع على سند الشحن ، ولطلب الزام الخصم تقديمه ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما يستقل به قاضي الموضوع ولا يجوز التحدي به أمام هذه المحكمة (نقض ٨/٤/١٩٧١ سنة ٢٢ ص ٤٥٩ ، (نقض ٣/٣/٧٦ سنة ٢٧ ص ٥٦٨) .

٦ - لما كانت محكمة الاستئناف لم تعرض لطلب العامل تكليف هيئة التأمينات بتقديم ملف رب العمل لديها وكان هذا الطلب من إجراءات الإثبات ويتعين على المحكمة إذا قدم اليها أن تقبله أو ترفضه حسب تقديرها لدلائله ومبرراته المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات السابق الواجبة التطبيق ، فإنها إذا أغفلته ولم ترد عليه يكون حكمها مشوبا بالقصور (نقض ١٣/٥/١٩٧٢ سنة ٢٣ ص ٨٩٤) .

٧ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الاستدلال على التاجر بدفاتره ليس حقا مقررا لخصم التاجر واجبا على المحكمة أنالته إياه متى طلبه ، بل أن الشأن فيه - بحسب نص المادة ١٧ من القانون التجاري - أنه أمر جوازي للمحكمة أن شاعت أجابته اليه وإن شاعت أطرحته . وكل أمر يجعل القانون فيه للقاضي خيار الأخذ والترك فلا حرج عليه أن مال لجانب دون الآخر من جانبي الخيار ولا يمكن الادعاء عليه في هذا بمخالفة القانون . (نقض ٩/٣/١٩٦١ سنة ١٢ ص ١٢٢) .

٨ - تقرير المحكمة الزام الخصم بتقديم ورقة معينة تكون تحت يده يعتبر من إجراءات الإثبات التي يجوز للمحكمة طبقا للمادة ١٦٥ مرافعات (المقابلة للمادة ٩ من قانون الإثبات) أن تعدل عنها بشرط أن تبين سبب هذا العدول . (بعض ٢٠/٢/١٩٦٤ سنة ١٥ ص ٢٤٥) .



١ - اذا كان الطاعن قد تمسك امام محكمة الاستئناف بان الهيئة المطعون ضدها الاولى اصدرت قرارا باعتماد واستبدال العقار محل النزاع وطلب الزامها بتقديم اصل الكتاب الصادر منها بشأن اعتماد الاستبدال ، ودلل على وجود هذا الكتاب بان قدم لمحكمة الاستئناف صورة من المحضر المثبت لواقعة تسليم العقار اليه في ١٩٧٥/١/٢٥ وقد ورد بهذا المحضر ان التسليم تم بموجب كتاب بشأن هذا الاعتماد صادر من هيئة الاوقاف المصرية برقم ٢٠٦٢ في ١٩٧٤/١٢/٨ الا ان المحكمة لم تعرض في حكمها لهذا الطلب مع انه من اجراءات الاثبات ويتمين على المحكمة اذا قدم اليها ان تقبله او ترفضه حسب تقديرها لدلائله ومبرراته المنصوص عليها في المادة ٢٠ من قانون الاثبات فان هي اغفلته ولم ترد عليه فان حكمها يكون مشوباً بالاخلاق بحق الدفاع والقصور في التسبيب . ( نقض ١٩٨٢/١١/١٦ طعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٤٨ قضائية ) .

## مادة ٢١

يجب ان يبين في هذا الطلب :

- ( ا ) اوصاف المحرر الذي يعينه .
  - ( ب ) فحوى المحرر بقدر ما يمكن من التفصيل .
  - ( ج ) الواقعة التي يستدل به عليها .
  - ( د ) الدلائل والظروف التي تؤيد انه تحت يد الخصم .
  - ( هـ ) وجه الزام الخصم بتقديمه .
- هذه المادة تطبق المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات الملقى .

الشرح :

يجب ابداء الطلب ( بالزام الخصم بتقديم محرر تحت يده ) صراحة وبوضوح تام والا كان للمحكمة ان تلتفت عنه ويجوز تقديمه امام محكمة الموضوع في أية مرحلة تكون عليها الدعوى ولكن لا يصح ابداءه لأول مرة امام محكمة النقض ولا يشترط شكل خاص في تقديم الطلب فيصح ان يقدم بعريضة او في مذكرة الى المحكمة المنظور امامها الدعوى كما يجوز ابداءه في محضر الجلسة ويصح ايضاً ان ترفع به دعوى مبتدأة بالطرق المعتادة لرفع الدعاوى ، كما هو الشأن في دعوى تحقيق الخطوط الاصلية ودعوى التزوير الاصلية ( قانون الاثبات للمستشار محمد عبد اللطيف الجزء الاول ص ٢٤٦ والادلة الخطية للدكتور سليمان مرقص ص ٣٥٥ ومرافعات العشماوى الجزء الثانى ص ٥٣٠ .

المقصود بالفقرة الأخيرة أن يبين الطالب أن الحالة المعروضة هي إحدى الحالات التي حددتها المادة ٢٠ من قانون الإثبات على سبيل الحصر .

## مادة ٢٢

لا يقبل الطلب إذا لم تراع أحكام المادتين السابقتين

هذه المادة تطابق المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات الملغى .

إذا قضت المحكمة بعدم قبول الطلب فإن ذلك لا يمنع من تقديم طلب جديد فإذا حكم بعدم قبول الطلب لعدم اشتماله على البيانات المنصوص عليها في المادة ٢١ فإن ذلك لا يمنع من تقديم طلب جديد مستوفيا للبيانات اللازمة كذلك إذا حكم بعدم قبول الطلب لأن الحالة التي استند عليها الخصم لا تنطبق على إحدى الحالات الثلاثة التي أجاز القانون تقديم المحرر فيها فإنه يجوز له أن يقدم طلبا جديدا مستندا إلى أي من هذه الحالات ( الأدلة الخطية للدكتور سليمان مرقص ص ٢٥٥ وقانون الإثبات للمستشار محمد عبد اللطيف الجزء الأول ص ٢٤٦ ) .

وإذا أجابت المحكمة الطالب إلى طلبه فإنها لا تلزم بتسبيب قضائها أما إذا رفضت الطلب فإنه يتعين عليها أن تبين في مدونات حكمها أسباب الرفض خصوصا إذا كان الطلب بمثابة دفاع جوهري وبهذا قضت محكمة النقض ( يراجع حكم النقض السادس الذي ورد تعليقا على المادة ٢٠ ) ومع ذلك فقد قضت محكمة النقض في حكم حديث لها لم ينشر بأنه يجوز أن يكون رفض الطلب بصورة ضمنية ( نقض ٧٧/٣/١٥ طعن رقم ٦٦٠ سنة ٩٢ قضائية ) وهذا الحكم محل نظر ذلك أن طلب الزام الخصم بتقديم محضر تحت يده قد يعتبر دفاعا جوهريا مؤثرا في الدعوى وعدم الرد عليه يجعل الحكم مشوبا بعيب القصور .

## أحكام النقض :

- ١ - إذا كان الخصم في دعوى تعويض لم يطلب صراحة إلى محكمة الموضوع الزام خصم آخر في الدعوى بتقديم ورقة أشار إليها هو في مذكرته فإن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على أمر لم يطلب إليها صراحة وعلى الوجه المعين في القانون ( نقض ٥٦/١/١٩ مجموعة المكتب الفني سنة ٧ ص ٩٤ ) .
- ٢ - إذا كان الطاعن قد أشار في دفاعه إلى أن الطرفين تاجران ، ويمسكان دفاتر حسابية مبينا بها المبالغ التي يداينون بها الغير ، وكانت

هذه الاشارة لا تعتبر طلبا صريحا منه بتقديم الدفاتر ، بل ان الطلب الذي تلتزم المحكمة ببيان سبب رفضها له أو الرد عليه هو الطلب الذي يقدم اليها في صيغة صريحة جازمة ، تدل على تصميم صاحبه عليه فان النعى يكون على غير اساس ( نقض ١٩٧١/٥/٢٠ سنة ٢٢ ص ٦٦٩ ) .

٣ - يستفاد من استقراء المواد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من قانون الاثبات انه يشترط لاجابة المحكمة الخصم الى طلبه بالزام خصمه بتقديم محرر تحت يده ان يثبت لديها من الدلائل التي قدمها والظروف التي ابرزها ان المحرر تحت يد خصمه . ( نقض ١٩٧٧/٢/٢٣ سنة ٢٨ ص ٥٢٩ ) .

٤ - اجازت المادة ٢٦ من قانون الاثبات للمحكمة ان تائن اثناء سير الدعوى في ادخال الغير لالزامه بتقديم محرر منتج في الدعوى يكون تحت يده في الاحوال الثلاثة الواردة في المادة ٢٠ من هذا القانون ، الا ان المشرع تطلب مراعاة الاحكام والاورضاع المنصوص عليها ، في المواد من ٢١ الى ٢٥ من ذلك القانون ، ومنها ما اوجبه المادة ٢١ من بيان اوصاف المحرر المطلوب الزام الغير بتقديمه وفحواه بقدر ما يمكن من التفصيل والواقعة التي يستدل به عليها والبدائل والظروف التي تؤيد انه تحت يد هذا الخصم المدخل ووجه الزامه بتقديمه ، ونص المشرع في المادة ٢٢ على انه لا يقبل طلب الزام الخصم بتقديم المحررات الموجودة تحت يده اذا لم يتضمن البيانات المشار اليها ، لما كان ذلك وكان الثابت من صحيفة الاستئناف ان الطاعن طلب فيها احتياطيا الزام المطعون ضده الثاني ( الخصم المدخل في الدعوى ) بتقديم المستندات التي كلفه بتقديمها امام محكمة اول درجة ، وكان البين من صحيفة ادخاله انه كلفه بتقديم ما لديه من عقود واتفاقات واوراق وحسابات ومستخلصات ... ولم يفصح الطاعن في طلب الالزام عن اوصاف تلك المحررات وفحواها وسائر البيانات التي اوجبت المادة ٢١ بيانها فان طلبه يكون غير مقبول ولا تثريب على الحكم المطعون فيه ان التفت عنه . ( نقض ١٩٧٩/٣/٥ سنة ٣٠ العدد الاول ص ٧١٣ ) .

### مادة ٢٣

اذا اثبت الطالب طلبه واقر الخصم بان المحرر في حيازته او سكت امرت المحكمة بتقديم المحرر في الحال او في اقرب موعد تحدده .  
واذا انكر الخصم ولم يقدم الطالب اثباتا كافية لصحة الطلب وجب ان يحلف المنكر يمينا . « بان المحرر لا وجود له او انه لا يعلم وجوده ولا مكانه وانه لم يخفه او لم يهمل البحث عنه ليحرم خصمه من الاستدلال به » .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٥٦ من قانون المرافعات الملغى .



يكون اثبات الطالب طلبه باثبات وجود الورقة التي وصفها وانها تحت يد الخصم وان الخصم ملزما قانونا بتقديمها لكونها مما يندرج فى عداد الحالات التى ذكرها القانون فى المادة ٢٠ اثبات للطالب ان يثبت وجود المحرر تحت يد خصمه بكافة طرق الاثبات لانها واقعة مادية ( مرافعات العشماوى بند ٩٩٥٧ ) .

وليست المحكمة ملزمة بتوجيه اليمين الى الخصم لمجرد انكار وجود المحرر تحت يده اذ ان ذلك جوازى لها ومتروك لتقديرها فاذا تبين لها من ظروف الدعوى ان طلب الطالب يقوم على سند من الجد اُمرت بتوجيه اليمين الى الخصم المنكر على ان يترك له الخيار بين ان يحلف ان المحرر المطلبوب تقديمه لا وجود له أصلا وبين ان يحلف انه لا يعلم وجود المحرر ولا مكانه وانه

لم يخفه أو لم يهمل البحث عنه ليحرم خصمه من الاستدلال به واذا كان الخصم معنويا جاز توجيه اليمين الى من يمثل قانونا فاذا حلف الخصم اليمين باحدى هاتين الصيغتين اعتبر الطالب عاجزا عن الاثبات وقضت المحكمة برفض الطلب اما اذا رفض الحلف اعتبر ذلك منه اقرارا بوجود المحرر تحت يده وامتناعا عن تقديمه ( قانون الاثبات لمحمد عبد اللطيف الجزء الاول ص ٢٤٨ ومابعدها والادلة الخطية للدكتور سليمان مرقص ص ٣٦٤ ) . وفى حالة ما اذا انكر الخصم وجود المحرر وتبين للمحكمة من ظروف الدعوى عدم وجود المحرر أصلا فانه لا توجه فى هذه الحالة للمنكر اليمين المنصوص عليها فى المادة وتقضى بعدم قبول الطلب وتقديرها عدم وجود المحرر أو عدم جدية الطلب مسألة موضوعية لا رقابة عليها فيها لمحكمة

التقضى .

### احكام التقضى :

١ - متى كان مؤدى انكار المطعون عليهن وجود الوصية أصلا وما استند اليه الحكم برفض طلب الزامهن بتقديم اصلها ، ان المحكمة قد استظهرت عدم وجود الوصية المدعاة وان ما يدعيه الطاعنون بشأنها غير جدى بدليل عدم تنفيذها ، فانه لامحل لأعمال حكم المادة ٢٣ من قانون الاثبات من ان يحلف المنكر يمينا بأن المحرر لا وجود له أو انه لا يعلم وجوده ولا مكانه وانه لم يخفه أو لم يهمل البحث عنه ليحرم خصمه من الاستدلال به ، طالما خلصت المحكمة فى حدود سلطتها الموضوعية المطلقة الى ان هذه الوصية لا وجود لها أصلا . ( تقضى ١٩٧٦/٣/٣ سنة ٢٧ ص ٥٦٨ ) .

- ٢ - تكليف الخصم بتقديم ورقة تحت يده . م ٢٠ من قانون الاثبات .
- امر متروك لتقدير قاضي الموضوع . عدم كفاية الدليل على وجود الورقة تحت يد الخصم . للمحكمة ان توجه اليمين الى الخصم المنكر . م ٢٣ اثبات .
- التفات المحكمة عن طلب الاحالة للتحقيق اعتدادا باليمين . الجدل في ذلك موضوعي . عدم جواز التحدى به أمام محكمة النقض . ( نقض ١٩٨٢/٣/٧ طعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٤٨ قضائية ) .

#### مادة ٢٤

إذا لم يقم الخصم بتقديم المحرر في الموعد الذي حددته المحكمة أو امتنع من حلف اليمين المذكورة اعتبرت صورة المحرر التي قدمها خصمه صحيحة مطابقة لأصلها ، فإن لم يكن خصمه قد قدم صورة من المحرر جاز بقوله فيما يتعلق بشكله وموضوعه .

هذه المادة تطابق المادة ٢٥٧ من قانون المرافعات القديم .

#### الشرح :

اعتبار صورة المحضر التي قدمها الخصم صحيحة أمر وجوبى على المحكمة غير انه يجوز للمحكمة ان تأخذ أو لا تأخذ بقول الطالب عن شكل المحرر وموضوعه كما يجوز لها أن تأمر بأحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت الطالب صحة قوله .

#### احكام النقض :

- ١ - متى كان المدعى المدعى قد طالب بالزام المدعى عليه بتقديم العقد الذى تحت يده باعتباره ورقة مشتركة بينهما فكلفت المحكمة هذا الاخير بتقديمه فلم يقدمه وكان المشرع قد رتب فى المادة ٢٥٧ مرافعات على عدم تقديم الخصم الورقة اعتبار الصورة التي قدمها خصمه لهذه الورقة صحيحة مطابقة لأصلها ، فاذا لم يقدم الخصم هذه الصورة جاز الاخذ بقوله فيما يتعلق بشكلها أو بموضوعها وذلك فى حق خصمه الممتنع . ولما كان المدعى لم يقدم من جانبه صورة العقد وكان مؤدى ذلك انه يجوز للمحكمة أن تأخذ أو لا تأخذ بما قاله المدعى من أن العقد لم يعلق على شرط فان المحكمة اذا رأت احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات صحة قوله فلا تثريب عليها فى ذلك ( نقض ١٤/٦/٦٦ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٧ ص ١٣٥٩ ) .

## مادة ٢٥

إذا قدم الخصم محرراً للاستدلال به في الدعوى فلا يجوز له سحبه بغير  
رضاء خصمه الا باذن كتابي من القاضي أو رئيس الدائرة بعد أن تحفظ منه  
صورة في ملف الدعوى يؤشر عليها قلم الكتاب بمطابقتها للأصل .

هذه المادة تقابل المادة ٢٥٨ من قانون المرافعات القديم .

### التعليق :

استحدث المشرع في المادة ٢٥ من القانون حكماً يقضى بأنه إذا أذن  
القاضي بتسليم الخصم محرراً قدمه في الدعوى فلا يسلم له الا بعد أن تحفظ  
في ملف الدعوى صورة منه مؤشراً عليها من قلم الكتاب بمطابقتها للأصل  
وذلك منعا لتعطيل سير الدعوى بسحب المستندات المقدمة فيها ، وجرى حكم له  
مقابل في قانون البينات السوري ( المذكرة الإيضاحية للقانون ) .  
ونرى أن نسخ صورة المحرر وحفظها في ملف الدعوى لا يكون الا في  
حالة ما إذا كانت الدعوى ما زالت منظورة أما إذا كان الحكم قد صدر في  
الدعوى فلا ضرورة لحفظ صورة بملف الدعوى عند تسليم السند لانتفاء  
العلة .

## مادة ٢٦

يجوز للمحكمة أثناء سير الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف أن تأذن  
في ادخال الغير لالزامه بتقديم محرر تحت يده وذلك في الاحوال ومع مراعاة  
الاحكام والالزام المنصوص عليها في المواد السابقة .  
هذه المادة تطابق المادة ٥٢٩ من قانون المرافعات الملقى .

### الشرح :

قد تكون الورقة المطلوب تقديمها تحت يد شخص خارج عن الدعوى  
لذلك أجاز القانون - استكمالا للقواعد السالف بيانها ومراعاة لصالح الخصم  
الذي يستفيد من هذه الورقة - للمحكمة أثناء سير الدعوى ولو أمام محكمة  
ثاني درجة أن تأذن في ادخال الغير لالزامه بتقديم ورقة تحت يده وذلك في  
الاحوال ومع مراعاة الاحكام والالزام المنصوص عليها بالنسبة لالزام  
الخصم بتقديم ورقة تحت يده عملاً بالمادتين ٢٠ ، ٢١ ويقدم طلب الادخال



فى هذه الحالة من الخصم الذى يستفيد من الورقة ومتى أدخل الغير فى الدعوى أصبح خصما فيها وأصبح للمحكمة قبله سلطة الحكم عليه بالغرامة اذا امتنع عن الامتثال لامرها فضلا عن حق الخصم فى الرجوع عليه بالتعويض اذا أضر به عدم تقديم الورقة . ( مرافعات العشماوى الجزء الثانى ص ٢٣٣ ) .

ويقترض فى المحرر الموجود تحت يد الغير والذى يطلب منه تقديمه الا يثبت له أى حق أو ينفيه والا جاز ادخاله طرفا فى الخصومة الأصلية بناء على طلب أحد أصحاب الشأن وعندئذ لا تسرى عليه هذه المادة وإنما تسرى عليه المواد السابقة . وإذا كان المحرر المطلوب من الغير تقديمه مثبتا لحقوق له أو مرتبا عليه التزامات ولم يختصم فى الدعوى لعدم امتداد النزاع اليه فانه يلزم أيضا بتقديم المحرر الا انه يعد فى الخصومة من الغير فى هذه الحالة ( الاثبات لابو الوفا ص ١٢٥ ) .

### مادة ٢٧

كل من حاز شيئا أو أحرزه يلتزم بعرضه على من يدعى حقا متعلقا به متى كان فحص الشيء ضروريا للبت فى الحق المدعى به من حيث وجوده ومداه . فإذا كان الأمر متعلقا بسندات أو أوراق أخرى ، فللقاضى أن ياهر بعرضها على ذى الشأن ويتقدمها عند الحاجة الى القضاء ، ولو كان ذلك لمصلحة شخص لا يريد الا أن يستند اليها فى اثبات حق له .

على انه يجوز للقاضى أن يرفض اصدار الأمر بعرض الشيء اذا كان لمن أحرزه مصلحة مشروعة فى الامتناع عن عرضه .

ويكون عرض الشيء فى المكان الذى يوجد فيه وقت طلب العرض ما لم يعين القاضى مكانا آخر ، وعلى طالب العرض أن يقوم بدفع نفقاته مقدما ، وللقاضى أن يعلق عرض الشيء على تقديم كفالة تضمن لمن أحرز الشيء تعويض ما قد يحدث له من ضرر بسبب العرض .

هذه المادة مستحدثة .

### التعليق :

استحدث المشرع نص المادة ٢٧ من قانون الاثبات التى تلزم كل من حاز شيئا أو أحرزه بعرضه على من يدعى حقا متعلقا به متى كان فحص هذا الشيء ضروريا للبت فى الحق المدعى به من حيث وجوده ومداه وقد كانت هذه المادة من بين مواد مشروع القانون المدنى القائم ( م ٢٧٣ من المشروع

المذكور ) وحذفت من لجنة المراجعة لأنها أدخلت في قانون المرافعات إلا أن هذا القانون الأخير صدر خلوا منها وإن نظم حالة شبيهة بها وهي حالة الزام الخصم بتقديم محررات موجودة تحت يده .

والنص الذي استحدثه المشرع يتيح العمل على حسم المنازعات ويتعد بالمنازعة أمام القضاء عن مجال المباشرة ويقتضى ترتيب الالتزام الذي قرره النص اجتماع شروط ثلاثة أولها أن يدعى شخص بحق شخص أو عيني يتعلق بشيء ، وثانيهما أن يكون هذا الشيء في يد شخص آخر على سبيل الحيازة أو الإحراز سواء أكان هذا الشخص خصما في الدعوى أو لم يكن خصما فبها وثالثها أن يكون فحص هذا الشيء ضروريا للبت في الحق المدعى به من حيث وجوده ومداه ويرجع تقدير هذا الضرر إلى القاضي . وعلى ذلك يجوز للمالك الشيء المسروق أن يطالب من يشتبه في حيازته بعرضه عليه ليتثبت من ذاتيته . كما يجوز لو ارث المهندس أن يطلب تمكينه من معاينة الترميمات التي أجراها مورثه حتى يتسنى له أن يعين مدى حقه في الأجر بعد أن آل إليه هذا الحق بالميراث . وإذا كان الشيء الذي يطلب عرضه سنداً أو وثيقة فيلاحظ أمران : أولهما أن فحص الوثيقة قد يكون ضرورياً للبت في وجود الحق المدعى به وتعيين مداه ، بل لمجرد الاستناد إليها في إثبات حق للطالب ، والثاني أن للقاضي أن يأمر عند الاقتضاء بتقديم الوثيقة للمحكمة لا مجرد عرضها على الطالب فيجوز لمشتري الأرض إذا تعهد بالوفاء بما بقي من ثمن آلة زراعية ملحقة بها أن يطلب عرض الوثائق الخاصة بتعيين المقدار الواجب أدائه من هذا الثمن ويجوز كذلك لموظف يدعى أنه عزل تعسفياً أن يطلب تقديم ملف خدمته ليستخلص منه الدليل على التعسف .

فإذا اجتمعت الشروط الثلاثة المتقدمة جاز للقاضي أن يأمر بعرض الشيء أو الوثيقة المطلوبة ، إلا أن يتمسك المدين بمصلحة مشروعة أو سبب قوى للامتناع كالحرص على حرمة سر عائلي مثلاً والأصل في العرض أن يحصل حيث يوجد الشيء وقت رفع الدعوى ولكن يجوز للقاضي أن يحكم بغير ذلك كما هو الشأن في تقديم الشيء أمام القضاء . وتكون نفقات العرض على عاتق من يطلبه كما يجوز إلزامه بتقديم تأمين لضمان تعويض ما قد يصيب محرز الشيء من ضرر من وراء هذا العرض ( المذكرة الإيضاحية للقانون ) . والنص كما يبدو من عباراته كثير الفسوخ وقد اجتهدت المذكرة الإيضاحية للقانون في ضبط النص ما وسعها ولكنه بطبيعته يستعصى على الانضباط وفائدته مرهونة بالاعتدال في تطبيقه عملاً وإلا فإنه قد يؤدي إلى خلاف المقصود من وضعه ( تقرير لجنة الشئون التشريعية بمجلس الأمة ) .

يجوز لصاحب الشأن ان يرفع دعوى العرض بطريقة أصلية أو فرعية ،  
 فاذا كان حائز الشيء من الغير فتوجه ضده الدعوى بطريقة أصلية بالاوضاع  
 المعتادة وكذلك يجوز رفع دعوى مستعجلة أمام قاضى الامور المستعجلة  
 للمطالبة بالعرض دون مساس بأصل الحق كما انه يجوز ابداء الطلب فى  
 مواجهة الخصم اثناء نظر الدعوى الموضوعية ومتفرعا منها • وكذلك يجوز  
 اختصاص الغير للدلاء بهذا الطلب فى مواجهته كما يجوز الادلاء به فى  
 مواجهة المتدخل أو الخصم المدخل فى الدعوى •

ويجوز رفعها ضد الحائز العرض كالمستأجر أو المستعير أو المرتهن كما  
 يجوز رفعها ضد الغاصب فيجوز لمشتري العقار أو لمن انتقلت اليه ملكيته لاي  
 سبب من الاسباب مطالبة البائع أو المستأجرين حسب الاحوال بعرض عقود  
 الإيجار عليه حتى يتحقق من مدى ما تقرر له من حقوق وما تفرضه عليه من  
 التزامات اذا امتنع بائع العقار عن تسليمه تلك العقود كذلك يجوز للوارث  
 مطالبة وارث آخر بعرض أوراق أو مستندات أو أى شئ تحت يده يكون  
 فحصه ضروريا عند البت فيما يدعيه الوارث خاصة اذا كانت تلك الاوراق  
 والمستندات تحت يد الوارث بمناسبة اقامته مع المورث قبل الوفاة •

ويجوز للشريك على الشروع مطالبة شريك آخر بالمستندات التى تحت  
 يده والتى تثبت حقا له سيما اذا كانت هذه المستندات تحت يد الشريك بمناسبة  
 توليه الادارة •

ويجوز للحاجز فى حجز ما للمدين لدى الغير أن يطلب من المحجوز لديه  
 فى دعوى صحة المنازعة فى التقرير بما فى الذمة أو فى دعوى توقيع الجـزاء  
 المقرر فى المادة ٣٤٣ مرافعات على المحجوز لديه عرض كل ما فى حيازته مما  
 هو مملوك للمحجوز عليه •

ويجوز للقاضى أن يعلق عرض الشئ على كفالة يقدمها طالب العرض  
 وتودع خزينة المحكمة وتكون ضمانا للتعويض عن الضرر الناتج بسبب  
 العرض ولا تؤدى للحائز الا بعد صدور حكم نهائى أو قابل للتنفيذ الجبرى •  
 وتقدير قيمة الكفالة أمر متروك للقاضى •

ويجوز للمحكمة ان تنتقل بنفسها أو قنذب أحد أعضائها أو خبيرا  
 لمعاينة الشئ للتحقيق من ذاتيته •  
 وتتدر قيمة الدعوى بقيمة الشئ المطلوب عرضه وينعقد الاختصاص  
 للمحكمة الواقع فى دائرتها الشئ وقت رفع الدعوى •



ولم يرثب نص المادة جزاء على امتناع الحائز عن تنفيذ ما أمرت به المحكمة من عرض الشيء أو تقديم المستندات التي في حوزته غير أنه يجوز للقاضي طبقاً للقواعد العامة أن تحكم بغرامة تهديدية عليه ، أما إذا كان الخصم الممتنع هو المطلوب الحكم عليه بالحق المدعى به فيجوز للمحكمة استنتاج ما تراه من هذا الامتناع . ( الاثبات لمحمد عبد اللطيف الجزء الاول ص ٢٥١ وما بعدها والتعليق على الاثبات لأبو الوفا ص ٢٧ ، ص ١٢٨ ) .

## الفصل الرابع

### اثبات صحة المحررات

#### مادة ٢٨

للمحكمة أن تقر ما يترتب على الكشط والمحو والتحشير وغير ذلك من العيوب المادية في المحرر من اسقاط قيمته في الاثبات أو انقاصها .

وإذا كانت صحة المحرر محل شك في نظر المحكمة جاز لها من تلقاء نفسها أن تدعو الموظف الذي صدر عنه أو الشخص الذي حرره ليبيد ما يوضح حقيقة الأمر فيه .

هذه المادة تطابق المادة ٢٦٠ من قانون المرافعات الملغى

الشرح :

هذا النص مأخوذ من القانون الألماني والعرض منه أن يمكن القاضي من تجلية ما يتردد في صدره من الشك في صحة الورقة المقدمة اليه طعن فيها الخصوم أو لم يطعنوا . وهذا النص لا يغني عنه ما هو مقرر له من سلطة الحكم بتزوير الورقة أو بصحتها بغير حاجة إلى تحقيق لأن استعمال هذه السلطة مشروط بأن يطلب الخصم استبعاد الورقة المقدمة من خصمه ( المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات القديم ) .

وواضح كل الوضوح أن المادة ٥٨ من قانون الاثبات إنما تكمل حكم المادة ٢٨ منه فالمحكمة إذا كانت تشك في صحة الورقة جاز لها من تلقاء نفسها أن تدعو الموظف الذي صدرت عنه أو الشخص الذي حررها ليبيد ما يوضح حقيقة الأمر فيها ، فإذا أيقنت أنها مزورة ، كان لها من تلقاء نفسها أيضاً أن تحكم برد الورقة وبطلانها عملاً بالمادة ٥٨ ( التعليق على نصوص قانون الاثبات للدكتور أبو الوفا ص ١٢١ ) .

ويجب التفرقة بين المحررات الرسمية والعرفية فبالنسبة للأولى فقد منع قانون التوثيق اشتغال هذه المحررات على أى عيب من العيوب المادية ونص على ما يجب اتباعه فى شأن تصحيح أو حذف أو إضافة أية عبارة عند توثيق محرر منها فإذا لم تراعى هذه الاجراءات فإن كل حذف أو إضافة أو تغيير لا قيمة له فى الاثبات أما بالنسبة للمحررات العرفية فليس هناك ما يمنع من اجراء الاضافة أو التحشير أو الكتابة بين السطور كما لا يوجد نص يوجب توقيع ذى الشأن على هذه التعديلات بل ترك المشرع أمر تقديرها للقاضي فله أن يأخذ بها اذا كان العقد لا يستقيم الا بها أو اذا كانت موجودة فى كل نسخ العقد التى بيد المتعاقدين أو اذا كانت بخط الخصم الذى يراى التمسك بالعقد ضده فيصح أن تأخذ بها المحكمة . ما دامت لا تتعارض مع باقى محتويات العقد ولا تخل بمعناه .

ويفترض حصول الشطب وقت تحرير العقد العرفى الا اذا استبان للمحكمة من ظروف الدعوى أن هذا الشطب لم يكن مقصودا وأنه حصل بطريق الخطأ أو الإهمال ، أو كان قد عمل بسوء نية بطريق الغش أضرارا بالتمسك بالعقد فيجوز للقاضي أن يعول على الكلمات المشطوبة .

وغنى عن البيان انه يجوز للقاضي أن يأمر من تلقاء نفسه باستدعاء شهود العقد أو أن يأمر بحضور الخصوم لاستجوابهم لايضاح حقيقة الامر فى المحرر وهو فى ذلك يستعمل حقا خوله له القانون فى المادتين ٧٠ : ١٠٦ اثبات ( الاثبات لمحمد عبد اللطيف الجزء الاول ص ٣٩٦ وما بعدها ) .

واذا كان يجوز للمحكمة وفقا لنص المادة ٥٨ — اثبات أن تحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة أو بطلانها فان ذلك مشروط بان يظهر لها بجلاء من حالة الورقة أو ظروف الدعوى انها مزورة اما المادة ٢٨ اثبات فانها لا تجيز للمحكمة الحكم برد وبطلان السند لمجرد الشك فيه وانما تجيز لها فى هذه الحالة ان تدعو من تلقاء نفسها الشخص الذى حرر السند ليبدى لها ما يوضح حقيقة الامر قبل البت فى صحته أو تزويره .

غير انه اذا أيقنت المحكمة بعد استدعاء الموظف الذى صدرت عنه الورقة أو الشخص الذى حررها ان الورقة مزورة كان لها من تلقاء نفسها ايضا ان تحكم برد الورقة وبطلانها عملا بالمادة ٥٨ اثبات لان المادة ٥٨ انما تكمنل حكم المادة ٢٨ .

### احكام النقص :

حق المحكمة فى الحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة يظهر لها بانها مزورة ويجب على المحكمة ان تبين فى أسباب حكمها الظروف والقرائن التى

استبانة منها ذلك . استناد مدعى التزوير الى المادة ٢٦٠ مرافعات ( المقابلة للمادة ٢٨ اثبات ) في تبرير قضاء المحكمة بتزويرها السند لمجرد الشك في صحة تاريخه هو استناد غير صحيح ذلك ان هذه المادة لا تجيز للمحكمة الحكم برد وبطلان السند لمجرد الشك فيه وانما تجيز لها في هذه الحالة ان تدعو من تلقاء نفسها الشخص الذي حرز السند ليبدى لها ما يوضح حقيقة الامر قبل البت في صحته او تزويره ( نقض ٥٣/٥/٢٨ السنة الرابعة ص ١١٠٤ ) .

### مادة ٢٩

انكار الخط أو الختم أو الامضاء أو بصمة الاصبع يرد على المحررات غير الرسمية ، أما ادعاء التزوير فيرد على جميع المحررات الرسمية وغير الرسمية .

هذه المادة تطابق المادة ٢٦١ من قانون المرافعات الملغى .

### الشرح :

الانكار انما يرد على الاوراق العرفية ، أما ادعاء التزوير فيرد على جميع الاوراق الرسمية والعرفية ومعنى ذلك أن الورقة العرفية تحتمل الطعن بالتزوير والانكار فلصاحب التوقيع ان يكون هو المهاجم ، فيطعن في الورقة العرفية بالتزوير ، ويقع عليه عندئذ عبء الاثبات وله ان يقتصر على انكار الورقة ، فيلجأ المحتج بها الى اجراءات تحقيق الخطوط ، ويقع عليه لا على صاحب التوقيع عبء الاثبات . أما اذا كانت الورقة رسمية ، فلا يستطيع صاحب التوقيع انكار صدورها منه الا اذا طعن في الورقة بالتزوير . والذي يبرر هذا الفرق في الحكم بين الورقة الرسمية والورقة العرفية ان الورقة الرسمية تحمل توقيع الموظف العام الذي وثقها ، وفي هذا الموظف من الضمانات وعليه من المسؤولية ما يسمح بافتراض صحة صدور الورقة الرسمية من صاحب التوقيع . فاذا اراد هذا أن ينكر صدور الورقة من الضمانات وعليه من المسؤولية ما يسمح بافتراض صحة صدور الورقة العرفية فلا يتوافر فيها هذه الضمانات ، بل هي ورقة تحمل توقيعاً يقول المتمسك بها أنه توقيع خصمه ، فاذا انكر هذا الخصم لم يكن عليه هو أن يحمل عبء الاثبات بل المتمسك بالورقة هو الذي يحمل هذا العبء فيثبت أن الورقة صادرة حقاً من صاحب التوقيع عن طريق اجراءات تحقيق الخطوط .

وقد يعترف المدعى ببصمة الختم ولكنه ينكر أنه وقع به على الورقة وهذا يحدث كثيراً لان الختم منفصل عن صاحبه والرأي المستقر عليه فقهاً وقضاً



أن من يقر ببصمة ختمه لا يجوز له أن ينكر التوقيع بالختم إلا إذا سلك طريق الطعن بالتزوير ( الوسيط للدكتور السنهوري الجزء الثاني الطبعة الثانية المجلد الأول ص ٢٥٠ وما بعدها ، واحكام النقض التي سترد في نهاية التعليق على المادة ) .

غير أن الاستاذ أحمد نشأت يخالف الرأي الأخير ويرى أن لصاحب الختم أن يطعن بالانكار على الورقة رغم اعترافه بأن الختم الموقع به هو ختمه إذا ادعى أن ببصمة الختم قد اختلست منه وذلك استنادا الى أن البصمة لا تكون صحيحة إلا إذا كانت قد وقعت بمعرفة صاحب الختم نفسه أو حصل ذلك بعلمه ورضائه لأن الامضاء الصحيح لا يحصل إلا من نفس صاحبه ( رسالة الاثبات للاستاذ نشأت الطبعة الخامسة ص ١٩٥ وما بعدها ) .

### احكام النقض :

١ - جرى قضاء محكمة النقض بأنه لا يتعين على منكر التوقيع بالختم أن يسلك سبيل الطعن بالتزوير إلا إذا أقر بصحة الختم أو ثبت للمحكمة صحة من الأدلة التي قدمها المتمسك بالورقة فإذا لم تتوافر إحدى هاتين الحالتين كان الطعن بالانكار جائزا وكان للمحكمة أن تفصل فيه وفقا لما تقضى به المادة ٢٦٢ مرافعات التي تجيز الاحالة الى التحقيق بالمضاهاة أو بشهادة الشهود كما لها الا تلك احد هذين الطريقين وأن تقضى بعدم صحة الورقة إذا ثبت لها مما تقدم اليها من أدلة أنها غير صحيحة وانها لم تصدر ممن نسبت اليه . ( نقض ١٩٨١/٤/١٥ طعن رقم ٢٧٩ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٢ - أن المادة ٢٧٠ أهلى ( المسايلة للمادة ٤٢ اثبات ) التي أجازت للمحكمة سماع شهادة الشهود على حصول الكتابة أو الامضاء أو الختم على الورقة المقتضى تحقيقها لا ترمى الا الى اثبات امضاء أو الختم المنكورة بصحته لا الى اثبات التوقيع بعد الاعتراف بالختم وهذا ظاهر من مقارنة مواد الباب والواردة هي فيه بعضها ببعض ( نقض ٢٤/٤/٢٦ مجموعة القواعد القانونية فى سنة الجزء الاول ص ٤٢١ قاعدة ٩٩ ، نقض ٤٨/٢/٣ المرجع السابق ص ٣٠٦ قاعدة ٣ ) .

٣ - أن القانون فى باب تحقيق الخطوط لا يعرف الا انكار الختم ذاته فمن يعترف بالختم ولكن ينكر التوقيع به لا يقبل منه هذا الانكار بل عليه أن يدعى بالتزوير فى الورقة ويقيم هو الدليل عليه ( نقض ٣٥/٤/٢٥ المرجع السابق ص ٢٠٧ قاعدة ٦ ) .

- ٤ - اعتراف مدعى التزوير بان الختم الموقع به هو ختمه . اثره .  
وجوب اثبات أن هذا الختم لم يصل للورقة بعلمه ورضائه . ( نقض  
١٩٨٠/٣/١٢ طعن رقم ٧٧٤ لسنة ٤٩ قضائية ) .  
٥ - اعتراف مدعى التزوير بالختم الموقع به . تكليفه اثبات انفصاله  
عنه دون علمه أو رضاه ووصوله للورقة المطعون عليها . لا يعد تكليفا له  
بإثبات طريقة التزوير . ( حكم النقض السابق ) .

### الفرع الأول

#### انكار الخط والامضاء أو الختم أو بصمة الأصبع وتحقيق الخطوط

#### مضادة ٣٠

إذا أنكر من يشهد عليه المحرر خطه أو امضاءه أو ختمه أو بصمة  
أصبعه أو أنكر ذلك خلفه أو نائبه وكان المحرر منتجا في النزاع ولم تكف وقائع  
الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدة المحكمة في شأن صحة الخط أو الامضاء  
أو الختم أو بصمة أصبعه أمرت المحكمة بالتحقيق بالمضاهاة أو بسـماع  
الشهود أو بكليهما .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات الملغى .

#### الشرح :

تحقيق الخطوط هو مجموع الاجراءات التي رسمها القانون ليثبت  
بمقتضاها المتمسك بورقة عرفية صحتها اذا ما أنكرها من تشهد عليه أو  
خلفه . فالورقة العرفية تستمد قوتها في الاثبات من اعتراف من تشهد عليه  
بصحتها فاذا أنكرها زال ما لها من قوة في الاثبات وكان على المتمسك بها أن  
يثبت صحتها باجراءات تحقيق الخطوط ولا علاقة لهذه الاجراءات بالاوراق  
الرسمية لان هذه تعتبر حجة بما تضمنته وعلى من ينازع في صحتها أن يلجأ  
لطريق الطعن بالتزوير ، ويبدأ التحقيق بحكم تصدره المحكمة باجرائه غير  
أن المحكمة ليست ملزمة في جميع الاحوال بتحقيق الخطوط كلما حصل  
الانكار بل لها أن تقضى فورا بصحة الورقة أو باستبعادها - بغير تحقيق -  
إذا رأت أن وقائع الدعوى ومستنداتها كافية في ذاتها لاقتناعها وفي هذه  
الحالة يتعين على المحكمة أن تبين في حكمها الاسباب التي أدت الى اقتناعها  
( الوسيط في المرافعات لرمزي سيف الطبعة الثامنة ص ٦٢٤ ومرافعات

العشماوى الجزء الثانى ص ٤٩٤ ومرافعات أبو الوفا الطبعة السابعة  
ص ( ٨١٦ ) .

والخيار للمحكمة فى أن تجرى التحقيق بالمضاهاة أو بسماع الشهود  
أو بالاثنتين معا ومؤدى ذلك أنه يجوز للقاضى أن يصدر حكما بنسب خبر  
للمضاهاة وأن يكلف أيضا الخصم المتمسك بالحرر المطعون فيه أن يثبت  
بشهادة الشهود صحة صدور الحرر ممن احتج به عليه فإذا جاءت النتيجة  
التي انتهى إليها الخبر متفقة مع أقوال الشهود كان هذا أبعد إلى اطمئنان  
القاضى أما إذا تعارضت النتيجةتان كان له أن يرجح بينهما .

ويجوز للمحكمة أن تقوم بنفسها بإجراء المضاهاة بين الخط أو التوقيع  
الذى طعن عليه وبين المستندات المقدمة فى الدعوى دون حاجة لنسب خبر  
ولا تلتزم المحكمة فى هذه الحالة بتحرير محضر بما شاهدته كما هو الشأن  
بالنسبة للخبر بل يكفى أن تضمن حكمها بما عاينته .

ويتعين ملاحظة أن اثبات الطعن بالتزوير يختلف عن اثبات الطعن  
بالانكار أو الجهالة إذ فى حالة الادعاء بالتزوير فإن تحقيقه يكون متعلقا  
بجريمة أو غش فيجوز اثباته بكافة طرق الاثبات ومنها قرائن الاحوال ويجوز  
للقاضى أن يتناول موضوع العقد المطعون فيه بالتزوير ويبحث كيفية تحريره  
والظروف التي لا يستلزم ذلك ليستخلص منها القرائن التي تؤيد صحة أو عدم  
صحة الادعاء بالتزوير وذلك بخلاف الطعن بالانكار أو الجهالة فإن مهمة  
القاضى لا تتعدى التحقق من صحة الكتابة أو التوقيع المنسوب إلى الخصم  
المنكر فلا يستطيع القاضى أن يتحقق من صحة الالتزام المدون بالحرر أو  
انقضائه فإذا أمر بالاثبات بشهادة الشهود فلا يجوز سماع شهادتهم إلا فيما  
يتعلق باثبات واقعة الكتابة أو التوقيع ( قانون الاثبات لمحمد عبد اللطيف  
الجزء الاول ص ٢٢٧ ، ٢٤٦ ) .

هذا ومن المقرر أن تحقيق التزوير يختلف عن تحقيق انكار التوقيع إذا أن  
الاول يضمن صحة التوقيع أو الختم أو البصمة كما يتناول بيانات الحرر  
أما الثانى فإن التحقيق ينصب على صحة التوقيع أو الختم أو الامضاء فقط  
دون ما ورد بصلب الحرر من بيانات .

ويتعين ملاحظة أن المحكمة لا تكون ملزمة بتوجيه يمين عسدم العلم  
المنصوص عليها فى المادة ١٤ اثبات إلا إذا رأت تحقيق الطعين أما إذا رأت  
من أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها فانها لا تكون ملزمة بتوجيه  
اليمين .

ويتعين على المحكمة أن تثبت فى حكمها أو فى محضر الجلسة ما يتضمن  
اطلاعها على الحرر المطعون فيه والا كان حكمها باطلا .



## احكام النقض :

- ١ - قاضى الموضوع - على ما يستفاد من المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات - غير ملزم فى حالة انكار التوقيع على الورقة العرفية باجراء التحقيق المشار اليه فى هذه المادة بل له اذا رأى من وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفى لاقتناعه بأن التوقيع المذكور صحيح أن يرد على المنكر انكاره ويأخذ بالورقة من غير اجراء هذا التحقيق لان الغرض من هذا الاجراء هو اقتناع المحكمة برأى تراتح اليه فى حكمها فاذا كان هذا الاقتناع موجودا بدونها فلا لزوم له . ( نقض ٦٥/١/١٤ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٦ ص ٥٧ ) .
- ٢ - أنه وان كان اغفال المحكمة التعرض لما يتمسك به خصم من انكار التوقيع على محرر يتوقف على صحته الفصل فى الدعوى يعتبر قصورا موجبا لنقض الحكم الا أن ذلك مشروط بأن يكون المنكر قد أنكر على وجه يجعل لانكاره أثرا قانونيا يستوجب من المحكمة أن تعنى ببحثه فان كان انكاره غير ذى اثر فلا على المحكمة ان هى اغفلت التحدث عنه اذ يكون الانكار فى هذه الصورة دفاعا غير جوهري لا يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فاذا كان الخصم قد اعترف بأن الختم الموقع به على الورقة هو ختم مورثه ولكنه قرر أنه يجهل أن مورثه وقع به فلم تحفل المحكمة بهذا الدفاع ولم تحققه فلا يقبل النعى على حكمها بالقصور أو بالخطأ فى تطبيق القانون ، اذ هذا الدفاع سبيله الطعن فى المحرر بالتزوير ( نقض ٢٠/٤/ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٣٠٧ قاعدة ٨ ) .
- ٣ - لم ينظم المشرع - سواء فى قانون الاجراءات الجنائية أو فى قانون المرافعات المدنية والتجارية - المضاهاة فى نصوص أمره يترتب على مخالفتها البطلان ( نقض جنائى ١٣/٦/٦٦ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٧ ص ٧٩٤ ) .
- ٤ - لا تلتزم المحكمة عند انكار التوقيع على الورقة العرفية بالسير فى اجراءات التحقيق وانما يجوز لها الا تعتد بهذا الانكار اذا وجدت فى وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفى لتكوين عقيدتها باعتبار انكار التوقيع منازعة غير جدية هدف بها المدين الى الافلات من شهر افلاسه . ( نقض ١٩٦٧/٤/٤ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٨ ص ٧٦٠ ) .
- ٥ - قاضى الموضوع - على ما يستفاد من المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات - غير ملزم فى احالة انكار التوقيع على الورقة العرفية من المنسوب اليه التوقيع أو انكار خلفه ذلك أو طعنه عليها بالجهالة - باجراء التحقيق المشار اليه فى هذه المادة بل ان له اذا رأى فى وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفى لاقتناعه بأن التوقيع المذكور صحيح ، أن يرد على المنكر انكاره وعلى مدعى الجهالة ادعاءه ويأخذ بالورقة من غير اجراء هذا

التحقيق ( نقض ١٩٦٧/٥/٢٥ مجموعة المكتب الفني سنة ١٨ ص ١١٣٥ ) .  
 ٦ - قاضى الموضوع غير ملزم بالالتجاء الى تحقيق الخطوط بطريق المضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليهما الا اذا لم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدته . للقاضى ان يحكم بصحة الورقة أو بردها وبطلانها . شرطه . بيان الظروف أو القرائن التى استند اليها . له الاعتماد على المضاهاة التى يجريها بنفسه دون ان يتقيد بأوراق المضاهاة المنصوص عليها فى المادة ٢٦٩ مرافعات ( نقض ١٩٦٧/١١/٣٠ مجموعة المكتب الفني سنة ١٨ ص ١٧٩٦ ، ( نقض ١٩٨١/١/٢٧ طعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٧ - توقيع البائع على العقد بختمه بنفسه أو تكليفه شخصا آخر بالتوقيع عليه بهذا الختم فى حضوره ورضاه . الامران سواء اذ فى الحالتين يعتبر التوقيع صادرا من البائع ( نقض ٦٦/٦/٢ مجموعة المكتب الفني سنة ١٧ ص ١٣١٤ ) .

٨ - وردت المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات السابق ضمن مواد الفصل السادس من الباب السابع من الكتاب الاول من قانون المرافعات وينظم هذا الفصل احكام ندب الخبراء واجراءات قيامهم بما يندبون له من اعمال بصفة عامة ، ثم افرد القانون الفصل السابع من هذا الباب لاجراءات الاثبات بالكتابة ونظمت المواد ٢٦٢ وما بعدها اجراءات التحقيق عند انكار الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الاصبع ، كما بينت تلك المواد الخطبوات والاجراءات التى يجب اتباعها عند ندب خبير لمضاهاة الخطوط وهى اجراءات رآها المشرع مناسبة لهذا النوع من اعمال الخبرة وفيها ضمان كاف لحقوق الخصوم فلا تتقيد المحكمة فيها على - ماجرى به قضاء محكمة النقض - بالقواعد المنصوص عليها فى الفصل السادس من قانون المرافعات وان تعد هذه الاجراءات دون غيرها هى الواجبة الاتباع فى موضوع النزاع المتعلق بتحقيق صحة الامضاءات لانطباقها عليه واختصاصها به دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ مرافعات من اجراءات فان استناد الحكم الى المادة ٢٦٢ مرافعات يعد استنادا صحيحا وان رتب الحكم على ذلك رفض الدفع بالبطلان لعدم دعوة الخبير للخصوم طبقا للمادة ٢٣٦ مرافعات فانه لا يكون قد خالف القانون ( نقض ١٩٦٨/٢/١٣ مجموعة المكتب الفني سنة ١٩ ص ٢٦٤ ، نقض ١٩٧٢/٣/٣٠ سنة ٢٣ ص ٥٩٤ ) .

٩ - الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات السابق . تنطبق فى حالة انكار التوقيع أو طعن الوارث عليه بالجهالة . لقاضى الموضوع ان يحكم بصحة الورقة دون اجراء تحقيق ( نقض

م ٣٠ ٢١٠

١٢/٨/١٩٧٠ سنة ٢١ من ١١٩٧ ) وراجع نقض ٢٨/٤/١٩٧٠ الذي ورد في نهاية التعليق على المادة ٤٢ .

١٠ - طعن الوارث بالجهالة . عدم قبوله اذا أقر بأن الختم الموقع به من المورث صحيح . يجب عليه سلوك سبيل الطعن بالتزوير ( نقض ١١/٣/١٩٦٩ سنة ٢٠ من ٤٠٤ ) .

١١ - الطعن بالانكار يجب أن يبدى في صيغة صريحة جازمة تدل على اصرار المنكر على انكاره . ( نقض ٢٨/٣/٦٨ سنة ١٩ من ٦٢٢ ) .

١٢ - اقتصار الانكار على المدون في الورقة كله أو بعضه ليس انكارا بالمعنى المقصود في المادة ١٤ من قانون الاثبات ولا تتبع فيه اجراءات تحقيق الخطوط وانما تبقى للورقة قوتها الكاملة في الاثبات حتى يطعن عليها بالتزوير . ( نقض ٤/٤/٦٧ سنة ١٨ من ٧٦٠ ) .

١٣ - لا يجوز الالتجاء الى الانكار أو التجهيل بعد الادعاء بالتزوير . ( نقض ١١/١٠/٧٣ سنة ٢٤ من ٦٢ ) .

١٤ - في حالة الانكار - أو الطعن بالجهالة - يكون سماع الشهود قاصرا على اثبات واقعة التوقيع دون الالتزام ذاته بخلاف الحال في الادعاء بالتزوير فانه يجوز اثباته بجميع الطرق . ( نقض ٢٨/٤/١٩٧٠ سنة ٢١ من ٧١٤ ) .

١٥ - لا يبطل عملية المضاهاة التي تجريها المحكمة بنفسها أن لا تحرر بما شاهدته تقريراً شأن الخبير ، اذ حسبها أن تضمن حكمها بما عاينته . ( نقض ١٤/٦/٥١ مجموعة النقض في ٢٥ سنة الجزء الاول من ٤١٤ قاعدة رقم ٤٦ ) .

١٦ - انكار التوقيع على المحرر العرفي . عدم التزام قاضي الموضوع باجراء تحقيق متى وجد في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدته في شأن صحة الخط والامضاء والختم . وجوب ان يبين في حكمه الظروف والقرائن التي استبان منها ذلك . اغفاله بيان ذلك . خطأ . ( نقض ٥/٦/١٩٨١ طعن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٩ قضائية ) .

١٧ - انكار الطاعن توقيعه المنسوب اليه على سند المديونية . القضاء للمطعون ضده بالمبلغ موضوع النزاع دون التحقق من صحة المحرر المثبت له وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٠ اثبات . قصور في التسبب ومخالفة للقانون . ( نقض ٧/٢/١٩٨٢ طعن رقم ٢٣ لسنة ٥١ قضائية ) .

### مادة ٣١

يحرر محضر تبين به حالة المحرر وأوصافه بياناً كافياً ويوقعه رئيس



الجلسة وكاتب المحكمة والخصوم ويجب توقيع المحرر ذاته من رئيس الجلسة  
والكتاب .

• هذه المادة تطابق المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

لا يترتب البطلان على مخالفة أحكام هذه المادة .

أحكام النقض :

١ - انه وان كانت المادة ٣٦٣ مرافعات تنص على انه يجب على رئيس المحكمة أن يوقع على الورقة المطعون عليها بالانكار الا أن اغفال هذا الاجراء لا يترتب عليه البطلان اذ لم تقرر المادة المذكورة البطلان جزءا على المخالفة ( نقض ٥٨/٦/٢٤ مجموعة المكتب الفني السنة ٩ ص ٦٢٣ ) .

#### مادة ٣٢

يشتمل منطوق الحكم الصادر بالتحقيق على :

( أ ) تدب أحد قضاة المحكمة لمباشرة التحقيق .

( ب ) تعيين خبير أو ثلاثة خبراء .

( ج ) تحديد اليوم والساعة اللذين يكون فيهما التحقيق .

( د ) الأمر بإيداع المحرر المنقضي تحقيقه قلم الكتاب بعد بيان حالته على

الوجه المبين بالمادة السابقة .

• هذه المادة تطابق المادة ٢٦٤ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

لم ينص المشرع على البطلان جزءا مخالفة أحكام هذه المادة وهي أحكام اجرائية فيرجع لقواعد البطلان عليها في قانون المرافعات عند مخالفة أحكامها .

أحكام النقض :

النائب المقرر في المادة ٢٦٤ من قانون المرافعات السابق ( المطابقة للمادة ٣٢ اثبات ) لا يكون الا حيث ترى المحكمة اجراء التحقيق بشهادة الشهود أما اذا رأت اجراءه بالمضاماة فلا يكون لهذا الاجراء مقتضى اذ أن المضاماة اما أن تجريها المحكمة بذاتها أو تنوب خبرا لاجرائها .  
( نقض ٦٤/١/٣ سنة ١٥ ص ١٦٦ ) .

### مادة ٣٣

يكلف قلم الكتاب الخبير الحضور أمام القاضي في اليوم والساعة  
المعينين لمباشرة التحقيق .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٦٥ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

إذا لم يقيم الكاتب بتنفيذ ما كلفه به الحكم من استدعاء الخبير جاز  
للمحكمة أن تقضى عليه بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٩٩ مرافعات .

### مادة ٣٤

على الخصوم أن يحضروا في الموعد المذكور لتقديم ما لديهم من أوراق  
المضاهاة والاتفاق على ما يصلح منها لذلك ، فإن تخلف الخصم المكلف  
بالإثبات بغير عذر جاز الحكم بسقوط حقه في الإثبات ، وإذا تخلف خصمه  
جاز اعتبار الأوراق المقدمة للمضاهاة صالحة لها .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٦٦ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

إذا تخلف الخصم المكلف بغير عذر عن تقديم أوراق لمضاهاة فإنه يجوز  
للمحكمة في هذه الحالة الحكم بسقوط حقه في الإثبات ويترتب على ذلك أن  
التمسك بالحرر يعتبر عاجزا عن إثبات صحة صدور الحرر من الخصم  
المنكر له ومؤدى ذلك أن يفقد الحرر حجيته نهائيا كما لو كان حكم بعدم  
صحته ( الأدلة الخطية للدكتور سليمان مرقص ص ١٢٦٩ ) .

أحكام النقض :

١- للمدعى عليه بالتزوير أن يقدم الى المحكمة الأوراق التي يرى  
أجراء المضاهاة عليها ولكن ليست المحكمة ملزمة بأن تطلب اليه شيئا منها  
وذلك تفريعا عن الأصل القاضي بأن إحالة الدعوى على التحقيق بالمضاهاة  
أو شهادة الشهود إنما محلها إذا لم تقتنع المحكمة من وقائع الدعوى  
ومستنداتها برأى في شأن الورقة المطعون فيها بالتزوير ومن ثم فإنه يكون  
في غير محله النعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والاخلال بحق  
الطاعن في الدفاع إذ لم تطلب منه المحكمة أوراقا بأجراء المضاهاة مكتفية  
بما قدمه المطعون عليه من هذه الأوراق . ( نقض ٥٢/٢/١٤ مجموعة المكتب  
الفنى سنة ٢ ص ٤٩٢ ) .

### مادة ٣٥

على الخصم الذي ينازع في صحة المحرر أن يحضر بنفسه للاستكتاب في الموعد الذي يعينه القاضي لذلك ، فإن امتنع عن الحضور بغير عذر مقبول جاز الحكم بصحة المحرر .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٦٧ من قانون المرافعات الملغى .

الشرح :

رتب المشرع على امتناع الخصم المنازع في صحة الورقة عن الحضور بنفسه بغير عذر مقبول في الموعد الذي حدده القاضي المنتدب لاستكتابه جواز الحكم بصحة الورقة . وحضور الخصم للاستكتاب في هذه الحالة وجوبى ولو لم يكن مكلفا بالاثبات .

### مادة ٣٦

تكون مضاهاة الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الاصبع الذي حصل انكاره على ما هو ثابت لمن يشهد عليه المحرر من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة أصبع .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٦٨ من قانون المرافعات القديم .

### مادة ٣٧

لا يقبل للمضاهاة في حالة عدم اتفاق الخصوم الا :  
( أ ) الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الاصبع الموضوع على محررات رسمية .  
( ب ) الجزء الذي يعترف الخصم بصحته من المحرر المقتضى تحقيقه .  
( ج ) خطه أو إمضاءه الذي يكتبه أمام القاضي أو البصمة التي يطبعها أمامه .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

بين المشرع في هذه المادة الاوراق التي تصلح للمضاهاة في حالة عدم اتفاق الخصوم وقد وردت على سبيل الحصر بمعنى انه لا تقبل غيرها



للمضاهاة ولا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها ولا يحتاج قبول الأوراق المنصوص عليها لاتفاق الخصوم إذ يجوز للمحكمة أن تقبلها للمضاهاة رغم منازعة الخصوم في صلاحيتها للمضاهاة كما لا يجوز إجراء المضاهاة على ورقة ينكر الخصم صحتها ولو ثبت صحتها بالتحقيق أمام القضاء والقاعدة التي قررتها هذه المادة قاعدة أساسية يجب مراعاتها في التحقيقات الجنائية كما هو واجب مراعاتها في المواد المدنية ونرى أنه إذا عُدَّت ورقة رسمية للمضاهاة وطعن عليها من تشهد عليه بالتزوير فإن هذه الورقة تفقد صلاحيتها للمضاهاة إلى أن يثبت صحتها .

والمحكمة غير ملزمة بأن تقبل للمضاهاة كل محرر يصلح للمضاهاة إذ يجوز لها استبعادها ، إذا كانت هناك محررات أخرى تكفى لإجراء المضاهاة عيها ولكن يجب عليها إذا رفضت إجراء المضاهاة على إحدى المحررات الرسمية أو العرفية المتفق عليها أو المعترف بها أن تكون الأسباب التي استندت عليها في حكمها في استعمال حقها بالرفض سائغة والا كان حكمها مشوباً بالقصور .

كذلك فإنه يجوز للمحكمة أن تستبعد أي محرر لا ترى منه فائدة في اظهار الحقيقة حتى ولو كان يصلح للمضاهاة .

ويجوز للمحكمة أن تقوم باستكتاب الخصم بنفسها بدون حضور الخبير ويجوز لها - أن تستدعى الخبير لإجراء الاستكتاب في حضوره ( قارن محمد عبد اللطيف ص ٢٤٢ إذ يرى أن عملية الاستكتاب يجب أن تتم في حضور الخبير ) .

وإذا أجرت المحكمة المضاهاة بنفسها فإنها لا تنقيد بأوراق المضاهاة المنصوص عليها في هذه المادة بل لها أن يجرى المضاهاة على غيرها من الأوراق متى ثبت لها أنها صادرة ممن تشهد عليه .

### احكام النقض :

١ - مؤدى نص المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات أنه يجب أن تكون الأوراق التي تحصل المضاهاة عليها في التزوير أوراقاً رسمية أو عرفية معترفاً بها أو تم استكتابها أمام القاضي . ولما كان صدور أمر أداء بموجب سند أدنى لا يضمن على هذا السند صفة الرسمية ولا يعد عدم الطعن على الأمر المذكور اعترافاً من المدين بصحة التوقيع على السند ، وكان الثابت أن الطاعن ومن قبله مورثه ( المدين ) قد تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم جواز إجراء المضاهاة على هذا السند الصادر به أمر الأداء فالتفتت المحكمة عن هذا

الدفاع فأنها تكون قد خالفت القوانين ( نقض ٦٥/١٢/٢١ مجموعة المكتب  
الفنى سنة ١٦ ص ١٣٠٠ ) .

٢ - أنه وإن كان للمحكمة أن تطرح ما يقدم لها أوراق المضاهاة ولو  
كانت أوراقا رسمية . إلا أنه يشترط أن تكون الأسباب التى تستند اليها  
المحكمة فى استعمال هذا الحق سائغة ومن شأنها أن تؤدى الى ما انتهت اليه  
وتكفى لحمل قضائها فى هذا الشأن . ( نقض ١٩٦٣/١٠/٣١ مجموعة المكتب  
الفنى سنة ١٤ ص ١٦٠٠ ) .

٣ - إذا نذبت المحكمة خبيرا لاجراء المضاهاة على أوراق معينة قضت  
بقبولها للمضاهاة فقصر المضاهاة على بعض هذه الأوراق دون بعض ثم  
سايرت المحكمة - وهى بسبيل اجراء المضاهاة بنفسها - الخبير فى استبعاد  
ما استبعده من الأوراق دون ابداء أسباب لذلك مع كون الأوراق المستبعدة  
من الأوراق المقبولة قانونا فى المضاهاة وفقا للمادة ٢٦١ من قانون المرافعات  
- القديم - ومع كون الحكم الصادر بنذب الخبير لاجراء المضاهاة على تلك  
الأوراق واجب التنفيذ فحكمها المقام على أساس هذه المضاهاة يكون مشوبا  
ببطلان جوهري يستوجب نقضه . ( نقض ١٩٤٨/٣/٢٥ مجموعة عمر الجزء  
الخامس ص ٥٦٨ قاعدة ٢٨٩ ) .

٤ - يجب بحسب الأصل أن تكون الأوراق التى تحصل المضاهاة  
عليها فى التقرير رسمية أو عرفية معترفا بها . فإذا كان عقد الاجار الذى  
اجرى الخبير عملية المضاهاة عليه لا يوجد فى أوراق الدعوى ما يدل على  
الاعتراف به فإن الحكم الذى يعتمد فى قضائه على تقرير الخبير الذى اقيم  
على هذه العملية يكون معيبا . ( نقض جنائى ٤٩/٣/٢٢ مجموعة عمر  
الجنائية جزء ٧ ص ٨٠٥ قاعدة ٨٤٢ ) .

٥ - ان القاعدة التى قررتها المادة ٢٦١ مرافعات - قديم - بشأن  
بيان الأوراق التى تصح المضاهاة عليها هى قاعدة أساسية تجب مراعاتها فى  
التحقيقات الجنائية كما تجب مراعاتها فى التحقيقات المدنية ولا يصح التوسع  
نفيها ولا التراس عليها ، على أنه اذا كانت المحكمة لا تملك اجراء المضاهاة  
على ورقة غير مستوفاة للشروط المنصوص عليها فى تلك المادة فإن لها -  
بمقتضى حتما المطلق فى تكوين اعتادها من اية ورقة تقدم فى الدعوى - أن  
تعتمد فى تدبيرها الموضوعى على مثل تلك الورقة ( نقض جنائى  
١٩٣٤/١١/٢٦ مجموعة عمر الجنائية جزء ٣ ص ٣٩٥ قاعدة ٢٩١ ) .

٦ - ان القاضى ليس ملزما بأن يقبل للمضاهاة كل ورقة رسمية لم  
يثبت تزويرها أو كل ورقة عرفية معترف بها ، بل ان له أن يستبعد من هذه  
الأوراق ما لا يرى من ورائه فائدة فى اظهار الحقيقة . فكما له أن يقصر

المضاهاة على الاوراق ( المعاصرة ) للورقة المطعون فيها سواء اكانت هذه الاوراق رسمية أم عرفية ، له أن يستبعد لأي سبب من الاسباب أية ورقة ولو كانت رسمية خصوصا اذا كانت هناك أوراق أخرى مقدمة للمضاهاة عليها . واذا كان هذا مقررا في المواد المدنية فإنه يكون أولى بالاتباع في المواد الجنائية حيث لا يصح بحال مطالبة القاضى بأن يقبل للمضاهاة أية ورقة عرفية لمجرد اعتراف الخصوم بها ولا أية ورقة رسمية مهما كانت ، أو مطالبتة بالآلا يجرى المضاهاة الا على الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها ، كما هو الحال في المسائل المدنية . فان مطالبتة بذلك لا تتفق والقواعد المقررة للأحكام الجنائية من انها — سواء اكانت بالعقوبة أم بالبراءة — يجب الا يكون صدورها الا بناء على العقيدة التي تتكون لدى القاضى بكامل الحرية ، مما يقتضاه تخويل المحكمة اجراء المضاهاة على أية ورقة تقتنع بصدورها من شخص معين ولو كان ينكر صدورها منه أو استبعاد أية ورقة ولو كانت رسمية أو معترفا بها قد ساورها الشك في أمرها . ( نقض جنائى ١٩٤٣/٢/١ مجموعة عمر الجنائية الجزء السادس ص ١٣٢ قاعد ٩٧ ، نقض ٥٣/٤/٨ مجموعة المكتب الفنى سنة ٣ ص ٧٧٦ ) .

تعليق :

هذا ويلاحظ أن الحكم السابق قد قطع بأنه في المسائل المدنية ينبغي ألا تجرى المضاهاة الا على الأوراق التي تصلح لذلك والتي حددتها المادة ٢٧ اثبات .

٧ — المحكمة غير ملزمة بأن تقبل للمضاهاة كل ورقة رسمية لم يثبت تزويرها متى وجدت في بعض الاوراق الصالحة للمضاهاة ما يكفى لإجرائها . ( نقض ١٩٦٨/١/٢٦ سنة ١٩ ص ٥٩٩ ، نقض ١٩٧٩/١٢/١٢ سنة ٣٠ العدد الثالث ص ٢٢٧ )

٨ — الاوراق العرفية . مناط قبولها للمضاهاة أن يحصل اتفاق الخصوم عليها . ( حكم النقض السابق ) .

٩ — لقاضى الموضوع أن يعتمد في تكوين عقيدته بتزوير الورقة أو بصحتها على ما يشاهده هو في الاوراق المدعى بتزويرها وعلى المضاهاة التي يجريها بنفسه على ما هو مقدم في الدعوى من أوراق يثبت له — بما له من سلطة التقدير — انها صادرة ممن تشهد عليه دون التقيد بأوراق المضاهاة المنصوص عليها في المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات ( السابق المقابلة لنص المادة ٣٧ اثبات ) اذ أن محل التقيد بها انها يكون عندما تلجأ المحكمة الى التحقق



بالمضاهاة بواسطة الخبراء ( نقض ٦٧/١١/٣٠ سنة ١٨ ص ١٧٩٦ ، نقض ٦٦/٥/١٢ سنة ١٧ ص ١٠٩٩ ) .

١٠ - منازعة الخصم أمام محكمة الموضوع بشأن بعض أوراق المضاهاة لأنها عرفية غير معترف بها منه . اعتماد الخبر الذي أجرى المضاهاة على هذه الأوراق مع أوراق رسمية أخرى . اغفال الحكم ببيان سند اعتبارها صالحة للمضاهاة . تصور . ( نقض ١١/١١/١٩٧٦ طعن رقم ٥٠٣ لسنة ٤١ ) .

١١ - لا يقبل للمضاهاة غير الأوراق الرسمية والعرفية المعترف بها أو التي تم استكتابها أمام القاضي فلا تجوز على ورقة عرفية لم يعترف بها الخصم ولا يكتفى بالسكوت أو باتخاذ موقف سلبي بل يجب أن يكون هناك موقف ايجابي يستدل منه بوضوح على اعترافه بصحة الورقة العرفية . ( نقض ٧٢/٦/٢٤ سنة ٢٣ ص ١١٦٥ ) .

١٢ - ان حجية الورقة الرسمية تمتد الى صورتها الرسمية اذا كان اصلها غير موجود الا ان حجية الصورة تسقط اذا ما شاب مظهرها الخارجي ما يبعث على الشك في أن يكون قد لحقها عبث وتلاعب . ( نقض ٨٢/١٢/٢١ طعن رقم ١١٠٣ لسنة ٤٨ قضائية ، نقض ٧٩/١/٢٤ سنة ٣٠ العدد الاول ص ٣٣٨ ) .

١٣ - توقيعات ذوي الشأن على الأوراق الرسمية أمام الموثق من البيانات التي يلحقها وصف الرسمية ولها حجية في الإثبات حتى يطعن عليها بالتزوير . ( نقض ٦٣/١٠/٢١ سنة ١٤ ص ١٠٠٦ ) .

١٤ - اذا كان عقد الايجار الذي أجرى الخبير عملية المضاهاة عليه لا يوجد في أوراق الدعوى ما يدل على الاعتراف به فان الحكم الذي يعتمد في قضائه على تقرير الخبير الذي اقيم على هذه العملية يكون معيبا . ( نقض ٤٩/٣/٢٢ سنة ١ ص ٨٠٥ ) .

١٥ - القاعدة التي قررتها المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات السابق ( المطابقة للمادة ٢٧ ) بشأن بيان الأوراق التي تقبل للمضاهاة هي قاعدة تجب مراعاتها في حالة اجراء التحقيق بالمضاهاة بمعرفة اهل الخبرة ولا يجوز التوسع فيها ولا القياس عليها ومن ثم فلا تقبل للمضاهاة غير الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها أو تلك التي تم استكتابها أمام القاضي واذن

م ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠

فلا تجوز المضاهاة على ورقة عرنية ينكر الخصم صحتها . (نقض ١١/١/٦٨ سنة ١٩ ص ٥٤) .

١٦ - انه وان كان للمحكمة أن تطرح ما يقدم لها من أوراق المضاهاة ولو كانت أوراقا رسمية الا انه يشترط أن تكون الاسباب التي تستند اليها المحكمة في استعمال هذا الحق سائغة ومن شأنها أن تؤدي الى ما انتهت اليه وتكفي لحمل قضائها في هذا الشأن . (نقض ٣٠/١٠/٦٣ سنة ١٤ ص ١٠٠٧) .

### مادة ٣٨

يجوز للقاضي أن يأمر باحضار المحررات الرسمية المطلوبة للمضاهاة عليها من الجهة التي تكون بها أو ينتقل مع الخبير الى محلها للاطلاع عليها بغير نقلها .

هذه المادة تطابق المادة ٢٧٠ من قانون المرافعات القديم .

### مادة ٣٩

في حالة تسليم المحررات الرسمية لقلم الكتاب تقوم الصور التي تنسخ منها مقام الاصل متى كانت ممضاة من القاضي المنتدب والكتاب والموظف الذي سلم الاصل ، ومتى أعيد الاصل الى محله ، ترد الصورة المأخوذة منه الى قلم الكتاب ويصير الفاؤها .

هذه المادة تطابق المادة ٢٧١ من قانون المرافعات القديم .

### مادة ٤٠

يوقع الخبير والخصوم والقاضي والكتاب على أوراق المضاهاة قبل الشروع في التحقيق ، وينكر ذلك في المحضر .

الشرح :

هذه المادة من قواعد الاجراءات ولا يترتب البطلان على مخالفة أحكامها ( راجع حكم النقض المشار اليه في التعليق على المادة ٣١ من هذا القانون ) .

### مادة ٤١

تتراجع فيما يتعلق بأولى الخبرة القواعد المقررة في الفصل  
المعلق بالخبرة .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات القديم .  
( راجع حكم النقض رقم ٨ المشار اليه في التعليق على المادة ٣٠ ) .

### مادة ٤٢

لا تسمع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات حصول الكتابة أو  
الامضاء أو الختم أو بصمة الإصبع على المحرر المقضى تحقيقه ممن نسبت  
اليه .  
وتتراجع في هذه الحالة القواعد المقررة في الفصل الخاص  
بشهادة الشهود .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات القديم .

### الشرح :

لا تسمع شهادة الشهود في التصرف الثابت بالورقة فالشاهد الذي  
يدعى للشهادة إنما يشهد على أنه رأى من تشهد عليه الورقة يكتبها أو يوقع  
عليها ولكن لا يشهد على حصول التصرف الذي أجراه الخصوم فيما بينهم .  
ولذلك لا يمنع الحكم بصحة الورقة من الطعن على التصرف الثابت فيها  
بالبطلان للخطأ إذ يجب التفرقة بين التصرف في حد ذاته والدليل المعد لإثباته  
فالإنكار ينصب على التوقيع بمعناه الواسع الذي يرد على المحرر ولا شأن  
له بالتصرف المثبت بالمحرر .

### احكام النقض :

١ - لا يجوز عند انكار التوقيع ممانع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق  
بإثبات واقعة التوقيع على الورقة موضوع التحقيق دون إثبات الدين أو  
التخالف المدين بهذه الورقة . وأذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أقيم  
على خلاف ذلك فإنه يكون قد خالف القانون مخالفة تستوجب نقضه ( نقض  
٥٣/٦/٣٠ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الأول ص ٣٠٦ ) .  
وراجع نقض ١٩٦٧/٤/٤ المشار اليه في التعليق على المادة ١٤ .



٢ - ما نصت عليه المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات السابق من انه لا تسمع شهادة الشهود الا فيما يتعلق باثبات حصول الكتابة او الامضاء او الختم او بصمة الاصبع على الورقة المقتضى تحقيقها ممن نسبت اليه ، انما هو خاص بانكار الخط او الامضاء او الختم او بصمة الاصبع ولا مجال لتطبيقه عند الادعاء بالتزوير - والمقصود منه هو احترام القاعدة العامة في الاثبات بعدم تمكين من يتمسك بورقة انكرها خصمه من ان يثبت بشهادة الشهود - في غير الاحوال التي يجوز فيها ذلك قانونا - الالتزام المدون بها ، ولذلك جاء النص مقصورا على ان الشهود لا يسمعون الا عند اثبات واقعة الكتابة او التوقيع دون الالتزام ذاته ، بخلاف الحال في الادعاء بالتزوير فان الامر فيه اذا ما قبلت شواهد التزوير يكون متعلقا بجريمة او غش مما يجوز قانونا اثباته بجميع الطرق ومنها قرائن الاحوال ، وذلك يستتبع ان يكون لخصم مدعى التزوير الحق في ان يثبت بجميع الطرق ايضا عدم صحة ادعائه عملا بالمادة ١٩٢ مرافعات ( نقض ٢٨/٤/١٩٧٠ سنة ٢١ ص ٧١٤ ) .

٣ - ان الماد ٢٧٠ اهلى ( المقابلة للمادة ٢٧٤ من قانون المرافعات السابق والمادة ٤٢ اثبات ) التي اجازت للمحكمة سماع شهادة الشهود على حصول الكتابة او الامضاء او الختم على الورقة المقتضى تحقيقها لا ترمى الا الى اثبات الامضاء او الختم المذكورة بصمته لا الى اثبات التوقيع بعد الاعتراف بالختم وهذا ظاهر من مقارنة مواد الباب الواردة هي فيه بعضها ببعض . ( نقض ٢٦/٤/٣٤ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٤٢١ قاعدة ٩٩ ، نقض ٣/٢/٤٨ المرجع السابق ص ٣٠٦ قاعدة ٣ ) .

٤ - اذا قدم المؤجر عقدا يفيد تأجير المكان مفروشا على خلاف ادعاء ورثة المستأجر باستتجاره خاليا ، واقتصر الورثة على الدفع بجهالة التوقيع المنسوب لموئهم دون ان يستطيل دفاعهم الى التمسك بانطواء العقد على تحايل على احكام القانون الآمرة فانه يتعين على المحكمة ان تمضى في تحقيق الدفع بالجهالة والفعل في امره قبل نظر الموضوع والحكم فيه ، وهى في ذلك مقيدة بما تقضى به المادة ٤٢ من قانون الاثبات بأن يكون تحقيقها - اذا ارتأت - بالمضاهاة او البينة قاصرا على الواقعة المسادية المتعلقة باثبات حصول التوقيع ممن نسب اليه او نفيه ، دون تحقيق موضوع الالتزام في ذاته الذى يجب ان يكون تاليا لقضائها في شأن صحة المحرر او بطلانه التزاما بنص المادة ٤٤ من قانون الاثبات . ( نقض ٨/٤/١٩٨٢ طعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٥٠ قضائية ) .

هـ - اذ كان الثابت بالاوراق أن الطاعنة قد اعتصمت بعقد يفيد استئجار المورث لشقة النزاع مفروشة ، فانتصرت المطعون ضدها على الدفع بجهالة التوقيع المنسوب لمورثها وحلفت يمين عدم العلم ، وبدلاً من أن تقصر محكمة أول درجة التحقيق على إثبات ونفى الواقعة المتعلقة بالتوقيع التزاماً بحكم المادة ٤٢ من قانون الإثبات ، شملت منطوق حكمها إثبات ونفى موضوع الالتزام في ذاته وهو استئجار المورث شقة النزاع خالية ، وسمعت البيئة في شأنه فخالفت بذلك القانون إذ أهملت الفصل في أمر حصول التوقيع وتخلت بالتالي عن أن تقول كلمتها في شأن صحة العقد أو بطلانه قبل نظر موضوع الدعوى اعمالاً لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات ، ثم قضت في الموضوع واسقطت من حسابها العقد المكتوب دون تحقيق أو تسبيب مع ماله من أثر في تكوين عقيدة المحكمة بشأن ما إذا كانت شقة النزاع مؤجرة خالية أم مفروشة . . . واذ سايرتها محكمة الاستئناف والتفتت عما اثارته الطاعنة أمامها نعيًا على الحكم الابتدائي وأغفلت بدورها أن تقول كلمتها في شأن صحة العقد أو بطلانه قبل نظر الموضوع ثم قضت في موضوع الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بمخالفة القانون والاخلال بحق الدفاع والتقصير في التسبيب ( نقض ١٩٨٢/٤/٨ طعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٥ قضائية ) -

### مادة ٤٣

إذا حكم بصحة كل المحرر فيحكم على من أنكره بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تجاوز خمسين جنيهاً .  
هذه المادة تقابل المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات القديم .

### التعليق :

رفع المشرع الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات القديم والتي يحكم بها عند الحكم بصحة الورقة بعد رفض الدفع بإنكار الخط أو الأمضاء أو الختم أو البصمة المنسوبة لمن تشهد عليه فجعل هذه الغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تجاوز خمسين جنيهاً في حين جعلها القانون القديم لا تقل عن أربعة جنيهاً ولا تجاوز خمسة عشر جنيهاً وقد حدا المشرع إلى هذا الاتجاه حرصه على ضمان جدية سلوك سبيل الدفع بالإنكار لخطورة هذا المسلك بما يترتب عليه من تعطيل الفصل في الدعوى ( المذكور الأيضاحية للقانون ) .

## الشرح :

لا يحكم بالغرامة الا في حالة الحكم بصحة كل الورقة المنكورة فاذا ثبت عدم صحة جزء منها فلا يحكم بالغرامة وكذلك فان عدم قبول انكار التوقيع بالختم المعترف به لا يسوغ الحكم بصحة الورقة المنكورة ولا بتوقيع الغرامة على المدافع بهذا الضرب من الانكار .

وقد ثار الخلاف بين الشراح فيما اذا كان يقضى بالغرامة على الوارث او الخلف — الذي يحلف يمينا بأن الخط او الامضاء او الختم او البصمة ليس لمن تلقى عنه الحق — وذلك في حالة الحكم بصحة كل الورقة فذهب رأى الى ان عدم اعتراف الخلف او الوارث في هذه الحالة يكون راجعا لعدم علمه بصدور الورقة من المخلف عنه او عدم معرفته لخطه او امضائه ومن ثم فليس هناك محل للحكم بالغرامة ( مرافعات العشماوى الجزء الثانى حاشية ص ٥٠٦ ) . وذهب رأى آخر الى وجوب الحكم بالغرامة كلما قضت المحكمة بصحة الورقة سواء اكان الانكار حاصلًا من نفس الشخص المنسوب صدور الورقة منه ام من خليفته ويدل اصحاب هذا رأى على وجهة نظرهم بأن النص الوارد فى القانون المصرى يختلف عن النص الوارد فى القانون الفرنسى الذى لم ينص على توقيع الغرامة الا على من انكر ورقة صادرة منه ويرى اصحاب هذا رأى انه يحكم على الورثة فى هذه الحالة بغرامة واحدة على انهم اختلفوا فيما اذا كان يقضى على الورثة متضامنين بالغرامة فذهب رأى الى ذلك وخالف رأى الآخر وجهة النظر هذه وقرروا انه لا محل للتضامن بينهم ( مرافعات محمد حامد فهمى ص ٥٩٣ ومرافعات أبو هيف ص ٦١١ ) .

وذهب رأى ثالث الى انه يقضى بالغرامة على منكر الورقة ولو كان غير محررها كالوارث الا اذا اقتصر على عدم الاعتراف بصحة توقيع المورث بدون ان يجحده أى بقوله انه لا يعرف ما اذا كان هذا توقيع مورثه أم لا — الا اذا ثبت من التحقيق انه كان يعرف أن التوقيع هو توقيع المورث ( رسالة الاثبات للاستاذ نشأت الطبعة السادسة ص ٢٦٣ ) .

والرأى عندنا انه اذا طعن الوارث او الخلف بالجهالة على امضاء مورثه او سلفه او ختمه او بصمته وحكم بصحة الورقة كلها فانه لا يحكم عليه بالغرامة لانه اقتصر على الدفع بعدم العلم بالتوقيع اما اذا ذهب الى ابعد من ذلك ولم يكتف بالطعن بالجهالة بل طعن بالانكار وهذا جائز له كما سلف القول فانه يتمين فى هذه الحالة الحكم عليه بالغرامة لانه جحد توقيع مورثه او سلفه وهذا رأى هو الذى يتفق مع العدالة ويتسق مع حكمة التشريع



من أن المشرع خفف على الوارث أو الخلف وأجاز له الطعن بالجهالة وهي صورة مخففة من الإنكار والا انتفتت المحكمة من تخويل المشرع للوارث أو الخلف الطعن بالجهالة بدلا من الإنكار ذلك أنه في كلا الحالين سواء الطعن بالجهالة أو الإنكار يتحمل المتمسك بالورقة عبء اثبات صحة التوقيع ولا يكون هناك من فرق بينهما إلا في حالة الحكم بالغرامة إذا ما قضت المحكمة بصحة الورقة .

ونرى أيضا أنه إذا كان المورث قد طعن بالإنكار على توقيعه وخلفه الوارث قبل الفصل في الإنكار وسائر مورثه في ادعائه فإنه يحكم عليه بالغرامة في هذه الحالة ما لم يعدل إلى الطعن بالجهالة بدلا من الطعن بالإنكار . ( ويراجع التعليق على المادة ١٤ ) .

كما أنه في حالة الحكم بالغرامة على الورثة فإنها لا تتعدد بعددهم ولا يحكم عليهم بالتضامن ذلك أن التضامن لا يكون إلا بالاتفاق أو بنص القانون خاصة وأن هذه الغرامة غرامة مدنية لا يجوز التنفيذ بها بطريق الإكراه البدني . ( قارن أبو هيف في المرافعات ص ٦١١ ) .

كما يحكم بالغرامة في حالة اعتبار الورقة صحيحة ولو لم تتبع المحكمة إجراءات تحقيق الخطوط .

وإذا تعدد التوقيعات على سند واحد فإنه يحكم على كل من أنكر توقيعه بغرامة على حدة إذا قضى بصحة جميع التوقيعات ، أي أن الغرامات تتعدد بقدر عدد المنكرين ( الإثبات لمحمد عبد اللطيف الجزء الأول ص ٣٥٢ ) .

وإذا اعتبرت محكمة ثانية درجة الورقة صحيحة تقضى بالغرامة من تلقاء نفسها بصرف النظر عن كون محكمة أول درجة قد اعتبرتها غير صحيحة .

وإذا قضت محكمة الدرجة الأولى بصحة الورقة وبإلغائها ثم الفت محكمة الدرجة الثانية هذا الحكم وقضت بردها وبطلانها كان عليها أن تلغى من تلقاء نفسها الحكم بالغرامة .

وإذا تمسك شخص بورقة عرفية وطعن من احتج عليه بها على التوقيع المنسوب له عليها ( سواء أكان توقيعاً أو ختماً أو بصمة ) بالإنكار جاز للمتمسك بالورقة أن يتنازل عن التمسك بها في أي مرحلة من مراحل الدعوى مادام أنه لم يصدر حكم من المحكمة بصحتها أو بردها وبطلانها وفي هذه الحالة يتعين على المحكمة أن تتوقف عن البحث في صحة هذه الورقة إذ بمجرد التنازل عنها تعتبر كأن لم تكن في الدعوى . كذلك يجوز لمن يطعن على الورقة

بالانكار أن يتنازل عن طعنه وفي هذه الحالة تعتبر الورقة صحيحة غير أن  
الراى اختلف فيما اذا كان يقضى على الطاعن بالغرامة أم لا ويذهب  
الراى الراجح — اخذا بما سارت عليه محكمة النقض بالنسبة للتنازل عن  
الطعن بالتزوير — الى انه فى حالة التنازل عن الادعاء بالتزوير لا يقضى  
بالغرامة وسنعرض لهذه المسألة تفصيلا فى التعليق على المادة ٥٦ اثبات .  
ويجب أن يكون الحكم فى الانكار أو بالتزوير سابقا على الحكم فى موضوع  
الدعوى فلا يجوز أن يقضى بتزوير الورقة وفى الموضوع معا .  
والحكم الصادر فى الدفع بالانكار سواء بقبوله ورد وبطلان المحرر أو  
برفضه وبصحة التوقيع وتغريم الطاعن قضاء غير منه للخصومة ولا يجوز  
الطعن فيه استقلالا وانما يتعين استئنافه مع الحكم الصادر فى الموضوع .  
( راجع مؤلفنا فى التعليق على قانون المرافعات الطبعة الثانية ص ٥٩٥  
وما بعدها ) .

### احكام النقض :

١ — ان عدم قبول انكار التوقيع بالختم المعترف به لا يسيغ الحكم  
بصحة الورقة المنكورة ولا بتوقيع الغرامة على المدافع بهذا الضرب من الانكار  
لأن الحكم بصحة الورقة لا يكون — كما هو صريح نص المادة ٢٧١ من قانون  
المرافعات — الا فى حق الدفعا بالانكار المنصب على ذات الختم أو ذات الكتابة  
أو ذات الامضاء والذي يقبل وينظر موضوعا ويجرى فيه التحقيق بالطريق  
المرسوم فى القانون أو بغيره من الطرق القانونية التى يراها القاضى ثم يتبين  
بعد التحقيق ان انكار ذات الختم أو ذات الكتابة أو ذات الامضاء هو انكار غير  
صحيح . كما أن الحكم بالغرامة لا يتوقع — بحسب نص المادة ٢٧٢ من قانون  
المرافعات — الا اذا حكمت المحكمة بصحة الورقة ، والحكم بصحتها ممتنع فى  
صورة عدم قبول الدفعا بانكار التوقيع بالختم مع الاعتراف به كما تقدم .  
واذن فالغرامة لا يمكن توقيعها فى تلك الصورة لاتقاء شكل توقيعها . فاذا  
قضت محكمة الموضوع بصحة اتصال منكور التوقيع عليه بالختم المعترف به  
وقضت بالغرامة كان قضاؤها فى ذاته مخالفا للقانون ( نقض ١٩٣٥/٤/٢٥  
مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٣٠٩ ) .

٢ — القضاء برفض الدفع بالانكار وبصحة التوقيع قضاء غير منه  
للخصومة . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . م ٢١٢ مرافعات . ( نقض  
١٩٨٠/٤/١ طعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٣ — استئناف الحكم برفض الطعن بالجهالة والانكار والتزوير مع

اعادة الدعوى للمرافعة في الموضوع . قضاء المحكمة الاستئنائية بعدم جواز الطعن استقلالا في هذا الحكم . صحيح . م ٢١٢ مرافعات . ( نقض ١٩٨٠/٥/١٣ طعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٤ — مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن الحكم الذى ينهى الخصومة كلياً ، هو ذلك الحكم الذى يصدر فى موضوع الدعوى برمته ، أو الحكم الذى ينهى الخصومة بغير حكم فى موضوعها وأن الاحكام القابلة للتنفيذ الجبرى فى نطاق الاستثناءات الواردة بالمادة سالفه الذكر هى الاحكام الموضوعية التى تصدر ببعض طلبات الخصوم الموضوعية — وليس منهنها الحكم بالفراصة على من يقضى ضده بصحة الحرر بعد انكاره أو برفض ادعائه بالتزوير اخذاً بحكم المادتين ٤٣ ، ٥٦ من قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية اذ الحكم بها يكون واجبا على من يدعى الانكار أو التزوير كجزاء اوجب القانون توقيعه عليه عند عجزه عن اثبات ادعائه ولصالح الخزانة العامة ومن ثم فان الحكم بها وقبل الفصل فى موضوع الخصومة المرددة بين الطرفين لا يجعل الحكم قابلاً للطعن فيه بالاستئناف استقلالا واذ كان الادعاء بالتزوير قد انصب على أوراق احتج بها على الطاعن باعتبارها صادرة من المورث البائع للمطعون عليها الاولى ، فهو لم يكن الا وسيلة دفاع فى ذات موضوع الدعوى ، وليس ادعاء أصليا بالتزوير ومن ثم فان الحكم الصادر فيها لا يقبل الطعن الا مع الحكم المنهى للخصومة ( نقض ١٩٨٠/١٢/٣٠ طعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٥ — الدفع بالجهالة أو بالانكار أو بالتزوير لا يعدو أن يكون دفاعاً اولياً يقتصر النزاع فيه على كون الورقة المطعون عليها كأداة اثبات قد صدرت أو لم تصدر من الخصم المنسوب اليه والفصل فى هذا النزاع يقتصر على ذلك ولا يعتبر فصلاً فى موضوع الدعوى فاذا قضى برفض الادعاء أو بسقوطه أو بعدم قبوله اعتبرت الورقة باقية فى الدعوى كدليل فى الموضوع للخصم المتمسك بها واذا قضى بردها وبطلانها سقطت كدليل فى الموضوع الذى يبقى فى الحالتين مطروحاً على المحكمة لكى تفصل فيه فى ضوء ما هو مطروح عليها فى شأنه . ( نقض ١٩٨٢/١٠/٣١ طعن رقم ٨٨٩ لسنة ٤٩ قضائية ) .

#### مادة ٤٤

إذا قضت المحكمة بصحة الحرر أو برده أو قضت بسقوط الحق فى اثبات صحته اخذت فى نظر موضوع الدعوى فى الحال أو حددت لنظره اقرب جلسة .



هذه المادة تطابق المادة ٢٧٦ مرافعات قديم .

الشرح :

إذا طعن على السند بالانكار أو بالتزوير وقضت المحكمة بصحة المحرر أو برده فلا يجوز لها أن تقضى بذلك وفي موضوع الدعوى معاً بل عليها أن تؤجل الدعوى لجلسة تالية قبل الفصل في الموضوع وذلك ليبدى الخصم ما لديه من أوجه دفاع أخرى غير أن هذه القاعدة لا يعمل بها إذا قضى بعدم قبول الادعاء بالتزوير لكونه غير منتج في النزاع لانقضاء المحكمة التي ترمى إلى الفصل بين الادعاء بالتزوير وبين الحكم الموضوعي ولا يكون هناك من دأع لان يكون الحكم بعدم قبول الادعاء بالتزوير سابقاً على الحكم في الموضوع . كذلك لا مجال لأعمال حكم المادة متى كان دفاع المتهم في تكييفه الصحيح دفعا بصورية تاريخ المحرر العرفي وليس ادعاء بالتزوير فيجوز القضاء بحكم واحد بعدم صحة التاريخ ورفض الدعوى تبعاً لذلك .

وقد ذهبت أحكام النقض إلى أن قاعدة عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي موضوع الدعوى معاً يسرى على المحكمة الاستئنافية سواء كان الحكم بالتأييد أو الإلغاء وفي تقديرنا أن الأخذ بهذا الرأي على إطلاقه محل نظر ذلك لأنه يتعين التفرقة بين ما إذا كان الطعن بالانكار أو بالتزوير قد أبدى أمام محكمة أول درجة أو أبدى أمام المحكمة الاستئنافية ففي الحالة الأولى إذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو بتزويره واعادت الدعوى للمرافعة لنظر الموضوع واتاحت للخصم التمسك بالورقة إبداء ما لديه من أوجه دفاع أخرى ثم قضت بعد ذلك في الموضوع وطعن على الحكم بالاستئناف فإن المحكمة التشريعية من عدم جواز الحكم من محكمة ثاني درجة في التزوير والموضوع معاً تكون منتقية أما إذا كان الطعن بالانكار أو التزوير قد أبدى أمام المحكمة الاستئنافية فإنه لامناس من التقيد بالقاعدة .

كذلك يتعين من باب أولى التقيد بالقاعدة إذا قضت المحكمة الاستئنافية

في التزوير أو الانكار بحكم يخالف ما حكمت به محكمة الدرجة الأولى .

وإذا كان الطعن بالتزوير مقصود به مواجهة دفع شكلي كما إذا طعن بالتزوير على إعلان الحكم الابتدائي رداً على الدفع بسقوط الحق في الاستئناف وتبين للمحكمة أن الطعن بالتزوير غير صحيح فإنه لايجوز للمحكمة في هذه الحالة أن تقضى برفض الطعن بالتزوير وتقضى في الوقت نفسه بسقوط الحق في الاستئناف بل يجب أن يكون حكماً قاصراً على

الطعن بالتزوير اذ ليس هناك ما يمنع من ان يقدم الطاعن دليلا آخر على عدم صحة الدفع بالسقوط .

ومن المقرر انه يتعين على المحكمة قبل الفصل في الادعاء بالتزوير او الانكار ان تطلع على المحرر المطعون عليه وان تشير الى ما يفيد ذلك في محاضر الجلسات او في اسباب حكمها او بالتأشير على ذلك المحرر والا كان حكمها باطلا .

### احكام النقض :

١ - تنص المادة ٤٤ من قانون الاثبات على انه اذا قضت المحكمة بصحة الورقة او بردها او قضت بسقوط الحق في اثبات صحتها اخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال او حددت لنظره اقرب جلسة ومناد ذلك انه لايجوز الحكم بتزوير الورقة وفي الموضوع معا بل يجب ان يكون القضاء بالتزوير سابقا على الحكم في موضوع الدعوى وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة التي قضى بتزويرها من ان يقدم ما عسى ان يكون لديه من ادلة قانونية اخرى لاثبات ما اراد اثباته بتلك الورقة . ( نقض ١١/٢٣ / ١٩٧٨ طعن رقم ٢٠ لسنة ٤٨ قضائية ) ولاملح امام صراحة النص باطلاق القول بان مدعى التزوير قد ابدى دفاعه في موضوع الدعوى . ( نقض ١٦/٣/٧٦ سنة ٢٧ ض ٦٧١ ) .

٢ - الحكم برد وبطلان عقد البيع - المطعون فيه بالتزوير - لا يعنى بطلان الاتفاق ذاته وانما بطلان الورقة المثبتة له ومن ثم فان هذا الحكم لا يحول دون اثبات حصول هذا الاتفاق باى دليل آخر مقبول قانونا ( نقض ١٨/١/١٩٦٥ سنة ١٦ ص ١١٠٥ ) .

٣ - مفاد نص المادة ٤٤ اثبات انه لايجوز الحكم بصحة الورقة وفي الموضوع معا بل يجب ان يكون القضاء بصحة الورقة سابقا على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم الذي اخفق في اثبات تزوير الورقة من ان يقدم ما عسى ان يكون لديه من مطاعن على التصرف المثبت فيها اذ ليس في القانون ما يحول دون التمسك بطلان التصرف او صوريته بعد الاخفاق في الادعاء بتزوير الورقة المثبتة لهذا التصرف لاختلاف نطاق ودرجتي كل من الطعنين عن الآخر اذ يقتصر الامر في الادعاء بالتزوير على انكار صدور الورقة من المتصرف دون التعرض للتصرف ذاته من حيث صحته وبطلانه فاذا ما ثبت للمحكمة فساد الادعاء بالتزوير وصحة اسناد التصرف الى المتصرف فان ذلك لا يقتضى بطريق اللزوم ان يكون التصرف صحيحا وجوبا ( نقض ٢١/٣/٧٢ سنة ٢٣ ص ٤٤٠ ) .

٤ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة - انه لا يجوز لمحكمة الموضوع عند قضائها بعدم قبول الادعاء بالانكار ان تقتضى في موضوع الدعوى ، بل

يجب عليها أن تجعل حكمها مقصورا على الدفع حتى لا تفوت على صاحب المصلحة من الخصوم سلوك طريق الادعاء بالتزوير اذا اراد . واذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قضى بعدم قبول الدفع بالجهالة ، وهو صورة من صور الإنكار ، وفي الموضوع بتأييد أمر الاداء بحكم واحد ، دون أن يتيح للورثة فرصة الادعاء بالتزوير على السند ان ارادوا ، فانه يكون قد خالف القانون . ( نقض ٧٣/٢/٢٧ سنة ٢٤ ص ٣٣٣ ) . نقض ١٩/١١/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٣٠٨ قاعدة رقم ١٣ .

٥ - اراد الحكم في اسبابه ما يفيد اطلاق المحكمة على العقد المطعون عليه بالتزوير . النعى عليه بالبطلان لعدم الامر بضم المظروف المحتوى على ذلك العقد والاطلاع عليه . غير صحيح ( نقض ٧٣/١/٣٠ سنة ٢٤ ص ١٢٤ ) .

٦ - وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه والى محاضر الجلسات في المرحلة الاستئنافية يبين انها قد خلت من اثبات أن محكمة الاستئناف قامت بفض المظروف المنطوى على أصل الوصية المطعون فيها بالتزوير وبالإطلاع على هذا المظروف تبين انه لم يفض امامها واذا كان اغفال قاضي الدعوى الاطلاع على الورقة المطعون فيها بالتزوير أو الإنكار مما يعيب الحكم الصادر بشأن هذه الورقة ويبيطله اذ هي صميم الخصومة ومداهما مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه ( نقض ٦٨/٦/١٩ سنة ١٩ ص ١١٨٤ ) .

٧ - الظروف المحتوى على السند المطعون فيه بالتزوير لا يعدو أن يكون ورقة من اوراق الدعوى وللمحكمة أن تطلع عليه في غيبة الخصوم ، ولا يعدو ذلك اجراء من اجراءات التحقيق يتحتم حصوله في حضورهم ( نقض ١١/٦/١٩٦٩ سنة ٢٠ ص ١١٧٠ ، نقض ٧٥/١/٢١ سنة ٢٦ ص ٢١٢ ) .

٨ - الاوراق المدعى بتزويرها لا تعدو أن تكون من اوراق القضية ، فلا يعتبر الامر بضمها والاطلاع عليها اجراء من الاجراءات التي يلزم اثباتها في محضر الجلسة أو في أى محضر آخر ( نقض ١٢/١٢/١٩٧٢ سنة ٢٣ ص ١٣٥٧ ) .

### ملحوظة :

— هذا وتنوء الى انه لا يوجد تناقض بين الاحكام الاربعة الاخيرة اذ انه وان كان يتعين على المحكمة الاطلاع على السند المطعون عليه بالإنكار أو التزوير الا ان هذا الاجراء لا يلزم ان يكون في حضور الخصوم كما لا يلزم



التنويه عنه في محاضر الجلسات أو الحكم بل يكفى التأشير على السند من المحكمة بما يفيد الاطلاع عليه .

٩ - النص في المادة ٤٤ من قانون الاثبات يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي الموضوع معاً بل يجب أن يكون القضاء في الادعاء بالتزوير سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى تؤيد دفاعه في موضوع الدعوى ، لا فرق في ذلك بين أن يكون انكار المحرر أو الادعاء بتزويره حاصل أمام محكمة أول درجة أو محكمة ثاني درجة ولا أن يكون القضاء من أيهما صادراً بصحته أو بمرده وبطلانه وسواء كان الحكم من محكمة ثاني درجة بالتأييد أو الالغاء لاتحاد الحكمة التشريعية في جميع الاحوال السابقة ، وهي ألا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة وحكم بتزويرها أو ادعى التزوير واخفق في ادعائه من تقديم ما قد يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد اثباته بالمحرر الذي ثبت تزويره أو التخلص من الالتزام الذي يثبته وفشل في الطعن عليه إذ المحرر المحكوم بصحته أو بطلانه لا يعدو أن يكون دليلاً في الدعوى وقد تعدد الأدلة على إثبات الالتزام أو نفيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في الادعاء بالتزوير وفي الموضوع معاً ، فإنه يكون قد خالف القاتون بما يوجب نقضه . ( نقض ٧٧/٥/١٦ لسنة ٢٨ ص ١٢٢٥ ، نقض ١/١٢/١٩٨٢ طعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٤٨ قضائية ، نقض ١/٦/١٩٨١ طعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٧ قضائية ) .

١٠ - عدم جواز الحكم بصحة المحرر وفي الموضوع معاً . رفض الادعاء بتزوير اعلان صحيفة الاستئناف . وجوب أن يكون القضاء به مستقلاً عن الحكم في شكل الاستئناف وموضوعه . ( نقض ١٩٧٧/٢/٩ لسنة ٢٨ ص ٤٠٦ ) .

١١ - في حالة ما إذا قضى بعدم قبول الادعاء بالتزوير لأنه غير منتج في النزاع تنتفي الحكمة التي ترمى الى الفصل بين الادعاء بالتزوير وبين الحكم الموضوعي طالما ليس من ورائه أي تأثير في موضوع الدعوى الأصلية ولا يكون هناك من داع لأن يكون الحكم بعدم الادعاء بالتزوير سابقاً على الحكم في الموضوع . ( نقض ٧٧/١١/٣٠ طعن رقم ٩ لسنة ٤٦ قضائية ، نقض ١/١/١٩٨٠ طعن رقم ٥٩٦ لسنة ٤٦ قضائية ) .

١٢ - محكمة الافلاس . عدم التزامها باتباع القواعد والاجراءات

الخاصة بالفصل في الادعاء بتزوير سند الدين . قضاؤها بعدم جدية المنازعة في السند وبشهر الافلاس في حكم واحد معا . لا خطأ . ( نقض ١٩٨٠/١/١٤ طعن رقم ٤٣٣ لسنة ٤٦ قضائية ) .

١٣ - لا مجال لأعمال المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات السابق ( المطابقة للمادة ٤٤ اثبات ) - بشأن عدم جواز الحكم في الادعاء بالتزوير أو الموضوع معا - مادام أن دفاع المطعون ضده الاول - وان اتخذ صورة الادعاء بالتزوير - الا أنه بحسب التكييف الصحيح دفع بصورية التاريخ المدون بالعقد وبعدم الاحتجاج بهذا التاريخ على المورثة وعلى المطعون ضده الاول بأعتباره خلفا لها وليس ادعاء بالتزوير كما ذهبت الى ذلك خطأ محكمة الاستئناف ومن ثم فلا عليها أن هي قضت بحكم واحد بعدم صحة التاريخ ويرفض الدعوى تبعا لذلك تأسيسا على أن العقد حرر بعد وفاة المورثة فيكون بذلك صادرا ممن لا صفة له في النيابة عنها . ( نقض ١٩٧٤/٣/٢٦ سنة ٢٥ ص ٥٧٥ ) .

١٤ - اثبات فض الظروف المحتوى على الورقة المدعى بتزويرها والاطلاع عليه . ليس من البيانات الواجب تضمينها الحكم القاضي بالتزوير . ( نقض ٧٩/٥/٢٢ طعن رقم ١٠٩١ لسنة ٤٨ قضائية ) .

١٥ - ايراد المحكمة بشأن العقد المدعى بتزويره بيانات مستمدة منه . مؤداه . اطلاعها عليه . النعى باغفال هذا الاجراء . لا محل له . ( نقض ١٩٨٠/١/٨ طعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٧ قضائية ، نقض ١٩٨٢/١٢/١٤ طعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٩ قضائية ) .

١٦ - عدم جواز الحكم بصحة المحرر اوردته أو بسقوط الحق في اثبات صحته وفي الموضوع معا . م ٤٤ اثبات . لا محل لأعمالها متى قضت بعدم قبول الادعاء بالتزوير . ( نقض ١٩٨١/٤/٢٣ طعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٤٧ قضائية ) .

١٧ - اعمال نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات . نطاقه . عدم الطعن بالانكار أو تزوير المحرر والاقتصار على مناقشة الدليل المستمد منه . لا مجال لأعمال المادة المذكورة في هذه الحالة . ( نقض ١٩٨١/١١/٢٤ طعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٨ قضائية ) .

١٨ - إذا قدم المؤجر عقدا يفيد تأجير المكان مفروشا على خلاف ادعاء ورثة المستأجر باستجاره خاليا ، واقتصر الورثة على الدفع بجهالة التوقيع المنسوب لمورثهم دون أن يستطيل دفاعهم الى التمسك بانطواء العقد على تحايل على أحكام القانون الأمره فانه يتعين على المحكمة ان

تمضى فى تحقيق الدفع بالجهالة والفصل فى امره قبل نظر الموضوع والحكم فيه ، وهى فى ذلك مقيدة بما تقضى به المادة ٤٢ من قانون الاثبات بأن يكون تحقيقها — اذا ارتأت — بالمضاهاة او البيينة قاصرا على الواقعة المادية المتعلقة باثبات حصول التوقيع ممن نسب اليه او نفىه ، دون تحقيق موضوع الالتزام فى ذاته الذى يجب أن يكون تاليا لقضائها فى شأن صحة المحرر او بطلانه التزاما بنص المادة ٤٤ من قانون الاثبات . ( نقض ١٩٨٢/٤/٨ طعن رقم ١٧٧٩ سنة ٥٠ قضائية ) .

١٩ — اذا كان الثابت بالاوراق ان الطاعنة اعتصمت بعتد يفيد استئجار المورث لشقة النزاع مفروشة ، فالتصرت المطعون ضدها على الدفع بجهالة التوقيع المنسوب لمورثها وحلفت يمين عدم العلم ، وبدلا من ان تقصر محكمة اول درجة التحقيق على اثبات ونفى الواقعة المتعلقة بالتوقيع التزاما بحكم المادة ٤٢ من قانون الاثبات ، شملت منطوق حكمها اثبات ونفى موضوع الالتزام فى ذاته وهو استئجار المورث شقة النزاع خالية ، وسمعت البيينة فى شأنه مخالفت بذلك القانون اذ اهلكت الفصل فى امر حصول التوقيع وتخلت بالتالى عن ان تقول كلمتها فى شأن صحة العقد او بطلانه قبل نظر موضوع الدعوى اعمالا لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات ، ثم قضت فى الموضوع واسقطت من حسابها العقد المكتوب دون تحقيق او تسبيب مع ماله من اثر فى تكوين عقيدة المحكمة بشأن ما اذا كانت شقة النزاع مؤجرة خالية ام مفروشة . . . واذ سايرتها محكمة الاستئناف والتفتت عما اثارته الطاعنة امامها نعيها على الحكم الابتدائى واغفلت بدورها ان تقول كلمتها فى شأن صحة العقد او بطلانه قبل نظر الموضوع ثم قضت فى موضوع الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائى فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بمخالفة القانون والاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب . ( نقض ١٩٨٢/٤/٨ طعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٢٠ — لما كان عجز الطاعن عن اثبات تزوير اعلان الحكم الابتدائى اليه لا يستتبع — بطريق اللزوم — جريان ميعاد الاستئناف فى حقه ، اذ ليس فى القانون ما يحول دون تمسكه بأوجه دفاع اخرى بعد الحكم برفض الادعاء بالتزوير ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى فى الادعاء بالتزوير وفى شكل الاستئناف بسقوط الحق فيه معا فانه يكون قد جاء باطلا ومخالفا للقانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب . ( نقض ١٩٨٢/٥/٩ طعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٢١ — عدم جواز الحكم بصحة الورقة او تزويرها وفى موضوع



الدعوى معا . صدور الحكم من المحكمة الاستئنافية . وجوب التقيد بهذه القاعدة سواء كان الحكم بالتأييد أو الالغاء . ( نقض ١٩٨٢/٦/٢٧ طعن رقم ١٠٦٢ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٢٢ — الحكم برفض الادعاء بتزوير اعلان الحكم الابتدائي . وجوب ان يكون القضاء به مستقلا عن الحكم في شكل الاستئناف وموضوعه ( نقض ١٩٨٢/٥/٩ طعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٢٣ — انه وان كان من المقرر وفقا لنص المادة ٤٤ من قانون الاثبات انه لايجوز للمحكمة ان تقضى بسقوط المحرر اوردته او بسقوط الحق في اثبات محته وفي الموضوع معا بل يجب ان يكون قضاؤها سابقا على الحكم في موضوع الدعوى اعتبارا بانه يجمع بين هذه الحالات الثلاث استهداف الا يحرم الخصم المحكوم عليه في الادعاء بالتزوير من ان يقدم ملقده يكون لديه من ادلة قانونية اخرى او يسوق دفاعا متاحا جديدا ، الا انه اذا ما انتفت هذه الحكمة التي ابتغاها المشرع من عدم جواز الجمع بين القضاء في الادعاء بالتزوير وفي الموضوع بحكم واحد فلا يكون هناك من مسوغ لتطبيق هذه القاعدة ، واذ كان النص في المادة ٢١٣ من قانون المرافعات قد جعل ميعاد الطعن في الحكم كأصل عام ساريا من تاريخ النطق به واستثنى من ذلك حالات منها تخلف المحكوم عليه عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى وعدم تقديم مذكرة بدفاعه فجعل الميعاد في هذه الحالات لا يبدأ الا من تاريخ اعلان الحكم ، وكان الطاعنان قد اتخذوا طريق الادعاء بالتزوير في محضري جلسيتين من جلسات محكمة اول درجة تضمنا اثبات حضورهما توصلا الى اهدار اثر هذا الحضور واعمال الاستثناء المقرر بتلك المادة دون غيرها ، ومن ثم تكون هاتان الورقتان المطعون فيهما بالتزوير هما السبيل القانوني الوحيد في الدعوى للوقوف على التاريخ الذي جعله القانون اساسا لسريان ميعاد الطعن فلذا ما أخفق الطاعنان في ادعائهما فان القضاء برفض الادعاء بالتزوير يستتبع حتما ان يصاحبه الحكم بسقوط الحق في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد المحدد في القانون محسوبا من تاريخ صدور الحكم المستأنف اعتدادا بمحضر الجلستين اللذين اثبت فيهما حضور الطاعنين امام محكمة اول درجة ، ولا يكون ثبت مجال في هذه الحالة بسوغ القول بإمكان تقديمهما دفاعا قانونيا او دفاعيا آخر يتصل بمسألة بدء سريان ميعاد الطعن بالاستئناف مما تقتضيه معه الحكمة من اعمال قاعدة وجوب سبق القضاء برفض الادعاء بالتزوير على الحكم في الموضوع ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فانه يكون قد انزل القانون منزله الصحيح ويكون النعي عليه في هذا الصدد على غير اساس . ( نقض ١٩٨٢/٥/٦ طعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٢٤ - مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات انه لايجوز الحكم بصحة المحرر - ايا كان نوعه - وفي موضوع الدعوى معا ، بل يجب ان يكون القضاء بصحته سابقا على الحكم في الموضوع ، ولو كان قد سبق ابداء دفاع موضوعي ، وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي اخفق في اثبات تزوير المحرر من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من اوجه دفاع اخرى ، كان يرى في الادعاء بالتزوير ما يغنى عنها . . لما كان ذلك وكان عجز الطاعن عن اثبات تزوير اعلان الحكم المستأنف - والذي من تاريخ حصوله يبدأ سريان ميعاد الطعن بالاستئناف بالنسبة له - لا يستتبع بطريق اللزوم ان يكون قد سقط حقه فيه ، اذ ليس في القانون ما يحول دون تمسكه بإعلان ذلك الاعلان - بعد الحكم برفض الادعاء بالتزوير لاختلاف نطاق ومرمى كل من الطعنين عن الآخر اذ قد تتعدد الأدلة على اثبات ذلك البطلان أو نفيه . . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في الادعاء بالتزوير وفي شكل الاستئناف - وهو ذاته موضوع الادعاء بالتزوير - معا فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه فيما قضى به في شكل الاستئناف دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن . . ( نقض ١٦/١٢/١٩٨٢ طعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٢٥ - لئن كان من المقرر وفقا لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات انه لايجوز للمحكمة ان تقضى بصحة المحرر اوردته او بسقوط الحق في اثبات صحته وفي الموضوع معا ، بل يجب ان يكون قضاؤها بذلك سابقا على الحكم في موضوع الدعوى ، اعتبارا بأنه يجمع بين هذه الحـالـات الثلاث استهداف الا يحرم الخصم الذي تمسك بالمحرر المقضى بتزويره او بسقوط الحق في اثبات صحته او الخصم المحكوم بصحة الورقة قبله ، من ان يقدم ما عسى ان يكون لديه من أدلة قانونية اخرى ، او يسوق دفاعا جديدا ، اخذا بشأن الادعاء بالتزوير كان مقبولا ومنتجا في النزاع ، الا انه لامجال لاعمال هذه القاعدة اذا كانت المحكمة لم تر فيما ساقه الطاعن من قرائن على مجرد ادعائه تزوير السند - دون سلوك طريق الادعاء بالتزوير - ما يقتضي باستعمال الرخصة المخولة لها في المادة ٥٨ من ذات القانون في القضاء برده وبطلانه - ، لما كان ذلك وكان المشرع قد نظم في المواد من ٤٩ الى ٥٨ من قانون الاثبات طريق الادعاء بالتزوير ، ووجب في المادة ٤٩ منه ان يكون ذلك الادعاء بتقرير في قلم الكتاب ، وكان من المقرر أنه يجب على مدعى التزوير ان يسلك في الادعاء به الاوضاع المنصوص عليها في تلك المادة وما بعدها من قانون الاثبات لكي ينتج الادعاء اثره القانوني ، وكان الثابت ان الطاعن وان اثار امام محكمة الموضوع ان التوقيع المنسوب اليه على التنازل عن الايجار المسطر بالعقد مزور عليه ، الا أنه لم يسلك

السبيل الذى رسمه القانون ، فإنه يكون من حق تلك المحكمة ان تعتبر العقد صحيحا ، مادامت لم تر هى من ظروف الدعوى وفقا للمادة ٥٨ منسلفة البيان أنه مزور ، ذلك ان مؤدى هذه المادة التى جاءت خالية من أى قيد أو شرط — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — ان محكمة الموضوع وهى تقضى برد وبطلان الورقة تطبيقا لها انما تستعمل حقا بخوله لها القانون ، فهى ليست ملزمة بتنبيه الخصوم الى ذلك ، وبالتالي فإن محكمة الموضوع اذ خلصت فى الحكم المطعون فيه فى حدود سلطتها الموضوعية فى تقدير الدليل وبأسباب سائغة تكفى لحمل ما انتهت اليه من صحة حصول التنازل عن الايجار واعتبرته غير مطعون عليه بالتزوير بالطريق الذى رسمه القانون ، وقضت تبعا لذلك بتأييد حكم الاخلاء للتنازل ، فإنه لا على المحكمة اذ هى قضت بصحة ذلك التنازل وفى الموضوع بحكم واحد ويكون النعى بهذا السبب على غير اساس . ( نقض ١٩٨٢/١٢/٩ فى الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٢٦ — وحيث انه عن ادعاء المخاصم الاول . . . . بالتزوير على محضر جلسة ١٩٨٢/٦/٧ الذى حكم فيها بشطب الدعوى فإنه ادعاء غير منتج اذ ليس من ورائه أى تأثير فى الدعوى الاصلية ومن ثم كان ادعاء غير مقبول ، فضلا عن انه لا ينطوى على طعن بالتزوير اذ لم يدع المخاصم ان الحقيقة قد غيرت فى احد المحررات المخاصمين عليها .

وحيث انه متى كان الادعاء بالتزوير غير منتج فلا يكون هناك ما يدعى لان يكون الحكم فيه سابقا على الحكم فى الموضوع . ( نقض ١٩٨٢/١/٣ طعن رقم ٧ لسنة ٥٣ قضائية ) .

٢٧ — من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان المادة ٤٤ من قانون الاتبات اذ نصت على ان « اذا قضت المحكمة بصحة المحرر او برده او قضت بسقوط الحق فى اثبات صحته اخذت فى نظر موضوع الدعوى فى الحسب او حددت لنظره اقرب جلسة » قد دلت على أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة او بتزويرها وفى الموضوع معا يجب ان يكون القضاء فى الادعاء بالتزوير سابقا على الحكم فى موضوع الدعوى . لا فرق فى ذلك بين ان يكون انكار المحرر او الادعاء بتزويره حاسلا امام محكمة اول درجة او محكمة ثانى درجة ، ولا أن يكون القضاء من أيهما صادرا بصحته او برده وبطلانه وسواء كان الحكم من محكمة ثانى درجة بالتأييد او بالالغاء لاتحاد الحكمة التشريعية فى جميع الاحوال السابقة وهى الا يحرم الخصم الذى تمسك بالورقة وحكم بتزويرها او ادعى بالتزوير وأخفق فى ادعائه من تقديم ما قد يكون لديه من



أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بالمحرر الذي ثبت تزويره أو التخلص من الالتزام الذي يثبتته وفشل في الطعن عليه ، إذ المحرر المحكوم بصحته أو بطلانه لا يعدو أن يكون دليلاً في الدعوى وقد تعتمد الأدلة على إثبات الالتزام أو نفيه . ( نقض ١٩٨٢/١٢/٩ طعن رقم ٣١٢ لسنة ٤٩ قضائية )  
**الحالات التي لاتعيد فيها المحكمة الدعوى للمرافعة بعد أن تقضى في موضوع الادعاء بالتزوير وقبل أن تفصل في موضوع الدعوى :**

أولاً : الحالة الأولى إذا قضت المحكمة بعدم قبول الادعاء بالتزوير لأنه غير منتج في النزاع .

ثانياً : الحالة الثانية : حالة ما إذا طعن بالتزوير أمام محكمة النقض على سند يتعلق بموضوع النزاع وقضت محكمة النقض بعدم قبول الادعاء بالتزوير أو بعدم جوازه على التفضيل المبين بالطعن بالتزوير أمام محكمة النقض . في هذه الحالة لاتعيد المحكمة الدعوى للمرافعة لأنه لايجوز إبداء دفاع موضوعي أمام محكمة النقض .

الحالة الثالثة : إذا كان قد طعن على السند بالتزوير أمام محكمة أول درجة وقضت المحكمة في الادعاء بالتزوير وأعادت الدعوى للمرافعة ليبدى الطرفان ما لديهما من أوجه دفاع موضوعية وأصر الطاعن بالتزوير على ادعائه أمام المحكمة الاستئنافية وهذا الرأي الذي نأخذ به بخالف ما استقرت عليه أحكام النقض على النحو السالف بيانه .

## مادة ٤٥

يجوز أن بيده محرر غير رسمي أن يختصم من يشهد عليه ذلك المحرر ليقر بأنه بخطه أو بأعضائه أو بختمه أو ببصمة أصبعه ولو كان الالتزام الوارد به غير مستحق الاداء ويكون ذلك بدعوى أصلية بالإجراءات المعتادة .  
 هذه المادة تطابق المادة ٢٧٧ مرافعات قديم .

## الشرح :

الدعوى المشار إليها بهذه المادة هي دعوى تحقيق الخطوط الأصلية أو دعوى صحة التوقيع وبمقتضاها أجاز المشرع لكل متمسك بورقة عريضة أن يتبع إجراءات تحقيق الخطوط بصفة أصلية من غير أن تكون هناك دعوى متعلقة بأصل الحق وقبل حلول أجل الدين وهذه حالة من الحالات التي نص القانون فيها على إمكان تحقيق نوع من الإثبات بدعوى أصلية قبل رفع النزاع

للمحكمة . ويعمد الدائن لهذا الطريق ليتفادى قبل حلول الاجل حظر المنازعة بسبب انكار المدين أو ورثته صحة الامضاء أو الختم الموقع به على الورقة العرفية وضياع الادلة التي تمكن من اثبات صحة التوقيع وتقتصر مهمة المحكمة عند نظر هذه الدعوى على التحقق فقط من نسبة صدور الورقة الى المدعى عليه أو عدم نسبتها اليه دون أن تتعرض لاصل الحق الوارد بها فلا يجوز للقاضي عند الفصل فيها ان يتعرض للتصرف المثبت في المحرر من جهة صحة التزامات الطرفين الناشئة عن العقد أو بطلانها أو نفاذ العقد أو توقفه أو تقرير الحقوق المترتبة عليه .

ويكفى لقبول هذه الدعوى أن يكون لرافعها مصلحة محتملة فيجوز رفعها حتى ولو كان الحق الثابت بها معلقا على شرط واقف .

وترفع دعوى تحقيق الخطوط الاصلية بالاجراءات المعتادة اي بورقة تكليف بالحضور تعلن للخصم طبقا للقواعد المقررة في قانون المرافعات وتقدر بقيمة الحق المثبت في الورقة المطلوب الحكم بصحة التوقيع عليها عملا بالمادة ٢٧/١٠ مرافعات فاذا كانت قيمة الحق تزيد على خمسمائة جنيه ترفع الى المحكمة الابتدائية اما اذا قلت قيمتها عن ذلك فترفع الى المحكمة الجزئية ونظرا لانها دعوى شخصية غائبا طبقا لقواعد الاختصاص المجلى ترفع امام المحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعى عليه عملا بالمادة ٤٩ - ٤٩ مرافعات . ( مرافعات العشماوى الجزء الثانى ص ٩٦ ) والاثبات لمحمد عبد اللطيف الجزء الاول ص ٢٥٣ ) .

### احكام النقض :

دعوى صحة التوقيع ليست الا دعوى تحفظية شرعت ليطمئن من بيده سند عرفى على آخر الى ان الموقع على ذلك السند لن يستطيع بعد صدور الحكم بصحة توقيعه ان ينازع في صحته ويمتنع على القاضى ، وهذه ماهيتها ان يتعرض للتصرف المدون في الورقة من جهة صحته أو بطلانه ونفاذه أو توقفه وتقرير الحقوق المترتبة عليه فالحكم الصادر فيها لا ينعيب الا على التوقيع الموقع به على الورقة واذن نمتى كان الحكم المطعون فيه قد مكن المطعون عليهما من اثبات ان التاريخ الوارد بعقد البيع المقول بصدوره من مورثهما في فترة مرض موته الى اخيهما الطاعن غير صحيح فان الطعن عليه بالخطأ في تطبيق القانون استنادا الى ان تاريخ العقد سبق ان حدده الحكم النهائى الصادر في مواجهة المطعون عليهما بصحة توقيع البائع وانه لم يكن يجوز للمحكمة بعد ذلك ان تصرح لهما بالطعن فيه يكون على غير اساس . ( نقض ٥١/٥/٣ مجموعة احكام النقض في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٦٤٠ قاعدة ١١٠ ، نقض ٩٥٢/٣/٦ المرجع السابق ص ٦٤١ قاعدة ١١١ ) .

٢ - دعوى صحة التوقيع سواء كان سندها قانون المرافعات القديم او قانون التسجيل لاتعدو ان تكون وسيلة لاعتبار التوقيع على العقد مصدقا عليه تمهيدا لتسجيله والحكم الصادر فيها لايعدو ان يقوم مقام تصديق الموظف المختص على التوقيع فهي - وتلك طبيعتها - دعوى شخصية لاتندرج ضمن الدعاوى العينية العقارية التي نصت عليها المادة السابعة من قانون التسجيل وأخذ حكمها ، ( نقض ١٣/٥/٨٠ المرجع السابق ص ٦٤٠ قاعدة ١٠٨ ) .

### مادة ٤٦

إذا حضر المدعى عليه وأقر ، أثبتت المحكمة إقراره ، وتكون جميع المصروفات على المدعى ويعتبر المحرر معترفا به إذا سكت المدعى عليه أو لم ينكره أو لم ينسب إليه إلى سواه .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٧٨ مرافعات قديم .

### الشرح :

المبدأ الذي قرره هذه المادة ما هو إلا ترديد للقواعد العامة من أن المحرر حجة على من صدر منه حتى يطعن عليه صراحة بالانكار والتزوير .

### مادة ٤٧

إذا لم يحضر المدعى عليه حكمت المحكمة في غيبته بصحة الخط أو الأمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع . ويجوز استئناف هذا الحكم في جميع الأحوال .

هذه المادة تقابل المادة ٢٧٩ من قانون المرافعات القديم .

### التعليق :

اشترط المشرع في النص القديم ألا يحكم في هذه الدعوى إلا إذا حضر المدعى عليه أو أعيد إعلانه عملاً بقواعد قانون المرافعات القديم أما النص الجديد فلم يشترط ذلك وبهذا يتعين الرجوع إلى قواعد الغياب والحضور المنصوص عليها في قانون المرافعات الجديد ومن مقتضاه أن المدعى عليه إذا أعلن مع شخصه ولم يحضر فلا مبرر لاعادة إعلانه .



### الشرح :

خالف المشرع في هذه المادة القواعد العامة المنصوص عليها في باب الاستئناف في قانون المرافعات فأجاز استئناف الحكم الصادر في هذه الدعوى في حالة غياب الخصم وذلك أيا كانت قيمة الحق المثبت في الورقة وهذا استثناء من القواعد العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات (م ٢٧/١٠ ، ٢١٩ : ٢٢٣ ) لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره وعلى ذلك لا يجوز قياس استئناف دعوى التزوير الأصلية أو الفرعية أو دعوى الإنكار الفرعية على هذه الحالة وطبقا لما هو ظاهر من نص المادتين فإن الاستئناف الاستثنائي المشار إليه بها قاصر على حالة غياب المدعى عليه . أما في حالة حضور المدعى عليه بالجلسة فلا يجوز له استئناف الحكم إلا إذا كان قابلا للاستئناف وفقا للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات .

وطبقا لهذا النص فإنه يتعين على المحكمة أن تحكم بصحة الخط أو التوقيع المنسوب الى الخصم على المحرر بغير اجراء تحقيق وفي هذا خروج على المبادئ العامة التي تقضى بان عدم حضور المدعى عليه امام المحكمة لا يمنع من الحكم لصالحه اذا ثبت لها عدم أحقية المدعى في دعواه .

### مادة ٤٨

إذا أنكر المدعى عليه الخط أو الأمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع فيجوز التحقيق طبقا للقواعد المتقدمة .

هذه المادة تطابق المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات القديم .

### الفرع الثاني

#### الادعاء بالتزوير

### مادة ٤٩

يكون الادعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها الدعوى بتقرير في قلم الكتاب ، وتبين في هذا التقرير كل مواضع التزوير المدعى بها والا كان باطلا .

ويجب أن يعلن مدعى التزوير خصمه في الثمانية الايام التالية للتقرير بمذكرة يبين فيها شواهد التزوير واجراءات التحقيق التي يطلب اثباته بها ، والا جاز الحكم بسقوط ادعائه .

هذه المادة تطابق المادة ٢٨١ من قانون المرافعات القديم .

## الشرح :

الادعاء بالتزوير هو مجموع الإجراءات التي نص عليها القانون لاثبات عدم صحة الأوراق رسمية كانت أو عرفية وتوجد وجوه شبه كثيرة بين إجراءات الادعاء بالتزوير وتحقيق الخطوط ( أى الإنكار ) وكلاهما يراد به الوصول لمعرفة ان كانت الورقة المقدمة في القضية صحيحة أو غير صحيحة وطرق الاثبات في كليهما واحدة والنتيجة في كليهما متماثلة وهي التوصل للحكم بقبول الورقة أو استبعادها ولكن إجراءات تحقيق الخطوط لا تتناول غير الأوراق العرفية وعبء الاثبات فيها واقع على المتمسك بالورقة لا على الذى ينازع في صحتها ، بينما الادعاء بالتزوير يرد على الأوراق الرسمية والعرفية على السواء وعبء اثبات عدم صحة الورقة يقع على من يدعى ذلك لا على المتمسك بالورقة غير ان هناك من الأوراق العرفية ما لا يكفى الإنكار لهدم قوتها في الاثبات وانما يتعين الادعاء فيها بالتزوير وهي :

١ - الأوراق العرفية المصدق على التوقيع عليها من مكتب التوثيق اذا ادعى من تشهد عليه الورقة ان التوقيع الوارد عليها ليس توقيعاً أو توقيعاً سلفه .

٢ - الأوراق العرفية للمعترف بالتوقيع عليها أو التي حكم بصحة التوقيع عليها اذا ادعى من يحتج عليه بها حصول تغيير ملأى في صلحها بالمحسو أو الزيادة .

٣ - الأوراق الموقعة عليها بختم اذا ثبتت صحة البصمة من الأدلة التي قدمها المتمسك بالورقة أو اذا أقر المنسوب صدور الورقة منه بصحة البصمة ولكنه أنكر حصول التوقيع . ( يراجع للتطبيق على المادة ٢٩ ) .

٤ - المحررات العرفية التي يناقش الخصم موضوعها طبقاً لما نصت عليه المادة ٣/١٤ من هذا القانون .

٥ - اذا كن قد قضى من المحكمة الجنائية ببراءة المتهم لانتفاء التزوير أو لعدم كفاية أدلة التزوير فلا يقبل الادعاء بالتزوير أمام المحكمة المدنية وذلك عملاً بالمادة ١٠٢ اثبات التي تنص على تقيد القاضي المدني بحجية الحكم الجنائي أما اذا حكم بالبراءة لانتفاء التمسك الجنائي فان ذلك لا يمنع من الادعاء بالتزوير أمام المحكمة المدنية لأن الحكم الجنائي ليس له حجية بصحة الورقة في هذه الحالة .

ولا يملك الادعاء بالتزوير غير طرفي الخصومة الممثلين في الدعوى أو خلفائهم أى ممن كان طرفاً في الورقة بنفسه أو بمن يمثله قانوناً ويملك الخصم الطعن بالتزوير في الورقة ولو كان هو الذى قدمها اذا تبين له بعد ذلك العبث بها ولا يقبل من الخارجين عن الخصومة التدخل مقصداً للطعن بالتزوير فى

ورقة مقدمة في القضية وكل ما لهم أن يرفعوا دعوى التزوير الأصلية وتطبقا للفقرة الأولى من المادة فإنه يجب أن يحدد في تقرير الادعاء بالتزوير كل مواضع التزوير المدعى بها فإذا كان التزوير ماديا وجب على الطاعن أن يبين موضع التزوير في الورقة المطعون فيها وما إذا كان في صلب المحرر أو في التوقيع فإذا كان في صلب المحرر وجب أن يبين ما إذا كان التزوير بالانضافة أو الكشط أو التحشير وإن كان في الامضاء فيكفى أن يقرر الطاعن أن الامضاء المنسوب إليه على المحرر ليس امضاءه وإنها لم تصدر منه وإن كان الادعاء بالتزوير في ختم منسوب إلى الطاعن وجب أن يبين ما إذا كان هذا الختم اصطنع تقليد الختم صحيح أم كان ختما صحيحا استعمال بغير علم صاحبه ورضاه أما إذا كان التزوير مغنويا فيجب أن يبين ما إذا كان التزوير قد حصل بتغيير اقرار أولى الشأن أو يجعل واقعة غير صحيحة في صورة واقعة معترف بها أو بانتحال شخصية الغير أو استبدال الأشخاص . ويترتب البطلان على عدم تحديد موضع التزوير في التقرير فلا يقبل الادعاء بالتزوير إذا صيغ التقرير بصيغة مبهمه غير مقطوع فيها بشيء ولكن ذلك لا يمنع المحكمة ومن تلقاء نفسها الحكم برد أي ورقة وبطلانها إذا ظهر لها أنها مزورة وذلك عملا بالمادة ٥٨ اثبات .

ويجوز الادعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو كان أمام المحكمة الاستئناف وإنها يجب حصوله قبل اقفال باب المرافعة فلا يقبل بعد ذلك مالم تعتمد المحكمة لفتح باب المرافعة من جديد وحق الادعاء بالتزوير لا يسقط بالتقادم ولذلك تصح مباشرته أثناء نظر الدعوى الأصلية ولو ظهر أن التزوير يرجع لأكثر من خمس عشرة سنة ولا تأثير لسقوط الدعوى الجنائية على هذه الحالة ويخضع الادعاء بالتزوير لكل أسباب انقضاء الخصومة كالترك والانقضاء والصلح ويوجب القانون أن يكون الادعاء بالتزوير بتقرير في قلم الكتاب . ويوجب أيضا على مدعى التزوير أن يعلن خصمه في ثمانية الأيام التالية للتقرير بمذكرة يبين فيها شواهد التزوير واجراءات التحقيق التي يطلب اثباتها بها والا جاز الحكم بسقوط الادعاء والحكم بسقوط الادعاء بالتزوير جوازي تقضى به المحكمة أو لا تقضى حسب ما يتبين لها من ظروف الحال أي أن ميعاد ثمانية الأيام ميعاد تهديدي لا يترتب على انقضائه السقوط حتما ولذلك إذا أعلن مدعى التزوير شواهد بعد انقضاء الاجل ولكن قبل الحكم بسقوط ادعائه امتنع الحكم بالسقوط عندئذ لان غرض الشارع هو حث مدعى التزوير على التعجيل في اثبات صحة ادعائه والسير بالاجراءات حتى لا يبقى الموضوع الأصلي معلقا . الا أن بعض المحاكم قد ذهبت إلى عكس ذلك وقضت بأن انتهاء اعلان مدعى التزوير شواهد بعد انقضاء الاجل وقبل الحكم بسقوط ادعائه لا يمنع المحكمة من الحكم بالسقوط وحجتها



في ذلك ان الرخصة التي خولها المشرع للمحكمة في هذه الحالة يجوز استعمالها حتى ولو بعد الاعلان مادام انه تم بعد الثمانية ايام الا ان هذا الرأي ليس سديداً ذلك ان المحكمة من الاجراء تكون قد تحققت بالاعلان الذي تم فعلاً فضلاً عن ان عدم الاعلان في خلال الثمانية ايام في اغلب الاحيان لا يكون راجعاً الى معلن شواهد التزوير بل يكون راجعاً الى المحضرين وترك هذه الرخصة في يد المحكمة بعد اتمام الاعلان يعتبر تمادياً في الشكليات .

واذا تعدد المدعى عليهم في التزوير واعلن احدهم بشواهد التزوير في الميعاد ولم يعلن الباقيون بها في الميعاد فلا محل للحكم بالسقوط لعدم جواز التجزئة في هذه الحالة .

وشواهد التزوير هي كل ما يستند اليه مدعى التزوير من وقائع وقرائن وامارات وظروف ما كان منها سبيل اثباته شهادة الشهود أو تحقيق الخبراء وما كان من قبيل القرائن المستفادة من الوقائع الثابتة في الدعوى ( المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات القديم ) .

( راجع في شرح كل ما تقدم مرافعات العشماوى الجزء الثانى ص ٥١٧ الوسيط لرمزى سيف الطبعة الثامنة ص ٦٢٧ ومرافعات حامد فهى طبعة سنة ٤٠ ص ٥٧٤ ومرافعات أبو هيف الطبعة الثانية ص ٦٢١ وقانون الاثبات لمحمد عبد اللطيف الجزء الاول ص ٣٧٠ والوسيط للسنبورى الجزء الثانى الطبعة الثانية المجلد الاول ص ٢٥٤ ) .

#### متى يجوز الادعاء بالتزوير :

يجوز الادعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها الدعوى امام محكمة الموضوع سواء اكان ذلك امام محكمة اول درجة أو امام ثانى درجة . ونظراً لان الادعاء بالتزوير في حقيقته طلب عارض وكان قانون المرافعات في المادة ١٢٣ منه لا يجيز ابداء الطلبات العارضة بعد اقفال باب المرافعة فانه لا يجوز الادعاء بالتزوير بعد اقفال باب المرافعة .

واذا حجزت المحكمة الدعوى للحكم وصرحت بتقديم مذكرات في اجل معين وقدم الخصم مذكرة بدفاعه في الميعاد مرفقاً به تقرير ادعاء بالتزوير وكان قد اطلع خصمه عليها أو اعلنها له فانه يتعين على المحكمة ان تعيد الدعوى للمرافعة للفصل في هذا الادعاء غير ان مدعى التزوير في هذه الحالة سيصادف صعوبة في اعلان شواهد التزوير في الميعاد المقرر في المادة وهو ثمانية ايام غير انه يجوز له اعلان شواهد التزوير لخصمه دون تحديد جلسة وان يذكر في الاعلان انه طلب من المحكمة اعادة الدعوى للمرافعة لتحقيق التزوير .

وفي حالة ما اذا لم يقرر مدعى التزوير به في قلم الكتاب في فترة حجز الدعوى للحكم وقبل اقفال باب المرافعة وانما يقدم بطلب لاعادة الدعوى للمرافعة للطعن بالتزوير فانه يجوز للمحكمة ان تجيبه الى طلبه أو ترفضه .

### هل يجوز الطعن بالتزوير امام محكمة النقض :

يتعين التفرقة بين حالات ثلاثة الحالة الاولى ان تكون الاوراق التى يرغب الخصم فى الطعن عليها بالتزوير قد قدمت لمحكمة اول درجة أو ثانى درجة ولم يطعن عليها الخصم الذى احتج بها عليه بالتزوير فانه لايجوز له فى هذه الحالة ان يطعن عليها بالتزوير امام محكمة النقض لان هذا يعد منه دفاع جديد لم يبداه امام محكمة الموضوع ونعى موضوعى لم يثره الا امام محكمة النقض وبالتالي فهو غير مقبول والحالة الثانية ان المستند لم يقدم لمحكمة الموضوع وتقدم لمحكمة النقض لأول مرة للاستدلال على امر موضوعى فان الطعن عليه بالتزوير يكون غير منتج وبالتالي غير مقبول لانه طالما ان هذا الدليل لم يعرض على محكمة الموضوع فلا يجوز بالتالى تقديمه لمحكمة النقض والحالة الثالثة ان تقدم الاوراق لمحكمة النقض باعتبارها من اجراءات الطعن بالنقض او من المستندات التى يتعين طرحها على محكمة النقض قبل ان تفصل فى الطعن كالأوراق التى تؤثر فى قبول الطعن أو عدم قبوله سواء من ناحية الشكل أو من ناحية الموضوع كما هو الشأن بالنسبة لصحيفة الطعن بالنقض واشترائط القانون التوقيع عليها من محام مقبول امام محكمة النقض فانه يجوز للمطعون ضده ان يطعن بالتزوير على التوقيع المنسوب للمحامى على صحيفة الطعن توصلنا الى اثبات انها باطلة لعدم التوقيع عليها من محام مقبول امام محكمة النقض وكما اذا دفع المطعون ضده بسقوط الحق فى الطعن بالنقض لتقديمه بعد الميعاد فانه فى هذه الحالة يجوز للطاعن الطعن بالتزوير على اعلانه بالحكم المطعون فيه تمهيداً للإثبات ان الطعن قدم فى الميعاد وكما اذا كان مبنى الطعن ان التوقيع على مسودة الحكم المطعون فيه مزور على احد اعضاء الدائرة التى اصدرت الحكم ، فى جميع هذه الحالات وامثالها يتعين على الطاعن ان يقرر بالطعن بالتزوير بتقرير فى قلم كتاب محكمة النقض ثم يقوم باعلان شواهد التزوير وفقاً للاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٤٩ اثبات ويتعين على محكمة النقض قبل الفصل فى الطعن بالنقض ان تحقق الطعن بالتزوير وتقضى فيه ويجب عليها فى حالة ما اذا تبين لها عدم صحة الطعن بالتزوير ان تقضى برفضه ثم تعيد الاوراق للمراجعة حتى ولو كان الطعن بالتزوير قد ابدى لمراجعة دنع شكلى كما اذا طعن بالتزوير على ورقة اعلان الحكم الاستئنافى رداً على الدفع بسقوط الحق فى الطعن بالنقض وخلاصت المحكمة الى ان الطعن بالتزوير غير صحيح فانه لايجوز لها فى هذه الحالة ان تقضى برفض الطعن بالتزوير وتقضى فى الوقت نفسه بسقوط الحق فى الاستئناف بل يجب ان يكون حكمها قاصراً على الطعن بالتزوير اذ ليس هناك ما يمنع من ان يقدم الطاعن دليلاً آخر على عدم استقامة الدفع بالسقوط .

## احكام النقض :

١ - وحيث انه عن ادعاء الخاصم الاول ٠٠ بالتزوير على محضر جلسة ١٩٨٢/٦/٧ الذى حكم فيها بشطب الدعوى فانه ادعاء غير منتج اذ ليس من ورائه اى تأثير فى الدعوى الاصلية ومن ثم كان ادعاء غير مقبول ؛ فضلا عن انه لاينطوى على طعن بالتزوير اذ لم يدع الخاصم ان الحقيقة قد غيرت فى احد المحررات الخاصمين عليها . وحيث انه متى كان الادعاء بالتزوير غير منتج فلا يكون هناك ما يدعو لان يكون الحكم فيه سابقا على الحكم فى الموضوع ، ( نقض ١٩٨٣/١/٣ طعن رقم ٧ لسنة ٥٣ قضائية ) .

**ملحوظة : ثابت من قراءة مدونات هذا الحكم ان الورقة المطعون عليها بالتزوير هى محضر جلسة محكمة النقض ومفهوم هذا الحكم ان الطعن بالتزوير جائز كما اوضحنا امام محكمة النقض على الاوراق الخاصة برفع الطعن والاوراق الخاصة بهباشرة الاجراءات امامها .**

٢ - وحيث انه بالنسبة للادعاء بالتزوير الذى قرر به الطاعن فى قلم كتاب هذه المحكمة على عقد ايجار شقة النزاع فانه لما كان الطعن بطريق النقض لاينقل الدعوى الى محكمة النقض بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المطعون فيه ويطرح عليها الخصومة بكافة عناصرها كما هو الشأن فى الاستئناف وانما يقتصر ما يطرح على هذه المحكمة على المواضع التى ينعى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه وفى حدود الاسباب التى يوردها فى صحيفة طعنه وفى نطاق ما يجيز القانون اثارته امام محكمة النقض من ذلك ، مما يتأتى معه القول بعدم جواز التمسك امامها بوجه من اوجه الدفاع لم يسبق ابداه امام محكمة الموضوع مالم يكن متعلقا بالنظام العام بشروطه ، لما كان ذلك وكان ما اورده الطاعن فى تقرير الادعاء بالتزوير لايعدو جدلا موضوعيا فى صحة دليل سبق تقديمه فى الدعوى وغير متعلق بالنظام العام فانه يكون غير مقبول . ( نقض ١٩٧٩/١١/٢٤ سنة ٣٠ العدد الثالث ص ٥٣ ) .

**سريان قواعد التزوير المنصوص عليها فى قانون الاثبات على مواد**

## الاحوال الشخصية :

من المقرر ان القواعد الشكلية للاثبات فى مواد الاحوال الشخصية تخضع لاحكام قانون الاثبات ومن ثم فانه يتعين اتباع القواعد والاجراءات المنصوص عليها فيه فى شأن الادعاء بالتزوير فى جميع مواد الاحوال الشخصية



**الاجراء الذى يتعين على المحكمة اتباعه فيما لو ابدى الادعاء بالتزوير امام اكثر من محكمة كل منها مختصة بنظره :**

اذا قدم مستند فى دعوى مدنية وطعن عليه بالتزوير وهو ما يسمى « ابداء الطعن بالتزوير بطريق الطلب العارض » وكان امر هذا المستند مطروحا على محكمة مدنية اخرى بدعوى تزوير اصلية او امام محكمة جنائية فى دعوى جنائية فانه يتعين على المحكمة المدنية التى ابدى امامها الادعاء بالتزوير بطريق الطلب العارض ان تحكم بوقف دعواها حتى يفصل فى الدعوى الاخرى مادام ان دعوى التزوير الاصلية او الدعوى الجنائية قد رفعت قبل رفع الدعوى التى ابدى فيها التزوير بطريق الطلب العارض بشرط ان تكون كلا من هذه المحاكم مختصة بنظره لان الفصل فى الادعاء بالتزوير يعتبر مسألة اولية لازمة للحكم فى الدعوى مطروح امرها على محكمة اخرى مختصة بها وذلك عملا بالمادة ١٢٩ من قانون المرافعات ( راجع مؤلفنا فى التعليق على قانون المرافعات الطبعة الثانية ص ٣٦٢ ) .

**هل يجوز رفع دعوى تزوير اصلية فى مستند احتج به فى نزاع مرفوع بشأانه دعوى :**

لايجوز ذلك سواء كان المستند قد طعن عليه بالتزوير بطريق الطلب العارض امام المحكمة التى تنظر النزاع او لم يطعن عليه وسواء كان النزاع مازال مطروحا على المحكمة ام فصلت فيه وقد استقرت على ذلك احكام النقض ( راجع التعليق على المادة ٥٩ اثبات ) .

**المحكمة المختصة بنظر الادعاء بالتزوير : راجع التعليق على المادة ٣٠ .**

**هل يصح الطعن بالتزوير فى التوقيع بعد الانكار والتحقيق ؟**

اختلف الفقهاء فى هذا الشأن الى عدة آراء اما السراى الاول فذهب الى جواز الطعن بالتزوير بعد حصول الانكار وفى جميع الاحوال ( الوسيط للسنبورى الجزء الثانى الطبعة الاولى ص ٢٩٣ والموجز لنفس المؤلف الجزء الاول ص ٥٩٥ وحكم محكمة استئناف مصر المنشور بالمرجع الاخير هامش ص ٥٩٥ ومرافعات ابو هيف رقم ٨٦٣ هامش ٥٢١ ) .

وذهب رأى الى عدم جواز ذلك وسنده في ذلك انه لا معنى لابطاح الطعن بالتزوير بعد حصول الانكار اذ يكون في ذلك اعادة للتحقيق في امر قد فصل فيه القضاء وحاز قوة الشيء المحكوم فيه وذهب فريق ثالث الى انه لا معنى لابطاح الطعن بالتزوير الا اذا كان الطعن بالتزوير يتناول وقائع جديدة لم يتناولها التحقيق الذي حصل عند الانكار ( رسالة الاثبات لنشأت الطبيعة الخامسة ص ٢١٢ ومرافعات العشماوى الجزء الثانى هامش ص ٥١٤ ) .

وذهب رأى رابع الى ان حصول الانكار او سلوك طرق الادعاء بالتزوير لا يعدو اى منهما ان يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى فالسير في تحقيقه لا يكون الا من قبيل تمحيص الدليل المطروح على المحكمة ولها ان تأخذ بهذا الدليل او بذاك اذا ما اطمانت واقتنعت به ومن ثم فلا ضرر على ذى الشأن من ان يسلك طريق الادعاء بالتزوير بعد حصول الانكار مادام ان المحكمة لم تحسم النزاع والخلف الذى حصل بشأن الانكار او الادعاء بالتزوير اما اذا كانت قد حسمت النزاع الذى ثار بين الخصوم بشأن الورقة المطعون فيها بالانكار او التجهيل بأن قضت بصحتها او بعدم صحتها فان ذلك يكون منها قضاء فى شق من الدعوى مطروح عليها ويكون لقضائها هذا قوة الشيء المحكوم فيه ويكون النزاع بذلك فى هذا الشق قد خرج من ولاية المحكمة بمجرد النطق بالحكم ولا يجوز لصاحب الشأن بعد ذلك ان يسلك سبيل الادعاء بالتزوير الا اذا كان الطعن بالتزوير يتناول وقائع جديدة لم يتناولها التحقيق الذى حصل عند الانكار اما اذا كان الطعن بالتزوير عن ذات الوقائع التى سبق الطعن فيها بالانكار والتى انحسم النزاع القائم بشأنها بحكم من القضاء فلا سبيل الى اعادة طرحها على المحكمة من جديد بعد ما استنفذت ولايتها فى هذا النزاع بحكم مقيد لها ويكون الادعاء بالتزوير الحاصل بعد ذلك غير مقبول ( حكم لمحكمة طنطا الابتدائية فى الدعوى رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى الصادر بجلسة ١٩٦٢/٩/٢٧ المنشور بالمجموعة الرسمية السنة الواحدة والستون ص ٤٢٦ ) .

وان كان رأى الاول هو الراجح وقد أخذت به محكمة النقض فى احكامها القديمة والحديثة الا اننا نرى الاخذ بالرأى الأخير لوجهته ولا تساقه مع نصوص القانون خاصة ما تعلق منها باستنفاد المحكمة ولايتها فى امر فصلت فيه ولا يجوز لها الرجوع عنه طبقا للمادة ١٠١ اثبات .

وعلى ذلك اذا طعن المتمسك ضده بالورقة على توقيعه بالانكار وثبت للمحكمة ان توقيعه صحيح وقضت بذلك فى حكمها فانه لايجوز له ان يعود

الى الادعاء بالتزوير مؤسسا ادعاءه على ان التوقيع غير صحيح لأنه بذلك يعود الى مناقشة أمر فصلت المحكمة فيه غير أنه يجوز له أن يؤسس ادعاءه بالتزوير على أن التوقيع وإن كان توقيعاً إلا أنه اختلس منه أو نقل الجزء الذى يحمل التوقيع من محرر آخر الى الورقة المطعون عليها أو غير ذلك . . . كذلك فإنه من باب أولى فإن الادعاء بالتزوير من صاحب التوقيع على الورقة العرفية مانع له من الادعاء بالانكار بعد ذلك .

هذا ومن البديهي أن رفض الطعن بالانكار لا يتعارض مع الادعاء بتزوير صلب السند بالحشر وبالإضافة أو الكشط كما لا يتعارض مع الادعاء بموقع تزوير معنوي أثناء تحريره .

ومن المقرر أنه إذا اكتفى الخصم بالقول في محضر الجلسة أو في مذكرة مقدمة منه للمحكمة أن السند مزور ولم يتخذ الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة وهى التقرير به فى قلم الكتاب فإن ذلك لا يعد منه طعنًا بالتزوير وإن كان يعد انكاراً لتوقيعه إذا ذهب الى القول بأن السند مزور لأن التوقيع المنسوب له مزور عليه .

والتزوير في الورقة يتم بطرق كثيرة ومختلفة يصعب حصرها منها التزوير المادى الذى يقع بالإضافة أو الكشط أو التحشير أو إزالة جزء من المحرز بقطع جزء منه أو باستعمال مادة كيميائية وغير ذلك من الطرق أما التزوير المعنوي فيقع من محرر السند أثناء تحريره بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة .

هذا وننوه الى أن مجرد وجود كشط أو تحشير بالسند لا يدل بذاته على وقوع التزوير ما لم يقم الدليل على أنه تم بعد توقيع المحرز وبفسير موافقة المدين .

ومن المقرر أن الادعاء بتزوير جزء من عقد لاينفى ما ثبت في الجزء الذى لم يتناوله الطعن ولايسقط حجيته في الاثبات .

### هل يجوز الطعن بالتزوير على الاحكام :

الطعن بالتزوير كما سبق ان اوضحنا يرد على الاوراق العرفية وكذا الاوراق الرسمية ومنها الاحكام القضائية ومن ثم يجوز الطعن عليها بالتزوير فرعياً أو بدعوى تزوير اصلية ويجوز الطعن بالتزوير على منطوق



الحكم وكذا على اسبابه اذا كانت مؤثرة في المنطوق ومتصلة به أو متممة له  
اما اذا كانت اسبابا غير مؤثرة فيه فإن الطعن عليها بالتزوير يكون غير  
منتج وبالتالي غير مقبول ( راجع حجية الاسباب التي وردت تعليقا على  
المادة ١٠١ اثبات ) .

كذلك فإنه يجوز الطعن بالتزوير على مسودة الحكم ، غير أنه لا يجوز  
الطعن بالتزوير على الحكم على سند من أن تزوير معنويا وقع في اسبابه  
بأن صور واقعة غير صحيحة واعتبرها واقعة صحيحة على خلاف ما هو  
ثابت في المستندات لان هذا من أسباب الطعن على الحكم لمخالفته الثابت  
في الأوراق فضلا عن أنه يدخل في اجتهاد القاضي وتقديره للوقائع  
واستخلاصه لها ونشاطه الذهني في بيان مضمون الأدلة ومرباطها الا أنه  
إذا كان اثبات الواقعة على نحو غير صحيح كان نتيجة غش أو تدليس أو  
غدر أو خطأ مهني جسيم فإن ذلك وإن كان لا يعد تزويرا الا أنه قد يصلح  
لان يكون سببا لمخاصمة القاضي طبقا لما هو منصوص عليه في المادة ٤٩٤  
مرافعات . ( راجع مؤلفنا في التعليق على قانون المرافعات الطبعة الثانية  
ص ١١١٢ ) .

### احكام النقض :

١ - الادعاء بتزوير الأوراق المقدمة في الدعوى يجوز ابداءه أثناء  
قيامها أمام محكمة الاستئناف . فإن المادة ٢٧٣ مرافعات قديم - المقابلة  
للمادة ٢٨١ - تجيز الطعن بالتزوير بطلب عارض في أية حالة تكون عليها  
الدعوى الأصلية وقيام الخصومة أمام محكمة الاستئناف ان هو الا حالة من  
الحالات التي تكون عليها الدعوى وليس في ذلك تقويت لدرجة من درجات  
التقاضى على أحد من أصحاب الشأن إذ مسألة التزوير ليست في حقيقتها  
الا دفاعا موضوعيا منصبا على مستندات الدعوى وليست من قبيل الطلبات  
الجديدة التي يمنع تقديمها لأول مرة في الاستئناف . ( نقض ١٩٤٧/١١/٦  
مجموعة عمر الجزء الخامس ص ٤٧٥ قاعدة ٢٢٧ ) .

٢ - اذا كان الطاعن قد طلب في مذكرته الاخيرة بعد حجز القضية  
للحكم إعادة الدعوى الى المرافعة ليقرر الطعن بالتزوير في محضر اعلان  
بأشره المحضر ورفضت المحكمة الاستجابة لهذا الطلب استنادا الى أنه قد  
مضت مدة سنة من تاريخ رفع معارضته في الحكم الغيابي دون أن يقرر  
بالتزوير واستخلصت من ذلك أنه طلب كيدى يبغي من ورائه اطالة امد

التقاضى فانها لا تكون قد اخلت بحقه فى الدفـاع . ( نقض ١٩٥٣/٤/٩  
مجموعة المكتب الفنى السنة ٤ ص ٨٥٤ ، نقض ٦٥/١١/١١ سنة ١٦  
ص ١٥٠٩ ) .

٢ - اذا كان مدعى التزوير حين طعن بالتزوير على المحرر قرر بقلم  
الكتاب ان الامضاء الموقع به على هذا المحرر والمنسوب اليه ليس بخطه  
فان فى ذلك ما يكفى للابانه عن موضع التزوير المدعى به من المحرر ويكون  
تقرير الطعن على هذه الصورة محمداً به موضع التزوير المدعى . ( نقض  
٢٢/١٠/٦٤ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٥ ص ٩٨٧ ) .

٤ - عدم بيان اجراءات التحقيق التى يطلب اثبات التزوير بها فى  
مذكرة شواهد التزوير لا يترتب عليه البطلان بل سقوط الادعاء بالتزوير وهو  
امر جوازى للمحكمة حسبما تقضى به المادة ٢٨١ من قانون المرافعات فلا  
تقريب عليها ان لم تحكم به . ( حكم النقض السابق ) .

٥ - صاحب التوقيع على الورقة العرفية اذا لجأ الى طريق الادعاء  
بالتزوير ولم يقف عند حد الانكار كان عليه اثبات هذا التزوير ، ولا يكون  
على المتمسك بالورقة اثبات صحتها ، ولا يستطيع من نسب اليه التوقيع  
ان يلجأ بعد ذلك الى الانكار ليسقط حجية الورقة ، ويحمل المتمسك بها عبء  
اثبات صدورها ، كما لا يستطيع الوارث او الخلف الالتجاء الى الانكار او  
التجهيل بعد أن أسقط سلفه حقه فيه بالادعاء بالتزوير ، وان كان الواقع  
فى الدعوى انها اقيمت على مورث الطاعن وان الحاضر عنه طعن على عقد  
البيع الذى يحمل توقيعه بالتزوير ، وان الطاعن اختصم بعد وفاة المورث  
وتمسك بأنه يجبل توقيع المورث . وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى  
النتيجة الصحيحة فى قضائه بعدم قبول الطعن بالانكار من جانب الطاعن  
بعد الادعاء بالتزوير - من جانب مورثه - فان النعى عليه فيما اورده  
من تقارير خاطئة يكون غير منتج ( نقض ٧٣/١/١١ سنة ٢٤ ص ٦٢ ) .

٦ - يجب على مدعى التزوير ان يسلك فى الادعاء به الاوضاع  
المنصوص عليها فى المادة ٢٨١ وما بعدها من قانون المرافعات السابق لى  
ينتج الادعاء اثره القانونى ، وهو ما لم يسلكه مورث الطاعنين ، وبذلك  
يكون ما صدر منه لا يعدو ان يكون انكاراً للتوقيع تابعه ورثته فيه وليس  
ادعاء بالتزوير بمعناه القانونى ( نقض ٧٣/٢/٢٧ سنة ٢٤ ص ٣٣٣ ) .  
٧ - وجوب الادعاء بالتزوير بتقرير فى قلم الكتاب . عدم سلوك هذا

السييل . حق محكمة الموضوع في اعتبار العقد صحيحا ما دامت لم تزل من ظروف الدعوى انه مزور ( نقض ١٩٧٠/٤/٢٣ سنة ٢١ ص ٦٧٧ ) .

٨ - ان المادة ٤٩ من قانون الاثبات أوجبت على مدعى التزوير تحديد كل مواضع التزوير المدعى بها في تقرير الادعاء بالتزوير الذي يصر في قلم الكتاب والا كان التقرير باطلا والممول عليه في تحديد مواضع التزوير هو تقرير الطعن بالتزوير ولا يجوز لمدعى التزوير ان يضيف في مذكرة شواهد التزوير او في دفاعه امام المحكمة مواضع اخرى للتزوير غير التي حددها في ذلك التقرير لأن ذلك منه يكون ادعاء بتزوير بغير الطريق الذي رسمه القانون وهو طريق التقرير به في قلم الكتاب ( نقض ١٩٧٠/٥/٣٠ سنة ١٩ ص ١٠٤٥ ، نقض ١٩٧٤/٤/٩ سنة ٢٥ ص ٦٥٨ ) .

٩ - ازالة جزء من المصير - بالقطع او التمزيق لرفع بعض عباراته أو اضافة عبارات جديدة - يعد تزويرا ( نقض ١٩٧٠/٥/٥ سنة ٢١ ص ٧٩٦ ) .

١٠ - القضاء برد وبطلان تاريخ الاقرار المدعى بتزويره . الاعتداد بفحوى هذا الاقرار في الاثبات . لا تناقض . ( نقض ١٩٧٠/٥/٢٨ سنة ٢١ ص ٩٤٥ ) .

١١ - الادعاء بتزوير جزء من عقد لا ينفي ما يثبت في الجزء الذي لم يتناوله الطعن ولا يسقط حقه في الاثبات ، هذا فضلا عن ان مجرد الطعن بتزوير عقد لا يكفي بذاته لانتزاع المال ممن آل اليه بموجب هذا العقد اذا كان ظاهر الحال لا يدل على جدية هذا الطعن . ( نقض ١٩٨٠/١/٧ طعن رقم ١٨١ لسنة ٤٦ قضائية ) .

١٢ - محكمة الافلاس . عدم التزامها باتباع القواعد والاجراءات الخاصة بالفصل في الادعاء بتزوير سند الدين . قضاؤها بعدم جدية المنازعة في السند وبشهر الافلاس في حكم واحد معا . لا خطأ . ( نقض ١٩٨٠/١/١٤ طعن رقم ٤٣٣ لسنة ٤٦ قضاء ) .

١٣ - سلطة محكمة الافلاس . لا تتسع لحسم الخصومة في الاعاء بالتزوير . حقها في استظهار مدى جدية المنازعة في سند الدين . ما تقرره المحكمة بشأن جدية الادعاء بالتزوير من عدمه . لا يحوز حجية امام محكمة الموضوع المختصة بالفصل فيه . ( حكم النقض السابق ) .



١٤ - تقدير مدى جدية الطعن بالتزوير والمنازعة في سند الدين محل دعوى الافلاس . من سلطة محكمة الموضوع متى اقامت قضاها على أسباب سائغة . ( حكم النقض السابق ) .

١٥ - الادعاء بالتزوير . عدم جواز اضافة مدعى التزوير الى دفاعه امام المحكمة أو في مذكرة الشواهد ادعاء بتزوير محرر آخر أو اضافة مواضع اخرى للتزوير في ذات المحرر لم ترد بتقرير الطعن بالتزوير . ( نقض ١٩٨٠/٢/٤ طعن ١٠٤٠ لسنة ٤٧ ) .

١٦ - انه وان كان الادعاء بتزوير محرر يحول دون التمسك بعد ذلك بالدفع بالانكار أو الجهالة على التوقيع الوارد على هذا المحرر الا ان الدفع بالانكار أو الجهالة أو الاخفاق لا يحول دون الادعاء بعد ذلك بتزوير المحرر ويأخذ الوارث أو الخلف حكم المورث في هذا الشأن . ( نقض ١٩٨٠/٥/١٢ طعن رقم ١٩١ لسنة ٤٨ قضائية ) .

١٧ - مفاد نص المادة ٤٩ من قانون الاثبات انه يجوز الادعاء بالتزوير في اية حالة تكون عليها الدعوى ولو امام محكمة الاستئناف ، فان اطراح محكمة اول درجة للدفع المبدى من المطعون ضدها الاولى بانكار التوقيع المنسوب صدوره من مورثها على الاقرار المزور . لا يحول دون ادعائها امام محكمة الاستئناف بتزوير ذلك الاقرار واذ تصدى الحكم المطعون فيه لهذا الادعاء بالتزوير وفصل فيه فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ( نقض ١٩٨٠/٥/١٢ طعن رقم ١٩١ لسنة ٤٨ قضائية ) .

١٨ - اذا قرر الخصم في قلم الكتاب بالادعاء بتزوير محرر وأوضح في تقريره ان التوقيع الوارد على هذا المحرر والمنسوب صدوره اليه أو الى مورثة هو توقيع مزور عليه فان ذلك يكفي للايهامه عن موضع التزوير المدعى به اعمالا لنص المادة ٤٩ من قانون الاثبات . ( نقض ١٩٨٠/٥/١٢ طعن رقم ١٩١ لسنة ٤٨ قضائية ) .

١٩ - الحكم بسقوط الادعاء بالتزوير لعدم اعلان مذكرة شواهد التزوير في الثمانية أيام التالية للتقرير به طبقا للمادة ٤٩ من قانون الاثبات جوازي للمحكمة . ( نقض ١٩٨٠/٥/٧ طعن ٧٤ لسنة ٢٥ ص ٨١٣ ) .

٢٠ - ادعاء الطاعن بان توقيعه على عقد البيع المنجز كان خلافا لما

اتفق عليه مع المطعون ضدها من تحرير وصيته . هو ادعاء بالتزوير . وجوب سلوك سبيل الطعن بالتزوير أمام محكمة الموضوع . ( نقض ٧٦/١٢/٢١ سنة ٢٧ هـ ١٨٠١ ) .

٢١ - لا يقبل الادعاء بالتزوير بحسبة مبهمة غير مقطوع فيها بشيء . فمن يطعن في امضاء موقع بها على دفتر التصديقات بانها امضاء مزورة وان طريقة تزويرها هي أن امرأة غير معينة قد مرنها المزور على تقليد اسم البائعة فوضعت هذه الامضاء المقلدة على دفتر التصديقات فلا يقبل ادعاؤه ما دامت هذه الامضاء موقعة بصفة رسمية على يد موظف مختص ، وما دام مدعى التزوير هذا لم يبين من هي تلك المرأة التي وقعت الامضاء المزورة ومن الذي مرنها على التزوير وما دليل حضورها وتسميها باسم البائعة وتوقيعها بهذا الاسم المنتحل أمام كاتب التصديقات . ( نقض ٢٥/٤/١١ مجموعة النقض في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٤٢٤ مادة ١١٥ ) .

٢٢ - الادعاء بالتزوير بعد حجز الدعوى للحكم وقبل انتهاء أجل المذكرات . اعتباره دفاعا قائما في الدعوى . اغفال محكمة أول درجة بحته . تمسك المستأنف به أمام محكمة الاستئناف . وجوب الفصل فيما ورد بشواهد التزوير . ( نقض ١٩٨٠/٦/١٠ طعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٢٣ - الورقة المطعون عليها بالتزوير . صميم الخصومة ومدارها . اغفال قاضي الدعوى الاطلاع عليها . اثره . بطلان الحكم . ( نقض ٧٨/٣/٢١ طعن رقم ٨٨٣ لسنة ٤٣ قضائية ) .

٢٤ - تقرير الادعاء بالتزوير . بيان الطاعن فيه أن التزوير ورد على العقد صلبا وتوقيعيا . تمسكه أمام المحكمة بأن التزوير تم بطريق الشف أو الاختلاس . اعتبار ذلك افصاحا عن وسائل التزوير ولا يعد اضافة لمواضع تزوير اخرى غير الواردة بالتقرير . ( نقض ١٩٨٠/٢/١٩ طعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٢٥ - متى كانت المحكمة قد انتهت الى ان الطاعن قد وقع بامضائه على المحرر الذي أنكر توقيعه عليه فان هذا المحرر يعتبر صادرا منه وحجة عليه بما فيه ولا يجوز له بعد أن أخفق في انكاره ان يتحطل من نسبية هذه الورقة اليه إلا بالطعن فيها بالتزوير ( نقض ٦٥/١/١٤ سنة ١٦ هـ ٥٦ ) .

٢٦ - ليس في القانون ما يحول دون التمسك بطلب بطلان التصرف أو

صوريته بعد الاخفاق فى الادعاء بتزوير الورقة المثبتة لهذا التصرف لاختلاف نطاق ومرمى كل من الطعنين عن الآخر ، اذ يقتصر الامر فى الادعاء بالتزوير على انكار صدور الورقة من المتصرف دون التعرض للتصرف ذاته من حيث صحته وبطلانه ، فاذا ما ثبت للمحكمة فساد الادعاء بالتزوير وصحة اسناد التصرف الى المتصرف ، فان ذلك لا يقتضى بطريق اللزوم أن يكون هذا التصرف صحيحا وجديا . ( نقض ٧٢/٢/٢١ سنة ٢٣ ص ٤٣٩ ) .

٢٧ - اذا كان الوارد بأصل اعلان الطاعن للجلسة التى حددت للمرافعة بعد التحقيق أن المحضر أثبت انتقاله الى مسكنه ووجده مغلقا فسلم صورة الاعلان لمدوب الادارة بقسم شبرا وأخطر عنه بكتاب مسجل ، وكانت البيانات التى أثبتها المحضر دالة على انه اتبع القواعد المقررة فى النشانون لضمان وصول الصورة الى المعلن اليه ، فان الاعلان يكون صحيحا وتترتب عليه جميع الآثار القانونية ومنها افتراض وصول الصورة فعلا الى المعلن اليه ، ولا سبيل لاثبات زعم الطاعن بأن اعلانه لم يتم لتلك الجلسة الا عن طريق الادعاء بالتزوير . ( نقض ٧٧/٣/٢٢ سنة ٢٨ ص ٧٦٨ ) .

٢٨ - لما كان البين من الصورة الرسمية لمذكرة شواهد التزوير المودعة ملف الطعن أن الطاعنين طلبوا اجراء تحقيق التزوير عن طريق المضاهاه وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائى بسقوط الحق فى الادعاء بالتزوير على أن مذكرة شواهد التزوير قد خلت من بيان اجراءات تحقيق التزوير المدعى به فانه يكون معيبا بمخالفة الثابت فى الاوراق ( نقض ١٩٨٠/١١/٢٧ طعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٢٩ - من المقرر أن ما يثبت المحضر بورقة الاعلان من اجراءات قام بها بنفسه أو وقعت تحت بصره تكتسب صفة الرسمية فلا يجوز اثبات عكسها الا بالطعن عليها بالتزوير واذ كان المطعون ضده اذ اكتفى فى اثبات عدم تسليم صورة صحيفة الاستئناف الى جهة الادارة بما دون على الاخطار الوارد اليه من بيانات نسبت الى شخص قيل بأنه موظف بالقسم تدل على عدم وصول الصورة الى الادارة على خلاف ما أثبتته المحضر من حصوله ، ولم يتخذ المطعون ضده طريق الطعن بالتزوير على اعلان صحيفة الاستئناف ، فان هذا الادعاء لا يكفى بذاته للنيل من صحة وحجية الاجراءات التى أثبت المحضر فى أصل الاعلان قيامه بها . ( نقض ١٩٧٨/٣/٢٠ سنة ٢٩ ص ٨١٦ ) .

٣٠ - اذا كان الطاعنان لم يسلكا السبيل الذى رسمه القانون فى المواد



من ٤٩ الى ٥١ من قانون الاثبات للادعاء بالتزوير ولم يحدد في مذكرتهما المقدمة لمحكمة الموضوع مواضع وكنه العبارات التي اضيفت ، حتى يتبين مدى انتاجيتها وتعلقها بالنزاع المعروض ، فان من حق محكمة الموضوع الالتفات عما اثاراه من تزوير العقد وتعتبره صحيحا ما دامت لم تر من ظروف الدعوى وفقا للمادة ٢٨ من قانون الاثبات ما يشير الى تزويره . ( نقض ١٩٧٩/٥/٢ سنة ٢٠ العدد الثاني ص ٢٥٣ ) .

٣١ - تزوير الاوراق العرفية : ما هيته . اتساعه لكل تغيير له اثر مادي يظهر على المحرر بعد تحريره . ( نقض ١٩٨١/٧/١ طعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٣٢ - عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بتزوير المحرر . التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، سبب جديد غير مقبول . ( نقض ١٩٨١/١١/٨ طعن رقم ٧٦٩ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٣٣ - القواعد الشكلية للاثبات في مواد الاحوال الشخصية . خضوعها لاحكام قانون الاثبات . طرح الحكم الادعاء بالتزوير لعدم اتباع اجراءات قانون الاثبات . لا خطأ . ( نقض ١٩٨١/٦/٢٣ طعن رقم ٢٨ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٣٤ - تغيير الحقيقة المؤدى الى اعتبار المحرر مزور . ما هيته . الاغفال الذى ليس من شأنه مخالفة مضمون المحرر أو صحته أو قوته القانونية فى الصورة المأخوذة منه لا يعد تزويرا ، ( نقض ١٩٨٢/٦/٢٤ طعن رقم ١٤١٣ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٣٥ - ايراد قرائن بمذكرة شواهد التزوير لاثباته غير مانع من اضافة قرائن أخرى . رفض بحث هذه القرائن الجديدة . خطأ وقصور . ( نقض ١٩٨٢/٦/١٠ طعن رقم ٤٦٢ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٣٦ - ادعاء تغيير القاضى أو وكيل النيابة الحقيقة فى حكم أو قرار . وجوب سلوك سبيل الطعن بالتزوير ، علة ذلك . ( نقض ١٩٨٢/٢/٢٣ طعن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٣٧ - من المقرر وفقا لحكم المادتين ٤٩ ، ٥٩ من قانون الاثبات ان الادعاء بالتزوير على المحررات اما ان يكون بطلب عارض يبدى أثناء

الخصومة التي يحتج فيها بالحرر - وفي أية حالة كانت عليها الدعوى - وذلك بالتقرير به بقلم كتاب المحكمة التي تنظرها أو بطريق دعوى أصلية ترفع بالارضاع المعتادة اذا لم يكن قد تم الاحتجاج بعد بهذا الحرر وعلى ان تتبع في الحالتين ذات القواعد والاجراءات المنصوص عليها بشأن تحقيق الادعاء والحكم فيه مما مفاده ان لكل من الطرفين كيانه وشروطه التي يستقل بها في مجال ابدائه مما يمتنع معه وجه الجمع بينهما في هذا الصدد بمعنى انه اذا كان الاحتجاج بالحرر قد تم فعلا في دعوى مقامة استنادا اليه فان الادعاء بتزويره يكون عن طريق ابدائه كطلب عارض والتقرير به في قلم الكتاب ، كما ان رفع دعوى التزوير الاصلية قبل الاحتجاج بالحرر يكفي لقيام الادعاء بتزويره في مواجهة دعوى الاحتجاج التي ترفع بعد ذلك ودون حاجة الى اعادة ابدائه كطلب عارض فيها ، ( نقض ١٩٧٩/١٢/١٥ سنة ٢٠ العدد الثالث ص ٢٩٢ ) .

٢٨ - ابداء الادعاء بالتزوير - بطريق الطلب العارض أو بطريق الدعوى الاصلية - كاف لقيام الادعاء وتحقيق آثاره لحين الفصل فيه ومقتضى ذلك هو عدم جواز البت في موضوع الحرر ووجوب وقف الخصومة الاصلية فيه لحين البت في أمر تزويره ذلك انه وان كان المشرع لم ير في صدد تناوله لنصوص الادعاء بالتزوير في قانون الاثبات داعيا للنص على وقف الدعوى بسبب الادعاء فيها بالتزوير باعتبار انه - وعلى نحو ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون المذكور - لا يعدو ان يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى وان السير في تحقيقه هو من قبيل المضي في اجراءات الخصومة الاصلية شأنه في ذلك شأن أية مسألة عارضة أو أية منازعة في واقعة من وقائعها يحتاج اثباتها الى تحقيق ويتوقف عليها الحكم ، الا ان وقف الفصل في الموضوع الذي يجرى الاستناد فيه الى الحرر بسبب قيام الادعاء بتزويره مقرر مع ذلك بحكم المادة ١٢٩ من قانون المرافعات التي تقضى بانه « في غير الاحوال التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوبا أو جوازا يكون للمحكمة ان تأمر بوقفها كلما رأت تعليل حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم » . ذلك ان الفصل في الادعاء بالتزوير يعتبر مسألة أولية لازمة للحكم في الدعوى مطروح أمرها على محكمة أخرى مختصة بها كان يكون أمرا لتزوير مطروحا من قبل أمام محكمة أخرى بدعوى تزوير أصلية أو بدعوى جنائية ان يتعين في هذه الاحوال وقف دعوى الاحتجاج بالحرر لحين الفصل في أمر تزويره . لما كان ما تقدم وكان الثابت بالمستندات المقدمة من الطاعن وفق طعنه - انه تمسك في دفاعه بصحيفة الاستئناف وأمام المحكمة الاستئنافية بسبق ادعائه بتزوير عقد الايجار سند

الدعوى الماثلة - وذلك بدعوى اللجنة المباشرة رقم ٠٠٠. وبدعوى التزوير الاصلية رقم ٠٠٠ المرفوعتين منه فى هذا الشأن ضد المطعون عليه - المستأجر - قبل قيام الاخير برفع دعواه الموضوعية الماثلة وان هذا الادعاء مازال منظورا ولم يفصل فيه بعد باى من الدعويين السالفتين وكان من مقتضى ذلك الدفاع - لو صح - وجوب وقف الاستئناف. لحين الفصل فى أمر التزوير من المحكمة التى تنظره . ( نقض ١٥/١٢/١٩٧٩ سنة ٣٠ الجزء الثالث ص ٢٩٣ ) .

٢٩ - وحيث انه بالنسبة للادعاء بالتزوير الذى قرر به الطاعن فى قلم كتاب هذه المحكمة فى ٨/٤/١٩٧٦ على عقد ايجاز شقة النزاع بمقولة ان العقد مصطنع بكامله وان التوقيع المنسوب الى الطاعن مزور عليه وان كلمة ( اولاده ) التى كانت واردة فى العقد الصحيح قد محيت - فانه لما كان الطعن بطريق النقض لا ينقل الدعوى الى محكمة النقض بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المطعون فيه وي طرح عليها الخصومة بكامل عناصرها - كما هو الشأن فى الاستئناف - وانما يقتصر ما يطرح على هذه المحكمة على المواضع التى ينعى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه وفى حدود الاسباب التى يوردها فى صحيفة طعنه وفى نطاق ما يجيز القانون اثارته أمام محكمة النقض من ذلك ، مما يتأتى معه القول بعدم جواز التمسك امامها بوجه من أوجه الدفاع لم يسبق ابدائه أمام محكمة الموضوع ما لم يكن متعلقا بالنظام العام بشروطه ، لما كان ذلك وكان ما أورده الطاعن فى تقرير الادعاء بالتزوير لا يعدو جدلا موضوعيا فى صحة دليل سبق تقديمه فى الدعوى وغير متعلق بالنظام العام فانه يكون غير مقبول . ( نقض ٢٤/١١/١٩٧٩ ) سنة ٣٠ العدد الثالث ص ٥٣ ، نقض ٢٩/٤/١٩٨٢ طعن رقم ٩٢١ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٤٠ - لما كان الثابت بالاوراق ان المطعون عليه أسس ادعاءه بالتزوير على انه لم يبيع للطاعنين اطيانه الزراعية وانما باعهما أرضا فضاء بعقدين مؤرخين فى ٢٤/١/١٩٦٨ واتفق معهما على تحرير عقد فى نفس التاريخ يتضمن رهنه لهما اطيانه الزراعية ليكون ضمانا للذين العقدين ، الا ان الطاعنين وبالتواطؤ مع كاتب العقود غيرا طبيعة العقد المدعى بتزويره وجعله عقدا ببيع اطيانه الزراعية واستغلا جهله القراءة والكتابة واستوقعاه عليه بزعم انه عقد رهن ، لما كان ذلك وكان التزوير فى الاوراق العرفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو تغيير الحقيقة فى المحرر بقصد الغش باحدى الطرق التى عينها القانون تغييرا من شأنه ان يسبب ضررا ، وكان اصطناع المحررات هو من طرق التزوير المنصوص عليه فى المادتين ٢١٧ ،



٢٢١ من قانون العقوبات فان التكييف الصحيح للواقعة المنسوبة الى الطاعنين هو انها تزوير مادي بطريق اصطناع عقد بيع تتمثل في حصول الطاعنين على توقيع المطعون عليه بغتة وانصببت المباغثة على طبيعة المحرر ، اذ كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف قد انتهت الى ان العقد موضوع الدعوى مزور على المطعون عليه وتمضت برده وبطلانه فانها تكون قد التزمت صحيح القانون . ( نقض ١٣/٢/١٩٧٩ سنة ٣٠ الجزء الاول من ٥١٧ ) .

٤١ - لما كان المشرع قد نظم في المواد من ٤٩ الى ٥٨ من قانون الاثبات طريق الادعاء بالتزوير ، وأوجب في المادة ٤٩ منه ان يكون ذلك الادعاء بتقرير في قلم الكتاب ، وكان المقرر انه يجب على مدعى التزوير ان يسلك في الادعاء به الاوضاع المنصوص عليها في تلك المادة وما بعدها من قانون الاثبات لكي ينتج الادعاء اثره القانوني ، وكان الثابت ان الطاعن ، وان اشار امام محكمة الموضوع ان التوقيع المنسوب اليه على التنازل عن عقد الايجار المسطر بالعقد مزور عليه ، الا انه لم يسلك السبيل الذي رسمه القانون ، فانه يكون من حق تلك المحكمة ان تعتبر العقد صحيحا مادامت لم تر هي من ظروف الدعوى وفقا للمادة ٥٨ سالفه البيان انه مزور . ( نقض ٩/١٢/١٩٨٢ طعن رقم ٥٠٥ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٤٢ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه اقام قضاؤه بثبوت تنازل المطعون ضده الثاني عن عقد الايجار للطاعن على قوله « ... ورغم ان المستأجر - المطعون ضده الثاني - ادعى في صحيفة استئنافه انه لم يتنازل عن العقد ، وبان هذا الامضاء مزور عليه ، وانه على استعداد للتقرير بالطعن بالتزوير على هذا التنازل المنسوب اليه ، ثم ردد الحاضر عنه هذا الادعاء في محضر الجلسة مقرا بانه سيتخذ طريق الطعن بالتزوير ، غير انه لم يفعل ، رغم ان الادعاء بالتزوير له طريق محدد رسمه الشارع في المادة ٤٩ وما بعدها من قانون الاثبات . ومتى كان ذلك فان المحرر العرفي يعتبر صادرا من الموقع عليه المطعون ضده الثاني وحجة عليه من حيث صحته وصحة البيانات المدرجة فيه ، عملا بحجية الاوراق العرفية المقررة في المادة ١٤ من قانون الاثبات . ( نقض ٩/١٢/١٩٨٢ طعن رقم ٥٤٩ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٤٣ - لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سلطة تقدير ادلة التزوير ، ولا يلزمها القانون باتخاذ اجراء معين من اجراءات الاثبات ، متى وجدت في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لاقتناعها بصحة الورقة المدعى بتزويرها . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اعتد بأقوال شهود المطعون ضدها الذين سمعتهم المحكمة الجزئية عند

تحقيق الدفع بالانكار ، والذين شهدوا بأن الطاعن وقع بيمينه ابهامه على مقدار الشركة المدعى بتزويره ، وكان المقرر ان تقدير اقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو ما تستقل به محكمة الموضوع مادامت لم تخرج بها عن مدلولها ، فان النعى على الحكم المطعون فيه بالتصور يكون في غير محله ، ويكون ما قرره الطاعن من ان اقوال الشهود لا تمثل الحقيقة لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل ، وهو ما لا تجوز اثارته امام هذه المحكمة يكون غير مقبول ايضا . واذا اقام الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الادعاء بالتزوير على اسباب سائغة ، تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها ، وتكفي لحمل قضائه ، فلا يعيبه سكوته على مستندات الطاعن التي تمسك بها لتأييد ادعائه بالتزوير لان في قيام الحقيقة التي اقتنع بها واورد دليلها التعليق الضمني المسقط لدلالة هذه المستندات . ( نقض ١٩٨٣/٢/١٧ ملغى رقم ٦٥٤ لسنة ٤٨ قضائية ) .

#### مادة ٥٠

على مدعى التزوير ان يسلم قلم الكتاب المحرر المطعون فيه ان كان تحت يده - او صورته المعلقة اليه - فان كان المحرر تحت يد المحكمة او الكاتب وجب ايداعه قلم الكتاب .

هذه المادة تطابق المادة ٢٨٢ من قانون المرافعات القديم .

#### مادة ٥١

اذا كان المحرر تحت يد الخصم جاز لرئيس الجلسة بعد اطلاعه على التقرير ان يكلف فورا احد المحضرين بتسلم ذلك المحرر او ضبطه وايداعه قلم الكتاب .

فاذا امتنع الخصم عن تسليم المحرر وتعذر ضبطه اعتبر غير موجود ولا يمنع هذا من ضبطه فيما بعد ان امكن .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٨٣ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

اذا رفعت دعوى تزوير أصلية يطلب الحكم برد وبطلان سند ولم يكن المحرر تحت يد مدعى التزوير وامتنع المدعى عليه في الادعاء بالتزوير عن تقديم السند المدعى بتزويره وتعذر على المحكمة ضبطه تعين عليها ان تقضى في دعوى

التزوير الأصلية بانتهاء الدعوى أما إذا كان الادعاء بالتزوير فرعيا وكان السند غير مرفق بملف الدعوى كما إذا كان المدعى عليه بالتزوير قد تمكن من سحبه من ملف الدعوى قبل الادعاء بالتزوير ولم تتمكن المحكمة من ضبطه كان على المحكمة أن تعتبر السند غير موجود وتمضى فى نظر الدعوى على هذا الاساس أى دون ما اعتداد بما ورد فى هذه المحرر وهذه القواعد تختلف تماما عن القواعد المنصوص عليها فى القانون الجزائى اذ أن سحب الورقة أو فقدانها أو انعدامها لاى سبب كان لا يمنع المحكمة من أن تعرض لادلة التزوير التى قدمها مدعى التزوير وتحققها وتقول كلمتها فيها بناء على ما يظهر لها ولا يجوز للمحكمة أن تقضى بالبراءة على أساس أن السند غير موجود كما أن لها أن تأخذ بالصورة الشمسية للورقة كدليل فى الدعوى إذا ما اطمأنت الى صحتها . ( نقض جنائى ١٩٦٤/١١/٢٣ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٥ العدد الثالث ص ٦٩٧ ونقض جنائى ١٩٤١/٥/٥ مجموعة عمر الجنائية جزء ٥ ص ٤٥٨ قاعدة ٢٥٢ ) .

أما إذا كان المحرر غير موجود بسبب لا دخل للخصم فيه كالسرقة فلا يجوز للمحكمة فى هذه الحالة أن تفصل فى موضوع الدعوى الأصلية دون اعتبار للمحرر المطعون فيه بل يجب عليها السير فى اجراءات دعوى التزوير الفرعية وتأمّر باجراء التحقيق بشهادة الشهود للتثبت من صحة المحرر أو تزويره ثم تقضى فى موضوع الدعوى على ضوء ذلك . ( قانون الاثبات لمحمد عبد اللطيف الجزء الاول ص ٣٧٤ ) .

## مادة ٥٢

إذا كان الادعاء بالتزوير منتجا فى النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لاقتناع المحكمة بصحة المحرر أو بتزويره ورأت أن اجراء التحقيق الذى طلبه الطاعن فى مذكرته منتج وجائز أمرت بالتحقيق .

هذه المادة تطابق المادة ٢٨٤ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

يجب أن يكون الادعاء بالتزوير منتجا فلا تقبل دعوى التزوير الفرعية إذا لم يكن من ورائها أى تأثير فى الدعوى الأصلية كما إذا كانت الورقة المدعى بتزويرها لم يحصل التمسك بها ضد مدعى التزوير أو لم يكن لها أى دخل فى اثبات الدعوى أو إذا كان تزوير الورقة لا ينفى وجود الحق المدعى به لثبوته مثلا بواسطة أوراق أخرى معترف بصحتها أو إذا كان المدعى عليه فى دعوى التزوير قد صادق مدعى التزوير على جوهر الواقعة المطاوب اثباتها فان



الادعاء به يصبح غير منتج وتحكم المحكمة بانتهاء اجراءات الادعاء بالتزوير  
اما اذا كان التزوير منتجا في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها  
لاقتناع المحكمة بصحة الورقة او تزويرها ورات ان اجراء التحقيق الذي طلبه  
مدعى التزوير في مذكرته منتج وجائز امرت بالتحقيق والمحكمة في فحصها  
لشواهد التزوير تقتصر على تناول امرين :

- ١ - هل الشواهد المقدمة بدعوى التزوير منتجة بحيث يكون من وراه  
تحقيقها فائدة في احتمال اثبات التزوير المدعى به .
  - ٢ - هل هي جائزة القبول بالنظر لاثباتها .
- ويلاحظ ان دور المحكمة في ذلك يختلف عن دورها في الفصل في  
موضوع التزوير ، اذ هي في مرحلة فحص الشواهد تكون بمثابة رقيب  
يمنع الوقائع البعيدة التصديق او غير المتعلقة بالموضوع او غير المقبولة  
قانونا من ان تدخل في نطاق القضية لتوسعه من غير مقتض وتعتل الفصل  
في الدعوى من تحقيق او مرافعة ومرد ذلك الى تقدير المحكمة يفصل  
فيه قاضي الموضوع بحسب ما يراه ما دام تقديره مبنيا على  
اسانيد مقبولة عقلا والقاضي ان يبحث شواهد التزوير دليلا او جملة  
والاصل ان تقتصر المحكمة في فحصها للشواهد على ما اعلنه مدعى التزوير  
لخصمه فلا تقبل شاهدا جديدا يقدم بالجلسة ، ولكن اذا لوحظ ان للقاضي  
بنص القانون سلطة مطلقة في الحكم برد أية ورقة وبطلانها اذا ظهر له  
تزويرها ولو لم يدع امامه بالتزوير ( م ٥٨ اثبات ) وانه بمباشرة لسلطته  
هذه يعتمد على اسباب ارتاها وجيهة ولو لم يذكرها الخصوم امامه ، فانه  
يكون من القبول ان يباح للمحكمة ان تأمر - بعد فحصها للشواهد - بتحقيق  
بعض وقائع تراها مؤدية لاثبات التزوير ولو لم ييدها المدعى بالتزوير وان كان  
هناك ثمت رأى بانه ليس للمحكمة ان تتناول بالفحص والتحقيق شواهد او  
ادلة تستخلصها هي من ظروف الدعوى ووقائعها اذا كان مدعى التزوير لم  
يتنبه اليها ولم يعلنها لخصمه وذلك اخذا بقواعد المرافعات التي تقضى بان يكون  
دور القاضي في الدعوى سلبيا . وعلى كل حال فانه يجوز لمدعى التزوير ان  
يكمل شواهد بورقة تعلن في الميعاد ( والميعاد ليس ميعادا حتميا كما سبق  
القول عند التعليق على نص المادة ٤٩ ) .

والحكم الذي يصدر بعد فحص شواهد التزوير اما ان يكون بعدم قبولها  
لعدم تعلقها بوقائع التزوير او لانها غير جائزة القبول بالنظر لاثباتها ، واما  
ان يكون بقبول كل شواهد التزوير او بعضها والامر بتحقيقها وبذلك ينتقل  
الادعاء بالتزوير الى المرحلة الثالثة غير انه يشترط للحكم بالتحقيق توافر  
الشروط الآتية :

١ - أن يكون الادعاء بالتزوير منتجا في النزاع بمعنى أن يكون لثبوت صحة الورقة أو تزويرها نصيب في تكوين عقيدة المحكمة بالنسبة للحكم في الموضوع والا لحكمت المحكمة برفض الادعاء .

٢ - أن يكون اجراء التحقيق منتجا بمعنى أن تكون الشواهد التي يستند اليها مدعى التزوير من شأنها لو صحت أن تؤدي الى الحكم بالتزوير . وأن تكون هذه الشواهد مما يحتاج الى تحقيق ، فإذا كانت شواهد التزوير كلها غير منتجة في اثباته أو غير كافية ، وعلى فرض ثبوتها فإنها غير كافية للاقتناع بوجوده حكمت المحكمة برفض الادعاء بالتزوير أما اذا كانت الشواهد منتجة في اثبات التزوير ولكنها لا تحتاج الى تحقيق كما اذا كانت قرائن مستفادة من الوقائع الثابتة في الدعوى ، فان المحكمة ترفض اجراء التحقيق ، ولكنها لا ترفض الادعاء بالتزوير .

٣ - أن يكون اجراء التحقيق جائزا فلا يقبل طلب التحقيق لنفي قرينة قانونية قاطعة ، كاثبات عدم التوقيع على ورقة سبق الحكم بصحتها ولو كان الحكم بصحتها لم يقض به في ادعاء التزوير وإنما قضى به بعد انكارها وكان الادعاء بالتزوير قد انصب على نفس الأسباب التي سبق ابدائها للطعن بالانكار لأن التحقيق في هذه الحالة اخلال بحجية الشيء المحكوم فيه . ( راجع التعليق على المادة ١٠١ اثبات ) فإذا كان التحقيق غير جائز حكمت المحكمة برفض الادعاء بالتزوير .

٤ - ألا تكفي وقائع الدعوى ومستنداتها لاقتناع المحكمة بصحة الورقة أو بتزويرها ، فإذا كانت هذه الوقائع والمستندات تكفي لاقتناع المحكمة بصحة الورقة ، كان لها أن ترفض الامر بالتحقيق وأن تحكم بصحة الورقة بغير تحقيق ، وإذا كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لاقتناع المحكمة بتزوير الورقة كان لها أن تحكم بتزويرها بغير تحقيق وإنما يجب على المحكمة في الحالتين أن تبين في حكمها أسباب اقتناعها بصحة الورقة أو بتزويرها . ( راجع فيما سبق مرافعات العريماوى الجزء الثانى ص ٥٢٢ وما بعدها ، والوسيط فى المرافعات لرمزى سيف الطبعة الثامنة ص ٦٣١ ) .

وقضاء المحكمة بأن شواهد التزوير متعلقة بالادعاء بالتزوير ومنتجة فيها هي مسألة موضوعية تدخل في تقدير سلطة قاضى الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك متى اقامت قضاءها على أسباب سائغة أما قضاء المحكمة بأن الاثبات جائز قانونا أو غير جائز فهي مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .

## أحكام النقض :

- ١ - حكم محكمة الموضوع بقبول شاهدين من شواهد التزوير ويندب قسم أبحاث التزييف والتزوير لتحقيقها دون باقي الشواهد مؤداة - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أرجاء الفصل في موضوع الادعاء بالتزوير الى ما بعد انتهاء تحقيق صحة الورقة على أساس جميع الشواهد القائمة في الدعوى والتي ساقها الطاعن بالتزوير باعتبارها من القرائن المؤيدة لادعاء وعلى أساس ما يستجد نتيجة التحقيق ( نقض ٢١ يناير سنة ١٩٦٧ مجموعة المكتب الفني سنة ١٨ ص ٢٧٢ ) .
- ٢ - يشترط - على ما تقرره المادة ٢٨٤ من قانون المرافعات - لقبول الادعاء بالتزوير ان يكون منتجاً في النزاع فاذا كان غير ذي اثر في موضوع الدعوى تعين على المحكمة ان تقضى بعدم قبوله دون ان تبحث شواهد أو تثبتها اذ من العبث تكليف الخصوم باثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان منتجاً نتيجة ما في موضوع الدعوى ( نقض ١٦ مارس سنة ١٩٦٧ مجموعة المكتب الفني سنة ١٨ ص ٦٦٥ ، نقض ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٤ مجموعة المكتب الفني سنة ١٥ ص ١١٨٠ ، نقض ٧٠/١/٢٢ سنة ٢١ ص ١٤٩ ) .
- ٣ - لقاضي الموضوع سلطة تقدير أدلة التزوير ولا يلزمه القانون باجراء تحقيق متى اطمأن الى عدم جدية الادعاء بالتزوير ووجد في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لاقتناعه بصحة الورقة المدعى تزويرها ( نقض ٢٨ مارس ١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني سنة ١٧ ص ٧٤٠ ) .
- ٤ - اذا كان المدعى عليه في دعوى التزوير قد صابق مدعى التزوير على جوهر الواقعة المطلوب اثباتها فلم تر المحكمة محلاً للتفسير في اجراءات التزوير لان الادعاء به أصبح غير منتج فانه كان عليها وفقاً لنص المادة ٢٨٩ من قانون المرافعات ان تقضى بانتهاء اجراءات الادعاء بالتزوير ، أما وقد قضت برفض الادعاء وبالزام مدعى التزوير بالغرامة القانونية فانها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون ، ذلك لانه لا يجوز الحكم بغرامة على مدعى التزوير الا اذا قضى بسقوط حقه في الادعاء بالتزوير أو برفضه وفقاً لنص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات ( نقض ١١/٤/١٩٥٤ مجموعة المكتب الفني سنة ٦ ص ٨٩ ) .
- ٥ - دعوى التزوير لا يجب حتماً ان تمر على مرحلتين : الاولى مرحلة تحقيق الأدلة ، والثانية مرحلة الفصل في الدعوى ، اذ هذا انما يتحقق عملاً في حالة ما اذا رأت المحكمة ان من أدلة التزوير ما هو منتج في اثباته لو صح وأمرت بتحقيقه ، أما اذا رأت من عناصر الدعوى ان هذه الأدلة بجملتها غير منتجة في اثبات التزوير أو ان في وقائع الدعوى ما يدحضها دون حاجة



الى تحقيقها ، كان لها من البداية أن تقضى برفض دعوى التزوير وصحة السند ( نقض ١٩٥١/٣/٨ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٤١١ قاعدة ٢٤ ) .

٦ - لما كان الاثبات بكل الطرق جائزا في دعوى التزوير كان لقاضي الموضوع السلطة في تقدير الادلة التي يأخذ بها في ثبوت التزوير ، واذن فلا على المحكمة أن عجز مدعى التزوير عن اثباته بالبينة ان هي اطمأنت الى ثبوته من القرائن ما دامت مؤدية الى ما استخلصته منها ( نقض ١٩٥٣/٢/١٢ المرجع السابق ص ٤١٧ قاعدة ٦٦ ) .

٧ - لمحكمة الموضوع أن تقضى بتزوير المحرر على غير شواهد التزوير التي أمرت بتحقيقها ( نقض ١٩٥٤/١٢/٢ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٤١٧ ) .

٨ - الاستفادة من نصوص قانون المرافعات أن أدلة التزوير التي عنتها هي الوقائع المتعلقة بالدعوى والمنتجة في اثبات دعوى التزوير . أما قرائن الحال والامارات التي لا تقوم على وقائع يتدافعها الخصوم اثباتا ونفيا فهي ان كانت تصلح حجة على التزوير الا انها لا تعتبر أدلة بالمعنى السالف بيانه فما يرد منها بين أدلة التزوير لا يجرى عليه ما يجرى على هذه الادلة ، ولا يجوز أن يكون محلا لحكم من القاضي بقبول أو رفض ، بل يجب أن يرجىء النظر فيه الى حين الفصل في موضوع التزوير لان الحكم بقبول تلك الادلة يكون من تحصيل الحاصل والحكم برفضها هو استبعاد لها وحدها ، وهذا غير جائز لكونها من عناصر الدعوى التي ينظر فيها عند النظر في موضوع التزوير . وعلى ذلك فاذا قبلت المحكمة من أدلة التزوير الواردة في صحيفة الدعوى دليلا واحدا وأمرت بتحقيقه وأبقت الفصل فيما عداه مما لا يعدو أن يكون من امارات التزوير ، ثم قضت بعد التحقيق والمرافعة بتزوير الورقة ، مستندة في حكمها الى ما استخلصته من التحقيق مضافا اليه تلك القرائن والامارات التي كان قد ساقها مدعى التزوير في صحيفة اعلان أدلته ، فانها بذلك لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ( نقض ٤٦/٢/٧ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٤٠٨ قاعدة رقم ٦ ) .

٩ - تقدير القرائن القضائية من سلطة قاضي الموضوع . لا رقابة لمحكمة النقض عليه في تقديره لقرينة مؤدية الى الدلالة التي استخلصها هو منها . اقامة الحكم بتزوير ورقة على قرائن مجتمعة . ليس للطاعن مناقشة كل قرينة على حدة لاثبات عدم كفايتها في ذاتها ( نقض ١٩٦٦/١٢/٨ مجموعة المكتب الفني سنة ١٧ ص ١٨٤٦ ) .

١٠ - ما نصت عليه المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات السابق من انه

لا تسمع شهادة الشهود الا فيما يتعلق باثبات حصول الكتابة أو الامضاء أو الختم أو بصمة الاصبع على الورقة المقتضى تحقيقها ممن نسبت اليه، انما هو خاص بانكار الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الاصبع . ولا مجال لتطبيقه عند الادعاء بالتزوير ، والمقصود منه هو احترام القاعدة العامة في الاثبات بعدم تعكس من يتمسك بورقة أنكرها خصمه من أن يثبت بشهادة الشهود - في غير الاحوال التي يجوز فيها ذلك قانونا - الالتزام المدون بها ، ولذلك جاء النص مقصورا على أن الشهود لا يسمعون الا عند اثبات واقعة الكتابة أو التوقيع دون الالتزام ذاته ، بخلاف الحال في الادعاء بالتزوير فان الامر فيه اذا ما قبلت شواهد التزوير يكون متعلقا بجريمة أو غش مما يجوز قانونا اثباته بجميع الطرق ومنها قرائن الاحوال ، وذلك يستتبع ان يكون لخصم مدعى التزوير الحق في أن يثبت بجميع الطرق أيضا عدم صحة ادعائه عليها عملا بالمادة ١٩٢ من قانون المرافعات . ولما كان التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة قد تناول غير التوقيع وقائع أخرى واعتمدت عليها المحكمة فلا تثرب عليها في ذلك (نقض ١٩٧٠/٤/٢٨ سنة ٢١ ص ٧١٤) .

١١ - متى انتقل المحضر الى موطن الشخص المراد اعلانه وذكر انه سلم صورة الاعلان الى أحد اقارب أو أصدقاء المعلن اليه المقيمين معه فانه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يكون مكلفا بالتحقق من صفة من تسلم منه الاعلان وان كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنات قد اقتصرن في طعنهن بالتزوير على أن المخاطب في الاعلان قد ادعى صفة القرابة والاقامة معهن على غير الحقيقة دون الطعن في صحة انتقال المحضر الى محل اقامتهن وتسليم صورة الاعلان وانتهى في ذلك الى اعتبار الاعلان قد تم صحيحا وان الطعن بالتزوير في صفة مستلم الاعلان غير منتج فانه لا يكون قد خالف القانون (نقض ١٩٧٠/٤/٢٣ سنة ٢١ ص ٦٨٩) .

٢ - لقاضي الموضوع سلطة الحكم بصحة الورقة أو تزويرها . عدم التزامه بالسري في اجراءات التحقيق أو ندب خبير . جواز اجرائه للمضاهاة بنفسه نيا كانت لغة المحرر . (نقض ١٩٨٠/٥/١٢ طعن رقم ١٩١ لسنة ٤٨ قضائية) .

١٣ - الصورة الشمسية للمحرر . مناط قبولها في الاثبات والمضاهاة مطابقتها للاصل وعدم منازعة الخصم في ذلك . (نقض ١٩٨٠/٥/١٢ طعن رقم ١٩١ لسنة ٤٨ قضائية) .

١٤ - يقع على مدعى التزوير عبء اثباته (نقض ١٩٨٠/١٠/٢٢ سنة ١٩ ص ١٢٦٣) .

١٥ - قبول محكمة الموضوع لشاهد من شواهد التزوير لتحقيقه ليعني انها رفضت دلائل التزوير الاخرى التي اوردها مدعى التزوير بتقرير

الطعن او بمذكرة الشواهد ويبقى لها الحق في تحقيقها توصلها الى الاقتناع بصحة الورقة او تزويرها . ( نقض ٧٤/١/٢٢ سنة ٢٥ ص ٢٠٠ ) .

١٦ - النسخة الكربونية للعقد الموقع عليه بامضاء منسوب للمتعاقد .  
لها حجيتها في الاثبات قبله . القضاء بعدم قبول الادعاء بتزويرها باعتبار ان لاقية لها في الاثبات . خطأ . ( نقض ٧٨/١/٢١ طعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٤ قضائية ) .

١٦ - التوقيع بالامضاء او ببصمة الختم او بصمة الاصبع هو المصدر القانوني الوحيد لاضفاء الحجية على الاوراق العرفية وفقا لما تقضى به المادة ١/١٤ من قانون الاثبات واذ كان المتصود بالامضاء هو الكتابة المخطوطة بيد من تصدر منه ، وكان الامضاء بالكربون من صنع ذات يد من نسبت اليه ، فان المحرر الموقع عليه بامضاء الكربون يكون في حقيقته مصررا قائما بذاته له حجته في الاثبات . لما كان ذلك وكان الثابت من الصورة الرسمية لتقرير الخبير المنتدب في الدعوى ان التوقيع المنسوب للطاعن على المحرر المطلوب الحكم برده وبطلانه عبارة عن كتابة بخط اليد محررة بالكربون ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر هذا المحرر صورة منقولة عن اصلها ليس لها حجية في الاثبات فان الحكم اذ بنى قضاءه بعدم قبول دعوى التزوير يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون . ( نقض ١٩٧٨/١/٢١ سنة ٢٩ العدد الاول ص ٢٥٧ ) .

١٧ - التزوير في الاوراق العرفية . ماهيته . اصطناع عقد بيع بدلا من تحرير عقد رهن والحصول على توقيع الخصم عليه بغته . اعتباره تزويرا . ( نقض ١٩٧٩/٢/١٣ طعن رقم ٨١٣ لسنة ٤٤ قضائية ) .

١٨ - اذ كان الثابت ان المطعون عليه الاول رد على ادعاء الطاعن بتزوير تاريخ الاقرار بأن هذا التغيير تم باتفاق الطرفين وقت حدوثه ، غير ان الطاعن اصر على ادعائه بتزوير تاريخ الاقرار ، ومن ثم فانه يتحمل هو - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - عبء اثبات هذا التزوير واذ كان يجوز اثبات هذا التزوير باعتبار انه واقعة مادية بجميع طرق الاثبات ومنها شهادة الشهود دون تقيد بالقواعد الخاصة باثبات الالتزام . لما كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف قد احوالت الدعوى الى التحقيق ليثبت الطاعن ادعائه بالتزوير فانها تكون قد التزمت صحيح القانون . ( نقض ٧٧/١/٤ سنة ٢٨ ص ١٥٤ ) .



١٩ - عدم الاعتداد بجهل مدعية التزوير باللغة العربية • لا يفيد بذاته صحة المحرر المدعى بتزويره • القضاء برفض الادعاء تأسيساً على ذلك ودون مناقشة شواهد التزوير • فساد وقصور • ( نقض ١٨/١١/١٩٨٠ طعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ قضائية ) .

٢٠ - شرط قبول الادعاء بالتزوير هو أن يكون منتجاً في النزاع • تقرير ذلك من سلطة محكمة الموضوع • ( نقض ١٥/١١/١٩٨١ ، طعن رقم ٦٩٥ لسنة ٤٧ قضائية ، نقض ١٨/٥/١٩٨٢ طعن رقم ١٠٨ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٢١ - جرى قضاء هذه المحكمة على اطلاق سلطة قاضي الموضوع في الحكم بصحة الورقة او بتزويرها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها وما حوته من قرائن دون أن يكون ملزماً بالسير في اجراءات التحقيق أو ندب خير طالما أتم قضاءه على اسباب سائغة تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها • ( نقض ٢٩/١١/١٩٨١ طعن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٢٢ - ايراد قرائن بمذكرة شواهد التزوير لاثباته غير مانع من اضافة قرائن اخرى • رفض بحث هذه القرائن الجديدة • خطأ وقصور • ( نقض ١٠/٦/١٩٨٢ طعن رقم ٤٦٢ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٢٣ - يشترط لقبول الادعاء بالتزوير على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يكون منتجاً في النزاع فإن كان غير ذي اثر في موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله دون أن تبحث شواهد أو تحقّقها • ( نقض ١٠/٣/١٩٨٢ طعن رقم ٨٩١ لسنة ٤٤ قضائية ) .

٢٤ - وحيث انه عن ادعاء المخاصم الاول •• بالتزوير على محضر جلسة ١٩٨٢/٦/٧ الذي حكم فيها بشطب الدعوى فانه ادعاء غير منتج إذ ليس من ورائه أي تأثير في الدعوى الاصلية ومن ثم كان ادعاء غير مقبول ، فضلاً عن انه لا ينطوي على طعن بالتزوير إذ لم يدع المخاصم ان الحقبة قد غيرت في احد المحررات المخاصمين عليها • ( نقض ٣/١/١٩٨٣ طعن رقم ٧ لسنة ٥٢ قضائية ) .

### مادة ٥٣

يشتمل الحكم الصادر بالتحقيق على بيان الوقائع التي قبلت المحكمة

م ٥٣ ، ٥٤

تحقيقها والاجراءات التى رأت اثباتها بها وعلى سائر البيانات المذكورة فى  
المادة ٣٢ .

• هذه المادة تطابق المادة ٢٨٥ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

يقصد بالوقائع التى قبلتها المحكمة والتى يتعين بيانها فى الحكم  
بالتحقيق شواهد التزوير التى قبلتها المحكمة مما يحتاج الى تحقيق ، أما  
الشواهد التى لا تحتاج بطبيعتها الى تحقيق كالقرائن المستفادة من وقائع  
الدعوى الثابتة فلا تتعرض لها المحكمة فى الحكم الصادر بالتحقيق ، وإنما  
تتركها لتقديرها عند الحكم فى صحة الورقة ( الوسيط لرمزى سيف الطبعة  
الثامنة ص ٦٢٣ ) .

اثبات الادعاء بالتزوير :

من المقرر ان الاثبات بكل الطرق جائز فى الادعاء بالتزوير وفى انكار  
التوقيع دون التقيد بقواعد الاثبات المنصوص عليها فى قانون الاثبات  
الخاصة باثبات الالتزام ، فان للمحكمة السلطة فى تقدير الأدلة التى تأخذ بها  
فى ثبوت التزوير ، فلا ضير على المحكمة ان عجز مدعى التزوير عن اثباته  
بالبينة اذا قضت بالتزوير لاطمئنانها الى ثبوته من القرائن ما دامت مؤدية  
الى ما استخلصته المحكمة منها ولو زادت قيمة المجرر على عشرين جنيها  
( المرجع السابق ص ٦٢٤ ) .

• وراجع حكم النقض العاشر الوارد فى التعليق على المادة السابقة .

• وراجع حكم النقض الآتى :

اثبات الادعاء بالتزوير . جواز استناد محكمة الموضوع للقرائن  
وشهادة الشهود . لاعبرة بقيمة الالتزام المثبت بالورقة الملعون فيها .  
( نقض ١٩٨٠/٦/١٧ طعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٧ قضائية ) .

## مسادة ٥٤

يجرى التحقيق بالمضاهاة طبقا للأحكام المنصوص عليها فى الفرع  
السابق .

• ويجرى التحقيق بشهادة الشهود وفقا للقواعد المقررة لذلك .

• هذه المادة تطابق المادة ٢٨٦ من قانون المرافعات القديم .

## الشرح :

يجرى التحقيق بالمضاهاة طبقا للمواد من ٢٢ حتى ٤١ والمنصوص عليها في باب الطعن بالانكار أما التحقيق بشهادة الشهود فيجرى وفق القواعد المنصوص عليها في المادة ٤٢ والواردة في الباب الثالث من قانون الاثبات والخاصة بشهادة الشهود . والأوراق التي تصلح للمضاهاة هي الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها أو التي تم استكتابها أمام القاضي ( راجع التعليق على المادة ٢٧ من قانون الاثبات ) .

هذا ومن المقرر أن الخبير الذي تنديه المحكمة لأجراء المضاهاة لا يتقيد بالقواعد والاجراءات المقررة لنذب الخبراء بصفة عامة المنصوص عليه في المادة ١٤٦ اثبات وبالتالي يجوز له اجراء المضاهاة دون استدعاء الخصوم ( راجع في هذا المعنى حكم النقض الثامن المشار اليه في التعليق على المادة ٣٠ اثبات ) .

## مادة ٥٥

الحكم بالتحقيق عملا بالمادة ٥٢ يوقف صلاحية المحرر للتنفيذ دون

اخلال بالاجراءات التحفظية .

هذه المادة تطابق المادة ٢٨٧ من قانون المرافعات القديم .

## الشرح :

يترتب على الحكم بالتحقيق وقف صلاحية الورقة للتنفيذ باعتبارها سندا تنفيذيا اذا كانت الورقة من الأوراق المعتبرة سندات تنفيذية كما لو كانت محررا موثقا ولكن لا يخل ذلك بحق المتمسك بها في اتخاذ الاجراءات التحفظية بمقتضاها ( الوسيط في المرافعات للدكتور رمزي سيف الطبعة الثامنة ص ٦٢٢ ) .

ومجرد التقرير بالطعن بالتزوير و اعلان شواهد التزوير لا يكفي لوقف صلاحية الورقة للتنفيذ بل لابد من صدور حكم بالتحقيق .



## مادة ٥٦

إذا حكم بسقوط حق مدعى التزوير في ادعائه أو برفضه حكم عليه  
 بغرامة لا تقل من خمسة وعشرين جنيها ولا تجاوز مائة جنية •  
 ولا يحكم عليه بشيء إذا ثبت بعض ما ادعاه •  
 هذه المادة تقابل المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات القديم •

## التعليق :

رفع المشرع في المادة ٥٦ الغرامة التي كان منصوصا عليها في المادة  
 ٢٨٨ من قانون المرافعات القديم يجعلها لا تقل عن خمسة وعشرين جنيها ولا  
 تجاوز مائة جنية في حين حددها القانون القديم بمبلغ خمسة وعشرين جنيها  
 وقد حدا المشرع الى هذا الاتجاه حرصه على ضمان جدية سلوك سبيل الدفع  
 بالانكار أو الادعاء بالتزوير لخطورة هذا المسلك بما يترتب عليه تعطيل الفصل  
 في الدعوى ووقف صلاحية المحرر المطعون عليه بالتزوير للتنفيذ عند الحكم  
 بتحقيق الادعاء بتزويره ( المذكرة الايضاحية للقانون ) •

## الشرح :

غرامة التزوير هي جزاء أوجب القانون توقيعه على مدعى التزوير عند  
 عجزه عن اثبات دعواه بالحكم الذي صدر فيها ولذا فالقضاء بهذه الغرامة  
 يكون بصفة عامة وفقا للقانون الذي كان ساريا وقت رفع دعوى التزوير وتعتبر  
 الغرامة جزاء لمدعى التزوير على تسببه في عرقلة سير الدعوى ويحكم بالغرامة  
 في حالة سقوط حق مدعى التزوير في ادعائه أو برفضه ومثل الحكم بسقوط حق  
 مدعى التزوير في ادعائه حالة ما إذا لم يقوم مدعى التزوير بإعلان خصمه بمذكرة  
 مشتملة على شواهد التزوير في ثمانية الأيام التالية للتقرير بالادعاء بالتزوير  
 ( مادة ٤٩ ) ويحكم أيضا بالغرامة في حالة الحكم بسقوط حق مدعى التزوير  
 بسبب تخلفه بغير عذر عن حضور الجلسة المحددة للتحقيق وذلك طبقا  
 لاحكام المادتين ٣٤ ، ٥٤ اثبات ولكن لا محل للحكم بالغرامة في الاحوال  
 الآتية :

- ١ - إذا أثبت مدعى التزوير أن له ولو بعض الحق في دعواه كما إذا أثبت  
 أن بعض الورقة مزور •
- ٢ - إذا حكم بعدم قبول الادعاء بالتزوير لا برفضه ، لكون الادعاء به

غير منتج في الدعوى الأصلية ، أو لكون إجراء التحقيق الذي طلبه مدعى التزوير في مذكرته غير منتج أو غير جائز .

٣ - في حالة التنازل عن الطعن بالتزوير أو ترك الخصومة فيه وكذلك في حالة انتهاء إجراءات الادعاء بالتزوير بسبب تنازل المدعى عليه فيها عن التمسك بالورقة المطعون فيها عملاً بالمادة ٥٧ إيجاباً وكذلك في حالة الصلح وذلك لأن المادة ٥٦ قد فرضت الغرامة في حالة رفض الادعاء بالتزوير أو سقوط الحق فيه دون غيرها من الحالات وقد ذهب رأى إلى أن المحكمة تملك رفض ترك الخصومة في دعوى التزوير على اعتبار أن الغرض منه هو تقاضى الفشل فيها والتملص من دفع الغرامة القانونية إلا أن الرأى الراجح يذهب إلى أنه إذا لم تتعلق بالخصومة مصلحة عامة فيكون من الجائز تركها وعلى ذلك فمن الجائز ترك الخصومة في دعوى التزوير وفي هذه الحالة لا يحكم على التارك بالغرامة القانونية حتى ولو كان المدعى عليه في دعوى التزوير قد أبدى طلباته فيها بالحكم برفض الادعاء بالتزوير وبصححة الورقة لان الادعاء بالتزوير دفاع موضوعى ودليل في الدعوى وليس دعوى مستقلة . ( العشماوى الجزء الثانى ص ٥٢٦ وما بعدها ، ونظرية الدفع للدكتور أبو الوفا الطبعنة الثالثة ص ٦٨٢ ) .

وإذا ادعى الورثة بتزوير محرر صادر من مورثهم فإنه يحكم بغرامة واحدة ولو كانوا متعددين لان الامضاء أو الختم واحد واشترك متعددون في الادعاء بتزويره ( راجع التعليق على المادة ٤٣ إيجاباً ) . ولا يجوز الحكم بتزوير الورقة وفي الموضوع معاً بل يجب ان يكون القضاء بالتزوير سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى ( راجع أحكام النقض الواردة في التعليق على المادة ٤٤ ) .

ويرى الدكتور أبو الوفا انه اذا حكم ابتدئياً على مدعى التزوير برفض دعواه وبالفغرامة فلا يعفى من دفعها ولو تصالح مع خصمه أثناء نظر الاستئناف أو ترك الخصومة فيه ( الاثبات الدكتور أبو الوفا ص ١٦٤ ) وكنا قد خالفنا في الطبعة السابقة هذا الرأى وقلنا انه من المقرر قانوناً ان الخصومة أمام المحكمة الاستئنافية ما هى الا امتداد للخصومة أمام محكمة الدرجة الاولى وما دام أنه يجوز للخصم أن يتصالح مع خصمه عن الادعاء بالتزوير ويجوز له أن يتنازل عنه أمام محكمة أول درجة فإنه يجوز له ذلك أمام محكمة الدرجة الثانية وعلى ذلك يجوز لمدعى التزوير أن يتنازل عن طعنه أمام المحكمة الاستئنافية مقررًا بترك الخصومة فيه . الا أن رأى الدكتور أبو الوفا أصبح يتمشى مع أحكام النقض التى صدرت حديثاً وقضت بعدم جواز انتهاء إجراءات الادعاء

بالتزوير امام محكمة ثانى درجة ( الحكم رقم ١١ فى التعليق على المادة ٥٧ )  
 الا اننا مازلنا متمسكين برأينا ( راجع التعليق على المادة ٥٧ ) .  
 واذا طعن بالتزوير على عدة أوراق قدمت فى دعوى واحدة وقضت المحكمة  
 برفض الادعاء بتزوير الأوراق فانه يحكم بغرامة عن كل ورقة مستقلة وذلك ما  
 لم يكن هناك ارتباط بين ورقتين أو أكثر ففى هذه الحالة يحكم بغرامة واحدة عن  
 الادعاء بتزوير تلك الأوراق .

**هل يجوز استئناف الحكم الصادر بغرامة التزوير فى حالة سقوط حق  
 مدعى التزوير فى ادعائه أو برفضه وتوقيع غرامة على الطاعن :**  
 لايجوز استئناف الحكم فى هذه الحالة لانه غير منه للخصومة ولايجوز  
 استئنافه الا مع الحكم الصادر فى الموضوع عملا بالمادة ٢١٢ مرافعات .  
 كذلك فان قضاء محكمة الاستئناف برفض الادعاء بالتزوير مع تغريم  
 الطاعن الغرامة القانونية لايجوز الطعن فيه بطريق النقض الا مع الحكم  
 الصادر فى الموضوع .  
 ( راجع مؤلفنا فى التعليق على قانون المرافعات الطبعة الثانية ص ٥٩٥ ) .  
**ملاحظة هامة :**

اذا قضت المحكمة برفض الادعاء بالتزوير أو بسقوط الحق فيه أو بعدم  
 قبوله لآى سبب من الاسباب أو بقبوله ورد وبطلان السند ففى جميع هذه  
 الحالات لايجوز الحكم بمصاريف الادعاء بالتزوير لأنه كما سبق القول  
 دفاع موضوعى واجراء من اجراءات الدعوى وبذلك فلا يقضى بمصاريفه الا  
 مع الحكم الصادر فى الموضوع .

**لايجوز الحكم فى الادعاء بالتزوير والموضوع معا :**  
 يراجع التعليق على المادة ٤٤ .

**وجوب اطلاع المحكمة على الورقة المطعون عليها بالتزوير :**

يتعين على المحكمة الاطلاع على السند المطعون عليه بالتزوير قبل  
 الفصل فى الادعاء بالتزوير لأنه صميم الخصومة ومدارها غير ان الامر بضمه  
 والاطلاع عليه ليس من اجراءات الدعوى ولايلزم اثباته بمحضر الجلسة  
 أو أى محضر آخر ويكفى ان تورد المحكمة فى اسبابها انها اطلعت عليه كما  
 يكفى تأشيرها على السند المطعون عليه بما يفيد اطلاعها عليه غير انه اذا ثبت  
 ان المحكمة لم تطلع على الورقة المدعى بتزويرها فان جزاء ذلك هو بطلان  
 الحكم .



**هل يجوز الحكم برد وبطلان المحرر المطعون عليه بالتزوير رغم ان المنسوب له التوقيع عليه هو الذى ارتكب التزوير :**

ثبت فى كثير من الدعاوى التى عرضت على المحاكم ان المحتج ضده بالورقة هو الذى ارتكب التزوير بنفسه او اشترك مع آخر فى ارتكابه فقد عرض فى احدى القضايا ان احدى الشركات كانت ترسل مهندسيها للدراسة فى بعثة للخارج وكانت تشترط عليهم ان يوقعوا اقرارا يتعهدون فيه بان يستمروا فى العمل لديها بعد عودتهم من البعثة مدة معينة والا التزموا بنفقات البعثة وان يحصلوا ايضا على توقيع كفيل على نفس الاقرار فاستلم احد المهندسين الاقرار الخاص به ليوقعه من كفيله ثم يوقعه هو بعد ذلك الا أنه أعاده موقعا عليه منه فقط واعتذر بان الكفيل رفض التوقيع فاخذه منه الموظف بحسن نية على اساس ان توقيع المهندس صحيح وعندما عاد المهندس من البعثة ترك العمل بالشركة فاقامت ضده دعوى تطالبه فيها بمصروفات البعثة واستندت الى الاقرار الا ان المهندس طعن على توقيعه بالتزوير وثبت من تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير ان التوقيع مزور فعلا وبعد ان ثبت للمحكمة من التحقيق الذى أجرته صحة الوقائع السابقة اصدرت حكما برد وبطلان الاقرار وقالت فى اسباب حكمها انه ليس معنى قضائها برد وبطلان المحرر ان الشركة هى التى زورته وانما معناه ان هذا المستند عديم الدلالة من الناحية المدنية فما يصح ان يكون وسيلة لاثبات الالتزام المثبت به وقضت بنذب خبير لبيان مصاريف تكاليف البعثة ( استئناف اسكندرية فى الحكم الصادر بجلسة ١٩٨٢/٢/٨ فى الاستئناف رقمى ٢٥٧ لسنة ٢٦ ، ٧٠٢ لسنة ٢٧ قضائية ) وفى دعوى اخرى اقيمت على سيدة استنادا الى محرر عليه توقيع منسوب اليها الا انها طعنت على توقيعها بالتزوير وثبت انه مزور فعلا الا انه تبين للمحكمة من شهادة الشهود ان زوج السيده قرر بمجلس العقد ان زوجته مريضه واخذ المحرر ودخل الى حجرتها وعاد وعليه توقيع منسوب لها فقضت المحكمة برد وبطلان الورقة وقالت فى اسباب حكمها ما رددته فى الدعوى السابقة .

وفى هذه الحالة يجوز للمصادر لمصلحته المحرر اثبات التصرف الذى ورد فى السند بكافة طرق الاثبات القانونية ومنها شهادة الشهود .

**احكام النقض :**

١ - اذا كان مدعى التزوير قد أسس ادعائه على أن سند المديونية كان محررا على ورقة أثبتت فى الجزء الاسفل منها أنه سدد جزءا من الدين وان

المدعى عليه بالتزوير قام بقطع هذا الجزء المثبت للتخالف فان ادعاء مدعى التزوير على هذا النحو طعننا بالتزوير على محرر واحد مثبت للمديونية والتخالف من جزء منها ، فلا تنقيد المحكمة في تحقيقه بقواعد الاثبات المنصوص عليها في الباب السادس من القانون المدنى الخاص باثبات الالتزام والتخالف منه، بل لها ان تحكم برد وبطلان المحرر او جزء منه متى استبان لها من ظروف الدعوى أنه مزور ومن ثم فلا على المحكمة ان هى قضت باخالة الدعوى الى التحقيق لاثبات التزوير الذى يقع بهذه الطريقة ( نقض ١٧/١/١٩٦٧ المكتب الفنى سنة ١٨ من ١٠١ ) .

٢ - تكييف الواقعة المنسوبة الى الطاعن بأنها تزوير لا خيانة امانة .  
اجازة اثباتها بكل الطرق ( نقض ٦٥/٦/٣ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٦ من ٦٧٨ ) .

٣ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بجواز الاثبات بالبينة مبررا هذا التجويز بما انتهى اليه من تكييف الواقعة بأنها تزوير لا خيانة امانة ولم يخرج بذلك عما قضى به الحكم الابتدائى المقول بنهائيتها من جواز اثبات ما اشتمل عليه بالبينة فانه لا يكون قد أساء الى مركز الطاعن مادام ما انتهى اليه من تكييف الواقعة هو التكييف الصحيح ( حكم النقض السابق ) .

٤ - متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى من اقوال الشهود التى اعتمد عليها في قضائه الى أن المطعون ضده لم يسلم الورقة التى وقع على بياض باختياره الى الطاعن وانما سسلمها لموظف ادارة التجنيد ليحرر عليها طلبا باعفائه من الخدمة العسكرية وان الطاعن حصل عليها بطريقة ما واثبت فيها الاقرار المدعى بتزويره فان الواقعة على هذه الصورة تعتبر تزويرا طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات لا خيانة امانة ومن ثم يجوز اثبات التزوير المدعى به بطرق الاثبات كافة وذلك لان الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات سالفة الذكر لا تشترط لاعتبار الواقعة تزويرا أن يكون الحصول على الورقة الموقعة على بياض بطريق الاحتيال وانما يكفى أن يحصل عليها المتمسك بها بأية طريقة كانت ( نقض ٦٦/٦/١٦ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٧ من ١٣٩٩ ) .

٥ - مناط الحكم بغرامة التزوير وفقا لنص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات هو القضاء بسقوط حق مدعى التزوير أو برفض دعواه فلا يجوز القضاء بها في غير هاتين الحالتين . واذن فمتى كان الحكم اذ قضى بعدم قبول

دعوى التزوير لأنها غير منتجة في الدعوى الأصلية قد ألزم مدعى التزوير بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ مرافعات فإنه يكون خالف القانون ( نقض ٥٥/٤/٧ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الأول ص ٤٢٢ قاعدة رقم ١٠٦ ) .

٦ - متى كان الحكم اذ قضى برفض دعوى التزوير قد صدر بعد العمل بقانون المرافعات الجديد مما يستتبع تطبيقه على الدعوى عملاً بالمادة الأولى منه إلا أن الغرامة التي يحكم بها إنما هي جزاء أوجب القانون توقيعه على مدعى التزوير عند سقوط حقه في دعواه أو عجزه عن اثباتها والقضاء بهذه الغرامة يكون وفقاً للقانون الذي كان سارياً وقت التقرير بالطعن فإذا كان مدعى التزوير قد قرر طعنه بالتزوير وقت سريان قانون المرافعات القديم الذي كانت تنص المادة ٢٩١ منه على أن مقدار الغرامة هو عشرون جنيهاً بينما فعلاً القانون الجديد إلى خمسة وعشرين جنيهاً وكان الحكم قد ألزم مدعى التزوير بغرامة مقداره خمسة وعشرون جنيهاً تطبيقاً للقانون الجديد فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وبالرغم من أن المحكوم عليه لم يتمسك في طعنه بهذا الرافع إلا أن المحكمة النقض أن تثيره ولو من تلقاء نفسها على اعتبار أن القانون الذي يحدد هذه الغرامة كجزء يعتبر من النظام العام ( نقض ١٩٥٥/١/١٣ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الأول ص ٤٢٣ قاعدة ١٠٨ ) .

٧ - الغرامة التي يحكم بها على مدعى التزوير عند تقرير سقوط حقه في دعواه أو عجزه عن اثباتها هي جزاء أوجب القانون تحكم به المحكمة لصالح الخزينة العامة من تلقاء نفسها ولو لم يطلبه الخصوم ( نقض ٥٥/٤/٢٨ المرجع السابق ص ٤٢٣ قاعدة ١١٠ ) .

٨ - إذا كان المدعى عليه في دعوى التزوير قد صادق مدعى التزوير على حواريه الواقعية المطالب اثباتها فلم تر المحكمة محلاً للسير في إجراءات التزوير لأن الادعاء به أصبح غير منتج فإنه كان عليها وفقاً لنص المادة ٢٨٩ من قانون المرافعات أن تقضي بإنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير، أما وقد قضت برفض الادعاء وبالزام مدعى التزوير بالغرامة القانونية فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، ذلك لأنه لا يجوز الحكم بالغرامة على مدعى التزوير إلا إذا قضى بسقوط حقه في الادعاء بالتزوير أو برفضه وفقاً لنص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات ( نقض ١٩٥٤/١١/٤ المرجع السابق ص ٤٢٢ قاعدة ١٠٥ ) .



٩ - اذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان المحكمة أصدرته بعد الاطلاع على أوراق الدعوى ، وكانت المحكمة غير ملزمة بإيراد بيان مفصل لهذه الأوراق فان النعى عليها بعدم اطلاعها على المحرر المطعون عليه بالتزوير فى الدعوى يكون على غير أساس ( نقض ١٣/٢/١٩٦٨ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٩ ص ٢٦٤ ) .

١٠ - الغرامة المنصوص عليها فى المادة ٢٨٨ مرافعات سابق ، جزاء مدنى يحكم به على من فشل فى ادعائه بالتزوير . عدم تعددها بتعدد الطاعنين متى كان ادعاؤهم بالتزوير واحدا وحاصلا بتقرير واحد ومنصبا على ورقة أو أوراق مرتبطة ببعضها ( نقض ١١/٥/١٩٧٢ سنة ٢٣ ص ٨٥٢ ) .

١١ - شرط اعفاء مدعى التزوير من الغرامة ثبوت بعض ما ادعاه من تزوير لا ما يكون قد ابداه على سبيل الاحتياط من دفاع موضوعى اخر كما اذا دفع أصليا بأن العقد مزور واحتياطيا بأنه فى حقيقته وصية وليس بيعا وانتهت المحكمة الى رفض الادعاء بالتزوير واعتبار العقد وصية ( نقض ٩/٥/١٩٦٨ سنة ١٩ ص ٩٢٤ ) .

١٢ - الغرامة المنصوص عليها فى المادة ٥٦ من قانون الاثبات لا تتعدد بتعدد الأوراق المطعون فيها متى كان الطعن عليها بتقرير واحد ، وانما تتعدد بتعدد الادعاء ذاته سواء اكان فى صحيفة دعوى تزوير اصلية أم فى تقرير ادعاء امام قلم الكتاب فى دعوى قائمة . ( نقض ٢٧/١/٧٤ سنة ٢٥ ص ٢٣٤ ) .

١٣ - مناط الحكم بالغرامة هو سقوط حق مدعى التزوير فى ادعائه أو رفضه ولا يحكم بها فى حالة التنازل عن الطعن بالتزوير أو ترك الخصومة فيه أو فى حالة انتهاء اجراءات الادعاء به بسبب تنازل المدعى عليه فيها عن التمسك بالورقة أو بجزئها المطعون عليه . ( نقض ١٢/١٢/٧٤ سنة ٢٥ ص ١٤٢٧ ) .

١٤ - ان كان يبين ان الحكم المطعون فيه قد عرض للادعاء بالتزوير ورأى أنه غير صحيح وقضى بالزام الطاعن بالغرامة المنصوص عليها فى المادة ٥٦ من قانون الاثبات فانه لا يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ، أما ما أورده الحكم من ان الادعاء بالتزوير غير منتج فهو تزويد لا يؤثر فى سلامة قضائه . ( نقض ٢٧/١/٧٦ سنة ٢٧ ص ٣٠٧ ) .

١٥ - ان كان كان قضاء محكمة الاستئناف المطعون فيه برفض الادعاء بالتزوير وتغريم الطاعن لا تنتهى به الخصومة الاصلية المرددة بين الطرفين وهى صحة ونفاذ عقد البيع بل هو صادر فى مسألة متعلقة بالاثبات فانه لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض الا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع ، ولا يغير من ذلك ان الحكم برفض الادعاء بالتزوير قضى بتغريم الطاعن ذلك ان الغرامة التى يحكم بها على مدعى التزوير عند رفض الادعاء به هى جزاء اوجبه القانون تحكم به المحكمة لصالح الخزانة العامة من تلقاء نفسها ولو لم يطلبه الخصوم ، فلا يسرى بشأنها الاستثناء الوارد فى الفقرة الاخيرة من المادة ٢١٢ من قانون المرافعات حسبما اوضحت المذكرة الايضاحية لهذه المادة من ان هذا الاستثناء مقصور على الاحكام التى تصدر فى شق من موضوع الخصومة متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى . ( نقض ١٩٧٦/٦/٢٨ سنة ٢٧ ص ١٤٣٢ ، نقض ١٩٨٠/٥/١٣ طعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٧ قضائية ) .

١٦ - تسليم المدين باختياره الورقة الموقعة منه على بياض لآخر . قيام هذا الاخير بتسليمها الثالث الذى ملأ بياناتها على خلاف الحقيقة . اعتباره تزويرا . جواز اثباته بكافة الطرق . ( نقض ٧٨/٣/١٦ طعن رقم ١١٤ لسنة ٤٣ قضائية ) .

١٧ - رفض محكمة اول درجة الادعاء بالتزوير . استئناف الحكم المنهى للخصومة . يستتبع طرح الادعاء بالتزوير على المحكمة الاستئنافية . قضاؤها برد وبطلان الورقة المطعون فيها . لاخطأ . م ٢٢٩ مرافعات . ( نقض ٧٩/١١/٢٩ طعن رقم ١١٠٦ لسنة ٤٧ قضائية ) .

١٨ - الورقة المطعون عليها بالتزوير . صميم الخصومة ومدارها . اغفال قاض الدعوى الاطلاع عليها . اثره . بطلان الحكم . (نقض ٧٨/٣/٢١ طعن رقم ٨٨٢ لسنة ٤٣ قضائية ) .

١٩ - الاوراق المدعى بتزويرها . الامر بضمها والاطلاع عليها ليس من اجراءات الدعوى . عدم لزوم اثباته بمحضر الجلسة او اى محضر اخر . ايراد الحكم فى اسبابه ما يفيد اطلاع المحكمة عليها . النعى عليه بالبطلان لعدم الاطلاع عليها . على غير اساس . ( نقض ١٩٨١/٣/١٠ طعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٢٠ - الورقة المطعون عليها بالتزوير . ثبوت انها كانت مودعة بالخزينة وان المحكمة لم تطلع عليها . قضاؤها برد وبطلان الورقة . اثره .

بطلان الحكم . ( نقض ١٩٨١/١١/٨ طعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٢١ - محكمة الموضوع غير مقيدة بدليل معين في اثبات التزوير أو نفيه . قيام حكمها بتزوير السند على قرائن متسلسلة . المنازعة في ذلك جدل في تقدير الأدلة . عدم جواز اثارتها أمام محكمة النقض . ( نقض ١٩٨٢/٣/١٤ طعن رقم ١٣٨١ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٢٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه الذي قضى في موضوع الاستئناف قد أورد في أسبابه « وأمرت بضم المظروفين المطعون فيهما وفصتها بعد التحقيق من سلامة اختامهما وأطلعت على عقد الإيجار وورقة الاعلان المطعون فيهما بالتزوير . » مما مفاده ان محكمة الاستئناف قد اطلعت على العقد والاعلان المدعى بتزويرهما قبل اصدار حكمها المطعون فيه . وكان الاصل ان محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص اثبات اجراءات نظر الدعوى، وان تعارضا كانت العبرة بما اثبته الحكم ولا يجوز للطاعن ان يجحد الا بالطعن بالتزوير ، اذ كان ذلك فتكون مجادلة الطاعن في صحة ما اثبته الحكم على غير اساس . ( نقض ١٩٧٩/١٢/١٢ سنة ٣٠ ص ٢٤٧ ) .

٢٣ - من المقرر ان الاوراق المدعى بتزويرها لا تعدو ان تكون من اوراق القضية فلا يعتبر الامر بضمها والاطلاع عليها اجراء من اجراءات الجلسة التي يلزم اثباته في محضرها وبالاخرى في مدونات حكمها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أن الختم الوارد في السند منسوباً الى المطعون ضدها قد اصطنع في تاريخ لاحق للتاريخ المعطى للسند مما يفيد اطلاع المحكمة عليه ومحصه ، وكان هذا الاجراء مما لا يلزم اثباته بمحضر الجلسة او بأى محضر آخر او بمدونات الحكم ، وكان الاصل في الاجراءات انها روعيت وعلى من يدعى خلاف ذلك ان يثبت . وكان الطاعن لم يقدم الدليل على ان المحكمة لم تطلع على السند المدعى بتزويره فان نعبه بذلك يكون على غير اساس . ( نقض ١٩٨٢/١٢/١٤ طعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٩ قضائية ) .

#### مادة ٥٧

للمدعى عليه بالتزوير انتهاء اجراءات الادعاء في اية حالة كانت عليها بتزويله عن التمسك بالمحرر المطعون فيه .  
وللمحكمة في هذه الحالة ان تأمر بضبط المحرر أو بحفظه اذا طلب مدعى التزوير ذلك لصلحة مشروعة .



هذه المادة تطابق المادة ٢٨٩ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

لما كان الادعاء بالتزوير بصفة فرعية يأتى نتيجة التمسك قبل مدعى التزوير بورقة يعتقد هو انها مزورة لذلك كان طبيعيا ان يجعل المشرع للمدعى عليه بالتزوير الحق فى انتهاء اجراءات الادعاء بالتزوير فى اية حالة كانت عليها بنزوله عن التمسك بالورقة المطعون فيها والمحكمة فى هذه الحالة - برغم انتهاء اجراءات التزوير - ان تأمر بضبط الورقة او تحفظها اذا طلب مدعى التزوير ذلك لمصلحة مشروعه كان يخشى الاحتجاج عليه بها فى نزاع اخر او ان يكون فى بقائها تحت يد الخصم ضرر به ( مرافعات العشماوى الجزء الثانى ص ٥٢٥ ) .

وقد ثار التساؤل عما اذا كان الخصم يملك تجديد التمسك بالورقة التى سبق له ان نزل عن التمسك بها بعد ادعاء تزويرها ويرى الدكتور ابو الوفا انه لا يجوز له ذلك لان النزول عن الورقة هو نزول شامل كلى عن كل ما تتضمنه الورقة المدعى بتزويرها ومن ثم لا يملك المتنازل قبل المتنازل له الرجوع فى هذا التنازل ما لم يتوافر سبب من الاسباب المبطله للتنازل ذاته او المعدمه له كتنقض الاهلية او الاكراه او انتفاء الصفة ( مرافعات الدكتور ابو الوفا الطبعة السابعة ص ٨٥ هامش ١ والتعليق على نصوص قانون المرافعات الجديد لنفس المؤلف ص ١١٢٩ ) .

والرأى عندنا انه لا يجوز تجديد التمسك بالورقة فى ذات الدعوى التى قدمت فيها بعد النزول عن التمسك بها اما اذا قدمت الورقة - التى سبقت ان نزل عن التمسك بها - مقديها بعد الادعاء بتزويرها - فى دعوى اخرى - وكان المتنازل عن الورقة قد وصف تنازله بأنه مؤقت قصد به تحاشي اطالة امد التقاضي لوجود أدلة اخرى لديه تكفى للحكم لصالحه فان التنازل فى هذه الحالة لا يكون عاما شاملا ولا يمنع من العودة للتمسك بذات الورقة فى دعوى اخرى ويكون للخصم فى هذه الحالة ان يعود الى الادعاء بتزويرها .

وقد قضت محكمة النقض ان نزول المدعى عليه بالتزوير عن التمسك بالمحذر المطعون فيه ينبغي ان يتم قبل صدور الحكم الفاصل فى الادعاء بالتزوير من محكمة اول درجة فاذا طعن بالتزوير على المحذر امام المحكمة الجزئية او الابتدائية وقضت بقبول الادعاء ورد وبطلان المحذر فلا يجوز النزول عن التمسك بالمحذر امام المحكمة الاستئنافية كما لا يجوز الاستئناف لمحذر القضاء بالغاء الحكم الصادر برد وبطلان المحذر وانتهاء الاجراءات استنادا الى النزول عن الورقة بعد صدور الحكم ( حكم النقض رقم ١١ ) .

وفى تقديرنا ان هذا الحكم محل نظر ذلك انه من المقرر وفقا لنص المادة ٢٢٢ مرافعات ان الخصومة امام المحكمة الاستئنافية امتداد للخصومة امام محكمة اول درجة وان الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية بما سبق ان ابداه المستأنف عليه امام محكمة اول درجة من دفع أو أوجه دفاع وتعتبر هذه وتلك مطروحة امام المحكمة الاستئنافية للفصل فيها من جديد بمجرد رفع الاستئناف واذا كان المشرع قد اجاز للمطعون ضده انتهاء اجراءات الادعاء بالتزوير بالنزول عن التمسك بالحرر المطعون عليه ولم يحدد لذلك موعدا وان كان من المقرر انه يجوز اتخاذ الاجراء امام محكمة الموضوع فى أية حالة كانت عليها الدعوى الا اذا كان قد سقط حق صاحبه فى ابدائه وان كان هذا الاجراء لا يسقط بعدم ابدائه امام محكمة اول درجة لانه دفاع موضوعى فانه يجوز بالتالى ابدائه امام المحكمة الاستئنافية ويتعين عليها فى هذه الحالة القضاء به وتأسيسا على ذلك يجوز الاستئناف لمجرد القضاء بالغاء الحكم الصادر برد وبطلان الحرر وانهاء الاجراءات استنادا الى النزول عن التمسك بالورقة بعد صدور الحكم من محكمة اول درجة اما ما ذهب اليه محكمة النقض من ان اجراءات الادعاء بالتزوير قد انتهت بصدور الحكم فيها امام محكمة اول درجة فان هذا القول يعوزه السند القانونى ويتنافى مع الاثر الناقل للاستئناف ويضع قيда على النص بغير سند .

ويجوز ان يكون النزول عن التمسك بالورقة المطعون عليها صريحا أو ضمينيا يستنتج من ظروف الدعوى غير انه يشترط ان يكون المتنازل متمتعا باهلية التقاضي وان يكون التنازل صادرا منه عن ارادة حرة لا بشوبها اى عيب من العيوب المبطللة لها ( الاثبات لحمد عبد اللطيف الجزء الاول ص ٣٨٥ ) .

ولا يجوز لدعى التزوير بعد نزول المدعى عليه فيه عن التمسك بالحرر المطعون عليه ان يستبدل بشيء مما حواه الا اذا كان الادعاء بالتزوير مندرجا على جزء معين من الورقة فيجوز فى هذه الحالة لدعى التزوير ان يتمسك بما لم يتناوله الادعاء بالتزوير .

واذا قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات وقدم التمسك بالورقة مذكرة فى الميعاد تنازل فيها عن التمسك بها فلا يجوز للمحكمة فى هذه الحالة ان تقضى بانتهاء اجراءات الادعاء بالتزوير وفى الموضوع معا بل يجب عليها ان تقصر حكمها على انتهاء اجراءات الادعاء بالتزوير وتفيد الدعوى للمرافعة لتتيح الفرصة للخصوم لابداء دفاعهم الموضوعى .

## احكام النقض :

١ - ان وقف المرافعة اعمالا لحكم المادة ٢٨١ من قانون المرافعات لا يكون الا باقرار المدعى عليه بالتزوير انه غير متمسك بالورقة المطعون فيها فاذا كان مصرا على تمسكه بها فلا محل لعمال المادة المذكورة ولو أبدى عدم تمسكه بتاريخ الورقة الثابت وبشهادة الشاهدين عليها ( نقض ١٩٤٨/٥/٢٠ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٤٣٢ قاعدة ١٠٣ ) .

٢ - لمن ادعى ضده بتزوير ورقة مقدمة منه ان ينهى اجراءات الادعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها هذه الاجراءات بنزوله عن التمسك بتلك الورقة وذلك بغير توقف على قبول مدعى التزوير ولا يكون لهذا سوى ان يطلب من المحكمة ضبط الورقة أو حفظها متى كانت له مصلحة مشروعة في ذلك ( نقض ١٩٤٨/٣/٦٦ مجموعة المكتب الفني سنة ١٧ ص ٧٤٠ ) .

٣ - ما دام الطاعن قد أسس ادعاءه بالتزوير على انكار صدور الورقة كلها منه . وطعن في التوقيع المنسوب اليه عليها بالتزوير فانه لا يكون له بعد ذلك وبعد ان نزل المطعون ضده عن التمسك بهذه الورقة ان يستدل بشيء مما حوته اذ ان هذا الاستدلال يتناقض مع ادعائه بتزوير ما هو موضع للاستدلال وانما يكون لمدعى التزوير بعد نزول خصمه عن التمسك بالورقة المدعى تزويرها ان يتمسك بما لم يدع تزويره من الورقة لو كان التزوير المدعى به واردا على جزء منها فقط ( حكم النقض السابق ) .

٤ - ان نزول التمسك بالورقة المطعون بتزويرها عن التمسك بها يوجب وقف المرافعة في مادة التزوير ولا يلزم للحكم بوقف المرافعة ان يطلبه المدعى عليه صراحة . فاذا طعن بالتزوير في تاريخ ورقة مقدمة في الدعوى واجاب التمسك بها بأنه لا يعول في دفاعه على هذا التاريخ ولا يهمله ان يكون كذا ، كما هو ظاهرها ، او كذا كما يزعم خصمه ، وانما هو يعول على ذات محتوياتها غير المطعون فيها ، فان هذا القول يكون نزولا منه عن التمسك بالتاريخ المطعون فيه وعن الدفاع الذي يقيمه عليه ، مما يتعين معه على المحكمة وقف المرافعة في دعوى التزوير الخاصة بتغيير التاريخ فان هي لم تفعل وقضت برد وبطلان التغيير المدعى حصوله في التاريخ كان حكمها مخالفا للقانون وجاز لمحكمة النقض ان تقضى في موضوع الادعاء بالتزوير بوقف المرافعة فيه اذ هو صالح للحكم ( نقض ١٩٤٩/٦/٢ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٤٢٢ قاعدة ١٠٤ ) .



٥ - النزول عن التمسك بالورقة بعد الادعاء بتزويرها . اعتبارها غير موجودة وغير منتجة لأثر قانوني ( نقض ٦٨/٥/٢٢ سنة ١٩ ص ٩٧٥ ، نقض ٦٧/١/١٩ ذات المرجع ص ١٥٦ ) .

٦ - الحكم بانتهاء اجراءات ادعاء بالتزوير في حالة اقتضائه على جزء من الورقة . يكفي أن ينزل المدعى عليه بالتزوير عن التمسك بهذا الجزء الذي تناوله الادعاء مع بقاءه متمسكا بباقي أجزاء الورقة ما دامت الورقة مما تقبل التجزئة ( نقض ١٩٦٨/٥/٣٠ سنة ١٩ ص ١٠٤ ، نقض ١٢/١٢/٧٤ سنة ٢٥ ص ١٤٢٧ ) .

٧ - نزول الخصم عن التمسك بالورقة المطعون عليها بالتزوير . القضاء بانتهاء اجراءات الادعاء بتزوير هذه الورقة بناء على هذا النزول . عودة محكمة الاستئناف الى بحث أمر تزوير الورقة وقطعها بتزويرها واتخاذها من هذا التزوير دليلاً على عدم تزوير عقد البيع . خطأ في القانون وفساد في الاستدلال ( نقض ٦٩/١١/١٣ سنة ٢٠ ص ٢١٠ ، نقض ١٢/٧٤ سنة ٢٥ ص ١٤٢٧ ) .

٨ - الادعاء بتزوير ورقة مقدمة في الدعوى . مؤداه . الترخيص للخصوم في التريث في ابداء أوجه دفاعهم الاخرى حتى يتم الفصل في التزوير . تنازل مقدم الورقة المدعى بتزويرها عن التمسك بها فترة حجز الدعوى للحكم . الحكم في موضوع الدعوى دون اقامة الفرصة للخصوم لابداء أوجه دفاعهم الاخرى . قصور . ( نقض ١٩٨١/١٢/٢١ طعن رقم ١٥٣١ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٩ - نزول المضعون ضده في الادعاء بالتزوير عن التمسك بصحة التوقيع على الورقة المطعون فيها وتمسكه بباقي أجزائها . مضى المحكمة في الفصل في الادعاء بالتزوير . لاخطأ . ( نقض ١٩٨٠/٥/٢٨ طعن رقم ٦٨٥ لسنة ٥٤ قضائية ) .

١٠ - نزول المدعى عليه بالتزوير عن التمسك بالورقة المدعى بتزويرها . اثره . انتهاء اجراءات الادعاء بالتزوير بقوة القانون . ليس للمحكمة بعد أن تعرض لموضوع هذا الادعاء . ( نقض ٧٨/١/١٠ طعن رقم ٧١٩ لسنة ٤١ قضائية ) .

١١ - ان نص المشرع في المادة ٥٧ من قانون الاثبات المقابلة للمادة

٢٨٩ من قانون المرافعات السابق على ان : « للمدعى عليه بالتزوير انتهاء اجراءات الادعاء فى اية حالة كانت عليها بنزوله عن التمسك بالمحضر المطعون فيه ، فان مفاد هذا النص ان النزول عن التمسك بالمحضر المطعون فيه وما يترتب عليه من انتهاء الاجراءات ينبغى ان يتم قبل ان تنتهى هذه الاجراءات بصدر الحكم الفاصل فى الادعاء بالتزوير اما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لانتهاء اجراءات قد انتهت بالفعل فمتى كان الثابت من الاوراق ان الطاعن لم ينزل عن التمسك بالمحضر المطعون عليه الا بعد صدور الحكم الابتدائى برد وبطلان ذلك المحضر ، فليس له ان ينعى على المحكمة الابتدائية عدم قضائها بانتهاء الاجراءات ، كما ليس له ان يستأنف ذلك الحكم لمجرد القضاء بانتهاء الاجراءات استنادا الى نزوله عن الورقة المطعون عليها بعد صدوره ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد على غير اساس .  
( نقض ٨/١٢/٧٥ سنة ٢٦ ص ١٥٧ ، ونقض ٢٠/١١/١٩٨٠ طعن رقم ٨٨٦ لسنة ٤٧ قضائية ، نقض ١٥/٤/١٩٨١ طعن رقم ١١٠ لسنة ٤٧ قضائية ) .

١٢ — النزول عن التمسك بالورقة المدعى بتزويرها يترتب عليه عدم جواز الاستناد الى هذه الورقة فى اثبات الامر الذى قدمت من اجله . (نقض ٤/٣/٦٩ سنة ٢٠ ص ٢٨٢ ) .

### هل يجوز تجزئة دعوى التزوير :

اذا تعدد الخصوم فى دعوى التزوير الفرعية فان هذه الدعوى تقبل التجزئة اذ ليس هناك ما يمنع ان يتنازل مدعى التزوير عن طعنه بالنسبة لاحد الخصوم ويتصالح معه دون باقى المدعى عليهم فى دعوى التزوير فهذا الصلح صحيح بالنسبة له لان التجزئة فى الحقوق المالية جائزة فيجوز فى عقد واحد مطعون فيه بالتزوير ان يتصالح بعض ذوى الشأن فيه ويظل الباقي متمسكين بطعنهم عليه ثم يقضى ببطلانه وهذا القضاء لا تأثير له على الصلح الذى تم وهذا ما يتمشى مع القاعدة العامة التى تقصر حجية الاحكام على طرفيها .

### احكام النقض :

موضوع دعوى صحة ونفاذ عقد البيع . مما يقبل التجزئة بطبيعته .

تتنازل احد المدعين بتزوير العقد عن ادعائه . لا اثر له على ادعاء الباقيين .  
( نقض ١٩٨١/٤/٢٨ طعن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٢ - لا يوجد فى القانون ما يمنع من طعن فى الورقة بالتزوير ان يتنازل عن طعنه ويتصالح مع خصمه فى الدعوى متى توافرت فيه الاهلية اللازمة للتنازل والصالح . واذن فاذا قضى الحكم بعدم نفاذ الصلح فى شأن تزوير ورقة من بين اطرافه قصر لتناوله تنازل القصر عن بعض اصل حقهم وعدم اجازة المجلس الحسبى هذا التصرف ، ثم اجرى قضاءه هذا على باقى المشتركين فى الصلح بمقولة ان دعوى التزوير لا تقبل التجزئة فانسه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بالنسبة لمن عدا القصر لان الصلح صحيح بالنسبة لهم اذ التجزئة فى الحقوق المالية جائزة وليس هناك ما يحول دونها ، فيجوز فى عقد واحد مطعون فيه بالتزوير ان يتصالح بعض ذوى الشأن فيه ويظل الباقيون متمسكين بطعنهم عليه ثم يقضى ببطلانه . ومثل هذا القضاء لا تأثير له فى الصلح الذى تم والقول بغير ذلك يتعارض مع القاعدة العامة التى تقصر حجية الاحكام على من كان طرفا فيها . ( نقض ١٩٤٣/٥/٢٠ )  
مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٤٢١ قاعدة رقم ١١٢ .

### هل يجوز استئناف الحكم الصادر فى الادعاء بالتزوير :

من المقرر وفقا لنص المادة ٢١٢ مرافعات ان أى حكم صادر قبل الحكم الختامى المنهى للخصومة كلها لا يقبل الطعن المباشر الا اذا كان من الاحكام التى حددتها هذه المادة على سبيل الحصر وهى الاحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والاحكام القابلة للتنفيذ الجبرى وبذا لايجوز الطعن فى الحكم الصادر فى الادعاء بالتزوير استقلالا الا عند صدور الحكم فى موضوع الدعوى ذلك أنه من المقرر ان الخصومة التى ينظر الى انائها وفقا لهذا النص هى الخصومة الاصلية المنعقدة بين طرفيها لا تلك التى تثار بشأن مسألة فرعية متعلقة بدليل من أدلة الاثبات لا يعدو اثرها بالنسبة للموضوع الاستفادة بدليل أو استبعاده ومقتضى ذلك أن الحكم الصادر فى الادعاء بالتزوير بقبوله أو برفضه أو بسقوطه أو بعدم قبوله لا يجوز الطعن فيه الا مع الحكم الصادر فى موضوع الدعوى .

### احكام النقض :

١ - عدم جواز الطعن بالاستئناف استقلالا فى الحكم الصادر برفض



الادعاء بالتزوير . ترك الخصومة في استئناف هذا الحكم وقضاء محكمة الاستئناف برد وبطلان العقد المطعون فيه لدى نظر استئناف الحكم الصادر من بعد في الموضوع . النعى عليه بأنه خالف حجية الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الادعاء بالتزوير . لا محل له . (نقض ٧٣/١١/٣ سنة ٢٤ ص ٢٢٤) .

٢ - الادعاء فرعيا بالتزوير لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى فإن الحكم في هذا الادعاء لا ينتهي به الخصومة الأصلية كلها أو بعضها ، ولا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . (نقض ٦٩/١/٩ سنة ٢٠ ص ٧٢) .

٣ - ضم دعوى صحة تعاقد الى دعوى تزوير أصلية عن ذات العقد يبنى عليه اندماج الدعويين وأن يصير الادعاء بالتزوير واحدا فيهما والفصل فيه هو قضاء صادر قبل الفصل في موضوع صحة العقد غير منه للخصومة لا يجوز الطعن فيه استقلالا (نقض ٧٢/٦/٢٨ سنة ٢٤ ص ٩٩٦) .

٤ - استئناف الحكم برفض الطعن بالجهالة والانكار والتزوير مع إعادة الدعوى للمرافعة في الموضوع . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الطعن استقلالا في هذا الحكم . صحيح . م ٢١٢ مرافعات . (نقض ١٩٨٠/٥/١٢ طعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٧ قضائية) .

٥ - الاحكام القابلة للتنفيذ الجبرى الجائز الطعن فيها استقلالا هي الاحكام الصادرة في بعض الطلبات الموضوعية . الحكم بالقرالة عشر وقطر الادعاء بالتزوير . جزاء مقرر لصالح الخزانة العامة . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . م ٢١٢ مرافعات . (نقض ١٩٨٠/٥/١٢ طعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٧ قضائية) .

٦ - النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما اقتضت عنه المذكرة الايضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبيل الحكم الختامي المنهى لها - وذلك فيما عدا الاحكام الوقتية والاستعجالية والصلصة بوقف الدعوى - أو التي تصدر في شق من الدعوى وتكون قابلية للتنفيذ الجبرى ، ورائد المشرع في ذلك هو رغبته في منع تقطيع لومسالت القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم مما قد يؤدي الى تعويق

الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب على ذلك حتى من زيادة نفقات التقاضي ، وإن كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع عن حكم محكمة أول درجة الصادر بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٢ بعدم قبول الادعاء بالتزوير ، وقضى أيضا بعدم جواز الاستئناف الآخر المرفوع عن حكم تلك المحكمة الصادر في ١٩٧٥/٥/٢٩ برفض الدفع بالجهالة والطعن بالانكار ورفض الادعاء بالتزوير وكان لا يجوز لهذه المحكمة أن تقتضى بحث مدى صواب أو خطأ قضاء الحكم المطعون فيه إلا إذا كان من الجائز سلوك طريق الطعن بالنقض وفقا للقاعدة المقررة في المادة انفة الذكر ، وكان لا يعتد في هذا الصدد بانتهاء الخصومة حسب نطاقها الذي رفعت به أمام محكمة الاستئناف ، ذلك أن الخصومة التي ينظر الى انتهائها اعمالا لهذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين طرفي التداعي والحكم الذي يجوز الطعن فيه هو الحكم الختامي الذي أنهى موضوع هذه الخصومة برمته وليس الحكم الذي يصدر في شق منها أو في مسألة عارضة عليها أو فرعية متصلة بالاثبات فيها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم تنته به الخصومة الأصلية التي تعلق النزاع فيها بصحة ونفاذ عقود البيع بل لا يزال موضوعها مطروحا أمام محكمة الدرجة الأولى لما اتصل فيه بعد ، كما أنه لا يندرج تحت الأحكام التي أجازت تلك المادة الطعن عليها استقلالا ، فإن الطعن فيه يكون غير جائز . ( نقض ١٩٨٠/١٢/٢١ طعن رقم ٢٨٩ سنة ٤٧ قضائية ) .

٧ - إذ كان الحكم المستأنف لم يفصل إلا في الطعون بالجهالة والانكار والتزوير المبدأة من الطاعنين ، دفعا في مسألة فرعية متعلقة بالاثبات تعترض سير الخصومة الأصلية والفصل فيها يعد قضاء صادرا قبل الفصل في الموضوع لا تنتهي به تلك الخصومة الأصلية المريدة بين الطرفين ، فإنه يكون غير منه للخصومة كلها ولا يجوز استئنافه استقلالا . لا يغير من ذلك أن يكون الحكم برفض الادعاء بالتزوير أو بعدم قبوله . ( نقض ١٩٨٠/١٢/٢٠ طعن رقم ٤٢٤ سنة ٤٧ قضائية ) .

**دعوى التزوير الفرعية تدخل في تقدير قيمة الدعوى الأصلية وكذلك الدفع بالانكار :**

من المقرر أن دعوى التزوير الفرعية والدفع بالانكار كلاهما دفاع موضوعي ينصب على مستندات الدعوى وبالتالي يدخل في تقدير قيمة الدعوى

الاصلية ايا كانت قيمة هذه الدعوى وايا كانت قيمة الحق المثبت في الورقة المطعون عليها فاذا كانت الدعوى الاصلية من اختصاص المحكمة الجزئية وقدم فيها مستند قيمته تزيد على خمسمائة جنيه وطعن على هذا المستند بالتزوير فان محكمة المواد الجزئية تظل مختصة بنظر الادعاء بالتزوير مادام انها مختصة بنظر الدعوى الاصلية وكذلك اذا كانت الدعوى من اختصاص المحكمة الابتدائية وقدمت فيها ورقة قيمتها ٣٠٠ جنيه مثلا وطعن عليها بالتزوير فان المحكمة الابتدائية تظل مختصة بنظر الادعاء بالتزوير وهذه القواعد تسرى ايضا على الطعن بالانكار والجهالة .

### احكام النقض :

١ - الدفع بالانكار - شأنه شأن دعوى التزوير الفرعية - لا يعدو ان يكون دفاعا موضوعيا منصبا على مستندات الدعوى ، وبالتالي يدخل في تقدير قيمة الدعوى الاصلية ايا كانت قيمة هذه الدعوى ، وايا كانت قيمة الحق المثبت في الورقة المطعون عليها بالانكار او المدعى بتزويرها . . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى الاصلية - قبل تعديل الطلبات - تدخل في اختصاص محكمة المواد الجزئية سواء في ذلك دعوى التظلم من امر الحجز المرفوعة من الطاعن ، او دعوى المطالبة بالاجرة المرفوعة من المطعون ضدها ، فان اجراءات تحقيق الدفع بالانكار التي اتخذتها محكمة اسوان الجزئية تكون قد تمت صحيحة . . ( تقض ١٧/٢/١٩٨٣ طعن رقم ٦٥١ سنة ٤٨ قضائية ) .

### مادة ٥٨

يجوز للمحكمة - ولو لم يدع امامها بالتزوير بالاجراءات المتقدمة - ان تحكم برد اى محرر ويطلانه اذا ظهر لها بجلاء من حالته او من ظروف الدعوى انه مزور .

ويجب عليها في هذه الحالة ان تبين في حكمها الظروف والقرائن التي تبينت منها ذلك .

هذه المادة تطابق المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات القديم .

### الشرح :

اذا قضت المحكمة بسقوط الادعاء بتزوير ورقة عملا بالمادة ٤٩ فان



هذا لا يمنعها يستثنى من الحكم بتزوير الورقة طبقاً لمادة ٥٨ ( التعليق على  
نصوص قانون الإثبات للدكتور أبو الرفاص ص ١٦٨ ) .

ويجوز للمحكمة طبقاً لهذا النص الحكم على الفور بتزوير الورقة  
دون أن تكون ملزمة بإصدار حكم بقبول أدلة التزوير ولا تحقيق التزوير كما  
يطبق هذا النص في أية حالة كانت عليها الدعوى سواء كان ذلك أمام محكمة  
أول درجة أو أمام محكمة ثانية درجة وقد ذهب رأى أنه لا يجوز للمحكمة في  
حالة التشكيك في صحة المحرر أن تستعين برأى خبير فنى لتصل من ذلك الى  
سمارسة حقها في الحكم برد وبطلان المحرر لأن شرط الحكم برد وبطلان  
المحرر إذا لم يدع امامها بالتزوير بالاجراءات المقررة أن يظهر للقاضي بجلء  
من حالة المحرر أو من ظروف الدعوى أنه مزور بغير حاجة الى اجراء أى  
تحقيق للتثبت من ذلك فإذا تشكك القاضي في صحة المحرر فلا يجوز له أن  
يأمر من تلقاء نفسه اجراء المضاهاة بمعرفة خبير أو سماع شهود للتحقيق  
من صحة المحرر أو تزويره ( قانون الإثبات للمستشار محمد عبد اللطيف  
الجزء الاول ص ٤٠٠ ) الا أن محكمة النقض قضت بعكس ذلك واستقرت  
على أنه يجوز للمحكمة في هذه الحالة الاستعانة برأى خبير أو سماع  
الشهود .

كذلك يشترط طبقاً لهذا النص أن يكون الخصم قد طلب استبعاد المحرر  
المدعى بتزويره أو اشار في دفاعه الى أنه مزور عليه . فلا يجوز للمحكمة أن  
تقضى من تلقاء نفسها برد وبطلان المحرر مادام أن الخصم لم ينع عليه  
التزوير ذلك أن المشرع وإن كان قد اجاز للمحكمة أن تقضى برد وبطلان أى  
محرر ولو لم يدع امامها بالتزوير بالاجراءات المرسومة له الا أنه ليس معناه  
أن المشرع اعطى المحكمة سلطة الحكم برد وبطلان أى محرر حتى ولو لم  
يشتر الخصم في دفاعه الى أنه مزور عليه لأن سكوت الخصم عن النعى على  
المحرر دليل على صحته مما يمتنع معه على المحكمة في هذه الحالة أن تقضى  
برده وبطلانه عملاً بالمادة ٥٨ ( فى هذا المعنى محمد عبد اللطيف الجسزء  
الاول ص ٤٠٢ ) غير أنه يذهب الى أبعد من هذا ويشترط أن يكون الخصم قد  
طلب في دفاعه الحكم بتزوير المحرر .

وإذا انكر الخصم التوقيع المنسوب له على المحرر فإن هذا يمد طعننا  
على المحرر ويجوز للمحكمة في هذه الحالة أن تستعمل حقها المقرر في المادة  
٥٨ كذلك فإنه يشترط لاستعمال المحكمة حقها في الحكم برد المحرر وبطلانه

من تلقاء نفسها الا يكون التمسك بالمحرر قد ثنازل عن التمسك به لان نص المادة ٥٧ اثبات لا يطبق في حالة حصول التنازل عن التمسك بالمحرر ( راجع حكم النقض رقم ٢ ) .

### احكام النقض :

١ - لا يشترط لاستعمال المحكمة الرخصة المخولة لها في المادة ٥٨ من قانون الاثبات ان يكون قد ادعى امامها بتزوير الورقة التي قضت بتزويرها ان ان نص هذه المادة صريح في تخويل المحكمة - ولو لم يدع امامها بالتزوير بالاجراءات المرسومة لها - الحق في أن تصمم برد أية ورقة وببطلانها اذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى انها مزورة ( نقض ٦٧/٣/١٦ مجموعة المكتب الفني سنة ١٨ ص ٦٧٢ ، نقض ٢٨/٣/١٩٨٢ طعن رقم ١٢٥٤ سنة ٤٨ قضائية ) .

٢ - حق الادعاء بتزوير عقد وحق المحكمة في الحكم بتزويره من تلقاء نفسها عملا بالمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات يظلان قائمين طالما كان هناك تمسك بالعقد ( نقض ٦٧/٣/١٦ سنة ١٨ ص ٦٧٢ ) .

٣ - طبقا للمادة ٢٩٠ مرافعات يجوز للمحكمة ان تحكم بتزوير الورقة المقدمة اليها ولو لم يدع امامها بالتزوير ، فان هي استعملت حقها هذا فانها لا تكون قد قضت بما لم يطلبه الخصوم . ( نقض ٦٥/٦/٣ مجموعة المكتب الفني سنة ١٦ ص ٦٧٨ ) .

٤ - لا على محكمة الموضوع أن هي لم تشأ أن تتعاطى رخصة خولها لها القانون واذن فلا يعيب الحكم عدم استعمال المحكمة حقها في أن تقضى من تلقاء نفسها برد وبطلان الورقة المدعى بتزويرها ( نقض ١٩٥٤/٢/١٢ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة ص ٤٢١ قاعسدة رقم ٩٤ ، نقض ١٩٨٢/٣/٢١ طعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٨ قضائية ، نقض ١٩٧٧/٦/٢٧ سنة ٢٨ ص ١٥١٤ ) .

٥ - اذا كانت المحكمة لم تر فيما ساقه الطاعن من قرائن على ما ادعاء من تزوير السند المطالب بقيمته ما يقنعها باستعمال الرخصة المخولة لها قانونا في القضاء برده وبطلانه ، بل استخلصت من ظروف الدعوى وملابساتها ان الادعاء غير جدي ، وكان تقديرها في هذا الخصوص في

حدود سلطتها الموضوعية ولا عيب فيه ، فان النعى عليها بعدم اخذها بالقرائن المشار اليها يكون على غير اساس ( نقض ١٩٥٣/١٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٤٢٠ قاعدة رقم ٩٣ ) .

٦ - ان المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات القديم قد اجازت للمحكمة ان تحكم برد وبطلان اى ورقة يتحقق لها انها مزورة ولو لم تقدم اليها دعوى تزوير تلك الورقة ، وما دام ذلك جائزا للمحكمة فيجوز لها من باب اولى - فى حالة تشككها فى صحة الورقة المتمسك بها - ان تستعين برأى خبير فنى حتى يتسنى لها الحكم على بينة وتتمكن من تحقيق العدالة بين الناس ، لان المادة صريحة خالية من كل قيد وشرط ، وقد خول القانون للمحاكم حق تطبيقها فى اية حالة كانت عليها الدعوى ، سواء حصل طعن بالتزوير ام لم يحصل وسواء انجحت دعوى التزوير ام لم تنجح . ( نقض ١٩٣٤/٢/٢٢ مجموعة عمر جزء اول ص ٢٢١ قاعدة ١٦٦ ، نقض ٧١/٣/١ لسنة ٢٢ ص ٢٦٦ ، نقض ١٩٨٠/٢/٢١ طعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٧ - ان قانون المرافعات فى المادة ٢٨٣ قديم ومقابلة للمادة ٢٩٠ جديد خول المحكمة ان تحكم فى الحال بتزوير الورقة المطعون فيها اذا ثبت لديها انها مزورة دون ان يلزمها باصدار حكم لقبول ادلة التزوير ولا باحالة الادعاء به على التحقيق ( نقض ١٩٤٨/٥/٢٠ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٤٢٠ قاعدة رقم ٩٠ ) .

٨ - ان المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات - قديم ومقابلة للمادة ٢٩٠ جديد - قد اجازت للمحكمة ان تحكم ببطلان اية ورقة يتحقق لها انها مزورة ولو لم تقدم اليها دعوى بتزويرها . وهذا النص العام لا يقيد المحكمة - بدليل معين على التزوير ولا بشخص معين يقدم دليله - فلا تشريب على المحكمة اذا هى اقامت حكمها بتزوير الورقة على اسباب سائفة منها ما ثبت لديها من تضارب اقوال كاتب الورقة وعدم صحة ادعاء المتمسك بها من حيث موضوعها ( نقض ٤٨/٦/١٠ مجموعة عمر جزء ٥ ص ٦٤٠ قاعدة ٣٢٤ ) .

٩ - للمحكمة فى سبيل تكوين عقيدتها بشأن التزوير المدعى به سلوك كافة سبيل الاثبات المقررة فى القانون بما فى ذلك البينة والقرائن ، بل ان للمحكمة طبقاً للمادة ٥٨ من قانون الاثبات ان تحكم برد اية ورقة وبطلانها وان لم يدع امامها بالتزوير بالطرق المرسومة فى القانون اذا ظهر بجلاء من حالتها او من ظروف الدعوى انها مزورة ، وحسب المحكمة فى هذه الحالة



ان تبين في حكمها الظروف والقرائن التي استبانها منها ذلك سواء حصل ادهاء بالتزوير أو لم يحصل نجح هذا الادعاء أو فشل . ( نقض ٧٥/١١/١٠ سنة ٢٦ ص ١٤١٤ ) .

١٠ - لا يعيب الحكم عدم تصدى المحكمة الى الطريقة التي وقع بها التزوير ولا هي ملزمة ببيان هذه الطريقة اذ يكفي لاقامة حكمها ان يثبت لديها ان السند المطعون فيه لم يصدر ممن نسب اليه لتقضي بتزويره ( نقض ١٩٥٤/١٢/٢ مجموعة احكام النقض في ٢٥ سنة ص ٤٢٠ قاعدة ٨٩ ) .

١١ - يجوز للمحكمة من باب اولى في حالة تشككها في صحة الورقة التمسك بها ان تحيل الدعوى من تلقاء نفسها الى التحقيق استعمالا لحقها وذلك في الاحوال التي يجيز فيها القانون الاثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة . ( نقض ٧١/٣/٩ سنة ٢٢ ص ٢٦٦ ) .

١٢ - اذا كانت المحكمة عندما حكمت بعد اجراءات تحقيق الخطوط الفرعية بصحة توقيع المورث على السند المرفوعة به الدعوى لم تفصل فيما اثاره المنكر من ان السند يفرض صحة التوقيع عليه ، قد دس على الموقع اثناء وجوده بالمستشفى ، وانه مع ذلك قد قصد به الوصية لو ارث ، بل ارجأت الفصل في هذين الدفيعين الى وقت نظر الموضوع ثم عندما نظر الموضوع لم يطعن منكر السند فيه بالتزوير ، فانه لا يكون من حق المحكمة ان تقضي في امر تزويره من تلقاء نفسها ، لان المادة ٢٩٢ مرافعات تنص على انه لا حاجة لان يتخذ مدعى التزوير اجراءات دعوى التزوير الفرعية لكم ، بتسليم المحكمة ان تحكم ببرد وبطلان الورقة اذا اقتنعت بتزويرها والمفهوم من هذا ان القضاء بالبرد والبطلان انما يكون بناء على طعن من الخصم لا تصديقا من المحكمة لما لم يطعن فيه . ( نقض ٤٣/٤/٢٩ مجموعة النقض في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٤٢٥ - قاعدة ١٢٠ ) .

١٣ - للمحكمة ان تقضي من تلقاء نفسها ببرد وبطلان اية ورقة وان لم يدع امامها بالتزوير . حسيها بيان الظروف والقرائن التي تبينتها منها ذلك . ( نقض ١٩٨٠/١١/٢٥ طعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٦ قضائية ) .

١٤ - اجراءات الطعن في صحة الادلة الخطية . وجوب الرجوع في شأنها الى قانون الاثبات بعد الغائها في لائحة ترقب المحاكم الشرعية .

للمحكمة من تلقاء نفسها ان تقضي ببرد وبطلان اية ورقة ولو لم يدع امامها بالتزوير . م ٥٨ اثبات . ( نقض ١٩٨١/٥/١٢ طعن رقم ٤١ لسنة ٤٩ قضائية ) .

١٥ - لمحكمة الموضوع الحكم بصحة الورقة او بطلانها من تلقاء

نفسها. ولو لم يطعن عليها بالتزوير ولها ان تقيم قضائها بذلك على غير الشواهد التي يسوقها الطاعن بالتزوير . ( نقض ١٩٨٢/١٢/٢٦ طعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٤٧ قضائية ) .

### مادة ٥٩

يجوز لمن يخشى الاحتجاج عليه بمحرر مزور أن يختصم من بيده ذلك المحرر ومن يفيد منه لسماع الحكم بتزويره ويكون ذلك بدعوى أصلية ترفع بالالوضاع المعتادة .

وتراعى المحكمة في تحقيق هذه الدعوى والحكم فيها القواعد المنصوص عليها في هذا الفرع والفرع السابق عليه .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٩١ من قانون المرافعات القديم .

### الشرح :

يجيز القانون بنص المادة ٥٩ لمن يدعى التزوير أن يرفع دعوى تزوير أصلية قبل أن يتمسك بالورقة في مواجهته وصورة هذه الدعوى أن يعلم شخص أن بيد آخر ورقة مزورة سواء أكانت رسمية أم عرفية ويخشى الاحتجاج عليه بهذه الورقة فيرفع دعوى أصلية على من بيده الورقة ومن يفيد منها بالطرق المعتادة لرفع الدعوى يطلب فيها الحكم بتزوير الورقة ويقوم المدعى بإثبات تزويرها طبقا للالوضاع التي نص عليها القانون لإثبات صحة الأوراق وتراعى المحكمة في هذه الدعوى وفي الحكم فيها القواعد المنصوص عليها في شأن الادعاء بالتزوير وتحقيق الخطوط بقدر ما يتفق والعمل بهذه القواعد مع طبيعة الدعوى الأصلية ( المذكورة الإيضاحية لقانون المرافعات القديم ) وعلى ذلك فلا يشترط في هذه الدعوى التقرير بالطعن بالتزوير في قلم الكتاب ولا إعلان مذكرة شواهد التزوير لأنها يتنافيان مع طبيعتها وكونها دعوى مبتدأة إذ أن ما تتضمنه صحيفة الدعوى من بيانات نصت عليها المادة ٦٣ مرافعات تغنى عن التقرير بالطعن بالتزوير وعن مذكرة شواهد ذلك أن في ذكر وقائع الدعوى وطلبات المدعى وأسائده ما يبين مواضع التزوير والشواهد عليه وطريقة تحقيقها .

ويشترط لقبول دعوى التزوير الأصلية ألا تكون الورقة المدعى بتزويرها قد رفعت بها دعوى موضوعية أمام القضاء أو قدمها الخصم المتمسك بها دليلا لصالحه ضد خصمه في نزاع بينهما إذ يتعين لمن أراد الطعن بالتزوير

فى ورقة مقدمة ضده امام القضاء أن يسلك طريق دعوى التزوير الفرعية كوسيلة دفاع فى موضوع النزاع ، فلا يصح رفع دعوى مبتدأة بطلب الحكم بتزوير المحرر المقدم فى الدعوى الموضوعية .

غير أنه اذا قدمت الورقة فى دعوى أخرى ولم يكن فى استطاعه من احتج عليه بها أن يطعن عليها بالتزوير كما اذا قدمت فى دعوى مستعجلة فإنه يجوز له أن يرفع دعوى تزوير أصلية .

والمفروض أن يكون المحرر المدعى بتزويره تحت يد المدعى عليه فإذا امتنع عن تقديمه فى الدعوى جاز للقاضى طبقاً للمادة ٥١ اثبات أن يكلف أحد الحاضرين بتسليم ذلك المحرر أو بضبطه وإيداعه قلم الكتاب فإذا تم ذلك وكان الادعاء بالتزوير منتجاً فى النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لاقتناع المحكمة بصحة المحرر أو بتزويره فإن للمحكمة فى هذه الحالة أن تأمر بأجراء التحقيق الذى طلبه المدعى أما اذا امتنع الخصم عن تسليم المحرر وتعذر ضبطه اعتبر غير موجود ويعتبر هذا من ضبطه فيما بعد أن امكن بمعنى أن المشرع رتب على امتناع الخصم عن تقديم المحرر المطعون فيه بالتزوير قلم الكتاب وتعذر ضبطه اعتبار المحرر غير موجود وغير منتج لاي اثر قانونى فلا يستطيع المدعى عليه فى دعوى التزوير الأصلية التمسك به قبل مدعى التزوير ويكون حكمه حكم المتنازل عن المحرر فتقضى المحكمة بانهاء الدعوى عملاً بأية ٥٧ اثبات أما اذا كان عدم تقديم المدعى عليه المحرر لسبب لا دخل له فيه كالضياع أو السرقة فلا يجوز للمحكمة فى هذه الحالة أن تعتبر المحرر غير موجود وتقضى بانهاء الدعوى بل يتعين عليها تحقيق التزوير للتثبت من صحة المحرر أو تزويره ثم ترقب على ذلك قضاءها فى موضوع الدعوى ( قانون الاثبات لمحمد عبد اللطيف الجزء الاول ص ٣٩٣ ، ٣٩٤ ) .

هذا ويتعين ملاحظة أن قاعدة عدم جواز الالتجاء الى دعوى التزوير الأصلية الا اذا لم يحصل بعد الاحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها فى نزاع قائم امام القضاء قاعدة تتعلق بالنظام والمحكمة أن تقضى بها حتى ولو لم يتمسك بها الخصم كما أن لمحكمة النقض أن تثيرها من تلقاء نفسها . ومن المقرر أن ضم الدعويين المختلفتين سبباً وموضوعاً الى بعضهما تسهيلاً للإجراءات وأن كان لا يترتب عليه اندماج الواحدة فى الأخرى بحيث تفقد كل منها استقلالها ولو اتحد الخصوم فيها الا أن الأمر يختلف اذا كان الطلب فى إحدى القضيتين المضمومتين هو ذات الطلب فى القضية الأخرى فإذا كان الثابت أن محكمة الموضوع بعد أن ضمت الدعويين انتهت الى أن



عقد البيع فى دعوى صحة العقد هو بذاته العقد موضوع دعوى التزوير  
الاصلية كانت دعوى صحة العقد هى الوجه الاخر لدعوى بطـلانه فان  
الاندماج يتم بين الدعويين ويترتب عليه ان يصير الادعاء بالتزوير واحدا  
فيهما . ( حكم النقض رقم ١١ ) .

### تقدير قيمة الدعوى :

وتقدر قيمة هذه الدعوى بقيمة الحق المثبت فى الورقة المطلوب الحكم  
بتزويرها وذلك عملا بنص المادة ٣٧/١٠ مرافعات جديد اما دعوى التزوير  
الفرعية فتقدر قيمتها بقيمة الدعوى الاصلية دون النظر لقيمة المحرر المدعى  
بتزويره وينبغى على ذلك انه اذا كانت قيمة الورقة المطلوب الحكم بتزويرها  
تزيد على خمسمائة جنيه فان الدعوى ترفع الى المحكمة الابتدائية اما اذا  
كانت قيمتها اقل من ذلك ترفع الى المحكمة الجزئية .

### احكام النقض :

١ - نظم المشرع فى المواد من ٢٨١ الى ٢٩٠ من قانون المرافعات  
الطريق الذى يجب اتباعه عند الادعاء بتزوير الأوراق التى يحتج بها الخصوم  
فى دعوى منظورة امام القضاء ثم اتبع ذلك بالمادة ٢٩١ التى اجاز فيها لمن  
يخشى الاحتجاج عليه فى المستقبل بورقة مزورة ان يرفع دعوى اصلية على من  
بيده تلك الورقة او من يستفيد منها ويطلب فيها سماعهم الحكم بتزويرها  
حتى اذا ما حكم له بذلك امن عدم الاحتجاج عليه بهذه الورقة فى نزاع مستقبل  
ومفاد ذلك ان الالتجاء الى دعوى التزوير الاصلية لا يكون الا اذا لم يحصل  
بعد الاحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها فى نزاع قائم امام القضاء . اما اذا  
احتج بهذه الورقة فى نزاع مرفوع بشأنه دعوى فانه يتعين على من احتج عليه  
بتلك الورقة ان ادعى انها مزورة ان يسلك طريق الادعاء بالتزوير الذى رسمه  
القانون فى المواد من ٢٨١ الى ٢٩٠ ولا يجوز له ان يلجأ الى دعوى التزوير  
الاصلية لانها تكون غير مقبولة اذ الادعاء بالتزوير فى هذه الحالة لا يعدو ان  
يكون وسيلة دفاع فى ذات موضوع الدعوى فيجب ابداءه امام المحكمة التى  
تنظر هذا الموضوع ولا يكون لغيرها ان تنظره ( نقض ١١ نوفمبر ١٩٦٥  
مجموعة المكتب الفنى سنة ١٦ ص ١٠٠٩ ، نقض ٢١/١/٧٥ سنة ٢٦ ص  
٢١٢ ، نقض ٢٦/٦/١٩٨٠ طعن رقم ٨١٧ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٢ - تقدير قيمة دعوى التزوير الفرعية - على ما جرى عليه قضاء هذه

المحكمة - بقيمة الدعوى الاصلية . فاذا كانت قيمة الدعوى الاصلية تقل عن الحد الاقصى لاختصاص القاضى الجزئى النهائى فان دعوى التزوير الفرعية تتبعها فى تقدير قيمتها ولا يجوز استئناف الحكم الصادر فيها من المحكمة الجزئية ( نقض ٥٦/٦/٢١ مجموعة المكتب الفنى السنة ٧ ص ٧٤٢ )

٣ - تقدر قيمة دعوى التزوير الفرعية بقيمة الدعوى الاصلية ايا كانت قيمة الحق المثبت فى الورقة المطعون عليها . ( نقض ٧٥/١٢/٢٤ سنة ٢٦ ص ١٦٧٣ ) .

٤ - يجوز رفع دعوى التزوير الاصلية ممن يخشى الاحتجاج عليه بورقة مزورة وذلك قبل ان يتمسك بها فى مواجهته وتقتصر مهمة المحكمة فيها على القضاء بصحة الورقة أو تزويرها . ( نقض ٦٩/٦/١٧ سنة ٢٠ ص ٩٧٠ ) .

٥ - اذا لم يكن لمن احتج عليه بالورقة ان يسلك سبيل الادعاء بالتزوير كما اذا قدمت فى دعوى مستعجلة فانه يكون له ان يلجأ الى دعوى التزوير الاصلية ( نقض ٧٥/١/٢١ سنة ٢٦ ص ٢١٢ ) .

٦ - مفاد نص المادة ٥٩ من قانون الاثبات ان الالتجاء الى دعوى التزوير الاصلية لا يكون الا اذا لم يحصل بعد الاحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها فى نزاع قائم امام القضاء . واذا كانت دعوى صحة ونفاذ الاقرار بالحق ، انما تنصب على صحة التصرف القانونى فى ذاته ، وتتناول محله ومداه ونفاذه ، وكان المحرر المثبت لهذا الاقرار لا يعدو ان يكون دليل اثبات فى الدعوى ، وكان مجرد اقامة دعوى صحة ونفاذ الاقرار بالحق لا يمنع من اقامة دعوى اصلية بتزوير ذلك المحرر طالما ان هذا المحرر لم يقدم بعد فى الدعوى ، ولم يحصل الاحتجاج به كدليل لاثبات التصرف فيها اذ من الجائز ان يلجأ المدعى فى اثبات دعواه الى غير ذلك من الادلة . ولما كان الثابت ان المطعون ضدها اقامت دعواها الاصلية بتزوير ورقة الاقرار واعلنت صحيفتها الى الطاعن فى ١٠/٣/٦٥ وذلك قبل ان يقدم الطاعن هذه الورقة ويحتج بها كدليل فى دعواه بصحة ونفاذ الاقرار ، فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى رفض الدفع بعدم قبول دعوى التزوير الاصلية لاقامتها بعد الاوان لا يكون قد خالف القانون أو اخطأ فى تطبيقه . ( نقض ٧٦/٢/١٦ سنة ٢٧ ص ٤٤٩ ) .

٧ - عدم جواز الالتجاء الى دعوى التزوير الاصلية الا اذا لم يحصل بعد الاحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها فى نزاع قائم امام القضاء . تعلق ذلك بالنظام العام . لمحكمة النقض ان تأثيره من تلقاء نفسها . ( نقض ٧٩/٣/٢١ طعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٣ قضائية ) .

٨ - دعوى التزوير الاصلية برد وبطلان عقد ايجار فرض الحراسة

القضائية على العين محل هذا العقد ٠ لا اثر له في سير الخصومة ٠ ( نقض ١٩٧٩/١١/٢٧ طعن رقم ١١٤ لسنة ٤٧ قضائية ) ٠

٩ - من المقرر ان مناط الالتجاء الى دعوى التزوير الاصلية الا يكون قد احتج بالورقة المدعى بتزويرها في دعوى ينظرها القضاء عملا بالمادة ٥٩ من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية ، اما عند الاحتجاج بالورقة في دعوى منظورة فيتعين للدعاء بتزويرها اتباع الطريق الذي رسمه القانون في المواد من ٤٠ حتى ٥٨ من قانون الاثبات ذلك ان الادعاء بالتزوير في هذه الحالة لا يعدو وسيلة دفاع في موضوع الدعوى فلا يكون لغير المحكمة التي تنظر هذا الموضوع ان تنظره مما يشكل قاعدة امرة ٠ لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى سبق الاحتجاج في الدعوى ٠٠ مدنى كلى الاسكندرية بالاقرارين المنسوبين الى مورث الطاعن ، مما يكون معه رقم دعوى اصلية بتزويرهما مخالفا لقاعدة من النظام العام لم تختلط بواقع لم يسبق طرحه ولم تكن عناصر اعمالها خافية فيما طالع محكمة الموضوع من طبيعة الدعوى ومن الاستئناف المضموم اليها ويكون الحكم المطعون فيه اذ تناول بالبحث موضوع هذه الدعوى قد قام به سبب مبطل يجيز لهذه المحكمة ان تشره من تلقاء نفسها وان تحكم بما يقتضيه قيامه من نقض الحكم والفناء الحكم المستأنف وقضاء في الدعوى بعدم قبولها ٠ ( نقض ١٩٧٩/٣/٢١ سنة ٣٠ العدد الاول ص ٨٨٢ ) ٠

١٠ - الدفع بالانكار - شأنه شأن دعوى التزوير الفرعية - لا يعدو ان يكون دفاعا موضوعيا منصبا على مستندات الدعوى ، وبالتالي يدخل في تقدير قيمة الدعوى الاصلية ايا كانت قيمة هذه الدعوى ، وايا كانت قيمة الحق المثبت في الورقة المطعون عليها بالانكار او المدعى بتزويرها ٠ لما كان ذلك ، وكانت الدعوى الاصلية تدخل في اختصاص محكمة المواد الجزئية سواء في ذلك دعوى التظلم من امر الحجز المرفوعة من الطاعن ، او دعوى المطالبة بالاجرة المرفوعة من المطعون ضدها ، فان اجراءات تحقيق الدفع بالانكار التي اتخذتها محكمة اسوان الجزئية ، تكون قد تمت صحيحة ٠ ( نقض ١٩٨٣/٢/١٧ طعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٩ قضائية ) ٠

١١ - انه وان كان ضم الدعويين المختلفتين سببا وموضوعا الى بعضهما تسهيلا للاجراءات لا يترتب عليه اندماج الواحدة في الاخرى بحيث تفقد كل منهما استقلالها ولو اتحد الخصوم فيها ، الا ان الامر يختلف اذا كان الطلب في احدى القضيتين المضمومتين هو ذات الطلب في القضية الاخرى ، فاذا كان الثابت ان محكمة الموضوع بعد ان ضمت الدعويين انتهت الى ان عقد البيع في دعوى صحة العقد هو بذاته العقد



موضوع دعوى التزوير الاصلية ، وكانت دعوى صحة العقد هي الوجه الآخر لدعوى بطلانه فان الاندماج يتم بين الدعويين ، ويترتب عليه ان يصير الادعاء بالتزوير واحدا فيهما ، والفصل فيه - هو قضاء صادر قبل الفصل في موضوع صحة العقد - غير منه للخصومة فلا يجوز الطعن فيه على استقلال عملا بنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف عن الحكم الصادر في الادعاء بالتزوير ، فانه يكون قد خالف القانون ، واذا كان هذا الحكم اساسا للحكم الصادر برد وبطلان عقد البيع فانه يترتب على نقض الحكم الاول نقض الحكم الآخر . ( نقض ١٩٧٣/٦/٢٨ سنة ٢٤ العدد الثاني ص ٩٩٦ ) .

### لا يختص القاضي المستعجل بالفصل في دعوى التزوير الاصلية او الفرعية :

من المقرر ان القضاء المستعجل يختص بالحكم بصفته مؤقتة في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت وذلك دون مساس باصل الحق وفق ما تقتضي به المادة ٤٩ مرافعات وعلى ذلك فلا يختص بالفصل في دعوى التزوير الفرعية او الاصلية لان الفصل فيها يقتضي الحكم بصحة السند او برده وبطلانه وهو ما يخرج عن ولايته وعلى ذلك اذا دفع بتزوير سند مقدم لقاضي الامور المستعجلة فان له ان يفحص من ظاهر المستندات ما يثار امامه في شأن تزوير السند او صحته لا ليقتضي فيه ولكن حتى يستبين له من ظاهر المستندات ما اذا كان طعنا جديا ام غير جدي فاذا كان السند مؤثرا في الدعوى وكان الطعن بالتزوير يقوم على سند من الجدل فانه يتمين عليه ان يقضى بعدم اختصاصه اما اذا استبان له ان الطعن غير جدي وانما قصد به اخراج الدعوى من اختصاصه فانه يقضى في الدعوى على ضوء ذلك اما اذا لم يستطع ان يرجع ما اذا كان الطعن صحيحا ام لا فانه يقضى ايضا بعدم اختصاصه لان الامر يحتاج لتحقيق موضوعي لا يختص به وعلى ذلك لا يشترط لمن يدّعي بتزوير السند ان يقرر بالطعن عليه بالتزوير بتقرير في قلم الكتاب وفق ما نقض به المادة ٤٩ من قانون الاثبات بل يكفي ان يدفع بتزوير السند في مرافعته الشفوية او الكتابية .

### احكام النقض

١ - القضاء المستعجل لا يختص بالفصل في دعوى التزوير الفرعية او الاصلية لان الفصل فيها يقتضي الحكم بصحة السند او برده وبطلانه

وهو قضاء في اصل الحق يخرج عن ولاية القضاء المستعجل . ( نقض ١٤/١٢/١٩٨٢ طعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٢ - جرى قضاء هذه المحكمة على ان اختصاص القضاء المستعجل يقف عند اتخاذ اجراء وقتى مبناه ظاهر الاوراق ولا يمس اصل الحق وانه لا يجوز الاتفاق على اسباغ اختصاص له يجاوز هذا الحد ، ومن ثم فان التجاء الطاعنة الى القضاء المستعجل وحصولها منه على حكم موقوف بطرد المستأجر - المطعون عليه - لايحول دون حقه في الالتجاء الى محكمة الموضوع للفصل في اصل النزاع باعتبارها صاحبة الولاية العامة في المنازعات المدنية والتجارية والتي اولها المشرع الاختصاص في الانزعة الناشئة عن تطبيق قانون ايجار الاماكن . ( نقض ١٨/١١/١٩٧٨ سنة ٢٩ العدد الثاني ص ١٧١٣ ) .

### التوقيع على بياض :

من المقرر ان الورقة الموقعة على بياض عندما تملأ أى عندما يكتب ن البياض الذى فوق التوقيع سند بدين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والعقود تصبح قيمتها كاية ورقة أخرى كتبت ثم وقعت الا أن للمدين الحق في ان يثبت ان ما كتب لم يكن هو المتفق عليه ولكن لا يمكنه اثبات ذلك أى اثبات ما يخالف ما كتب في الورقة الا بالكتابة ولا يمكنه الاثبات بالشهود ولا بالقرائن الا اذا كان هناك مبدء ثبوت بالكتابة أو اذا كان هناك غش أو طرق احتيالية أمكن الحصول بها على تلك الورقة ولا يمكن أيضا رفع الدعوى العمومية لخيانة هذه الأمانة طبقا لمادة ٢٤٠ عقوبات واثبات ذلك بالشهود والقرائن الا اذا كان هناك كتابة أو مبدء ثبوت بالكتابة .

واذا استطاع من وقع على بياض اثبات عكس المكتوب بالكتابة وذلك طبقا للقانون فقدت الورقة حجيتها فيما بين الطرفين ولكنها لاتفقد هذه الحجية بالنسبة الى الغير حسن النية . فمن تعامل مع متسلم الورقة معتقدا انها ورقة صحيحة فحولت اليه مثلا يكون له أن يتمسك بحجية الورقة في حق من وقع على بياض ، ويرجع الموقع على من اساء استعمال توقيعيه ( رسالة الاثبات للاستاذ نشأت الطبعة الخامسة الجزء الأول ص ١٨٠ ، والوجيز للدكتور السنهوري ص ٥٩٢ ، والوسيط للدكتور السنهوري الجزء الثاني الطبعة الثانية ص ٢٢٧ وما بعدها ، والوجيز للدكتور سليمان مرقص طبعة سنة ١٩٥٧ ص ٥٩ وما بعدها ، والاثبات للدكتور الصدة طبعة سنة ١٩٥٥ ص ١١٢ ) .

غير انه اذا كان الذى ملأ الفراغ الذى فوق الامضاء أو الختم شخص آخر غير متسلم الورقة ولكن بالاتفاق معه فان الفصل يعد تزويرا من جانب

كاتب الورقة واشتركا فيه من جانب الأمين الذي سسم الورقة وأنه تبعاً لذلك يمتنع عندئذ تطبيق المادة ٢٤٠ عقوبات ويتعين تطبيق مواد التزوير ويكون للمجنى عليه صاحب التوقيع في هذه الحالة أن يطعن على الورقة لا بخيانة الائتمان على التوقيع ولكن بالتزوير الذي حدث من الغير الذي اشترك معه فيه مستلم الورقة ومتى سلك هذا السبيل فإنه لا يتقيد في اثباته بالقواعد المتفق عليها سالفة الذكر ولا يكون ملزماً بتقديم الدلائل الكتابية بل له أن يثبت ادعاهه بالبينة والقرائن .

وإذا تم الاستيلاء على الورقة الموقعة على بياض بغير التسليم الاختياري كالاختلاس أو الغش أو التحايل وتم تغيير الحقيقة فيها فإن ذلك يعد تزويراً ويجوز اثباته بشهادة الشهود والقرائن .

ويرى المستشار محمد عبد اللطيف أنه متى ثبت حصول الشخص على الورقة الموقعة على بياض بطريق الغش أو الاحتيال أو بأي طريقة كانت بغير رضا موقعها واستعملها بمحض رغبته وثبت تزوير الورقة اعتبرت الورقة باطلة ولا قيمة لها في الإثبات فلا يصح للغير التمسك بها ولو كان حسن النية لأن صاحب التوقيع لم يرتكب خطأ حتى يمكن مؤاخذته عليه فهو لم يسلم توقيعه على بياض بمحض اختياره ورضاه ، حتى يمكن القول بأنه أساء اختيار الذي أئتمنه ، فيتحمل نتيجة خطأه ، وإنما اختلست منه الورقة التي وقعها على بياض ، واستعملت كمستند ضده بغير علمه ورضاه مما تعتبر معه الورقة مزورة فلا تصلح أداة في الإثبات ( قانون الإثبات الجزء الأول ص ١٢٧ و ١٢٨ ) .

**هل تنتقد المحكمة الجنائية في واقعة إثبات تسليم الورقة على بياض بقواعد الإثبات في المواد المدنية :**

من المقرر أن المحكمة الجنائية لا تنتقد في واقعة إثبات تسليم الورقة على بياض بقواعد الإثبات في المواد المدنية

### **أحكام النقض المدنية :**

١ - الأصل في الأوراق الموقعة على بياض أن تغيير الحقيقة فيها ممن استؤمن عليها وهو نوع من خيانة الأمانة ومن ثم فإنه يرجع في اثباته إلى القواعد العامة ومن مقتضاها أنه لا يجوز إثبات عكس ما هو ثابت في الورقة الموقعة على بياض بغير الكتابة متى كان من وقعها قد سلمها اختياراً إذ أن القانون يعتبر ملء الورقة في هذه الحالة بغير المتفق عليه بمثابة خيانة أمانة ( نقض ١٦/٢/٦٧ مجموعة المكتب الفني سنة ١٨ ص ٦٦٥ ) .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى في فهم الواقع من أصل الورقة التي حرر عليها عقد البيع موضوع الدعوى إلى أنها سلمت من مورث



المطعون صدهم الى زوج الطاعنة باعتباره وكيله عنه في اعماله القضائية وقد صدرت هذه الورقة بعبارة طلب سداد ثم ترك تحت هذه العبارة فراغ ملئه بالبيانات اللازمة للطلب ووقع المورث بعد هذا الفراغ ثم حصلت الطاعنة على هذه الورقة ونزعت الجزء المشتمل على العنوان وملأت فراغ الورقة بشروط عقد البيع مثار النزاع فان التكييف الصحيح لهذه الواقعة كما حصلتها المحكمة هو انها تزوير اذ ان ازالة العنوان الذي كان مكتوباً بصدر الورقة للدلالة على طلب السداد انما هو تغيير للحقيقة بالحذف وقد صاحب هذا الحذف انشاء العقد المزور الذي كتب فوق الامضاء واصبح الإعلان تزويراً اجتمع فيه طريقتان من طرق التزوير المادى أحدهما حذف بيان من المحرر وثانيهما اصطناع عقد البيع ومن ثم فان محكمة الموضوع اذ اجازت اثبات هذه الواقعة بكافة الطرق لم تخالف القانون ( نقض ٦٥/٦/٣ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٦ ص ٦٧٨ ) .

٣ - ان المحكمة اذ سمعت شهادة الشهود واعتمدت على اقوالهم في قضائها بتزوير سند ما بالغة ما بلغت قيمته فلا يصح أن يعاب عليها أنها خالفت الاحكام التي رسمها القانون المدني في باب الاثبات اذ المقام لم يكن مقام اثبات عقد مدنى بل اثبات واقعة جنائية بحتة جائز فيها قانونا الاستدلال بالطرق القانونية كافة بما فى ذلك شهادة الشهود أو قرائن الأحوال ( نقض ٤٢/١٢/٧ مجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض فى ٢٥ سنة الجزء الثانى ص ١٢٤٦ قاعدة رقم ١٥ ) .

٤ - تغيير الحقيقة فى الورقة الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها .  
 خيانة امانة يخضع اثباته للقواعد العامة . . وقوع التغيير من غير من سلمت له الورقة اختياراً . تزوير يجوز اثباته بكافة طرق الاثبات ( نقض ٢٢/١/١٩٧٠ سنة ٢١ ص ١٧٤ ، نقض ٧٨/٣/١٦ طعن رقم ١١٤ لسنة ٤٣ قضائية ، نقض ٢٥/١١/١٩٨٠ طعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٥ - اختلاس التوقيع على بياض جريمة يعاقب عليها . عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة بشأن هذه الواقعة . م ١١٥ اثبات . استناد الحكم المطعون فى قضائه الى هذه اليمين . اثره . جواز الطعن فيه بطريق النقض لابتنائه على اجراء باطل . ( نقض ١٢/٣/١٩٨٠ طعن رقم ٧٣ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٦ - تغيير الحقيقة فى الاوراق الموقعة على بياض . خيانة للامانة . طريق اثباته . اعتباره تزويراً . شرطه . ( نقض ١٠/٦/١٩٨٠ طعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٧ - لما كان قانون الاثبات ينص في المادة ١٤ منه على أنه « يعتبر المحرر العرفي صادرا ممن وقع ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب اليه من خط أو امضاء أو ختم أو بصمة » بما مؤداه أن ثبوت صحة التوقيع يكفي لاعطاء الورقة العرفية حجيتها في ان صاحب التوقيع قد ارتضى مضمون الورقة والتزم به ، فاذا أراد نفى هذه الحجية بادعائه اختلاس التوقيع منه كرها أو غشا أو أن الورقة كانت موقعة على بياض وحصل عليها المتمسك بها بغير رضاه كان على صاحب التوقيع اثبات ما يدعيه . ( نقض ١٩٨٢/١/٢٨ طعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٨ - تغيير الحقيقة في الورقة الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها يعتبر بمثابة خيانة امانة اذا كان تسليم الورقة اختيارا اما اذا حصل الاستيلاء على الورقة بغير التسليم الاختياري كالاختلاس أو الغش أو التحايل فانه يعد تزويرا ولايجوز اثبات التغيير في الحالة الاولى بغير الكتابه وانما يجوز الاثبات بالبينة في الحالة الثانية . ( نقض ٧٨/٦/١٤ سنة ٢٩ ص ١٤٦٧ ) .

#### احكام النقض الجنائية :

١ - تسليم الورقة المضاة على بياض هو واقعة مادية لا تقتيد المحكمة في اثباتها بقواعد الاثبات في المواد المدنية كما ان تغيير الحقيقة في تلك الورقة ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الامانة معاقب عليه بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات ومن ثم يجوز اثباته بكافة طرق الاثبات . ( نقض جنائي ١٩٧٩/١٠/٢٢ سنة ٣٠ ص ٧٧٧ ) .

#### هل من الجائز التصالح في دعوى التزوير ؟ :

قضت محكمة النقض بانه لا يوجد في القانون ما يمنع من طعن في الورقة بالتزوير أن يتنازل عن طعنه ويتصالح مع خصمه في الدعوى متى توافرت فيه الاهلية اللازمة للتنازل والصلح . واذن فاذا قضى الحكم بعدم نفاذ صلح في شأن تزوير ورقة من بين أطرافه قصر لتناوله تنازل القصر عن بعض أصل حقهم وعدم اجازة المجلس الحسبي هذا التصرف ، ثم أجرى قضاءه هذا على باقى المشتركين في الصلح بمقوله ان دعوى التزوير لا تقبل التجزئة فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بالنسبة لمن عدا القصر لان الصلح صحيح بالنسبة لهم اذ التجزئة في الحقوق المالية جائزة وليس هناك ما يحول دونها ، فيجوز في عقد واحد مطعون فيه بالتزوير أن يتصالح بعض ذوى الشأن فيه ويظل الباقي متمسكين بطعنهم عليه ثم يقضى ببطلانه . ومثل هذا القضاء لا تأثير له في الصلح الذي تم والقول بغير ذلك يتعارض مع القاعدة العامة التي تقصر حجية الاحكام على من كان طرفا فيها ( نقض ٤٣/٥/٢٠ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٤٢١ قاعدة رقم ١١٢ ) .

## مقدمة فى شهادة الشهود

### الشهادة

الاصل فى الشهادة أن تكون شهادة مباشرة فيقول الشاهد ما وقع تحت بصره أو سمعه فيشهد بوقائع رآها بعينه كما إذا شهد على حادث سيارة رآه ، أو سمعها بأذنه كما إذا حضر مجلس العقد وسمع البائع والمشترى يتعاقدان وتكون الشهادة عادة شفوية يدلى بها الشاهد فى مجلس القضاء مستمدا إياها من ذاكرته ولا يجوز الاستعانة بمفكرات مكتوبة إلا باذن المحكمة أو القاضى المنتدب وحيث تسوغ ذلك طبيعة الدعوى ( م ٩٠ اثبات ) .

وإذا كانت الشهادة المباشرة هى الصورة الغالبة للشهادة فإنه يوجد مع ذلك الى جانبها الشهادة السماعية والشهادة بالتسامع والشهادة بالشهرة العامة . فالشهادة السماعية تختلف عن الشهادة المباشرة فى أن الشاهد بها يشهد بما سمع رواية عن غيره وسواء أكانت الشهادة أصلية أو سماعية فالشاهد يشهد على واقعة معينة بالذات ولكنه فى الشهادة الأصلية يشهد أنه رأى هذه الواقعة بعينه أن كانت مما يرى أو سمعها بأذنه أن كانت مما يسمع أما فى الشهادة السماعية فهو يشهد أنه سمع الواقعة يرويها له شاهد يكون هو الذى رآها بعينه أو سمعها بأذنه ، فهى إذن شهادة على الشهادة . والغالب أن تكون الشهادة السماعية دون الشهادة الأصلية من حيث اقتناع القاضى بها . والشهادة بالتسامع ، وهى غير الشهادة السماعية ، هى شهادة بما تتسامعه الناس لا تنصب على الواقعة المراد اثباتها بالذات بل على رأى الشائع بين جماهير الناس عن هذه الواقعة فصاحبها لا يروى عن شخص معين ولا عن الواقعة بالذات بل يشهد بما تتسامعه الناس عن هذه الواقعة وما شاع بين الجماهير فى شأنها فهى غير قابلة للتحديد ولا يحمل صاحبها مسئولية شخصية فيما يشهد به ومن ثم كانت الشهادة بالتسامع غير مقبولة ويذهب الاستاذ نشأت الى أن القول بعدم قبول شهادة السماع يجب أن لا يأخذ على إطلاقه فإنه إذا مات الشاهد الأصلية الذى شاهد الأمر بنفسه أو استحاله سماع شهادته لآى سبب آخر يصح للقاضى أن يأخذ بشهادة من سمع منه مباشرة إذا كان عدلا موثوقا به .

والشهادة بالشهرة العامة ليست شهادة بالمعنى الصحيح بل هى ورقة مكتوبة تحرر أمام جهة رسمية ، وتدون فيها وقائع معينة يشهد بها شهود يعرفون هذه الوقائع عن طريق الشهرة العامة كمحضر حصر التركة وتقرير غيبة المفقود واعلام الوراثة وتحرر فيها أعيان التركة أو واقعة غياب المفقود



أو أسماء الورثة وذلك بناء على شهادة طائفة من الناس يشهدون وفقاً لما عرفوه عن طريق الشهرة العامة وعلى ذلك فهي تفترض وجود موظف عام يدلي أمامه الشهود بمعلوماتهم عن الواقعة المراد اثباتها ويجب أن يكون للشهود معرفة شخصية بهذه الواقعة ولكن لا عن طريق محدد بل عن طريق الشهرة العامة .

#### وتميز الشهادة بما يلي :

أولاً : أنها حجة مقنعة أى غير ملزمة وتختلف فى ذلك اختلافا جوهريا عن الكتابة فبينما يعتبر الدليل الكتابي، بسبب اعداده سلفا، حجة بذاته ، فيفرض سلطانه على القضاء ما لم يطعن فيه بالتزوير أو الانكسار أو ينقض باثبات العكس ، وتترك البيئة على نقىض ذلك لتقدير القاضى ويكون له كامل السلطة فى تقدير قيمتها أيا كان عدد الشهود وأيا كانت صفاتهم ، ولا تصبح شهادة الشاهد ملزمة لجرد تراضى طرفى الخصومة على أن يشهدوا شخصا معينا ثقة فيه واطمئنانا اليه لأن اتفاقهما على ذلك لا يقيد المحكمة ولا يلزمها بالفصل فى الدعوى على مقتضى شهادة هذا الشخص ولا يمنعها من الاخذ بشهادة غيره بل ولا يمنع الخصوم انفسهم من أن يشهدوا غيره .

ثانيا : أنها حجة غير قاطعة وذلك بعكس الاقرار واليمين أى أن ما يثبت بها يقبل النفى بشهادة أخرى أو بأى طريق آخر من طرق الاثبات .

ثالثا : أنها حجة متعددة أى أن ما يثبت بها يعتبر ثابتا بالنسبة الى الكافة لأنها صدرت من شخص عدل خالى المصلحة فى النزاع لا يهمه أن يحابى أحدا من الاخصام ولأن للقاضى سلطة مطلقة فى تقديرها وتكسوين اعتقاده منها وهى تختلف فى ذلك عن الاقرار .

رابعا : أنها دليل مقيد لا يجوز الاثبات به فى جميع الاحوال لان المشرع قدر احتمال الكذب فيها فحد من خطرها بتفضيل الكتابة عليها . ( الوجيز فى شرح القانون المدنى للسنة ٢٣٠ وما بعدها ، والموجز فى اصول الاثبات لسليمان مرقص ص ١٦٥ ، رسالة الاثبات لنشأت الجزء الاول ص ٣٥٧ ) .

ويتعين على المحكمة ان تبين فى حكمها ماهية اقوال الشهود التى اعتمدت عليها فى قضائها أو مؤداها والا كان حكمها قاصرا لتسبيب مشوبا بالبطلان .

كذلك فانه يتعين على محكمة الدرجة الثانية - اعمالا للأثر الناقل

## الشهادة في الشريعة

للاستئناف - ان تقول كلمتها في تقديرها هي لاقوال الشهود الذين استتمعت اليهم محكمة اول درجة والعبارة بالشهادة التي يدلى بها الشاهد امام المحكمة بعد حلف اليمين ولا قيمة لما يقدمه الشهود من اقرارات مكتوبة .

### الشهادة في الشريعة الاسلامية :

الشهادة في الشريعة هي اخبار الانسان بحق لغيره على غيره وتختلف عن الاقرا اذ هو اخبار الانسان بحق على نفسه لغيره . وشروط الشهادة عدة هي :

اولا : تحمل الشاهد للشهادة فيشترط :

١ - ان يكون كامل العقل ولو كان صبيا وقت وقوع الحادث الذي يشهد عليه .

٢ - ان يكون بصيرا فلا تصح شهادة الاعمى .

٣ - معاينة الشاهد المشهود به او دليله بنفسه في غير الاشياء التي تصح فيها الشهادة بالتسامع واشترط هذا الشرط لقوله صلى الله عليه وسلم للشاهد « اذا علمت مثل الشمس فاشهد والا فدع » .

ثانيا : صحة الاداء في الشاهد فيشترط .

١ - العقل وقت الاداء .

٢ - البلوغ فلا يصح اداء الصبي وان كان عاقلا وذلك لان الشهادة فيها معنى الولاية على المشرع عليه اى ينبغي ان يكون بالغا وقت اداء الشهادة وان كان لا يشترط ان يكون بالغا وقت رؤيته الواقعة التي يشهد بها .

٣ - البصر فلا تقبل شهادة الاعمى ولو كان بصيرا وقت التحمل هذا عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف البصر ليس بشرط في الاداء فتصح الشهادة من الاعمى متى كان بصيرا وقت التحمل .

٤ - النطق فلا تقبل شهادة الاخرس .

٥ - الا يكون محدودا في قذف .

٦ - الا يكون متهما في شهادته بان كان يجد لنفسه بها مغنما او يدفع عنها بها مغرما لقوله صلى الله عليه وسلم « لا شهادة لجار المغنم الا لدافع المغرم » .

٧ - الا يكون خصما لقوله عليه الصلاة والسلام « لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين » .

## الشهادة في الشريعة

- ٨ - أن يكون عالما بالمشهود به ذاكرا له وقت الاداء :
  - ٩ - القدرة على التمييز بالسمع والبصر بين المدعى والمدعى عليه :
  - ١٠ - أن يكون مسلما اذا كان المشهود عليه مسلما .
- ثالثا : شروط خاصة في الشهادة وهي :
- ١ - أن تكون مسبوقة بالدعوى اذا كانت قائمة على حقوق العباد .
  - ٢ - العدد فيها أى عدد من الشهود حسب المبين شرعا بالنسبة لنصاب الشهادة في كل حالة .
  - ٣ - اتفاق الشهادات مع بعضها فيما يشترط فيه العدد فان حصل خلاف بينها لم تقبل .
  - ٤ - موافقة الشهادة للدعوى في الموضوعات التي تشترط في الدعوى فان خالفها لم تقبل الا أن يوفق المدعى بين دعواه وبين الشهادة اذا أمكن التسوية .
- رابعا : ويشترط في المشهود به أن يكون معلوما .
- وينبنى على الشرط الخاص بالأشهاد متعلقات في شهادته . ألا تقبل شهادة الأشخاص الآتية :
- ١ - شهادة الأصل وفرعه والفرع لأصله .
  - ٢ - شهادة أحد الزوجين للآخر .
  - ٣ - شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما لانه يكون شاهدا لنفسه في البعض .
  - ٤ - شهادة الاجير للمستأجر والمراد به الاجير الخاص لقوله صلى الله عليه وسلم « لا تقبل شهادة الولد لوالده ولا الوالد لولده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامراته ولا العبد لسيدته ولا المولى لعبده ولا الاجير لمن استأجره » .
  - ٥ - شهادة التلميذ لمعلمه .
  - ٦ - شهادة العدو على عدوه لقوله صلى الله عليه وسلم « لا تجوز شهادة ذى الظنة ولا ذى الحنة » .
  - ٧ - شهادة الصديق لصديقه اذا كانت الصداقة بينهما متناهية .
  - ٨ - شهادة الشخص على فعله وينبنى على ذلك عدم قبول شهادة الزملاء والمحضرين على ما صدر منهم من افعالهم .
  - ٩ - من لا تقبل شهادته لفسقه وعدم عدالته كمدمن الخمر ومن يأتي الكبائر والمقامر .



## الشهادة في الشريعة

### وانواع الشهادة في الشريعة هي :

- ١ - الشهادة الاصلية وهي الشهادة التي يشهد فيها الشاهد بما عاينه - بالعين أو بالسمع - بنفسه .
  - ٢ - الشهادة على الشهادة أو شهادة التسماع ومبناها الاشتهار اذ قامت فيها الشهرة مقام المعاينة .
  - ٣ - شهادة التواتر .
- وبالنسبة للشهادة الاصلية فقد سبق الكلام عنها .
- أما بالنسبة لشهادة التسماع فان الاصل كما سبق القول أن يشهد الانسان بما شاهدته بنفسه لا بغيره الا أن هناك أشياء يتعذر على كثير من الناس مشاهدتها ويحتاج لاثباتها لدى القضاء لما يترتب عليها من الاحكام الباقية على ممر الدهور ومنها النسب والنكاح والدخول بالزوجة والموت وذلك لانه لم تجر العادة بحضور الناس الولادة وانما يرون الولد مع أمه فينسبونه لأبيه وكذلك النكاح لا يحضره كل واحد وانما يخبر به البعض البعض وكذلك الموت لا يحضره عادة الا الاقارب فاذا رأى الناس الجنازة والدفن حكموا بموت فلان وكذلك الدخول بالزوجة لا يراه أحد وانما يعلم باماراته ويسمع الشاهد أن يشهد بهذه الامور اذا أخبره بها من يثق به من رجلين عدلين أو رجل وامرأتين كما يشترط أن يكون الاخبار بلفظ الشهادة ووجه الاخذ بهذه الشهادة هو الاستحسان لان العادة جرت على ذلك اذ لا طريق لمعرفة هذه الاشياء سوى الخبر .

أما شهادة التواتر فهي خبر جماعة يقع العلم بخبرهم لا يتصور اتفاقهم على الكذب وليس للتواتر عدد معين على الصحيح وانما الشرط أن يكون المخبرون جمعاً لا يجوز العقل اتفاقهم على الكذب . ولما كان التواتر يفيد علم اليقين فلا تقام بينة على خلافه لان البينات ظنية يدخلها الشك بخلاف التواتر ، سواء اكان المستند الى التواتر مدعياً أو مدعى عليه وسواء اكان مثبتاً أم نافياً وسواء اكان قبل الحكم أم بعده ذلك لان التواتر حجة في النفي والاثبات لافادة القطع واليقين .

### حجية الشهادة في الشريعة :

متى صدرت الشهادة الاصلية مستوفية شروطها الشرعية ترتب عليها اثرها وهو وجوب القضاء على القاضي فوراً .

أما بالنسبة لشهادة التسماع وشهادة التواتر فقد اختلف الفقهاء في حجيتها ويرى بعض الفقهاء أن شهادة التواتر هي بدورها شهادة تسماع

## الشهادة في الشريعة

وبالنسبة لحجيتهما فالرأى الراجح في الفقه الحنفي أن هاتين الشهادتين تقبلان إذا لم يصرح الشاهد أمام القاضي أنه يشهد بالتسامع أما لو صرح لك لم تقبل شهادته إلا في الوقف والموت إذا قال الشهود أخبرنا من نثق به فإنه تقبل شهادتهم على الأصح وقال بعضهم أن التفسير المانع من قبول الشهادة أن يقول الشاهد أشهد لأنى سمعت أما لو قال لم أعين ذلك ولكن اشتهر ذلك عندى جازت شهادته في الكل .

ويذهب الاستاذ أحمد إبراهيم إلى أنه حيث أجاز للشاهدان يشهد بالتسامع في المواضع التي بينها الفقهاء وجب أن يقضى بشهادته إذا فسر ، والا كان في المقام ما يشبه التناقض ، ولا معنى لبناء القضاء في مثل هذا على القياس والاختذ في الشهادة بالاستحسان ، وكل ما في الأمر أنهم يريدون تحميل الشاهد عبء ما شهد به ولا يحملون القاضي ذلك ، لكن ما أجازوه فيها كان ينبغي أن يجيزوه فيه منعا للدفاع ، ولا معنى لهذا الهروب من أمر قرروه واعترفوا به ( راجع فيما تقدم طرق القضاء في الشريعة الإسلامية للاستاذ أحمد إبراهيم ص ٢٩ ، ٢٨٢ ، ٣٠٦ وكتاب الأصول القضائية في المرافعات الشرعية للاستاذ على قراعة ص ١٤٤ وما بعدها والبدائع جزء ٦ ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ والفتح القدير جزء ٦ ص ٢٠ ، ٢١ وابن جزى في القوانين الفقهية ص ٣١٣ ) .

### شهادة الاستكشاف :

هي شهادة الاخبار بالواقعة لمجرد الاستعلام واستطلاع الرأى كاخبار أهل الخبرة والمترجم والمزكى . ولما كان ابداء الرأى في حد ذاته لا يعد شهادة تقرر عدم اشتراط لفظ أشهد في مثل هذه الحالة اكتفاء بمجرد الاخبار ممن تتوافر فيه الثقة ، ويكتفى بهذا الاستكشاف في القضاء بالنفقات على اختلاف أنواعها أي سواء أكانت للزوجة أو الأقارب وكذلك في أجره الحضانة والرضاعة والمسكن والشروط التي يتوقف عليها القضاء بشيء مما ذكر وقد يضطر القاضي إلى الالتجاء إلى هذه الطريقة للاستعانة بها على ما يمكنه من احكام التقدير في موارد النفقات وما يلحق بها إذ هي اقرب الوسائل للاعتداء إلى الصواب في هذه الظروف ولا يشترط فيها ما يشترط في الشهادة المباشرة أو السماعية بل يكفي أن يطمئن القاضي إليها فيأخذ بها أو لا يطمئن إليها فيطرحها وقد نصت المادة ٧٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أنه « تكفى شهادة الاستكشاف في القضاء بالنفقات بأنواعها وأجره الحضانة والرضاع والمسكن والشروط التي يتوقف عليها القضاء بشيء مما ذكر ( شرح لائحة

## الشهادة في الشريعة

الاجراءات الشرعية لأحمد قنعة وعبد الفتاح السيد ، طبعة سنة ٣٣  
ص ٣٦٤ ) .

### ايضاح :

يلاحظ أن القواعد السابق بيانها هي قواعد موضوعية خاصة بشهادة  
الشهود في الفقه الحنفي وينبغي اتباعها عند الاثبات في مسائل الاحوال  
الشخصية في الولاية على النفس عملاً بالقاعدة المنصوص عليها في المادة ٢٨٠  
من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والتي تقضى بأن تصدر الاحكام طبقاً لأحكام  
الاقوال في مذهب أبي حنيفة ماعداً الاحوال التي ينص فيها قانون المحاكم  
الشرعية على قواعد خاصة مثل ذلك ما نص عليه في القانون ٢٥ سنة ١٩٢٠  
من التطبيق لعدم الاتفاق أو الغيبة وهو مأخوذ من رأى الأئمة الآخرين فانه في  
هذه الحالة ينبغي اتباع القواعد الموضوعية للشهادة في المذهب المأخوذ عنه  
التقنين دون المذهب الحنفي .

### احكام النقض :

١ - النعى بمخالفة الحكم المطعون فيه القانون والخطأ في تطبيقه لانه  
قبل الدعوى بشهادة شاهد واحد مع انها دعوى تطبيق لعدم الاتفاق تحكمها  
قواعد الشريعة الاسلامية والرأى الراجع في مذهب أبي حنيفة تطبيقاً للمادة  
٦ من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ ومن قبلها المادة ٢٨٠ من اللائحة الشريعة  
وأن القول الوحيد فيه في مرتبة الشهادة على الزواج والطلاق هو أن نصاب  
الشهادة رجلان أو رجل وامرأتان وانه لا يوجد في مذهب الاحناف من يقول  
بكفاية شاهد واحد ، مردود ذلك انه لما كان التطبيق للغيبة ولعدم الاتفاق  
لايقوم أصلاً على رأى في مذهب أبي حنيفة ان لا يقر الاحناف التطبيق لاي  
من هذين السببين وإنما يقوم هذا التطبيق على رأى الأئمة الآخرين وهم الذين  
نقل عنهم المشرع عندما أجاز في القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠ التطلاق لعدم  
الاتفاق أو للغيبة ، فانه يكون من غير المقبول التحدى برأى الامام أبي حنيفة  
في اثبات امر لا يجيزه ومن ثم يكون هذا النعى في غير محله متعين الرفض .  
( ( نقض ١٨/٢/١٩٦٠ مجموعة المكتب الفنى سنة ١١ ص ١٨١ ) ) .

٢ - مفاد المواد ٥ ، ٦ من القانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ ، ٢٨٠ من لائحة  
ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع فرق في الاثبات بين الدليل واجراءات  
الدليل فأخضع اجراءات الاثبات كبيان الوقائع وكيفية التحقيق وسماع الشهود  
وغير ذلك من الاجراءات الشكلية لقانون المرافعات أما قواعد الاثبات المتصلة



## الشهادة في الشريعة

بذات الدليل كبيان الشروط الموضوعية اللازمة لصحته وبيان قوته وأثره القانوني فقد أبقاها المشرع على حالها خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية والحكمة التي ابتغاها المشرع من ذلك هي احترام ولاية القانون الواجب التطبيق حتى لا يكون هناك خلل بحق المتخصصين في تطبيق أحكام شريعتهم ولا يغير من ذلك أن يكون المشرع قد نص في المادة الثالثة عشر من القانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ على إلغاء الباب الثالث من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهو الخاص بالأدلة ولم يستبق من مواده سوى المواد الخاصة بعدم سماع دعوى الرفض عند الإنكار وشهادة الاستكشاف في النفقات والشهادة على الوصية إذ لم يقصد بهذا الإبقاء الخروج على الأصل المقرر بمقتضى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي أحالت إليها المادة السادسة من القانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ السالف الإشارة إليها وإذا كان إثبات وقوع الطلاق ونفيه عند المسلمين من مسائل الأحوال الشخصية ومن ثم تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية التي يرجع إليها في إثبات وقوعه وكيف يكون مقبولا شرعا فإن الحكم المطعون فيه وقد طبق حكم الشريعة الإسلامية دون قانون المرافعات والقانون المدني في هذا الخصوص لا يكون قد خالف القانون (نقض ١/٢/١٩٦٣ مجموعة المكتب الفني سنة ١٤ ص ٢٢ ، نقض ٧٢/١٢/١٣ سنة ٢٣ ص ١٢٧٧) .

٣ - متى كانت المحكمة قد عولت في قضائها بالتطبيق للضرر على ما ثبت لديها من الحكم الجنائي الصادر ضد الزوج وأيدت اقتناعها بالأوراق الرسمية وبما حصلته من البيئة الشرعية فذلك منها تقدير للأدلة مما يستقل به قاضي الموضوع (نقض ١٠/٤/٦٣ مجموعة المكتب الفني سنة ١٤ ص ٥١٥) .

٤ - الشهادة بالتسامح . عدم قبولها في دعوى التطليق للضرر . (نقض ١٩٨١/١٢/٨ طعن رقم ٣٧ لسنة ٥٠ قضائية) .

٥ - من القرائن مانص عليه الشارع أو استنبطه الفقهاء باجتهادهم ومنها ما يستنبطه القاضي من دلائل الحال وشواهد وكتب الحنفية مملوءة باعتبار القرائن في مواضع كثيرة ، وبالرجوع إلى اللائحة الشرعية قبل إلغاء ما ألغى من نصوصها بالقانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ يبين أنها كانت تنص في المادة ١٢٣ منها على أن « الأدلة الشرعية هي ما يدل على الحق ويظهره من إقرار وشهادة ونكول عن الحلف وقرينة قاطعة » والواقع في ذلك أن القضاء « فهم » ومن القرائن ما لا يسوغ تعطيل شهادته إذ منها ما هو أقوى من البيئة والإقرار

وهما خبران يتطرق إليهما الصدق والكذب . (نقض ١٩٦٦/٢/٢٣ مجموعة المكتب الفني سنة ١٧ ص ٦٦٦) .

## الشهادة في الشريعة

٦ - أجاز الحنفية الشهادة بالتسامع في مواضع منها النسب واختلفوا في تفسيره وتحمل الشهادة به ، فعن أبي حنيفة لا يشهد حتى يسمع ذلك من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب ويشتهر ويستفيض وتتواتر به الاخبار وعلى هذا اذا « أخبره » رجلان أو رجل وامرأتان لا تحل له الشهادة ما لم يدخل في حد التواتر ويقع في قلبه صدق الخبر ، وعن الصحابين اذا أخبره بذلك رجلان عدلان أو رجل وامرأتان عدول يكفي وتحل له الشهادة ، والفتوى على قولهما ، واشترطوا في الاخبار - هنا وعن العدلين - أن يكون بلفظ أشهد وبمعنى أن يشهدا عنده بلفظ الشهادة • والمتون قاطبة - والتقول المعبرة - أطلقت القول بأن الشاهد اذا فسر للقاضي ردت شهادته ولا تقبل في جميع المواضع التي يجوز للشاهد الشهادة فيها بالتسامع ومن الفقهاء من استثنى الوقف والموت ولو فسر للقاضي أنه أخبره به من يثق به لان الشاهد ربما يكون عمره عشرين سنة وتاريخ الوقف أو الموت مائة سنة فيتيقن القاضي أنه يشهد بالتسامع فكان الاقصاص كالسكوت • واختلفوا في معنى التفسير للقاضي أنه يشهد بالتسامع : فلو شهدا وفسرا وقالوا شهدنا بذلك لانا سمعنا من الناس لا تقبل • ولو قالوا سمعنا من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل وقيل تقبل ، ولو قالوا أخبرنا بذلك من نثق به فمنهم من قال أنه من التسامع ومنهم من قال أنه ليس منه وجعله الراجح ، والظاهر أنه حيث أجبز للشاهد أن يشهد بالتسامع في المواضع التي بينهما واجب أن يقضى بشهادته وأن فسر والا كان في المقام ما يشبه التناقض إذ كل ما في الامر أنهم يريدون تحميل الشاهد عبء ما يشهد به ولا يحملون القاضي ذلك •

والطريق الى تحمل الشهادة بالتسامع وحدها هو أن لا يشهد الشاهد حتى يسمع ذلك من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب ويشتهر ويستفيض وتتواتر به الاخبار ويقع في قلبه صدقها أو أن يخبره بذلك رجلان أو رجل وامرأتان يحصل له به نوع من العلم الميسر في حق المشهود به وأنهم أوجبوا على الشاهد أن يطلق أداء الشهادة ولا يفسر للقاضي أنه يشهد بناء على ما سمع من الناس • وإذا كان ذلك فإن تعيب الحكم بأنه لم يبين أنه توافرت في أقوال الشهود شروط قبول الشهادة بالتسامع يكون في غير محله إذ هي أمور تتصل بتحمل الشهادة وحليتها للشاهد ، وكذلك تعييبه لان أحدا منهم لم يشهد بواقعة معاصرة للواقعة المطلوب اثباتها ولا بما شهد به لديه عدلان ولم يدع الحكم أن ما شهدوا به تحققت فيه شروط التواتر إذ هي أمور تتصل بأداء الشهادة بالتسامع - عند الأداء - يضرها الاقصاص ويصححها السكوت وإن يكن سكوتا كالاقتصاص • والاصل في الشهادة أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يعاينه - بالعين أو بالسماع - بنفسه ، واستثنى الفقهاء من ذلك مسائل منها ما هو باجماع كالنسب ومنها ما هو على الصحيح أو على الأرجح

الاقوال أو على أحد قولين مصححين أو على قول مرجوح أجازوا فيها الشهادة بالتسامع من الناس وإن لم يعاينها بنفسه ، وهي ضرورة بعد ضرورة دعت إليها رعاية المصالح والحاجة الشديدة أو هي استحسان مردد والوجه فيه أنها أمور يختص بمعاينة أسبابها خواص من الناس لا يطلع عليها إلا هم وقد تتعلق بها أحكام تبقى على انقضاء القرون وإنها يقتزن بها في العادة ما تشتهر به فنزلت الشهرة في كل منها منزلة العيان والناس يعتمدون فيها على الخبر فكان الخبر مسوغا للشهادة ولو لم تقبل أدى ذلك إلى الحرج وتعطيل الأحكام والخرج مدفوع شرعا . وهم مع ذلك لم يجوزوا للشاهد أن يشهد بالتسامع إلا إذا كان ما يشهد به أمرا متواترا سمعه من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب واشتهر واستفاض وتواترت به الأخبار عنده ووقع في قلبه صدقها لأن الثابت بالتواتر والمحسوس سواء ، أو يخبره به - وبدون استشهاد - رجلان عدلان أو رجل وامرأتان عدول فيحصل له نوع من العلم الميسر في حق المشهود به . وهي مراتب منها ما يفيد العلم كشهادة التواتر ومنها ما يفيد ظنا قويا يقترب من القطع كشهادة الاستفاضة ومنها ما يفيد ظنا دون شهادة الاستفاضة بأن يقولوا سمعنا سماعا فاشيا أو لم نزل نسمع من الثقات ، والفقهاء وقد أوجبوا على الشاهد أن لا « يفسر » للقاضي إنما أرادوا بذلك تحميل الشاهد عبء ما شهد به لا تحميل القاضي هذا العبء .

والشهادة بالتسامع في فقه الشريعة الإسلامية لا هي شهادة برأى ولا هي شهادة على شهادة ومن الدرجة الثانية ، وإنما هي شهادة أصيلة ومتميزة بضوابطها ودواعيها لها قوتها في الإثبات ، ويحمل الشاهد فيها عبء ما شهد به وهي بذلك لا تدخل من باب شهادة السماع ولا من باب الشهادة بالشهرة العامة في فقه القانون الفرنسي ولا تجرى مجراها وبالتالي مما تستقل به محكمة الموضوع بما لا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه ما لم تخرج بها إلى ما لا تؤدي إليه . وفقه الحنفية على أنه لقبول الشهادة على الإرث لأبد من ذكر سببه وطريقه فإذا شهدوا أنه أخوه أو ابن عمه لا تقبل حتى يبينوا طريق الأخوة والعمومة بأن يبينوا الأسباب المورثة للديت « وينسبوا الميت والوارث حتى يلتقيا إلى أب واحد » . ( نقض ٦٧/١/٤ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٨ ص ٥٤ ، نقض ٦٨/٣/٢٧ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٩ ص ٦١٤ ) .

٧ - المحكمة غير ملزمة بالتصريح في أسبابها بعدالة الشاهدين اللذين أوردت مضمون اقوالهما وأخذت بها ( نقض ٧٣/٥/٢٣ سنة ٢٤ ص ٨١٦ )  
٨ - من شروط صحة الشهادة في المذهب الحنفى ، أن يكون الشاهد عالما بالمشهود به ذاكرا له وقت الأداء ، فلو نسي المشهود به لم يجز له أن



## الشهادة في الشريعة

يشهد ، وأن يكون المشهود به معلوما حتى يتيسر القضاء به ، ولا يكون كذلك الا اذا وضع الشاهد للقاضي صاحب الحق ومن عليه الحق ، ونفس الحق المشهود به ، وعلى هذا اذا شهد الشهود على حاضر بعين حاضرة وجب عليهم لاجل صحة شهادتهم أن يشيروا لثلاثة اشياء ، المدعى والمدعى عليه والعين المدعاة لان الغرض التعريف ، والاشارة اقوى سبل التعريف ، وعند ذلك لا يلزم الشاهد ان يؤكد اسم المدعى او المدعى عليه ولا نسبهما ، لانه لا يحتاج مع الاشارة الى شيء آخر ، فان شهدوا على غائب او ميت وجب ذكر ما يؤدي الى التعريف به ، ويبين من ذلك أنه يجب ان يكون الشاهد عالما بالمدعى والمدعى عليه اللذان تتصل بهما وقائع الشهادة موضوع التحقيق ، اما اذا كانت الشهادة تتعلق بحالة شخص من يسار او فقر فلا يطلب من الشاهد الا التعريف بهذا الشخص الذي تتصل به وقائع الشهادة المطلوب اثباتها ( نقض ١٢/١٢/٧٢ سنة ٢٣ ص ١٣٧٧ ) .

٩ - اداء الشهادة . شرط صحتها . عدم وجوب تعريف الشاهد للخصوم باسمائهم ونسبهم . كفاية تعيينه لهم تعيينا نافيا للجهالة . ( نقض ١٢/٨ / ١٩٨١ طعن رقم ٣٧ لسنة ٥٠ قضائية ) .

١٠ - شهادة المستاجر للأجير على عكس شهادة الاجير للمستاجر ، مقبولة شرعيا ، لانها لا تجر للشاهد مغنما ولا تدفع عنه مغرما . ( نقض ١٩٧٠/١١/٢٥ سنة ٢١ ص ١١٦١ ) .

١١ - النسب يثبت في جانب الرجل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالفراش وبالاقرار والبينة ( نقض ٧٢/٦/١٤ سنة ٢٣ ص ١١٣٢ ، نقض ١٩٨٢/٥/١٨ طعن رقم ٢٠ احوال شخصية لسنة ٥١ قضائية ) .

١٢ - الشهادة عند فقهاء الحنفية يشترط فيها ان تكون موافقة للدعوى . مخالفة الشهادة للدعوى مؤد لعدم قبولها الا اذا وفق المدعى بينهما ، لا محل لهذا الشرط اذا كان تكذيب المدعى لشهوده في شيء زائد عن الدعوى ( نقض ١٩٧٠/٢/١١ سنة ٢١ ص ٢٩٠ ) .

١٣ - لما كانت محكمة الاستئناف قد اكتفت بذكر اسمي شاهدي الطعون عليها ومضمون اقوالهما التي اوردها الحكم الابتدائي ، فانها غير ملزمة بالتصريح بعدالة هذين الشاهدين اكتفاء بدلالة الاخذ بشهادتهما ( نقض ٧٣/٥/٢٣ سنة ٢٤ ص ٨١٦ ) .

١٤ - انكار الحق الموجب لعدم سماع الدعوى مما يصح نفيه بكافة طرق الاثبات ( نقض ١٩٦٨/٥/١ سنة ١٩ ص ٨٩٨ ) .

## الشهادة في الشريعة

١٥ - المقرر عند الحنفية ان الشهادة على النفي تقبل ان كانت في المعنى شهادة على امر وجودي كالبنوة ( نقض ٦٨/٥/٢٢ سنة ١٩ ص ٩٧٥ ، نقض ٧٦/٢/٤ سنة ٢٧ ص ٣٩٨ ) .

١٦ - ليس من شأن القاضي أن يلفت نظر الشاهد لاستكمال شروط تحمل الشهادة ( نقض ٦٧/١١/١٥ سنة ١٨ ص ١٦٨٨ ) .

١٧ - الشهادة في اصطلاح الفقهاء - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - انما هي اخبار صادق في مجلس الحاكم بلفظ الشهادة لاثبات حق على الغير ولو بغير دعوى ، وبالقيد الاول يخرج عن نطاقها الاخبار الكاذب وان لازم هذا أن تكون لقاضي الدعوى سلطة الترجيح بين البيئات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها وسبيله الى ذلك انه اذا قدم احد الخصوم بيئته لاثبات واقعة كان للخصم الاخر الحق دائما في اثبات عدم صحة هذه الواقعة وان اجماع الفقهاء ، على ان القاضي لا يقف عند ظواهر البيئات ولا يتقيد بشهادة من تحملوا الشهادة على الحق اذا ثبت له من طريق اخر ( حكم النقض السابق ، نقض ٦٦/٣/٢٣ سنة ١٧ ص ٦٦٦ ) .

١٨ - العشرة أو المساكنة لا تعتبر وحدها دليلا شرعيا على قيام الزوجية والفراش ، وانما نص فقهاء الحنفية على أنه يحل للشاهد أن يشهد بالنكاح وان لم يعاينه متى اشتهر عند ذلك بأحد نوعي الشهرة الشرعية الحقيقية أو الحكمية فمن شهد رجلا وامراة يسكنان في موضع أو بينهما انبساط الأزواج وشهد لديه رجلان عدلان بلفظ الشهادة أنها زوجته حل له أن يشهد بالنكاح وان لم يحضر وقت العقد ، وهذا عند صاحبين اما عند أبي حنيفة فلا يجوز للشاهد أن يشهد على النكاح بالتسامع الا اذا اشتهر شهرة حقيقية وهي ما تكون بالتواتر ( نقض ٦٨/٣/٢٧ سنة ١٩ ص ٦١٤ ، نقض ٧٦/١١/٢٩ سنة ٢٧ ص ١٨٣٤ ) .

١٩ - شهادة القابلة وحدها أو أية امرأة مسلمة عدلة . كفايتها لاثبات واقعة الولادة . استلزم الشهادة الكاملة في هذه الحالة . لا محل له . ( نقض ٧٦/١/٧ سنة ٢٧ ص ١٥٧ ) .

٢٠ - بلوغ الشاهد . شرط للدلاء بالشهادة وليس شرطا للتحمل

كفاية ان يكون الصبي مميزا ( نقض ٧٦/١/٧ سنة ٢٧ ص ١٥٧ ) .

٢١ - من المتفق عليه عند فقهاء الحنفية أنه يشترط في الشهادة أن تكون موافقة للدعوى - فيما تشترط فيه الدعوى - فان خالفها لا تقبل الا اذا امكن التوفيق بين الدعوى وبين الشهادة عند امكان التوفيق ، ولا يجد هنا الشرط - وعند الحنفية كذلك - محلا يرد عليه اذا كان تعذر التوفيق في

## الشهادة فى الشريعة

شئ زائد عن موضوع الدعوى . ( نقض ٧٦/٣/١٠ سنة ٢٧ ص ٦٠٣ ،  
نقض ١٩٨٢/٣/١٦ طعن رقم ٤٤ لسنة ٥١ قضائية احوال شخصية ) .  
٢٢ - من المقرر أنه يجوز للشاهد أن يرجع فى أقواله ويصحح  
شهادته مادام فى مجلس القضاء ولم يبرحه ، اخذا بأن الرجوع عن الشهادة  
فسخ لها فتختص بما تختص به الشهادة فى المجلس ( نقض ١٩٧٦/٣/١٠  
سنة ٢٧ ص ٦٠٣ ، نقض ١٩٨١/١/٢٠ طعن رقم ٤٣ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٢٣ - النسب كما يثبت بالفراش الصحيح يثبت بالاقرار وبالبينة  
غير أن الفراش فيه ليس طريقا من طرق اثباته فحسب بل يعتبر سببا منشئا  
له ، أما البينة والاقرار فهما أمران كاشفان له يظهران أن النسب كان ثابتا  
من وقت الحمل بسبب من الفراش الصحيح أو بشبهته . ( نقض ٧٦/٢/٤  
سنة ٢٧ ص ٩٩٨ ) .

٢٤ - إذ كان التناقض فى ادعاء الزوجية والفراش الصحيح لا يغتفر إذ  
هو ليس محل خفاء ، فانه لا محل لاستناد الطاعنة الى ما هو مقرر من أن  
التناقض فى النسب عفو مغتفر وتجوز فيه الشهادة بالسماع ، لأن التناقض هنا  
واقع فى دعوى الفراش الصحيح الذى يراد به اثبات النسب . ( حكم النقض  
السابق ) .

٢٥ - لا تثريب على محكمة الموضوع ان هى اعتدت باقوال شاهدين  
شقيقين طالما أن التهمة منتفية عنهما وليس لهما من صلة مانعة بالمشهود له  
ولم يتحقق فيها مظنة جلب مغرم أو دفع مغرم . ( نقض ٧٦/٣/١٧ سنة ٢٧  
ص ٦٨٥ ) .

٢٦ - الاصل فى الشهادة أنه يجوز للشاهد ان يشهد بشئ عاينه  
بالعين أو بالسماع بنفسه . ( حكم النقض السابق ) .

٢٧ - اذا كان ما يثيره الطاعن من قيام عداوة دنيوية بينه وبين شاهدى  
المطعون عليهما لم يبينه فى دفاعه امام محكمة الموضوع ، فلا يجوز له ابدائه  
لأول مرة امام محكمة النقض لما يخالطه من وائع . ( حكم النقض السابق ) .

٢٨ - من المقرر فى الفقه الحنفى ان الشهادة على ما يثبت حكمه بنفسه  
من قول أو فعل تكون مقبولة ممن عاينه سمعا أو مشاهدة متى وافقت  
الدعوى . فإذا كان ما أورده الحكم يقطع فى أن شهادة شاهدى المطعون  
عليها قد انضبت على وقائع حدثت فى حضرتها وعائنها سمعا ومشاهدة  
واتفقت أقوالهما فى جوهرها مع الوقائع المشهود بها فتكون شهادتهما قد  
استوفت شروط صحتها شرعا . ( نقض ٩١٧٦/٣/٢٤ سنة ٢٧ ص ٧٧٠ ) .



## الشهادة فى الشريعة

٢٩ - من المقرر فى الفقه الحنفى أنه يشترط لقبول الشهادة على حقوق العباد أن تكون موافقة للدعوى فيما تشترط فيه الدعوى فإن خالفها لا تقبل، وقد تكون الموافقة تامة بأن يكون ما شهد به الشهود هو عين ما ادعاه المدعى، وقد تكون الموافقة ببعض الدعوى وتسمى موافقة تضمينية وهى تقبل اتفاقا ويأخذ القاضى بما شهد به الشهود باعتباره القدر الثابت من المدعى بالبينة، ولا تلزم الموافقة فى اللفظ بل تكفى موافقة المعنى والمقصود سواء اتحدت الالفاظ أو تغايرت . لما كان ذلك وكانت المطعون عليها قد أقامت دعواها بالتطبيق استنادا الى أن الطاعن أساء عشرتها وأضر بها وأنه دأب على الاعتداء عليها بالضرب والسب وضربت لذلك المثل الذى ساقته فان شهادة شاهديها المتضمنة أن الطاعن وجه اليها الفاظ سباب تكون الفاظا واردة على الدعوى والمقصود بها وتكون المطابقة قائمة بين الشهادة والدعوى . ( نقض ٧٦/١١/٢٤ سنة ٢٧ ص ١٦٣٦ ) .

٣٠ - انه وان كان اشتراط التعدد فى الشهادة فى الشرع الاسلامى انما يعنى أصلا موافقة الشهادة للشهادة بحيث ترد أقوال كل شاهد مطابقة لأقوال الآخر . ولئن اختلفت الأقوال عند الحنفية فيما يتعلق بشرائط موافقة الشهادة للشهادة بين الامام وصاحبيه ، فبينما يرى الصحابان الاكتفاء بالموافقة التضمينية أسوة بمطابقة الشهادة للشهادة ، ان برأى الامام يوجب لقبول الشهادة تطابق لفظى الشاهدين بطريق الوضع لا بطريق التضمن ، الا ان المراد عنده أيضا هو تطابق اللفظين على افادة المعنى سواء كان ذلك بعين اللفظ أو بمرادف له ، واذ كان البين أن الشاهدين قد توافقت أقوالهما فى العبارة الاولى من الطاعن ، وأنهما وان اختلفا فى العبارة الثانية الا أن كلا العبارتين تحقق ذات المعنى المتواضع عليه عرفا فى أنهما من الفاظ السباب المترادفة والتى تعنى مقصودا واحدا ، الأمر الذى يسوغ معه القول بمطابقة الشهادة للشهادة فى هذا المجال . ( حكم النقض السابق ) .

٣١ - المقرر فى الفقه الحنفى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه اذا كان المشهود به قولاً محضاً فان اختلاف الشاهدين فى الزمان والمكان لا يمنع من قبول الشهادة لأن اللفظ مما يعاد ويكرر . ( نقض ٧٦/١١/٢٤ سنة ٢٧ ص ١٦٣٦ ) .

٣٢ - الفتوى على أن الاختلاف بين الشهادتين فى القذف لا يمنع من قبول الشهادة طالما اقتصر على الزمان والمكان بخلاف ما اذا كان الاختلاف بين الانشاء وبين الاقرار فلا تقبل اجماعاً ، وهو أمر غير متوافر فى واقعة الدعوى لأن كلا الشهادتين من قبيل الانشاء ، هذا الى أن الواقعة المطلوب اثباتها هى الاضرار الحادث بالزوجة من الزوج والذى يجيز للزوجة طلب

## الشهادة فى الشريعة

التطبيق . ، وما الفاظ السباب الا الدليل عليه وهى امور تعاد وتكرر بالنسبة للمعنى المقصود منها ، ومن ثم فان الاختلاف فى الشهادة زمانا ومكانا فى المظهر الذى استدل به كل منهما على وقوع الاضرار وهى الأقسام التى سمعها الشاهدان ونقلها ليس بضائر شهادتهما . ( حكم النقض السابق ) .

٢٢ - لئن كان الاصل فى الشهادة انه لا يجوز للشاهد أن يشهد بشئ لم يعاينه بالعين أو بالسمع بنفسه ، الا أن فقهاء الحنفية استثنوا من ذلك مسائل منها ما هو باجماع كالنسب فأجازوا فيه الشهادة بالسمع بين الناس استحسانا وان لم يعاينه بنفسه ، ومع ذلك لم يجوزوا للشاهد أن يشهد تسامعا الا اذا كان ما يشهد به أمرا متواترا سمعه من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب ويشتهر ويستفيض ويتوافر به الاخبار ويقع فى قلبه صدقه ، لان الثابت بالتواتر والحسوس سواء ، أو يخد به - وبدون استشهاد - رجلان عدلان أو رجل وامرأتان عدول فيصبح له حرج من العلم الميسر فى حق المشهود به . والمتون قاطبة - والنقول المعتمدة - أطلقت القول بان الشاهد اذا فسر للقاضى ردت شهادته ولا تقبل فى جميع المواضع التى يجوز للشاهد الشهادة فيها بالسمع ، وان كان الثابت أن الشاهد الذى استبعدت محكمة الموضوع شهادته ذهب الى أنه علم بسلسلة النسب نقلا عن زوج عمته ، وكان هذا التحديد منه لا تتوافر به التواتر الذى لا يصح بغيره شرعا اعتبار أقواله تسامعا فضلا عن انه ينبىء عن معنى التفسير ويكشف عن المصدر الذى استقى منه شهادته ، وكان الحكم قد رد شهادة هذا الشاهد ولم يعول عليها فانه لا يكون قد خالف فقه الحنفية الراجح فى المذهب فى هذا الخصوص ايا كان وجه الراى فى التعليل الذى ساقه ويكون النعى على غير اساس . ( نقض ٧٦/٦/٩ سنة ٢٧ ص ١٢٢٧ ) .

٢٤ - لا تعارض بين أخذ المحكمة بالبينة فى خصوص اسلام المتوفى وزواجه وبين ما ورد بأقوال الشهود من أنه تم دفنه طبقا للمراسم المسيحية . ( نقض ٧٦/٢١/٧٦ سنة ٢٧ ص ٢٧١ ) .

٢٥ - اذا دعت امرأة على رجل أنها ولدت منه ولم تكن فراشا له فلها اثبات مدعاها بالبينة الكاملة أى بشهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول والبينة فى هذا المجال أقوى من مجرد الدعوة أو الاقرار ، والشهادة المنصبة على النسب لا يشترط فيها معاينة واقعة الولادة أو حضور مجلس العقد ان كان . ( نقض ٧٦/١٢/٢٩ سنة ٢٧ ص ١٨٢٤ ) .

٢٦ - الاعلام الشرعى . قيام اجراءاته على تحقيقات ادارية . جواز اقرارها بما تجريه المحكمة المختصة من بحث . جواز ترجيحها البينة على التحريات . ( نقض ٧٦/١/٢١ سنة ٢٧ ص ٢٧١ ) .

## الشهادة في الشريعة

٢٧ - إذا كانت دعوى المطعون عليها دعوى ارث بسبب البنوة وهي متميزة عن دعوى اثبات الزوجية ، وكان موضوع النسب مطروحا فيها باعتبار سبب استحقاق الارث وكان المشرع لم يشترط لاثبات النسب وجود وثيقة زواج رسمية لان المنع الخاص بعدم سماع دعوى الزوجية أو الاقرار بها في الحوادث الواقعة من أول أغسطس ١٩٢١ لا تأثير له شرعا على دعاوى النسب بل هي باقية على حكمها المقرر في الشريعة الاسلامية رغم التعديل الخاص بدعوى الزوجية في المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، فانه لا تثريب على الحكم ان هو اطرح ما قدمه الطاعنون من أوراق بعد قيام الدليل - البينة - على ثبوت النسب المتنازع عليه لان قيام الحقيقة التي اقتنع بها فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفه . ( نقض ٢١/١/٧٦ سنة ٢٧ ص ٢٧١ ) .

٢٨ - متى كان لا تثريب على المحكمة ان هي اعتمدت على التحريات الادارية التي تسبق صدور اعلان الوفاة والوراثه عملا بالمادة ٢٥٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قبل الغائها بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤ فانه لا على الحكم المطعون فيه ان هو اعتد بأقوال عمدة الناحية التي أدلى بها في تلك التحريات رغم انه لم يشهد بها أمام المحكمة باعتبارها من الدلائل في الدعوى بثبوت الوفاة والوراثه ولا يغير من ذلك ان الحكم أسبغ على هذه الأقوال خطأ وصف الشهادة لان ذلك لم يكن له من اثر على قضائه . ( نقض ٢٥/٢/٧٦ سنة ٢٧ ص ٥٠٧ ) .

٢٩ - اثبات البنوة كسبب للارث . لا يخضع لما ورد في المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية من قيد على سماع دعوى الزوجية ولو كان النسب مبناه الزوجية الصحيحة . اثبات البنوة سبب الارث بالبينة جائز قانونا . ( نقض ٧/٤/١٩٧٦ سنة ٢٧ ص ٨٩٥ ) .

٤٠ - يشترط فقهاء الحنفية لقبول تدارك الشاهد ما وقع في شهادته من خطأ ان يتم ذلك قبل أن يبرح مجلس القاضي فان هو غادره ثم عاد اليه وقال « أوهمت بعض شهادتي » أي أخطأ بنسيان ما كان يحق عليه ذكره أو بزيادة باطلا لا تقبل شهادته لتمكن تهمة استغوائه من المدعى أو المدعى عليه، ومن ثم فلا على محكمة الموضوع اذا لم تستجب الى طلب الطاعن اعادة سماع شهادته استيفاء لوجه النقص فيها . ( نقض ١٢/٢/١٩٨٠ طعن رقم ٢٨ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٤١ - الشهادة في اصطلاح الفقهاء . ماهيتها . يخرج عنها الاخبار الكاذب والاخبار الصادق في غير مجلس الحكم أو الخالي من ذكر الشهادة . ( نقض ٣١/٥/١٩٧٨ سنة ٢٩ ص ١٢٨٢ ) .



## الشهادة فى الشريعة

٤١ - لئن كان الماثور عند الاحناف وجوب أن يقدم الشاهد قوله بلفظ أشهد بالمضارع ، فلا تقبل الشهادة بدونه وأن اشتملت على ما يفيد العلم واليقين ، اعتبارا بأنه ركن فى الشهادة على قول ، أو مجرد شرط عام فى كل ما يشهد به أمام القاضى فى قول آخر هو الراجح ، إلا أنه لما كانت العلة فى إثارة هذا اللفظ فى مذهب الحنفية أنه أقوى فى إفادة التأكيد من غيره من الألفاظ ، وأنه يتضمن فى ذات الوقت معنى المشاهدة والقسم والاخبار للحال فكأنه يقول « أقسم بالله لقد اطلعت على ذلك وأنا أخبر به » وهذا المعانى مفقودة فى غيره فتعين ، وكان لا دليل من الكتاب أو السنة أو من القياس والاستنباط على اشتراط أن يكون الاداء بلفظ الشهادة فضلا عن لفظ « أشهد » بالذات ، فانه اذا وجدت صياغة تفيد هذه المعانى جميعا ، وتكون أكد على يقين الشاهد وما يحيطه علمه بغير تردد فانها تغنى عن هذا اللفظ وتعتبر بديلا عنه . وإن كان لفظ أشهد يحمل معنى القسم ويتضمن توثيق الكلام بالحلف باسم الله فإن استبدال الحلف بلفظ أشهد واستلزام أن يبدأ به قول الشاهد قبل الادلاء بأقواله ، واعتبار ذلك أمرا لازما تبطل بدونه ، هو اعتداد بجوهر مذهب الحنفية ، وتحقيقا للغرض الذى يستهدفه من إيجابه بل هو أكثر عمقا فى النفاذ الى وجدان الشاهد والغوص فى أعماق ضميره بتبصيره بما ينطوى عليه الحلف بالله من وجوب التزام الصدق وتحرى الحقيقة . وقد سار المشرع على هذا الدرب متدرجا فى مختلف المراحل التشريعية ، فبدأ بنسخ المادة ١٧٣ من اللائحة الشرعية الصادرة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٠٩ اشتراط الشهادة متوقعة أن يقرن الشاهد بذكر اللفظ المشار اليه فحولت القاضى أن ينبه بقوله أشهد بذلك فإن أجابه بالإيجاب كان ذلك كافيا . وما لبث أن ألغى هذا النص سنة ١٩٢٦ واستبدل به المادة ١٧٤ من اللائحة الشرعية الصادرة بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢١ التى شرعت وجوب أن يحلف الشاهد اليمين الشرعية وجعلتها بديلا من إيجاب ذكر لفظ الشهادة أو تذكير الشاهد ، واستمر الشارع فى طريقه القاصدة فالغيت هذه المادة ضمن ما ألغى بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ اكتفاء بأعمال حكم المادة ٢١٢ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٨٦ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ . ( نقض ١٩٧٨/٥/٢١ سنة ٢٩ ص ١٢٨٢ ) .

٤٢ - أن ما يشترطه بعض الفقه الاسلامى فى الشهادة على الارث وجوب قول الشاهد « الا وارث له سوى ما ذكر » أو « لا أعلم له وارثا غيره » ليس شرطا لصحة الشهادة وانما هو شرط لتلوم القاضى فى قضائه ، أى تربيته وانتظاره ، عسى أن يظهر للميت وارث آخر مزاحم له أو مقدم عليه ، متى لم يحضر الشهود الارث فيمن شهدوا لهم به ، ومدة التلوم غير محددة

## الشهادة فى الشريعة

ومفوضة الى رأى القضاى ان شاء تريت وان شاء حكم دون رقابة عليه فى قضائه فى هذا الشأن ، واذ كان الثابت فى محضر التحقيق أن شاهدى المطعون عليها قد حصروا الارث فى الطاعنة والمطعون عليهم وكفيا القاضى مؤنة التلوم فان النعى عليه فى قضائه غير وارد . ( حكم النقض السابق ، نقض ١٩٨١/١٢/٢٩ طعن رقم ٢٨ لسنة ٥٠ قضائية ، نقض ١٩٨١/١/٢٠ طعن رقم ٤٣ لسنة ٤٨ قضائية .

٤٢ - المقرر شرعا أن من موانع قبول الشهادة عدم تهمة الشاهد فيما يشهد به ولو كان فى ذاته عدلا ، ومن ذلك شهادة الاصل لفرعه أو الفرع لأصله سواء علا الاصل أو سفل ، فلا تقبل شهادة الولد لوالديه ولا لأجداده وجداته ، ولا شهادة واحد منهم له ، ( نقض ١٩٧٨/٥/٢١ سنة ٢٩ ص ١٢٨٢ ) .

٤٤ - الشهادة كطريق من طرق الثبوت فى فقه الحنفية تعد تعبيراً عن الواقع وتأكيداً لثبوته دون ان تقلب الحق باطلا أو تحيل الباطل حقا ، فان شرطها ان تكون مطابقة للوقائع المادية ، فلا تكذبها الامور المحسوسة أو تخرج عن تلك الحقائق الثابتة ، فان كذبها الحس فلا تقبل ولا يجوز ان يبنى عليها قضاء اعتبارا بان الحس يفيد علما قطعيا والشهادة تفيد خبرا ظنيا والظنى لا يعارض القطعى . ( نقض ١٩٧٨/١١/٢٩ سنة ٢٩ ص ١٨٢٦ ) .

٤٥ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان شروط صحة أداء الشهادة فى المذهب الحنفى ، أن يكون الشاهد عالما بالمشهود به ، وذاكرا له وقت الاداء فلو نسى المشهود به لم يجز أن يشهد وان يكون المشهود به معلوما حتى يتيسر القضاء به ، ولا يكون كذلك الا اذا وضح الشاهد للقاضى صاحب الحق ومن عليه الحق ونفس الحق المشهود به ، الا ان الغرض المستهدف هو التعريف لا كثرة الحروف فحيث تحقق التعريف وثبت لدى القاضى علم الشاهد بالمدعى والمدعى عليه اللذين تتصل بهما وقائع الشهادة موضوع التحقيق اكتفى به وصح الاعتداد بالشهادة . ولما كان البين من الاطلاع على محضر التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة ان الطاعن قد تخلف فى جلسة التحقيق عن الحضور بينما مثلت المطعون عليها واشهدت شاهديها فى غيبته ، وكانت اقوالهما بينة الدلالة على انها تنصب على الخلاف بين الطاعن والمطعون عليها بالذات وان لم يصرحا بذكر اسمهما أو نسبتهما فان هذا كاف فى التعريف بهما وتعيينهما تعيينا نافيا لاي جهالة بحيث ينتفى أى احتمال ، واذ سائر الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد التزم النهج الشرعى السليم . ( نقض ١٩٨١/٦/١٦ طعن رقم ١٩ لسنة ٥٠ قضائية ) .

## الشهادة فى الشريعة

٤٦ - يشترط لصحة الشهادة شرعا ان يكون الشاهد عدلا غير متهم فى شهادته فلا يجوز ان يكون فى الشهادة جر مغنم للشاهد أو دفع مغرم عنه ، كما لا تقبل شهادته متى كان بينه وبين المشهود عداوة دنيوية ، الا ان العداوة الدنيوية ليست هى كل خصومة تقع بين شخص وآخر فى حق من الحقوق ، بل ان ابطال الشهادة مشروط بان يشهد الشاهد على خصمه فى واقعة يخاصمه فيها ومثلوا لذلك بشهادة المقذوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع والمقتول وليه على القاتل والمجروح على الجارح والزوج على امرأته بالزنا اذا كان قذفها به أولا ، ولا يسوغ بداهة ان يخلق من يطعن على شهادة لهذا السبب خصومة مدعاة لیتخذ منها وسيلة لابطالها . ولما كان البين من محضر الشكوى الادارى ان الطاعن هو الذى تقدم ببلاغ يزعم فيه ان أحد أقربائه سمع حوارا بين شاهد المطعون عليها وبين أحد شهود الطاعن وفهم منه هذا الاخير انه شهد زورا ضد الطاعن بسبب استدعاء زوجته للتحقيق معه ، ولم يسأل الشاهد فى هذه الشكوى ولم يواجه بأقوال الطاعن أو شاهده ، لما كان ذلك وكان ما اصطنعه الطاعن من خصومة بينه وبين شاهد المطعون عليها على النحو السالف لا يرقى الى حد العداوة المانعة من قبول شهادته ، وكانت شهادة الزور التى يصم بها هذا الشاهد لا تعدو ان تكون ادعاء لم يقم الدليل القطعى على صحته حيث لم يقدم الطاعن ما يشير الى الجنحة المباشرة التى أقامها والى الحكم الصادر فيها فان النعى فى هذا الخصوص يكون على غير أساس . ( نقض ١٩٧٨/١١/١ سنة ٢٩ ص ١٦٧٤ ) .

٤٧ - الراجع فى فقه الحنفية الواجب الرجوع اليه فى نطاق الدعوى عملا بنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان شهادة التسامع لا تقبل الا فى بعض الاحوال وليس منها التطبيق للضرر ، ومن ثم تكون البينة فيه بشهادة أصلية من رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول . ( نقض ١٩٧٩/٤/٢٥ سنة ٣٠ ص ١٩٦ ) .

٤٨ - تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . استقلال محكمة الموضوع بتقديره . خلو أقوال الشهود مما يفيد ان ما شهدوا به كان بطريق التسامع . النعى على شهادتهم بعدم استيفائها شروط الصحة . خطأ . ( نقض ١٩٨١/٥/١٢ طعن رقم ٤١ لسنة ٤٩ قضائية ( أحوال شخصية ) ) .

٤٩ - الشهادة على النفى . قبولها رهن بأن تكون فى المعنى شهادة على أمر وجودى . ( نقض ١٩٨١/٥/١٢ طعن رقم ٤٠ لسنة ٥٠ قضائية ( أحوال شخصية ) ) .



## الشهادة في الشريعة

٥٠ - الشهادة على الإرث : نصايبها : رجلان أو رجل وامرأتان .  
انصراف أقوال أحد الشاهدين الى غير واقعة الوفاة : أثره : عدم توافر  
النصاب الشرعى للشهادة : ( حكم النقض السابق ) .

٥١ - التطبيق للضرر : كفاية اتفاق أقوال الشهود على اضرار الزوج  
زوجته على وجه معين : لا يشترط ان تنصب شهادتهم على كل واقعة من  
وقائع الاضرار : علة ذلك : ( نقض ١٦/٦/١٩٨١ طعن رقم ١٩ لسنة ٥٠  
قضائية ) .

٥٢ - اختلاف الشاهدين فى اللفظ دون اختلافهما فى المعنى : غير مانع  
من قبول شهادتهما : ( نقض ٥/٣/١٩٨٠ طعن رقم ٤٧ لسنة ٤٨ قضائية ) .  
٥٣ - اقرار المرأة المتزوجة بالولد : شرط صحته : مصادقة زوجها أو  
اقامة البينة على الولادة : ( نقض ١٦/١/١٩٨٠ طعن رقم ٣٢ لسنة ٦٨  
قضائية ) .

٥٤ - الاصل فى الشهادة معاينة الشاهد للشيء نفسه : الاستثناء :  
اجازة الشهادة بالتسامع فى أحوال معينة كالنسب والموت والنكاح : واقعة  
رضاع الزوجين من امرأة واحدة : لا تقبل الشهادة عليها بالتسامع : ( نقض  
٢٤/٢/١٩٨١ طعن رقم ١٧ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٥٥ - الشهادة على الإرث فى فقه الحنفية : شرط قبولها : بيان الشاهد  
سبب الإرث وطريقه ونسب مدعى الإرث حتى يلتقى مع الميت فى أب واحد :  
عدم اشتراط ذكر اسم الجدة الجامعة كاملا : كفاية التعريف بها : ( نقض  
٢٠/١/١٩٨١ طعن رقم ٤٣ لسنة ٤٨ قضائية ، نقض ١٦/٦/١٩٨١ طعن رقم  
١٦ لسنة ٥٠ قضائية ، نقض ١٢/٥/١٩٨١ طعن رقم ٢٢ لسنة ٤٣ قضائية ) .  
٥٦ - العلة فى جعل شهادة المراتين مساوية لرجل واحد : تعرض المرأة  
للنسيان : اشتراط سماع المراتين مجتمعتين : لا يكون الا اذا جاءت أقوالهما  
غير متطابقة ( نقض ٢٠/١/١٩٨١ طعن رقم ٤٣ لسنة ٤٨ قضائية احوال  
شخصية ) .

٥٧ - الشهادة فى الفقه الحنفى : شروطها : كفاية توافق أقوال  
الشهود دون تطابقها مع بعض المدعى به ( نقض ٣١/٣/١٩٨١ طعن رقم ٢٣  
لسنة ٥٠ قضائية ) .

٥٨ - شهادة القرابات بعضهم لبعض مقبولة : الاستثناء شهادة الفرع  
لأصله والأصل لفرعه وأحد الزوجين لصاحبه : ( نقض ٢٤/١١/١٩٨١ طعن  
رقم ٤٥ لسنة ٤٩ قضائية ، نقض ٢٩/١٢/١٩٨١ طعن رقم ٩ لسنة ٥٠  
قضائية ) .

## الشهادة في الشريعة

- ٥٩ - شهادة الأصل لفرعه والفرع لأصله واحد الزوجين لصاحبه • غير مقبولة • قبول شهادة سائر القربايات الاخرى • شرطه • انتفاء اسباب التهمة ( نقض ١٩٨١/١١/٢٤ طعن رقم ٢٩ لسنة ٥٠ قضائية ) •
- ٦٠ - الشهادة بالتسامع • جوازها في النسب استثناء • شروطها • ( نقض ١٩٨١/١١/٢٤ طعن رقم ١٩ لسنة ٤٩ قضائية ) •
- ٦١ - عدول الشاهد في أقواله أو تصحيح شهادته • جائز • مادام لم يبرح مجلس القضاء • ( نقض ١٩٨٠/١٢/٣٠ طعن رقم ٢٤ لسنة ٤٩ قضائية ) •

- ٦٢ - الاجراءات الشكلية في قانون الاثبات في مواد الاحوال لا الشخصية خضوعها لقانون الاثبات • تخلف الخصم عن احضار شاهده أو تكليفه بالحضور في الجلسة المحددة وفي الجلسة الاخرى رغم الزامه من المحكمة • اثره • سقوط حقه في الاستشهاد به • علة ذلك • م ٧٦ من قانون الاثبات • (نقض ١٩٨٢/١/٢٦ طعن رقم ٥١ لسنة ٥٠ قضائية ( احوال شخصية ) •
- ٦٣ - الشهادة على الارث • وجوب قول الشاهدين « ولا وارث للميت غير المدعى » وبيان أن المورث ترك ما يورث عنه شرعا • ( نقض ١٩٨١/٥/١٢ طعن احوال شخصية رقم ٢٢ لسنة ٤٣ قضائية ) •

### تعليق :

هذا الحكم يتناقض مع الاحكام العديدة المشار اليها في رقم ٤٢ والتي نراها اكثر اتساقا مع قصد الشارع ذلك ان الشاهد وهو يشهد على واقعة محددة يعرف مضمونها واذا كان قد بين الورثة تحديدا باسمائهم فمؤدى ذلك انه يستبعد غيرهم من الارث •

- ٦٤ - شرط صحة اداء الشهادة في الفقه الحنفي • وجوب ان يكون الشاهد عالما بالشهود به وطرفي الخصومة • ( نقض ١٩٨١/٦/١٦ طعن رقم ١٩ لسنة ٥٠ قضائية ) •

- ٦٥ - الشهادة على الارث في فقه الحنفية • شرط قبولها • يتعين سماع البينة كي يتعدى الحكم الى غير المقر • اقرار وارث بوارث • شهادة غير مقبولة • علة ذلك • ( نقض ١٩٨١/٥/١٢ طعن رقم ٢٢ لسنة ٤٣ قضائية ) •

- ٦٦ - يكفي لصحة الاداء في الشاهد البلوغ ، فلا يصح اداء الصبي وان كان عاقلا ، اخذا بان في الشهادة معنى الولاية على المشهود عليه ، لأن بها يلزم بالحق ويحكم عليه به ، والصبي لا ولاية له على نفسه فلا ولاية له على غيره من باب اولى ، ولئن كان من اوفى على السادسة عشرة من عمره يكون

## الشهادة في الشريعة

بالغا ، الا انه لما كان يتعين انتفاء التهمة عن الشاهد هو شرط لازم لترجيح جانب الصدق على جانب الكذب في الشهادة ، فلا تقبل شهادة الاولاد للوالدين وان علوا ، ولا شهادة الوالدين للاولاد وان سفلا ، اعتبارا بان الولد بضعة من الوالد ، دون تفرقة بين كون الواقعة المشهود عليها من المسائل الشرعية او الخلافات المالية لتوافر التهمة في الحالين ، فان الحكم المطعون فيه اذ ايد الحكم الابتدائي فيما جرى عليه من استبعاد ابن الطاعن من الادلاء بشهادته يكون قد التزم النهج الشرعي السليم . لما كان ذلك ، وكان لا يسوغ القول بان استبعاد الشهادة على النحو السالف ينطوي على حرمان الطاعن من استكمال نصاب الشهادة طالما انه لم يقدّم الدليل على انه طلب من محكمة الموضوع وبطريقة جازمة اتاحة الفرصة له للاستعانة بآخر بدلا من ابنه الذي رفضت سماع شهادته ، واذ كانت المحكمة غير ملزمة بلفت نظر الخصوم الى مقتضيات دفاعهم فان النعي يكون على غير اساس . ( نقض ١٠/١/١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الاول ص ١٧٦ ) .

٦٧ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الاصل انه لايجوز للشاهد ان يشهد بشيء لم يعاينه ويقطع بصحته يقينا، اخذا بان الشهادة مشتقة من المشاهدة وذلك في غير الاحوال التي تصح فيها الشهادة بالتسامع ، وليس من بينها الشهادة في التطليق للاضرار ، لما كان ذلك وكان البين من الصورة الرسمية لحضر التحقيق الذي اجريته محكمة اول درجة ان الشاهد الثاني من شاهدي المطعون عليها لم ير بنفسه اعتداء بالسب او بالضرب من الطاعن على المطعون عليها ، وان اقواله في امر الشقاق بين الزوجين مستقاة من سماعة بذلك ، وكانت اقوال الشاهد بهذه المثابة لا يمكن التعويل عليها او الاخذ بدلالاتها ، وكانت البينة في خصوص التطليق للضرر وفق مذهب الحنفية الواجب الاتباع من عدلين رجلين او رجل وامرأتين ، فان نصاب الشهادة الشرعية يكون غير مكتمل ، واذ اعتد الحكم المطعون فيه بهذه الاقوال فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون . ( نقض ١٠/١/١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الاول ص ١٧٦ ، نقض ٢/٤/١٩٨٠ طعن رقم ١٢ احوال شخصية لسنة ٤٧ قضائية ، نقض ٥/١٢/١٩٨١ طعن رقم ٤٨ احوال شخصية لسنة ٢٠ قضائية ) .

٦٨ - يتعين لصحة الشهادات فيما يشترط فيه التعدد ان تتفق مع بعضها لانه باختلافها لا يوجد الا شرط الشهادة وهو غير كاف فيما يشترط فيه العدد ، واذ كان نصاب الشهادة على الضرر الموجب للتطليق وفق المذهب في مذهب ابي حنيفة رجلين عدلين او رجل وامرأتين عدول ، وكان البين من الاوراق ان الشاهد الثاني من شاهدي المطعون عليها وان شهد بان



## الشهادة فى الشريعة

الطاعن تهجم على زوجته المطعون عليها فى حضوره حال وجوده فى منزلها الا انه اذ لم يفصح عن كيفية حصول التهجم المشهود به وما اذا كان قد تم بالقول أو بالفعل حتى تقف المحكمة على حقيقة ما صدر من الطاعن تجاه المطعون عليها وتقدر ما فيه من اساءة لها وتضرر امثالها منه ، فان شهادته لا يتوافر بها نصاب الشهادة على المضارة التى شرع التفريق بين الزوجين بسببها . واذ ايد الحكم المطعون فيه رغم ذلك ما قضى به الحكم المستأنف من تطبيق المطعون عليها على زوجها الطاعن على سند مما شهد به شاهداها فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون . ( ١٨ / ١ / ١٩٨٢ طعن رقم ٣١ لسنة ٥١ قضائية ) .

٦٩ - اختلف فقهاء الشريعة الاسلامية فى اشتراط الاشهاد على الطلاق ، فبينما اوجبه البعض ذهب الغالبية الى انه ليس شرط لوقوعه لان الامر به فى قوله تعالى « فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف واشهدوا ذوى عدل منكم » . هو للندب لا للوجوب ، غير ان احدا منهم لم يستلزم لوقوع الطلاق أو ثبوته ان يكون موثقاً . لما كان ذلك ، وكان ما نصت عليه المادة الخامسة مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ من وجوب مبادرة المطلق الى توثيق اشهاد طلاقه لدى الموثق المختص لم يهدف - وعلى ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية - الى وضع قيد على حق الطلاق الذى اسنده الله تعالى للزوج أو على جواز اثباته قضاء بكافة الطرق ، وانما هدف الى مجرد عدم سريان اثره بالنسبة للزوجة الا من تاريخ علمها به ، فانه لا على محكمة الموضوع اذا استتمعت اثباتا للطلاق المدعى به الى غير الشهود الموقعين على الوثيقة المحررة عنه . لما كان ما تقدم ، وكان المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان لقاضى الموضوع السلطة التامة فى التصحيح بين البيانات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها والاخذ بما يطمئن اليه منها واطراح ما عداه ، فان الحكم المطعون فيه اذ اعتمد بما شهد به شاهدا المطعون عليها من ان زوجها الطاعن طلقها على البراء واطراح ما ساقه الطاعن من بينه للنفى ورتب على ذلك قضاءه باثبات هذا الطلاق . فان ما ينعاه الطاعن عليه فى هذا الخصوص لا يعدو ان يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل مما لا تقبل اثارته امام محكمة النقض ، ويكون النعى على غير اساس . ( نقض ٢٣ / ١١ / ١٩٨٢ طعن رقم ٢٥ احكام مخمية لسنة ٥١ قضائية ) .

٧٠ - لما كانت الشهادة فى اصطلاح الفقهاء هى اخبار صادق فى مجلس الحكم بلفظ الشهادة لاثبات حق على الغير فخرج بذلك الاخبار الكاذب

## الشهادة في الشريعة

والاخبار الصادق في غير مجلس الحكم ، وكان المقرر في فقه الحنفية انه اذا ادعت الزوجة الولادة وأنكر الزوج حدوثها أو حصل خلاف بينهما على تعيين الولد بعد اتفاقهما ، على نفس الولادة فانه يكفي في الاثبات شهادة امرأة مسلمة عدلة وذلك لأن أصل الولادة وتعيين المولود من الأمور التي لا يطلب عليها إلا النساء عادة فتكفي فيها شهادتین وحدهن إذا لم يشترط في اثباتها نصاب الشهادة الكاملة لادى ذلك الى الحرج وهو مرفوع شرعا ، أما اذا ثار هذا النزاع بين الزوج ومعتدته من طلاق رجعى بائن فلا يثبت النسب عند الامام ابي حنيفة الا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين عدول تبعا لانقضاء الفراش بانقضاء العدة فوجبت الحجة الكاملة وذلك ما لم يقر الزوج بالحمل أو كان الحمل ظاهرا فان النسب يثبت قبل الولادة بالفراش وتقوم الحاجة الى تعيين الولد وهو يثبت بشهادة القابلة وحدها أما الصحابان فلم يشترطا سوى شهادة امرأة واحدة عدلة في كل حال وهو الراى المفتى في المذهب دفعا للحرج الناشئ عن اشتراط الشهادة الكاملة . ( نقض ١٩٨٢/١١/٢٣ طعن رقم ٥٠ احوال شخصية لسنة ٥١ قضائية ) .

### الباب الثالث شهادة الشهود

#### مادة ٦٠

في غير المواد التجارية اذا كان التصرف القانوني تزيد قيمته على عشرين جنيها او كان غير محدد القيمة فلا تجوز شهادة الشهود في اثبات وجوده او انقضائه ما لم يوجد اتفاق او نص يقضى بغير ذلك .

ويقدر الالتزام باعتبار قيمته وقت صدور التصرف ، ويجوز الاثبات بشهادة الشهود اذا كانت زيادة الالتزام على عشرين جنيها لم تات الا من ضم الفوائد والملحقات الى الاصل .

واذا اشتملت الدعوى على طلبات متعددة ناشئة عن مصادر متعددة جاز الاثبات بشهادة الشهود في كل طلب لا تزيد قيمته على عشرين جنيها ولو كانت هذه الطلبات في مجموعها تزيد على هذه القيمة ولو كان منشؤها علاقات بين الخصوم انفسهم او تصرفات من طبيعة واحدة .

وتكون العبرة في الوفاء اذا كان جزئيا بقيمة الالتزام الاصلى .

هذه المادة تقابل المادة ٤٠٠ من القانون المدني ونصها

في غير المواد التجارية اذا كان التصرف القانوني تزيد قيمته على عشرة جنيها ، او كان غير محدد القيمة ، فلا تجوز البينة في اثبات وجوده او انقضائه ما لم يوجد اتفاق او نص يقضى بغير ذلك .

ويقدر الالتزام باعتبار قيمته وقت صدور التصرف ، ويجوز الاثبات بالبينة اذا كانت زيادة الالتزام على عشرة جنيها لم تات الا من ضم الفوائد والملحقات الى الاصل .

واذا اشتملت الدعوى على طلبات متعددة ناشئة عن مصادر متعددة ، جاز الاثبات بالبينة في طلب لا تزيد قيمته على عشرة جنيها ، ولو كانت هذه الطلبات في مجموعها تزيد على هذه القيمة ولو كان منشؤها علاقات بين الخصوم انفسهم ، او تصرفات من طبيعة واحدة . وكذلك الحكم في كل وفاء لا تزيد قيمته على عشرة جنيها .



## المقارنة :

رفع المشرع في المادة ٦٠ من قانون الاثبات المقابلة للمادة ٤٠٠ من القانون المدني القائم النصاب الجائز اثباته بشهادة الشهود الى عشرين جنيتها بدلا من عشرة جنيهات اعتبارا منه للتغيير الذي طرأ على القوة الشرائية للنقود . وحذف المشرع في ذات المادة عبارة « وكذلك الحكم في كل وفاء لا تزيد قيمته على عشرة جنيهات » ، و اضاف فقرة رابعة الى النص تقضى بأن العبرة في اثبات الوفاء تكون بقيمة الالتزام محل الوفاء ولو كان الوفاء جزئيا ، اذ ان حكم القانون القائم في هذا الخصوص محل نقد نظرا لانه يمكن من يتمسك بالوفاء من ادعاء الوفاء على دفعات متعددة لا تجاوز قيمة كل منها النصاب الجائز اثباته بشهادة الشهود فيتيسر له بذلك الاثبات بشهادة الشهود ولو جاوزت قيمة التزامه نصابها ويتخلص بذلك من واجب الاثبات بالدليل الكتابي ، وهو تحايل لا يجوز اقراره . وقد استبدل المشرع في نفس المادة « عبارة شهادة الشهود » بلفظ البينة لانها ادق في الدلالة على المعنى المقصود ( المذكرة الايضاحية للقانون ) .

وقد قصد بالفقرة الاخيرة حماية الدائن من تصايل المدين عن طريق تجزئة الوفاء ، وحماية للمدين نفسه اذا ادعى الدائن قيامه بسداد جزء من الدين ليقطع التقادم ( تقرير اللجنة التشريعية بمجلس الامة ) .

## ملاحظة هامة :

هذه المادة ليست مادة اجراءات وانما هي من المواد الموضوعية ومن ثم فلا يكون لها الاثر الفوري في التطبيق وعلى ذلك فلا تسرى على التصرفات القانونية التي تمت قبل العمل بالقانون الجديد . وقرتينا على ذلك فالتصرفات المدنية التي تمت قبل العمل بقانون الاثبات وكانت تزيد قيمتها على عشرة جنيهات وتقل عن عشرين لا يجوز اثباتها بالبينة .

## الشرح :

تسرى القاعدة المقررة في المادة ٦٠ على جميع التصرفات القانونية المدنية فهي اذن لا تسرى على الوقائع المادية ولا على التصرفات القانونية التجارية ويدخل في التصرفات القانونية المدنية جميع الاتفاقات والعقود ايا كان الاثر الذي يترتب عليها فتدخل العقود والاتفاقات التي تنشأ الالتزام او تنقل الحق العيني ، كالبيع والقرض والايجار والوكالة والوعد بالبيع والوديعة

وغير ذلك من العقود الملزمة للجانبين أو الملزمة لجانب واحد كما تدخل الاتفاقات التي تقضى الالتزام أو تعديله أو تنقله ، كالوفاء والتجديد وجوالة الحق وجوالة الدين كما تدخل العقود والاتفاقات التي تحدث أي أثر قانوني آخر كالاتفاق على تأجيل الدين أو النزول عن جزء منه أو الاتفاق على إعطاء تأمين بالدين أو الحلول الاتفاقى وتسرى القاعدة أيضا على كل تصرف قانوني ولو كان صادرا عن إرادة منفردة . ويرجع ذلك إلى أن كل تصرف قانوني إرادة كان أو أكثر - يمكن أعداد الدليل عليه مقدما فهو قابل للدليل المهيأ فتسرى القاعدة إذن على الإيجاب الملزم ، والقبول ، والوعد ، بالجائزة ، والإجازة ، والإقرار ، والاعتراف بدين طبيعي ، والإقرار بالدين ، وقبول المنتفع فى الاشتراط لمصلحة الغير ، وقبول الغير فى التعهد عن الغير ، وفسخ العقد ، الغائه إذا كان غير محدد المدة كما فى الإيجار والوكالة والعارية والوديعة والرجوع فى الهبة والنزول عن حق عيني والنزول عن الشفعة واعتماد الحساب والتنبيه بالاخلاء . وإذا انقطع التقادم بتصرف قانوني كالاقرار بالحق أو دفع اقساط الدين أو فوائده ، فلا يجوز إثبات هذا التصرف إلا بالكتابة إذا كان يجاوز نصاب الإثبات بالبينة . وقد يقوم الفضولى بتصرف قانوني باسم رب للعمل كأن يقبل هبة صدرت من الواهب إلى رب العمل ، أو أن يبيع أشياء بملوكة لرب العمل يخشى عليها من التلف ، أو أن يقبل اشتراطا لمصلحة رب العمل فهذه التصرفات لا يجوز إثباتها بين الفضولى وبين من تعاقد معه إلا بالكتابة فيما يجاوز نصاب الإثبات بالبينة ولكن التصرف القانوني بالنسبة لرب العمل يعتبر بمثابة عمل مادي فيجوز إثباته بكافة طرق الإثبات .

وتعتبر إجازة العقد الباطل تصرفا قانونيا من جانب واحد ، فلا يجوز إثباته إلا بالكتابة إذا كانت قيمته تزيد على عشرين جنيها ولكن يصح أن تكون هذه الإجازة ضمنية .

وإذا كان محل الالتزام شيئا غير النقود قدر القاضى قيمته وقت صدور التصرف لا وقت المطالبة ، دون أن يتقيد فى ذلك بتقدير المدعى وله عند الحاجة أن يستعين بخبير أما إذا كان الالتزام غير محدد القيمة كدعوى حساب لا يعرف بعد رصيده فانه لا يجوز الإثبات بالبينة أو بالقرائن . ويعتبر الالتزام غير محدد القيمة كالالتزام الذى تزيد قيمته على عشرين جنيها فلا يجوز إثباته إلا بالكتابة والعبرة بقيمة الالتزام وقت صدور التصرف لا وقت المطالبة ذلك أن الدليل الكتابي فيما تزيد قيمته على عشرين جنيها هو دليل مهيأ يجب أعداده مقدما عند صدور التصرف فلا يستطيع الدائن إلا أن يقف عند هذا الوقت لمعرفة ما إذا كان واجبا عليه أعداد هذا الدليل فإذا اتفق شخصان على شراء ورقة من أوراق اليانصيب أو شهادة استثمار من ذات الجوائز قيمتها جنية واحد على أن تكون قيمتها وما تحققه من ربح مناصفة



فيما بينهما فمن الجائز اثبات هذا الاتفاق بشهادة الشهود ولو ربح الورقة جائزة قيمتها أكثر من عشرين جنيها وعلى العكس من ذلك إذا اشترى شخصان سهم في شركة مناصفة بينهما وكانت قيمة النصف تجاوز عشرين جنيها وجب اثبات هذا الاتفاق بالكتابة ولو نقصت قيمته الفعلية عن هذا المبلغ وقت حصول النزاع .

وقد تحفظت الفقرة الثالثة من المادة ٦٠ في تقدير قيمة الالتزام فلم تدخل في تقدير هذه القيمة ما يزيد فيها بسبب ضم مصروفات الدين وفوائده إلى أصله واعتبرت قيمة الالتزام بحسب أصله وقت صدور التصرف فلا يحسب ما يضاف إلى هذا الأصل من ملحقات وفوائد فلو فرض أن الدائن اقترض الدين ١٩ جنيها بفائدة ٧٪ لمدة سنة واحدة فمن حق هذا الدائن أن يعتمد في اثبات حقه على البينة والقرائن لأن أصل الدين أقل من عشرين ولم يزد على العشرين جنيها إلا بضم الفوائد التي استحققت بعد نشوء الدين ولو أن شركة محاصة كان رأسمالها لا يزيد على عشرين جنيها وكان ربح أحد الشركاء من هذه الشركة أكثر من عشرين جنيها وطالب الشريك بهذا الربح وكان عليه أن يثبت وجود الشركة لجاز له أن يثبت وجودها بالبينة وبالقرائن ولو أن المبلغ الذي يطالب به أكثر من عشرين جنيها . وهذه الطريقة في تقدير قيمة التصرف تختلف عما يأخذ به قانون المرافعات في تقدير قيمة الدعوى إذ أن المادة ٣٦ من قانون المرافعات تنص على أن تقدر قيمة الدعوى باعتبارها يوم رفع الدعوى ، ويدخل في التقدير ما يكون مستحقا يومئذ من الفوائد والتعويضات والمصاريف وغيرها من الملحقات المقدرة القيمة غير أنه يلاحظ أن أحكام التقدير في قانون الاثبات خاص بالاثبات ، أما أحكام التقدير في قانون المرافعات فلتعيين الاختصاص لكل من القانونين غايته من التقدير .

ورفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة إذا تعددت الالتزامات بين شخصين وكان كل منهما مستقلا في نشأته عن الآخر ، أي كانت ناشئة عن مصادر متعددة فالذي لم تجاوز قيمته منها نصاب البينة يجوز اثباته بالبينة وبالقرائن حتى لو زادت قيمة هذه الالتزامات في مجموعها عن هذا النصاب مثل ذلك أن يطالب شخص بدينون ثلاثة يكون أولها ناشئا عن عقد بيع وثانيها ناشئا عن عقد إيجار وثالثها ناشئا عن عقد قرض فما كان منها في حدود نصاب البينة جاز اثباته بالبينة وبالقرائن أو تكون هذه الديون الثلاثة ناشئة عن تصرفات من طبيعة واحدة تمت في أوقات مختلفة كان تنشأ عن ثلاثة عقود قرض أبرمته في أوقات مختلفة ففي هذه الحالة يسقط كل دين بطريقة اثباته مادام متميزا عن الديون الأخرى وهذا المبدأ يتفق مع ما نصت عليه المادة ٣٨ مرافعات جديد في تقدير قيمة الدعوى إذ نصت على أنه إذا تضمنت الدعوى



طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانوني واحد كان التقدير باعتبار قيمتها جملة فان كانت ناشئة عن اسباب قانونية مختلفة كان التقدير باعتبار قيمة كل منها على حدة واذا كان الخلاف بين المتعاقدين واقعا على مبلغ عشرين جنيها او اقل وكانت قيمة التعهد اكثر من ذلك وجب الاثبات بالكتابة تبعا لقيمة التعهد كما اذا ادعى بائع ان الثمن ٢٥ جنيها وقال المشتري انه ٢٢ جنيها .

واذا كان الطلب مكونا من عدة اجزاء ولكنه نشأ عن تصرف قانوني واحد كما لو باع شخص لآخر اشياء متعددة باعتبارها صفقة واحدة فالعبرة بقيمتها كلها باعتبارها ناشئة عن مصدر واحد فاذا كان مجموع ثمنها يزيد عن عشرين جنيها وجب الاثبات بالكتابة حتى ولو كانت قيمة كل جزء منها لا يجاوز نصاب البينة ولا يغير من ذلك كون المدعى رفع بكل جزء دعوى على حدة .

واذا تبين للقاضي من ظروف الدعوى ان طلبات المدعى كلها مصدرها تصرف قانوني واحد وليست ناشئة عن مصادر متعددة وان المدعى قصد من تجزئتها الوصول الى اثبات كل جزء منها بالبينة بقصد التهرب من الاثبات بالكتابة فان القاضي له ان يقضى بعدم جواز الاثبات بالبينة اذا دفع الخصم بذلك .

والعبرة بقيمة التعهد ايضا اذا اراد الدائن قطع التقادم باثبات دفع الدين لمبلغ قدره عشرون جنيها او اقل كمالا اذا رفع دائن دعوى بمبلغ عشرين جنيها وقدم سنداً بمبلغ ٢٥ جنيها وتبين من تاريخه ان الدين قد سقط بمضى المدة واراد اثبات دفع الدين لخمس جنيها قبل ذلك اي قبل مضي المدة بشهادة الشهود فان القاضي لا يسمح له بذلك ومثل ذلك ايضا اذا ما رفع الدعوى بعشرين جنيها فدفع الدين بان اصل الدين ثلاثون جنيها وأنه قد سقط بمضى المدة فليس للدائن ان يثبت بشهادة الشهود ان الدين دفع عشرة جنيها قبل سقوط الدين ليتوصل بذلك الى قطع التقادم .

ولما كان الوفاء يعتبر عملاً قانونياً مستقلاً بذاته عن التصرف المنشئ للالتزام لذلك كان القانون المدني يجعل كل وفاء لا تزيد قيمته على عشرة جنيهاً يعتبر تصرفاً مستقلاً ويجوز اثباته بالبينة ولو كان اصل الدين اكثر من عشرة جنيهاً غير ان قانون الاثبات في الفقرة الاخيرة من المادة ٦٠ وان كان ما زال يعتبر الوفاء تصرفاً منفصلاً عن التصرف المنشئ للالتزام الا انه ربط بين الوفاء الجزئي واصل الدين وبذلك فلا يجوز اثبات الاول بالبينة اذا كان الثاني تزيد قيمته على عشرين جنيهاً وذلك حتى لا يتحايل المدين على قاعدة الاثبات بالكتابة بالنسبة للتصرفات التي تزيد قيمتها على عشرين جنيهاً فيدعى ان الوفاء كان على دفعات متعددة قيمة كل منها اقل من عشرين جنيهاً .

ولا تسرى هذه القاعدة على الدين فحسب بل تنطبق أيضا على الدائن فإذا طلب الدائن مدينه بمبلغ تزيد قيمته على عشرين جنيها ودفع المدين بسقوط الحق بالتقادم فرد الدائن على هذا الدفع بأن المدين سدد جزءا من الدين قبل أن تكتمل مدة التقادم ليصل من ذلك الى قطع التقادم فلا يجوز له اثبات هذا الوفاء الا بالكتابة حتى ولو كانت قيمة الجزء الموفى لا يجاوز نصاب البيئة .

ويشترط لتطبيق قاعدة وجوب الاثبات بالكتابة في التصرفات القانونية التي تجاوز قيمتها عشرين جنيها اربعة شروط :

الشرط الاول - أن يكون محل الاثبات تصرفا أي عملا قانونيا كما سبق القول فلا تسرى هذه القاعدة على الافعال المادية كالفعل الضار والفعل النافع ووضع اليد لان القانون يستقل بترتيب اثارها فطبيعتها لا تسمح لصاحب الحق المترتب عليها أن يعنى بتهئية دليل كتابي بشأنها ولذلك أجاز اثباتها بالبيئة وبالقرائن ويترتب على هذا أن الوقائع المادية لا تعتبر استثناء يرد على هذه القاعدة لأنها لا تسرى عليها . ويجب التقييد بقاعدة وجوب الاثبات بالكتابة في التصرفات التي تزيد قيمتها على عشرين جنيها في الدعوى الجنائية أيضا فإذا رفعت الدعوى الجزائية بتهمة خيانة الامانة وجب أن يثبت بالكتابة عقد الوكالة أو الوديعة الذي سلم بموجبه الشيء المبدد الى المتهم متى كانت قيمة ذلك الشيء تجاوز عشرين جنيها أما اذا كان المراد اثباته فعلا ماديا جاز اثباته بالبيئة ولو كان يعتبر اخلايا بالتزام تعاقدى . وهناك حالات للوقائع المادية تحتاج الى امعان في النظر فهناك وقائع مختلطة يقوم فيها العمل المادي الى جانب التصرف القانوني وذلك كالوفاء والاقرار فهذه حكمها في الاثبات حكم التصرفات القانونية ، لا تثبت فيما زاد على النصاب الا بالكتابة . أما الاستيلاء فهو واقعة مختلطة ، ولكن يغلب فيها طابع العمل المادي ، ومن ثم تثبت بالبيئة والقرائن . وهناك وقائع مركبة كالشفعة . وهذه تجتمع فيها جملة من الوقائع . الجوار وهو واقعة مادية تثبت بجميع الطرق ، وبيع العين المشفوع فيها وهو بالنسبة الى الشفيع واقعة مادية أيضا تثبت بجميع الطرق ، واردة الاخذ بالشفعة وهذا تصرف قانوني لا يثبت الا بالكتابة بل لا بد من طريق خاص في التعبير عن الارادة هنا بينه القانون ، والحيازة واقعة مادية ولكن قد يداخلها تصرف قانوني . فإذا أراد المالك أن يثبت أن الحائز للعين هو مستأجر منه وجب عليه أن يثبت عقد الايجار بالكتابة اذا زاد على النصاب، أما اذا أراد اثبات أن الحائز لا يقوم بأعمال الحيازة لحسابه الشخصي بل باعتباره مستأجرا وبالتالي فلا يستطيع التملك بالتقادم ، كان كل من الحيازة والايجار واقعة مادية يجوز اثباتها بجميع الطرق .



وهناك حالات يقوم فيها الى جانب التصرف القانونى بعمل مادي لا سبيل الى اثباته الا بالبينة كما لو تم التعاقد كتابة وقام المدين بتنفيذ الالتزام المقرب على العقد عن طريق اعمال مادية ففي هذه الحالة لا يجوز اثبات التصرف القانونى الا بالكتابة اذا كانت قيمته تزيد على عشرين جنيها غير ان تنفيذ الالتزام وهو عمل مادي يجوز اثباته بكافة طرق الاثبات ، فاذا قام نزاع بين المؤجر والمستأجر حول استلام العين المؤجرة او بين البائع والمشتري بشأن وضع يد المشتري على الشيء المبيع فهي وقائع مادية يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات الا اذا كان قد نص في العقد على ان التسليم قد تم فعلا فعندئذ لايجوز اثبات ما يخالف الكتابة الا بالكتابة ، وكذلك اذا اجل الما قول تنفيذ ما التزم به طبقا لعقد الما قوله فيجب اثبات العقد طبقا للقاعدة ، اما اذا كان الاخلال بالالتزام يتكون من فعل مادي كما اذا لم يتم الما قول بعملية البناء طبقا للمواصفات المتفق عليها في العقد فهذه واقعة مادية يجوز اثباتها بكافة الطرق ، واذا التزم شخص قبل اخر بالامتناع عن عمل ، فهذا التعهد هو تصرف قانونى يخضع للقاعدة العامة اما اذا اخل المدين بالتزامه واتى العمل الممنوع فهذه واقعة مادية يجوز اثباتها بكافة الطرق . واذا كان الفعل المنشئ للحق او الالتزام يتكون من تصرف قانونى يقوم الى جانبه عمل مادي فان التصرف القانونى يخضع للقاعدة اما الفعل المادي فيجوز اثباته بكل الطرق ( راجع المثال المشار اليه في حكم النقض رقم ٥٤ ) .

ويلاحظ انه اذا كان التصرف القانونى غير محدد القيمة اعتبرت قيمته زائدة على عشرين جنيها كما اذا طالب الخصم خصمه بتقديم حساب دون ان يحدد المبلغ الذى يستحقه قبله .

الشرط الثانى - الا يكون طالب الاثبات من الغير بالنسبة للتصرف القانونى لان الغير يجوز له اثبات هذا التصرف بجميع الطرق لانه ليس طرفا فيه فهو بالنسبة اليه واقعة مادية .

وبيان ما اذا كانت الواقعة تصرفا قانونيا او واقعة مادية مسألة قانون تخضع لرقابة محكمة النقض .

الشرط الثالث - الا يكون القانون قد اشترط ذات الكتابة لانعقاد العقد او لاثباته فاذا تطلب القانون ذات الكتابة لانعقاد العقد فانه يكون من العقود الشكلية فلا ينعقد الا بها ولا يجوز اثباته بغيرها حتى ولو كانت قيمة التصرف اقل من عشرين جنيها كعقد الهبة المنصوص عليه في المادة ١٠٣١ مدنى وقد يشترط القانون الكتابة لمجرد اثبات العقد فهو وان كان من العقود الرضائية انما لا يجوز اثباته الا بالكتابة مهما كانت قيمة الالتزام الثابت به وذلك كعقد النقل



البحرى الذى يعد استثناء من قاعدة جواز الاثبات بالبينة فى المسائل التجارية كما أن قانون المرافعات اشترط فى المادة ٢/٥٠١ منه اثبات عقد التحكيم بالكتابة كذلك فإن القانون المدنى اشترط اثبات عقد الشركة وعقد الصلح وعقد الكفالة بالكتابة ولو لم تزد قيمة كل منها على عشرين جنيها .

وفى حالة ما اذا اشترط القانون ذات الكتابة لاثبات عقد ما وجب اثبات كافة عناصر العقد بها فلا يكفى اثبات عقد التحكيم بالكتابة وإنما يجب اثبات كافة عناصره الجوهرية بها كاسم المحكم وموضوع النزاع الواجب طرحه على التحكيم .

والعقود الرضائية التى اوجب القانون اثباتها بالكتابة يجوز اثباتها ايضا بالاقرار واليمين الحاسمة وبمبدأ ثبوت بالكتابة يكمل بالبينة .

الشرط الرابع - يجب ان يكون التصرف الذى يجرى اثباته تصرفا مدنيا اذ ان المواد التجارية مما يجوز اثباتها بالبينة والقرائن مهما بلغت قيمتها والحكمة فى هذه الاباحة هى ما تقتضيه المعاملات التجارية من سرعة وبساطة الامر الذى يتنافى مع اشتراط كتابة فى الاثبات تكون مدعاة للبطء والتعقيد . وتحديد الاعمال التجارية تكفل بها القانون التجارى غير أن ما يتصل بالاثبات فى هذا الامر هى بيان أن الاعمال التجارية التى يجوز اثباتها بالبينة مهما بلغت قيمة الالتزام فيها هى تلك التى يكون كل من الطرفين فيها تاجرا وان يكون النزاع بينهما بصدد اعمال تجارية فاذا كان العمل مدنيا بين تاجرين أو تجاريا بين غير تاجرين فإنه يتعين الاثبات بالكتابة فيما تجاوز عشرين جنيها وإذا كان النزاع بين تاجرين واعتبر العمل تجاريا بالنسبة لاحدهما دون الآخر فإنه يجب اتباع وسائل الاثبات التجارية بالنسبة الى التاجر الذى يعتبر العمل بالنسبة اليه تجاريا واتباع وسائل الاثبات المدنية بالنسبة الى التاجر الذى يعتبر العمل مدنيا بالنسبة اليه . أما اذا كان العمل مختلطا أى تجاريا بالنسبة الى احد الطرفين ومدنيا بالنسبة الى الطرف الآخر فإن القواعد التجارية فى الاثبات تتبع مع التاجر وتتبع القواعد المدنية فى الاثبات مع غير التاجر مثل ذلك عمليات البنوك بين العملاء غير التجار والبنوك ومثل ذلك ايضا أن يبيع مزارع المحصول الناتج من أرضه لتاجر يريد الاتجار فيه فى هذه الحالة يجوز للمزارع أن يثبت تسليمه المحصول للتاجر بالبينة حتى لو زادت قيمته على عشرين جنيها ولكن لا يجوز للتاجر أن يثبت دفعه الثمن الذى يزيد عن عشرين جنيها للمزارع الا بالكتابة والعبرة فى الاثبات بنوع التعامل وصفة الخصوم لا بنوع المحكمة المعروض عليها النزاع فاذا طرح نزاع تجارى أمام محكمة مدنية اتبعت فيه قواعد الاثبات

التجارية وإذا طرح نزاع مدنى امام محكمة تجارية اتبعت فيه قواعد الاثبات المدنية .

وينصرف نص المادة الى اثبات وجود الديون التجارية او انتقضائها كما ان الاستثناء المنصوص عليه فى هذه المادة ينطبق ايضا على المواد ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ اثبات وعلى ذلك يجوز الاثبات بشهادة الشهود ولو كان الاثبات يخالف ما هو ثابت بالكتابة غير انه يجب الاثبات بالكتابة فى المواد التجارية فى حالتين اولهما اذا نص القانون صراحة على وجوب الاثبات بالكتابة فى المواد التجارية كما هو الحال فى المواد من ٤ الى ٤٦ فى القانون التجارى والمواد ٢ ، ٩٠ ، ١٤٠ من القانون البحرى وثانيهما اذا اتفقا على أن يكون الاثبات فيهما بالكتابة .

على ان الاثبات بالبينة وبالقرائن فى المسائل التجارية امر جـوازى للقاضى كما هو شأن الاثبات بالبينة وبالقرائن فى اية مسألة اخرى للقاضى اذن أن يرفض الاثبات بالبينة وبالقرائن اذا رأى ان الاثبات بهما غير مستساغ وله ان يقدر ان هذا الاثبات لابد من تعزيزه بالكتابة وبخاصة بما هو مدون فى الدفاتر التجارية لا سيما اذا كانت التصرفات المراد اثباتها ذات قيمة كبيرة او كان مما يصعب ضبطه بغير الكتابة ويجوز لاصحاب الشأن على كل حال كما سبق القول ان يتفقوا على أن يكون الاثبات فيما بينهم فى المسائل التجارية بالكتابة فتكون الكتابة عندئذ واجبة لان اباحة الاثبات بالبينة وبالقرائن فى التصرفات التجارية ليست قاعدة من النظام العام شأنها شأن قواعد الاثبات الاخرى كما سنعرض لها فيما يلى .

هل تعتبر القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٦٠ متعلقة بالنظام العام ؟

ظاهر من نص المادة ان المشرع اجاز الاتفاق على الاثبات بالبينة فى تصرف قانونى تزيد قيمته على عشرين جنيها حينما اورد فى النص عبارة « ما لم يوجد اتفاق او نص يقضى بغير ذلك » ومن باب اولى يجوز الاتفاق على وجوب الاثبات بالكتابة فى تصرف قانونى لا تزيد قيمته على عشرين جنيها . كما يجوز الاتفاق على الاثبات بالبينة فيما يخالف الكتابة او يجاوزها . ذلك ان قواعد الاثبات اذا كانت فى الاصل موضوعة لحسن سير العدالة والتقاضى الا ان هذا لا يمنع الخصوم اذا راوا فيما يتعلق بمصالحهم الشخصية الا باس عليهم من اتباع قاعدة دون اخرى أن يتفقوا على ذلك فهم احرار فى تقدير ما يرونه صالحا مادام الحق المتنازع عليه لا يمس النظام العام وهم قادرون على التنازل عن هذا الحق فيستطيعون من باب اولى رسم طريق خاص لاثباته وما

دام الاتفاق مقدما على جواز الاثبات بالبينة جائزا فمن باب اولى يجوز الاتفاق على ذلك بعد رفع النزاع وقد يفهم هذا الاتفاق دلالة من عدم اعتراض الخصم على طريق الاثبات الذى لجأ اليه خصمه ومن مساهمته فى هذا الطريق بمناقشته للشهود فى التحقيق أو بطلبه استدعاء شهود للنقى أو بأى عمل آخر ويترتب على ذلك أنه لا يجوز للقاضى من تلقاء نفسه رفض الاثبات بالبينة حيث يوجب القانون الاثبات بالكتابة من غير أن يطلب الرفض احد من الخصوم كما لا يجوز أن تثار المخالفة للقواعد المتعلقة بطرق الاثبات لأول مرة أمام محكمة النقض إذا لم تكن قد أثبتت قبل ذلك أمام محكمة الموضوع . ويجوز أخيرا الاتفاق على الاثبات بالبينة دون القرائن أو على الاثبات بالقرائن دون البينة ، وذلك فيما تزيد قيمته على عشرين جنيها أو فيما يخالف الكتابة أو يجاوزها .

#### ملاحظة هامة :

غير أنه وإن كانت قواعد الاثبات فى المواد المدنية ليست من النظام العام إلا أنه لا يجوز للمحكمة أن تخالفها من تلقاء نفسها أى بدون طلب من أحد الخصوم .

#### ملاحظة أخرى :

يراجع فيما يتعلق بجواز الالتجاء فى تفسير العقود الى البينة وفى جواز اثبات تاريخ السند بالبينة التعليق على المادة التالية .  
( يراجع فى شرح هذه المادة بتوسع الوسيط للسنة ١٩٨٩ ص ٤٨٩ وما بعدها والوجيز لنفس المؤلف ص ٦٤١ وما بعدها ، ورسالة الاثبات للاستاذ نشأت الجزء الاول ص ٥٢ وما بعدها الطبعة الخامسة ، والاثبات فى المواد المدنية للدكتور عبد المنعم الصده ص ٩٦ وما بعدها ، وأصول الاثبات فى المواد المدنية للدكتور سليمان مرقص ص ١٩٠ وقانون الاثبات للمستشار محمد عبد اللطيف الجزء الاول ص ٢٦٤ وما بعدها والاثبات لابو الوفا ص ١٧١ وما بعدها .

#### احكام النقض :

١ - عقد النقل البحرى ليس من العقود الشكلية فلا يبطل اذا لم يحرر بالكتابة وإنما هو من العقود الرضائية التى لا يجوز اثباتها الا بالكتابة . واذ



تنص المادة ٥٠ من القانون البحري على أن مشاركة ايجار السفينة - وتسمى سند الايجار - يلزم أن تكون محررة بالكتابة فان قصد الشارع من اشتراط الكتابة في هذا النص هو بيان الدليل الذي يقبل في اثبات مشاركة ايجار السفينة حتى تكون كغيرها من عقود النقل البحري التي تخضع لشرط الاثبات بالكتابة استثناء من قاعدة جواز الاثبات بالبينة في المسائل التجارية ( نقض ٦٦/١/١١ مجموعة المكتب الفني سنة ١٧ ص ٧١ ) .

٢ - لما كان القانون المدني القائم قد اوجب في المادة ٥٠٧ منه أن يكون عقد الشركة مكتوبا والا كان باطلا واصبح بذلك عقد الشركة عقدا شكليا فانه لا يقبل في اثباته بين طرفيه غير الكتابة ولا يجوز لهما الاتفاق على اثباته بغير هذا الطريق غير أنه يجوز للغير أن يثبت قيامها بكافة طرق الاثبات . ( نقض ١٩٦٦/١/٢٧ مجموعة المكتب الفني سنة ١٧ ص ١٨٢ ) .

٣ - النص في السند على أن يكون الايصال الدال على السداد محررا بخط الدائن . المقصود منه اشتراط الدليل الكتابي على السداد بأن يكون الايصال موقعا عليه من الدائن . ليس بلازم أن يكون صلب الايصال محررا بخطه . ( نقض ١٩٦٦/٣/٢٨ مجموعة المكتب الفني سنة ١٧ ص ٧٤٠ ) .

٤ - اثبات وجود الديون التجارية أو انقضائها طليق من القيود التي وضعها الشارع لما عداها من الديون في المواد ٤٠١ إلى ٤٠٣ من القانون المدني . ويجوز الاثبات في المواد التجارية - الا ما استثنى بنص خاص - بكافة طرق الاثبات القانونية حتى لو انصرف الاثبات الى ما يخالف ما هو ثابت بالكتابة . الوفاء بقيمة سند اننى يمثل ديننا تجاريا لتحريره من تاجر عن معاملة تجارية . اثبت ذلك بالقرائن جائز قانونا (نقض ٦٢/٥/٢١ مجموعة المكتب الفني سنة ١٢ ص ٩٥٤ ، نقض ١٧٠/٤/٢٢ سنة ٢١ ص ٩٦٢ ) حيث اجاز للمدنيين الاثبات بكافة الطرق تأسيسا أن السبب الحقيقي للسند السادر منهم لدائنتهم ليس قرضا بل تبعا لقيام معاملة تجارية بينهم وبين دائنتهم وانهم اوفوا بقيمة المعاملة المذكورة .

٥ - اذا استبان المحكمة من ظروف الدعوى التجارية وملابساتها أن الادعاء بحصول اتفاق يخالف ويجاوز الثابت بالكتابة مرجح كان لها أن تقضى بإحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات هذا الادعاء ولا مخالفة فيما تقضى به في هذا الخصوص للقانون . ذلك أن الشارع استبعد المواد التجارية من الاحكام التي وضعها للاثبات في المواد من ٤٠٠ الى ٤٠٣ من القانون المدني وجاءت احكام تلك المواد لتنظيم قواعد الاثبات في غير المواد التجارية فأباح القانون في المواد التجارية الاثبات بالبينة كقاعدة عامة ولم يستثن من ذلك الا ما نص

عليه في المواد ٤٠ الى ٤٦ ، ٦٢ من قانون التجارة والمواد ٣ ، ٩٠ ، ١٥٠ ، ١٧٤ من القانون البحري — ولا محل إذن للتحدى بحكم الفقرة الاولى من المادة ٤٠١ من القانون المدني التي منعت الاثبات بالبينة فيما خالف أو جاوز الثابت بالكتابة ( نقض ٦٧/٥/١٦ مجموعة المكتب الفني سنة ٨ ص ٤٧٩ ) .

٦ - لا يجوز لمقاول بناء أن يثبت بالبينة على صاحب العمل المتعاقد معه انه اذنه باجراء أعمال زائدة على المتفق عليه في عقد المقاولة لان عمل المقاولة لا يعتبر تجاريا بالنسبة الى صاحب البناء حتى يباح الاثبات بهذا الطريق . ( نقض ١٣/٥/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الثاني ص ١٦٤ قاعدة رقم ٥٦ ) .

٧ - القواعد القانونية في الاثبات من مقتضاها انه متى كان التعاقد بين تاجرين لاعمال تجارية اتبعت في اثباته وسائل الاثبات التجارية وان كان بين تاجر وغير تاجر أو بين تاجرين ولكن لاعمال لا تتصل بالتجارة أو مدنية بطبيعتها اتبعت في اثباته وسائل الاثبات التجارية بالنسبة للتاجر ووسائل الاثبات المدنية بالنسبة لغير التاجر أو بالنسبة للتاجر الذي يعتبر العمل مدنيا من ناحيته . ( نقض ٨/١٢/١٩٦٠ مجموعة المكتب الفني سنة ١١ ص ٦٣٥ ) .

٨ - الغير لا يتقيد بشرط الكتابة في اثبات ما يخالف العقد المكتوب . ( نقض ٦/١٢/١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني سنة ١٧ ص ١٧٧٠ ) .

٩ - حق الوارث في الطعن على تصرف المورث بانه وصية لا بيع وانه قصد به التحايل على احكام الارث . حق خاص مصدره القانون وليس حقا يتلقاه عن مورثه . اعتبار الوارث في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث الى وارث آخر . شرطه ، ان يكون طعنه على التصرف انه يخفى وصية اضرارا بحقه في الميراث او انه صدر في مرض موت المورث . له في هذه الحالة اثباته بكافة الطرق . طعن الوارث على تصرف المورث بالصورية المطلقة مصدره خلافته عن المورث لا القانون ، تقيد في اثباته بما كان يجوز لمورثه من طريق الاثبات وبالتالي يتقيد في اثبات ما يخالف الكتابة بالدليل الكتابي الذي يقيد سلفه . ( نقض ٩/٤/١٩٦٤ مجموعة المكتب الفني سنة ١٥ ص ٥٢٥ ، نقض ٢٠/٢/١٩٦٩ سنة ٢٠ ص ٤٥٠ ، نقض ٩/٢/٧٨ طعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٥ قضائية ، نقض ١٢/١/١٩٨٣ طعن رقم ١٥٤٦ لسنة ٤٨ قضائية ، نقض ٢٠/٢/١٩٨٣ طعن رقم ٤١٢ لسنة ٤٩ قضائية ) .

١٠ - حجية اقرار المورث قبل الوارث ، للوارث المضاربة اثبات انها في حقيقتها وصية قصد بها الاحتيال على احكام الارث بكافة طرق الاثبات . ( نقض ٢٤/٦/١٩٦٥ مجموعة المكتب الفني سنة ١٦ ص ٨٠٨ ) .

١١ - الدائن الشخصى للمتصرف • اعتباره من الغير فى الصورية سواء كان حقه سابقا على التصرف أو لاحقا له • جواز اثبات الصورية بطرق الاثبات كافة • ( نقض ١٢/٩/١٩٦٥ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٦ من ١٢٢٢ ) •

١٢ - علم الغير بالعقد المستتر الثابت بالكتابة • واقعة مادية يجوز اثباتها بشهادة الشهود والقرائن • ( نقض ١٢/٣٠/١٩٦٥ المرجع السابق من ١٣٨٤ ) •

١٣ - جواز اثبات الوكالة الضمنية فى استلام الرسائل المشحونة من مصلحة السكة الحديد نيابة عن الشاحن بالقرائن • استخلاص محكمة الموضوع قيام الوكالة الضمنية من وقائع ثابتة بمستندات الدعوى والقرائن وظروف الاحوال استخلاصا سائغا • المجادلة فى قيام تلك الوكالة جسد موضوع لا يجوز اثارته امام محكمة النقض • ( نقض ١٥/٢/١٩٦٢ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٣ من ٢٢٨ ) •

١٤ - ان الشفيع بحكم انه صاحب حق فى اخذ العقار بالشفعة يعتبر من طبقة الغير بالنسبة لطرفى عقد البيع سبب الشفعة فيجوز له ان يثبت بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة أن الثمن الوارد فى عقد المشتري ليس هو الثمن الحقيقى للعين المشفوع فيها بل هو ثمن صورى تواطأ عليه البائع والمشتري يقصد تعجيزه عن الاخذ بالشفعة ( نقض ٢/٤/١٩٥٩ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٠ من ٣٠٣ ، نقض ١٤/٤/١٩٧٠ سنة ١ من ٢١٨ ) •

١٥ - ان ما يخلقه مورث ما لورثته مما كان فى حيازته ماديا من عقار أو منقول أو نقد وكذلك استيلاء وارث ما على شيء من مال التركة عقارا كان أو منقولا أو نقدا كل ذلك من قبيل الوقائع التى لا سبيل لاثباتها الا بالبينة • وانما الذى يطلب فيه الدليل الكلى هو العمل القانونى التعاقدى الذى يراد ان يكون حجة على شخص ليس عليه أو على من هو مسئول قانونا عنهم دليل قانونى يدل عليه ( نقض ٢٢/٥/١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ سنة الجزء الاول من ٢٩ قاعدة ١١٠ ) •

١٦ - اذا كان المدعى عليه يستند فى اثبات براءة ذمته من الدين لا على تصرف قانونى بل الى واقعة مادية هى استيلاء المؤجر على المزرعة التى كانت قائمة بالعين المؤجرة وأن قيمة ما استولى عليه يزيد على قيمة الايجار المطالب به ، فانه لا تثريب على المحكمة ان هى احوالت الدعوى الى التحقيق لاثبات هذه الواقعة حتى ولو كان الايجار الذى يتمسك المستأجر ببراءة ذمته منه يزيد على نصاب البينة ( نقض ٢٨/١٠/١٩٥٤ المرجع السابق من ٤٠ قاعدة ١١٥ ) •



١٧ - من القبض مبلغ من النقود الذي تم في صورة الغصب هو امر جائز اثباته قانونا بالبينة والقرائن اذ انه لم يخرج عن كونه واقعة مادية (نقض ١٩٤٠/٢/٢٢ ملحق العدد الثالث من مجلة القانون والاقتصاد ١٠/٧٦/٢٢) ١٨ - رد المنقولات المؤجرة الى المؤجر . واقعة مادية مستقلة عن عقد الايجار . جواز اثباتها بالبينة (نقض ١٩٦٧/٢/٢١ مجموعة المكتب الفني سنة ١٨ ص ٤٢٢) .

١٩ - عدم قيام المقاول بتنفيذ البناء طبقا لما التزم به في عقد المساولة هو واقعة مادية يجوز اثباتها بالبينة والقرائن ولا مخالفة في ذلك لما هو ثابت في العقد اذ لم ينص فيه على وفاء المقاول بالتزاماته الواردة فيه (نقض ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٧ المرجع السابق ص ١٧٠٨) .

٢٠ - وضع اليد واقعة مادية يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات، العبرة فيه بما يثبت قيامه فعلا ، اذا كان الواقع يخالف ما هو ثابت من الاوراق فيجب الاخذ بالواقع واطراح ما هو غير حاصل ، فلا على المحكمة اذ هي احوالت دعوى منع التعرض على التحقيق وكلفت المدعى فيها باثبات وضع يده الذي ينكره عليه خصمه ، ولا يحول دون ذلك ان يكون بيد الطاعن محضر تسليم رسمي في تاريخ سابق (نقض ١٩٥٠/٦/١٥ مجموعة المكتب الفني السنة الاولى ص ٦١١ ، نقض ٦٦/٤/٢٨ مجموعة المكتب الفني سنة ١٧ ص ٩٢٨ ، نقض ٦٩/١٢/١٦ سنة ٢١ ص ٩٠٣) .

٢١ - اذا قضت المحكمة باحالة الدعوى على التحقيق بناء على طلب الطرفين ليثبت كل منهما ما يدعيه من تملكه الارض موضوع النزاع بالتقادم الطويل المدة وبعد ان انتهت المحكمة من سماع شهود الطرفين رجحت اقوال شهود المدعى على شهود المدعى عليه فليس فيما أجرته مخالفة لقواعد الاثبات (نقض ١٩٥٢/٣/٢٩ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سسنة ص ٤٥٧ قاعدة رقم ٨٣) .

٢٢ - اعتداد محكمة الموضوع بالبيانات التي قدمتها الشركة المدعية كوسيلة لاثبات المبالغ التي انفقتها على المدعى عليه لا ينطوي على مخالفة لقواعد الاثبات ، متى كان المدعى عليه قد قبل سلفا - في تعهده - اعتبار هذه الاوراق حجة عليه في الاثبات (نقض ١٩٦٦/١٠/١٨ مجموعة المكتب الفني سنة ١٧ ص ١٥٤٣) .

٢٣ - قاعدة عدم جواز الاثبات بالبينة والقرائن فيما يجب اثباته بالكتابة . عدم تعلقها بالنظام العام . عدم التمسك بها أمام محكمة الموضوع .

مؤداه عدم جواز التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ( نقض ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٥ / مجموعة المكتب الفني سنة ١٦ ص ١٢٨٤ ، نقض ٢٤ / ٤ / ٧٢ سنة ٢٤ ص ٦٦٧ ) .

٢٤ - يجوز اتفاق الخصوم على مخالفة قاعدة عدم جواز الاثبات بالبينة فيما يجب فيه الاثبات بالكتابة كما يجوز لصاحب الحق في التمسك بها أن يتنازل عنه . طلب الخصم تكليف الخصم الآخر اثبات ما يدعيه بشهادة الشهود ، مما يقطع برضائه الاثبات بهذه الطريقة ( نقض ١٥ / ١١ / ١٩٦٢ / مجموعة المكتب الفني سنة ١٢ ص ١٠٣١ ) .

٢٥ - القسمة الاتفاقية عقد كسائر العقود ومن ثم تخضع للقواعد العامة فلا يجوز اثباتها الا بالكتابة أو ما يقوم مقامها اذا زادت قيمة المال المقسوم على عشرة جنيهات ( نقض ٢٠ / ٤ / ١٩٦٧ / مجموعة المكتب الفني سنة ١٨ ص ٨٥٠ ) .

٢٦ - اتفاق شخصين على القيام بعمل تجارى يجعلهما تاجرين . تفويض أحدهما للآخر في القيام بأعمال لازمة لهذا العمل التجارى ومتصلة به يجعلها بدورها تجارية وفقا لمبدأ الاعمال التجارية بالتبعية . اعتبار عقد الوكالة استنادا الى ذلك تجاريا واجازة اثباته بالبينة . لا خطأ . ( نقض ٢٨ / ١٠ / ٧٢ سنة ٢٣ ص ١٢٢٥ ) .

٢٧ - وجوب توجيه المرسل اليه أو الشاحن احتجاجا الى الناقل بشأن عجز البضاعة . مجرد علم الناقل بالعجز عند التسليم لا يعفى المرسل اليه من توجيه الاحتجاج ( نقض ١٩ / ٥ / ١٩٧٠ سنة ٢١ ص ٨٤٣ ) .

٢٨ - للشريك على الشروع - في علاقته بالشريك الآخر الذي تصرف ببيع المحصول الناتج من زراعتهم المشتركة - أن يثبت في حدود هذه العلاقة صدور هذا التصرف بوصفه من اعمال الادارة بجميع طرق الاثبات . اعتبار هذا التصرف بالنسبة له واقعة مادية ( نقض ١٨ / ١١ / ١٩٦٩ سنة ٢٠ ص ١٢٠٦ ) .

٢٩ - قاعدة عدم جواز الاثبات بشهادة الشهود وبالقرائن في الاحوال التي يجب فيها الاثبات بالكتابة ليست من النظام العام ، فيجوز الاتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها . واذا كانت محكمة الاستئناف قد اجازت للمطعون ضدها ( البائعة ) اثبات طعنها على العقد بكافة طرق الاثبات بما فيها شهادة الشهود ولم تعترض الطاعنة ( المشتري ) على ذلك ، بل قامت

من جانبها بتنفيذ الحكم الصادر بهذا الاجراء بأن اشهدت شاهدين سمعتهما المحكمة فان ذلك يعتبر قبولا منها للاثبات بغير الكتابة ( نقض ٧٧/١/٥ سنة ٢٢ ص ٣ ، نقض ٧٥/١٢/٢٨ لسنة ٢٦ ص ١٧١٤ ، نقض ١٩٨٠/٤/٢٤ طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٢٠ - استبعد المشرع المواد التجارية من الاحكام التي وضعها للاثبات في المواد من ٦٠ - ٦٣ من قانون الاثبات وجاءت تلك المواد لتنظيم قواعد الاثبات في غير المواد التجارية وابعاح القانون في المواد التجارية الاثبات بالبينة كقاعدة عامة ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك في قانون التجارة او القانون البحري ، ولما كان قانون التجارة لم يوجب الكتابة للاثبات الا بالنسبة لعقود وشركات التضامن والتوصية والمساهمة اما شركات الواقع فانه يجوز اثبات وجودها بالبينة ، وتستقل محكمة الموضوع باستخلاص قيام شركة الواقع او عدم قيامها من ظروف الدعوى وقرائن الأحوال دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض طالما قد اقامت قضاءها على اسباب سائغة ( نقض ١٢/٥/١٩٨٠ طعن رقم ٧١٧ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٢١ - قاعدة عدم جواز الاثبات بالبينة . عدم تعلقها بالنظام العام . عدم تمسك الخصم بذلك قبل البدء في سماع الشهود . اعتباره متنازلا عن حقه في الاثبات بالطريق القانوني . ( نقض ٤/٢٨ سنة ١٩٨٠ طعن رقم ٤٨ لسنة ٤٧ قضائية ، نقض ٧٦/٢/١٩ سنة ٢٧ ص ٤٧ ) .

٣٢ - طلب الطاعنين احواله الدعوى الى التحقيق لاثبات صورية عقد بيع . رفض الحكم المطعون فيه الاستجابة الى هذا الطلب تأسيسا على أن الطاعنين قرروا امام محكمة اول درجة أنه ليس لديهم شهود . قصور . قول الطاعنين امام محكمة اول درجة بعدم وجود شهود لديهم على الصورية ، لاينفي توصلهم بعد ذلك الى هؤلاء الشهود . ( نقض ٧٦/٥/١٢ سنة ٢٧ ص ١١٠٨ ) .

٢٣ - نشوء التصرف في ظل قواعد الاثبات المنصوص عليها في القانون المدني قبل الغائها بقانون الاثبات ٢٥ لسنة ١٩٦٨ . خضوعه من حيث اثباته للاحكام الواردة في القانون المدني دون قانون الاثبات . ( نقض ٦/٢٨/٧٦ سنة ٢٧ ص ١٤٤٤ ) .

٣٤ - حوالة الدين بين تاجرين . اكتسابها الصفة التجارية متى عقدت لشئون تتعلق بتجارتهما . جواز اثباتها بالبينة والقرائن . ( نقض ٧٦/٥/٢١ سنة ٢٧ ص ١٢٤٠ ) .

٣٥ - لئن كان التوقيع بختم خطأ بدلا من ختم آخر واقعة مادية الا أنه يحول دون اثباتها بالبينة ان اثباتها لا يكون الا باثبات رضاء الشخص الذي



كان المقصود التوقيع بختمه بالتعاقد ومطابقة ارادته مع ارادة التعاقد الآخر على انعقاده ، وهذا الاثبات لا يكون الا بالكتابة اذا كانت قيمة الالتزام الناشئ عن العقد تجاوز نصاب الاثبات بالبينة . ( نقض ١٦/٢/١٩٦٩ سنة ٢٠ ص ١١١ ) .

٣٦ - التنبيه بالاخلاء تصرف قانوني من جانب واحد يخضع في اثباته للقواعد العامة فاذا كانت قيمة الايجار تجاوز نصاب الاثبات بالبينة وجب اثبات التنبيه بالكتابة او مايقوم مقامها الا اذا اتفق الطرفان على خلاف ذلك . ( نقض ٢٤/٤/٧٣ سنة ٢٤ ص ٦٦٧ ) .

٣٧ - من المقرر ان قاعدة عدم جواز الاثبات بالبينة في الاحوال التي يجب فيها الاثبات بالكتابة ليست من النظام العام ويجوز الاتفاق صراحة اوضمنا على مخالفتها ولقاضي الموضوع السلطة التقديرية في استخلاص القبول الضمني من سلوك الخصم متى اقام قضاءه على اسباب سائغة . ( نقض ٣٠/٦/٧٧ سنة ٢٨ ص ١٥٤٣ ) .

٣٨ - من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه في الاحوال التي يكون الاثبات فيها جائزا بالبينة والقرائن يصح الاستدلال بأقوال الشهود امام الخبير او في اى تحقيق ادارى دون حلف يمين ، كقرينة ضمن قرائن اخرى . ( حكم النقض السابق ) .

٣٩ - اذا كان الثابت ان المبلغ الذى طلبته المطعون عليها وقضى به ضد مورث الطاعنين يمثل قيمة ريع اطيان حصلها من المستأجرين وثمان بالتى خيش . وتستند المطعون عليها فى ذلك لا الى تصرف قانونى بل الى واقعة مادية هى استيلاء مورث الطاعنين على هذه المبالغ بغير وجه حق ، ومن ثم فانه يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات بما فيها البينة . ( نقض ٢٦/٤/٧٧ سنة ٢٨ ص ١٠٤٠ ) .

٤٠ - لايشترط فى الاتفاق على الحلول شكل خاص ، ويخضع فى اثباته للقواعد العامة . ( نقض ٢٢/٣/٧٧ سنة ٢٨ ص ٧٤٥ ) .

٤١ - لما كان المطعون عليه يدعى انه دفع للطاعنة مبلغ ١٠٠ جنيه فى مقابل حوالة حقها فى استلام السيارة دون ان يثبت هذا المبلغ فى الاتفاق ، وكانت حوالة الحق فى مقابل مبلغ معين امرا مشروعاً ذلك ان المشرع اجاز فى المادة ٣٠٨ من القانون المدنى ان تكون الحوالة بعوض ، وهذا العوض وفقاً لما هو مستفاد من المادة ٣١٠ من القانون المذكور هو الشيء الذى استولى عليه المحيل من المحال له فى مقابل الحوالة ، ومن ثم فان هذا المقابل يخضع فى اثباته للقواعد العامة . ( نقض ٢٢/٣/٧٧ سنة ٢٨ ص ٧٣٢ ) .

٤٢ - طلب السمسار إحالة الدعوى للتحقيق لاثبات وساطته في عقد البيع ولاثبات العرف فيما يتعلق بأجر السمسرة - اغفال الحكم الرد على هذا الطلب - قصور - ( نقض ٧٧/١/٣١ سنة ٢٨ ص ٣١٨ ) .

٤٣ - اذ كانت الطاعنة لم تقدم السند الذى يبيح لها طلب ابطال الوضعية من نصوص القانون الاسباني عملا بالمادة ١٧ من القانون المدنى ، وكان الاستناد الى قانون اجنبى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعدو ان يكون مجرد واقعة مادية وهو ما يوجب على الخصوم اقامة الدليل عليه فان النعى لا يكون مقبولا . ( نقض ٧٧/١/١٩ سنة ٢٨ ص ٢٧٦ ) .

٤٤ - احكام الاثراء بلا سبب . م ١٧٩ مدنى . الاثراء والامتياز من الوقائع المادية . جواز اثباتهما بكافة وسائل الاثبات . ( نقض ٧٦/٣/١٦ سنة ٢٧ ص ٦٦٢ ) .

٤٥ - طلب اجراء التحقيق ليس حقا للخصوم ، وانما هو من الرخص التى تملك محكمة الموضوع عدم الاستجابة اليها متى وجدت فى اوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفى لتكوين عقيدتها دون ان تلزم ببيان سبب الرفض . ( نقض ٧٦/٣/٣١ سنة ٢٧ ص ٨٢٣ ، نقض ٧٩/٥/١٥ طعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٤٦ - محكمة الموضوع غير ملزمة باحالة الدعوى الى التحقيق . حقها فى تكوين عقيدتها من اقوال شهود سمعوا فى تحقيق قضائى او ادارى . ( نقض ٧٦/٣/٣٠ سنة ٢٧ ص ٨٠٤ ) .

٤٧ - اقامة الحكم قضاء على ادلة كافية لحمله . التفاتة عن الرد على طلب الاحالة الى التحقيق لاثبات عكس ما خلص اليه . لاخطا . ( نقض ٧٦/١/٥ سنة ٢٧ ص ١٣٢ ، نقض ٧٦/١/٥ سنة ٢٧ ص ١٣٢ ) .

٤٨ - لا يشترط قانون لاجابة طلب الاثبات بشهادة الشهود فى الاحوال التى يجوز فيها الاثبات بهذا الطريق وجود قرائن بالمعنى القانونى للقريضة يرشح لاجابته بل يكفى لاجابة هذا الطلب ان تتبين المحكمة من ظروف الدعوى واوراقها حديثه والا يكون فى هذه الاوراق ما يغنيها عن اتخاذ هذا الاجراء . ( نقض ٦٧/٢/١٦ سنة ١٨ ص ٤٠١ ) .

٤٩ - التوقيع على عقد ببصمة مطموسة واقعة مادية يجوز اثبات حصولها بجميع طرق الاثبات ومنها شهادة الشهود . ( نقض ٧٥/٢/١٧ سنة ٢٦ ص ٤٠٦ ) .

٥٠ - اصطناع عقد بيع اسفل عقد ايجاز مطبوع موقع على بياض واقعة تزوير يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات . ( نقض ٧٥/١١/٢٥ سنة ٢٦ ص ١٤٧٠ ) .

٥١ - لمحكمة الموضوع من تلقاء نفسها أن تأمر بالاثبات بشهادة الشهود طالما أنه جائز قانونا والوقائع التي احييت للتحقيق وقائع مادية يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات . ( نقض ١٩٧٥/٤/٣٠ سنة ٢٦ ص ٨٦٠ ) .

٥٢ - اذا كان التصرف مدنيا بالنسبة لاحد المتعاقدين وتجاريا بالنسبة للآخر فان قواعد الاثبات في المواد المدنية هي التي تتبع على من كان التصرف مدنيا بالنسبة اليه بينما تتبع وسائل الاثبات التجارية على من كان التصرف تجاريا بالنسبة اليه ، وعلى ذلك فلا يجوز اثبات وفاء الدين الا طبقا لقواعد الاثبات المدنية اذا كان التصرف بالنسبة للدائن تصرفا مدنيا ولو كان بالنسبة للمدين تصرفا تجاريا . ( نقض ٦٩/١١/١١ سنة ٢٠ ص ١١٨٠ ، نقض ١٩٦٠/١٢/٨ سنة ١١ ص ٦٢٥ ) .

٥٣ - الدعوى المرفوعة على سيد وخادمه بطلب الحكم عليهما متضامنين بان يدفعوا الى المدعية مبلغا تعويضا لها عن عبث الخادم بحلى كانت في علبه استودعتها السيد هي دعوى متضمنة في الواقع دعويين الاولى اساسها الجريمة المنسوبة الى الخادم وفيها يدور الاثبات بينه وبين المدعية على وقوع الجريمة واثبات الجريمة جائز قانونا بأي طريق من طرق الاثبات فهي دعوى غير متوقفة على عقد الوديعة ولا لها بالوديعة الا صلة عرضية من ناحية ان الجواهر التي وقعت عليها الجريمة كانت وديعة وهذا ليس من شأنه أن يغير من حقيقة الدعوى ولا من طريق الاثبات فيها والثانية موجهة الى السيد واساسها ان الخادم الموجهة اليه الدعوى الاولى قد ارتكب الجريمة في حال تادية وظيفته عنده وهذه ليست مطلوبا فيها اثبات عقد الوديعة على السيد ومن ثم يجوز لاثبات محتويات العلبه بالبينة والقرائن . ( نقض ٤٧/٥/١ مجموعة عمر الجزء الخامس ص ٤٣٢ ) .

٥٤ - طلب الطاعنين المحكوم لهم امام محكمة اول درجة احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات دعواهم . قضاء المحكمة الاستئنافية بالغاء الحكم المستأنف دون أن تفسح للمستأنف عليهم طريق اثبات دعواهم . قصور واخلاق بحق الدفاع . ( نقض ١٩٨٠/١/٢٣ طعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٥٥ - ادعاء الدائن بانقطاع التقادم باتفاق المدين معه على تأجيل الوفاء بالدين قبل انقضاء مدة التقادم . وجوب التقيد في اثباته بالقواعد العامة في الاثبات بالبينة . ( نقض ٧٨/١٢/١٤ طعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٣ قضائية ) .

٥٦ - رفض المحكمة طلب الاحالة للتحقيق . وجوب بيان سبب رفضها له . اغفالها بيان الرد السائق . اخلاق بحق الدفاع . ( نقض ١٩٨٠/٣/٢٥ طعن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ قضائية ) .



٥٧ - إحالة الدعوى الى التحقيق • قبول الخصم للمحكم باعلان شهوده وسماعهم دون اعتراض منه حتى صدور الحكم فى الموضوع • اعتباره نزولا عن حقه فى التمسك بعدم جواز الاثبات بالبينة • عدم جواز التمسك به أمام محكمة الاستئناف • ( نقض ٧٩/١٢/١٩ طعن رقم ٤٦٨ لسنة ٤٥ قضائية ، نقض ١٩٨٢/٣/٢٨ طعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٥٨ - اقوال الشهود • لمحكمة الاستئناف تقديرها بما يخالف تقدير محكمة اول درجة دون بيان الاسباب المبررة • حسبها اقامة قضائها على ما يحمله • ( نقض ١٩٧٩/٥/٢٤ طعن رقم ٤٦٨ لسنة ٤٨ قضائية ، نقض ٧٩/١/٤ طعن رقم ٩٢٧ لسنة ٤٤ قضائية ) .

٥٩ - تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع باكتسابهم ملكية الارض بوضع اليد • اغفال الحكم الرد على طلبهم إحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ذلك • قصور • ( نقض ٧٨/١/١٩ طعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٤ قضائية ) .

٦٠ - قاعدة عدم جواز الاثبات بالبينة فى الاحوال التى يجب فيها الاثبات بالكتابة • جواز الاتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها لعدم تعلقها بالنظام العام • لقاضى الموضوع السلطة التقديرية فى استخلاص القبول الضمنى من سلوك الخصم دون رقابة من محكمة النقض متى اقام قضاءه على اسباب سائغة • ( نقض ٧٩/٢/٢٠ طعن رقم ١٦١ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٦١ - محكمة الموضوع غير ملزمة باجابة طلب اجراء استجواب او الاحالة للتحقيق أو تعيين خبير متى وجدت فى أوراق الدعوى ما يـكفى لتكوين عقيدتها • القضاء ضمنا يرفض هذه الطلبات • لاقتصور • ( نقض ١٩٧٩/٤/٧ طعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٤ قضائية ) .

٦٢ - قاعدة عدم جواز الاثبات بالبينة فى الاحوال التى يجب فيها الاثبات بالكتابة • لا تتعلق بالنظام العام • وجوب التمسك بها قبل البدء فى سماع شهادة الشهود • ( نقض ١٩٨٠/١٢/٩ طعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٦٣ - رفض المحكمة طلب الاحالة للتحقيق • وجوب بيان اسباب رفضها له فى الحكم • ( نقض ١٩٨٠/٦/٢٥ طعن رقم ١٠١ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٦٤ - معاد نص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ( المقتبلة للمادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمعمول به ابتداء من ٩ سبتمبر ١٩٧٧ ) - فى شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر - ان المشرع قد فرض على المؤجر التزاما بتحرير عقد ايجار يثبت فيه بيانات معينة لحماية للمستاجر وانه نظرا للاهمية البالغة التى علقها

المشرع على فرض هذا الالتزام فقد اباح للمستاجر عند المخالفة اثباتات العلاقة الايجارية بكافة طرق الاثبات . ( نقض ١٧/١/١٩٨١ طعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٦٥ - التصرفات في المواد التجارية . جواز اثباتها بالبينة والقرائن ايا كانت قيمتها . شريطة ان تكون بين تاجرين وبصدد اعمال تجارية . م ٦٠ من قانون الاثبات . جواز اثبات ما يخالف الثابت بالكتابة بالبينة او بالقرائن ما لم يشترط القانون التجارى الكتابة . ( نقض ١/٦/١٩٨١ طعن رقم ٢٢٨ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٦٦ - اثبات موافقة المؤجر على تنازل المستاجر الاصلى للمستاجر من الباطن عن العين المؤجرة . عدم اثباته في مواجهته الا بالكتابة . ( نقض ٧/٢/١٩٨١ طعن رقم ٣٧٨ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٦٧ - لم يكتف المشرع بمجرد الحصول على ترخيص خاص بالتأجير من الباطن بل اشترط صراحة ان يكون ذلك الترخيص كتابة ، فلا يجوز عند المنازعة في حصول هذا الترخيص اثباته بغير هذه الوسيلة التى حددها المشرع ، غير ان الكتابة قد اشترطت فى هذه الحالة ، باعتبارها وسيلة اثبات فقط فيقوم مقامها فى ذلك الاقرار واليمين وفقا للقواعد العامة الا انه لا يجوز الاستعاضة عنها بالبينة والقرائن الا فى الحالات التى تجيز فيها القواعد العامة ذلك . ( نقض ١٨/٤/١٩٨٣ طعن رقم ٩٦٣ لسنة ٢٨ قضائية ، نقض ٢٦/٤/١٩٧٨ سنة ٢٩ ص ١١٢٣ ) .

٦٨ - واقعة الوفاة . جواز اثباتها بكافة الطرق . استلزام محكمة الموضوع اثبات الوفاة بورقة رسمية . خطأ . عدم بحث الحكم للمستندات العرفية المقدمة كدليل على اثبات الوفاة . قصور . ( نقض ٢٩/١١/١٩٨١ طعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٦٩ - قضاء محكمة الاستئناف باحالة الدعوى الى التحقيق لاثباتات تجارية الدين موضوع النزاع . تقديم المستأنف بعد احالة الدعوى للمرافعة حافظة مستندات ومذكرة للتدليل على تجارية الدين . اغفال المحكمة الرد على هذا الدفاع . قصور . ( نقض ٩/١١/١٩٨١ طعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٧٠ - قواعد الاثبات ليست من النظام العام . عدم جواز التحدى لاول مرة امام محكمة النقض بمخالفة محكمة الموضوع لقاعدة تتعلق بتحديد المكلف بالاثبات . ( نقض ٢٨/٤/١٩٨١ طعن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٧١ - قاعدة عدم جواز اثبات التصرفات القانونية المدنية الا بالكتابة فيما زادت قيمته على عشرين جنيهاً او اثبات ما يخالف الكتابة او يجاوزها الا بالكتابة . عدم تعلقها بالنظام العام . هذه القاعدة تسرى على جميع العقود المنشئة للالتزام كالبيع وغيرها من العقود وبالتالي فلا يجوز لاحد طرفي العقد طلب احالة الدعوى للتحقيق لاثبات ما يخالف ما اشتمل عليه دليل كتابي طالما ان الخصم الاخر قد تمسك بعدم جواز الاثبات بالبينة (نقض ١٩٨٢/٣/٤ طعن رقم ١٦٦٤ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٧٢ - طعن احد المتعاقدين في عقد البيع المكتوب بأنه يستر وصية . طعن بالصورية النسبية . عدم جواز اثباته الا بالكتابة خلافا لحالة الوارث ذلك ان الوارث لا يستمد حقه من المورث وانما من القانون مباشرة ( نقض ١٩٨٢/٣/٢٨ طعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٧٣ - صفة المهجر . انطباقها على من حددت له الدولة جهة معينة للنزوح اليها وعلى من اضطر الى النزوح مباشرة الى مدن اخرى . جواز اثبات تلك الصفة بكافة طرق الاثبات . ( نقض ١٩٨٢/١/٢٥ طعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٧٤ - للمستأجر وحده اثبات واقعة التأجير وشروط التعاقد بكافة طرق الاثبات . م ١٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . له كذلك اثبات ما يخالف او يجاوز الثابت بالكتابة . ( نقض ١٩٨٢/٢/١٧ طعن رقم ١٠٦ لسنة ٥١ قضائية ) .

٧٥ - الاماكن الخاضعة للقوانين الاستثنائية لايجار الاماكن المنشأة من ١٩٦١/١١/٥ . اثبات اجرتها . اعتبار الكشف الرسمية المستخرجة من دفاتر الحصر متضمنة قيمة اجرتها والضريبة المفروضة عليها دليلاً كاملاً على قانونية الاجرة المثبتة بها حتى يقوم الدليل على عكس الثابت بها . ( نقض ١٩٨٢/٢/٢٢ طعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٧٦ - الغير بالمعنى الذي تقصده المادة ٢٤٤ من القانون المدني هو من يكسب حقه بسبب يغاير التصرف الصوري - فيجوز لمن كسب من البائع حقاً على المبيع كمشتري ثان - ان يتمسك بصورية البيع الصادر من سـلفه صورية مطلقة ليزيل جميع العوائق القائمة في سبيل تحقيق اثر عقده ، ولو كان العقد المظنون فيه مسجلاً فالتسجيل ليس من شأنه أن يجعل العقد الصوري عقداً جدياً كما ان التسجيل لا يكفي وحده لنقل الملكية بل يجب ان يرد على عقد جدي ، فالمشتري بصفته دائماً للبائع في الالتزامات المترتبة



على عقد البيع الصادر له يكون له أن يتمسك بالصورية ايا كان الباعث عليها ، وهذا المشتري يعتبر من الغير في احكام الصورية بالنسبة الى التصرف الصوري الصادر من البائع الى مشتر آخر وله وفقا لصريح نص المادة ٢٤٤ من القانون المدني ان يثبت صورية العقد الذي اضر به بطرق الاثبات كافة . ( نقض ١٩٨١/١١/٢٩ طعن رقم ٤٨٩ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٧٧ - قواعد الاثبات ومنها ما يتعلق بمن يكلف به لا تتعلق بالنظام العام . عدم جواز الدفع بها لأول مرة امام محكمة النقض . ( نقض ١٩٨٢/٦/٢٤ الطعن رقم ٤١٨ ، ٤٢٢ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٧٨ - الوارث خلف عام لمورثه لا يستطيع ان يسلك في الاثبات سبيلا ما كان لمورثه ان يسلكه ولا يغير من هذا ان يكون التصرف المنجز الصادر من المورث من شأنه ان يقتل نصيب الوارث في التركة اذ ان هذا الاخلال لا يعتبر اضرارا بحق الوارث يصبح معه من الغير بالنسبة لتصرف مورثه . ( نقض ١٩٨٣/٢/٢٠ طعن رقم ٤١٣ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٧٩ - عدم التزام محكمة الموضوع باجابة طلب الاحالة الى التحقيق متى وجدت في تقرير الخبير وعناصر الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . ( نقض ١٩٨١/١٢/١٤ طعن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٤ قضائية ) .

٨٠ - لما كان يشترط في الواقعة محل الاثبات ان تكون جائزة القبول وليست مما يحرم القانون اثباتها تحقيقا لاغراض مختلفة ، وكان حظر الاثبات اذا كان منظويا على افشاء لاسرار المهنة ، او الوظيفة لا يتعلق بواقعة يحرم اثباتها ، وانما يتعلق بدليل لا يجوز قبوله في صورة معينة بمعنى ان عدم جواز القبول لا ينصب على الواقعة في حد ذاتها وانما على دليلها ، بحيث تكون الواقعة التي يقف عليها الشخص بسبب وظيفته او مهنته جائزة القبول ولكن لا يجوز اثباتها بشهادته . ( نقض ١٩٧٩/٢/٢٨ سنة ٣٠ العدد الاول ص ٦٤٧ ) .

٨١ - الدليل لا ارتباط له بالمسؤولية في حد ذاتها تعاقدية كانت او غير تعاقدية وانما يتعلق بذات الامر المطلوب اثباته ، فقد تكون المسؤولية تعاقدية ويكون الاثبات فيها بالبينة والقرائن وذلك بالنسبة للوقائع التي يكون فيها موقف الخصم المراد اثباتها في حقه موقفا سلبيا فيكون الحصول منه على كتابة مثبتة لها معقبا على محض ارادته ان شاء اصدرها وان شاء رفض ولا يكون لخصمه حيلة ازاء رفضه وكان لا موجب قانونا للزام هذا الاخصير بافراغ ما يصدر منه في شأنها في شكل اصدار رسمي لخصمه يتم على يد

محضر فلا يعتبر الاعذار شرطاً لوجودها ولا دليلاً مطلوباً لإثباتها إذ هي لم تصدر من الخصم المطلوب اثباتها في حقه ولا دور له فيها اللهم الا موقفه السلبي منها بالرفض فهي لا تعدو في حقه واقعة مادية صرف . لما كان ذلك وكانت المطالبة بالوفاء تصدر من الدائن لا من المدين وموقف المدين منها موقف سلبي ولا التزام عليه في اصدار كتابة بها لخصمه ولا موجب قانوناً يلزم خصمه بافراجها في شكل اجراء رسمي اعذار أو غيره فان الاعذار لا يعتبر شرطاً لوجودها ولا دليلاً مطلوباً لإثباتها فتضحى مجرد واقعة مادية بالنسبة لخصمه ولو تضمنت تصرفاً قانونياً صادراً بالارادة المنفردة منه طالما انسه لا يحتاج الى قبول من خصم له . ( نقض ١٩٨٣/١/٢ طعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٥١ قضائية ) .

٨٢ - الانتقال الى محل اقامة المشتري ومطالبته بالوفاء والامتناع عنه هي جميعها في حقه من قبيل الوقائع المادية وكان لا موجب قانوناً على البائع بافراجها في شكل رسمي وان جاز له ذلك ومن ثم فانها تخرج عن نطاق التصرفات القانونية الواجب اتباع القاعدة المقررة بالمادة ٦٠ من قانون الاثبات في شأن اثباتها في حق المشتري وعلى هذا النحو يجوز اثباتها بالبينة والقرائن في حقه . ( نقض ١٩٨٣/١/٢ طعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٥١ قضائية ) .

٨٣ - اذ كانت المادة ٢٢٤ من القانون المدني قد اجازت للقاضي ان يخفض مقدار التعويض الاتفاقي اذا اثبت المدين انه كان مبالغاً فيه الى درجة كبيرة وكانت الطاعنة قد تمسكت في مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف بان مقدار التعويض الاتفاقي مبالغ فيه الى درجة كبيرة وطلبت احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ذلك فان الحكم اذ قضى بالتعويض الاتفاقي دون ان يعرض لهذا الدفاع رغم انه جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فانه يكون مشوباً بالقصور . ( نقض ١٩٨٣/٣/١٠ طعن رقم ٩٢٨ لسنة ٥٢ قضائية ) .

٨٤ - المقرر في قضاء هذه المحكمة انه اذا كان التصرف حاصلاً بين شخصين وكان بالنسبة لاحدهما مدنياً وبالنسبة للآخر تجارياً فان قواعد الاثبات في المواد المدنية هي التي تتبع على من كان التصرف مدنياً بالنسبة له، فلا تجوز حاجة الدائن الا طبقاً لقواعد الاثبات المدنية اذا كان التصرف بالنسبة له تصرفاً مدنياً ولو كان بالنسبة للمدين تصرفاً تجارياً . ( نقض ١٩٨٢/١٢/٢٣ طعن رقم ٣٥٤ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٨٤ - اذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه وان كان لمحكمة الموضوع ان تقيم قضاءها في الطعن بالصورية على ما يكفي لتكوين

عقيدتها من الأدلة المطروحة في الدعوى دون أن تكون ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق إلا أنه لا يجوز لها أن تعمل في ذلك على نصوص المحرر المطعون عليه لما في ذلك من مصادرة على المطلب وحكم على الدليل قبل تحقيقه فإن الحكم المطعون فيه إذ استدل على انتفاء صورية عقدي البيع بذات نصوصهما والتفت بذلك عن طلب الطاعنين إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الصورية يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع . ( نقض ١٩٨٣/١/٢٧ طعن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٨ قضائية ، نقض ١٩٧٠/٢/٢٤ سنة ٢٠ العدد الأول ص ٣٠٦ ) .

### مادة ٦١

لا يجوز الإثبات بشهادة الشهود ولو لم تزيد القيمة على عشرين جنيهاً:  
(أ) فيما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي .  
(ب) إذا كان المطلوب هو الباقي أو هو جزءاً من حق لا يجوز إثباته إلا بالكتابة .

(ج) إذا طالب أحد الخصوم في الدعوى بما تزيد قيمته على عشرين جنيهاً ثم عدل عن طلبه إلى ما لا يزيد على هذه القيمة .  
هذه المادة تطابق المادة ٤٠١ من القانون المدني .

### الشرح :

سلك المشرع في تعبيره عن القاعدة المنصوص عليها في هذه المادة نفس الطريقة التي سلكها بالنسبة للقاعدة المنصوص عليها في المادة السابقة من حيث القول بعدم جواز الإثبات بالبينة اظهاراً لما للكتابة من صدارة على البينة على أن هذا لا يحول دون اعتبار هذه القاعدة قيماً وارداً على القاعدة السالفة بالنسبة إلى ما هو في حدود نصاب البينة .

ويشترط لتطبيق هذه القاعدة أربعة شروط أولها أن تكون هناك كتابة قد أعدت للإثبات وهي التي وقع عليها المدين رسمية كانت أو عرفية فالأوراق التي تعد للإثبات كالدفاتر والأوراق المنزلية يجوز إثبات ما يخالفها أو يجاوزها بالبينة والقرائن ومبدأ الثبوت بالكتابة يجوز إثبات ما يخالفه أو يجاوزه بالبينة والقرائن لأنه لا يعد دليلاً كتابياً كاملاً والتصرف يجوز إثباته أصلاً بجميع الطرق . ومتى وجدت الكتابة أياً كانت قيمة الالتزام الثابت بها — حتى ولو قلت عن عشرين جنيهاً — يمتنع الإثبات بالبينة والقرائن .



والشرط الثاني هو أن يكون ما يراد اثباته يخالف الكتابة أو يجاوزها وكقاعدة عامة ، يقصد بما يخالف الدليل الكتابي أو يجاوزه أى ادعاء يتعارض مع ما جاء بالدليل الكتابي ، أى يخالف ظاهره حقيقة أو حكماً سواء اكان الادعاء بان هذه التعديلات سابقة على الدليل الكتابي ، أو معاصرة له ، أو لاحقة عليه وسواء اكان هذا الادعاء يخالف ما هو مكتوب فى الدليل الكتابي صراحة أو ضمناً أو يخالف ما ليس مكتوباً فيه انمسا يقتضيه القانون حكماً أو فرضاً مثال ذلك أنه اذا لم يكتب فى عقد القرض أنه بفائدة فمؤدى ذلك أنه بدون فائدة واذا لم يذكر فى العقد أى شرط أو أجل فمؤدى ذلك أنه منجز ومثل ما يخالف الكتابة هو اثبات الصورية بين المتعاقدين أو اثبات أن قيمة الالتزام ثلاثون جنيهاً وليست عشرين كما هو ثابت بالورقة ومثال ما يجاوز الكتابة هو شيء لا يخالف ما هو مكتوب ولكن يضيف اليه جديداً فاذا كان عقد القرض لم يذكر فيه أنه قرض بالفائدة وأراد الدائن أن يثبت أن هناك اتفاقاً اضافياً على الفائدة فلا يجوز اثبات ذلك إلا بالكتابة حتى لو كانت الفائدة وأصل الدين معها لا يزيد على عشرين جنيهاً لأن هذا اثبات لما يجاوز الكتابة كذلك لا يجوز اثبات تجديد التزام ثابت فى ورقة مكتوبة إلا بالكتابة ولو كانت قيمة كل من الالتزامين الجديد والقديم لا تزيد على عشرين جنيهاً لأن هذا اثبات لما يجاوز الالتزام المكتوب كذلك لا يجوز اثبات تعهد استبدل بتعهد جديد مكتوب إلا بالكتابة مهما كانت قيمته لأنه اثبات لما يخالف العقد ولكن هناك ما لا يعتبر مخالفة للكتابة أو مجاوزاً لها لا يتحتم اثباته بالكتابة مثل ذلك اثبات انقضاء الالتزام الثابت بالكتابة فهذه واقعة لا تخالف الكتابة ولا تجاوزها بل هى تؤكد ما اذ انقضاء الالتزام ينطوى دلالة على وجوده فاذا كان انقضاء الالتزام قد تم بتنفيذ اعمال مادية كبناء منزل أو نقل بضاعة أو القيام بخدمة معينة ، فان هذه الاعمال تثبت بالبينة أو بالقرائن ولو كانت قيمة الالتزام تزيد على عشرين جنيهاً أما اذا كان انقضاء الالتزام قد تم بتصرف قانونى كوفاء مبلغ من النقود فان هذا الوفاء يثبت بالبينة أو بالقرائن اذا لم يزد المبلغ الموفى به على عشرين جنيهاً ما دام أن أصل الدين لم يزد على عشرين جنيهاً وكالوفاء الأبراء كذلك فى المقاصة يجوز للمدين اثبات الحق الذى له فى ذمة دائئه ، ليوقع المقاصة بمقداره ، بالبينة وبالقرائن اذا كانت قيمة هذا الحق لا تزيد على عشرين جنيهاً حتى لو كان الدين الذى تقع فيه المقاصة ثابتاً بسند مكتوب وكان يزيد على عشرين جنيهاً ويجوز أيضاً اثبات عيب من عيوب الارادة كالغلط والتدليس والاكراه فى سند مكتوب بالبينة والقرائن فليس فى ذلك اثبات لما يخالف الكتابة لأن الكتابة ليست دليلاً على صحة التصرف حتى يعتبر الطعن فى صحته مخالفاً لها كذلك يجوز اثبات وقائع مادية يكون من شأنها تفسير اللبس أو العبارات الغامضة فى العقد

بالبينة والقرائن ذلك أن المادتين ١٥٠ ، ١٥١ من القانون المدنى الخاصتين بتفسير العقد لا يحزمان من الاستعانة بالشهود في استجلاء غوامض العقد وكذلك الأمر في اثبات الظروف والملابسات المادية التى احاطت بكتابة العقد .

كما يجوز اثبات التاريخ الذى كتبت فيه الورقة فيما بين الطرفين بالبينة والقرائن اذا لم يكن التاريخ مكتوباً حتى ولو كانت قيمة الالتزام تزيد على عشرين جنيهاً أو كان التزاماً مكتوباً ، فليس في هذا اثبات لما يخالف الكتابة أو يجاوزها بل هو اثبات لواقعة مادية لا شك في قيامها ويجوز اثباتها بجميع الطرق . أما اذا كان التاريخ مكتوباً فلا يجوز اثبات عدم صحته إلا بالكتابة ما لم يكن هناك غش وبالنسبة الى الغير لا بد من التاريخ الثابت على النصو المقرر قانوناً أما الصلح فانه يجب في جميع الأحوال طبقاً للمادة ٥٥٢ مدنى اثباته بالكتابة . ومما هو جدير بالذكر ان الخطأ المادى أو الحسابى أما ان يستفاد من نفس العقد ومحتوياته وظروف الاحوال أى بدون التجاء الى الشهود أم لا ففي الحالة الاولى يملك القاضى اصلاح الخطأ كما اذا ذكر في عقد بيع قطعة أرض مساحتها ألف متر أن سعر المتر جنيهاً ونصف وعند ذكر جملة الثمن قيل خمسة آلاف جنيه أما اذا لم تدل عبارة العقد ولا ظروف الاحوال على حصول الخطأ المادى به فانه يكون من الخطر الجسيم الاذن باثباته بشهادة الشهود لأن ذلك تكون نتيجته قبول شهادة الشهود لاثبات ما يخالف العقد . ونرى أنه اذا كانت ظروف الاحوال تقطع أن هناك خطأ مادياً أو حسابياً في العقد ولم يستطع القاضى من نفس العقد ومحتوياته وظروفه أن يستبين ما أراده المتعاقدان فانه يجوز له في هذه الحالة أن يستعين بشهادة الشهود لاستجلاء قصدهما حتى يستطيع بذلك تفسير العقد .

وإذا لم يذكر سبب العقد في المحرر فإن المادة ١٢٧ مدنى وضعت قرينة قانونية يفترض بمقتضاها أن له سبباً مشروعاً وهى قرينة قابلة لاثبات العكس فإذا ادعى المدين عدم وجود سبب للعقد أو أن له سبباً غير مشروع فيجوز له اثبات ذلك بكافة الطرق بما فيها البينة والقرائن ولا يعتبر ذلك مخالفاً للثابت بالكتابة أو مجاوزاً لها وإنما هو دحض للقرينة القانونية التى تفترض ان للعقد سبباً مشروعاً .

والشرط الثالث هو أن وجوب الاثبات بالكتابة فيما يخالف الكتابة أو يجاوزها يكون فى العلاقة ما بين المتعاقدين اذ هما اللذان كانا يستطيعان الحصول على الكتابة منذ البداية . والمتعاقدين الخلف العام أما الغير فيجوز له الاثبات بالبينة والقرائن لان العقد يعتبر واقعة مادية بالنسبة له فإذا باع شخص عقاراً لآخر وكتب فى ورقة البيع ان الثمن ألف جنيه فان للشفيع أن



يثبت أن حقيقة الثمن ثمانمائة لا الف أى يثبت ما يخالف الكتابة بالبينة والقرائن لأن عقد البيع بالنسبة إليه يعتبر واقعة مادية ، وفي العقد الصوري الثابت بالكتابة تثبت الصورية فيما بين المتعاقدين بالكتابة حتى لو كانت قيمة العقد لا تزيد على عشرين جنيها أما الغير — وهو هنا الدائن والخلف الخاص — فله أن يثبت الصورية بالبينة والقرائن حتى لو كان العقد الصوري مكتوبا وحتى لو كانت قيمته تزيد على عشرين جنيها .

ويجب مراعاة أن ما يجب اثباته بالكتابة يجوز اثباته بمبدأ ثبوت بالكتابة عملا بالمادة ٦٢ .

والشرط الرابع هو ألا يكون هناك احتيال على القانون فإذا تواطأ المتعاقدان على مخالفة قاعدة قانونية تعتبر من النظام العام واخفاء هذه المخالفة تحت ستار تصرف مشروع كما لو كان سبب الدين قمارا ويكتب المتعاقدان أنه قرض فيجوز للمدين في هذه الحالة وهو أحد المتعاقدين أن يثبت ما يخالف المكتوب بالبينة والقرائن ليدل أن السبب الحقيقي هو القمار لا القرض وكما إذا كان سبب الدين هو فرق أجره تزيد على الأجرة المحددة قانونا لأرض زراعية أو مبان وذكر في المحرر أنه سببه القرض ففي هذه الحالة يجوز للمستأجر أن يثبت عكس السبب الثابت بالمحرر وذلك بالبينة والقرائن غير أنه يجب أن يعزز الادعاء بوجود تحايل على القانون قيام قرائن قوية تجعل وقوعه محتملا حتى يمكن الترخيص بعد ذلك في اثبات هذا التحايل بالبينة والقرائن فمجرد الادعاء بوجود ربا فاحش لا يكفي لقبول الاثبات بالبينة ، بل لابد أن تكون ثمة قرائن قوية على وجوده .

وبالنسبة للفقرة ب من المادة فإنه إذا كان المطلوب هو الباقي أو هو جزء من حق لا يجوز اثباته إلا بالكتابة فإنه لا يجوز اثباته بالبينة فلو اقترض شخص ثلاثين جنيها وكان الوفاء بالقرض مقسما على خمسة أقساط متساوية مقدار كل قسط منها ستة جنيهات وطالب الدائن المدين بأحد هذه الأقساط وكان عليه أن يثبت عقد القرض فلا يجوز أن يثبته بالبينة أو بالقرائن ولو أنه لا يطالب إلا بستة جنيهات مقدار القسط المستحق ، لأنه يؤسس طلبه على عقد قرض قيمته وقت صدوره تزيد على عشرين جنيها فكان عليه أن يعد دليلا كتابيا لاثباته وهذا أيضا صحيح ولو كان القسط المطالب به هو القسط الأخير .

وإذا كانت قيمة الدين خمسين جنيها ومات الدائن عن خمسة ورثة انقسم بينهم الدين بالتساوي باعتبار نصيب كل وارث عشرة جنيهات فلا يجوز لأى منهم اثبات النصيب الموروث بالبينة ، لأن العبرة فيما يتعلق بالاثبات



— كما تقدم — بقيمة الدين وقت نشوئه فلا يستطيع الوارث المطالبة بنصيبه في الدين الا اذا اثبت أن مورثه كان يداين المدين في المبلغ بتمامه وهو مالا يجوز اثباته بشهادة الشهود .

وبالنسبة للفقرة « ج » من المادة فلا يجوز للمدعى — اذا اسس دعواه على تصرف قانوني تزيد قيمته على عشرين جنيها وطالب بهذه القيمة — الاثبات بالبينة أو بالقرائن حتى لو انقص بعد ذلك ما يطالب به الى ما لا يزيد على عشرين جنيها اذ العبرة ليست بما يطالب به بل بقيمة التصرف القانوني الذي يؤسس عليه دعواه واذا كان المدعى بدلا من انقاص المبلغ الذي يطالب به فزل عن دعواه اصلا ورفع دعوى جديدة على اساس نفس التصرف وقدره بمبلغ لا يزيد على عشرين جنيها جاز له الاثبات بالبينة والقرائن .

واذا انحصر النزاع بين الطرفين في مبلغ لا يزيد على عشرين جنيها ولكنه يقوم على تصرف قانوني تزيد قيمته على هذا المبلغ فلا يجوز الاثبات الا بالكتابة لان العبرة ليست بقيمة المبلغ المتنازع عليه بل بقيمة التصرف الذي بني عليه النزاع فاذا اقام المشتري دعوى على البائع مطالبا اياه بتسليم منقولات قال عنها أنه اشتراها منه بمبلغ تسعين جنيها وسلم البائع بواقعة البيع ولكنه ادعى ان الثمن مائة جنية فلا يجوز للمشتري أن يثبت بشهادة الشهود ان الثمن تسعون جنيها على اعتبار ان النزاع بينه وبين البائع قد انحصر في مبلغ عشرة جنيها اذ العبرة في الاثبات في هذه الحالة بقيمة التصرف بتمامه ( الوسيط للسنيهوري الجزء الثاني الطبعة الثانية ٥٠٩ وما بعدها والوجيز للسنيهوري ص ٦٥٥ وما بعدها ورسالة الاثبات لنشأت الطبعة الخامسة ص ٧٩ وما بعدها والاثبات في المواد المدنية لعبد المنعم الصدة ص ١٠٤ وما بعدها وقانون الاثبات لمحمد عبد اللطيف الجزء الاول ص ٢٦٤ وما بعدها والتعليق على الاثبات لابو الوفا ص ١٨٦ ) .

### ملاحظتان هامتان :

١ — الوفاء يعتبر تصرفا قانونيا لا عملا ماديا وعلى ذلك لا يجوز اثباته الا بالكتابة في حالة وجود سند كتابي مثبت للدين .

٢ — يتعين ملاحظة ان الاثبات بالبينة في حالة الاحتيال على القانون مقصور على من كان الاحتيال موجها ضد مصلحته اما المتعاقد الاخر فلا يجوز له اثبات التحايل بشهادة الشهود وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن طلب المورث ابطال عقد البيع الصادر منه الى ولديه استنادا الى أنه في حقيقته

وصية يتعين عليه اثباته بالكتابة لان الاحتيال لم يكن موجها ضد مصلحة المورث وانما يجوز ذلك للمورث الذي وقع الاحتيال اضرارا به وهو في ذلك لا يستخدم حقه من مورثه وانما من القانون مباشرة . كما تلفت النظر الى ان حق الوارث في طلب اعتبار التصرف وصية واثباته بالبينة لا يقوم الا بعد ان يصبح وارثا بوفاة المورث .

### احكام النقض :

١ - انكار البائع الوفاء بالثمن واعتراضه على اثبات واقعة الوفاء التي تزيد قيمتها على عشرة جنيهات بغير الكتابة . عدم جواز اثبات هذا الوفاء بالبينة متى انتهت المحكمة الى عدم وجود دليل كتابي او مبدا ثبوت بالكتابة . ( نقض ٦٧/٣/٣٠ مجموعة المكتب الفني سنة ١٨ ص ٧٤٣ ) .

٢ - قيام الوارث مقام المورث في صدد حجية التصرف الصادر منه . تقيده في اثبات ما يخالف الكتابة بالدليل الكتابي الذي يقيد سلفه . طعنه بان التصرف وصية للاحتيال على قواعد الارث اضرارا بحقه فيه ، له اثبات الاحتيال بأي من طرق الاثبات . . ( نقض ٦٧/١١/٢١ المرجع السابق ص ١٧٣٦ ) .

٣ - الاصل ان التاريخ الذي تحمله الورقة العرفية يفترض صحته حتى يثبت صاحب التوقيع انه غير صحيح وان حقيقته تاريخ اخر ، ويتقيد في اثبات ذلك بالقواعد العامة ومن ثم فلا يجوز له اثبات ما يخالف التاريخ المكتوب الا بالكتابة . ( نقض ٢٤ مايو سنة ١٩٦٢ مجموعة المكتب الفني سنة ١٣ ص ٦٧٧ ، ٥٦/٥/٣ مجموعة المكتب الفني سنة ٧ قاعدة رقم ٧٨ ) .

٤ - الشروط الواردة في عقد الشركة المكتوب بعدم انفراد مديرها بالعمل لايجوز تعديله الا بالكتابة ولا يعول على ادعاء هذا المدير بأنه قد انفرد بالعمل باذن شقوى من احد الشركاء المتضامنين . ( نقض ٥٦/٤/٥ مجموعة المكتب الفني سنة ٧ ص ٤٩٦ ) .

٥ - اذا كان المستاجر يطعن في عقد الايجار بالصورية والمؤجر يدفع بعدم جواز الاثبات فلا يجوز للمحكمة - ما دام الايجار ثابتا بالكتابة ولا يوجد لدى المستاجر دليل كتابي على دعواه - ان تقضى بصورية العقد بناء على مجرد القرائن والا كان قضاؤها باطلا لاستناده الى دليل غير جائز الاخذ به في الدعوى . ( نقض ٤٢/٦/١٨ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٣٥ قاعدة رقم ٢٨ ) .

٦ - انه اذا جاز لغير المتعاقدين اثبات صورية العقد باى طريق من طرق الاثبات بما فيها البيعة والقرائن حتى لو كانت قيمة محل التعاقد تزيد على الف قرش فانه فيما بين المتعاقدين لا يجوز اثبات الصورية الا بالكتابة متى زادت قيمة الالتزام على ذلك المبلغ . والخلف الخاص لا يعتبر من الغير بالنسبة الى العقود التى تكون قد صدرت من سلفة قبل انتقال الشيء محل التعاقد اليه ، بل يعتبر انه كان ممثلا فى تلك العقود بسلفة . ومن ثم يسرى فى حقه بشأنها ما يسرى فى حق سلفه فلا يجوز له اثبات صوريته الا بالكتابة . وعلى ذلك فاذا كان بائع العقار قد صدر منه عقد بيع ثان لمشتري آخر ، فانه لا يصح ، والمشتري الثانى خلف للبائع ان تستدل المحكمة له بشهادة الشهود والقرائن على صورية عقد البيع الصادر من سلفه الى المشتري الاول قبيل البيع الصادر منه اليه هو ، فان فعلت كان حكمها مخالفا للقانون . ( نقض ٤٧/٣/٢٧ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٣٦ قاعدة ٨٢ ) .

٧ - الوارث خلف عام لمورثه لا يستطيع ان يسلك فى الاثبات سبيلا ما كان لمورثه ان يسلكه . ولا يغير من هذا ان يكون التصرف المنجز الصادر من المورث من شأنه ان يقلل نصيب الوارث فى التركة اذ هذا الاقلال لا يعتبر اضرارا بحق للوارث يصبح معه الوارث من الغير بالنسبة الى التصرف الصادر من المورث ، فحق الوارث فى التركة لا ينشأ الا بوفاة مورثه . وعلى ذلك فالحكم الذى يقرر بانه لا يجوز لوارث الراهن ان يثبت بكل طرق الاثبات فى مواجهة المرتهن صورية عقد الرهن ، بحجة ان الصورية لا تثبت بين التعاقدين الا بالكتابة لا يكون مخطئا فى تطبيق القانون . ( نقض ٤٩/٣/٢٤ المرجع السابق ص ٣٦ قاعدة ٨٤ ) .

٨ - يعتبر الوارث فى الاصل قائما مقام المورث فى صدد حجية التصرف الصادر منه فينتقد فى اثبات ما يخالف الكتابة بالدليل الكتابي الذى يقيد سلفه ، الا انه اذا طعن فى التصرف بانه ينطوى على وصية وقصد به الاحتيال على قواعد الارث اضرارا بحقه ، فان اثبات هذا الاحتيال باى طريق من طرق الاثبات - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون جائزا له جوازه لسلفه ولو ادى ذلك الى اصدار اقراره بصحة البيع فى العقد . ( نقض ٢١/١١/١٩٦٧ مجموعة المکتب الفنى سنة ١٨ ص ١٨٣٦ ، نقض ١٩٦٨/٢/١٣ مجموعة المکتب الفنى سنة ١٩ ص ٢٧١ ) .

٩ - الاتفاق الذى ينطوى على التصرف فى حق الارث قبل انفتاحه لصاحبه واستحقاقه اياه ، او يؤدى الى المساس بحق الارث فى كون الانسان



وارثا أم غير وارث وكونه مستقل بالارث أو يشاركه فيه غيره هو اتفاق مخالف للنظام العام يعد تحايلا على قواعد الميراث فيقع باطلا بطلانا مطلقا لا تلحقه الاجازة ويتاح اثباته بكافة الطرق ولو كان المورث طرفا في الاتفاق . (نقض ٦٧/١١/٢١ مجموعة المكتب الفني سنة ١٨ ص ١٧٣٧ ، نقض ٧٥/١١/١١ سنة ٢٦ ص ١٣٩٤ ) .

١٠ - احتواء العقد على نصوص دالة على تنجيذه لا يمنع الوارث من الطعن عليه بأنه يخفى وصية وله أن يثبت طعنه هذا بطرق الاثبات كافة ولا تقف صراحة نصوص العقد الدالة على تنجيذه حائلا دون هذا الاثبات . (نقض ١٩٦٦/١١/٢٤ مجموعة المكتب الفني سنة ١٧ ص ١٧٣٠ ، نقض ١٩٦٦/٦/١٣ المرجع السابق ص ١٢٣ ) .

١١ - ذكر سبب الالتزام في العقد لا يمنع المدين من اثبات أن هذا السبب غير حقيقي وأن الالتزام في الواقع معدوم السبب ولئن كان هذا الادعاء لا يجوز اثباته بغير الكتابة إذا كان الالتزام مدنيا لأنه ادعاء بما يخالف ما أشمل عليه دليل كتابي إلا أن اثباته يكون جائزا بطرق الاثبات كافة إذا كان الالتزام تجاريا على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض من جواز اثبات ما يخالف ما أشتمل عليه دليل كتابي بغير الكتابة في المواد التجارية ومن ثم فإذا صح ما تمسك به الطاعن ( المدين ) من أن التزامه تجاري فإن الحكم المطعون فيه ، إذ أقام قضاءه برفض طلب الطاعن تمكينه من اثبات انعدام سبب التزامه بغير الكتابة على أن سبب الدين قد ذكر صراحة في السند وأن هذا يعتبر اقرارا من المدين بوجود ذلك السبب وبصحته ، يكون قد خالف القانون لما ينطوي عليه من مصادرة لحق الطاعن في نقض ما هو مذكور بالسند بطرق الاثبات كافة كما أن اغفاله بحث دفاع الطاعن المتضمن أن الالتزام تجاري قد أعجز محكمة النقض عن التحقق من صحة تطبيقه للقانون . (نقض ١٩٦٦/١٠/٢٧ مجموعة المكتب الفني سنة ١٧ ص ١٩٥٢ ، نقض ١٩٥٧/٥/١٦ المرجع السابق سنة ٨ ص ٤٧٩ ) .

١٢ - واقعة الاقتراض بالربا الفاحش والاعتیاد عليه يجوز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة ولو زادت القروض على ألف قرش . (نقض ٥٦/٣/١٥ مجموعة المكتب الفني سنة ١٧ ص ٣٤٠ ) .

١٣ - الصورية النسبية التدليسية التي تقوم على اخفاء رهن وراء البيع تعد تحايلا على القانون . اثرها . بطلان البيع . جواز اثباتها بكافة الطرق فيما بين المتعاقدين (نقض ٧١/٤/٢٧ سنة ٢٢ ص ٥٧١ ) .

١٤ - جواز اتخاذ الموطن التجارى موطناً مختاراً لتنفيذ عمل قانونى معين - تغيير الموطن التجارى فى هذه الحالة لا يترتب عليه تغيير الوطن المختار لهذا العمل . ضرورة الانصاح بالكتابة عن أى تغيير لهذا الموطن نقض ١٩٧١/١٢/٢١ سنة ٢٢ ص ١٠٧١ ) .

١٥ - اثبات صورية التصرف فيما بين المتعاقدين وورثتهم لا يكون الا طبقاً للقواعد العامة ، فلا يجوز لهم اثبات صورية العقد الثابت بالكتابة بغير الكتابة . ( نقض ٧٢/٣/١٦ سنة ٢٢ ص ٤٢٤ ) .

١٦ - تحديد اجرة المساكن من مسائل النظام العام . التجايل على زيادة هذه الاجرة . جواز اثباته بكافة سبل الاثبات . ( نقض ٧٦/٣/٢٤ سنة ٢٧ ص ٧٥٢ ، نقض ٧٤/١١/١٩ سنة ٢٥ ص ١٢٤٣ ) .

١٧ - السبب المذكور فى العقد اعتباره السبب الحقيقى للالتزام . للمدين ان يثبت عدم مشروعية السبب وبكافة طرق الاثبات . ( نقض ٧٦/٦/٨ سنة ٢٧ ص ١٢٩١ ، نقض ١٩٨٢/١/٢٠ طعن رقم ٩٩٧ لسنة ٤٨ قضائية ) .

١٨ - طلب المتصرف ابطال عقد البيع الصادر منه الى ولديه استناداً الى انه فى حقيقته وصية . وجوب اثباته بالكتابة . علة ذلك . الاثبات بالبينة فى حالة الاحتيال على القانون . مقصور على من كان الاحتيال موجهاً ضد مصالحته . ( نقض ١٩٧٦/٢/١٣ سنة ٢٧ ص ١٧٣٨ ) .

١٩ - طعن احد المتعاقدين فى عقد البيع المكتوب بأنه يستتر وصية طعن بالصورية النسبية . عدم جواز اثباته الا بالكتابة خلافاً لحالة السوارث . ( نقض ٧٦/١٢/٢١ سنة ٢٧ ص ١٨٠١ ) .

٢٠ - مفاد نص المادة ١/١٢٧ مدنى ان ذكر سبب الالتزام فى العقد لا يمنع المدين من اثبات ان هذا السبب غير حقيقى وان الالتزام فى الواقع معدوم السبب ، والادعاء بانعدام السبب لا يجوز للمدين اثباته بغير الكتابة اذا كان الالتزام مدنياً ، لانه ادعاء بما يخالف ما اشتمل عليه دليل كتابى طالما لم يدع المتعاقد بوقوع احتيال على القانون بقصد مخالفة قاعدة امره من قواعد النظام العام . ( نقض ٧٦/١٢/٢١ سنة ٢٧ ص ١٨٠٢ ) .

٢١ - النص فى سند الدين على ان يكون ايصال السداد محرراً بخط الدائن يقصد به اشتراط الدليل الكتابى على السداد بأن يكون الايصال موقعاً من الدائن وليس بلازم ان يكون صلبه محرراً بخطه لان الايصال يعتبر حجة عليه متى ثبت صحة توقيعه عليه . ( نقض ٦٦/٣/٢٨ سنة ١٧ ص ٧٤٠ ) .

٢٢ - رد المنقولات المؤجرة الى المؤجر واقعة مادية وليس فيها ما يخالف  
الثابت بعقد الايجار كتابة أو يجاوزه ويجوز اثباتها بالبينة . نقض ٦٧/٢/٢١  
سنة ١٨ ص ٤٣٢ ) .

٢٣ - انفراد احد الشركاء بادارة الشركة خلافا لما تضمنه العقد ومدة  
استمرارها الفعلى ومقدار ما انتجته اثناء قيامها هي وقائع مادية جائزة  
الاثبات بكافة الطرق ولا مخالفة فى ذلك لما اثبتته العقد . ( نقض ٧٤/١١/٢٦  
سنة ٢٥ ص ١٢٩١ ) .

٢٤ اذا طعن الوارث فى التصرف الصادر من مورثه بأنه يخفى وصية  
أو بأنه صدر فى مرض الموت فإنه يجوز اثباته بكافة الطرق لانه يستند حقه من  
القانون مباشرة حماية له من تصرفات مورثه التى قصد بها التحايل على  
قواعد الارث . ( نقض ١٩٦٤/٤/٩ سنة ١٥ ص ٥٢٥ ، نقض ٧٢/٣/١٦  
سنة ٢٣ ص ٤٢٤ ) .

٢٥ - تقديم تاريخ العقد لاختفاء صدوره اثناء عته البائع تحايل على  
القانون . يجوز اثباته فيما بين المتعاقدين بالبينة والقرائن . ( نقض ٦/٢٢/  
٧١ سنة ٢٢ ص ٧٩٢ ) .

٢٦ - ادعاء الاصيل أو وارثه عدم صحة التاريخ المدون بالورقة العرفية  
وانه قدم غشا من الوكيل الذى اجراه حتى لا ينكشف صدوره فى وقت كانت  
وكالته قد زالت يجوز اثباته بكافة الطرق . ( نقض ٧٤/٣/٢٦ سنة ٢٥ ص  
٥٧٥ ) .

٢٧ - يجوز للمخلف الخاص - كمشتري ثان - ان يطعن بصورية التصرف  
الصادر من سلفة صورية مطلقة ولو كان هذا التصرف مسجلا اذ يعتبر من  
الغير بالنسبة لهذا التصرف ويجوز له اثبات هذه الصورية بكافة الطرق .  
( نقض ٧٣/٦/٣٦ سنة ٢٤ ص ٩٦٧ ) .

٢٨ - حصول الخصم على ورقة عرفية من تحت يد خصمه بطريق غير  
مشروع دون علمه أو رضاه . اثره . عدم جواز الاحتجاج بالدليل المستمد  
منها أو الدفع بعدم جواز اثبات عكسها بالبينة . ( نقض ١٩٨٠/٣/٢٥ طعن  
رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٢٩ - ترخيص المؤجر للمستأجر بالتأجير من الباطن . عدم جواز اثباته  
عند المنازعة فيه - كأصل - بغير الكتابة . جواز اثبات تنازل المؤجر ضمنا عن  
الشرط المانع من التأجير من الباطن بالبينة والقرائن . ( نقض ١٩٨١/٥/٢٣  
طعن رقم ٢٩٢ لسنة ٤٦ قضائية ) .



٣٠ - قبض المالك ووكيله الاجرة من المتنازل له. عن الايجار أو من المستاجر من الباطن مباشرة دون تحفظ . اعتباره بمثابة موافقة منه تقوم مقام الاذن الكتابي . علة ذلك . الكتابة ليست ركنا شكليا في الاذن . ( نقض ١٩٨١/٥/٣٠ طعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٣١ - طلب الطاعن احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ما يخالف ما اشتمل عليه دليل كتابي يكون غير جائز لمخالفته لحكم المادة ٦١ من قانون الاثبات واذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان المطعون عليهم الخمسة الاول تمسكوا بعدم جواز الاثبات بالبينة ، فان الحكم المطعون فيه اذ رفض طلب الطاعن احالة الدعوى الى التحقيق لا يكون قد خالف القانون . ( نقض ١٩٧٨/١/٢٤ سنة ٢٩ ص ٢٧٩ ) .

٣٢ - قاعدة عدم جواز الاثبات بالبينة في الاحوال التي يجب فيها الاثبات بالكتابة ليست من النظام العام فعلى من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة ان يتقدم بذلك لمحكمة الموضوع قبل البدء في سماع شهادة الشهود ، فاذا سكت عن ذلك عد سكوته تنازلا منه عن حقه في الاثبات بالطريق الذي رسمه القانون . واذ كان الواقع ان محكمة اول درجة حكمت قبل الفصل في الموضوع باحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المطعون عليه ان الطاعن هدم المدرسة حتى سطح الارض على ما كان فيها ومقدار ما لحقه من جراء ذلك من ضرر ، وكان الثابت من الاوراق ان الطاعن لم يبد أي اعتراض على هذا الحكم لا قبل سماع اقوال الشهود ولا بعد سماع اقوالهم بل سكت عن ذلك الى ان صدر الحكم في الدعوى فان ذلك يعتبر تنازلا عن الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة ولا يجوز له التحدى به لأول مرة امام محكمة النقض . ( نقض ١٩٧٨/٢/١٦ سنة ٢٩ ص ٤٩٧ ) .

٣٣ - اذ كان الثابت ان محكمة اول درجة قد اخذت بالدفاع الذي ساقه الطاعن من اعتبار الواقعة خيانة امانة ، وكان الحكم الابتدائي قد انتهى - استنادا الى هذا النظر - الى عدم قبول الادعاء بالتزوير وبصحة عقد الابجار ، وكان على محكمة الاستئناف ان تفصل في كافة الواجه التي تمسك بها المستأنف عليه امام محكمة الدرجة الاولى مادام الحكم قد قضى لصالحه في الدعوى ولم يثبت تنازله عن تلك الواجه ، وكان الثابت من مدونات الحكم الاستئنافي ان الطاعن تقدم بمذكرة طلب فيها تأييد الحكم المستأنف ، وان المطعون عليها عجزت عن النيل من عقد الابجار وتحاول اخراج الدعوى عن نطاقها ، مما مفاده ان مشاركته في تنفيذ حكم الاحالة الى التحقيق لا ينم بذاته على التنازل عن عدم جواز الاثبات بالبينة . ولا يقطع برضائه الاثبات

بهذه الطريقة بل يشير الى استحضاره شهوده اذعانا لحكم اجراءات الاثبات لازمة التحفظ وصاحبة التمسك بدفاع مناطه عدم جواز الاثبات بشهادة الاشهاد . ( نقض ١٤/٦/١٩٧٨ سنة ٢٩ ص ١٤٦٧ ) .

٢٤ - انه وان كان الاصل عدم خضوع اجرة الاماكن المؤجرة مفروشة باثاث من عند مؤجرها للتحديد القانوني ، الا ان شرط ذلك الا يكون تأجيرها مفروشة صوريا كما لو وضع فيها المؤجر اثاثا قافيا قديما بقصد التحايل على القانون والتخلص من قيود الاجرة فيلزم لاعتبار المكان مؤجرا مفروشا حقيقة ان يثبت ان الاجارة شملت فوق منفعة المكان في ذاته مفروشات او منقولات معينة ذات قيمة تبرر تغليب منفعة تلك المفروشات او المنقولات على منفعة العين خالية والا اعتبرت العين مؤجرة خالية وتسري عليها احكام قانون ايجار الاماكن . لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع تقدير جسيمة الفرش او صوريته في ضوء ظروف الدعوى وملابساتها وما تستنبطه منها من قرائن قضائية اذ العبرة بحقيقة الحال لا بمجرد وصف العين في العقد بانها مؤجرة مفروشة ، وكان يجوز اثبات التحايل على زيادة الاجرة بكافة طرق الاثبات ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اقام قضائه بتخفيض الاجرة على سند مما اثبتته المعاينة من ان الاثاث الذي زودت به الشقتان لا يتناسب مع تأثيثهما لمصنع لحقائب السيدات حسب الغرض الذي اجرتا من اجله ، واستخلص قيام التحايل على احكام القانون ، فان ما انتهى اليه الحكم في هذا الشأن استخلاص سائق من محكمة الموضوع في حدود سلطاتها التقديرية في فهم الواقع وتحقيق الدليل ولا مخالفة فيه للقانون . ( نقض ٧/٢/١٩٧٨ سنة ٢٩ ص ٤٠٨ ) .

٢٥ - ان ادعاء الطاعن بان المطعون عليهم اتفقوا معه على تأجيل الوفاء بالدين - ليصل من ذلك الى انقطاع التقادم باقرار الدينين - انما هو ادعاء بوجود تصرف قانوني قام بينه وبين المطعون عليهم منظويا على الاتفاق على تأجيل الوفاء بالدين ، واذا كان الدين يبلغ ١٧٤٩ جنيهها وكان الثابت من محضر جلسة ٠٠٠ ان المطعون عليهم دفعوا بعدم جواز اثبات ما ادعاه الطاعن في هذا المحضر بشهادة الشهود ، لانه ادعاء بتصرف قانوني تجاوز قيمته نصاب الاثبات بالبينة ، فانه لا يقبل منه قانونا اثبات هذا التصرف بشهادة الشهود . ( نقض ١٤/١٢/١٩٧٨ سنة ٢٩ ص ١٩٢٧ ) .

٢٦ - تمسك احد المتعاقدين بالعقد الحقيقي دون الصوري . عليه عبء اثبات وجود العقد الحقيقي طبقا للقواعد العامة . وقوع غش أو تحايل من

أحدهما ضد الآخر . جواز اثبات وجود العقد الحقيقي بكافة الطرق . ( نقض ١٤/٥/١٩٨١ طعن رقم ٤٥ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٣٧ - لأن كان المشرع قد أجاز في المادة ٢/٢٤ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - المقابلة للمادة ٢/١٦ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ - للمستأجر اثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات ، إلا أن مجال ذلك إلا يكون هناك عقد مكتوب أو أن تنطوي شروط التعاقد المكتوب على تحايل على القواعد القانونية المتعلقة بالنظام العام وأن يتمسك المستأجر بذلك بطعن صريح جازم . ( نقض ٨/٤/١٩٨٢ طعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٣٨ - وجود مبدأ ثبوت بالكتابة أو قيام القرائن القوية على جدية الادعاء بوقوع احتيال على القانون أخفته الكتابة بقصد مخالفة قواعد أمره . مؤداه . جواز اثبات ما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه الدليل الكتابي بالبينة والقرائن . ( نقض ٢٨/٣/١٩٨٢ طعن رقم ٥٤٦ لسنة ٣٩ قضائية ) .

٣٩ - تقدير ما إذا كانت الورقة تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة أو ما إذا كان الادعاء بوقوع احتيال على القانون يقوم على سند من الجدل مما تستقل به محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائفا . ( حكم النقض السابق ) .

٤٠ - طعن أحد المتعاقدين في عقد البيع المكتوب بأنه يستروصية . طعن بالصورية النسبية . عدم جواز اثباته إلا بالكتابة خلافا لحالة الوارث . علة ذلك . ( نقض ٢٨/٣/١٩٨٢ طعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٤١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قواعد الإثبات ليست من النظام العام فيجوز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمنا كما يجوز لصاحب الحق في التمسك بها أن يتنازل عنه ، ولما كان الثابت من الأوراق أن المطون ضده الأول قد ارتضى حكم الإحالة إلى التحقيق الصادر من المحكمة الابتدائية ونفذه بإعلان شهوده وسماعهم وليس في الأوراق ما يدل على اعتراضه عليه حتى صدور الحكم في الموضوع ، فإن ذلك يعد نزولا منه عن حقه في التمسك بعدم جواز الإثبات بالبينة ، فلا يجوز له إثارة هذا الدفع أمام محكمة الاستئناف . ( نقض ١٩/١٢/١٩٧٩ لسنة ٣٠ العدد الثالث من ٢٢٤ ) .

٤٢ - منع المستأجر من تأجير المكان من باطنه أو التنازل عن الإجارة حق مقرر لمصلحة المؤجر ، فيجوز له النزول عنه صراحة أو ضمنا ، وليس له من بعد حصوله طلب فسخ الإجارة بسببه ، ولأن كانت الكتابة كطريق لإثبات الأذن بالتنازل عن الشروط المانع ليست ركنا شكليا ولا هي شرط لمصحتها ،



فيجوز اثبات التنازل الضمني بكافة طرق الاثبات اعتبارا بأن الإرادة الضمنية تستمد من وقائع مادية تثبت بجميع الوسائل . ( نقض ١٩٧٩/٢/٢٨ سنة ٢٠ العدد الاول ص ٦٤٧ ) .

٤٣ — انه وان كان الاصل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — عدم خضوع اجرة الاماكن المؤجرة مفروشة بأثاث من عند مؤجرها لتحديد القانون ، الا ان شرط ذلك الا يكون تأجيرها مفروشا صوريا بقصد التحايل على القانون والتخلص من قيود الاجرة ، فيلزم لاعتبار المكان مؤجرا مفروشا حقيقة ان يثبت ان الاجارة شملت بالاضافة الى منفعة المكان في ذاته مفروشا او منقولات ذات قيمة تبرر تغليب منفعة تلك المفروشات او المنقولات على منفعة العين ، والا اعتبرت العين المؤجرة خالية وتسرى عليها احكام قانون ايجار الاماكن . ولما كان هذا المبدأ يسرى سواء كان المؤجر للمكان مفروشا هو المالك او المؤجر الاصلى او كان هو المستأجر الاصلى أجر من باطنه العين التى يستأجرها الى غيره مفروشة . لما كان ذلك وكان يجوز اثبات التحايل على زيادة الاجرة بكافة طرق الاثبات ، وكان لمحكمة الموضوع تقدير جدية الفرش في ضوء ظروف الدعوى وملابساتها وما تستنبطه منها من قرائن قضائية ، اذ العبرة بحقيقة الحال لا بمجرد وصف العين في العقد بأنها مؤجرة مفروشة ( نقض ١٩٧٩/٢/٢٨ سنة ٢٠ العدد الاول ص ٩٥٢ ) .

٤٤ — تشترط المادة ٢٣/ب من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - المنطبق على واقعة الدعوى — والمقابلة للمادة ٣١/ب من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ — حصول المستأجر على اذن كتابى للتأجير من الباطن كي لا يدع للمؤجر سبيلا الى طلب الاخلاء . والكتابة في هذا الاذن الخاص ليست ركنا شكليا بل اشترطت كوسيلة للاثبات يقوم مقامها الاقرار واليمين ، ويمكن الاستعاضة عنها بالبينة والقرائن في الحالات التى تجيزها القواعد العامة استثناء ، بحيث يعتبر إثباتا كافيا للترخيص بالتأجير من الباطن الايصال الصادر من المؤجر بتسلمه الاجرة من المستأجر مضافا اليها الزيادة القانونية ( نقض ١٩٧٩/١/١٠ سنة ٢٠ العدد الاول ص ١٤٣ ) .

٤٥ — اذ كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على سند من ان وصول الاجرة عن شهر سبتمبر سنة ١٩٧١ مضافا اليها الزيادة القانونية يعتبر بمثابة ترخيص بالتأجير من الباطن على مدار السنة ، مع انه بمجردده ليس من شأنه ان يفيد هذه الدلالة باعتباره من شهور الصيف التى يباح فيها التأجير من الباطن موسميا وبغير اذن من المالك ، وكان منطق الحكم على هذا النحو قد حجبته عن

ثمحيص دفاع الطاعن من ان تقاضيه الزيادة القانونية عن شهر واحد من شهر  
الصيف ليس من شأنه ان يعد تصريحاً مطلقاً بالتأجير من الباطن فانه يكون قد  
خالف القانون وشابهه الاخلال بحق الدفاع . ( حكم النقض السابق ) .

٤٦ - اذ كان البين من الاطلاع على العقد موضوع الدعوى ان الطاعن  
باع القدر المبين فيه متعاقداً مع نفسه بصفته ولياً شرعياً انذاك على اولاده  
المطعون عليهم ، وان دور والدتهم اقتصر على مجرد الاشارة الى دفعها الثمن  
تبرعاً منها للقصر المشتريين وانها تتعهد بعدم مطالبتهم او الرجوع عليهم مستقبلاً  
وكانت الدعوى الماثلة قد اقيمت من الطاعن بطلب بطلان التصرف الحاصل منه  
الى اولاده لصوريته المطلقة ، استناداً الى اقرار صادر من النوالدة بان ثمنها لم  
يدفع منها في واقع الامر ، فان ما خلص اليه الحكم من ان هذه الاخيرة ليست  
من بين اطراف العقد ، وانه لا علاقة لها باحداث الاثر القانوني المراد من  
التصرف ، وان الاقرار لا يتضمن الا نفياً لواقعة سداد الثمن منها دون ان  
يعرض للتصرف في حد ذاته ورتب على ذلك افتقار امكان اثبات صورية العقد  
صورية مطلقة بغير الكتابة ، فان هذا الذي خلص اليه الحكم تحصيل سائر  
تحتمله مستندات الدعوى وله مأخذه . ( نقض ١٤/٣/١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد  
الاول ص ٧٨٦ ) .

٤٧ - لما كان من المقرر وفقاً للقواعد العامة في الاثبات وما نصت عليه  
المادتان ٦٠ ، ٦١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ انه لا يجوز الاثبات بشهادة  
الشهود فيما يجب اثباته بالكتابة ما لم يوجد نص أو اتفاق يقضى بغير ذلك .  
ويقصد بما يجب اثباته بالكتابة التصرف غير محدد القيمة أو الذي تزيد قيمته  
على عشرين جنيهاً وكذلك ما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي وكان  
المقرر بنص المادة ١٦ من قانون ايجار الاماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ انه  
« اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون تبرم عقد الايجار كتابة ويلزم المؤجر  
عند تأجير أي مبنى أو وحدة أن يثبت في عقد الايجار ٠٠٠٠ ويجوز للمستأجر  
عند المخالفة اثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات ، ٠٠٠  
( وهو نفس ما قرره المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ) مما مؤداه ان  
المشرع قد اجاز للمستأجر في هذه الحالة - واستثناء من قواعد الاثبات سالفة  
الذكر - ان يثبت واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات سواء  
اكانت الكتابة غير موجودة اصلاً أو وجدت ويراد اثبات ما يخالفها أو يجاوزها .  
وغاية المشرع من هذا الحكم المستحدث في قانون ايجار الاماكن - حسبما يبين  
من مناقشة هذا النص في مجلس الأمة - هو الحد من صور التلاعب  
والاجتيال على احكامه سواء بامتناع المؤجر عن تحرير عقد ايجار للمستأجر

أو اتخاذ وسيلة لاختفاء أمر غير مشروع ولذلك رخص للمستأجر عند مخالفة ذلك النص اثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة الطرق . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات حقيقة العلاقة الإيجارية القائمة بينه وبين المطعون عليه عن شقة النزاع وصورية عقد التملك المحرر له عنها على خلاف الحقيقة فإن طلبه يكون متققا وصحيح القانون بما يجيز قبوله . واذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب بمقولة عدم توافر الأدلة والقرائن على وجود الاحتيال أو قيام مبدأ ثبوت بالكتابة للعلاقة الإيجارية فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وحجب نفسه بالتألي عن تحقيق دفاع جوهرى للطاعن كان من شأنه لو صبح تغيير وجه الرأى فى الدعوى . هذا إلى أن ما ساقه الحكم المطعون فيه تبريرا لقضائه السالف برفض طلب الإحالة إلى التحقيق مشوب بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه ولئن كان لمحكمة الموضوع أن تأخذ فى قضائها بما تترجح اليه وتطرح ما عداه باعتبارها صاحبة الحق فى تقدير ما يقدم اليها فى الدعوى من أدلة وفى فهم ما يكون فيها من قرائن إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها لما تقتنع به سائغا وأن تكون الأسباب التى أوردتها فى صدد هذا الدليل من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهت إليه ، مما مفاده أنه إذا أوردت المحكمة أسبابا لتبرير الدليل الذى أخذت به أو لنفيه فإن هذه الأسباب تخضع لرقابة محكمة النقض التى لها أن تقضى بنقض الحكم إذا كان استخلاصه غير سائغ لابتنائه على أدلة أو قرائن ليس من شأنها أن تؤدى إليه عقلا ، أو كان مبنيًا على جملة أدلة مجتمعة بحيث لا يعرف أيها كان أساسا جوهريا له ثم تبين فساد أحدها بحيث لا يعرف ماذا يكون قضاؤه مع استبعاد . ولما كان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد فى تبرير قضائه أسبابا مفادها أن - العقد موضوع التداعى لم يتضمن فى بنوده ما يوحى بأنه اقترن بالغش أو قصد به التهريب من القانون إخفاء للسبب غير المشروع الذى يقول به الطاعن وهو تقاضى مبلغ ٢٠٠٠ جنيه خلو رجل فى علاقة إيجارية شفوية بينهما . وكان الطاعن لم يبادر إلى إبلاغ النيابة بهذه الواقعة فور حيازته للشقة وكانت النيابة قد باشرت التحقيق فيها وانتهت منه إلى قرار بالحفظ يكتسب حجية مأم القضاء المدنى وتلتزم به المحكمة ، وكان الطاعن لم يمثل أو يبد هذا الدفاع أمام محكمة الدرجة الأولى كما لم يدفع دعواه بطلب الاعتداد بعقد الإيجار وصورية عقد التملك إلا بعد رفع دعوى الفسخ الماثلة بعد شهر ٠٠٠ وكانت الأوراق قد خلت مما يساند زعمه بسداد بعض أقساط الأجرة أو بقيام مبدأ ثبوت بالكتابة هو مجرد ادعاء لا توازره أدلة الدعوى والقرائن المستفادة من أوراقها ولا يكفى لإثباتها الصورية



بشهادة الشهود الامر الذي تلقت معه المحكمة عن طلب احوالة الدعوى الى التحقيق لاثباتها . . لما كان ما تقدم وكان ما استدل به الحكم على نفى الصورية عن المقدم بخلو بنوده مما يدل على اقترانه بالفسخ او التحايل على القانون واخفاء سبب غير مشروع في حين ان الصورية لا يلجا اليها الا ابتغاء ستر هذه الامور ، كما ان عدم مبادرة الطاعن باطلاع النيابة بواقعة خلوس الرجل او تراخيه في رفع دعواه بالاعتداد بالعلاقة الايجارية وبصورية عقد التمليك لما بعد رفع دعوى الفسخ - ليس من شأنه نفى الصورية ولا يدل بذاته على عدم وجودها - اما القول بان قرار الحفظ الصادر من النيابة في شأن واقعة خلو الرجل يكتسب حجية امام القضاء المدني فمردود بما هو مقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من ان الاوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق لا تكتسب حجية امام القضاء المدني لانها لا تفصل في موضوع الدعوى بل في توافر او عدم توافر الظروف التي تجعل الدعوى صالحة لاحتالها للمحكمة للفصل في موضوعها - كما وان الصورية القائمة على الاحتيال على القانون لا تقتضى - وعلى ما هو مقرر بقضاء النقض - قيام مبدأ ثبوت بالكتابة لامكان تحقيقها واثباتها بالقرائن وشهادة الشهود . لما كان ذلك وكان البين منه ان الادلة والقرائن التي اوردها الحكم المطعون فيه - واستخلص قضاءه من مجموعها - لا يؤدي بعضها الى ما انتهى اليه فضلا عن فساد البعض الاخر منها بحيث لا يعرف ماذا يكون قضاؤه مع استبعادها فان الحكم لذلك يكون معيبا بالفساد في الاستدلال والقصور في التسييب ( نقض ٢٧/١٢/٨٠ طعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٤٩ قضائية ) .

## مادة ٦٢

يجوز الاثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب اثباته بالكتابة اذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة .  
وكل كتابة تصدر من الخصم ويكون من شأنها أن تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال ، تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة .  
هذه المادة تطابق المادة ٤٠٢ من القانون المدني .

## الشرح :

مبدأ الثبوت بالكتابة معززا بالبينة والقرائن يكون دليلا كاملا في كل ما كان يجب اثباته بالكتابة . ومن ثم يكون دليلا كاملا على :  
١ - تصرف قانوني تزيد قيمته على عشرين جنيها .

٢ - تصرف قانونى لاثبات قيمته على عشرين جنيها ولكن اشترط الطرفان أن يكون اثباته بالكتابة .

٣ - تصرف قانونى اشترط القانون بنص خاص ان يكون اثباته بالكتابة كالصلح والكفالة .

٤ - ما يخالف الكتابة أو يجاوزها .

وحتى يكون هناك مبدأ ثبوت بالكتابة يجب أن تتوافر أركان ثلاثة :  
الركن الاول وجود ورقة مكتوبة فمجرد الاعمال المادية لا تكفى مثل ذلك أن يشرع المدين فى وفاء التزامه بعمل مادي محض فلا يجوز للدائن أن يتخذ من هذا العمل المادي مبدأ ثبوت بالكتابة لاثبات وجود الالتزام فى ذمة المدين أما اذا كان الشروع فى الوفاء ينطوى على تصرف قانونى كالوفاء بمبلغ من النقود ، وأثبت فى ورقة مكتوبة بأن المبلغ الموفى به يزيد على عشرين جنيها فان هذه الورقة تصلح مبدأ ثبوت بالكتابة - كسند غير موقع - اذ السند الموقع يكون دليلا كتابيا كاملا - ودفاتر تجارية وسجلات وأوراق منزلية ومراسلات وقاشيرات على سند الدين كل هذه تصلح أن تكون مبدأ ثبوت بالكتابة ، هذا اذا لم تكن دليلا كاملا فى الحالات التى نص القانون فيها على ذلك ، كذلك يصلح أن يكون مبدأ ثبوت بالكتابة محاضر الجرد ودفاتر الحساب والايصصالات والمخالصات والتأشيرات فى هامش الأوراق والسندات أو فى ظهورها والمذكرات الشخصية ولو كانت مدونة فى أوراق منشورة وصور الأوراق الرسمية والعرفية والرسالة وأقوالا فى محضر تحقيق وكما يستخلص مبدأ الثبوت بالكتابة من ورقة واحدة . يمكن أن يستخلص من عدة أوراق متفرقة لا تكفى واحده منها للنهوض بهذا الاستخلاص كما اذا كانت الورقة الصادرة من الخصم تشير الى ورقة أو أوراق أخرى غير صادرة منه ولكنها هى ، دون الأوراق الأخرى التى تجعل وجود التصرف القانونى قريب الاحتمال .

والسند الرسمى الباطل اذا كان موقعا عليه من زوى الشأن تكون له قيمة الورقة العرفية ، فمن باب أولى يصلح أن يكون مبدأ ثبوت بالكتابة اذا لم يكن صالحا لأن يكون دليلا كتابيا كاملا والسند العرفى اذا كان باطلا لعدم التوقيع عليه يصلح أن يكون مبدأ ثبوت بالكتابة اذا كان مكتوبا بخط المدين أو كان صادرا منه أو ممن يمثله .

وكذلك السند العرفى الموقع عليه أو الصادر من المدين دون ذكر لمقدار الدين يصلح أن يكون مبدأ ثبوت بالكتابة فيجوز اثبات الدين بالبينة والقرائن ولا يعد هذا اثباتا لما يجاوز الكتابة لان الكتابة هنا ليست دليلا كتابيا كاملا بل مبدأ ثبوت بالكتابة .

وفي بعض الاحيان قد يكون مجرد بيان سلبى اى مجرد اغفال ذكر بيان  
فى ورقة مكتوبة ، صالحا لان يكون مبدأ ثبوت بالكتابة . فيستخلص مبدأ  
الثبوت بالكتابة من عدم ذكر امر فى ورقة تحتويه عادة كما اذا لم يذكر الورثة  
فى محضر جرد اموال مورثهم دينا للمورث فان هذا يصلح مبدأ ثبوت بالكتابة  
فى التخالص من هذا الدين وتقريرا على هذا المبدأ نصت المادة ١١٣ اثبات على  
انه اذا تخلف الخصم عن الحضور للاستجواب بغير عذر مقبول او امتنع من  
الاجابة بغير مبرر قانونى جاز للمحكمة ان تقبل الاثبات بشهادة الشهود  
والقرائن فى الاحوال التى ما كان يجوز فيها ذلك . والورقة المكتوبة هنا هى  
المحضر الرسمى الذى دون فيه تخلف الخصم عن الحضور او امتناعه عن  
الاجابة .

ولفظ الكتابة يصرف الى اوسع معانيه فهو يشمل كل ما يحسب  
اشتراط شكل ما او وجود توقيع ولذلك استعمل النص عبارة « كل كتابة »  
وقد تكون مجرد علامة ترمز للاسم او توقيعاً او غير ذلك .

ومن البديهي انه يجب ان تكون الورقة موجودة فعلا ، وان يقدمها  
صاحب المصلحة للمحكمة فاذا فقدت او ضاعت فلا يصح اثبات تحريرها بشهادة  
الشهود والقرائن والا كان الاثبات كله بذلك ، على انه اذا اعترف بها الخصم  
التمسك بها ضده قام اعترافه مقام وجودها وتقديمها ، وتقدير ما اذا كان  
المحرر ورقة مكتوبة ام لا مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .  
ولا تخضع المحررات التى تعتبر مبدأ ثبوت الكتابة لقاعدة ثبوت التاريخ  
لان هذه القاعدة لا تطبق الا على المحررات العرفية التى تعتبر دليلا كاملا .

غير ان التاريخ الذى يحمله مبدأ ثبوت بالكتابة لا يعتبر حجة على الغير  
بصفة مطلقة اذ يجوز له ان ينازع فى صحة هذا التاريخ بان يطعن عليه  
بالصورىة .

هذا ونحب ان ننوه اننا لاحظنا اثناء تتبعنا لاحكام محكمة النقض ان  
كثيرا من المحاكم ترفض اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة وتؤسس قضاءها  
فى هذا الخصوص على خلوها من بيانات معينة فى حين ان هذه البيانات لم  
توافرت فى المحرر فانها تكون منها دليلا كاملا وكما نقول محكمة النقض فى  
احكامها المتواترة ان الحكم فى هذه الحالة يكون قد اقام قضاءه على اساس  
خاطىء لمفهوم مبدأ الثبوت بالكتابة .

والركن الثانى هو ان تكون الورقة الصادرة من الخصم الذى يحتج عليه  
بها وصدور الورقة من الخصم اما ان يكون صدورا ماديا او صدورا معنويا



فالمصدر المادى يتحقق بأن تكون الورقة بتوقيع الخصم أو بخطه وأى الخصمين  
يكفى التوقيع أو الخط . والورقة التى وقعها الخصم تكون غالبا دليلا كتابيا  
كاملا إذا أعدت أصلا لإثبات المدعى به . ولكنها قد لا تكون أعدت لذلك فعندئذ  
تصلح أن تكون مبدأ ثبوت بالكتابة وقد تكون الورقة غير موقع عليها من  
الخصم ولكنها مكتوبة بخطه ، وهذا يكفى لاعتبار الورقة صادرة منه . والمصدر  
المعنوى يتحقق بأن الخصم - وهو لم يوقع الورقة ولم يكتبها بخطه - يعتبرها  
كما لو كانت صادرة منه . فقد يكون الشخص أميا فتكتب الورقة بأمره ، وقد  
تكون الورقة لم تكتب بأمره ولكنه تمسك بها مقرا بما ورد فيها كمخالصة  
صادرة من الخصم الآخر . والورقة الرسمية غير الموقع عليها من الخصم  
قد تعتبر صادرة منه صدورا معنويا ، فالإقرارات والبيانات التى ترد فى  
أسباب الحكم وتلك التى ترد فى محضر الاستجواب أو فى محضر المعاينة  
كل هذه تعتبر صادرة من الخصم لأنها مدونة فى أوراق رسمية مفسومة الى  
الخصم بواسطة موظفين عموميين . وتعتبر الورقة صادرة من الخصم إذا  
صدرت من شخص يمثل قانونا وقت صدورهما كوكيل أو وصى أو قيم أو مورث ،  
أما إذا كانت الورقة خارج حدود وكالة الوكيل فلا يصح اعتبارها مبدأ ثبوت  
بالكتابة إلا إذا كانت صادرة بأذن خاص ، أما الورقة الصادرة من شخص  
لا يمثل ولو كان ابنه أو زوجته أو شريكه فلا تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة .

ويعتبر المحامى وكيلًا عن الخصم أمام القضاء فالذكرات التى يقدمها  
نيابة عن موكله تصلح أن تكون مبدأ ثبوت بالكتابة ضد الموكل كما تعتبر  
الاقوال والإقرارات التى يدلى بها المحامى فى مرافقته الشفوية وتدوين فى  
محضر الجلسة أو محضر التحقيق كأنها صادرة من الموكل متى كانت قد  
صدرت من المحامى فى حدود وكالته كما يعتبر المحضر وكيلًا عن نوى الشان  
فى مباشرة الاعلانات القضائية أو فى توقيع الحجز وعلى ذلك فالإذاعات  
وصحف الدعاوى ومحاضر الحجز وغيرها من أوراق المرافعات تعتبر كأنها  
صادرة من الأصل وتصلح أن تكون مبدأ ثبوت بالكتابة يحتج بها عليه وكذلك  
يعتبر المورث ممثلا للمورث وقت كتابة المحرر فيعتبر المحرر كأنه صادر من  
المورث ويجوز اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة ضده ، كما يعتبر الدائن السدى  
يستعمل حقوق مدنية ممثلا للمدين وعلى ذلك يصلح المحرر الصادر من المدين  
مبدأ ثبوت بالكتابة ضد الدائن .

ويعتبر أيضا المحرر الصادر من الفضولى مبدأ ثبوت بالكتابة ضد  
رب العمل متى أقر رب العمل أعماله الفضالة .

وكون الورقة صادرة من الخصم أو ممن يمثل مسألة من مسائل القانون  
تخضع لرقابة محكمة النقض .

والركن الثالث أن تجعل الورقة المدعى به قريب الاحتمال فلا يكفي أن تجعل الواقعة المراد اثباتها محتملة بل يجب أن تكون مرجحة الحصول والقاضي هو الذي يقدر قيمة الورقة من حيث تقريب احتمال هذا الأمر ويملك في ذلك سلطة مطلقة لا يخضع في مباشرتها لرقابة محكمة النقض لأن هذا الاحتمال تتفاوت درجاته قوة وضعفا والعبرة فيه باقتناع قاضي الموضوع وليست العبرة فقط بما هو مدون في الكتابة بل بما يمكن استنباطه من ذلك مع مراعاة الظروف الخارجية المحيطة به . فمثلا يستنبط من ورقة شطب الرهن أن الدائن استوفى حقه ومن اتصال عن قسط متأخر من دين أن القساطر الدين السابقة قد وفيت وإذا رفع شخص على آخر دعوى بدين تقدم المدعى عليه ورقة تفيد مديونية المدعى له بعد استحقاق دينه يصبح اعتبار هذه الورقة مبدءا ثبوت بالكتابة بالنسبة إلى واقعة تخلص المدعى عليه من دينه ويكفي أن تقتصر دلالة الورقة على إمكان اتخاذها بداية لاستنتاج القاضي لقد تلك العلاقة بين موضوع الورقة وبين الواقعة المراد اثباتها عند حد التشابه لحسب .

ويمكن القول بأن المحررات التي يصح أن تجعل الأمر المطلوب اثباته قريب الاحتمال تدل على أحد أنواع ثلاثة أولها المحررات التي تشير إلى الواقعة المدعى بها ولكنها لا ترقى إلى مرتبة الدليل الكتابي الكامل أما لأنه يعتبرها عيب شكلي كالمحررات الرسمية الباطلة إذ يمكن اعتبارها مبدءا ثبوت بالكتابة إذا لم تصلح بذاتها أن تكون دليلا كاملا وأما لأنه يقتضيها شرط من الشروط التي يتطلبها القانون كالمحرر العرفي الذي يشير إلى الحق المدعى به ولكنه لا يتناول شروط التعاقد كأن يوقع البائع على اتصال يقر فيه بالبيع دون أن يذكر الثمن وشروط البيع ، وثانيها المحررات التي ترجع بشكل سلبى صحة الواقعة المراد اثباتها أي أن يفصل ذكر بيان في المحرر رغم أنه يدرج فيه عادة كما إذا جردت أموال المورث بحضور ورثته ولم يذكر في محضر الجرد دين محرر عنه سند لصالح المورث ضد أحد مدينه فيصح اعتبار أغفال ذكر الدين في محضر الجرد مبدءا ثبوت بالكتابة لصالح المدين على الوفاء بهذا الدين بالنسبة للورثة وثالثها المحررات التي لا تشير إلى الواقعة المدعى بها لا إيجابا ولا سلبا ولكن يمكن أن يستنبط منها أن الحق المدعى به قريب الاحتمال كما إذا كان تاريخ سند اقترض هو نفس تاريخ عقد البيع فإن هذا يعد مبدءا ثبوت بالكتابة على أن القرض هو ثمن البيع .

فإذا توافرت الأركان الثلاثة المتقدمة فإن مبدءا الثبوت بالكتابة وحده لا يكفي بل يجب تكملة بالبينة أو بالقرائن أو بهما معا وليس القاضي مجبرا عند وجود مبدءا الثبوت بالكتابة إلى أن يحيل الدعوى لتحقيق لتكملة الدليل

فقد يرى في ظروف القضية وملابساتها ما يقنعه بصحة الواقعة المدعى بها وتكون القرائن في هذه الحالة هي التي اكملت مبدأ الثبوت بالكتابة وقد يقوم من ظروف القضية وملابساتها ما يقنعه بعكس ذلك فلا يحتاج أيضا في هذه الحالة الى أن يحيل الدعوى الى التحقيق ويزول ما كان لمبدأ الثبوت بالكتابة من اثر كدليل . واذا احال القاضي الدعوى الى التحقيق فإنه يستبقى سلطته الكاملة في التقدير فيسمع الشهود وقد يقتنع فتصح عنده الواقعة المدعى بها وقد لا يقتنع فيعتبر أن هذه الواقعة لم يقم عليها الدليل . هذا وعلى من يريد الافادة من ورقة باعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة أن يطلب الترخيص له بالاثبات بالبيئة لاستكمال دلالتها ، فاذا لم يطلب ذلك لا يكون القاضي ملزما بإحالة الدعوى للتحقيق وكان له الا يأخذ بالورقة لانها لا تعتبر في ذاتها دليلا كاملا .

واذا قدمت ورقة في الدعوى ولم يتمسك الخصم باعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة فإن المحكمة لا تكون ملزمة باعتبارها كذلك أو بحث توافق شروط مبدأ الثبوت بالكتابة بها .

كذلك فإن مجرد تمسك الخصم بمبدأ الثبوت بالكتابة لا يكفي بل يجب عليه ان يتمسك بطلب استكمال شهادة الشهود . وقد اضطرت احكام النقض على ذلك الا انها في حكم حديث لها قضت انه متى قدم الخصم ورقة في الدعوى فإنه يكون متمسكا بما لهذه الورقة من قوة في الاثبات ، فاذا تبين لمحكمة الموضوع من الورقة وجود مبدأ ثبوت بالكتابة فلها - اعمالا للرخصة المخولة في المادة ٧٠ من قانون الاثبات - ان تأمر من تلقاء نفسها بالاثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك مائدة للحقيقة . ( حكم النقض رقم ٢١ ) .

واذا اريد اتخاذ الاقرار الموصوف او المركب كمقدمة دليل كتابي فإنه يكون من الجائز تحتته والأخذ ببعضه دون البعض الآخر واعتبار ما اجتزى منه مبدأ ثبوت بالكتابة .

ومن المقرر انه يجوز اعتبار الورقة دليلا كاملا على اثبات تصرف معين وفي ذات الوقت مبدأ ثبوت بالكتابة بالنسبة لتصرف آخر .

هذا ويلاحظ أن القاعدة التي توجب الكتابة في اثبات ما يخالف أو يجاوز الكتابة لا تنطبق الا على الكتابة التي تعتبر دليلا كاملا فهي اذن لا تسرى بشأن مبدأ الثبوت بالكتابة ، لان هذا يعتبر دليلا ناقصا تكمله البيئة أو القرائن ، فيجوز نقضه بالبيئة والقرائن . ( الوسيط للسنيهوري الجزء الثاني الطبعة الثانية صفحة ٥٤٤ - وما بعدها والوجيز لنفس المؤلف ص ٦٦٣ وما بعدها ورسالة الاثبات لنشأت الطبعة الخامسة ص ٤٠٩ وما بعدها واصول الاثبات في المواد المدنية لسليمان مرقص ص ٢٢٦ والاثبات في المواد



المدنية لعبد المنعم الصده ص ١١٥ وقانون الاثبات لمحمد عبد اللطيف الجزء الثاني ص ٤٤ وما بعدها .

جواز مبدأ تكملة مبدأ الثبوت بالكتابة بالقرائن القضائية :  
يجوز تكملة مبدأ الثبوت بالكتابة بالقرائن القضائية وفي هذه الحالة يكون له ما للكتابة من قوة الاثبات .

### احكام النقض :

١ - تقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة كونها تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال أم لا مما يستقل به قاضي الموضوع . لا رقابة لمحكمة النقض متى بنى على أسباب سائغة ولم تتعارض مع الثابت بالورقة . ( نقض ٦٧/٣/٣٠ مجموعة المكتب الفني سنة ١٨ ص ٧٤٣ ، نقض ٧٢/٣/٩ سنة ٢٣ ص ٣٤٩ ، نقض ٧٣/٢/٢٧ سنة ٢٤ ص ٣٤٢ ، نقض ٧٧/٥/١٠ سنة ٢٨ ص ١١٦٨ ، نقض ٧٥/١/٢٨ سنة ٢٦ ص ٢٦٨ ) .

٢ - تمسك الخصم باعتبار ورقة مبدأ ثبوت بالكتابة واغفال المحكمة هذا الدفاع دون بيان أسباب اطراحها اياه يعد قصورا في الحكم . ( نقض ٥/٥/١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني سنة ١٧ ص ١٣٠٥ ، نقض ٧٣/٥/٢٢ سنة ٢٤ ص ٧٩٩ ) .

٣ - اذا كان سبب الالتزام ثابتا بالكتابة فانه لا يجوز للمتعاقدين اثبات صوريته الا بالكتابة الا ان المشرع قد اجاز الاثبات بالبينة فيما كان يجب اثباته بالكتابة اذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة ومتى تعزز هذا المبدأ بالبينة أو القرائن فانه يقوم مقام الدليل الكتابي الكامل في الاثبات . ( حكمي النقض السابقين )

٤ - لا تتطلب المادة ٤٠٢ من القانون المدني في مبدأ الثبوت بالكتابة سوى أن يجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال فاذا كان الحكم المطعون فيه قد استند أساسا في عدم اعتبار الايصال الموقع عليه من المطعون ضده مبدأ ثبوت بالكتابة الى خلو هذا الايصال من بيان اسم دافع المبلغ وسبب تحريره واوصاف المبيع وطريقة أداء الثمن ومدة الضمان وتاريخ التسليم ورتب الحكم على خلو الايصال من البيانات المذكورة أن ذلك الايصال لا يجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال وهي بيانات لو توافرت في الايصال المنكور لكونت منه دليلا كتابيا كاملا فان الحكم يكون قد اقام قضاءه على أساس خاطيء لفهوم مبدأ الثبوت بالكتابة فجاء بذلك مخالفا للقانون . ( نقض ٦٦/٦/١٦ مجموعة المكتب الفني سنة ١٧ ص ١٤٠٩ ) .

٥ - لمبدأ الثبوت بالكتابة ما للكتابة من قوة في الاثبات متى كملته البينة يستوى في ذلك أن يكون الاثبات بالكتابة مشروطا بنص القانون أو باتفاق الطرفين وعلى ذلك فاذا رفع البائع الدعوى يطلب ثمن اقطان باعها وقدم

المشتري للمحكمة ورقة عددها مبداً ثبوت بالكتابة على التخالص من ثمن تلك الاقطان طالبا تكملته بالبينة فلم يعتد الحكم بهذا الدفاع استناداً الى اتفاق الطرفين على عدم اثبات التخالص بغير الكتابة فان الحكم يكون قد اخطأ اذ لو صح اعتبار تلك الورقة مبداً ثبوت بالكتابة يجعل التخالص محتملاً لكان للمتمسك بها تكملته بالبينة . ( نقض ٥٧/١٢/١٢ مجموعة المكتب الفني سنة ٨ ص ٩١٧ ) .

٦ - اذا كان الطاعن قد قدم الى المحكمة ضمن مستنداته خطاباً مرسلًا له من المطعون عليه فانها لا تكون قد اخطأت اذا ما استخلصت من هذا الخطاب دليلاً قبل الطاعن ( مبداً ثبوت بالكتابة ) ، ذلك ان تقديم الطاعن مستنداً له في الدعوى يفيد تمسكه بما ورد فيه ، فيصح الاحتجاج عليه بمضمونه . ( نقض ١٦/٤/١٩٥٣ مجموعة المكتب الفني سنة ٤ ص ٩٠٤ ) .

٧ - الايصال المعطى من البائع لمن استرد منه عقد البيع الذي كان قد اودعه اياه يجوز للمشتري ان يعتمد عليه في اثبات حصول البيع له متى كان قد حصل عليه برضاء المودع لديه . ( نقض ١٢/٥/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة ص ٤٤ قاعدة ١٥٢ ) .

٨ - ان الفاتورة الصادرة من أحد المحلات التي تعامل الشركة والتي وقعها أحد الشريكين تعتبر بلا شك مبداً ثبوت بالكتابة في اثبات الشركة مادام من شأنها ان تجعل ثبوت قيامها في حقه قريب الاحتمال فاذا اكملت هذه الفاتورة بشهادة الشهود والقرائن فان شركة التضامن يثبت قيامها بين الشريكين . ( نقض ٢٧/٤/١٩٤٤ المرجع السابق ص ٤٥ قاعدة ١٥٧ ) .

٩ - محاضر الحجز الادارية التي توقع بناء على طلب المؤجر على زراعة المستأجر تعتبر قانوناً انها صادرة من المؤجر ، وهي بذلك تصلح للاحتجاج بها عليها كمبداً ثبوت بالكتابة في شأن بيع الاشياء المحجوزة بالقدر وبالثمن الوارد بها فاذا استكملتها محكمة الموضوع بما تذكره في حكمها من القرائن ، واستنتجت منها وجوب خصم قيمة الحاصلات حسبما جاء بمحاضر الحجز فهذا الاستخلاص مما يدخل في حاصف فهم الواقع في الدعوى ولا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع . ( نقض ١٩/٣/٣٦ المرجع السابق ص ٤٥ قاعدة ١٥٨ ) .

١٠ - اذا قدمت في الدعوى قصاصات ورق مجموعة بعضها الى بعض بطريق اللصق على انها تضمنت شروط استرداد العين المباعة فاستندت المحكمة منها ومن ترتيب العبارة الواردة بها وخصوصاً ما يتعلق منها بالعين ومقدارها وحق استردادها مع اتحاد الخط والحبر والورق ووجود توقيع بصمة ختم المشتري على احدها استندت من ذلك على ان هذه البقايا هي

أجزاء لأصل واحد فاعتبرتها - لا ورقة ضد كاملة - بل مبدأ ثبتت بالكتابة اكملته بما استخلصته من شهادة الشهود والقرائن التي أوردتها وبناء على ذلك قضت بأن العقد وإن كتب في صورة عقد بيع بات هو في حقيقته يخفى رهنا فذلك ليس فيه خطأ في تطبيق القانون . ( نقض ١٩٥١/١١/٢٢ المرجع السابق ص ٤٦ قاعدة ١٦٠ ) .

١١ - يجب - لكي يعتبر المحرر الصادر ممن ينوب عن الخصم المطلوب الإثبات عليه ، كوكيل أو ولى أو وصى ، مبدأ ثبتت بالكتابة - أن يكون قد صدر منه في حدود ثباته فإذا كان الحكم قد اقتصر في اعتباره الاقرار سالف الذكر مبدأ ثبتت بالكتابة على كونه صادراً من جد القصر والوكيل عن الوصية دون أن يبين ما إذا كان هذا الاقرار قد صدر في حدود وكالة الجد عن الوصية من ناحية ، وفي حدود سلطتها كوصية على القصر من ناحية أخرى فإنه يكون قاصر البيان قصوراً يستوجب نقضه . ( نقض ١٩٤٩/١٢/١ المرجع السابق ص ٤٧ قاعدة ١٦٧ ، نقض ١٩٦٧/١١/٣٠ سنة ١٨ ص ١٧٩٠ ) .

١٢ - حكم محكمة الموضوع يكون على صواب إذا رفضت المحكمة الدعوى بناء على أن ايصالات التوريد ليست دليلاً كتابياً كاملاً على تعاقد وأنها إن اعتبرت مبدأ ثبتت بالكتابة فإن المدعى لم يطلب تكملته بالبينة . ( نقض ١٩٤٧/١/١٦ مجموعة عمر جزء ٥ ص ٩٨ قاعدة رقم ١٢٨ ) .

١٣ - يجوز اعتبار أقوال المدين في الشكوى الإداري مبدأ ثبتت بالكتابة والمحكمة أن تحيل الدعوى للتحقيق لتكماله بالبينة . ( نقض ١٩٧٧/٣/٩ سنة ٢٣ ص ٣٤٩ ) .

١٤ - تقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبتت بالكتابة من سلطة قاضي الموضوع متى كان رآيه لا يتعارض مع ما هو ثابت بالورقة . ( نقض ٧٨/٥/٣٠ طعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٥ قضائية ) .

١٥ - تمسك الخصم بورقة صادرة من خصمه باعتبار أنها تكون مبدأ ثبتت بالكتابة . طلبه إحالة الدعوى للتحقيق . وجوب بحث المحكمة لهذه الورقة من جهة كونها تجعل الواقعة المدعى بها قريبة الاحتمال . إيراد الحكم في أسبابه أن الورقة لا تتضمن اعترافاً بالواقعة . خطأ في القانون . م ٦٢ من قانون الإثبات ( نقض ٧٨/٤/١١ طعن رقم ١٥٣ لسنة ٤٥ قضائية ) .

١٦ - يكفي في مبدأ الثبوت بالكتابة طبقاً للمادة ٤٠٩ من القانون المدني أن يجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في عدم اعتبار الخريطة - التي تدعى الزوجة الطاعنة أن المورث حررها بخطه وبين بها الاطيان المبيعة لها - مبدأ ثبتت بالكتابة إلى أنه لا يبين منها الصفة التي وقع بها المورث عليها ، وإلى خلوها من بيان اسم البائع



وموقع الاطيان - والتمن وما تم فيه ، ورتب الحكم على ذلك ان هذه الخريطة لا تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال ، ولما كانت هذه البيانات لو توافرت في الخريطة المذكورة لكونت منها دليلا كاملا ، هذا الى ان الثابت من الاطلاع على الخريطة انها تشمل على حدود الاطيان المبيعة للطاعنة فان الحكم يكون بذلك قد اقام قضاءه في هذا الخصوص على اساس خاطيء لفهوم مبدأ الثبوت بالكتابة علاوة على مخالفة الثابت في الاوراق . ( نقض ٧٥/١/٢٨ سنة ٢٦ ص ٢٦٨ ) .

١٧ - اذ كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد فيما استخلصه من المخالصات والمستندات - بصدد مقدار اجرة سنة ٦٥/٦٤ الزراعية موضوع النزاع - على المعنى الظاهر لها وبين الاعتبارات المقبولة المؤدية لما ذهب اليه وكان لا مانع من اعتبار الورقة دليلا كاملا على اثبات تصرف معين وفي ذات الوقت مبدأ ثبوت بالكتابة بالنسبة لتصرف آخر ، وكان تقدير ما اذا كانت الورقة المتمسك بها من الخصم تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ، فانه بحسب الحكم المطعون فيه ان اعتبر ورقة المحاسبة عن سنتي ٦٢/٦٣ ، ٦٤/٦٣ الزراعتين بقيمة ايجارية اقل من الاجرة الواردة بالعقد وبعد خصم المصاريف المتمسك بها من الطاعنين الاول والثاني ( المستأجرين ) مبدأ ثبوت بالكتابة لم يطلبها تكملة بالبينة ، ومن ثم اتخذ من عجزهما عن اثبات ادعائهما - الاجرة الاقل وخصم المصاريف - موجبا لرفضه . ( نقض ٧٥/٣/١٧ سنة ٢٦ ص ٦١٠ ) .

١٨ - مجرد تمسك الخصم بورقة مكتوبة صادرة من خصمه باعتبار انها تكون مبدأ ثبوت بالكتابة لا يقوم مقام الدليل الكامل فيما يجب اثباته بالكتابة بل على صاحب المصلحة طلب استكمالته بشهادة الشهود أو بالقرائن أو بهما معا حتى تنظر المحكمة في طلبه احالة الدعوى الى التحقيق ، واذا كان الثابت ان الطاعنين لم يطلبوا الاحالة الى التحقيق لاستكمال هذا الدليل الناقص ، فلا تثريب على الحكم المطعون فيه ان هو التفت عنه . ( نقض ١٩٧٩/٤/١١ سنة ٣٠ العدد الثاني ص ١٠٧ ) .

١٩ - مبدأ الثبوت بالكتابة . قيامه . بمثابة دليل كتابي متى تعزز بالبينة . لا يقوم وحده مقام الدليل الكتابي . ( نقض ١٩٨١/٤/١٤ طعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٢٠ - النص في الفقرة الاولى من المادة ٦٢ من قانون الاثبات على انه « يجوز الاثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب اثباته بالكتابة اذا وجد مبداء ثبوت بالكتابة يدل على ان المشرع قد جعل لمبدأ الثبوت بالكتابة ما للكتابة من قوة في الاثبات متى اكمله الخصوم بشهادة الشهود ويستوى في ذلك ان يكون

الاثبات بالكتابة مشروطا بنص القانون ، او باتفاق الطرفين ، وكانت المادة ١٠٠ من القانون المشار اليه قد نصت على أن يترك لتقدير القاضي استنباط كل قرينة لم يقررها القانون ، ولا يجوز الاثبات بهذه القرائن الا في الاحوال التي يجوز فيها الاثبات بشهادة الشهود ، فان مفاد ذلك أن المشرع اجاز الاثبات بالقرائن القضائية في جميع الاحوال التي يجوز فيها الاثبات بشهادة الشهود ، ويجعل تقدير تلك القرائن منوطا باطمئنان محكمة الموضوع ، ومن ثم فإن مبدأ الثبوت بالكتابة يجوز تكملته بشهادة الشهود كما يجوز تكملته بالقرائن القضائية حتى يكون له ما للكتابة من قوة في الاثبات . ( نقض ١٩٧٩/٣/٥ سنة ٣٠ العدد الاول ص ٧١٢ ) .

٢١ - متى قدم الخصم ورقة في الدعوى فانه يكون متمسكا بما لهذه الورقة من قوة في الاثبات ، فاذا تبين لمحكمة الموضوع من الورقة وجود مبدأ ثبوت بالكتابة فلها - اعمالا للرخصة المخولة لها في المادة ٧٠ من قانون الاثبات - أن تأمر من تلقاء نفسها بالاثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة . ( نقض ١٩٧٩/١١/٢٧ سنة ٣٠ العدد الثالث ص ٨٠ ) .

٢٢ - لا يتطلب القانون بيانات معينة في الورقة لاعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة ويكفي أن تكون صادرة من الخصم أو يحتج عليه بها وأن تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال ( حكم النقض السابق ) .

٢٣ - تقدير ما اذا كانت الورقة التي يراد اعتبارها - مبدأ ثبوت بالكتابة - من شأنها أن تجعل الأمر المراد اثباته قريب الاحتمال ، هو اجتهاد في فهم الواقع يستقل به قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائغا . ( نقض ١٩٧٩/٣/٢١ سنة ٣٠ ص ٨٩٧ ) .

٢٤ - مفاد نص المادة ٦٢ من قانون الاثبات - وعلى ما جرى به قضاء النقض - أن المشرع وقد جعل لمبدأ الثبوت بالكتابة ما للكتابة من قوة في الاثبات متى اكمله الخصم بشهادة الشهود أو القرائن ، فقد اشترط لتوافر مبدأ الثبوت بالكتابة أن تكون هناك ورقة مكتوبة ايا كان شكلها والغرض منها كالمراسلات والدفاتر ومحاضر التحقيق والجلسات والجرد وغيرها - من الاوراق والمذكرات القضائية أو المقدمة لجهات رسمية وأن تكون هذه الورقة صادرة من الخصم المراد اقامة الدليل عليه أو من يمثله أو ينوب عنه قانونا وأن يكون من شأنها أن تجعل الالتزام المدعى به أو الواقعة المراد اثباتها مرجحة الحصول وقريبة الاحتمال - سواء كان ذلك بطريق مباشر بأن تتضمن الإشارة اليها بذاتها أو بطريق الإشارة الى واقعة أخرى متنازعا عليها ويكون من شأن ثبوتها أن يجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال ، لما كلن ذلك وكان من المقرر أن تقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة - هو من جهة كونها ورقة مكتوبة أو صادرة من الخصم - من مسائل القانون التي



تخضع لرقابة محكمة النقض أما من جهة كونها تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال فانه يعتبر من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع بشرط ان يكون ما استخلصه وبنى عليه قضاءه سائغا . ( نقض ٨٢/١٢/٢٨ طعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤١ قضائية )

٢٥ - لما كان من المقرر وفقا لقواعد العامة في الاثبات ومائست عليه المادتان ٦٠ ، ٦١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ انه لايجوز الاثبات بشهادة الشهور فيما يجب اثباته بالكتابة عالم يوجد نص او اتفاق يقضى بغير ذلك . ويقصد بما يجب اثباته بالكتابة التصرف غير الجسد القيمة او الذي تزيد قيمته على عشرين جنيها وكذلك ما يخالف او يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي وكان المقرر بنص المادة ١٦ من قانون ايجار الاماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ انه : اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون تبرم عقود الايجار كتابة ويلزم المؤجر عند تأجير اى مبنى او وحده ان يثبت في عقد الايجار . . . ويجوز للمستأجر عند المخالفة اثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات . . . ( وهو نفس ما قرره المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ) مما مؤداه ان المشرع قد اجاز للمستأجر في هذه الحالة واستثناء من قواعد

الاثبات سواء اكانت الكتابة غير موجودة اصلا او وجست ويراد اثبات ما يخالفها او يجاوزها . وغاية المشرع من هذا الحكم المستحدث في قانون ايجار الاماكن - حسبا يبين من - مناقشة هذا النص في مجلس الأمة - هو الحد من صور التلاعب والاحتيال على احكامه سواء بامتناع المؤجر عن تحرير عقد ايجار للمستأجر او اتخاذه وسيلة لاختفاء امر غير مشروع ولذلك رخص للمستأجر عند مخالفة ذلك النص اثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة الطرق . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه

ان الطاعن تمسك بطلب احالة كدعوى الى التحقيق لاثبات حقيقة العلاقة الانجارية القائمة بينه وبين المطعون عليه عن شقة النزاع وصورية عقد التمليك الحرر له عنها على خلاف الحقيقة فان طلبه يكون متلقا وصحيح القانون بما يجيز قبوله . واذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب بمقولة عدم توافر الادلة والقرائن على وجود الاحتيال او قيام مبدأ ثبوت بالكتابة للعلاقة الانجارية فانه يكون قد خالف القانون واخطا في تطبيقه وحجب نفسه بالتالى عن تحقيق دفاع جوهرى للطاعن كان من شأنه لوضع تغيير وجهه الرأى في الدعوى . هذا الى ان ماساته الحكم المطعون فيه تبريرا لقضائه السالف برفض طلب الاحالة الى التحقيق مشوب بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب ذلك ان المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه ولئن كان لمحكمة الموضوع ان تأخذ في قضائها بما ترتاح اليه وتطرح ماعراه باعتبارها



صاحبة الحق في تقدير ما يقدم اليها في الدعوى من أدلة وفي فهم ما يكون فيها من قرائن إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها لما تقتنع به سائغا وأن تكون الأسباب التي أوردتها في صدد هذا الدليل من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه ، مما مفاده أنه إذا أوردت المحكمة أسبابا لتبرير الدليل الذي أخذت به أو لنفيه فإن هذه الأسباب تخضع لرقابة محكمة النقض التي لها أن تقضي بنقض الحكم إذا كان استخلاصه غير سائغ لإبتنائه على أدلة أو قرائن ليس من شأنها أن تؤدي إليه عقلا ، أو كان مبنيا على جملة أدلة مجتمعة بحيث لا يعرف أيها كان أساسا جوهريا له ثم تبين فساد أحدها بحيث لا يعرف ماذا يكون قضاؤه مع استبعاد .

ولما كان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد في تبرير قضائه أسبابا مفاده أن - العقد موضوع التداعى لم يتضمن في بنوده ما يوحى بأنه اقترن بالغش أو قصد به التهرب من القانون إخفاء للسبب غير المشروع الذي يقول به الطاعن وهو تقاضى مبلغ ٢٠٠٠ جنيه خلو رجل في علاقة إيجارية شفوية بينهما ٠٠٠ وكان الطاعن لم يبادر إلى إبلاغ النيابة بهذه الواقعة فور حيازته للمشقة وكانت النيابة قد باشرت التحقيق فيها وانتهت منه إلى قرار بالحفظ يكتسب حجية أمام القضاء المدني وتلتزم به المحكمة ، وكان الطاعن لم يمثل أو يبد هذا الدفاع أمام محكمة الدرجة الأولى كما لم يرفع دعواه بطلب الاعتداد بعقد الإيجار وصورية عقد التمليك إلا بعد رفع دعوى الفسخ الماثلة بعد شهر ٠٠٠ وكانت الأوراق قد خلت مما يسند زعمه بسداد بعض أقساط الأجرة أو بقيام مبدأ ثبوت بالكتابة هو مجرد ادعاء لا تؤازره أدلة الدعوى والقرائن المستفادة من أوراقها ولا يكفي لاثباتها الصورية بشهادة الشهود الأمر الذي تلتفت معه المحكمة عن طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لاثباتها ٠٠٠ لما كان ما تقدم وكان ما استدل به الحكم على نفى الصورية عن العقد بخساره بنوده مما يدل على اقترانه بالغش أو التحايل على القانون وإخفاء سبب غير مشروع في حين أن الصورية لا يجلا إليها إلا ابتغاء ستر هذه الأمور ، كما أن عدم مبادرة الطاعن بإبلاغ النيابة بواقعة خلو الرجل أو تراخيه في رفع دعواه بالاعتداد بالعلاقة الإيجارية وبصورية عقد التمليك لما بعد رفع دعوى الفسخ - ليس من شأنه نفى الصورية ولا يدل بذاته على عدم وجودها - أما القول بأن قرار الحفظ الصادر من النيابة في شأن واقعة خلو الرجل يكتسب حجية أمام القضاء المدني فمردود بما هو مقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من أن الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق لا تكتسب حجية أمام

القضاء المدني لأنها لاتفصل في موضوع الدعوى بل في توافر أو عدم توافر الظروف التي تجعل الدعوى صالحة لاحالتها للمحكمة للفصل في موضوعها كما وان الصورية القائمة على الاحتيال على القانون لاتقتضى - وعلى ما هو مقرر بقضاء النقض - قيام مبدأ ثبوت بالكتابة لامكان تحقيقها واثباتها بالقرائن وشهادة الشهود . لما كان ذلك وكان البين منه ان الادلة والقرائن التي أوردها الحكم المطعون فيه واستخلص قضاءه من مجموعها - لا يؤدي بعضها الى ما انتهى اليه فضلا عن فساد البعض الآخر منها بحيث لا يعرف ماذا يكون قضاؤه مع استبعادها فان الحكم لذلك يكون معيبا بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب (نقض ١٩٨٠/١٢/٢٧ طعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٤٩ قضائية) .

٢٦ - من المقرر وعلى ما جرى به قضاء النقض ان عدم تجزئة الاقرار الموصوف او المركب - المتخذ كدليل في الدعوى - محله الا يكون فيها دليل غيره ، اما اذا وجد دليل آخر كالبينة او اريد اتخاذ الاقرار كمقدمة دليل كتابي فانه يكون من الجائز تجزئته والاخذ ببعضه دون الآخر واعتبار ما اجتزى منه مبرا ثبوت بالكتابة (نقض ١٩٨٢/١٢/٢٨ طعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤١ قضائية) (نقض ١٩٧٥/٢/٤ لسنة ٢٦ ص ٣٢٣) .

### مادة ٦٣

يجوز كذلك الاثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب اثباته بدليل كتابي:  
(أ) اذا وجد مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي .  
(ب) اذا فقد الدائن سند الكتابي بسبب اجنبي لا يد له فيه .  
هذه المادة تطابق المادة ٤٠٢ مدني .

### الشرح :

مجال الاستثناء المنصوص عليه في هذه المادة هو التصرفات القانونية ويترتب على ذلك أن المانع الذي يبرر قيام هذا الاستثناء ليس مانعا مطلقا ، وانما هو نسبي عارض ، لا يرجع الى طبيعة التصرف ، بل يرجع الى الظروف التي انعت فيها التصرف أو قيام مانع من تقديم المحرر بعد الحصول عليه في ظروف لاحقة على التصرف وعلى ذلك يخرج من نطاق هذا الاستثناء الوقائع القانونية التي يمتنع فيها على وجه الاطلاق الحصول على دليل كتابي وهو الوقائع المادية فهذه يكون المانع من الحصول على كتابة فيها مانعا مطلقا ، يرجع الى طبيعة الواقعة ولهذا يجوز فيها الاثبات بجميع الطرق كأصل عام والمانع من الحصول على الكتابة وقت التصرف قد يكون مانعا ماديا وقد يكون مانعا أدبيا ولم تورد المادة أمثلة على المانع المادي بل ترك الامر الى تقدير

القاضي فحيث تقوم ظروف مادية يتعذر معها الحصول على الكتابة لاثبات التصرف فإنه يجوز الاثبات بالبينة والقرائن مثل تلك الوديعة الاضطرارية فمن فوجيء يخطر كحريق أو اضطرابات فيأدر إلى انقاذ متاعه بإيداعه عند الغير لا يجد من الوقت ولا من الظروف التي احاطت به متسعا للحصول من المودع عنده على دليل كتابي بالوديعة اذا زادت قيمتها على عشرين جنيها ومثل ذلك أيضا وديعة النزيل في الفندق لامتعته ونزول احداث غير منظورة قد يحول دون الحصول على دليل كتابي يكون مانعا ماديا ويجب أن يكون الحادث غير منظور وان يكون جسيما بحيث يجعل التعاقد على الالتزام امرا بلغ حدا من الاستعجال لا يتسع معه الوقت للحصول على سند كتابي كاقراض شخص مالا طرأت الحاجة اليه وهو في الميناء على وشك السفر أو وهو مصاب في حادث لم يكن يتوقعه وإيداع صندوق بداخله نقود أثناء قيام الشرطة بالتفتيش .

ويتعين أن يكون طالب الاثبات طرفا بنفسه أو بمن يمثله في التصرف القانوني أما الغير فإنه يجوز له أن يثبت التصرف بطرق الاثبات كافة بما فيها البينة والقرائن متى كانت له مصلحة مشروعة في اثباته لا على اعتبار قيام مانع من الحصول على الكتابة ولكن باعتبار ان التصرف القانوني بالنسبة له واقعة مادية .

ويلحظ ان التصرفات القانونية التي يوجب القانون افراغها في محرر رسمي كالهبة والرهن التاميني فلا يجوز اثباتها بشهادة الشهود اذا قسام بشأنها مانع من الحصول على الكتابة لان الرسمية ركن من اركان التصرف لا ينقصد بدونها .

والمانع الادبي لا يقوم على ظروف مادية كالسابقة وانما يقوم على ظروف نفسية أي اعتبارات ادبية ترجع الى الظروف التي انعقد فيها التصرف أو العلاقة التي تربط الطرفين وقت انعقاد التصرف ، اذا كان من شأن هذه العلاقة أو تلك الظروف أن تمنع الشخص ادبيا من الحصول على دليل كتابي واكثر ما ترجع الموانع الادبية الى امور ثلاثة :

١ - الزوجية والقربة .

٢ - علاقة الخدمة .

٣ - العرف المتبع كما يقضى بذلك العرف في بعض المهن وبوجه خاص في مهنة الطب فان الطبيب في اكثر الظروف لا يحصل على دليل كتابي من المريض بالاجر المتفق عليه وحائك الملابس لا يأخذ عادة ورقة مكتوبة على عميله وكذلك اصحاب الفنادق والمطاعم والمقاهي .



ومن الاسباب التي اعتبرت المحاكم في احوال كثيرة موانع ادبيه وجود صلة نسب بين العاقدين أو عقد خطبة أو وكالة مجانية أو صلة الخادم بسيده أو نفوذ كبير لاحد المتعاقدين بين أهله وعشيرته يجعل من المستحيل على من يتعاقدون معه ان يطلبوا منه كتابة .

على ان الاحكام لم تعتبر هذه الاسباب في ذاتها موانع ادبيه ، بل اعتبرت كذلك بعد ان ثبت لديها من ظروف الدعاوى أن هذه الاسباب كان من شأنها فعلا في تلك الظروف أن تجعل من المستحيل ادبيا اقتضاء التعاقد كتابة ممن تعاقد معه فاذا توافر سبب من الاسباب المذكورة في ظروف لا يترتب عليها نشوء هذه الاستحالة فإن المحاكم لا تعتبره مانعا ادبيا .

هذا ومن الملاحظ أن العلاقة بين المخدم والخادم قد لا تسمح تبعاً للظروف بالحصول على الدليل الكتابي فخدم المنازل لا يستطيعون عادة تقديم دليل كتابي على أجورهم وشروط خدمتهم ولا على ما قدموه لحساب المخدم من مبالغ صرفوها في الشئون المنزلية وقد جرى العرف بين المصريين وخصوصا المسلمين منهم على أنه بعد الاتفاق على الخطبة ودفع المهر وقبل اتمام الزفاف يشتري الجهاز فاذا سلم الخاطب الجهاز ولم يتم الزواج وطالب به جاز اثبات الدعوى بالبينة ان يوجد في هذه الظروف مانع ادبي يحول دون الحصول على سند كتابي من الخاطب .

ويصح ان تكون الوكالة المجانية مانعا من تقديم دليل كتابي وقد تكون رابطة الصداقة والمودة بين الجيران مانعا ايضا من الكتابة غير أنه لا يعتبر مانعا ادبيا علاقة المحامي بموكله أو علاقة الشركاء ببعضهم .

ويذهب بعض الشراح الى أنه يجب الحذر من الخلط بين المانع الادبي ، والحياء والذوق أو اللياقة ، فان كل ذلك لا يغني عن الدليل الكتابي .

وبالنسبة لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة فان من حصل على سند مكتوب ثم فقده بسبب اجنبى يجوز له الاثبات بالبينة والقرائن ولكن عليه ان يثبت امورا ثلاثة اولها انه قد حصل فعلا على دليل كتابي كامل ويجوز ان يثبت ذاك بجميع الطرق لانه انما يثبت واقعة مادية اما اذا كان السند لا يصلح دليلا كتابيا كاملا كما لو كان مبدأ ثبوت بالكتابة فلا يجوز اثبات سبق وجوده بالبينة والقرائن .

٢ - وان هذا السند قد فقد وهذه أيضا واقعة مادية يجوز اثباتها بالبينة والقرائن .

٣ - وأن فقد السند كان بسبب اجنبى لا يد له فيه ، كسرقة أو حريق أو غير ذلك من الحوادث التي لم يكن يتوقعها وهذه الاخرى واقعة مادية يجوز اثباتها بالبينة والقرائن .

وهو يستطيع بعد اثبات الأمور الثلاثة المتقدمة الذكر أن يثبت بالبينة

والقرائن :

- ١ - أي تصرف تزيد قيمته على عشرين جنيها .
- ٢ - أي تصرف لا تزيد قيمته على عشرين جنيها ولكن اتفق الطرفان على أن يكون اثباته بالكتابة .
- ٣ - أي عقد يشترط القسانون أن يكون اثباته بالكتابة ولو لم تجاوز قيمته عشرين جنيها كالصلح والكفالة .

٤ - ما يخالف الكتابة أو يتجاوزها .

غير أن المحكمة لها أن ترفض الاحالة الى التحقيق اذا رأت أن الادعاء يفقد السند بسبب اجنبى غير جدى .

ويلاحظ أن اثبات السبب الاجنبى لا يتشدد فيه التشدد المقرر فى المسؤولية فيكفى أن يثبت صاحب السند أنه لم يقصر فى المحافظة عليه حتى يعتبر أنه فقد السند لسبب اجنبى . وقد يتضمن اثبات السبب الاجنبى اثبات فقد السند ، فاذا اثبت شخص أن حريقا لا يد له فيه التهم منزله ولم يستطع انتشال أوراقه ومستندات فاحترقت جميعها ، كان فى هذا اثبات للسبب الاجنبى واثبات لفقد السند المكتوب فى وقت واحد معا .

ويشترط لجواز الاثبات بالبينة عند فقد السند أن يكون الدائن قد فقد سنده الكتابى لسبب اجنبى لا يد له فيه فاذا كان الدائن قد فقداه باهمال وقع منه أو بفعل عمدى صدر عنه فانه يمتنع عليه استعمال هذا الحق الذى خوله القانون استثناء .

ولا يقتصر ما يثبت المدعى على سبق وجود السند ، بل عليه أن يثبت أيضا مضمونه الذى يدعيه واستيفاء الشروط القانونية اذا تعلقت الدعوى بتصرف شكلى كالمهبة والرهن الرسمى لان السند مفرغا فى الشكل السدى يتطلبه القانون قد وجد فعلا فاستكمل التصرف اركانه وقام صحيحا ثم فقد السند بسبب اجنبى ليس من شأنه أن يؤثر فى قيام التصرف ولها يجوز له أن يثبت بالبينة والقرائن .

ويجب على القاضى أن يحتاط فى تكوين عقيدته اذا كانت البينة هى وحدها الدليل على فقد السند لسبب اجنبى . والغالب فى هذا الشأن أن تكون هناك قرائن تعزز البينة ذلك أن للقوة القاهرة لا تثبت عادة بالبينة فحسب وانما يجب أن تعزز هذه البينة اثار مادية وقرائن قوية .

ويرى الأستاذ نشأت أن الدائن ليس فقط هو الذى يستطيع أن يثبت ضياع سند الدين بسبب قهرى ، بل المدين أيضا يمكنه أن يثبت ضياع إيصال بالدفع بسبب قهرى سواء كان التخلص به كليا أم جزئيا وليس الأمر مقصورا على ضياع سند دين بل يشمل سندا بأى تعهد أو بأى نوع من أنواع التخلص الأخرى أو أى سند اكتسب به المدين أية فائدة كما إذا قسط له الدائن الدين أو وسع له فى الاجل اذ لا محل للتفريق بين سند الدين وسند التخلص منه أو أى سند آخر بأى تعهد أو بأى ارتباط قانونى أو التخلص منه عملا بقاعدة أنه لا يصح تكليف أحد بالمستحيل .

وإذا تمسك المدعى فى دفاعه أنه كان قد أودع السند لدى شخص اشتمنه عليه أو سلمه الى وكيل له ، ثم ضاع من الوكيل ، ففي هذه الحالة يتعين على المدعى أن يثبت أولا واقعة تسليم السند الى الوكيل أو الوكيل ، ويكون اثبات ذلك طبقا للقواعد العامة فإذا كانت قيمة السند تزيد على عشرين جنيا فلا يجوز اثبات الوديعة أو الوكالة الا بالكتابة لان عقد الوديعة أو الوكالة سابق على واقعة ضياع السند ومنفصل عنها فيجب اثبات عقد الائتمان طبقا للقواعد العامة فإذا تمكن المدعى من اثباته جاز له أن يثبت بالبينة واقعة ضياع السند بسبب اجنبى من تحت يد الوكيل أو الوكيل .

غير أنه اذا كان تسليم السند أو ايداعه لدى شخص آخر نتيجة غش أو احتيال الغرض منه الاستيلاء على السند من المدعى لاتلافه أو اعدامه كما لو طلب المدين أو ورثته من الدائن الاطلاع على السند للوفاء بقيمة الدين وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاستيلاء على السند واعدامه فهذا عمل غير مشروع يجوز اثباته بكافة الطرق بما فيها البينة والقرائن .

واذا أقر الخصم بسبق وجود السند وضياعه فيؤخذ بأقراره فإذا لم يكن الاقرار متضمنا كافة محتويات السند جاز اعتباره كمبدأ ثبوت بالكتابة فيجوز للمدعى أن يثبت بشهادة الشهود موضوع السند ومحتوياته .

وإذا اتفق المتعاقدان على أن يكون الاثبات بينهما بالكتابة أو بدليسل كتابى معين ثم ضاع السند المثبت للتصرف القانونى من الدائن بسبب اجنبى لا يد له فيه فذهب رأى الى أنه لا يجوز للدائن فى هذه الحالة أن يثبت بالبينة والقرائن واقعة سبق وجود السند وفقده بسبب اجنبى لان معنى ذلك اثبات التصرف ذاته بشهادة الشهود وفى هذا مخالفة للاتفاق المعقود بين الطرفين من عدم جواز الاثبات الا بالكتابة ( محمد عبد اللطيف فى الاثبات الجزء الثانى ص ٦٩ ) . الا أن الرأى الذى تؤيده يخالف هذا الرأى ويرى أن



اشتراط عدم الاخذ الا بالدليل الكتابي لا يتفق مع طبيعة ضياع السند بسبب قهرى لان كل مقهور معذور ولا يصح تكليف احد بمستحيل . ( غشيات ص ٥٥٣ ) .

وينبغي ان يتمسك صاحب المصلحة بوجود المانع امام محكمة الموضوع ولا يجوز للمحكمة ان تأخذ به من تلقاء نفسها . ( الوسيط للدكتور السنهورى الجزء الثانى الطبعة الثانية ص ٥٨٤ وما بعدها ، والوجيز لنفس المؤلف ص ٦٧٥ ورسالة الاثبات للاستاذ نشأت الجزء الاول الطبعة الخامسة ص ٤٣٩ والاثبات فى المواد المدنية للدكتور الصدة ص ١٣٢ وأصول الاثبات فى المواد المدنية للدكتور سليمان مرقص ص ٢٥٠ وما بعدها والاثبات لمحمد عبد اللطيف الجزء الثانى ص ٤٩ ) .

### احكام النقض :

١ - تقدير المانع الادبى من الحصول على الكتابة من المسائل التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب متى كان ذلك مبنيا على أسباب سائغة؛ ( نقض ٦٢/٤/١٢ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٢ ص ٤٥٥ ، نقض ٧٠/١/٨ سنة ٢١ ص ٣٥ ) .

٢ - صلة القرابة مهما كانت درجتها لا تعتبر فى ذاتها مانعا ادبيا يحول دون الحصول على سند كتابي بل المرجع فى ذلك الى ظروف الحال التى تقدرها محكمة الموضوع بغير معقب عليها . ( نقض ٥٥/٥/٥ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٤٣ قاعدة ١٤٥ ، نقض ١٩٧٠/١/٨ سنة ٢١ ص ٣٥ ، نقض ٧٦/١٢/٢١ ص ١٨٠١ ) .

٣ - ان المادة ٢١٥ من القانون المدنى لم تعين المانع من الحصول على دليل بالكتابة حيث يكون ذلك لازما ولم تضع له قيودا بل جاء نصها عاما مطلقا . هذا يدل على ان الشارع ترك تقدير المانع لقاضى الموضوع بحسب ما يتبينه من ظروف كل حالة وملابساتها . فتقدير المانع بجميع ظروفه ومنها القرابة أو النسب أو غيرهما من الصلات ، لا يخضع لرقاية محكمة النقض متى كان مستخلصا من أمور مؤدية اليه . ( نقض ١٩٤٥/١/٢٥ مجموعة النقض فى ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٤٣ قاعدة ١٤٢ ) .

٤ - اذا أجازت المحكمة الاثبات بالبينة لوجود علاقة القربى بين طرفى الخصومة وظروف الدعوى وكانت القرابة قائمة حقيقة ، فانها تكون قسدا بينت بما فيه الكفاية ما أسست عليه قضاءها فى ذلك . ( نقض ١٩٤٤/٦/١ المرجع السابق ص ٤٣ قاعدة ١٤١ ) .

٥ - ان اعتبار علاقة الزوجية مانعة من المطالبة بالحق أو نفي مانعة من الامور الموضوعية التي تختلف في الدعاوى بحسب ظروفها . والقضاء فيها لا يخضع لرقابة محكمة النقض . ( نقض ١٩٤٤/٦/١ المرجع السابق ص ٤٢ قاعدة ١٤١ ) .

٦ - اذا كان الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بتعذر حصوله على دليل كتابي بسبب قرابة يدعيها ، فلا يقبل منه الطعن في حكمها بأنه أخطأ اذ لم يعتبر هذه القرابة مانعة من الحصول على الدليل الكتابي . ( نقض ١/٢/١٠٠٠ المرجع السابق ص ٤٢ قاعدة ١٢٧ ) .

٧ - متى كان الواقع في الدعوى هو ان المدين قد احتال على الامين على السند المثبت لحق الدائن بحجة تقديمه لاحدى الجهات الحكومية ورده الا أنه لم يرده وادعى فقده فان ضياع السند على هذه الصورة لسبب أجنبي لا يدخل للدائن فيه يجيز الاثبات بغير الكتابة وفقاً للمادة ٤٠٢ من القانون المدني . ( نقض ١٤/٤/٥٥ المرجع السابق ص ٤٢ قاعدة ١٢٤ ) .

٨ - يعتبر سبباً أجنبياً فقد السند نتيجة لاهمال محامي الدائن أو موظفي مكتبه في المحافظة عليه . ( نقض ١٨ مايو سنة ١٩٦١ مجموعة احكام المكتب الفنى سنة ١٢ ص ٤٨٥ ) .

٩ - اذا كان المدعى يقول ان الدين الذي رفعت به الدعوى ثابت بسند ضاع في حادث سرقة فان هذا الدين يكون بمقتضى المادة ٢١٧ من القانون المدني جائزاً اثباته بالبينة أو بالقرائن ما دام الحادث لم يكن راجعاً الى افعال من جانبه . واذن فاذا كانت المحكمة قد اقتنعت من التحقيقات الحاصلة عن الحادث . وعلى الاخص مما أدلى به المدعى عليه نفسه فيها ، أن السند كان موجوداً وسرق ، وأن ذمة المدعى عليه ما زالت مشغولة بالدين فذلك من شأنها وحدها ولا يصح ان ينعى عليها انها لم تأخذ فيما انتهت اليه بدليل بعينه اذ الاثبات في هذه الحالة يجوز بجميع الطرق . ( نقض ٤٢/٦/١٨ مجموعة النقض في ٢٥ سنة ص ٤٢ قاعدة ١٢٢ ) .

١٠ - اذا رفضت المحكمة طلب الاحالة على التحقيق لاثبات وجود سند كتابي ضاع بسبب قهرى مقيمة قضاءها بذلك على عدم جدية هذا الادعاء لما اوردته من أسباب مبررة لوجهة نظرها فلا مخالفة في ذلك لحكم القانون . ( نقض ٤٩/٣/٢٤ المرجع السابق ص ٤٢ قاعدة ١٢٣ ) .

١١ - التحدى بقيام المانع الادبى لتبرير عدم الحصول على الدليل الكتابي في الاحوال التي يوجبها القانون لاثبات العقد من المسائل الواقعية التي يجب التمسك بها أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا يجوز اثارة لأول

مرة أمام محكمة النقض . ( نقض ١٩٦١/١١/١٦ مجموعة المكتب الفني سنة ١٢ ص ٦٨٠ ، نقض ١٩٧٩/٣/١٤ سنة ٢٠ العدد الاول ص ٧٨٦ ) .  
 ١٢ - قيام المانع الادبي من الحصول على الكتابة لا يوجب على المحكمة احالة الدعوى الى التحقيق ( نقض ١٩٧٠/٢/١٠ سنة ٢١ ص ٢٧١ ، نقض ١٩٦٩/٥/٦ سنة ٢٠ ص ٧٣٢ ) .

١٣ - لئن كان تقدير قيام المانع الادبي من الحصول على دليل كتابي في الاحوال التي يتطلب فيها القانون هذا الدليل هو من الامور التي يستقل بها قاضي الموضوع . الا انه يتعين عليه في حالة رفضه هذا الطلب ان يضمن حكمه الاسباب الموجبة لذلك . فاذا اقام الحكم المطعون فيه قضائه برفض طلب أحد العاقدین اثبات صورية العقد بالبيئة لقيام مانع ادبي يحول دون الحصول على دليل كتابي على هذه الصورية - على انه لا يمكن القول بقيام المانع الادبي طالما ان العقد بين الطرفين قد ثبت بالكتابة - فان هذا من الحكم يكون خطأ في القانون ولا يسوغ رفض طلب الاثبات بالبيئة ، ذلك بان وجود عقد مكتوب لا يمنع من قيام المانع الادبي الذي يحول دون الحصول على دليل كتابي اذا توافرت شروطه ، ومتى تحقق هذا المانع لدى العاقد الذي يطعن على العقد بالصورية فانه يجوز له اثبات هذه الصورية بالبيئة والقرائن عملاً بالمادتين ٤٠٣ ، ٤٠٧ من القانون المدني ( نقض ١٩٦٨/١٢/١٢ سنة ١٩ ص ١٥١٧ ) .

١٤ - انه وان كان تقدير قيام المانع الادبي من الحصول على دليل كتابي في الاحوال التي يتطلب فيها القانون هذا الدليل هو من الامور التي يستقل بها قاضي الموضوع الا انه يتعين عليه في حالة رفض هذا الطلب ان يضمن حكمه الاسباب الموجبة لذلك ، ولما كان ما قرره الحكم المطعون فيه من انتفاء قيام المانع الادبي في حالة وجود سند كتابي يثبت في كشوف الحساب التي وقع عليها الطاعن باستلام نصيب زوجته في الربيع هو خطأ في القانون لان وجود محرر مكتوب لا يمنع من قيام المانع الادبي الذي يحول دون الحصول على دليل كتابي اذا توافرت شروطه ، وكان التوكيل الصادر الى الطاعن من زوجته لتحصيل نصيبها في الربيع وتوقيعه على كشوف الحساب التي تسلم بموجبها هذا النصيب ممن يتولى ادارة العقار ليس من شأنه ان ينفي قيام المانع الادبي في علاقة الطاعن مع زوجته ، ومتى تحقق هذا المانع لدى الطاعن فانه يجوز له اثبات الوفاء بالبيئة والقرائن عملاً بالمادة ١/٦٣ من قانون الاثبات . لما كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف قد حجبت نفسها بهذا النظر الخاطيء عن اعمال سلطتها في تقدير الظروف التي سبقتها الطاعن لتبرير



قيام المانع الادبى الذى تمسك به وعن الادلاء برأيها فيما اذا كانت هذه الظروف تعتبر مانعة من الحصول على الدليل الكتابى اللازم لاثبات السوفاء الذى ادعاه او غير مانعة ، فان حكمها المطعون فيه يكون معيبا بمخالفة القانون والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب . ( نقض ٧٦/٣/٢ سنة ٢٧ ص ٥٣٣ ) .

١٥ - فقد الدائن سنده الكتابى بسبب اجنبى لا يد له فيه . جواز اثبات ماورد فيه بالبينة . شرطه . ان يكون الفقد نتيجة حادث جبرى او قوة قاهرة . عدم قبول تمسك الدائن باى سبب يرجع الى فعله ولو كان مجرد اهمال او تراخ . تدليل الحكم المطعون فيه على سبق وجود المحرر ومضمونه ، دون التحقق من ان فقده كان بسبب اجنبى . خطأ فى القانون . ( نقض ٧٦/٢٨/٦/٧٦ سنة ٢٧ ص ١٤٤٤ ) .

١٦ - اذا قدم شخص ضمن مستنداته مستندا صادرا له من اخر يقرر فيه انه كان بيده ورقة ضد صادرة له من هذا الشخص خاصة ببيع قدر من الارض وأنه وقد أصبح هذا البيع نهائيا فان ورقة الضد التى ضاعت منه تعتبر لا غية ولا يعمل بها اذا ظهرت فاجازت المحكمة لهذا الاخر ان يثبت ما احتوته هذه الورقة بقرائن الاحوال فانها لا تكون قد خالفت القانون اذ ان تمسك ذلك الشخص بالمستند الذى قدمه يفيد تسليمه بسبق وجود ورقة ضد وضياعا وبان موضوعها خاص بالبيع الذى هو محل الدعوى . ( نقض ١٩٥٠/١/٥ السنة الاولى ص ١٦٢ ) .

١٧ - قيام المانع الادبى لا يوجب على المحكمة احالة الدعوى على التحقيق لاثبات ما يدعيه المتمسك بهذا المانع بل يجيز لها ذلك ، ومن ثم فانه لا تثريب عليها ان هى رفضت الاحالة على التحقيق ، متى كان قد بان لها من ظروف النزاع عدم الجد فى هذا الادعاء . ( نقض ٥٥/٥/٥ مجموعة النقض فى ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٤٤ قاعدة رقم ١٤٦ ) .

١٨ - علاقة التبعية بين العامل ورب العمل . عدم اعتبارها مانعا ادبيا يحول دون مطالبة العامل بحقوقه . ( نقض ١٩٨٠/١٢/٢٨ طعن رقم ٤ لسنة ٥٠ قضائية ) .

١٩ - تقدير المانع من الحصول على سند كتابى - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - من الامور الواقعية التى يستقل بها قاضى الموضوع الا انه يتعين عليه ان يؤسس قضاءه على اسباب سائغة تكفى لحمله ، واذا كان يبين من مدونات الحكم التمهيدى المطعون فيه ان المحكمة اجازت للمطعون ضده الاول اثبات ضورية عقدا لشركة التضامن بكافة طرق الاثبات استنادا الى

قيام مانع ادبى الا انها لم تبين ظروف الحال التى اعتمدت عليها فى تقرير عدم الحصول على دليل كتابى مما يجعل حكمها مشوبا بالقصور الميطل . ( نقض ١٩٨٠/١٢/٢٩ طعن رقم ٩٩٩ لسنة ٨٠ قضائية ، نقض ١٩٨١/٢١/٢٥ طعن رقم ١٨ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٢٠ - النص فى المادة ٦٣ من قانون الاثبات على انه « يجوز كذلك الاثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب اثباته بدليل كتابى . . . (ب) اذا فقد الدائن سند الكتابى بسبب اجنبى لا يد له فيه » يدل على ان المشرع استهدف مواجهة حالة ما اذا كانت القواعد المتعلقة باستلزام الحصول على الدليل الكتابى الكامل قد روعيت ، بيد ان الاثبات بالكتابة قد امتنع بسبب فقد هذا الدليل نيجوز عندئذ ان تجعل شهادة الشهود محل الدليل الكتابى ، شريطة ان يكون هذا الفقد راجعا الى سبب لا يد للمدعى فيه ومؤدى هذا ان يكون الفقد قد نشأ من جراء حادث جبرى او قوة قاهرة ، فتستبعد اذن صور الفقد بسبب يتصل بفعل مدعى الدليل - ولو كان خطأ او اهمالا - لقطع السبيل الى التواطؤ مع الشهود . ( نقض ١٩٧٩/٤/٧ لسنة ٣٠ ص ٤٠ ) .

٢١ - وجود محرر بين طرفى الخصومة . لا يمنع من قيام المانع الادبى الذى يحول دون الحصول على دليل كتابى اذا توافرت شروطه . ( نقض ٢٥/١١/١٩٨١ طعن رقم ١٨ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٢٢ - صلة القرابة مهما كانت درجتها ، لا تعتبر فى ذاتها مانعا ادبيا ، بل يرجع فى ذلك الى ظروف كل دعوى على حدة تستخلص منها محكمة الموضوع - بما لها من سلطة تقديرية - قيام او انتفاء المانع الادبى ، دون معقب عليها فى ذلك ، متى اقامت استخلاصها على اسباب سائغة لها اصل ثابت فى الاوراق ( نقض ١٩٧٨/٤/١٧ لسنة ٣٠ العدد الاول ص ١٠١٥ ) .

٢٣ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان صلة الزوجية لا تعتبر بذاتها مانعا ادبيا يحول دون الحصول على سند كتابى ويتعين ان يرجع فى ذلك الى كل حالة على حدة طبقا لظروف الحال التى تقدرها محكمة الموضوع بفسير معقب عليها فى ذلك متى كان تقديرها قائما على اسباب سائغة . ( نقض ٢/١٧/١٩٨٢ طعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٤٩ قضائية ) .

#### مادة ٦٤

لا يكون اهلا للشهادة من لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة .  
على أنه يجوز ان تسمع اقوال من لم يبلغ هذه السن بغير يمسين على سبيل الاستدلال .

هذه المادة تقابل المادة ٢٠٤ من قانون المرافعات القديم ونصها « تسمع أقوال من لم تبلغ سنه أربع عشرة سنة بغير يمين وعلى سبيل الاستدلال فقط » .  
التعليق :

رفع المشرع سن الشهادة في قانون الاثبات الى خمس عشرة سنة بعد أن كان في قانون المرافعات القديم أربعة عشر سنة .

### الشرح :

مفاد ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة أنه لا يصح أن يبنى القاضي حكمه على شهادة من تقل سنه عن خمس عشرة سنة وحدها وله فقط أن يسترشد بها إذا كان صاحبها مميزا يدرك ما يقول ووثق به - لتعزيز شهادة شاهد بالغ أو أى دليل قانونى آخر - والشهادة أمام الخبير لا يصح الاستناد إليها وحدها في الحكم لأنه يسمعا بدون حلف اليمين وبذلك فهي ليست دليلا قانونيا تصح إقامة الحكم عليه وإنما يصح أن تستأنس بها المحكمة في الأخذ بما جاء في تقرير الخبير نتيجة لأعماله التي قام بها في حدود مهمته .  
هذا ويلاحظ أن القانون في المسائل المدنية لم يجعل صلة القرابة بين الشاهد والمشهد له سببا لعدم الأخذ بأقوال الشاهد .

### أحكام النقض :

- ١ - العبرة بسن الشاهد وقت الادلاء بشهادة لا وقت حصول الواقعة التي يشهد بها . ( نقض ٦٧/٣/٩ مجموعة المكتب الفني سنة ١٨ ص ٥٩٩ ) .
- ٢ - لا عبرة إلا بالشهادة التي يدلى بها الشاهد أمام المحكمة بعد حلف اليمين ولا قيمة لما يقدمه الشهود من اقرارات مكتوبة . ( نقض ٧٢/٣/٢١ سنة ٢٣ ص ٤٣٩ ) .
- ٣ - لم يجعل القانون صلة القرابة بين الشاهد والمشهد له سببا لعدم الأخذ بأقوال الشاهد . ( نقض ١٩٧٨/١١/١ سنة ٢٩ ص ١٦٤٨ ) .
- ٤ - النعى بوجود صلة قرابة تربط الشهود الذين اعتمد الحكم على شهادتهم بالمطعون ضده لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا يتعلق بتقدير الأدلة مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . ( نقض ٨٣/٣/١٧ طعن رقم ٧٣٦ لسنة ٤٨ قضائية ) .

### مادة ٦٥

الموظفون والمكلفون بخدمة عامة لا يشهدون ولو بعد تركهم العمل عما يكون قد وصل الي علمهم في أثناء قيامهم به من معلومات لم تشر بالطريق



القانونى ولم تأن السلطة المختصة فى اذاعتها ومع ذلك فلهذه السلطة ان تأن لهم فى الشهادة بناء على طلب المحكمة او احد الخصوم .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٠٦ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

لا يصح للشخص الذى يدعى للشهادة ان يمتنع عن ادائها ما لم يكن فى ادائه لها اخلال بواجب الزمه القانون مراعاته او زعزعة لرابطة يحترص القانون على بقائها وثيقة ولهذه الاعتبارات نص القانون على حالات منع فيها بعض الاشخاص من الشهادة واجاز للبعض الاخر الامتناع عن الشهادة وعلى ذلك نصت المادة ٦٥ على ان الموظفين والمكلفين بخدمة عامة لا يشهدون عن الوقائع التى بينتها المادة مالم تأن لهم السلطة المختصة فى ذلك .

احكام النقض

١ - مؤدى نص المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على يراادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، ان المشرع انما خاطب بها موظفى مصلحة الضرائب وغيرهم ممن لهم شأن فى ربط الضرائب وتحصيلها او الفصل فى المنازعات الخاصة بها دون سواهم ، وجعل سر المهنة مقصورا على اغراض المتصلة بربط الضريبة وتحصيلها دون غيرها من البيانات التى تتوافر للكافة او يستوجب القانون فيها العلانية ، ولما كان اشهار البيع بالمزاد الذى قدمه المطعون عليه الاول تدليلا على انتفاء الضرورة الملجئة للبيع لدى المطعون عليه الثانى يتسم بسمة العلانية تبعا لاشتراك الجمهور فيه ، فان هذا الدليل يعد جائزا قبوله منه ، ولا يقدح فى ذلك ان مصلحة الضرائب تحرزا منها رفضت اعطاء اى بيانات عنه تبعا لانها ليست طرفا فى الدعوى واخذت بالسرية التى يفرضها القانون عليها ، لان عدم جواز الادلاء بقولها فى هذا الشأن لظنة ان يكون للمستند صلة بربط الضريبة لايحول دون تقديم الدليل من آخر طالما يمكن الحصول عليه على ماسلف بيانه . ( نقض ٢٨/٢/١٩٧٩ لسنة ٣٠ العدد الاول ص ٦٤٧ ) .

مادة ٦٦

لا يجوز لمن علم من المحامين او الوكلاء او الاطباء او غيرهم من طريق مهنته او صنعته بواقعة او بمعلومات ان يقشيها ولو بعد انتهاء خدمته او زوال

صفته ما لم يكن ذكرها له مقصودا به ارتكاب جناية أو جنحة .  
ومع ذلك يجب على الأشخاص المذكورين أن يؤدوا الشهادة على تلك  
الواقعة أو المعلومات متى طلب منهم ذلك من أسرهما اليهم على ألا يخل ذلك  
بأحكام القوانين الخاصة بهم .  
هذه المادة تطابق المادتين ٢٠٧ ، ٢٠٨ من قانون المرافعات القديم .

### الشرح :

إذا تعدد من أسروا بالواقعة فإنه يتعين أن يتم موافقتهم جميعا على  
الافشاء فلا يكفي أن يطلب الشهادة واحد منهم فقط . ( مرافعات العشماوى  
الجزء الثانى ص ٥٤٧ ) .  
هذا وقد تضمنت المادة ١٢١ من قانون المحاماة القديم ١٩٦٨/٦١ المعنى  
الذى نصت عليه الفقرة الاولى من المادة كما تضمنته المادتان ٦٥ ، ٧٩ من  
قانون المحاماه الجديد رقم ١٧ لسنة ٨٣ .  
وإذا ادلى المتنوع من الشهادة بشهادته أمام المحكمة دون إذن من أسرهما  
اليه وكانت شهادته قد تناولت وقائع تعتبر سرا لم يعلمه الا بصفته فإنه يتعين  
على المحكمة بناء على طلب صاحب الشأن من الخصوم استبعادها وعدم  
ترتيب أى اثر قانونى عليها والا كان حكمها باطلا .

### مادة ٦٧

لا يجوز لأحد الزوجين أن يفشى بغير رضاء الآخر ما أبلغه اليه اثناء  
الزوجية ولو بعد انفصالها الا فى حالة رفع دعوى من احدهما على الآخر او  
اقامة دعوى على احدهما بسبب جناية أو جنحة وقعت منه على الآخر .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٠٩ من قانون المرافعات القديم .

### الشرح :

الحكمة فى ذلك هو الحفاظ على ما بين الزوجين من مودة ورحمة أو ما  
كان بينهما من ذلك وحماية من المشرع لاسرار الزوجية . على أنه متى قام بين  
الزوجين من أسباب الخلف ما يقطع هذه المودة فإنه لا يبقى مبرر لمثل هذه  
الحماية ، لذلك أجاز القانون لأحد الزوجين أن يفشى بغير رضاء الآخر ما أبلغه  
اليه اثناء الزوجية فى حالة رفع دعوى من أحدهما على صاحبه ، وفى حالة  
اقامة دعوى على أحدهما بسبب جناية أو جنحة وقعت على الآخر ومقتضى  
الجواز هنا ان للزوج أن يمتنع عن الشهادة بهذه الوقائع رغم قيام هاتين

الحالتين ولم ير الشارع محلا لقياس الخطبة على الزوجية ولا لاعطاء الشاهد حق الامتناع عن الشهادة لكونه قريبا أو صهرا للخصم ، لان مثل هذا الاتجاه اذا كان يرفع الحرج عن الشاهد فعلى حساب الحق ، والعدالة تأبى ان ييساح للشاهد ان يكتم الحقيقة اذا تعلق الامر بخطبية أو قرينة أو صهر . (مرافعات العشماوى الجزء الثانى ص ٥٤٧ والمذكورة الايضاحية لقانون المرافعات القديم ) .

### احكام النقض :

١ - مفاد نص المادة ٢٨٦ من قانون الاجراءات الجنائية ان الشاهد لا تمتنع عليه الشهادة بالوقائع التى رآها أو سمعها - ولو كان من يشهد ضده قريبا أو زوجا له - وانما اعفى من أداء الشهادة اذا اراد ذلك - أما نص المادة ٢٠٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فانه يمنع أحد الزوجين من ان يفشى بغير رضاء الاخر ما عساه يكون ابلغه به اثناء قيام الزوجية ولو بعد انفصامها الا فى حالة رفع دعوى من أحدهما على صاحبه أو إقامة دعوى على أحدهما بسبب جنائية أو جنحة وقعت منه على الاخر - فاذا كان الثابت مما أورده الحكم أن ما شهدت به زوجة المتهم الاول وزوجة أخيه لم يبلغ اليهما من زوجيهما - بل شهدتا مما وقع عليه بصرهما واتصل بسمعهما فان شهادتهما تكون بمنأى عن البطلان ويصح فى القانون استناد الحكم الى اقوالهما . ( نقض جنائى ١٩٦٠/٢/٢ مجموعة المكتب الفنى للاحكام الجنائية سنة ١١ ص ١٢٨ ، نقض جنائى ٦١/٣/٧ سنة ١٢ ص ٣٢٤ ومنشور ايضا بمجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض الجزء الرابع ص ٦٠ قاعدة رقم ١٨٨ ) .

### مادة ٦٨

على الخصم الذى يطلب الاثبات بشهادة الشهود ان يبين الوقائع التى يريد اثباتها كتابة أو شفاهة فى الجلسة .  
هذه المادة تطابق المادة ١٨٩ من قانون المرافعات القديم .

### الشرح :

لكل من طرفى الخصوم ان يطلب اجراء التحقيق فيطلبه المدعى ليثبت مزاعمه والمدعى عليه ليثبت دفاعه . ويحصل الطلب بابدائه كتابة أو شفاهة بالجلسة وقد اشترط النص ان يبين طالب الاثبات بالشهود وقائع الدعوى



التي يريد اثباتها وذلك لتتضح الوقائع غير المتنازع فيها ، والوقائع التي لا يجوز اثباتها بالبينة والوقائع التي قد تكفي ظروف الدعوى الاخرى في اثباتها دون حاجة لاجراء تحقيق الوقائع التي لا يثمر اثباتها في الدعوى والوقائع غير المتعلقة بالدعوى ( رسالة الاثبات لنشأت ص ٤٢٠ ) .

ويكون طلب الاثبات بشهادة الشهود في اية حالة كانت عليها الدعوى ويجوز طلبه امام محكمة ثاني درجة اذا لم يسبق تحقيق الوقائع المراد اثباتها امام محكمة اول درجة او كان من المصلحة استيفاء تحقيق سبق اجراؤه وذلك لان طلب الاثبات بشهادة الشهود من الوسائل الجديدة فيجوز تقديمها لأول مرة امام الاستئناف ( مرافعات العشماوى الجزء الثانى ص ٥٢٦ ) .

ويجب ان تتوفر اربعة شروط لتكون الاحالة على التحقيق جائزة اولها ان تكون الوقائع المراد اثباتها متعلقة بالدعوى ومتنازعا فيها وشروط كون الوقائع المراد اثباتها متعلقة بالدعوى هو شرط عام بالنسبة لكل طرق الاثبات وقد نصت عليه صراحة المادة ٢ من قانون الاثبات التي وردت ضمن الأحكام العامة في اجراءات الاثبات وثانيها ان يكون اثباتها منتجا ، اى مؤديا لاثبات المزاعم او الدفاع ، وقد نص قانون الاثبات على هذا الشرط في المادة ٢ وهو شرط عام ينتظم كل طلب باجراء الاثبات وثالثها ان يكون القانون يجيز اثبات هذه الوقائع بشهادة الشهود والمرجع في ذلك الى احكام قانون الاثبات او غيره من القوانين الموضوعية . ورابعها الا ترى المحكمة انتفاء الداعى الى التحقيق لان في الدعوى من الادلة الاخرى ما يكفى لتكوين اقتناعها فالمحكمة ان ترفض طلب الاثبات بالشهادة ولو كانت الوقائع مما يجوز اثباتها بالشهادة وكانت متعلقة بالدعوى ومنتجة فيها اذا لم تكن هناك فائدة ترجى من التحقيق كما اذا استبان من الادلة الاخرى المقدمة في الدعوى ان الحق ثابت في جانب احد الخصوم او ثبت من ظروف الدعوى عدم جدية الادعاء ويستفاد هذا الشرط بمفهوم المخالفة من نص المادة ٧٠ على ان للمحكمة من تلقاء نفسها ان تأمر بالاثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة فمفهوم هذا النص انها ان لم تر في الاثبات بشهادة الشهود فائدة في الكشف عن الحقيقة كان لها ان ترفض طلب الاثبات بالشهادة غير انه يجب عليها في هذه الحالة ان تبين في حكمها الأسباب التي اعتمدت عليها في رفض هذا الطلب .

اما اذا لم تتوفر الشروط الاربعة المتقدمة قضت المحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب الخصم الآخر برفض الاثبات بالشهادة .

أما إذا لم تكن الوقائع متعلقة بالدعوى أو متنازعا فيها ولا الاثبات منتجا ولا جائز القبول ، تحكم المحكمة ، ولو من تلقاء نفسها ، بعدم قبول طلب الاثبات بشهادة الشهود ( المرجع السابق ص ٥٢٧ ، ورمزى سيف الطبعة الثامنة ص ٦٢٨ ) .

وإذا كانت الوقائع مما لايجوز اثباتها بشهادة الشهود وجب على المحكمة أن ترفض الاحالة الى التحقيق اذا تمسك الخصم بذلك ودفع بعدم جواز الاثبات بشهادة الشهود أما اذا لم يبد هذا الدفع فانه لا يجوز للمحكمة أن ترفض الاحالة الى التحقيق من تلقاء نفسها بحجة أن القانون لا يجيز الاثبات بالبينة ( قارن العشماوى الجزء الثانى ص ٥٢٧ ) .

كذلك فانه من باب أولى لا يجوز للمحكمة أن ترفض الاحالة على التحقيق باعتبار أن القانون لا يجيز الاثبات بشهادة الشهود اذا قبل الخصم تحقيق الوقائع المذكورة بهذا الطريق ذلك انه من المستقر عليه فقها وقضاء أن عدم جواز الاثبات بشهادة الشهود غير متعلق بالنظام العام وانما قصد به حماية مصلحة الخصوم الخاصة ولذلك يجوز لهم التنازل عن التمسك بهذا الدفع

هذا ومن المقرر انه فى حالة تطبيق قواعد الشهادة فى الشريعة الاسلامية ليس من شأن القاضى ان يلفت نظر الشاهد لاستكمال شروط تحمل الشهادة صراحة او ضمنا . ( نقض ١٥ نوفمبر لسنة ١٩٦٧ المنشور فى التعليق على المادة ٨٧ ) .

ويتمتع القاضى بسلطة واسعة فى تقدير ما اذا كانت الوقائع متعلقة بالحق ومنتجة فى الاثبات وهذه السلطة لا يتمتع بها فى الاثبات بالكتابة ذلك ان الكتابة المعدة للاثبات تشمل عادة على الوقائع المتعلقة بالحق المدعى به والتي تكون منتجة فى الاثبات لانها انما أعدت للوفاء بهذه الاغراض أما فى الاثبات بالبينة فيتوسع المجال للقاضى فى تقدير ما اذا كانت الوقائع التى استدعيت الشهود من أجلها متعلقة بالدعوى ومنتجة فى الاثبات والغالب ان تكون الشهود لم تعد للشهادة من قبل فاذا توخوا الامانة فى شهادتهم فانهم لا يشهدون الا على الوقائع التى يتفق ان يكونوا قد راوها أو سمعوها وهذه الوقائع قد تكون متعلقة بالحق وقد لا تكون متعلقة به وإذا كانت متعلقة به ، فقد تكون منتجة فى الاثبات أو لا تكون كل هذا متروك لتقدير القاضى ولكن يجب ان تكون هناك اسبابا كافية لتبرير هذا التقدير ويكون التسبب قاصرا اذا لم يواجه دفاع الخصم ولم يحققه مع حاجته الى التحقيق .

ولا يجوز أن يكون مجرد التخوف من فساد قيمة الشهود سبباً في حرمان مدعى الحق من إثبات دعواه بالبيينة .

### أحكام النقض :

١ - لا تقتصر قاعدة عدم جواز الإثبات بالبيينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة بالنظام العام ، ولذلك يجوز للخصوم الاتفاق على مخالفتها كما يجوز لصاحب الحق في التمسك بها أن يتنازل عنه . فإذا كان الثابت من الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بإجراءات الإثبات أن الطاعن قد طلب تكليف خصمه بإثبات ما يدعيه بشهادة الشهود مما يقطع برضائه بالإثبات بهذا الطريق فإن الحكم المطعون فيه إذا قام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيينة على أساس نزول الطاعن عن حقه في طلب الإثبات بالكتابة ، لا يكون قد بخالف القانون ( نقض ١٥ نوفمبر ١٩٦٢ مجموعة المكتب الفني السنة الثالثة عشرة ص ١٠٢١ ، نقض ١٨/١١/١٩٥٧ سنة ٨ ص ٩١٤ نقض ٩/١٢/٧١ سنة ٢٢ ص ١٠٠٨ ) .

٢ - لا على المحكمة إذا هي لم تستجب إلى طلب الاحالة على التحقيق إذا ما استبان لها أن إجابة الطلب إليه غير منتجة وأن لديها من الاعتبارات ما يكفي للفصل في الدعوى حتى مع التسليم بصحة الواقعة المطلوب إثباتها ( نقض ٢٥/١٠/٥٦ مجموعة المكتب الفني سنة ٧ ص ٨٤٧ ) .

٣ - محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب الاحالة إلى التحقيق ما دامت قد وجدت في الدعوى من الأدلة ما يكفي لتكوين اعتقادها ولا يعيب المحكمة اعتمادها على أقوال شهود سمعو في غير مجالس القضاء لأن المرجع في تقدير تلك الأحوال كقرينة قضائية هو اقتناع قاضي الموضوع على أن المجادلة في هذا الخصوص تتعلق بتقدير الدليل في الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع ( نقض ٢٨/٢/١٩٥٧ سنة ٨ ص ١٧٦ ) .

٤ - تقدير أقوال الشهود هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولها أن تأخذ ببعض أقوالهم دون البعض الآخر وبأقوال واحد أو أكثر من الشهود دون غيرهم حسبما يطمئن إليه وجدانها من غير أن تكون ملزمة ببيان أسباب ترجيحها لما أخذت به وأطراحها لغيره ولا معقب عليها في ذلك ( نقض ٢٠/١٢/١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني سنة ١٧ ص ١٩٥٥ ، نقض ٣٠/١٢/١٩٦٤ المرجع السابق سنة ١٥ ص ١٢٣٠ ، نقض ٢٠/٦/١٩٥٧ سنة ٨ ص ٦٠٠ ، نقض ٢٧/٧٣ سنة ٢٤ ص ٢٤٢ ) .



٥ - ان عبارة « تأمر بأجراء التحقيق » الواردة بالمادة ٢٥٤ من قانون المرافعات ليس معناها الزام المحكمة باجرائه بل مقصودها انها تأمر بالتحقيق اذا رأت موجبا له ، لأن الغرض من هذا الاجراء هو اقتناع المحكمة برأى ترتاح اليه في حكمها ، فاذا كان هذا الاقتناع موجودا بدونها فلا لزوم له ( نقض ١٧/١٢/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الأول ص ٤٨ قاعدة ١٧٥ ) .

٦ - ان محكمة الموضوع ليست ملزمة باجابة الخصوم الى ما يطلبونه من احوالة القضية الى التحقيق وانما هي ملزمة اذا رفضت مثل هذا الطلب ان تبين في حكمها لم رفضته ( نقض ١٦/٤/٢٦ المرجع السابق ص ٤٨ قاعدة ١٧٩ نقض ١٦/٢/٦٧ سنة ١٨ ص ٤٠١ ، ( نقض ١٩٨٠/٦/٢٥ طعن رقم ١٠١ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٧ - عدم التزام المحكمة بذكر جميع اقوال الشهود - حسبها الاشارة الى ماورد بها بما ينبىء عن مراجعتها . حقها في اطراح ما لا تطمئن اليه من هذه الاقوال (نقض ١١/١/٧٢ سنة ٢٤ ص ٦٢ ) .

٨ - تقدير اقوال الشهود مرهون بما يطمئن اليه وجدان القاضى الا أن يخرج بها الى ما لا يؤدى اليه مدلولها ( نقض ٢٢/٢/٧٢ سنة ٢٤ ص ١٦٢ ) ( ونقض ٢٧/١١/٧٥ سنة ٢٦ ص ١٥١٥ ) .

٩ - تقدير اقوال الشهود مما يستقل به قاضى الموضوع سسلطته في الأخذ بمعنى للشهادة تحتمله عباراتها دون معنى آخر ولو كان محتملا (نقض ٧/١٢/١٩٧١ سنة ٢٢ ص ٩٨٤ ) .

١٠ - تقدير اقوال الشهود . لمحكمة الاستئناف أن تخالف فيها محكمة أول درجة . عدم لزوم بيانها أسباب ذلك ( نقض ٢٢/٤/١٩٧١ سنة ٢٢ ص ٥٤٠ ) نقض ١٧/١١/٧١ سنة ٢٢ ص ٩١٧ .

١١ - خطأ المحكمة في اسناد اقوال الشاهد لشاهد آخر لا يؤدى لنقض الحكم طالما أن هناك أدلة أخرى تكفى لحملة ( نقض ١٥/٤/٧١ سنة ٢٢ ص ٤٨٨ ) .

١٢ - وإذا كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أنه جعل لمحكمة الدرجة الأولى أن تنفرد بتقدير اقوال الشهود دون رقابة من محكمة الاستئناف ، فإنه يكون قد خالف الأثر الناقل للاستئناف وحجب نفسه عن مواجهة موضوع النزاع ، وتخلّى عن تقدير الدليل فيه مما يعيبه بالخطأ والقصور ويستوجب نقضه ( نقض ٩/١١/٧١ سنة ٢٢ ص ٨٦٥ ) .

١٣ - عدم التزام محكمة الاستئناف بالأخذ بنتيجة التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى . حسبها تضمين حكمها ببيان أسباب عدم أخذها بهذه النتيجة . حقها في الأخذ بقرينة لم تقدم إلى المحكمة الابتدائية ( نقض ١/٥/١٨٦٩ سنة ٢٠ ص ٧٠٩ ) .

١٤ - الحكم الذي يجيز الاثبات بطريق معين . لا يحوز حجية الأمر المقضى إلا إذا كان قد حسم النزاع بين الخصوم على وسيلة الاثبات بعد أن تجادلوا في جوازها من عدمه ( نقض ٩/٣/٧٢ سنة ٢٣ ص ٣٤٩ ) .

١٥ - يجب على الحكم أن يبين ماهية أقوال الشهود التي اعتمد عليها في قضائه أو مؤداها والا كان قاصرا التسبب . ( نقض ٣/٦/١٩٧٠ سنة ٢١ ص ٩٧٢ ) .

#### ملحوظة :

هذا الحكم لا يتعارض مع الاحكام التي قضت بأن المحكمة لها أن تأخذ بأقوال شاهد وأن تطرح أقوال غيره دون أن تكون ملزمة ببيان أسباب ذلك إذ في جميع الحالات يجب على المحكمة أن تبين مضمون أقوال الشهود التي اعتمدت عليها في قضائها .

١٦ - التحقيق الذي يصح اتخاذه سنداً أساسياً للحكم هو الذي يجرى وفقاً للاحكام التي رسمها القانون لشهادة الشهود في المادة ٦٨ وما بعدها من قانون الاثبات ولا يعد تحقيقاً بهذا المعنى ما يجريه الخبير من سماع الشهود إذ هو مجرد إجراء ليس الغرض منه إلا أن يستهدي به الخبير في أداء مهمته ، ومن ثم لا يصح جعل التحقيق الذي يجريه الخبير في مرتبة التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها . ( نقض ٢٠/١١/٧٣ سنة ٢٤ ص ١١١٤ ) .

١٧ - محكمة الموضوع ليست ملزمة بأن تورد أقوال الشهود بنصها . حسبها أن تشير إلى مضمونها بما لا يخرج عن مدلولها . ( نقض ١١/٤/٧٨ طعن رقم ٦٦ لسنة ٤٤ قضائية ) .

١٨ - إذ تبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعنين قدما أمام محكمة الاستئناف في فترة حيز الدعوى للحكم مذكرة سلمت صورتها لموكيل المطعون عليه الأول تمسكاً فيها بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات أن بيع الفيلا تم بواسطتها ولاثبات العرف فيما يتعلق بأجر السمسرة ، ثم أعيدت الدعوى للمرافعة وتداولت عدة جلسات حضر فيها المطعون عليهما حتى صدر الحكم

المطعون فيه ، ومن ثم فقد أصبحت هذه المذكرة ورقة من أوراق الدعوى ، ويكون ماورد بها من دفاع مطروحا على المحكمة ولما كان الحكم المطعون فيه قد اغفل بحث هذا الدفاع الجوهرى والرد عليه واقتصر على الاحالة الى اسباب الحكم الابتدائى الذى لم يتعرض للدفاع المذكور بل انه قدر ان الطاعنين لم يطلبوا اثبات دعواهما باى طريق من طرق الاثبات ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور . ( نقض ٣١/١/٧٧ سنة ٢٨ ص ٢١٨ ) .

١٩ - تنص الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون المرافعات على انه اذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه ان يسلم الورقة الى من يقرر انه وكيله او انه يعمل في خدمته او انه من الساكنين معه من الأزواج والاقارب والاصهار وعلقت المذكرة الايضاحية على هذا النص بقولها انه تضمن الاجراءات الواجب على المحضر اتباعها في حالة عدم وجود الشخص المطلوب اعلانه في موطنه فنص على ان الورقة تسلم الى من يقرر بانه وكيله او انه يعمل في خدمته . . . فليس على المحضر ان يتحقق من صحة صفة من يتقدم اليه في موطن المعلن اليه لتسلم الورقة وقد جاء هذا النص تقنيا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ان المحضر قد انتقل الى محل اقامة الطاعن وسلم صورة صحيفة الاستئناف الى من قرر انه تابعه وخلص من ذلك الى رفض طلب الاحالة للتحقيق لنفى تبعية المخاطب معه للطاعن لانه غير منتج ، فانه يكون قد صادف صحيح القانون . ( نقض ٩/٢/٧٧ سنة ٢٨ ص ٤٠٦ ) .

٢٠ - اذا كان مؤدى نص المادة ١٧٢/٣ من القانون المدنى ان مسئولية متولى الرقابة عن الاعمال غير المشروعة التى تقع ممن تجب عليه رقابتهم هي مسئولية ، مبناها خطأ مفترض افتراضا قابلا لاثبات العكس ومن ثم يستطيع متولى الرقابة ان ينفى هذا الخطأ عن نفسه بان يثبت انه قام بواجب الرقابة بما ينبغى من العناية وانه اتخذ الاحتياطات المعقولة ليمنع من نيظت به رقابته من الاضرار بالغير وانه بوجه عام لم يسيء تربيته فان فعل انتفى الخطأ المفترض في جانبه وارتفعت عنه المسئولية كما يستطيع ايضا ان ينفى مسئوليته بنفى علاقة السببية باثبات ان الضرر كان لا محالة واقعا ولو قام بما يفرضه عليه القانون من واجب الرقابة بما ينبغى من العناية ، واذ كان الثابت من الاوراق ان الطاعن تمسك امام محكمة الاستئناف بنفى مسئوليته عن الفعل الضار الذى وقع من ابنه القاصر مؤسسا ذلك على انه لم يقصر في واجب الرقابة المفروض عليه بما ينبغى من العناية وانه لم يسيء تربيته فضلا عن



تمسكه بنفى علاقة السببية بين الخطأ المفترض في جانبه وبين الضرر الذى احدثه الفعل على أساس أن الفعل الذى سبب الضرر كان مفاجأة من شأنها أن تجعل وقوع الضرر مؤكدا حتى ولو لم يهمل في واجب الرقابة بما ينبغى من حرص وعناية وطلب إحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات دفاعه ، وكان هذا الدفـاع جوهريا قد يتغير به ان صح وجه الرأى فى الدعوى فان الحكم المطعون فيه اذ لم يعن بالرد عليه يكون معيبا بالقصور . ( نقض ٧٧/١٢/١٥ سنة ٢٨ مد ١٨١٥ ) .

٢١ رفض طلب الاحالة للتحقيق لاثبات ما يجوز اتبـاته بشهادة الشهود . وجوب بيان المحكمة لسبب الرفض . ( نقض ١٩٨١/٥/٢١ طعن رقم ١٥٦ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٢٢ طلب اجراء التحقيق ليس حقا للمختصوم وانما هو من الرخص التى تملك محكمة الموضوع عدم الاستجابة اليها متى وجدت في اوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفى لتكوين عقيدتها دون ان تلزم ببيان سبب الرفض . ( نقض ١٩٨٢/٥/٣٠ طعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٩ قضائية ) .

تعليق : واضح ان هناك خلافا بين الحكمين الاخيرين اذ يتطلب الحكم الاول لصحة الحكم الصادر من محكمة الموضوع برفض طلب الخصم إحالة الدعوى للتحقيق متى كانت جائزة كوسيلة اثبات فانه يوجب على المحكمة فى هذه الحالة أن تبين فى اسباب حكمها سبب رفضها الاحالة الى التحقيق بينما يذهب الحكم الثانى الى انه اذا رأت المحكمة رفض طلب الاحالة الى التحقيق فى الحالات التى يجيز فيها المشرع الاثبات بكافة طرق الاثبات ومنها شهادة الشهود فانه لا على المحكمة ان هى لم تبين فى اسباب حكمها سبب الرفض .

وفى تقديرنا ان الحكم الاول هو الذى يتفق وصحيح القانون ذلك انه متى أجاز المشرع الاثبات بطريق معين من طرق الاثبات وتمسك المكلف بالاثبات بذلك الطريق فانه يتعين على المحكمة ان هى رفضت طلبه ان توضح فى حكمها سبب هذا الرفض والا كان قاصرا قصورا يبطله وهذا هو ما قرره محكمة النقض فى حكم ثالث . ( نقض ١٩٨٠/٣/٢٥ طعن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ قضائية ) .

ومن الامثلة التى يجوز فيها للمحكمة رفض طلب التحقيق عند جواز الاثبات بشهادة الشهود أن تحوى اوراق الدعوى من القرائن ما يكفى لتكوين عقيدة المحكمة او ان تقدم بالدعوى مستندات لا يجدها طالب التحقيق وتكون قاطعة فى اثبات عكس ما يدعيه او ان يكون طالب التحقيق قد اقر

بما يخالف ما يزعمه نفى هذه الحالات وامثالها يتعين على المحكمة ان تبين سبب الرفض .

ويجوز ان يكون سبب رفض الاحالة الى التحقيق ضمناً يستفاد من مدونات الحكم كما اذا بين الحكم الادلة والقرائن التي استند اليها في حكمه في الوقائع التي طلب فيها طالب التحقيق اثباتها بالبينة وكان استخلاصه سائغاً .

٢٢ - قضاء محكمة الاستئناف باحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات تجارية الدين موضوع النزاع . تقديم المستأنف بعد احالة الدعوى للمرافعة حافظة مستندات ومذكرة للتدليل على تجارية الدين . اغفال المحكمة للرد على هذا الدفاع . قصور . ( نقض ١٩٨١/١١/٩ طعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٢٤ - الحكم القطعي . ماهيته . احالة المحكمة الدعوى للتحقيق استجلاء للحقيقة لا يعد مانعاً من الفصل في الدعوى على ضوء المستندات المقدمة فيها . ( نقض ١٩٨٢/٢/٢٤ طعن رقم ٨٥٢ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٢٥ - انه وان كان طلب التحقيق بشهادة الشهود جائز تقديمه في أية حالة تكون عليها الدعوى باعتباره من وسائل الدفاع التي يجوز ابدائها لأول مرة امام محكمة الاستئناف الا انه متى كانت محكمة اول درجة قد امرت باجرائه واحضر الخصم المكلف بالاثبات شهوده وتقاعس خصمه عن احضار شهود النفي ، فانه لا على محكمة الاستئناف اذا لم تستجب الى طلبه احالة الدعوى الى التحقيق من جديد ، طالما ان محكمة اول درجة قد مكنته من نفى الوقائع المراد اثباتها بالبينة . لما كان ذلك ، وكان البين من الاوراق ان محكمة اول درجة اذ احوالت الدعوى الى التحقيق لتثبت المطعون عليها وقائع الاضرار المدعاة بكافة طرق الاثبات القانونية بما فيها شهادة الشهود ، وصرحت للطاعن بنفيها بذات الطرق ولكنه تخلف عن حضور اجراءات التحقيق وبالتالي لم يستشهد احداً ، فانه لا تثريب على محكمة الاستئناف اذا ما التفتت عن طلبه اجراء التحقيق من جديد ، ويكون النفي على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع لعدم استجابة المحكمة لهذا الطلب على غير اساس . ( نقض ١٩٧٩/٤/٢٥ سنة ٣٠ العدد الثاني ص ١٩٦ ) .

#### مادة ٦٩

الاذن لأحد الخصوم باثبات الواقعة بشهادة الشهود يقتضى دائماً ان يكون للخصم الآخر الحق في نفيا بهذا الطريق .

## هذه المادة تطابق المادة ١٩٢ من قانون المرافعات القديم .

### الشرح :

يقتضى الاذن لأحد الخصوم باثبات واقعة بشهادة الشهود ان يكون للخصم الآخر الحق في نفيها بالشهادة أيضا سواء نص على ذلك في الحكم الصادر بالشهادة أو لم ينص لأن ذلك يعتبر من مقتضيات حق الدفاع . ولكن ذلك يقتصر على نفي الوقائع المأمور باثباتها ولا يبيح للخصم ان يثبت غيرها من الوقائع بشهادة الشهود فإذا حكمت المحكمة في دعوى بطلب دين هو ثمن اشياء مدنية بالاذن للمدعى باثبات واقعة البيع بالشهادة فإنه يكون للمدعى عليه ان ينفي هذه الواقعة بالشهادة ولكن لا يكون له ان يثبت براءة ذمته بالوفاء بشهادة الشهود ، فان اراد ذلك كان عليه ان يطلب من المحكمة الاذن له بذلك وان يستصدر حكما به وإذا أذنت المحكمة للمدعى باثبات الواقعة التي يزعم انها أنشأت الدين المطلوب كان للمدعى عليه نفي تلك الواقعة ولكن ليس له ان يثبت بموجب هذا الحكم انقضاء الدين بل يجب عليه ان اراد ذلك ان يستصدر حكما بتحقيق الواقعة التي يزعم انقضاء الدين بها ، ولا يترتب البطلان اذا أغفل الحكم الصادر بالاحالة على التحقيق السماح للخصم الآخر في نفي ما يثبته خصمه كما ان هذا الاغفال لا يسقط حقه في اعلان شهود النفي وسماعهم ، واذا اذن لأحد الخصوم باثبات واقعة بشهادة الشهود ولم يمكن الخصم الآخر من نفيها بهذا الطريق كانت الاجراءات باطلة ، وبطلان تحقيق الاثبات لا يؤثر في ذاته في صحة تحقيق النفي والعكس صحيح لان كل اجراء منهما مستقل عن الآخر . هذا ويلاحظ ان التمسك ببطلان التحقيق لا يجدي ولا يكون له محل اذا لم يرتكز الحكم الموضوعي على نتيجته . ويذهب الأستاذان محمد وعبد الوهاب العشماوي الى انه لا يجوز التمسك بالبطلان المتعلق بمصلحة الخصوم الخاصة ومنها اجراءات الاثبات امام محكمة ثاني درجة الا اذا سبق التمسك به امام محكمة اول درجة ويعارض الدكتور ابو الوفا هذا الرأي قائلا انه لا يجوز الأخذ به على اطلاقه لان العبرة في هذا الصدد هي بسقوط حق التمسك بالبطلان او عدم سقوطه فاذا كان الخصم لم يسقط حقه في التمسك بهذا البطلان امام محكمة الدرجة الاولى فان له ان يتمسك به امام محكمة ثاني درجة ولكن محكمة النقض اخذت بالرأي الاول .

راجع فيما تقدم التعليق على نصوص قانون الاثبات للدكتور ابو الوفا ص ٢٠٢ ومرافعات العشماوي الجزء الثاني ص ٥٥٧ ومرافعات رمزي سيف الطبعة الثامنة ص ٦٤١ .



وحق الخصم الآخر في نفى ما أثبته خصمه ليس معناه أن المشرع يلقي عليه عبء نفى الواقعة المراد اثباتها وإنما هو يعطيه رخصة أن شاء استعملها وأقدم شهود نفى لدحض أقوال شهود الإثبات وأن شاء لم يستعملها غير أنه إذا لم يستعمل هذه الرخصة ولم يقدم شهودا أو إذا لم تطمئن المحكمة لأقوال شهود النفي فإن ذلك لا يعنى خصمه من عبء الإثبات أو بزيل عدم كفاية ما شهد به شهود الإثبات في ثبوت الواقعة المكلف بها كما أنه يجوز للمحكمة أن تطرح أقوال شهود الإثبات لعدم اطمئنانها إليها رغم أن الخصم الآخر تقاعد عن تقديم شهود نفى أو قدمهم وكانت شهادتهم غير كافية أو لم تطمئن المحكمة لأقوالهم .

### أحكام النقض :

١ - لا بطلان إذا أغفل الحكم الصادر بالاحالة على التحقيق السماح للخصم الآخر في نفى ما يثبتته خصمه ، كما أن هذا الأغفال لا يسقط حقه في إعلان شهود النفي وسماعهم ذلك لأنه يستمد حقه من القانون وفقا للمادة ١٨١ مرافعات قديم ( نقض ١٢/٢١/١٩٥٠ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الأول ص ٥٠ قاعدة رقم ١٩٦ ) .

٢ - أن مجرد تراضى طرفي الخصومة على أن يشهدوا شخصا معينا - ثقة فيه واطمئنانا إليه - ذلك لا يكون اتفاقا على قاعدة للإثبات في الدعوى تنقيد بها المحكمة ويتحتم عليها الفصل فيها على مقتضى هذه الشهادة ، فهو لا يمنع الخصوم من أن يشهدوا غير من تراضوا على شهادته ولا المحكمة من الأخذ بشهادة سواء ( نقض ٤/١١/٤٨ المرجع السابق ص ٥٠ قاعدة ١٩٧ ) .

٣ - اغفال حكم الإثبات الاذن للخصم بنفى ما صرح لخصمه باثباته لاينفى حقه في طلب سماع شهوده . التحدث بذلك أمام محكمة النقض غير جائز . ( نقض ٤/٢٥ سنة ١٩٨١ طعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٤ - حق الخصم في نفى ما يثبتته الخصم الآخر - قعوده عن الاستشهاد بشهود النفي أو تخلف شهوده عن الحضور لايمنع المحكمة من المضي في نظر الدعوى . ( نقض ١٤/٦/١٩٨٠ طعن رقم ٤٠٢ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٥ - النص في المادة ٦٩ من قانون الإثبات على أن الاذن لأحد الخصوم باثبات الواقعة بشهادة الشهود يقتضى دائما أن يكون للخصم الآخر الحق في نفيها بهذا الطريق لا يعنى أن المشرع يلقي على عاتق هذا الأخير عبء نفى الواقعة المراد اثباتها وإنما هو يعطيه رخصة اتباع ذات الطريق في دحض

تقريرات شهود الاثبات لتوازن المحكمة بين اقوال الفريقين وترجع بينها فاذا لم يستعمل هذه الرخصة او اطرحت المحكمة اقول شهوده لا ينشأ عن ذلك دليل يعفى خصمه من عبء الاثبات او يزيل عدم كفاية ما شهد به شهود هذا الاخير فى ثبوت الواقعة المكلف باثباتها . ( نقض ٤/١٥ سنة ١٩٨٢ طعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٨ قضائية ) .  
وراجع احكام النقض التى وردت تعليقا على المادة السابقة .

### مادة ٧٠

للمحكمة من تلقاء نفسها ان تأمر بالاثبات بشهادة الشهود فى الاحوال التى يجيز القانون فيها الاثبات بشهادة الشهود متى رأت فى ذلك فائدة الحقيقة .  
كما يكون لها فى جميع الاحوال . كلما امرت بالاثبات بشهادة الشهود ان تستدعى للشهادة من ترى لزوما لسماع شهادته اظهارا للحقيقة .  
الفقرة الاولى من هذه المادة تطابق المادة ١٩٠ من قانون المرافعات القديم اما الفقرة الثانية فمستحدثة .

### المقارنة :

أضاف المشرع فى المادة ٧٠ منه فقرة جديدة الى نص المادة ١٩٠ المقابلة لها فى قانون المرافعات القديم ، تتيح للقاضى استدعاء من يرى سماع شهادته اظهارا للحقيقة ولو لم يستشهد به أحد من الخصوم على أن يكون له هذا الحق كلما أمر باجراء الاثبات بشهادة الشهود ، سواء كان ذلك من تلقاء نفسه اعمالا لحكم الفقرة الاولى من نفس المادة ، أو استجابة لطلب الخصوم وقد قصد المشرع من حكم الفقرة التى اضافها تركيد الدور الايجابى للقاضى ومنحه مزيدا من الفاعلية فى توجيه الدعوى فى احدى مراحلها الهامة حتى يتمكن من تحرى الحقيقة واستخلاصها نقية مما يغلفها به مسلك الخصوم حسبما تمليه عليهم مصلحة كل منهم الخاصة فى الاثبات ( المذكرة الايضاحية للقانون ) .

غير انه يلاحظ أن الفقرة الثانية من هذه المادة هى توضيح أكثر منها اضافة لان الفقرة الاولى تتسع لهذا المعنى وهو معنى مراد لواضعى قانون المرافعات القديم الذين اجازوا أيضا فى المادة ١٤٤ منه للمحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها بادخال انواع الأشخاص فى الدعوى لكفالة احقاق الحق وتقادى التواطؤ أو الغش أو التقصير من جانب الخصوم . وهذا وذلك مظهر

لفكرة واحدة ، هي تمكين القاضى من الهيمنة على الدعوى والوصول الى الحقيقة فيها غير مقيد بمسلك الخصوم ( تقرير اللجنة التشريعية بمجلس الأمة ) .

ويقصد بعبارة فى جميع الاحول الواردة فى الفقرة الثانية من المادة أن يكون الأمر بالاثبات من المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم على حد سواء .

ولايجوز للمحكمة من تلقاء نفسها أن تأمر بالاثبات بشهادة الشهود فى الحالات التى لايجيز فيها القانون ذلك غير أنه اذا طلب أحد الخصوم احالة الدعوى للتحقيق للاثبات بشهادة الشهود فى هذه الحالة ولم يدفع خصمه بعدم جواز الاثبات بالبيينة فان المحكمة لاتملك الا أن تأمر بالاثبات بشهادة الشهود لأن قواعد الاثبات كما سبق ان كررنا ليست من النظام العام .  
يراجع فى الشروط التى يتطلبها القانون لإجابة طلب الاثبات بالبيينة التعليق على المادة ٦٨ من قانون الاثبات .

واذا أمرت المحكمة من تلقاء نفسها بالاحالة على التحقيق ثم تمسك أحد الخصوم بعد ذلك وقبل سماع الشهود بعدم جواز الاثبات بالبيينة فان الحكم الصادر من المحكمة لا يعتبر قطعيا فى جواز الاثبات بشهادة الشهود وبذلك لا يقيدما فى هذا الشأن .

### احكام النقض :

١ - المدعى هو المكلف قانونا باثبات دعواه وتقديم الادلة التى تؤيد ما يدعيه فيها - فاذا كان الحكم المطعون فيه قد اثبت أن الطاعن لم يقدم دليلا على ما يدعيه من رد الشركة المطعون عليها جهاز « الجراموفون » الذى يطلب رد ثمنه اليه وكان الحق المخول للمحكمة فى المادة ١٩٠ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٧٠ اثبات بأن تأمر باحالة الدعوى الى التحقيق لاثباتها بالبيينة - هذا الحق جوازى لها متروك لطلق رأيها وتقديرها لا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض ، فان النعى على الحكم فيما انتهى اليه من رفض الدعوى فى هذا الشق منها بمخالفة القانون يكون غير سديد (نقض ١٩٥٩/٦/٢٥ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٠ ص ٤٩٩ نقض ٧٩/١/٢٣ طعن رقم ٩٢٣ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٢ - الحق المخول للمحكمة فى المادة ٧٠ من قانون الاثبات بان تستدعى للشهادة من ترى لزوما لسماع شهادته كلما أمرت بالاثبات بشهادة الشهود، هذا الحق جوازى لها متروك لطلق رأيها وتقديرها وتقديرها لا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض ( نقض ١٩٧١/١١/١٠ سنة ٢٢ ص ٨٩١ ) .



٣ - اذ كانت الطاعنة لم تطلب احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ماتدعيه وكان الحق المخول للمحكمة في المادة ٧٠ من قانون الاثبات من ان لها ان تأمر باحالة الدعوى الى التحقيق للاثبات بشهادة الشهود متروك لمطلق رايها وتقديرها لا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع - بعدم الاختصاص المحلى - استنادا الى ان الطاعنة لم تقدم دليلا على انها تقيم في غير المحل الوارد بصحيفة الدعوى يكون قد التزم صحيح القانون . ( نقض ١/١٢ / ١٩٧٧ سنة ٢٨ ص ٢٣٢ ) .

### مادة ٧١

يجب ان يبين في منطوق الحكم الذي يأمر بالاثبات بشهادة الشهود كل واقعة من الوقائع المأمور باثباتها والا كان باطلا ، ويبين كذلك في الحكم اليوم الذي يبدأ فيه التحقيق والميعاد الذي يجب ان يتم فيه .  
هذه المادة تقابل المادة ١٩١ من قانون المرافعات القديم ولا خلاف بينهما في الأحكام .

### الشرح :

يوجب القانون ان يبين في منطوق الحكم الذي يأمر بالتحقيق كل واقعة من الوقائع المطلوب اثباتها والا كان باطلا وذلك لان الاثبات بشهادة الشهود يقوم على ركنين : تعلق الوقائع المراد اثباتها بالدعوى ، وكونها منتجة فيها . ومقتضى هذا ان تكون تلك الوقائع مبينة بالدقة والضبط لينحصر فيها التحقيق وليعلم كل طرف ما هو مكلف باثباته او بنفيه ( المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات القديم ) وواضح من المادة انها لا ترتب بطلان جزاء مخالفة ما امرت به من تحديد ميعاد لبدء التحقيق ونهايته فهي ان اوجبت في فقرتها الاولى ان يبين في الحكم الذي يأمر بالاثبات بشهادة الشهود كل واقعة من الوقائع المأمور باثباتها ورتبت البطلان جزاء مخالفة هذا جاءت - في فقرتها الثانية - وامرت بوجوب تحديد ميعاد يبدأ فيه التحقيق ، وميعاد يتعين ان يتم فيه ولم تنص على البطلان جزاء المخالفة . ومن ثم اذا لم يحدد في الحكم ميعاد بدء التحقيق فان سير الدعوى يقف بطبيعة الحال ، واذا لم تعجل في خلال سنة فانها تسقط عملا بقواعد سقوط الخصومة المنصوص عليها في المادة ١٣٤ مرافعات وما بعدها واذا عجلت في خلال هذه السنة جاز الاعتداد بالحكم الصادر باجراء التحقيق على ان يبين في الحكم اللاحق التاريخ الذي يبدأ فيه التحقيق .

وإذا حدد الحكم بداية التحقيق ولم يبين الميعاد الذي يجب أن يتم فيه فلا يترتب على ذلك البطلان ( الاثبات أبو الوفا ص ٢٠٦ ) والسبب في ذلك في رأينا أن المشرع لم ينص على البطلان صراحة اعتدادا منه بأنه إجراء تنظيمي قصد به تحديد أجل لانتهاة التحقيق حتى لاتنجم الدعوى ويرى الدكتور رمزي سيف أن المشرع لم يرتب البطلان جزاء على عدم اشتغال الحكم على يوم بداية التحقيق وميعاد اتمامه مع أن النص على هذه البيانات ورد في مادة واحدة مع النص على وجوب اشتغال الحكم على الوقائع المأمور باثباتها وقد رتب المشرع صراحة - على اغفال هذا البيان الاخير البطلان ٠٠ ومقتضى ذلك انه اذا صدر حكم بالتحقيق لم يشتمل على بيان يوم بدايته وميعاد اتمامه فان الحكم لا يكون باطلا ، وإنما يكون للخصوم أن يطلبوا تحديده من المحكمة أو من القاضي المنتدب لإجراء الاثبات ، كما أن للقاضي المنتدب للتحقيق أن يحدد هذا الميعاد من تلقاء نفسه « وسيط المرافعات لرمزي سيف الطبعة الثامنة ص ٦٤١ » هذا ونرى أن البطلان المنصوص عليه في هذه المادة غير متعلق بالنظام العام كما يلاحظ أن التمسك ببطلان التحقيق لا يجدي ولا يكون له محل اذا لم يركز الحكم الموضوعي على نتيجته .

هذا ومن المقرر أن الانتقال للاطلاع على ملف دعوى أخرى منظورة أمام أي محكمة أو ملف تركة يعتبر من اجراء التحقيق والمحكمة أن تجيب الخصم لطلبه ولها أن ترفضه متى رأت عدم البرر لذلك .

ومن المقرر وفقا لنص المادة ١/٥ من قانون الاثبات ان الاحكام الصادرة باجراء الاثبات لايلزم تسببها ما لم تتضمن قضاء قطعيًا فاذا تضمن الحكم الصادر باجراء الاثبات قضاء قطعيًا سواء تعلق ذلك بالمنازعة في جواز الاثبات بطريق معين من طرق الاثبات ، أو بغير ذلك من الدفوع التي تثور قبل اتخاذ اجراءات الاثبات سواء اكان ذلك دفعا شكليا كالدفع بعدم الاختصاص أو دفعا موضوعيا كالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة أو الدفع بسقوط الحق فانه يتعين تسبب الاحكام التي تصدر في هذه الدفوع لان ذلك يعتبر قضاء قطعيًا مستقلا عن اجراء الاثبات فاذا قضت المحكمة برفض الدفع بعدم جواز الاثبات بشهادة الشهود وباحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المدعى دعواه بالبينة والقرائن فان هذا الحكم يكون قد قطع في شق منه في مسألة قانونية هي جواز الاثبات بالبينة وبالتالي يتعين عليها ان تبين في حكمها الاسباب التي استندت اليها في رفض الدفع والا كان حكمها باطلا عملا بالمادة ١٦٧ مرافعات ومن باب أولى اذا فصلت المحكمة في شق من النزاع كما اذا حكمت قطعيًا للمدعى في بعض طلباته وأمرت بأحالة الدعوى للتحقيق أو

يندب خبير بالنسبة لباقي الطلبات فإنه يتعين عليها تسبيب حكمها في هذا الشق القطعي ( الاثبات لمحمد عبد اللطيف الجزء الثاني من ٨٩ ) .

### احكام النقض :

١ - اذ كان الحكم الصادر في الموضوع قد اعتمد في قضائه على التحقيق الذي تم نفاذا للحكم الاول - حكم الاحالة الى التحقيق الباطل - فان البطلان يمتد اليه مما يتعين معه نقضها معا . ( نقض ١٩٨٠/١٢/٢٩ طعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٢ - استخلاص الحكم من اقوال الشهود دليلا على ثبوت او نفى واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق رغم تمسك الخصم ببطلان هذا الدليل . خطأ . علة ذلك . ( نقض ١٩٨١/٦/٦ طعن رقم ٦٠٩ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٣ - وجوب بيان الوقائع المطلوب اثباتها بمنطوق حكم الاثبات . م ٧١ اثبات . علة . تجاوز التحقيق تلك الوقائع . اثره . بطلان غير متعلق بالنظام العام . التحدث به امام محكمة النقض . شرطه . ( نقض ١٩٨١ طعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٤ - او جبت المادة ٧١ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ان يبين

في منطوق الحكم الذي يأمر بالاثبات بشهادة الشهود كل واقعة من الوقائع المأمور باثباتها والا كان باطلا وقد هدفت الى ان تكون الوقائع معينة بالدقة وبالضبط لينحصر فيها التحقيق وليعلم كل طرف ما هو مكلف باثباته ونفيه ، لان الاثبات بشهادة الشهود يقوم على ركنين تعلق الوقائع المراد اثباتها بالدعوى وكونها منتجة فيها ، ولما كان الواقع في الدعوى ان المطعون عليها قصرت مدعاها على طلب التخليق للضرر بسبب التعدي عليها بالسب والخراب وكان الثابت ان محكمة اول درجة احوالت الدعوى الى التحقيق لتثبت المطعون عليها انها زوجة للطاعن بصحيح العقد الشرعي وانه دخل بها وعاشرها معاشرة الازواج وانها لاتزال في عصمته وطاعته ، وانه يسيء معاملتها ويعتدى عليها بالسب والقذف والضرب بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين امثالهما ، وخولت الطاعن النفي ، فانها تكون قد بينت الوقائع التي يجب ان ينحصر فيها التحقيق ، وهي كلها متعلقة بالدعوى ومنتجة فيها ولا يعيبه انها اوردت في الوقائع المراد اثباتها قيام الزوجية رغم ثبوتها بوثيقة رسمية غير مجحودة اذ لا يعدو ذكرها في الحكم وجوب ان تكون الزوجية قائمة وقت سماع الشهود والا اصبحت دعوى التخليق برمتها غير ذات موضوع ، ولا ينم هذا بمجرد عدم احاطة بموضوع الدعوى او



تقصير في تمحيص مستنداتها • ( تقض ١٠/١/١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الاول ص ١٧٦ ) •

#### مادة ٧٢

يكون التحقيق امام المحكمة ويجوز لها - عند الاقتضاء - ان تدب احد قضائها لاجرائه •  
هذه المادة تقابل المادة ١٩٣ من قانون المرافعات القديم ولا خلاف بينهما في الاحكام •

الشرح :

ظاهر من هذه المادة ان الاصل هو سماع الشهود امام المحكمة والاستثناء هو سماعهم بمعرفة احد قضائها • وعيب التحقيق الذي يجرى امام قاض منتدب انه لا يمكن المحكمة من رؤية الشهود والوقوف على حالتهم النفسية وقت اداء شهادتهم مع ان لذلك أهمية كبرى في تقدير قيمة شهادتهم وترجيح صدقهم او كذبهم ، واما الاكتفاء بالاطلاع على تلك الاقوال بالمحضر مع ما قد تكون عليه من ايجاز ونقص فلا يؤدي الى تكوين اعتقاد ثابت صحيح ( مرافعات العشماوى الجزء الثانى ص ٥٤١ ) •

#### مادة ٧٣

يستمر التحقيق الى ان يتم سماع جميع شهود الاثبات والنفي في الميعاد ويجرى سماع شهود النفي في الجلسة ذاتها التى سمع فيها شهود الاثبات الا اذا حال دون ذلك مانع •

واذا اجل التحقيق لجلسة اخرى كان النطق بالتأجيل بمثابة تكليف لمن يكون حاضرا من الشهود بالحضور في تلك الجلسة الا اذا اعفتهم المحكمة او القاضى صراحة من الحضور •  
هذه المادة تطابق المادة ١٩٤ من قانون المرافعات القديم •

الشرح :

اذا كانت المادة لم تحتم على المحكمة ان تسمع شهود النفي في الجلسة ذاتها التى سمع فيها شهود الاثبات الا ان سماعهم فى جلسة واحدة اقرب الى تحقيق العدالة وذلك حتى لاتعطى للخصم المكلف بالنفي فرصة معرفة ما شهد به شهود الاثبات ومحاولة التأثير على شهوده لدحضها لذلك يحسن بالمحكمة سماع الشهود اثباتا ونفيا فى جلسة واحدة •

## احكام النقض :

١ - مؤدى نص المادة ١٩٤ من قانون المرافعات السابق انه وان كان الاصل سماع شهود النفى في نفس الجلسة التي سمع فيها شهود الاثبات ، الا ان هذا ليس أمرا حتما يترتب على مخالفته البطلان ، بل ترك المشرع تنظيمه للمحكمة التي تتولى اجراء التحقيق ، فلها ان ترجى سماع شهود النفى الى جلسة أخرى غير التي سمعت فيها شهود الاثبات اذا حال دون سماعهم في نفس الجلسة مانع ( نقض ٧٢/١٢/١٣ سنة ٢٢ ص ١٢٧٧ ) . وللمحكمة سلطة تقدير هذا المانع بغير معقب . ( نقض ٧٦/٢/٢٥ سنة ٢٧ ص ٥٠٧ ) .

٢ - ورود عبارة « افهمناه » بسؤال وجهته محكمة اول درجة الى شاهدى النفى . لا تنم عن تلقين او توجيه للشاهد من المحكمة بالشهادة لصالح أحد الخصوم ولكن يقصد بها احاطة الشاهد بموضوع الشهادة حتى لا يخرج بها عن الوقائع موضوع التحقيق . ( حكم النقض قبل الاخير ) .

٣ - اذا كان شهود الطاعن قد حضروا بالجلسة المحددة للتحقيق الا ان المحكمة قررت تأجيل التحقيق بناء على طلب المطعون عليها لاعلان شهودها الا ان شهود الطاعن لم يحضروا بالجلسة التالية ورفضت المحكمة اجابته لطلبه باصدار حكم تحقيق اخر تأسيسا على انه عجز عن الاثبات في الفترة التي اتاحتها له المحكمة فان الحكم يكون معيبا ذلك ان تأجيل التحقيق على ما تقضى به المادة ٢/١٩٤ من قانون المرافعات يعتبر بمثابة تكليف لمن يكون حاضرا من الشهود بالحضور لتلك الجلسة الا اذا اعفتهم المحكمة من الحضور صراحة وكان الطاعن على النحو المتقدم قد قام بما اوجبه عليه القانون من تكليف شهوده بالحضور للتحقيق مما يستوجب نقض الحكم لهذا السبب ( نقض ٦٨/٦/١١ سنة ١٩ ص ١١٢٧ ) .

٤ - اذا كانت محكمة اول درجة قد حكمت باحالة الدعوى الى التحقيق ، وكان طلب المطعون عليه التأجيل لاعلان شهوده ، ثم قوله في الجلسة التالية انه لم يعلن شهودا ويكتفى بمناقشة شاهدى الورثة ، لا يعتبر قبولا صريحا للحكم اذ قد يكون ذلك منه اذعانا لما لا سبيل له الى دفعه ، ولما كان هذا الحكم غير منه للخصومة كلها او في شق منها فلا يجوز الطعن فيه الا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملا بنص المادة ٢٧٨ من قانون المرافعات السابق الذى صدر ذلك الحكم في ظله ، بل يكون مستأنفا تبعا لاستئناف الحكم المنهى للخصومة طبقا لما تقضى به المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات القائم . ( نقض ٧٦/٣/٣٠ سنة ٢٧ ص ٧٩٢ ) .

- ٥ - التحدي ببطان اجراءات التحقيق ، لا يجوز التمسك به لأول مرة امام محكمة النقض . (نقض ٧٧/١٤ سنة ٢٨ ص ١٧٨٤) .
- ٦ - لئن كان طلب التحقيق بشهادة الشهود جائزا تقديمه في اية حالة تكون عليها الدعوى باعتباره من وسائل الدفاع التي يجوز ابدائها لأول مرة امام محكمة الاستئناف . الا انه متى كانت محكمة اول درجة قد امرت باجرائه واحضر الخصم المكلف بالاثبات شهوده وتقاغم خصمه عن احضار شهود للنفي ، فانه لا على محكمة الاستئناف اذا لم تستجب الى طلبه احالة الدعوى الى التحقيق من جديد ، طالما ان محكمة اول درجة قد مكنته من نفي الوقائع المراد اثباتها بالبينة . لما كان ذلك ، وكان البين من الاوراق ان محكمة اول درجة اذ احالت الدعوى للتحقيق لتثبت المطعون عليها وقائع الاضرار المدعاة بكافة طرق الاثبات القانونية بما فيها شهادة الشهود ، صرحت للطاعن بنفيها بذات الطرق ، ولكنه تخلف عن حضور اجراءات التحقيق وبالتالي لم يستشهد احدا فانه لا تثريب على محكمة الاستئناف اذا ما التفتت عن طلبه اجراء التحقيق من جديد ، ويكون النعي على الحكم بالاخلال بحق الدفاع لعدم استجابة المحكمة لهذا الطلب على غير اساس (نقض ١٩٧٩/٤/٢٥ سنة ٣٠ العدد الثاني ص ١٩٨) .

#### مادة ٧٤

- اذا طلب أحد الخصوم خلال الميعاد المحدد للتحقيق مد الميعاد حكمت المحكمة أو القاضي المنتدب على الفور في الطلب بقرار يثبت في محضر الجلسة .
- واذا رفض القاضي مد الميعاد جاز التظلم الى المحكمة بناء على طلب شفوي يثبت في محضر التحقيق وتحكم فيه المحكمة على وجه السرعة ، ولا يجوز الطعن بأي طريق في قرار المحكمة .
- ولا يجوز للمحكمة ولا للقاضي المنتدب مد الميعاد لاكثر من مرة واحدة .
- هذه المادة تطابق المادة ١٩٥ من قانون المرافعات القديم .

#### الشرح :

قرار المحكمة في طلب المد لا يجوز الطعن فيه بأي طريق اما قرار القاضي المنتدب برفض طلب المد فيجوز التظلم منه وقد اختلف الرأي في ظل المادة ١٩٥ من قانون المرافعات القديم عما يترتب على مخالفة مد ميعاد التحقيق اكثر من مرة واحدة فذهب رأى الى انه يترتب عليه البطلان لانه نص عليه بلفظ نساء ونواهي القانون القديم يترتب عليها البطلان دون نص ودون اشتراط الضرر . وذهب رأى اخر الى ان هذا النص قصد به حث القاضي والخصوم على الفراغ



من التحقيق في أقرب فرصة حتى لا تكون الاحالة على التحقيق سببا في تعطيل الفصل في الدعوى واطالة امد النزاع دون مبرر وعلى ذلك لا يترتب على مخالفتها أى بطلان كما لا يترتب البطلان على سماع المحكمة للشهود بعد الميعاد ( راجع في الراى الاول مرافعات ابو الوفا للطبعة السابعة ص ٧٨٦ ، ومرافعات رمزي مسيف الطبعة السابعة ص ٥٦٧ ، وراجع في الراى الثانى مرافعات العشماوى الجزء الثانى ص ٥٥٤ ، ونظرية فتحي والى في البطلان رقم ١٥٩ ) .

اما في قانون المرافعات الجديد فالامر يختلف ذلك انه لا يفرق بين الجزاء الذى يترتب على نص امر وبين الجزاء الذى يترتب على نص ناه ذلك انه لا بطلان الابتنص صريح او اذا شاب الاجراء عيب لم يتحقق بسببه الغاية من الاجراء عملا بالمادة ٢٠ مرافعات وفي رأينا ان هذه المادة مادة تنظيمية لا يترتب البطلان على مخالفتها وعلى ذلك يجوز مد التحقيق أكثر من مرة اذا وجد المقتضى لذلك كما انه يعتد بالتحقيق الذى تم بعد الميعاد .  
ومد التحقيق لا يكون الا بناء على طلب الخصم ويتعين التقدم به قبل انقضاء الميعاد الذى حددته المحكمة للتحقيق فاذا تراخى الخصم حتى انقضى الميعاد كان للمحكمة الا تقبل هذا الطلب ، وقرار القاضى المنتدب برفض طلب المد يجوز التظلم منه امام المحكمة ، أما رفض المحكمة مد الميعاد فلا يجوز التظلم منه ويكون نهائيا غير جائز الطعن فيه .  
وراجع حكم النقض الخامس الذى ورد تعليقا على المادة السابقة .

#### مادة ٧٥

لا يجوز بعد انقضاء ميعاد التحقيق سماع شهود بناء على طلب الخصوم .

هذه المادة تقابل المادة ١٩٦ من قانون المرافعات السابق .  
يراجع التعليق على المادة السابقة ويلاحظ انه اذا انتهى ميعاد التحقيق ورأت المحكمة لزومه جاز لها في جميع الاحوال ان تصدر حكما جديدا بالاحالة على التحقيق .

ونرى انه في حالة ما اذا كان موعد التحقيق قد انتهى وطلب احد الخصوم في مواجهة خصمه سماع شهوده فلم يعترض خصمه على ذلك واجابته المحكمة الى ذلك فلا يجوز للخصم الذى لم يعترض ان يدفع بعد ذلك ببطلان التحقيق لان قاعدة عدم جواز سماع الشهود بعد انقضاء ميعاد التحقيق غير متعلقة بالنظام العام وسكوت الخصم على الاجراء يعتبر بمثابة قبول له مانع من المنازعة فيه بعد ذلك فضلا عن ان النص تنظيمي لا يترتب البطلان على مخالفته .

**احكام النقض :** اذ كانت المادة ٢٠ من قانون المرافعات القائم لا ترتب البطلان بغير نص صريح الا اذا شاب الاجراء عيب لم يتحقق بسببه الغاية منه ، وكان النص في المادة ٧٥ من قانون الاثبات على انه لا يجوز بعد انقضاء ميعاد التحقيق سماع شهود بناء على طلب الخصوم هو نص تنظيمي لا يترتب البطلان على مخالفته ، فيعتد بالتحقيق الذي يتم بعد انتهاء الميعاد طالما سمع شهود الطرفين وتحققت الغاية من الاجراء . ( نقض ١٠ / ٣ / ٧٦ سنة ٢٧ ص ٥٩٢ ) .

### مادة ٧٦

اذا لم يحضر الخصم شاهده او لم يكلفه بالحضور في الجلسة المحددة قررت المحكمة او القاضي المنتدب الزامه باحضاره او بتكليفه الحضور لجلسة اخرى ما دام الميعاد المحدد للتحقيق لم ينقض فاذا لم يفعل سقط الحق في الاستشهاد به .

ولا يخل هذا باى جزاء اخر يرتبه القانون على هذا التأخير .  
هذه المادة تقابل المادة ١٩٧ من قانون المرافعات القديم ولا خلاف بينهما في الاحكام .

### الشرح :

يشترط للقضاء بسقوط حق الخصم في الاستشهاد بالشاهد الا يكون الخصم قد أعلن شاهده او احضره للجلسة المحددة للتحقيق ثم أجلت المحكمة الدعوى بعد ذلك وكلفته باحضار شاهده او اعلانه فلم يفعل فاذا توافرت هذه الشروط فان الحكم بالسقوط جوازى للمحكمة فلها أن تقضى به ولو لم ينقض الميعاد المحدد لانتهاء التحقيق أما اذا لم تتوافر الشروط المتقدمة فلا يجوز للمحكمة أن ترفض طلب التأجيل لاحضار الشهود أو اعلانهم مادام أجل التحقيق مازال قائما والجزاء المنصوص عليه في هذه المادة وهو سقوط حق الخصم في الاستشهاد بشاهد لا يخل بأى جزاء اخر يرتبه القانون كالحكم بالغرامة أو الحكم بوقف الدعوى اذا توافرت شروط الوقف المنصوص عليها في المادة ٩٩ مرافعات .

والحكم بسقوط حق الخصم في الاستشهاد بالشاهد لا يمنع المحكمة بعد ذلك من الحكم بسماع بسماع هذا الشاهد من تلقاء نفسها كما ان ذلك لا يمنع الخصم الاخر من الاستشهاد به اذا رأى له مصلحة في ذلك .  
هذا ويتعين ملاحظة ان هذه المادة تسرى على الاثبات في مواد الاحوال

الشخصية باعتبارها إجراء شكلياً لأن الإجراءات الشكلية في قانون الإثبات تسري على مواد الأحوال الشخصية .

أحكام النقض : الإجراءات الشكلية في قانون الإثبات في مواد الأحوال الشخصية . خضوعها لقانون الإثبات . تخلف الخصم عن إحضار شاهده أو تكليفه بالحضور في الجلسة المحددة وفي الجلسة الأخرى رغم إلزامه من المحكمة . أثره . سقوط حقه في الاستشهاد به علة ذلك م ٧٦ من قانون الإثبات . ( نقض ١٩٨٢/١/٢٦ طعن رقم ٥١ أحوال شخصية لسنة ٥٠ قضائية ) .

### مادة ٧٧

إذا رفض الشهود الحضور اجابة لدعوة الخصم أو المحكمة وجب على الخصم أو قلم الكتاب حسب الأحوال تكليفهم الحضور لاداء الشهادة قبل التاريخ المعين لسماعهم بأربع وعشرين ساعة على الأقل عدا مواعيد المسافة ويجوز في أحوال الاستعجال نقص هذا الميعاد وتكليف الشاهد الحضور ببرقية من قلم الكتاب بأمر من المحكمة أو القاضي المنتدب .

هذه المادة تقابل المادة ١٩٨ من قانون المرافعات القديم ونصها : إذا رفض الشهود الحضور اجابة لدعوة الخصم وجب عليه ( تكليفهم ) الحضور لاداء الشهادة قبل التاريخ المحدد لسماعهم بأربع وعشرين ساعة على الأقل عدا مواعيد المسافة .

ويجوز في أحوال الاستعجال نقص هذا الميعاد وتكليف الشاهد الحضور ببرقية من قلم الكتاب بأمر من المحكمة أو القاضي المنتدب .

المقارنة :

عدل المشرع في هذه المادة صياغة المادة ١٩٨ من قانون المرافعات القديم بما يتفق مع ما استحدثته في الفقرة الثانية من المادة ٧٠ من قانون الإثبات والتي خولت للمحكمة الحق في استدعاء من ترى لزوم سماع شهادته من تلقاء نفسها .

### مادة ٧٨

إذا كلف الشاهد الحضور تكليفاً صحيحاً ولم يحضر حكمت عليه المحكمة أو القاضي المنتدب بغرامة مقدارها مائتا قرش ويثبت الحكم في المحضر ولا يكون قابلاً للطعن . وفي أحوال الاستعجال الشديد يجوز أن تصدر المحكمة أو القاضي أمراً بإحضار الشاهد .



وفي غير هذه الاحوال يؤمر بإعادة تكليف الشاهد الحضور اذا كان لذلك مقتضى وتكون عليه مصروفات ذلك التكليف . فاذا تخلف حكم عليه بضغف الغرامة المذكورة ويجوز للمحكمة او القاضى اصدار امر باحضاره .

هذه المادة تقابل المادة ٩٩ من قانون المرافعات القديم ولا خلاف بينهما فى الاحكام سوى أن المشرع رفع الغرامة التى يقضى بها على الشاهد فى حالة تخلفه عن الحضور فجعلها مائتى قرش .

الشرح :

الغرامة المشار اليها فى هذه المادة محددة بالنص فليس لها حد ادنى او حد اقصى وفى حالة تخلف الشاهد عن الحضور لأول مرة بعد اعلانه فان المحكمة لا تأمر باحضاره الا فى حالة الاستعجال الشديد اما اذا تخلف عن الحضور بعد اعلانه مرة ثانية فانه يكون من اطلاقات المحكمة إن تأمر باحضاره دون ما اشتراط للاستعجال الشديد .

#### مادة ٧٩

يجوز للمحكمة او للقاضى المنتدب اقالة الشاهد من الغرامة اذا حضر وأبدى عذرا مقبولا .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٠٠ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

تقدير قيام العذر الذى يديه الشاهد لتخلفه عن الحضور لا قالتسه من الغرامة أمر تقديرى للمحكمة فلها أن تقيله من الغرامة او ترفض ذلك ولا يجوز للمحكمة أن تقيل الشاهد من الغرامة الا بناء على طلبه .

#### مادة ٨٠

اذا حضر الشاهد وامتنع بغير مبرر قانونى عن أداء اليمين او من الاجابة حكم عليه طبقا للاوضاع المتقدمة بغرامة لا تجاوز عشرة جنيهاً .  
هذه المادة تقابل المادة ٢٠١ من قانون المرافعات القديم ولا خلاف بينهما فى الاحكام سوى أن المشرع رفع الحد الاقصى للغرامة المنصوص عليها فى قانون المرافعات القديم فجعلها عشرة جنيهاً بعد أن كانت خمسة جنيهاً .

## الشرح :

هناك اشخاص لا يجيز لهم القانون الشهادة عن وقائع معينة أو في ظروف خاصة وهم المنصوص عليهم في المواد ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ من قانون الاثبات فإذا حضر أحد هؤلاء أمام المحكمة وامتنع عن أداء الشهادة فلا يجوز لها أن توقع الغرامة عليه وكذلك بالنسبة للشاهد التي لا تجيز له ذيانته الصلف لا يجوز توقيع الغرامة عليه وأن كان يجوز للمحكمة أن تسمعه على سبيل الاستدلال .

## مادة ٨١

إذا كان للشاهد عذر يمنعه من الحضور جاز أن ينتقل إليه القاضي المنتدب لسماع أقواله فإذا كان التحقيق أمام المحكمة جاز لها أن تندب أحد قضاتها لذلك ، ويدعى الخصوم لحضور قادية هذه الشهادة ويحضر محضر بها يوقعه القاضي المنتدب والكاتب .

## الشرح :

هذه المادة تقابل المادة ٢٠٢ من قانون المرافعات القديم وقد أضاف المشرع في نهاية المادة ٨١ العبارة التي تنص على دعوة الخصوم للحضور أثناء ادلاء الشاهد لشهادته عند الانتقال إليه حتى يتسنى لهم مناقشته وتوجيه الاسئلة اليه وفقا للقانون وهذه الاضافة ماهي الا ترديد للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات والتي توجب اتخاذ الاجراء في مواجهة الخصوم ونص المادة ٥ من قانون الاثبات فإذا لم يدع الخصوم لحضور قادية هذه الشهادة فإن الاجراءات تكون باطلة وهو بطلان نسبي مقرر لصالح الخصم الذي لم يدع ولم يحضر .

## مادة ٨٢

لا يجوز رد الشاهد ولو كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم الا أن يكون غير قادر على التمييز بسبب هرم أو حداثة أو مرض أو لأي سبب آخر .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٠٣ من قانون المرافعات القديم .

## الشرح :

لم يأخذ المشرع بنظام رد الشاهد ولو كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم

مهما كانت درجة القرابة أو المصاهرة الا في الحالات المنصوص عليها في المادة وهي عدم قدرته على التمييز بسبب هرم أو إحدائه أو مرض أو لاي سبب آخر والمقصود بالسبب الآخر أي سبب يؤدي الى عدم القدرة على التمييز والمقصود بالرد هو عدم سماع الشهادة أصلا وتقييد ما اذا كان الشاهد غير قادر على التمييز مسألة تقديرية للمحكمة وليس لشاهد ان يرفض الاجابة على اي سؤال حتى ولو كانت ضارة بأحد أقاربه مهما تكن درجة القرابة الا في الحالات التي يبيح له القانون فيها الامتناع عن الاجابة كما يجوز للمحكمة ان تمنع توجيه أي سؤال الى الشاهد تراه غير متعلق بالدعوى أو غير منتج فيها أو سبق أن اجاب عليه الشاهد أو لا يتفق مع اللياقة .

#### ملاحظة هامة :

يتعين مراعاة ان القواعد المنصوص عليها في هذه المادة من ان القانون لم يمنع من الأخذ بأقوال الشاهد رغم قرابته للخصم تختلف عن القواعد المنصوص عليها في الشريعة الاسلامية من عدم جواز شهادة الأصل لفرعه وأن سفل والفرع لأصله وأن علا وشهادة أحد الزوجين للآخر كما ان قواعد الشريعة منعت من الأخذ بأقوال الشاهد حتى ولو لم يكن قريبا للخصم في حالات معينة منها شهادة الشريك لشريكه وشهادة الأجير للمستأجر وشهادة التلميذ لمعلمه وشهادة العدو على عدوه وشهادة الصديق لصديقه وعلى ذلك فان جواز الأخذ بأقوال الشاهد رغم قرابته للخصم المنصوص عليها في قانون الاثبات لا تطبق على قضايا الأحوال الشخصية التي تخضع فيها احكام الشريعة الاسلامية في خصوص قواعد الاثبات المتصلة بذات الدليل كبيان الشروط الموضوعية اللازمة لصحته وبيان قوته وأثره القانوني ( راجع الشهادة في الشريعة الاسلامية في موضعها المخصص بهذا الكتاب ) .

#### احكام النقض :

١ - انه وان كان صحيحا أن القانون لم يجعل القرابة أو المصاهرة بين الخصم وشاهد سببا لرد الشاهد أو عدم سماع شهادته الا انه من المقرر ان لقاضي الموضوع ان يأخذ بما يطمئن اليه من الأدلة وأن يطرح ما عداها وأنه لا معقب عليه في ذلك واذن فمتى كان الحكم لم يطرح شهادة شهود الطاعن القائلين بوضع يده على القناة موضوع النزاع لمجرد قرابتهم له ، وإنما أطرحها ، على ما صرح به ، بسبب ما أثارته هذه القرابة من شك في صدق أقوالهم وبسبب ما توافر في الدعوى من قرائن على صدق شهود المطعون عليه . فان الطعن على الحكم استنادا الى انه أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة يكون على غير أساس . ( نقض ١٤/١/١٩٥١ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء ٥١ قاعدة ٢٠٧ ، نقض ٢٢/٣/٧٧ سنة ٢٨ ص ٧٦٨ ) .



٢ - إذا كانت المحكمة قد اعتمدت على شهادة شاهدين عن مستخدمي أحد الخصوم كان أحدهما هو ممثل هذا الخصم في الاتفاق موضوع النزاع في الدعوى ، فإن المحكمة لا تكون قد خالفت القانون لأن صلة هذين الشاهدين بذلك الخصم لاتمنعهما قانونا من أداء الشهادة ما دام أن أحدا منهما ليس خصما في الدعوى ( نقض ١٦/٥/٥٧ مجموعة المكتب الفني سنة ٨ من ٤٧٩ )

٣ - مفاد نص المادة ٨٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن القانون لم يجعل القرابة أو المصاهرة بين الخصم وشاهده سبب لرد الشاهد أو عدم سماع شهادته إلا أن الشهادة تختلف عن الاقرار واليمين الحاسمة في أنها تقتضي المغايرة بين شخص الخصم وشخص من يستشهد به لأنه يحتكم إليه في الادلاء بمعلوماته على خلاف الاقرار الذي يصدر عن ذات الخصم واليمين الحاسمة التي يحتكم فيها الخصم الى ذمة خصه . ( نقض ١١/١٩٨٣ طعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٤ - من المقرر أن وزن كفاية أدلة الصورية وتقدير اقوال الشهود مرهون بما يطمئن اليه وجدان محكمة الموضوع ، فلها أن تأخذ باقوال شاهد دون آخر حسبما ترتاح اليه وتثق به ولا معقب عليها في ذلك إلا أن تخرج بتلك الاقوال الى ما يؤدي اليه مدلولها ، والقانون لم يجعل صلة القرابة بين الشاهد والمشهود له سببا لعدم الأخذ باقوال الشاهد ( نقض ١١/١٨/٧٨ سنة ٢٩ ص ١٦٤٧ ) .

٥ - قرابة الشاهد بأحد الخصوم لاتمنعه من أداء الشهادة . النقي في ذلك . جدل موضوعي . لايجوز اثارته امام محكمة النقض . ( نقض ٢٦/١٩٨١ طعن رقم ٧٩٢ لسنة ٤٥ قضائية ) .

### مادة ٨٣

من لا قدرة له على الكلام يؤدي الشهادة اذا أمكن أن يبين مراده بالكتابة أو بالإشارة .

هذه المادة تطابق المادة ٢٠٥ من قانون المرافعات القديم .

### مادة ٨٤

يؤدي كل شاهد شهادته على انفراد بغير حضور باقي الشهود الذين لم

تسمع شهادتهم .

هذه المادة تطابق المادة ٢١٠ من قانون المرافعات القديم .

## الشرح :

إذا سمعت المحكمة شهادة شاهد بحضور آخر لم تسمع شهادته فإنه لا يترتب على ذلك البطلان وإن كان ذلك قد يؤثر في شهادة الأخير ويضعف من قيمتها إذ يجعلها عرضة للتأثر بشهادة الشاهد الأول ( التعليق على نصوص قانون الإثبات للدكتور أبو الوفا ص ٢١٤ ) .

## احكام النقض :

سماح المحكمة شهادة شهود مجتمعين غير مفرق بينهم مهما يكن فيه من الخل فإنه متعلق بقيمة دليل الإثبات ويكفي أن يعرض أمره على المحكمة الابتدائية أو المحكمة الاستئنافية ولكل منهما السلطة المطلقة في تقدير قيمة الدليل المستفاد من شهادة الشهود التي أخذت بها على هذا الوجه والعمل بما تعتقده من صدقها أو عدم صدقها . ( نقض ١٩٣١/١٢/٢١ مجموعة النقض في ٢٥ سنة ص ٥٥ قاعدة رقم ٢٦٥ ) .

## مادة ٨٥

على الشاهد أن يذكر اسمه ولقبه ومهنته وسنة وموطنه وإن يبين قرابته أو مصاهرته ودرجتها إن كان قريباً أو صهر لأحد الخصوم ويبين كذلك أن كان يعمل عند أحدهم .  
هذه المادة تقابل المادة ٢١١ من قانون المرافعات القديم ولا خلاف بينهما في الأحكام .

## الشرح :

الغرض من هذا البيان تمكين المحكمة من تقدير أقوال الشاهد تبعاً لما إذا كانت له علاقة بالخصوم أم لا ذلك إن رابطة القرابة والمصاهرة أو العمل وإن كانت لا تعتبر سبباً لرد الشاهد إلا أن لو جودها تأثراً في قيمة الشهادة فيجوز للمحكمة أن تطرحها إذا وجدت أن الشاهد متأثر في شهادته بسبب هذه الصلة التي تربطه بأحد الخصوم .

## مادة ٨٦

على الشاهد أن يحلف يمينا بأن يقول الحق ولا يقول إلا الحق ولا

كانت شهادته باطلة ، ويكون الحلف على حسب الاوضاع الخاصة بتبديلاته ان  
طلب ذلك .

هذه المادة تطابق المادة ٢١٢ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

يجب ان يكون حلف الشاهد اليمين قبل اداء الشهادة فاذا اداها دون  
حلف يمين كانت باطلة ولكن يجوز للمحكمة في هذه الحالة ان تطلب منه ان  
يؤدي الشهادة من جديد بعد حلف اليمين وفي هذه الحالة تعتبر الشهادة  
صحيحة ومع ذلك فقد قضت محكمة النقض بانه اذا غابت المحكمة ان تحلف  
الشاهد اليمين قبل اداء الشهادة ثم ادركت ذلك بعد ادلائه بها فحلفته اليمين  
على انه انما شهد بالحق ، فتعويلها على هذه الشهادة لا عيب فيه .  
( نقض مدني ١٤/١١/١٩٣٢ مجموعة النقض في ٢٥ سنة ص ٥٣ قاعدة رقم  
٢٤٦ ) .

ويؤدي الشاهد اليمين مرة واحدة وعلى ذلك فليس هناك مبرر لاعادة  
تحليفة اذا رأت المحكمة استيضاحه عن امور متعلقة بما سبق ان شهد به  
او عن وقائع جديدة حتى ولو كان ذلك في جلسة اخرى غير الجلسة التي  
حلف فيها اليمين . ( نقض ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٠ المرجع السابق ص ٥٢  
قاعدة رقم ٢٥٥ ) .

وقضت محكمة النقض بأن سماع المحكمة شهادة شهود مجتمعين غير  
مفرق بينهم مهما يكن فيه من الخل فانه متعلق بقيمة دليل الاثبات ويكفي ان  
يعرض امره على المحكمة الابتدائية او المحكمة الاستئنافية ولكل منهما  
السلطة المطلقة في تقدير قيمة الدليل المستفاد من شهادة الشهود التي اخذت  
على هذا الوجه والعمل بما تعتقده من صدقها او عدم صدقها : ( نقض ٢١/١٢  
٣١/ المرجع السابق ص ٥٥ قاعدة رقم ٢٦٥ ) .

وقضت انه وان كانت المادة ١٦٦ من قانون تحقيق الجنايات قد اوجبت ابعاد  
الشهود عن قاعة الجلسة ثم استدعائهم اليها واحدا بعد الآخر الا انها لم ترتب  
على مخالفة ذلك بطلانا تاما . وكل ما في الامر ان المحكمة تراعى في تقدير  
شهادة الشاهد انها ادبت في هذا الظرف . ( نقض ٢/٥/٣٨ المرجع السابق  
ص ٥٥ قاعدة ٦٦ ، نقض ١٤/١١/٥٥ المرجع السابق ص ٥٥ قاعدة رقم ٢٦٧ ) .



كما قضت بأن تقديم الشهادة لازم عند الحثفية غير واجب فى القانون  
الوضعى اذ يجب اعمال حكم المادة ٨٦ من قانون الاثبات ، ( نقض ٥/٢١  
١٩٧٨/ سنة ٢٩ ص ١٣٨٣ ) .

ولا يكفى قيام الشاهد بواجب الشهادة ان يجب على الاسئلة التى توجه  
اليه وانما يجب عليه ان يراعى الصدق فى اجابته والا كان مرتكباً لجريمة  
شهادة الزور وعرض نفسه للعقوبة الجنائية المقررة لشهادة الزور التى يجوز  
للمحكمة المدنية ان توقعها عليه من تلقاء نفسها عملاً بالمادة ١٠٧/٢ من قانون  
المرافعات الجديد ( المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات القديم ) .

ويرجع فى اركان شهادة الزور الى القانون الجنائى .  
وقد قضت محكمة النقض بأن ما يتطلبه القانون للمعاقبة على شهادة  
الزور هو ان يقرر الشاهد امام المحكمة بعد حلف اليمين اقوالاً يعلم انها  
تخالف الحقيقة بقصد تضليل القضاء ( نقض جنائى ٤٣/٦/٢١ مجموعة  
القواعد القانونية فى ٢٥ سنة الجزء الثانى ص ٧٨٣ قاعدة ٢ ) .

كما قضت فى حكم آخر بانه « اذا كان الشاهد قد عدل بالجلسة عما  
سبق له ان ابداه من الأقوال الكاذبة الى ما قرره فى شهادته الأولى وجاء عدوله  
بعده توجيه شهادة الزور وقبل قفل باب المرافعة فى الدعوى فان ادانته على  
جريمة شهادة الزور لا تكون صحيحة فى القانون ، ( نقض جنائى ٥٥/٣/٢١  
المرجع السابق ص ٧٨٥ قاعدة رقم ١٦ ) .

كما قضت محكمة النقض ايضاً بانه « للنيابة والمحكمة بمقتضى القانون  
ان توجه فى الجلسة تهمة شهادة الزور الى كل من ترى انه لا يقول الصدق  
من الشهود ولا يصح عد ذلك من وسائل التهديد او الضغط على الشاهد .  
( نقض جنائى ١٩٤٦/١/٧ المرجع السابق ص ٧٨٦ قاعدة رقم ٥ ) .

هذا وقد نصت المادة ٢٩٧ من قانون العقوبات على ما يلى :  
« كل من شهد زوراً فى دعوى مدنية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على  
سنتين او بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى ،

كما نصت المادة ٢٩٨ على الآتى :  
اذا قبل من شهد زوراً فى دعوى جنائية او مدنية عطية او وعداً بشئ  
ما يحكم عليه هو والمعطى او من وعد بالعقوبات المقررة للرشوة او للشهادة  
الزور ان كانت هذه اشد من عقوبات الرشوة .

واذا كان الشاهد طبيباً او جراحاً او قابلاً وطلب لنفسه او لغيره او  
قبل او اخذ وعداً او عطية لأداء الشهادة زوراً بشأن حمل او مرض او عاهة او

وفاة أو وقعت منه الشهادة بذلك نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يعاقب بالعقوبات المقررة في باب الرشوة أو في باب شهادة الزور أيهما أشد . ويعاقب الراشي والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشي أيضا .

ويراجع في التعليق على الجزء الذي يترتب على عدم حلف الشاهد اليمين التعليق على المادة ٩٥ من هذا القانون .  
- كما يراجع في الشهادة الزور الأحكام المشار إليها بمجموعة القواعد القانونية الجنائية الجزء الثالث ص ٦٢٣ .

### مادة ٨٧

يكون توجيه الأسئلة الى الشاهد من المحكمة أو القاضي المنتدب .  
ويجيب الشاهد أولا عن أسئلة الخصم الذي استشهد به ثم عن أسئلة الخصم الآخر دون أن يقطع أحد الخصوم كلام الآخر أو كلام الشاهد وقت أداء الشهادة .

هذه المادة تطابق المادة ٢١٣ من قانون المرافعات القديم .

### الشرح :

لايجوز للمحكمة سماع الشاهد الا في حضور الخصوم فاذا تغيب أحدهم فيجب على المحكمة أن تتحقق من علمه بجلسة التحقيق وذلك اما بحضور بالجلسة التي صدر فيها حكم التحقيق أو أي جلسة تالية له واما بإعلانه بها ، فاذا تبين لها أنه لم يعلم بجلسة التحقيق امتنع عليها سماع الشهود وتعين عليها تأجيل سماعهم لجلسة تالية وإعلان الخصم بها والا كان التحقيق باطلا والبطالان مقرر لمصلحة الخصم الذي لم يعلم بجلسة التحقيق .

### احكام النقض :

١ - عدول المحكمة عن سماع باقي الشهود بجلسة التحقيق لعدم اعلان بعض الخصوم بتلك الجلسة . عدم جواز استناد الخصم الى شهادة الشاهد الذي سمعت اقواله فيها . ( نقض ١٩٨٠/٥/١٩ طعن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٢ - البطلان المترتب على عدم اعلان أحد الخصوم بمنطوق حكم التحقيق مقرر لمصلحته وله وحده التمسك به . ( نقض ١٩٦٧/١/٥ لسنة ١٨ ص ٩٢ ) .

### مادة ٨٨

إذا انتهى الخصم من استجواب الشاهد فلا يجوز له إبداء أسئلة جديدة  
إلا بإذن المحكمة أو القاضي .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٢٤ من قانون المرافعات القديم .

### مادة ٨٩

لرئيس الجلسة أو لاي من أعضائها أن يوجه لشاهد مباشرة ما يراه من  
الأسئلة مفيدا في كشف الحقيقة .  
هذه المادة تطابق المادة ٢١٥ من قانون المرافعات القديم .

### مادة ٩٠

تؤدي الشهادة شفاهما ولا يجوز الاستعانة بمفكرات مكتوبة إلا بإذن  
المحكمة أو القاضي المنتدب وحيث تسوغ ذلك طبيعة الدعوى .  
هذه المادة تطابق المادة ٢١٦ من قانون المرافعات القديم .

### مادة ٩١

تثبت إجابات الشهود في المحضر ثم تقرأ على الشاهد ويوقعها بعد  
تصحيح ما يرى لزوم تصحيحه منها وإذا امتنع عن التوقيع ذكر ذلك وسببه  
في المحضر .  
هذه المادة تطابق المادة ٢١٧ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

امتناع الشاهد عن التوقيع على شهادته لا يؤدي لأطرافها بل يترك تقدير  
صحتها للمحكمة كأي شهادة أخرى تخضع لتقديرها .

### مادة ٩٢

تقدر مصروفات الشهود ومقابل تعطيهم بناء على طلبهم ويعطى الشاهد  
صورة من أمر التقدير تكون نافذة على الخصم الذي استدعاه .  
هذه المادة تقابل المادة ٢١٨ من قانون المرافعات القديم ونصها : « تقدير  
مصاريف الشهود بناء على طلبهم ويعطى الشاهد صورة من أمر التقدير تكون  
نافذة على الخصم الذي استدعاه » .



## المقارنة :

اتاح قانون الاثبات في المادة ٩٢ منسب المقابلة للمادة ٢١٨ من قانون المرافعات القديم ان يشمل الامر بتقرير مصروفات الشهود المنصوص عليها فيها ، تقرير مقابل لمطالبهم • ( الفقرة الاضاحية للقانون ) •

### مسألة ٩٣

- يشمل محضر التحقيق على البيانات الآتية :
- (أ) يوم التحقيق ومكان وساعة بدئه وانتهائه مع بيان الجلسات التي استغرقتها •
  - (ب) أسماء الخصوم والقائهم وفكر حضورهم او غيابهم ومطالباتهم •
  - (ج) أسماء الشهود والقائهم ومصداقتهم وموطن كل منهم وفكر حضورهم او غيابهم وما صدر بشأنهم من الأوامر •
  - (د) ما يبيده الشهود وفكر تحليفهم اليمين •
  - (هـ) الأسئلة الموجهة اليهم ومن تولى توجيهها وما نشأ عن ذلك من المسائل المعارضة ولص اجابة الشاهد عن كل سؤال •
  - (و) توقيع الشاهد على اجابته بعد اذبات ثلاثها وملاحظاته عليها •
  - (ز) قرار تقرير مصروفات الشاهد اذا كان قد طلب ذلك •
  - (ح) توقيع رئيس الدائرة او القاضي المكلف والكتاب •
- هذه المادة تطابق المادة ٢١٩ من قانون المرافعات القديم •

## الشرح :

تصد بتحديد هذه البيانات على هذا النحو ان يكون محضر المحكمة أو القاضي مشتملا على بيان واف بطروف التحقيق وحالاته ، لتتمكن المحكمة من استخلاص وجه الحكم منها بما يطابق الحقيقة وقواعد القانون • ويراجع في الجزاء المترتب على عدم مراعاة الاجراءات التي نصت عليها هذه المادة التعليق على المادة ٩٥ •

### مسألة ٩٤

اذا لم يحصل التحقيق امام المحكمة او حصل امامها ولم تكن المرافعة قد تمت في نفس الجلسة التي سمع فيها الشهود كان للخصوم الحق في الاطلاع على محضر التحقيق •

هذه المادة تطابق المادة ٢٢٠ من قانون المرافعات القديم •

## مادة ٩٥

بمجرد انتهاء التحقيق أو انقضاء الميعاد المحدد لاتمامه يعين القضاة  
المنتدب أقرب جلسة لتنظر الدعوى ويقوم قلم الكتاب بإخبار الخصم الغائب •  
هذه المادة تطابق المادة ٢٢١ من قانون المرافعات القديم •

## الشرح :

إذا انتهت المحكمة من اجراء التحقيق أو انقضى الميعاد المحدد لاتمامه كان  
عليها أن تبحث نتيجة التحقيق بعد سماع أقوال طرفي الخصومة لاستخلاص  
وجه الحكم في الدعوى وبحثها هذا يتناول مسألتين :

أولا : أوجه بطلان التحقيق التي يقدمها لها الخصوم •

ثانيا : فحص شهادة الشهود وتقديرها لاستخلاص الحكم في موضوع  
الدعوى •

فبالنسبة للمسألة الاولى تراعى المبادئ الآتية :

أولا : يجب التفريق بين البطلان المترتب على مخالفة القواعد الموضوعية  
كما اذا سمعت المحكمة شهادة صبي غير مميز أو شهادة زوجة على زوجها في  
غير الاحوال المصرح لها فيها بإداء الشهادة وبين البطلان المترتب على مخالفة  
القواعد الاجرائية كمخالفة الاجراءات الخاصة بالتحقيق وطريقة سماع الشهود  
ومناقشتهم • فبالنسبة لمخالفة القواعد الموضوعية يرجع في شأنها الى القواعد  
المنصوص عليها في قانون الاثبات وقواعد البطلان المنصوص عليها في القانون  
المدنى والجزاء على مخالفتها هو عدم تقاد الاثبات في حق الخصم الذى اضريره  
بمعنى أنه لا يجوز للمحكمة أن تستند اليه ولا أن تبني حكمها عليه حتى ولو  
لمجرد الاستثناس أو استتباط قرينة منه فاذا شهدت زوجة على زوجها في غير  
الحالات المصرح لها فيها بالشهادة وتمسك الزوج ببطلان شهادتها فيتعين على  
المحكمة ان تطرحها ، اما اذا كانت المخالفة متعلقة بالاجراءات وهى الجانب  
الغالب في هذا الصدد فإنه يرجع بشأن بطلانها الى القواعد المنصوص عليها  
في قانون المرافعات في المواد من ٢٠ الى ٢٤ • وعلى ذلك يكون الاجراء باطلا  
اذا نص القانون صراحة على بطلانه كما اذا نص القانون على البطلان كجزاء  
لمخالفة ما اوجبه من اجراء ما امر به من استيفاء وضع شكلى معين فان المحكمة  
تحكم بالبطلان على اعتبار ان المشرع اذ نص عليه صراحة قد قدر ان الغاية من  
الاجراء لم تتحقق فاعفى بذلك التمسك بالبطلان من اثبات عدم تحقق الغاية

وذلك كما في الحالة التي نصت عليها المادة ٨٦ من قانون الاثبات بوجوب تكليف الشاهد بحلف اليمين قبل أداء شهادته والا كانت شهادته باطلة ومأنصت عليه المادة ٤٥ من قانون المرافعات من وجوب أن يحضر مع القاضي في جميع اجراءات الاثبات كاتب يحرر المحضر ويوقعه مع القاضي والا كان العمل باطلا على أن ذلك لا يمنع خصم من تمسك بالبطلان من أن يدفع البطلان حتى لو كان متعلقا بالنظام العام بأن الغاية من الاجراء قد تحققت لئلا يفتادى الحكم بالبطلان اذا اثبت ذلك اما اذا لم ينص القانون على البطلان كجزاء يترتب على مخالفة ما اوجبه من بيانات أو ما امر باستيفائه من اوضاع للاجراء فلا يكون الاجراء باطلا الا اذا شابه عيب لم تتحقق منه الغاية من الاجراء ومقتضى هذا أنه لا يكفي للحكم بالبطلان تحقق العيب اى حصول المخالفة لما اوجبه القانون وانما يجب أن يثبت ايضا أن هذا العيب قد أدى الى عدم تحقق الغاية من الاجراء كما أنه يتعين مراعاة القواعد الخاصة بتصحيح البطلان المنصوص عليها في المواد ٢٣ ، ٢٤ مرافعات .

### ثانيا :

اذا كان البطلان مترتبا على مخالفة قاعدة اجرائية وتحققت الغاية من الاجراء فلا يقضى بالبطلان - ولو كان متعلقا بالنظام العام - حتى لو تمسك به الخصم اما اذا لم تتحقق الغاية من الاجراء وكان متصلا بالنظام العام فان المحكمة تقضى بالبطلان من تلقاء نفسها ولو لم يطلبه الخصوم ويجوز التمسك به في اية حالة كانت عليها الدعوى ( م ٢٠ مرافعات ) .  
ويعتبر البطلان متعلقا بالنظام العام اذا نص المشرع على ذلك صراحة أو اوجب على القاضي الحكم به من تلقاء نفسه أو كان الاجراء معدوما أو كان يتصل بالمصالح العامة ولا يكفي لاعتباره متصلا بالنظام العام أن ينص على أنه يقع بقوة القانون لان هذه العبارة لا تعنى أكثر من حرمان القاضي من مكنة التقدير بحيث يتعين عليه القضاء بالبطلان .

ثالثا : اذا كان البطلان متعلقا بمصلحة الخصوم وليس متعلقا بالنظام العام فلا يجوز لغير من له مصلحة منهم التمسك به - سواء كان البطلان مترتبا على مخالفة قاعدة موضوعية أو قاعدة اجرائية - ويجوز التنازل عنه صراحة أو ضمنا ولا يجوز للمحكمة أن تثيره من تلقاء نفسها وفي حالة ما اذا كان البطلان متعلقا بمسألة اجرائية فلا يحكم به اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء ( مادتان ٢١ ، ٢٢ مرافعات ) . والغاية المقصودة هي الغاية الموضوعية المجردة دون ما اعتداد بالغاية الشخصية التي يستهدفها القائم بالعمل .



**رابعاً :** لا يجوز للخصم الذي تسبب في بطلان الاجراء ان يتمسك به ما لم يكن البطلان متعلقا بالنظام العام ( م ٢١ مرافعات ) او كان الاجراء معدوماً فانه لا يرتب اثراً ويجوز لهذا الخصم التمسك بانعدام اثاره في جميع الاحوال ( راجع الطبعة الثانية من مؤلفنا في التعليق على قانون المرافعات ص ٨٢ وما بعدها ) .

**خامساً :** يتعين تصحيح الاجراء الباطل في ذات مرحلة التقاضي التي اتخذ منها الاجراء الباطل فلا يجوز تصحيح البطلان الذي وقع امام محكمة الدرجة الاولى امام محكمة الاستئناف واذا لم يتمسك امام محكمة الاستئناف بالبطلان الذي وقع امام محكمة اول درجة فلا يجوز التحدى به امام محكمة النقض .

**سادساً :** اذا كان العيب مؤثراً في التحقيق بجملته يكون البطلان شاملاً ومتناولاً لكل الاجراءات اما اذا كان متعلقاً بشهادة أحد الشهود او بعضهم اقتصر البطلان على الشهادة او الشهادات الباطلة .

**سابعاً :** بطلان تحقيق الاثبات لا اثر له على صحة تحقيق النفي والعكس صحيح لأن كلا منهما مستقل عن الآخر .

**ثامناً :** اذا قضى ببطلان التحقيق ورات المحكمة انه ضروري لتكوين عقيدتها في الدعوى جاز لها ان تصدر حكماً جديداً بالتحقيق .

**تاسعاً :** بطلان التحقيق لا يؤثر في الحكم الموضوعي اذا لم يستند الى التحقيق الباطل .

**عاشراً :** اذا كان البطلان غير متعلق بالنظام العام ولم يتمسك به الخصم امام محكمة اول درجة فانه يعتبر تنازلاً ضمناً عنه ولا يجوز له ان يثيره لأول مرة امام محكمة ثانی درجة والتنازل الضمني امر متروك تقديره للمحكمة .

### احكام النقض :

١ - عدم جواز التمسك ببطلان الاجراء من الخصم الذي تسبب فيه - وفقاً لنص المادة ٢١ من قانون المرافعات - قاصر على حالة بطلان الاجراء غير المتعلق بالنظام العام ، اما اذا كان بطلان الاجراء متعلقاً بالنظام العام او كان الاجراء معدوماً فانه لا يرتب اثراً ويجوز لهذا الخصم التمسك بانعدام اثاره في جميع الاحوال . ( نقض ٢٤ / ٤ / ١٩٧٨ سنة ٢٩ العدد الاول ص ١٠٨٨ ) .

٢ - البطلان المترتب على عدم اعلان احد الخصوم بمنطوق حكم

التحقيق مقرر لمصلحته وله وحده التمسك به . ( نقض ١٩٦٧/١/٥ سنة ١٨ ص ٩٢ ) .

٣ - تصحيح الاجراء الباطل . وجوب اتمامه في ذات مرحلة التقاضي التي اتخذ فيها هذا الاجراء . البطلان الناشئ من عدم توقيع محام على صحيفة افتتاح الدعوى . امتناع تصحيحه اثناء نظر الاستئناف . ( نقض ٢ / ٢ / ١٩٧٦ سنة ٢٧ ص ٣٥٦ ) .

٤ - اذ كانت المادة ٢٠ من قانون المرافعات القائم لا ترتب البطلان بغير نص صريح الا اذا شاب الاجراء عيب لم تتحقق بسببه الغاية منه ، وكان النص في المادة ٧٥ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على انه لا يجوز بعد انقضاء ميعاد التحقيق سماع شهود بناء على طلب الخصوم هو نص تنظيمي لا يترتب البطلان على مخالفته ، فيعتد بالتحقيق الذي يتم بعد انتهاء الميعاد طالما سمع شهود الطرفين وتحققت الغاية من الاجراء . ( نقض ١٠ / ٣ / ٧٦ سنة ٢٧ العدد الاول ص ٥٩٢ ) .

٥ - لا تجيز الفقرة الاولى من المادة ٢١ من قانون المرافعات التمسك بالبطلان الا لمن شرع لمصلحته ، واذ كان الثابت من محضر جلسة التحقيق امام محكمة اول درجة ان الطاعن الثاني لم يتمسك بعدم اعلانه بحكم الاحالة للتحقيق . وانما ابداه غيره ، فان تحديه بذلك يعتبر سببا جديدا لا تجوز اثارته امام محكمة النقض . ( حكم النقض السابق ) .

٦ - الاصل في الاجراءات ان تكون قد روعيت . البطلان المترتب على عدم اعلان من لم يحضر من الخصوم عند اعادة الدعوى للمرافعة . عدم جواز التمسك به الا ممن شرع البطلان لمصلحته . م ٢١ مرافعات . ( نقض ٢٣ / ١١ / ١٩٧٦ سنة ٢٧ العدد الثاني ص ١٦٢٧ ) .

٧ - متى كان الثابت ان الاجراءات المدعى ببطلانها قد تمت امام محكمة اول درجة ، ولم تتمسك الطاعنة بهذا البطلان امام محكمة الاستئناف ، وكان هذا البطلان ليس مما يتعلق بالمنظام العام ، فانه لا يقبل من الطاعنة ان تتحدى به لاول مرة امام محكمة النقض . ( نقض ١٩ / ١ / ٧٦ سنة ٢٧ العدد الاول ص ٣٤٠ ) .

٨ - مفاد نص الفقرة الاولى من المادة ٧٣ من قانون الاثبات انه وان الاصل سماع شهود النفي في نفس الجلسة التي سمع فيها شهود الاثبات ، الا ان هذا ليس امرا حتميا يترتب على مخالفته البطلان ، بل ترك المشرع تنظيمه للمحكمة التي تتولى اجراء التحقيق ، فلها ان ترجىء سماع شهود

للتقى الى جلسة اخرى غير التي سمعت فيها شهود الاثبات اذا حال دون سماعهم في نفس الجلسة مانع ، وتقدير للمانع يدخل في نطاق سلطة المحكمة الموضوعية بلا معقب عليها . ( تقض ٢/٢٥ ١٩٧٦ سنة ٢٧ العدد الاول ص ٥٠٧ ) .

٩ - متى تم القول عن البطلان للنسبي صراحة او ضمنا فانه يقع باتا فلا يجوز للدول عنه او التحال من لثاره . ( تقض ١٦/٣/١٩٧٧ سنة ٢٨ العدد الاول ص ٦٩٧ ) .

١٠ - مؤدى نص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات ان الاجراء يعتبر صحيحا رغم ما قد يفترضه من لوجه البطلان غير المتعلقة بالنظام العام طالما ان الدفع بهذا البطلان لم يتمسك به صاحب المصلحة فيه في الوقت الذي حده القانون . ( تقض ٥/٤/١٩٧٧ سنة ٢٨ ص ١٠٩ للعدد الاول ) .

### الامر الثاني : تقدير اقوال الشهود :

من المقرر ان تقدير اقوال الشهود هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولها ان تأخذ ببعض اقوالهم دون البعض الآخر وياقوال واحد او اكثر من الشهود دون غيرهم حسبما يطمئن اليه وجدانها من غير ان تكون ملزمة ببيان اسباب ترجيحها لما اخذت به واطراحها لغيره ولا معقب عليها في ذلك .  
كما انها لها ترجيح شهادة على اخرى من غير ان تكون ملزمة ببيان اسباب هذا الترجيح مادام انها لم تخرج بها عما يؤدي اليه مدلولها .  
كذلك يجوز للمحكمة ان تطرح شهادة شهود الطرفين اثباتا ونقيا اذا تشككت في صحة اقوالهم ، فهي ليست مقيدة بالنتيجة التي اسفر عنها التحقيق فلها ان تبقى تضامها على ادلة اخرى متى اقتضت بها . واذا اتفق الطرفان على ان يشهدا شخصا معينا للثقة به فهذا الاتفاق لا يشمل سلطة قاضي الموضوع في بحث لورائى الدعوى ومسلر الادلة المتعلقة بها وتقدير قيمتها فلا يتقيد بشهادة هذا الشاهد فيجوز له ان يطرحها اذا لم يطمئن اليها ، ويبنى قضاءه في الدعوى على ما يطمئن اليه من الادلة الاخرى .

ولئن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة ببدء اسباب عدم اطمئنانها لاقوال الشهود الا انها اذا لورت اسبابا لذلك تعين ان تكون سائفة فان كانت غير سائفة تقض للحكم واذا قضت محكمة الاستئناف باحالة الدعوى للتحقيق من جديد فان ذلك لا يعد منها اطراحا لاقوال الشهود امام محكمة



أول درجة بل يجوز لها ان تستند لهذا التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة .

كذلك يجوز للمحكمة الاستئنافية ان تفحص من جديد اقوال الشهود الذين سمعوا أمام محكمة الدرجة الاولى وان تستخلص منها ما يطمئن اليه وجدانها ولو كان استنتاجا مخالفا لما استخلصته المحكمة الابتدائية .

وتحقيق المحكمة واقعة معينة بشهادة الشهود لا يمنعها من الاعتماد على أقوالهم في اثبات واقعة أخرى .

وطلب التحقيق بشهادة الشهود جائز تقديمه في أية حالة تكون عليها الدعوى باعتباره من وسائل الدفاع التي يجوز ابدائها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف .

راجع في كل ما تقدم نقض ١٩٦٦/١٢/٣٠ السنة ١٧ ص ١٩٥٥ ، نقض ١٩٦٤/١٢/٣٠ السنة ٢٥ ص ١٢٢ ، نقض ١٩٥٧/١/٢٠ السنة الثامنة ص ٦٠٠ ، نقض ١٩٧٢/١/١١ سنة ٢٤ ص ٦٢ ، نقض ١٩٧٣/١/٣٠ سنة ٢٤ ص ١٢٤ ، نقض ٧٧/٣/٢٠ سنة ٢٨ ص ٧١٨ ، نقض ١٩٨١/١١/٢٩ طعن رقم ٤٨٩ لسنة ٤٥ قضائية ، نقض ١٩٨٢/٣/٢٨ طعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٨ قضائية .

أحكام النقض .

١ - حالة محكمة الاستئناف الدعوى الى التحقيق من جديد . عدم اعتباره أطرافاً لأحوال الشهود أمام محكمة أول درجة . لمحكمة الاستئناف الاستناد الى هذا التحقيق والاحتياط بالاقوال لشهود أول درجة دون اقوالهم امامها ( نقض ١٩٧٦/١/٢١ سنة ٣٧ ص ٢٧٢ ، نقض ١٩٨١/٥/٢٢ طعن رقم ٤١ لسنة ٤٩ قضائية احوال شخصية ) .

٢ - تحقيق المحكمة واقعة وضع اليها بشهادة الشهود . لا تبرع عليها ان هي اعتمدت في القول بالصورية على اقوال هؤلاء الشهود . ( نقض ١٩٦٦/٣/٢٢ سنة ٤٧ ص ٧٢٨ ) .

٣ - تقدير المحكمة للدليل في الدعوى . لا يحوز قوة الامر المقضى . تشكك المحكمة في صحة اقوال الشهود في دعوى نفقة سابقة . لا يمنع المحكمة في دعوى التطليق للفرقة من ان تطمئن الى اقوال ذات الشهود في التحقيق الذي أجرته . ( نقض ٧٦/٤/٢٨ سنة ٢٧ ص ٢٨٨ ، نقض ١٩٧٦/١١/٢٤ المرجع السابق ص ١٦٣٦ ) .

٤ - ان مجرد تراضى طرفى الخصومة على ان يشهدوا شخصا معينا - ثقة فيه واطمئنانا اليه - ذلك لا يكون اتفاقا على قاعدة للاثبات فى الدعوى تنقيد بها المحكمة ويتحتم عليها الفصل فيها على مقتضى هذه الشهادة ، فهو لا يمنع الخصوم من ان يشهدوا غير من تراضوا على شهادته ولا المحكمة من الاخذ بشهادة سواه . ( نقض ٤/١١/٤٨ مجموعة النقض فى ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٥ . قاعدة رقم ١٩٧ ) .

٥ - محكمة الاستئناف . وظيفتها اعادة النظر فى الحكم المستأنف من الفاحيتين القانونية والموضوعية . تقدير محكمة اول درجة لاقتوال الشهود . وجوب رقابة المحكمة الاستئنافية لهذا التقدير . ( بعض ٦/٦/١٩٨١ طعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٥ . قضائية ) .

٦ - المقرر ان وزن كفاية ادلة الصورية وتقدير اقوال الشهود مرهون بما يطمئن اليه وجدان محكمة الموضوع ، فلها ان تأخذ باقوال شاهد دون آخر حسبما ترتاح اليه وثق به ولا معقب عليها فى ذلك الا ان تخرج بتلك الاقوال الى ما يودى اليه مدلولها ، والقانون لم يجعل صلة القرابة بين الشاهد والمشهد له سببا لعدم لاخذ باقوال الشاهد . ( نقض ١/١١/١٩٧٨ سنة ٢٩ ص ٦٤٧ ) .

٧ - لمن كاين طلب التحقيق بشهادة الشهود جائزا تقديمه فى اية حالة تكون عليها الدعوى باعتباره من وسائل الدفاع التى يجوز ابدائها لأول مرة امام محكمة الاستئناف ، الا انه متى كانت محكمة اول درجة قد امرت باجرائه واحضر الخصم المكلف بالاثبات شهوده وتقاوس خصمه عن احضار شهود للنفى ، فانه لا على محكمة الاستئناف اذا لم تستجب الى طلبه احوالة الدعوى الى التحقيق من جديد ، طالما ان محكمة اول درجة قد مكنته من نفى الوقائع المراد اثباتها بالبينة . ( نقض ٢٥/٤/١٩٧٩ سنة ٣٠ ص ١٩٦ ) .

٨ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه يجوز للشاهد ان يعطى عن اقواله لتصحيح شهادته او اكمالها مادام فى مجلس القضاء لم يبرح . ( نقض ٢١/٢/١٩٨٢ طعن رقم ٦٢٩ لسنة ٥ . قضائية ) .

٩ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان محكمة الموضوع غير ملزمة باحالة طلب الاحالة الى التحقيق متى رأت من ظروف الدعوى والادلة التى استندت اليها ما يكفى لتكوين عقدها وان كان لها كامل الصورية فى تقدير الدليل من كافة الاوراق المقدمة فى الدعوى بحيث تقيم قضاءها على ما يكفى

لحملة ، فانه لا تثريب على الحكم للطعن فيه ان هو استدل على ان صدور التصرف موضوع النزاع من مورث للطاعن تم لقاء الثمن الذي قبضه من اقوال شاعدي للطون ضدهم في التحقيق الذي أجرته محكمة نقى درجة بشأن الادعاء بالتزوير ( حكم النقض السابق ) .

١٠ — عدم بيان وجه المسخ في اقوال الشهود . نعى مجهل غير مقبول ( نقض ١٢/٥/١٨٨١ طعن رقم ٢٨٥ لسنة ٤٨ قضائية ) .  
١١ — استناد المحكمة الى اقوال شهود سمعوا في قضية اخرى . جاز متى كان التبع في الدعوى مما تجوز فيه القرائن . ( نقض ١٨٨١/٤/٧ طعن رقم ٤٧٠ لسنة ٤٦ قضائية ) .

١٢ — التحقيق الذي يصح للمحكمة ان تتخذه مستدا لحكمها . مايعتد لا عليها ان قامت قضاها على معاينة الخبير واقوال شهود سمعهم دون حلف يمين ولطرح شهادة الشهود امام محكمة اول درجة . الجدل في ذلك لا يجوز اثاره امام محكمة النقض . ( نقض ١٨٨١/٤/٧ طعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٨ قضائية ) .

١٣ — إلغاء محكمة لاستئناف الحكم الابتدائي . وجوب اقامة قضاها على اسباب تبنى لحملة . عدم ايراد الحكم ما يبينه من اقوال الشهود وما حوته الشكوى التي اعتمد عليها في قضائه . تصور . ( نقض ١٨٨١/١/٢١ طعن رقم ٢٢٢ لسنة ٥٠ قضائية ) .

١٤ — لمحكمة المشتك ان تقيم قضاها على ما تطعن اليه من اقوال الشهود التي لطرحها الحكم الابتدائي دون ان تبين الاسباب لليرة . حصيها اقامة قضاها على ما يحمله . ( نقض ١٨٨١/٢/٧ طعن رقم ٧١١ لسنة ٥٠ قضائية ) .

١٥ — استناد الحكم الصادر في الموضوع على نتيجة التحقيق رغم بطلان حكم الاحالة الى التحقيق . اثره . البطلان . ( نقض ١٨٨٠/١٢/٢٩ طعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٠ قضائية ) .

١٦ — عدم التزاع لمحكمة الموضوع بحيث كل قرينة قضائية يطلى بها الخصوم ولها تقدير اقوال الشهود والقرائن وان تأخذ بنتيجة دون اخرى ولو كانت محتملة . ( نقض ١٨٨١/٥/١٤ طعن رقم ٦٣٧ لسنة ٤٨ قضائية ) .  
١٧ — تجرية الشاهد بلحد لخصوم لا تمنعه من اداء الشهادة . التعمي في ذلك . جدل موضوعي . لا يجوز امام محكمة النقض . ( نقض ١٨٨١/٥/٢٢ طعن رقم ٧١٣ لسنة ٥٠ قضائية ) .



١٨ — لمحكمة الاستئناف حتى رأت في أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها الا تعرض لما امرت به محكمة اول درجة من اجراء الاثبات ولم تنفذه . ( نقض ١٩٨١/٦/٩ طعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٥ قضائية ) .

١٩ — عدم تقديم الطاعن ما يدل على تمسكه امام محكمة الموضوع بتمكينه من سماع شهود الاثبات . افتقار النعى الى الدليل . ( نقض ١٩٨١/١١/٢٤ طعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٢٠ — ثبوت ان محكمة الاستئناف قد اعملت سلطتها في مراقبة محكمة اول درجة في تقدير الدليل . لا عليها ان هي ايدت الحكم الابتدائي فيما استخلصه من اقوال الشهود . حكم النقض السابق ) .

٢١ — استقلال قاضى الموضوع بتقدير اقوال الشهود طالما لم يخرج بتلك الاقوال عما تحتمله . عدم تقيدها بالرأى الذى يديه الشاهد تعليقا على مارآه او سمعه . المنازعة فى ذلك جدل موضوعى . عدم جواز اثارته امام محكمة النقض . ( نقض ١٩٨١/١١/٢٥ طعن رقم ١٨ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٢٢ — لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الادلة . عدم جواز مناقشة شهادة كل شاهد على حدة لاثبات عدم كفايتها . ( نقض ١٩٨١/١٢/١٣ طعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٢٣ — استناد المحكمة الى التحقيق الذى أجرته هيئة اخرى غير التى اصدرته . جائز . لمحكمة الاستئناف الاستناد الى التحقيق الذى أجرته محكمة الدرجة الاولى . ( نقض ١٩٨١/٤/٢٥ الطعن رقم ٨٢٤ ، ٨٦٠ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٢٤ — لئن كان لمحكمة الموضوع الحق في تقدير ادلة الدعوى واستخلاص الواقع منها ، الا انه يتعين ان تفصح عن مصادر الادلة التى كونت منها عقيدتها وفحواها وان يكون لها مأخذها الصحيح من الاوراق ثم تنزل عليها تقديرها ويكون مؤديا الى النتيجة التى خلصت اليها وذلك حتى يتأتى لمحكمة النقض ان تعمل رقابتها على سداد الحكم وأن الاسباب التى اقيم عليها جاءت سائغة لها اصلها الثابت بالاوراق وتتأدى مع النتيجة التى خلص اليها ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي قد اعتد بالقيمة الاجارية الواردة بصحيفة افتتاح الدعوى دون ان يفصح عن المصدر المؤدى لبيان حقيقة تلك الاجرة وكان الحكم المطعون فيه قد ايد الحكم الابتدائي فانه يكون مشوبا بالقصور . ( نقض ١٩٨٢/٤/٨ طعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٥٠ قضائية ، نقض ١٩٨٢/٢/٢٢ طعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٧٧ قضائية ) .

٢٥ — النص في المادة ٦٩ من قانون الاثبات على ان الاذن لاصد الخصوم باثبات الواقعة بشهادة الشهود يقتضى دائما ان يكون للخصم الآخر الحق في نفيها بهذا الطريق لا يعنى ان المشرع يلقي على عائق هذا الاخير عبء نفي الواقعة المراد اثباتها وانما هو يعطيه رخصة اتباع ذات الطريق في دحض تقارير شهود الاثبات لتوازن المحكمة بين اقوال الفريقين وترجح بينها فاذا لم يستعمل هذه الرخصة او اطرحت المحكمة اقوال شهوده لا ينشأ عن ذلك دليل يعفى خصمه من عبء الاثبات او يزيل عدم كفاية ما شهد به شهود هذا الاخير في ثبوت الواقعة المكلف باثباتها . ( ١٥٠٪ / ٤ / ١٩٨٢ طعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٢٦ — تقدير الادلة المقدمة في الدعوى . الجدل في ذلك بغية الوصول الى نتيجة اخرى غير التى انتهى اليها الحكم . جدل موضوعى لا يجوز اثارته امام محكمة النقض . ( نقض ٢٢ / ٤ / ١٩٨٢ طعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٢٧ — تقدير اقوال الشهود واستخلاص الواقع منها وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة مما يستقل به قاضى الموضوع طالما انه لم يخرج بتلك الاقوال عما يؤدى اليه مدلولها ولا تقتريب على محكمة الموضوع ان هى اخذت بمعنى للشهادة دون معنى اخر تحتمله ايضا ، مادام ان المعنى الذى اخذت به لا يتجافى مع عباراتها . ( نقض ١٨ / ٣ / ١٩٨٢ طعن رقم ٦٣٢ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٢٨ — المقرر في قضاء هذه المحكمة ان راي الخبير لا يتيد المحكمة وحسبها ان تقيم قضاها على اسباب كائنية لحمله ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعول في تحديد تاريخ بدء وضع يده المطعون ضدها الاولى على ما جاء بتقرير الخبير وانما اقام قضاها في ذلك على ما شهد به شاهد المطعون ضدها الاولى امام محكمة اول درجة من انها وضعت يدها على العقار منذ سنة ١٩٥١ قبل وفاة مورثها فان النعى بالسببين يكون على غير اساس . ( نقض ٢٥ / ٢ / ١٩٨٢ طعن رقم ٧٤٥ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٢٩ — اتخاذ محكمة الموضوع من اقوال الشهود الذين سمعهم الخبير بغير حلف يمين قرينة ضمن قرائن اخرى في الاثبات . لاخطأ . ( نقض ٤ / ٣ / ١٩٨٢ طعن رقم ١٦٦٤ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٣٠ — الحكم القطعى . ماهيته . احالة المحكمة الدعوى للتحقيق استجلاء لحقيقة لا يعد مانعا من الفصل في الدعوى على ضوء المستندات المقدمة فيها . ( نقض ٢٤ / ٢ / ١٩٨٢ طعن رقم ٨٥٢ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٣١ - لئن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإبداء أسباب عدم اطمئنانها لأقوال الشهود ، إلا أنها إذا أوردت أسباباً لذلك تعين أن تكون سائغة . ( نقض ١٩٧٩/١/١١ سنة ٢٠ العدد الأول ص ١٩١ ) .

٣٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم يجب أن يكون فيه بذاته ما يطمئن المطلع عليه إلى أن المحكمة قد محصت الأدلة التي قدمت إليها وحصلت منها ما تؤدي إليه ، وذلك باستعراض هذه الأدلة والتعليق عليها بما ينبىء عن بحث ودراسة أوراق الدعوى عن بصر وبصيرة ، وأنه يجب على المحكمة أن تبين في أسبابها مؤدى أقوال الشهود والحقيقة التي تثبتت منها والتي أسست عليها قضاءها . وأن كان لا يعيب الحكم عدم إيراد نص أقوال الشهود ، متى كان قد أشار إليهم ، وأورد مضمون أقوالهم بما يفيد مراجعتها ، كما أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن على محكمة الاستئناف ، أن هي الفت حكم محكمة أول درجة أن تبين الأسباب التي تحمل قضاءها ، أن كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه الفى حكم محكمة أول درجة وأقام قضاءه على ما قرره من أنه « . . . ويجلسه . . . استمعت محكمة أول درجة إلى شاهدى المستأنف - المطعون ضده - وهما . . . وإلى شاهدى المستأنف عليه - الطاعن - وهما . . . وقد أدلى الشهود المذكورين بأقوالهم على النحو الزارد بمحضر الجلسة المذكور وتحيل إليه المحكمة في بيان ذلك . . . » ، كما أقام الحكم قضاءه على أن « مرد اقتناع المحكمة بانتفاء قيام العلاقة الايجارية بين الطرفين على سند من اطمئنان المحكمة إلى أقوال شاهدى المستأنف - المطعون ضده - وارتياحها إلى الأخذ بها - وعدم اطمئنان إلى أقوال شاهدى المستأنف عليه الطاعن ، لمخالفتها فيما يتعلق بمكونات العين الثابتة بشأنها من مستندات المستأنف - فضلا عن عدم مصادقتها لدعوى المستأنف عليه في خصوص الاستئجار الحالى . . . » ، واقتصر الحكم على ذلك ، دون أن يبين ماهية أقوال الشهود التي استند إليها أو مؤداها ، فإن الأسباب تكون قاصرة من شأنها أن تعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها ، ويكون الحكم المطعون فيه معيباً بما يوجب نقضه . ( نقض ١٩٨٢/١٢/١٦ طعن رقم ٢٠٥ لسنة ٥٢ قضائية ) .

٣٣ - لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سلطة تقدير أدلة التزوير ولا يلزمها القانون باتخاذ إجراء معين من إجراءات الإثبات ، متى وجدت في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفى لاقتناعها بصحة الورقة المدعى بتزويرها . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتد بأقوال شهود المطعون ضدها الذين سمعتهم المحكمة الجزئية عند تحقيق الدفع بالانكار والذين شهدوا بأن



الطاعن وقع ببصمة ابهامه على عقد الشركة المدعى بتزويره ، وكان المقرر ان تقدير اقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع مادامت لم تخرج بها عن مدلولها ، فان النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور يكون في غير محله ، ويكون مقرر الطاعن من ان اقوال الشهود لا تمثل الحقيقة لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل ، وهو مالا يجوز لثارته امام هذه المحكمة فيكون غير مقبول ايضا . واذ اقام الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الادعاء بالتزوير على اسباب سائغة ، تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها ، وتكفي لحمل قضائه ، فلا يعيبه سكوته على مستندات الطاعن التي تمسك بها لتأييد ادعائه بالتزوير لان في قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها التعليل الضمني المسقط لدلالة هذه المستندات . ( نقض ١٩٨٣/٢/١٧ طعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٣٤ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - ان تقدير اقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما يستقل به قاضي الموضوع دون معقب عليه في تكوين عقيدته مما يدلى به شهود احد الطرفين ، الا ان ذلك مشروط بالايخرج عن مدلول تلك الشهادة أو يتصرف بها عن مفهومها ، وان يكون الترجيح بين اقوال الشهود بادلة سائغة واستخلاص سائغ يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها . ( نقض ١٩٨٣/٢/٢٨ طعن رقم ٥٨٠ لسنة ٥٢ قضائية ، نقض ١٩٨٢/١٢/٣٠ طعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٨ قضائية لم ينشر ) .

٣٥ - مفاد نص المادة ٨٢ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ان القانون لم يجعل القرابة أو الصاهرة بين الخصم وشاهده سببا لرد الشاهد أو عدم سماع شهادته الا ان الشهادة تختلف عن الاقرار واليمين الحاسمة في انها تقتضي المغايرة بين شخص الخصم وشخص من يستشهد به لانه يحتكم اليه في الادلاء بمعلوماته على خلاف الاقرار الذي يصدر عن ذات الخصم واليمين الحاسمة التي يحتكم فيها الخصم الى ذمة خصمه . ( نقض ١٩٨٣/١/١١ طعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٣٦ - ان كان تقدير الشهادة واستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضي الموضوع فانه لا يكون ملزما بتصديق الشاهد في كل قوله بل له ان يطرح منه مالا يطمئن اليه وان يأخذ باقوال واحد أو اكثر من الشهود دون الآخر من غير ان يكون ملزما ببيان اسباب ترجيحه لما اخذ به وأطراحه لغيره لان هذا مما تناوله سلطته في تقدير الادلة . ( نقض ١٩٨٢/١٢/١١ طعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٨ قضائية ، نقض ١٩٨١/١١/٤ طعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٤٩ قضائية لم ينشر ) .

٣٧ - تقدير اقوال الشهود منوط بمحكمة الموضوع ولا سلطان عليها

في تكوين عقيدتها بما يدلى به الشهود امامها ، ولها ان تأخذ بمعنى الشهادة  
تحتمله عباراتها دون معنى آخر ولو كان محتملا ، وحسبها أن تبين هذه  
الحقيقة التي اقتنعت بها دون أن تكون ملزمة بتتبع الخصوم والرد استقلالاً على  
ما يثيره امامها . ( نقض ١٩٨٢/١٢/١١ طعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٨  
قضائية ) .

٢٨ محكمة الموضوع ليست ملزمة أن تورد بأسباب حكمها نصاً كاملاً  
لشهادة التي ادلى بها كل شاهد في التحقيق الذي أجرته وحسب الحكم أن  
يشير الى مضمون ما ورد بأقوال الشهود بما ينبىء عن مراجعتها ( نقض ١٩٨٢/١٢/١١ طعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٣٩ - لقاضى الموضوع بحث ما يقدم له من دلائل ومستندات وموازنة  
بعضها ببعض الآخر وترجيح شهادة شاهد على شهادة آخر وليس بلام  
أن يبين اسباب هذا الترجيح مادام لم يخرج بأقوال الشاهد عما يؤدى اليه  
مدلولها . ( نقض ١٩٨٢/١١/٢١ طعن رقم ١٧ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٤٠ - للمحكمة الاستئنافية أن تستخلص من أقوال الشهود ما تطمئن  
اليه ولو كان مخالفاً لما استخلصته محكمة أول درجة ( نقض ١٩٨٢/١٢/٢٦ طعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٤١ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن تقدير الدليل لا يحوز  
قوة الامر المقضى ، لا تثريب على المحكمة ان هي اعتدت في دعوى  
التطليق للفرقة بشهادة شهود سمعتهم هي وكانت المحكمة الابتدائية بهيئة  
استئنافية سبق أن تشككت في صحة أقوالهم في دعوى النفقة . ( نقض  
١٩٧٦/٤/٢٨ سنة ٢٧ العدد الاول ص ١٠٢٨ نقض ١٩٦٧/٣/٢٩ سنة  
١٨ ص ٦٩٧ ) .

٤٢ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع  
سلطانها المطلق في استخلاص ما تقتنع به وما يطمئن اليه وجدانها متى كان  
استخلاصها سائفاً ولا مخالفاً فيه للثابت في الاوراق ، وأن تقدير أقوال  
الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به ، وهي لا تلتزم ببيان اسباب  
ترجيحها لشهادة شاهد على آخر ، طالما أنها لم تخرج عما يؤدى اليه مدلولها  
وكان النعى بوجود صلة قرابة تربط الشهود الذين اعتمد الحكم على شهادتهم  
بالمطعون ضده لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً يتعلق بتقدير الأدلة مما لا تجوز  
اثارته امام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي - المؤيد  
بالحكم المطعون فيه - قد اقام قضاءه بثبوت العلاقة الإيجارية بين الطاعنة  
والولى والمطعون ضده على الاخذ بأقوال شهوده في التحقيق والتي اطمأن اليها  
وكان هذا من الحكم كافياً لحمل قضائه ، وله أصله الثابت في الاوراق ،  
ومن شأنه أن يؤدى الى النتيجة التي خلص اليها ، فلا عليه أن هو لم يرد



استقلالاً على ما قدمه الطاعنان من مستندات لذ حسيبه أن يقيم قضاءه على ما يكفي لحمله . ( نقض ١٩٨٢/٢/١٧ طعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٤٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يشترط لتطبيق القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني أن يكون المورث في تصرفه لوارث قد احتفظ بحيازة العين المبيعة واحتفظ بحقه في الانتفاع بها وأن يكون احتفاظه بالامرين معا الا ان ذلك لا يحول دون حق للمحكمة المقرر بالمادة ١٠٠ من قانون الاثبات في استنباط القرائن القضائية التي لم يقررها القانون وان يستند اليها في اثبات مايجوز اثباته بشهادة الشهود . لما كان ذلك وكان تصرف المورث تصرفاً صوريا يخفى وصية لفتاتاً منه على قواعد الميراث المقررة بالقانون واضراراً بوارث اخر يعتبر من الغير بالنسبة لهذا التصرف فيجوز له اثبات صوريته وان حقيقته وصية بجميع طرق الاثبات ومنها شهادة الشهود والقرائن القضائية وكان الحكم المطعون فيه قد استنبط من اقوال شاهدي المطعون ضدهم ان تصرف مورثين الى القاصر المشمول بوصاية الطاعنة وهو عقد البيع المؤرخ ١٩٦٧/٩/١٥ هو عقد غير منجز ولم يرفع له الثمن وينطوي على تصرف مضاف الى ما بعد الموت وكانت هذه القرينة القضائية التي استنبطها الحكم قد احاطت بعناصر الوصية من كونها تبرعاً غير منجز ومضافاً الى ما بعد الموت فانها تكون كافية لحمل قضائه دون ما حاجة الى القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني . ( نقض ١٩٨٢/٢/٢٧ طعن رقم ٤١٩ لسنة ٤٢ قضائية ) .

٤٤ - من المقرر ان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى والاخذ بما تظمن اليه من اقوال الشهود وتطرح ما لا تظمن اليه منها غير ملزمة في ذلك بابداء اسباب عدم اطمئنانها الا ان ذلك مشروط بان يكون تحصيلها متفقاً مع الثابت في الاوراق والا تخرج باقوال الشهود عما يفيد مدلولها واذا اوردت اسباباً لعدم اطمئنانها الى ماتظمن اليه من اقوال الشهود تعين ان تكون هذه الاسباب سائغة . ( نقض ١٩٨٢/٢/٢٧ طعن رقم ٢٣٦٠ لسنة ٥١ قضائية ) .

### مادة ٩٦

يجوز لمن يخشى فوات فرصة الاستشهاد بشاهد على موضوع لم يعرض بعد امام القضاء ويحتمل عرضه عليه أن يطلب في مواجهة نوى الشاهد سماع ذلك الشاهد .

ويقدم هذا الطلب بالطرق المعتادة الى قاضي الامور المستعجلة وتكون مصروفاته كلها على من طلبه وعند تحقق الضرورة يحكم القاضي بسماع الشاهد متى كانت الواقعة مما يجوز اثباته بشهادة الشهود .



هذه المادة تطابق المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

يشترط لإجابة طلب التحقيق بدعوى أصلية :

أولاً : أن يكون الموضوع المراد الاستشهاد فيه بشهادة الشاهد لم يعرض بعد أمام القضاء ، ومحتماً عرضه عليه . ومؤدى ذلك أنه إذا كان الموضوع معروضاً فعلاً على القضاء فلا يقبل طلب التحقيق الأصلي وإنما يكون للخصم أن يلجأ إلى المحكمة المعروض عليها النزاع وأن يطلب إليها إحالة الدعوى على التحقيق لسماع الشاهد ويعارض الدكتور أبو الوفا هذا الرأي ويقول أنه ليس هناك ما يمنع من جواز الالتجاء إلى القضاء المستعجل برفع دعوى أصلية بطلب سماع شاهد ولو كانت الدعوى الموضوعية قد رفعت بالفعل عملاً بالمادة ٤٥ مرافعات. التي لا تنفي اختصاص القضاء المستعجل وار رفعت الدعوى الموضوعية ( التعليق على قانون الاثبات ص ٢١٨ وقارن في الرأي الأول العشماوى الجزء الثانى ص ٥٦٢ ) والرأى الأول هو الذى يتفق وصحيح القانون إذ أن قاضى الموضوع يختص بنظر النزاع المستعجل فى هذه الحالة وذلك بطريق التبعية .

ويجب أن تكون الواقعة المراد اثباتها مما يختص بالفصل فيها القضاء المدنى فلا يجوز له أن يأمر بالتحقيق بشأن واقعة يحتل عرضها على القضاء الادارى .

ثانياً : أن تكون الواقعة المراد الاستشهاد عليها مما يجوز اثباتها بشهادة الشهود وهى مسألة يرجع فيها إلى احكام قانون الاثبات .

ثالثاً : أن تتحقق حالة الضرورة أى أن يثبت أن خشية الخصم من فوات فرصة الاستشهاد بالشاهد فى محلها لاحتمال أن يطرأ مستقبلاً ما يستحيل معه سماع شهادته فلا يكفى مجرد كون الشاهد مسناً أو محتماً سفره وإنما يكفى أن يكون الشاهد مريضاً مرضاً يخشى منه على حياته أو مزماً السفر من غير عودة والمرجع فى تقدير حالة الضرورة هو قاضى الامور المستعجلة وعلى ذلك فليس للقاضى عند نظر الموضوع أن يناقش فى ذلك ما دام قد قبل اثبات الواقعة بشهادة الشهود فليس له أن يرفض قبول الشهادة بدعوى أن حالة الضرورة لم تكن متوفرة ولا يجوز للخصم أن يطلب سماع شاهد نفى فى هذه الحالة ما لم تكن الضرورة بدورها متوفرة بالنسبة لشاهد النفى . ( مرافعات العشماوى الجزء الثانى ص ٥٦١ وقضاء الامور المستعجلة للاستاذين راتب ونصر الدين كامل الطيمسية الرابعة ص ١٧٦ ) .

ويرى الدكتور أبو الوفا أن سماع الشاهد بناء على طلب المدعى ينشئ للمدعى عليه حالة قلق شديد يؤثر في نفسيته مما يقتضى حتما تحقيقا لحسن سير العدالة أن يكون له على الفور الحق في سماع شهوده لنفى ذات الواقعة عملا بالمادة ٦٩ من قانون الاثبات ولو لم تتوافر بالنسبة للشاهد الشروط المقررة في المادة ٩٦ ويرد على الرأى المعارض قائلا ان مادة قسره المادة ٩٧ من جواز سماع شهود النفى امام محكمة الموضوع انما يكون محله عند عدم الاستماع الى هؤلاء امام القاضى المستعجل . ( التعليق على قانون الاثبات ص ٢١٩ ) .

وقد وكل القانون نظر هذا الطلب الى قاضى الامور المستعجلة لانه اقرب الى وظيفته . ( المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات القديم ) .

واذا امر القاضى المستعجل بسماع شهود المدعى فلا يعتبر ذلك قضاء منه بأن الواقعة المراد اثباتها مما يجوز اثباتها بشهادة الشهود فهي مسألة موضوعية تخرج عن اختصاص القاضى المستعجل ، فيجوز للمدعى عليه عند طرح النزاع امام محكمة الموضوع ان يدفع بعدم جواز اثبات الواقعة المدعى بها الا بالكتابة وفي هذه الحالة لا يتقيد قاضى الموضوع بالحكم المستعجل لانه قرار باجراء وقتى لا يحوز حجية الامر المقضى امام محكمة الموضوع . ( الاثبات لمحمد عبد اللطيف الجزء الثانى ص ١٠٤ ) .

ويتحدد اختصاص قاضى الامور المستعجلة محليا بنظر دعوى التحقيق الاصلية بموطن المدعى عليه طبقا لنص المادة ٥٩ مرافعات ولا شأن لموطن الشاهد الذى يطلب سماع شهادته في تحديد الاختصاص اذ ان هذا الاخير ليس خصما في الدعوى . ( مرافعات العشماوى الجزء الثانى ص ٥٦٢ ) .

### مادة ٩٧

لا يجوز في هذه الحالة تسليم صورة من محضر التحقيق ولا تقديمه الى القضاء الا اذا رأت محكمة الموضوع عند نظره جواز اثبات الواقعة بشهادة الشهود ، ويكون للخصم الاعتراض امامها على قبول هذا الدليل كما يكون له طلب سماع شهود نفى لمصلحته .

هذه المادة تطابق المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

لما كان المراد من نص المادة ٩٦ هو المحافظة فقط على الدليل من الضياع

فان المشرع لم يجز الاحتجاج بشهادة الشاهد الا حين يرفع الموضوع الى القضاء وترى محكمة الموضوع أن الواقعة المشهود عليها يجوز اثباتها بشهادة الشهود فعندئذ يجوز تسليم صورة من محضر التحقيق وتقديمه للمحكمة . ( المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات القديم ) .

### مادة ٩٨

تتبع في هذا التحقيق القواعد المتقدمة عدا ما نص عليه في المواد ٦٩ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٩٤ .

هذه المادة تقابل المادة ٢٢٤ من قانون المرافعات القديم ولا خلاف بينهما في الاحكام .

الشرح :

القواعد التي استثنى المشرع تطبيقها على دعوى سماع الشاهد الاصلية هي التي تتنافى مع طبيعة هذه الدعوى المستعجلة مثل السماح للخصم بنفى ما يثبته المدعى لان مجال ذلك أمام محكمة الموضوع .



## الباب الرابع

### القرائن وحجية الامر المقضي

#### الفصل الاول

#### القرائن

#### مقدمة

أورد المشرع احكام حجية الامر المقضي في فصول مستقل عن الفصل الخاص بالقرائن وان جمعها في الباب الرابع منه ، ذلك ان حجية الامر المقضي وان اشتركت مع القرائن القانونية في الاساس واتحدت معها في ان استنباطها مبني على الغالب من الاحوال الا انها تختلف عنها في انها لا يجوز اثبات عكسها بأي طريق من طرق الاثبات ولو بالاقرار أو اليمين ، وهو ما جعل الفقه الحديث يعتبرها من القواعد الموضوعية . ( المذكرة الايضاحية ) .

#### مادة ٩٩

القرينة القانونية تغني من قررت لمصلحته عن أية طريقة أخرى من طرق الاثبات ، على أنه يجوز نقض هذه القرينة بالدليل العكسي ما لم يوجد نص يقضي بغير ذلك .

هذه المادة تطابق المادة ٤٠٤ من القانون المدني .

#### التسريح :

القرينة هي استنباط الشارع أو القاضي لأمر مجهول من أمر معلوم وهي بذلك دليل غير مباشر لأنها لا تؤدي إلى ما يراد اثباته مباشرة بل تؤدي إليه بالواسطة أو الأمر المعلوم ، وهي أقل ضماناً من غيرها لأنها استنتاجات وكثيراً ما تكذب ظواهر الأمور ، وما أكثر خطأ الإنسان في استنتاجه منها . ولذلك لم يبيح الشارع الاثبات بالقرائن الا من حيث نص على ذلك نصاً صريحاً في أحوال تبرر ذلك أو في الأحوال القليلة الأهمية أو عند الضرورة كما هي الحال في الاثبات بالشهود .

والقرائن نوعان قرائن قانونية وهي التي يستخلصها المشرع وينص عليها ، وقرائن قضائية وهي التي يستخلصها القاضي من ظروف الدعوى .

فالقرينة القانونية هي من عمل الشارع وهي تنقل عبء الاثبات الى عاتق الخصم أو تعفى من الاثبات نهائيا والذي حدا بالمشرع الى النص على قرائن يكون لها هذا الاثر هو حرصه على تحقيق مصلحة عامة أو حماية مصلحة خاصة تقتضي ظروف صاحبها أن تكون محل رعاية من جانب المشرع القانون فقد يكون غرض الشارع من النص على القرينة هو تحقيق مصلحة عامة ، كما هي الحال في القرينة الخاصة بحجية الامر المقضي ( مادة ١٠١ من هذا القانون ) ومقتضى هذه القرينة يعتبر الحكم الحائز لقوة الامر المقضي عنوانا للحقيقة قرينة على صحة ما فصل فيه ، فلا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة لان الصالح العام يقتضي ان تتوفر الثقة في احكام القضاء وأن يوضع حد للخصومة بشأن موضوع معين وقد يكون الغرض من القرينة هو الوقوف في وجه التحايل على القانون لحماية مصلحة خاصة .

مثل ذلك ان المشرع يعتبر التصرف الذي يصدر من شخص في مرض الموت ويكون مقصودا به التبرع ، في حكم الوصية ، محافظة على حقوق الورثة كلهم أو بعضهم ( مادة ٩١٦ مدني ) وقد يرى المشرع أن الاثبات يتعذر في بعض الحالات الى درجة كبيرة فيقيم قرينة تعفى من الاثبات مثل ذلك أن مسئولية المتبرع عن الضرر الذي يحدثه تابعه أساسها الخطأ المفترض في رقابة المتبرع لتابعه وفي توجيهه وقد رأى المشرع أنه يصعب على المضرور اثبات هذا الخطأ في أغلب الحالات فجعل علاقة التبعية قاطعة على خطأ المتبرع ( م ١٨٤ مدني ) وقد يستخلص المشرع القرينة من أحوال الناس وطبائعهم وعاداتهم في التعامل . فمثلا جعل المشرع التأشير على سند الدين بما يستفاد منه براءة ذمة المدين قرينة على هذه البراءة مادام ان السند لم يخرج من حيازة الدائن ( م ١٩ اثبات ) لان التأليف عادة بين الناس أن الدائن لا يؤشر على سند الدين أو يجعل غيره يؤشر بما يفيد براءة ذمة المدين الا اذا قام المدين بالوفاء وأساس القرينة القانونية هو واقعة قانونية معينة يشترط القانون قيامها لانطباق حكم هذه القرينة فعلى من يتمسك بقرينة قانونية أن يثبت قيام هذه الواقعة بشروطها القانونية فمثلا يكون على من يتمسك بقرينة الحيازة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني - ومقتضاها اعتبار قيام الحيازة في وقت سابق معين مع كونها قائمة حالا قرينة على قيامها في المدة ما بين الزمنين - أن يثبت قيام هذه الحيازة في وقت سابق معين وفي الوقت الحالي بشروطها التي يتطلبها القانون فاذا أثبت قيام الواقعة القانونية أساس القرينة كان على القاضي أن يأخذ بالقرينة وليس له سلطة تقدير مدى مطابقتها لحقيقة الواقع .

وتوافر الشروط التي يتطلبها القانون لقيام القرينة مسألة قانونية يخضع فيها قاضي الموضوع لمراقبة محكمة النقض .

وإذا كان من شأن القرينة القانونية أنها تنقل عبء الإثبات أو تغني نهائياً عن الإثبات فهي في كلا الحالتين تورد استثناء على القاعدة العامة في الإثبات والاستثناء لا يتوسع في تفسيره ولا يقاس عليه ، ومقتضى ذلك أنه لا قرينة قانونية إلا بنص وما نص عليه منها لا يتوسع في تفسيره .  
وهناك نوعان من القرائن القانونية :

١ - قرائن قانونية بسيطة أو غير قاطعة وهي التي يجوز نقضها بالدليل العكسي ومن أمثلتها اعتبار التأشير بما يفيد براءة ذمة المدين على مسند لم يخرج من حيازة الدائن قرينة على هذه البراءة واعتبار الوفاء بقسط من الأجرة في عقد الإيجار قرينة على الوفاء بالاقساط السابقة على هذا القسط ( م ٥٨٧ مدني ) واعتبار قيام الحيازة في وقت سابق معين مع كونها قائمة حالاً قرينة على قيامها في المدة ما بين الزمنين .

ونقض القرينة القانونية البسيطة يجوز بجميع طرق الإثبات حتى لو كانت بصدد تصرف تزيد قيمته على عشرين جنيهاً ويجوز إثبات عكس القرينة بالكتابة والإقرار واليمين وهو ممكن أيضاً بشهادة الشهود والقرائن ومثى جاز الإثبات بالقرائن جاز الإثبات كذلك بشهادة الشهود غير أن الدكتور السنهوري يرى أنه يتعين التقيد في إثبات عكس القرينة القانونية البسيطة بقواعد الإثبات فإذا كانت قد استخدمت في إثبات تصرف قانوني تزيد قيمته على عشرين جنيهاً لم يجز إثبات عكسها إلا بالكتابة أو الإقرار أو اليمين ويؤيده في هذا الرأي المستشار محمد عبد اللطيف .

ولا جدال في أنه إذا كانت القرينة القانونية مقررة لإثبات واقعة مادية ، أو كانت قد استخدمت لإثبات تصرف قانوني لا تزيد قيمته على عشرين جنيهاً فإنه يجوز إثبات عكسها بالبينة والقرائن القضائية .

غير أن هناك بعض القرائن القانونية غير القاطعة لا يجوز إثبات عكسها إلا في حالة محدودة بذاتها أو بوسيلة معينة بالذات ومن أمثلتها القرينة المنصوص عليها في المادة ١٧٦ مدني التي تقضي باعتبار حارس الحيوان مسئولاً عما يحدثه الحيوان من ضرر فهذه القرينة مقررة لمصلحة المضرور فلا يستطيع الحارس نقض الدلالة المستفادة من هذه القرينة إلا في حالة محددة ، وهي أن يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد له فيه .



وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من قانون الاحوال الشخصية الجديد الذي صدر بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ على انه يعتبر اضرارا بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها ولو لم تكن اشترطت عليه في عقد زواجها عدم الزواج عليها وكذلك اخفاء الزوج على زوجته الجديدة انه متزوج بسواها كما نصت الفقرة الثالثة على ان يسقط حق الزوجة في طلب التفريق بمضى سنة من تاريخ علمها بقيام السبب الموجب للضرر ما لم تكن قد رضيت بذلك صراحة أو ضمنا ، وبذلك اقامت هذه المادة قرينة قانونية بسيطة حاصلا ان مجرد اقتران الزوج بأخرى فيه اضرار بالزوجة التي في عصمته وهذه القرينة ألقت على الزوج عبء اثبات ان زواجه بأخرى انما كان برضاء زوجته الصريح أو الضمني فاذا لم يثبت ذلك قضى للزوجة بالطلاق دون ان تكون مكلفة باثبات علمها بالزواج الجديد .

٢ - قرائن قانونية قاطعة وهي التي لا يجوز نقض دلالتها باثبات العكس ومنها القرينة المتعلقة بحجية الامر المقضي ( م ١٠١ اثبات ) وقرينة خطأ المتبوع في رقابة تابعة ( م ١٧٤ مدني ) على انه فيما يتعلق بعدم جواز اسقاط القرينة القاطعة بالدليل العكسي يجب التفرقة بين نوعين من القرائن القاطعة أولهما قرائن تتعلق بالنظام العام لانها وضعت لحماية مصلحة عامة وهذه لا يجوز نقضها بأي دليل عكسي ولو كان هذا الدليل اقرارا أو يمينا ومثلها قرينة حجية الامر المقضي وثانيها قرائن ليست وثيقة الصلة بالنظام العام لانها وضعت لحماية مصلحة خاصة وهذه لا يقبل اثبات عكسها الا بالاقرار أو اليمين ومثلها اعتبار حيازة المنقول بسبب صحيح وحسن نية قرينة على ملكية الحائز لها ، فهذه قرينة قاطعة ولكن اذا اقر الحائز بأنه غير مالك أو نكل عن يمين وجهت اليه في هذا الشأن سقطت قرينة الملكية لان هذه القرينة قد اقامها الشارع لحماية مصلحة خاصة فاذا أقر صاحب المصلحة صراحة أو ضمنا بعدم مطابقة هذه القرينة لحقيقة الواقع انتقضت القرينة وبذلك يكون تحريم اثبات العكس في هذا النوع من القرائن القاطعة قاصرا على الاثبات بالطرق العادية وهي الكتابة والبينة والقرائن القضائية -

هذا وبيان ما اذا كانت القرينة القانونية بسيطة أو قاطعة مسألة قانون تخضع لرقابة محكمة النقض وكذلك الحكم فيما يتعلق بجواز نقض القرينة القاطعة بالاقرار واليمين أو عدم جوازه .

والقاعدة هي جواز نقض القرينة القانونية بالدليل العكسي وهذا ظاهر من نص هذه المادة الذي جعل الاصل هو جواز نقض القرينة بالدليل العكسي

والاستثناء هو عدم جواز ذلك فاذا لم ينص القانون على عدم جواز اثبات عكس القرينة فانه يجوز اثبات عكسها عملاً بالأصل العام .  
هذا ويرى الدكتور السنهوري أن ما لا يجوز دحضه بالاقرار واليمين ليس من القرائن القانونية بل هو من القواعد الموضوعية .

( راجع في كل ما تقدم الوسيط للسنهوري الجزء الثاني الطبعة الثانية ص ٧٧٣ وما بعدها والوجيز لنفس المؤلف ص ٧١٢ ورسالة الاثبات المنشأت الجزء الثاني الطبعة الخامسة ص ٦٧ والاثبات في المواد المدنية لعبد المنعم الصدة ص ١٣٥ وأصول الاثبات في المواد المدنية للدكتور سليمان مرقص ص ٢٦٩ وقانون الاثبات لمحمد عبد اللطيف الجزء الثاني ص ١٢٥ وما بعدها ) .

### أحكام النقض

١ - عدم ترجيه المرسل اليه للناقل البحري او وكيله بميناء التفريغ ( احتجاجاً ) بشأن العجز أو التلف . استلام المرسل اليه البضاعة - في هذه الحالة - يعد قرينة على مطابقة البضاعة للشروط والوصاف المبينة في سند الشحن . قرينة قانونية تضمنتها قواعد معاهدة لاهاي سنة ١٩٢١ . الاتفاق عليها في سند الشحن يجعلها حجة على أطرافه . قيام هذه القرينة لمصلحة الناقل يترتب عليه انتقال عبء الاثبات الى المرسل اليه أو من يحل محله .  
( نقض ٥ / ١ / ١٩٦٧ مجموعة المكتب الفني سنة ١٨ ص ٧٨ ) .

٢ - عدم اخطار الناقل بهلاك أو تلف البضاعة قبل أو وقت تسليمها اعتبره قرينة على أن الناقل قد سلم البضاعة بالكيفية الموصوفة بها في سند الشحن . المادة ٦/٢ من معاهدة سندات الشحن . جواز اثبات عكس هذه القرينة . ( نقض ٢٤ / ١ / ١٩٦٧ المرجع السابق ص ١٧٦ ) .

٣ - جواز نقض القرينة المنصوص عليها في المادة ١٣٥ من قانون التجارة بين طرفي التظهير بالدليل العكسي . عدم قبول دليل ينتقضها في مواجهة الغير . ( نقض ٣١ / ١٠ / ١٩٦٧ المرجع السابق ص ١٥٨٤ ) .

٤ - تقوم القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدني على اجتماع شرطين أولهما احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها ، وثانيهما هو احتفاظه بحقه في الانتفاع بها لحساب نفسه مستنداً الى حق لا يستطيع المتصرف اليه حرمانه منه وهذه القرينة قابلة لاثبات العكس . ( نقض ١٩ / ١٢ / ١٩٦٧ المرجع السابق ص ١٨٨٥ ) .

٥ - التأشير على السند بما يستفاد منه براءة ذمة المدين حجة على الدائن الى ان يثبت العكس . بقاء التأشير المشطوب حافظاً لقوته في الاثبات وتقوم به قرينة الوفاء على الرغم من الشطب الا اذا نقضها الدائن بإثبات عدم حصول الوفاء وان الشطب كان بسبب مشروع . ( نقض ٦٥/٢/٢٥ مجموعة المكتب الفني السنة السادسة عشر ص ٤٠٥ ) .

٦ - مسئولية الوكيل بالعمولة للنقل عن تلف البضاعة مفترضة أصلاً طبقاً للمادتين ٩١ ، ٩٢ من قانون التجارة ولا يعفيه منها الا اقامته الدليل على القوة القاهرة أو العيب في البضاعة أو خطأ أو إهمال من المرسل فاذا تلفت البضاعة ولم يثبت الوكيل بالعمولة المكلف بنقلها شيئاً من ذلك فانه يتحمل مسئولية هذا التلف ولا يكون المرسل هو المكلف بإثبات خطأ الوكيل بالعمولة في هذه الحالة . ( نقض ٥٦/٦/٢٨ مجموعة المكتب الفني سنة ٧ ص ٧٦٧ ) .

٧ - ان قرينة حيازة شخص لمال مودع صندوق التوفير المستمدة من تحرير دفتر التوفير باسمه هي قرينة قانونية غير قاطعة يمكن دفعها بكافة أوجه الاثبات بما فيها القرائن . ( نقض ٥٦/١/١٦ المرجع السابق ص ١٢٥ ) .

٨ - اذا كان الحكم قد انتهى الى ما قرره من نفى ملكية حائز الأرض موضوع النزاع بأسباب موضوعية سائغة فانه لا يكون هناك محل للنعى عليه بالخطأ في فهم أثر القرينة المستفادة من الحيازة المنصوص عليها في المادة ٩٦٤ مدني ذلك أن الحيازة مجرد قرينة قانونية على الملك يجوز نفيها . ( نقض ٥٦/٢/٢ المرجع السابق ص ١٦٢ ) .

٩ - تسجيل العلامة التجارية قرينة قانونية على ملكية العلامة ( نقض ١٩٦٤/٥/١٤ مجموعة المكتب الفني سنة ١٥ ص ٦٧٣ ) .

١٠ - تقضى المادتان ٣٣٨ ، ٣٣٩ من القانون المدني القديم المعدلتين بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٢٣ ببطلان عقد البيع الوفاي المتصود به اخفاء رهن عقارى سواء بصفته بيعاً أو رهناً ، وأن العقد يعتبر مقصوداً به اخفاء رهن اذا اشترط فيه رد الثمن من الفوائد أو اذا بقيت العين المبيعة في حيازة البائع بأي صفة من الصفات . وقد أورد الشارع هاتين القرينتين كقرينتين قانونيتين قاطعتين بحيث اذا توافرت احدهما كان ذلك قاطعاً في الدلالة على أن القصد من العقد هو اخفاء رهن ومانعاً من اثبات العكس . وعلة تقرير هاتين القرينتين بالذات هو أن بقاء العين في حيازة البائع واشتراط رد الثمن من الفوائد مما يتنافى مع خصائص عقد البيع الوفاي الجدى . ويؤيد هذا النظر أن القانون المدني الجديد ألغى البيع الوفاي نهائياً اكتفاء بالنصوص الخاصة بالرهن . ولم يكن التقنين المدني القديم يتضمن نصاً كنص المادة ٤٠٤ من التقنين الحالي



التي تجيز نقض القرينة القانونية بالدليل العكسي ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك وان الرأي قبل صدور هذه المادة كان متجها الى الأخذ بما هو مقرر في فرنسا بنص صريح في المادة رقم ١٢٥٢ من القانون المدني الفرنسي من عدم جواز اثبات ما ينقض القرينة القانونية اذا كان القانون يبطل على أساسها تصرفا معيناً . واذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر بقاء العين المبيعة في حيازة البائع قرينة غير قاطعة ودليل على عكسها وانتهى رغم قيام هذه القرينة الى اعتبار العقد بيعا وفائيا صحيحا فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه ( نقض ١٩٦١/١٢/٢١ مجموعة المكتب الفني سنة ١٢ ص ٨١٥ ) .

١١ - الرهن الحيازي التجاري . عدم تطلبه وثيقة خاصة . جواز اثباته بكافة طرق الاثبات المقبولة في المواد التجارية مادة ٧٦ من قانون التجارة . الحيازة قرينة قانونية على الملكية . حسن نية الحائز مفترض الى أن يقوم الدليل على العكس ( نقض ١٩٧٣/٤/٧٢ سنة ٢٤ ص ٦٤٤ ) .

١٢ - النقص في البضاعة أو الطرود المفرغة من السفينة . قرينة قانونية على التهريب . للريان نقضها بمستندات حقيقية في الحالات المحددة باللائحة الجمركية وبكافة الطرق فيما عداها . عدم التزام الریان بالغرامة اذا قدم البراهين المبررة للنقص خلال أربع وعشرين ساعة من كشفه . حقه في تقديم تلك البراهين الى المحكمة بعد انقضاء ميعاد اربعة أشهر المنصوص عليه في تلك اللائحة . انطباق هذا الحكم على البضائع الخاضعة لنظام تسليم صاحبه ( نقض ١٩٧٣/٦/٥ سنة ٢٤ ص ٨٦٢ ، نقض ١٩٨٠/١٢/١ طعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٨ قضائية ) .

١٣ - قرينة المادة ٩١٧ مدني مفاطها . احتفاظ المتصرف بحيازة العين التي تصرف فيها وبحق الانتفاع بها مدى حياته . خلو العقد من النص على ذلك لا يمنع محكمة الموضوع من التحقق من توافرها . للوارث اثبات أن العقد يخفى وصية احتيالا على أحكام الارث بكافسة طرق الاثبات ( نقض ١٩٦١/١/٧٢ سنة ٢٤ ص ١١٩ ) .

١٤ - تصرف المورث خلال الخمس السنوات المسبقة على الوفاة الى فروع اخذ ورثته أو زوجه أو ازواج فروع . قرينة قانونية على أن التصرف صدر للوارث نفسه . المادة ٤ من القانون ١٤٢ سنة ١٩٤٤ . خضوع هذا التصرف لرسم الايلولة . جواز اقامة الدليل على ان التصرف صدر لصالحهم وانهم ليسوا بشخصية مستعمارة للوارث ( نقض ١٩٦١/٣/٧٢ سنة ٢٤ ص ٥٢٥ ) .

١٥ - التصرفات المنجزة الصادرة من المورث في حال صحته . تعتبر

صحيحة وجائزة شرعا ولو ترنب عليها جرمسان الورثة كلهم أو بعضهم من الميراث أو الساس بأنصبتهم فيه ولا تنطبق على هذه التصرفات أحكام المادة ٩١٧ مدنى وهي خاصة بتصرفات المورث المضافة الى ما بعد الموت ( نقض ١٩٧٠/٤/٢٠ سنة ٢١ ص ٧٢٥ ) .

١٦ - وضع يد المشتري على العين المباعة قرينة على انجاز التصرف وليس شرطا فيه ( نقض ١٩٧٠/١٢/٢١ سنة ٢١ ص ١٣٢٨ ) .

١٧ - المادتان ١٢٦ ، ١٢٧ مدنى اقامتا قرينة قانونية بان للعقد سببا مشروعاً . الادعاء بصورية السبب المذكور . عبء الاثبات يقع على مدعى الصورية ( نقض ١٩٧٠/٤/٢٨ سنة ٢١ ص ٧١٤ ) .

١٨ - اعلان الطعن فى الحكم فى المحل المختار بشرط صحته . اتخاذ الخصم محلا مختارا فى ورقة اعلان الحكم . اعتبار ذلك قرينة قانونية على قبول اعلانه بالطعن فيه . لا يعد كذلك اتخاذه محلا مختارا فى صحيفة الاستئناف المقابل ( نقض ١٩٧٠/٥/٢٨ سنة ٢١ ص ٩٤١ ) .

١٩ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون . اعتبار المتبوع فى حكم الكفيل المتضامن . رفض دعوى التعويض قبل التابع لانتفاء مسئوليته عن الواقعة المطالب بالتعويض من أجلها . لازم ذلك زوال الأساس الذى تقوم عليه مخاصمة المتبوع بانتفاء مسئولية التابع بحكم نهائى . عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة للتابع . مقتضى ذلك عدم قبوله بالنسبة للمتبوع ( نقض ١٩٧٠/٣/١٢ سنة ٢١ ص ٤٤٦ ) .

٢٠ - صدور التصرف من المورث الى غير وارث . عدم جواز أعمال القرينة القانونية المنصوص عليها فى المادة ٩١٧ من القانون المدنى . للموارث الذى يطعن فى التصرف بأنه وصية أن يثبت احتفاظ المورث بحيازة العين التى تصرف فيها كقرينة قضائية تخضع لمطلق تقدير القضاى ( نقض ١٩٦٩/١/٢ سنة ٢٠ ص ٥٥٦ ) .

٢١ - مجرد بقاء المستأجر فى العين المؤجرة بعد انتهاء الإيجار . عدم كفايته لتجديد العقد . وجوب انصراف نية المستأجر الى التجديد . التنبيه بالاخلاء من أحد المتعاقدين للآخر . قرينة قانونية تمنع من افتراض هذا التجديد ( نقض ١٩٧٠/٤/٢٨ سنة ٢٧ ص ١٠١٩ ) .

٢٢ - وقوع عجز بعهدة أمين المخزن . قرينة قانونية على ثبوت الخطأ فى جانبه . لا ترتفع الا اذا قام باثبات القوة القاهرة أو الظروف الخارجة عن ارادته . م ٤٥ من لائحة المخازن والمشتريات الصادرة فى ١٩٤٨/٦/٦ . ( نقض ١٩٧٠/١١/٢٥ سنة ٢٧ ص ١٦٦١ ) .

٢٢ - قاعدة الخيازة في المنقول سند الملكية . مجرد قرينة بسيطة يجوز اثبات عكسها . ( نقض ٧٨/٤/١١ طعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٤ قضائية ) .

٢٤ - التزام المقاول بون صاحب البناء بأداء الاشتراكات بالنسبة للعمال الى هيئة التأمينات . عدم اخطار صاحب العمل للهيئة باسم المقاول وعنوانه لا ينهض قرينة قانونية على انه هو الذى اقام البناء . ( نقض ١٩٨٠/٥/٢٠ طعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٥ قضائية ) .

يلاحظ ان تعديلا قد ادخل على القانون ٧ سنة ١٩٨١ بمقتضاه أصبح رب العمل مستولا .

٢٥ - دفع العربون قرينة قانونية على جواز العدول عن البيع . جواز الاتفاق على انه يفيد البت والتأكيد . ( نقض ١٩٨٠/١٢/٢ طعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٢٦ - ملكية الزوجة في شريعة الاقباط الارثوذكس لمنقولات مسكن الزوجية قرينة قانونية بسيطة وليست قاطعة . للزوج اثبات عكسها . ( نقض ١٩٨٠/٥/٢٩ طعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٢٧ - تنص المادة ٩١٧ من القانون المدنى على قرينة قانونية قوامها اجتماع شرطين : اولهما : احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها ، ثانيهما : احتفاظه بحق الانتفاع على ان يكون الاحتفاظ بالأمرين مسمى الحياة ومؤدى هذه القرينة - على ما هو ظاهر من نص المادة - اعتبار التصرف مضافا الى ما بعد الموت فتسرى عليه احكام الوصية ما لم يقم دليل يخالف ذلك . ولما كان تحقيق القرينة المذكورة بشرطيهما وجواز التدليل على عكسها من امور الواقع الذى تستقل به محكمة الموضوع ، وكان الطاعنون لم يتمسكوا بالقرينة المستمدة من المادة ٩١٧ من القانون المدنى ولم يطرحوا الواقع الذى تقوم عليه امام محكمة الموضوع ، فانه لايجوز لهم التحدى بهذه القرينة لأول مرة امام محكمة النقض . ( نقض ١٩٧٨ ٢/١٤ سنة ٢٩ ص ٧٢٥ ) .

٢٨ - القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدنى . جواز تمسك الخصم بها لأول مرة امام محكمة الاستئناف . عدم التحدى بها امام محكمة اول درجة . لا يدل بذاته على عدم جدية دفاعه . ( نقض ١١/٢٨/١٩٧٨ سنة ٢٩ ص ١٧٨١ ) .

٢٩ - مؤدى نص المادة ٥٨٢ من التقنين المدنى ان المستأجر يلتزم بحفظ العين ورعايتها باذلا في ذلك عناية الدجل المعتاد ، فان قصر في اداء التزامه ونتج عن تقصيره تلف العين و هلاكها كان مستولا ولئن اقام المشرع قرينة قانونية تفترض ان ما اصاب العين المؤجرة مرده الى خطأ المستأجر الا ان هذه



القرينة قابلة لاثبات العكس ، بمعنى الايشال الا عما يحدث فعلا بسبب تقصيره هو أو تقصير من يسأل عنهم ، وإذا اثبت أن التلف أو الهلاك نشأ عن سبب اجنبى لا يذله فيه كالقوة القاهرة أو خطأ المؤجر أو عيب فى ذات العين المؤجرة انتقت مسئولية المستأجر . ( نقض ١٩٧٨/١١/٢٢ سنة ٢٩ العدد الثانى ص ١٧٥٠ ) .

٢٠ - الاستفادة من نصوص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذى يحكم واقعة الدعوى ان الاتفاق على اجرة تجاوز الحد الاقصى للاجرة المقررة بهذا القانون يقع باطلا بطلانا مطلقا لتعلقه بالنظام العام فلا يزول بالتنازل عنه صراحة أو ضمنا ولا يعتبر السكوت عن التمسك به نزولا عنه ، ومن ثم فان الحكم اذ اتخذ من تراخى الطاعن فى رفع الدعوى قرينة على جسيمة شرط التصريح بالتأجير من الباطن وعدم ايراده تحايلا على قواعد تحديد الاجرة يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون . ( نقض ١٩٧٨/٤/١٢ سنة ٢٩ العدد الاول ص ٩٩٩ ) .

٢١ - القرينة الواردة فى المادة ٩١٧ مدنى . ليس لغير الوارث التمسك بها . ( نقض ١٩٨٢/٣/٢٨ طعن رقم ١١٣١ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٢٢ - النص فى المادة السادسة من قرار وزير التموين رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٣٤٥ سنة ١٩٥٦ على انه « على القائمين بنقل المواد البترولية وسائقى السيارات تقديم مستندات الشحن الى اقرب نقطة مرور للجمعية التى يتم فيها التفريغ وذلك لختمها بالخاتم الموجود بتلك النقطة اثباتا لمرور السيارة مملوءة قبل التفريغ وكذلك تقديم المستندات الى النقطة لختمها عند العودة من التوزيع . . . . . وإذا تعذر على المذكورين ختم المستندات . . . . . عليهم اثبات ذلك قبل تفريغ الشحنة فى اقرب جهة ادارية اخرى للمكان الذى يتم التفريغ فيه . . . . . يدل على ان المشرع اراد ايجاد وسيلة لاثبات توصيل شحنات البترول كاملة الى الجهات المرسله اليها وانشا بمقتضاها قرينة ضد الناقل على انه لم يتم بتوصيل الشحنة الى تلك الجهات اذا جاءت مستندات الشحن غير مستوفية للاختتام على النحر المشار اليه فى هذا القرار ، ورتب على ذلك حظر صرف الاجر عن الشحنة موضوع تلك المستندات الا ان هذه القرينة ليست قاطعة بل قابلة لاثبات العكس حيث يجوز للناقل ان يثبت وصول الشحنة الى الجهة المرسله اليها بكافة الطرق فان تمكن من الاثبات استحق أجر النقل كاملا رغم عدم استيفاء مستندات الشحنة للاختتام بالطريقة المنصوص عليها . ( نقض ١٩٧٩/٢/٢٢ سنة ٣٠ الجزء الاول ص ٥٩٣ ) .

٢٣ - دلت المادة ٩١٣ من القانون المدنى على انه من بين شروط اعمال هذا

النص أن يكون المتصرف اليه وارثا للمتصرف وإذا كانت هذه الصفة لا تتحدد إلا بوفاة المتصرف ، مما لا يصح معه وصف المتصرف اليه بأنه وارث للمتصرف ما دام الأخير على قيد الحياة ، فإن المورث لا يفيد من القرينة التي أقامتها هذه المادة ( نقض ١٩٧٩/٤/٥ سنة ٣٠ العدد الثاني ص ٢٧ ، نقض ١٩٨٢/٣/٨ طعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٣٤ - مؤدى نص المادة ١٤٢ من قانون المرافعات ، أن المشرع لم يعلق ترك الخصومة على محض إرادة المدعى ، لتفادي ما قد يضار به المدعى عليه الذي قد تتصل مصلحته بالفصل فيها ، وجعل مناط المصلحة في الأصل مرتبطا بإبداء المدعى عليه طلباته في موضوع الدعوى ، اعتبارا بأن الإصرار على حسم النزاع لا يظهر إلا بعد أن يتحدد موقفه فيه ، واتخذ في ذات الوقت من إبداء هذا الأخير أي طلب يكون القصد منه منع المحكمة من سماع الدعوى قرينة على انتفاء مصلحته فلا يصح معه إلا لتفات إلى اعتراضه على الترك وعدم قبوله له ، لما قدره من أن ترك المدعى للخصومة في الأحوال التي حددتها المادة وما شابهها - وعلى ما جاء بالذاكرة الإيضاحية تعليقا على المادة ٣٠٩ المقابلة من قانون المرافعات السابق - هو في واقع الأمر تسليم منه بطلب المدعى عليه وتحقيق من جانبه للغرض الذي يرمى إليه وهو التخلص من الخصومة بغير حكم في موضوعها ، مما مفاده أن المادة تضع قاعدة عامة مقتضاها عدم الاعتداد باعتراض المدعى عليه على ترك الخصومة طالما لم تكن له مصلحة مشروعة في الإبقاء عليها ، فإذا تنافر ما يبغيه المدعى عليه من دفعه وما يستهدفه المدعى من تركه فلا محل لقيام القرينة ، وإذا اتخذ الترك سبيلا للكيد أو للاضرار بمصلحة المدعى عليه لم يعد هناك مجال لقبوله وإطراح الاعتراض عليه حتى ولو سبق للمدعى عليه إبداء طلب من قبيل ما أشارت إليه المادة . ( نقض ١٩٧٩/٣/٧ سنة ٣٠ العدد الأول ص ٧٤٧ ) .

٣٥ - ما جرى به قضاء النقض أن المشرع أقام في حالة احتفاظ المتصرف لنفسه بعيان العين المتصرف فيها وحقه في الانتفاع بها مدى حياته قد بنى على أن المتصرف في حقيقته وصية ، وهذه القرينة وإن كان من شأنها إعفاء الطاعن من إثبات أن المتصرف مضاف إلى ما بعد الموت إلا أنها قابلة بدورها لإثبات العكس بحيث يجوز للمتصرف اليه نفيها بإثبات جديده هذا المتصرف وتنجيذه . ( نقض ١٩٨٣/١/٢٥ طعن رقم ٨٩٤ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٣٦ - لئن كانت المادة الأولى من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ قد وضعت القاعدة العامة من قواعد الإثبات - وهي غير متعلقة بالنظام العام -

بما نصت عليه من أن على الدائن اثبات الالتزام وعلى المدين اثبات التخلص منه - إلا أن هذه القاعدة قد وردت عليها بعض الاستثناءات ومن بينها الحالات التي أورد فيها المشرع قرائن قانونية كالحالة المنصوص عليها بالمادة ٢٢٤ من القانون المدني والتي اعتبر فيها المشرع اتفاق المتعاقدين على الشرط الجزائي قرينة قانونية غير قاطعة على وقوع الضرر . ( نقض ١٩٨٣/١/١١ طعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٢٧- من المترور وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه متى وجد شرط جزائي في العقد فإن تحقق مثل هذا الشرط يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن بإثباته لأن وجوده يقوم قرينة قانونية غير قاطعة على وقوع الضرر ويكون على المدين في هذه الحالة اثبات عدم تحقق الشرط وإثبات عدم وقوع الضرر ( حكم النقض السابق ) .

٢٨- مفاد نص المادتان ١٦ ، ٢٠ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال أن المشرع ألزم الولي أن يحرر قائمة بما يكون للقاصر من مال أو ما يؤول إليه وأن يودع هذه القائمة قلم كتاب المحكمة التي يقع بدائرتها موطنه في مدى شهرين من تاريخ بدء الولاية أو من تاريخ أيلولة المال إلى الصغير وذلك ابتغاء الحد من أعمال الأحكام المقررة في شأن موت الولي مجهلاً . فطالما قيد القانون من حرية الولي في التصرف وشرط إذن المحكمة لتمام العديد من التصرفات فإن ذلك يستلزم بداهة أن تكون أحوال القاصر معلومة لدى المحكمة ، وهو التزام فرضه القانون على الولي من تلقاء نفسه دون توقف على تكليف بذلك من النيابة أو المحكمة . وتكفلت المادة ببيان الجزاء عن عدم القيام بهذا التكليف فأجازت اعتبار عدم تقديم القائمة أو التأخير في تقديمها بمثابة تعريض مال القاصر للخطر ، وأقامت قرينة غير قاطعة يكون للمحكمة كامل السلطان في تقديرها ، بحيث إذا رتب أثرها وقررت الأخذ بها بمناسبة ملاسبات التخلف أو التأخير كان لها أن تعتبر ذلك الفعل من الولي تعريضاً لمال القاصر للخطر ويكون لها بالتالي سلب ولايته أو الحد منها . ( نقض ١٩٧٦/١٢/٨ سنة ٢٧ ص ١٧٢١ ) .

## مادة ١٠٠

يترك لتقدير القاضي استنباط كل قرينة لم يقرها القانون ، ولا يجوز الإثبات بهذه القرائن إلا في الأحوال التي يجوز فيها الإثبات بشهادة الشهود .

هذه المادة تطابق المادة ٤٠٧ من القانون المدني .



## الشرح :

القرائن القضائية أو الموضوعية هي التي يستنتجها القاضي من موضوع الدعوى وظروفها وسميت قضائية لأنها من استنباط القاضي وسميت موضوعية لأنها تستنبط من موضوع الدعوى وظروفها والقرينة القضائية عنصران أولهما عنصر مادي وهو واقعة ثابتة يختارها القاضي من بين وقائع الدعوى وتسمى هذه الواقعة بالدلائل أو الامارات وقد يختار القاضي هذا العنصر من الوقائع التي كانت محل مناقشة بين الخصوم أو من ملف الدعوى ولو من تحقيقات باطلة بل قد يختارها من أوراق خارج الدعوى كتحقيق اداري أو محاضر اجراءات جنائية ولو كانت هذه المحاضر قد انتهت بالحفظ وقد تكون الواقعة التي اختارها ثابتة بالبينة أو بورقة مكتوبة أو بيمين نكل الخصم عن حلفها أو باقرار من الخصم أو بقرينة أخرى دلت على الواقعة التي تستنبط منها القرينة أو بجملة من هذه الطرق مجتمعة .

كذلك يجوز للقاضي أن يستخلص القرينة القضائية من مناقشات الخصوم ، أو من شهود أحد الخصوم الذين سمعوا في الدعوى أو من تقرير الخبير المنتدب في الدعوى أو من أقوال الشهود الذين سمعهم الخبير بغير حلف يمين أو من أي مستند مقدم في الدعوى حتى ولو لم يكن الخصم طرفا فيه أو من تصرف قانوني حتى ولو كان باطلا وكذلك يجوز استنباط القرينة القضائية من امتناع الخصم عن تنفيذ ما امرت المحكمة من اجراءات الاثبات فيجوز للقاضي أن يستنبط القرينة من امتناع الخصم عن الحضور في الجلسة المحددة للاستجواب أو من امتناعه عن الاجابة عن الاسئلة التي توجه اليه بالجلسة .

وان كان يجوز استنباط القرينة القضائية من وقائع خارج الدعوى الا انه يشترط لذلك أن تكون الاوراق الخاصة بهذه الوقائع مقدمة ضمن مستندات الدعوى فيجوز للقاضي أن يستخلص من صورية اجراءات التقاضي - في دعوى سابقة انتهت بالحكم بصحة ونفاذ بيع - قرينة على صورية هذا العقد اضرارا بالدائن الذي لم يكن ممثلا في تلك الدعوى .

والعنصر الثاني هو العنصر المعنوي وهو استنباط الواقعة المراد اثباتها من الواقعة الثابتة اذ على القاضي أن يستنبط من الواقعة الثابتة التي اختارها الدليل على الواقعة التي يراد اثباتها فيتخذ من الواقعة المعلومة قرينة على الواقعة المجهولة فاذا ثبت أن شخصا اقترض من آخر مالا جاز للقاضي أن يستنبط من ذلك أن المقترض كان في حاجة الى المال عندما عقد القرض فاذا

ادعى انه اشترى بعد القرض بأيام قليلة وقبل ان يلقى بالقرض دارا من المقرض بثمن يزيد كثيرا على مبلغ القرض ودفع له الثمن في الحال كانت هذه الوقائع متعارضة مع دلالة الواقعة الثابتة فاذا طعن شخص بصورية دفع الثمن كان للقاضي ان يستخلص من واقعة القرض وحاجة المقرض الى المال وتعارض هذه الحاجة مع دفعه ثمنا كبيرا يزيث كثيرا على مبلغ القرض كان له ان يستخلص من كل ذلك قرينة على ان المقرض لم يدفع الثمن الى المقرض فتكون هذه القرينة القضائية دليلا على الصورية .

هذا ومن المقرر ان للقاضي سلطة واسعة في استنباط القرائن القضائية فهر حر في اختيار واقعة ثابتة من بين الوقائع المتعددة التي يراها امامه لاستنباط القرينة منها ثم هو واسع السلطان في تقدير ما تحمله هذه الواقعة من الدلالة وهذا هو الاستنباط والقاضي فيما له من سلطان واسع في التقدير قد تقنعه قرينة واحدة قوية الدلالة ولا تقنعه قرائن متعددة اذا كانت هذه القرائن ضعيفة متهاففة ولا تعقيب عليه من محكمة النقض في هذا التقدير مادامت القرينة التي اعتبرها دليلا على ثبوت الواقعة تؤدي عقلا الى ثبوتها .

ولذلك انعقد اجماع الفقه على ان القاضي لا يتقيد بعدد القرائن ولا يتطابقها فقد تجزى قرينة واحدة متى توافرت على قوة الاقناع وتأسيسا على ذلك فلا يشترط ان يبنى القاضي حكمه على عدة قرائن بل يكفي ان يكون عقيدته من قرينة واحدة ويبنى حكمه عليها متى كانت قوية ومنتجة في الاثبات .

واذا اقام القاضي حكمه على عدة قرائن فان اثرها لا يعدو احد امور ثلاثة .

اولها : اذا كان الحكم قد بنى على عدة قرائن متساندة يكمل بعضها بعضا ففي هذه الحالة تعتبر هذه القرائن وحدة غير قابلة للتجزئة ولا يقبل من الخصم مناقشة كل قرينة على حدة لاثبات عدم كفايتها بذاتها .

ثانيها : - ان يكون الحكم قد اقيم على اكثر من قرينة وحدد في اسبابه دلالة كل واحدة منها فاذا تبين فساد بعضها فلا يجوز تعيب الحكم متى كانت احدى القرائن الاخرى صحيحة وتكفي لحمله .

ثالثها : - ان يكون الحكم قد اقيم على جملة قرائن مجتمعة دون ان يبين القاضي في اسباب الحكم اثر كل قرينة على حده في تكوين عقيدته فان فساد احدها يؤدي الى قصور الحكم .

ولا يجوز أن يثبت بالقرائن القضائية إلا ما يجوز اثباته بالبينة ذلك أن الإثبات بالقرائن يتمتع فيه القاضي بحرية واسعة كما هو الأمر في الشهادة فهو طريق إثبات لا يخلو من الخطر ومن ثم كانت القرينة القضائية تتساوى في منزلتها مع شهادة الشهود ، ولا يجوز الإثبات بقرينة إلا حيث يجوز الإثبات بشهادة الشهود .

وإذا كانت جميع القواعد الموضوعية الخاصة بشهادة الشهود تسرى على القرائن القضائية فإن مقتضى هذا أنه إذا أدلى الخصم بقرينة قضائية ليستدل بها على صحة ادعائه فمن حق الخصم الآخر أن يدحض مزاعم خصمه بالقرائن ، والقاضي حر في النهاية في تقدير القرائن القضائية التي أدلى بها كل من الطرفين فله أن يأخذ بالقرينة التي يقتنع بها ويرتب عليها حكمه في الدعوى .

ويجوز للقاضي أن يرفض طلب الإثبات بشهادة الشهود إذا توافرت في الدعوى القرائن القضائية التي تكفي لتكوين عقيدته وإقامة حكمه عليها . وقاضي الموضوع وإن كان حرا في اختيار أية واقعة من الوقائع الثابتة في الدعوى ليستنبط منها القرينة القضائية فهو حر في تقدير ما تحمله هذه الواقعة من الدلالة ولا رقابة عليه في ذلك متى كانت القرينة التي استخلصها مستمدة من واقعة ثابتة يقينا وكان استنباطه مقبولا عقلا وعلى ذلك إذا استمد القاضي القرينة من واقعة محتملة أو غير مقطوع بها أو من واقعة لا وجود لها فعلا أو كان قد استمد القرينة من واقعة ثابتة ولكن استخلاصه غير مقبول عقلا أو يتعارض مع الثابت في الأوراق - فإن حكمه يكون معيبا بما يستوجب نقضه . ( الوسيط للسنهوري الجزء الثاني الطبعة الثانية ص ٧٧٨ وما بعدها والجزء لنفس المؤلف ص ٦٢٦ ورسالة الإثبات لنشأت الجزء الثاني ص ٦٨ والإثبات لمحمد دعبد اللطيف الجزء الثاني ص ١١٢ والتعليق على الإثبات لأبو الوفاء ص ٢٢٧ ) .

### أحكام النقض :

١ - تقدير القرائن القضائية مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك متى كان الاستخلاص سائغا . استناد الحكم إلى جملة قرائن يكمل بعضها بعضا . لا يقبل من الطاعن مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها ( نقض ٦٧/١١/٢ مجموعة المكتب الفني سنة ١٨ ص ١٩٥٩ ، نقض ٧٣/٤/١٠ سنة ٢٤ ص ٥٧٧ نقض ٨٠/٤/٣٠ طعن رقم ٥٧ لسنة ٤٨ قضائية ، نقض ٨٣/١/٣٠ طعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٧ قضائية ) .



٢ - اتخاذ الحكم من صورية اجراءات التقاضى التى انتهت بصحة ونفاذ عقد البيع قرينة اضافها الى قرائن اخرى دليلا على صورية العقد صورية مطلقة . ليس فى ذلك اهدار لحجية الحكم الصادر فى دعوى صحة التعاقد التى لم يكن مدعى الصورية طرفا فيها ( نقض ١٩٦٦/٣/٢٤ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٧ ص ٦٠٥ ) .

٣ - استنباط القرائن القضائية فى الدعوى وتقدير اقوال الشهود فيها من المسائل الموضوعية التى يستقل بها قاضى الموضوع ويعتمد عليها فى تكوين عقيدته . لا رقابة عليه فى ذلك من محكمة النقض متى كان ذلك باسباب سائغة ( نقض ١٩٦٥/٥/٢٠ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٦ ص ٥٩٤ ، نقض ١١/٤/٧٣ سنة ٢٤ ص ٥٨٤ ) .

٤ - القرينة القضائية من الادلة التى لم يحدد القانون حجيتها . تقدير القرائن القضائية من مطلق تقدير القاضى ( نقض ٦٥/١١/٤ المرجع السابق ص ٩٧٣ ) .

٥ - لا تثريب على المحكمة اذا اتخذت من اقوال الشهود الذين سمعهم الخبير بغير حلف يمين قرينة ضمن قرائن اخرى على اكتساب مورث المطعون عليهم ملكية ارض النزاع بالتقادم الطويل ولا يشوب حكمها خطأ فى القانون لانها هى لم تسمع الشهود ولم يحلفوا امامها اليمين ( نقض ١٩٥٨/٢/١٨ مجموعة المكتب الفنى السنة التاسعة ص ٧٨٦ نقض ٧٢/٥/١٨ سنة ٢٣ ص ٩٦٣ ) .

٦ - متى قررت المحكمة احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات واقعة ما او نفيها كان لها ان تعتمد فى استجلاء الحقيقة على اية قرينة تطرح امامها . واذن فلا تثريب عليها اذا هى اعتمدت فى اثبات حصول نقل الاقطان المتفق على بيعها من زراعة البائع لحساب المشتري على صورة رسمية من دفاتر الترخيصات التى تتولى المديرية طبعها لاستعمالها لذلك الغرض وذلك بعد ان فندت فى اسباب حكمها المطاعن التى وجهت الى هذه الدفاتر وعززت بهذه القرينة وبغيرها وبالبينة التى سمعتها الدليل الاصلى المستمد من ورقة التعهد . ( نقض ٤٤/١٢/١٤ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٧٩ قاعدة ٣٧٥ ، نقض ١٩٨٢/١٠/٣١ طعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٧ - لمحكمة الموضوع وقد احوالت الدعوى على التحقيق لاثبات واقعة ما او نفيها ان تعتمد فى استجلاء الحقيقة على اية قرينة تطرح امامها حتى ولو استخلصتها من فحص محضر شكوى ادارية قدمت الى البوليس من الخصم

اثناء قيام الدعوى فلا تثريب عليها ان هي استندت الى اقوال المحيل وشاهدى الحال عليه فى الشكويين المقدمتين من هذا الاخير الى البوليس كقرائن تؤيد بها ما انتهت اليه من اعتبار الدين المطالب به ناشئا عن عملية تجارية ( نقض ١٠/٥/١٩٥١ المرجع السابق ص ٧٩ قاعدة رقم ٢٧٦ ) .

٨ - لا تثريب على المحكمة فى تكوين عقيدتها من اقوال شهود سمعوا فى قضية اخرى ان هي اخذت بهذه الاقوال كقرينة وكان الاثبات فى الدعوى مما يجوز فيه قبول القرائن ( نقض ٢٩/٤/١٩٤٨ المرجع السابق ص ٧٩ قاعدة ٢٧٩ ، نقض ١٠/٥/٧٢ سنة ٢٣ ص ٨٤٣ ) .

٩ - للقاضى ان يستنبط القرينة التى يعتمد عليها من أى تحقيق قضائى او ادارى او من شهادة شاهد لم يؤد اليمين امام النيابة فى التحقيق الذى أجرته ( نقض ٢/٣/١٩٥٠ المرجع السابق ص ٧٩ قاعدة ٣٨٠ ) .

١٠ - لئن كان تقدير القرائن من مسائل الواقع التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع الا انها اذا اوردت اسبابا لاثبات القرينة او نفيها فان هذه الاسباب تخضع لرقابة محكمة النقض ( نقض ٢٨/١١/١٩٦٨ سنة ١٩ ص ١٤٢٦ ) .

١١ - استخلاص الحكم من عدم وجود السندات باقسطا باقى الثمن بيد البائع وعجزه عن اثبات ضياعها بسبب العدوان الثلاثى قرينة على الوفاء بها . سائغ ولا خطأ فيه ( نقض ١٠/٤/٧٢ سنة ٢٤ ص ٥٧٠ ) .

١٢ - عدم تمسك المطعون عليه بوجود اتفاق بينه وبين زوجته على عدم تحميله بأجرة مسكنين من ملكها كان يساكنها فيهما . قيام الحكم على وجود مثل هذا الاتفاق واتخاذ من عدم وجود عقد ايجار مكتوب وعدم مطالبة الزوجة بالأجرة قرينة عليه . استنادا الى ما ليس له أصل فى الاوراق وفساد فى الاستدلال ( نقض ٣١/٥/٧٢ سنة ٢٤ ص ٨٤٥ ) .

١٣ - تقدير الدليل لا يحوز قوة الامر المقضى . استناد الحكم الى شهادة شهود فى قضية اخرى رغم اطراح المحكمة للتحقيق فيها . لا عيب . للقاضى ان يستنبط القرينة التى يعتمد عليها فى تكوين عقيدته من أى تحقيق قضائى او ادارى ( نقض ١٢/٥/٧٢ سنة ٢٣ ص ٩٠٥ ) .

١٤ - عدم التزام المحكمة ببحث كل من القرائن غير القانونية التى يستند اليها الخصم عن طريق الاستنباط ( نقض ٢١/٦/٧٢ سنة ٢٣ ص ١١٤٢ ) .

١٥ - اتخاذ الحكم من عجز المشتري عن اثبات ادائها الثمن قرينة على أن العقد يخفى وصية . استناد الى قرينة فاسدة . البائعة الطاعنة على العقد هي المكلفة باثبات صورية ما ورد فيه من انها اقتضت الثمن ( نقض ٧١/١/٥ سنة ٢٢ ص ٣ ) .

١٦ - حق محكمة الموضوع في استخلاص قيام الوكالة الضمنية من وقائع ثابتة بمسستندات الدعوى والقرائن وظروف الاحوال متى كان هذا الاستخلاص سائغا فان المنازعة فيه جدل موضوعي ( نقض ١٩٧١/٢/٢ سنة ٢٢ ص ١٥٤ ) .

١٧ - طعن الوارث بصورية تصرفات المورث المضرة به . اثباته بكافة الطرق . للوارث عند عدم توافر شروط القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدني اثبات حيازة المورث للعين المتصرف فيها كقرينة من القرائن القضائية ( نقض ١٩٧١/٢/١١ سنة ٢٢ ص ٢٨٩ ) .

١٨ - عدم توقيع جميع الشركاء على عقد القسمة . لا يمنع المحكمة من ان تتخذ قرينة على ثبوت وضع يد مدعي الملكية . ( نقض ١٩٧١/٦/٢٤ سنة ٢٢ ص ٨٠٩ ) .

١٩ - محكمة الاستئناف غير ملزمة بالتحدث عن كل من القرائن غير القانونية عن طريق الاستنباط . هي غير مكلفة بتتبع اقوال الخصوم أو أسباب الحكم الابتدائي بشأنها ( نقض ١٩٧١/٤/٢٠ ص ٥٠٦ ) .

٢٠ - مجرد تسليم المستند المطعون عليه بانه وصية للمستفيد منه ، لا يدل بمجرده على تنفيذ التصرف ( نقض ١٩٧٠/٢/٢٤ سنة ٢١ ص ٣٠٦ ) .

٢١ - عدم قابلية الصورية في الدعوى للتجزئة . لمحكمة الموضوع أن تعزل في قضائها على قرائن تتعلق بخصم آخر غير مدعي الصورية ( نقض ١٩٧٠/٢/٢٦ سنة ٢١ ص ٢٨١ ) .

٢٢ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في استنباط القرائن . حقها في التعويل على ما جاء بأسباب حكم سابق . لا يمنع من ذلك انحصار الحجية عن الحكم السابق لاختلاف الدعويين موضوعا وسببا ( نقض ١٩٦٩/٢/١٣ سنة ٢٠ ص ٢١٧ ) .

٢٣ - من المقرر انه ليس ثمة ما يمنع في القانون استناد المحكمة في حكمها الى ما قضى به في قضية اخرى لم يكن الخصم طرفا فيها اذا كان ذلك لجرد تدعيم الادلة التي سالتها لان ذلك لا يعدو ان يكون استنباطا لقرينة قضائية رأت فيها المحكمة ما يؤيد وجهة نظرها . ( نقض ٧٧/١/٥ سنة ٢٨ ص ١٦٦ ، نقض ٧٦/٢/٢٥ سنة ٢٧ ص ٤٩٤ ) .



٢٤ - عوايد الاملاك المبنية المربوطة على المكان المؤجر في تاريخ شهر  
الاساس . جواز اتخاذها قرينة على مقدار اجرة المثل . ( ١٩٧٦/٢/٢٥ سنة  
٢٧ ص ٤٩٤ ) .

٢٥ - استنباط القرائن القضائية . من سلطة محكمة الموضوع جواز  
اعتماده على ما يستخلصه من تحقيقات أجرت في غيبة الخصوم أو من  
محضر جمع استدالات أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين متى كان استنباطه  
سائغا . ( نقض ٧٦/٥/٥ سنة ٢٧ ص ١٠٦٣ ) .

٢٦ - متى قررت محكمة الموضوع احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات  
واقعة ما أو نفيها كان لها ان تعتمد في استجلاء الحقيقة على أية قرينة تطرح  
عليها . ( نقض ١٩٨٢/١٠/٣١ طعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٢٧ - لقاضي الموضوع ان يستنبط من وقائع الدعوى ومن مسلك الخصوم  
فيها القرائن التي يعتمد عليها في تكوين عقيدته . ( نقض ٦٨/٣/٥ سنة ١٩  
ص ٥٠١ ) .

٢٨ - القرينة هي استنباط أمر مجهول من واقعة ثابتة معلومة بحيث  
إذا كانت هذه الواقعة محتملة وغير ثابتة بيقين فإنها لا تصلح مصدرا  
للاستنباط . ( نقض ٦١/٤/٢٧ سنة ١٢ ص ٣٩٩ ) .

٢٩ - تحقيق وضع اليد هو مما يجوز فيه قبول القرائن كدليل من أدلة  
الاثبات . ( نقض ١٩٧٠/١٢/٢٢ سنة ٢١ ص ١٢٧٢ ) .

٣٠ - يجوز للقاضي أن يستنبط من عقد رهن تأميني باطل قرينة على  
ان وضع يد المدين الراهن كان بنية التملك لان بطلان العقد - بفرض - تحققه  
ليس بذى أثر في قيام هذه القرينة وصحة الاستدلال بها في هذا المقام .  
( نقض ٦٣/١/١٧ سنة ١٤ ص ١١١ ) .

٣١ - إذا صح للمحكمة ان تستند الى أمر تقرر في حكم آخر فشرط ذلك  
ان يكون الحكم المستند اليه قد سبق صدوره ومودعا بملف الدعوى وأصبح  
من ضمن مستنداتها وعنصرا من عناصر الاثبات فيما يتناضل الخصوم في  
دلالته فإذا كانت محكمة الاستئناف قد أقامت الدعامة الاساسية لقضائها  
بثبوت وقوع استغلال للبائعة على ما استخلصته من استئناف آخر كان  
منظورا أمامها وغير منضم لهذه القضية ولم يكن الطاعن مختصما فيه فان  
احالتها على ما استخلصته من هذا الاستئناف الآخر تكون قاصرة لا تغنى عن  
تسبيب قضائها . ( نقض ٦٩/٤/١٧ سنة ٢٠ ص ٦٤٢ ) .

٣٢ - لا تثريب على محكمة الموضوع ان هي استخلصت من فلول  
الطاعن عن اليمين لدى المحكمة انه لا حق للمطعون عليه في القناة موضوع  
النزاع قرينة على عدم أحقية الطاعن في منع تعرض المطعون عليه . ( نقض  
١٩٥١/١/٤ مجموعة المكتب الفنى السنة الثانية ص ٢١٩ ) .

٢٣ - متى كان الحكم اذ قضى باعتبار عقود البيع الصادرة من مورثة الخصوم الى زوجها انما تخفى وصية على ما استخلصه من بقاء هذه العقود بغير تسجيل زمنا طويلا بعد تحريرها بصفة رسمية قرينة مضافة الى قرائن اخرى فان هذا منه تكييف صحيح . ( نقض ١٢/٧/١٩٥٠ السنة الثانية ص ١٣٤ ) .

٢٤ - لا تثريب على محكمة الموضوع اذا هي اتخذت من تراخي الطاعن عن تسجيل عقد البيع الصادر له من مورثة قرينة ضمن قرائن اخرى على ان العقد صدر في فترة مرض مورث البائع وان تاريخه قدم لستر هذه الحقيقة اذ هي لم تجاوز سلطتها في تقدير الادلة وفهم الواقع في الدعوى . ( نقض ٥١/٥/٢ السنة الثانية ص ٧٩٦ ) .

٢٥ - محاضر جمع الاستدلالات التي تقدم صورها الرسمية في الدعاوى المدنية لاتعدو ان تكون مستندا من مستندات الدعوى ، من حق المحكمة ان تستخلص مما تضمنته من استجابات ومعاينات مجرد قرينة تستهدي بها للتوصل الى وجه الحق في الدعوى المعروضة عليها فلها ان تأخذ بها ولها ان تهدرها ولها ان تنتقى جزءا منها وتطرح سائره دون ان يكون لها تأثير عليها في قضائها . ولئن كان ما قرره الحكم المطعون فيه من ان المعاينة الاولى التي اجريت في محضر جمع الاستدلالات لها حجية ولايجوز الطعن عليها الا بالتزوير يعد بهذه المثابة خطأ في تطبيق القانون . ( نقض ١١/٨/١٩٧٨ سنة ٢٩ ص ١٦٩٩ ، نقض ١٢/٦/١٩٧٩ سنة ٣٠ ص ٦٢٠ ) .

٢٦ - الاصل في تقديرات البلدية للعوايد التي تحصل عن عقار لا يصح ان تكون اساسا لتحديد الاجرة القانونية مما مفاده ان ربط العوائد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يصلح كمجرد قرينة قضائية متروكة تقديرها لمحكمة الموضوع دون الزام عليها بالاخذ بها ، ولاعلى الحكم اذا هو طرح ماتضمنته الصورة الشمسية للكشف الصادر من البلدية المشار اليه بسبب النعى مهما قيل ان الاجرة المثبتة به عن شقة النزاع مطابقة للاجرة المتفق عليها في عقد الايجار . ( نقض ١٢/٦/١٩٧٨ سنة ٢٩ ص ١٤٢٨ ، نقض ١١/٤/١٩٨٣ طعن رقم ٨٢٤ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٢٧ - تحديد الاجرة الفعلية للمكان المؤجر في شهر الاساس . جواز اثباتها بكافة الطرق مهما بلغت قيمتها . عقود الايجار وايصالات الاجرة عن مدة لا يدخل فيها شهر الاساس أو لاماكن اخرى مماثلة في ذات العقار . جواز الاستدلال بها كقرينة قضائية للاثبات . ( نقض ١١/٢٢/١٩٧٨ سنة ٢٩ ص ١٧٣١ ) .

٢٨ - تضمين محضر الشرطة ان معاينة مسكن المستاجر قد تمت بموافقة . للمحكمة المدنية الاعتداد بما ورد بهذه المعاينة كقرينة طالما ان المحكمة الجنائية لم تقض ببطالان هذا الاجراء . ( نقض ١٩٧٨/١١/٨ لسنة ٢٩ ص ١٦٩٩ ) .

٢٩ - المقرر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - ان حجية الاحكام القضائية فى المسائل المدنية لا تقوم الا بين من كانوا طرفا فى الخصومة حقيقة او حكما ولايستطيع الشخص الذى صدر لمصلحته حكم سابق الاحتجاج به على من كان خارجا عن الخصومة ولم يكن ممثلا فيها وفقا للقواعد القانونية المقررة فى هذا الشأن ، وانه وان جاز الاستدلال بها فى دعوى اخرى لم يكن الخصم طرفا فيها الا ان ذلك لا يكون باعتبارها احكاما لها حجية قبله وانما كقرينة وعندئذ تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لها ان تستخلص منها ما تقتنع به متى كان استخلاصها سائغا ، ولها الاتخاذ بها متى وجدت فى اوراق الدعوى ما يناقض من مدلولها شأنها فى ذلك شأن القرائن القضائية التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع ولارقابة لمحكمة النقض عليه فى ذلك . ( نقض ١٩٧٨/١١/٢٢ لسنة ٢٩ ص ١٧٢١ ، نقض ٨٣/٢/١٤ طعن رقم ١٨٤ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٤٠ - لمحكمة الموضوع ان تستدل على الاكراه من اى تحقيق قضائى او ادارى باعتبار قرينة قضائية ولو لم يكن الخصم طرفا فيه ولارقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك ما دام ما استنتبطته مستمدا من اوراق الدعوى ومستخلصا منها استخلاصا سائغا يؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها . ( نقض ١٩٨٢/١/٢١ طعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٤١ - عدم التزام محكمة الموضوع ببحث كل قرينة قضائية يدلى بها الخصوم ولها تقدير اقوال الشهود والقرائن وان تأخذ بنتيجة دون اخرى ولو كانت محتملة . ( نقض ١٩٨١/٥/١٤ طعن رقم ٦٣٧ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٤٢ - عسدم تنفيذ البائع التزامه بتسليم المبيع لايتهض قرينة على احتفاظه بحيازة المبيع بسبب قانونى . ( نقض ١٩٨١/٤/١٦ طعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٤٣ - استناد المحكمة الى اقوال شهود سمعوا فى قضية اخرى . جائز متى كان الاثبات فى الدعوى مما تجوز فيه القرائن . ( نقض ١٩٨١/٤/٧ طعن رقم ٤٧٠ لسنة ٤٦ قضائية ) .



٤٤ - لما كان وضع اليد واقعة مادية يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات وان العبرة فيها بما يثبت قيامه فعلا ولو خالف ما هو ثابت في الاوراق ، وكان الحكم برفضه الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يقف اثره عند وجوب الاستمرار في نظر الدعوى ولا يتعداه لينال من حجية ذلك الحكم فلا يحول دون الاستناد اليه كقرينة على ثبوت الحق محل النزاع او نفيه متى كان يجوز اثبات هذا الحق بالمبينة والقرائن . ( نقض ١٩٨٢/١/٢٦ طعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٣ قضائية ) .

٤٥ - اتخاذ محكمة الموضوع من اقوال الشهود الذين سمعهم الخبير بغير حلف يمين قرينة ضمن قرائن اخرى في الاثبات لا خطأ . ( نقض ١٩٨٢/٣/٤ طعن رقم ١٦٦٤ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٤٦ - ورود الايجار على منشأة تجارية . اثره قيام قرينة قضائية على ان المكان مجرد عنصر ثانوي وان العناصر المعنوية هي محل الاعتبار الرئيسي في التعاقد . ( نقض ١٩٨٢/١/١٤ طعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٤٧ - النعى على الحكم بالقصور استنادا الى انه لم يناقش قرينة لم يقدّم دليل على الواقع الذي استمدت منه . لا محل له ( نقض ١٩٨٢/٤/١٨ طعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٤٨ - لمحكمة الموضوع - في حدود سلطتها التقديرية - الاخذ بتقرير الخبير المعين في الدعوى لاقتناعها بصحة اسبابه متى كانت الادلة والقرائن التي ساقها الخبير في تقريره من شأنها ان تؤدي في مجموعها الى مارتبته عليها محكمة الموضوع ولها اصلها الثابت في الاوراق وكان تقدير الادلة مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة عليه فيه من محكمة النقض متى كانت هذه الادلة مستمدة من أوراق الدعوى ومستخلصة منها استخلاصا سائغا ومن شأنها ان تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها وكانت محكمة الموضوع متى استندت في قضائها الى جملة قرائن يكمل بعضها بعضا وتؤدي في مجموعها الى النتيجة التي خلصت اليها ، فانه لا يقبل من الطاعن مناقشة كل قرينة على حده ( نقض ١٩٨٣/١/٤ طعن رقم ٥٦٦ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٤٩ - لما كان تقدير القرائن اثباتا ونفيا - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - مما يستقل به قاضي الموضوع ولا سبيل لمحكمة النقض عليه فيما

يستنبطه من هذه القرائن متى كان استنباطه سائغا ، وإذا اعتمد الحكم فيما خلاص اليه على أدلة وقرائن مما له أصل ثابت في الأوراق وكان استخلاصه ذلك سائغا - بعد أن وجدت المحكمة فيها ما يكفي لتكوين عقيدتها دون حاجة الى الاحالة الى التحقيق - وإذا كان الحكم لم يشترط الكتابة طريقا لاثبات إن البيع وفائي خلافا للثابت بالعقد وإنما اعتبر عدم تقديم الطاعن للكتابة التي ادعى حصوله عليها قرينة على عدم صحة هذا الدفاع فإنه لايجوز للطاعن المجادلة في النتيجة التي استخلصها الحكم بمناقشة كل قرينة على حده لاثبات عدم كفايتها في ذاتها ( نقض ١٩٨٢/٢/٧ طعن رقم ١١٣٧ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٥٠ - النص في الفقرة الاولى من المادة ٦٢ من قانون الاثبات انه « يجوز الاثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب اثباته بالكتابة اذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة يدل على أن المشرع قد جعل لمبدأ الثبوت بالكتابة ما للكتابة من قوة في الاثبات متى اكمله الخصوم بشهادة الشهود ويستوى في ذلك أن يكون الاثبات بالكتابة مشروطا بنص القانون ، أو باتفاق الطرفين ، ولما كانت المسألة ١٠٠ من القانون المشار اليه قد نصت على أن « يترك لتقدير القاضي استنباط كل قرينة لم يقررها القانون ، ولايجوز الاثبات بهذه القرائن الا في الاحوال التي يجب فيها الاثبات بشهادة الشهود » ، وجعل تقدير تلك القرائن منوطا باطمئنان محكمة الموضع ، ومن ثم فإن مبدأ الثبوت بالكتابة يجوز تكملته بشهادة الشهود كما يجوز تكملته بالقرائن القضائية حتى يكون له ما للكتابة من قوة في الاثبات . ( نقض ١٩٧٩/٣/٥ سنة ٣٠ العدد الاول من ٧١٣ ) .

٥١ - للقاضي استنباط القرينة التي يعتمد عليها في تكوين عقيدته من أي تحقيق قضائي أو إداري ، ومن ثم فلا يعيب الحكم تعويله على أقوال وردت بأحدى الشكاوى الإدارية واتخاذها منها قرينة على التأجير من الباطن طالما أن استخلاصه كان سائغا وله سند في الأوراق . ( نقض ١٩٧٩/٦/١٢ سنة ٣٠ العدد الثاني ص ٦٢٠ ) .

٥٢ - التنازل عن الإيجار يتم بتقل المستأجر جميع حقوقه والتزاماته المترتبة على عقد الإيجار الى شخص آخر يحل محله فيها ويكون بهذه المثابة بيعا أو هبة لحق المستأجر تبعا لما إذا كان هذا التنازل بمقابل أو بدون مقابل، أما التأجير من الباطن فلا يعدو أن يكون عقد إيجار يقع على حق المستأجر ذاته ولئن كان الأصل في استنباط القرائن أنها من إطلاقات محكمة الموضوع

الا انه يشترط ان يكون استنباطا سائغا ، وان يكون استدلال الحكم له سنده من الاوراق ومؤديا الى النتيجة التي بنى عليها قضاءه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه دال على تخلى الطاعن عن شقة النزاع والتنازل عن ايجارها للغير بسفقه للولايات المتحدة لهجرة نهائية استمرت طوال سبع سنوات انقطع خلالها عن الاقامة بالشقة المؤجرة ، التي احل اصهاره محله فيها يستغلونها في اقامتهم وفي تأجيرها للغير ، وكانت هذه الوقائع بمجرد لا تفيد تنازل الطاعن عن الشقة لاصهاره ولا تستقيم مع سبق الترخيص للطاعن بالتأجير من الباطن ، واتخاذها دليلا على تنازله عن الايجار لمجرد عدم اقامته بالعين المؤجرة ، دون ان يبين الحكم كيف افادت الاوراق او اقوال شاهدى المطعون عليها التي اوردها هذا المعنى ، ودون ان يبين ان اقامة اصهار الطاعن بالعين واستغلالها كانت لحسابهم وليسست لحسابه متجاوزا نطاق التصريح المخول له بالتأجير من الباطن الى التنازل عن الاجارة . لما كان ما تقدم وكانت الوقائع التي استخلص منها الحكم تنازل الطاعن عن عقد الايجار لاتؤدى الى ما استخلصه منها ، وكان التنازل عن الايجار هو الواقعة التي اقام الحكم عليها قضاءه فانه يكون مشوبا بالفساد فى الاستدلال . ( نقض ١٩٧٩/١/٢٤ سنة ٢٠ العدد الاول ص ٣٦٩ ) .

٥٣ - استنباط القرائن القضائية من سلطة قاض الموضوع . جـواز اعتماده على مايستخلصه من تحقيقات اجريت في غيبة الخصوم او من محضر جمع استدالات او من شهادة شاهد لم يؤد اليمين بلا رقابة عليه متى كان استنباطه سائغا . ( نقض ١٩٨٢/٣/٣٠ طعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٥٤ - لما كان ما تقدم وكان ما استدل به الحكم على نفى الصورية عن العقد بخلو بنوده مما يدل على اقترانه بالغش او التحايل على القانون واخفاء سبب غير مشروع في حين ان الصورية لا يلجأ اليها الا ابتغاء ستر هذه الامور كما ان عدم مبادرة الطاعن بابلاغ النياية بواقعة خلو الرجل او تراخيـه فى رفع دعواه بالاعتدان بالعلاقة الايجارية وبصورية عقد التمليك - لما بعد رفع دعوى الفسخ - ليس من شأنه نفى الصورية ولا يدل بذاته على عدم وجودها كما وان الصورية القائمة على الاحتيال على القانون لا تقتضى - وعلى ما هو مقرر بقضاء النقض - قيام مبدأ ثبوت بالكتابة لامكان تحقيقها واثباتها بالقرائن وشهادة الشهود . لما كان ذلك وكان البين منه ان الادلة والقرائن التي اوردها الحكم المطعون فيه واستخلص قضاءه من مجموعها - لا يؤدى بعضها الى ما انتهى اليه - فضلا عن فساد البعض الاخر منها بحيث لا يعرف ما ان يكون قضاؤه مع استبعادها فان الحكم لذلك يكون معيبا بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسيب . ( نقض ١٩٨٠/١٢/٢٧ طعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٤٩ قضائية ) .



٥٥ - اذ كان الحكم المطعون فيه بعد ان بين مراحل الدعوى امام محكمة الدرجة الاولى ، وانها اتاحت للشركة الطاعنة فرصة اثبات مآدعيه من حصول التنازل عن الايجار وتغيير استعمال العين بشهادة الشهود ، وتاجيلها للدعوى مرارا بناء على طلب الطاعنة لاحضار شهودها ، ولورد ما استهلت به الطاعنة اسباب الاستئناف من انها باعتبارها شخصا معنويا يتعذر عليها اثبات دعواها بشهادة الشهود ، وان سبيلها الوحيد للاثبات هو محاضر الشرطة ، اقام قضاءه على قوله « ان المحكمة لا ترى في المحضرين الاداريين القدميين من الشركة بجلسة ١٩٧٧/١٢/٧ ما ينهض دليلا على ثبوت وقوع المخالفة لعدم اطمئنانها الى هذين المحضرين ، ولانهما لم يحررا الا بعد رفع الاستئناف للمائل فضلا عن اختلاف ما ورد بهما بخصوص عين النزاع ، ان تضمننا انها تستعمل كحضانة اطفال صباحا ، ومعهد جبرار للترييس مساء ، في حين ضمنت الشركة صحيفة افتتاح الدعوى ان العين تغير استعمالها من معهد رياضي للسيدات الى مكتب لالة الكاتبة ، الامر الذي يشكك المحكمة في صحة ماورد بالمحضرين الاداريين » لما كان ذلك ، وكان القانون لم يحدد حجية القرائن للقضائية واطلاق للقاضي ان يأخذ بنتيجتها او لا يأخذ بها ، دون رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض ، متى اقام قضاءه على اسباب مائغة ، وكان ما اوردته للحكم من ان الشكوتين الادارييتين لم تجريا الا بعد رفع الاستئناف ، وجاء بهما ان العين تستعمل في غرض غير الذي ادعت الطاعنة انها تستعمل فيه ، يعد تبريرا كافيا لاطراح دلالتها على مآدعيه الطاعنة ، وكان لم يرد بالشكوتين شيء عن تنازل المطعون ضده الاول عن العين المؤجرة للثاني ، وكانت الطاعنة لم تقدم ما يدل على انها طلبت من محكمة الاستئناف احالة الدعوى الى التحقيق ، انما بررت عدم تنفيذ حكم التحقيق امام محكمة الدرجة الاولى بانها لا تستطيع اثبات دعواها بهذا الطريق ، فان النعى بكافة ما اشتمل عليه لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير الادلة مما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض . ( نقض ١٩٨٢/٢/٢٤ طعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٥٦ - اذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الحكم اذا ساق قرائن معيبة ضمن قرائن اخرى استدلت بها على سوء النية وكان لايبين من الحكم اثر كل واحدة من هذه القرائن في تكوين عقيدة المحكمة فانه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ساق للتدليل على سوء نية الطاعنين قرائن منها ان المطعون ضدهم انذروا الطاعنين مسورا بنائهم على جزء من ارضهم وكان الثابت بهذا الاذار انه اعلن للطاعنين بعد ان اكتملت اقامة الدور الاول من البناء وشـرـعـوا في اقامة الدور الثاني بما لا يمكن ان يدل على سوء نيتهم وقت البناء ، فان الحكم وقد ساق هذه القرينة

المعية ضمن قرائن أخرى متسلسلة استدلت بها مجتمعة على ستوائية الطامنين  
لايين منه اثر كل واحدة منها في تكوين عقيدة المحكمة يكون مشوباً بالفساد في  
الاستدلال ( نقض ١٩٨٢/١٢/١٦ نقض رقم ٨٨ لسنة ٥٢ قضائية ، نقض  
١٩٧٥/٤/٢٨ سنة ٢٦ ص ٨٣٥ ) .

٥٧ - الصسورة الضوئية للمستند العرفي . خضوعها كقرينة لتقدير  
محكمة الموضوع بلا معقب عليها في ذلك من محكمة النقض ( نقض ١٩٨٣/١/٢٠  
طعن رقم ٧١٥ لسنة ٥١ قضائية ) .

٥٨ - القول باستقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن القضائية  
وباطراح ما لا ترى الاخذ به منها محله ان تكون قد اطلعت على تلك القرائن  
واخضعتها لتقديرها فاذا بان من الحكم ان المحكمة لم تبحثها فان حكمها  
يكون قاصراً قصوراً يبطله ( نقض ١٩٨٢/٣/٧ طعن رقم ٧٥٩ لسنة ٥٢  
قضائية ، نقض ١٩٧٧/٥/١٨ سنة ٢٨ ص ١٢٤٧ ، نقض ١٩٦٧/١١/٢٢  
سنة ١٨ ص ١٩٥٩ ) .

٥٩ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يشترط لتطبيق القرينة  
المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني ان يكون المورث في تصرفه  
لوارث قد احتفظ بحيازة العين المبيعة واحتفظ بحقه في الانتفاع بها وان  
يكون احتفاظه بالامرين معا طيلة حياته الا ان ذلك لا يحول دون حق المحكمة  
المقرر بالمادة ١٠٠ من قانون الاثبات في استنباط القرائن القضائية التي  
لم يقررها القانون وان يستند اليها في اثبات ما يجوز اثباته بشهادة  
الشهود . لما كان ذلك وكان تصرف المورث تصرفاً صورياً يخفى وصية  
افتئاتا منه على قواعد الميراث المقررة بالقانون واضراراً بوارث اخر  
يعتبر من الغير بالنسبة لهذا التصرف فيجوز له اثبات صوريته وان حقيقته  
وصية بجميع طرق الاثبات ومنها شهادة الشهود والقرائن القضائية وكان  
الحكم المطعون فيه قد استنبط من اقوال شاهدي المطعون ضده ان  
تصرف مورثين الى القاصر المشمول بوصاية الطاعنة وهو عقد  
البيع المؤرخ ١٩٦٧/٩/١٥ هو عقد غير منجز ولم يدفع له ثمن وينطوي على  
تصرف مضاف الى ما بعد الموت وكانت هذه القرينة القضائية التي استنبطها  
الحكم قد احاطت بعناصر الوصية من كونها تبرعاً غير منجز ومضافاً الى  
ما بعد الموت فانها تكون كافية لحمل قضائه دون ما حاجة الى القرينة  
القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني . ( نقض ١٩٨٣/٢  
طعن رقم ٤١٩ لسنة ٤٢ قضائية ) .

٦٠ - اذا بنى القاضى حكمه على واقعة استخلصها من مصدر لا وجود له ، او موجود ولكنه مناقض لما اثبتته ، او غير مناقض ، ولكن من المستحيل استخلاص تلك الواقعة منه ، كان هذا الحكم معيبا متعينا نقضه ، فاذا جعلت المحكمة عمادها فى قضائها وقائع قالت انها استخلصتها من تقرير الخبير والاوراق الاخرى التى اشارت اليها ، وكانت هذه الوقائع بعيدة عما يمكن استخلاصه من تلك الاوراق ، فانه يتعين نقض حكمها . ( نقض ١٨ مايو سنة ١٩٣٩ مجموعة عمر جزء ٢ رقم ١٨٣ ص ٥٦٠ ) .

يجوز للمحكمة ان تقيم حكمها على قرينة واحدة :

لا يشترط ان يبنى القاضى حكمه على عدة قرائن بل يكفى ان يكون عقيدية من قرينة واحدة ما دام انها تكفى لحمله وتؤدى الى ما انتهى اليه وبشرط ان تكون قرينة ومنتجة فى الاثبات وان تكون مستمدة من واقعة ثابتة يقينا فلا يتقيد القاضى ، بعدد القرائن ولا بتطابقها الا انه يتعين على المحكمة ان تدقق فى بناء حكمها على قرينة واحدة وان تحتاط فى ذلك كما يتعين على محكمة الدرجة الثانية ان تعمل سلطتها فى الاشراف على تقدير محكمة اول درجة لهذه القرينة وان تتحقق من انها لم تستمدها من واقعة محتملة او غير مقطوع بها او من واقعة لا وجود لها فعلا كذلك فانه لايجوز للمحكمة ان تستمد القرينة من واقعة ثابتة اذا كان استخلاصها غير مقبول عقلا او يتعارض مع الثابت فى الاوراق ( راجع حكم النقض رقم ٦٠ ) .

القرائن فى الشريعة الاسلامية :

وجد المدققون فى نصوص الفقه الاسلامى طائفة من القرائن الشرعية تعدل القرائن القانونية منها :

١ - ثبوت نسب الولد من ابيه وهو الزوج شسرعا ، فالولد للفراش ، وقيام الزوجية قرينة على ان الولد من الزوج . وهذه القرينة تقبل اثبات العكس ولكن بطريق خاص هو طريق اللعان .

٢ - الحكم بموت المفقود اذا مات اقرانه ، واتخاذ ذلك قرينة على موته

٣ - التصرف فى مرض الموت قرينة على ان التصرف وصية .

٤ - تصرفات المفلس الضارة بالدائنين مردودة لقيام القرينة على سوء

قصده .



٥ - وجود سند الدين تحت يد المدين قرينة ظاهرة على ايفاء المدين .  
( طرق القضاء في الشريعة الاسلامية للاستاذ احمد ابراهيم ص ٤٢٧ وما بعدها ) .

### احكام النقض : -

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة - ان من القرائن ما نص عليه الشارع او استنبطه الفقهاء باجتهادهم ومنها مايستنبطه القاضي من دلائل الحال وشواهد ، وكتب الحنفية مملوءة باعتبار القرائن في مواضع كثيرة ، اعتباراً بأن القضاء « فهم » ، ومن القرائن القاطعة ما لايسوغ تعطيل شهادته اذ منها ما هو اقوى من البيئة والاقرار وهما خبران يتطرق اليهما الكذب والصدق ، الا انه لما كانت القرينة القاطعة هي ما يستخلصه المشرع او القاضي من امر معلوم للدلالة على امر مجهول ، وهي اشارة ظاهرة تفيد العلم عن طريق الاستنتاج بما لا يقبل شكاً او احتمالاً ، وهي بهذه المثابة تغني عن المشاهدة . ( نقض ١٠ / ٥ / ١٩٧٨ سنة ٢٩ ص ١٢١٧ ) .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة ان شهادة الميلاد بمجرد ما ليست حجة في اثبات النسب ، وان كانت تعد قرينة عليه ، اذ لم يقصد بها ثبوته ، وانما جاء ذكره فيها تبعاً لما قضت منها ووضعت له ، ولان القيد بالدفاتر لا يشترط فيه أن يكون بناء على طلب الاب او وكيله ، بل يصح بالاملاء من القابلة أو الام فلا يشهد نسبة الطفل فيها الى شخص معين حجة عليه طالما لم يقر بصحة البيانات المدونة بهما . واذ كان الحكم المطعون فيه قد رد على القرينة المستفادة من شهادة الميلاد بأن المطعون عليه ادعى تزويرها فور تقديم الطاعنة لها ، فذلك حسبه في اهدار القرينة المستفادة منها ، ويكون النعى عليه بالقصور غير وارد . ( نقض ٤ / ٢ / ١٩٧٦ سنة ٢٧ ص ٣٩٨ ) .

٣ - قيد طفلة وردت الى ملجأ الرضيع باسم . . . لا يفيد انها ابنة لشخص حقيقي يحمل هذا الاسم وانما معلومة النسب ، لما هو مقرر - من اطلاق اسم على اللقطاء تمييزاً لهم وتعريفاً بشخصيتهم عملاً بالمادة ١٠ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ بشأن المواليذ الوفيات والتي اوجبت اطلاق اسم ولقب على حديث الولادة . ( نقض ١٠ / ٣ / ١٩٧٦ سنة ٢٧ ص ٥٩٢ ) .

٤ - اغفال الحكم طلب احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات واقعة اكراه الطاعن على الطلاق . اقامة قضاءه باستبعاد الاكراه على قرائن لها اصلها

في الاوراق • لا عيب • (نقض ٢٢ / ٦ / ١٩٨١ طعن رقم ٢٨ احوال شخصية لسنة ٥٠ قضائية ) •

٥ - اذ كان الحكم المطعون فيه عول في قضائه بثبوت نسب الصغيرة الى الطاعن رغم انكار ولادتها على ما تضمنه تقرير الطبيب المنتدب من أن المطعون عليها ليست عقيما وانه سبق لها الحمل والولادة وما أورده طبيب الوحدة الصحية في تقريره من ان المذكورة كانت حاملا وظلت تتردد على الوحدة للعلاج حتى تاريخ الوضع وما جاء بالشهادة الادارية المتوقع عليها من بعض رجال الادارة تأييدا لما تضمنه تقرير طبيب الوحدة الصحية ، وهي مجرد قرائن ان صلحت لاثبات حمل المطعون عليها الا انها لا تقوم بها الحجة الشرعية على ولادتها الصغيرة المدعى نسبها فان الحكم المطعون فيه اذ اكتفى بهذه القرائن لاثبات الولادة المتنازع فيها دون ان تتوافر عليها البيئة الشرعية يكون قد اخطأ في تطبيق القانون • (نقض ٣١ / ١١ / ١٩٨٢ طعن رقم ٢٥ احوال شخصية لسنة ٥١ قضائية ) :

## الفصل الثانى

### حجية الأمر المقضى

#### مادة ١٠١

الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه مسن الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية الا فى نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا .

وتقضى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها .

هذه المادة تقابل المادة ٤٠٥ من القانون المدنى ونصها :

الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق . ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة ولكن لا تكون لتلك الأحكام حجية الا فى نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون أن تتغير صفاتهم ، وتتعلق بذات الحق محلا وسببا .

ولا يجوز للمحكمة أن تأخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسها .

وقد نصت المادة ١١٦ مراقعات جديد على أن « الدفع بعسدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها » .

#### المقارنة :

عملا على استقرار الحقوق لأصحابها ، ومنعاً لتضارب الأحكام ، نص المشروع فى المادة ١٠١ منه المقابلة للمادة ٤٠٥ من القانون المدنى القائم ، على تعلق حجية الأمر المقضى بالنظام العام تقضى بها المحكمة من تلقاء نفسها وإذا كان تعلق حجية الأمر المقضى بالنظام العام مسلما به بالنسبة للأحكام الجنائية بسبب ما للعقوبات وقواعد الاجراءات الجنائية من صلة به ، فإن هذه الحجية تقوم فى المسائل المدنية على ما يفرضه القانون من صحة مطلقة فى حكم القضاء رعاية لحسن سير العدالة واتقاء لتأييد المنازعات وضمانا للاستقرار الاقتصادى والاجتماعى وهى اغراض تتصل اتصالا وثيقا بالنظام العام ، وغنى عن البيان أن اقرار الخصوم على حق التنازل عن هذه الحجية ومنع القاضى من اثارها من تلقاء نفسه ، يمكن لاحتمال تعارض الأحكام وتجديد المنازعات وهو احتمال تصد قانون الاثبات الى اتقائه ( المذكرة الايضاحية للقانون ) وبديهي أن المرادان المحكمة تجرى موجب هذه الحجية



لا ان يصدر حكمها بهذه الصيغة فانها تحكم بعدم قبول الدعوى او بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها اذا كانت الدعوى قد رفعت بعد سابقة صدور حكم في موضوعها مع وحدة الخصوم والسبب ، وينبنى على ذلك انه لا يجوز للخصم ان يتنازل عن الحكم الصادر لمصلحته الا اذا تنازل عن الحق الثابت بهذا الحكم وانتهى بهذا التنازل النزاع الذى تنالوله الحكم ( تقرير اللجنة التشريعية بمجلس الأمة ) .

### الشرح :

يجب التمييز بين حجية الامر المقضى وقوة الامر المقضى فحجية الامر المقضى معناها ان للحكم حجية فيما بين الخصوم وبالنسبة الى ذات الحق محلا وسببا ، اما قوة الامر المقضى فهي المرتبة التى يصل اليها الحكم اذا أصبح نهائيا غير قابل للطعن فيه بطريق من طرق الطعن الاعتيادية ، وان ظل قابلا للطعن فيه بطريق غير اعتيادى فالحكم القطعى نهائيا كان او ابتدائيا حضوريا او غيابيا ، تثبت له حجية الامر المقضى ، لانه حكم قضائى فصل فى خصومة . ولكن هذا الحكم لا يحوز قوة الامر المقضى ، الا اذا أصبح نهائيا غير قابل للطعن فيه بطريق اعتيادى ، ولا فائده لا يحوز هذه القوة ولكن تكون له حجية الامر المقضى . وتبقى هذه الحجية قائمة مادام الحكم قائما ، فاذا ما طعن فيه بطريق اعتيادى كاستئناف او قففت حجيته فاذا الغى نتيجة للطعن زال وزالت معه حجيته . اما اذا تأيد ولم يعد قابلا للطعن بطريق اعتيادى بقيت له حجية الامر المقضى وانضافت لها قوة الامر المقضى ومن ثم يتبين ان كل حكم يحوز قوة الامر المقضى يكون حتما حائزا لحجية الامر المقضى والعكس غير صحيح والمهم فى هذا الامر هو حجية الامر المقضى اذ تصبح للحكم حجية على الخصوم تمنع من طرح النزاع بينهم من جديد ولو كان الحكم ابتدائيا فلا يجوز لاحد منهم ان يجدد النزاع بدعوى مبتدأة وتكون الدعوى المبتدأة غير مقبولة ويجوز للخصوم ابداء هذا الدفع وعلى المحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها ولكن حجية الامر المقضى لا تمنع من الطعن فى الحكم بالطرق المقررة .

وتثبت للحكم حجيته سواء اكان صادرا فى طلبات اصلية مفتتحة للخصومة او فى طلبات عارضة او عند التدخل او اختصام الغير .

وتمسك الخصم بحجية حكم نهائى امام محكمة الدرجة الاولى يعد مطروحا على محكمة الاستئناف اعتبارا بان الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بما فيها من ادلة ودفع وادعاء دفاع وفى حالة ما اذا كان الحكم لم يصبح نهائيا وقدم لمحكمة الموضوع فلان هذا لا يمنعها من ان تأخذ بأسبابه كدليل فى الدعوى مادامت قد اقتنعت بصحة النظر الذى ذهب اليه وليس على اساس ان له حجية تلزمها .

هذا ونلاحظ أن المشرع في هذه المادة قد خلط بين حجبة الأمر المقضى وقوة الأمر المقضى ولا جدال أن المقصود هو حجبة الأمر المقضى وهذا ظاهر مما أوردته المذكرة الإيضاحية حينما أشارت إلى حجبة الأمر المقضى وحتى تثبت للحكم الحجبة يجب أن تتوافر فيه ثلاثة شروط :

الشرط الأول : أن يكون الحكم قضائيا أى صادرا من جهة قضائية بموجب سلطتها القضائية ويستوى في ذلك أن تكون هذه الجهة هي القضاء العادى كالمحاكم المدنية أو تكون هيئة قضائية استثنائية كالمجالس العسكرية أو تكون هيئة إدارية ذات اختصاص قضائى كمجلس مراجعة تقدير الإيجارات الذى ألغى ولجان الفصل فى المنازعات الزراعية التى ألغيت ويجب أن تكون المحكمة قد أصدرت الحكم بموجب سلطتها القضائية لا بموجب سلطتها الولائية فالتصديق على الصلح وإجراء القسمة قضائيا والتصديق على القسمة إذا كان بين الشركاء غائب أو كان بينهم من لم تتوافر فيه الأهلية ، وتصديق المحكمة على الحساب الذى يقدمه الأولياء والأوصياء والقوام ، كل هذه أوامر تصدر من المحكمة بموجب سلطتها الولائية فلا تحوز حجبة الأمر المقضى وكذلك الحكم بتعيين وصى أو قيم فى غير خصومه ، وإقامة ناظر على الروقف فى غير خصومة وجميع الأحكام الصادرة من محاكم الأحوال الشخصية فى مسائل الولاية على المال لا تحوز حجبة لأنها ليست لإجراءات وقتية يجوز العدول عنها أو إصدار ما يخالفها .

وأحكام النفقات تعتبر ذات حجبة مؤقتة فتزول بزوال الأسباب التى دعت إلى إصدارها ، والأذن للأولياء والأوصياء والقوام فى مباشرة التصرفات والحكم بمرسى المزداد والأمر الصادر من رئيس المحكمة بإعطاء الدائن حق اختصاص وقائمة التوزيع بين الدائنين فى غير ما يفصل فيه من مناقضات ومعارضات وقرارات لجان المعافاة من الرسوم القضائية كل هذه تعتبر أوامر ولائية لا تحوز حجبة الأمر المقضى .

الشرط الثانى : أن يكون الحكم قطعيا وهو الصادر فى الموضوع بالبت فيه ولو كان حكما ابتدائيا فإذا لم يبت الحكم فى الخصومة على وجه حاسم لم يحز حجبة الأمر المقضى كالحكم بغرامة تبديدية والحكم برفض الدعوى بالحالة التى هى عليها والحكم بإخراج خصم من الدعوى أو بعدم قبول تدخله أما الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع فهى ليست بأحكام قضائية ولا تحوز حجبة الأمر المقضى كالحكام الإثبات كالأحوال للتحقيق وتعيين خبير والحكم فى دعاوى اثبات الحالة والحكم بالحراسة والحكم بتفقة مؤقتة والأحكام الصادرة من قاضى الأمور المستعجلة لا تحوز حجبة الأمر المقضى إلا فى حدود ما لها من صفة مؤقتة دون المساس بالحق . ويعتبر حكما قطعيا فتثبت

له الحجية الحكم الذي يبت في دفع سواء اكان الدفع موضوعيا ام شكليا كالحكم بالاختصاص والحكم بعدم قبول الدعوى او بعدم جواز سماعها والحكم ببطالان صحيفة الدعوى والحكم بقبول الاستئناف شكلا . ويعتبر حكما قطعيا كذلك فتثبت له الحجية الحكم الذي يبت في نزاع يتصل باجراءات الخصومة كالحكم بسقوط الخصومة وينتقضها بمضى المدة ويتركها وباعتبار الدعوى كأن لم تكن . والحكم بوقف السير في الدعوى لانتفاء اجراء ضرورى حكم قطعى .

غير انه اذا تضمن الحكم الصادر باجراء الاثبات قضاء قطعيا كما لو دفع امام المحكمة بعدم جواز الاثبات بالبينة وحكمت برفض الدفع وباحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات الواقعة المدعى بها بشهادة الشهود ففي هذه الحالة يكون الحكم قد حسم النزاع بين الخصوم على وسيلة الاثبات بعد ان تجادلوا في جوازها او عدم جوازها فيكون للحكم في هذه الحالة حجية الامر المقضى في هذه المسألة وذلك امام المحكمة التى اصدرته ولا يجوز لها العدول عنه وكذلك الحكم الصادر بنذب خبير لتقدير قيمة الضرر الذى اصاب المدعى بعد ان بينت المحكمة في اسبابها ان المدعى عليه هو المتسبب في هذا الضرر .

الشرط الثالث : ان يكون الحكم صادر من محكمة مختصة اختصاصا يجعل لها ولاية في اصداره فالحكم الذى يصدر من محكمة مدنية في مسألة يختص بها القضاء الجنائى لا تكون له حجية الامر المقضى وكالحكم الذى يصدر من محكمة جنائية في مسألة مدنية لا تختص بها والحكم الذى يصدر من جهة القضاء العادى في المسائل الادارية التى يختص بها القضاء الادارى ففي هذه الصور تعتبر قواعد الاختصاص المتعلقة بالوظيفة اى بولاية القضاء اما قواعد الاختصاص النوعى فهى وان كانت تتعلق بالنظام العام شأنها في ذلك شأن قواعد الاختصاص المتعلقة بالولاية الا ان مخالفتها لا تمنع من ثبوت الحجية للحكم فلو ان حكما صدر من محكمة جزئية في دعوى من اختصاص المحكمة الابتدائية بعد العمل بقانون المرافعات الجديد فان هذا الحكم يحوز حجية الامر المقضى امام جهات القضاء الاخرى فضلا عن الجهة التى اصدرته كذلك تثبت الحجية لحكم صادر من محكمة غير مختصة باصداره اختصاصا محليا .

وتثبت الحجية للحكم ولو كانت المحكمة قد قضت باكثر مما طلبه الخصم او قضت بما لم يطلبه ولو ان الحكم في هذه الحالة يكون قابلا للطعن فيه بالتماس اعادة النظر .

واذا اغفلت المحكمة الحكم في طلب موضوعى بشرط ان يكون اغفالا كلياً جاز للخصم صاحب المصلحة ان يعيد تقديم الطلب الى ذات المحكمة التى



اغفلت الفصل فيه بالاجراءات المعتادة لاقامة الدعوى امامها عملا بالمادة ١٩٣ مرافعات ولا يعتبر الحكم في باقى الطلبات رفضا لتلك الطلبات الموضوعية التى اغفلت المحكمة الفصل فيها اغفالا كلياً وبالتالى لا يحوز هذا الحكم حجية بالنسبة لما اغفلت المحكمة الفصل فيه .

واذا ادلى الخصم بطلب اصلى وطلب احتياطى ورفضت المحكمة الطلب الاول وقضت في الثانى فان الحجية تتوافر للحكمين اما اذا اقتضت في الطلب الاصلى باجابهته ولم تر محلاً بطبيعة الحال لنظر الطلب الاحتياطى فان الحكم الاصلى هو الذى يحوز الحجية وحده .

وقد قضت محكمة النقض في حكم حديث لها بان اغفال المحكمة الرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لا يعد قصوراً في الاسباب طالما ان هذا الدفع يفتقر الى سند القانونى لعدم اتحاد الخصوم او الموضوع او السبب في الدعويين ( نقض ١٩٧٩/٥/٢ سنة ٢٠ ص ٢٦٢ ) .

**حجية محضر الصلح الذى توثقه المحكمة :** انه وان كان القاضى وهو يصدق على محضر الصلح لا يكون قائماً بوظيفة الفصل في خصومه لأن مهمته تقتصر على ما حصل امامه من اتفاق ولا يعدو هذا الاتفاق ان يكون عقد ليس له حجية الشيء المحكوم فيه ، الا ان المادة ٥٥٣ من القانون المدنى نصت على ان « تنحسم بالصلح المنازعات التى يتناولها ، ويترتب عليه انقضاء الحقوق في الادعاءات التى نزل عنها اى من المتعاقدين نزولاً نهائياً ، مما مؤداه انه اذا انحسم النزاع بالصلح لا يجوز لآى من المتصالحين ان يجدد هذا النزاع لا باقامة دعوى به ولا بالمضى في الدعوى التى كانت مرفوعة بما حسمه الطرفان صلحاً .

وشبوت الحجية للحكم لا يقدر فيه أن تكون المحكمة التى أصدرته قد اخطأت في تطبيق القانون حتى ولو كان خطأها بالحكم في مسألة متعلقة بالنظام العام ان حجية الاحكام تعلو على قواعد النظام العام واذا كان الحكم مشوباً باى عيب من العيوب التى يكون جزاؤها بطلان الحكم فلا تزول عنه حجيته الا اذا طعن فيه باحدى الطرق المقررة للطعن في الاحكام وألغى بناء على هذا الطعن .

**أجراء الحكم التى تثبت لها الحجية :**

يتكون الحكم من أجزاء ثلاثة هي :

١ - المنطوق وهو الذى يتضمن ما قضت به المحكمة في النزاع المعروض عليها .

٢ - الأسباب وهي التي تعرض فيها المحكمة حجج الخصوم وتناقشها وتبين الحجج التي استندت اليها فيما قضت به .

٢ - الوقائع وهي التي تشتمل على عرض لموضوع النزاع .  
والأصل أن منطوق الحكم هو الذي تثبت له الحجية لأنه تتمثل فيـه الحقيقة القضائية غير أنه يشترط في ثبوت حجية الشيء المحكوم فيه لما يرد في منطوق الحكم أن يكون قد ورد فيه بصيغة الحكم والفصل نتيجة لبحث وموازنة فإذا أورد الحكم في منطوقه بعض العبارات المعارضة التي تشمل أمرا لم تتناوله مرافعة الخصوم ولم يرد في طلباتهم فمثل هذه العبارات لا تحوز حجية الشيء المحكوم فيه ما دامت لم ترد فيه بصيغة الحكم والفصل . ومثـل ذلك أن تحكم المحكمة بالزام شخص بتقديم حساب وأن تذكر أن أصل أحد الديون مقداره كذا مع أن هذا المقدار لم يكن محل مرافعة أحد من الخصوم ، أو أن تحكم المحكمة في مسألة أصلية وتقضي بحسبة اجمالية برفض ما عدا ذلك من الطلبات فإن هذه العبارة الأخيرة لا تسري إلا على الطلبات التي ناقشتها المحكمة وقد يفصل المنطوق في بعض نقط النزاع بطريق صمى فتثبت الحجية لهذا المنطوق الضمني مادام هو النتيجة الحتمية للمنطوق الصريح فالحكم الذي قضى بصحة الاجراءات التي اتخذت لتنفيذ سند تكون له حجية الامر المقضى في صحة هذا السند ونفاذه لأن الحكم بصحة الاجراءات يقتضي ضرورة صحة السند وقابليته للتنفيذ كذلك يشمل المنطوق الذي تثبت له الحجية ما قضى به لا في الدعوى الاصلية فحسب بل ايضا في الدعاوى والدفع والتبعية فاذا دفع المدعى عليه الدعوى بدفع أو أقام دعوى عارضة أو أثارت مسألة أولية من أى من الخصمين فقضى الحكم في كل هذا فإن جميع هذه المسائل الفرعية تكون له حجية الامر المتقضى كالمنطوق الصادر في الدعوى الاصلية .

أما أسباب الحكم فلا تكون لها في الأصل حجية الامر المقضى غير أن هناك من الأسباب ما تكون له الحجية وهي الأسباب التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمنطوق الحكم ، تحدد معناه أو تكمله ، بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب ، وبحيث إذا عزل عنها صار مبهما أو ناقصا أما إذا كانت المحكمة قد عرضت تزييدا في بعض أسباب الحكم الى مسألة خارجة عن حدود النزاع المطروح عليها أو لم تكن بها حاجة اليها للفصل في الدعوى فإن ما عرضت له من ذلك في أسباب حكمها لا تكون له حجية الامر المقضى ( تراجع الامثلة الواردة في أحكام النقض ) أما وقائع الدعوى فهي في الأصل لا حجية لها في دعوى أخرى وإنما هي حجة بما جاء فيها في نفس الدعوى اذا طعن في الحكم بالنقض فتتقيد محكمة النقض بما أثبتته محكمة الموضوع من الوقائع

ولا تبسط رقابتها الا في مسائل القانون ولكن قد تكمل بعض وقائع الدعوى منطوق الحكم بحيث يكون المنطوق ناقصا بدونها ، فتكون للوقائع عندئذ حجية الامر المقضي فيما تكمل فيه المنطوق وقد قضى بأنه اذا لم يوضح في منطوق الحكم مقدار الشيء المحكوم به وكان هذا المقدار مبينا في عريضة افتتاح الدعوى وفي وقائع الحكم ، ولم ينازع فيه الخصم ، ولم تمس المحكمة من جهتها المقدار المذكور بأي نقصان ، فانه يتعين اعتبار وقائع الحكم ومنطوقه مكونين في هذه النقطة لمجموع واحد لا يتجزأ بحيث يكون للحكم فيما يختص بذلك المقدار حجية الامر المقضي .

ولا ينبغي أن يمتد نطاق الحجة الى اكثر مما فصل فيه الحكم كما لا ينبغي أن يقصر دون ذلك ويجب اخذ وقائع الدعوى في الاعتبار عند تحديد نطاق الحكم فالحكم بمنطوقه وأسبابه ووقائعه كل يساعد في مجموعه على تحديد نطاق ما تم الفصل فيه .

ويذهب رأي في الفقه الحديث إلى وجوب الاعتداد بوحدة المسألة المحكوم فيها دون الاعتداد بوحدة المحل ووحدة السبب كل على حدة لما يكتنف هذا المعيار الاخير من غموض . ( رسالة الدكتور احمد الحساوي سنة ١٩٧١ ) .

### الشروط الواجب توافرها في الحق المدعى به :

لا يكون للحكم حجية الامر المقضي الا اذا توافر ايضا في الحق المدعى به شروط ثلاثة :

#### الشروط الاول اتحاد الخصوم :

يؤخذ في هذا الشأن بمبدأ نسبية الاحكام بنفس الحدود التي يأخذ بها مبدأ نسبية العقود فالحكم لا تثبت له الحجية الا بالنسبة الى طرفي الخصومة ، فلا يجوز الدفع بحجية الامر المقضي في دعوى جديدة تتناول ما سبق ان فصل فيه الا اذا كانت هذه الدعوى بين الخصوم انفسهم فاذا صدر حكم على مؤجر بنسليم العين المؤجرة للمستأجر ثم رفع المشتري العين دعوى على المستأجر يطالبه فيها بالعين فان الحكم السابق لا تكون له حجية بالنسبة الى المشتري فلا يمكن دفع دعواه بحجية الامر المقضي لانه لم يكن خصما في الدعوى السابقة لكن المؤجر لا يستطيع أن يرفع دعوى جديدة على المستأجر بشأن نفس النزاع السابق بينهما لانه كان خصما في الدعوى السابقة والعبارة في اتحاد الخصوم أن يكون اتحادهم بصفاتهم لا بأشخاصهم ولذا نص المشرع في المادة صراحة على أن يقوم النزاع بين الخصوم انفسهم دون أن تتغير صفاتهم أي اتحاد الخصوم قانونا لا طبيعة فاذا كان لاحد الخصوم نائب مثله في



الدعوى كوكيل أو ولي أو وصى أو قيم أو سنديك أو غير ذلك فالحكم حجة على الأصل لا على النائب ولا تمنع هذه الحجية النائب من أن يعود إلى رفع الدعوى من جديد بصفته أصيلاً لا نائباً فإذا طالب أب بحق أدماء لابنه بصفته ولياً عليه فرفضت دعواه فإن هذا الحكم لا يمنع الأب من أن يعود إلى المطالبة بهذا الحق لنفسه بصفته أصيلاً والحكم على مستحق في الوقف ليس حجة على الوقف ذاته والحكم على خصم بصفته صاحب الحق المدعى به لا يكون حجة عليه إذا رفع الدعوى من جديد باعتباره متنازلاً له عن هذا الحق من صاحبه .

غير أنه إذا تجاوز النائب حدود نيابته فلا يكون الحكم الصادر في مواجهته حجة على الأصل لأنه يعتبر أنه صدر على شخص النائب مجرداً عن صفته فيعتبر الأصل من الغير بالنسبة لهذا الحكم .  
وليس الحكم حجة على الخصوم وحدهم بل هو أيضاً حجة على خلف الخصم . عاماً كان أو خاصاً فهو حجة على الخلف العام كالورثة فهو لاء يكونون محكوماً لهم أو عليهم بحسب ما يكون الحكم قد صدر لمصلحة مورثهم أو ضده .

غير أن هذه القاعدة لا تؤخذ على إطلاقها ذلك أن الوارث لا يكون خلفاً عاماً لمورثه إلا في الحقوق التي يتلقاها مباشرة عن المورث وعلى ذلك يعتبر الوارث من الغير بالنسبة لآثر التصرفات التي تصدر من المورث في مرض الموت أو التي تنطوي في حقيقتها على وصية لأن القانون أعطى الوارث الحق في الطعن فيها فلا تنفذ في حقه إلا في حدود الثلث فإذا حصل المشتري على حكم ضد المورث بصحة البيع الصادر منه في مرض الموت فيجوز للوارث أن يرفع دعوى مبتدأة بطلب بطلان هذا البيع الذي بنى عليه الحكم ولا يحتج عليه في هذه الحالة بحجية الأمر المقضى في الحكم المذكور لأن القانون إذا أعطى الوارث الحق في الطعن بالتصرف الذي أقيم عليه الحكم فإنه بالتالي يعتبر من الغير بالنسبة لهذا الحكم ولا يمتد إليه أثره كذلك لا يعتبر الوارث خلفاً لمورثه إذا كان يستند في إثبات حقه إلى سبب آخر غير الميراث .

وإذا كان المورث قد رفع حال حياته دعوى على آخر بطلب تثبيت ملكيته لعقار معين وقضى فيها ضده بالرفض فإن هذا الحكم لا يحوز حجية الأمر المقضى بالنسبة إلى الوارث إذا كان قد رفع دعوى جديدة بطلب تثبيت ملكيته إلى ذات العقار استناداً إلى سبب آخر غير السبب الذي كان يستند إليه مورثه لاختلاف السبب في الدعويين .

والحكم حجة على الخلف الخاص ويشترط في ذلك أن يكون الحكم متعلقاً بالمعين التي انتقلت إلى الخلف الخاص وأن تكون الدعوى التي صدر فيها

الحكم قد رفعت وسجلت صحيفتها قبل انتقال العين الى الخلف الخاص فاذا صدر حكم على مالك ارض بوجود حق ارتفاق على هذه الارض وبعد رفع الدعوى وتسجيل صحيفتها يباع المالك الارض فان الحكم في هذه الحالة يكون حجة على المشتري باعتباره خلفا خاصا للبائع وعلى العكس من ذلك اذا رفع شخص دعوى استحقاق على المشتري دون ادخال البائع خصما في الدعوى وحكم للمدعى بالاستحقاق فان هذا الحكم لا يكون حجة على البائع .

ويكون الحكم حجة ايضا على دائنى الخصم العاديين الذين يعتبرون في حكم الخلف العام فهم ليس لهم سوى الضمان العام على ذمة مدينهم المالية اذا كان لم يصدر من المدين ما يعتبر تواطؤا على الاضرار بهم ، والا فيعتبرون من الغير ولا تكون الاحكام الصادرة ضد المدين حجة عليهم فيجوز لهم ان يطلبوا عدم نفاذها في حقهم . واذا تعدد الدائنون او المدينون وكانوا متضامنين فان التضامن يوجد فيما بينهم نيابة تبادلية فيما ينفع لا فيما يضر فالحكم الصادر لاحدهم يجوز ان تدفع بحجته دعوى جديدة ترفع على غيره من المتضامنين معه اما الحكم الصادر ضد احدهم فلا يمنع سائر المتضامنين من رفع دعوى جديدة بذات الموضوع .

اما غير الخلف العام والخلف الخاص والدائن العادى فلا يكون الحكم حجة عليه فالغيرية في الحكم لا تختلف في جوهرها عن الغيرية في العقود فلو صدر حكم ضد احد الملاك في الشيوع فانه لا يكون حجة على باقى الملاك في الشيوع ماداموا لم يختصموا في الدعوى .

واذا كان الاصل ان الوارث يعتبر خلفا عاما لسلفه فتعتبر الاحكام الصادرة ضد المورث حجة على الورثة الا ان الحكم الصادر لمصالح احد الورثة او ضده لا يفيد او يضر الباقين ذلك ان الورثة لا يمثلون بعضهم بعضا الا اذا كان الوارث اختصم بصفته ممثلا للتركة .

واذا تعدد المدينون في التزام غير قابل للانقسام فان كلا منهم يعتبر ملزما استقلالا بالوفاء بالدين كاملا قبل الدائن فأي مدين من المدينين المتعددين تعتبر ذمته مشغولة قبل الدائن بكل الالتزام ولا توجد اناية تبادلية بينهم فلا يمثلون بعضهم البعض امام القضاء وعلى ذلك فان الحكم الذى يصدر ضد احدهم لا يكون حجة على الباقين الذين لم يختصموا في الدعوى التى صدر فيها الحكم فاذا التزم عدة اشخاص بتسليم سيارة او مصعدا لشخص معين واستصدر الدائن حكما ضد احدهم دون الباقين فان هذا الحكم لا ينفذ في حق هؤلاء الاخيرين لانهم لم يمثلوا في الدعوى ولكن يجب ان يلاحظ انه اذا كان قضى لمصالح احد المدينين في التزام غير قابل للانقسام فيفيد منه الباقون لاعلى اساس ان كلا منهم يمثل الاخر بل ان عدم تجزئة المحل تؤدى الى هذه

النتيجة ويسرى هذا النظر أيضا في حالة تعدد الدائنين في التزام غير قابل للانقسام .

ومما هو جدير بالذكر ان الخصم الذي يدخل في الدعوى ولا توجه ضده طلبات يعتبر خصما غير حقيقى فيها فلا يكون الحكم الصادر في الدعوى حائزا لحجية الامر المقضى بالنسبة له اما اذا نازع هذا الخصم الذي لم توجه اليه طلبات في موضوع الدعوى وتعرض الحكم لمنازعته في الموضوع او الاسباب وقضى فيها صراحة او ضمنا فان الحكم يحوز حجية بالنسبة له .

### الشرط الثانى اتحاد المحل أو الموضوع :

موضوع الدعوى هو الحق الذى يطلبه الخصم أو المصلحة التى يسعى الى تحقيقها بالتداعى سواء كان ذلك الحق أو تلك المصلحة متعلقين بشيء مادي أم لا ويشترط في الدفع بحجية الشيء المحكوم فيه أن يكون موضوع الدعوى الجديدة هو ذات الموضوع الذى فصل فيه الحكم السابق أى ذات الحق أو ذات المصلحة فالحكم بتعويض عن ضرر يمنع من تجديد المطالبة بالتعويض عن نفس الضرر ولكنه لا يمنع من الحكم بتعويض آخر عن ضرر استجد من نفس الفعل الضار . والعبرة بطلبات الخصوم التى فصل فيها الحكم . فإذا لم يطلب الخصوم الحكم على الدين وكفيلة المتضامن بالتضامن فإن الحكم الصادر باعتبار الكفيل غير متضامن لا يمنع من العودة الى المطالبة بالتضامن لأن هذا طلب جديد لم يكن موضوعا للخصومة الاولى . كذلك اذا حفظ المدعى لنفسه الحق فى بعض الطلبات فالحكم فيما قدمه من الطلبات لا يمنعه من رفع دعوى جديدة للمطالبة بما احتفظ به من قبل فاذا طلب المدعى الحكم برد العين المفصولة وحفظ لنفسه الحق فى طلب الربيع بدعوى على حدة وقضت المحكمة له بالعين وختمت الحكم بقولها ورفضت باقى الطلبات فلا يعتبر هذا الرفض ساريا على طلب « حفظ الحق » ويكون للمدعى أن يرفع دعوى بالربيع . . . والحكم فى شيء حكم فيما يتفرع عنه فاذا صدر حكم برفض الادعاء بملكية عين أو برفض الادعاء بالدين فلا يجوز بعد ذلك رفع دعوى من جديد للمطالبة بربيع العين أو بفوائد الدين . ويعتبر الحكم فى الملحقات حكما فى الاصل والحكم فى الجزء حكما فى الكل اذا كان قد اقتضى البحث فى الاصل او فى الكل . فالحكم برفض الادعاء بقسط من دين بناء على عدم ثبوت الدين يمنع المطالبة بأقساط أخرى من هذا الدين .

وكذلك اذا قضى برفض دعوى المطالبة بالقسط الاول من الدين تأسيسا على ان سند الدين باطل فان هذا الحكم يكون قد فصل فى اساس المديونية فيمتنع على المدعى رفع دعوى جديدة بالاقتساط التالية .

اما اذا لم تعرض المحكمة الا لبحث النزاع القائم بشأن الجزء كما لو دفع



المدعى عليه يسقط الحق فى المطالبة بالمقسط الاول من الدين بالتقادم وقضت المحكمة بقبول هذا الدفع ورفض الدعوى بالنسبة لهذا القسط فان هذا الحكم لا يمنع من المطالبة بالاقساط التالية لانه لم يعرض فى قضائه لبحث هذه الاقساط وكذلك الحكم برفض ادعاء بحق ارتفاق او حق انتفاع على عقار لا يمنع من المطالبة بملكية العقار الا اذا كانت المحكمة قد بحثت اساس الملكية ونفتها ورتبت على ذلك قضائها بالرفض ففى هذه الحالة يمتنع على المدعى رفع دعوى جديدة للمطالبة بالملكية .

واذا كان الحكم فى موضوع الدعوى يقتضى الفصل فى صفة عارضة للخصم فان تقرير الحكم بتوافر هذه الصفة او عدم توافرها لا يكون حجة فى دعوى تثار فيها هذه الصفة من جديد بين الخصوم انفسهم فاذا دفع المدعى عليه بانه غير تاجر وان الامر المدعى به ضده لا يجوز اثباته الا بالكتابة فقضت المحكمة برفض هذا الدفع وامرت بالاثبات بشهادة الشهود باعتباره تاجرا فان هذا الحكم الذى اسبغ على المدعى عليه صفة التاجر لا يعدو ان يكون قضاء فى صفة عارضة فلا تكون له حجية فى دعوى اخرى يرفعها نفس المدعى بطلب شهر افلاس المدعى عليه بمقتضى دين اخر مستحق عليه فيجوز للمدعى عليه ان يدفع الدعوى الثانية بانه غير تاجر وللمحكمة ان تقضى برفض دعوى الافلاس على اساس ان المدعى عليه غير تاجر ولا يعتبر قضاءها فى هذه الحالة قد جاء على خلاف حكم سابق .

والحكم برفض المطالبة بعين من اعيان تركة يمنع المطالبة بعين اخرى اذا كان قد انبنى على عدم ثبوت الوراثه للمطالب ويستوى فى ذلك ان يكون موضوع الدعوى حقا عينيا او حقا شخصيا او حقا ادبيا او ان يكون مصلحة يحميها القانون كبطلان عقد او فسخه او رجوع بضمان .

وتتوافر وحدة المحل فى الدعويين متى كان الاساس فيهما واحد حتى ولو تغيرت الطلبات فيهما اذ العبرة فى حجية الشئ المقضى بموضوع الدعوى واساسه لا بنوع الطلبات التى يقدمها الخصوم او قيمتها فلا يؤثر فى وحدة الموضوع كون المبلغ المطالب به فى الدعوى الثانية اكبر منه فى الدعوى الاولى .

واذا نشأ عن الحق الواحد اكثر من دعوى ، ولجا المدعى الى احداها وقضى فيها بالرفض فانه يمتنع عليه ان يرفع الاخرى اذا كان المطلوب الحكم به فى الدعوى الجديدة لا يعد وان يكون تكرارا للحكم السابق او مناقضا له فمثلا يكون للمشتري فى حالة وجود عيب خفى فى المبيع الخيار بين طلب الفسخ والتعويض عن هذا العيب فاذا طالب بالتعويض ورفضت دعواه فلا يجوز له ان يرفع دعوى اخرى بطلب فيها الفسخ لانه رغم اختلاف الطلبات فى الدعويين فان موضوعهما واحد وهو ضمان العيب الخفى .

ولا يعتبر الموضوع متغيرا اذا اصابه زيادة او نقصا ذلك ان وحسدة  
المحل تبقى قائمة ايا كانت التغييرات التي تصيب الشيء من نقص او زيادة  
فلا يلزم للتمسك بحجية الامر المقضى ان يحتفظ الشيء بذاتيته بصفة مطلقة فاذا  
كان موضوع الدعوى الاولى هي المطالبة بملكية عقار يتكون من ثلاث طوابق  
وقضى فيها بالرفض فهذا الحكم يحوز حجية الامر المقضى ويمنع المدعى من  
اعادة رفع دعوى جديدة بطلب ملكيته حتى ولو اصبحت العقار فيما بعد مكونا  
من اربع طوابق ، او بطلب ملكيته للعقار باعتبار انه صار ارض فضاء بعد  
ان تهدم البناء الذي كان مقاما عليها اذ كل ما يصيب الشيء من زيادة او نقص  
ليس من شأنه ايهما ان يجعل الموضوع متغيرا فيظل للحكم حجيته رغم هذا  
التغيير .

وقد حاول الشرح كثيرا ان يضعوا ضوابط لتعيين اتحاد الموضوع  
واختلافه ولكنهم اضطروا في النهاية الى القول بأن المسألة يجب ان يكون  
مرجعها الذوق السليم أكثر من قواعد المنطق وأوصوا من الناحية العملية  
باعتبار موضوع الدعويين متحدا اذا تحقق القاضي من أن قضاءه في الدعوى  
الجديدة يمكن أن يناقض الحكم السابق سواء باقرار حق أنكره ذلك الحكم  
أو انكار حق معترف به فيه .

### الشرط الثالث هو اتحاد السبب :

ويجب أخيرا حتى يكون للحكم حجية الامر المقضى ان يتحد السبب .  
والسبب هو المصدر القانوني للحق المدعى به فالمستأجر حين يطالب المؤجر  
بتسليم العين المؤجرة يكون السبب في دعواه هو عقد الايجار ، فاذا رفضت  
دعواه على هذا الاساس لم يجز له أن يعود الى رفعها من جديد مستندا الى  
عقد الايجار نفسه مرة أخرى اما اذا استند طلبه الى سبب جديد كعقد ايجار  
آخر أو عقد بيع فان الدعوى الجديدة لا يجوز دفعها بحجية الامر المقضى  
لاختلاف السبب ، كذلك اذا طالب شخص بتسليم عين بسبب الميراث  
ورفضت دعواه فان هذا لا يمنعه من العودة الى المطالبة بها بسبب الوصية  
وعلى ذلك قد يتحد المحل في الدعويين ويتعدد السبب فيمنع تعدد السبب ان  
يكون للحكم الصادر في الدعوى الاولى حجية الامر المقضى في الدعوى الثانية .

وقد ينشأ عن السبب الواحد دعويان فاذا اختار صاحب الحق احدهما  
وقضى برفضها فان الحكم الصادر فيها تكون له حجية الامر المقضى بالنسبة  
للاخرى مثال ذلك : عقد البيع يترتب عليه التزام البائع بنقل الملكية وتسليم  
المبيع الى المشتري فان رفع المشتري دعوى ضد البائع بطلب الزامه بنقل الملكية

( بصحة ونفاذ عقد البيع ) وقضى فيها بالرفض تأسيسا على ان عقد البيع باطل فانه يمتنع على المشتري ان يرفع دعوى جديدة بطلب الزام البائع بتسليم المبيع لان هذه الدعوى اساسها ايضا عقد البيع ومتى قضي ببطالان العقد في الحكم الاول فان هذا الحكم يكون حجة بما قضي به من بطلان العقد فلا يجوز للمشتري ان يتخذة اساسا للمطالبة بتسليم المبيع واذا استحق بعض المبيع فيكون للمشتري الخيار بين ان يطلب فسخ العقد او انقاص الثمن فاذا اختار دعوى الفسخ وقضى فيها بالرفض لان بالعقد شرطا بعدم الضمان فانه يمتنع على المشتري ان يرفع دعوى جديدة بطلب تنقيص الثمن لان الاساس في الدعويين هو عقد البيع فينتطبق على الدعوى الثانية شرط عدم الضمان وعلى ذلك يكون الحكم الاول له حجية الامر المقضي في الدعوى الثانية .

واذا رفع شخص دعوى بطلب تثبيت ملكيته لنصيب شائع في عقار معين وقضى فيها بالرفض فانه يمتنع عليه ان يرفع دعوى جديدة بطلب قسمة العقار لان الاساس في الدعويين هو الشروع فاذا نفى الحكم الاول ملكيته المدعى لحصة شائعة في العقار فان هذا الحكم يحوز حجية الامر المقضي في دعوى القسمة .

ويتعين ملاحظة ان ما يمنع المطالبة به قضاء بطريق الدعوى يمنع نفيه بطريق الدفع فالحكم برفض الاعتداد بالوفاء يمنع تجديده لذات السبب ولو على صورة الدفع .

على انه يجب التمييز بين السبب في الدعوى وبين الادلة فان الواقعة القانونية التي يتولد منها الحق المدعى يمكن ان تثبت بأدلة مختلفة وحينئذ يتصور اتحاد السبب في دعويين واختلاف الادلة فيهما والعبرة في الدفع بحجية الشيء المحكوم فيه باتحاد السبب لا باتحاد الدليل ، فاذا ادعى المدين وفاء الدين وطلب اثبات ذلك بالبينة ثم اجابته المحكمة الى طلبه ولكنها لم تقتنع بشهادة الشهود ورفضت الحكم ببراءة ذمته لا يقبل منه ان يرفع دعوى اخرى ببراءة الذمة بالوفاء ايضا ولو كان يستند في اثبات الوفاء هذه المرة الى مخالصة ، على انه اذا رفع الدائن دعوى بالدين ولم يدفع المدين بالوفاء فقضى بالدين فان هذا الحكم لا يجوز حجية الامر المقضي بالنسبة الى الوفاء ومن ثم يجوز للمدين اذا عثر بعد ذلك على مخالصة بالدين ان يرفع دعوى جديدة يطالب بها الدائن برد ما دفع اليه بدون حق .

كما يجب التمييز بين سبب الدعوى والحجج القانونية التي تبرره فاختلف النص القانوني الذي يؤيد به المدعى دعواه او الحجة القانونية في الدعويين لا يؤثر على وحدة السبب فمثلا دعوى المطالبة بالتعويض عن ضرر



سببها العمل غير المشروع ، فإذا رفضت هذه الدعوى بعد أن أقيمت على أساس المسؤولية عن العمل الشخصي فلا يجوز رفعها ثانية على أساس المسؤولية عن عمل الغير .

وأخيراً يجب التمييز بين سبب الدعوى والغرض منها فهذا الأخير هو ما يرمى الشخص إلى بلوغه إذا نجح في الدعوى ولا أثر لاختلافه على وحدة السبب فالذي يطالب بملكية أرض بسبب العقد لأنه يريد أن يبني عليها منزلاً ثم ترفض دعواه لا يمكنه أن يطالب بملكيته ثانية لنفس السبب إذا عدل عن غرضه الأول وأراد أن يبني عليها مستشفًى إذ القاتون لا يعنى بالغرض من الدعوى ولا يرتب عليه أثراً ما على أنه في حالات خاصة يكون سبب الدعوى هو الغرض منها وذلك أن المشرع في قانون إيجار الأماكن ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذي ألغى كان يعطى المؤجر الحق في طلب إخلاء المكان المؤجر إذا أراد هدم هذا المكان لإعادة بنائه بشكل أوسع .

وإذا بنى الخصم طلبه القضائي على سببين لتختار المحكمة أحدهما فإن العبرة بحقيقة الشيء المقض به فإذا تمسك المدعي بملكيته للعين على أساس عقد وعلى أساس تملكه لها بالتقادم الطويل وقضت المحكمة بالملكية على أساس سبب واحد ورفضت الآخر أو قضت له على أساس سبب واحد دون أن ترفض الآخر لا صراحة ولا ضمناً أو قضت عليه برفض الدعوى بعد مناقشة السببين معاً فإن الحكم يجوز الحجية في نطاق ما فصل فيه .

ولتمييز سبب الدعوى عن غيره مما يختلط به أحياناً قامت تفرقة في الفقه بين السبب والوسيلة فسبب الدعوى هو الواقعة القانونية التي نشأ عنها موضوع الدعوى وبعبارة أخرى هو المحرك والمنشئ للدعوى أما الوسيلة فهي الأسانيد الواقعية والقانونية التي تبرر سبب الدعوى ، وقد تكون هذه الوسيلة دليلاً أو نصاً قانونياً أو حجة قانونية وهي في كل هذه الصور لا يؤثر اختلافها في الدعويين على وحدة السبب وعليه يجب التمييز بين سبب الدعوى وموضوعها ففهما يتعلق بدعاه ، البطلان ظهرت في الفقه آراء ثلاثة . يقول أولها بأن موضوع الدعوى هو عدم تنفيذ التصرف ، والبطلان سببها ، وعلى البطلان وسائلها وخلص من ذلك أصحاب هذا الرأي إلى أنه إذا رفضت دعوى طلب فسخ أو إبطال التصرف بسبب الغلط مثلاً فإنه لا يجوز طلب الإبطال ثانية بسبب الإكراه أو التدليس لأن هذه وسائل لا يؤثر اختلافها على وحدة السبب في الدعويين وهو الرضا . واستطرد أصحاب هذا الرأي بأن العيب في الشكل لا يتعدد سببه مهما تعدد صور هذا العيب ، وكذلك نقص الأهلية لا يتعدد أياً كان السبب الذي يرجع إليه قصراً أو سفهاً أو غفلة أو عتياً وهكذا عن سائر الأسباب الرئيسية للبطلان ونضم أصحاب هذا الرأي ضابطاً لوحدة السبب في البطلان هو أن يكون هناك سبب رئيسي واحد إذا انقسم إلى أسباب فرعية فإن كل سبب من هذه

يستدعي السبب الآخر بحيث ترتسم كل هذه الاسباب الفرعية في مخيلة الخصم مندمجة في هذا السبب الرئيسي فلا يفكر في واحد منها دون ان يفكر في الباقي فتتحقق وحدة السبب في هذا السبب الرئيسي وهو يستغرق كل الاسباب الفرعية التي تندمج فيه فلا يتعدد السبب بتعدد ما ويكون الحكم في اى سبب منها حكما في الباقي ( من هذا الرأي الدكتور السنهوري ) ويذهب الرأي الثانى الى تقسيم اسباب البطلان الى ثلاث طوائف : ما يعيب الرضا كالغلط والتدليس والاكراه وما يؤثر على الاهلية كالقصر والسفه والجنون وما يعيب الشكل كعدم توافر الرسمية وفي منطق هذا الرأي ان كل طائفة من هذه الطوائف الثلاث تعتبر سببا وان مفردات الواحدة منها تعتبر وسائل اذا تكررت فطلب البطلان مرة بسبب الغلط يمنع من طلبه مرة اخرى بسبب الاكراه ولكن لا يحصل دون طلبه ثانية بسبب القصر او عدم توافر الشكل ( بعض الشراح في الفقه الفرنسى ) .

اما اصحاب الرأي الثالث فيقيمون رأيهم على ما يوجهونه من نقد الى الرايين الاول والثانى ، فيذهبون الى ان للرأي الاول ينطوى على خلط بين موضوع الدعوى وسببها فالبطلان هو موضوع الدعوى وليس عدم تنفيذ التصرف الا نتيجة تترتب على البطلان ، اما سبب الدعوى فهو الواقعة التي نشأ عنها الحق في طلب البطلان كالغلط او الاكراه او القصر او عدم توافر الشكل ويذهبون الى ان التقسيم الوارد في الرأي الثانى تحكى ولا يستند الى اساس في القانون لا سيما وان القاضى اذا قضى بشأن عيب من العيوب فهو لا يتناول العيب الاخر بالبحث ويستطردون قائلين ان طلب البطلان مرة لسبب معين لا يمنع من طلبه مرة اخرى لسبب اخر ايا كان هذا السبب فطلب البطلان المبني على عدم مشروعية السبب مثلا غير طلبه المبني على نقص الاهلية وان كليهما يختلفان عن طلب البطلان المبني على الغلط او على التدليس او على الاكراه وان رفض طلب البطلان المؤسس على احد هذه الاسباب لا يمنع من طلبه ثانية تأسيسا على سبب اخر ومثل دعاوى البطلان في هذا دعاوى الفسخ ودعاوى براءة الذمة فالذى يطلب الفسخ مرة لعدم تسليم المبيع في المكان المتفق عليه يمكنه ان يطلب الفسخ ثانية لعدم التسليم في الوقت المحدد والذى يدعى براءة ذمته من الدين بالمقاصة يمكنه ان يدعى هذه البراءة ثانية بالبراء او استحالة التنفيذ ( من هذا الرأي الدكتور سليمان مرقص والدكتور عبد المنعم فرج الصده ) .

ويبدو ان الدائرة المدنية بمحكمة النقض كانت تميل الى الرأي الاول فقد قضت بان المسئولية في مجموعها سبب رئيسى واحد لا يتعدد بتعدد انواع المسئولية فرفض دعوى المسئولية عن عمل معين يمنع من رفع دعوى جديدة بالمسئولية عن نفس العمل ولو كلفت المسئولية في الدعوى الاولى بانها



مسئولية عقدية وفي الدعوى الثانية بانها مسئولية تقصيرية ( نقض مدنى ٥ يناير سنة ١٩٣٩ مجموعة عمر ٢ رقم ١٥٤ ص ٤٥٢ ، ١٥ ابريل سنة ٤٣ مجموعة عمر ٤ رقم ٤٦ ص ١١٥ ) غير أن الدائرة الجنائية لمحكمة النقض جرت على غير ذلك وجمعت بين الخطأ العقدي والخطأ التقصيري والخطأ الثابت والخطأ المفترض أسبابا مختلفة والحكم في أحدها لا يكون حكما في الآخر ( نقض جنائي ٨ مارس ١٩٤٣ ، المحاماه ٢٥ رقم ٤٥ ص ١٣٢ ، نقض ١٧ ديسمبر ١٩٤٥ المحاماه ٢٧ رقم ٣٩٤ ص ١٠٠٦ ) ويبدو أن محكمة النقض المدنية سبّغت بعد ذلك الرأي الثالث فقضت بأن دعوى صحة التعاقد تتسع لأن يثار فيها كل أسباب بطلان العقد إذ من شأن هذا البطلان لو صح أن يحول دون الحكم بصحة العقد ولا يصح قياس هذه الحالة على مسرورة رفع دعوى بطلب بطلان عقد بسبب من أسباب البطلان إذ في هذه الصورة تنحصر وظيفة المحكمة في بحث هذا السبب وحده فترفضه أو تقبله وهي حين تنتهي إلى رفضه يقتصر قضاؤها على هذا الرفض ولا يتعدى ذلك إلى القضاء بصحة العقد ومن ثم فإن حكمها برفض هذا السبب لا يمنع الخصوم من رفع دعوى جديدة بطلب بطلان ذات العقد لسبب آخر من أسباب البطلان أما في دعوى صحة ونفاذ العقد فالأمر مختلف إذ المحكمة لا تقف عند رفض أسباب البطلان التي توجه إلى العقد بل إنها تجاوز ذلك إلى البحث في صحة العقد ولا تقضى بصحته ونفاذه إلا إذا تحقق لها من الأوراق المقدمة إليها أن التصرف الذي يتناوله العقد صحيح ونافذ وإذا كانت هذه الدعوى تتسع لاثارة جميع أسباب البطلان التي توجه إلى التصرف فإنه إذ قات الخصم إبداء سبب من هذه الأسباب كان في استطاعته إبداءه في تلك الدعوى ثم حكم بصحة العقد ونفاذه فإن هذا الحكم يكون مانعا لهذا الخصم من رفع دعوى جديدة ببطلان العقد استنادا إلى هذا السبب ( نقض مدنى ١٩٦٦/٤/٢١ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٧ ص ٨٩٩ قاعدة ١٢٣ ) وواضح من هذا الحكم أنه إذا أقيمت الدعوى بطلب البطلان على سبب معين فإن الحكم الصادر فيها لا يجوز الحجية إلا في خصوص هذا السبب دون غيره ويجوز للخصم أن يرفع دعوى بطلان جديدة يبنينا على وجه آخر من أوجه البطلان والأمر في هذا يختلف عن دعوى صحة ونفاذ العقد التي يعتبر مطروحا فيها بالضرورة صحة العقد مستوفيا أركانه غير مشوب بأي سبب من أسباب البطلان فتبحث فيها المحكمة الرضا والمطلوب السبب .

كما قضت محكمة النقض في حكم حديث لها بأنه ، إذا مارفعت دعوى بطلب بطلان عقد لسبب من أسباب البطلان ، فإن وظيفة المحكمة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تنحصر في بحث هذا السبب وحده فترفضه أو تقبله



وهي حين تنتهي الى رفضه يقتصر قضاءها على هذا الرفض ولا يتعدى ذلك الى القضاء بصحة العقد ، ومن ثم فان حكمها برفض هذا السبب لا يمنع الخصوم من رفع دعوى جديدة بطلب بطلان العقد بسبب آخر من اسباب البطلان ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم السابق رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٣ عمال مستأنف القاهرة ان المطعون ضده طلب عدم الاعتداد بالقرار ١٠٧ لسنة ١٩٦٨ لانه يتسم بالتعسف لوجود اخطاء في تقييم العجز المدعى به واغفال دفاعه في هذا الشأن ، واقتصر قضاء الحكم المذكور على بحث هذا السبب وحده وانتهى الى رفض الدعوى لعدم صحته ، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان المطعون ضده طلب عدم الاعتداد بذات القرار لانه لايجوز الجمع قانونا بين مساءلته بقيمة العجز الذي تضمنه هذا القرار وبين الجزاء المالى الصادر به حكم المحكمة التأديبية عليه واذ كان ذلك فان سبب الدعوى السابقة يكون الاثر بلاسبب اما السبب في الدعوى المطعون في حكمها فهو نص القانون — وبالتالي فان القضاء في الدعوى السابقة لا يحوز حجية بالنسبة للدعوى المطعون في حكمها ، واذا خلاص الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة الصحيحة فان النعى يكون على غير اساس . ( نقض ١٢/٩/١٩٨٠ في دعوى المخاصمة رقم ٤٢ لسنة ٤٩ قضائية ) .

ولا يترتب على رفض دعوى البطلان منع الخصوم من رفع دعوى جديدة بطلب منسخ العقد لان هناك farkا بين دعوى البطلان ودعوى الفسخ فالبطلان ينشأ وقت انعقاد العقد فيعتبر العقد منعسدا من وقت ابرامه اما الفسخ فهو سبب طارئ بعد انعقاد العقد اذ ينشأ العقد صحيحا ويظل منتجا لكافة اثاره القانونية حتى يقوم سبب من اسباب الفسخ يزول معه كل اثر للعقد فالسبب مختلف في الدعويين وعلى ذلك فالحكم الصادر برفض دعوى البطلان لا يكون له حجية الامر المقضى في دعوى الفسخ والعكس صحيح .

وكما تتعدد دعاوى البطلان بتعدد اسباب البطلان تتعدد دعاوى الفسخ فيجوز للمشتري الذى قضى ضده برفض طلب الفسخ بسبب عجز في المبيع ان يرفع دعوى جديدة بالفسخ بسبب عيب في الشيء المبيع فلا يحوز الحكم السابق حجية الامر المقضى في الدعوى الثانية .

واذا كان يجوز لمن قضى ضده برفض طلب البطلان لسبب معين ان يرفع دعوى جديدة بطلب البطلان بسبب آخر لم يسبق له التمسك به في الدعوى الاولى الا انه يجب ان يلاحظ انه اذا لم يتمسك الخصم اطلاقا باى سبب من اسباب البطلان وحكم ضده في موضوع الدعوى فلا يجوز له ان يرفع دعوى ببطلان التصرف فاذا طالب الدائن مدينه بمبلغ من المال بمقتضى عقد قرض ولم يتمسك المدعى عليه باى سبب من الاسباب الباطلة للالتزام وقضى ضده بالدين فلا يجوز

له ان يرفع دعوى جديدة يطلب بطلان الالتزام لان الحكم الصادر بالدين يتضمن قضاء بصحة الالتزام فيمنع من رفع دعوى جديدة بطلب بطلان الالتزام . ( نقض ١١/٣/٦٩ سنة ٢٠ ص ٣٩١ ) .

واجازة تغيير سبب الدعوى او الاضافة اليه امام محكمة اول درجة عملا بزيادة ١٢٤/٣ مرافعات يستوجب اقتضاء الحجية في نطاق السبب الجديد المعدل وكذلك الشأن في الحالة التي اجاز فيها القانون تغيير السبب في الاستئناف ( مادة ٢٣٥/٣ مرافعات ) .

هذا ولنخب ان ننوه بان حجية الشيء المحكوم فيه لا تحول دون تصحيح خطأ مادي وقع في الحكم كتابيا او حسابيا وذلك طبقا لما نص عليه في المادة ١٩١ مرافعات بشرط ان يشمل الحكم سواء في منظومة او في اسبابه العناصر اللازمة لهذا التصحيح بحيث لا تكون هناك حاجة مطلقا للبحث في الموضوع مرة اخرى ( راجع في بحث كل ماتقدم الوسيط للسنهوري الجزء الثاني الطبعة الثانية ص ٨١٣ ، الوجيز لنفس المؤلف ص ٧٢٢ ومابعداها ، واصول الاثبات في المواد المدنية لسليمان مرقص ص ١٥٣ ، والاثبات لعبد المنعم الصده ص ١٤١ ورسالة الاثبات لنشأت الجزء الثاني ص ٧٨ قاعدة رقم ٦٢٤ والاثبات لمحمد عبد اللطيف الجزء الثاني ص ١٥١ ومابعداها والاثبات لابو الرضا ص ٢٤١ ومابعداها ) .

### حجية الاحكام المستعجلة :

من المقرر ان الاحكام المستعجلة لا تؤثر في محكمة الموضوع عند نظر الدعوى او اصل الحق ولا تحوز امامها حجية الشيء المحكوم فيه بل ان لها ان تعدل او تغير فيها كما ان لها الا تعتبرها ومن ثم فلمحكمة الموضوع على الرغم من صدور حكم مستعجل يفيد صحة اجراءات التنفيذ التي اتخذها الدائن ان تعتبر الاجراءات المذكورة غير صحيحة وتقضى بالزام الدائن بتعويض عنها ويستثنى من ذلك الاحكام التي تصدر في دعاوى اثبات الحالة فانها تبقى دائما هي وتقارير الخبراء الذين عينوا فيها محل اعتبار محكمة الموضوع عند الحكم في اصل الحق الذي اسس عليها بشرط صدورها في حدود القانون وعن امور مستعجلة حقيقية .

غير انه رغم ان الاحكام التي تصدر في الاجراءات المستعجلة وقتية الا انها تقيد القضاء المستعجل وتلزم طرفي الخصومة فليس للأول ان يعدل بقرار ثان عما قضى به أولا وكذلك ليس للأخيرين ان يرفعوا دعوى ثانية بذات الموضوع امام المحكمة المستعجلة بقصد الوصول الى حكم مانع او معدل للحكم الأول

المصادر في الدعوى الأولى الا اذا حصل تغيير او تعديل في الوقائع المادية او في المركز القانوني للطرفين او لأحدهما .

### حجية الاحكام التي تنشئ الحالة المدنية والاحكام التي تقرها :

الاحكام التي تنشئ الحالة المدنية هي وحدها التي تكون لها حجة على الناس كافة دون التي تقرها وقد قضت محكمة النقض بالآتي « لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الاحكام التي تنشئ الحالة المدنية هي وحدها التي تكون حجة على الناس كافة دون تلك التي تقرها ، وكان الحكم الصادر بتقدير سن المورث وتحديد تاريخ ميلاده التقريبي يقر حالة ولا ينشئها باعتبار انه لا يقصد منه سوى اثبات ميلاد المطلوب قيد اسمه بدفاتر المواليد ونسبته الى امه وابيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما اثارته الطاعنة بسبب النعى في قوله « . . اما السن التقديرية للمورث الثابتة بالمستخرج الرسمي وبناء على حكم قضائي غائه كما قالت محكمة اول درجة وبحق فان تقدير السن انما يخضع للظواهر الجسمانية والتي تختلف من شخص لآخر وذلك امر ملموس للان ولم يقطع به الحطب العلمي برأى قاطع فلا يستطيع احد تقدير السن بما يطابق واقع تاريخ الميلاد عند جهالته ومن اجل هذا جرى فقهاء المذهب الحنفي بأنه لا يحلف على السن لأنه كما سبق القول مما لا يدخل تحت العلم اليقيني الذي يرد عليه التحليف » . . وكان هذا الذي اورده الحكم يكفي للرد على دفاع الطاعنة المؤسس على واقعة ظنية لا يسوغ ابتناء الاحكام عليها ، فان النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب يكون على غير اساس ( نقض ١٩٧٩/٣/٧ سنة ٣٠ العدد الاول ص ٧٥٣ ) .

**قضاء المحكمة الدستورية بتعيين محكمة مختصة لنظر النزاع يسبغ الولاية من جديد على هذه المحكمة ولو كانت قد اصدرت قبل ذلك حكمها فيها بعدم اختصاصها :**

اذا قضت المحكمة المدنية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى تأسيسا على ان الاختصاص معقود لجية قضائية اخرى كمحكمة القضاء الاداري مثلا الا ان المحكمة الاخيرة قضت بدورها بعدم الاختصاص ثم عرض النزاع على المحكمة الدستورية لتحديد الجهة المختصة بنظر النزاع وقضت بتعيين محكمة مختصة بنظره فان هذا الحكم يسبغ الولاية من جديد على هذه المحكمة ولو كانت قد اصدرت فيها حكما بعدم اختصاصها ولا يجوز لها في هذه الحالة ان تقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وبذلك قضت المحكمة الدستورية العليا قائلة « وحيث ان النزاع حول تقدير القيمة الاجبارية



للوحدات التي يستأجرها المدعى عليهم من المدعية قد طرح على القضاء العادي ثم على القضاء الإداري فتخلت كل من هاتين الجهتين القضائيتين عن نظره مما يتوافق به مناط طلب تعيين الجهة المختصة بالفصل في موضوع الدعوى ، ولا يؤثر في ذلك إعادة عرض النزاع على القضاء العادي مرة أخرى وصدور حكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بعدم الاختصاص واستئناف هذا الحكم الأخير ، ذلك أن المشرع اذ ناظ بالحكمة الدستورية العليا دون غيرها - في البند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - الفصل في تنازع الاختصاص بتعيين الجهة القضائية المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي إذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها وتخلت كلتاهما عن نظرها فإن مقتضى الحكم الصادر منها بتعيين الجهة المختصة اسباغ الولاية من جديد على هذه الجهة بحيث تلتزم بنظر الدعوى غير مقيدة بسبق اختصاصها - ولو كان هذا الحكم قد أصبح نهائيا - أو بصدور حكم بعدم جواز نظر الدعوى قوامه سبق الحكم بعدم اختصاصها - ( الحكم الصادر بجلسة ٧ / ٣ / ١٩٨١ في القضية رقم ١٧ سنة ١ ق تنازع ) .

**فتاوى الجمعية العمومية بقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ليست لها حجية .**

هذه الفتاوى وإن كانت ملزمة للجانبين الذين ثارت بينهما المنازعة الصادرة بشأنها الفتوى إلا أنها لا تعد احكاما وليست لها حجية الأمر المقضى وهذا ما قضت به المحكمة الدستورية العليا قائلة « تنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبقا في المسائل والموضوعات الآتية : المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين هذه الجهات بعضها البعض ، ويكون رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين ، ومؤدى هذا النص أن المشرع لم يسبغ على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ولاية القضاء في المنازعات التي تقوم بين فروع السلطة التنفيذية وهيئاتها ، وإنما عهد إليها بمهمة الافتاء فيها بإبداء الرأي مسبقا على ما يفصح عنه صدر النص . ولا يؤثر في ذلك ما أضفاه المشرع على رأيها من صفة الالتزام للجانبين لأن هذا الرأي الملزم لا يتجاوز حد الفتوى ولا يرقى به نص المادة ٦٦ المشار إليها إلى مرتبة الاحكام ، ذلك أن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ليست من بين ما يتألف منه القسم القضائي لمجلس الدولة ،

ولاتباع عند طرح المنازعة عليها الاجراءات التي رسمها قانون المرافعات  
أو أية قواعد اجرائية أخرى تقوم مقامها وتتوافر بها سننات اجراءات  
التقاضي وضماناته كما لا يحوز الرأي الذي تبديه بشأنها حجية الامر  
المقضى . ( الحكم الصادر بجلسته ١٧ يناير سنة ١٩٨١ في القضية رقم ١٥  
سنة ١ ق تنازع ) .

**القرارات التي تصدرها اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي تعتبر  
احكاما قضائية .**

قضت بذلك المحكمة الدستورية العليا قائلة « لما كانت القرارات التي  
تصدرها اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي ، وهي تمارس عملا قضائيا  
اسنده اليها المشرع تعتبر بحسب طبيعتها احكاما قضائية وليست قرارات  
ادارية ، وكان مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي اذ يباشر - في  
صدر اعتماده قرارات هذه اللجنة - ما اختص به بنص صريح في القانون ،  
فان ما يتولاه في هذا الشأن يتداخل مع عمل اللجنة ، وهو عمل قضائي على  
ما سلف بيانه ، بحيث تلحق الصفة القضائية ما يصدره المجلس من قرارات .  
( الحكم الصادر بجلسته ٧ فبراير سنة ١٩٨١ في القضية رقم ٩ سنة ١ ق  
« دستورية » .

**الامر بتوقيع الحجز التحفظي لا يعد حكما : قضت المحكمة الدستورية  
العليا بان « الامر الصادر من رئيس محكمة القضاء الاداري بتوقيع الحجز  
التحفظي على زجاجات مقلدة - طبقا لنص المادة ٤٩ من القانون رقم ١٢٢  
لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والنماذج الصناعية المعدل بالقانون  
رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ - لا يعد حكما ، لانه لم يصدر في خصومة انعقدت امام  
القضاء وانما صدر بموجب السلطة الولائية للقاضي ، ولم يحسم به النزاع  
بين الطرفين ، كما انه لا يحوز حجية الامر المتقضى . ( الحكم الصادر بجلسته  
٧ / ٣ / ١٩٨١ في القضية رقم ١٨ سنة ١ ق « تنازع » ) .**

### حجية الاحكام المؤقتة :

من المقرر ان الاحكام المؤقتة ليس لها حجية مثال ذلك الطلب الذي يقدم  
للمحكمة الاستئنافية بوقف نفاذ الحكم المستأنف فالقضاء في هذا الطلب سواء  
بالرفض أو القبول هو قضاء وقتي لا يقيد المحكمة عند نظر الموضوع ولها  
ان تقضى على خلافه ( نقض ١٩ / ١ / ١٩٧١ سنة ٢٢ ص ١٧ ) .  
ومن المقرر ان الاحكام الصادرة بالنفقة في مسائل الاحوال الشخصية  
لها حجية مؤقتة تزول بزوال اسبابها .

ومن المقرر ان الاحكام التى تصدر برفض الدعوى بحالتها لها حجية موقوتة ولا يجوز معاودة طرح النزاع متى كانت ظروف الدعوى لم يطرأ عليها تغيير .

كما ان الاحكام الصادرة فى دعاوى الحيازة تحوز حجية مؤقتة ولا تحوز الحجية عند نظر الدعوى الموضوعية المتعلقة بأصل الحق لان الدعوى الاخيرة تختلف موضوعا وسببا عن دعوى الحق .

#### اثر قبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها :

يترتب على قبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ان تحسم الخصومة وتقف المحكمة عند حد قبول الدفع ولا تتعرض للموضوع وقد استقرت احكام النقض على ذلك

#### احكام النقض :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى فى ذاته - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو دفع للدعوى برمتها فى موضوعها ومتى قبلته محكمة الموضوع فقد انحصرت الخصومة فى هذا الموضوع امامها . ( نقض ٢٥ / ٢ / ١٩٨٢ طعن رقم ٥٦٣ لسنة ٤٩ قضائية ، نقض ٥ / ٦ / ١٩٦٨ سنة ١٩ ص ١١٠٤ ) .

٢ - وضع اليد واقعة مادية يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات . رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . لا ينال من حجية الحكم السابق . جواز الاستناد اليه كقرينة على ثبوت الحق محل النزاع . ( نقض ٢٦ / ١ / ١٩٨٢ طعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٣ قضائية ) .

رفع أكثر من دعوى متحدثين فى الخصوم والموضوع والسبب قبل أن يصبح الحكم الصادر فى احدهما نهائى :

قد يحدث أن يرفع شخص دعوى معينة ويقضى فيها ابتدائيا برفض دعواه فيستأنف الحكم وفى الوقت ذاته يرفع دعوى جديدة على نفس الخصم فى الدعوى السابقة وبذات الطلبات ولنفس السبب .

وهنا يثور البحث حول اثر الحكم السابق على الدعوى الجديدة . أصدرت محكمة النقض فى هذا الصدد عدة احكام محصلها أن رفع الاستئناف يوقف حجية الحكم المستأنف وبالتالي تكون الدعوى الثانية مقبولة ويجوز



للمحكمة ان تفصل فيها على خلاف الحكم السابق طالما ان الاستئناف لم يفصل فيه ( نقض ٧٩/١١/٢٠ ، نقض ٨٠/٥/١٧ ، نقض ٦٨/٤/١٨ وسترد هذه الاحكام في نهاية التعليق على المادة ) .

والرأى عندنا أن هذه الاحكام محل نظر ذلك ان المشرع يهدف دائما الى منع صدور احكام متعارضة والا تنشغل المحاكم بالفصل في موضوع واحد وسببه واحد بين ذات الخصوم اكثر من مرة وهذه الحكمة من التشريع تناهض ما انتهت اليه احكام محكمة النقض ومن ثم فنرى اتساقا مع حكمة التشريع أن تقضى المحكمة التى رفعت اليها الدعوى الاخيرة بوقفها عملا بالمادة ١٢٩ مرافعات وذلك منعا من تضارب الاحكام ولحسن سير العدالة ولا يقدح في ذلك أن المشرع قد أجاز الطعن بالنقض لتضارب حكيمين نهائيين . فانه لم يقصد أن يبيح نظر دعويين عن موضوع واحد وبين ذات الخصوم حتى يصدر فيهما حكيمين متناقضين ولكن المشرع تصور أن يصدر الحكيم من محكمتين خطأ دون ان تدري التى أصدرت الحكم الاخير بالحكم السابق .

#### احكام النقض :

( ا ) الاحكام التى تتضمن المبدأ الخاص بكون الحكم صادرا من محكمة مختصة .

١ - القضاء العادى ولايته عامة . له التحقق عند بحث حجية الحكم الصادر من جهة قضاء أخرى من أنه صدر في حدود الولاية القضائية لهذه الجهة . انعدام حجية حكم جهة القضاء متى خرج عن حدود ولايته أمام جهة القضاء صاحبة الولاية ( نقض ٢ / ٥ / ١٩٦٧ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٨ ص ٩٣١ ، نقض ٢٨ / ١ / ١٩٨٠ طعن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ قضائية ) .

٢ - الحكم الصادر من جهة قضائية غير مختصة لا حجية له أمام جهات القضاء الاخرى . له حجية أمام محاكم الجهة التى أصدرته ولو خرج في قضائه عن الولاية التى منحها المشرع لتلك المحاكم ( نقض ٢٤ / ٢ / ١٩٦٦ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٧ ص ٤١٢ ، نقض ٢٨ / ١ / ١٩٨٠ طعن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ قضائية ) . للمحاكم العادية التحقق من صدوره فى حدود الولاية القضائية لهذه الحجية . ( نقض ٢١ / ٢ / ١٩٨٠ طعن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٠ قضائية ) .

٣ - متى كانت هيئة التحكيم قد انتهت في قرارها بخصوص ما طلبته

النقابة من الزام الشركة باعداد مساكن صحية للعمال الى انها تهيب بالشركة ان تسهل على عمالها سكنى هذه المساكن على الوجه الملائم فان هذا الذي انتهى اليه القرار لا يخرج مخرج الالزام ولا تنحصر به الخصومة وفي ذلك ما يعينه ( نقض ١٦ / ١٢ / ١٩٦٤ مجموعة الكتب الفنى سنة ١٥ ص ١١٤٦ ) .

٤ - لا يحوز الحكم حجية الامر المقضى الا اذا اتحد الموضوع والخصوم والسبب في الدعوى التى سبق الفصل فيها والدعوى المطروحة بحيث اذا تخلف أحد هذه العناصر كان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيه غير متوفر الاركان . وتقدير اختلاف الموضوع فى الدعويين مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع ، واذ كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد جرى فى قضائه فى امكان اعادة النظر فى قرارات هيئة التحكيم اذا تغيرت الظروف الاقتصادية فان هذا النظر لا مخالفة فيه للقانون ( نقض ٣ / ١ / ١٩٦١ مجموعة الكتب الفنى سنة ١٣ ص ١٣ ، نقض ٢٤ / ٢ / ١٩٧٠ سنة ٢١ ص ٢٩٥ ) .

### تعليق :

فى تقديرنا ان هذا الحكم محل نظر ذلك ان وحدة الموضوع فى الدعويين او اختلافه ليس أمرا موضوعيا بحتا وانما هو واقع يخالطه قانون ومن ثم فالرأى عندنا ان تنبسط رقابة محكمة النقض على الحكم المطعون فيه وتتناول فى بحثها ما اذا كان الموضوع فى الدعويين واحدا ام مختلف وذلك اذا ما تمسك الخصوم أمام محكمة الموضوع بوحدة الموضوع او عدم وحدته .

٥ - متى كان الثابت أن طرفى الخصومة قد لجأ الى التحكيم فيما كان ناشئا بينهما من منازعات متعددة بشأن زراعة الأتبان المملوكة لهما وكان حكم المحكمين قد فصل بصفة نهائية فى هذه المنازعات وقضى لاحدهما بأحقية فى استلام أتيان معينة بما عليها من الزراعة وكانت هذه الزراعة قائمة فى تلك الارض فعلا وقت صدور حكم المحكمين فان احقية المحكوم له للزراعة المذكورة يكون أمرا مقضيا له بموجب حكم المحكمين ضد الخصم الآخر وتكون دعوى هذا الأخير بطلب أحقيته لهذه الزراعة مردودة بما لهذا الحكم من قوة الأمر المقضى ومن حجيته قبله ، ولا يقدح فى ذلك ان يكون هو الزارع لتلك الزراعة ولا يغير من ذلك أيضا الا يكون الحكم قد تنفذ بالاستلام فان عدم تنفيذ الاحكام لا يخلل بما لهما من حجية لم تنقض باى سبب من

الاسباب التي تنتفي بها قانونا ( نقض ٥٧/٢/١٤ مجموعة المكتب الفني سنة ٨ ص ٢٢٩ ) .

٦- متى أصبح الحكم الابتدائي الصادر في دعوى الملكية نهائيا بالحكم بتأييده استثنائيا فانه لا سبيل لجدل فيه اذ ان الحكم الاستثنائي يكون قد حاز قوة الامر المقضى حتى ولو كان قد خرج في قضائه على الولاية التي منحها المشرع للمحاكم المدنية . ذلك لان حجية الامر المقضى تسمر على قواعد النظام العام فلا يصح اهدار هذه الحجية امام القضاء المدني بمقولة ان المحكمة قد خرجت في قضائها على ولايتها بقضائها في مسألة هي من مسائل اصول الوقف . كما لا يجوز القول بان من شأن حكم يصدر بعد ذلك من المحاكم الشرعية ان يجرى ذلك الحكم الجنائي حقيقته ( نقض ١٩٥٧/٥/٢٢ مجموعة المكتب الفني سنة ٨ ص ٤٩٦ ) .

#### تعليق

نرى ان هذا الحكم لا يتناقض مع الحكم رقم ٢ لان حجية الحكم الصادر من جهة قضائية يقيد هذه الجهة حتى ولو كان مخالفا لقواعد النظام العام او صادرا من محكمة غير مختصة ولائيا باصداره الا انه لا يقيد الجهة القضائية الأخرى المختصة ولائيا بنظر النزاع ويكون عليها اطراحه اذا تبين لها انه صدر في غير حدود ولاية المحكمة التي أصدرته .

٧- متى كان الحكم صادرا من محكمة خارج حدود ولايتها فان قبوله او تنفيذه ليس من شأن أيهما ان يسبغ عليه قوة الامر المقضى بل ان هذا الحكم يعتبر كأنه لم يكن بحيث يكون للمحكمة ذات الولاية اذا ما رفع اليها النزاع ان تنظر فيه كأنه لم يصبق عرضه على القضاء ( نقض ٢٢ / ٢ / ١٩٥٠ مجموعة النقض في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٥٥ قاعدة ٢٢٩ ، نقض ٢٦ / ١١ / ٧٤ سنة ٢٥ ص ١٢٨٦ ) .

٨- قضاء محكمة الاحوال الشخصية بتوقيع الحجر استنادا الى توافر شرائطه من التصرفات الصادرة من المحجور عليه . لا يعد قضاء منها بطلانها اذ هي لا اختصاص لها في ذلك . هذا القضاء لا يحوز حجية في دعوى بطلان التصرف ( نقض ٧١/١/٢١ سنة ٢٢ ص ١٠٨ ) .

٩- اعلانات الوراثة الشرعية . دليل على ملكية الوارث لتصيب فيما يثبت انه كان ملكا للمورث عند وفاته . دخول عين معينة في التركة . لا حجية للاعلام الشرعي بشئانه . ( نقض ٨ / ٢ / ١٩٨٠ طعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٤ قضائية ) .



١٠ - القرارات النهائية الصادرة من لجان الفصل في المنازعات الزراعية في حدود اختصاصها • اكتسابها قوة الامر المقضى • اثره • عدم جواز معاودة النظر فيما فصلت فيه • ( نقض ٦ / ٦ / ١٩٨١ طعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥٠ قضائية )

١١ - قرارات لجان قسمة الاعيان الموقوفة • ق ٥٥ لسنة ١٩٦٠ • اعتبارها بمثابة احكام مقررة لقسمة بين اصحاب الشأن ، حجيتها نسبية لا تتعدى الى غير خصوم الدعوى • ( نقض ٢٤ / ٢ / ١٩٨٢ طعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٠ قضائية )

١٢ - لجان تقييم المنشآت المؤممة • اختصاصها • نهائية قراراتها • شرطه • عدم اختصاصها بالفصل في المنازعات بين المنشأة المؤممة والغير • فصلها في هذه المنازعات لا يكتسب حصانة تحول دون طرحها على المحكمة المختصة ولا يعد طعنا في قراراتها • ( نقض ٣٠ / ١١ / ١٩٨١ طعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٨ قضائية )

١٣ - تصديق المحكمة على عقد الصلح • ماهيته • لا يعد قضاء له حجية الشيء المحكوم فيه • البيع الذي سبق ان تحرر بشأنه عقد صلح صدقت عليه المحكمة • القضاء ببطلانه لصوريته • لاخطا • ( نقض ١٠ / ١٢ / ١٩٨١ طعن رقم ٨٩٩ لسنة ٤٣ قضائية )

١٤ - صدور قرار التفسير من المحكمة العليا باختصاص محكمة الحراسة دون غيرها بنظر الاوامر الصادرة من المدعى العام الاشتراكي بمنع التصرف في الاموال او ادارتها • مؤداه • ليس لجهة القضاء العادي الفصل في منازعة متعلقة بهذه الاوامر • ( نقض ٢٤ / ٢ / ١٩٨١ طعن رقم ١٢٤٦ لسنة ٢٩ قضائية )

١٥ - قرارات التفسير الصادرة من المحكمة العليا • لها ذات القوة الملزمة للنص الذي انصب عليه التفسير • ليس لاية جهة قضائية اخرى بحث توافر شروط قبول طلب التفسير • ( نقض ٢٤ / ٣ / ١٩٨١ طعن رقم ١٢٤٦ لسنة ٢٩ قضائية )

١٦ - لئن كانت للقرارات التي تصدرها لجان الفصل في المنازعات الزراعية في حدود اختصاصها حجية امام المحاكم الا ان تلك الحجية لا تكون لها

الا اذا كانت قد صدرت في النزاع ذاته موضوعا وسببا بين الخصوم انفسهم .  
( نقض ١٩٨٢/٢/٢٥ طعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٩ قضائية ) .  
١٧ - الحكم بعدم دستورية نص في القانون . حجيته مطلقة ينصرف اثرها الى الكافة . الحكم بعدم دستورية المادة ١١٧ من القرار بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن تعويض افراد القوات المسلحة . اثره . لجهة القضاء نظر دعاوى التعويض بالتطبيق لاحكامه . ( نقض ١٩٨٢/٢/١٦ طعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٢ قضائية ) .

١٨ - انه وان كان القاضى وهو يصدق على محضر الصلح لا يكون قائما بوظيفة الفصل في خصومة لان مهمته تقتصر على اثبات ما حصل امامه من اتفاق ولا يعدو هذا الاتفاق ان يكون عقدا ليس له حجية الشيء المحكوم فيه، الا ان المادة ٥٥٣ من القانون المدنى نصت على ان « تنحسم بالصلح المنازعات التى يتناولها ، ويترتب عليه انقضاء الحقوق فى الادعاءات التى نزل عنها اى من المتعاقدين نزولا نهائيا ، مما مؤداه انه اذا انحسم النزاع بالصلح لا يجوز لاي من المتصلحين ان يجدد هذا النزاع . باقامة دعوى به ولا بالمضى فى الدعوى التى كانت مرفوعة بما حسمه الطرفان صلحا .

ولما كان الواقع ان الطاعن اقام الدعوى طالبا الحكم بصورية عقد البيع المؤرخ ١٩٦٢/١/١ الصادر منه للمطعون عليه تأسيسا على انه يستر وصية ، ورد الاخير بان العقد حقيقى منجز وان النزاع قد انتهى بالصلح الذى تم فى الدعوى رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٦٢ مدنى جزئى المطرية والذى اقر فيه الطاعن بصحة ونفاذ عقد البيع ، وكان الحكم المطعون فيه - على ما يبين من اسبابه - بعد ان ناقش اوجه الدفاع التى قدمها طرفا الخصومة ، خلص الى ان عقد البيع موضوع الدعوى عقدا حقيقيا وان الصلح الذى تم فى الدعوى رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٦٢ مدنى جزئى المطرية وقد انتفت صحة الطعن بصورية العقد يكون مانعا من اعادة طرح النزاع بشأن صحة البيع وصلاحيته لنقل الملكية بدعوى جديدة ، ثم انتهى الحكم الى القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فان هذا القضاء يكون متساويا فى نتيجته مع ما تؤدى اليه اسباب الحكم فى مجموعها وهو القضاء برفض الدعوى . لما كان ذلك فان النعى على الحكم المطعون فيه فى هذا الصدد لا يتحقق به للطاعن الا مصلحة نظرية بحته وهى لاتصلح اساسا للطعن ، فيكون هذا النعى غير مقبول . ( نقض ١٩٧٩/٤/٥ لسنة ٢٠ العدد الثانى ص ٢٧ ) .

١٩ - اختصاص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى مقصور على المنازعات التى تقوم بين جهة الاصلاح الزراعى وبين المستولى لديهم او الغير

مدعى الملكية بشأن الاستيلاء على الأرض • ( نقض ١٩٨٢/٢/٢٥ طعن رقم ٦٩٦ لسنة ٤٨ قضائية ) •

٢٠ - إذ كان الثابت في الأوراق أن المطعون ضده أقام الدعوى أمام المحكمة الإدارية بمجلس الدولة على وزارة الخزانة طالبا إلغاء قرار فصله وما يترتب على ذلك من آثار وكان من بين ما أثاره المطعون ضده في تلك الدعوى أن علاقته بالوزارة علاقة عقدية وليست تنظيمية ، فإن مقتضى الفصل في تلك الدعوى أن تبحث المحكمة في حقيقة العلاقة بين الطرفين ثم قطعت في أسباب حكمها بحقيقة العلاقة بينهما ، وإذا كان ذلك فإن الحكم المذكور يكون قد حسم النزاع بين الطرفين في خصوص تكييف العلاقة بينهما وقطع بانها علاقة تنظيمية تختص ولائيا جهة القضاء الإداري دون جهة القضاء العادي بنظر المنازعات الناشئة عنها ولما كان ذلك لازما للفصل في تلك الدعوى فإن الحكم السابق وهو حكم نهائي حاز قوة الأمر المقضى في شأن الاختصاص الولائي وتكييف العلاقة بين الطرفين ويمنعهما من التنازع في هاتين المسألتين في الدعوى الحالية ولو بادلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو اثبثت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى اختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى وقضى فيها تأسيسا على أن المطعون ضده ليس موظفا عاما فإنه يكون قد فصل في النزاع على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى • ( نقض ١٩٧٩/٣/١٧ سنة ٢٠ العدد الأول ص ٨٣٤ ) •

٢١ - فصل لجنة الطعن في موضوع شكل المنشأة واعتبارها شركة تضامن • عدم طعن مصلحة الضرائب في قرار اللجنة • صيرورته نهائيا مانعا من العودة للمناقشة فيه في هذا الخصوص ( نقض ٧٣/٥/١٦ سنة ٢٤ ص ٧٦١ ) •

٢٢ - أنه وإن كانت محكمة القضاء الإداري هي المختصة وحسبها بالفصل في المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية ، إلا أنه متى صدر الحكم فيها بالالتزام أصبح سندا يمكن التنفيذ به على أموال المحكوم عليه ، وتختص المحاكم المدنية بمراقبة إجراءات التنفيذ ، والنظر في مدى صحتها وبطلانها باعتبارها صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بالمال ، ويختص القضاء المستعجل باعتباره فرعا منها بنظر الاشكالات الوقتية المتعلقة بالتنفيذ ، إذ لا شأن لهذه الاشكالات بأصل الحق الثابت بالحكم المستشكل فيه كما أنها لا تعد طعنا على الحكم ، وإنما تتصل بالتنفيذ ذاته للتحقق من مطابقته لأحكام القانون ، وذلك بخلاف المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات



الوقت ، والتي تتصل بموضوع المنازعات الخارجة عن اختصاص القضاء العادي والتي قد يرى القاضي المستعجل فيها ما لا يراه قاضي الدعوى ، وهي المسائل التي استقر قضاء هذه المحكمة على عدم اختصاص القضاء المستعجل بنظرها . واذ كان الواقع في الدعوى ان الاشكال المرفوع من المطعون عليه قد قصد به منع التنفيذ على السيارة الملوكة له امتنادا الى ان الدين المحجوز من اجله الثابت بحكم محكمة القضاء الاداري يتعلق بالمنشأة التي كان يملكها وانه لم يعد مسئولا عن ادائه بعد تأميم هذه المنشأة ، وزيادة اصولها عن خصومها ، دون ان يكون مبنى الاشكال نزاعا مما يختص به القضاء الاداري وحده ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى باختصاصه بنظر الاشكال تطبيقا لنص المادة ١/٤٩ من قانون المرافعات السابق قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ( نقض ١/٢/٧٣ سنة ٢٤ ص ١٣١ ) .

### تعليق على الحكم الأخير :

مقتضى هذا الحكم ان كل اشكال في سند تنفيذي سواء اكان صادرا من محكمة ادارية او موثق مختص او من محكمة جنائية بتعويض مالي يختص بنظره قاضي التنفيذ لان الاشكال لا يعد طعنا على السند التنفيذي وانما يتصل بالتنفيذ ذاته للتحقق من مطابقتها لاحكام القانون .

٢٣ - القرار الصادر بتوقيع الحجر للعتة له حجية مطلقة تسرى في حق الناس جميعا بوصفه منشئا لحالة مدنية . ( نقض ١/١/٧٤ سنة ٢٥ ص ٩٢ )

٢٤ - الحكم باشهار الافلاس ينشئ حالة قانونية جديدة هي اثبات توقف المحكوم عليه عن دفع ديونه ولذلك فقد رسم له القانون اوضاعا خاصة تكفل لهم العلانية من حيث اجراءات الاعلان عن صدوره ليكون حجة على الكافة . ( نقض ٧/٢/١٩٧٢ سنة ٢٢ ص ٢١١ ) .

٢٥ - لجنة الفصل في المنازعات الزراعية . القرار الصادر منها برفض طلب ثبوت العلاقة الايجارية : اكتساب حجية الشيء المحكوم فيه . عدم جواز اثاره هذه المنازعات من جديد امام المحكمة . ( نقض ١٠ / ٥ / ١٩٧٩ طعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٢٦ - المحاكم هي صاحبة الولاية العامة للقضاء فتختص بالفصل في كافة المنازعات ايا كان نوعها وايا كان اطرافها ما لم تكن ادارية او يكون الاختصاص بالفصل فيها مقررا بنص الدستور او القانون لجهة اخرى

استثناء لعل أو لآخرى فليست العبرة بثبوت العلة وإنما بوجود النص .  
( نقض ٢٧ / ٢ / ١٩٨٣ طعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٢٧ - مؤدى نص المادة ٩٢ من الدستور أن اختصاص مجلس الشعب بالفصل في صحة عضوية أعضائه اختصاص استثنائي فلا يتوسع فيه ولا يقاس عليه فيقتصر على الطعن في صحة العضوية به ويكون لقراره في شأنها حجية الأمر المقضى به طبقاً لشروط الحجية المنصوص عليها في المادة ١٠١ من قانون الإثبات . ( نقض ٢٧ / ٢ / ١٩٨٣ طعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٢٨ - النزول عن الحكم بعد صدوره ولئن كان يستتبع النزول عن الحق الثابت به طبقاً لما تقضى به المادة ١٤٥ من قانون المرافعات إلا أن الاعتداد بذلك لا يكون إلا في خصومة بشأنه مطروحة على القضاء في نطاق ولاية المحكمة بالفصل فيه سواء كان التنازل قد تم أمام المحكمة أو بعيد عنها .  
( نقض ٢١ / ١١ / ١٩٨٢ طعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٢٩ - مقتضى نصوص المواد من ١٠٦ - ١٢١ الواردة بالفصل الثاني من الباب الثالث من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز للمحامي أن يطالب خصمه بتقدير اتعابه على أساس من هذا القانون إلا إذا كانت تربطه به صلة الوكالة وأن اختصاص مجلس النقابة بمقصور على تقدير الاتعاب والفصل في طلب صحة الحجز وحسب فإن هو تعرض للفصل في منازعة أخرى خارج هذا النطاق فإن قراره في هذا الخصوص لا يكون له أية حجية ويعتبر كأن لم يكن . ( نقض ٢٨ / ١٢ / ١٩٨٢ طعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٩ قضائية ) .

**الاحكام التى تتضمن المبدأ الخاص باشتراط ان يكون الحكم قطعياً :**

١ - الحكم القطعى هو الذى يضع حداً للنزاع فى جملته أو فى جزء منه أو فى مسألة متفرعة عنه بفصل حاسم لا رجوع فيه من جانب المحكمة التى أصدرته . ( نقض ٣٠ / ٤ / ١٩٧٥ سنة ٢٦ ص ٨٦٠ ) .

٢ - الحكم بوقف الدعوى حتى يفصل فى مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها حكم قطعى يمنع المحكمة من معاودة النظر فى الموضوع دون أن يقدم لها الدليل على تنفيذ ذلك الحكم . ( نقض ١٧ / ٤ / ١٩٧٤ سنة ٢٥ ص ٦٩٨ ، نقض ٤ / ٤ / ١٩٨٣ طعن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٠ قضائية ) .

٣ - الحكم بتحقيق الدعوى سواء أكان بتدبير خبير أو بأي طريق آخر من طرق الإثبات لا يحوز حجية بالنسبة لما يثيره من وجهات نظر قانونية أو افتراضات موضوعية مادام لم يتضمن حسماً لخلاف بين الخصوم ويجوز العدول عنه والاتفاقات عما تضمنته من آراء قانونية أو افتراضات واقعية بقصد إنبارة الطريق أمام التحقيق للمأمور به حتى تنهى الدعوى للفصل في موضوعها (نقض ٢٥ / ١ / ١٩٧٨ سنة ٢٩ ص ٣٠٧ ، نقض ٣٠ / ٣ / ١٩٨٢ طعن رقم ٢١١ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٤ - حجية الحكم . ماهيتها . ما لم تفصل فيه المحكمة بالفعل لا يكون موضوعاً لحكم حاز قوة الأمر المقضى . (نقض ١٢ / ١١ / ١٩٨١ طعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٥ - التصريح بإيداع باقى الثمن خزانة المحكمة . لا يعتبر فصلاً في الخصومة . عدم اكتسابه حجية الأمر المقضى . (نقض ١٨ / ١١ / ١٩٨١ طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٥ - قضاء محكمة الاستئناف بأحالة الدعوى الى التحقيق . عدم اشتماله على قضاء قطعى . قضاؤها من بعد بتأييد الحكم الابتدائى . لامخالفة فيه لحجية الأمر المقضى . (نقض ٧ / ٤ / ١٩٨١ طعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٦ - تقدير المحكمة للدليل فى الدعوى . لا يحوز قوة الأمر المقضى . (نقض ٢٤ / ١١ / ١٩٨١ طعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٧ - وقف الدعوى جزاء . اثره . اعتباره حكماً يجوز الطعن فيه فور صدوره . عدم الطعن فيه . اثره . صيرورته حائزاً لقوة الأمر المقضى . (نقض ٢٤ / ١١ / ١٩٨١ طعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٨ - محكمة الموضوع لا تكون ملزمة بوقف الدعوى بالمطالبة بمقابل التحكير أو بمقابل الانتفاع أو القيمة الايجارية الا اذا اثبتت منازعة حول ملكية العين الوارد عليها هذا الطلب ، اما اذا اثبتت وفصل فيها بقضاء قطعى فان المنازعة لا يكون لها محل بعد هذا القضاء ولا يكون لمن صدر عليه الحكم بذلك ان يعود لمناقشة المسألة التى تم الفصل فيها ، كما لا يجوز ذلك للمحكمة حتى لو قدمت لها ادلة جديدة قاطعة فى مخالفة الحكم السابق ومتى احتوى الحكم بتدبير خبير فى اسبابه على القضاء بصفة قطعية فى شق من الخصومة فانه لايجوز إعادة النظر فى هذا القضاء لدى ذات المحكمة ، لما كان ذلك وكان حكم



محكمة اول درجة المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد جاء به وان المحكمة عندما اصدرت حكمها بندي مكتب الخبراء لتقدير قيمة الحكر قطعت في اسباب حكمها بان منازعة المدعى عليهم في الملكية لاتستند الى سبب صحيح ومن ثم لايحوز لهم العودة الى اثاره هذه المنازعة امام نفس المحكمة كما لايحوز للمحكمة ذاتها ان تقضى على خلاف ذلك الحكم ، فان المحكمة تكون قد طبقت القانون صحيحا ويكون طلب الطاعنين وقف الدعوى حتى يفصل في الملكية غير سديد بعد ان ثبت للمحكمة انهم لايمتلكون الارض المطالب بمقابل تحكيرها .  
( نقض ١٩٧٩/١/٢٤ سنة ٣٠ العدد الاول ص ٣٣٨ ) .

٩ - الحكم القطعي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ذلك الذي يضع حدا للنزاع في جملته او في جزء منه او في مسألة متفرعة عنه بفصل حاسم لا رجوع فيه من جانب المحكمة التي اصدرته ، ولا حجية للحكم الا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة ضمنية حتمية سواء في المنطوق او في الاسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها . ( نقض ١٩٨٣ / ٢ / ٢ طعن رقم ١٥٥٠ لسنة ٤٨ قضائية ، نقض ١٩٨٣ / ١ / ١٢ طعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٩ قضائية ) .

١٠ - مؤدى ما يقضى به المادة التاسعة من قانون الاثبات من انه يجوز للمحكمة الا تأخذ بنتيجة اجراء الاثبات بشرط ان تبين ذلك في اسباب حكمها لان القاضي غير مقيد بما يكون قد شف عنه حكم الاثبات من اتجاه في الرأي ، ومن ثم فلا يحوز قوة الامر المقضى بحيث يجوز للمحكمة الا تأخذ بما اسفر عنه ما امرت به من اجراءات الاثبات على ان يتضمن الحكم الصادر في الموضوع اسباب العدول . ( نقض ١٩٨٣ / ٤ / ١٨ طعن رقم ٩٦٣ لسنة ٤٨ قضائية ) .

١١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع لا حجية له ، وان اسبابه لا تحوز حجية الامر المقضى الا اذا كانت مرتبطة بالمنطوق ولازمة لحصل نتيجته . ( نقض ١٩٨٣ / ٤ / ١٨ طعن رقم ٩٦٣ لسنة ٢٨ قضائية ، نقض ١٩٨٢ / ١ / ٢٧ طعن رقم ٧٣ لسنة ٥١ قضائية ، لم ينشر ، نقض ١٩٨٠ / ١٢ / ٣ طعن رقم ٤٣٠ لسنة ٤٧ قضائية لم ينشر ، نقض ١٩٧٤ / ٣ / ٢٣ سنة ٢٥ ص ٥٣١ ) .

الاحكام التي تتضمن المبدأ الخاص باشتراط ان يكون الحكم نهائيا :

١ - قوة الامر المقضى صفة تثبت للحكم النهائي ، ولا يمنع من ثبوت هذه

الحصة ان يكون الحكم مما يجوز الطعن فيه بطريق النقض وانه طعن فيه بالفعل . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه برفض طلب وقف الدعوى استنادا الى ان رفع الطعن بالنقض لا ينال من اعتبار الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٣ كلى سوهاج حائزا قوة الامر المقضى ، فان النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير اساس ( نقض ١٩٧٨/٣/٢٠ سنة ٢٩ العدد الاول من ٩٣٢ ) .

٢ - اكتساب الحكم النهائي قوة الامر المقضى . لا يكون الا فيما فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة او ضمنية سواء في المنطوق او في الاسباب المرتبطة به . ما لم تنتظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن ان يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الامر المقضى . ( نقض ١٩٨٢ / ٦ / ٢٣ طعن رقم ٤٨ لسنة ٤٩ قضائية )  
نقض ١٩٨٢ / ٦ / ١٠ طعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٨ قضائية ، نقض ١٩٨١ / ٤ / ٣٠ طعن رقم ١٤٢٣ لسنة ٥٠ قضائية ، نقض ١٩٨١ / ٣ / ١٦ طعن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٣ - قضاء المحكمة الجزئية باحالة الدعوى الى المحكمة الابتدائية لاختصاصها قيميا بنظرها . صيرورته نهائيا حائزا لقوة الامر المقضى . مؤداه اعتبار قيمة الدعوى زائده على مائتين وخمسين جنيها ولو كان الحكم قد خالف القانون . التزام المحكمة الحال اليها بنظر النزاع . ( نقض ١٩٨٢ / ٥ / ٤ طعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٩ قضائية ، نقض ١٩٨٣ / ١ / ١١ طعن رقم ٧٩٣ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٤ - تمسك الطاعن بحجية حكم نهائى امام محكمة الدرجة الاولى يعد مطروحا على محكمة الاستئناف اعتبارا بان الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بما فيها من ادلة ودفع وادعاء . ( نقض ١٩٧٩/١/٣٠ سنة ٣٠ العدد الاول من ٤٤٦ ) .

٥ - تقدير الادلة في الدعوى من سلطة محكمة الموضوع . لها ان تأخذ باسباب حكم قدم اليها ولو لم يعد نهائيا لاقتناعها بصحة النظر الذى ذهب اليه لا باعتبار ان له حجية تلزمها . ( نقض ١٩٨٢/١/٢٦ طعن رقم ٥١ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٦ - لا يقبل الادعاء بانعدام قضاء صدر من المحكمة في دعوى او طعن سواء كان ذلك الادعاء قدم اليها بدعوى مبتدأة او بدفع او انها تعرضت له من تلقاء نفسها لان ذلك ايضا ينال من حجية الاحكام ويفتح الطريق امام الخصوم للبحث بها ما لم تكن مما يقبل الطعن عليه فيكون سبيل المحكوم عليه للادعاء

بذلك هو اتباع الطريق القانوني المرسوم . ( نقض ١٣ / ٢ / ١٩٨٣ طعن رقم ٤١٦ لسنة ٥٢ قضائية ، نقض ٢ / ٢ / ١٩٨٢ طعن رقم ٥٠٩ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٧ - القاعدة ان الحكم القضائي متى صدر صحيحا يظل منتجا اثاره فيمتنع بحث اسباب العوار التي تلحقه الا عن طريق التظلم منها بطريق الطعن المثار به ، ولا سبيل لهدار هذه الاحكام بدعوى بطلان اصلية او الدفع به في دعوى اخرى . ( نقض ١٤ / ٢ / ١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الاول ص ٥٢٠ ) .

٨ - الطعن في الحكم الاستثنائي بالنقض لا ينال من نهائية ذلك الحكم ولا يوقف حجتيه فهو حائز قوة الامر المقضى وحجتيه فيما فصل فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية الى ان ينقض فعلا . ( نقض ١١ / ٤ / ١٩٨٣ طعن رقم ١٤١٤ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٩ - كون المحامي كان ضمن هيئة قضائية اصدرت قضاء حائزا قوة الامر المقضى فيه واصبح حجة على الخصوم ولا فكاك لهم منه لا يحول دون توكيله عن احد الخصوم في باقى النزاع الذي لم يفصل فيه بعد . ( نقض ٢٦ / ١٢ / ١٩٨٠ طعن رقم ١٩٢ لسنة ٤٨ قضائية ) .

١٠ - تنص المادة ١٣٨ من قانون المرافعات في فقرتها الاولى على انه « متى حكم بسقوط الخصومة في الاستئناف اعتبر الحكم المستأنف نهائيا في جميع الاحوال اى ان الحكم يحوز قوة الامر المقضى لا يجوز للمستأنف اعادة استئنافه ولو لم يكن قد سقط في الاستئناف بعد وان اعمال هذا الاثر مشروط بان يكون الحكم الابتدائي قد بقى على حاله ولم تتناوله محكمة الاستئناف باى تعديل او الغاء قبل سقوط الخصومة اما اذا كان الحكم الابتدائي قد عدل في الاستئناف فانه يزول في حدود ما لحقه من تعديل او الغاء . ( نقض ٣١ / ١٠ / ١٩٨٢ طعن رقم ٨٨٩ لسنة ٤٩ قضائية ) .

### احكام النقض الجنائي

١ - من المقرر بنص المادتين ٤٥٤ ، ٤٥٥ من قانون الاجراءات ان قوة الامر المقضى سواء امام المحاكم الجنائية او المحاكم المدنية لا تكون الا لاحكام النهائية بعد صيرورتها باتة متى توافرت شرائطها القانونية وانه ليس للامر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها حجية امام المحاكم الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة . ( نقض جنائي ١ / ٢ / ١٩٨٠ سنة ٣١ ص ١٧ ) .

الاحكام التي تتضمن المبدأ الخاص بتقيد المحكمة المحال اليها الدعوى وحجية حكم عدم الاختصاص والاحالة .



١ - القضاء بعدم الاختصاص والاحالة بحسب قيمة الدعوى تنقيد معه المحكمة المحال اليها بتقدير هذه القيمة ولو بنى على قاعدة غير صحيحة في القانون ( ١٩٧٢/٥/٩ سنة ٢٣ ص ٨٢٨ نقض ١٩٨٢/٥/٤ طعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٢ - القضاء بعدم الاختصاص والاحالة . قضاء منه للخصومة كلها . جواز الطعن فيه على استتقلال . عدم الطعن فيه . اثره . وجوب تقيد المحكمة المحال اليها به ولو خالف صحيح القانون ، امتناع الجدل من بعد في مسألة الاختصاص . ( نقض ١٩٨١/٥/٢١ طعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٤ قضائية ، نقض ١٩٨١/١/١١ طعن رقم ٥٢ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٣ - قضاء المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص والاحالة الى المحكمة الابتدائية لخضوع العين المؤجرة لقوانين الايجار . اكتساب الحكم حجية الامر المقضى . اثره . عدم جواز العودة الى مناقشة امر خضوع العين لقوانين الايجار . ( نقض ١٩٨١/٦/١٣ طعن رقم ١١٧٢ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٤ - حكم محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف واعادة القضية الى محكمة الدرجة الاولى للفصل في موضوعها . انطوائه على قضاء ضمنى بعدم اختصاص محكمة الاستئناف واختصاص محكمة الدرجة الاولى . صيرورته نهائيا حائزا قوة الامر المقضى . وجوب التقيد به امام المحكمة المحال اليها . ( نقض ١٩٨٢/١/١٢ طعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٢ قضائية ) .

الاحكام التي تتضمن ابدا الخاص بصدور الحكم في مسألة أوليوية او أساسية

١ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - انه اذا صدر حكم حائز قوة الامر المقضى بثبوت أو نفي حق في دعوى سابقة بالبناء على مسألة أوليوية فان الحكم يحوز الحجية في تلك المسألة بين الخصوم انفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو الدفع في شأن أى حق آخر يتوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت أو نفي تلك المسألة الأساسية السابق الفصل فيها بين مسؤولاء الخصوم انفسهم ، فان الحكم المطعون فيه اذا انتهى في قضائه الى رفض دعوى الطاعنة بمطالبة الشركة المطعون ضدها بالرسوم الجمركية المستحقة عن ذات العجز في الرسالة موضوع النزاع يكون قد اهدر الحجية التي اضناها الحكم النهائي - الذى قضى برفض معارضة الشركة وتأيد قرار الغرامة لوجود عجز غير مبرر في الرسالة - السابق صدوره في الدعوى رقم كذا على المسألة الأساسية الواحدة في الدعويين وهى وجود أو نفي العجز في الرسالة موضوع التداعى . ( نقض ١٩٨٠ / ١ / ٢٨ طعن رقم ١٠٩ لسنة ٤٢ قضائية ، نقض ١٩٨٠ / ٦ / ٥ طعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٢ - قضاء الحكم في مسألة أساسية وحيازته قوة الشيء المحكوم فيه يمنع الخصوم انفسهم من التنازع فيها في أية دعوى تالية تكون فيها تلك المسألة هي بذاتها الأساس فيما يدعيه أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق مترتبة عليها . ( نقض ٧٤/٣/٢ سنة ٢٥ ص ٤٥٩ ) .

٣ - يشترط للقول بوحدة المسألة في الدعويين أن تكون أساسية لا تتغير وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الاولى واستقرت في حقيقتها بينهما بالحكم الاول استقرا مانعا . ( نقض ٧٤/١٢/١٩ سنة ٢٥ ص ١٤٧٧ ) .

٤ - أحقية البائع اقتضاء ثمن المبيع وحق المشتري في حبسه وجهان متقابلان لشيء واحد فالقضاء بتلك الاحقية والزام المشتري بأدائه يمنع المشتري من العودة الى اثاره أحقيته في الحبس . ( نقض ٧٤/٢/١١ سنة ٢٥ ص ٣٢٧ ) .

٥ - أمن الاداء النهائي بالزام المشتري بباقي الثمن من بمثابة حكم حاز قوة الامر المقضى مانع من العودة الى مناقشة مسألة أحقية البائع لباقي الثمن الذي أصبح حال الاداء بأية دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم تسبق اثارها قبل صيرورته انتهابيا أو اثبت ولم تبحث فعلا لعدم انفتاح بحثها . ( حكم النقض السابق ) .

٦ - القضاء نهائيا بصحة محرر صلبا وتوقيعا في دعوى سابقة اقتصر فيها على الادعاء بتزوير التوقيع يمتنع معه رفع دعوى جديدة بتزوير صلب المحرر ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارها في الدعوى الاولى . ( نقض ٧٥/٥/٢١ سنة ٢٦ سنة ٢٦ ص ١٠٥٣ ) .

٧ - القضاء بصحة العقد يتضمن حتما انه غير ضروري وصحيح ومن شأنه نقل الملكية ومانع للخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العسودة للمناقشة في هذه المسألة التي فصل فيها بأية دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارها في الدعوى الاولى أو اثبت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . ( نقض ٦٦/٣/١ سنة ١٧ ص ٤٨٦ ) .

٨ - القضاء نهائيا باستحقاق المطعون ضد هاراتبا شهريا في الوقف عن فترة معينة بعد صدور القانون ١٨٠ سنة ١٩٥٢ بانتهاء الوقف على غير الخيرات . وجوب التقيد بحجية هذا القضاء على الفترة اللاحقة لصدوره . ( نقض ٧٨/٢/٢٣ طعن رقم ٢٦٣ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٩ - الفصل نهائيا فى مسألة تجادل فيها الخصوم فى دعوى سابقة .  
مانع من التنازع فيها بين ذات الخصوم فى اى دعوى تالية تكون هذه المسألة بذاتها الاساس لما يدعيه احدهما من حقوق مقتربة عليها . لا يغير من ذلك اختلاف الطلبات فى الدعويين . ( نقض ١١/١/٧٩ طعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٥ قضائية ) .

١٠ - دعوى التعويض عن اتلاف اشجار . القضاء نهائيا برفضها .  
استنادا الى انتفاء ملكية المدعى . اكتسابه قوة الامر المقضى . عدم جواز التنازع بشأن الملكية فى اى دعوى تالية . ( نقض ١٩/٦/١٩٨٠ طعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٧ قضائية ) .

١١ - القضاء بثبوت مسألة اساسية أو عدم ثبوتها . اثره . اكتساب قوة الامر المقضى فى النزاع بشأن أى حق اخر متوقف ثبوته أو انتفائه على ثبوت تلك المسألة . ( نقض ٥/٦/١٩٨٠ طعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٦ قضائية ) .

١٢ - القضاء بثبوت أو انتفاء حق مترتب على ثبوت أو انتفاء مسألة اساسية . اكتساب قوة الامر المقضى فى تلك المسألة . هو مانع لذات الخصوم من التنازع فيها بطريق الدعوى أو الدفع بشأن اى حق اخر مترتب على ثبوتها أو انتفائها . ( نقض ٢٨/١٢/١٩٨٠ طعن رقم ٤٣٤ لسنة ٤٤ قضائية ، نقض ١٤/١٢/١٩٨٠ طعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٥ قضائية ) .

١٣ - رفض دعوى العامل تسكينه على وظيفة معينة لعدم شغله الوظيفة الموجبة لذلك قبل اجراء التعادل . اثره . عدم جواز المنازعة فى هذه المسألة فى دعواه اللاحقة بطلب تسكينه على وظيفة أخرى ( نقض ٢٨/١٢/١٩٨٠ طعن رقم ٤٣٤ لسنة ٤٤ قضائية ) .

١٤ - رفض طلب التعويض عن مهلة الانذار . اقامة الحكم قضاء على اساس ان القضاء يرفض طلب التعويض عن الفصل التعسفى قد اصبح نهائيا . لا خطأ . ( نقض ١٦/٢/١٩٨٠ طعن رقم ٢٢ لسنة ٤٤ قضائية ) .

١٥ - القضاء نهائيا باستحقاق العامل لنسبة معينة من العمولة خلال فترة معينة . مطالبة العامل باستحقاقه لذات العمولة عن فترة تالية استحقاقا لذات الاساس فى الدعوى السابقة . وجوب التقيد بحجية الحكم السابق . ( نقض ٢٠/١/١٩٨٠ طعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٣ قضائية ) .



١٦ - القضاء نهائياً للعامل بفروق الاجر المستحقة له مساواة بزميله المقارن به . اكتسابه حجية الامر المقضى فى دعواه التالية بفروق الاجر عن مدة لاحقة طالما أن أساس الطلب فى الدعويين واحد . ( نقض ١٣/١/١٩٨٠ طعن رقم ٣١٦ لسنة ٤٣ قضائية ، نقض ١٠/٥/١٩٨١ طعن رقم ٧٧٢ لسنة ٥٠ قضائية ) .

١٧ من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ، أن المنع من اعادة طرح النزاع فى المسألة المقضى فيها ، يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة فى الدعويين ولا تتوافر هذه الوحدة الا أن تكون هذه المسألة أساسية لا تنفسير ، وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها فى الدعوى الاولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الاول استقراراً جامعاً مانعاً وأن تكون هى بذاتها الأساس فيما يدعى به فى الدعوى الثانية بين نفس الخصوم . وكان البين من الاطلاع على القرار الصادر من محكمة الاحوال الشخصية بتاريخ ٠٠٠ انه لم يصدر فى خصومة ما بل صدر بناء على الطلب الذى تقدم به المطعون ضده الثانى لنيابة الاحوال الشخصية للاذن له ببيع عشرة أفدنة من المساحة التى يمتلكها نجله القاصر ، والتى باعها له توفيقاً لوضع ملكية الاسرة طبقاً لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ وأنه قرر فى التحقيقات التى أجرتها النيابة أن هذا البيع كان تبرعاً منه لنجله القاصر . وقد صدر قرار المحكمة متضمناً الاذن له بالمبيع مزاداً دون أن يتضمن فى منطوقه او فى اسبابه اية اشارة لما اذا كان عقد البيع سند ملكية القاصر الصادر له من الولى الشرعى يعتبر بيعاً بعوض او هبة مستترة ، ودون أن يكون اطراف الخصومة الحالية - المشترون لقدر من هذه الاطيان من الولى الشرعى بعقد بيع ابتدائى والمشترون لها بطريق المزاد العلنى - ممثلين عند نظر طلب الولى الشرعى أو صدور قرار الاذن بالمبيع . فان هذا القرار لا يجوز حجية تمنع هؤلاء الخصوم من أن يطرحوا على القضاء النزاع حول حقيقة وطبيعة العقد الصادر من الولى للقاصر وذلك للفصل فيه . ويكون الحكم المطعون فيه حين قضى بأن عقد بيع الاطيان الصادر من الولى لابنه القاصر يستر هبة له من والد فانه لا يكون قد خالف قضاء سابقاً حائزاً قوة الامر . (نقض ١٩/٥/١٩٨٠ طعن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٩ قضائية ) .

١٨ - ان كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل من اسباب الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٠٠٠ ما يفيد أن المطعون عليه كان خصماً للطاعتين اللتين أقامتاها ضده بطلب الزامه بالاجرة المتأخرة وأنه نازع فى قانونية الاجرة المتعاقد عليها طالباً اخضاعها للتخفيض المقرر بالتشريع

الاستثنائي وأن المحكمة ندبت خبيراً هندسياً لتحديد تاريخ انشاء العين المؤجرة وتخفيض اجرتها طبقاً للقوانين المتعاقبة .<sup>٥</sup> واذ تقاعس المطعون عليه عن دفع امانة الخبير وطلب العدول عن الحكم بنديه اكتفاء بما قدمه من مستندات والحكم في الدعوى بحالتها فقد حكمت بالزامه بالاجرة المتأخرة وفقاً للمقدر المتعاقد عليه ، تبعاً لخلو الدعوى مما يغني عن بيان تاريخ انشاء العين المؤجرة وما تطمئن اليه بصدد ذلك ، وكان مؤدى ذلك أن المطعون عليه اثار نزاعاً في تلك الدعوى حول مدى خضوع اجرة عين النزاع لقواعد التخفيض المقررة بقوانين الايجار وان الطرفين تناقشا في هذه المسألة وتناولا بشأنها المستندات وأن المطعون عليه اكتفى في اثبات مدعاه بتلك المستندات ، ومن ثم فان المحكمة اذ انتهت من تمحيص المستندات المقدمة من الطرفين الى أن الدعوى خالية من الدليل على توافر أسس التخفيض المطلوب وقضت تبعاً لذلك بالزام المطعون عليه بالاجرة المتعاقد عليها ، بما تكون معه هذه الاسباب مرتبطة بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً بحيث لا تقوم له قائمة بدونها ، وتكون معه وحدة لا تتجزأ ويرد عليها ما يرد عليه من قوة الامر المقضى فانها تكون قد حسمت النزاع حول مسألة عدم خضوع الاجرة المتعاقد عليها للتخفيضات القانونية بما لا يجوز لطرفيها العودة الى مناقشتها بأية دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم تسبق اثارها ، لا يغير من ذلك ما ذهب اليه الحكم كتبرير لرفض الدفع من أن الحكم الانتهائي الصادر في الدعوى الاولى لم يحسم حقيقة الاجرة المتنازع عليها لان قوة الامر المقضى انما تثبت لما انتهى اليه الحكم النهائي في شأن الوقائع المتنازع فيها ، وعلى أساس مطابقة الحقيقة القضائية للحقيقة الواقعية والمسألة الاساسية التي حسمها الحكم الاول وعلى ما سلف بيانه وهي مدار النزاع في الدعوى الماثلة ، ان الاجرة المتفق عليها بالعقد هي الاجرة القانونية اذ لم تكف مستندات الدعوى لتطبيق قوانين التخفيض الاستثنائية وهو ما يحاول المطعون عليه اثارته من جديد ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ( نقض ١٨/١/١٩٧٨ سنة ٢٩ ص ٢٤٨ ) .

١٩ - القضاء نهائياً باستحقاق العامل لنسبة معينة من العمولة خلال فترة معينة . مطالبة العامل باستحقاقه لذات العمولة عن فترة تالية استناداً لذات السبب في الدعوى السابقة . وجوب التقيد بحجية ذلك الحكم . ( نقض ١٠/٥/١٩٨١ طعن رقم ٧٧٢ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٢٠ - القضاء السابق في مسألة اساسية لا يمنع من اكتسابه قوة

الامر المقضى ان يكون الفصل فيها واردا في اسبابه ، عدم جواز العودة للتنازع في هذه المسألة في اية دعوى تالية . ( نقض ١٠ / ٥ / ١٩٨١ طعن رقم ٧٧٢ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٢١ - اذ كان يبين من الحكم الصادر في الدعوى الابتدائية انه عرض في اسبابه للخلاف الذى قام بين الطرفين حول تقادم ضريبة التركات ورسم الايلولة المطالب بها من المطعون ضدها وبت في هذا الخلاف بقضائه بتقادم الضريبة ورسم الايلولة مثار النزاع ، وكان قضاء ذلك الحكم في هذه المسألة الاساسية وقد صدر نهائيا وحاز قوة الشيء المحكوم فيه يمنع الخصوم انفسهم من التنازع فيها في اية دعوى تالية تكون فيها تلك المسألة هي بذاتها الاساس فيما يدعيه اى من الطرفين قبل الاخر من حقوق مترتبة عليها فان الحكم المطعون فيه اذ اقام قضاءه برفض دعوى الاسترداد الماثلة والتي اقيمت من الطاعنين بعد صدور الحكم بتقادم الضريبة - على ان الوفاء من الطاعنين بدين الضريبة - كان اختياريا رغم ان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان هذا الوفاء كان سابقا على الحكم بتقادم الضريبة المذكورة يكون قد اعاد النظر في ذات المسألة التي فصل فيها الحكم المشار اليه ، وناقض ذلك الحكم الذى سبق صدوره بين الخصوم انفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم فيه مما يتعين معه نقضه . ( نقض ١٩ / ٦ / ١٩٧٩ سنة ٣٠ ص ٦٦٩ ) .

٢٢ - حجية الحكم المانعة من اعادة النظر في المسألة المقضى فيها . مناطها . تقييم مبانى منشأة تجارية لا يعد مسألة كلية شاملة يندرج فيها حق ايجار الارض المقامة عليها . ( نقض ٢١ / ٢ / ١٩٨١ طعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٢٣ - قوة الامر المقضى . مناطها . الفصل في مسألة كلية شاملة . لا يحول دون معاودة النظر فيها في دعوى تالية متى تغير الخصوم . ( نقض ١٤ / ٣ / ١٩٨١ طعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٢٤ - اكتساب الحكم قوة الامر المقضى . مؤداه . حسم الحكم امر انضمام الزوجة الى طائفة الاقباط الكاثوليك . اثره . منع الخصوم من مناقشة تلك المسألة في دعوى تالية . ( نقض ٢٤ / ٢ / ١٩٨١ طعن رقم ٢٣ احوال شخصية لسنة ٤٩ قضائية ) .

٢٥ - فصل الحكم في مسألة كلية شاملة يحوز حجية الامر المقضى



بين الخصوم انفسهم في شأن حق جزئى يتوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة أو انتفائها بالحكم السابق . ( نقض ١٩٨٢/٤/١٢ طعن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٢٦ - المسألة الواحدة اذا كانت اساسية يترتب على ثبوتها أو عدم ثبوتها القضاء بثبوت الحق المطلوب في الدعوى أو انتفائه ، فان القضاء يحوز قوة الامر المقضى في تلك المسألة الاساسية بين الخصوم انفسهم ، ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو الدفع في شأن أى حق آخر يتوقف على ثبوت أو انتفاء ذات المسألة السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم ، لما كان ذلك ، وكان الثابت ان الحكم الصادر بتاريخ ٢٥ / ١ / ١٩٧٠ في الدعوى رقم ٣٥٤٤ لسنة ١٩٦٨ عمال جزئى الاسكندرية والذي اصبح نهائيا بالحكم بتأييده في الاستئناف رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٠ عمال الاسكندرية بتاريخ ٥ / ٤ / ١٩٧٠ - والصادر بين نفس الخصوم قد قطع باعتبار اجر الطاعن يشمل بدل انتقال ثابت بواقع جنية واحد يوميا ، وباستحقاقه له تأسيسا على انه اجر ثابت زيد الى راتبه ، ويحتفظ به بصفة شخصية عملا بالمادة ٩٠ في فقرتها السانسة من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، وقضى بالزام المطعون ضدها بان تدفع الى الطاعن قيمة متجمد هذا البديل منذ تاريخ توقفها عن صرفه فى ١ / ٣ / ١٩٦٤ حتى ٢١ / ٨ / ١٩٦٤ فان هذا الحكم يكون قد حاز قوة الامر المقضى سواء بالنسبة للمدة التى بدأت من ١ / ٣ / ١٩٦٤ حتى ٢١ / ٨ / ١٩٦٤ المطالب بها فى الدعوى الاولى أو فى المدة الثانية التى بدأت من ١ / ٩ / ١٩٦٤ الى ٢١ / ٥ / ١٩٧٠ المطالب بها فى الدعوى رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٧٠ عمال كلى الاسكندرية ، اذ لا عبرة باختلاف المدة المطالب بالبديل عنها فى هاتين الدعويتين ، مادام الاساس فيهما واحدا وهو الاساس الذى قطع فيه ذلك الحكم باعتبار ان اجر الطاعن يشمل البديل المذكور وانه يستحقه . ( نقض ٢١ / ٤ / ١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الثانى ص ١٥٣ ) .

٢٧ - اذ كان الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٠٠٠٠ قد فصل في النزاع بين الطاعن الثامن والمطعون ضدها حول خصم ضريبة الدفاع عن ارباحه في السنوات ١٩٥٧ الى ١٩٦٤ وقرر وجوب خصمها ، وكانت حجية الاحكام مقصورة على من كان طرفا فيها ، فان هذا الحكم الذى اصبح نهائيا يكون حائزا قوة الامر المقضى في خصوص اعتبار ضريبة الدفاع ضمن التكاليف الواجبة الخصم ، ومانعا للخصوم في الدعوى التى صدر فيها - الطاعن الثامن والمطعون ضدها - من العودة الى مناقشة هذه المسألة في اية دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ، ولا يمنع من ذلك ان يكون الحكم صادرا عن سنوات سابقة على سنوات النزاع في الدعوى الماثلة ، لان نطاق مبدأ استقلال

السنوات الضريبية لا يتعدى جانب الأرباح والتكاليف التي تحقق على مدار السنة بحيث لا يمتد إلى غيرها من السنين السابقة أو اللاحقة عليها إلا فيما نص عليه القانون استثناء . ( نقض ٣٠ / ١ / ١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الأول ص ٤٤٦ ) .

٢٨ - علة وجوب النفقة بالقرابة هو سسد حاجة القريب لمنعه من السؤال صلة لرحمه ، والسبب فيها هو قرابة الرحم المحرمية مع الاهلية للميراث ، ومن ثم فإن موضوع النسب يكون قائما في الدعوى بطلب نفقة القريب باعتباره سبب الالتزام بها لا تنجى إلى المدعى عليه إلا به ، فيكون ماثلا فيها وملازما لها وتتبعه وجودا وعدما ، لما كان ذلك وكان حكم النفقة الذي استصدرته والدة المطعون عليه لصالحه في الدعوى رقم ٠٠٠٠ صدر ضد والد المورث تأسيسا على انه عم شقيق للمطعون عليه ، فلا على الحكم المطعون فيه ان هو استدل مما اشتمل عليه حكم النفقة من قضاء على ثبوت صلة قرابة المطعون عليه بالمورث وانه ابن عم شقيق له باعتبارها سبب الالتزام بالنفقة : ( نقض ٧ / ٢ / ١٩٧٩ سنة ٢٠ العدد الأول ص ٧٥٣ ) .

#### ( ١ ) الاحكام الصادرة بشأن اجزاء الحكم التي تثبت لها الحجية :

١ - لا حجية للحكم الا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الاسباب المتصلة به اتصالا وثيقا والتي لا يقوم المنطوق بدونها فاذا كان الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير صادر من مجلس نقابة المحاسبين قد اقتصر على تقدير اتعاب المطعون ضده ( المحاسب ) عن جميع الاعمال التي قام بها في سنوات النزاع وليس في اسبابه ما يشير الى انه تناول تصفية الحساب بين الطرفين أو انه خصم ما سبق أن اداه الطاعن للمطعون ضده من الاتعاب ولم تكن واقعة التخالص عنها محل مجادلة من أحد من الخصوم أو بحث من المحكمة في دعوى التظلم ، فان هذا الحكم لا يجوز حجية في شأن التخالص المدعى به من الطاعن ولا يحول دون طلبه براءة ذمته من الاتعاب التي قدرها الحكم بدعوى يرفعها بعد صدوره ( نقض ٢٤ / ٣ / ١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني سنة ١٧ ص ٦٨٨ ، نقض ٣ / ١٢ / ٦٤ مجموعة المكتب الفني سنة ١٥ ص ١٠٩١ ، نقض ٢٦ / ٢ / ٧٠ سنة ٢١ ص ٣٦٤ ) .

٢ - ما يرد في اسباب الحكم زائدا على حاجة الدعوى لا يجوز حجية ولا يجوز الطعن في الحكم للخطا الوارد فيه ، فاذا كان الطاعن أقام طلب

الفسخ والتعويض على أن المطعون عليه (البائع له) لم يقدّم بتنفيذ ما التزم به في العقد من تقديم مستندات ملكيته للعين البيعة مما تعذر معه شهر العقد ونقل الملكية إليه ولم يكن من بين ما استند إليه في دعواه وجود تسجيلات أو حقوق عينية للغير على هذه العين ومن ثم فلم يكن الفصل في الدعوى يستلزم بحث ما عسى أن يكون على العين من هذه التسجيلات والحقوق العينية ويكون ما ورد في الحكم المطعون فيه في هذا الشأن زائداً على حاجة الدعوى وبالتالي فإن هذه الأسباب لا تجوز حجية ولا يجوز الطعن في الحكم للخطأ الوارد فيها (نقض ٢٥ / ٣ / ٦٥ مجموعة المكتب الفني سنة ١٦ ص ٤١٣ ، نقض ٣٠ / ٣ / ٧٧ سنة ٢٨ ص ٨٢٠ ، نقض ٢ / ١٢ / ٧٥ سنة ٢٦ ص ١٥٣٧) .

٢ - للقضاء السابق في مسألة أساسية . اكتسابه قوة الأمر المقضي . مانع للخصوم من العودة للتنازع فيها في أية دعوى تالية . لا يمنع من حيازة الحكم السابق قوة الأمر المقضي أن يكون الفصل في المسألة الأساسية وارداً في أسبابه . وارتباط أسباب الحكم بمنطوقه ارتباطاً وثيقاً . اعتبارهما وحدة لا تتجزأ يرد عليهما ما يرد على المنطوق من قوة الأمر المقضي (نقض ٢٦ / ٢ / ١٩٧٠ سنة ٢١ ص ٥١٩) .

٤ - قضاء المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلاً . قضاء ضمني بجواز الاستئناف . اعتباره حائزاً قوة الأمر المقضي بشأن جواز الاستئناف . الدفع بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب ، والدفع بعدم قبوله ممن لم يكن خصماً حقيقياً في الدعوى ولأن المحكوم عليه قبل الحكم الابتدائي . هذا الدفع في حقيقته دفع بعدم جواز الاستئناف ، وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١٤٢ مرافعات (نقض ٢٠ / ٢ / ١٩٧٢ سنة ٢٤ ص ٢٨٧) .

٥ - الطعن في قرار اللجنة - بشأن خيرية إضافية - بطريق التكاليف بالحضور ، ثم الطعن فيه بصحيفة أودعت قلم الكتاب . القضاء نهائياً بعدم قبول الطعن الثاني لرفعه بغير الطريق القانوني . وجوب التزام محكمة الاستئناف حجية هذا الحكم ولو كان الحكم فيه قد خالف القانون أو النظام العام (نقض ١٤ / ٢ / ٧٣ سنة ٢٤ ص ٤٠٤) .

٦ - القضاء نهائياً بعدم الاختصاص بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة بحسب قيمة الدعوى . تقيد المحكمة المحال إليها بتقدير هذه القيمة ولو بنى على قاعدة غير صحيحة . تجاوز هذه القيمة



للنصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية . جواز الطعن في الحكم الصادر منها بطريق الاستئناف ( نقض ٩ / ٥ / ٧٢ سنة ٢٣ ص ٨١٩ ) .

٧ - القضاء النهائي لا يكسب قوة الأمر المقضى فيه الا فيما ثار بين الخصوم من نزاع ، وفصلت فيه المحكمة بصفة صريحة أو ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الاسباب المرتبطة به . واذ كان الثابت أن الطرفين لم يتناقشا في شأن صفة مدير عام هيئة التأمينات وتمثيلها في الخصومة ، وكان حكم محكمة أول درجة قد انحصر قضاؤه في تكييف العلاقة بين الطاعن وهيئة التأمينات دون أن يتجاوز ذلك الى البحث في صفة من يمثلها ، فان الحكم بهذه المثابة لا يكون قد اشتمل على قضاء ضمني بثبوت هذه الصفة لمدير عام هيئة التأمينات . لان ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الامر المقضى فيه ( نقض ١٦ / ١٢ / ١٩٧٢ سنة ٢٣ ص ١٣٩٨ ، نقض ١٩٨٢/٦/٢٣ طعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٩ قضائية ، نقض ١٩٨٢/٦/١٠ طعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٨ - اذ كانت قوة الأمر المقضى لاتثبت الا لما ورد به المنطوق دون الاسباب ، الا أنه اذا كانت الاسباب قد تضمنت الفصل في بعض أوجه النزاع التي اقيم عليها المنطوق فان مجاء بالاسباب يعد قضاء مرتبطا بالمنطوق ومكملا له ويكتسب ماله من قوة الامر المقضى . ( نقض ٢١/٤/١٩٨٠ الطعن رقم ٦٠٧ لسنة ٤٠ قضائية ) .

٩ - اذ كان الحكم الصادر بايقاع بيع العقار محل التنفيذ على الطاعنة لم يفصل في خصومة مطروحة وانما تولى فيه القاضي ايقاع البيع على الطاعنة بما له من سلطة ولائية دون أن يفصل في منازعة بين الطرفين ، وكان المقرر أن مناط التمسك بالحجية المانعة من اعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها ، أن يكون الحكم السابق قد فصل في منازعة تناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما به استقرارا مانعا من مناقشتها في الدعوى الثانية بين الطرفين ، واذ لم يتحقق هنا المناط فانه لا يكون في صدور الحكم المطعون فيه ببطلان اجراءات نزع الملكية مناقضا لحكم مرسى المزااد قضاء مخالف لحكم سابق له قوة الشيء المحكوم فيه . ( نقض ١٦/٣/٧٧ سنة ٢٨ ص ٦٨١ ) .

١٠ - المسألة الواحدة بعينها اذا كانت كلية شاملة وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذي ترتب عليه القضاء بثبوت الحق الجزئي المطلوب في الدعوى أو انتفائه فان هذا انقضاء يجوز حجية الأمر المقضى في تلك المسألة الكلية

الشاملة بين الخصوم انفسهم ويمنع الخصوم من التنازع بطريق الدعوى او بطريق الدفع في شأنه حق جزئى آخر متوقف ثبوته او انتفائه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها بين الخصوم انفسهم او على انتفائها .  
( نقض ٧٥/٥/٢١ سنة ٢٦ ص ١٠٦٢ ) .

١١ - مجرد ايراد قاعدة قانونية معينة في الحكم الصادر بنذب الخبير دون أن يتضمن فصلا في الموضوع او في شق منه لا يقتضى تطبيق هذه القاعدة عند الفصل في الموضوع . ( نقض ١٩٧٠/٤/٢٨ سنة ٢١ ص ٧٠٩ ) .

١٢ - اذ كان الحكم الصادر بالاحالة الى التحقيق لم يتضمن قضاء قطعيا له حجيته في النزاع فلا تنقيد المحكمة بما يكون قد ورد في اسبابه .  
( نقض ٧٤/٦/١٢ سنة ٢٥ ص ١٠٣٥ ) .

١٣ - تقدير المحكمة للدليل في الدعوى لا يحوز قوة الامر المقضى فلا تثريب على الحكم الاخذ بشهادة شهود في قضية امام محكمة اخرى ولو اطرحت تلك المحكمة التحقيق فيها . ( نقض ١٣ / ٥ / ٧٢ سنة ٢٣ ص ٩٠٥ ، نقض ٢٤ / ١١ / ١٩٨١ طعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٨ قضائية ) .

١٤ - ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم حائز قوة الامر المقضى . ( نقض ٢١ / ١٢ / ٧٥ سنة ٢٦ ص ١٧٨٦ ، نقض ٢١ / ١ / ١٩٨٢ طعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٨ قضائية ) .

١٥ - حجية الامر المقضى لا ترد الا على منطوق الحكم وعلى ما يكون من اسبابه مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا ولازما للنتيجة التى انتهى اليها وتكون معه وحدة لا تقبل التجزئة . وما ليس بلازم لتلك النتيجة لا يحوز حجية .  
( نقض ٢٢ / ٣ / ٧٤ سنة ٢٥ ص ٥٣١ ، نقض ١ / ١ / ٧٤ سنة ٢٥ ص ٩٢ ) .

١٦ - قضاء الحكم هو ذات القول الفصل في النزاع في المنطوق او الاسباب . حكم الاستجواب . اشتغال اسبابه المرتبطة بالمنطوق على فصل في تكييف العقد بانه وصية . عدم جواز عدول المحكمة عنه . ( ١٢ / ١٢ / ٧٩ طعن رقم ٦٨٧ لسنة ٤٦ قضائية ) .

١٧ - الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بنذب خبير . قطعه في اسبابه برفض خصم الدين من اصول التركية . اكتساب هذا القضاء قوة

الامر المقتضى اثره . منع المحكمة من اعادة بحث هذه المسألة او العدول عن قضائها ولو باتفاق الخصوم . ( نقض ١٢ / ١ / ١٩٨١ طعن رقم ٩٧٤ لسنة ٤٥ قضائية ) .

١٨ - التقريرات القانونية الواردة باسباب الحكم المتعلقة بوقائع النزاع المطروحة المرتبطة بالمنطوق . اكتسابها قوة الامر المقتضى . ( نقض ١٢ / ٢٧ / ١٩٨٠ طعن رقم ٢٨١ لسنة ٥٠ قضائية ) .

١٩ - اذ كان البين من اسباب الحكم انه قضى برفض جانب من طلبات الطاعن التي قضى له بها الحكم الابتدائي وايد ما قضى له به في الجانب الاخر منها فان منطوق الحكم اذ قضى في موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف على نحو ما جاء به يكون قد اشتمل على قضاء ضمنى برفض الاستئناف المقابل المرفوع من الطاعن ، واذ كان هذا الأخير لا يدعى أن هذا الاستئناف قد تعلق بنقاط أخرى غير التي بحثها الحكم وادلى برأيه فيها فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون على غير اساس . ( نقض ١٥ / ٢ / ١٩٨١ طعن رقم ٨٣٥ لسنة ٤٤ قضائية ) .

٢٠ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المحول عليه في الحكم والذي يحوز منه حجية الامر المقتضى هو قضاؤه الذي يرد في المنطوق دون الأسباب الا أن تكون هذه الأسباب قد تضمنت الفصل في أوجه النزاع التي اقيم عليها المنطوق كلها أو بعضها أو متصلة به اتصالاً حتمياً بحيث لا تقوم له قائمة الا بها ، اذ في هذه الحالة تكون الأسباب هي المرجع في تفسير المنطوق وفي تحديد مداه وفي الوقوف على حقيقة ما فصلت فيه المحكمة ، والذي يعتد به منها هي الأسباب الجوهرية الأساسية التي تتضمن الفصل في أمر يقوم عليه المنطوق فتكون مرتبطة به وتحوز الحجية معه دون ما يرد بالحكم من تقريرات في شأن موضوع لم يكن مطروحاً بذاته على المحكمة ولو كان له صلة بالموضوع المقتضى فيه ، ولما كان البين من الاطلاع على صورة الحكم المقدمة من الطاعنة في الدعوى المشار اليها بسبب النعي أن المطعون عليه اختصمها طالباً الحكم بتمكينه من الانتفاع بالشقة موضوع النزاع وتذرعت الطاعنة بأن رافع الدعوى سبق أن قبل اخلاء الشقة باقرار صادر عنه فأجاب المطعون عليه بأنه اكراهه على توقيعها في ظروف خاصة تأثرت بها ارادته . وقد رفض الحكم ما ساقه المطعون عليه من دفاع استناداً الى تحرير الاقرار اثناء التحقيق الذي كانت تجريه النيابة العامة ، وأنه بذلك يتفق عنه شبهة البطلان وأن له اثره وان لم يصدر في مجلس القضاء لما كان ذلك وكانت هذه الواقعة هي مدار ما تجاذبه الطرفان في الخصومة



السلفة دنعاً ورداً ، وكان الاختلاف بالتنازل الذي جحدته المطعون عليه كافياً للقضاء برفض الدعوى ، فان ما استطرد اليه الحكم - من ان المطعون عليه يعتبر مستأجراً أصلياً رغم ان زوجته هي التي حرر باسمها عقد الايجار ، وأنه يستفاد من الاقرار السالف ومن قيامه بتسليم الشقة رضاءه الضمنى بفسخ العلاقة الايجارية القائمة بينه وبين الطاعنة - ما استطرد اليه الحكم لا يعدو ان يكون تزييداً منه في مسألة خارجة عن حدود النزاع المطروح عليه ، ولم يكن به من حاجة للفصل فيه ، وما عرض له في خصوصه لا يكون له حجية الشيء المحكوم فيه . ( نقض ٢٩ / ٣ / ١٩٧٨ لسنة ٢٩ ص ٩٠٠ ، نقض ١٤ / ٣ / ١٩٨٣ طعن رقم ١٨٤ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٢١ - ان كان الحكم السابق قد قطع في اسبابه المرتبطة بالمنطوق بأن الدين المضمون في عقد الرهن الحيازي منبت الصلة عن الدين محل المخالصة التي تحمل ذات التاريخ ، فان هذه الاسباب تحوز حجية الشيء المحكوم فيه ، وتقضي المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها عملاً بالمادة ١٠١/٢ من قانون الاثبات . ولما كان المطعون ضده الاول قد اقام الدعوى بطلب القضاء بصحة ونفاذ عقد الرهن الحيازي المشار اليه ، وتمسك الطاعنان بسداد السدين المضمون واستدلا على ذلك بتلك المخالصة فان الحكم المطعون فيه ان رفض هذا الدفعا استناداً الى حجية الحكم السابق صدوره في دعوى الافلاس دون ان يطلب المطعون عليه الاول اعمال هذه الحجية لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون او شابه القصور في التسبيب . ( نقض ١٠/٥/١٩٧٩ لسنة ٣٠ العدد الثاني ص ٢١٢ ) .

٢٢ - من المقرر ان قوة الامر المقضى لا تلحق من الحكم الا ما يكون قد قضى به في منطوقه في نطاق ما كان مطروحاً على المحكمة من طلبات وما يكون متصلاً بهذا المنطوق من الاسباب اتصالاً وثيقاً بحيث لا تقوم له قائمة الا به ، لما كان ذلك وكان ورثة البائع - المطعون ضدهم - لم يطلبوا في الدعوى الحكم لصالحهم بصورية العقد وانما اقتصرُوا على التسليم بطلب المدعى فيها - بصورية عقد الطاعن - وانضموا اليه فيه ، فان هذه الاسباب لا تتضمن قضاء في صورية عقد الطاعن بين طرفيه لان هذه الصورية لم تكن معروضة على المحكمة بل رفضاً لدفعا المطعون ضدهم في الطلب الاصلى الذي كان مطروحاً من المشتري بالعقد الآخر يحوز حجية في الدعوى المطعون في حكمها . ( نقض ٢٨/١/١٩٨٢ طعن رقم ١٤٨٠ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٢٣ - اسباب الحكم الخارجة عن نطاق الدعوى وغير لازمة للفصل فيها . النعمى عليها غير منتج . ( نقض ٢/٤/١٩٨١ طعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٢٤ - اسباب الحكم • حيازتها الحجية • شرطه • اسباب الحكم الخارجة عن نطاق الدعوى وغير لازمة للفصل فيها • لا تحوز حجية • ( نقض ١٩٨٣/٥/٢٢ طعن رقم ٦٢٧ لسنة ٤٨ قضائية ، نقض ١٩٨٢/١٢/١٦ الطعن رقم ١٣٢١ ، ١٣٤٩ لسنة ٤٧ قضائية ) •

٢٥ - حجية الامر المقضى • وروده على المنطوق وما به من الاسباب اتصالا متمما • ما جاوز ذلك من اسباب متعلقة بموضوع الدعوى لا تحوز الحجية • ( نقض ١٩٨١/٥/٢٦ طعن رقم ٤ لسنة ٥٠ قضائية ( احوال شخصية ) •

٢٦ - المقرر في قضاء هذه المحكمة ان اسباب الحكم لا تجوز حجية الا اذا كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بمنطوقه ولازمة للنتيجة التي انتهى اليها وتكون مع منطوقه وحدة لا تقبل التجزئة ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم الصادر من محكمة الدرجة الاولى انه قضى برد وبطلان عقد الايجار بالنسبة لعبارة - الدكان رقم ٧ - الواردة فيه مع تحديد جلسة لنظر الموضوع تأسيسا على ما استخلصه من الاوراق من ان الدكان المذكور مؤجر لغير الطاعن الاول ومن خلو عقد الايجار المقدم من هذا الاخير من تلك العبارة التي يبين للعين المجردة انها اضيفت بالعقد المقدم من المطعون عليه بمداد دأكن ، فان مؤدى الحكم المذكور - وهو لم يفصل في موضوع الدعوى أو يتناوله بأي قضاء - لا يحوز حجية الا بالنسبة لما فصل فيه - وهو قاصر على ما ورد بمنطوقه - من رد وبطلان تلك العبارة الواردة بعقد الايجار وما ارتبط به ارتباطا وثيقا من الاسباب اللازمة لتلك النتيجة التي انتهى اليها دون ما عدا ذلك مما يكون الحكم قد أورده في اسبابه من تقريرات متعلقة بموضوع الدعوى ، ومنها ما اشار اليه الطاعن الاول بسبب النعي من قول الحكم بان الدعوى على غير اساس من الواقع • ان لا يعدو ذلك ان يكون تزييدا من المحكمة لا تحوز اسبابها فيه حجية الامر المقضى • ( نقض ١٩٧٩/١٢/٨ لسنة ٣٠ ص ١٨٨ ) •

٢٧ - العبرة في قضاء الحكم هي بمنطوقه وبالاسباب المرتبطة بالمنطوق في حدود قضائه الذي يستفاد من المنطوق صراحة أو ضمنا ولا يمتد الى الاسباب التي لا تتعرض لامر لم يفصل فيه منطوق الحكم أصلا • لما كان ذلك وكان منطوق الحكم المطعون فيه قد جرى بوقف الاستئناف حتى يفصل نهائيا في الدعوى ... ولازم ذلك ان الحكم لم يفصل في موضوع الاستئناف بشيء ما وان ما ذكره في اسبابه ايا كان وجه الراي فيه انما ذكره في معرض تسببيه لقضائه بوقف الاستئناف فلا تكون له حجية في موضوع الاستئناف

ولا يعتبر قضاء فيه . ( نقض ١٩٨٢/١٢/١٢ طعن رقم ٢٨٢ لسنة ٤٩ ق، نقض ١٩٧٧/٣/٣٠ سنة ٢٨ ص ٢٨ ) .

٢٨ - لا يعيب الحكم التعارض الذي يوهم بوقوع مخالفة بين بعض اسباب وبين البعض الآخر ما دام قصد المحكمة ظاهر ورأيها واضح . ( نقض ١٩٨٢/١٢ طعن رقم ٩٧٣ لسنة ٤٥ قضائية ، نقض ١٩٧٤/١١/١٢ سنة ٢٥ ص ١٢١٣ ) .

٢٩ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا يجوز للمحكمة ان تتخذ من التصحيح وسيلة للرجوع عن الحكم الصادر منها فتغير منطوقه بما يناقضه لما في ذلك من المساس بحجية الشيء المحكوم فيه . ( نقض ١٩٨٣/٢/١٣ طعن رقم ٤١٦ لسنة ٥٢ قضائية ، نقض ١٩٧٧/٦/٩ سنة ٢٨ ص ٧٦ ) .

٣٠ - المقرر في قضاء هذه المحكمة ان قوة الشيء المحكوم فيه لا تلحق الا بمنطوق الحكم وما كان من الاسباب مرتبطين بالمنطوق ارتباطا وثيقا وانه اذا عرضت المحكمة - تزييدا في بعض اسبابها - الى مسألة خارجة عن حدود النزاع المطروح عليها او لم تكن بها حاجة اليها للفصل في الدعوى ، فان ما عرضت له من ذلك لا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه . ( نقض ١٩٨٢/١٢ طعن رقم ١٥ احوال شخصية لسنة ٥٢ قضائية ) .

٣١ - المنع من اعادة النزاع في المسألة المقض فيها يستلزم ان تكون المسألة واحدة في الدعويين . واذ يشترط لتوافر هذه الوحدة ان تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة اساسية لا تتغير وتكون هي بذاتها الاساس فيما يدعيه في الدعوى الثانية . وكان النزاع الذي طرح على محكمة الجنح يتعلق بقبول او عدم قبول الدعوى المدنية لانها غير مختصة بنظرها وذلك تأسيسا على ان المطلوب ليس التعويض عن ارتكاب جنحه ، وكان لاعلاقة لهذا القضاء بموضوع الدعوى الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه - وهو قيمة الشيكات المحولة الى المطعون عليه الاول - فان هذا الحكم لا يكون فيه افتيات على الحكم السابق لاختلاف المسألة التي قض فيها كل منهما . وان استطرد الحكم السابق الى القول بان الشيكات اسميه فلا يجوز تظهيرها اذ يعد ذلك منه تزييدا غير لازم للفصل في الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية امام محكمة الجنح بعد ان اورد الاسباب التي تحمل قضاءه في هذا الخصوص . ( نقض ١٩٦٨/١٢/٢١ سنة ١٩ ص ١٦١٦ ) .



## (ب) الاحكام الصادرة فى اتحاد الخصوم :

١ - العبرة فى اتحاد الخصوم هو باتحادهم حقيقة او حكما فى كل من الدعويين ، فاذا كان الثابت من الحكم الصادر فى الدعوى السابقة ان الطاعنين قد اقاموها بصفتهم ورثة المؤجر وحلوا محله فى عقد الايجار المبرم بينه وبين المطعون عليه كما اقاموا الدعوى الحالية بهذه الصفة نفسها فان ما قرره الحكم فى هذا الخصوص من اتحاد الخصوم فى كل من الدعويين يكون صحيحا فى القانون ( نقض ٦٧/١٢/٥ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٨ ص ١٨١٠ ) .

٢ - اختصاص المورث فى الدعوى . الحكم الصادر فيها له قوة الامر المقضى بالنسبة للحارس على تركته اذا اختصم فى دعوى تالية بهذه الصفة ( نقض ٦٧/٦/١٥ المرجع السابق ص ١٢٨٤ ) .

٣ - توة الامر المقضى فى مسألة كلية شاملة ووحدة الموضوع لا تمنع - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - من نظر الدعوى الثانية متى كان الخصمان فى الدعوى الاولى قد تغير احدهما او كلاهما ( نقض ٦٦/٣/١٦ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٧ ص ٥٩٨ ، نقض ٦٤/٣/١١ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٥ ص ٣٣٥ ، نقض ٧٣/٥/٢٢ سنة ٢٤ ص ٨٠٧ ) ، نقض ١٩٨١/٣/١٤ رقم ١٢٦٨ لسنة ٤٨ قضائية .

٤ - الحكم الصادر ضد البائع باعتباره غير مالك للعين المباعة . عدم اعتباره حجة على المشتري الذى سجل عقد شرائه قبل صدور هذا الحكم ولم يختصم فى الدعوى ( نقض ٦٥/١٠/٢٨ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٦ ص ٩٢٩ نقض ٥٦/٢/٢٢ مجموعة المكتب الفنى سنة ٧ ص ٢٥١٠ ) .

٥ - لا تمتد حجية الحكم الى الخلف الخاص الا اذا كان الحكم سابقا على اكتساب الخلف حقه ( نقض ١٩٥٨/٣/٢٧ مجموعة المكتب الفنى سنة ٩ ص ٢٤٣ ) .

٦ - الحكم الصادر فى وجه انسان لا يكون حجة على من يخلفه من وارث او مشتر او متلق عنه ، اذا استند هذا الخلف فى اثبات ملكيته الى سبب اخر غير التلقى ، مستغنيا بهذا السبب الاخر عن سبب التلقى ( نقض ٢٤/٥/٢٤ مجموعة النقض فى ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٦٣ قاعدة ٢٩٠ ) .

٧ - الشريك فى ملك شائع الذى يتصرف فى حصته الشائعة بعد رفع دعوى القسمة لا يعتبر ممثلا للمشتري منه متى سجل هذا الاخير عقد شرائه

وانتقلت اليه بذلك ملكية الحصص المبيعة قبل انتهاء اجراءات القسمة ( نقض ٥٣/١/٢٢ المرجع السابق ص ٦٢ قاعدة ٢٨٨ ) .

٨ - لا يحوز الحكم قوة الشيء المقضي به الا بالنسبة الى الخصوم الحقيقيين في الدعوى الذين كان النزاع قائما بينهم ففصلت فيه المحكمة لصلحة ايهم ، ومن ثم لا يصح اعتبار الحكم حائزا لقوة الشيء المقضي به بالنسبة الى خصم ادخل في الدعوى ولم توجه اليه فيها طلبات ما . والقول بأنه لا عبرة بان هذا الخصم لم توجه اليه طلبات اذ هو كان في امكانه ان يبدى في الدعوى ما يشاء فان كان قد اهل فهو الملوم . هذا القول لا وزن له قانونا . فان كل شخص حر في اختيار الوقت والظروف التي يقاضى فيها خصمه ، وليس لاحد ان يجبره على ان يفعل ذلك في وقت او ظرف معين او ان يسأله على اساس انه لم يفعل ( نقض ٤٥/٣/٢٢ المرجع السابق ص ٦٣ قاعدة رقم ٢٩٢ ) .

#### وقارن حكم النقض الآتي :

٩ - اذا كان يبين من الحكم الصادر للطاعن في دعوى صحة التعاقد انه اقام تلك الدعوى على البائع له وباقي اخوته من الورثة الذين كانت الاطيان المبيعة له مكلفة باسم مورثهم واستند في دعواه الى عقد البيع الصادر له والى ان البائع له اختص بالاطيان المبيعة بموجب قسمة حصلت بينه وبين اخوته فلم ينازعه سوى واحد من هؤلاء الاخوة ولم يكن ثمة ما يمنع ايا منهم من منازعته لو كان له وجه فاحجامهم عن منازعته لا ينفي انهم كانوا خصوما ذوي شأن في تلك الدعوى وقد صدر له الحكم في مواجعتهم فلا يصح والحالة هذه اعتبارهم خصوما غير حقيقيين في تلك الدعوى . واذن فمتى كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بنسب خبير لاداء المأمورية المبينة فيه اقام قضاءه على ان اخوة البائع لم يكونوا خصوما حقيقيين في دعوى صحة التعاقد المشار اليها مهدرا بذلك حجية الحكم الصادر فيها قبل هؤلاء الاخوة فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه ( نقض ٥٣/٢/٥ المرجع السابق ص ٦٥ قاعدة ٣٠٣ ) .

#### تعليق :

استقرت محكمة النقض في احكامها الحديثة على ان الحكم الصادر في مواجهة الخصوم الذين لم توجه اليهم طلبات ليس حجة عليهم مادام انهم لم ينازعوا المدعى في طلبه ولم يحكم عليهم بشئ .

١٠ - ادخال الطاعنة فى الدعوى للحكم فى مواجهتها • منازعتها فى الدعوى • اثره • وجوب الزامها بالمصروفات عند القضاء ضدها فى المنازعة ( نقض ١٩٧٨/١/١٧ طعن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٣ قضائية ) •

١١ - اختصاص المطعون عليه امام محكمة الموضوع للحكم فى مواجهته دون توجيه اى طلبات اليه ودون ان يبدى منازعة فى الدعوى • اثره • عدم قبول الطعن بالنقض الوجه اليه • ( نقض ١٩٧٨/١١/١٦ طعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٦ قضائية ) •

١٢ - دعوى استحقاق المعاش عن العامل المتوفى • اختصاص رب العمل للحكم فى مواجهته • الحكم برفض الدعوى لانتفاء علاقة العمل • ترك المدعى للخصومة فى الاستئناف قبل رب العمل • لا يكسب الحكم الابتدائى حجية بشأن نفى علاقة العمل • علة ذلك • رب العمل ليس خصما حقيقيا فى النزاع ( نقض ١٩٨٠/١/١٢ طعن رقم ١٠٤ لسنة ٤٣ قضائية ) •

١٣ - حجية الاحكام المدنية قاصرة على اطرافها • جواز الاستدلال بها كقرينة فى دعوى مرددة بين خصوم آخرين • ( نقض ١٩٨٠/١٢/١٣ طعن رقم ١٨٨ لسنة ٤٦ قضائية ) •

١٤ - اختصاص هيئة التأمينات الاجتماعية للحكم فى مواجهتها • استئنافها الحكم الصادر فى الدعوى حاملة لواء المنازعة • اثره • اعتبارها محكوما عليها برفض الاستئناف • طعنها فى الحكم بالنقض • جائز • ( نقض ١٩٨٠/٥/٢٧ طعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٧ قضائية ) •

١٥ - الحكم الصادر ضد مورث الطاعنين بالريع المستحق فى ذمتهم للمطعون ضده عن حصة الاخير المقتضى بملكيتها لها لا يعتبر حجة على ذلك المورث بالنسبة للريع المستحق لشركاء المطعون ضده فى الملكية ما دام انهم لم يكونوا مختصمين فى دعوى الريع التى حكم فيها للمطعون ضده ولم يطلبوا الحكم لهم بشئ فيها أو توجه اليهم طلبات فيها ولا يغير من ذلك انهم كانوا مختصمين فى نفس القضية التى صدر فيها الحكم بالريع اذ كان اختصاصهم مقصورا على دعوى المطالبة بقيمة سند وهى دعوى مستقلة عن دعوى الريع ومختلفة عنها خصوما ومحلا وسببا ولا ينفى هذا الاستقلال عن الدعويين جمعهما فى صحيفة واحدة ( نقض ٦٣/٦/٢٠ مجموعة المكتب الفنى لسنة ١٤٨٨ ص ٨٧٨ ) •



١٦ - حكم القسمة ملزم للشركاء المتقاسمين الذين كانوا طرفاً في دعوى القسمة بما حدده نصيب كل منهم ( نقض ١٩٦٦/٢/٢٤ سنة ١٧ ص ٤١٢ ) .

١٧ - الحكم بصحة العقد . فحواه عدم بطلانه كأصل . رفض طلب الخصم قبول تدخله في دعوى صحة التعاقد للطعن على التصرف بالبطلان تأسيساً على أن له رفع دعوى مستقلة بذلك . القضاء بصحة التعاقد في هذه الحالة لا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة له ( نقض ١٩٧١/٢/٢ سنة ٢٢ ص ١٦٠ ) .

١٨ - انتهاء الحكم المطعون فيه الى صحة اعلان مورثه الطاعنين بالحكم الصادر ضدهما بصحة ونفاذ عقد البيع ورفض الادعاء بتزوير هذا الاعلان . عدم ورود نعي على ذلك القضاء . مؤداه . صيرورة الحكم الصادر ضد المورثة نهائياً وحجة على الطاعنين فيما قضى به باعتبارهم خلفاء عاماً لها ( نقض ٧٢/٥/١٢ سنة ٢٣ ص ٨٥٢ ) .

١٩ - الطعن بالنقض لا يجوز الا من المحكوم عليه . الخصومة في الطعن مقصورة على الخصوم الحقيقيين في النزاع . ليس لمن قبل الحكم الابتدائي ولم يطعن فيه بالاستئناف حق الطعن بالنقض . نقض ٧٢/١٢/٥ سنة ٢٣ ص ١٣١٧ ) .

٢٠ - القضاء نهائياً في مواجهة الطاعنين المشتريين بصحة التعاقد الصادر من ذات البائع لمشتري آخر استناداً الى ان صحيفة تلك الدعوى اسبق تسجيلاً من عقد شراء الطاعنين قضاء يحوز الحجية قبلهما في دعواهما بطلب تثبيت ملكيتهما لذات العين المباعة ( نقض ٧٢/٢/١٩ سنة ٢٣ ص ٢١٧ ) .

٢١ - الحكم لا تكون له حجية الا بالنسبة للخصوم انفسهم . وان كان الثابت ان الطاعنة الثانية عن نفسها وبصفتها وصية على اولادها القصر ومن بينهم الطاعن الاول قبل بلوغ سن الرشد . اقامت الدعوى ضد المطعون عليهما طالبة الحكم بالزامهما متضامنين بالتعويض لان المطعون عليه الثاني تسبب باهماله وعدم احتياظه في قتل مورثهما ولان المطعون عليه الاول متبوع للثاني ومسئول عن اعمال تابعه ، وحكمت محكمة اول درجة بمبلغ التعويض على المطعون عليهما متضامنين ، فاستأنف المطعون عليه الاول والطاعنان هذا الحكم ولم يستأنفه المطعون عليه الثاني وقضى الحكم المطعون فيه بالغائه وبعدم جواز نظر الدعوى لسبق انفصل فيها استناداً الى ان

محكمة الجنج حكمت ببراءة المطعون عليه الثانى من تهمة القتل الخطأ ورفض الدعوى المدنية المقامة ضده من الطاعنة الثانية عن نفسها وبصفقتها وصار الحكم فى الدعوى المدنية نهائيا بعدم استئنافه فيها وأنه لا يغير من هذا النظر أن محكمة الجنج المستأنفة قضت بإدانة المطعون عليه الثانى لأن ذلك مقصور على الدعوى الجنائية التى استأنفتها النيابة العامة وحدها لما كان ذلك فانه لا يجوز للطاعنين أن يتمسكا ضد المطعون عليه الاول - المتبوع - بحجية الحكم الصادر ضد المطعون عليه الثانى - التابع - بسبب اختلاف الخصوم ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى فى استئناف المطعون عليه الاول بالغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها دون أن يتقيد بحجية الحكم الابتدائى الذى ألزم المطعون عليه الثانى بالتعويض وصار نهائيا بالنسبة له بعدم استئنافه ، قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه فى غير محله . ( نقض ٢٨ / ٦ / ١٩٧٧ سنة ٢٨ من ١٥٢٤ ) .

٢٢ - إذا كان القانون لا يوجب فى دعوى الصورية اختصاص أشخاص معينين ، ومن ثم فلا تأثير لعدم اختصاص المؤجر فى دعوى صورية عقد الإيجار على قبول الدعوى ، وإنما الأثر المترتب على ذلك ينحصر فى أن الحكم الصادر فيها لا يكون حجة عليه . ( نقض ٤ / ٥ / ٧٧ سنة ٢٨ من ١١٢٥ ) .

٢٢ - متى كانت حجية الأحكام ليست قاصرة على أطرافها الذين كانوا ممثلين بأشخاصهم فيها بل هى تمتد أيضا الى من كان ماثلا فى الدعوى بمن ينوب عنه كدائنى الخصم العاديين ، فإن حكم النفقة الصادر على المطعون ضده الاول لصالح زوجته ، يسرى فى حق الطاعن ( الدائن ) باعتباره فى حكم الخلف العام بالنسبة لمدينة المطعون ضده . ( نقض ١٢ / ٤ / ٧٧ سنة ٢٨ من ٩٦٢ ) .

٢٤ - الورثة يخلفون مورثهم فى صافى حقوقه ويتقيدون بالأحكام الصادرة ضده كما يفيدون من الأحكام الصادرة له . المورث يعتبر ممثلا لمورثته فى الدعاوى التى ترفع منه أو عليه وذلك بالطريق المقرر لمن يمتد اليه أثر الحكم الصادر فى الدعوى ويعتبر حجة عليه مع أنه لم يكن ماثلا فيها بشخصه إلا إذا أثبت غش من كان يمثله أو تواطئه أو أعماله الجسيم . ( نقض ٢٦ / ٢ / ٧٤ سنة ٢٥ من ٥٤٨ ) .

٢٥ - عدم اختصاص بعض ورثة البائع فى الدعوى بصورية عقد البيع يترتب عليه أن الحكم الصادر فيها لا يكون حجة عليهم . ( نقض ٦ / ٦ / ٧٣ سنة ٢٤ من ٩٦٧ ) .

٢٦ - الحكم الذي يصدر ضد البائع متعلقا بالعقار المباع يعتبر حجة على المشتري الذي سجل شرائه بعد صدور الحكم أو بعد تسجيل صحيفة الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم وذلك على أساس أن المشتري يعتبر ممثلاً في شخص البائع له في تلك الدعوى المقامة ضده وأنه خلف خاص له .  
( نقض ١٨ / ٣ / ٧٥ لسنة ٢٦ ص ٦٢٧ ، نقض ٢٠ / ٦ / ١٩٧٩ طعن رقم ٧٣٩ لسنة ٤٢ قضائية ، نقض ١٧ / ٣ / ١٩٨٢ طعن رقم ٩٤٢ لسنة ٤٤ قضائية ) ، نقض ١١ / ١ / ١٩٨٣ طعن رقم ٧٩٢ لسنة ٤٩ قضائية ) .  
٢٧ - الحكم بإبطال العقد الصادر من المدين يكون حجة على دائئه لأن المدين يعتبر ممثلاً لدائئه في الخصومات التي يكون هذا المدين طرفاً فيها .  
نقض ٢٧ / ٢ / ٧٤ لسنة ٢٥ ص ٤٥٠ ) .

٢٨ - لما كان البين من الأوراق أن المطعون ضده الثاني قد اختصم أمام محكمة الموضوع بدرجتها بطلب الحكم في مراجعته فلم يناع الطاعن في طلباته ولم يحكم عليه بشيء وكانت أسباب الطعن لا تتعلق به كان اختصاصه أمام محكمة النقض غير مقبول . ( نقض ١٦ / ١١ / ١٩٨٢ طعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٢٩ - القضاء نهائياً بتخفيض أجرة العين المؤجرة . الحكم من بعد بالزام المستأجر بأن يؤدي لمشتري العقار خلف المؤجر الأجرة المستحقة دون تخفيضها . قضاء مخالف لحجية الحكم السابق . جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو كان صادراً من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية . ( نقض ٢٠ / ٦ / ٧٩ طعن رقم ٧٣٩ لسنة ٤٢ قضائية ) .

٣٠ - اعتبار المدين ممثلاً لدائئه العادي في الخصومة . اثره افادة الدائن من الحكم الصادر فيها لمصلحة مدينه . الحكم على المدين حجة على دائئه . للدائن ولو لم يكن طرفاً في الخصومة الطعن في الحكم . ( نقض ٢٤ / ١ / ١٩٨٠ طعن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٢ قضائية ) .

٣١ - الاحكام الصادرة على السلف حجة على الخلف بشأن الحق الذي تلقاه منه . الاحكام الصادرة على الخلف الخاص . لا حجية لها قبل السلف . ( نقض ١٥ / ١ / ١٩٨٠ طعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٣٢ - حجية الحكم . مناطه . اتحاد الخصوم والموضوع والسبب في الدعويين . اختلاف الخصوم . اثره . انحسار الحجية عن الحكم السابق ولو كان صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة . ( نقض ١٥ / ١ / ١٩٨٠ طعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٥ قضائية ) .



طعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٥ قضائية ، نقض ١٩٨٢/٥/٢٢ طعن رقم ٨٦ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٢٣ - القضاء النهائي . اكتسابه قوة الامر المقضى . الحكم الصادر ضد البائع متعلقا بالعقار المبيع . حجة على المشتري الذي لم يسجل عقده حتى صدور الحكم . ( نقض ١٩٨٠ / ١ / ٢ طعن رقم ٢٩٨ لسنة ٤٠ قضائية ) .

٢٤ - دعوى النقاية . اختلافها عن دعوى الاعضاء في موضوعها واشخاصها . الحكم الصادر في دعوى النقاية ضد الشركة لا حجية له في النزاع القائم بين احد اعضائها وذات الشركة . ( نقض ١٩٨١ / ٢ / ٨ طعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٢٥ - الحكم الابتدائي أو الاستئناف الصادر بعدم قبول التدخل ممن يطلب الحكم لنفسه يطلب مرتبط بالدعوى من شأنه الا يعتبر طالب التدخل خصما في الدعوى الاصلية او طرفا في الحكم الصادر فيها . واذ كان الطاعن قد تدخل في الاستئناف منضمما الى المستأنفة في طلباتها ولكن المحكمة قضت بعدم قبول تدخله وبتأييد الحكم المستأنف ومن ثم فان الطاعن لا يعد طرفا في الحكم الصادر في الاستئناف وبالتالي فلا يحاج به . ( نقض ١٩٨٠ / ١٢ / ٢٠ طعن رقم ٧٦ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٢٦ - ترك المستأجر العين لمن لهم حق الانتفاع بالامتداد القانوني . اثره . زوال صفته كمستأجر وحلول المستفيدين من الامتداد القانوني محله في العلاقة الايجارية . صدور حكم باخلاء المستأجر الاصلى بعد تركه العين . لا حجية له قبل من امتد اليهم العقد . ( نقض ١٩٨١ / ٦ / ١٢ طعن رقم ٨٦٩ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٢٧ - الحكم الصادر بافلاس شركة التوصية البسيطة في مواجهة مديرها . حجة على الشركاء فيها ولو لم يختصموا في الدعوى . ( نقض ١٩٨١ / ٢ / ١ طعن رقم ٤٧١ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٢٨ - المحجوز لديه في دعوى صحة الحجز ورفع . اعتباره خصما ذا صفة يحاج بالحكم الذي يصدر فيهما . مؤداه . اختصاصه في الطعن

م ١٠١

بالنقض صريح . ( نقض ١٩٨١/٢/٦ طعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ قضائية ) .

٣٩ - حجية الحكم في نزاع . شرطه . اتحاد الخصوم في الدعويين .  
لا يغير من ذلك تعلق الحكم السابق بمسألة كلية شاملة . ( نقض  
٢٢ / ٢ / ١٩٨١ طعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٤٠ - الحكم بتقدير اجرة العين لصيق بها . صيرورته نهائيا .  
اثره . عدم جواز المنازعة في التقدير ولو من مستأجر لاحق . ( نقض  
٢٧ / ٦ / ١٩٨١ طعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٤١ - بيع الشريك حصته في الملك الشائع بعد رفع دعوى القسمة  
وقيام المشتري بتسجيل عقد شرائه قبل انتهاء اجراءات القسمة . اثره .  
عدم اعتبار البائع ممثلا للمشتري في دعوى القسمة . ( نقض ١٩٨٢ / ١ / ٢٤  
طعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٤٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الحكم الذي يقضى بناء على  
طلب الدائن بصورية العقد الصادر من مدينة للغير لا يكون حجة على صورية  
هذا العقد في دعوى المنازعة في صحتها التي تقوم فيما بعد بين طرفيه .  
( نقض ٢٨ / ١ / ١٩٨٢ طعن رقم ١٤٨٠ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٤٣ - لما كان الثابت من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٠٠٠٠ المؤيد  
بالاستئناف رقم ٠٠٠٠ ان المدعية في هذه الدعوى اقامتها ضد المطعون ضده  
والطاعنة طلبت فيها الحكم بالزامهما متضامنين نتيجة خطأ المطعون ضده  
واعمالا لنص المادة ١٦٢ مدني واساس مسئولية الطاعنة خطأها عن عمل  
تابعها عملا بالمادة ١٧٤ مدني اما الدعوى الراهنة فهي دعوى الحلول التي  
يرجع بها المتبرع وهو في حكم الكفيل المتضامن على تابعه عند وفاته للمضروب  
وبالتالي فان الدعويين يختلفان في الخصوم والسبب . ( نقض  
١٤ / ١ / ١٩٨٢ طعن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٤٤ - الحكم الصادر في دعوى القسمة . اقتصار حجته على من كان  
طرفا فيه . ( نقض ١٢/٥/١٩٨١ طعن رقم ٦٦٧ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٤٥ - الحكم الصادر ضد شركة التضامن في شخص ممثلها القانوني .

اثر ذلك . للشريك المتضامن صفة في الطعن عليه بالنقض . ( نقض ٣٠/٤/٨١ طعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٤٦ - شخصية الوارث - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تعتبر مستقلة عن شخصية المورث وتتعلق ديون المورث بتركته لا بذمة ورثته ، ولا يقال بأن التزامات المورث تنتقل الى ذمة الوارث لمجرد كونه وارثا الا اذا اصبحت الوارث مسئولا شخصيا عن التزامات المورث كنتيجة لاستفادته من التركة ، وتبعاً لذلك لا يعتبر الوارث الذي خلصت له ملكية اعيان التركة او جزء منها قبل وفاة مورثه مسئولا عن التزامات هذا الاخير قبل من تعامل معه بشأنها ولم تنتقل اليه ملكيتها بعد ويعتبر هذا الوارث شأنه شأن الغير في هذا الخصوص . ( نقض ١٤/١/١٩٨٢ طعن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٨ قضائية ، نقض ٢٥/٢/١٩٧٥ سنة ٢٦ ص ٤٧٨ نقض ٥/١٠/١٩٧٤ سنة ٢٥ ص ١١٣٥ ) .

٤٧ - المدين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر ممثلاً لدائنه العادي في الخصومات التي يكون هذا المدين طرفاً فيها فيفيد الدائن من الحكم الصادر فيها لمصلحة مدينه كما يعتبر الحكم على المدين حجة على دائنه في حدود ما يتأثر به حق الضمان العام الذي للدائن على أموال مدينه ، كما ان للدائن ولو لم يكن طرفاً في الخصومة بنفسه ان يطعن في الحكم الصادر فيها بطرق الطعن العادية وغير العادية بالشروط التي رسمها القانون لأطراف الخصومة وذلك لما هو مقرر من ان الطعن يقبل ممن كان طرفاً بنفسه أو من ينوب عنه . ( نقض ١٤/١/١٩٨٢ طعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٨ قضائية ، نقض ٣١/١٢/١٩٦٤ سنة ١٥ ص ١٢٦٦ ) .

٤٨ - المشتري لجزء مقرر من العقار الشائع . اعتبار القسمة اللاحقة بين الشركاء حجة عليه ولو لم يكن طرفاً فيها . اثر ذلك . ارتباط حقه بالجزء الذي يختص به البائع له من الشركاء بموجب القسمة . ( نقض ١٣/١٢/٨١ طعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٤٩ - لما كان الثابت من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٠٠٠٠ المؤيد بالاستئناف رقم ٠٠٠ ان المدعى في هذه الدعوى قد رفعها ضد المطعون ضده والطاعنة طلبت فيها الحكم بالزامهما متضامنين بالتعويض نتيجة خطأ المطعون ضده واعمالاً لنص المادة ١٦٣ مدني واساس مسئولية الطاعنة خطأها عن عمل تابعها عملاً بالمادة ١٧٤ مدني اما الدعوى السراهنه فهي



دعوى الحلول التي يرجع بها المتبوع وهو في حكم المتضامن على تابعه عند وفائه للمضروب وبالتالي فان الدعويين يختلفان في الخصوم والسبب . ( نقض ١٩٨٢/١/١٤ طعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ قضائية ) .

٥٠ - من المقرر ان الوارث لا ينتصب خصماً عن باقى الورثة او عن التركة الا اذا كان قد خاصم او خوصم طالبا الحكم للتركة نفسها بكل حقها او مطلوباً في مواجهته الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها . ( نقض ١٩٨٢/١١/٢٣ طعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٤٨ قضائية ، نقض ١٩٧٨/٥/٢ لسنة ٢٩ العدد الاول ص ١٦٢٣ ) .

٥١ - من المقرر ان ما لم تفصل فيه المحكمة بالفعل لا يمكن ان يكون موضوعاً لحكم حائز قوة الامر المقضى ، ويشترط لى يحوز الحكم حججاً الشيء المقضى فيه اتحاد الخصوم والموضوع والسبب ، واذ كانت دعوى صحة العقد تختلف عن دعوى الفسخ سبباً وموضوعاً فان الحكم بعدم قبول دعوى صحة التعاقد لعدم قيام المشتري بالتزامه بدفع كامل الثمن لا يمنع المشتري من العودة الى دعوى صحة التعاقد اذا ما قام بإيفاء باقى الثمن ومن ثم فان هذا القضاء لا يتضمن قضاء ضمناً بفسخ العقد . ( نقض ١٩٨٢/٣/١٨ طعن رقم ٩٦٣ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٥٢ - المحجوز لديه . الاحتجاج في مواجهته بالحكم الصادر في دعوى صحة الحجز المختص فيها . للطاعن مصلحة حقيقية في اختصاصه في الطعن بالنقض . ( نقض ١٩٨٢/٣/٢٧ طعن رقم ١١٤ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٥٣ - الحكم الصادر ضد ناظر الوقف بصفته ممثلاً له . ما سبباً باستحقاق مستحقين غير ماثلين في الخصومة . لا يعتبر حجة عليهم . ( نقض ١٩٨١/١١/٢٤ طعن رقم ١٩ لسنة ٤٩ قضائية احوال شخصية ) .

٥٤ - استقلال شخصية الوارث عن شخصية المورث . انفصال التركة عن اشخاص الورثة وأموالهم . تعلق التزامات المورث بتركته دون ان تنتقل الى نعمة الوارث الا في حدود ما آل اليه . ( نقض ١٩٨٢/٥/٢٣ طعن رقم ٨٥٨ لسنة ٥١ قضائية ) .

٥٥ - حجية الحكم . مفادها . امتناع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة الى مناقشة المسألة التي فصل فيها دعوى قالية ولو بأدلة

قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى . ( نقض ١٩٨٢/٥/٢٣ طعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٥٦ - الحكم الصادر ضد المورث . حجيته على الوارث . شرطها ان يكون الحق الذي يدعيه قد تلقاه عن المورث . ( نقض ١٩٨١/١١/٢٤ طعن رقم ١٩ لسنة ٤٩ قضائية احوال شخصية ) .

٥٧ - يشترط للتمسك بحجية الأمر المقضى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اتحاد الموضوع والخصوم والسبب في الدعوى التي سبق الفصل فيها والدعوى المطروحة ، واذ كان الطاعن والمطعون ضدها مدعى عليهما امام لجنة الفصل في المنازعات الزراعية ولم يكن احدهما خصما للآخر فان شرط اتحاد الخصوم يكون قد تخلف ويكون الحكم المطعون فيه قد اصاب صحيح القانون اذ لم يعتد بحجية قرار اللجنة المشار اليها . ( نقض ١٩٨٢/١٢/٢٠ طعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٥٨ - لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان المناط في تحديد الخصم هو بتوجيه الطلبات منه او اليه ، وكان الثابت من الاوراق ان المطعون ضدها الثامنة قد ادخلت الطاعنة امام محكمة الدرجة الاولى لتقدم مستندات ملكيتها لارض النزاع ودون ان توجه اليها اية طلبات ، لا منها ولا من المدعين بباقي المطعون ضدهم - وكانت الطاعنة قد تمسكت بطلب اخراجها من الدعوى ثم صدر الحكم الابتدائي بطرد المطعون ضدها الثامنة من ارض النزاع دون ان يقضى بشيء على الطاعنة ، واذ استأنفت المطعون ضدها الثامنة الحكم وقد اختصمت الطاعنة في الاستئناف باعتبارها مدخلة في الخصومة امام الدرجة الاولى وفي حدودها . لما كان ذلك فان الطاعنة لا تكون خصما حقيقيا في الدعوى سواء امام محكمة الدرجة الاولى او في الاستئناف حتى ولو كانت قد ابدت فيه دافعا . واذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف وكان الطعن بالنقض وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يقبل الا ممن كان طرفا في الحكم ولم يقض له بطلباته او قضى عليه بشيء فلا يقبل منها الطعن . ( نقض ١٩٨٢/١١/١٦ طعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٦ قضائية ) . نقض ٤/٥ / ١٩٧٨ سنة ٢٩ ص ٩٦٥ ) .

٥٩ - الحكم الذي يقضى في دعوى الدائن برفض صورية عقد صدر من مدينة للغير ، لا يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجة على صحة هذا العقد في دعوى المنازعة في صحته والتي تقوم فيما بعد بين طرفيه لاختلاف الخصوم في الدعويين . ( نقض ١٩٨٢/١٢/٢ طعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٩ قضائية ، نقض ١٩٧٢/٣/١٦ سنة ٢٣ ص ٤٢٤ ) .

٦٠ - من المقرر ان مناط حجية الاحكام التي حازت قوة الامر المقضى وحدة الخصوم والسبب والموضوع ، وكان الثابت بالحكم رقم ٢٦٨٤ لسنة ٩٢ قضائية القاهرة الذى قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من بعض المطعون ضدهم عن حكم ايقاع البيع باعتبار انهم لم يكوثوا طرفا فى اجراءاته وبالتالي فانهم يعتبرون من الغير بالنسبة لهذا الحكم ويكون من حقهم التمسك ببطلانه بطريق الدعوى الاصلية دون ان يكون لقضاءه حجية قبلهم ، واذا التزم الحكم لمطعون فيه هذا النظر وقضى على اساسه ببطلان حكم ايقاع البيع بالنسبة للمعار جميعه فانه يكون قد صادف صحيح القانون . ( نقض ١٩٨٢/١١/٢٣ طعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٨ قضائية ) .

### (ج) الاحكام الصادرة فى اتحاد المحل :

١ - الحكم الصادر فى دعوى منع التعرض لا يمس اصل الحق فلاحجية له فى دعوى الموضوع التى يدور النزاع فيها حول من هو صاحب الحق فى ثمار العين محل النزاع . ( نقض ٦٧/٦/١٥ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٨ ص ١٢٦٩ ) .

٢ - اذا كان الطاعن يطلب فى الدعوى التى رفعها على المطعون عليه تثبيت ملكيته لذات المنقولات التى طالب بملكيتها لها فى دعوى سابقة ( دعوى استرداد اشياء محجوزة ) ويستند فى طلباته الى عقد البيع سنده فى تلك الدعوى السابقة التى مثل فيها الطاعن ( كمسترد ) ومورث المطعون ضدهم ( كمدين ) فان وحدة الخصوم والسبب والموضوع تكون متوافرة فى الدعويين ولا يمنع من ذلك عدم اختصاص الحاجز فى الدعوى الثانية اذ ان ذلك لا يمنع من اكتساب الحكم السابق قوة الامر المقضى بالنسبة لمن كانوا خصوما فى الدعوى التى صدر فيها ذلك الحكم ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الثانية لسبق الفصل فيها يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا . ( نقض ٦٧/٦/١٥ المرجع السابق من ١٢٨٤ ) .

٣ - المنع من اعادة نظر النزاع فى المسألة المقضى فيها يشترط فيه ان تكون المسألة واحدة فى الدعويين ولا تتوافر هذه الوحدة الا ان تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة اساسية لا تتغير وبشرط ان يكون الطرفان قد تناقشا فيها فى الدعوى الاولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الاول استقرارا جامعا مانعا فتكون هى بذاتها . الاساس فيما يدعيه بالدعوى الثانية اى من الطرفين قبل الاخر من حقوق متفرعة عنه وينبثق على ذلك ان ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن ان يكون موضوعا لحكم يحسوز قوة الامر المقضى .



( نقض ٦٤/١٠/٢٩ مجموعة الكتب الفنى سنة ١٥ ص ٩٩٦ ، نقض  
٧١/٥/٢٦ سنة ٢٢ ص ٦٩١ ) •

٤ - إذا كان الثابت أن الطاعنين أقاما دعوى بطلب الحكم لهما بصحة  
وتفاد عقد البيع الصادر لهما من المطعون عليه الثانى عن جزء فى المنزل محل  
النزاع ، واختصم الطاعنان فى هذه الدعوى المطعون عليها الاولى باعتبارها  
مالكة على الشئوع فى هذا المنزل وطالباً لذلك أن يكون الحكم فى مواجهتها  
وانحصرت منازعة هذه المطعون عليها فى تلك الدعوى فى ان المنزل الذى وقع  
عليه البيع موقوف وأن نسيب البائع فيه يقتل عما باعنه للطاعنين ، وقضى  
للطاعنين فى الدعوى المذكورة بصحة وتفاذ عقد البيع عن نصف المنزل لقاء  
الثلث المبين بالعقد ثم اقامت المطعون عليها بعد ذلك دعوى ضد الطاعنين  
والبائع لهما - المطعون عليه الثانى - بطلب أخذ هذا القدر بالشفعة نظير ثمن  
يقل عن الثمن الوارد بالعقد سالف الذكر فان الموضوع يكون مختلفاً فى  
الدعويين كما أن قضاء الحكم الصادر فى الدعوى الاولى بصحة عقد البيع  
نظير الثمن المبين فيه لا يعتبر فضلاً فى حقيقة الثمن الذى حصل به البيع  
تحتاج به المطعون عليها الاولى ويمتنع عليها معه اثار النزاع فى حقيقة هذا  
الثمن فى دعوى الشفعة التى رفعتها بعد ذلك إذ لم يكن هذا الثمن محلاً  
منازعة من أحد فى الدعوى الاولى حتى يعتبر أن الحكم الصادر فيها قد  
فصل فى هذه المسألة بل ما كان يقبل من المطعون عليها اثاره مثل هذه المنازعة  
فى تلك الدعوى ومن ثم فان الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى الدعوى  
الثانية بدعوى صدوره على خلاف حكم سابق يكون غير جائز • ( نقض  
١٩٦٣/١١/٢٨ مجموعة الكتب الفنى سنة ١٤ ص ١١١٩ ، نقض  
٧٢/١٢/٢ سنة ٢٣ ص ١٣١١ ) •

٥ - الحكم للمؤجر على المستأجر بالاجرة لا يمنع من دعوى الاستحقاق  
يرفعها المستحق على المؤجر بالملكية • ( نقض ١٩٥٤/١١/٢٥ مجموعة الكتب  
الفنى السنة السادسة ص ١٦٥ ) •

٦ - الحكم بصحة التوقيع لا يمنع من رفع دعوى بصورية العقد •  
( نقض ١٩٤٨/٤/٢٢ مجموعة عمر ٥ رقم ٢٠٥ ) •

٧ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم  
جواز نظر دعوى صحة وتفاذ عقد بيع عقار بمقولة سبق الفصل بين الخصوم  
فى دعوى قسمة عقارات التركة التى تشمل العقار المبيع على أساس أن  
الدعويين يختلفان فى الموضوع والخصومة والسبب فنموضوع دعوى قسمة

الاطيان المخلقة عن المورث لاعطاء كل وارث حقه وسببها القانونى هو قيام حالة الشروع فى حين ان موضوع دعوى صحة التعاقد عقد البيع الصادر للمطعون عليه بصفته الشخصية وسببها القانونى قيام العقد العرفى المطلوب الحكم بصحته ونفاذه وكان الثابت من الحكم الصادر فى دعوى القسمة بعدم قبولها انه لم يتناول امر عقد البيع موضوع النزاع ولم يثر فى تلك الدعوى اى جدل بشأنه فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون ( نقض ١٩٦٢/١/٢٥ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٣ ص ١٢٧ )

٨ - الحكم بالملكية وان جاز اتخاذه اساسا لطلب الريع الا انه لا يرتب بذاته انشغال نمة المحكوم ضده بالملكية بهذا الريع ولا يسد فى وجهه السبيل فى المنازعة فى هذا الريع اذا ما طوبى به لان الاحكام لا تكون حجة الا بما فصلت فيه من الحقوق . ( نقض ١٩٦٢/١/٢٠ السنة ١٤ ص ٨٧٨ )

٩ - الحكم بتعريض مؤقت امام محكمة جنائية لا يمنع من المطالبة بتكملة التعريض امام المحكمة المدنية . ( نقض ١٩٥٥/١١/١٧ مجموعة المكتب الفنى سنة ٦ ص ١٤٩٥ )

١٠ - قيام سبب رفض الدعوى على عدم نفاذ الحوالة . يستوى فى ذلك الحكم برفضها او بعدم قبولها . لا يعتبر ايها فصلا فى موضوع الخصومة مانعا من التقاضى بشأن الحق موضوع عقد الحوالة اذا ما اوضحت نافذة فى حق المدين . النعى على الحكم بمخالفة القانون فى هذه الحالة لا تتحقق به سوى مصلحة نظرية بحتة لا تصلح اساسا للطعن ( نقض ١٩٦٤/١/٢٣ سنة ١٥ ص ١٢٣ )

١١ - متى كان الحكم قد قطع فى منطوقه واسبابه بان الاساس الذى يجب ان يقام عليه تقدير اجرة الحكر هو قاعدة النسبية بين الحكر القديم وثمن الارض وقت التحكير ومن ثم فان قضاءه فى هذا الخصوص يعد قضاء قطعيا لا يجوز العدول عنه بحكم اخر يقرر اساسا مغايرا ولا مجال للتحدى - فى هذا الشأن - بنص المادة ١٦٥ من قانون المرافعات اذ ان نطاق تطبيقها مقصور على الاحكام الصادرة باجراء من اجراءات الاثبات ولا تتضمن قضاء قطعيا ( نقض ١٩٦٣/١/١٠ سنة ١٤ ص ٨٩ )

١٢ - الحكم الذى يجيز الاثبات بطريق معين لا يحوز حجية الامر المقضى الا اذا كان قد حسم النزاع بين الخصوم على وسيلة الاثبات بعد ان يتجادلوا فيما اذا كانت جائزة ام لا . ( نقض ١٩٦٧/١١/١٦ سنة ١٨ ص ١٦٩٩ )

١٣ - إذا كانت الطاعة لم تستأنف الحكم القاضي بالزامها أن تدفع للمطعون ضده قرشاً واحداً كتعويض رمزي وإنما استأنفه المطعون ضده وحدة طالباً زيادة مبلغ التعويض ، وهذا هو الذي كان مطروحاً دون غيره على محكمة الاستئناف ، فإن ذلك الحكم يكون قد حاز حجية الشيء المقضي فيه في ثبوت أركان المسؤولية عن العمل غير المشروع مما يمتنع معه على الطاعة أن تتمسك بأنها لم تقصد الإضرار بالمطعون ضده شخصياً ، وأنه لو صح أن ضرراً أصاب القاضي - في طلب رده - فإنما يكون ذلك بوجوه سلطه لا بصفته الشخصية لأن ذلك يمس ثبوت ركني الخطأ والضرر اللذين قطع فيهما الحكم الابتدائي وأصبح حجة على الطاعة في هذا الخصوص لعدم استئنافه من جانبها . ( نقض ٨/٤/١٩٧٢ سنة ٢٣ ص ٦٧٠ ) .

١٤ - استئناف الحكم الابتدائي من جانب العامل وحده لزيادة التعويض المقضي له به عن فصله تعسفياً . مؤداه . منيرورة الحكم الابتدائي نهائياً حائزاً قوة الأمر المقضي في شأن قيام علاقة العمل . النعى عليه في شأن تكييف العلاقة بين الطرفين . لا يصادف محلاً في قضائه . غير مقبول . ( نقض ١٦ / ١٢ / ٧٢ سنة ٢٣ ص ١٤١٥ ) .

١٥ - متى كان الثابت من الحكم الصادر في الدعوى الخاصة بمحاسبة الطاعن عن إيراد العام خلال السنوات ١٩٥١ حتى ١٩٥٥ أنه فصل في النزاع حول إيراد المائة قدان التي تصرف فيها الطاعن إلى أولاده طبقاً لقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، فقرر أن هذا التصرف حقيقي ولا يدخل إيراد هذه الأطنان في وعاء الضريبة بالنسبة للطاعن اعتباراً من السنة التالية لحصوله ، فإن هذا الحكم الذي أصبح نهائياً يكون حائزاً قوة الأمر المقضي في خصوص خروج هذه الأطنان من ملكية الطاعن وحيازته ، وبما نعا للخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى مناقشة هذه المسألة في أية دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ، ولما كانت مصلحة الضرائب لم تدع تغييراً في هذا الوضع ، وكان نطاق مبدأ استقلال السنوات الضريبية لا يتعدى جانب الأرباح والتكاليف التي تحقق على مدار السنة ، بحيث لا تمتد إلى غيرها من السنين السابقة أو اللاحقة عليها إلا فيما نص عليه القانون استثناء ، فلا محل للتحدى به في هذا الخصوص والقول بأن الحكم المشار إليه يقتصر حجيته على السنوات من ١٩٥١ حتى ١٩٥٥ ، ولا تتجاوزها إلى سنة النزاع وهي سنة تالية للسنوات الضريبية التي فصل فيها الحكم المذكور . ( نقض ٢٠ / ١٢ / ١٩٧٢ سنة ٢٣ ص ١٤٢٩ ) .



١٦ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . مسئولية  
تبعية مقررة بحكم القانون . اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن . رفض  
دعوى التعويض قبل التابع لانتفاء مسئوليته عن الواقعة المطالب بالتعويض  
من أجلها . لازم ذلك . زوال الأساس الذي تقوم عليه مخاصمة المتبوع بانتفاء  
مسئولية التابع بحكم نهائي . عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة للتابع .  
مقتضى ذلك عدم قبوله بالنسبة للمتبوع ( نقض ٢٢ / ٣ / ١٩٧٠ سنة ٢١  
ص ٤٤٦ ) .

١٧ - دعوى الطاعة تختلف في موضوعها وفي سببها عن دعوى  
التطليق للضرر . ان تقوم الاولى على الهجر واخلال الزوجة بواجب الإقامة  
المشتركة والاستقرار في منزل الزوجية ، بينما تقوم الثانية على ادعاء الزوجة  
اضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة ، ومن ثم فان الحكم  
الصادر في دعوى الطاعة لا يمنع من دعوى التطليق وجواز نظرها لاختلاف  
المناط في كل منهما . ( نقض ١٧ / ١١ / ١٩٧١ سنة ٢٢ ص ٩١٧ ، نقض ٣ / ١٤  
/ ١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الاول ص ٧٩٨ ) .

١٨ - للقضاء النهائي قوة الامر المقضى فيما يكون قد فصل فيه بين  
الخصوم بصفة صريحة أو ضمنية حتمية . ومتى حاز الحكم هذه القوة فانه  
يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة الى المناقشة في المسألة  
التي فصل فيها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارتها أو اثيرت ولم  
يبحثها الحكم الصادر فيها ، فاذا كان الحكم قد قضى ضمنا بصحة عقد حين  
انتهى الى انه وعد بتكوين شركة اشتمل على المسائل الجوهرية للعقد المراد  
ابرامه واحال الدعوى الى التحقيق ليثبت المطعون ضده ان الطاعن اخل  
بما التزم به فيه فان هذا القضاء القطعي الذي أصبح نهائيا يمنع الطاعن من  
العودة الى المجادلة في صحة هذا العقد بحجة انه باطل بطلانا مطلقا لخلوه من  
ركن الاتفاق على رأس مال الشركة وتحديد ولانه تضمن شرطا مخالفا لمبدأ  
حرية الارادة ( نقض ٥ / ١٢ / ١٩٦٨ سنة ١٩ ص ١٤٩٠ ) .

١٩ - المنع من اعادة النزاع في المسألة المقضى فيها يستلزم ان تكون  
المسألة واحدة في الدعويين . واذ يشترط لتوافر هذه الوحدة ان تكون المسألة  
المقضى فيها نهائيا مسألة أساسية لا تتغير وتكون هي بذاتها الأساس  
فيما يدعيه في الدعوى الثانية . وكان النزاع الذي طرح على محكمة الجنح  
يتعلق بقبول أو عدم قبول الدعوى المدنية من المطعون عليه الاول ضد الطاعن  
واذ انتهت محكمة الجنح الى عدم قبول الدعوى المدنية لانها غير مختصة  
بنظرها وذلك تأسيسا على ان المطلوب ليس هو التعويض عن ارتكاب جنحة ،

وكان لا علاقة لهذا القضاء بموضوع الدعوى الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه - وهو قيمة الشيكات المحولة الى المطعون عليه الاول - فان هذا الحكم لا يكون فيه افتيات على الحكم السابق لاختلاف المسألة التى قضى فيها كل منهما . وان استطرد الحكم السابق الى القول بان الشيكات اسمية فلا يجوز تظهيرها اذ يعد ذلك منه تزييدا غير لازم للفصل فى الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية امام محكمة الجنح بعد ان اورد الاسباب التى تحمل قضاءه فى هذا الخصوص ( نقض ٢١ / ١٢ / ١٩٦٨ سنة ١٩ ص ١٦١٦ ) .

٢٠ - متى كان الاساس المشترك بين الدعويين ، دعوى المطالبة بالايجار ودعوى المطالبة بالتعويض - ايجار خيمة لاحدى الجامعات لاداء الامتحان وتعويض عن حريق الخيمة - هو العقد المبرم بين الطرفين ، وكان الحكم الصادر من محكمة النقض قد حسم النزاع حول تكييف هذا العقد ، وانتهى الى انه عقد ادارى لا تختص المحاكم العادية بنظر المنازعات الناشئة عنه ، فانه ما كان يجوز للحكم المطعون فيه مخالفة هذا الاساس القانونى فى اى نزاع لاحق يكون ناشئا عنه او مترتبا عليه ولو اختلفت الطلبات فى الدعويين ( نقض ٨ / ٦ / ٧٢ سنة ٢٣ ص ١٠٨٧ ) .

٢١ - الدعوى بطلب تسليم صورة تنفيذية ثانية - القضاء برفضها استنادا الى خلل الاوراق مما يكشف عن فقد الصورة التنفيذية الاولى - هو فى حقيقته قضاء فى الدعوى بحالتها . جواز رفع دعوى جديدة بذات الطلبات بعد تصحيح هذه الحالة او تغييرها . ( نقض ٧٨/١/٣ طعن رقم ٩٠٩ لسنة ٤٣ ) .

٢٢ - القضاء نهائيا باستحقاق العامل لعمولة التوزيع فى فترة عمله بقسم البيع لا حجية له فى دعوى ثانية بطلبه عمولة توزيع بعد نقله من القسم المذكور . ( نقض ٧٧/٦/١٢ سنة ٢٨ ص ١٤٣٣ ) .

٢٣ - التدخل الاختصاصى فى دعوى صحة التعاقد استنادا الى ملكية طالب التدخل للعين المباعة . رفض قبول تدخله لثبوت مغايرة العين للعقار المدعى بملكية . قضاء لا يحوز قوة الامر المقضى فى دعوى تثبيت ملكية لذات العين المباعة . ( نقض ٧٧/٥/١٨ سنة ٢٨ ص ١٢٥١ ) .

٢٤ - اكتساب القضاء النهائى قوة الامر المقضى . شرطه . مالم تحسمه المحكمة فى قضائها لاجور الحجية . القضاء بالاجرة فى دعوى الايجار .

عدم فصله في المنازعة بشأن ملكية العين . اثره . لا تخجبة لهذا القضاء في  
دعوى تثبيت الملكية بين ذات الخصوم . ( نقض ٧٧/٢/٢٢ لسنة ٢٨ من  
٤٩١ ) .

٢٥ - البائع لا يعتبر مثالا للمشتري في الدعوى التي لم يكن مائلا  
فيها بشخصه وترفع على البائع بشأن ملكية العقار موضوع البيع ولو تناولت  
العقد البرم بينهما طالما ان المشتري يستند في ملكيته الى وضع يده المدة  
الطويلة المكسبة للملكية ذلك انه متى توافرت في وضع اليد شرائطه القانونية  
فانه يعد سببا يكفي بذاته لكسب الملكية مستقلا عن عقد البيع ولو تم فلا  
ينقطع هذا التقادم المكسب بالحكم الصادر في تلك الدعوى . ( نقض ١٦/  
١٢/٦٩ سنة ٢٠ من ١٢٦٧ ) .

٢٦ - يشترط في حجية الحكم ان تكون المسألة واحدة في الدعويين .  
ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن ان يكون موضوعا لحكم يحوز قوة  
الامر المقضى . ( نقض ١٩٨٢/١١/٢١ طعن رقم ١٤٠ لسنة ٤٨ قضائية ) .  
٢٧ - قضاء المحكمة بعدم قبول الدعوى المدنية في اللجنة المباشرة  
لا يمتنع بعد الميعاد ؛ لا بعد مانع من رفع الدعوى المدنية امام المحكمة المدنية  
القضاء في موضوعها . ( نقض ١٩٧٩/١/٢٥ لسنة ٢٠ العدد الاول  
من ٣٩١ ) .

٢٨ - المسألة الواحدة بعينها اذا كانت كلية شاملة وكان ثبوتها او عدم  
ثبوتها هو الذي ترتب عليه القضاء بثبوت الحق الجزئي المطلوب في الدعوى  
ا. انتفائه فان هذا القضاء يحوز حجية الامر المقضى في تلك المسألة الكلية  
الشاملة بين الخصوم انفسهم ويمنع الخصوم من التنازع بطريق الدعوى او  
بطريق الدفع في شأن حق جزئي اخر متوقف ثبوته او انتفائه على ثبوت تلك  
المسألة الكلية السابق الفصل فيها بين الخصوم انفسهم او على انتفائها .  
( نقض ٧٥/٥/٢١ سنة ٢٦ من ١٠٦٢ ) .

٢٩ - اذا كان الحكم قد اقتصر على تقدير اتعاب الخصم - محاسب -  
وليس فيه ما يشير الى انه تنازل تحصيل الحساب بين الطرفين او العسة  
التخالص فانه لا يحوز حجية في شأن التخاص المدعى به من الخصم الاخر  
ولا يحول دون طلبه براءة ذمته من الاتعاب التي قدرها الحكم بدعوى يرفعها  
بعد صدوره . ( نقض ١٩٦٦/٣/٢٤ سنة ١٧ من ٦٨٨ ) .



٣٠ - القضاء النهائي لا يكتسب قوة الامر المقضى الا فيما ثار بين الخصوم انفسهم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة صريحة او ضمنية حتمية اما لما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل فلا يمكن ان يكون موضوعا للحكم يحوز قوة الامر المقضى فالحكم الذى لم يتناول الا البحث فى وجود السدين ولم يعرض للوفاء لا يحوز قوة الامر المقضى بالنسبة الى الوفاء . (نقض ٧٧/٤/٢٥ سنة ٢٨ ص ١٠٢٢ ) .

٣١ - دعوى صحة التعاقد تختلف عن دعوى الفسخ سببا وموضوعا فيجوز للبائع المطالبة بيلقى الثمن وبفسخ العقد طالما لم يفصل فى الحكم بصحة التعاقد فى أمر الباقي من الشئ . ( نقض ١٩٧٠/٢/٢٦ سنة ٢١ ص ٢٦٤ ) .

٣٢ - دعوى صحة التوقيع تختلف موضوعا عن دعوى صحة ونفاذ العقد . ( نقض ٧١/٤/١٥ سنة ٢٢ ص ٤٨٨ ) .

٣٣ - الحكم الصادر فى طلب الزرع عن مدة معينة لا تسحب حجته على مدى لاحقة لان الزرع المستحق عنها لم يكن محل مطالبة فى الدعوى السابقة وبفرض تعرض الخبير او المحكمة له فى تلك الدعوى فانه يكون تزييدا لا تلحقه قوة الشئ المحكوم فيه . ( نقض ١٩٦٩/١٢/٢٥ سنة ٢٠ ص ١٣٤٤ ) .

٣٤ - الحكم فى دعوى سابقة بالزرع دون ان يبحث فيها النزاع على الملكية لا يحوز قوة الامر المقضى فى دعوى تالية بالملكية . ( نقض ٧٥/١١/٢٧ سنة ٢٦ ص ١٥٢٤ ) .

٣٥ - الحكم الصادر ينشوز الزوجة . لا يحول ، دون نظر دعواها بالتطليق . ( نقض ١٩٧٩/٣/١٤ سنة ٣٠ العدد الاول ص ٧٩٨ ) .

٣٦ - الحكم الصادر فى دعوى الحيازة لا يحوز قوة الامر المقضى فى دعوى الزرع والتي تعتبر الملكية عنصرا من عناصرها وذلك لاختلاف الدعويين سببا وموضوعا . ( نقض ٦٩/٢/١٣ سنة ٢٠ ص ٣٢٣ ) .

٣٧ - التضياء برفض الدعوى او بعدم قبولها لعدم نفاذ الحوالة فى حق

الدين لا يمنع من التقاضي بشأن الحق موضوع الحوالة متى أوضحت نافذة في حق الدين . ( نقض ٦٤/١/٢٢ سنة ١٥ ص ١٢٢ ) .

٢٨ - الحجية التي تثبت للحكم بعدم تقادم الدين لعدم اكتمال المدة هو ان الدين يعتبر قائما ولم يسقط الى وقت صدور الحكم ولكنها لا تكون مانعة من صدور حكم اخر بتقادم الدين متى اكتملت مدة التقادم بعد صدور الحكم السابق . ( نقض ١٩٦٤/١٢/٣١ سنة ١٥ ص ١٢٤٨ ) .

٢٩ - يختلف موضوع دعوى الحراسة عن موضوع دعوى الاشكال في التنفيذ . وتقدير الجدل في النزاع يختلف في كل منهما عن الاخرى . ( نقض ٦٦/٥/١٢ سنة ١٧ ص ١١٢١ ) .

٤٠ - الحكم الصادر في دعوى منع التعرض لا يحوز قوة الامر المقضى في دعوى الملك . ما يقرره الحكم بشأن توافر اركان الحيازة ام عدم توافرها . لا يقيد المحكمة عند الفصل في اصل الحق . ( نقض ١٩٧٨/١/٣ طعن رقم ٧٥ لسنة ٤٢ قضائية ) .

٤١ - دعوى المشتري بصحة ونفاذ عقد بيع عقار . لا يمنع من نظرها سبق القضاء برفض دعواه بتثبيت ملكية لذات العقار لعدم اكتمال مدة وضع اليد المكسب الملكية . ( نقض ٧٩/٢/١٥ طعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٤٢ - حجية الحكم . العبرة في اتحاد الموضوع هو بما يرد في الحكم لا بما يرد في تقارير الخبراء . عدم التزام المحكمة بتكليف الخصم بتقديم الدليل على سبق الفصل في الدعوى . ( نقض ٧٩/١٢/٢٧ طعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٤٣ - المنع من اعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه . ما لم تنظر المحكمة فيه بالفعل لا يمكن ان يكون موضوعيا لحكم حائز لقوة الامر المقضى . ( نقض ٨ / ١٢ / ٧٩ طعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٨ قضائية ، نقض ٢٧ / ٢ / ١٩٨٠ طعن رقم ٥٦١ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٤٤ - اكتساب الحكم قوة الامر المقضى . اثره . الحكم نهائيا برفض دعوى الدين اعتدادا بقرار التقويم بزيادة الخصوم على الاصول . عدم جواز العودة لذات النزاع في دعوى تالية استنادا الى خفض ورد على أحد الخصوم . ( نقض ٢٧ / ٢ / ١٩٨٠ طعن رقم ١٠٤٧ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٤٥ - حجية الحكم . اثرها . ادعاء الطاعن كسب ملكية العقار بالتقادم من قبل صدور الحكم بتثبيت ملكية خصمه في دعوى سابقة وان التقادم انقطع باقامة تلك الدعوى . اطراح المحكمة لهذا الادعاء . لاخطأ . ( نقض ١٩٨٠/١/٢٩ طعن رقم ٩٤٤ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٤٦ - القضاء بصحة التصرفات السابقة على الحكم الصادر بتوقيع الحجر للعتة . لا يعتر إخلالا بحجتيه : ( نقض ١٩٨٠ / ٢ / ٥ طعن رقم ٩٧ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٤٧ - القضاء في التظلم بثبوت أن التظلم هو المالك لا حجر عليه . صيرورة هذا الحكم نهائيا . اثره . عدم جواز اثار المنازعة بشأن الملكية في دعوى تالية . ( نقض ١٨ / ٥ / ٧٨ طعن رقم ٢١٥ لسنة ٤١ قضائية ) .

٤٨ - اذ كان المقرر ان لا حجية للحكم الا فيما يكون قضي فيه بين الخصوم بصفة صريحة او بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق او في الاسباب المتصلة به اتصالا وثيقا والتي لا يقوم المنطوق بدونها ، وكان البين من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦٢٦ لسنة ١٩٦٧ مدنى دمنهور الابتدائية انه انتهى الى ان للطاعن صفة في اقامة دعواه باقتضاء فرق الاجرة المستحقة بناء على حوالة الحق الصادرة اليه من المطعون عليه الثانى طبقا للثابت في عقد بيع المتجر المؤرخ ٢٠ / ٩ / ١٩٦٦ دون ان يعرض للاقرار بصحة ذلك العقد او يقضى بالابقاء عليه بالنسبة للطاعن او يتصدى للفصل في صحته ، ويكون قضاء الحكم المطعون فيه باخلاء الطاعن من العين وعدم الابقاء على عقد الايجار وعدم اقرار التنازل لا يعارض قضاء الحكم الاخر ولا مخالفة فيه لحجتيه لاختلاف الموضوع في الدعويين . ( نقض ١٤ / ١٢ / ٧٧ سنة ٢٨ ص ١٧٨٤ ) .

٤٩ - نجية الحكم . شرطه . القضاء للعامل باستحقاقه للعمولة عن فترة سابقة . لا يحوز حجية توجب القضاء له بالعمولة عن فترة لاحقة . علة ذلك . العمولة بطبيعتها قابلة للتغيير والزوال . ( نقض ١٤ / ١ / ١٩٧٨ طعن رقم ٢٧٠ لسنة ٤٢ قضائية ) .

٥٠ - القضاء بتحديد الاجرة الاتفاقية في دعوى المؤجر بمطالبة المستأجر بمتأخر الاجرة . لا حجية له في دعوى المستأجر بتحديد الاجرة القانونية لذات المكان . علة ذلك . اختلاف الدعويين موضوعا وسببا . ( نقض ١٠ / ٥ / ١٩٧٨ طعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٤ قضائية ) .

٥١ - تحدد المادة ٢٢٦ من القانون المدنى سعر الفائدة القانونية في المسائل التجارية بواقع ٥٪ واذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان الحكم الصادر من محكمة اول درجة قضي في مادة تجارية بالزام الطاعنة بان



تدفع للمطعون ضلله جزء من التعويض الذى طالب به وفائدته القانونية بواقع ٥ ٪ وقد تأيد هذا الحكم استئنافيا وارتضته الطاعنة ولم تطعن فيه بطريق النقض ، فان القضاء المشار اليه يكون قد حاز حجية بين الطرفين تمنع الطاعنة من المنازعة فى تجارية المعاملة وبشعر الفائدة المقررة عنها وذلك عند نظر المطالبة بباقى التعويض . ( نقض ١٦ / ٤ / ١٩٧٩ لسنة ٣٠ ص ١١٨ ) .

٥٢ - القضاء نهائيا باستحقاق العامل لبدل انتقال ثابت عن مدة معينة باعتباره اجرا ثابتا زيد على مرتبه . وجوب التقيد بهذا القضاء عند المطالبة بذات البدل عن مدة لاحقة . ( نقض ٢١ / ٤ / ١٩٧٩ لسنة ٣٠ ص ١٥٢ ) .

٥٣ - من المقرر ان الحكم السابق لا يحوز قوة الامر المقضى بالنسبة للدعوى اللاحقة الا اذا اتحد الموضوع والسبب فى كل من الدعويين فضلا عن وحدة الخصوم . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان القضية السابق الفصل فيها من لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية تختلف فى موضوعها وسببها عن موضوع وسبب الدعوى الحالية ، فان التمسك بحجية الحكم السابق يضحى بلا سند قانونى صحيح فلا يعد دفاعا جوهريا قد يتغير به وجه الراى فى الدعوى طالما انه ليست له هذه الحجية ، لما كان ذلك . فان اخفال الحكم المطعون فيه الرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لا يعيبه بالقصور . ( نقض ٢ / ٥ / ١٩٧٩ لسنة ٣٠ ص ٢٦٢ ) .

٥٤ - صدور الحكم بفسخ عقد الايجار . لا حجية له فى دعوى مطالبة بالاجرة . ( نقض ١٩٨١/٣/٥ طعن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٥٥ - الحكم بناء على طلب الدائن بصورية العقد الصادر من مدينة الى الغير لا حجية له فى دعوى المنازعة فى صحته التى تقوم فيما بعد بين طرفيه . ( نقض ١٩٨٢/١/٢٨ طعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٥٦ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان ما لم تنظر فيه محكمة الموضوع بالفعل لا يمكن ان يكون محلا لحكم يحوز قوة الامر المقضى وكان الثابت من الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢١ لسنة ١٩٦٤ مدنى كلى سرحاج انه اقام قضاءه برفض طلب عدم نفاذ التصرف على مجرد عدم صدور هذا التصرف

من المدين دون أن يتعرض في استنباهه لبيان ما إذا كان مالكا للمنزل محل النزاع المتصرف فيه أو غير مالك فإن هذا الحكم لا يحوز أية حجية في دعوى الملكية المطعون في حكمها ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس . (نقض ١٩٨٢ / ٢ / ٢٥ طعن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٨ قضائية ، نقض ١٩٨٢ / ٤ / ١٥ طعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٥٧ - إذ كان الثابت من مدونات الحكم في دعوى الريع أن المطعون عليه قد أقامها ضد الطاعنات للحكم له ببيع أرض النزاع وكانت المحكمة لم تقول على بحث ملكية المدعى - المطعون عليه - لأرض النزاع بل عولت على نفي ملكية الطاعنات لها ، في حين أن نفي ثبوت ملكية المدعى عليهن - الطاعنات - لأرض النزاع لا يفيد بذاته وبطريق اللزوم ملكيتها للمدعى - المطعون عليه - وقد استندت في ذلك إلى إقرار نسب إلى مورث الطاعنات ، وهو بمفرده لا يسفيح على المطعون عليه ملكية أرض النزاع ، وكان بحثها لهذه الملكية بالقدر اللازم للحكم في دعوى الريع ، وانها لذلك أخذت بتقرير الخبير خاصا بتقدير الريع - وأن الحكم بالريع لا يفيد بالضرورة ملكية المطعون عليه وحده لأرض النزاع مادامت الملكية الأصلية مشتركة مع آخرين طبقا لما ورد بتقرير الخبير في قضية الريع . لما كان ذلك ، فإن حكم التريع يكون غير حائز لقوة الشيء المحكوم فيه في النزاع المائل حول الملكية حيث يطالب المطعون عليه طرد الطاعنات من أرض النزاع استنادا إلى ملكيته لها . ومن ثم لا يكون هذا الحكم مانعا من نظر ملكية المطعون عليه والحكم في الدعوى الراهنة . ( نقض ١٩٧٩ / ١٢ / ١٨ سنة ٢٠ العدد الثالث من ٢١٥ ) .

٥٨ - وحيث أن النعى في شقة الثاني مردود ، ذلك أن الحكم أقام قضاء بقبول الدفع بقوة الأمر المقضي استنادا إلى أن أمرى الأداء يعتبران قد فصلا فصلا قطعيًا في موضوع الدين المثبت بكل سند من هذين السندين وأن الدعوى الحالية بطلب بطلانها تعتبر عودة إلى خصومة سبق الفصل في موضوعها فيما بين الطرفين . وإذا يعد موضوع الدعويين متحدا إذا كان الحكم الصادر في الدعوى الثانية مناقضا للحكم السابق وذلك بإقرار حق انكره هذا الحكم أو بإذكار حق أقره فيناقض الحكم الثاني الحكم الأول ، وكان مقتضى صدور أمرى أداء - وهما بمثابة حكمين - ضد الطاعن هو الزامه بالدين الثابت بالسندين السابقين لبيان مما مفاده صحة هذا الدين وثبوته بذمته قبل الصادر لصالحه أمر الأداء وهو المطعون عليه الأول بما يتناقض مع طلب الطاعن بطلان هذين السندين ضد المطعون عليه الأول ، ذلك أن صحة الدين وطلب بطلانه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -

وجهان متقابلان لشيء واحد والقضاء بصحة الدين يقضيه حتما القضاء بانه غير باطل . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون اذ قضى بقبول الدفع وعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للسنتين المستحقين في ٢٥ / ٩ ، ٢١ / ١٠ / ١٩٥٦ لمساواة الفصل فيهما بامري الاداء الصادرين بشأن هذين السنتين ، ويكون النعى على الحكم بمخالفة القانون في هذا الخصوص على غير اساس . ( نقض ١١ / ٢ / ١٩٦٩ سنة ٢٠ العدد الاول ص ٢٩٩ ) .

٥٩ - وحيث ان الحكم المطعون فيه كما يؤخذ من مدوناته لم يسكت عن بيان ما تم في الدعوى الاولى اى دعوى التظلم من امر الاداء بل بين ان القضاء فيها كان على اساس من ان التظلم رفع بعد الميعاد ، وقد التزم الحكم المطعون فيه صحيح القانون حين اعتبر امر الاداء النهائي - وهو بمثابة حكم حاز قوة الامر المقضى - مانعا لطرفيه من العودة الى مناقشة مسألة احقية البائعين لباقي الثمن الذي اصبح حال الاداء بأية دعوى تالية ولو بادلة قانونية او واقعية لم تسبق اثارها قبل صيرورته انتهائيا او اثبتت ولم تبحث فعلا لعدم انفتاح بحثها ، ذلك ان احقية البائعين لاقتضاء باقى ثمن المبيع وحق المشتري في حبسه وجهان متقابلان لشيء واحد ، والقضاء باحقية البائعين لباقي الثمن وبالزام المشتري بادلته يندرج فيه حتما القضاء بان المشتري لا يحق له ان يحبسه ، وتكون دعواه باحقية في حبسه خضية استحقاق الارض المبيعة كلها او بعضها لوزارة الاوقاف المطعون ضدها الثالثة عودة لاتجوز الى ذات النزاع الذي حاز القضاء السابق فيه قوة الامر المقضى والا انقلب دفعه بعدم تنفيذ التزامه الى دفع بعدم تنفيذ الحكم الصادر ضده ( نقض ١١ / ٢ / ١٩٧٤ سنة ٢٥ ص ٢٢٧ ) .

٦٠ - اذا تضمنت الدعوى طلبين يختلف احدهما عن الآخر موضوعا وسببا وخصوما فان هذين الطلبين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبران دعويان مستقلتان جمعتما صحيفة واحدة والقضاء في احدهما يجوز الطعن فيه على استقلال . ( نقض ١٢ / ٢٩ / ١٩٨٢ طعن رقم ٤٨٤ لسنة ٤٩ قضائية ) .

#### ( د ) الاحكام الصادرة في اتحاد السبب :

١ - حجية الشيء المقضى فيه . مناطها . اتحاد الخصوم والموضوع والسبب : طلب انقاص الاجرة لعدم تركيب مصعد في العين المؤجرة في دعوى وطلب تنفيذ التزام المؤجر بتركيب المصعد في دعوى اخرى .



اختلاف الدعويين موضوعا وسببا . ( نقض ١ / ٢ / ٦٦ مجموعة المكتب  
الفنى سنة ١٧ ص ٢٢١ ) .

٢ - متى كان النزاع فى الدعوى الاولى يدور حول صحة صندوق  
العقود من المورث وقد اقتصر الحكم الصادر فى تلك الدعوى على بحث هذا  
النزاع وفصل فيه برفض الادعاء بتزوير العقود فاسيما على ما ثبت له من  
صحة نسبتها الى المورثة ولم يفصل الحكم فى منطوقه او فى اسبابه المرتبطة  
بهذا المنطوق فى صحة انعقاد هذه العقود كما انه لم يتعرض لمسألة استيفاء  
المورث الثمن ، وكان النزاع فى الدعوى الثانية منصبا على أن التصرفات التى  
تتناولها العقود المحكوم بصحة نسبتها الى المورثة فى الدعوى الاولى سائرة  
لوصايا وما يترتب على ذلك من عدم نفاذها ، فان السبب فى الدعوى الاولى يكون  
مغايرا للسبب فى الدعوى الثانية وبالتالي فلا يكون للحكم الاول حجية الامر  
المقضى فى الدعوى الثانية . ( نقض ٢٤ / ١٠ / ٦٢ مجموعة المكتب الفنى سنة  
١٤ ص ٩٨١ ) .

٣ - الحكم الصادر فى دعوى من دعاوى وضع اليد لا يكون حجة فى  
دعوى الملكية ففى الدعوى الاولى المحل هو الحيازة والسبب هو وضع اليد  
مدة محدودة أما فى الدعوى الثانية فالمحل هو الملكية والسبب هو وضع اليد مدة  
اطول او سبب آخر غير وضع اليد . ( نقض ٢٢ / ٣ / ١٩٤٥ مجموعة عمر ٤  
رقم ٢٢٢٢ ص ٥٩٣ ) .

٤ - الحكم بوقف الدعوى كلما رأت المحكمة تعليق امر فيها على الفصل  
فى مسألة أخرى حكم قطعى لا يجوز الغدول عنه دون أن يقوم الدليل على الفصل  
فى المسألة الاخرى التى يتوقف عليها الحكم فى موضوع الدعوى . - جدول  
المحكمة الاستئنافية عن حكم الوقف مع تمسك الخصم بحجتيه وعدم قيام  
الدليل على البت فى المسألة الاخرى يعد اهدارا لحجية هذا الحكم . ( نقض  
٢١ / ٣ / ٦٢ سنة ١٤ العدد الاول ص ٢٢٧ ) .

٥ - متى كان المدعى قد رفع دعواه أمام المحكمة الجزئية بطلب اثبات  
حالة منزله الذى استولت عليه وزارة المعارف استنادا الى القانون رقم ٩٥  
لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ فدفعت الوزارة بعدم اختصاص  
المحكمة الجزئية بنظر الدعوى بمقولة انها من الدعاوى التى يختص القضاء  
المستعجل بالفصل فيها وقضى نهائيا برفض الدفع ثم رفع المدعى دعوى  
اخرى أمام المحكمة الابتدائية يطالب الوزارة بأجرة المنزل على أساس تقدير  
الخبير فى دعوى اثبات الحالة فدفعت الوزارة هذه الدعوى بعدم اختصاص  
المحكمة بنظرها استنادا الى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذى يوجب فى

شأن اجراءات المعارضة في قرارات لجان التقدير اتباع الاحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - فان كلا من الدفعين يكون مختلفا عن الآخر في اساسه مرماه ولا تحول حجية الحكم النهائي برفض اولهما في حلقه من حلقات النزاع دون التمسك بالدفع الآخر بالحلقة التالية والفصل في هذا الدفع لا يعتبر اهدارا لحجية الحكم الاول ( نقض ٨/٥/١٩٥٨ سنة ٩ ص ٤٢١ ) .

٦ - الحكم نهائيا ببطلان البروتستو تأسيسا على أن الدين لم يكن مستحق الاداء وقت توجييه . لا يتعارض مع الحكم باشهار الافلاس بعد حلول أجل الوفاء ( نقض ١٥/١٢/١٩٧٠ سنة ٢١ ص ١٢٤٥ ) .

٧ - اذا كان الخصوم في دعوى القسمة لم يتجادلوا بشأن ملكية المطعون عليهم لبعض الأعيان المطلوب قسمتها بوضع يدهم عليها مفرزة المدة الطويلة المكسبة للملكية ، فان الحكم الصادر فيها بنديب خبير لاجراء القسمة لا يمنع المطعون عليهم ، وهم ممن صدر عليهم هذا الحكم من أن يدعوا ملكية العين المتنازع عليها تأسيسا على أنهم وضعوا اليد عليها مفرزة بنية تملكها المدة الطويلة المكسبة للملكية . ( نقض ٢٤/٦/٧١ سنة ٢٢ ص ٨٠٩ ) .

٨ - الحكم بصحة ونفاذ عقد مانع من رفع دعوى جديدة ببطلان العقد . وذلك بخلاف الدعوى التي ترفع بطلب بطلان العقد لسبب من اسباب البطلان اذ تقتصر وظيفة المحكمة على بحث هذا السبب وحده فاذا قضى برفضها لا يتعدى ذلك الى القضاء بصحة العقد ولا يمنع من رفع دعوى جديدة بطلب بطلان ذات العقد لسبب آخر من اسباب البطلان . ( نقض ٢١/٤/٦٦ سنة ١٧ ص ٨٩٩ ) .

٩ - متى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه قضى في منطوقه برفض دعوى صحة التعاقد المرفوعة من الطاعن على المطعون ضدهم قضاء قطعيا محمولا على ما جاء بأسبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطا لا يقبل التجزئة من ان الطاعن لم ينفذ التزامه بدفع الثمن فلا يحق له مطالبة المطعون ضدهم بتنفيذ التزامهم بنقل الملكية . وهذا القضاء يتضمن بطريق اللزوم الحتمي أن الالتزام بدفع الثمن قائم ولم ينقض بتجديده أو بفسير ذلك من اسباب الانقضاء ، فان الحكم المذكور يحوز الحجية بين طرفيه فيما قضى به بصفة ضمنية في الاسباب المرتبطة بمنطوقه ارتباطا وثيقا ، لا يقوم المنطوق بدونها ، ويمتنع على الطاعن الادعاء بانقضاء الالتزام بدفع الثمن وتجديده ولا يقبل منه اثبات ادعائه بأي دليل آخر . ولو كان اليمين الحاسمة لتعارضه

مع حجبة الحكم المشار اليه الذي حاز قوة الامر المقضى وذلك عملا بالمادة ١٠١ من قانون الاثبات . ( نقض ٧٥/٥/٢١ سنة ٢٦ ص ١٠٤٠ ) .

١٠ - القضاء نهائيا باستحقاق العامل لنسبة معينة من العمولة خلال مدة معينة . مطالبة العامل باستحقاقه لذات العمولة عن فترة تالية استنادا لذات السبب في الدعوى السابقة . وجوب التقيد بحجبة الحكم السابق . ( نقض ١٩٧٩/٢/٢٥ طعن رقم ٦٨٩ لسنة ٤٢ قضائية ) .

١١ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . استناد الحكم الى اختلاف الدعويين سببا . النعى على ما أورده بشأن اختلاف الموضوع والخصوم . غير منتج . ( نقض ١٩٨٠/١٢/١١ طعن رقم ٤١١ لسنة ٤٦ قضائية ) .

١٢ - السبب في معنى المادة ١٠١ من قانون الاثبات هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الادلة الواقعية والصح القانونية التي يستند اليها الخصوم . ( حكم النقض السابق ) .

١٣ - القضاء برفض دعوى المطالبة بنصيب في الربح تأسيسا على عقد شركة التضامن . لاحجية له في دعوى تالية بين نفس الخصوم وعن ذات الطلب استنادا الى شركة الواقع لاختلاف وحدة السبب في الدعويين . ( نقض ١٢/١٩٨١ طعن رقم ٤٢٠ لسنة ٤٧ قضائية ) .

١٤ - لما كان يبين من الاوراق ان موضوع المنازعة في الدعوى رقم ٠٠٠ هو مطالبة الطاعنين المطعون عليه بأجرة متأخرة لشقة النزاع باعتبار ان أجررتها الاتفاقية مبلغ ٤ جنيهاً ، ٢٥٠ مليماً شهرياً ، وقد ثار النزاع بين الطرفين حول حقيقة الأجرة الاتفاقية وحددتها المحكمة بمبلغ ٤ جنيهاً و ٢٥٠ مليماً شهرياً وأبرزت بأسباب حكمها الزام المستأجر دفعها حتى تعدل بحكم يثبت تصديق الأجرة القانونية ، لما كان ذلك ، وكان النزاع الذي ثار بين الطرفين في الدعوى الماثلة يدور حول تحديد الأجرة القانونية للشقة المؤجرة تطبيقاً لاحكام قوانين الايجارات وهي مسألة لم تكن مطروحة على المحكمة في الدعوى السابقة ولم يعرض لها الحكم الصادر فيها ، ومن ثم فان الدعويين يختلفان موضوعاً وسبباً . ( ١٠/٥/١٩٧٨ سنة ٢٩ ص ١٢١٠ ) .

١٥ - من المقرر وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة الا تكون للاحكام حجبة الا اذا توافرت في الحق المدعى به شروط ثلاث اتحاد الخصوم ووحدة الموضوع والنحل والسبب ولا تتوافر هذه الوحدة الا ان تكون المسألة المقضى فيها مسألة اساسية لا تتغير وبشرط ان يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى



الاولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الاول استقرارا جامعا مانعا فتكون هي بذاتها الاساس فيما يدعيه بالدعوى الثانية . لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٠٠٠٠ المؤيد بالاستئناف رقم ٠٠٠٠ ان المدعية في هذه الدعوى اقامتها ضدالمطعون ضده والطاعنة طلبت فيها الحكم بالزامها متضامنين نتيجة خطأ المطعون ضده واعمالا لنص المادة ١٦٣ مدنى واساس مسئولية الطاعنة خطأها عن عمل تابعها عملا بالمادة ١٧٤ مدنى اما الدعوى الراهنة فهي دعوى الحلول التى يرجع بها المتبوع وهو في حكم الكفيل المتضامن على تابعه عند وقائه للمضروب وبالتالي فان الدعويين يختلفان في الخصوم والسبب . ( نقض ١٩٨٢/١/١٤ طعن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٨ قضائية ) .

١٦ - من المقرر ان مالم تفصل فيه المحكمة بالفعل لايمكن ان يكون موضوعا لحكم حائز قوة الامر المقضى ، ويشترط لى يحوز الحكم حجية الشيء المقضى فيه اتحاد الخصوم والموضوع والسبب ، واذ كانت دعوى صحة العقد تختلف عن دعوى الفسخ سببا وموضوعا فان الحكم بعدم قبول دعوى صحة التعاقد لعدم قيام المشتري بالتزامه بدفع كامل الثمن لايمنع المشتري من العودة الى دعوة صحة التعاقد اذا ما قام بايفاء باقى الثمن ومن ثم فان هذا القضاء لايتضمن قضاء ضمنا يفسخ العقد . ( نقض ١٩٨٢/٣/١٨ طعن رقم ٩٦٣ لسنة ٤٧ قضائية ) .

١٧ حجية الاحكام . مناطها . دعوى التطلاق لاعتداء الزوجة على زوجها . اختلاف السبب فيها عن دعوى التطلاق للفرقة مدة اكثر من ثلاث سنوات واستحكام النفور بين الزوجين . ( نقض ١٩٨٠/١/٢٣ طعن رقم ٥٠ لسنة ٤٨ قضائية ) .

١٨ من المقرر ان الحكم السابق لايحوز قوة الامر المقضى بالنسبة للدعوى اللاحقة الا اذا اتحد الموضوع والسبب في كل من الدعويين فضلا عن وحدة الخصوم ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان القضية السابقة الفصل فيها من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية تختلف في موضوعها وسببها عن موضوع وسبب الدعوى الحالية ، فان التمسك بحجية الحكم السابق يضحى بلاسند قانونى صحيح فلا يعد دفاعا طالما انه ليست له هذه الحجية ، لما كان ذلك، فان اغفال الحكم المطعون فيه الرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لا يعيبه بالقصور . ( نقض ١٩٧٩/٥/٢ طعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٨ قضائية ) .

١٩ - لما كان البين من مدونات الحكم الصادر في الدعوى رقم ٠٠٠ ان المحكمة ندبت خبيرا فيها خلص في تقريره الى ان المطعون عليه يضع يده على

العين محل النزاع منذ ١٩٦٧/٨/١ نقاذا لعقود ايجار صادرة له من اخوته  
وقدر الخبير الربيع المستحق مستندا في ذلك الى عقود الايجار واخذت المحكمة  
بتقرير الخبير وقضت للطاعن بالربيع المطالب به ولم يفضل الحكم في واقعة  
غصب المطعون عليه للعين موضوع النزاع ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا  
النظر فانه يكون قد التزم صحيح القانون . ( نقض ١٩٨٣/٤/٢٠ طعن رقم  
١٥٩٦ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٢٠ - النص في الفقرة الخامسة من المادة ١٤٦ من قانون المرافعات على  
ان يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يسرد  
باحد الخصوم اذا كان قد سبق له نظرها قاضيا هي الخشية من ان يلتزم برأيه  
الذى كشف عنه عمله القديم . لما كان ذلك وكان نظر السيد المستشار .....  
الاستئناف رقم ٠٠٠ المرفوع من المطعون ضدها الاولى وقضاؤه بثبوت قيام  
العلاقة الايجارية بين الأخيرة وبين المطعون ضده الثانى والزامه بتحرير عقد  
ايجار لها عن عين النزاع ، لايمتنع من نظر الدعوى الماثلة المرفوعة بطلب عدم  
الاعتداد بما تم من تنفيذ بالحكم رقم ٢٨٧٠ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى الاسكندرية  
وتمكن المطعون ضدها من الشقة موضوع النزاع لاختلاف كل من الدعويين  
عن الاخرى موضوعا وسببا فضلا عن ان قضاء الحكم الاول حاز قوة الامر  
المقضى قبل نظر هذه الدعوى وبالتالي لا يكون سببا لعدم الصلاحية لانتفاء  
الخشية من التشبث بالرأى الذى سبق ان ابداه ويكون النعى على غير اساس .  
( نقض ١٩٨٣/٤/١٨ طعن رقم ٢٣٨٠ لسنة ٥١ قضائية ) .

٢١ - اساس التعويض عن مهلة الانذار المقررة قانونا في حالة فسخ العقد  
غير المحدد المدة هو اخلال الطرف المنهى للعقد بالتزامه باحترام هذه المهلة  
وعدم اعلانه الطرف الآخر في المواعيد المقررة بعزمه على انتهاء العقد . واساس  
التعويض عن الفصل غير المبرر هو مايشوب تصرف رب العمل من عسف في  
استعمال حقه في فسخ العقد ، وان كان انتهاء العقد لايفيد بذاته ان هذا الانهاء  
وقع عسفا بل يتعين ان يقوم الدليل على ذلك ، وكان الطلبان وان انحسرا في  
مصدرهما وهو العقد الا ان اساس كل منهما يختلف عن اساس الآخر ومن ثم  
نلا تناقض في اسباب الحكم المطعون فيه ان هو استجاب في قضائه لطلب مقابل  
مهلة الانذار دون طلب التعويض عن فصل الطاعن عسفا . ( نقض ١٩٧٤  
سنة ٢٥ ص ٩٦٢ ) .

### الاحكام الصادرة من دائرة النقض الجنائية :

١ - مادامت الدعوى قد رفعت على اساس المسؤولية التقصيرية والمدعى  
لم يطلب ان يقتضى له فيها بالتعويض على اساس المسؤولية التعاقدية . ان صح

له أن يطلب ذلك أمام المحكمة الجنائية فليس للمحكمة أن تتبرع من عندها فتبنى الدعوى على سبب غير الذى رفعها صاحبها به فانها ان فعلت تكون قد حكمت بما لم يطلبه منها الخصوم ، وهذا غير جائز فى القانون ٠ ( نقض جنائى ١٩٤٣/٩/٨ مجموعة القواعد القانونية للنقض الجنائى فى ٢٥ سنة الجزء الثانى ص ٦٣٢ قاعدة ٢١٥ ) ٠

٢ - ما دامت الدعوى المدنية قد رفعت أمام المحكمة الجنائية فان هذه المحكمة اذ انتهت الى أن أحد المتهمين هو وحده الذى قارف الجريمة المطلوب التعويض عنها وأن المتهمين الآخرين أحدهما لم يقع منه سوى تقصير فى الواجبات التى يفرضها عليه العقد المبرم بينه ( مستخدم بينك التسليف ) وبين المدعى بالحقوق المدنية ( بنك التسليف ) والاخر لم يثبت أى تقصير منه - اذ انتهت الى ذلك فانه يكون متعينا عليها الا تقضى بالتعويض الا على من ثبتت عليه الجريمة ، وإن تقضى برفض الدعوى بالنسبة للمتهمين الآخرين لان حكمها على المتهم الذى خالف شروط العقد لا يكون الا على أساس المسؤولية التعاقدية ، ، هو غير السبب المرفوعة به الدعوى امامها وهذا لايجوز فى القانون ٠ ولان حكمها بالتعويض على المتهم الآخر ليس له ما يبرره مادام لم يثبت وقوع أى خطأ منه ٠ اما القول بأن المحكمة كان عليها فى هذه الحالة ان تحكم بعدم الاختصاص فى الدعوى المدنية بالنسبة لهذين المتهمين : أحدهما أو كليهما لا يرفضها فمردود بأنه ما دامت الدعوى قد رفضت على أساس انعدام المسؤولية التقصيرية فان ذلك لا ينعى المدعى بالحقوق المدنية ، وليس من شأنه أن يمنعه من رفعها أمام المحاكم المدنية بناء على سبب آخر هو المسؤولية التعاقدية ٠ ( نقض ٤٣/٥/٣١ المرجع السابق ص ٦٣٢ قاعدة رقم ٢١٦ ) ٠

٣ - المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥١ من القانون المدنى باعتبار المدعى عليه مسئولا عن فعل نفسه تكتلف من حيث السبب عن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥٢ من القانون المذكور باعتبار المدعى عليه مسئولا عن فعل غيره ٠ ومقتضى هذا انه اذا رفعت الدعوى على أحد هذين الأساسين وقضى برفضها فلا يجوز فى الاستئناف الفصل فى الدعوى على الأساس الآخر ، وخصوصا اذا كان الخصم يعارض فى ذلك ٠ ( نقض ١٧/٤٥/١٢ المرجع السابق ص ٦٣٣ قاعدة ٢١٧ ) ٠

### الاحكام الصادرة بشأن حجية الاحكام المؤقتة

١٠ - القول بأن الاستئناف الوصفى يعتبر وقتيا بطبيعته لا يحوز قوة الامر المقضى ولا تنقيد به المحكمة عند نظر استئناف الموضوع انما يصح على



ما يتضمنه قضاء ذلك الحكم من اجراء التنفيذ مؤقتا او منعه والامر بالكف  
او الاعفاء منها . اما قضاؤه بجواز الاستئناف وبقبوله شكلا فانه يعتبر قد  
قطعيا لا تملك المحكمة العدول عنه ( نقض ١٩٦٤/١/١٦ المكتب الفنى سنة :  
س ٩٨ ) .

٢ - سلطة محكمة الافلاس . لاتتسع لحسم الخصومة في الادعاء  
بالتزوير . حقها في استظهار مدى جدية المنازعة في سند الدين . ماتقرره المحكم  
بشأن جدية الادعاء بالتزوير ام لا . لايجوز حجية امام محكمة الموضوع  
المختصة بالفصل فيه . ( نقض ١٩٨٠/١/١٤ طعن رقم ٤٣٣ لسنة ٤٦ قضائية )  
٣ - الحكم برفض الدعوى بالحالة التى هى عليها يكون له حجية  
موقوته تقتصر على الحالة التى كانت عليها الدعوى حين رفعها اول مرة  
وتحول دون معاودة طرح النزاع من جديد متى كانت الحالة التى انتهت  
بالحكم السابق هى بعينها لم تتغير ولما كان الثابت ان المطعون عليه الاو  
اقام الدعوى الماثلة على مورث الطاعنين بدات الطلبات في الدعوى  
السابقة - والتي قضى فيها بعدم قبولها بحالتها - دون أن يطرح تغيير  
ظروف الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض الدفع بعدم جواز نظر  
الدعوى تأسيسا على مجرد القول بأن الحكم السابق ليس له حجية  
الدعوى الحالية لانه لم يفصل في موضوعها ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق  
القانون . ( نقض ٧٧/٤/٥ سنة ٢٨ ص ٨٩٧ ، نقض ١٩٨٢/٤/١٥ طعن  
رقم ٨٩٠ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٤ - سلطة القضاء المستعجل في بحث مستندات الخصوم . تفسيره  
بحثه في موضوع الحق . لا يحسم النزاع بين الخصوم . ( نقض ١٩٧٩/٢/٦  
طعن رقم ٩١٥ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٥ - الحكم الصادر من القضاء المستعجل بوقف تنفيذ فصل العامل والزام  
رب العمل باداء تعويض مؤقت اليه . لاحجية له امام محكمة الموضوع .  
( نقض ١٩٨١/٤/٥ طعن رقم ٢٤٣ لسنة ٥٠ قضائية ) .  
٦ - الامر الصادر على عريضة لاحجية له عند نظر دعوى الحسب  
اختلافه عنها في موضوعه وسببه . نطاق حجية الامر . عدم تجاوزها نطاق  
حجية احكام القضاء المستعجل . ( نقض ١٩٨٠/٥/٣١ طعن رقم ٦٧٢ لسنة  
٤١ قضائية ) .

٧ - المنازعة الموضوعية والوقتية في التنفيذ ماهية كل منهما . الحكم  
الصادر في منازعة موضوعية في تنفيذ حكم مستعجل . لاحجية له امام محكم  
الموضوع . علة ذلك . ( نقض ١٩٨١/٤/٤ طعن رقم ٥٣٩ لسنة ٥٠ قضائية ) .  
٨ - تنفيذ حكم مستعجل بطرد المستأجرة لتخلفها عن سداد الاجرة .

قضاء محكمة الموضوع بأعادتها بلد وقائها بالاجرة المستحقة امامها . صحيح  
علة : ذلك . ( حكم النقض السابق ) .

٩ - احكام قاضي الامور المستعجلة وقتية لاتحوز قوة الامر المقضى . عدم  
التزام محكمة الموضوع باسباب هذه الاحكام عند فصلها في اصل النزاع .  
( نقض ١٩٨١/١١/٢٩ طعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٤٧ قضائية ) .

١٠ - الاحكام المستعجلة . عدم تغيير مراكز الخصوم والوقائع المادية  
والظروف التي انتهت بالحكم . عدم جواز اثاره النزاع من جديد امام ذات  
القضاء ( نقض ١٩٨١/٦/١٦ طعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٧ قضائية ) .

١١ - الاحكام الصادرة في دعاوى الحضانة ذات حجية مؤقتة . بقاؤها  
طالما ان سماع الحضانة وظروف الحكم لم تتغير ( نقض ١٩٨٠/٤/٣٠ طعن  
رقم ٦٩ لسنة ٤٩ قضائية ) .

### الاحكام الصادرة في حجية الحكم المستعجل :

١ - الاحكام الصادرة من قاضي الامور المستعجلة احكام وقتية لا تحوز  
قوة الامر المقضى امام محكمة الموضوع . ليس لها حجية فيما قضت به في  
اصل النزاع فلا تلتزم محكمة الموضوع بالاخذ بالاسباب التي استند اليها  
القاضي المستعجل في الحكم بالاجراء الوقتي . ( نقض ٢٢ / ٢ / ٦٧ مجموعة  
المكتب الفنى سنة ١٨ ص ٤٨٥ ، نقض ٣٠ / ٥ / ٧٨ طعن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٥  
قضائية ) .

٢ - الحكم في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت  
هو حكم مؤقت لا يمنع من اصداره من ان يعود فيحكم في اصل الحق وفقا  
للمادتين ٤٩ ، ٥٢ من قانون المرافعات وبالتالي لا يكون سببا لعدم الصلاحية  
( نقض ١٤ / ١٢ / ٦٦ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٧ ص ١٩٠٠ ) .

٣ - وان كان الاصل في الاحكام المستعجلة انها لا تحوز حجية الامر  
المقضى الا ان هذا - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يعنى  
جواز اثاره النزاع الذى فصل فيه القاضى المستعجل من جديد متى كان  
مركز الخصم هو والظروف التي انتهت بالحكم هي بعينها لم يطرأ عليها  
تغيير ( نقض ٧ / ٢ / ٦٨ مجموعة الكتب الفنى سنة ١٩ ص ٢١٠ ، نقض  
٢٢ / ١٢ / ١٩٥٥ سنة ١٩٥١ ) .

٤ - الحكم المستعجل يفرض الحراسة على اطيان المورث . لا يعتبر  
حجة على ان هذه الاطيان هي كل ما كان يملكه ( نقض ١٤ / ٣ / ٧٣ سنة ١٤  
ص ٤١٥ ) .

٥ - الحكم يوقف تنفيذ فصل العامل الصادر من القضاء المستعجل لا يقيد محكمة الموضوع عند نظر دعوى التعويض عن الفصل ( نقض ١٩٧٠/٢/٤ سنة ٢١ ص ٢٥٠ ) .

الاحكام التي تتضمن المبدأ الخاص بصور حكيم في موضوع واحد وبين نفس الخصوم وعن ذات السبب وذلك قبل ان يصبح احدهما نهائيا .

١ - لكل حكم قضائي قطعي حجية الشيء المحكوم فيه من يوم صدوره ولو كان قابلا للطعن فيه . وهذه الحجية تمنع الخصوم من رفع دعوى جديدة بادعاءات تناقض ما قضى به هذا الحكم ولا يجوز معها للمحكمة التي اصدرته ولا لمحكمة غيرها ان تعيد النظر فيما قضى به اذا تمسك الخصم الاخر بحجيته الا اذا كانت هي المحكمة التي يحصل التظلم اليها منه باحدى طرق الطعن القانونية ، الا ان هذه الحجية مؤقتة وتقف بمجرد رفع استئناف عن هذا الحكم وتظل موقوفة الى ان يقضى في الاستئناف فاذا تأيد الحكم عادت اليه حجيته ، واذا الغي زالت عنه هذه الحجية . ويترتب على وقف حجية الحكم نتيجة لرفع الاستئناف عنه ان المحكمة التي يرفع اليها نزاع فصل فيه هذا الحكم لا تتقيد بهذه الحجية طالما لم يقض برفض هذا الاستئناف قبل ان تصدر حكمها في الدعوى . وقد اعمل قانون المرافعات هذه القاعدة في المادة ٣٩٧ منه ( القانون السابق وتقابل المادة ٢٢٢ من القانون الحالي ) فاجاز استئناف جميع الاحكام الصادرة في حدود النصاب الانتهائي اذا كان الحكم صادرا على خلاف حكم سابق لم يحز قوة الشيء المحكوم به ويطرح الحكم السابق على المحكمة الاستئنافية اذا لم يكن صار انتهائيا عند رفع الاستئناف . ومفاد ذلك ان المحكمة التي يرفع اليها الاستئناف عن الحكم الثاني المخالف لحجية الحكم الاول لا تتقيد بهذه الحجية بل ان لها ان تعيد النظر في الحكمين غير متقيدة بايهما طالما ان الحكم الاول لم يكن قد صار انتهائيا وقت صدور الحكم الثاني لانه بهذه الانتهائية يصبح حائزا لقوة الامر المقضى التي لا تجوز مخالفتها . ( نقض ١٨ / ٤ / ١٩٦٨ سنة ١٩ ص ٧٩٦ ) .

٢ - اكتساب الحكم حجية الشيء المحكوم فيه من يوم صدوره ولو كان قابلا للطعن فيه . وقوف الحجية بمجرد استئنافه . رفض الاستئناف . اثره . صيرورة الحكم انتهائيا حائزا لقوة الامر المقضى . ( نقض ٨٠/٥/١٧ طعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٣ - استئناف الحكم الابتدائي . اثره . وقف حجية الحكم حتى يقضى في الاستئناف . ( نقض ٢١ / ٦ / ١٩٨١ طعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٨ قضائية ) .



٤ - الاصل ان لكل حكم قضائي صادر من جهة ذات ولاية حجية الشيء المحكوم فيه من يوم صدوره ولو كان قابلا للطعن فيه ، وهذه الحجية تمنع الخصوم من رفع دعوى جديدة بادعاءات تناقض ما قضى به هذا الحكم ولا يجوز معها للمحكمة التي اصدرته ولا لمحكمة غيرها ان تعيد النظر فيما قضى به اذا تمسك الخصم الاخر بحجيته الا اذا كانت هي المحكمة التي يحصل التظلم اليها منه باحدى طرق الطعن القانونية غير ان هذه الحجية مؤقتة تقف بمجرد رفع استئناف عن هذا الحكم وتظل موقوفة الى ان يقضى في الاستئناف فاذا تأيد الحكم عادت اليه حجيته ، واذا الغى الحكم زالت عنه هذه الحجية . ويترتب على وقف حجية الحكم نتيجة لرفع الاستئناف عنه ان المحكمة التي يرفع اليها نزاع فصل فيه هذا الحكم لا تتقيد بهذه الحجية طالما لم يقض برفض الاستئناف قبل ان يصدر حكمها في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الثابت ان حكم القضاء الاداري في الدعوى رقم ٢٨٧٥ سنة ١٩ ق قد صدر من جهة ذات ولاية ، ومن ثم يكون له في الاصل حجية امام القضاء العادي ، الا انه وقد طعن فيه امام المحكمة الادارية العليا بالطعن رقم ٥٥٤ س ١٤ عليا ، فان حجيته تكون موقوفة لا تتقيد بها المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه طالما انه لم يقض برفض هذا الطعن قبل ان يصدر حكمها في الدعوى واذا اعتد الحكم المطعون فيه بهذه الحجية الموقوفة لحكم القضاء الاداري وانتهى الى قبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فانه يكون قد اخطا في تطبيق القانون . ( نقض ٢ / ١١ / ١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الثالث ص ٤١ ) .

### حجية الاحكام القوي من النظام العام :

لا يجوز للمحكمة ان تمتنع عن الاخذ بقوة الامر المقضى بحجة ان ذلك يتعارض مع النظام العام لان قوة الامر المقضى تسمو على اعتبارات النظام العام وعلى ذلك استقر قضاء النقض وفي حكم لها قالت ( انه وان كان يجوز للمطعون عليه ، كما يجوز للنيابة العامة والمحكمة النقض ، ان يثير في الطعن ما يتعلق بالنظام العام ، الا ان ذلك مشروط بان يكون واردا على ما رفع عنه الطعن في الحكم المطعون فيه ، فاذا قضى الحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا ثم قضى قضاءه في الموضوع ، وكان تقرير الطعن لم يحو الا نعيما على ما قضى به الحكم في موضوع الاستئناف ، فلا يجوز للمطعون عليه ان يتمسك في دفاعه امام محكمة النقض ببطلان الاستئناف بناء على تعلقه بالنظام العام ذلك لان ما قضى به من قبول الاستئناف شكلا هو قضاء قطعي لم يكن محلا للطعن فحاز قوة

الامر المقضى وهى تسمى على قواعد النظام العام ( نقض ٧٢/٦/٢١ سنة ٢٣ ص ١١٤٢ ) .

جواز النزول عن الحكم بعد صدوره : وحجية الحكم وان كانت اقوى من النظام العام الا ان ذلك لا يتعارض مع جواز نزول من صدر لصالحه الحكم عن الحق الثابت به .

### الحكام النقض :

لئن كانت حجية الامر المقضى قد أصبحت متعلقة بالنظام العام ونقلا لنص المادة ١٠١ من قانون الاثبات ، الا انه مازال للمحكوم له الحق فى النزول عن الحكم الصادر لصالحه ، وقد نصت المادة ١٤٥ من قانون المرافعات على أن النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به كما جاء فى المذكرة الايضاحية لقانون الاثبات تعليقا على نص المادة ١٠١ منه انه يجوز للخصم ان يتنازل عن الحكم الصادر لمصلحته اذا تنازل عن الحق الثابت بهذا الحكم وانتهى بهذا التنازل النزاع الذى تناوله الحكم . واذا كان الثابت ان الطماعين وباقى ملاك الاراضى التى نزع ملكيتها قد تقدموا بطلبات الى محافظ البحيرة المطعون ضده الثانى لاعادة النظر فى التقديرات السابقة لقيمة الاراضى المنزوعة ملكيتها فأحال تلك الطلبات الى مجلس مدينة دمنهور — المطعون ضده الاول — الذى شكل لجنة لفحص الموضوع انتهت فى تقريرها الى اقتراح رفع التقدير الى مبلغ ١ جنيه ، ٧٥٠ مليما للمتر المربع الواحد وقد وافق المطعون ضده الاول على هذا الاقتراح وأصدر قرارا برفع التقدير الى السعر الذى اقترحتة اللجنة كما أصدر المطعون ضده الثانى القرار رقم ٦ لسنة ١٩٧١ اقر فيه التقدير الجديد ، فان مفاد ذلك نزول المطعون ضدهما عن التقدير السابق فينزول معه القرار الصادر من لجنة الاعتراضات فى شأنه . ( نقض ٧٧/٥/٤ سنة ٢٨ ص ١١٤٦ ) .

### حجية الاحكام الصادرة فى مسائل الاحوال الشخصية .

لا شك أن الاحكام الصادرة فى مسائل الاحوال الشخصية من المحاكم الشرعية قبل الغائها تقيد القضاء المدنى فيما فصلت فيه فى حدود اختصاصها الولائى وبالقدر الذى تكون المحكمة الشرعية قد فصلت فيه حتى لو كانت المحكمة الشرعية قد اخطأت فى قضائها ما دامت هى المختصة

اصلا . ( نقض مدنى ١١/٢/٢٧ مجموعة عمر ٢ رقم ٤٣ ص ١١١ ، نقض مدنى ١٩/٥/١٩٤٩ مجموعة عمر رقم ٤٢١ ص ٧٧٠ ) غير انه بعد الغاء المحاكم الشرعية فقد أصبح الاختصاص بنظر الاحوال الشخصية فرعاً من القضاء العادى تختص به بعض الدوائر فى المحاكم المدنية وعلى ذلك فلم يعد هناك محل لبحث حجية حكم صادر من محكمة احوال شخصية أمام محكمة مدنية ما دام انها خاضعة لفرع واحد من القضاء العادى انما يثور البحث فى حجية الحكم الصادر فى مسألة من مسائل الاحوال الشخصية فى نزاع ثار بين الخصوم بعد هذا الحكم وهل يجوز العودة لمناقشة ما سبق ان فصلت فيه المحكمة فى مسألة من مسائل الاحوال الشخصية خصوصاً بعد ان أصبحت قوة الامر المقضى من النظام العام طبقاً للمادة ١٠١ اثبات والمادة ١١٦ مرافعات .

ونرى ان المشرع قد فرق فى الاثبات بين الدليل واجراءات الدليل فأخضع اجراءات الاثبات كبيان الوقائع وكيفية اجراء التحقيق وغير ذلك من الاجراءات الشكلية لقانون الاثبات الذى حل محل قانون المرافعات القديم اما قواعد الاثبات المتصلة بذات الدليل كبيان الشروط الموضوعية اللازمة لصحته وبيان قوته وأثره القانونى فتد ابقاها المشرع على حالها خاضعة لاحكام الشريعة الإسلامية والحكمة التى ابتغاها المشرع من ذلك هى احترام ولاية القانون الواجب التطبيق حتى لا يكون هناك اخلال بحق المتخاصمين فى تطبيق احكام شريعتهم . ونظرا لان حجية الامر المقضى تعتبر من قواعد الاثبات المتصلة بذات الدليل وبيان قوته وأثره القانونى فانه ينبغى الرجوع فيها الى الراجع فى الفقه الحنفى عملاً بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والراجع فى الفقه الاسلامى أن مبدأ حجية الامر المقضى أمر لا يجهله الفقه فقد جاء فى الاشباه والنظائر « لا يصح رجوع القاضى عن قضائه ، فلو قال رجعت عن قضائى ، أو وقعت فى تلبيس الشهود أو أبطلت حكماً ، لم يصح ، والقضاء ماض ، كما فى الخافية . وقيد فى الخلاصة بما اذا كان مع شرائط الصحة ، وفى الكنز بما اذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة . وجاء أيضاً فى الاشباه والنظائر فى مكان آخر . . . » المقضى عليه فى حادثة لا تسمع دعواه ولا بينته ، الا اذا ادعى تلقى الملك من المدعى أو النتاج أو برهن على ابطال القضاء ، كما ذكره العمادى ، والدفع بعد القضاء بواحد مما ذكر صحيح وينتقض القضاء فكما يسمع الدفع قبله يسمع بعده . لكن بهذه الثلاث وعلى ذلك فان قضاء القاضى لا ينتقض برجوع الشاهد عن شهادته بعد القضاء حتى قبل تنفيذ الحكم الا فى القصاص والحدود لأنها تدرا بالشبهات غير انه يرد على حجية الامر



المقضى فى الفقه الاسلامى استثناءات بلغت من الكثرة حدا جعل الفكرة السائدة ان الفقه الاسلامى لا يقر المبدأ ذاته غير ان هذا القول غير صحيح ذلك ان الاستثناءات الكثيرة التى ترد على المبدأ ليست فى الواقع الا وجوها للطعن فى الحكم تقابل وجوه الطعن المعترف بها فى القوانين الحديثة خاصة وان المبدأ ذاته لا يعتبر فى الفقه الاسلامى من النظام العام وترتبطا على ذلك فان الدعوى متى فصلت بالوجه الشرعى مستوفيا شروطها الشرعية لا تنقض الا فى الاستثناءات العديدة التى اوردتها الفقهاء .

ويقول الاستاذ على قراة انه اذا زاد المدعى على ما صدر منه اولا بأن احضر بينة على دعواه بعد عجزه عنها او دفع المدعى عليه دعوى المدعى قبل من كل منهما ما اتى به وان كان بعد الحكم والقضاء وينقض به الحكم الاصلى متى ثبت الدليل لدى القاضى ولكن نقض الحكم بالدفع مشروط بشرطين الاول ان يبرهن الدافع على بطلان القضاء الاول والثانى الا يمكن التوفيق بين دفع المدعى عليه والدعوى الاصلية ( الاشهاد والنظائر ص ١١٩ ، ١٢٦ ، ١٢٧ وطرق القضاء فى الشريعة الاسلامية للاستاذ احمد ابراهيم ص ٤٠٤ ، ٤٠٧ والوسيط فى شرح القانون المدنى للدكتور السنهورى الجزء الثانى الطبعة الاولى حاشية ص ٦٤٠ ، ٦٤١ والاصول القضائية فى المرافعات الشرعية للاستاذ على قراة ص ٥٧ ) .

ومن الاستثناءات الواردة على حجية الامر المقضى فى مسائل الاحوال الشخصية ما نصت عليه المادة ٦ من القانون رقم ١٩٢٩/٢٥ والتى تتضمن انه اذا رفعت دعوى تطبيق للضرر ورفضت جاز رفعها بعد ذلك .  
اما بالنسبة للأحكام الصادرة فى النفقات ايا كان نوعها فان حجيتها مؤقتة يرد عليها التغيير والتبديل والاسقاط بتغير دواعيها غير ان حجيتها تظل باقية طالما ان دواعى النفقة وظروف الحكم بها لم يتغير .

**حجية الحكم الصادر من قاضى غير مسلم على مسلم فى مسألة من مسائل الاحوال الشخصية .**

اذا صدر الحكم من قاضى غير مسلم على مسلم فى مسألة من مسائل الاحوال الشخصية فانه يكون باطلا ويجوز الطعن فيه اذا كان جائزا استثنائه اما اذا لم يطعن فيه واصبح نهائيا فانه تكون له حجيته ويتقيد به القاضى فى كل نزاع يثار حول ما فصل فيه بعد ذلك وقد تعرضت محكمة اسكندرية الابتدائية لهذا الامر فى حكمها الصادر فى الدعوى رقم ١٩٦٧/٤٢ مستأنف احوال شخصية كلى اسكندرية بجلسة ٢٨/٣/٦٨ والذى حرر اسبابه

المستشار الدناصورى اذ كان عضوا بالدائرة التى أصدرت الحكم وجاء فى الحكم ما يلى :

وحيث أن أحد طرفى عقد الزواج مسلم فى غير خلف على اسلامه فالحكم فى احواله الشخصية للشريعة الاسلامية باتفاق الآراء . وحيث ان الرأى قد اختلف فى الحكم الذى يصدر من قاض غير مسلم فى نزاع خاص بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية اذا كان أحد المتخاصمين مسلما فذهب رأى الى أن الحكم صحيح تأسيسا على أن محكمة النقض جرت على عدم التفريق فى الولاية على الأحوال الشخصية للمسلمين بين القاضى المسلم وغيره من القضاة وأن هذا النظر منها قد تأيد بالحكم الصادر من دائرة فحص الطعون فى الطعن رقم ٤٩/٤٢ قضائية وبالحكم الصادر من دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية فى الطعن ٢٨/٢٦ / قضائية وهناك رأى آخر يرى أن هذا الحكم يعتبر باطلا ويستندون فى ذلك الى ما يأتى :

١ - أن نص المادة ١٩ من المرسوم بقانون ١٩٣١/٧٨ بترتيب المحاكم الشرعية قضى بأن التعيين فى وظيفة القضاء الشرعى يبين بقانون كما أن المادة ٢٨٠ من القانون المذكور نصت على أن تصدر الأحكام طبقا للمدون فى هذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة ما عدا الأحوال التى ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقا لتلك القواعد ومقتضى النصين : أنه ما لم ينص على حكم معين فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو فى قانون آخر خاص بالمحاكم الشرعية فالأحكام التى تصدر من تلك المحاكم محكومة بأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة وأنه بالتالى الى أن يصدر قانون خاص بشروط التعيين وظيفه القضاء الشرعى فان تلك الشروط موكولة كذلك بنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة الا أنه منذ صدور القانون ١٩٣١/٧٨ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية الى الغاء تلك المحاكم بالقانون رقم ١٩٥٥/٤٦٢ لم يصدر قانون خاص بشروط التعيين فى وظيفة القضاء الشرعى ولكن التزم ولى الأمر فى تعيين رجال القضاء الشرعى حكم المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فتقيد فى تعيينهم - كنص الشارع - بأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة وهو - كغيره من المذاهب - يشترط فى القاضى لصحة توليته القضاء شروطا عديدة منها الاسلام والعقل والبلوغ والحرية والبصر والنطق والسمع وعدم الحد فى قذف والذكورة . . . الخ والقسول بغير ذلك غير مستساغ ، اذ لو قبل وقد نصت المادة ١٩ من القانون ١٩٣١/٧٨ على أن شروط التعيين فى وظيفة القضاء الشرعى تبين بقانون فانه الى أن يصدر القانون الموعود تكون حرية ولى الأمر مطلقة فى شروط تولية رجال القضاء

الشرعى لجاز لولى الامر بهذا الاطلاق ان يولى فى القضاء الشرعى غير المسلم والمجنون والمحدود فى قذف والاثنى وغير هؤلاء من المنهى شرعا عن صلاحيتهم لولاية القضاء وهو ما لم يقل به أحد أو يجرى به عمل التزاما محتما لحكم المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التى لم تقيد اطلاقا تولى ولى الامر من نصوص القانون سواها ويستطرد اصحاب الراى قائلين فى التدليل على رأيهم أنه — لما الفيت المحاكم الشرعية وغيرها من قضاء الاحوال الشخصية بالقانون ١٩٥٥/٤٦٢ لم يبيغ الشارع بهذا الالغاء غير توحيد جهات القضاء وتنسيق الاجراءات من غير ادنى مساس بالأحكام الموضوعية أو بقواعد النظام العام فنص فى المادة الاولى من القانون المذكور على أن تلغى المحاكم الشرعية والمجالس المالية وتحال الدعاوى المنظورة امامها للمحاكم الوطنية لاستمرار النظر فيها وفقا لأحكام قانون المرافعات كما نص فى المادة السادسة منه على أن تصدر الأحكام فى المنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية والوقف التى كانت أصلا من اختصاص المحاكم الشرعية طبقا لما هو مقرر فى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة . أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية للمصريين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية مالية منتظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام فى نطاق النظام العام طبقا لشريعتهم ثم كشف عن مكنون هذين النصين فى المذكرة الايضاحية للقانون المذكور بقوله أنه « من أجل ذلك عنيت الحكومة بوضع المشروع الحالى لتنظيم الاختصاص القضائى فى مسائل الاحوال الشخصية للمصريين على نحو يكفل توحيد جهة القضاء بالنسبة لهم جميعا كما ان المشرع يكفل احترام ولاية القانون الواجب التطبيق حتى لا يكون هناك أى اخلال بحق أى فريق من المصريين مسلمين أو غير مسلمين فى تطبيق شريعة كل منهم » وواضح من النصين والمذكرة التفسيرية ان حق أى فريق من المصريين مسلمين أو غير مسلمين فى تطبيق شريعته عليه لم يزل حتى بعد صدور القانون ١٩٥٥/٤٦٢ مكفولا وقد سبق البيان أن من شريعة المسلمين الا يلى القضاء عليهم غير مسلم عملا بقوله تعالى « ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا » وهذا الحق بمقتضى النصوص ومنها نص المادة ٢٨٠ من انقانون ١٩٣١/٧٨ لم يزل مكفولا ويردف أصحابه هذا الراى قائلين أنه لايرد على هذا النظر بأن الاجراءات فى مسائل الاحوال الشخصية موكولة لقانون المرافعات وما لم يبلغ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وليس فى ايها ما يحد من ولاية القاضى غير المسلم وأن نص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قاصر على الأحام الموضوعية فلا يتعداها الى مدى صلاحية القاضى لولاية القضاء ذلك أنه وان كانت صلاحية القاضى أو عدم صلاحيته لنظر قضية معينة واجراءات رده عند عدم صلاحيته لنظرها من قبيل الاجراءات فان شروط



صحة تولية القاضى ليست قطعا من هذا القبيل كما انها ليست من الأحكام الموضوعية التى تحكم موضوع الخلاف بل هى فوق هذا وذلك نظام عام يحكمه بالنسبة للقاضى الوطنى قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ وكان يحكمه بالنسبة للقاضى الشرعى نص المادة ١٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التى كانت تجرى أن شروط التعيين فى وظيفة القضاء الشرعى تبين بقانون وهو القانون الذى لم يصدر حتى الآن اكتفاء بقواعد للنظام العام فى الشريعة الإسلامية التى تحدد شروط صحة تولية القضاء وهذا للنظام العام لم يلغ نص بل كمله فى صراحة القانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ بالإبقاء على الحكم العام الوارد فى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وبالنص صراحة فى المذكرة التفسيرية فى القانون المذكور رغم أن ذلك القانون لم يخل بحال بحق أى فريق من المصريين مسلمين وغير مسلمين فى تطبيق شريعة كل منهم كما لا يرد على النظر المتقدم بأن نص المادة الرابعة من القانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ قضى بأن تشكل المحاكم جزئية وأبتدائية واستثنائية وفقا لما هو منصوص عليه فى قانون نظام القضاء لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية وأن هذا النص لم يفرق بين قاض وقاض لاخلاف الدين ذلك لأن المشرع ولم يمنع بقانون السلطة القضائية ٤٣/١٩٦٥ من تعيين قاض غير مسلم فانه لم يخل بقاعدة التقيد بالنظام العام المقررة فى قانون آخر وهو ما لم يُلغ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ومنها نص المادة ٢٨٠ كما أن المقصود بالمنصوص عليه فى قانون نظام القضاء وفى مفهوم نص المادة ٤ من القانون ٤٦٢/١٩٥٥ هو طريقة تشكيل الدوائر بعرض طريقة تشكيلها على الجمعية العمومية لكل محكمة وليس فى ذلك ما يمنع من اختيار القاضى المسلم للفصل فى منازعات الأحوال الشخصية للمسلمين ويضيف أصحاب هذا الرأى أخيرا أنه إذا كان التزام أحكام قانون السلطة القضائية أو قانون نظام القضاء لا يحد أيهما من ولاية القاضى غير المسلم وكان مفاد المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية غير ذلك فالقاعدة أنه إذا تعارض المقتضى والمانع أعمل المانع وظاهر أنه إذا كان المقتضى قانون السلطة أو قانون نظام القضاء فالمنع هو النظام العام مقررا بالمادة ٢٣٠ من اللائحة .

وحيث أن المحكمة تأخذ بالرأى الأخير لما ورد به من أسباب وتضيف إليها أن المادة السابعة من القانون الصادر بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية تنص على أن " لا يؤثر فى تطبيق الفقرة الثانية من المادة المتقدمة - أى أعمال شريعة المتقاضين - تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحد الخصوم عن طائفته إلى أخرى إلا إذا كان التغيير إلى الإسلام فتطبق الفقرة الأولى من المادة السادسة من هذا القانون ( أى يتعين أعمال المادة ٢٨٠ من اللائحة الشرعية

فى هذا الصدد أى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ( ومؤدى هذا النص أنه يعتقد بتغيير الديانة أو المذهب أو الملة إذا ما تم قبل رفع الدعوى أما إذا تم بعد رفع الدعوى فإنه لا يعتد بالتغيير ويعامل الخصم كأنه لم يغير مذهبه أو ملته إلا إذا كان تغيير الديانة إلى الإسلام فهنا تطبق أحكام الشريعة الإسلامية فإن الشارع - بهذا النص - وقد أوجب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فى حالة تغيير الديانة إلى الإسلام ولو كان ذلك التغيير قد حدث بعد رفع الدعوى فإنه لم يعتد بتغيير الديانة بعد رفع الدعوى إذا كان التغيير لديانة غير الإسلام وهذا إنما يدل على أن الشارع أراد أن يترك أمر الفصل فى النزاع فى الأحوال الشخصية للمسلمين إلى من يعتقد هذه الشريعة من القضاة وينتسب إليها إذ أن التغيير إلى الإسلام يترتب عليه تطبيق لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهى كما سلف البيان توجب فى القاضى الذى يفصل فى نزاع أحد طرفيه مسلماً أن يكون مسلماً أما ذهب إليه أنصار الرأى الأول من أن محكمة النقض على غير هذا النظر فمذهب يعوزه الدليل ذلك أن الخصوم فى الطعن ٢٩/٤٣ قضائية ( والحكم فيه صادر من دائرة فحص الطعون ) مسيحي أنجيلي ومسيحية أرثوذكسية فلا مقام فيه لملاية غير المسلم على مسلم كما أن الخصومة فى الطعن رقم ٢٦ سنة ٢٨ قضائية كانت على توزيع العمل بين دوائر المحكمة المختلفة وأن هذا التوزيع على اختصاص كل دائرة والرأى فيه مستقر على أن توزيع العمل بين دوائر المحكمة المختلفة تنظيم إداري ولا شأن له بالاختصاص وفضلاً عن كل ما تقدم ففى الرأى الذى أخذت به المحكمة دفع حرج عن القاضى غير المسلم ذلك أنه إذا أسلمت زوجة المسلم ورفعت أمرها إلى القضاء فإنه على القاضى أن يعرض على زوجها الإسلام وأن يلقيه الشهادة « بأن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأنه برئء عن كل دين غير دين الإسلام فإن أسلم على هذا النحو أقره على نكاحها ما لم يكن زواجه محرماً وإن أبى الإسلام فرق فى الحال بينه وبين زوجته » وفى دعوة القاضى غير المسلم إلى الإسلام حرج عليه يقتزده الشارع عن سوقه إليه .

وحيث أنه استناداً إلى ما تقدم وكان الثابت من أوراق الدعوى على ما سلف بيانه أن أحد طرفى الخصومة من المسلمين وأن الشريعة الإسلامية هى الواجبة التطبيق وكان الإجماع منعقداً بين فقهاء الشريعة الإسلامية على أن غير المسلم لا يصح قضاؤه على المسلمين لأن القضاء من باب الولاية - بل هو أعظم الولايات وأعظمها - ولا ولاية لغير المسلم على المسلم شرعاً وكان الحكم قد صدر من قاض غير مسلم وطبق شريعة الاقباط الأرثوذكس فإنه يتعين على هذه المحكمة أن تبحث فى أثر هذا الحكم وما إذا كان باطلاً أو منعدماً . وحيث أن الفقه والقضاء جرى على التفرقة بين الحكم الباطل

والحكم المبدوم فالأول يكون له رغم بطلانه حجية الأحكام أما الثاني فيعتبر كأنه لم يصدر ومن ثم فهو معدوم الحجية ويعتبر الحكم معدوما كلما كان العيب الذي شابته معدما لركن من أركانه الجوهرية بمعنى أن حالات البطلان في الحكم هي مجرد عيوب تعتريه وليس من شأنها أن تفقده طبيعته كما أنها لا تعدو أن تكون شوائب تعيب صحة الحكم دون أن تمتد إلى انعقاده وكيانه أما حالات الانعدام فهي شيء اعتف من هذا وأمعن في الخروج على القانون فهي مخالفات قانونية لا تقتصر على تعيب الحكم بل تفقده أحد أركانه فتجعله والعدم سواء وترتبيا على ذلك يعتبر من حالات البطلان لا الانعدام صدور الحكم من قاض غير صالح لنظر الدعوى أو اشتراك أحد أعضاء الهيئة الاستئنافية التي تصدر الحكم في إصدار حكم محكمة أول درجة أو أن يشترك في تأليف هيئة المحكمة قاضي محكمة أخرى ولم يندب لهذه المحكمة بطريقة صحيحة أما الانعدام فأصله أن يصدر الحكم عن شخص زالت عنه ولاية القضاء أو من قاض لم يحلف اليمين القانونية أو من محكمة مشككة من قاضيين بدلا من ثلاثة كما ينص القانون أو أن يصدر الحكم على شخص توفي قبل رفع الدعوى .

وحيث أنه عملا بالمبادئ المتقدمة فإن الحكم المستأنف وقد صدر من قاض غير صالح لنظر الدعوى وطبق شريعة غير الشريعة واجبة التطبيق فإنه يكون باطلا لا منعدما كما ذهب النيابة في مذكرتها .

( راجع أيضا حكم محكمة استئناف الاسكندرية الصادر في الدعوى رقم ١٩٦١/٩ أحوال شخصية بجلسة ١٠ مايو سنة ١٩٦٢ والذي يتفق مع الحكم السابق في بعض المبادئ ) .

#### أحكام النقض :

١ - الأصل في الأحكام الصادرة بالنفقة أنها ذات حجية مؤقتة لأنها مما يقبل التغيير والتبديل وترد عليها الزيادة والنقصان بسبب تغير الظروف كما يرد عليها الاسقاط بسبب تغيير دواعيها إلا أن هذه الحجية المؤقتة تظل باقية طالما أن دواعي النفقة وظروف الحكم بها لم تتغير . فالحكم الذي ينكر هذه الحجية يكون قد خالف القانون ويجوز الطعن فيه بالنقض عملا بالمادة ٤٢٦ من قانون المرافعات . ( نقض ١٠/٢٧/١٩٦٠ مجموعة المكتب الفني سنة ١١ ص ٥٤٠ ) .

٢ - إذا صدر حكم من المحكمة الشرعية بعدم سماع دعوى صحة وصية طبقا للمادة ٩٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بناء على أنه لم يثبت لدى



المحكمة صدور الوصية لمن نسبت اليه ، وصار هذا الحكم نهائيا بعد القضاء من المحكمة العليا باعتبار استئناف المدعية كان لم يكن ، ثم على أساسه صدر حكم من المحكمة الأهلية برفض دعوى تثبيت الملكية المرفوعة استنادا الى ورقة الوصية بنى على ان هذه الورقة لا تصلح لان تكون سندا لما يطالب به المدعون فان هذا الحكم لا يكون مخالفا للحكم الشرعى النهائى ، لان الحكم الشرعى وان كان لا يمنع المدعية من تجديد دعواها اذا ما وجد لديها مستند صحيح آخر يؤكد ملكيتها الا انه ، وان لم يقض صراحة برفض الدعوى ، قد صدر قاضيا بمنع سماعها ومؤداه منع المدعية من تجديد دعوى الوصية أمام المحاكم الشرعية استنادا الى تلك الورقة ذاتها التى قضى نهائيا بعدم اعتبارها مسوغا شرعيا للدعوى ، وهذا هو بعينه مؤدى حكم المحكمة الأهلية . (نقض ١٩٤٥/٤/٥ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٧١ قاعدة ٣٢٧ ) .

٣ - فى الدعوى بطلب نفقة للصغير يكون موضوع النسب قائما باعتباره سبب الالتزام بالنفقة لا تتجه الى المدعى عليه الا به فيكون قائما فيها وملازما لها وتتبعه وجودا وعدما ، وعلى ذلك فمتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر دعوى نسب الصغير استنادا الى موضوعها يختلف عن موضوع دعوى النفقة فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه . (نقض ١٩٦٥/١/٢٠ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٦ ص ٦٨ ) .

٤ - حجية الاعلام الشرعى - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تدفع وفقا لنص المادة ٣٦١ من اللائحة الشرعية بحكم من المحكمة المختصة ، عليه ولو خالف ماورد بالاعلام الشرعى ولا يعد قضاؤها اهدارا لحجية الاعلام فى الدعوى التى يراد الاحتجاج فيها بالاعلام الشرعى . واذا كانت الهيئة التى فصلت فى هذا الدفع مختصة أصلا بالحكم فيه فان قضاءها هو الذى يعول عليه ولو خالف ماورد بالاعلام الشرعى ولا يعد قضاؤها اهدارا لحجية الاعلام لأن الشارع أجاز هذا القضاء وحد به من حجية الاعلام الشرعى الذى يصدر بناء على اجراءات تقوم فى جوهرها على تحقيقات ادارية يصح أن ينقضها بحث تقوم به السلطة القضائية المختصة . (نقض ١٩٦٨/٢/٧ مجموعة المكيب الفنى سنة ١٩ ص ٢١٤ ، نقض ١٩٦٦/٦/٢٩ سنة ١٧ ص ٤٨٠ ، نقض ١٩٦٤/٣/١١ سنة ١٥ ص ٣٤٠ نقض ١٩٦٢/٥/٩ سنة ١٣ ص ٦١٩ ) .

٥ - لا عبرة بالتحدى بأن الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية تسرى على الكافة الى أن يقضى بالغائها لان الحجية المطلقة للأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية لا تكون الا للأحكام التى تنشأ الحالة المدنية لا الأحكام التى تقررها والحكم الصادر فى الدعوى ١٩٥٤/٢٠ العليا

الشرعية اذ خلع على الطاعن صفة البنوة انما يقرر حالة ولا ينشئها ومن ثم تكون حجيته نسبية قاصرة على اطرافه لا تتعداهم الى الغير ( حكم النقض السابق ) .

٦ - الاعلام الشرعى . حجيته . دفعها بحكم من المحكمة المختصة .  
عدم جواز الطعن فى الاعلام الشرعى بطريق النقض استقلا ( نقض ٢/٧/١٩٦٨ سنة ١٩ ص ٢١٤ ) .

٧ - الاحكام الصادرة من المحاكم الشرعية فى حدود ولايتها تحوز قوة الامر المقضى امام المحاكم المدنية ( نقض ١٢/٢٠/١٩٧٢ سنة ٢٣ ص ١٤٤٢ ) .  
٨ - اذ كان القضاء على المسلم المحظور فى الشريعة الاسلامية توليه على غير المسلم ، هو القضاء الذى تتمكن به ولاية غير المسلم على المسلم لانتفاء هذه الولاية شرعا ، فانه تمشيا مع علة الاصل يقتصر هذا الحظر على ما يتحقق به الفصل فى الخصومة لان هذا الفصل هو مناط تمكن الولاية ، ومن ثم يخرج عن نطاق الحظر مجرد اشتراك القاضى غير المسلم فى الهيئة التى نطقت بالحكم بدلا من زميل له شارك فى الفصل فى الخصومة وعرض له مانع من تلاوة الحكم ، ذلك ان الاختصار على المشاركة فى تلاوة الحكم لا يعدو كونه عملا اجرائيا بحث يحكمه قانون المرافعات والقوانين المكملة له عملا بنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية . ( نقض ١٩/١١/١٩٧٥ سنة ٢٧ ص ١٤٢٦ ) .

٩ - مخالفة الحكم نصا فى القرآن او السنة او الاجماع ، وجوب الحكم ببطلانه واهدار ماله من حجية . ( نقض ٢٣/٣/١٩٨٢ طعن رقم ٤٦ احوال شخصية لسنة ٥١ قضائية ) .

١٠ - دعوى اثبات النسب وحجيتها . يكفى لسماعها فى المذهب الحنفى وجود عقد زواج استوفى اركانها وسائر شروط صحته شرعا سواء وثق رسميا او اثبت بمحرر عرفى او كان غير مكتوب ( حكم النقض السابق ) .  
١٢ - الحكم الصادر ضد المورث . حجيته على الوارث . شرطها . ان يكون الحق الذى يدعيه قد تلقاه من المورث . ( نقض ٢٩/١٢/١٩٨١ طعن رقم ٣٨ احوال شخصية لسنة ٥٠ قضائية ) .

١٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان دعوى الطاعة تختلف عن دعوى التطلاق للضرر ، اذ تقوم الاولى على الهجر واخلال الزوجة بواجب الاقامة المشتركة فى منزل الزوجية ، بينما تقوم الثانية على ادعاء الزوجة اضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة ، ومن ثم فان الحكم الصادر فى دعوى الطاعة لا يمنع من نظر ، دعوى التطلاق ، لاختلاف الموضوع فى كل منهما ولا يسوغ القول بان الحكم بدخول الطعون عليها فى طاعة زوجها حاسم فى نفى

ما تدعيه من مضارة حتى ولو كانت قد ساقطت بعضها في دعوى التطليق تبعاً لتغاير الموضوع في كلا من الدعويين على ما سلف بيانه . ( نقض ١٤/٣/١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الاول ص ٧٩٨ ، نقض ١٧/٨/١٩٧١ مجموعة المكتب الفنى سنة ٢٢ ص ٩١٧ ) .

١٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الحكم الصادر في دعوى الطاعة ونشوز الزوجة ليسا بما نعين من نظر دعوى التطليق لاختلاف المناط في كل . ( نقض ١٤/٣/١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الاول ص ٨٠٥ ) .

### حجية الحكم الباطل والحكم المردود :

تظهر اهمية التفرقة بين الحكم الباطل والحكم المردود في ان الحكم الباطل يعد قائماً منتجاً لاثاره الى ان يلغى عند الطعن عليه باحدى الطرق التى رسمها القانون فان مضى ميعاد الطعن تحصن الحكم الباطل واصبحت له حجته ويعد كما لو كان قد صدر صحيحاً في الاصل ولا يجوز رفع دعوى مبتدأة بطلب بطلانه كما لا يجوز لقاضى التنفيذ ان يوقف تنفيذه لبطلانه اما الحكم المردود فلا يعد حكماً ويعتبر مردود الحجة ويجوز رفع دعوى مبتدأة ببطلانه ويجوز لقاضى التنفيذ ان يقضى بوقفه . والحكم المردود والحكم الباطل كلاهما عيب يصيبه الا انه بالنسبة للحكم المردود فان العيب يكون جوهرى يصيب كيان الحكم ويفقده احد اركانه وبالتالي يفقده صفته كحكم واركان الحكم ثلاثة وهى ١ - ان يصدر من محكمة تتبع جهة قضائية ٢٠ - وان يصدر من هذه المحكمة بما لها من سلطة قضائية ( اى في خصومة ) ٣٠ - وان يكون مكتوباً شأنه شأن اى ورقة من اوراق المرافعات وعن الركن الاول ينبغى ان يصدر الحكم من قاض له الصفة قبل زوالها فاذا زالت صفته انعدم حكمه الذى يصدره بعد زوال الصفة فالحكم الذى يصدر من شخص لا يعد قاضياً لا يكون حكماً او من قاض لم يحلف اليمين القانونية او من قاض زالت عنه ولاية القضاء بسبب العزل او الاحالة على المعاش او الاستقالة كما يعتبر معدوماً الحكم الصادر من قاض موقوف بصفة مؤقتة عن عمله او من قاض صدر حكم بالحجر عليه قبل اصدار حكمه كما يعتبر معدوماً الحكم الذى يصدر من محكمة غير مشككة وفقاً لاحكام القانون فاذا صدر من قاضيين في دعوى ينبغى ان تنظرها محكمة مشككة من ثلاثة قضاة كان معدوماً واذا صدر من ثلاثة قضاة باعتبارها دائرة استئنافية ينبغى تشكيلها من مستشارين كان معدوماً اما اذا صدر حكم من قاض غير صالح لنظر الدعوى لتوفر سبب من اسباب عدم الصلاحية فانه يكون باطلاً ولا يكون معدوماً كما يعتبر باطلاً الحكم الصادر في دعوى لم تمثل فيها النيابة العمومية في الحالات التى يوجب



القانون تمثيلها فيها كما ان تخلف أحد القضاة الذين اشتركوا في المداولة عن الحضور في جلسة النطق بالحكم دون ان يوقع على مسودة الحكم يبطله ولا يعدمه .

ويعتبر الحكم الصادر من جهة قضائية غير مختصة اختصاصا وظيفيا قائما متمما بحجيته أمام تلك المحاكم ولكنه يعدو معدوما أمام الجهات القضائية الأخرى المختصة أصلا بالفصل في هذا النزاع ولكن الحكم الصادر من محكمة غير مختصة نوعيا أو محليا يتمتع بكامل حجيته وتسرى كانه آثاره وأن كان يجوز الطعن فيه ان كان ميعاد الطعن مازال قائما .

أما عن الركن الثاني فانه يتعين ان تنمقد الخصومة بأن تعلن صحيفتها الى المدعى عليه وأن يكون كل من طرفيها أهل للتقاضى وألا مانها تعد معدومة ومن ثم يعتبر معدوما الحكم الصادر على من لم يعلن اطلاقا بصحيفة الدعوى أو على من تم اعلانه بإجراء معدوم كما اذا ثبت بحكم من القضاء تزوير محضر الاعلان ففقد الاعلان كيانه ووجوده ويعتبر معدوما الحكم الصادر على من اخرجته المحكمة من الخصومة قبل صدور الحكم فيها ويعتبر معدوما أيضا الحكم الصادر على من توفي أو فقد أهليته قبل رفع الدعوى ولكن الحكم يعد باطلا اذا صدر على من أعلن بصحيفة باطلة وانما اذا توفي الخصم أو فقد أهليته اثناء نظر الدعوى وصدر الحكم عليه دون ان يمثل في الخصومة من يقوم مقامه ودون ان يعلن بقيام هذه الخصومة فان هذا الحكم يعد باطلا ولا يعد معدوما .

وعن الركن الثالث فانه يتعين ان يكون الحكم مكتوبا والا كان معدوما وكذلك اذا لم يوقع عليه رئيس الهيئة التي أصدرته وكذلك الحكم الذى لم يذكر فيه اطلاقا اسم المحكوم له أو المحكوم عليه .

هذا ويتعين ملاحظة ان الحكم الباطل تصححه الاجازة ما لم يكن البطلان متعلقا بالنظام العام أما الحكم المعدوم فلا تصححه الاجازة .

ويشترط لرفع دعوى مبتدأة بائعدام الحكم توافر شرطين أولهما ان يكون الحكم منعدم فعلا بأن يتجرد من أركانه الأساسية وثانيهما انغلاق طرق الطعن العادية فيه ( راجع مؤلفنا في التعليق على قانون المرافعات الطبيعة الثانية ص ٤٦٩ ، ٥٧٦ ) .

### احكام النقض :

١- انه وان كانت القاعدة ان الحكم القضائى متى صدر صحيحا يظل منتجا آثاره ، فيمتنع بحث اسباب العوار التى تلحقه إلا عن طريق التظلم منها بطرق الطعن المناسبة ، وكان لا سبيل لاهدار هذه الاحكام بدعوى بطلان

أصلية أو الدفع في دعوى أخرى ، إلا أن المسلم به استثناء من هذا الأصل العام في بعض الصور القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية أو الدفع بذلك ، إذا تجرد الحكم من أركانه الأساسية بحيث يشوبه عيب جوهري جسيم يصيب كيانه ويفقده صفته كحكم ، ويحول دون اعتباره موجوداً منذ صدوره ، فلا يستنفذ القاضي سلطته ، ولا يرتب الحكم حجية الأمر المقضي ، ولا يرد عليه التصحيح لأن المعلوم لا يمكن زاب صدعه ، ومن قبيل ذلك صدور الحكم على من ثبتت وفاته قبل رفع الدعوى . ( نقض ١٩٧٩/٢/١٤ لسنة ٣٠ العدد الأول ص ٥٢٠ ، نقض ١٩٨٣/٢/١٣ طعن رقم ٤١٦ لسنة ٥٢ قضائية ) .

٢ - لما كانت الخصومة لا تقوم إلا بين طرفين من الأحياء ، فلا تنعقد أصلاً إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة - إلا إذا كانت معدومة لا ترتب أثراً ولا يصححها إجراء لاحق . ( حكم النقض السابق ) .

٣ - عدم جواز رفع دعوى أصلية ببطلان الحكم . الاستثناء تجرده من أركانه الأساسية . ( نقض ١٩٨٠/١/٢٤ طعن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٢ قضائية ) .

٤ - من القواعد المقررة في قضاء هذه المحكمة أنه بصور الحكم يمتنع على المحكمة التي أصدرته العدول عما قضت به ، ويعمل بهذه القاعدة بالنسبة لسائر الأحكام القطعية - موضوعية كانت أو فرعية - أنهت الخصومة أو لم تنتهها ، حتى يخرج النزاع من ولاية المحكمة يتمين أن تكون قد فصلت فيه صراحة أو ضمناً ، ويستوى أن يكون حكمها صحيحاً أو باطلاً أو مبنياً على إجراء باطل ، ذلك لأن القاضي نفسه لا يسلط على قضائه ولا يملك تعديله أو الغائه إلا إذا نص القانون على ذلك صراحة . ولا يغير من هذا النظر ما تقضي به المادة ١٩٥ من قانون المرافعات التي استند إليها الحكم المطعون فيه تبريراً لقضائه لأن مؤدى هذا النص أنه يجوز للقاضي أن يصدر أمراً على عريضة مخالفاً لأمر سابق على أن يذكر الأسباب التي اقتضت إصدار الأمر الجديد . وحكمها بذلك يكون مقسوراً على الأوامر على العرائض ( نقض ١٩٧٨/١١/٢٨ سنة ٢٩ الجزء الثاني ص ١٧٩٨ ، نقض ٧٢/٥/٣٠ لسنة ٢٣ ص ١٠٨٢ ، نقض ١٩٦٧/٤/٢٧ سنة ١٨ ص ٩١٨ ) .

### حجية الحكم الصادر من محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه :

نصت المادة ٢٦٩ مرافعات على ما يلي :

إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفته قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص ، وعند الاقتضاء تعين المحكمة المختصة التي يجب التداعى إليها بإجراءات جديدة .

فإذا كان الحكم قد نقض لغير ذلك من الأسباب تحيل القضية الى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم ، وفي هذه الحالة يتحتم على المحكمة التي احيلت اليها القضية أن تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها المحكمة ، ويجب ألا يكون من بين أعضاء المحكمة التي احيلت اليها القضية أحد القضاة الذين اشتركوا في اصدار الحكم المطعون فيه . ومع ذلك اذا حكمت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وكان الموضوع صالحا للفصل فيه أو كان الطعن للمرة الثانية ورات المحكمة نقض الحكم المطعون فيه وجب عليهما أن تحكم في الموضوع .

### كما نصت المادة ٢٧١ مرافعات على ما يأتي :

يترتب على نقض الحكم الفاء جميع الاحكام ، ايا كانت الجهة التي أصدرتها ، والاعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها . واذا كان الحكم لم ينقض الا في جزء منه بقي نافذا فيما يتعلق بالاجزاء الاخرى ما لم تكن مترتبة على الجزء المنقوض . ومفاد نص المادتين السابقتين أنه يترتب على النقض الكلي للحكم زوال ذلك الحكم واعادة القضية الى محكمة الاحالة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض ويعود الخصوم الى مراكزهم الاولى قبل ذلك والا يكون لهذا الحكم اى حجية امام محكمة الاحالة ويكون لها أن تحكم في الدعوى بما كان جائزا لها قبل اصدار الحكم المنقوض فيجوز لمحكمة الاستئناف أن تقضى بتأييد الحكم الابتدائي أو بتعديله أو الغائه لمصلحة رافع الاستئناف كذلك يتعين على محكمة الاحالة في حالة نقض الحكم كليا أن تتبع حكم النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها المحكمة ، واذا كان الحكم المطعون فيه متعدد الاجزاء ونقضته المحكمة في أحد أجزائه فإنه يترتب عليه نقض كل ما تأسس على هذا الجزء من الاجزاء الاخرى واذا تبين قيام ارتباط بين مصلحة اثنين من الخصوم بحيث لا يستقيم عقلا نقض الحكم بالنسبة لاحدهما وببقاؤه بالنسبة للآخر فإن نقض الحكم لصالح أحدهما يستتبع نقضه بالنسبة للآخر ولو كان لم يطعن فيه ، كذلك فإنه من المقرر أن النقض لا يتناول من الحكم الا ما تناولته أسباب النقض المقبولة اما ما عدا ذلك منه فإنه يحوز قوة الامر المقضى ويتعين على محكمة الاحالة ألا تعيد النظر فيه ، ويترتب على نقض الحكم نقض جميع الاحكام والاعمال اللاحقة عليه متى كان ذلك الحكم أساسا لها . ( راجع مؤلفنا في التعليق على قانون المرافعات الطبعة الثانية ص ٨١٩ وما بعدها ) .



## الحكام النقض :

١ - لما كان من المقرر انه اذا كان الحكم المطعون فيه متعدد الاجزاء فنقضه في أحد أجزائه يترتب عليه نقض كل ما تأسس على هذا الجزء من الاجزاء الاخرى . . وكان الحكم المطعون فيه اذ تضى بسقوط الحق في الاستئناف الفرعى المقام عن احدى الدعويين المنضمتين قد حجب نفسه عن بحث موضوع هذا الاستئناف على الرغم مما له من اثر على موضوع الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر في الدعوى الاخرى فان نقض الحكم الصادر في الدعوى الاولى يتعين معه نقض الحكم الصادر في الدعوى الاخرى . ( نقض ١٦/٥/١٩٧٢ سنة ٢٣ ص ٩٢٦ ) .

٢ - يترتب على نقض هذا الحكم نقض جميع الاحكام والاعمال اللاحقة عليه متى كان ذلك الحكم اساسا لها الامر الذى يتعين معه نقض الحكم الابتدائى الصادر في موضوع الدعوى والحكم الاستئنافى المؤيد له المطعون فيه بالنقض مع الحكم المنقوض . ( نقض ٧/٥/١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الثانى ص ٢٩٧ ) .

٣ - المقرر في قضاء النقض ان مفاد المادة ٢٦٩/٢ من قانون المرافعات انه اذا نقض الحكم نقضا كليا واحيلت القضية الى المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم انه يتحتم على تلك المحكمة أن تتبع حكم النقض فقط في المسألة القانونية التى فصلت فيها المحكمة وكان يقصد بالمسألة القانونية في هذا المجال ان تكون قد طرحت على محكمة النقض وادلت برأيها فيها عن قصد وبصر فاكسب حكمها قوة الشيء المحكوم فيه نشاطها في حدود المسألة او المسائل التى تكون قد بنت فيها بحيث يمتنع على محكمة الاحالة عند اعادة نظر الدعوى المساس بهذه الحجية اما ماعدا ذلك فتعود الخصومة ويعود الخصوم الى ما كانت وكنوا عليه قبل اصدار الحكم المنقوض ، ولها بهذه المثابة ان تبني حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى تحصله حرة من كافة أوراقتها ومستنداتها المقدمة ومن تقرير الخبير الذى تنتدبه وهى مقيدة في هذا المجال بما أوجبه عليها المادة ١١٦ من قانون المرافعات من أن يشمل حكمها على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا فيكون عليها أن تورد فيه اسبابا جديدة تكون دعامة كافية لما انتهت اليه في قضاؤها . ( نقض ٢٦/١٢/١٩٨٢ طعن رقم ١٩٢ لسنة ٤٨ قضائية ، نقض ٥/١٢/١٩٨٢ طعن رقم ٢١٩ لسنة ٥١ قضائية ) .

٤ - المقرر في قضاء هذه المحكمة ان نقض الحكم لا ينشئ خصومة

جديدة بل هو يزيل الحكم المنقوض ليتابع الخصوم السير في الخصومة الأصلية أمام محكمة الاحالة بعد تحريك الدعوى أمام هذه المحكمة الأخيرة بتعجيلها ممن يهيمه الامر من الخصوم فتستأنف الدعوى سيرها بتكليف بالحضور يعلن بناء على طلبه الى الطرف الآخر وان النقض لا يتناول من الحكم الا ما تناولته اسباب النقض المقبولة اما ماعدا ذلك منه فانه يحوز قوة الامر المقضى ويتعين على محكمة الاحالة الا تعيد النظر فيه . لما كان ذلك وكان الحكم الصادر في الاستئناف في ١١/٢/١٩٦٩ والسابق الطعن عليه بالنقض . . . قد قضي بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع ايضا وقد طعن عليه مورث المطعون ضدها عن نفسها وبصفتها في خصوص قضائه في موضوع الاستئناف فقط دون قضائه بقبول الاستئناف شكلا وكان تقرير الطعن السابق لم يحو نعيها على ما قضي به الحكم في الموضوع واذ قضت محكمة النقض بنقض الحكم والاحالة فان هذا النقض لم يتناول شكل الاستئناف ويكون ما قضي به الحكم الصادر في ١١/٢/١٩٦٩ بقبول الاستئناف شكلا حائزا قوة الامر المقضى . ( نقض ١٩٨٢/١٢/٥ طعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٥ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - ان النقض لا يتناول من الحكم الا ما تناولته اسباب النقض المقبولة ، اما ماعدا ذلك منه ، فانه يحوز قوة الامر المقضى ، ويتعين على محكمة الاحالة الا تعيد النظر فيه ، لما كان ذلك وكان الحكم السابق نقضه قد طعن فيه الطاعنان بطريق النقض في خصوص قضائه ضدهما ، ثم قضي بقبول الطعن ونقض الحكم والاحالة ، فان هذا النقض ، لا يتناول ما كان قد قضي برفضه من طلبات المطعون عليهما واضحي قضاءه فيه باننا حائزا قوة الامر المقضى فيه بقبولهما له وعدم طعنهما عليه ، ويقتصر نطاق النقض على ما اثير امامه من اسباب الطعن المقبولة ومن ثم لا يجوز لمحكمة الاحالة ان تعيد النظر في طلب التعويض الاتفاقي ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٢٧١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية في فقرتها الثانية لان حكم رفض التعويض غير مؤسس على الفسخ . ( نقض ١٩٧٩/١٢/٢٢ سنة ٣٠ العدد الثالث ص ٢٢٤ ) .

٦ - اذ كان هناك ارتباط بين مركز الحارس الطاعن وبين مركز المطعون ضدها الثانية مادامت المبالغ المحكوم بها ناشئة عن عقد العمل المحرر اصلا بين هذه الأخيرة والمطعون ضده الاول والذي استمر بعد فرض الحراسة بحيث لا يستقيم نقض الحكم بالنسبة للحارس الطاعن وبقاؤه بالنسبة للمطعون ضدها الثانية ، فان نقض الحكم لصالح الطاعن يستتبع نقضه بالنسبة لهذه المطعون ضدها ولو لم تطعن فيه . ( نقض ١٩٧٩/١٢/٢٩ سنة ٣٠ العدد الثالث ص ٤٠٧ ) .

٧ — مؤدى نص المادة ٣٧١ من قانون المرافعات أنه يترتب على نقض الحكم الغاء كافة الاحكام والاعمال اللاحقة للحكم المنقوض والتي كانت أساسا لها ، ويتم هذا الالغاء بقوة القانون . ولما كان الحكم محل الطعن القاضى بالاخلاء بتاريخ ١٩٧٨/١/٩ فى الاستئناف رقم ١٣ لسنة ٥ ق المنصورة مترتب على الحكم المنقوض فى الطعن الآخر وهو الحكم القاضى بالاعتداد بالاجرة المثبتة بالمعقد الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١١/٨ فى الاستئناف رقم ٩٣ لسنة ٩ ق المنصورة فإنه يترتب عليه وجوب نقضه هو الآخر . ( نقض ١٩٧٩/٥/٢٣ سنة ٣٠ العدد الثانى ص ٤٢٢ )

٨ — اذا صدر الحكم برفض موضوع الاستئناف — الاصلى والفرعى — وطعن فيه أحد الطرفين دون الآخر بطريق النقض ، فإنه لا يفيد من الطعن الالافعة ولا يتناول النقض — مهما تكن صيغة الحكم الصادر به — الا موضوع الاستئناف المطعون فيه ، ما لم تكن المسألة التى نقض الحكم بسببها أساسا للموضوع الآخر أو غير قابلة للتجزئة . ( نقض ١٩٧٩/١٢/١١ سنة ٣٠ العدد الثالث ص ٢١٠ ) .

٩ — أن نقض الحكم نقضا كليا لا ينحص أثره فيما تناله بسبب من أسباب الطعن ، بل يمتد أثره الى ما ارتبط من اجزاء الحكم الاخرى ، ولو لم يذكرها حكم النقض علم ، وحده التخصيص . واذن متى كان البين أن حكم النقض السابق قد نقض الحكم الاستئنافى الذى قضى للطاعنين بتعويض شامل لعنصرى الخسارة اللاحقة والكسب الضائع ، فإنه يترتب على هذا النقض الكلى زوال ذلك الحكم واعادة القضية الى محكمة الاستئناف لتعقد تقدير هذا التعويض الشامل للعنصرين وفقا للاساس الذى رسمته لها محكمة النقض ، مما يقتضاه ان تعود القضية بعد الاحالة الى ما كانت عليه قبل صدور الحكم الاستئنافى المنقوض ، الا يكون لهذا الحكم اية حجة امام محكمة الاستئناف فى شأن مقدار التعويض ويعود لمحكمة الاستئناف سلطتها المطلق على الحكم الابتدائى ويكون لها ان تسلك فى الحكم فى الدعوى ما كان حائزا ايا قبل اصدار الحكم المنقوض ، فتتقدم اما بتأييد الحكم الابتدائى أو بتعديله الى اقل على ضوء ما تكشف عنه اعادة التقدير ، ولا يغى من ذلك رفض محكمة النقض لسبب الطعن الآخر متى كان رفضها له مؤسسا على ان الحكم الاستئنافى لم يخالف المادة ٢٢١ من القانون المدنى فى شأن اشمال التعويض على عنصرى الخسارة اللاحقة والكسب الضائع . ( نقض ١٩٧٤/٢/١٨ سنة ٢٥ ص ٣٥١ ) .

١٠ — متى كان هناك ارتباط بين مصلحة الضامى — الطاعنة — وبين



مركز البنك الذي احتجز ضريبة القيم المنقولة بحيث لا يستقيم عقلا نقض الحكم بالنسبة لمصلحة الضرائب ، ويقاؤه بالنسبة للبنك فإن نقض الحكم لصالحها يستتبع نقضه بالنسبة للبنك ، ولو لم يطعن فيه ( نقض ٧٣/٦/٢٠ سنة ٢٤ ص ١٤٦ ) .

### حجية امر الاداء :

الراى الراجع فتها وقضاء ان امر الاداء حكم قضائى فاصل فى خصومة بحيث اذا لم يتظلم فيه يصبح بعد فوات مواعيد التظلم بمثابة حكم حضورى كما انه اذا كانت قيمة الدعوى الصادر بها الامر بالاداء لا تتجاوز النصاب النهائى للمحكمة الجزئية فان امر الاداء بعد فوات مواعيد التظلم يعتبر حكما نهائيا غير قابل للطعن ولا ينال من ذلك ان الامر لا تحرر له اسباب لان المشرع هو الذى رسم طريق استصدار امر الاداء تبسيطا للاجراءات ولم يتطلب تحرير اسباب له ويترتب على ذلك ان له حجية باعتباره حكما قضائيا حاسما للخصومة ومن ثم فلا يملك القاضى الامر بمجرد صدور الرجوع فيه او تعديله انها وسيلة ذلك الطعن فيه وفقا للقانون الا انه يجوز مع ذلك بعد توقيع الامر اصلاح ما وقع فيه من اخطاء مادية او كتابية او حسابية كما يجوز تفسير ما وقع فيه من غموض او ابهام وفقا للمادتين ١٩١ ، ١٩٢ مرافعات ومن ثم فلا سبيل للتخلص من امر الاداء برفع دعوى بطلان اصلية وذلك ما لم يكن معدوما غير انه متى أصبح امر الاداء انتهاء فمقد حاز قوة الامر المقضى كالحكم القضائى وتتخذ المحكمة بهذه القرينة من تلقاء نفسها لتعلقها بالنظام العام ( راجع مؤلفنا فى التعليق على قانون المرافعات الطبعة الثانية ص ٥٥٤ ) .

### احكام النقض :

- ١ - انزل المشرع اوامر الاداء منزلة الاحكام فنص فى المادة ٨٥٣ مرافعات ( قديم ) على ان يعتبر امرا الاداء بمثابة حكم غيابى كما صرحت المذكرة الايضاحية لكل من القانونين ٢٦٥ لسنة ١٩٥٢ ، ٤٨٥ لسنة ١٩٥٢ على نفي الراى القائل باعتبار امر الاداء بمثابة امر على عريضة ، وقد أكد المشرع ذلك بمعاملة اوامر الاداء معاملة الاحكام فى مواطن كثيرة ، منها ما نصت عليه المواد ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ مكرر مرافعات ( قديم ) . ( نقض ١٩٦٣/٤/٤ سنة ١٤ ص ٤٧٥ ، نقض ١٩٦٤/٧/٧ سنة ١٥ ص ٦٩٣ ) .
- ٢ - وحيث ان الحكم المطعون فيه كما يؤخذ من مدوناته لم يسكت عن

بيان ما ثم في الدعوى الاولى اى دعوى التظلم من امر الاداء بل بين ان القضاء فيها كان على اساس ان التظلم رفع بعد الميعاد وقد التزم الحكم المطعون فيه صحيح القانون حين اعتبر امر الاداء النهائي — هو بمثابة حكم حاز قوة الامر المقضى — مانعا لطرفيه من العودة الى مناقشة مسألة احقية البائعين لباقي الثمن الذى اصبح حال الاداء بأية دعوى تالية ولو بادلة قانونية او واقعية لم تسبق اثارها قبل صيرورته انتهائيا او اثبت ولم تبحث فعلا لعدم انفتاح بحثها . ( نقض ١١/٢/١٩٧٤ سنة ٢٥ ص ٢٢٧ ) .

٣ — اذ كان امر الاداء القاضى بالزام المطعون عليه الاول — المستأجر بأداء الاجرة المحددة بعقد الايجار عن المدة من ١/١/١٩٧٠ حتى آخر مايو سنة ١٩٧٠ وان حاز قوة الامر المقضى الا انه اذ صدر تنفيذا لعقد الايجار اخذا بالاجرة المتفق عليها فيه ، ودون ان يعرض لقانونية هذه الاجرة تبعا لاثارة نزاع حولها فانه لا يحوز حجية في هذه المسألة ، واذا كان تحديد الاجرة طبقا لقوانين ايجار الاماكن من المسائل المتعلقة بالنظام العام التى لا يجوز الاتفاق على مخالفتها فان صدور امر الاداء بالاجرة الاتفاقية الواردة بالعقد لا يحول دون حق المطعون عليه الاول في اقامة دعوى بتحديد الاجرة القانونية لعين النزاع ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ اعتد بالاجرة القانونية لها والتى حددها الحكم — الصادر بالتخفيض — وبين الفروق المستحقة للمطعون عليه الاول — المستأجر — ورتب على ذلك انتفاء تخلفه عن الوفاء بالاجرة بما لا يبرر اخلاءه من العين المؤجرة فانه لا يكون قد خالف حجية امر الاداء سالف الذكر . ( نقض ٥/١/١٩٧٧ سنة ٢٨ الجزء الاول ص ١٧٤ ) .

٤ — امر الاداء عمل قضائى وليس عملا ولاثيا — عريضة استصدار الامر هى بديلة صحيفة الدعوى . تقديم العريضة يرتب كافة ما يترتب على رفع الدعوى من آثار لا يغير من ذلك كله تعديل قانون المرافعات بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وقانون المرافعات الحالى . ( نقض ١٣/٢/١٩٨٠ طعن رقم ٤١٥ لسنة ٤٦ قضائية ) .

**حجية الحكم الصادر من محكمة الاستئناف او من محكمة التظلم بوقف النفاذ المعجل :**

نصت الفقرة الاولى من المادة ٢٩٢ مرافعات على انه « يجوز في جميع الاحوال للمحكمة المرفوع اليها الاستئناف او التظلم ان تأمر بناء على طلب ذى الشأن بوقف النفاذ المعجل اذا كان يخشى وقوع ضرر جسيم من التنفيذ

وكانت اسباب الطعن في الحكم او الامر يرجع معها الفأوه « ومن المقرر ان الحكم الصادر بوقف التنفيذ حجيته مؤقتة ترتبط بالحكم الصادر في موضوع الاستئناف ولا يقيد محكمة الاستئناف ولا يعتبر منها ابداء لرأى في موضوع الاستئناف غير ان الفقهاء اختلفوا بشأن جواز عدول المحكمة عن الحكم الذي اصدرته في شأن طلب وقف التنفيذ فذهب رأى الى انه حكم وقتى لا يجوز الا حجية وقتية مرهونة ببقاء الظروف التي صدر في ظلها فيجوز لمحكمة ان تعدل عما قضت به في شأنه متى تغيرت هذه الظروف ونادى الرأى الاخر انه حكم قطعى وان صدر في مسألة فرعية فلا تملك المحكمة العودة الى ما فصلت فيه والرأى الاول هو الراجح وقد أخذت به محكمة النقض . ( راجع مؤلفنا في التعليق على قانون المرافعات الطبعة الثانية ص ٨٧٤ ) .

### احكام النقض

١ - القضاء في طلب وقف نفاذ الحكم المستأنف هو قضاء وقتى لا يجوز وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قوة الامر المقضى لان الفصل في هذا الطلب انما يسند الى ما يبدو للمحكمة من ظاهر اوراق الدعوى بما يفسر لها ان تعدل عند الفصل في الموضوع عن رأى ارتأته وقت الفصل في هذا الطلب اذ ليس لحكمها فيه اى تأثير على الفصل في الموضوع ، ولما كان يبين من الاوراق ان محكمة الاستئناف قضت بتاريخ ١٩٦٩/٦/٣٠ بوقف نفاذ الحكم الابتدائى بالنسبة للطاعن الثانى بناء على ما انتهت اليه من بحثها الذى استندت فيه الى ظاهر الاوراق دون تغلغل منها في اصل النزاع ، بما يكون معه ذلك الحكم وقتيا لا يجوز قوة الامر المقضى ، ولا تثريب على المحكمة ان تعدل عن رأى كانت قد ارتأته عند اصدار ذلك الحكم . ( نقض ١٩٧٨/١١/٢٧ سنة ٢٩ العدد الثانى ص ١٧٦٦ ) .

### حجية الاوامر على العرائض :

منح المشرع القضاء الى جانب ولاية اصدار الاحكام ولاية اصدار الاوامر على العرائض وهى قرارات تصدر من القضاء بناء على طلبات يقدمها له ذور الشين في عرائض وفق ما نصت عليه المادة ١٩٤ مرافعات ويختلف الامر على عريضة عن الحكم من حيث موضوع كل منهما فالحكم يتضمن قضاء اذ يحسم نزاعا بين خصمين او اكثر حول حق اما الامر على عريضة فلا يتضمن قضاء بهذا المعنى اذ هو يتضمن ادنا للطالب باتخاذ اجراء معين خوله القانون اتخاذه ولكن القانون استلزم اذن القضاء قبل اتخاذه



لتطبيق أحكام القانون ومنعاً للتعسف فيما خوله القانون للخصوم من رخص ولا تحوز تلك الاوامر حجية ولا يستنفذ القاضي الوقتى سلطته باصدارها فيجوز لها مخالفتها بأمر جديد مسبب وفقاً لنص المادة ١٩٥ مرافعات غير انه اذا قام نزاع حول حق الخصم في استصدار الامر كان هذا النزاع خصومة بالمعنى الصحيح وكان قرار القاضي فيه حكماً بالمعنى الصحيح . ( راجع مؤلفنا في التعليق على قانون المرافعات الطبعة الثانية ص ٥٢٢ ) .

**احكام النقض :**

١ - الاوامر على الغرائض - وعلى مايبين من نصوص الباب العاشر من قانون المرافعات - هي الاوامر التي يصدرها قضاة الاوامر الوقتية بما لهم من سلطة ولائية وذلك بناء على الطلبات المقدمة اليهم من نوى الشأن على عرائض وتصدر تلك الاوامر في غيبة الخصوم دون تسبيب باجراء وقتى او تحفظى في الحالات التي تقتضى بطبيعتها السرعة او المباغتة دون مساس بأصل الحق المتنازع عليه ، ولذا لا تحوز تلك الاوامر حجية ولا يستنفذ القاضي الوقتى سلطته باصدارها فيجوز له مخالفتها بأمر جديد مسبب . ( نقض ١٨/١٢/١٩٧٨ سنة ٢٩ العدد الثانى ص ١٩٤٣ ) .

٢ - من القواعد المقررة في قضاء هذه المحكمة انه يصدر الحكم يمتنع على المحكمة التي اصدرته العدول عما قضت به ، ويعمل بهذه القاعدة بالنسبة لسائر الاحكام القطعية - موضوعية كانت او فرعية - انتهت الخصومة او لم تنهها ، وحتى يخرج النزاع من ولاية المحكمة يتعين ان تكون قد فصلت فيه صراحة او ضمناً ، ويستوى ان يكون حكمها صحيحاً او باطلاً او مبنياً على اجراء باطل ، ذلك لان القاضي نفسه لا يسلط على قضائه ولا يملك تعديله او الغاءه الا اذا نص القانون على ذلك صراحة . ولا يغير من هذا النظر ما تقتضى به المادة ١٩٥ من قانون المرافعات التي استند اليها الحكم المطعون فيه تبريراً لقضائه لان مؤدى هذا النص انه يجوز للقاضي ان يصدر امراً على عريضة مخالفاً لأمر سابق على ان يذكر الالاسباب التي اقتضت اصدار الامر الجديد . وحكمها بذلك يكون مقصوراً على الاوامر على العرائض . ( نقض ٢٨/١١/١٩٧٨ سنة ٢٩ العدد الثانى ص ١٧٩٨ ) .

## مادة ١٠٢

لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائى الا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضرورياً .  
هذه المادة تطابق المادة ٤٠٦ من القانون المدنى .

## الشرح :

من المقرر انه اذا وقعت جريمة جنائية وسببت ضرراً للغير فانه ينشأ عنها دعويان دعوى جنائية والثانية مدنية ولا نزاع في ان هاتين الدعويتين متميزتان لاختلافهما في الموضوع والخصوم على الاقل فموضوع الدعوى الجنائية توقيع العقاب والخصم فيها المجتمع الذي تمثله النيابة العامة في حين ان موضوع الدعوى المدنية التعويض والخصم فيها المصلب ولكن مقتضى ذلك الا يكون للحكم الصادر في احدي الدعويتين حجية في الدعوى الاخرى غير انه مما لا يطلق ان تحكم المحكمة الجنائية باعدام شخص لادانته في جنائية معينة ثم تأتي المحكمة المدنية فتتقضى برفض دعوى التعويض الموجهة الى تركته لذلك رأى المشرع ان يتفادى التعارض بين الأحكام الجنائية والأحكام المدنية بأن يجعل للأحكام الجنائية حجية امام المحاكم المدنية لانها تتعلق بحريات الافراد وسلامتهم وهو امر يمس مصلحة المجتمع ولهذا اراد الشارع ان يجعلها محل ثقة مطلقة وان تبقى آثارها نافذة على الدوام فزود المحاكم الجنائية في صدد تحري الحقيقة بسلطة اوسع كثيراً من سلطة المحاكم المدنية واعتبر ما تقرره المحاكم الجنائية من حقائق قضائية اقرب الى الحقائق الواقعية مما تقرره المحاكم المدنية فحتم على المحاكم المدنية ان توقف الفصل في الدعوى الناشئة عن جرائم جنائية اذا رفعت الدعوى الجنائية قبل الفصل في الدعوى المدنية ولم يجعل لحكمها الصادر في الدعوى المدنية قبل رفع الدعوى الجنائية اى اثر على هذه الدعوى ثم حرم عليها عند الفصل في الدعوى المدنية ان تشكك او تعيد النظر في شيء مما اثبتته المحكمة الجنائية في حكمها وكان اثباته ضرورياً للفصل في الدعوى الجنائية ولهذا قررت محكمة النقض في حكم شهير لها ان المحكمة الجنائية وبناء على الحكمة التشريعية المنصوص عليها في المادة ١٠٢ اثبات يتقيد القاضى المدنى بكل ما فصل فيه الحكم الجنائى فصلاً قاطعاً لازماً للفصل في الدعوى المدنية وذلك كله حتى لا تتأخر المحكمة المدنية ما قررته القاعدة الصحيحة في حجية الحكم الجنائى الانتهاى وان هذه الحجية تقوم كلما فصل الحكم الجنائى فصلاً شاملاً ولازماً :

١ - في تحقيق الفعل الذى يكون الاساس المشترك لكلا الدعويتين الجنائية والمدنية .

٢ - وفي الوصف القانونى لهذا الفعل .

٣ - وفي ادانة وعدم ادانة المتهم بارتكاب الفعل . فاذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الامور جميعاً أصبح باب بحثها مغلقاً امام المحاكم المدنية وتعين على تلك المحاكم ان تعتبرها ثابتة وتسير في بحث الحقوق المدنية المترتبة عليها

على هذا الاساس بحيث يكون حكمها متناسقا مع الحكم الجنائي السابق  
صدوره .

فاذا قضيت المحكمة الجنائية بالادانة أى بوقوع الفعل الذى يكون اساس  
الدعوى ويوصفه بأنه جريمة معينة وينسبته الى المتهم فانه يتعين على المحكمة  
المدنية أن ترتبط بهذا القضاء فتعتيق هذه الامور ثابتة ولو كانت الدعوى  
مرفوعة على المسئول الذى لم يكن ممثلا فى الدعوى الجنائية ولا يكون  
امامها بعد ذلك الا ان تبحث فى تقدير التعويض المترتب عليها غير ان القاضى  
المدنى يتقيد بما فصل فيه القاضى الجنائى من الوقائع دون القانونون فلا يتقيد  
بالتكييف القانونى الذى أسبغه القاضى الجنائى على هذه الوقائع من الناحية  
الجنائية فاذا حكم القاضى الجنائى ببراءة سائق السيارة من تهمة القتل الخطأ  
لان الوقائع التى ثبتت لا يمكن تكييفها من الناحية الجنائية بأنها خطأ معاتب  
عليه لم يتقيد القاضى بهذا التكييف الجنائى بل يلتزم التكييف المدنى وهو  
يفترض الخطأ فى جانب السائق (المسئولية الشخصية) ولا يتقيد القاضى  
المدنى بالوقائع التى فصل فيها الحكم الجنائى الا اذا كان الفصل فيها ضروريا  
لقيام الحكم الجنائى اما ما لم يكن ضروريا من هذه الوقائع فلا يتقيد به القاضى  
المدنى مهما أكد القاضى الجنائى فاذا صدر حكم جنائى بالادانة وعرض لركن  
الضرر وأنكر وقوعه لم يتقيد القاضى المدنى بهذا الا اذا كان وقوع الضرر أو  
عدم وقوعه من شأنه ان يؤثر فى منطوق الحكم الجنائى فـ اذا قال القاضى  
الجنائى ان ضرا ما لم يقع على المجرى عليه ولم يكن وقوع الضرر ركنا فى  
الجريمة ، لم يتقيد القاضى المدنى بما قلّه القاضى الجنائى وله ان يثبت فى  
حكمه ان المجرى عليه قد اصابه ضرر اذ لا خوف من التعارض ما بين الحكمين  
الجنائى والمدنى لانه حتى لو أصيب المجرى عليه بضرر فان الحكم الجنائى  
يبقى مع ذلك صحيحا واذا حكم القاضى الجنائى بان الضرر لم يقع وبنى على  
ذلك أن الجريمة شروع لافعل تام تقيد القاضى المدنى بالحكم الجنائى وليس  
يستطيع أن يقول أن الضرر قد وقع لان هذا يتعارض مع الحكم الجنائى فى  
مسألة لو صح فيها الحكم المدنى لانهدم الحكم الجنائى وهو يقوم على أن  
الجريمة شروع لافعل تام واذا اثبت الحكم الجنائى وقوع الضرر فان كسان  
وقوعه غير مؤثر فى الحكم كما لو كان حكما فى مخالفة من مخالفات المرور لم  
يتقيد القاضى المدنى بالحكم الجنائى وله ان يثبت فى حكمه ان الضرر لم يقع  
لانه حتى لو صح هذا لم ينهدم الحكم الجنائى .

هذا ونلفت النظر الى أن الاتفاق باهتال لم يكن معاتبا عليه قبل تعديل  
المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات بالقانون ١٦٩ سنة ١٩٨١ ولذلك فقد قضت



محكمة النقض انه اذا كان الضرر المطلوب تعويضه ناشئاً عن اتلاف سيارة وهي واقعة غير مؤثمة قانوناً لان القانون الجنائي لايعرف جريمة اتسلاف المنقول باهمال فان الفعل المكون للجريمة ( مثل القيادة الخطرة او عدم اتباع قواعد المرور ) لا يكون هو السبب في الضرر وانما ظرفاً ومناسبة له ( الحكم رقم ١٠ ) ورتبت على ذلك ان الحكم الجنائي الصادر في هذه الحالة لا يقيد القاضي المدني الا ان المشرع ادخل اخيراً تعديلاً على المادة ٢٧٨ بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٨١ انف الذكر واصبح نصها الاتي يعاقب بغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنيهاً كل من ارتكب فعلاً من الاعمال المبينة بالفقرات التي عدتها ومنها الفقرة السادسة ونصها « من تسبب باهماله في اتلاف شيء من منقولات الغير » وعلى ذلك اذا قدمت النياية الغامة قائد السيارة للمحكمة الجنائية بتهمة انه تسبب باهماله في اتلاف سيارة شخص آخر صدمها بسيارته وطلبت عقابه بالمادة ٢٧٨ عقوبات وقضت المحكمة الجنائية بادانة المتهم فان هذا الحكم يقيد المحكمة المدنية اذا رفعت امامها بعد ذلك دعوى بالتعويض على قائد السيارة الذي حكم بادانته فيتعين عليها ان تقضى عليه بالتعويض .

اما اذا قضت المحكمة الجنائية بالبراءة فيجب التفرقة بين صورتين الصورة الاولى اذا اسس القاضي الجنائي البراءة على نفى نسبة الواقعة الى المتهم فان حكمة يحوز حجبة الامر المقضى بشأن هذه النسبية ويرتبط به القاضي المدني الذي يتعين عليه في هذه الحالة ان يرفض دعوى التعويض والصورة الثانية ان يكون سبب البراءة هو عدم كفاية الدلة على سند الواقعة اى المتهم وقد اختلف الشراح في صدد هذه الحالة فذهب الراى الراجح في الفقه ان القاضي المدني يرتبط بالحكم الجنائي كما في الصورة السابقة ( رسالة الاثبات للاستاذ نشأت الجزء الثانى ص ١٦٩ والاثبات للمستشار محمد عبد اللطيف الجزء الثانى ص ٢٣٢ والاثبات في المواد المدنية للدكتور عبد المنعم الصده ص ١٦٨ ) ويرى البعض الآخر ان القاضي المدني لا يتقيد بالحكم الجنائي ولا يمنع المحكمة المدنية من اعادة البحث في الموضوع لعلها تظهر باثبات ما يبرر حكمها بالتعويض لان تقرير المحكمة الجنائية انها لم تستطع اثبات الخطأ لا يجزم بعدم وقوعه ولا يتعارض مع قيام المحكمة المدنية باثباته ( اصول الاثبات في المواد المدنية للدكتور سليمان مرقص ص ١٨٥ ) .

اما محكمة النقض فانها تأخذ بالراى الاول ( الاحكام أرقام ٤ ، ٢٨ ، ٤٦ من الاحكام المدنية ) .

واذا كان الحكم بالبراءة مبنيًا على ان الواقعة لايعاقب عليها القانون

ففي هذه الحالة يتقيد القاضى المدنى بهذا التكييف القانونى فلا يجوز له ان يقرر ان الواقعة تندرج تحت احدى الجرائم المنصوص عليها في القوانين الجزائية ولكن ذلك لا يمنعه من ان يقرر ان الواقعة تكون في نظر القانون المدنى فعلا خسارا يستوجب المسؤولية المدنية فاذا كانت الدعوى الجنائية قد اقيمت على المتهم بتهمة الاتلاف قبل تعديل المادة ٢٧٨ فقضت المحكمة بالبراءة على أساس انتفاء ركن العمد فان ذلك لا يمنع المضرور من المطالبة بالتعويض امام القضاء المدنى على أساس اصابته بضرر من هذا الفعل يستوجب المسؤولية المدنية وكذلك اذا حكمت المحكمة الجنائية ببراءة المتهم من جريمة النصب لعدم توافر ركن الاحتيال فان ذلك لا يمنع المضرور من مطالبة المتهم بالتعويض امام القاضى المدنى على اعتبار ان الفعل يكون قسرا او تدليسا يوجب المسؤولية المدنية وبهذا اخذت محكمة النقض المدنية في احكامها الحديثة ( الاحكام ارقام ٢١ ، ٥٨ ، ٦٦ ) وفي حالة ما اذا قضت المحكمة الجنائية بالبراءة في جرائم الاهمال كجريمة القتل الخطأ والجرح الخطأ واستت قضاءها على عدم توافر ركن الخطأ فقد اختلف الفقهاء فيرى معظمهم ان القاضى المدنى لا يرتبط بالحكم الجنائى الا في حدود ما فصل فيه من نفي نوع الخطأ الجنائى وعلى ذلك يجوز له الحكم بالتعويض اذا كان الفعل في حد ذاته يستوجب المسؤولية اذ لا تناقض بين الحكم المدنى الصادر بالتعويض وبين الحكم الجنائى الصادر بالبراءة لان الخطأ المدنى يختلف عن الخطأ الجنائى لان القانون الجنائى لا يعرض الا للخطأ الجسيم حالة ان الشخص يسأل عن الخطأ المدنى ايا كانت درجة ( الاثبات لنشأة الطبعة السادسة رقم ٧٢٠ والاثبات للصدده ص ٢٧٦ وسليمان مرقص في مقال منشور بمجلة القانون والاقتصاد سنة ١٥ ص ٢٠٢ وشرح قانون العقوبات للاستاذ أحمد أمين الطبعة الثانية ص ٢٧٠ ) وذهب الراى الاخر الى ان القاضى المدنى يتقيد بالحكم الجنائى الصادر بالبراءة فيكون حجة بنفى الخطأ ايا كانت درجته وايا كانت صورته لان صور الخطأ الوارد في المادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ عقوبات وان كانت تبدو في ظاهرها انها وردت على سبيل الحصر الا انها استوعبت جميع صور الخطأ بكافة درجاته فلا محل للقول بوجود خطأ مدنى بعد نفي الخطأ الجنائى لان الخطأ واحد في المسئوليتين المدنية والجنائية فاذا انتفى الخطأ الجنائى امتنع على القاضى المدنى ان يبحث في وجود خطأ مدنى ( المسؤولية الجنائية للدكتور القللى ص ٢٣٦ وحجية الحكم الجنائى للدكتور ادوارد غالى ص ٢٠٧ ) .

وتد اخذت محكمة النقض بالراى الاخير بدائرتها المدنية والجنائية ( نقض مدنى ٣١/١٢/١٤ ونقض جنائى ٤٣/٣/٨ وقد وردا في نهاية التعليق على المادة )

أما إذا كان الحكم بالبراءة مبنيا على الفصل في الواقعة أساس الدعوى دون الفصل في نسبتها إلى المتهم فإنه في هذه الحالة تنتفي حجية الحكم الجنائي أما المحكمة المدنية فيجوز للقاضي المدني أن يحكم على المتهم بالتعويض لأن حكمه هذا لا ينطوي على تعارض مع الحكم الجنائي فقد يكون الحكم بالبراءة راجعا إلى انقضاء الدعوى العمومية بموت المتهم أو بالعفو الشامل أو بالتقادم فيكون للقاضي المدني حيثئذ أن يقضى بالتعويض على أساس أن الواقعة المنسوبة إلى المتهم تقصير مدني وإذا وصف الحكم الجنائي الخطأ بأنه عمد أو غير عمد فإن القاضي المدني يتقيد بهذا الوصف لأن وصف الخطأ الجنائي بأنه عمد أو غير عمد من شأنه أن يؤثر في وصف الجريمة ذاتها . وإذا وصف الحكم الجنائي الخطأ بأنه جسيم أو يسير ، فإن هذا ليس من شأنه أن يؤثر في الحكم الجنائي وإن أثر في تقدير العقوبة فلا يتقيد به القاضي المدني لأن الخطأ الجسيم من الناحية الجنائية ليس هو خطأ الجسيم من الناحية المدنية ( يراجع فيما تقدم الوجيز للسنيهوري ص ٢٨٢ والاثبات للصدده ص ١٦٥ ورسالة الاثبات لنشأت الجزء الثاني ص ١٦٩ وما بعدها وأصول الاثبات في المواد المدنية لسليمان مرقص ١٨٢ ) .

على أنه يشترط في الحكم الجنائي الذي يتقيد به القاضي المدني أن يكون حكما نهائيا صادرا في الموضوع فلا يجوز أن يكون حكما تحضيريا أو تمهيديا أو قرارا صادرا من النيابة العامة .

غير أن محكمة النقض أصدرت حكمين لم تكتف فيها بأن يكون الحكم الجنائي نهائيا بل اشترطت لكي يكون له قوة الشيء المحكوم به أن يكون باتا لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف أو النقض ( حكم النقض رقم ١٧ ) . ويتعين ملاحظة أن الأحكام الصادرة من القضاء العسكري في الجرائم التي من اختصاصه سواء كانت صادرة في جنابة أو جنحة تقيد القضاء المدني . ويشترط لتقيد القاضي المدني بالحكم الجنائي أن يصدر الحكم الجنائي قبل أن يفصل نهائيا في الدعوى المدنية وهذا مؤدى ما نصت عليه المادة ٤٥٦ إجراءات جنائية فإذا رفعت الدعوى المدنية قبل أن يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية وجب على القاضي المدني وقف الدعوى المدنية حتى يفصل نهائيا في الدعوى الجنائية وذلك عملا بالمادة ٢٦٥ إجراءات جنائية وإذا صدر حكم من المحكمة المدنية وطعن عليه بالاستئناف وإثناء نظر الاستئناف رفعت الدعوى الجنائية فإنه يتعين على المحكمة المدنية وقف الدعوى في الاستئناف حتى يقضى نهائيا في الدعوى الجنائية . أما إذا كان قد فصل نهائيا في الدعوى المدنية قبل رفع الدعوى الجنائية ففي هذه الحالة تستقر الحقوق نهائيا بين



الطرفين ولا يمكن ان يؤثر عليها اى حكم جنائى صدر لاحقا للحكم الدنى  
غير ان الحكم الدنى النهائى الذى يصدر قبل الفصل فى الدعوى الجنائية  
لا يقيد المحكمة الجنائية . وليست قاعدة حجية الحكم الجنائى قاصرة على  
الدعاوى المدنية البحتة بل تمتد هذه الحجية الى الدعاوى المختلفة سواء  
كانت مدنية بحتة او تجارية او دعاوى احوال شخصية او دعاوى اقسام  
القضاء الادارى او دعاوى امام هيئات التحكيم ذلك ان المشرع حينما عبر باللفظ  
المدنية قد قصد تفرقة القضاء الجنائى عن غيره ايا كان نوعه ( حجية الحكم  
الجنائى امام القضاء المدنى للدكتور ادوارد غالى ص ١٥١ ) . واذا ادعى المضرور  
مدنيا امام محكمة الجنح الجزئية بمبلغ يزيد على خمسين جنيها ونقضت المحكمة  
ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية فاستأنف المضرور الدعوى المدنية ولم  
تستأنف النيابة الحكم الجنائى وبذلك اصبحت نهائيا فان استئناف الحكم فى الشق  
المدنى منه يعد طرح النزاع من جديد امام الهيئة الاستئنافية فى الحدود التى  
استأنف عنها الحكم فيحوز لها ان تناقش من جديد ما اذا كان المتهم قد ارتكب  
الجريمة ام لا ويكون لها ان تلغى فى الدعوى المدنية على خلاف الشق الجنائى  
من الحكم ولها ان تحكم بالتعويض على المتهم الذى قضى ببراءته وفى حالة  
ما اذا قضى من محكمة الجنح الجزئية بالعقوبة الجنائية والتعويض للمدعى  
المدنى فاستأنف المتهم الدعوى المدنية فقط ونقضت محكمة الجنح المستأنفة بالغاء  
الحكم فى الشق الخاص بالتعويض الدنى ورفض الدعوى المدنية فان الحكم  
الصادر من محكمة الجنح المستأنفة فى الحالى هو الذى تكون له حجية امام  
المحكمة المدنية .

ويتعين ملاحظة ان حجية الحكم الجنائى وان كانت مطلقة فيما فصل فيه  
فى الدعوى الجنائية اى انها تسرى على الكافة الا ان الحكم الصادر فى الدعوى  
المدنية المرفوعة امام المحكمة الجنائية حجيته قاصرة على من كان خصما  
فيها دون غيره .

واذا قضت محكمة الجنح بتعويض مؤقت للمضرور فان ذلك لا يحول دون  
المطالبة بتكملة التعويض امام المحكمة المدنية .

### حجية القرارات الصادرة من النيابة العامة :

واما بالنسبة للقرارات التى تصدرها النيابة بعد التحقيق كالقرار بعدم  
وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم كفاية الادلة او الى غير ذلك فليس لها  
حجية امام المحاكم المدنية وان كان لها حجية امام الجهة التى اصدرتها وكذا

امام المحاكم الجزائية متى أصبحت نهائية أى بعد فوات ميعاد الطعن فيها أمام غرفة الاتهام أو الحكم بتأييدها من غرفة الاتهام .  
وبالنسبة لحجية الأوامر الجنائية فقد اختلفت المحاكم بشأنها فذهب رأى مرجوح الى القول بأنه لا حجية لها لأنها تصدر في غيبة المتهم وبدون تحقيق لدفاعه ويدون أن تكون الواقعة قد حلت تحقيقاً قضائياً بمعززة النيابة إذ يكفي فيها في معظم الأحيان بمحاضر جميع الاستدلالات ورتبوا على ذلك أنها لا تعتبر حكماً وبالتالي فلا حجية لها أما الرأى الراجع فيرى أن الأمر الجنائي متى أصبح نهائياً بفوات ميعاد التظلم فيه فإنه يصبح حكماً وتكون له حجيته ونحن من أنصار هذا الرأى .

### حجية قرار النيابة وقرار قاضي الحيازة وحكم محكمة الجنج في دعاوى الحيازة .

ادخل المشرع بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تعديلاً على المواد ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٣ من قانون العقوبات كما أضاف المادة ٣٧٣ مكرر عقوبات أما المادة ٣٧٢ فلم يتناولها التعديل وتنص هذه المواد بعد تعديلها على ما يلي :

#### مادة ٣٦٩ :

كل من دخل عقاراً في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخله بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة أو بغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه مصري .

وإذا وقعت هذه الجريمة من شخصين أو أكثر كان أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً أو من عشرة أشخاص على الأقل ولم يكن معهم سلاح تكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين أو غرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه مصري .

#### مادة ٣٧٠ :

كل من دخل بيتاً مسكونة أو معداً للسكنى أو في أحد ملحقاته أو في سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال وكانت هذه الأشياء في حيازة آخر قاصداً من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانوني وبقي فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه مصري .

## مادة ٣٧١ :

كل من وجد في إحدى المحلات المنصوص عليها في المادة السابقة مختفيا من أعين من لهم الحق في إخراجه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه .

## مادة ٣٧٢ :

إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين ليلا تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

أما إذا ارتكبت ليلا بواسطة كسر أو تسلق من شخص حامل لسلاح فتكون العقوبة الحبس .

## مادة ٣٧٣ :

كل من دخل أرضا زراعية أو قضاء أو مبانى بيتا مسكونا أو معدا للسكن أو في إحدى ملحقاته أو سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن لهم الحق في ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه .

## مادة ٣٧٣ مكررا :

يجوز للنيابة العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة من هذا الباب ان تأمر باتخاذ اجراء تحفظى لحماية الحياة على ان يعرض هذا الامر خلال ثلاثة ايام على القاضى الجزئى المختص لاصدار قرار مسبب خلال ثلاثة ايام على الاكثر بتأييده أو بتعديله أو بالغاءه .

ويجب رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوما من تأريخ صدور هذا القرار ، وعلى المحكمة — عند نظر الدعوى الجنائية — ان تتصل في النزاع بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم بحسب الأحوال وبعد سماع اقوال ذوى الشأن بتأييد القرار أو بالغاءه ، وذلك كله دون مساس باصل الحق .



ويعتبر الامر أو القرار الصادر كان لم يكن عند مخالفة المواعيد المشار اليها وكذلك اذا صدر امر بالحفظ أو بالأوجه لاتامة الدعوى .  
ومؤدى هذه المواد انه اذا ثار نزاع على الحيابة وعرض الامر على النيابة وتبين لها ان فى الامر جريمة فلها ان تصدر قرارا بمنع تعرض المتهم وان تقيد الواقعة ضده جنحة وتعرض الأوراق على قاضى المحكمة الجزئية المدنية التى وقعت الجريمة فى دائرة اختصاصه على ان يكون ذلك خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدور الامر وعلى القاضى ان يصدر خلال ثلاثة ايام من تاريخ عرض الامر عليه قرارا بأبىد القرار أو بتعديله أو الغائه .

اما اذا تبين للنيابة ان الواقعة لا تشكل جريمة وفقا للمواد السابقة فانه يمتنع عليها اصدار قرار وتأمر بحفظ الأوراق اداريا .  
وفى حالة ما اذا اصدر قاضى الحيابة قرارا بتأييد قرار النيابة فيتعين عليها ان تقيم الدعوى الجنائية على المتهم بتقديمه لمحكمة الجنب خلال ستين يوما من تاريخ صدور قرار قاضى الحيابة وعند نظر الدعوى الجنائية يتعين على القاضى ان يفصل فى النزاع بناء على طلب النيابة أو المدعى بالحق المدنى أو المتهم ومؤدى ذلك انه يجب عليه ان يفصل فى الحيابة ومن هو صاحبها فاذا ادان المتهم كان ذلك تأييدا للقرار الصادر من قاضى الحيابة اما اذا قضى بالبراءة فان هذا يعد الغاء ضمينا للقرار وهذا الحكم سواء اكان بالادانة أو البراءة لا اثر له على دعوى الحق وان كانت له حجية فى دعوى الحيابة .

وفى حالة ما اذا لم ترفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوما يستقل قرار النيابة المؤيد بقرار القاضى الجزئى .  
واذا طلب المدعى المدنى من قاضى محكمة الجنب الفصل فى الحيابة تعين عليه القضاء فيها حتى لو قضى ببراءة المتهم كما يجوز للنيابة ان تطلب منه ذلك حتى فى حالة حكمه بالبراءة كما يجوز للمتهم ان يطلب الحكم ببرائته والحكم له بالحيابة باعتباره حائزا وليس مغتصبا .

وفى حالة ما اذا قرر قاضى الحيابة ( القاضى المخصص من الجمعية العمومية للمحكمة بنظر منازعات الحيابة ) عدم تأييد القرار الصادر من النيابة ففى هذه الحالة لا يوجد قرار مؤقت ولكن يجوز للنيابة رغم ذلك قيد الواقعة جنحة وتقديمها للجلسة وفى هذه الحالة تسترد محكمة الجنب نفس الاختصاص المبين على التتصيل السابق .  
ويتعين ملاحظة ان قرار قاضى الحيابة مؤقت فاذا لم ترفع الدعوى الجنائية

خلال ستين يوما يعقظ هذا القرار كما يستقط من باب أولى اذا حفظت النيابة الدعوى لاي سبب كان حتى لو كان الحفظ لعدم الاهمية لانقضاء الدعوى الجنائية بوفاء المتهم .

كذلك فان قرار قاضي الحيازة يستقط اذا لم تتصرف النيابة في الدعوى الجنائية خلال ستين يوما .

### أحكام النقض :

#### أولا - الاحكام الصادرة من الدائرة المدنية :

١ - على القاضي الجنائي - وهو يصدر الفصل في امر الاشياء المضبوطة في جريمة معينة - ان يعرض لحكم القانون وينصل على مقتضاه - وللحكم الصادر في الدعوى الجنائية - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - حجية الشيء المحكوم فيه امام المحاكم المدنية اذا كان الفصل في الدعوى المدنية يستلزم معرفة ما اذا كانت هناك جريمة وكان الحكم الجنائي قد فصل فضلا لازما في امر يتعلق بوقوع الفعل المكون للاساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وذلك لاتصال هذه الحجية بالنظام العام الذي تتأثر به مصلحة الجماعة حتى لا يتعرض الاحكام الجنائية لاعادة النظر في الامر الذي فصلت فيه وكان فصلها لازما . فمتى كان الحكم الجنائي قد قضى بان القطن المضبوط باعتباره جسم الجريمة هو مما يعد التعامل فيه جريمة طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الغش والتدليس ورتب الحكم على ذلك قضاؤه بمصادرته طبقا لنسب الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات فان قضاؤه بالمصادرة يكون لازما . وان يتعلق هذا القضاء بوقوع الفعل المكون للجريمة لورود التجريم على القطن المتعامل فيه - وهو جسم الجريمة - فان الحكم المدني يكون قد اصاب صحيح القانون اذ ارتبط بالحكم الجنائي المشار اليه فيما قضى به من مصادرة ، باعتبار ان هذا القضاء مما ترد عليه الحجية امام المحاكم المدنية ( نقض ١٩٦٧/١/٢٤ سنة ١٨ من ١٦٩ ، نقض ١٩٧٢/٢/٢٦ سنة ٢٣ ص ٢٥٥ ) .

٢ - لئن كان الحكم الجنائي يقيد القضاء المدني فيما يتصل بوقوع الجريمة ونسبتها الى المتهم الا ان هذه الحجية لا تثبت - على ما يستفاد من نص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الاثبات - الا لاحكام النهائية الفاصلة في موضوع الدعوى الجنائية دون غيرها من الاوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق لان هذه القرارات لا تفصل في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة او الادانة وانما تفصل في توفر او عدم

توفر الظروف التي تجعل الدعوى صالحة لاحالتها الى المحكمة للفصل في موضوعتها ومن ثم فلا تكتسب تلك القرارات اية حجية امام القاضي المبدئي ويكون له ان يقضى بتوفر الدليل على وقوع الجريمة او على نسبتها الى المتهم على خلاف القرار الصادر من سلطة التحقيق ( نقض ١٩٦٦/٤/٢٨ مجموعة المكتب الفني سنة ١٧ ص ٩٤٩ نقض ١٩٤٧/١٠/٢٧ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة ص ١١٨٥ بند ٧ ، نقض ١٩٧٢/٤/٤ سنة ٢٣ ص ٦٣٥ ، نقض ٧٦/٣/٣٠ سنة ٢٧ ص ٨٠٤ ) .

٣ - مؤدى نص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية ان جحية الحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية امام المحاكم المدنية قاصرة على منطوق الحكم الصادر بالبراءة او بالادانة بالنسبة لمن كان موضع المحاكمة ودون ان تلحق الاسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة او تلك الادانة . فاذا لم يكن الخصم متبهما في الحكم الجنائي الذي يتمسك بحجيته فلا يمكنه ان يفيد من عبارات قد يكون الحكم المذكور اوردها في سياق اسبابه . ( نقض ١٩٥٦/١٢/٢٠ مجموعة المكتب الفني سنة ٧ ص ١٠٠١ ) .

٤ - مؤدى نص المادتين ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ١٠٢ من قانون الاثبات ان الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجيته في الدعوى المدنية امام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله . ومتى فصلت المحكمة الجنائية في هذه الامور فانه يمتنع على المحاكم المدنية ان تعيد بحثها ويتعين عليها ان تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها كي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائي السابق له . فاذا كانت المحكمة الجنائية قد قضت ببراءة المتهم من جريمة تزوير السند وبرفض الدعوى المدنية قبله واسست قضاءها في ذلك على ان التهمة محوطة بالشك مما مفاده ان الحكم بالبراءة بنى على عدم كفاية الادلة واصبح هذا الحكم انتهابيا فانه ما كان يجوز للحكم المطعون فيه ان يجيز الادعاء بتزوير ذلك السند وان يقضى برده وبطلانه ( نقض ١٩٦٢/٥/٢٣ مجموعة المكتب الفني سنة ١٤ ص ٧١٥ ، نقض ٦٧/٢/٧ سنة ١٨ ص ٣١٥ نقض ٧٥/٤/١٨ سنة ٢٦ ص ٤٠٩ ) .

٦ - ان محل التمسك بان المحكمة المدنية تكون مقيدة بما قضى به الحكم الجنائي هو ان يكون هذا الحكم صادرا قبل الفصل في الدعوى المدنية لا بعد



ذلك . فإذا كان الحكم في الدعوى المدنية قد صدر قبل الحكم الجنائي فلا محل لذلك ، إذ لا يعقل أن ينعى على حكم مخالفته حكماً لم يكن قائماً وقت صدوره . ( نقض ١٩٤٧/٣/٦ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الأول ص ٣٥٤ ، نقض ١٩٤٧/٦/٨ سنة ١٨ ص ١٢٣٦ ، نقض ٢٨/١/٧٦ سنة ٢٧ ص ٣٣٠ ) .

٧ - يجب أن يكون للحكم الجنائي الصادر بالادانة حجته أمام المحاكم المدنية في الدعوى التي يكون أساسها ذات الفعل موضوع الدعوى . ذلك منعا من أن يجيء الحكم المدني على خلاف الحكم الجنائي فإنه ليس من المقبول في النظام الاجتماعي أن توقع المحكمة الجنائية العقاب على شخص من أجل جريمة وقعت منه ثم تأتي المحكمة المدنية فتقضي بأن الفعل المكون للجريمة لم يقع منه . في حين أن الشارع قد أحاط الاجراءات أمام المحاكم الجنائية - لتعلقها بأرواح الناس وحررياتهم وأعراضهم - بضمانات اكمل باظهار الحقيقة مما يقتضاه أن يكون الحكم متى صدر بالادانة محل ثقة الناس كافة بصورة مطلقة لا يصح معها بأي حال إعادة النظر في موضوعه . وأذن فإذا قضت المحكمة المدنية للمدعى بتثبيت ملكيته للأطيان المتنازع عليها وبنت قضاءها على رفض ما دفع به المدعى عليه الدعوى متمسكا بملكيتها أياها استنادا الى عقد بيع سبق للحكم جنائيا بادانته في تهمة تزويره فإنها لا تكون قد خالفت القانون . ( نقض ١٩٤٤/١/١٣ المرجع الأول السابق ص ٧٥ قاعدة رقم ٣٥٠ ) .

٨ - إذا قضت المحكمة الجنائية بأن الفعل الجنائي المسند الى المتهم قد وقع منه فليس للمحكمة المدنية أن تعيد البحث في ذلك أما اذا قضت بأن أركان الجريمة المسندة الى المتهم لم تستتب في الفعل الذي نسب اليه ، أو أن المتهم لم يكن يدرك هذا الفعل ، فذلك لا يغلّق في وجه المحكمة المدنية بسبب البحث . وأنن فإذا قضت المحكمة الجنائية ببراءة المتهم بتزوير عقد نافذة وقوع التزوير فهذا الحكم يحول بتاتا دون نظر دعوى تزوير هذا العقد التي يرفعها بصفة فرعية من كان مدعيا بالحق المدني في وجه المتمسك بالمعتمد الذي كان متهما في الدعوى الجنائية . ( نقض ١٩٣٩/١/١٢ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الأول ص ٧٥ قاعدة رقم ٣٥١ ) .

٩ - إذا قضى الحكم الجنائي ببراءة مالك العقار الذي كان متهما بأنه مع علمه بوجود خلل في البلكون لم يرممه وتسبب بذلك في اصابة أحد السكان ، وكان سبب البراءة هو عدم وقوع خطأ في جانبه إذ هو كان قد قام باصلاح البلكون فعلا فإن هذا الحكم يمنع القاضي المدني من أن يستمع الى

الادعاء بوقوع الخطأ الذي قضى بانتفائه . ( نقض ١٩٢٩/١٢/١٤ المرجع السابق ص ٧٥ قاعدة رقم ٢٥٢ ) .

١ - إذا كان الضرر المطلوب تعويضه في دعوى المطعون عليهم الثلاثة الأول ناشئاً عن اتلاف سيارتهم وهي واقعة لم ترفع بها الدعوى العمومية وما كانت لترفع بها لأن القانون الجنائي لا يعرف جريمة اتلاف المنقول باهتال فإن الفعل المكون للجريمة لا يكون هو السبب في الضرر وإنما ظرفاً ومناسبة له ( نقض ١٩٦٠/١١/١٧ مجموعة المكتب الفني سنة ١١ ص ٥٧٥ ) .

### تعليق :

يلاحظ كما سبق ان ذكرنا ان تعديلاً قد ادخل على المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات واصبحت جريمة الاتلاف باهتال جنحة .

١١ - الحكم الجنائي النهائي الصادر بإدانة المتهم لارتكاب جريمة تبديد سندات دين له حجته في اثبات سبق وجود تلك السندات وفقدانها لسبب لا يد للدائن فيه وذلك على ما تقضى به المادة ٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٥٠٦ من القانون المدني ( نقض ١٩٦٨/٢/٢٩ مجموعة المكتب الفني سنة ١٩ ص ٤٦٨ ) .

١٢ - متن كانت محكمة الموضوع لم تعول في اثبات وجود سندات الدين وفقدانها بسبب اجنبى لا يد للدائن فيه على ما جاء بأوراق جنحة تبديد تلك السندات وإنما عولت في ذلك على التحقيق الذى أجرته بنفسها ، فلا عليها ان هي فصلت في الاستئناف دون ان تطلع على تلك القضية . ( حكم النقض السابق ) .

١٣ - ليس ثمة تعارض بين حجية الحكم الجنائي الصادر ببراءة الطاعنة ( المدنية ) من الاشتراك في جريمة التبديد وبين ما اثبتته الحكم المطعون فيه من مديونية الطاعنة للمطعون ضده بقيمة السندات المبددة ذلك ان حجية الحكم الجنائي فيما قضى به من براءة الطاعنة مقصورة على انها لم تشترك في جريمة التبديد ولا تنفى سبق وجود السندات المبددة ومديونيتها بقيمتها ( حكم النقض السابق ) .

١٤ - الحجية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها امام المحاكم المدنية . مناطها - صدور حكم في موضوع الدعوى الجنائية ( نقض ٧٢/٦/١٢ سنة ٢٤ ص ٨٩٤ ) .

١٥ - جواز ان يكون هناك خطأ مدنى دون ان يوجد خطأ جنسائى . الحكم ببراءة العامل من الجريمة المسندة اليه . غير مانع من اعتبار ما وقع منه اخلايا بالتزاماته الجوهرية ( نقض ٧٢/٦/٢٣ سنة ٢٤ ص ٩٦٢ ) .

١٦ - نفاذ حكم التعويض قبل شركة التأمين - شرطه - أن يكون محكوماً به بحكم قضائي نهائي . لا يدخل هذا البحث في نسبة الأحكام وعدم تحميل شركة التأمين في الدعوى التي صدر فيها الحكم الجنائي . مصدر الزامها هو المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وتحقق شرطه وليس المادة ٤٠٥ مدني المتعلقة بحجية الأحكام ( نقض ١٩٧٠/١/٨ سنة ٢١ ص ٤٣ ) .

١٧ - لا يكون للحكم الجنائي قوة الشيء المحكوم به إلا إذا كان باتاً لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف أو النقض أما لاستنفاد طرق الطعن فيه أو لفوات مواعيده . وتعد قاعدة التقيد بقوة الأمر المقضي للأحكام الجنائية من النظام العام ، وعلى المحاكم المدنية أن تراعيها من تلقاء نفسها فيما لو أخذت بقوة الأمر المقضي به جنائياً ( نقض ١٩٧٠/٤/٢١ سنة ٢١ ص ٦٦٢ ، نقض ١٩٧٨/١/١٤ سنة ٢٩ ص ١٧٦ ) .

١٨ - متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الفعل غير المشروع الذي نشأ عنه ائتلاف السيارة والذي يستند اليه الطاعنان في دعوى التعويض الحالية قد نشأ عنه في الوقت ذاته - جريمة قتل مورثهما بطريق الخطأ - ورفعت عنها الدعوى الجنائية على مقارقتها تابع المطعون عليه فإن سريان التقادم بالنسبة للدعوى الحالية يقف طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية ولا يعود التقادم الى السريان إلا منذ صدور الحكم النهائي أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر كما أن دعوى التعويض عن ائتلاف السيارة بطريق الخطأ - لايجوز رفعها للمحكمة الجنائية لأن هذا الفعل غير مؤثم قانوناً - كما أنها إذا رفعت للمحكمة المدنية كان مصيرها إلحقي هو وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائياً في الدعوى الجنائية المرفوعة عن جريمة القتل الناشئة عن ذات الخطأ باعتباره مسألة مشتركة بين هذه الدعوى والدعوى المدنية ولازماً للفصل في كليهما فيحتم لذلك على المحكمة المدنية أن توقف الدعوى المطروحة عليها حتى يفصل في تلك المسألة من المحكمة الجنائية عملاً بمبدأ تقضي به المادة ٤٠٦ مدني من وجوب تقيد القاضي المدني بالحكم الجنائي في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضرورياً وما تقضي به المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية من أن ما يفصل فيه الحكم الجنائي نهائياً فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبها الى فاعلها تكون له قوة الشيء المحكوم به أمام المحكمة المدنية في الدعوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائياً ( نقض ١٩٧٥/١/٢٢ سنة ٢٦ ص ٢٢٣ ) .

ملاحظة : هذا الحكم في غاية الأهمية ويقرر مبدأ جديداً لأن الفعل الذي نشأ عنه ائتلاف السيارة نشأ عنه في الوقت ذاته إصابة الراكب فهو جنحة



أما الحكم رقم ١٠ فحالته أن واقعة الاتلاف لم يترقب عليها أصابة أحد فهو مخالفة وقد سبق أوضحنا أن الاتلاف باهمال أصبح جنحة معاقبا عليها .

١٩ - ادانة مدير الشركة لعدم التأمين على عدد من عمالها . مقتضاه .  
انهم عمال لديها ( نقض ١٩٧٢/٢/٢٦ سنة ٢٣ ص ٢٥٥ ) .

٢٠ - قضاء الاحالة ليس الا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق ،  
القرارات الصادرة منه أوامر وليست احكاما . لا حجية لها امام القضاء  
المدنى ( نقض ١٩٧٢/١٢/٣٠ سنة ٢٣ ص ١٥٧ ) .

٢١ - الحكم برفض طلب التعويض المؤقت في الادعاء المدنى امام  
المحكمة الجنائية تأسيسا على عدم توافر شروط المسؤولية التقصيرية بحسب  
حجية تمتنع معها المطالبة باى تعويض آخر على ذات الاساس ، لان هذا  
الحكم هو حكم قطعى حسم الخصومة في الموضوع . ( نقض ٧٧/٦/٢٨ سنة  
٢٨ ص ١٥٢٤ ) .

٢٢ - الحكم بادانة المطعون عليه في جريمة اعطائه الطاعن شيكا  
بدون رصيد لا يستلزم لقيامه التقرض لبحث سبب تحرير الشيك . ولما كان  
الطاعن قد اقام الدعوى الحالية للمطالبة بمبلغ ٤٠٠ جنيه منه مبلغ ٣٢٥  
جنيها قيمة الشيك وكان المطعون عليه قد دفع بأن سبب اصداره للشيك  
هو التزام الطاعن بتسليمه زراعة فول وان الطاعن اخل بالتزامه ولم يسلمه  
تلك الزراعة ، فان الحكم المطعون فيه اذ عرض لهذا الدفاع وانتهى الى  
صحته وقضى تبعا لذلك بعدم احقية الطاعن لقيمة الشيك ، فانه لا يكون قد  
خالف حجية الحكم الجنائى السابق لان هذه الواقعة لم تكن لازمة لاقامة ذلك  
الحكم ، باعتبار ان سبب تحرير الشيك لا اثر له على طبيعته ولا على المسؤولية  
الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات . ( نقض ٧٧/٦/٢١ سنة  
٢٨ ص ١٤٦٣ ) .

٢٣ - أن الحكم المطعون فيه - يقضاه بعدم احقية المستفيد لقيمة  
الشيك لا يكون متناقضا اذ قضى في نفس الوقت للطاعن - المستفيد -  
بالتعويض عن الضرر الادبى الناشئ عن جريمة اعطاء الشيك بدون رصيد  
ذلك بأن قيمة الشيك ليست تعويضا عن هذه الجريمة بل هي عبارة عن دين  
مستحق سابق على وقوعها غير مترتب عليها ، ومن ثم فلا تعارض بين ماقرره  
الحكم من عدم احقية الطاعن في اقتضاء قيمة الشيك وبالتالي استبعاد قيمته  
من المبلغ المطالب به وبين القضاء له بالتعويض عما لحقه من ضرر ادبى نشأ  
مباشرة عن الجريمة ( حكم النقض السابق ) .

٢٤ - براءة ربيب العمل من اتهامه بعدم أداء الأجر للعامل . استناد الحكم في ذلك الى عدم استجوابه للاجر خلال فترة ايقامه عن العمل وجوب تقيد المحكمة المدنية بهذا القضاء في دعوى العامل بطلب أجره خلال تلك الفترة (نقض ١٣/٣/٧٧ سنة ٢٨ ص ٦٦٣) .

٢٥ - تبرئة المتهم من جريمة تزوير سند لعدم كفاية الأدلة بمنسوع المحكمة المدنية من قبول الادعاء بتزوير ذلك السند والقضاء برده وبطلانه (نقض ٢٣/٥/٦٣ سنة ١٤ ص ٧١٥) .

٢٦ - حجية الحكم الجنائي مطلقة فيما فصل فيه في الدعوى الجنائية اما الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة امام المحكمة الجنائية فحجته قاصرة على من كان خصما فيها دون غيره . (نقض ٤/٥/١٩٧٥ سنة ٢٦ ص ٩١٣) .

٢٧ - مفاد المادتين ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ١٠٢ من قانون الاثبات ان الضرر الذي يصلح اساسا للمطالبة بتعويض امام المحكمة الجنائية يجب ان يكون ناشئا مباشرة عن الجريمة ومن ذات الواقعة المطروحة على المحكمة والمطلوب المحاكمة عنها ، واذ كان الثابت من الحكم الصادر في قضية الجنحة رقم ( كذا ) ان الدعوى اقيمت ضد تابع الطاعنين لانسبه تسبب باهماله في قتل ولد المطعون عليها بأن - تركه يستعمل المصعد رغم ما به من خلل - طلبت النيابة عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات وقد حكمت محكمة الجنح ببرائته مما استند اليه . فان مؤدى ذلك ان المحكمة الجنائية لم تفصل في الاساس المشترك بين الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الحالية لان قوام الاولى خطأ جنائي واجب الاثبات ومنسوب الى التابع في حين ان قوام الثانية خطأ مفترض في حق الطاعنين باعتبارهم حراسا للمصعد فمسئوليتهم تتحقق ولو لم يقع منهم أى خطأ لانها مسئولية ناشئة عن الشيء ذاته وليست ناشئة عن الجريمة . (نقض ٢٥/٤/١٩٧٨ طعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٤ قضائية) .

٢٨ - طبقا للمادة ٢٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية فانه اذا ترتب على الفعل الواحد مسئوليتان جنائية ومدنية ورفعت دعوى المسئولية المدنية امام المحكمة المدنية فانه رفع الدعوى الجنائية سواء قبل رفع الدعوى المدنية او اثناء السير فيها يوجب على المحكمة المدنية ان توقف السير في الدعوى المرفوعة امامها الى ان يتم الفصل نهائيا في الدعوى الجنائية . (نقض ١٢/٢/١٩٧٣ سنة ٢٤ ص ١٢٠٦) .

٢٩ - يجب وقف دعوى الضرر المرفوعة امام المحكمة المدنية قبل

المؤمن في التأمين الاجباري عن حوادث السيارات حتى يفصل نهائيا في الدعوى الجنائية قبل المؤمن له اذا كانت مسؤوليته ناشئة عن جريمة (نقض ٧٢/٤/٤ سنة ٢٣ من ٦٣٥) .

٣٠ - اذا كان الحكم الصادر في قضية الجنحية قد قضى ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ لاتتفاء الخطأ في جانبته فذلك حسبه فيكون ما تطرق اليه عن خطأ المجنى عليه تزييدا لم يكن ضروريا في قضائه وبالتالي فلا حجية له امام المحاكم المدنية . (نقض ٧٨/٤/٢٥ طعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٤ قضائية) .

٣١ - الحكم الجنائي الصادر بالبراءة اذا كان مبنيا على ان الفعل لايعاقب عليه القانون سواء لاتتفاء القصد الجنائي او لسبب آخر لاتكون له حجية الشيء المحكوم فيه امام المحكمة المدنية وبالتالي فانه لايمنع تلك المحكمة من البحث فيما اذا كان هذا الفعل مع تجرده من صفة الجريمة نشأت عن ضرر يصح ان يكون اساسا للتعويض . (نقض ٧٤/٤/٣٠ سنة ٢٥ من ٧٧٩) .

٣٢ - ترك المشرع للمحكمة مطلق الحرية في تقدير اي سبب تبينه يؤدي الى تعريض اموال القاصر للخطر دون استلزام بلوغ هذا السبب مبلغ الجريمة ، او وجوب تعليق الفصل في سلب الولاية على الفصل في الدعوى الجنائية اذا كانت قد اقيمت فعلا . (نقض ٧٦/١٢/٢٩ سنة ٢٧ من ١٨٤٧) .

٣٣ - لما كانت الطاعنة الاولى قد تمسكت بحجية الحكم الجنائي اثباتا فصل فيه من ثبوت تهمة تقليد العلامة التجارية في حق المطعون ضده الاول - وكان يبين من ذلك الحكم الجنائي السابق انه قد ادان المطعون ضده الاول عن ذات واقعة التقليد الموقع عنها الحجز التحفظي المتظلم منه في الدعوى الحالية تأسيسا على قيام التشابه بين العلامتين الاصلية المسجلة والاخرى المقلدة وقد اصبح قضاؤه انتهايا بنوات مواعيد الطعن فيه ، وكان الحكم المطعون فيه هو لاحق للحكم الجنائي قد عاد الى مسألة تقليد العلامة التجارية وهو بصدد نظر التظلم من امر الحجز التحفظي وانتهى من بحثه الى اختلاف العلامتين وعدم التشابه بينهما وقضى بالغاء امر الحجز التحفظي وما تلاه ، وكان الحكم الجنائي الصادر عن ذات الواقعة قد عرض لبحث التشابه بين العلامتين باعتباره امرا لازما للفصل في ثبوت جريمة تقليد العلامة التجارية في حق المطعون ضده الاول وبعد ان ساق الادلة على قيامه اوقع العقوبة عليه بينما انتهى الحكم المطعون فيه الى عكس ذلك فانكسر التشابه ونفى التقليد فلم يلتزم حجية الحكم الجنائي الذي فصل فصلا لازما في وقوع ذات الفعل المكون للاساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية فانه بذلك يكون قد خالف القانون . (نقض ٧٦/١/١٢ سنة ٢٧ من ١٩١) .

٣٤ - متى كانت الدعامة الاساسية التي اقام عليها الحكم قضائيا



بالتطليق هي ماثبت للمحكمة من ان الطاعن قام بطرد زوجته — المظعون ضدها — من منزل الزوجية ودأب على سبها وهي تكفى وحدها لحمل — الحكم ، وكان يبين ان احد الحكيم الجنائيين خاص باعتداء الطاعن على شخص لاصلة له بالدعوى وان الثانى انتهى الى تبرئة الطاعن من تهمة الاعتداء بالضرب على المظعون عليها ، وكان الحكم لم يؤسس قضاء على هذه الواقعة ، فان التذرع بالحجية لاسند له . ( نقض ٧٦/١/٢٨ سنة ٢٧ ص ٣٣٠ ) .

٣٥ — اذ كان الثابت من الحكم الجنائى الصادر فى جنحة عسكرية بادانة المتهم لارتكابه جريمة اصابة خطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها — الخطر ، انه قطع فى ان الحادث وقع نتيجة خطأ لمظعون عليه الثانى — المتهم — فانه يكون قد فصل فصلا لازما فى الاساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، ويحوز قوة الشئ المحكوم فيه امام المحاكم ولا يجوز للطاعن — المتبوع — بالتالى ان يتمسك بأن الحادث وقع نتيجة خطأ المضرور وان هذا يدرا المسئولية عن المظعون عليه الثانى . ولما كان يبين من الحكم المظعون فيه انه اثبت فى مدوناته دفاع الطاعن من ان المجنى عليه ووالده قد شاركا بخطئهما فى وقوع الحادث ، فان قضاء المحكمة بتعويض قدره ٥٠٠ جنيه بينما طالب المضرور بتعويض قدره ١٠٠٠ جنيه — مفاده انها رأت من جانبها ان المبلغ الذى قدرته هو الذى يناسب الضرر الذى وقع نتيجة خطأ المظعون عليه الثانى وانها انتصت من مبلغ التعويض المستحق للمضرور ما تحمله بسبب الخطأ الذى وقع منه ومن والده . لما كان ذلك فان النعمى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب يكون فى غير محله . ( نقض ٧٦/١٢/٧ سنة ٢٧ ص ١٧١٦ ) .

٣٧ — اذا صدر الحكم المدنى واستقرت به حقوق الخصوم ثم صدر بعد بعدئذ حكم جنائى فلا يجوز المساس بعدئذ بالحكم الاول . ( نقض ١١ / ١ / ٤٥ مجموعة عمر ٤ ص ٥٢٥ ) .

٣٨ — لما كان الحكم الصادر فى الجنحة المستأنفة قد قضى ببراءة الطاعن — العامل — عن تهمة القتل والاصابة الخطأ وقيادة السيارة بسرعة تزيد على المقرر المسندة اليه . واقام قضاءه بذلك على ما اورده من اسباب منها ان اسناد الاسراع بالسيارة الى الطاعن محوط بالشك فان الحكم المظعون فيه اذ قضى برفض الدعوى بالتعويض عن الفصل التعسفى تأسيسا على ان خطأ الطاعن باسراعه بالسيارة يعد اخلاا بالتزاماته الجوهرية يبرر فصله وهو ذات الخطأ الذى قضى الحكم الجنائى بعدم ثبوته واهدر بذلك حجية هذا

الحكم فانه يكون قد خالف القانون ( نقض ١٥ / ١ / ٧٧ لسنة ٢٨ ص ٢٤٠ ) .

٣٨ - الحكم نهائيا ببراءة المتهم لانتفاء الخطأ ورفض الدعوى المدنية قبله والهيئة المسئولة بالحق المدني . استنادا الى ثبوت السبب الاجنبى وهو خطأ الغير . اثره . عدم جواز اقامة الضرر دعواه بالتعويض امام القضاء المدني قبل الهيئة على اساس المسئولية الشيعية . ( نقض ٢٣ / ٤ / ١٩٨٠ طعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٣٩ - دعوى التعويض عن إتلاف أشجار . القضاء نهائيا برفضها استنادا الى انتفاء ملكية المدعى لها . اكتسابه قوة الامر المقضى . عدم جواز التنازع بشأن الملكية فى أى دعوى تالية . ( نقض ١٩ / ٦ / ١٩٨٠ طعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٤٠ - حجية الحكم . مناطها . الاسباب المرتبطة بالمنطوق . اكتسابها قوة الامر المقضى . ( نقض ٢٤ / ٤ / ١٩٨٠ طعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٤١ - القضاء بثبوت مسألة اساسية او عدم ثبوتها . اثره . اكتسابه قوة الامر المقضى فى النزاع بشأن أى حق اخر متوقف ثبوته او انتفائه على ثبوت تلك المسألة . ( نقض ٥ / ٦ / ١٩٨٠ طعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٤٢ - قضاء المحكمة الجنائية ببراءة الطاعة ورفض الدعوى المدنية قبلها لانتفاء الخطأ الشخصى فى جانبها لا يحول دون مطالبتها امام المحكمة المدنية باعتبارها مسئولة عن اعمال تابعها محدث الضرر . م ١٧٤ مدنى . ( نقض ٦ / ٦ / ٧٨ طعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٤٣ - قضاء محكمة الجضح بتعويض مؤقت للضرر . لا يحول دون المطالبة بتكملة التعويض امام المحكمة المدنية . ( نقض ٢٣ / ٥ / ٧٨ طعن رقم ٧٨٠ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٤٤ - استئناف النيابة للحكم الجنائى . لا اثر له على الدعوى المدنية المقامة مع الدعوى الجنائية . اقامة الضرر دعواه يطلب التعويض بعد الحكم نهائيا بادانة المتهم . وجوب تقييد المحكمة المدنية بالحكم الجنائى ( نقض ٢٣ / ١١ / ٧٨ طعن رقم ٤٨١ لسنة ٤٢ قضائية ) .

٤٥ - قضاء المحكمة بعدم قبول الدعوى المدنية فى الجنحة المباشرة لاقامتها بعد الميعاد . لا يعد مانعا من رفع الدعوى المدنية امام المحكمة المدنية للقضاء فى موضوعها . ( نقض ٢٥ / ١ / ٧٩ طعن رقم ١١١٢ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٤٦ - حجبة الحكم الجنائي أمام القضاء المدني . منبسطه . مناقضة الحكم في الدعوى المدنية مبررات البراءة في الدعوى الجنائية . اثبات توافر ركن الخطأ رغم نفي الحكم الجنائي له . مخالفة لحجية الحكم الاخير . ( نقض ٢٥ / ١ / ٧٩ طعن رقم ١١١٢ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٤٧ - الحكم نهائيا بإدانة التايح في جريمة قتل خطأ وتسببه في حصول حادث القطار . وجوب تقيد المحكمة المدنية بحجيته في اثبات الخطأ عند الفصل في دعوى التعويض عن اقلاف السيارة التي اصطدم بها القطار . قضاؤها بان خطأ قائد السيارة استغرق خطأ التايح . خطأ . ( نقض ١٧ / ١ / ٧٩ طعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ قضائية ) .

٤٨ - القضاء نهائيا ببراءة المتهم من جريمة القتل الخطأ بقيادته السيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والاموال للخطر . القضاء من بعد للمضرور بالتعويض عما أصابه من ضرر من جراء تلف سيارته نتيجة الحادث . لا مخالفة فيه لحجية الحكم الجنائي السابق . ( نقض ٢٦ / ٦ / ٧٩ طعن رقم ١٥٧ لسنة ٤١ قضائية ) .

٤٩ - الاوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق لا تكتسب اية حجية امام القضاء المدني . للمحكمة ان تقضى بتوافر الدليل على وقوع الجريمة أو نفيها لفاعلها على خلاف القرارات المذكورة . ( نقض ٦ / ١٢ / ٧٩ طعن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٥٠ - مفاد نص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الاثبات . ان الحكم الجنائي يقتصر حجيته امام المحاكم المدنية على المسائل التي كان الفصل فيها ضروريا لقيامه وهو خطأ المتهم ورابطة السببية . بين الخطأ والضرر ، ومن ثم فان استبعاد الحكم الجنائي مساهمة المجنى عليه في الخطأ أو تقريره مساهمته فيه يعتبر من الامور الثانوية بالنسبة للحكم بالادانة ذلك ان تقرير الحكم قيام هذه المساهمة من المجنى عليه ونفيها لا يؤثر الا في تحديد العقوبة بين هديها الادنى والاقصى والقاضي غير ملزم ببيان الاسباب التي من أجلها قدر عقوبة معينة طالما ان هذه العقوبة بين الحدين المنصوص عليهما في القانون ، اذ كان ذلك فان القاضي المدني يستطيع ان يؤكد دائما ان الضرر نشأ عن فعل المتهم وحده دون غيره وان يلزمه بدفع التعويض المستحق للمجنى عليه حتى ولو كان الحكم الجنائي قد قرر ان المجنى عليه أو الغير قد ساهما في احداث الضرر كما ان له ان يقرر ان المجنى عليه أو الغير قد اسهم في احداث الضرر رغم نفي الحكم الجنائي ثمسة خطأ في جانبه يراعى ذلك في تقدير التعويض اعمالا لمادة ٢١٦ من القانون



المدنى التى تضمن على أنه « يجوز للقاضى أن يتقضى مقدار التعويض أو الا يحكم بتعويض ما اذا كان الدائن يخطئه قد اشترك فى احداث لضرر أو زاد فيه » .  
تقضى ١٩٧٧/١٢/١ لسنة ٢٨ ص ١٧٣٨ ، تقضى ١٩٧٦/١٢/٧ لسنة ٢٧ ص ١٧١٦ ، تقضى ١٩٨٠/١٢/٤٨ طعن رقم ١٨٣١ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٥١ - مفاد نص المادتان ٥٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية ١٠٢ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن الحكم الصادر فى المواد الجنائية يكون له حجية فى الدعوى المدنية امام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين المدنية والجنائية وفى الوصف القانونى لهذا الفصل ونسبته الى فاعله ، فاذا فصلت المحكمة الجنائية فى هذه الامور ، فله يمتنع على المحكمة أن تعيد بحثها ويتعن عليها أن تعتمد بها وتلتزمها فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها كي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائى السابق له . ولما كان الثابت من الحكم الجنائى الصادر فى القضية رقم ٧٣٢ لسنة ١٩٦٨ جنح بندر كمنهور أن الدعوى الجنائية اقيمت فيها ضد المطعون عليها الاولى لانها بصفتها مؤجرة تقاضت من المطعون عليه الثانى مبلغ مائتى جنيه كخلو رجل وطلبت النيابة العامة عقابها بالمادة ١٦/٢ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٢ . وقضت محكمة الجنح فى ١٢/١/١٩٦٩ براعتها مما تسند اليها استنادا الى ما ثبت من اقوال احد الشهود من أن المطعون عليها الاولى وان تقاضت المبلغ من المطعون عليه الثانى الا أنه لم يكن باعتباره خلو رجل وانما بقصد اعداد المحل المؤجر لاستغلاله صيدلية كمقابل للنفقات غير العادية التى يتطلبها هذا الاعداد ، فان حجية هذا الحكم الجنائى بهذه المثابة تقتصر على أن المبلغ الذى تقاضته المؤجرة لم يدفع على سبيل خلو الرجل وانما فى مقابل الاتفاق على اعداد معين ولا تمتد هذه الحجية الى تحديد تاريخ الاعداد او مباشرة الصيدلية نشاطها الفعلى ولا يستطيل الى تعيين ما قام به فعلا كل من المؤجرة والمستاجر فى سبيل هذا الاعداد اذ ان الحكم الجنائى لم يتعرض لذلك فى اسبابه ولم يكن فصله فيها لازما ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاؤه على سند من عدم توافق شرائط انطباق الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدنى لأن الصيدلية لم تكن معدة عند البيع والتنازل لمزاولة النشاط فيها وهو ما لم يتعرض له الحكم الجنائى ، وكان القاضى المدنى لا يرتبط بالحكم الجنائى الا فى الوقائع التى قضى فيها الحكم وكان فصله فيها ضروريا فان النعى بهذا الوجه يكون على غير اساس . ( تقضى ٧٧/١٢/١٤ لسنة ٢٨ ص ١٧٨٤ ) .

٥٢ - مفاد نص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الاثبات أن الحكم الجنائى لا تكون له حجية امام المحاكم المدنية الا

إذا كان قد فصل في موضوع الدعوى الجنائية بالإدانة أو بالبراءة ، ولما كان الحكم الجنائي الصادر من محكمة جناح قسم الجيزة — والذي يتمسك به الطاعن — قد وقف عند حد القضاء بعدم الاختصاص المحلى ، فإن المحكمة المدنية لا تنقيد به سيما وأن قواعد الاختصاص المحلى فى المسائل الجنائية تختلف عنها فى المسائل المدنية والتجارية . ( نقض ٧٧/١٢/٢٦ سنة ٢٨ ص ١٨٨٢ ) .

٥٣ — مؤدى نص المادة ١/٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية وأنه إذا ترتب على الفعل الواحد مسئوليتان جنائية ومدنية ، ورفضت دعوى المسئولية المدنية أمام المحكمة المدنية ، فإن رفع الدعوى الجنائية ، سواء قبل رفع الدعوى المدنية أو أثناء السير فيها ، يوجب على المحكمة المدنية أن توقف السير فى الدعوى المرفوعة أمامها الى أن يتم الفصل نهائيا فى الدعوى الجنائية ، وهذا الحكم متعلق بالنظام العام ويجوز التمسك به فى أية حالة تكون عليها الدعوى ، ويعتبر نتيجة لازمة لمبدأ تقيد القاضى المدنى بالحكم الجنائى فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانونى ونسبتها الى فاعلها والذي نصت عليه المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، لما كان ذلك وكان يبين مما سجله الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد اقام أمام محكمة جناح عابدين ، جناحة مباشرة يتهم فيها المطعون ضده بالاعتياد على الاقراض بالربا الفاحش وأن الشيك موضوع الدعوى المدنية الحالية يخفى فوائد ربوية وأنه لم يفصل فى هذه الدعوى الجنائية بعد ، وكان سعر الفائدة الذى يثبت حصول الاقراض به يشكل الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، ويتقيد فى شأنه القاضى المدنى بما يرضى به فى جريمة الاقراض بفوائد ربوية المنسوبة الى المطعون ضده ، فإنه كان يتعين على محكمة الاستئناف أن توقف السير فى الدعوى المدنية الى أن يتم الفصل نهائيا فى الدعوى الجنائية ، وأن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بمقوله أن رفع الدعوى الجنائية صار لاحتمالاً على رفع الاستئناف يكون قد خالف القانون . ( حكم النقض السابق ) .

٥٤ — مؤدى نص المادة ١٧٢ من القانون المدنى انه اذا كان العمل الضار يستتبع قيام دعوى جنائية الى جانب دعوى التعويض المدنية فإن الدعوى المدنية لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية ، فإذا انفصلت الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية بأن اختار المضرور الطريق المدنى دون الطريق الجنائى للمطالبة بالتعويض فإن بريان التقادم بالنسبة للمضرور يقف طوال المدة التى تدوم فيها المحاكمة الجنائية فإذا انقضت الدعوى الجنائية لصدور حكم نهائى فيها بادانة الجانى أو عند انتهاء المحاكمة الجنائية بسبب آخر فإنه يترتب



على ذلك عودة سريان تقادم دعوى التعويض المدنية معتها الاصلية وهي ثلاث سنوات على اساس ان رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعاً قانونياً في معنى المادة ٢٨٢ / ١ من القانون المدني الذي يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض . ( نقض ٧٧/١٢/١٥ سنة ٢٨ ص ١٨١٥ ) .

٥٥ — متى كانت دعوى التعويض ناشئة عن جنائية احدثت فان سريان التقادم الثلاثي المسقط لحق المطعون ضده بصفتة في الرجوع على المسئول عن الفعل الضار لا يبدأ الا من تاريخ الحكم النهائي في الجنائية المذكورة باداة الجنائي . القضاء بتسليم المتهم الصغير لولى امره . صيرورته نهائياً بعد موات الثلاثين يوماً المقررة للطعن فيه بالاستئناف من النائب العام عملاً بالمادة ٣٥٤ اجراءات جنائية قبل الغائه بالقانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث . بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن المسئول بعد انتهاء ميعاد الطعن . ( نقض ٧٧/١٢/١٥ سنة ٢٨ ص ١٨١٥ ) .

٥٦ — اذا كان الثابت ان الطاعنة الاولى عن نفسها ، ومورث الطاعنين وهما والدا المجنى عليه ادعيا مدنيا امام محكمة الجنح بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ضد سائق السيارة وهيئة النقل العام — المطعون عليها الثانية — عما لحق بهما من اضرار نتيجة مقتل ابنتهما في حادث السيارة وقضى بتاريخ ١٩٦٦/٥/٩ ببراءة السائق ورفض الدعوى المدنية لانه لم يرتكب خطأ وصار هذا القضاء في الدعوى المدنية نهائياً ، لصدوره في حدود النصاب النهائي للمحكمة الجزئية فانه لا يكون للطاعنين ، وهم المضررون حق مباشر في المطالبة بالتعويض قبل شركة التأمين المطعون عليها الاولى ، لا يغير من هذا النظر ان النيابة العامة استأنفت حكم البراءة وقضت محكمة الجنح المستأنفة باداة سائق السيارة طالما انه قضى نهائياً برفض الدعوى المدنية ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وتغنى بعده قبول الدعوى بالنسبة لشركة التأمين تأسيساً على انه قضى بحكم نهائي بعدم مسئولية هيئة النقل العام المؤمن لها ، فانه يكون قد التزم صحيح القانون . ( نقض ٧٧/٢/١٥ سنة ٢٨ ص ٤١٣ ) .

٥٧ — حجية الحكم الجنائي امام القضاء المدني ، نطاقه . قضاء المحكمة الجنائية ببراءة المحامي عن الاتهام الموجه اليه بعدم التأمين على عما له لعدم خضوعه لاحكام قانون التأمينات . التزام المحكمة المدنية بحجية هذا الحكم . قضاؤها بعدم احقية هيئة التأمينات في المطالبة باستقراكات التأمين على



هؤلاء العمال . لا خطأ . ( نقض ١٩٧٩/٤/٢٩ طعن رقم ٤٥٩ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٥٨ — الحكم ببراءة العامل مما اسند اليه من اختلاس لعدم ثبوت ارتكاب الجريمة . لا يمنع المحكمة المدنية من البحث فيما اذا كانت ذات الواقعة تعتبر اخلايا بالتزامات العامل الجوهرية تبرر فصله . ( نقض ٤٧٧/١٩٧٩ طعن رقم ٦١٧ لسنة ٤٢ قضائية ) .

٥٩ — قضاء محكمة الجناح نهائيا بادانة رب العمل لعدم لتأمين على عمال الثلاثة . قضاء المحكمة المدنية ببراءة دمتة من اشتراكات التأمين المستحقة عليه من هؤلاء العمال بمقولة عدم خضوعهم لقانون التأمينات الاجتماعية . مخالفته لحجية الحكم الجنائي السابق . ( نقض ١٩٧٨/٤/٨ طعن رقم ٩٢١ لسنة ٤٢ قضائية ) .

٦٠ — استخلاص الحكم الطعون فيه سائغا ان مبلغ النزاع هو وديعة وليس من المضبوطات . اعمال احكام القانون المدني دون قانون الاجراءات صحيح . لا يغير من ذلك قرار النيابة بثبوت تهمة الاختلاس . ( نقض ١٩٨٠/١١/١٨ طعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٢ قضائية ) .

٦١ — لما كانت حجية الحكم الجنائي قاصرة على ثبوت الفعل الجنائي بالنسبة للطاعن ولا يمتد اثره الى تحديد مقدار المبالغ المطالب بها ومدى حجية التخالص عنها وهو الذي لم تفصل فيه المحكمة الجنائية واحالته الى المحكمة المدنية فان حكم محكمة الدرجة الاولى المؤيد لاسبابه بالحكم الطعون به اذا اعتبر ان للحكم الجنائي حجية تحول دون مناقشة الدعوى المدنية في هذا الخصم ومدى صحة ما يدعيه الطعون فندم يكون قد اخطأ في تطبيق القانون . ( نقض ١٩٨٠/١٢/١٢ طعن رقم ٥ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٦٢ — لما كان الثابت من الحكم الصادر في الجثة الذي تاند استثنائيا انه قضم براءة الطاعنين من تهمة اختلاس سندات مديونيتها للطاعن تأسيسا على ان هذه التهمة محل شك كبر ، ولم يتطرق الحكم الجنائي لبحث واقعة المديونية في ذاتها ، وكان الفصل في هذه الواقعة ليس ضروريا او لازما للفصل في الحرمة المسندة اليهما ، فان الحكم الطعون فيه اذا استخلص من اقوال الشهود الذين استمعت اليهم المحكمة المدنية ، ثبوت مديونية الطاعنين للمطعون ضده ، فانه لا يكون قد تعارض مع حجية الحكم الجنائي الصادر ببراءة الطاعنين من جريمة اختلاس سندات الدين ، ذلك ان حجية هذا الحكم قاصرة على انها لم يختلصا تلك السندات ولكنها لا تتعارض او تنفي ثبوت الدين في ديمهما ، لما كان ما تقدم فان النعى على الحكم الطعون فيه بمخالفة قوة الامر المقضي للحكم الجنائي المشار اليه يكون على غير اساس . ( نقض ١٩٧٨/٤/٢٤ سنة ٢٩ ص ١٠٨٣ ) .

٦٣ - إذا كان الثابت من الحكم الجنائي الصادر في القضية رقم . . . .  
 ١٩٧٢ جنح ناصر أنه قضى ببراءة السائقين المتهمين لخلو الأوراق من دليل  
 قاطع على وقوع خطأ من أيهما وكانت هذه الأسباب كافية لحمل قضائية  
 والبراءة ، فإن ما تزيد فيه من تقرير عن سبب الحادث وأنه كان وليد القوة  
 القاهرة يكون غير لازم للفصل في الدعوى ولا يكتسب حجية أمام المحكمة  
 المدنية ، لما كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف قد نفت في حدود سلطتها  
 التقديرية السبب الاجنبي فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون  
 على غير اساس . ( نقض ١٩٧٨/٥/٢٩ سنة ٢٩ ص ١٣٥٩ ) .  
 ٦٤ - لما كانت الطاعنة لم تقدم ما يدل على الحكم الجنائي الذي تستند  
 اليه قد صار باطلاً فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة حكم جنائي حاز  
 قوة الشيء المحكوم به يكون بغير دليل . ( نقض ١٩٧٨/١/١٤ سنة ٢٩  
 ص ١٧٦ ) .

٦٥ - لما كان البين من الأوراق أن محكمة الجنح المستأنفة قضت في  
 الدعوى رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٨ جنح غرب الإسكندرية ببراءة قائد سيارة  
 الطاعنين من تهمة القتل الخطأ وقيادته سيارة بحالة تعرض حياة الاشخاص  
 والاموال للخطر وسبقه السيارة التي تتقدمه دون التأكد من أن حالة الطريق  
 تسمح بذلك ، وقضت بمعاقبته عن تهمة قيادة سيارة بدون رخصة وكان  
 المطعون عليه قد طلب الحكم له بتعويض عن الضرر الذي أصابه من جراء  
 تلف سيارته نتيجة اصطدام سيارة الطاعنين بها ، وهي واقعة لم ترفع بها  
 الدعوى الجنائية وما كانت لترفع بها لأن القانون الجنائي لا يعرف جريمة  
 اتلاف الممتلكات باهمال . لما كان ذلك فإن الحكم . المطعون فيه اذ بني قضاءه  
 بالتعويض على اساس ما ثبت لدى المحكمة من تحقيقات الدعوى الجنائية ومن  
 المعاينة لا يكون قد خالف حجية الحكم الجنائي سالف الذكر ( نص ١٩٧٩/٦/٢٦  
 سنة ٣٠ ص ٧٧٠ ) .

تعقيب : في هذا الحكم قضت المحكمة الجنائية ببراءة قائد السيارة  
 عن تهمة القتل الخطأ وقيادية السيارة بحالة خطره وسبقه السيارة التي  
 تتقدمه وادانته عن قيادة السيارة دون رخصة قيادة وبذا فإن هذا الحكم  
 لا يناقض الحكم رقم ١٨ لأن الحكم الآخر ادان قائد السيارة عن تهمة القتل  
 الخطأ وكان الفعل الذي أدى الى القتل هو ذاته الذي اتلف سيارة المجنى  
 عليه وهو يختلف في مجال تطبيقه عن الحكم الاول الذي قضى بادانة قائد  
 السيارة عن القتل الخطأ والقيادة الخطرة كما يتعين ملاحظة ان اتلاف الممتلكات  
 باهمال أصبح جريمة بعد التعديل الذي ادخل على قانون العقوبات كما سبق  
 ان اوضحنا .

٦٦ - إذا كان الحكم الجنائي الصادر بالبراءة مبنيا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون سواء كان ذلك لانتفاء القصد الجنائي أو بسبب آخر فإنه لا تكون له حجية الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية وبالتالي لا يمنع تلك المحكمة من البحث فيما إذا كان هذا الفعل مع تجرده من صفة الجريمة يصلح أساسا للمطالبة بدين . ( نقض ١٩٨٢/١/٢٠ طعن رقم ٩٩٧ لسنة ٤٨ قضائية ) ، ( نقض ١٩٨٢/٢/٢٤ طعن ١٦١٦ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٦٧ - الدفع بانتفاء الدعوى الجنائية بالتقادم لا يتأتى إلا عند الطعن على الحكم الجنائي بطرق الطعن المقررة قانونا ، ضرورة الحكم نهائيا لغوات مواعيد الطعن فيه ، اثره ، لا مجال للدفع بسقوطه بالتقادم . ( نقض ١٩٨١/١١/٢٦ طعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٦٨ - حظر ابرام المالك لاكثر من عقد لعين الايجار ، قضاء المحكمة الجنائية بالبراءة دون الفصل فيما إذا كان المالك قد اصاب غيره في التعاقد عنه ، لا حجية له أمام المحكمة المدنية في شأن هذه النيابة . ( نقض ١٩٨٠/٦/٢٨ طعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٦٩ - لما كان الثابت من الحكم الصادر في الجنحة انه قضى براءة المطعون ضده من تهمة عدم التأمين على عماله وعدم اعداد سجل الاجور المقررة لهم في مكان العمل ، واقام قضاءه بذلك على ان توى المهن الحرة ومنهم المطعون ضده - محام - والذين يشتغلون لحسابهم من موظفين وعمال لا يخضعون لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لعدم صدور القرار الجمهوري المنود عنه بالمادة ٣/٢ من هذا القانون ، وبالتالي لا يكون المطعون ضده ملزما بالتأمين على عماله لدى الطاعنة وكان لا خلاف بين الطرفين على ان اثذتراكات التأمين وموضوع الدعوى العمالية هي بذاتها التي قضى الحكم الجنائي بانتفاء تهمة عدم سدادها عن المطعون ضده ، فان الحكم الجنائي السالف الذكر يكون قد فصل بقضائه فصلا لازما في واقعة الاساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وهي واقعة عدم سداد اشتراكات التأمين - ويحوز في هذه الواقعة حجية الشيء المحكوم به أمام المحكمة المدنية فتتقيد به هذه المحكمة ويمتنع عليها ان تخالفه . ( نقض ١٩٧٩/٤/٢٩ سنة ٣٠ العدد الثاني ص ٢٢٣ ) .

٧٠ - اذ كان الثابت من الحكم الصادر في دعوى لجنائية نها رفعت على حارس المزلقان بتهمة القتل الخطأ والتسبب في حصول حادث للقطار



فقضت المحكمة بإدانته وقد صار هذا الحكم انتهايا بتأييده ، ولما كان الفعل غير المشروع الذي رفعت الدعوى الجنائية على أساسه هو بذاته الذي نشأ عنه اتلاف السيارة - والذي يستند اليه الطاعن في دعواه المدنية الراهنة - فإن الحكم الجنائي المذكور إذ قضى بإدانة حارس المزلقان لثبوت الخطأ في جانبه يكون قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ، فيحوز في شأن هذه المسألة المشتركة حجية الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية وتتقيد به هذه المحكمة ويمتنع عليها أن تخالفه أو تعيد بحثه ، وإن لم يعتد الحكم المطعون فيه بحجية الحكم الجنائي في هذه الخصوص فمضى على خلافه برفض دعوى الطاعن بمقولة « أن خطأ قائد السيارة يستغرق خطأ حارس المزلقان » فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . ( نقض ١٧/١/١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الاول من ٢٣٣ ) .

٧١ - حجية الحكم تقتصر على الشيء المقضي فيه ، وما لم تنظر فيسبه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضي ، وإن كان الحكم الصادر في الجنحة المستأنفة رقم ٠٠٠ قد قضى بعدم قبول الدعوى المدنية لأن المطعون عليه اقامها أمام المحكمة الجنائية بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية ، وإن حجية الحكم تقتصر على ما فصل فيه ، ولا تمنع من رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية للقضاء في موضوعها ، لأن ذلك الحكم لم يفصل في الموضوع ابداً ، وإن كان المطعون عليه بعد أن حكم له بالتعويض المؤقت من محكمة الجنح المستأنفة - وقبل نقض هذا الحكم والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية - قد اقام دعواه للمطالبة بباقي التعويض ، فإن ذلك لا يعد جمعا بين دعويين في وقت واحد . ( نقض ٢٥/١/١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الاول من ٣٩١ ) .

٧٢ - دعوى التعويض عن اتلاف سيارة تأسيسها على فعل غير مشروع نشأ عنه في ذات الوقت جريمة اصابة خطأ . وقف تقادمها طوال مدة المحاكمة الجنائية . عودة سريان التقادم بصدور الحكم الجنائي أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر . ( نقض ١٦/٣/١٩٨٢ طعن رقم ١٤٨٣ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٧٣ - دعوى التعويض عن اتلاف سيارة بطريق الخطأ . عدم جواز رفعها للمحكمة الجنائية . وجوب وقفها إذا رفعت للمحكمة المدنية حتى يفصل نهائيا في الدعوى الجنائية المرفوعة عن جريمة الاصابة الخطأ عن ذات الخطأ . ( نقض ١٦/٣/١٩٨٢ طعن رقم ١٤٨٣ لسنة ٤٨ قضائية ) .

## تعقيب :

يتعين ملاحظة أن واقعة ائتلاف سيارة بطريق الخطأ أصبحت جريمة بعد التعديل الذي أدخل على المادة ٣٧٨ عقوبات .

٧٤ — حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . نطاقها . القضاء ببراءة المطعون ضده من تهمة التبييد . استناد الحكم إلى انتفاء الرابطة العقدية بينه وبين الشركة الطاعنة . لزوم ذلك للفصل في الدعوى الجنائية . اثره . وجوب تقيد المحكمة المدنية بانتفاء الرابطة العقدية في دعوى طلب الفسخ والتعويض عنه . (نقض ١٩٨٢/٢/٢٢ طعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٧٥ — مناط وقف الدعوى المدنية انتظاراً للفصل في الدعوى الجنائية هو أن تكون الدعوى الجنائية لا زمة للفصل في الحق المدعى به فإذا قام لدى المحكمة من الأسباب الأخرى ما يكفي للفصل في الدعوى دون توقف على مسألة جنائية فلا عليها أن هي فصلت في الدعوى دون التفات إلى الواقعة الجنائية ومن ثم لا تكون محكمة الموضوع قد خالفت قاعدة من قواعد النظام العام عملاً بالمادة ٣/٢٥٣ من أفعات . (نقض ١٩٧٩/١١/٢٤ لسنة ٣٠ العدد الثالث من ٥٢ ) .

٧٦ — وحيث أنه مما يشعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام تضاه على سند من حجية الحكم الجنائي الصادر في الدعوى رقم ٨١٣ لسنة ١٩٨٠ جنح مسانعة القاهرة الذي قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة عدم تحرير عقد إيجار للطاعن ، وتقاضى مبلغ خارج نطاق العقد منه ، في حين أن هذا الحكم تزيد عندما ذهب إلى عدم صحة العلاقة الإيجارية بينه وبين المطعون ضده وهي مسألة غير ضرورية للفصل في موضوع الدعوى الجنائية ، ولا تحوز أية حجية أمام المحاكم المدنية عملاً بالمادتين ٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، ١٠٢ من قانون الإثبات ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ، وقد حجه هذا الخطأ عن بحث دفاعه بأنه يستأجر عين النزاع خالية من المطعون ضده وهو دفاع جوهري يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، مما يعيبه أيضاً بالتصور في التسبيب .

وحيث أن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن « يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة

الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالادانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة ويوصفها القانون ونسبتها الى فاعلها ، ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو عدم كفاية الادلة . ولا تكون له هذه القوة إذا كان مبنيا على ان الفعل لا يعاقب عليه القانون » ، وكانت المادة ١٠٢ من قانون الاثبات تنص على انه « لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي الا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا — وكان مفاد ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ان حجية الحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية أمام المحاكم المدنية مقصورة على منطوق الحكم الصادر بالادانة أو بالبراءة ، بالنسبة لما كان موضع المحكمة ، ودون ان تلحق الحجية الاسباب التي لم تكن ضرورية لهذه البراءة أو تلك الادانة ، وكان يبين من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٨١٢ لسنة ١٩٨٠ جنح مسانعة القساورة انه قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة عدم تحرير عقد ايجار للطاعن وتقاضي مبلغ — « حلو رجل » ، لان الفعل لا يعاقب عليه القانون في الاول ولعدم الصحة في الثانية ، وكان ذلك كفايا لاقامة الحكم ، فان ما تطرق اليه بعد ذلك في اسبابه من عدم صحة العلاقة الايجارية التي تمسك بها الطاعن يكون تزييدا لان فصله فيه لم يكن ضروريا ، اذ لا تلازم بين عدم تقاضي المالك لمبلغ اضافية خارج نفاق عقد الايجار . المنصوص عليه في المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر — وبين قيام العلاقة الايجارية ، وبالتالي فان هذه الاسباب لا تكون لها حجية أمام المحكمة المدنية التي تنظر العلاقة الايجارية ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى برفض دعوى الطاعن التماسا بما تزايد به الحكم الجنائي بخصوص العلاقة الايجارية ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، وقد حجب به هذا الخطأ عن بحث دفاع الطاعن المؤسس على استنجاهه عين النزاع خالية من المطعون ضده ، وهو دفاع جوهرى — ان صح — يتغير به وجه الراى في الدعوى ، مما يعيبه ايضا بالقصور في التسبيب بما يتعين معه نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن ، على ان يكون مع النقض الاحالة . ( نقض ١٩٨٣/٢/٢٤ طعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٥٢ قضائية ) .

٧٧ — لما كان من المقرر وفقا للقواعد العامة في الاثبات وما نصت عليه المادتان ٦٠ ، ٦١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ انه لا يجوز الاثبات بشهادة الشهود فيما يجب اثباته بالكتابة ما لم يوجد نص أو اتفاق يقضى بغير ذلك . ويقصد بما يجب اثباته بالكتابة التصرف غير المحدد القيمة أو الذى تزايد قيمته



على عشرين جنبها وكذلك ما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي وكان المقرر بنص المادة ١٦ من قانون ايجار الاماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ انه « اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون تبرم عقود الايجار كتابة ويلزم المؤجر عند تأجير أى مبنى أو وحدة أن يثبت في عقد الايجار . . . . . ويجوز للمستأجر عند المخالفة اثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طراق الاثبات . . ( وهو نفس ما قرره المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ) مما مؤداه ان المشرع قد اجاز للمستأجر في هذه الحالة واستثناء من قواعد الاثبات سالفة الذكر — أن يثبت واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات سواء اكانت الكتابة غير موجودة اصلا أو وجدت ويراد اثبات ما يخالفها أو يجاوزها . وغاية المشرع من هذا الحكم المستحدث في قانون ايجار الاماكن — حسبما يبين من — مناقشة هذا النص في مجلس الامة — هو الحد من مسور التلاعب والاحتيال على احكامه سواء بامتناع المؤجر عن تحرير عقد ايجار للمستأجر أو اتخاذ وسيلة لاختفاء امر غير مشروع ولذلك رخص للمستأجر عند مخالفة ذلك النص اثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة الطرق . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن تملك بطلب احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات حقيقة العلاقة الايجارية القائمة بينه وبين المطعون عليه عن شقة النزاع ومسورية عقد التملك المحرر له عنها على خلاف الحقيقة فان طلبه يكون متفقا وصحيح القانون بما يجيز قبوله . واذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب بمقولة عدم توافر الادلة والقرائن على وجود الاحتيال أو قيام مبدأ ثبوت بالكتابة للعلاقة الايجارية فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه وخجب نفسه بالتالى عن تحقيق دفاع جوهرى للطاعن كان من شأنه لوصح تغيير وجه الراى فى الدعوى . هذا الى أن ما ساقه الحكم المطعون فيه تبريرا لقضائه السالف برفض طلب الاحالة الى التحقيق مشوب بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب ذلك ان المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — انه ولئن كان لمحكمة الموضوع ان تأخذ فى قضائها بما تراتح اليه وتطرح ما عداه باعتبارها صاحبة الحق فى تقدير ما يقدم اليها فى الدعوى من ادلة وفى فهم ما يكون فيها من قرائن الا ان ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها لما تقتنع به سائغا وان تكون الاسباب التى اوردتها فى مصدر هذا الدليل من شأنها ان تؤدى الى ما انتهت اليه ، مما مفاده انه اذا اوردت المحكمة اسبابا لتبرير الدليل الذى اخذت به أو لنفيه فان هذه الاسباب تخضع لرقابة محكمة النقض التى لها ان تقضى بنقض الحكم اذا كان استخلاصه غير سائغ لا بتفاته على ادلة أو قرائن ليس من شأنها ان تؤدى اليه عقلا ، أو كان مبنيا على جملة ادلة مجتمعة بحيث لا يعرف ايها كان اساسا جوهريا لسه م تبين فساد احدها بحيث لا يعرف ماذا يكون قضاؤه مع استبعاد . ولما كان

اللابت بمدونات الحكم المَطعون فيه أنه أورد في تبرير قضائه أسباباً مفادها: — ان — العقد موضوع التداعى لم يتضمن في بنوده ما يوحى بأنه اقترن بالغش أو قصد به التهرب من القانون اخفاء للسبب غير المشروع الذى يقسول به الطاعن وهو تقاضى مبلغ ٢٠٠٠ جنيه خلو رجل فى علاقة ايجارية شفوية بينهما . . وكان الطاعن لم يبادر الى ابلاغ النيابة بهذه الواقعة فور حيازته للشقة وكانت النيابة قد باشرت التحقيق فيها وانتهت منه الى قرار بالحفظ يكتسب حجية أمام القضاء المدنى وتلتزم به المحكمة ، وكان الطاعن لم يمثل او يبد هذا الدفاع أمام محكمة الدرجة الاولى كمالم يرفع دعواه بطلب الاعتداد بعقد الايجار وصورية عقد التمليك الا بعد رفع دعوى الفسخ الماثلة بعد شهرين . . وكانت الاوراق خلّت مما يستند زعمه بسداد بعض اقساط الاجرة أو بقيام مبدأ ثبوت بالكتابة هو مجرد ادعاء لاتؤاخره ادلة الدعوى والقرائن المستفادة من اوراقها ولا يكفى لاثباتها الصورية بشهادة الشهود الامر الذى تلتفت معه المحكمة عن طلب احالة الدعوى الى التحقيق لاثباتها . . — لما كان ماتقدم وكان ما استدل به الحكم على نفى الصورية عن العقد بخلو بنوده مما يـدل على اقترانه بالغش أو التحايل على القانون واخفاء سبب غير مشروع فى حين ان الصورية لا يلجأ اليها الا ابتغاء ستر هذه الامور ، كما ان عدم مبادرة الطاعن بابلاغ النيابة بواقعة خلو الرجل أو تراخيه فى رفع دعواه بالاعتداد بالعلاقة ايجارية وبصورية عقد التمليك لما بعد رفع دعوى الفسخ — ليس من شأنه نفى الصورية ولا يدل بذاته على عدم وجودها — اما القول بان قرار الحفظ الصادر من النيابة فى شأن واقعة خلو الرجل يكتسب حجية أمام القضاء المدنى فمردود بما هو مقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من ان الاوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق لا تكتسب حجية أمام القضاء المدنى لانها لا تفصل فى موضوع الدعوى بل فى توافر أو عدم توافر الظروف التى تجعل الدعوى صالحة لاحالتها للمحكمة للفصل فى موضوعها — كما وان الصورية القائمة على الاحتيال على القانون لا تقتضى — وعلى ما هو مقرر بقضاء النقض — قيام مبدأ ثبوت بالكتابة لامكان تحقيقها واثباتها بالقرائن وشهادة الشهود . لما كن ذلك وكان البين منه ان الادلة والقرائن التى اوردها الحكم المَطعون فيه واستخلص قضاءه من مجموعها — لا يؤدى بعضها الى ما انتهى اليه فضلا عن فساد البعض الآخر منها بحيث لا يعرف ماذا يكون قضاؤه مع استبعادها فان الحكم لذلك يكون معيبا بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب ( نقض ١٢/٢٧/١٩٨٠ طعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٧٨ — نص الفقرة ( د ) من المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١

الذي يحكم واقعة النزاع والذي أسس عليه الحكم المطعون فيه قضاءه بإخلاء الطاعن والمطعون ضده الثالث من العين المؤجرة يستلزم لجواز طلب الإخلاء أن يثبت بحكم قضائي نهائي أن المستأجر استعمال المكان المؤجر أو استعماله بطريقة مقلقة للراحة أو ضارة بسلامة المبنى أو بالصحة العامة أو في أغراض وثافية للآداب العامة ، وإذا استند الحكم المطعون فيه في اثبات استعمال المكان المؤجر المعد ورشة للنجارة الصغيرة بطريقة مقلقة للراحة أو ضارة بسلامة المبنى أو بالصحة العامة إلى مجرد حكم جنائي بإدانة الطاعنة لإدارته ذلك المكان كمحل صناعي بدون ترخيص بالمخالفة لنص المادة الثالثة من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ، في حين أنه ليس يلزم في المحلات التي يشترط هذا القانون الحصول على ترخيص لإدارتها أن تكون مقلقة للراحة أو ضارة بسلامة المبنى أو بالصحة العامة كما أنه إذا كان عنوان القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ قد عدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ من « بشأن المحال الصناعية والتجارية » إلى « في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة » ، فما ذلك إلا للأفصاح عن قصد المشرع من تنظيم المحال التي تخضع لأحكام هذا القانون وهو ألا يترتب على مباشرتها لنشاطها أضرارا بالصحة أو إقلاق للراحة أو إخلال بالأمن وذلك بالنسبة إلى من يشتغلون فيها أو يترددون عليها أو يقيمون بجوارها « على ما ورد بالذاكرة الإيضاحية للقانون الأخير » ، كما وإن مجرد إدارة الطاعن المكان المؤجر كمحل صناعي بدون ترخيص ليس دليلا على أنه قد استعمله أو سمح باستعماله بطريقة مقلقة للراحة أو ضارة بسلامة المبنى أو بالصحة العامة ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شباه الفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه ( نقض ١٩٨٣/٣/٧ طعن رقم ١٣٥٢ لسنة ٥٢ قضائية ) .

## ثانيا :

### الاحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

١ - إذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن محكمة أول درجة قضت حضوريا بتغريم المتهم - المطعون ضده - عشرين جنيتها عن تهمة القتل الخطأ المسندة اليه وإحالة الدعوى المدنية إلى محكمة شمال القاهرة الابتدائية لاستئناف المطعون ضده هذا الحكم وقضت محكمة ثاني درجة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف



وبراءة المتهم مما اسند اليه ورفض الدعوى المدنية والزام رافعها المصاريف ومبلغ خمسة جنيهاً مقابل اتعاب المحاماة . وكان نص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية يجرى بأن « كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب ان يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية قبل المتهم وذلك ما لم تر المحكمة ان الفصل في هذه التعويضات يستلزم اجراء تحقيق خاص يبنى عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى الى المحكمة المدنية بلا مصاريف » ، وكان الثابت من السياق المتقدم ان محكمة اول درجة قد ادانت المطعون ضده واحالت الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية ، فقد كان يتعين على محكمة ثاني درجة ان تقصر حكمها على موضوع الدعوى الجنائية والا تتصدى للفصل في الدعوى المدنية اذ لم تكن مطروحة عليها ، الا انه لما كان البين من الحكم المطعون فيه انه اقام قضاء ببراءة المطعون ضده من التهمة المسندة اليه على انتفاء الخطأ من جانبه ، وهو بهذه المثابة قضاء يمس اساس الدعوى المدنية مساساً يقيد حرية القاضي المدني اعتباراً بأن نفى الخطأ عن المتهم يؤثر حتماً في رأى المحكمة المدنية المحالة عليها الدعوى ما يكون معه مصيرها الى القضاء برفضها اعمالا لنصوص القانون ونزولا على قواعد قوة الشيء المقضى فيه جنائياً امام المحاكم المدنية ، فان مصلحة الطاعنين - المدعين بالحقوق المدنية - من الطعن في الحكم فيما قضى به من رفض دعواهم المدنية تكون متفية . ( نقض ١٨/٢ / ١٩٨١ طعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٢ - متى كان الثابت ان قضاء الحكم المطعون فيه برفض الادعاء بتزوير المخالصة موضوع الادعاء بالتزوير لم يكن لازماً للفصل في وقوع الفعل المكون لجريمة اصدار شيك بدون رصيد - الاساس المشترك بين الدعيين الجنائية والمدنية - او في الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ، بل هو امر ارتأت المحكمة تحقيقه كظرف مخفف في تقدير العقوبة ، ومن ثم فليس للقضاء في هذا الشق حجية في الدعوى المدنية امام المحكمة المدنية . ( نقض ١٣/٥/٧٤ سنة ٢٥ ص ٤٧٠ ) .

٣ - متى كانت الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعنين - المدعين بالحقوق المدنية امام المحكمة الجنائية - قد اقيمت اصلاً على اساس جريمة القتل الخطأ . فليس في وسع المحكمة وقد انتهت الى القول بانتفاء الجريمة الا ان تقضى برفضها . وما كان بمقدورها ان تحيل الدعوى المدنية بحالتها الى المحاكم المدنية ، لان شرط الاحالة كمفهوم نص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان تكون الدعوى المدنية داخلة احد لاف اختصاص المحكمة الجنائية،

أي أن تكون ناشئة عن الجريمة وأن تكون الدعوى في حاجة إلى تحقيق  
تكميلي قد يؤدي إلى تأخير الفصل في الدعوى الجنائية ، وهو ما لا يتوافق  
في الدعوى الحالية على ما سبق بيانه ، ومثل هذا الحكم لا يمنع وليس من  
شأنه أن يمنع الطاعن من إقامة الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية المختصة  
محمولا على سبب آخر . ( نقض جنائي ٧١/٤/٢٦ سنة ٢٢ ص ٣٧٩ ) .

٤ - الضرر الذي يصلح أساسا للمطالبة بتعويض أمام المحكمة  
الجنائية يجب أن يكون ناشئا مباشرة عن الجريمة وعن ذات الواقعة  
المطروحة على المحكمة والمطلوب المحاكمة عنها فإذا كانت نتيجة لظرف خارج  
عن الجريمة ولو متصلا بواقعتها فلا يجوز المطالبة بتعويض عنه أمام تلك  
المحكمة لأن قضاءها في الدعوى المدنية استثناء لا يقبل التوسع . ومؤدي  
ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعاوى المدنية إذا  
كانت محمولة على أسباب غير الجريمة المطروحة أمامها حتى يظل القضاء  
الجنائي بمعزل عن وحدة النزاع المدني وتفاديا من التطرق إلى البحث في  
مسائل مدنية صرفة وترتيبها على ذلك فإنه لا محل لما يرمى به الطاعنان  
الحكم المطعون فيه من القصور في التسبب لعدم تصديه لبحث مسئولية  
المطعون ضدهم طبقا لقواعد المسئولية الشيعية ومسئولية المتبوع عن أعمال  
تابعة باعتبارها من الدعامات التي أقاما عليها دعاوئهما المدنية . ( نقض  
جنائي ١٩٧٤/٢/٢ سنة ٢٥ ص ٨٠ ) .

٥ - من المقرر قانونا أن الأحكام لا تجوز حجية الأمر المقضي إلا في نزاع  
فام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا  
وسببا وأن القاضي المدني لا يرتبط بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل  
فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا ، ومن ثم فإن قضاء الحكم المطعون  
فيه بعدم توافر الخطأ في حق المطعون ضدهم لا يقيد المحكمة المدنية ولا يمنعها  
من القضاء للطاعنين بالتعويض بناء على أسباب قانونية أخرى متى  
توافرت عناصره . ( حكم النقض السابق ) .

٦ - الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة في الدعاوى  
الجنائية إذ أن الشارح أوجب على المحكمة أن تفصل في الدعاوى المدنية  
فالفعل ولو لم يكن جريمة معاقبا عليها قانونا إلا أنه مع ذلك قد يكون جنحة  
أو شبه جنحة مدنية يصح لمن ناله ضرر منه أن يطالب بتعويضه - فإذا كانت  
الدعوى المدنية قد رفعت على وجهها الصحيح وكان الحكم المطعون فيه قد  
عرض لأدلة الدعوى الجنائية واستظهر عدم توافر ركن الخطأ الذي تنتسب  
إليه وفاة المجنى عليه فإنه كان متعينا على المحكمة أن تفصل في الدعوى

المدنية في الحكم الذي أصدرته أما وقد قضت بعدم اختصاصها بنظر تلك الدعوى فإن حكمها يكون مخالفا للقانون ويتعين لذلك نقضه . ( نقض جنائي ٣ / ١١ / ٥٩ مجموعة المكتب الفني سنة ١٠ ص ٨٤٩ ) .

### تعليق :

واضح من هذا الحكم انه يقرر مبدأ أن كل خطأ جنائي هو في الوقت ذاته خطأ مدني ولا عكس .

٧ - الاحكام الجنائية لا يكون لها قوة الامر المقضي في حق الكافة أمام المحاكم المدنية الا فيما يكون لازما وضروريا للفصل في التهمة المعروضة على جهة الفصل فيها . فاذا كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى على المتهم انه عمل أو حاول التأثير في أسعار السوق والتمويل بأن حبس بضائع عن التداول فحكمت له هذه المحكمة بالبراءة وتعرضت وهي تبحث ادلة الادانة الى مالك هذه البضاعة فقالت انها ملك المتهم فقولها هذا لا يمكن عده قضاء له قوة الامر المقضي اذ ان تعيين المالك للبضاعة لم يكن أصلا عنصرا لازما لتلك التهمة . ( نقض جنائي ١٢ / ٥ / ١٩٧٢ مجموعة القواعد العامة في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٨٢ قاعدة ٥٢٠ ) .

٨ - ان القانون قد نص في المادة ٢٤٤ عقوبات على عقاب كل من « تسبب في جرح احدهم غير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئا عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحريز أو عن افعال أو عن عدم انتباه أو عدم مراعاة اللوائح » وهذا النص ولو انه ظاهر فيه معنى الحصر والتخصيص الا انه في الحقيقة والواقع نص عام تشمل عبارته الخطأ بجميع صورته ودرجاته فكل خطأ مهما كانت جسامته يدخل في متناولها ومتى كان هذا مقرا فان الخطأ الذي يستوجب المساءلة الجنائية بمقتضى المادة ٢٤٤ المذكورة لا يختلف في أي عنصر من عناصره عن الخطأ الذي يستوجب المساءلة المدنية بمقتضى المادة ١٥١ من القانون المدني مادام الخطأ مهما كان يسيرا يكفي لتحقيق كسل من المسؤولين واذ كان الخطأ في ذاته هو الأساس في الحاليتين فان براءة المتهم في الدعوى الجنائية لعدم ثبوت الخطأ المرفوعة به الدعوى عليه تستلزم حتما رفض الدعوى المدنية المؤسسة على هذا الخطأ المدعى ولذلك فان الحكم متى نفى الخطأ عن المتهم وقضى له بالبراءة للأسباب التي بينها يكون في ذات الوقت قد نفى الأساس المقامة عليه الدعوى المدنية ولا تكون المحكمة في حاجة لان تتحدث في حكمها عن هذه الدعوى وتورد فيه اسبابا خاصة بها ( نقض ٨ / ٣ / ٤٣ مجموعة النقض في ٢٥ سنة ص ٩٣٦ قاعدة رقم ٩ ) .

٩ - ان القانون اذ خول المدعى بالحقوق المدنية ان يستأنف حكم محكمة الدرجة الاولى فيما يتعلق بحقوقه فقد قصد الى تخويل المحكمة الاستئنافية



وهي تفصل في هذا الاستئناف ان تتعرض للدعوى وتناقشها كما كانت مطروحة امام محكمة الدرجة الاولى واذن فاذا هي قضت في الدعوى المدنية على خلاف الحكم الابتدائي فلا يصح ان ينعى عليها انها خالفت الحكم الصادر في الدعوى الجنائية الذي صار انتهاءيا بعدم استئناف النيابة اياه مادام القانون نفسه قد حللها من التقيد به في هذه الحالة . ( نقض جنائي ٦ / ٤ / ١٩٤٨ مجموعة عمر الجزء السابع ص ٥٢٢ ) .

١٠ الحكم في الدعوى العمومية بالبراءة لا يكون ملزما للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها لان الدعويين وان كانتا ناشئتين عن سبب واحد الا ان الموضوع يختلف في كل منها عن الاخرى مما لا يمكن معه القول بضرورة التلازم بينهما عند الفصل في الدعوى المدنية استئنافيا انما يشترط قيام هذا التلازم بين الدعويين عند بدء اتصال القضاء الجنائي بها . ( نقض جنائي ١١ / ٢ / ٥٧ سنة ٨ ص ١٢٧ ) .

١١ - لا تختص المحكمة الجنائية بالتعويضات المدنية الا اذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند الى المتهم . فاذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة اليه ( السبب غير العلني ) لعدم ثبوتها فان ذلك يستلزم حتما رفض طلب التعويض لانه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب اليه . اما الحكم بالتعويض ولو قضى بالبراءة فشرطه الا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة اصلا او على عدم صحتها او عدم ثبوت اسنادها الى المتهم لانه في هذه الاحوال لا تملك المحكمة ان تقضى بالتعويض على المتهم لقيام المسئوليتين الجنائية والمدنية معا على ثبوت حصول الواقعة وصحة اسنادها الى صاحبها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اسس قضاءه بالبراءة على عدم توافر اركان الجريمة المسندة الى المطعون ضده ، فان هذه الاسباب بذاتها في هذه الحالة تكون اسبابا للحكم برفض دعوى التعويض ( نقض ٧ / ١٠ / ٧٤ سنة ٢٥ ص ٦٤٨ ) .

١٢ - تقدير الدليل في دعوى لايحوز قوة الامر المقضى في اخرى ( نقض جنائي ١٠ / ١١ / ٧٤ سنة ٢٥ ص ٧١٥ ) .

١٣ - من المقرر بنص المادتين ٤٥٤ ، ٤٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية ان قوة الامر المقضى سواء امام المحاكم الجنائية او المحاكم المدنية لا تكون الا للاحكام النهائية بعد صيرورتها باتة متى توافرت شرائطها القانونية وانه ليس للامر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية

في الجريمة المبلغ عنها حجية أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب من هذه الجريمة - ( نقض ٧٢/٥/٢٧ سنة ٢٤ من ٦٥٢ ) .

١٤ - تقع جريمة خيانة الأمانة على كل مال منقول ليا كان نوعه وقيمه قل أو كثر . ومن ثمة فإن خطأ الحكم الجنائي للقاضي بالادانة في جريمة تبديد بمقدار المبالغ المبددة لا اثر له في ثبوت هذه الجريمة ولا حجية له على القضاء المدني عند المطالبة بالدين . ( نقض ١٩٦٨/٢/٢٠ سنة ١٩ من ٢٦٠ ) .

١٥ - ان الحاجة بقوة الامر المقضي للحكم الجنائي للصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية لا تكون وفق المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية - الا لدى المحاكم المدنية ، وليس لدى المحاكم الجنائية نفسها - وهي تنظر الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية . ( نقض ٢٤/٢٠/١٩٧٥ سنة ٢٦ من ٢٨٠ ) .

١٦ - ان الحكم الصادر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ولا يقيد القاضي الجنائي عند نظره للدعوى ، بل له رغم صدور حكم بصحة سند ان يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والاسانيد على صحة تلك الورقة او بطلانها وان يقدر تلك الاسانيد والدلائل بكامل سلطته ولا يحول دون ذلك ان يكون الحكم المدني قد اصبحت نهائيا . ( نقض ١٩٧٥/٢/٢٠ سنة ٢٦ من ٢٨٥ ، نقض ١٩٧٩/١/١١ سنة ٢٠ من ٦٠ ) .

١٧ - لما كان البين من الاطلاع على الاوراق ان النسخة الاصلية للحكم المطعون فيه التي يوقعها رئيس المحكمة وكاتبها ومحضر جلسة المحاكمة قد فقدت ، ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر في الدعوى فان مجرد صدور حكم لا وجود له لا يقتضي به الدعوى الجنائية ولا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ بعد - لما كان ذلك - وكانت جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت ، فانه يتعين عملا بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية نقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية الى محكمة جنايات طنطا لاعادة محاكمة الطاعن . ( نقض ١٩٧٥/٤/٢٠ سنة ٢٦ من ٢٢٥ ) .

١٨ - وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق ان الدعوى الجنائية رفعت قبل المطعون ضده بوصف انه ( اولا ) اقام مجالا صناعيا بغير ترخيص .

( ثانيا ) اذار محلا صناعيا بغير ترخيص وقضت محكمة اول درجة بتفريم المتهم خمسة جنيهاً والغلق عن التهمتين ، فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم لخطا في تطبيق القانون وقضت محكمة ثانية درجة بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما استند اليه واوردت في مدونات حكمها ان امر الدعوى المطروحة قد اختلط عليها بدعوى اخرى قدم فيها الترخيض فجرى القلم بما قضت به خطأ واهابت بالنيابة العامة اتخاذ شئونها لما كان ذلك وكان من المقرر ان حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد الا على منطوق الحكم ولا يمتد اثرها الى الاسباب الا ما كان مكملا للمنطوق فان ما تحدث به الحكم المطعون من خطئه فيما قضى به من براءة المطعون ضده رغم ثبوت التهمتين في حقه لا يكون له من اثر ما دام الحكم لم ينته في منطوقه الى القضاء بمعاقبته بالعقوبة المقررة في القانون . ولما كان ما انتهى اليه الحكم في منطوقه مناقضا لاسبابه التي بنى عليها بما يعنيه بالتناقض والتخايل وكان الامر ليس مقصورا على مجرد خطأ مادي بل يتجاوز الى اضطراب يبنى عن اختلال فكرة الحكم من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة . ( نقض ١٩٧٧/٦/٦ سنة ٢٨ ص ٧٢٧ ) .

١٩ - من المقرر ان العبرة فيما تقضى به الاحكام هي بما ينطسق به القاضى في وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى فلا يعقل على الاسباب التي يدونها في حكمه الذي يصدره الا بقدر ما تكون هذه الاسباب موضحة ومدعمة للمنطوق . ( نقض ١٩٧٧/٥/٣٠ سنة ٢٨ ص ٦٦٣ ) .

٢٠ - العبرة في الاحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها مرورئيس الجلسة وتحفظ في ملف الدعوى وتكون هي المرجع في اخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذي الشأن ، اما ورقة الحكم قبل التوقيع والا يداع - سواء كانت مسودة او اصلا - وهي لاتعدو وان تكون مشروعا للمحكمة كامل الحرية في تغييره وفي اجراء ما تراه في شأن الوقائع والاسباب مما لاتتحدد به حقوق الخصوم عند ارادة الطعن ، فانها لاتغنى عن الحكم بالمعنى المتقدم شيئا . ( نقض ١٩٧٧/١/١٦ سنة ٢٨ ص ٨٠ ، نقض ١٩٧٩/٢/١٣ سنة ٣٠ ص ٩٣٢ ) .

٢١ - من المقرر وفق المادتين ٢٢١ ، ٤٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية ان الحكم الصادر في دعوى مدنية لا تاثير له على الدعوى الجنائية ، ولا يقيد القاضى الجنائى عند نظره الدعوى . لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن القائم على صدور حكم من المحكمة المدنية



بشأن ملكية جهاز التلفزيون المبلغ بسرقة بقوله : « ومن جماع ما سبق نستبين كذب تلك الرواية ولا يقدح في ذلك ما ذهب إليه المتهم - الطاعن - وهو بصدد الدفاع عن نفسه من صدور حكم القضاء بملكيتها لجهاز التلفزيون بعد ما اطمانت المحكمة من شهادة الشهود الى انه هو الذي نقله الى المكان الذي ضبط فيه » . واذ كان مناد هذا الذي رد به الحكم ثبوت كذب واقعة السرقة التي تضمنها البلاغ بغض النظر عن ملكية الجهاز المذكور . التي يتحدى بها الطاعن - فان الحكم يكون بمعنى عما يعنيه عليه الطاعن في هذا الصدد . ( نقض ١٩٧٩/١/١١ سنة ٣٠ ص ٦٠ ) .

٢٢ - لما كانت قوة الشيء المقضي به مشروطة باتحاد الخصوم والموضوع والسبب في الدعويين ، وكانت دعوى اصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب تختلف موضوعاً وسبباً عن دعوى تزوير الشيك واستعماله مع العلم بتزويره . فان الحكم الصادر في الدعوى الاولى لا يحوز قوة الشيء المقضي به بالنسبة للدعوى الثانية . ولا يغير من ذلك ان ورقة الشيك التي اتخذت دليلاً على تهمة اصدار شيك بدون رصيد هي بذاتها اساس تهمة تزوير الشيك واستعماله ، ذلك ان الورقة لا تخرج عن كونها دليل من ادلة الاثبات في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٧ عقوبات وان تقدير الدليل في دعوى لا ينسحب اثره الى دعوى اخرى لان قوة الامر المقضي للحكم في منطقه دون الادلة المقدمة في الدعوى ، ومن ثم فان قضاء محكمة يرد وبطلان الشيك بمقتله تازيره وبسراة الطعون ضده من جريمة اعطائه بدون رصيد لا دلالة للحكمة التي نظرت حريمتي تزوير الشيك واستعماله ، ولها ان تنصدها . لواقعة التزوير والاستعمال لتقدر بنفسها مدى صحة التزوير من عدمه . ( نقض ١٩٧٦/٥/٣٠ سنة ٢٧ ص ٥٥٨ ) .

٢٣ - وحيث ان الاصل المقرر في القانون ان من يشترك في اعمال الهدم والبناء لايسأل الا عن نتائج خطئه الشخص ، فصاحب البناء لايعتبر مسئولا جنائيا او مدنيا عما يصيب الناس من الاضرار من هدم البناء بسبب عدم اتخاذه الاحتياطات المعقولة الا اذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته واشبه انه الخاص ، فاذا عيى به كله او بعضه الى متناول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئولية فهو الذي يسأل عن نتائج خطئه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت بالادلة الساتعة التي اوردها ان اعمال الترميمات في العقار محل الحادث كانت تجري تحت اشراف وملاحظة المهندس المحكوم عليه وانتهى اليه مساعطته وحده دون باقى المطعون ضدهم ( ملاك العقار ) وقضى برفض الدعوى المدنية قبلهم تبعا لانتفاء مسئوليتهم الجنائية،

فانه يكون قد اصاب صحيح القانون • ولا محل لما يرمى به الطاعنان المحكم المطعون فيه من القصور في التسبب لعدم تصديده لبحث مدى مسؤولية المطعون ضدهم طبقا لقواعد المسؤولية الشئيه ومسئولية المتبوع عن اعمال تابعه باعتبار انها من الدعامات التي اقاما عليها دعواهما المدنية ذلك ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الضرر الذي يصلح اساسا للمطالبة بتعويض امام المحكمة الجنائية يجب ان يكون ناشئا مباشرة عن الجريمة ومن ذات الواقعة المطروحة على المحكمة والمطلوب المحاكمة عنها ، فاذا كان نتيجة لظروف خارج عن الجريمة ولو متصلا بواقعتها فلا يجوز المطالبة بتعويض عنه امام تلك المحكمة لان قضاءها في الدعوى المدنية استثناء لايقبل التوسع ومؤدى هذا القضاء ان المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعاوى المدنية اذا كانت محمولة على اسباب غير الجريمة المطروحة امامها حتى يظل القضاء الجنائي بمعزل عن وحدة النزاع المدني وتفاديا من التطرق الى البحث في مسائل مدنية صرف • واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى على موجه فانه لا يكون قد خالف القانون ويكون الدعيان بالحقوق المدنية وشأنهما في المطالبة بحقوقهما امام المحكمة المدنية • ولما كان من المقرر قانونا ان الاحكام لاتجوز حجية الامر المتضى الا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون ان تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا وان القاضي المدني لا يرتبط بالحكم الجنائي الا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم ، وكان فصله فيها ضروريا فان قضاء الحكم المطعون فيه بعدم توافر خطأ في حق المطعون ضدهم لا يقيد المحكمة المدنية ولا يمنعها من القضاء للطاعنين بالتعويض بناء على اسباب قانونية اخرى متى توافرت عناصره • ( نقض ١٩٧٤/٢/٣ سنة ٢٥ ص ٨٠ ) •

٢٤ - الاصل في الاحكام الا ترد الحجية الا على منطوقها ولا يمتد اثرها الى الاسباب الا ما ثاب منها مكملا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير متجزئ لا يكون للمنطوق قوام الا به اما اذا استنتجت المحكمة استنتاجا ما من واقعة مطروحة عليها فان هذا الاستنتاج لايجوز حجية ولا يمنع محكمة اخرى من ان تستنبط من واقعة مماثلة ما تراد متفقا وملابسات الدهوى المطروحة عليها هذا الى ان تقدير الدليل في الدعوى لايجوز قوة الامر المقض في دعوى اخرى • ( نقض ١٩٧٤/١١/١٠ سنة ٢٥ ص ٧١٦ ) •

٢٥ - من المقرر ان الدعوى الجنائية تظل قائمة الى ان يصدر في موضوعها حكم نهائي بالادانة او البراءة وان الحكم بعدم الاختصاص لا يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية بل تبقى ويجوز رفعها امام المحكمة المختصة



للفصل في موضوعها بحكم نهائي ولا قيد على النيابة العامة في ذلك حتى ولو كان الحكم بعدم الاختصاص لم يصبح بعد نهائيا اذ ليس في القانون ما يمنع من ان ترفع دعوى امام محكمتين مختلفتين تقضى كل منهما بحكم فيها، بل ان القانون نظم ذلك بما يسنى بقواعد التنازع السلبي والايجابي . لما كان ذلك ، فان عرض الدعوى على مستشار الاحالة بعد صدور الحكم الابتدائي فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظرها لكون الواقعة جنائية وصدور القرار باحالتها الى محكمة الجنايات ونظر هذا لاختصاصها لكون متفقا مع صحيح القانون . ( نقض ١٩٧٩/٥/٧ سنة ٢٠ ص ٤٤٤ ) .

٢٦ - من المقرر ان لمحكمة ان تلتفت عن دليل النفي ولو حملته اوراق رسمية مادام يصح في العقل ان يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمانت اليها ، وان المحاكم الجنائية غير مقيدة بالاحكام الصادرة من المحاكم المدنية لان وظيفتها والسلطة الواسعة التي خولها القانون اياها للقيام بهذه الوظيفة مما يكفل لها كشف الواقعة على حقيقتها كيلا يعاقب براء او يفلت مجرم يقتضى الا تكون هذه المحاكم مقيدة في اداء وظيفتها باى قيد لم يرد به نص في القانون مما يلزم عنه الا يكون للاوراق الرسمية او للاحكام الصادرة من المحاكم المدنية اى شأن في الحد من سلطة المحاكم الجنائية التي مأموريتها السعى للكشف عن الحقائق كما هي في الواقع لا كما تقره جهات اخرى مقيدة بقيود لا يعرفها قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك فانه لا يعيب الحكم انه اطرح شهادة رسمية والتفت عماورد بمنطوق حكم في دعوى مدنية ، كما لا ينال من صحة الحكم اعراضه عن اقوال شهود النفي بعد ان اوردها لان مفاد ذلك ان المحكمة لم تلمتن الى صحتها فاطرحتها عندما اخذت بدليل الثبوت . ( نقض ١٩٧٩/٣/١١ سنة ٢٠ ص ٣٣٠ ) .

٢٧ - من المقرر ان جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بانه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب ، اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي اسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره اداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ولا عبرة بعد ذلك بالاسباب التي دفعت لاصدار الشيك لانها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها لها في قيام المسؤولية الجنائية مادام الشارع لم يستلزم نية خاصة لقيام هذه الجريمة . كما انه لا محل لما يحتج به الطاعن من صدور حكم مدني حائز لقوة الشراء المقضى بان الشيك حرر ضمانا لعملية تجارية لما هو مقرر وفقا للمادة ٤٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية من انه لا يكون للاحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم



به امام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها ، ذلك ان الاصل ان المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الاجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية امامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وهي في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن ان تنقيد باى حكم صادر من اية جهة اخرى مهما كانت وذلك ليس فقط على اساس ان مثل هذا الحكم لا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية لانعدام الوحدة في الخصوم او السبب او الموضوع ، بل لان وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التي خسولها القانون للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها اكتشاف الواقعة على حقيقتها كي لا يعاقب بريء او يفلت مجرم ، ذلك يقتضى الا تكون مقيدة في اداء وظيفتها باى قيد لم يرد به نص في القانون . ( نقض ١٨/١/١٩٧١ سنة ٢٢ ص ٧٨ ) .

٢٨ - متى كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ان المدعى بالحقوق المدنية أسس دعواه امام المحكمة المدنية على المطالبة بقيمة السدين المثبت في احد الشيكين موضوع الدعوى كما أسس دعواه المدنية امام المحكمة الجنائية على المطالبة بتعويض الضرر الفعلى الناتج من عدم قابلية الشيك للصرف ، وقد انتهى الحكم المطعون فيه الى القضاء له بهذا التعويض باعتباره ناشئا عن الجريمة التي دان الطاعن بها ، فان ما يثيره الطاعن من دفع بسقوط حق المجنى عليه بالمطالبة بالتعويض المدني امام القضاء الجنائي لسبق التجائه للقضاء المدني يكون غير سديد لاختلاف موضوع الدعويين . ( حكم النقض السابق ) .

## الاقرار

### مقدمة

الاقرار هو اعتراف الشخصى بحق عليه لآخر بقصد اعتبار هذا الحق ثابتا في ذمته واعفاء الآخر من اثباته ومن مقتضى ذلك ان من خصائصه انه عمل قانونى اخبارى يصدر من جانب واحد ويعتبر بمثابة عمل من أعمال التصرف ويترتب على ذلك ان حجيته قاصرة فهو عمل قانونى لانه اتجاء الارادة نحو احداث اثر قانونى هو ثبوت حق في ذمة المقر واعفاء المقر له من اثبات هذا الحق ويشترط في الاقرار ما يشترط في الاحكام القانونية من وجود للارادة ومحل تنعقد عليه فيجب أولا ان تتجه ارادة المقر نحو اعتبار الحق المقر به ثابتا في ذمته وتمكين خصمه من التمسك بهذا الاقرار ، فلا يعتبر من قبيل الاقرار الملزم ما يرد على لسان الشخص تاييدا لادعاءاته من السؤال فيها مصلحة لخصمه مادام لم يقصد من الادلاء بهذه الأقوال ان يتخذها خصمه دليلا عليه ويجب ثانيا ان تكون ارادة المقر معبرا عنها والتعبير اما ان يكون صريحا وهو لا يشترط فيه لفظ معين وما ان يكون ضمنيا وهو الذى يؤخذ استنتاجا كالاقرار بعدم ملكية الشيء يستفاد ضمنا من استجاره و من استعارته . ويرى بعض الشراح انه قد يستفاد التعبير الضمنى من مجرد السكوت كما اذا ادعى على شخص بواقعتين فانكر احدهما صراحة وسكت عن الاخرى . وهذا الرأى محل نظر ( راجع التعليق على احكام النقض التى وردت في نهاية المادة ١٠٣ م ) .

الا انه لا ينبغي الاخذ بالاقرار الضمنى الا اذا قام عليه دليل يقينى كما اذا نكل الخصم عن يمين وجهت اليه دون ان يردّها على خصمه أو نكل عنها بعد ان ردت عليه ( مادة ١١٨ اثبات ) والتعبير الصريح اما ان يكون شفويا يدلى به الخصم من تلقاء نفسه او على اثر استجواب واما ان يكون مكتوبا في ورقة يسلمها المقر الى المقر له او في مذكرة يقدمها الى القضاء او في اعلان يوجه الى الخصم ويجب ثالثا ان يكون المقر شخصا مميزا واهلا للاقرار لان الاقرار يعتبر بمثابة عمل من أعمال التصرف فيشترط في المقر ان تتوافر له اهلية التصرف في الحق المقر به ويجب اخيرا ان يكون تعبير المقر تعبيرا عن ارادة جدية حقيقية لايشوبها عيب من عيوب الرضا وهى الغلط والتدليس والاكراه فاذا كان المقر مازحا انتفى قصده الارتباط بالاقرار وكذلك اذا كان تعبيره صوريا فانه لايعول عليه واذا اقر الشخص تحت تأثير اكراه أو غلط أو تدليس جاز له ابطال اقراره ويكون ذلك بعقوله عنه بعد اثبات ما شاب

## مقدمة في الاقرار

رضاءه من عيب اما محل الاقرار فهو الحق المراد اثباته لخصم سواء اكان الاقرار بالحق مباشرة كما اذا اقر شخص لآخر بأنه مدين له بالف جنيهه ام كان من طريق الاقرار بالواقعة القانونية التي ترتب عليها هذا الحق ويذهب رأى الى انه يشترط في المقر به أن يكون مشروعا ، ورتب أنصاره على ذلك أن الاقرار برضا فاحش أو بدين قمار أو ببيع تركة مستقبلية لا يقبل عليه . ولا يجوز أن يكون محل الاقرار حكما قانونيا في ذاته فإذا اقر شخص بأن نصا معيننا من نصوص القانون ينطبق عليه فلا يلزم القاضي بتطبيق هذا النص عليه لأن تطبيق القانون موكول اليه وهو الذي يتحرى شروط انطباقه بقسط النظر عن اقرار الخصوم بذلك ويترتب على أن الاقرار عمل قانوني أنه ملزم بذاته لا بحكم القاضي وأنه لا يلزم غير المقر وخلفه أي أنه حجية قاصرة على المقر لا تتعداه الى غيره وفي هذا يختلف عن شهادة الشهود فحجيتها متعدية فإذا اقر حد الورثة لدائن بدين له على التركة التزم هو وحده بهذا الدين اما اذا اثبت الدائن دينه بالبينة فإنه يسرى في حق جميع الورثة ومعنى أن الاقرار عمل اخباري انه لا ينشئ حقا جديدا وانما هو اخبار بحدوث واقعة معينة في وقت مضى أو ثبوت حق معين قبل تاريخه ويترتب على ذلك أن الاقرار لا يجوز تعليقه على شرط أو اضافته الى أجل لأن التعليق والاضافة انما يكونان بالنسبة الى المستقبل والاقرار اخبار عما سبق ، ويعتبر الاقرار قرينة قانونية على حقيقة المقرية ، وهذه القرينة غير قاطعة ان يجوز لمن تكون له مصلحة في هدمها أن يثبت كذب الاقرار بل يجوز للقاضي ألا يأخذ بالاقرار اذا كان ظاهر الحال يكذبه ومعنى أن الاقرار عمل قانوني من جانب واحد انه يتم بارادة واحدة هي ارادة المقر فلا يحتاج الى قبول من المقر ومتى صدر التزم به المقر ولم يعد في امكانه العدول عنه الا لسبب من الاسباب التي تبطله ولو كان ذلك قبل أن يتمسك به المقر له والمقر له أن يتمسك بالاقرار أو أن يطرحه ويبطل الاقرار اذا طرحه المقر له ، وكان المقر به حقا خالصا للمقر له ، فان تعلق به حق للغير لم يبطل .

ويترتب على اعتبار الاقرار مجرد اخبار انه يعتبر صحيحا ولو كان لم يذكر له سبب فليس السبب ركنا في الاقرار كما هو الحال في التصرفات القانونية فيصح الاقرار وان اختلف المقر والمقر له في سبب المقر به . ويجب عدم الخلط بين المحرز المكتوب المعد مقدما لاثبات تصرف انشائي وبين الاقرار المكتوب ذلك أن الاقرار كما سبق أن وضحنا هو اخبار بحق سابق فهو كاشف للحق وليس منشئ له ومن ثم له أحكامه الخاصة في الاثبات التي تميزه عن الادلة الكتابية الأخرى .

ويجوز أن يكون الاقرار الصريح شفويا يدلى به الخصم في حديث أو



## مقتضى في الاقرار

مناقشة أو أثناء استجوابه أمام المحكمة • ويخضع الاقرار الشفوي الذي يصدر خارج مجلس القضاء للقواعد العامة في الاثبات أما الاقرار الشفوي الذي يصدر في مجلس القضاء فالمفروض انه يدون في محضر الجلسة • ولا يعد اقرارا الراي الذي يتديه الخصم في الحكم القانوني الذي ينطبق على واقعة النزاع لأن تطبيق القانون من عمل القاضي وحده •

وكذلك لا يعتبر اقراراً ضمنياً مجرد رغبة الخصم في تسوية النزاع وبتنازع الخصم عن الاسئلة الموجهة اليه عن المحكمة أو من خصمه بشأن الواقعة محل الاستجواب •

وأذا كان الاقرار صورياً نواظراً عليه المقر والمقرر له اضرار بحقوق الغير كالدائنين والخلف فيجوز لهؤلاء اثبات صوريته بكافة طرق الاثبات ومتى اثبتوا ذلك بطل كل اثر للاقرار في حقهم •

وتعتبر اقرارات المورث صحيحة وملزمة لورثته ولكن يجوز لهم أن يشبثوا عدم صحتها فاذا كان الاقرار الصادر من المورث ينطوي في حقيقته على وصيته قصد بها ايثار بعض الورثة فان ذلك يعتبر احتيالا على القانون ويجوز لباقي الورثة أن يقيموا الدليل على ذلك بكافة طرق الاثبات •

ويجب أن يصدر الاقرار القضائي من أحد الخصوم في الدعوى كالمدعى عليه أو المدعى أو ممن اختصمه أحد خصوم الدعوى الاصليين، أما من اختصم لمصلحة العدالة بناء على أمر من المحكمة ومن تلقاء نفسها عملاً بالمادة ١١٨ مراقعات أو من تدخل في الخصومة تدخلًا انضمامياً دون أن يمتد توجيهه الطلبات الموضوعية اليه فلا يعتبر اقراراً قضائياً أما اقرار المتدخل في الدعوى تدخلًا اختصامياً أو هجومياً فهو اقرار قضائي •

ومن يشهد في دعوى أيا كان نوعها لا يؤخذ اقراره فيها باعتباره اقراراً قضائياً •

والخصم الذي يطلب الحكم في مراحته دون أن توجه اليه طلبات ودون أن ينازع في الدعوى لا يعتبر خصماً ومن ثم فإن اقراره فيها لا يعد اقراراً قضائياً •

ومعنى أن الاقرار يعتبر عملاً من أعمال التصرف - مع أنه عمل اخباري ولا ينشأ به الحق - أنه يثبت به على المقر حق لم يكن من قبل ثابتاً فاعطاء دليل الحق غير الثابت يعدل من الناحية العملية انشاء هذا الحق لذلك يشترط فيه ما يشترط في التصرف في الحق المقربه من اهلية في التصرف فلا يصح اقرار ناقص الاهلية قاصراً كان أو محجوراً عليه ولا يجوز اقرار الوصي أو القيم عن من يكون تحت ولايته الا اذا حصل على اذنه من محكمة الاحوال الشخصية للولاية على المال في الحدود التي يقرها القانون ولا يجوز للوكيل

## مقدمة في الاقرار

الاقرار عن موكله الا اذا كان مفوضا في ذلك ينص خاص في التوكيل اذ لا يدخل الاقرار في نطاق الوكالة العامة ما لم يكن الاقرار منصبا على عمل من أعمال الادارة ( م ٧٠٢ مدني ) ويترتب على اعتبار الاقرار عملا من أعمال التصرف ان اقرار المريض مرض الموت يأخذ حكم تصرفه أي حكم الوصية فلا ينفذ الا في ثلث ماله ما لم يجره الورثة ولا تشتط أهلية للمقر له اذ يجوز الاقرار حتى للصغير غير المميز والمجنون ولا يستلزم الاقرار قبول المقر له وانما يرتد برده فقط . والاقرار نوعان قضائي وهو ما يقع في مجلس القضاء وغير قضائي وهو مالي كذا . ( أصول الاثبات في المواد المدنية للدكتور سليمان مرقص ص ٩٢ وما بعدها والاثبات في المواد المدنية للدكتور عبد المنعم الصده ص ١٧٤ ومسألة الاثبات للاستاذ نشأت الجزء الثاني ص ٤٦٥ والاثبات لمستشار محمد عيسى اللطيف الجزء الثاني ص ٢٤١ وما بعدها ) .

## احكام النقض :

- ١ - ابداء الخصم رغبته في تسوية النزاع لا يفيد حتما وبطريق اللزوم استمرار هذه الرغبة في كل الاوقات ، كما لا يفيد اقراره بحق خصمه . ( نقض ١٧/٦/٦٧ المكتب الفني سنة ١٨ ص ١٢٠ ) .
- ٢ - لايجوز للشخص الطبيعي او المعنوي ان يتخذ من عمل نفسه لنفسه دليلا يحتج به على الغير . ( نقض ١٢/٢/٧٧ سنة ٢٨ ص ٦٧١ ) .
- ٣ - اقرار الوكيل بحق للمغير قبل الموكل . وجوب استناده الى وكالة خاصة او وكالة عامة تتضمن تفويضه صراحة باجراء هذا التصرف . ( نقض ٧٩/٢/٨ طعن رقم ٩٩٧ لسنة ٤٥ قضائية ) .
- ٤ - اقرار الوكيل في حدود وكالته حجة على موكله . تنفيذ الوكالة او اقرار الموكل بها صراحة او ضمنا . دليل جائز لاثبات الوكالة . ( نقض ٧٨/١١/٢٩ طعن رقم ٧٧٤ لسنة ٤٥ قضائية ) .
- ٥ - في مجال الاثبات لا يستطيع الانسان ان يتخذ من عمل نفسه دليلا لنفسه يحتج به على غيره بغير سند من القانون ، ولما كان التحفظ الذي عول عليه الحكم المطعون فيه صادر من المطعون عليها بناء على انذار عرض موجه اليها من الطاعن فانه لايقوم دليل لها يحتج به على الطاعن في هذه الحالة . واذ اعتد الحكم فيقضائه بهذا التحفظ فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ( نقض ١٩٨١/١/٢٠ طعن رقم ٨١٣ لسنة ٤٦ قضائية ، نقض ١٩٧٣/٦/١٢ سنة ٢٤ ص ٨٩٤ ) .

٦ - بيع ملك الغير • اقرارا لملك له • أثره سريان العقد في حقه  
وانقلابه صحيحا في حق المشتري • ( نقض ١١/١٢/١٩٨٠ طعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤٥ قضائية ) •

### مادة ١٠٢ :

القرار هو اعتراف الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها وذلك أثناء سير الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة •  
هذه المادة تطابق المادة ٤٠٨ من القانون المدني •  
راجع في تعريف القرار وشروطه وأثره المقسمة المشار إليها قبل هذه المادة مباشرة •

والاقرار للقضائي اما أن يكون شفويا بينه الخصم من نفسه أو على أثر استجوابه وأما أن يكون كتابة في مذكرة أو في أية ورقة يعلنها لخصمه ويجب أن يتوفر في الاقرار شرطان فضلا عن الشروط التي سبق نكسرها في المقدمة حتى يعد اقرارا قضائيا الاول أن يكون أمام المحكمة أى في مجلس القضاء والثاني أن يكون في أثناء سير الدعوى الخاصة بالنزاع على ما حصل الاقرار به •

فبالنسبة للشرط الاول يشترط أن يكون الاقرار صادرا من الخصم أمام جهة قضائية أى أمام محكمة أو هيئة محكمين فالقرار الذى يقع أمام جهة إدارية أو أمام النيابة لا يعتبر اقرارا قضائيا • ويجب أن يكون الاقرار أمام المحكمة أو الجهة أو الهيئة المختصة بنظر النزاع سواء كانت محكمة تتبع جهة القضاء العادى - مدنية أو جنائية - أو محكمة تتبع جهة القضاء الإدارى ، أو هيئة تحكيم شركات القطاع العام عملا بقانون المؤسسات العامة كما أنه يجوز الاعتداد بالاقرار القضائي الصادر أمام محكمة الموضوع أو أمام المحكمة المستعجلة ، أو أمام قاضى التنفيذ أو أمام قاضى التحقيق أو التحضير أو أمام محكمة الدرجة الثانية وقد ثار الخلاف بين الشراح عما إذا كان يتعين أن يصدر الاقرار أمام محكمة مختصة بنظر الدعوى فذهب معظمهم الى وجوب ذلك واستثنوا من هذه القاعدة أن يصدر الاقرار أمام محكمة غير مختصة إذا كان الاختصاص لا يتعلق بالنظام العام وقالوا أن الاقرار يكون صحيحا ورتبوا على ذلك أنه لايعتبر اقرارا قضائيا الاقرار الصادر أمام محكمة القضاء الإدارى في منازعة من اختصاص القضاء المدني أو الاقرار الصادر أمام القاضى الجزئى فى نزاع من اختصاص المحكمة الابتدائية ( السنهاورى الجزء الثانى الطبعة الثانية ص ٦٤٦ وما بعدها والاثبات لمحمد عبد اللطيف الجزء الثانى ص ٢٥١ ) •



وذهب رأى آخر الى انه يشترط حتى يعتبر الاقرار قضائيا ان تكون المحكمة التي صدر امامها مختصة بنظر الدعوى او اصبحت مختصة بنظرها لعدم الاعتراض على اختصاصها في الوقت المناسب بمعنى انه متى صدر الاقرار صحيحا في ذاته امام محكمة ما التصقت به الصفة القضائية ، ولو قضت هذه المحكمة بعدئذ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى سواء كان عدم اختصاصها متعلقا بالوظيفة او اختصاصا نوعيا او قيميا او محليا او الغى حكمها الصادر باختصاصها بعدئذ وذلك عملا بالمادة ١١٠ مرافعات التي تقرر انه اذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها وجب عليها ان تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ومقتضى ذلك ان الدعوى تحال بما اشتملت عليه من أحكام فرعية او موضوعية وبما تم فيها من اجراءات اثبات وان جميع هذه الاجراءات يعزدها امام المحكمة المختصة المحالة اليها الدعوى وعلى ذلك اذا اقيمت الدعوى امام محكمة جزئية وصدر فيها اقرار من احد خصومها ثم قضت المحكمة بعدم اختصاصها نوعيا وبإحالتها الى المحكمة الابتدائية فانه يتعين الاعتداد بالاقرار السابق على انه اقرار قضائي . وهذه القواعد تطبق عند الاحالة للارتباط او الاتصال لقيام ذات النزاع امام محكمة أخرى عملا بالمادة ١١٢ مرافعات ( التعليق على نصوص قانون الاثبات للدكتور ابو الوفا ص ٢٦٧ وما بعدها ) .

في تقديرنا ان الرأى الثانى هو الصحيح لانه يتمنى مع القواعد الاصولية فى قانون المرافعات ومع قواعد العدالة .

واذا قضت محكمة باختصاصها بنظر دعوى صدر فيها اقرار قضائي ثم طعن على حكمها فى الموضوع وفى مسألة الاختصاص والغى من محكمة الطعن واحيلت الدعوى الى محكمة الدرجة الاولى المختصة فان الغاء الحكم السابق لا يؤثر فى صحة الاقرار القضائي الذي تم فى الخصومة التي صدر فيها هذا الحكم الذي الغى بعدئذ .

واذا صدر اقرار قضائي امام محكمة الدرجة الاولى فان هذا الاقرار يلزم محكمة الدرجة الثانية فلا تملك عند استئناف الحكم الصادر من محكمة الدرجة الاولى احالة الدعوى على التحقيق لاثبات ما يخالف هذا الاقرار . غير انه استثناء من قاعدة الاعتداد بالاقرار القضائي ولو صدر اثناء نظر خصومة لا تختص بها المحكمة التي بدر الاقرار امامها . يستثنى الهيئات القضائية المتخصصة كهيئات التحكيم بمقتضى قانون المؤسسات العامة فهذه الهيئات تختص على سبيل الاستثناء بما خصها به المشرع من منازعات وليست لها ولاية القضاء العامة وبالتالي فلا يعتبر الاقرار الذي يصدر امامها قضائيا

الا اذا كان متعلقا بخصومة قائمة امامها ومختصة بها من جميع الوجوه  
( التعليق على قانون الاثبات للدكتور ابو الوفا ص ٢٦٨ ) .  
ولما كان الاقرار لا يعتبر قضائيا في دعوى اخرى ولو كان بين ذات  
الخصوم فان الاقرار القضائي الصادر في الدعوى المستعجلة لا يعتبر قضائيا  
بصدده الدعوى الموضوعية المتعلقة بأصل الحق ولو كانت بين ذات الخصوم  
لان دعوى اصل الحق تختلف سببا وموضوعا عن الدعوى المستعجلة كما ان  
الاقرار القضائي امام قاضي الحيازة لا يعتبر قضائيا عند نظر الدعوى  
المتعلقة بأصل الحق لانها تختلف موضوعا وسببا عن دعوى الحيازة .  
( الوسيط للسنة ٦٤٦ الجزء الثاني الطبعة الثانية ص ٦٤٦ وما بعدها ) .

ويتعين ملاحظة ان عدم الاعتماد بالاقرار باعتباره قضائيا لتخلف شرط  
من شروطه لايحول دون اعتباره اقرارا غير قضائي .  
وبالنسبة للشرط الثاني فيشترط ان يصدر الاقرار في خلال اجراءات  
الدعوى التي يكون الاقرار فيها دليل الاثبات . فيصح ان يكون في صحيفة  
الدعوى ذاتها او في المذكرات التي تليها او في المذكرات التي يرد بها على  
الدعوى ، واكثر ما يقع الاقرار في خلال استجواب تقرره المحكمة ويجوز ان  
يصدر في جلسة من جلسات المرافعة او عند ابداء الطلبات الختامية وقبل  
اقفال باب المرافعة اما الاقرار في خطاب ولو اثناء نظر الدعوى فلا يعتبر  
اقرارا قضائيا لانه لا يكفي ان يكون الاقرار اثناء سير الدعوى المتعلقة  
بالواقعة او الحق المقر به فالاعتراف الصادر في دعوى اخرى ولو بين الخصمين  
وفي نفس الواقعة ليس له قوة الاقرار القضائي فاذا تمسك به الخصم المقر له  
او الغير في دعوى اخرى كان الاقرار بالنسبة الى هذه الدعوى الاخرى  
اقرارا غير قضائي .

ويقبل الاقرار في اية مرحلة تكون عليها الدعوى امام محكمة الموضوع  
سواء امام المحكمة الابتدائية او امام المحكمة الاستئنافية ولكن لا يقبل من  
الخصم الاعتراف بالحق المدعى به لأول مرة امام محكمة النقض لانها  
لا تعتبر درجة من درجات التقاضي فليس لها ان تقبل ادلة جديدة .  
ولا يشترط لصحة الاقرار القضائي ان يتم في مواجهة المقر له كما  
لا يشترط لصحته قبول المقر له لان الاقرار اسقاط وتصرف قانوني يصدر  
من جانب واحد .

واذا صدر حكم بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المقر له زال عن الاقرار  
الذي كان قد صدر فيها - وصفه باعتباره اقرارا قضائيا ويعد بمثابة اقرار  
غير قضائي .

وإذا فقد المقر له صفته بعد حصول الاقرار كما اذا عزل الممثل القانوني للشركة او عزل ناظر الوقف فمن الواجب الاعتداد بالاقرار باعتباره قضائيا متى كان قد صدر في الوقت الذي كان فيه صاحب صفة .

ويجوز الاقرار بالنسبة لاي حق ايا كان نوعه او قيمته ولو كانت هذه القيمة تجاوز تصاب اختصاص المحكمة ولكنها لاتحكم في النهاية الا في حدود طلبات الخصوم التي يفترض انها من اختصاصها وما جاوز حدود طلبات الخصوم من الاقرار يعتبر غير قضائي .

ولا يضر الاقرار ان يأخذ شكلا اخر كمقتد بيع كما لا يضره عدم تسجيله غير انه يتعين ملاحظة ان الاقرار لايجدى فيما يتطلب فيه القانون شكلا خاصا كالرسمية .

### احكام النقض :

١ - الاقرار - قضائيا كان او غير قضائي - يتضمن نزول المقر عن حقه في مطالبة خصمه باثبات ما يدعيه وهو بهذه المثابة ينطوي على تصرف قانوني من جانب واحد فيشترط لصحته ما يشترط لصحة سائر التصرفات القانونية فيجب ان يكون صادرا عن ارادة غير مشوبة بأي عيب من عيوب الارادة فان شاب الارادة غلط او تدليس كان قابلا للابطال وحق للمقر الرجوع فيه . ( نقض ١٦٦٧/١/١٩ سنة ١٨ من ١٥٦ ، نقض ١٩٦٦/٥/٥ سنة ١٧ من ١٠١٩ ، نقض ٦٩/٣/١١ سنة ٢٠ من ٤٠٤ ) .

٢ - تحصيل الأركان اللازمة للاقرار هو من الامور التي يخالفها واقع مما يترك تحصيله لمحكمة الموضوع . فاذا كان الثابت بالاوراق ان الطاعنة لم تتمسك امامها بهذا الدفاع ، فانه لا يقبل منها التحدى به لأول مرة امام محكمة النقض . ( نقض ٦٧/١٠/٢١ مجموعة المكتب الفني سنة ١٨ من ١٥٨٤ ) .

٣ - القول الصادر من محامى أحد الخصوم في مجلس القضاء لا يعد اقرارا له حجيته القانونية الا اذا فوض فيه بتوكيل خاص وتضمن التسليم بالحق المدعى به وقصد اعفاء خصمه من اقامة الدليل عليه . ( حكم النقض السابق ) .

٤ - عدم منازعة المدين في دعوى الحراسة في وضع امواله تحت يد الحارس والترخيص له في اقتضاء حق الدائن من ريعها لاينطوي على اقرار ضمنى بالحق ، ذلك ان المدين لا يترك امواله بارادته تحت يد الحارس حتى



ينسب إليه ما يتضمن هذا القرار ، وإنما هو يلتزم بذلك تنفيذا لحكم الحراسه . كما ان مطالبة الحارس بتقديم كشف الحساب لا يمكن اعتباره بالتالى ونتيجة لما تقدم اقراراً ضميمياً بالحق قاطعاً للتقديم . ( نقض ١٩٦٦/١١/٢٢ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٧ ص ١٧٠٥ ) .

٥ - للتياية المتبادلة التى افترضها القانون بين المدينين المتضامنين تقوم فى احوالها الواردة بالتقنين المعنى الحال على ان كل منين يمثل سائر المدينين المتضامنين فيما ينفعهم لا فيما يضرهم ومقضى ذلك ان اقرار احد المدينين المتضامنين بالدين يعد ان اكتملت مسدة سقوطه لا يسرى فى حق الباقين . ( نقض ١٩٦٦/١١/٢٢ المرجع السابق ص ١٧٠٥ ) .

٦ - يشترط فى الاقرار ان يكون صادر من الخصم عن قصد الاعتراف بالحق المدعى به لخصمه وفى صيغة تفيد ثبوت الحق المقر به على مسجل اليقين والحزم . ( نقض ١٩٦٥/٦/٢٠ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٦ ص ٨٤٩ ) وتعبيراً عن ارادة جديّة حقيقية . ( نقض ١٩٦٥/٤/٢٨ طعن رقم ١٠٦٢ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٧ - متى كانت عبارات الاقرار صريحة وقاطعة فى الدلالة على ان التنازل الذى تضمنه هو تنازل نهائى عن الاجرة المطالب بها فى الدعوى وليس مفصلاً على الحق فى السير فيها فان مقتضى هذا التنازل سقوط حق التنازل نهائياً فى المطالبة بتلك الاجرة بأى طريق وبالتالى فكل دعوى يرفعها بالمطالبة بهذه الاجرة تكون خليقة بالرفض اذ لا يجوز له ان يعود فيما اسقط حقه فيه . ( نقض ١٩٦٥/١٢/١٦ سنة ١٦ ص ١٢٧٨ ) .

٨ - لا يعتبر اقرار ما يسلم به الخصم اضطراراً واحتياطاً لما عسى ان تتجه اليه المحكمة من اجابة خصمه الى بعض طلباته فاذا كان المطعون ضدهم قد انتهوا فى منكرتهم الى طلب رفض الدعوى على اساس ان العقد مزور فان ثبتت صحته فعلى اساس انه وصية باطلا لصدوره فى اللحظات الأخيرة من حياة مورثهم فان القول بالاساس الثانى لا يعتبر بمثابة اقرار من المطعون ضدهم بصحة العقد كما ان هذا التسليم لا ينطوى على نزول من جانب صاحبه عن حقه فى مطالبة خصمه باثبات ما يدعيه (نقض ١٩٦٥/٦/٢٠ المرجع السابق ص ٦٧٨ ) .

٩ - الأهلية التى تشترط لصحة الاقرار هى أهلية المقر للتصرف فيما اقر اما المقر له فلا يشترط فيه أهلية مما يل يجوز الاقرار للصغير غير المميز والمجنون . ( نقض ١٩٦٥/٥/٢٣ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٢٢ قاعدة رقم ٥١ ) .

١٠ - لا تستلزم الاقارير قبول المتر له وانما تتردد برده فقط . ( نقض ٢٢/٥/٢٢ المرجع السابق ص ٢٢ قاعدة رقم ٥٢ ) .

١١ - الاقرار لا يكون سبباً لدلوله ، وانما هو دليل تقدم الاستحقاق عليه في زمن سابق . فحكمه ظهور ما اقربه المقر لا ثبوته ابتداء . ويكون الاقرار صحيحاً نافذا ولو كان خالياً من ذكر سببه السابق عليه فاذا اقر الولد لوالده في ورقة حررها بأنه يملك عقاراً معيناً نفذ عليه حكم هذا

الاقرار ولو كان لم يذكر فيه سبب الملك المقر به . ( نقض ٢٦/٢/٦ المرجع السابق ص ٢٢ قاعدة رقم ٥٢ ، نقض ١٩٥١/٤/١٩ مجموعة المكتب الفني السنة الثانية ص ٦٩٢ ، نقض ٧٢/٤/١٢ سنة ٢٤ ص ٥٩٦ ) .

١٢ - اقرار ناظر للوقف بما لا يملك انشاءه أو بما يفسد بمصلحة الوقف . غير ملزم للوقف . ( نقض ١٩٧١/٤/٨ سنة ٢٢ ص ٤٦٧ ) .

١٣ - اقرار الدائن ببراءة دمة المدين من الدين . لا ينطوي ضمناً على التسليم بأسباب انقضاء الدين التي يدعيها المدين . مخالفة ذلك : فساد في الاستئلال . ( نقض ١٩٧١/١١/٢٥ سنة ٢٢ ص ٩٢٦ ) .

١٤ - طلب المدعى عليه رفض الدعوى على أساس انقضاء الدين بالوفاء نفذ أو يعاقب . لا يعد اقراراً قضائياً بعدم الوفاء . ( نقض ١٩٧٠/٤/٢٢ سنة ٢١ ص ٧٠٢ ) .

١٥ - الانذار الرسمي لا يعد اقراراً قضائياً ، لأنه لم يصدر في مجلس القضاء والاقرار الذي يصدر في غير مجلس القضاء لا يكون ملزماً حتماً بل يخضع لتقدير قاضي الموضوع . ( نقض ٧٦/١/٢٧ سنة ٢٧ ص ٣٠٧ ) .

١٦ - الاقرار القضائي هو اعتراف الخصم امام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها عليه اثناء السير في الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة بما ينبنى عليه اقاله خصمه من إقامة الدليل على تلك الواقعة . ( نقض ٢٦/٢/١٩٧٤ سنة ٢٥ ص ٤٢٨ ، نقض ١٩٨٢/٢/٢٨ طعن رقم ٢١٨ لسنة ٨ قضائية ) .

١٧ - الاصل في الاقرار أن يكون صريحاً وان الاقتضاء فيه استثناء من حكم هذا الاصل فلا يجوز قبول الاقرار الضمني ما لم يتم دليل يقيني على وجود قهره . ( نقض ١٩٧٤/٢/٢٦ سنة ٢٥ ص ٤٢٨ ) .

١٨ - اذا تناولت الدعوى جملة وقائع ونازع الخصم في بعضها ولم ينازع في بعضها الاخر فانه يجوز للمحكمة أن تعتبر عدم منازعته بمثابة التسليم والاقرار الضمني بها . ( نقض ٦١/٥/٤ سنة ١٢ ص ٤٣٧ ) .

**تعليق :** هذا الحكم محل نظر ذلك أن منازعة الخصم في بعض الوقائع التي تناولتها الدعوى ليس معنادا لقراره بالبعض الآخر لأنه لا يجوز قبول الإقرار الضمني ما لم يتم دليل يقيني عليه والأصح في تقديرنا أنه يجوز للمحكمة في هذه الحالة بأن تعتبر عدم منازعة الخصم في بقى الوقائع قرينة على صحتها وليس إقرارا ضمنيا من الخصم .

- ١٩ - أقوال الخصم بالمجادلة في الحق ومناقشته والتي لا تتضمن اعترافا خالصا به لاتعد إقرارا . ( نقض ٦٧/٦/٦ سنة ١٨ ص ١٢٠٣ ) .
- ٢٠ - إبداء الخصم رغبته في تسوية النزاع لا يفيد إقراره بحق خصمه . ( نقض ٦٧/١/١٧ سنة ١٨ ص ١٢٠ ) .

٢١ - يشترط في الإقرار أن يكون صادرا من المقر عن قصد الاعتراف بالحق المدعى به في صيغة تفيد ثبوت الحق المقر به على متبيل الجزم واليقين وأن يكون تعبير المقر تعبيرا عن إرادة جدية حقيقية . فلا يعد من قبيل الإقرار الملزم ما يصدر عن الشخص من عبارات بقصد التوعد أو المجاملة طالما أنه لم يقصد من الأدلاء بها أن يتخذها من وجهت إليه دليلا عليه . ( نقض ٤/٢ / ٧٨ طعن رقم ١٠٦٢ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٢٢ - إذا كان اعتراف ملاك أرض مقامة عليها ثلاجة بحق الخصم في ملكية نصف الثلاجة والانتفاع بهذه الأرض والمباني في أغراض إدارتها - هو إخبار بملكية مباينة ليس هو سندها بل دليلها - فإنه يعتبر تصرفا إقراريا ويكون حجة على المقر دون حاجة إلى تسجيل . ( نقض ٧٢/١/٢٠ سنة ٢٣ ص ٧٦ ) .

٢٣ - إذا كان عقد البذل لم يسجل فإنه لا يجوز الاستناد إليه في طلب تثبيت ملكية النقدر الوارد به . الإقرار القضائي الصادر من ورثة أحد المتبادلين بأحقية المتبادل الآخر للمساحة المتبادل عليها لا يصلح سندا لطلب تثبيت الملكية إذ ليس من شأنه أن ينقلها ولا يعد أن يكون مجرد تأييد لعقد البذل العرفي الذي لا يترتب عليه نقل الملكية لعدم تسجيله . ( نقض ١٢/٢٥ / ٦٩ سنة ٢٠ ص ١٣٣٨ ) .

٢٤ - الإقرار . شرط سريلانه . وجوب صنوره من المقر أو ممن له صفة في الإقرار عنه . ( نقض ٧٨/١١/١٦ طعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٤ قضائية ) .

٢٥ - الإقرار وفقا لنص المادة ١٠٢ من قانون الإثبات هو اعتراف الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها وذلك أثناء سير الدعوى وتحصيل توافر الأركان اللازمة لاعتبار الإقرار الصادر من أحد الخصوم



اقرار قضائيا ملزما له — وعلى ما جرى بهمضاء هذه المحكمة — من الأمور التي يخالفها واقع مما يترك أمر تقديره لمحكمة الموضوع ، وإن كان الثابت أن الطاعة لم تتمسك أمامها بهذا الدفاع ، فإنه لا يقبل منها التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . ( نقض ١٩٧٨/٥/٣١ سنة ٢٩ من ١٢٦٧ ) .

### مادة ١٠٤

#### الاقرار حجة قاطعة على المقر .

ولا يتجزأ الاقرار على صاحبه إلا إذا انصب على وقائع متعددة وكان وجود واقعة منها لا يستلزم حتما وجود الوقائع الأخرى .  
هذه المادة تطابق المادة ٤٥٩ من القانون المدني .

#### الشرح :

معنى أن الاقرار حجة على المقر أن الواقعة التي أقر بها الخصم تصبح في غير حاجة إلى الإثبات يأخذ بها القاضي واقعة ثابتة بالنسبة إلى المقرر والحجة هنا قاطعة لا يجوز إثبات عكسها وترجع هذه الحجة القاطعة إلى أن الاقرار إعفاء من الإثبات ذلك أن الخصم إذا ادعى واقعة وجب عليه إثباتها فإذا أقر خصمه بهذه الواقعة كان معناه أنه يعفيه من هذا الإثبات فتصبح ثابتة لا لأن دليلا أثبت بها بل لأنها في غير حاجة إلى الإثبات ولكن هذا لا يمنع من أن يظعن المقر في اقراره بأنه صوري أو أنه وقع نتيجة غلط أو تدليس أو إكراه أو أنه صدر منه وهو ناقص الأهلية ولا يكون هذا رجوعا عن الاقرار بل هو إلغاء له كما يجوز للمقر أن يدفع بأن الاقرار صوري وتسري قواعد إثبات الصورية في هذه الحالة على أساس أن الاقرار من أقوى الأدلة ويشبه في أنه الدليل الكتابي فكلاهما له حجة ملزمة لمن صدر منه وحجية ملزمة للقاضي وكما يجوز للقاضي أن يطرح الدليل الكتابي إذا بدا له ظاهر التزوير يجوز له أن يطرح الاقرار إذا كان ظاهر الحال بكذبه وكما يجوز لكل ذي مصلحة أن يثبت ما يخالف الكتابي يجوز له أن يثبت ما يخالف الاقرار ويكون إثبات العكس طبقا للقواعد العامة أي بالكتابة فيما يتعلق بالأعمال القانونية التي تزيد قيمتها على عشرين جنيها وبكافة الطرق فيما عدا ذلك وإذا ثبت صورية الاقرار سقطت قيمته كدليل ولا يعيب الاقرار ولا ينقص من قوته عدم ذكر سبب له لأن الاقرار مقرر للحق لا منشئ له وقد قالت محكمة النقض أن الاقرار لا يكون سببا لدلوله وإنما هو دليل تقدم الاستحقاق

عليه في زمن سابق لحكمه ظهور ما اقر به المقر لا ثبوته ابتداء ويكون الاقرار صحيحا نافذا ولو كان خاليا من ذكر سببه السابق عليه .

والاقرار حجة قاصرة على المقر فلا يتعداه الى غيره فاذا اقر أحد الشركاء بدين على الشركة لا يتعدى الى باقى الشركاء غير أن الاقرار يتعدى الى الورثة باعتبارهم خلفا عاما أما اقرار أحد الورثة فلا يسرى على غيره من الورثة وقد يكون الاقرار مستوفيا للشرائط المتقدمة ولكن فيه غشا بالنسبة للغير فلا يعمل به القاضى كما اذا اوقع دائن حجزا على مدينة فرفع آخر دعوى استرداد الأشياء المحجوزة بحجة أنها ملكه لا ملك المدين واعترف له المدين بذلك فإنه يصح للقاضى الا يعبا بهذا الاعتراف اذا تبين له من ظروف الدعوى أن الغرض من هذا الاقرار الاضرار بالدائن الحاجز .

### تجزئة الاقرار :

المبدأ المقرر فى المادة فى فقرتها الثانية هو أن الاقرار لا تجوز تجزئته فاما أن يؤخذ به كله أو يترك كله فلا يستطيع المقر له أن يأخذ من الاقرار ما ينفعه ويترك ما يضره على أن مسألة عدم التجزئة لا تعرض بالنسبة الى كل صور الاقرار اذ يقسم الشراح الاقرار القضائى فيما يتعلق بالتجزئة الى ثلاثة انواع بسيط واقرار موصوف واقرار مركب .

فالاقرار البسيط هو ما كان اعترافا تاما من المدعى عليه بما يدعيه المدعى دون تعديل فيه كما اذا ادعى الدائن انه اقترض المدعى عليه مبلغا معيناً بمائة قدرها ٦٪ ابتداء من تاريخ معين فاعترف المدعى عليه بالقرض وقيمته وتاريخه وبالفوائد وسعرها فهذا الاقرار كله فى مصلحة الدائن ولا محصل للبحث فى تجزئته ويتعين على المقر فى هذه الحالة أن يثبت براءة ذمته من الدين طبقا لقواعد الاثبات العامة .

أما الاقرار الموصوف فهو اقرار الشخص بما ادعاه المدعى لا كما هو بل موصوفا بوصف آخر يعدل فيه كما اذا ادعى الدائن ديننا باتا حالا فاقتر المدعى عليه بالدين مضافا الى أجل أو معلقا على شرط أو اذا طالب المدعى المدعى عليه برد منقول كان مملوكا لمورث الاول فاقتر المدعى عليه بأن هذا المنقول فى حياته وأنه تسلمه من المورث على سبيل الهبة وحكم هذا الاقرار انه لا يتجزأ على صاحبه فاما أن يأخذ الدائن الاقرار كله موصوفا كما هو أو بطرحه كله وليس له أن يجزئه فيقتصر على اقرار المدين بالدين ويدع الوصف الذى دخل على الدين من أجل أو شرط ويلقى عبء اثباته على المدين فاذا أخذ

بالاقرار كله كان الثابت بهذا الاقرار هو الدين موصوفاً بالاجل أو الشرط وإذا طرح الاقرار كله لم يثبت شيء بالاقرار المطروح وعلى الدائن اثبات ما ادعاه كما لو لم يكن هناك أي اقرار فيتعين عليه أن يثبت الدين وعلى المدين أن يثبت الاجل أو الشرط ويجوز أيضاً أن يتخذ الدائن من الاقرار طريقاً لإثبات القرض في ذاته ثم يثبت هو - لا المدين - أن القرض قد حل أجله أو أنه غير معلق على شرط وهو مقيد في هذه الحالة بالقواعد العامة في الإثبات والتي لا تجيز للدائن أن يستتبع من الاقرار ما هو في صالحه ويلقى على المقر عبء اثبات ما ليس في صالحه فإن هذا يعتبر تجزئة للاقرار ولا تصح التجزئة في الاقرار الموصوف .

والاقرار المركب هو الاقرار بالواقعة المدعى بها مصحوبة بواقعة أخرى تترتب عليها نتائج تؤثر في نتائج الواقعة الاولى كما اذا ادعى شخص على اخن بمبلغ اقترضه اياه فاقر المدعى عليه بأنه اقترض فعلاً هذا المبلغ ثم وفاه أو أن الدين انقضى بالتجديد أو بالمقاصة والفرق بين الاقرار المركب والاقرار الموصوف - وكلاهما يشتمل على واقعة أصلية وواقعة مرتبطة بها - أن في الاقرار الموصوف تقترن الواقعة المرتبطة بالواقعة الأصلية من وقت نشوء الواقعة الأصلية أما في الاقرار المركب فالواقعة المرتبطة لا تقترن بالواقعة الأصلية من وقت نشوئها بل تستجد بعدها والأصل في الاقرار المركب أنه لا يتجزأ أيضاً على صاحبه فإذا اقر المدين أنه اقترض مبلغاً ولكنه وفاه فاما أن يأخذ الدائن بالاقرار كله فيخسر دعواه أو يطرح الاقرار كله وعليه أن يثبت الدين وعلى المدين أن يثبت الوفاء أو يستتبع الاقرار بالقرض وحمل هو عبء اثبات أن المدين لم يقم بوفائه . والذي لا يجوز هو أن يستتبع الاقرار بالقرض ويلقى عبء اثبات الوفاء على المدين ، فإن هذا يعتبر تجزئة للاقرار حيث لا تصح التجزئة وكذلك يكون الحكم فيما اذا اقر المدين بأنه اقترض المبلغ ولكن الدين انقضى بالتجديد أو انقضى بالابراء ، ففي هاتين الحالتين لا يتجزأ الاقرار على صاحبه ولا يجوز للدائن أن يستتبع من الاقرار ما هو في صالحه أي واقعة الديونية ويلقى على المدين عبء اثبات ما ليس في صالحه أي واقعة التجديد أو واقعة الابراء والمشارك في الاحوال الثلاث المتقدمة - وهي الاقرار بالدين والوفاء والاقرار بالدين وانقضائه بالتجديد والاقرار بالدين والابراء منه - أن الواقعة المرتبطة تستلزم حتماً وجود الواقعة الأصلية فالوفاء بالدين يستلزم حتماً وجود الدين قبل ذلك وكذلك تجديد الدين والابراء منه كل منهما تستلزم حتماً سبق وجود دين حصل فيه التجديد أو وقع فيه الابراء ومن ثم لا يمكن للواقعتين الواقعية الأصلية والواقعة المرتبطة بها أن تنفك أحدهما عن الأخرى فهما متلازمان ولا تصح فيهما التجزئة أما اذا كانت الواقعة المرتبطة لا تستلزم حتماً وجود الواقعة الأصلية فإن الاقرار



يتجزأ كما اذا اقر المدين بالقرض مسع وقوع المقاصة فيه بدين اخسر فهنا لا يوجد تلازم بين الواقعتين اذ ان دين القرض منفصل عن الدين الذي يدعى المدين وقوع المقاصة فيه ووجود أحدهما لا يستلزم حتما وجود الآخر ، ومن ثم كان الفصل بينهما ممكنا ، وصحت التجزئة في الاقرار . فاذا اقر المدين بالقرض ولكنه ادعى انه سقط بالمقاصة كان للدائن في هذه الحالة ان يجزئ الاقرار على المدين فيجعل القرض ثابتا بالاقرار ويلقى على المدين عبء اثبات ان له ديناً في ذمة الدائن كان سببا في وقوع المقاصة وبالنسبة للاقرار بالدين مع وقوع المقاصة فيه فان الرأي الراجح على ما تقدم هو جواز التجزئة ( السنيهوري في الوجيز ص ٦٨٤ ورسالة الاثبات لنشأت ص ٤٨٢ ) غير ان هناك رأيا آخر ذهب الى انه لا يجوز تجزئة الاقرار في هذه الحالة استنادا الى ان من اقر بالدين وبالمقاصة لم تتجه ارادته مطلقا الى اعتبار الدين ثابتا في ذمته بل انه قصد بالاقرار في هذه الصورة انكار مديونيته وقت المطالبة ( الصده في الاثبات ص ١٨١ وسليمان مرقص في اصول الاثبات ص ١٠٥ ) وقد أخذت محكمة النقض بالرأي الاول في حكمها الصادر بجلسة ٦٣/٥/٢ وسيرد في نهاية التعليق على المادة .

ويتجزأ الاعتراف اذا ادعى شخص على آخر بجملة تعهدات فاعترف بالبعض وانكر البعض بمعنى انه يحكم بالتعهدات المعترف بها .

ويلاحظ انه اذا كانت هناك وقائع قانونية مختلفة صدر بشأنها اقرار في خلال استجواب معين فتعدد الوقائع يستتبع تعددا مقابلا في الاقرارات حتى ان كلا منها يعتبر اقرارا مستقلا ويلزم من ذلك اعتبار كل اقرار من هذه الاقرارات وحدة قائمة بذاتها لا تقبل التجزئة بمفردها ، وان كان مجموع الاقرارات مجزأ في جوهره . ويعتبر الاقراران متى ورد على الواقعة المتنازعة اقرارا كاملا يتاثر بسائر الاقرارات المتعلقة بوقائع اخرى .

ويذهب الأستاذ نشأت الى انه حتى في الأحوال التي لا تصح التجزئة فيها فانه تصح التجزئة اذا كان هناك تناقض في أقول المقر كما اذا ادعى شخص على آخر ديناً فقال انه هبة ثم اعترف بأنه دين وادعى انه وقاه . كذلك يرى ان الاعتراف يتجزأ اذا كانت الواقعة الثانية مستحيلة و كأن الكذب فيها ظاهرا كما اذا قال شخص رفعت عليه دعوى بدين انه اخذ المبلغ لشراء أسهم للمدعى وتبين انه اشتراها باسمه إذ باستبعاد الواقعة الثانية في هذه الأحوال يصبح الاقرار بسيطا كما يرى ان الاعتراف ايضا يتجزأ اذا اعتبر مبنيا للثبوت بالكتابة فقط أما اذا كان الاعتراف فيه خموض أو ليس فيجب أولا معرفة مقاصد المعترف ثم البحث فيما اذا كان الاعتراف قابلا

للتجزئة أم لا طبقا لقواعد المتقدمة ويكون ذلك بتفسير اعتزاله طبقا لقواعد التفسير القانونية التي تفسر بها المشارطات .

ويتعين ملاحظة انه سواء كان الاقرار موصوفا او مركبا فانه للمدعى ان يثبت ان الواقعة المضافة غير صحيحة فليس هناك ما يمنع قانونا من ان يستبقى الدائن من الاقرار ما هو في صالحه ويحضر بدليل يقدمه هو ما ليس في صالحه عن الاقرار فاذا اقر المدين بالدين ولكنه ادعى انه معلق على شرط او مضاف الى اجل جاز للدائن ان يستبقى الاقرار بالدين ثم يكون عليه ان يقدم الدليل على ان هذا الدين الذي اقر به المدين لم يكن معلقا على شرط او مضافا الى اجل واذا ادعى شخص على آخر ديناً اقر به ولكنه ادعى انه وفاء جاز للمدعى ان يثبت عدم حصول الوفاء وليس في هذا مخالفة للقانون لان المستنع قانونا هو ان يستبقى الدائن من الاقرار ما هو في صالحه وي طرح منه ما يعد في غير صالحه .

كذلك يتعين ملاحظة ان اثبات عدم صحة الواقعة المضافة انما يكون بنفس الطرق التي كان يمكن بها اثبات الواقعة الاصلية فاذا كانت الواقعة المعترف بها تصرفا قانونيا بما يوجب القانون اثباته بالكتابة فلا يجوز اثبات عدم صحة الواقعة المضافة الا بالكتابة فاذا اقر المدين بالدين ولكنه ادعى انه وفاء للدائن وكانت قيمته تزيد على عشرين جنيها فلا يجوز للدائن ان يثبت حصول الوفاء الا بالكتابة ومتى اثبت الدائن عدم صحة الواقعة المرتبطة بالواقعة الاصلية او المضافة اليها وجب استبعادها والاخذ بالواقعة الاصلية واعتبار الاقرار بسيطا قاطع الحجية ومما هو جدير بالذكر انه لا يجوز للمقر ان يتمسك بقاعدة عدم تجزئة الاقرار الا اذا كان المدعى قد استند الى الاقرار باعتباره هو الدليل الوحيد في الدعوى اما اذا كانت الواقعة المدعاة ثابتة بدليل اخر وكان هذا الدليل كاملا فلا حاجة الى المدعى للتمسك بالاقرار واذا كان الدليل الذي قدمه المدعى ناقصا جاز له ان يتمسك بالاقرار باعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة متى كان من شأن الاقرار ان يجعل الواقعة المدعى بها قريبة الاحتمال فيستطيع تكملة الدلالة المستمدة من الاقرار بالبيينة والقرائن ولا يجوز للمدعى عليه ان يتمسك في هذه الحالة بقاعدة عدم تجزئة الاقرار لان المدعى انما يستعمل حقه في الاثبات وفقا للقواعد العامة .

وتكليف الاقوال المنسوبة الى الخصم وما اذا كانت تعتبر صادرة او غير صادرة في مجلس القضاء مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض وكذلك الشأن فيما يتعلق بحجية الاقرار القضائي وكونه يجوز او لا يجوز الرجوع فيه او كونه يقبل التجزئة او لا يقبلها كلها مسائل قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض بشرط اثارها امام المحكمة الموضوع اذ لا يجوز التمسك بها لأول مرة



امام المحكمة النقض . ( قانون الاثبات للمستشار محمد عبد اللطيف الجزء الثاني من ٢٦٧ وما بعدها ) .

ويعتبر الاقرار الذي يصدر في دعوى غير الدعوى المتعلقة بموضوع الاقرار اقراراً غير قضائي يخضع لتقدير القاضي .

### الاعتراف غير القضائي :

يشترك الاعتراف غير القضائي مع الاعتراف القضائي في طبيعته من حيث انه عمل قانوني اخباري من جانب واحد وانه يعتبر بمثابة عمل من أعمال التصرف وانه حجة قاصرة ويختلف عنه في انه لا يصدر في مجلس القضاء في ذات القضية المتعلقة بالمقر به فالاعتراف الذي يصدر في مجلس القضاء في قضية أخرى ولو كانت بين نفس الخصوم يعد في الدعوى الأخرى اقراراً غير قضائي ومن أمثلة الاعتراف غير القضائي أيضاً الاعتراف الصادر في تحقيق تجريه النيابة أو في محضر جمع استدلالات أو في تحقيق إداري أو شفاهة غير انه يجب التمييز بين اثبات قيام الاعتراف وبين حجته في الاثبات فهو يقوم بصدوره من المقر شفويًا أو في ورقة مكتوبة فان كان شفويًا وانكره من نسب اليه وجب على من يحتج به أن يثبت أولاً صدوره من خصمه ويخضع في ذلك للقواعد العامة في الاثبات فاذا كانت قيمة الدعوى لا تزيد على عشرين جنيتها جاز له اثبات صدور الاعتراف من خصمه بالبينة والقرائن وان زادت قيمة الدعوى على هذا المقدار لم يجز اثبات صدور الاعتراف إلا بالكتابة أو بشهادة الشهود في الحالات التي يجوز فيها الاثبات بذلك استثناء كوجود مانع أو مبداً ثبوت بالكتابة وفقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن على انه يصح ان يعترف المقر امام القضاء بالاعتراف الشفوي الصادر منه خارج القضاء فيصبح الاعتراف غير القضائي ثابتاً باقرار قضائي وذهب رأي آلى انه يبقى مع ذلك اقراراً غير قضائي لان الاعتراف هنا ليس اقراراً بالدعوى ذاتها بل هو اقرار بالاعتراف الصادر خارج القضاء ويذهب الرأي الآخر الى ان الاعتراف غير القضائي يصبح ثابتاً باقرار قضائي فيكون له من الثبوت والحجية ما يجعله حجة قاطعة على المقر فلا يجوز الرجوع فيه ولا تجزئته كما هو السائد في الاعتراف القضائي ( راجع في تأييد الرأي الأول الوسيط للسنهوري الجزء الثاني الطبعة الثانية ص ٦٢٥ وراجع في تأييد الرأي الثاني قانون الاثبات لمحمد عبد اللطيف الجزء الثاني ص ٢٧٣ وسليمان مريض في الاعتراف واليمين ص ٨٤ ) .

ونحن نميل الى الرأي الأول لانه هو الذي يتفق وصحيح القانون .  
وأذا كان الاعتراف غير القضائي في ورقة مكتوبة كان هذا الاعتراف مسروراً



الطريق لاثبات الدعوى ذاتها بعد أن ثبت قيلمه بهذه الورقة فإذا ما ثبت قيام الاقرار غير القضائي على النحو المتقدم كانت له حجية في الاثبات تتبع الى حد كبير الصورة التي قامت به فإن قامت به صورة اقرار مكتوب فله قوة الكتابة التي تضمنته رسمية كانت او عرفية ومن ثم يكون الاقرار غير القضائي الوارد في ورقة رسمية له حجية الورقة الرسمية . فهو من حيث صدوره من المقر له حجية كاملة الى حد الطعن بالتزوير . ومن حيث صحة الاقرار في ذاته له حجية على المقر ولكن للمقر اثبات عكس ما جاء في اقراره وانه لم يكن الا اقرارا سوريا او اقرارا متوطا عليه بينه وبين خصمه على الا يثبت ذلك الا بالكتابة لانه يثبت عكس ما جاء في ورقة مكتوبة .

غير أن الخلاف ثار في الفقه والقضاء حول الاثر القانوني للاقرار غير القضائي فذهب رأى الى انه يخضع للقواعد العامة فهو حجة على المقر ما لم يثبت عدم صحته وهو قابل للتجزئة وهو كذلك قابل للرجوع فيه في الحدود التي تسمح بها القواعد العامة أي لغير علط في القانون وأضافوا انه ليس له حجية قانونية ملزمة للقاضي فله سلطة واسعة في تقدير قوته في الاثبات ذلك ان صاحبه يكون عادة اقل حيطة في أمره واقل تمعنا في عواقبه مما لو كان اقرارا صادرا امام القضاء كما وان تجزئته أو عدم تجزئته تخضع لتقدير القاضي فيجوز له ألا يجزئ اقرار الدائن بالدين وبالمقاصة وله أن يقبل التجزئة وحجة القائلين بهذا الرأي أن القانون قد نص على الاقرار القضائي وعين اثاره ولم ينص على الاقرار غير القضائي فدل بذلك على أنه قصد أن يترك للقاضي تقدير قوة هذا النوع من الاقرار وما يقترب عليه من اثار ( الوسيط للسنهوري الجزء الثاني الطبعة الثانية ص ٦٢٧ وما بعدها والاثبات محمد عبد اللطيف الجزء الثاني ص ٢٧٤ ) وذهب رأى ثان ان الاقرار غير القضائي يخضع لتقدير محكمة الموضوع فلها أن تعتبره دليلا كاملا أو مبدا ثبوت بالكتابة أو قرينة حيث يجوز الأخذ بالقرائن غير انه خالف الرأي الاول من ناحية جواز تجزئته قائلا بانه لا تجوز تجزئته ولايجوز العدول عنه اذا لم يكن هناك خطأ في الوقائع ( رسالة الاثبات لنشأت الجزء الاول ص ٤٩٠ ) أما أصحاب الرأي الثالث فيقولون ان الفرق بين نوعي الاقرار لا يمس طبيعتهما في شيء وانما يتعلق بخلاف صدور الاقرار في مجلس القضاء أو في غيره ونظرا لأن ظسروف صدور الاقرار في مجلس القضاء ليس من شأنه سوى توفير الثقة في جدية الاقرار فانه من الصعب التسليم باختلاف اثار الاقرار غير القضائي متى ثبتت جديته عن اثار الاقرار القضائي وتعينت المساواة بينهما في احكامهما ورتبوا على ذلك انه متى ثبت للقاضي ان الاقرار غير القضائي هو فعلا اقرار صحيح تعين عليه الأخذ به كما يتعين عليه الأخذ بالاقرار القضائي لاتحاد العلة في

## الاقرار فى الشريعة

الحالتين وهو توافق قصد المقر ان يرتبط باقراره ووجب عليه الا يسمح بالعدول عنه لغیر سبب يبطله لان الإقرار يستمد صفة اللزوم من كونه عملا قانونيا يتم بإرادة واحدة لا من صدوره فى مجلس القضاء ولزمه أن يراعى عدم تجزئة الاقرار لان عدم التجزئة نتيجة لاتجاه ارادة المقر لا لصدور الاقرار فى مجلس القضاء ( أصول الاثبات لسليمان مرقص ١٠٩ والاثبات للصدده ص ١٨٤ ) ٠ غير أن الراى الاول هو الراجع فقها وقضاء هو ما أخذت به محكمة النقض فى أحكامها المتواتره والتي ستورد فى نهاية التعليق على المادة ٠

### الاقرار فى الشريعة الاسلامية :

الاقرار فى الشريعة الاسلامية حجة قاصرة على المقر لا يتعداه الى غيره فيؤخذ به المقر وحده دون سواه لان المقر لا ولاية له على نفسه فيسرى كلامه عليه دون سواه وحكم الاقرار هو ظهور ثبوت المقر به لا اثباته ابتداء بواسطته فاذا أقر لزيد فى الماضى بسبب آخر غير الاقرار كالقرض والميراث وليس الاقرار هو الذى أثبتته وهكذا يقال فى جميع الأشياء المقر بها ويتبنى على هذا نه متى صدر الاقرار مستوفيا شرائطه الشرعية يحكم بملكية المقر له للمقر به بدون حاجة الى قبول منه ولا تصديق لان الاقرار أخبار وهو لا يحتاج فى ثبوته الى تصديق وقبول هذا فى حق التمليك وأما فى حق الرد فيعتبر الاقرار انشاء كما سبق فيرتد بالرد ويبطل به ٠ والاقرار يكون باللفظ صراحة أو دلالة فيكون صراحة اذا كان باللفظ الدال صراحة على الاخبار بثبوت الحق المقر به للمقر له نحو أن يقول لفلان عندى مائة جنيه ويكون الاقرار دلالة عندما لا يكون اللفظ موضوعا بحسب معناه اللغوى ليفيد الاخبار بثبوت الحق المقر به للمقر له على المقر الا أن يستلزمه ويدل عليه وذلك نحو أن يقول رجل لآخر لى عليك مائة جنيه فيرد عليه الآخر قد أخذتها أو تقاضيتها أو أجلى بها وقد يكون الاقرار بالإشارة وهو لا يكون بالإشارة حيث أمكنت العبارة الا فى مسائل استثنائية لا يفرض فى مسائل الاحوال الشخصية منها الا الاقرار بالنسب فاذا قيل لرجل هذا ابنك وأشير الى غلام مجهول النسب يولد مثله لمثله فأشار برأسة أى نعم كان مقرا بنسبه ويعامل باقراره وقد يكون الاقرار بالكتابة فيجوز بالكتابة كما يجوز بالعبارة والظاهر فى الفقه الاسلامى أن العبارة فى الاقرار المكتوب بالاشهاد عليه فان لم يستشهد المقر على كتابه بشهود فالكتاب لا يصلح اقرارا وذلك كما ورد فى الفتاوى الهندية فاذا ادعى رجل على آخر ان له عليه الف درهم وأخرج بذلك صكا مكتوبا بخط المدعى عليه مفيدا انه يقر بأن عليه للمدعى ذلك المقدار فأقر المدعى عليه بالخط وانكر المال الذى فى الصك الزم المدعى عليه بالمال المدعى به .

والسكوت فى بعض المواضع يجعل الساكت مقرا بالحق سكوته كما

## الاقرار في الشريعة

يجعل المتكلم مقرا والحق بكلامه وان كان هذا مخالفا للقاعدة الفقهية وهي انه لا ينسب لساكت قول الا انهم استثنوا من ذلك مسائل جعلوا الساكت فيها كالتكلم منها :

- ١ - سكوت البكر عند استثمار وليها قبل التزويج ويغده عند علمها به اذا زوجها الولي يكون رضا كقولها رضيت أو أجزت .
  - ٢ - سكوتها عند قبض المهر لو قبض المهر أبوها أو زوجها يكون اذا منها بقبضه الا أن تقول له لا تقبض مهرى .
  - ٣ - سكوت الصبية اذا بلغت بكرا يكون مبطلا لخيار بلوغها وان كان لا يصلح للتي بلغت ثيبا .
  - ٤ - سكوت الوالد بعد تهنئة الناس له بالولد بعد ولادته اقرار منه بأنه ابنه فليس له أن ينفيه بعد ذلك .
  - ٥ - سكوت أب البنت عند رؤيته زوجته تدفع لها في تجهيزها أشياء من بيته يعتبر اذا منه لها في ذلك فليس له بعد ذلك استرداد ما دفع .
- غير انه مما لا يعتبر فيه السكوت اقرارا :

- ١ - اذا زوجت البالغ نفسها من غير كفء بدون إذن وليها فسكت فلا يعتبر سكوته رضا ولا يبطل به حق مطالبة التفريق بينها وبين زوجها وان طال الأمد ما لم تلد منه .
  - ٢ - اذا تزوجت امرأة فوجدت زوجها عينا فسكت لا يعتبر سكوتها رضا منها ولها حق المطالبة بالتفريق بينها وبين زوجها وان أقامت معه سنين .
- وشروط صحة الاقرار في الشريعة كثيرة بعضها يرجع الى المقر وبعضها يرجع الى المقر به وبعضها يرجع الى صيغة الاقرار فالشروط التي يجب تحققها في المقر هي :
- ١ - العقل فلا يصح اقرار المجنون والصبي غير المميز .
  - ٢ - البلوغ فيشترط في المقر أن يكون بالغاً ما لم يكن صبياً مميزاً مانوناً له بالادارة .

- ٣ - الطوع والرضا فلو كان مكرها لم يصح اقراره لقيام دليل الكذب وهذه العلة عامة في كل الأقارير .
- ٤ - اليقظة فلا يصح اقرار النائم .

- ٥ - الصحو فاقرار السكران غير صحيح الا ان السكران اما أن يسكر بطريق محظور أو يسكر بطريق مباح فان سكر بطريق محظور كان مكلفاً شرعاً واخذ باقراره زجراً له الا في حالات ما ورد منها في الاحوال الشخصية هي تزويج الصغيرة بأهل من مهر مثلها فيصح من أبيها وهو صاح ولا يصح منه



## الاقرار في الشريعة

وهو سكران وان سكر بطريق مباح كشراب مكره ومضطر وشرب دواء لا تعتبر تصرفاته ولا اقراراته بجميع انواعها بل يكون حكمه حكم المغنى عليه .

٦ - ان يكون المقر معلوما بعينه غير مجهول .

٧ - الا يكون متبهما في اقراره لان التهمة تخل برجحان جانب الصدق على جانب الكذب ولان الاقرار شهادة على النفس وهي مما ترد بالتهمة كأن يقر المريض مرض الموت لو ارثه بدين فان اقراره لا يصح .

٨ - الا يكون مجورا عليه لسفه .

٩ - ان يكون جادا لا هازلا .

اما الشروط التي يجب تحققها في المقر له هي :

١ - ان يكون محقق الوجود وقت الاقرار حقيقة أو شرعا فمثال محقق الوجود حقيقة أن يقر لحمل فلانة بألف جنيه ميراثا تركها له أبوه ومثال المحقق الوجود شرعا كما اذا أقر لحمل امرأة معتدة من طلاق بائن ثم جاء الولد لاكثر من ستة شهر من وقت الاقرار .

٢ - الا يكون مجهولا جهالة فاحشة .

والشروط التي يجب تحققها في المقر به :

١ - الا يكون محالا عقلا أو شرعا والمحال عقلا كان يقر على نفسه بدين في تاريخ معين لشخص كان قد توفي قبل هذا التاريخ أو يقر بدية عن شخص لم يقتل والمحال شرعا ان يقر لو ارث من نصيبه بأكثر من المقدر له شرعا كأن يقر والد لابنته بجميع تركته فالاقرار بالمحال عقلا أو شرعا باطل .

٢ - ان يكون مما يجزى فيه التعامل فلو كان تافها لا يصح الاقرار به ولا يجوز الأمر بتسليمه كما لو أقر بحبة حنطة أو بحفنة من تراب .  
والشروط التي يجب تحققها في صيغة الاقرار :

١ - ان تكون منجزة لا معلقة على شرط فلو كانت معلقة على شرط لم يصح الاقرار على تفصيل في ذلك .

٢ - ان تكون مفيدة في ثبوت الحق المقر به على سبيل اليقين والجزم فلو كانت مشتملة على ما يفيد الشك أو الظن كان الاقرار باطلا لا يؤخذ به صاحبه سواء كان ذلك اتيا من جهة اللغة أو من جهة العرف .

٣ - ان تكون بالعبارة اذا كان المقر به حدا من حدود الله تعالى .

٤ - ان تكون بين يدي القاضي اذا كان المقر به حدا حالصا لله تعالى كالزنا وشرب الخمر والسرقه .

والسائد في الفقه الحنفى انه متى أقدم المقر بشيء كان مقسرا به وما يستتبعه عادة وان لم ينص عليه صريحا .

## الاقرار فى الشريعة

### تجزئة الاقرار فى الشريعة :

الراجع فى الفقه الحنفى أن الاقرار يجوز تجزئته فاذا أقر بحق لغيره ووصفه بما فيه مصلحته وكذبه فيه المقر له لم يصدق فيه المقر ان كان الوصف مما يعرض للشئ ولا يثبت الا بالشرط وصدق ان كان مما يثبت للشئ مسن أصله من غير شرط وينبنى على ذلك أنه اذا أقر لآخر بالف جنبيه مؤجلة وقال المقر له هي حالة صدق فى ذلك المقر له ولزم الدين حالا لأنه أقر بحق على نفسه وادعى الاجل على غيره فأقراره مقبول فى حق نفسه ودعواه الاجل على غيره لا تقبل الا ببينة واذا أقر لآخر بمائة من الجنيهات الورقية فكذبه المقر له وادعى أن الجنيهات ذهبية صدق المقر فيما نكر لان الورقة وصف ملازم للجنيهات الورقية لا ينفك عنها فهو نوع لا عارض يثبت بالشرط والقول فى النوع للمقر وفى العارض للمقر له ومن ثم لا يجوز تجزئة الاقرار فى الوصف الملازم لشئ ويجوز تجزئته فى الوصف العارض .

### اثر الاقرار فى الشريعة :

الاقرار فى الفقه الاسلامى حجة قاصرة على المقر لان اقرار الانسان حجة على نفسه لا على غيره لانه على غير شهادة أو دعوى ولذلك أجاز الفقهاء سماع البينة بعد الاقرار لان الاقرار قاصر والبينة متعدية فاذا أقر أحد الورثة بالدين على الميت فأراد الدائن اقامة البينة ليتعدى الحكم الى بقية الورثة كان له ذلك وكذا اذا أقر جميع الورثة بالدين على الميت تقبل أيضا بينة الدائن لانه كما يحتاج الى اثبات الدين فى حقهم يحتاج أيضا الى اثباته فى حق دائن آخر .

ومتى قام الاقرار صحيحا مستوفيا جميع شروطه الشرعية ألزم المقر ووجب عليه تسليم المتر به الى المقر له ولا يقبل منه بعد ذلك دعوى انه كاذب فى اقراره اذا كذبه المقر له فيها فليس له أن يقيم البينة على كذبه ولا أن يطلب تحليف خصمه على نفيه وهذا عند الطرفين لأن الاقرار حجة ملزمة شرعا كالبينة بل هو أولى لان احتمال الكذب فيه أبعد وهو القياس وقال أبو يوسف اذا ادعى المقر أو ورثته الكذب فى الاقرار حلف المقر له ان كان حيا أن المقر كاذب فى اقراره وهذا مادام المقر لم يصير محكوما عليه بالاقرار فان صار محكوما عليه بالاقرار لم يحلف له المقر له ولا ورثته بالاتفاق وقول أبى يوسف هو الاستحسان وعليه الفتوى .

ومن أنواع الاقرار التى سنعرض لها الاقرار بالنسب لأهميته .  
الاقرار بالنسب هو الاقرار بالوارث وهو نوعان :

## الاقرار فى الشريعة

١ - اقرار الشخص بوارث .

٢ - اقرار الوارث بوارث .

فبالنسبة للنوع الاول يصح الاقرار بالوارث فى حق ثبوت النسب بشروط هى :

١ - ان يكون المقر به محتمل الثبوت عقلا فلو كان المقر به الولد يجب ان يكون بحال بحيث يولد مثله لمثله وبحيث يكون الفرق بين سن المقر وسن الولد المقر به اثنتا عشرة سنة ونصفا على الاقل اذا كان المقر رجلا وتسع سنوات ونصفا على الاقل اذا كان المقر امرأة .

٢ - الا يكون المقر بنسبه معروف النسب من غير المقر .

٣ - تصديق المقر به للمقر ان كان فى يد نفسه بان كان بالغا او صبيا مميزا فلو كان فى يد غيره بان كان صبيا غير مميز لم يحتج الى تصديقه لانه فى يد غيره فيصح الاقرار بدونه .

٤ - الا يكون فيه تحميل النسب على غيره لان اقرار الانسان حجة على نفسه لا على غيره .

ويترتب على ما تقدم انه يجوز اقرار الرجل بأربعة :

(أ) الأب المباشر .

(ب) الأم المباشرة .

(ج) الولد المباشر مع مراعاة الشروط السالفة .

(د) الزوجة مع مراعاة الشروط المتقدمة أيضا ومع مراعاة أن تكون صالحة لان تكون زوجة للمقر ساعة الاقرار بالا يكون هناك مانع من الزوجية بها .

ويصح اقرار المرأة بثلاثة :

.. الأب المباشر .

.. الأم المباشرة .

٣ - الزوج .

ولا يجوز اقرارها بالولد لان فيه تحميل النسب على الغير وهو الزوج الا انها اذا كانت متزوجة واقرت بالولد وصدقها الزوج او لم يصدقها وشهدت لها امرأة بالولادة ان جردها الزوج او بتعيين الولد ان لم يجردها او كانت معتدة وصدقها من تعتد لأجله فانه يثبت النسب منها لوجود الاقرار ممن يحمل النسب عليه او لوجود الفرائض الموجب لثبوت النسب فان لم تكن



## الاقرار في الشريعة

متزوجة ولا معتدة وأقرت بالولك أو كانت متزوجة وأقرت به وأدعت انه من غير زوجها المعروف فانه يصح اقرارها في حقها فقط ويثبت نسبه منـها وحدها بدون حاجة الى تصديق أحد ولا شهادته وانما يصح الاقرار من الرجل والمرأة المذكورين بالشروط المذكورة لانه ليس في الاقرار بهم حمل نسب الغير على غيره .

ومتى صح الاقرار بالسالف ذكرهم ثبت نسبهم واستحقوا الميراث في غيرهم ممن فيه صفة تشبه صفتهم فالولك المقر به يساوي الولد الأصلي المعروف والزوجة المقر بها تساوي الزوجة المعروفة من قبل فان أقر بما فيه تحميل النسب على غيره كان أقر بالعم أو الخال أو الاخ أو الجد أو ابن الابن أو بنت الابن أو ما اشبه ذلك مما لا يكون النسب فيه على المقر مباشرة لا يصح هذا الاقرار في حق ثبوت النسب من ذلك الغير ولأجل اثباته لابد من البرهان ويجوز أن يقيمه المقر أو المقر له بالنسب على المقر عليه كما يجوز أن يكون البرهان اقرار رجلين أو رجل وامرأتين من ورثة المقر عليه النسب بالنسب أو تصديق المقر عليه فلو كان للمقر عليه وارث واحد وأقر بالنسب لا يثبت النسب بذلك عند الطرفين وهو الأرجح خلافا لأبي يوسف هذا بالنسبة لثبوت النسب من المقر عليه النسب وأما بالنسبة لبقية الحقوق من الميراث والنفقة وغيرهما فانه يصح بعد الاقرار في حقها بالنظر لنفس المقر بالشروط المذكورة جميعها في حق ثبوت النسب ما عدا شرط عدم تحميل النسب على الغير فانه لا يشترط هنا وينبنى على ذلك أن المقر يعامل باقراره هنا فتلزمه نفقة المقر له ان كان ذا رحم محرم منه بشروطها ويجب عليه ضمه ان كان بكرا بالغة يخشى عليها ويرث منه المقر له ان لم يكن له وارث غيره معروف غير الزوجين سواء كان الوارث قريبا بأن كان صاحب فرض أو عصبه أو بعيدا بأن كان من ذوى الارحام فان كان له وارث معروف من المذكورين غير الزوجين لم يرث معه المقر له أصلا لان النسب لم يثبت بهذا الاقرار فلا يزاحم الوارث المعروف بخلاف ما اذا كان الوارث المعروف أحد الزوجين فانه يرث معه لانه يرد عليهما ( الاصول القضائية في المرافعات الشرعية للأستاذ على قراعة ص ٦٢ وما بعدها وطرق القضاء للأستاذ أحمد ابراهيم ص ٢٢٤ وما بعدها والبدائع الجزء السابع ص ٢٢٨ وتكملة ابن عابدين ٢ ص ٧٨ ) .

### احكام النقض في الاقرار بنوعية القضائي وغير القضائي :

١ - الاقرار المقصود في المادة ٤٠٩ مدني باعتباره حجة قاطعة على المقر هو الاقرار الصادر أمام القضاء اما الاقرار خارج القضاء فهو يخضع للقواعد

العامه اذا لم يرد فى شأنه نص خاص فلمحكمة الموضوع سلطة تقدير قوته فى الاثبات بغير معقب عليها فى ذلك متى كان تقديرها سائغاً ( نقض ١٩٦٧/١/٢٤ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٨ ص ١٧٦ ) .

٢ - الاقرار غير القضائى وان كان لا يعتبر حجة قاطعة على المقر فانه يكون خاضعا لتقدير محكمة الموضوع ولهذه المحكمة بعد تقدير الظروف التى صدر فيها وملابسات الدعوى أن تعتبره دليلا مكتوبا أو مبيأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة كما أن لها ألا تأخذ به أصلا ولا معقب على تقديرها فى ذلك متى بنى على اسباب سائغة ( نقض ١٩٦٧/٢/٩ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٨ ص ٥٥٩ ، نقض ٦٦/٦/٢٢ المكتب الفنى سنة ١٧ ص ١٤٤٢ ، نقض ٦٤/٢/٢٠ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٥ ص ٢٦٢ ، نقض ٨٠/٥/٢٦ طعن ٧٦٢ سنة ٤٢ قضائية . كما يجوز للقاضى تجزئته ( نقض ٦٢/٢/١٩ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٤ ص ١١٨٧ ، نقض ٨٠/٥/٢٦ طعن رقم ٧٦٢ سنة ٤٢ قضائية ، نقض ١٩٨٢/١٢/٢٢ طعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٢ - الحكم بسقوط الخصومة لا يترتب عليه - كمريح نص المادة ٣٠٤ مرافعات سقوط الاقرارات الصادرة من الخصوم ومن ثم فانه ليس ما يمنع المحكمة من الأخذ باقرار صدر فى دعوى أخرى قضى بسقوط الخصومة فيها . ( نقض ٩ مارس سنة ١٩٦٧ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٨ ص ٥٥٩ ) .

٤ - وان كان الاقرار للصادر فى قضية أخرى لا يعد اقراراً قضائياً ملزماً الا انه يعتبر من قبيل الاقرار غير القضائى . ومثل هذا الاقرار يترك تقديره الى محكمة الموضوع فاذا رأته عدم الأخذ به وجب عليها أن تبين الاسباب التى دعته الى ذلك . فاذا كانت محكمة الاستئناف قد أطرحت الاقرار غير القضائى الذى تضمنه دفاع الطعون ضده دون أن تبين سبب اطراحها لهذا الاقرار والاعتبارات التى تسوغ لها ذلك فان حكمها يكون مشوباً بالقصور . ( نقض ٦٦/٦/٢٢ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٧ ص ١٤٤٢ ، نقض ٦٢/١٢/١٥ ، ٦٢/٦/٢٨ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٢ ص ١٠١٢ ، ص ٨٦٤ على التوالى ، نقض ١٩٦٨/١/٩ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٩ ص ١٤ ) .

٥ - اذا كانت محكمة الموضوع فيما حبسـلته من الاقرار لم تخرج فى تفسيرها له عن المعنى الظاهر لعباراته فانه لا يكون لمحكمة النقض سببيل عليها فى ذلك . ( نقض ٦٥/١/٢٨ مجموعة المكتب الفنى سنة ٢٦ ص ١١٤ ) .

٦ - اقرار الوارث حجة قاصرة على المقر ، ومن ثم فلا يترتب عليه قطع التقادم بالنسبة للورثة الآخرين ( نقض ٦٤/١١/١٩ مجموعة المكتب الفنى

سنة ١٥ ص ١٠٥٠ ، نقض ٦٢/٦/٧ مجموعة المكتب الفني سنة ١٣  
ص ٧٧٤ ) .

٧ - الاقرار غير القضائي اذا ما ثبت بورقة عرفية موقع عليها من  
المقر كانت هذه الورقة حجة على من صدرت منه فلا يحق له أن يتنصل مما  
هو وارد فيها بمحض ارادته الا بمبرر قانوني . ( نقض ١٩٦٤/٢/٢٠  
مجموعة المكتب الفني سنة ١٥ ص ٢٦٣ ) .

٨ - الاصل في اقرارات المورث انها تعتبر صحيحة وملزمة لورثته  
حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها ، لا يكفي مجرد طعن الورثة في هذه  
الاقارات لهدار حجيتها بل يجب عليهم اقامة الدليل على عدم صحتها بأي  
طريق من طرق الاثبات . ( نقض ١٩٦٣/٤/٢٥ مجموعة المكتب الفني سنة  
١٤ ص ٥٧٩ ) .

٩ - الاقرار بالدين منع التمسك بوقوع المقاصة فيه ينطوي على  
واقعتين لا ارتباط بينهما ولا تستلزم احدهما وجود الأخرى - جواز تجزئة  
ذلك الاقرار . ( نقض ١٩٦٣/٥/٢ المرجع السابق ص ٦٧٥ ) .

١٠ - مناط تطبيق قاعدة عدم تجزئة الاقرار واعمالها في شأن ما يرد  
بدفاتر التاجر من قيود وبيانات هو أن هذه الدفاتر منتظمة ومؤيدة  
بالمستندات الدالة على صحة القيود والبيانات الواردة فيها وأمانتها . ( نقض  
١٩٦٣/٥/٢٢ المرجع السابق ص ٦٩٣ ) .

١١ - اقرار المستفيد بأنه لم يتسلم قيمة الشيكات ليكون مدينا بها او  
لينفقها على شئون نفسه وانما استسلمها لينفق منها على اعمال والده الساحب  
يجعله من قبيل الاقرار الموصوف . وبغرض اعتباره اقرارا مركبا فانه لا يقبل  
التجزئة لتوافر الارتباط بين الواقعة الاصلية وهي قبض الشيك والواقعة  
النساحية لها وهي القصد من القبض ، وهذا الارتباط لا يؤثر على كيان  
الواقعة الاولى ووجودها القانوني ( نقض ٦٣/٦/١٩ مجموعة المكتب الفني  
سنة ١٤ ص ٨٦٠ ) .

١٢ - اقرار الوارث بالجلسة بتخالص مورثه عن الدين حجة عليه عن  
مقدار حصته الميراثية في دين مورثه المطالب به . ( نقض ٦٢/٤/١٢ مجموعة  
المكتب الفني سنة ١٣ ص ٤٥٥ ) .

١٣ - ان قاعدة تجزئة الاقرار لا تمنع المقر له من اثبات عدم صحة  
الواقعة الاخرى المرتبطة مع الواقعة الاصلية المعترف بها . واذن فمتى كان  
شريك في شركة قد أقر باستلام خاتم وادعى التخالص بشأنه فان الحكم  
لا يكون قد أخطأ في القانون اذ أجاز اثبات عدم صحة واقعة التخالص بالبينة



متى كان يجوز اثبات واقعة تسليم الخاتم - وهي الواقعة الأصلية - بالبينة .  
( نقض ١٩٥٩/١/١٩ مجموعة المكتب الفني سنة ٧ ص ١٠١ ) .

١٤ - متى كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه برد ما دفع من المعاش يغير حق على أن الطاعن لم ينازع في صرف المعاش المقرر له وكانت الدعوى قد تناولت جملة وقائع نازع الطاعن في بعضها ولم ينازع في بعضها الآخر فإنه يجوز للمحكمة أن تعتبر عدم منازعته بمثابة التسليم والاقرار الضمني بها . ( نقض ١٩٦١/٥/٤ مجموعة المكتب الفني سنة ١٢ ص ٤٣٧ ) .

تعليق : هذا الحكم محل نظر ذلك أن منازعة الخصم في بعض الوقائع وعدم منازعته في البعض الآخر لا يعتبر اقراراً ضمنياً بها والصحيح في تقديرنا أنه يجوز للمحكمة أن تعتبر ذلك منه قرينة قضائية .

١٥ - لكي ينتج الاقرار اثره القانوني يجب أن يكون متعلقاً بواقعة لا بالتطبيق القانوني ، لأن تفسير القانون وتطبيقه على واقعة الدعوى هو من شأن المحكمة وحدها لا من شأن الخصوم ، واذن اقرار المطعون عليها بانطباق المادة ٢٧ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على الوصية موضوع النزاع لا يقيد المحكمة بشيء . ( نقض ١٩٥٣/١٠/٢٢ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٢٢ قاعدة ٤٨ ) .

١٦ - الوارث لا يعتبر من طبقة الغير بالنسبة الى الاقرارات الصادرة من المورث ومن ثم فإنها تسرى عليه غير أن له أن يثبت بأي طريق من طرق الاثبات أن حقيقتها وصية قصد بها إثارة أحد الورثة اضراراً به . ( نقض ١٩٥١/٤/١٩ المرجع السابق ص ٢٣ قاعدة ٥٨ ) .

١٧ - أن عدم تجزئة الاقرار لا تحول دون اعتباره مقدمة اثبات بالكتابة . ( نقض ١٩٤٩/٦/٩ المرجع السابق ص ٢٣ قاعدة رقم ٦٦ ) .

١٨ - حجية الاقرار القضائي قاصرة على الواقعة المقر بها . ( نقض ١٩٨٣/٢/٢٤ طعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٨ قضائية ) .

١٩ - اقرار المشتري الظاهر في تاريخ لاحق لعقد البيع بأنه لم يكن في هذا العقد إلا اسماً مستعاراً لغيره وأن كان يصلح للاحتجاج بما حواه على المقر نفسه وعلى ورثته بوصفهم خلفاء عاماً له في كسب المشتري المستتر الحقوق الناشئة عن العقد واسنادها اليه مباشرة دون حاجة الى تصرف جديد ، على افتراض أن معبر الاسم هو في حكم الوكيل عنه ، إلا أنه يشترط لأعمال هذا الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يتفق في العقد على حق المشتري في اختيار الغير فإذا لم يتفق على ذلك أو إذا لم يعمل المشتري حقه فيه أو أعمله بعد الميعاد المتفق عليه مع البائع فإن الافتراض يزول وتزول معه كل الآثار المترتبة على الوكالة وإذا كان الثابت في الدعوى أن المشتري لم

يتفق مع البائعين على حقه في اختيار الغير ، لا في عقد البيع ولا في الطلب الذي قدمه الى مأمورية الشهر العقاري فان الحكم المطعون اذ اعتمد على هذا الطلب - الذي ذكر فيه المشتري ان البيع النهائي لصالح القاصر المشمول بولايته - في اعتبار عقد البيع صادرا مباشرة الى هذا الاخير فمضى برفض دعوى الطاعنين بصحة صدور هذا العقد الى مورثهم رغم انه المشتري الذي وقع على العقد باسمه ولحسابه ، فانه يكون قد خالف القانون ( نقض ١١/١/١٩٧٣ سنة ٢٤ ص ٧٣ ) .

٢٠ - تفسير تقارير الخصوم في دعوى اخرى . مما يستقل به قاضي الموضوع . ( نقض ١١/٢/٧٣ سنة ٢٤ ص ٢٦٥ ) .

٢١ - اعتراف ملاك الارض المقامة عليها الثلجة بحق المطعون عليه في ملكية نصف الثلجة والانتفاع بهذه الارض والمباني في اغراض ادارتها . هذا الاعتراف هو اخبار بملكية سابقة ليس هو سندها بل دليلها . لا ضرورة لتسجيله للاحتجاج به على المقر ( نقض ٢٠/١/٧٢ سنة ٢٣ ص ٧٦ ) .

٢٢ - الاقرار غير القضائي . خضوعه لتقدير القاضي في تجزئته كما ان له اعتباره دليلا كاملا او مبدأ ثبوت بالكتابة او مجرد قرينة او لا يأخذ به اصلا . ( نقض ٩/٣/١٩٧٢ سنة ٢٣ ص ٢٤١ ) .

٢٣ - الاقرار اخبار بامر وليس انشاء لحق . لا ترد عليه احكام الفسخ . عدم سقوطه بعدم تنفيذ عقد الصلح الذي انطوى عليه . ( نقض ٥/١٢/٧٢ سنة ٢٣ ص ١٣١٧ ) .

٢٤ - الاقرار الوارد بمحضر الشكوى الادارية . اقرار غير قضائي للقاضي مطلق الحرية في تقدير قوته في الاثبات او تجزئته . ( نقض ٣/٢/١٩٧٠ سنة ٢١ ص ٢٣٢ ) .

٢٥ - الاقرار المكتوب الصادر في غير مجلس القضاء . غير ملزم حتما . خضوعه لتقدير قاضي الموضوع ( نقض ٤/٢/١٩٧٠ سنة ٢١ ص ٢٥٠ ) .

٢٦ - تنفيذ الوكالة او الاقرار بها صراحة او ضمنا من الادلة التي يجيزها القانون لاثبات الوكالة . ( نقض ٣١/١٢/١٩٧٠ سنة ٢١ ص ١٢٤٠ ) .

٢٧ - ليس لمحضر معاون المالية باعباره محضر جمع استدلالات الحجية المطلقة لبيانات الورقة الرسمية . خضوعه للمناقشة والتحريض وقابليته لاثبات العكس بكافة الطرق دون الطعن بالتزوير : للمحكمة ان تطرح الاقرار المنسوب لاحد الخصوم في هذا المحضر ( نقض ١٤/٣/٧٢ سنة ٢٣ ص ٤٠٧ ) .

٢٨ - الاقرار الوارد في خطاب اقرار غير قضائي . خضوعه لتقدير القاضي . له تجزئته والاخذ ببعضه دون البعض الآخر . ( نقض ٦٨/١١/٢٨ سنة ١٩ ص ١٤٣٢ ) .

٢٩ - انه وان كان الأصل في الاقرار بوجه عام انه اعتراف شخص بواقعة من شأنها ان تنتج ضده اثارا قانونية بحيث تصبح في غير حاجة الى الاثبات وينحسم النزاع في شأنها وان الاقرار القضائي قد يرد في صحيفة الدعوى التي يرفعها المقر ، الا انه يشترط فيه ما يشترط في الاعمال القانونية من وجود الارادة ، بمعنى انه يجب ان يدرك المقر مرمى اقراره ، وان يقصد به التزام نفسه بمتنزهه وان يكون مبصرا انه سيتخذ حجة عليه ، وان خصمه سيعفى بموجبه من تقديم أى دليل فلا يعد من قبيل الاقرار الملزم ما يرد على لسان الشخص تأييدا لادعائه من اقوال فيها مصلحة لخصمه ، مادام لم يقصد ٢٨ ص ٧٦٨ م .

٣٠ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه لكي يؤخذ من وقع على كشف حساب باقراره يجب ان يثبت انه كان عالما بتفاصيل الحساب فاذا كان التوقيع على ورقة مجملة لم يذكر بها سوى ان الرصيد الحساب السابق مبلغ معين فليس في هذا ما يدل على ان الموقع كان ملما بالحسابات السابقة على هذا الرصيد . ( نقض ٧٧/١/٣١ سنة ٢٨ ص ٣٣٨ ) .

٣١ - لا يشترط في الاقرار غير القضائي ان يكون صادرا للمقر له بل يجوز استخلاصه من أى دليل او ورقة تكون مقدمة الى جهة أخرى مادامت نية المقر وقصده قد اتجها الى ان يؤخذ باقراره . ( نقض ١٩٧٣/٤/١٢ سنة ٢٤ ص ٥٩٦ ) .

٣٢ - الاقرار ليس سببا لدلوله ويكون صحيحا وناظرا ولو كان خاليا من ذكر سببه السابق عليه ويقوم حجة على ورثة المقر بما حواه . ( نقض ٧٣/٤/١٢ سنة ٢٤ ص ٥٩٦ ) .

٣٣ - تسليم الخصم اضطرارا واحتياطا بطلبات خصمه . لا يعد اقرارا . ( نقض ١٩٨٢/١/٣٠ طعن رقم ٣٨٤ لسنة ٤٩ قضائية ) .  
٣٤ - اقرار الخصم بان اخر كان وكيله عنه . كاف لاثبات الوكالة . لا محل لالزام خصمه بتقديم صورة رسمية من عقد الوكالة . ( نقض ٧٩/١/١٨ طعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٣٥ - اغفال الحكم المطعون فيه بحث دلالة اقرار الخصم في دعوى



- أخرى وبحث المستندات المقدمة من خصمه والتي عول عليها الحكم الابتدائي .
- قصور . ( نقض ٧٩/٦/٢٠ طعن رقم ٨٢٧ لسنة ٤٦ قضائية ) .
- ٣٦ - قوة الاقرار القضائي في الاثبات مقصورة على الدعوى التي صدر فيها الحكم . اعتباره اقرار غير قضائي عند التمسك به في دعوى أخرى . ( نقض ٧٨/٣/١٤ طعن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٤ قضائية ) .
- ٣٧ - استخلاص الاقرار بالحق من الاوراق من سلطة محكمة الموضوع . ( نقض ٧٨/٤/١٣ طعن رقم ٨١٥ لسنة ٤٥ قضائية ) .
- ٣٨ - تجاوز الوكيل حدود وكالته . اقرار الموكل لتصرفه صراحة اوضحنا .
- عدم جواز الرجوع فيه . اعتبار التصرف نافذا في حق الموكل من تاريخ انعقاده . ( نقض ١٩٨٠/٦/١٠ طعن رقم ٨٤٨ لسنة ٤٩ قضائية ) .
- ٣٩ - تحصيل اركان الاقرار . واقع تستقل به محكمة الموضوع . النعي بان ما ورد بصحيفة الاستئناف يعد اقرارا قضائيا من المستأنف . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . ( نقض ١٩٨٠/١٢/١٤ طعن رقم ١٢٤ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٤٠ - المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الاقرار الوارد باحد الشكاوى الادارية يعد اقرار غير قضائي ، ويخضع لتقدير القاضي . ولا يشترط في الاقرار غير القضائي ان يكون صادرا للمقر له بل يجوز استخلاصه من أي دليل او ورقة من مستندات الدعوى فانه لا على الحكم ان هو انتهى في استخلاص سائق الى ان ما ثبت على لسان الطاعن في محضر جمع الاستدلالات من ان الاجرة المتعاقدة عليها مؤقتة يكشف عن صدق ما ذهب اليه المطعون عليها من ان الذية انصرفت عند التعاقد الى ان اقرار لجنة تقدير القيمة الاجارية هو المعتبر في تحديد الاجرة وان ما ورد بالعقد من اجرة مسماه كان موقوتا بصدور هذا القرار الذي لم يتصل بعلمها عند ابرامها العقد بما ينفي مظنة ارتضاءها النزول عن الحد الاقصى للاجرة . ( نقض ١٩٧٨/٥/٢٤ سنة ٢٩ ص ١٣١٥ ) .

- ٤١ - اقرار المطعون ضد بان العملية محل الخلاف رست عليه ولكنه لم يقم بتنفيذها وانما تنازل عنها لآخر . اقرار مركب . عدم جواز تجزئية . ( نقض ١٩٨١/٢/٩ طعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٩ قضائية ) .
- ٤٢ - حجية الاقرار وفقا للمادة ١٠٤ من قانون الاثبات قاصرة على المقر فلا تتعدا الى ورثته بصفته خلفا عاما له ولا يحتج به على دائنيه وخلفه الخاص ، لما كان ذلك فانه لا على الحكم اذا لم يحاج المطعون عليهم - ورثة المشترين للعين - بالاجرة المحددة وفق اقرارات الملاك السابقين . ( نقض ١٩٧٨/١٢/٢٧ سنة ٢٩ ص ٢٠٤٦ ) .

٤٢ - القرار: أحد الشركاء في شركات التضامن أو التوحيه بدين مصلحة الضرائب أو يتنازل له عن التقادم . لا اثر له بالنسبة لباقي الشركاء . ( نقض ١٩٧٨/٣/٧ سنة ٢٩ من ٧٠٠ ) .

٤٤ - يتعين ان تتجه ارادة المقر نحو اعتبار الحق المقر به ثابتا في نتمه وتمكين خصمه من التمسك بهذا الاقرار من ثم فانه لا يعتبر من قبيل الاقرار الملزم ما يرد على لسان الخصم تبريرا لموقفه . ( نقض ١٩٧٨/١١/١ سنة ٢٩ من ١٦٤٦ ) .

٤٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص الى ان المطعون عليه الاول ترك الشقة للمطعون عليه الثاني وتنازل له عنها تأسيسا على ما اثبت في اعلان صحيفة افتتاح الدعوى من تركه لها واقامته في مسكن آخر ، ومن اعلانه بها من بعد في هذا المسكن ، ومن اقرار الطاعن الثاني في تحقيقات الشكوى الادارية باقامته وعائلته بشقة النزاع فانها كلها اسباب سائغة تكفي لحمل هذا الواقع الذي استخلصه . ( نقض ١٩٧٩/٥/٢ سنة ٣٠ الجزء الثاني من ٢٥٣ ) .

٤٦ - مفاد نص الفقرة الاولى من المادة ٧٢ والفقرة الاولى من المادة ٧٥ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ ان المشرع اذ نص على ان يكون الاخطار بالفصل كتابية وجعل وسيلة الاثبات بكتاب مسجل وذلك تيسيرا للاثبات الا انه لم يتغيا من هذه الوسيلة ان يكون اجراء شكليا بحتا ، فمتى ثبت علم العامل بالاخطار الكتابي بالفسخ باقراره فانه يتتبع اثره ولما كان الثابت مسن مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن اقر في صحيفة الدعوى بانه فصل ورتب الحكم على ذلك وقوع الاخطار بالفسخ وقضى بعدم استحقاقه للاجر عن المدة التالية لتاريخ الفصل فانه لا يكون قد خالف القانون او اخذ في تطبيقه . ( نقض ١٩٧٩/٣/٢٤ سنة ٣٠ العدد الاول من ٩١١ ) .

٤٧ - ان كان البين من الاطلاع على العقد موضوع الدعوى ان الطاعن باع القدر المبين فيه متعاقدا مع نفسه بصصفته وليا شرعيا انذاك على اولاده المطعون عليهم ، وان دور والدتهم اقتصر على مجرد الاشارة الى دفعها الثمن تبرعا منها للقصر المشتريين وانها تتعهد بعدم مطالبتهم او الرجوع عليهم مستقبلا ، وكانت الدعوى الماثلة قد اقيمت من الطاعن بطلب بطلان التصرف الحاصل منه الى اولاده لضروريته المطلقة استنادا الى اقرار صادر من الوالدة له بان ثمنها لم يدفع منها في واقع الامر ، فان ما خلص اليه الحكم من ان هذا الاخيرة ليست من بين اطراف العقد وانه لا علاقة لها باحداث الاثر القانوني المراد من التصرف ، وان الاقرار لا يتضمن الا تقيا لواقعة سداد الثمن منها دون ان يعرض للتصريف في حد ذاته ، ورتب على ذلك انتقاد امكان اثبات ضرورية العقد مطلقة بغير الكتابة ، فان هذا الذي خلص اليه الحكم



تحصيل سائق تحتمله مستندات الدعوى وله ماخذه . ( نقض ١٩٧٩/٣/١٤ سنة ٣٠ العدد الاول ص ٧٨٦ ) .

٤٨ — اذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الاقرار تصرفا مقررًا للملكية وليس منشأ لها ، اى انه اخبار بملكية سابقة ليس هو سندها بل دليلها ، فان هذا التصرف الاقرارى يكون حجة على المقر دون حاجة الى تسجيل وفقا لحكم المادة العاشرة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر

العقارى وهو ذات حكم قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الذى وان كان قد سوى بين التصرفات المنشئة للملكية وغيرها من الحقوق العينية ، وبين التصرفات المقررة لها من حيث وجوب تسجيلها ، الا انه فرق بين النوعين فى اثر عدم التسجيل فرتب على التصرفات الانشائية ان الحقوق التى يقصد الى انشائها او نقلها او تغييرها او زوالها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم الا بالتسجيل ، بخلاف التصرفات المقررة لهذه الحقوق فانه رتب على عدم تسجيلها انها لا تكون حجة على الغير ، مما مفاده جواز الاحتجاج بها بين المتعاقدين بغير حاجة الى تسجيل ، ولما كان المشتري من المطعون عليها العاشرة والحادية عشرة يعتبر من الغير بالنسبة للاقرار العرفى الصادر منها للبائعين للطاعن لانه ثبت لهذا المشتري على العقار الذى اشتراه حق عيني مصدره تصرف قانونى يخضع للشهر وتم تسجيله بالفعل ، فان ذلك الاقرار لا يصح ان يتعدى اثره الى هذا المشتري واذا كان الحكم المطعون فيه قد نفى صورية عقد شراء المذكور ، فان ذلك الحكم لا يكون قد خالف القانون حين فرق بين الاثر المترتب على الاقرار العرفى فيما بين المقرين والمقر لهما من جواز الاحتجاج به بينهما حتى ولو لم يسجل ، وبين اثره بالنسبة للغير ففى عدم تجاوز هذا الاثر اليه لانه اقرار بملكية عقار لم يشهر عنه . ( نقض ١٩٧٩/١/١١ سنة ٣٠ العدد الاول ص ١٨٣ ) .

٤٩ — نفى محكمة الموضوع وضع يد البائعين للطاعن على جميع العقار بنه الملك لا تعارض بينه وبين حجية الاقرار فيما بينهما وبين المقرين — لهما بالملكية — والذى انتهت ذات المحكمة الى اخيذه به ، ذلك انه لا تلازم بين الاقرار بالملكية فى حد ذاته باعتباره تصرفا قانونيا ، وبين وضع اليد بنية الملك باعتباره واقعة مادية خلصت تلك المحكمة من اقوال الشهود الى عدم توافرها فى حق البائعين . ( حكم النقض السابق ) .

٥٠ — الاقرار وفقا لنص المادة ١٠٣ من قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية هو اعتراف الخصم امام القضاء بواقعة قانونية يدلى بها اثناء سير الدعوى ، وتحصيل توافر الركان اللازمة لاعتبار الاقرار الصادر من احد



الخصوم اقراراً قضائياً ملزماً له - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الامور التي يخالفها واقع . ( نقض ١٩٨٣/٤/٢ طعن رقم ١٩٥٩ لسنة ٤٩

#### قضائية ) .

٥١ - اذ كان الثابت من الصورة الرسمية لصحيفة الاستئناف والمقدمة ضمن حافظة الطاعنين ان المطعون عليهم عدا الاخيرة قد اوردوا فيها سبباً ثالثاً لاستئنافهم قالوا فيه : ان مجرد مشقري الارض مفرزة محددة طبقاً للقسمة التي اشار اليها الخبير يعتبر اقراراً من جانب المستأنف عليهم الثلاثة الاخيرين بالقسمة وتسليماً بها مما يحق معه للمستأنفين ان يتمسكوا بها كقسمة نهائية وليست مهياة ويتوافر لهم بذلك الجوار وحقوق الارتفاق المشتركة بين العقارين ، الا ان ذلك لم يكن منهم على سبيل الاقرار بان قسمة نهائية قد تمت بما يخالف الحقيقة الواقعية التي فهمها الحكم المطعون فيه واقام عليها قضاءه وهي قيام حالة الشيوخ وانما كان افتراضاً جديلاً يسلم به المطعون ضدهم عدا الاخيرة على سبيل الاحتياط في معرض ابرازهم اوجه دفاعهم ومطاعنهم على الحكم المستأنف ويربطون فيه بين ما جاء في تقرير الخبير من حصول قسمة وما يتمسك به الطاعنون من شرائهم جزءاً مفرزاً واعتبار ذلك منهم اقراراً للقسمة ، ومن شروط الاقرار ان يكون مطابقاً للحقيقة ومن المقرر الا يعتبر كذلك ما يسلم به الخصم اضطراراً على سبيل الاحتياط من طلبات خصمه . ( نقض ١٩٨٣/١/٣٠ طعن رقم ٣٨٤ لسنة ٤٩ قضائية ، نقض ١٩٦٥/٦/٣ لسنة ١٦ ص ٦٧٩ ، نقض ١٩٦٢/٥/٣ لسنة ١٣ ص ٥٧١ ) .

٥٢ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء النقض - عدم تجزئة الاقرار الموصوف أو المركب - المتخذ كدليل في الدعوى - محله الا يكون فيها دليل غيره ، اما اذا وجد دليل آخر كالبيئة أو اريد اتخاذ الاقرار كقاعدة دليل كتابي فانه يكون من الجائز تجزئته والاخذ ببعضه دون البعض الآخر واعتبار ما اجتزى منه مبدأً ثبوت بالكتابة . ( نقض ١٩٨٢/١٢/٢٨ طعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤١ قضائية ) .

٥٣ - من المقرر بنص المادة ١٠٤ من قانون الاثبات ان الاقرار حجة قاطعة على المقر فتصبح الواقعة التي اقر بها الخصم في غير حاجة الى الاثبات يأخذ بها القاضي واقعة ثابتة بالنسبة الى الخصم الذي اقر بها . وكان من المقرر ان استخلاص الاقرار بالحق أو نفيه هو من شئون محكمة الموضوع متى كان ما استخلصته سائفاً . ( نقض ١٩٨٢/١٢/٢٨ طعن رقم ٨١٣ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٥٤ - تفسير الاقرارات من سلطة محكمة الموضوع طالما انها لم تخرج عن

## احكام النقض فى الشريعة

المعنى الظاهر بعباراتها • حمل عبارات الاقرار على معنى يخالف ظاهرها دون تبرير • خطأ • (نقض ١٩٨٣/٣/٣١ طعن رقم ٦٤ لسنة ٥٠ قضائية) •

٥٥ - اقرار الخصم بجوهر واقعة الاستجواب يجعل طلب الاستجواب غير منتج • (نقض ١٩٨٣/٣/٢٤ طعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٨ قضائية) •

٥٦ - لا وجه لما اثاره الطاعن عن عدم جواز تجزئة اقراره فى الانذار المؤرخ ١٩٦٤/١/١٥ الذى ارسله الى مورث المطعون عليها ذلك ان هذا الاقرار هو اقرار غير قضائى يخضع لتقدير القاضى الذى يجوز له تجزئته والاخذ ببعضه دون البعض الاخر كما ان له مع تقدير الظروف التى صدر فيها ان يعتبره دليلا كاملا او مبداً ثبوت بالكتابة او مجرد قرينة او لا يأخذ به اصلا • (نقض ١٩٧٥/٢/٤ سنة ٢٦ العدد الاول ص ٣٢٣) •

٥٧ - لما كان الاقرار المنسوب الى الممول هو اقرار غير قضائى لا يعتبر حجة واطعمة على المقر بل يخضع لتقدير محكمة الموضوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الاقرار واستخلص منه باسباب سائغة عدم مباشرة الممول لنشاط تجارى فى السنوات موضوع النزاع ، وكان تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الدليل هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولها وهى تباشر سلطتها فى هذا الشأن ان تأخذ بما تطعن اليه من الادلة وتطرح ما عداها مادام حكمها يقوم على اعتبارات تسرع النتيجة التى انتهت اليها ، فان ما جاء بسبب النعى لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا لا يجوز اثارته امام محكمة النقض • (نقض ١٩٧٥/١/١ سنة ٢٦ العدد الاول ص ١٠٦) •

### وراجع احكام النقض الآتية فى الاقرار فى الشريعة الاسلامية :

١ - ثبت النسب فى الشريعة الاسلامية بالاقرار • اذا عول الحكم المطعون فيه على اقرار المورث للمطعون عليها بالنسب فانه يكون صحيحا فيما انتهى اليه (نقض ١٩٦٧/٣/٨ سنة ١٨ ص ٥٨٩) •

٢ - متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الطاعن تمسك فى دفاعه بان المطعون عليها لم تكن بكرا لسبب لا يرجع الى فعله ، واستدل على ذلك بانها اعترفت فى الاقرار المؤرخ ١٩٦٧/٣/٦ بان اخر ازال بكارتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى ردا على هذا الدفاع بان الطاعن لم يثبت ان بكارة المطعون عليها ازيلت بسبب سوء سلوكها رغم احالة الدعوى للتحقيق ، دون ان يتحدث الحكم بشئ عن الاقرار سالف الذكر مع ما قد يكون له هذا المستند من الدلالة فى هذا الخصوص فانه يكون قد عاره قصور يبطله (نقض ١٩٧٢/٥/٣ سنة ٢٣ ص ٨١١) •

٥ - اقرار الاب بالبنوة • لا يحتمل النفى • انكار الزوجة واقرارها

## احكام النقص فى الشريعة

بالبكاره بعد ميلا البنت - لا اثر له - (نقض ١٤/٦/٧٢ سنة ٢٣ ص ١١٢٢) .

٦ - اياس المراد - مدة - بلوغها سن ٥٥ - شرطه انقطاع الدم لمدة ستة اشهر قبل او بعد مدة الاياس - عدة الايسة - ثلاثة اشهر - اذا عاودها الدم اعتدت بالاقرار - القول فى انقضاء عدة المرأة هو قولها فى مدة تحتل الانقضاء على مثلها - (نقض ١٩٧١/١/٦ سنة ٢٢ ص ٢٧) .

٧ - الاتفاق فى مذهب الحنفية على أن اقرارا الوارث بوارث اخر من شأنه أن يودى الى معاملته باقراره فى حدود استحقاق المقر له بالميراث فى تركه الميت وفى غيره من الحقوق التى ترجع اليه ، ويؤخذ المقر باقراره لان له ولاية التصرف فى مال نفسه طالما كانت الدعوى من دعاوى المال ، دون ما اعتداد بما اذا كان المقر له وارثا حقيقة بل يكتفى بأن تعتبر صفته بحسب الظاهر . (نقض ٧٦/١١/٢٤ سنة ٢٧ ص ١٦٤٩) .

٨ - الاقرار بالأبوة - شرط صحته - ان يكون الولد المقر له مجهول النسب - (نقض ٧٦/٣/١٠ سنة ٢٧ ص ١١٨) .

٩ - استثنى فقهاء الاحناف من الاصل الفقهى بالا ينسب لساكت قول ، بعض مسائل جعلوا السكوت فيها بمثابة الاقرار ليس من بينها السكوت عند نسبة الحمل الحاصل قبل الزواج وولادته لاقبل من ادنى فترة الحمل - (نقض ٧٦/١١/٢٢ سنة ٢٧ ص ١٥٠٩) .

١٠ - النسب يثبت بالفراش - استناد الحكم بثبوت النسب الى اقرار الزوج بتحقيقات ادارية بقيام الزوجية والى عدم المانع من الدخول وثبوت تمام الموضع لأكثر من ستة أشهر من عقد الزواج - لاخطأ - (نقض ٧٦/٥/١٢ سنة ٢٧ ص ١٠٩٣) .

١١ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ، أن النسب يثبت بالدعوة وهى الاقرار المجرد بالنسب بما ينطوى على اعتراف ببنة الولد بنوة حقيقية وأنه تخلق من مائة - وهو بعد الاقرار به لا يحتمل النفى ولا ينفك بحال - والراجح فى مذهب الاحناف ثبوت النسب بهذا الطريق دون أن يقرن به ما يبين وجهه حتى لو كانت الظواهر تكذب به ، ولا يحول دون ذلك ورود الاقرار لاحقا على التبنى لما يتم عنه من رغبة المقر فى تصحيح الاوضاع طالما لم يبين وقت اقراره سبب هذه البنوة - (نقض ١٩٧٦/٣/١٠ سنة ٢٧ ص ٥٩٤ ، نقض ١٩٨١/١٢/٢٩ طعن أحوال شخصية رقم ٩ لسنة ٥١ قضائية) .

١٢ - اقرار المرأة المتزوجة بالأمومة من زوجها لا يثبت به النسب الا اذا صادفها الزوج لان اقرارها بالولد فى هذه الحالة فيه تحميل نسبه على الزوج ،



## أحكام النقض في الشريعة

فلا يلزم بقولها الا عند مصداقته ، فيثبت حينذاك نسب الولد منهما • ( حكم  
النقض السابق ) •

١٢ - اقرار المطلقة عند طلاقها بخلوها من الحمل ، لا تأثير له ، ذلك ان  
الحمل مما يخفى على المرأة ، والتناقض فيه - وعلى ما جرى به قضاء هذه  
المحكمة - على مقتضى • ( نقض ٧٦/١/٧ سنة ٢٧ من ١٥٧ ، نقض ٦٣/١/٢  
سنة ١٤ من ٢١ ) •

١٤ - لئن كان ثبوت النسب حقا أصليا للام لتدفع عن نفسها تهمة الزنا  
او لأنها تعير بولد ليس له أب معروف ، فهو في نفس الوقت حق أصلي للولد  
لأنه يرتب له حقوقا بينها المشرع والقوانين الوضعية كحق النفقة والرضاع  
والحضانة والارث ويتعلق به أيضا حق الله تعالى لاتصاله بحقوق وحرمانات  
أوجب الله رعايتها فلا تملك الام إسقاط حقوق ولدها او المساس بحقوق الله  
تعالى ومن ثم فلا يعيب الحكم وقد ثبت لديه اقرار الطاعن بالفراشان يطرح  
مدلول ما جاء به لاقارارا المقدم من الطاعن والمنسوب صدره الى المطعون عليها  
من انه لم يعاشرها معاشرة الأزواج طالما ان فيه إسقاط لحقوق الصغيرة  
لا تملكه • ( نقض ٧٦/٥/١٢ سنة ٢٤ من ١٠٩٢ ، نقض ٧٣/٥/٢٣ سنة ٢٤  
من ٨١٦ ) •

١٥ - التوثيق لا يعد انشاء لزواج جديد • اعتباره مجرد وسيلة اثبات •  
اقرار أحد الزوجين في وثيقة التصديق بانتماؤه لطائفة معينة لا اثر له • (نقض  
٧٦/١١/١٧ سنة ٢٧ من ١٦١٢ ) •

١٦ - الاقرار حجة قاصرة على المقر وحده ولا يؤخذ به غيره وشرطه  
الا يكذب ظاهر الحال المقر في اقراره • ( نقض ٦٧/٣/١٥ سنة ١٨ من ٢٥ ) •  
١٧ - النسب حق للولد فلا يصدق الزوجان في إبطاله ولو تعاونا على انه  
لم يحصل وطء ومن ثم فان اقرارهما او أحدهما بعدم الدخول والخلو لا يتعدى  
اليه ولا يبطل حقه • ( نقض ٦٧/٣/١٥ سنة ١٨ من ٦٥٥ ) • نقض ٥/٢٣/٧٣  
سنة ٢٤ من ٨١٦ ) •

١٨ - الاقرار الناشئ عن خطأ في فهم شروط الواقف لا عبرة به ولا يعمل  
عليه ، واذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على ان  
عدم المطالبة بالاستحقاق لا يعتبر دالة وان المطعون عليه كان يجهل ما يقتضيه  
شروط الوقف في شأن نصيب العقيم ولما تبين له وجه استحقاقه بادر الى المطالبة  
به وجهه بما يقضى به القانون في شأن ما ورد في حجة الوقف يعتبر خطأ في  
القانون لا يعتد به فانه لا يكون قد خالف القانون أو اخطأ في تطبيقه • ( نقض  
٦٦/٣/١٧ سنة ١٧ من ٥١٥ ) •

## أحكام النكاح في الشريعة

١٩ - نسب الولد يثبت من المرأة التي تقر بامومتها له متى لم تكن له أم معروفة ، وأن يكون ممن يولد مثله لمثلها وأن يصادقها المقر على اقرارها إن كان في سن التمييز دون توقف على شيء آخر ودون حاجة الى اثبات ، سواء كانت الولادة من زواج صحيح أو فاسد ، أو من غير زواج شرعي كالسفاح والدخول بالمرأة بغيره ، إذ ولد الزنا يثبت نسبه من الأم بخلاف الأب طالما لم تكن المرأة ذات زوج أو معتدة ، ويجب لثبوت نسبه من زوجها أو مطلقها أن يصادقها على اقرارها أو أن تثبت أن هذا الولد جاء على فراش الزوجية ، وحينئذ يثبت نسبه منها . فإذا تحققت هذه الشروط في اقرار الأم نفذ عليها وثبت النسب به وتعين معاملة المقر باقراره والمصادق بمصادقته ، ولا يجوز الرجوع عن هذا الاقرار بعد صحته ، ويترتب عليه جميع الحقوق والاحكام الثابتة بين الابناء والاباء . ( نقض ١٩٧٨/٢/٢٢ سنة ٢٩ ص ٥٦٨ ، نقض ١٩٧٩/٢/٢٨ سنة ٢٠ العدد الاول ص ٩٦٢ ) .

٢٠ - الاقرار كما يكون باللفظ الصريح يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يستفاد من دلالة التعبير ، أو من السكوت في بعض المواضع التي يعتبر السكوت فيها مقرا بالحق بسكوته استثناء من قاعدة الا ينسب لسكوت قول ومنها سكوت الوالد بعد تهنته الناس له بالولد بعد ولادته ففسد اعتبار سكوته هذه الحالة اقرار منه بأنه ابنه فليس له أن ينفيه بعد ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مقام التذليل على ثبوت نسب المطعون عليها من أمها المتوفاة يتفق وصحة القواعد الشرعية المعمول بها في فقه الحنفية ذلك انه حصل من ظروف قيد ميلادها باعتبارها ابنة المتوفاة ، وتقديم الأخيرة طلبا لاستخراج صورة من هذا القيد في اليوم التالي لاجرائه وتسليمها المستخرج موضحا به انها والددة البنت المقيمة وعدم اعتراضها على ذلك ، اقرار المتوفاة بامومتها للمطعون عليها ، وهو تحصيل صحيح شرعا لجواز الاستدلال على ثبوت البنوة بالسكوت المنصَح عن الاقرار به . ( نقض ١٩٧٨/٢/٢٢ سنة ٢٩ ص ٥٦٨ )

٢١ - يقصد بالتبني استلحاق شخص معروف النسب أو مجهوله مع التصريح بأنه يتخذه ولدا مع انه ليس بولد حقيقي ولئن كان يعد حراما وباطلا في الشريعة الاسلامية ولا يترتب عليه أي حكم من الأحكام الشرعية الثابتة ، إلا أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النسب يثبت بالدعوة وهي الاقرار المجرد بالنسب بما ينطوي عليه من اعتراف ببنوة الولد وأنه يخلق من مثله سواء كان صادقا في الواقع أم كاذبا ، فيثبت لهذا الولد عند ذاك شرعا جميع أحكام البنوة ، اعتبارا بأنه إن كاذبا وقع عليه اثم الادعاء ويصح النسب بهذا

## احكام النقض في الشريعة

الطريق طالما لم يقرن به وجهه حتى لو كانت الظواهر تكذبه ، ولا يحول دون ذلك ورود الاقرار الصريح او الضمني لاحقا على التبنى المدعى به لما ينم عنه من رغبة المقر في تصحيح الاوضاع ما دام لم يبين وقت اقراره سبب هذه البتوة بفرض ان المتوفاة عند تسلمت المطعون عليها من المستشفى بقصد التبنى فلا يشكل تناقضا ، ومن الميسور التوفيق بين الكلامين طالما لم يثبت نسبها الى اخرى . ( نقض ١٩٧٨/٢/٢٢ سنة ٢٩ ص ٥٦٨ ) .

٢٢ - المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة ان الاقرار بما يتفرع عن اصل النسب وهو الاقرار بغير الابوة والبنوة - كالاقرار بالخولة موضوع الدعوى الماثلة - وان كان لا يثبت به النسب الا بتصديق من حمل عليه او البرهنة عليه بالبيينة لان فيه تحميلا له على الغير ، الا ان المقر يعامل باقراره من ناحية الميراث وسائر الحقوق التي ترجع اليه كما لو كان النسب ثابتا من المورث حقيقة ، وكان الواقع في الدعوى على ما تفصح عنه مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن الاول وقع على وثيقة زواج المطعون عليها بوصف انه خالها ووكيل في عقد قرانها وانه وقع مع الطاعنة الثانية على محضر احتفظ به للحداد تضمن ان المورثة توفيت عنهما وعن ابنتها المطعون عليها ، كما ان الطاعنة الثانية تقدمت بطلب لاستصدار اشهاد شرعى في المادة رقم ٠٠٠ وراثات الجيزة اقرت فيه ببنوة المطعون عليها للمتوفاة فان الحكم المطعون فيه اذ اقام قضاءه بثبوت نسب المطعون عليها من أمها المتوفاة على سند من اقرار من حمل عليه النسب وهي المتوفاة طبقا لما سلف بيانه بما ينطوى عليه من تصديق للاقرار المنسوب للطاعنين ، والذي تأيد بالبيينة التي تقدمت بها المطعون عليها فان يكون قد اصاب . ( حكم النقض السابق ) .

٢٣ - المناط في دعوى الطاعة هو هجر الزوجة زوجها واخلاؤها بواجب الاقامة المشتركة والقرار في منزل الزوجية . وسبب وجوب نفقة الزوجية ما يترتب على الزوجية الصحيحة من حق الزوج في احتباس الزوجة لاجله ودخولها طاعته ، فاذا فوتته المرأة على الرجل بغير حق فلا نفقة لها وتعدناشرا ، لما كان ذلك وكان يشترط لصحة الاقرار شرعا وجوب ان يفيد ثبوت الحق المقر به على سبيل اليقين والجزم ، فلو شاك به مظنة او اعتوره شك في بواعث صدوره فلا يؤخذ به صاحبه ، ولا يعتبر من قبيل الاقرار بمعناه ، لما كان ما تقدم وكان ما صرحت به المطعون عليها في دعوى الطاعة المرددة بينها وبين الطاعن من ابداء استعدادها للاقامة مع زوجها في المسكن الشرعى الذي بعدد قد يحمل استهدافها ان تدرا عن نفسها وصف النشيز وبالتالي



## احكام النقص في الشريعة

الحرمان من النفقة ، وهو بهذه المثابة ليس الا وسيلة دفاع تفرضها طبيعة الدعوى التي صدر فيها ، ولا يدل بذاته على ان العشرة بينها وبين زوجها ليست مستحيلة ، ولا ينطوى على اقرار بذلك تأخذ بأصرته فلا على الحكم ان هو التفت عما يتمسك به الطاعن في هذا الخصوص . ( نقض ١٩٧٨/٥/١٠ سنة ٢٩ ص ١٢١٧ ) .

٢٤ - الاقرار شرعا هو اخبار الانسان عند ثبوت حق لغيره على نفسه ، والسكوت في بعض المواقع يجعل السياكت مقرا بالحق بسكوته عنه كما يجعل المتكلم مقرا بالحق بكلامه وان خالف القاعدة الفقهية القائلة لا ينسب لساكت قول ومن بينها لو هنا الناس الزوج بزواجه فسكت لزمة الزواج وليس له نفيه بعد أن أقر به ، فان ما خلص اليه الحكم من اقرار ضمنى صدر من المتوفى بحصول زواجه من المطعون عليها السادس في سنة ١٩٦٧ استقاه من مصاحبه لها الى مجمع البحوث الاسلامية وتقريرها ذلك في مواجته وقبوله له ليس فيه ما يعاب . ( نقض ١٩٧٨/٣/١ سنة ٢٩ ص ٦٥١ ) .

٢٥ - يشترط لصحة الاقرار شرعا وجوب أن يفيد ثبوت الحق المقر به على سبيل الجزم واليقين فلو شابه مظنة او اعتورته اثاره من شك في بواعث صدور فلا يؤخذ به صاحبه ولا يعتبر من قبيل الاقرار بمعناه ، لما كان ذلك وكان ما صرحت به المطعون عليها في الشكوى الادارى - بفرض صحة صدور عذها - من رغبتها في العودة للقامة مع زوجها الطاعن قد قرنته بأنه كان منها اتقاء وصفها بالنشوز وبالقالي الحرمان من النفقة فهو بهذه المثابة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس الاوسيلة دفاع فرضتها عليها الظروف التي تكتنفها ولا يدل بذاته على رغبتها الحقيقية في استمرار العشرة الزوجية ولا ينطوى على اقرار تؤخذ بأصرته ولا على الحكم ان هو التفت عما تمسك به الطاعن في هذا الخصوص . ( نقض ١٩٧٨/١١/١ سنة ٢٩ ص ١٦٧٤ )

٢٦ - الاقرار شرعا . ما هيته . ما يدعيه الخصم من حق له على الغير لا يعد اقرارا . ( نقض ١٩٨١/٦/١٦ طعن رقم ١٦ احوال شخصية لسنة ٥٠ قضائية ) .

٢٧ - اقرار الوارث بوارث اخر . وصحيح ولو كان المقر وارثا بحسب الظاهر . ( نقض ١٩٨١/٦/٢٣ طعن رقم ٤٢ احوال شخصية لسنة ٥٠ قضائية ) .

## احكام النقض في الشريعة

٢٨ - الاقرار القضائي او غير القضائي بشرط صحته . لكل ذي مصلحة اثبات كذبة . جواز الا ياخذ به القاضي اذا كان ظاهر الحال يكذبه . ( نقض ١٩٨٠/٤/٢ طعن رقم ٢٢ احوال شخصية لسنة ٤٧ قضائية ) .

٢٩ - الاقرار بالابوة . شرطه . ان يكون المقر له مجهول النسب . وجوب اقامته الدليل على عدم صحة نسبة لمن هو منسوب اليه . القضاء بثبوت نسبه بمجرد الاقرار بالابوة . خطأ في القانون . ( نقض ١٩٨٠/٥/٢١ طعن رقم ٢١ احوال شخصية لسنة ٤٧ قضائية ) .

٣٠ - الشهادة على الارث في فقه الحنفية . شرط قبولها . يتعين سماع البينة كي يتعدى الحكم الى غير المقر . اقرار وارث بوارث . شهادة غير مقبولة . علة ذلك . ( نقض ١٩٨١/٥/١٢ طعن رقم ٢٢ احوال شخصية لسنة ٤٢ قضائية ) .

٣١ - ثبوت النسب في حق للرجل بالفراش - وبالبينة وبالاقرار . صدور الاقرار مستوفيا شرائطه . اثره . لا يحتمل النفي ولا ينفيك بحال سواء اكان المقر صادقا في الواقع ام كاذبا . ( نقض ١٩٨٢/٥/١٨ طعن رقم ٢٠ لسنة ٥١ قضائية احوال شخصية ) .

## الفصل الثاني

### استجواب الخصوم

#### مادة ١٠٥

للمحكمة أن تستوجب من يكون حاضرا من الخصوم وإكل منهم أن يطلب استجواب خصمه الحاضر .

هذه المادة تطابق المادة ١٦٦ من قانون المرافعات .

الشرح :

الاستجواب طريق من طرق تحقيق الدعوى يعمد أحد الخصوم بواسطة الى سؤال خصمه عن بعض وقائع معينة ليصل من وراء الاجابة عليها والاقرار بها الى اثبات مزاعمه أو دفاعه أو تمكين المحكمة من تلمس الحقيقة الموصلة لهذا الاثبات والاستجواب جائز امام المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وفي أى حالة كانت عليها الدعوى ويجوز طلبه وأجراؤه امام المحكمين لانهم لم يخرجوا عن كونهم قضاة عهد اليهم الخصوم بالفصل فى الموضوع ويجب أن يقدم طلب الاستجواب قبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى والا يكون مقصودا به كسب الوقت وتأخير الفصل فى النزاع ويجوز الامر بالاستجواب فى كل موضع قائم بشأنه نزاع سواء كان اثباته بالبينة جائزا أم غير جائز لان الغرض من الاستجواب الحصول على اقرار من الخصم بوقائع قانونية مدعى بها وما دام الاستدلال بالاقرار جائزا بالنسبة لجميع الوقائع فانه من المسلم به جواز استجواب الخصم عن الوقائع التى لا يجوز فيها الاثبات بشهادة الشهود غير أنه لا يجوز الامر بالاستجواب فى الحالات الآتية .

١ - اذا كان الغرض منه نفى حجية حكم لانه لايجوز دفع تلك الحجية باى دليل من ادلة الاثبات .

٢ - اذا كان الغرض منه المنازعة فى وقائع تناولتها اليمين الحاسمة ولكن يجوز الاستجواب لنفى الوقائع التى تناولتها اليمين المتعة التى وجهتها المحكمة من تلقاء نفسها لأحد الخصوم .

٣ - اذا كان الغرض منه نفى وقائع تناولتها ورقة رسمية اذا كان الموظف الذى اثبتها عمل فى حدود وظيفته باعتبار انه رآها أو شاهدها أو باشرها .



٤ - إذا كان الغرض منه التوصل لاثبات عقد لا يعتبره القانون موجودا  
الا إذا اتخذ شكلا خاصا كعقد الهبة أو الرهن العقاري .

ويشترط في الوقائع التي يتناولها الاستجواب :

١ - أن تكون شخصية بالنسبة للخصم المطلوب استجوابه ويقصد  
بالوقائع الشخصية بالنسبة للأشخاص المبنوية الوقائع المتعلقة بالشخص  
الاعتباري كهيئة أو مصلحة أو شركة لا بشخص ممثلها المستجوب .

٢ - أن تكون متعلقة بالدعوى ومنتجة في الاثبات وللمحكمة حصرية  
التقدير فيما إذا كانت الوقائع المطلوب استجواب الخصم عنها متعلقة بالدعوى  
ومنتجة في الاثبات ( مرافعات العشماوي الجزء الثاني ص ٦٠٩ وما بعدها ) .

حق المحكمة في العدول عن الاستجواب : وإذا أمرت المحكمة باستجواب

أحد الخصوم فليس هذا القرار ملزما لها فيجوز لها أن تعدل عنه حتى ولو  
لم يحضر الخصم المطلوب استجوابه أو حضر وامتنع عن الإجابة متى رأت من  
ظروف الدعوى والاوراق المقدمة فيها ما يكفي لتكوين عقيدتها والحكم فيها  
بغير حاجة الى اجراء أى تحقيق فى الدعوى .

وإذا أصدرت المحكمة حكما باستجواب أحد الخصوم الا انه اقرر  
باوقائع المطلوب استجوابه عنها او بجوهرها قبل تنفيذ حكم الاستجواب فان  
حكم الاستجواب يضحى غير منتج ويتعين على المحكمة العدول عنه .

الحكم بالاستجواب ليس مؤداه اهدار المحكمة وسائل الاثبات الاخرى :

إذا أصدرت المحكمة حكما باستجواب الخصم فان ذلك لا يعد منها اهدارا  
لاية وسيلة اخرى من وسائل الاثبات ما دام انها لم تفصح عن ذلك صراحة .

احكام النقض :

١ - لا يجوز قانونا استجواب من ليس خصما فى الدعوى كما لا يجوز  
للخصم المقرر استجوابه ان ينيب عنه فى الاجابة على الاستجواب شخصا  
اخر ، وقد رسم قانون المرافعات للمحكمة ما يجب عليها اتباعه فى حالة تخلف  
الخصم المطلوب استجوابه عن الحضور بنفسه وأجاز لها فى حالة تخلفه عن  
الحضور بغير عذر مقبول أو امتناعه عن الاجابة بغير مبرر قانونى أن تقبل  
الاثبات بشهادة الشهود والقرائن فى الاحوال التى ما كان يجوز فيها ذلك .  
أما من لم يكن خصما فى الدعوى فانه لا يجوز للمحكمة أن تسمع أقواله الا  
باعتباره شاهدا بعد ادائه اليمين وبعد صدور حكم منها بالتحقيق على النحو  
المبين فى المادة ١٩٠ من قانون المرافعات . ( نقض ١٩٦٥/١٢/٢ مجموعة  
المكتب الفنى سنة ١٦ ص ١١٨٤ ) .

٢ - يجوز للمحكمة أن تعدل من حكم الاستجواب إذا رأت ألا جدوى من اتخاذ الاجراء وأن في أوراق الدعوى وما قدم منها من أدلة ما يكفي لتكون عقيدتها بغير حاجة اليه . ( تقض ٦٦/٣/٢٩ سنة ١٧ ص ٧٠٨ ) .

٣ - حق محكمة الاستئناف في العدول عن تنفيذ حكم الاستجواب الذي أصدرته . حسبها بيان سبب عدولها عن هذا الحكم ( تقض ١٧/٤/١٩٦٩ سنة ٢٠ ص ٦٣٢ ) .

٤ - لا يجوز اتخاذ اقوال احد الخصوم في محضر الاستجواب دليلا ضد خصمه ما لم تتأيد بدليل . ( تقض ٦٩/٢/١٣ سنة ٢٠ ص ٣١٠ ) .

٥ - محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب اجراء استجواب او الاحالة للتحقيق أو تعيين خبير متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . القضاء ضمنا برفض هذه الطلبات . لا قصور . ( تقض ١٩٧٩/٤/٧ طعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٤ قضائية ، تقض ١٩٨١/١١/٨ طعن رقم ٧٦٩ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٦ - مفاد المادة ١٠٦ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن لمحكمة الموضوع أن تأمر بحضور الخصم لاستجوابه سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم باعتبار أن الاستجواب طريق من طرق تحقيق الدعوى تستهدف به المحكمة تمكينها من تلمس الحقيقة الموصلة لاثبات الحق في الدعوى ، دون أن يتم ذلك عن اهدارها اية وسيلة أخرى من وسائل الاثبات طالما لم تقصع عن ذلك صراحة . ( تقض ١٩٧٩/٢/١٤ سنة ٢٠ العدد الاول ص ٥٢٧ ) .

٧ - استجواب الخصم طريق من طرق تحقيق الدعوى شرع دستجلاء بعض عناصر ووقائع المنازعة المرددة في الخصومة توصلا الى معرفة وجه الحق فيها وليس وسيلة للتحقق من صحة الادعاء بوفاء احد الخصوم . ولما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على دفاع لم يقدم الخصم دليلا ، فانه لا تريب على تلك المحكمة ان هي اعرضت عن طلب استجواب الخصم المتدخلين بغية التحقق من امر وفاتهم ، وان كانت الطاعتان لم تطرحا على المحكمة دليلا يؤيد القول بأن هؤلاء الخصوم قد توفوا قبل انعقاد الخصومة فلا على الحكم المطعون فيه ان التفت عن هذا الدفاع العارى من الدليل . ( تقض ١٩٧٩/١١/١٥ سنة ٢٠ العدد الثالث ص ٣٧ ) .

٨ - مؤدى نص المادة التاسعة من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١ أن حكم الاثبات لا يحوز قوة الامر المقضى طالما قد خلت اسبابه من حسم مسألة اولية متنازع عليها بين الخصوم وصدر بالبناء عليها حكم الاثبات ، ومن ثم يجوز للمحكمة ان تبين اسباب العدول بالحضر ويجوز لها ألا تأخذ بنتيجة

الاجراء بشرط أن تبين اسباب ذلك في حكمها ، يدل على أن حكم الاثبات لا يحوز قوة الامر المقضى طالما قد خلت اسبابه من جسم مسألة اولية متنازع عليها بين الخصوم وصدر بالبناء عليها حكم الاثبات ، ومن ثم يجوز للمحكمة ان تعدل عما امرت به من اجراءات الاثبات اذا ما وجدت في اوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل في موضوع النزاع كما لها الا تأخذ بنتيجة الاجراء بعد تنفيذه والمشرع وان تطلب في النص المشار اليه بيان اسباب العدول عن اجراء الاثبات في محضر الجلسة ، وبيان اسباب عدم الاخذ بنتيجة اجراء الاثبات الذى تنفذ في اسباب الحكم ، الا انه لم يرتب جزاء معيناً على مخالفة ذلك ، فجاء النص في هذا الشأن تنظيمياً ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان محكمة الاستئناف وجدت في اوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها لحسم النزاع دون حاجة الى تنفيذ حكم الاستجواب ، وكان هذا منها عدولاً ضمناً عن تنفيذه فلا يعيب الحكم عدم الافصاح صراحة في محضر الجلسة او في مدوناته عن اسباب هذا العدول ، لما كان ذلك وكان تقدير القرائن امر تستقل به محكمة الموضوع ولم تر محكمة الاستئناف في تخلف المطعون ضده ما يدل على فساد ادعاءاته فان النعى على الحكم المطعون فيه اغفال هذه القرينة وعدم الاخذ بها يعتبر مجادلة موضوعية في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل تنحصر عنها رقابة محكمة النقض ويكون النعى بهذا السبب على غير اساس . ( نقض ١٩٧٩/١٠/٢٩ سنة ٣٠ العدد الثالث ص ١٠ )

- ٩ - اقرار الخصم بجوهر واقعة الاستجواب يجعل طلب الاستجواب غير منتج . ( نقض ١٩٨٣/٣/٢٤ طعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٨ قضائية ) .
- ١٠ - حكم الاستجواب لا يحوز قوة الامر المقضى . للمحكمة العدول عنه متى وجدت في اوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها . بيان اسباب العدول . اجراء تنظيمي . ( نقض ١٩٨٣/٥/٣١ طعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤٩ قضائية ) .

#### مادة ١٠٦

للمحكمة كذلك ان تأمر بحضور الخصم لاستجوابه سواء من تلقاء نفسها او بناء على طلب خصمه ، وعلى من تقرر استجوابه ان يحضر بنفسه الجلسة التى حددها القرار .  
هذه المادة تطابق المادة ١٦٧ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

اذا لم يكن الخصم حاضراً بالجلسة كان للمحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب من أحد الخصوم ان تأمر بحضور الخصم لاستجوابه ولا يجوز



للخصم أن يتيب عنه غيره في الاستجواب بل يتعين عليه أن يحضر بنفسه في الجلسة التي حددت لاستجوابه فإذا لم يمثل لأمر المحكمة بالحضور فبان القانون رتب جزءا على ذلك هو ما نص عليه في المادة ١٢٣ اثبات .  
• وزاجع التعليق على المادة السابقة والمادة ١١٢ .

### مادة ١٠٧

إذا كان الخصم عديم الاهلية أو ناقصا جاز استجواب من يتوب عنه  
• وجاز للمحكمة مناقشته هو أن كان مميزا في الأمور الماثون فيها .  
• ويجوز بالنسبة الى الأشخاص الاعتبارية توجيه الاستجواب الى من  
يمثلها قانونا .  
• ويشترط في جميع الاحوال أن يكون المراد استجوابه اهلا للتصرف في  
الحق المتنازع فيه .  
• الفترتان الاولى والثانية من هذه المادة تطابقان المادة ١٧٤ من قانون  
المرافعات القديم .

### المقارنة :

اضاف المشرع في المادة ١٠٧ منه فقرة جديدة الى نص المادة ١٧٤  
المقابلة لها في قانون المرافعات السابق تشترط في جميع الاحوال لتوجيه  
الاستجواب الى الصبي المميز أو من يمثل عديم الاهلية أو ناقصا أو الشخص  
الاعتباري أن يكون اهلا للتصرف في الحق المتنازع عليه ( المذكرة الايضاحية  
للقانون ) .

### الشرح :

الاستجواب ما هو الا وسيلة للحصول على اقرار من الخصم والاقرار  
لا تكون له حجيته في الاثبات باعتباره تصرفا قانونيا الا اذا كان صادرا ممن  
له اهلية التصرف في هذا الحق قانونا وقد قضت محكمة النقض بأن الاقرار  
الصادر من الوكيل ( المحامي ) لا تكون له حجية على موكله الا اذا كان مفوضا  
فيما اقر به تفويضا خاصا . ( راجع نقض ١٩٦٧/١٠/٣١ المشار اليه في  
التعليق على المادة ١٠٣ اثبات ) .

وقد ذهب الشراح في ظل قانون المرافعات القديم الى أن مناقشة الصبي  
المميز يقصد منها مجرد تنوير المحكمة بالنسبة للوقائع الغامضة ولا يقصد  
منها الحصول على اقراره واذا بدر منه فهو اقرار لا يشده ( مرافعات

أبو الوفا الطبعة السابعة من ٧٧٨ ، ومرافعات العشماوى الجزء الثانى ص ٦١٢ والشرقاوى ص ٤٤١ ) . الا اننا نرى ان هذا الراى لا يتماشى مع نصوص قانون الاثبات الجديد ذلك ان استجواب المميز مشروط كما نصت عليه المادة ان يكون فى المسائل المأذون فيها المميز وما دام انه يملك التصرف فى شأنها فانه يجوز بالتالى استجوابه عنها وما ورد فى استجوابه بصدد ما يكون حجة عليه وعلى ذلك اذا اقر عامل سنة ١٦ سنة بقيضه أجره نتيجة استجواب كان هذا الاقرار حجة عليه مادام ان القانون يخول له قبض أجره ومثال ذلك ايضا القاصر المأذون له بالادارة من محكمة الاحوال الشخصية فيجوز استجوابه عن المسائل المتصلة بادارته لأمواله وقراره فيها حجة عليه .

ويصر الدكتور أبو الوفا فى ظل قانون الاثبات على رايه السابق ( مؤلفه فى الاثبات ص ٢٨٦ ) .

#### مادة ١٠٨

اذا رأت المحكمة ان الدعوى ليست فى حاجة الى استجواب رفضت طلب الاستجواب .

هذه المادة تطابق المادة ١٦٨ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

على المحكمة فى هذه الحالة ان تذكر الأسباب السائغة لرفض طلب الاستجواب والا فان أسباب حكمها تكون مشوبة بالقصور .

احكام التقضى :

- ١ - انه وان كان من حق الخصم ان يطلب استجواب خصمه الا ان محكمة الموضوع غير ملزمة باجابة هذا الطلب لانه من الرخص المخول لها فلها ان تلتفت عنه اذا وجدت فى الدعوى من العناصر ما يكفى لتكوين عقيدتها بغير حاجة لاتخاذ هذا الاجراء . ( نقض ١٩٦٦/٣/٢٤ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٧ ص ٧٠٨ ، نقض ٦٩/١١/١١ سنة ٢٠ ص ١١٨٠ ، نقض ١٩٨١/١١/٢٤ طعن رقم ٧١٥ لسنة ٤٧ قضائية ) .
- ٢ - رفض طلب استجواب الخصم او تعيين خبير او اكثر فى الدعوى . من سلطة قاضى الموضوع . طالما اقام رفض هذا الطلب على أسباب مبررة ( نقض ١٩٧١/٥/٢٠ سنة ٢٢ ص ٦٦٩ ) .

### مادة ١٠٩

يوجه الرئيس الأسئلة التي يراها إلى الخصم ويوجه إليه كذلك ما يطلب الخصم الآخر توجيها منها وتكون الإجابة في الجلسة ذاتها إلا إذا رأت المحكمة اعطاء ميعاد للإجابة .  
هذه المادة تطابق المادة ١٦٩ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

للمحكمة أو للقاضي المنتدب لأجراء الاستجواب أن يمنع الخصم من توجيه أسئلة إلى خصمه تكون غير متعلقة بالدعوى أو غير متجة فيها أو تتضمن ما يخالف النظام العام أو حسن الآداب أو تتضمن تجريحا للمستجوب .

### مادة ١١٠

تكون الإجابة في مواجهة من طلب الاستجواب ولكن لا يتوقف الاستجواب على حضوره .  
هذه المادة تطابق المادة ١٧٠ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

إذا صدر حكم بالاستجواب ولم يكن أحد من الخصوم حاضرا وقت النطق به فإنه يتعين على قلم الكتاب إعلانه به شأنه في ذلك شأن أي إجراء من إجراءات الإثبات فإذا تم الاستجواب في غيبة الخصم ودون إعلانه بحكم الاستجواب وتاريخه كان الإجراء باطلا وهو بطلان غير متعلق بالنظام العام ولا يجوز أن يتمسك به إلا من تقرر لمصلحته .

### مادة ١١١

تدون الأسئلة والأجوبة بالتفصيل والدقة بمحضر الجلسة ، وبعد تلاوتها يوقع عليها الرئيس والكتاب والمستجوب ، وإذا امتنع المستجوب عن الإجابة أو من التوقيع ذكر في المحضر امتناعه وسببه .  
هذه المادة تطابق المادة ١٧١ من قانون المرافعات القديم .

### مادة ١١٢

إذا كان للخصم عذر يمنعه عن الحضور للاستجواب جاز للمحكمة أن تنوب أحد قضاتها لاستجوابه على نحو ما ذكر .



هذه المادة تطابق المادة ١٧٢ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

إذا كان المراد استجوابه لا يستطيع الحضور لقر المحكمة لعذر يمنعه من ذلك وكان يقيم خارج دائرة المحكمة فإنه يجوز للمحكمة أن تندب قاضي المحكمة الجزئية التي يقع في دائرتها المكان الموجود قيسه المطلوب استجوابه لأجراء الاستجواب وذلك وفقا للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٤ من قانون الإثبات وفي هذه الحالة تحدد المحكمة التي أمرت بالاستجواب لقاضي المحكمة الجزئية المسائل التي يتعين استجواب الخصم فيها .

#### مادة ١١٢

إذا تخلف الخصم عن الحضور للاستجواب بغير عذر مقبول أو امتنع

عن الإجابة بغير مبرر قانوني جاز للمحكمة أن تقبل الإثبات بشهادة الشهود والقرائن في الأحوال التي ما كان يجوز فيها ذلك .

هذه المادة تطابق المادة ١٧٣ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

لا يخلو الحال من أن يتخذ الخصم إزاء طلب الاستجواب الواقف الآتية :

أولا : يتخلف عن الحضور بعذر وفي هذه الحالة تؤجل الدعوى أو تنتقل المحكمة لاستجواب الخصم أما إذا كان تخلفه بغير عذر مقبول جاز للمحكمة أن تقبل لإثبات الواقعة الشهادة والقرائن فيما لم يكن جاسزا إثباته بهما .

ثانيا : أن يحضر الخصم ويمتنع عن الإجابة فإن كان امتناعه راجعا لمنازعته في جواز الاستجواب وتعلق الوقائع بالدعوى فصلت المحكمة في ذلك فإن رفضت منازعته كان عليه أن يجيب على الأسئلة وإذا امتنع لغير سبب أو مبرر عن الإجابة جاز للمحكمة أن تقبل الإثبات بشهادة الشهود والقرائن .

ثالثا : أن يحضر الخصم ويجيب بالإنكار على الاستجواب وعندئذ لا يكون أمام الخصم الآخر إلا أن يقيم الدليل على ما يدعيه وفقا لقواعد الإثبات العامة .

رابعا : أن يجيب الخصم على الاستجواب باقرار صريح ويعتبر اقراره في هذه الحالة اقرارا قضائيا .

خامسا : أن يجيب الخصم اجسابة غامضة أو ينكر بعض الوقائع ويقر

بالبعض الآخر ففى حالة الغموض يكون للمحكمة السلطة فى استنتاج ما تراه مستفاداً منه ولها أن تعتبره مبداً ثبوت بالكتابة يبيع الاحالة الى التحقيق أو تعتبره انكاراً للوقائع موضوع الاستجواب وفى حالة انكار بعض الوقائع والاقرار بالبعض الآخر يعتبر ما حصل الاعتراف به ثابتاً وما حصل انكاره غير ثابت . (مرافعات العشماوى الجزء الثانى ص ٦١٧) .

### احكام النقض :-

جزاء تخلف الخصم عن الحضور للاستجواب بغير عذر مقبول أو امتناعه عن الاجابة بغير مبرر هو جواز قبول الاثبات بشهادة الشهود والقرائن فى الاحوال التى ما كان يجوز فيها ذلك . وان كانت محكمة الموضوع قد احوالت الدعوى الى التحقيق لاثبات ونفى الوقائع التى ارادت استجواب المطعون ضده فيها فانه لا يكون فيما فعلته المحكمة ما يشوب اجراءاتها باى بطلان . (نقض ١٩٦٩/١/٢٣ سنة ٢٠ ص ١٧٠ ، نقض ٧٨/٦/٢٢ طعن رقم ٦٠٨ لسنة ٣٩ قضائية) .

٢ - انه وان كان مفاد المادة ١٠٦ من قانون الاثبات ان لمحكمة الموضوع ان تأمر بحضور الخصم لاستجوابه سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصم باعتبار ان الاستجواب طريق من طرق تحقيق الدعوى تستهدف به المحكمة تمكينها من تلمس الحقيقة الموصلة لاثبات الحق فى الدعوى ، دون ان ينم ذلك عن اهدار اية وسيلة أخرى من رسائل الاثبات طالما لم تفصح عن ذلك صراحة ، ولما كان ذلك ، وكان مؤدى المادة ١١٣ من ذات القانون انه اذا تخلف الخصم عن الحضور للاستجواب بغير عذر مقبول أو امتنع عن الاجابة بغير مبرر قانونى جاز للمحكمة ان تقضى فى الدعوى دون ما حاجة ان يطلب الخصوم العدول عن حكم الاستجواب ، وان تقبل الاثبات بشهادة الشهود وبالقرائن فى غير الاحوال الجائزة . لما كان ما تقدم وكان البين من حكم محكمة اول درجة الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢١ انها قضت باستجواب طرفى الخصومة فى بعض نقاط الدعوى دون ان تفصح عما يعنىها ، ودون ان تشير الى اقوال الشهود الذين سبق سماعهم او تقطع بعدم اطمئنانها اليهم ، وكان الثابت من الصورة الرسمية لمحاضر جلسات هذه المحكمة انها لم تتمكن من تنفيذ حكم الاستجواب لتخلف الطاعن عن الحضور بغير عذر مقبول ، رغم تأجيل الدعوى امامها غير مرة ورغم حضور المطعون عليه فى كل مرة ، فانه لا تثير على الحكم ان هو استند الى اقوال الشهود ، ويكون النعى على غير اساس . (نقض ١٩٧٩/٢/١٤ سنة ٢٠ العدد الاول ص ٥٢٧) .

## الباب السادس

## اليمين

## مادة ١١٤

يجوز لكل من الخصمين أن يوجه اليمين الحاسمة الى الخصم الآخر ،  
على انه يجوز للقاضي أن يمنع توجيه اليمين اذا كان الخصم متعسفا في  
توجيهها .

ولمن وجهت اليه اليمين أن يردّها على خصمه ، على انه لا يجوز الرد  
اذا انصبت اليمين على واقعة لا يشترك فيها الخصمان ، بل يستقل بها شخص  
من وجهت اليه اليمين .

هذه المادة مطابق المادة ٤١٠ من القانون المدني .

الشرح :

اليمين الحاسمة هي يمين يوجهها الخصم الى خصمه عندما يعوزه الدليل  
وهي ليست دليلا يقدمه المدعى على صحة دعواه بل هي طريقة احتياطية  
لا تخلو من مجازفة يلجأ اليها المدعى عندما يعوزه كل دليل اخر على صحة  
الدعوى وظاهر من النص ان الذي يوجه اليمين الحاسمة هو اى من الخصمين  
يكون عليه عبء اثبات واقعة قانونية فيستطيع أن يوجه اليمين الى خصمه  
فيما يجب عليه هو أن يثبته ولما كان توجيه اليمين تصرفا قانونيا فانه يشترط  
فيه أن يكون خاليا من عيوب الارادة اى غير مشوب بغلط أو تدليس أو اكراه  
فاذا اعتقد من وجه اليمين أن البينة معنوعة قانونا فوجه اليمين ثم تبين غلظه  
بعد ذلك ، كان توجيه اليمين مشوبا بغلط . فاذا كان خصمه هو الذي اوقعه  
فى هذا الغلط كان توجيه اليمين مشوبا بتدليس . وقد يكون توجيه اليمين  
عن اكراه ويقع على الخصم خارج مجلس القضاء ، ولكن لا يعد اكراها ان يجد  
الخصم نفسه مجرّدا من اى دليل فيضطر الى توجيه اليمين ثم يستجد دليل  
يحصل عليه . وفى جميع الاحوال التى يكون فيها توجيه اليمين مشوبا بغلط  
أو تدليس أو اكراه يعتبر توجيه اليمين غير صحيح بصفته تصرفا قانونيا .  
ويجوز لمن وجه اليمين أن يبطله حتى بعد أن يقبل الخصم الآخر الحلف وحتى  
بعد أن حلف وللقاضي رقابة على الخصم فى توجيه اليمين فمع التسليم بأن  
توجيه اليمين حق للخصم الا ان القاضي فضلا عن ان له سلطة التحقيق من  
توافر الشروط اللازمة لاستعمال هذا الحق له ايضا سلطة منع صاحبه من



إساءة استعماله فيجوز له رفض توجيه اليمين إذا كانت الواقعة المطلوب تحليل الخصم عليها ليست متعلقة بشخصه أو ليست منتجة ولا حاسمة أو إذا اتضح له أن القصد من توجيه اليمين مجرد تأخير الدعوى أو قصد الكيد باستغلال ورج الخصم وشدة تدبئه أو لا مكان التشهير وقررت محكمة النقض في أحكامها المتواترة أن اليمين الحاسمة ملك الخصم لا ملك القاضي ، ومن ثم يكون متعيناً على القاضي أن يجيب طلب توجيهها متى توافرت شروطها إلا إذا استبان له أن طالبها متعسف في هذا الطلب .

— وقد نصت الفقرة الثانية من المادة على أنه يجوز لمن وجهت إليه اليمين أن يردّها على خصمه وذلك إذا لم يرد الحلف ويشترط في رد اليمين ما يشترط في توجيهها إذ رد اليمين كتوجيهها تصرف قانوني بإرادة منفردة ويشترط أن يكون الرد واقعا على نفس اليمين التي وجهت فيجب إذن أن تكون واقعة قانونية مصددة غير مخالفة للقانون أو النظام العام والآداب وحاسمة في الدعوى ويشترط فوق ذلك أن يكون الرد في واقعة يشترك فيها الخصمان فلا يجوز في واقعة يستقل بها شخص من وجهت إليه اليمين فإذا وجه الشفيع اليمين للمشتري في خصوص مقدار ثمن المبيع ، لم يجز للمشتري أن يرد اليمين على الشفيع لأن هذا اجنبى عن الاتفاق الخاص بالثمن فلا يمكنه التأكد من حقيقة مقداره ويترتب على رد اليمين أن يصبح من ردت عليه في مركز الشخص الذي توجه إليه اليمين أي أن يكون هو الملزم بالحلف فلا يجوز له أن يرد اليمين من جديد فيجب عليه أن يحلف والا اعتبر ناكلا على أنه يجب أن يكون الرد واقعا على اليمين الموجهة ذاتها ، إذ لو وقع على صيغة معدلة منها اعتبر ذلك توجيها ليمين جديدة وجاز فيه الرد مرة ثانية . ومثل ذلك أن توجيه اليمين إلى شخص على دين معين فيردها على من وجهها إليه طالبا منه أن يحلف على أنه لم تقع مقاصة بين الدين المطالب به ودين آخر فيعتبر ذلك منه توجيه يمين جديدة على الدين المدعى حصول المقاصة به ويجوز رد هذا اليمين عليه ذلك أن رده اليمين بصيغة تتضمن وقسوع المقاصة بين الدين المطالب به ودين آخر يتضمن اقراراً ضمناً بالدين الأصلي وبالتالي فلم يعد هناك محل لحلف اليمين عليه .

وقد سبق أن بينا أن رد اليمين الحاسمة يعتبر بمثابة توجيه لها ، وعلى ذلك يشترط فيمن رد اليمين أن تتوافر فيه الأهلية الكاملة وأن يكون الرد صادرا بمحض اختياره فلا يشوب إرادته أي عيب من العيوب التي تفسد الرضا كالغلط أو الإكراه أو التدليس ويشترط كذلك فيمن يوكل لرد اليمين أن تصدر له وكالة خاصة في ذلك فلا تكفى الوكالة العامة

فلا يصح لمحامى الخصم الذي وجهت اليه اليمين أن يردّها على وجهها إلا إذا كان التوكيل الصادر له من موكله منصوحاً فيه على توجيه اليمين أو ردّها .  
( الوسيط للسنيهوري الجزء الثاني الطبعة الثانية ٦٧٦ والوجيز لنفس المؤلف ص ٦٨٨ ، والوجيز فى الاثبات لسليمان مرقص ص ١٥٢ ، وأصول الاثبات لنفس المؤلف ص ١٢٧ ، والاثبات فى المواد المدنية لعبد المنعم الصدة ص ١٨٨ والاثبات لـ محمد عبد اللطيف الجزء الثانى ص ٢١٨ ) .

### أحكام النقض :

١ - لا توجه اليمين الحاسمة إلا الى الخصم الآخر الذي له حق المطالبة بالاثبات ويجب أن تتوافر فى هذا الخصم أهلية التصرف فى الحق الذي توجه اليه فيه اليمين وأن يملك التصرف فى هذا الحق وقت حلف اليمين ذلك أن كل خصم توجه اليه اليمين يجب أن يكون قادراً على الخيار بين الحلف والرد والنكول . ورد اليمين كتوجيهها تشترط فيه أهلية التصرف والنكول كالاترار لا يملكه إلا من ملك التصرف فى الحق . ( نقض ١٩٦٧/١٢/٧ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٨ ص ١٨٥١ ) .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن اليمين الحاسمة ملك للخصم لا للقاضى وأن على القاضى أن يجيب طلب توجيهها متى توفرت شروطها إلا إذا بان له أن طالبها يتعسف فى هذا الطلب . ومحكمة الموضوع وإن كان لها كامل السلطة فى استخلاص كيدية اليمين فإنه يتعين عليها أن تقيم استخلاصها على اعتبارات من شأنها أن تؤدى اليه . فإذا أقامت المحكمة حكمها بكيدية اليمين على مجرد أن الوقائع المراد اثباتها منتفية بمحررات صادرة من طالب توجيه اليمين فهذا منها تصور فى التسبيب ، فإن كون الواقعة المراد اثباتها باليمين تتعارض مع الكتابة لا يفيد بذاته أن اليمين كيدية . ( نقض ١٩٤٦/٥/٢٠ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٨٢ قاعدة رقم ٣٩٩ : نقض ١٩٦٣/٢/٦٩ سنة ٢٠ ص ٢٢٧ . نقض ١٩٨٠/٤/٣ طعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٣ - اليمين الحاسمة ملك للخصم له أن يوجهها متى توافرت شروطها مهما كانت قيمة النزاع ولو كان الغرض منها اثبات ما يخالف عقدا مكتوباً ولو رسمياً ، إلا فيما لا يجوز الطعن فيه من العقد الرسمى إلا بالتزوير . ومن ثم يكون متعيناً على القاضى أن يجيب طلب توجيهها إلا إذا بان له أن طالبها متعسف فى طلبه . والقول بأن طلب توجيه اليمين غير جدى لتناقض طالبه فى دفاعه ليس من شأنه أن يفيد أنه كان متعسفاً فى توجيهها ، ومن ثم

لا يصح أن يكون ذلك سببا للحكم برفض توجيه اليمين . ( نقض ١٩٤٩/٤/٧  
مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٨٢ قاعدة رقم ٤٠١ ،  
نقض ٧٠/٤/٧ سنة ٢١ ص ١٦ ) .

٤ - استخلاص كيدية اليمين . من سلطة محكمة الموضوع متى استندت  
الى اعتبارات سائفة . عدم تقديم طالب اليمين دليلا على صحة دعواه . لا يفيد  
بذاته ان اليمين كيدية . ( نقض ٧٦/٤/٦ سنة ٢٧ ص ٨٧١ ) .

٥ - استخلاص المحكمة كيدية اليمين بشأن واقعة الوفاء من ان الدعوى  
ظلت متداولة مدة ١٢ سنة امام المحكمة دون الادعاء بحصول هذا الوفاء .  
لا خطأ ( نقض ١٩٨٠/٤/٣ طعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٧ قضائية ) .  
تعليق : كانت محكمة النقض في احكامها السابقة تتشدد في قوة الدليل على  
كيدية اليمين ولكن يبدو انها خففت من هذا التشدد كما يبين من هذا  
الحكم الأخير .

٦ - اليمين الموجهة للمدين في التقادم الصرفي . يميز حاسمة . ليس  
للمحكمة ان توجهها من تلقاء نفسها . ( نقض ١٩٨٢/٥/١٣ طعن رقم ٢١٥  
لسنة ٤١ قضائية ) .

#### مادة ١١٥

لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة في واقعة مخالفة للنظام العام .  
ويجب أن تكون الواقعة التي تنصب عليها اليمين متعلقة بشخص من  
وجهت اليه فان كانت غير شخصية له انصبت على مجرد علمه بها .  
ويجوز للوصي أو القيم أو وكيل الغائب أن يوجه اليمين الحاسمة فيما  
يجوز له التصرف فيه .  
ويجوز أن توجه اليمين الحاسمة في أية حالة كانت عليها الدعوى .

#### المقارنة :

الفقرات الاولى والثانية والرابعة من هذه المادة تطابق المادة ٤١١ من  
القانون المدني القائم اما الفقرة الثالثة فمستحدثة وقد اضافها المشرع لتجيز  
توجيه اليمين الحاسمة من الوصي أو القيم أو وكيل الغائب فيما يجوز لهم  
التصرف فيه وذلك حسما للخلاف القائم في هذا الشأن ( المذكرة الايضاحية  
للقانون ) ذلك ان توجيه اليمين الحاسمة هو من قبيل الترك والصالح  
والاحتكام المطلق الى ذمة الخصم والمفروض أن يملك الوصي أو القيم أو وكيل  
الغائب توجيه اليمين فيما يجوز له الصلح والبراء والاقرار غيه وهذا هو  
المراد من عبارة فيما يجوز له التصرف فيه فما لا يجوز لهم البراء فيه ولا



الاقرار ولا الصلح لايجوز لهم توجيه اليمين فيه ( تقرير اللجنة التشريعية  
بمجلس الأمة ) .

### المشرح :

موضوع اليمين واقعة يدعيها المدعى وينكرها المدعى عليه ويترتب على  
ثبوتها حق معين ويجوز أن يكون هذا الحق موضوع اليمين مباشرة فيطلب  
المدعى من المدعى عليه مثلا أن يحلف بأنه ليس مدينا له بمبلغ معين ولكن  
لا يجوز أن يكون موضوع اليمين حكما قانونيا لان تطبيق حكم القانون من عمل  
القاضي الذي لا يتقيد فيه بتكليف الخصوم للواقعة القانونية ويجوز توجيه  
اليمين في جميع المواد المدنية سواء كانت مما يقبل فيه الاثبات بالبينة أو مما  
يجب اثباته بالكتابة بل يجوز أن يكون موضوع اليمين أمرا يخالف ما هو ثابت  
بدليل كتابي أو يجاوز ما ثبت بالكتابة فيما عدا ما لا يجوز الطعن فيه الا  
بالتزوير فيجوز تحليف من يتمسك بورقة رسمية أو عرفية على أن هذه  
الورقة ليست صورية كذلك يجوز أن يكون موضوع اليمين أمرا يخالف قرينة  
قضائية أو قرينة قانونية غير قاطعة كقرينة اعتبار الوفاء بقسط من الأجرة  
دليلا على الرفاء بالاقساط السابقة أو قرينة قانونية قاطعة الا أنها غير متعلقة  
بالنظام العام كقرينة الوفاء التي بنى عليها تقادم بعض الديون بالمدد القصيرة  
والمنصوص عليها في المادة ٢٧١ مدنى وما بعدها غير أنه لا يجوز أن يكون  
موضوع اليمين واقعة مخالفة للقانون أو النظام العام أو الآداب ومن يجوز  
توجيه اليمين في هبة عقار لم تكتب في ورقة رسمية لان هذا يخالف القانون  
ولا في النسب أو الجنسية لان هذا يخالف النظام العام ولا في ايجار منزل للدعارة  
أو المقامرة لان هذا يخالف الآداب ويجب في جميع الاحوال أن يكون موضوع  
اليمين واقعة شخصية منتجة في الدعوى وحاسمة للنزاع وتعتبر الواقعة  
شخصية اذا كانت متعلقة بشخص من وجهت اليه اليمين ويكون التحليف في  
هذه الحالة على أمر قاطع بات ويجوز تحليف الشخص على نفى علمه بواقعة  
متعلقة بشخص غيره كتحليف الوارث على نفى علمه بواقعة متعلقة بمورثه لان  
علم الحالف أو عدم علمه بشيء معين أمر متعلق بشخصه وتسمى اليمين في  
هذه الحالة يمين العلم وهي أيضا يمين حاسمة وتعتبر الواقعة منتجة في  
الدعوى اذا كان يمكن القضاء بها وهي لا تكون كذلك اذا كانت عملا قانونيا  
مما يوجب القانون صبه في شكل خاص كالهبة أو كانت واقعة مما اثبتته  
موظف هام في محرز رسمي باعتبار أنه قام به بنفسه أو عاينه شخصيا إذ  
لا يجوز تكذيب الموظف في ذلك الا عن طريق الطعن بالتزوير أو كانت واقعة  
مخالفة لقرينة قانونية قاطعة متعلقة بالنظام العام أو لقاعدة موضوعية

فلا يجوز توجيه اليمين لدحض حجة الشيء المحكوم فيه أو لمخالفة قاعدة التقادم المكسب أو إذا كان محل اليمين حقا يقضى النظام العام بعدم جواز التنازل عنه كالحق في ثبوت النسب .

ويعتبر موضوع اليمين حاسما إذا كان يؤدي إلى الفصل في النزاع أو في دفع موضوعي فيه بحيث ينهي الخصومة كلها أو فرعا منها لذلك لا يجوز توجيه اليمين إذا كانت تنصب على دليل في الدعوى لا على جوهر النزاع ولا يجوز توجيهها بالنسبة إلى الطلبات الأصلية في الدعوى مع حفظ الحق في طلبات احتياطية ولا يجوز توجيهها إلى الدائن الحاجز وحده في دعوى استرداد إذ اليمين ليست حاسمة في هذا الشأن لأن ملكية المحجوزات يتنازعها شخص آخر هو المدين إلا إذا كان المدين قد سلم للمدعي بملكته للمحجوزات .

ولا يجوز توجيه اليمين الحاسمة لإثبات تصرف قانوني يعارض حجة حكم حائز لقوة الأمر المقضى فإذا رفع المشتري دعوى طالبا صحة ونفاذ العقد الصادر إليه من البائع فقضت المحكمة برفض الدعوى استنادا أنه لم يثبت تنفيذ التزامه بسداد الثمن وأصبح هذا الحكم نهائيا فإنه لا يجوز للمشتري بعد ذلك في دعوى تالية أن يدفع بانقضاء الالتزام بدفع الثمن بأي طريق آخر كالتجديد مثلا ولا يقبل منه إثبات هذا الادعاء بأي طريق آخر ولو كان اليمين الحاسمة .

ويشترط نية يوجه اليمين الحاسمة أن يكون طرفا في الخصومة التي يطلب فيها توجيهها سواء كان فيها مدعيا أو مدعى عليه أو مختصما فيها بناء على طلب أحد الخصوم أو بناء على أمر من المحكمة أو مت دخلا فيها تدخل اختصاميا أما المتدخل في الدعوى تدخل انضماميا ولم يوجه طلبات كما لم توجه إليه طلبات فلا يجوز توجيه اليمين الحاسمة إليه كذلك فإن الذي يختصم في الدعوى للحكم في مواجهته دون أن توجه إليه طلبات درون أن ينازع في الدعوى لا يعد خصما ولا يجوز توجيه اليمين الحاسمة إليه كما لا يجوز للشاهد أن يوجه اليمين الحاسمة لأحد الخصوم .

ويشترط في موجه اليمين الحاسمة أن يكون صاحب صفة في الدعوى التي يطلب فيها توجيه اليمين بحيث إذا زالت صفته امتنع عليه توجيهها كما لا يصح توجيه اليمين إلى شخص زالت عنه صفته في الدعوى .

ويجب توجيه اليمين بذات الصفة التي أقام بها الخصم دعواه فمن يقيم دعوى بصفته وصيا على قاصر لا يملك توجيه اليمين الحاسمة إليه هذه الصفة ومن يقيم دعوى بصفته ناظرا للوقف لا يملك توجيه اليمين الحاسمة إلا بهذه الصفة .

واذا تعدد المكلفون بالاثبات في دعوى واحدة فمن الجائز أن يطلب احدهم توجيه اليمين الحاسمة وحده دون باقي زملائه وعندئذ لا يضار هؤلاء بحلف اليمين ولا يفيد وامن النكول عنها او حلفها من جانب الاول غير انه يلاحظ ان المدين المتضامن يفيد مما قد يجنيه مدين متضامن اخر نتيجة توجيه اليمين الحاسمة او نتيجة حلفها انما لا يضار مما يضر هذا المدين في هذا الصدد وذلك عملا بالأصل للعام في القانون المدني من ان المدين المتضامن يمثل زميله فيما ينفعه ولا يمثله فيما يضر بمصلحته وتطبيقا للمادة ٢٩٥ مدني التي تنص على انه اذا نكل احد الدينين المتضامنين عن اليمين او وجه الى الدائن يمينا حلفها فلا يضار بذلك باقي الدينين واذا اقتصر الدائن على توجيه اليمين الى احد الدينين المتضامنين فحلف فان الدينين الآخرين يستفيدون من ذلك .

واذا تعدد احد اطراف الخصومة ووجه طلب اليمين الى بعضهم دون البعض الآخر فلا يفيد من الحلف الا من حلفها ولا يضار الا من نكل عنها او ردها على خصمه فحلفها كما في احوال تعدد الشركاء على الشيوع او الورثة ويستثنى من ذلك حالة الدينين المتضامنين على النحو السابق .

واذا تعدد أحد أطراف الخصومة الوجه اليه اليمين الحاسمة وكانت الدعوى لا تقبل التجزئة وجب تحديد الخصم الملزم بصفة اصلية وتوجهه اليه وحده هذه اليمين فاذا ادعى المشتري ان الشفيع انما يستعمل حقه في الشفعة لرد لعين المبيعة الى البائع وجب توجيه اليمين الى الشفيع وليس للبائع واذا ادعى الشفيع صورية الثمن فذهب رأى الى انه لا يجوز له توجيه اليمين الحاسمة في ذلك الى البائع والمشتري معا بل يجب أن يوجهها اولا الى المشتري فان حلفها كان هذا كافيا لرفض الادعاء بالصورية دون حاجة الى تحليف البائع واذا نكل المشتري وجب توجيهها للبائع فان نكل هذا تثبت الصورية كاملة اما اذا حلف البائع وحده فلا تثبت الصورية لأنها لم تثبت من الجانبين ( السنيهوري الوسيط الجزء الثاني الطبعة الثانية هامش ص ٦٩٤ ) وذهب رأى آخر الى انه يجب توجيه اليمين الى المشتري وليس الى البائع او اليهما معا ( الاثبات لنشأت الجزء الثاني فقرة ٥٤٣ والاثبات لابو الزما ص ٢٩٧ ) والرأى الاخير هو الصحيح لان الخصم الحقيقي في حالة الادعاء بصورية الثمن هو المشتري وحده .

واذا اوجهت اليمين الحاسمة الى شركاء على الشيوع او ورثة وحلفها البعض ونكل البعض الآخر فلا يفيد حلف البعض امام نكول الآخرين .  
وليس هناك ما يمنع من توجيه اليمين الحاسمة من جانب بعض الخصوم دون البعض الآخر او الى بعضهم دون البعض الآخر وفي هذه الحالة لا يفيد منها الا



من حلفها ولا يضر الا من نكل منهم او رد اليمين على خصمه فحلفها ويستثنى من ذلك حالتى التضامن وعدم التجزئة على النحو المتقدم .

كذلك لا يجوز توجيه اليمين عن واقعة لا تدخل فى نطاق الدعوى مثل ذلك ان ينكر المدعى عليه انه لقترض المبلغ الذى يطالب به المدعى فلا يجوز توجيه اليمين قد بلغ سن الرشد والا يكون محجورا فالصبي والمحجور عليه يقول انه غير مدين أصلا فلم تدخل واقعة الوفاء فى نطاق ما يدفع به دعوى المدعى .

وبالنسبة لأهلية توجيه اليمين فهى أهلية التصرف فيجب ان يكون من يوجه اليمين قد بلغ سن الرشد والا يكون محجورا فالصبي والمحجور عليه لجنون او عته او غفلة او سفه لايجوز لاي منهما ان يوجه اليمين الا بنائب عنه يملك ذلك . والنائب قد يكون الولي وهو يملك توجيه اليمين فيما يجوز له التصرف فيه دون انن المحكمة ، والا وجب عليه الحصول على هذا الاذن وقد يكون النائب هو الوصى او القيم وهذان لا يجوز لهما توجيه اليمين الا فى الاعمال التى يملكها وهى أعمال الإدارة أما فى أعمال التصرف فلا بد من اذن المحكمة ولا تلزم أهلية التبرع فان من يوجه اليمين لا يتبرع بحقه اذ لا يزال يأمل أن يتخرج خصمه من الحلف حائثا وللقاصر الذى بلغ الثمانية عشر ان يوجه اليمين فيما يملكه من أعمال الإدارة اذا كان مأثوما له بذلك كالتأجير لمدة سنة واحدة والوكيل يحتاج الى توكيل خاص من الموكل لان التوكيل العام لا يخول الوكيل الا القيام بأعمال الإدارة وقد نصت المادة ٨٠٢/١ مدنى على انه لا بد من وكالة خاصة فى كل عمل ليس من أعمال الإدارة وبوجه خاص فى توجيه اليمين والمرافعة أمام القضاء ولايجوز التوكيل أصلا فى حلف اليمين لان النيابة تجرى فى الاستحلاف ولا تجرى فى الحلف .

وبالنسبة لمن توجه اليه اليمين يجب أن تتوافر فيه أهلية التصرف فى الحق الذى توجه اليه فيه . أئيمين فلا يجوز توجيهها الى صبي الا فيما يملك من أعمال الإدارة ولا الى محجور عليه لجنون لعته او غفلة او سفه واذا كان الخصم شخصا معنويا وجهت اليمين الى من يمثله .

ووفقا للفقرة الأخيرة من المادة يمكن توجيه اليمين الحاسمة فى أية حالة كانت عليها الدعوى الى أن يصدر حكمها أى فيمكن الالتجاء الى اليمين الحاسمة بعد تقديم اوجه اثبات أخرى بل يجوز بعد اقفال باب المرافعة إعادة فتحة وتوجيه اليمين الحاسمة ويجوز توجيه اليمين الحاسمة لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولكن لا يجوز توجيهها لأول مرة أمام محكمة النقض ويجوز توجيه اليمين قبل تقديم أدلة أخرى او بعد تقديمها وسواء قبل الفصل فيما قدم من أدلة أو بعده ولو كان الفصل فيها برأئها

وعلى ذلك فإن ما ذهب إليه محكمة الاستئناف المختلطة من أنه لا يجوز للخصم توجيه اليمين الحاسمة بعد أن يكون قد قبل من خصمه الاثبات بالبينة غير سديد في القانون ( استئناف مختلط ٥ فبراير ١٨٩٠ م ٢ ص ٢٧٨ ) وعلى ذلك إذا أبدى الخصم دفاعا موضوعيا ولم ينجح هذا الدفاع كان له أن يوجه اليمين فإذا دفع المدين بسقوط الدين بالتقادم ورفض هذا الدفع جاز له بعد ذلك توجيه اليمين الحاسمة فيما يتعلق بالديونية .

وليس هناك ما يمنع من أن تحلف المحكمة الجنائية المدعى المدني يميناً عند سماع أقواله كشاهد على الوقائع المتصلة بالدعوى الجنائية غير أن هذه اليمين تختلف عن اليمين الحاسمة والتي لا يجوز مطلقاً توجيهها من المتهم للمدعى المدني ولا من المدعى المدني للمتهم أمام المحاكم الجنائية لأنه يترتب على ذلك ثبوت التهمة إذا حلف المدعى المدني أو نكل المتهم وليس من حق أحدهما أن يرتضى الآخر قاضياً في المسائل الجنائية لأنها من النظام العام كما أن القاضي الجنائي لا يمكنه أن يحكم بالتعويض لثبوت الجريمة دون أن يحكم بالعقوبة فضلاً عن أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحكمة الجنائية تخضع للقواعد الجنائية لأنها تابعة للدعوى الجنائية .

( راجع في كل ما تقدم الوسيط للسنيوري الجزء الثاني الطبعة الثانية ص ٧٠٢ والوجيز لنفس المؤلف ص ١١٩ ، والاثبات لعبد المنعم الصده ص ١٨٧ ، ورسالة الاثبات لنشأت الطبعة الخامسة ص ٣١ والاثبات لمحمد عبد اللطيف الجزء الثاني ص ٢٨٤ ) .

ولا يجوز توجيه اليمين الحاسمة أمام القضاء المستعجل حتى ولو كان الفرض من توجيهها الوصول إلى اتخاذ إجراء وقتي في الطلب المعروض أمامه لأنه يشترط في أحكام القضاء المستعجل أن تكون وقتية ولا تمس أصل الحق . ويجوز توجيه اليمين الحاسمة لاثبات ما يخالف الثابت في المحررات الرسمية إلا أن ذلك مقصور على الوقائع أو الأفعال التي تصدر من ذوي الشأن أمام الموثق ويدونها بحالتها كما شهدا أو سمعها فيجوز توجيه هذه اليمين إلى الخصم الذي يتمسك بعقد رسمي على أن هذا العقد ليس صورياً أو أن الثمن الذي دفع أمام الموثق لم يسترده المشتري بعد ذلك .

وإذا حجزت المحكمة الدعوى للحكم وصرحت بتقديم مذكرات في أجل معين وقدم الخصم قبل انقضاء باب المرافعة يطلب إعادة الدعوى للمرافعة لتوجيه اليمين الحاسمة إلى خصمه فإنه يتعين عليها إجابته لطلبه والا تكون قد أغفلت دفاعاً جوهرياً قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى .

## احكام القرض :

١ - متى كان للثابت ان الشركة ( الدائنة الأصلية ) قد اندمجت قبل رفع الدعوى في الشركة المطعون ضدها اندماجا كليا وكان يترتب على هذا الاندماج انقضاء الشركة المنتجة وزوال شخصيتها وبالتالي انتهائ سلطنة مديرها وزوال كل صفة له في تمثيلها وفي التصرف في حقوقها فان توجيه اليمين الحاسمة اليه من واقعة الوفاء بالدين للسدي لها في ذمة الطاعن من الطاعن ، يكون غير جائز قانونا وبالتالي يكون للحكم المطعون فيه على حق اذ رفض توجيه اليمين . ( نقض ١٩٦٧/١٢/٧ مجموعة الكتب الفنى سن سنة ١٨ ص ١٨٥١ ) .

٢ - لا يجوز افعال اثر اليمين الحاسمة التي يحلفها الوعى في حق القاصر اذ ان أداء اليمين الحاسمة عمل من افعال التصرف التي لا يجوز له مباشرتها . ( نقض ١٩٦٢/٤/١٢ مجموعة الكتب الفنى سنة ١٢ ص ٤٥٥ ) .

٣ - اليمين وسيلة اثبات فلا يجوز الالتجاء اليها الا عند الانتكار فاذا اقر الخصم بالجلسة بتخلف مورثه ( الدائن ) عن الدين وكان هذا الاقرار القضائي حجة عليه عن مقدار حصته الميراثية في دين مورثه المطلب به فانه لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة الى الخصم من الواقعة التي اقر بها . والحكم المطعون فيه اذ اهدر هذا الاقرار اخذا بنتيجة اليمين التي حلفها المطعون عليه على خلاف ما اقر به ، يكون قد خلف القاتون بخروجه على قواعد الاثبات ( نقض ١٩٦٢/٤/١٢ المرجع السابق ص ٤٥٥ ) .

٤ - اذا كانت محكمة اول درجة لم تقل كلمتها في طلب توجيه اليمين الحاسمة وانما نذبت خيرا في الدعوى فحتى لو اعتبر ذلك رفضا ضميا بطلب توجيه اليمين فان ذلك لا يمنع من التمسك به امام محكمة الاستئناف عملا بالمادة ٤١٠ مرفعات . ( نقض ١٩٦٢/٤/١٢ مجموعة الكتب الفنى المرجع السابق ص ٤٥٥ ) .

٥ - للمحكمة ان ترفض توجيه اليمين الحاسمة لورثة عن راقبة شخصية للمورث وعليها عنده هو لا عند الورثة . ( نقض ٤٤/١/١ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٨٢ قاعدة رقم ٤٠٢ ، نقض ٧٨/٥/١١ طعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٦ - متى كان للثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ، وله سنده من الصورة الرسمية للحكم السابق والشهادة الرسمية بعدم استئنافه ان الحكم المشار اليه قضى في منطوقه برفض دعوى صحة التعاقد المرفوعة من الطاعن على المطعون ضدهم قضاء تطيعا محمولا على ما جاء باسبابه المرتبطة بالمنطوق



ارتباطا لا يقبل التجزئة من أن الطاعن لم ينفذ التزامه بدفع الثمن فلا يحق له مطالبة الملمون ضدهم بتنفيذ التزامهم ينقل الملكية وهذا القضاء يتضمن بطريق اللزوم الحتمى أن الالتزام بدفع الثمن قائم ولم ينقض بتجديده أو بغير ذلك من أسباب الانقضاء ، فإن الحكم المذكور يحوز الحجية بين طرفيه فيما قضى به بصفة ضمنية فى الأسباب المرتبطة بمنطوقه ارتباطا وثيقا لا يقوم المنطوق بدونها ، ويمتنع على الطاعن الادعاء بانقضاء الالتزام بدفع الثمن بتجديده ، ولا يقبل منه اثبات ادعائه بأى دليل آخر ، ولو كان اليمين الحاسمة لتعارضه مع حجية الحكم المشار اليه الذى حاز قوة الأمر المقضى وذلك عملا بالمادة ١٠١ من قانون الاثبات . ( نقض ١٩٧٥/٥/٢١ سنة ٢٦ من ١٠٤٠ ) .

٧ - اليمين الموجبة للمدين فى التقادم الصرفى . يمين حاسمة . لانملك المحكمة توجيهها من تلقاء نفسها . القضاء بسقوط الدين بالتقادم الخمسى دون توجيه اليمين . لا خطأ . ( نقض ١٩٧٧/٥/٣٠ سنة ٢٨ من ١٣٢٣ ) .

٨ - مفاد النص فى الفقرة الاولى من المادة ١١٥ من قانون الاثبات على انه لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة فى واقعة مخالفة للنظام العام وهو نص منقول عن صدر المادة ٤١١ من القانون المدنى الملغاه ان الشارع - وعلى ما يؤخذ من مذكرة المشروع التمهيدى للقانون المدنى - قد اقر الفقه والقضاء على ما قيدا من نطاق تطبيق اليمين الحاسمة ومنه ما رجح فى القضاء المصرى من عدم جواز التحليف على واقعة تكون جريمة جنائية تأسيسا على انه لا يصح أن يكون النكول عن اليمين دليلا على ارتكاب الجريمة ولا يجوز احراج مركز الخصم وتحليفه مدنيا على ما لا يجوز التحليف عليه جنائيا ، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه برفض الادعاء بتزوير عقد التخارج على دعامة واحدة هي ان الطاعن وجه يمينا حاسمة فى واقعة اختلاس توقيع على بياض لحلفتها المطعون ضدها ، وكان اختلاس التوقيع على بياض جريمة مأخوذة بعقوبة التزوير فى الأوراق العرفية - وهى عقوبة الحبس مع الشغل طبقا للمادتين ٢١٥ و ٣٤٠ عقوبات لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة فيها ، فإن الحكم يكون قد اقام قضاءه على سند من اجراء باطل وقع على خلاف القانون بما يجيز الطعن عليه بالنقض ويوجب نقضه والبغاء ما كان أساسا له من أحكام واعمال لاحقه . ( نقض ١٩٨٠/٣/١٢ طعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٧ قضائية ) .

### مسألة ١١٦

لا يجوز لمن وجه اليمين او ردها ان يرجع فى ذلك على قبل خصمه ان يظلم .

هذه المادة تطابق المادة ١٤٢ مدنى .

الشرح :

يجوز الرجوع فى توجيه اليمين حتى بعد صدور الحكم بتحليفها وحتى بعد اعلانه للخصم ولا يسقط حق الرجوع الا اذا اعلن الخصم الذى وجهت اليه اليمين انه مستعد للحلف . فان لم يعلن هذا الاستعداد بقاء حق الرجوع قائما حتى يحلف اليمين فعلا . ولا يشترط فى الرجوع شكل خاص والمهم أن يصدر من الخصم ما يدل على عدوله عن توجيه اليمين وللخصم له أن يعود ثانية الى توجيه اليمين ما لم يكن قد نزل نهائيا عن توجيهها وقبل منه الخصم هذا النزول أما اذا رجع من رد اليمين فى هذا الرد فان رده لليمين يعتبر كأن لم يكن وتعود اليمين موجهة اليه هو وتعين عليه أن يحلف والا عد ناكلا فاذا ما اعلن الخصم الذى وجهت اليه اليمين اوردت عليه انه مستعد للحلف امتنع على الخصم الذى وجه اليمين أو ردها أن يرجع فى ذلك فان رجع رفضت دعواه لأنه ترك بتوجيه اليمين اوردتها ماعداها من طرق الاثبات وذلك كله ما لم يكن توجيه اليمين أو ردها قد ثابته غلط أو تدليس أو اكراه . ( الوجين للسنة ٦٩٧ ص ٦٩٧ ) الوسيط لنفس المؤلف الجزء الثانى الطبعة الثانية ص ٧١٣ ) .

#### مادة ١١٧

لا يجوز للخصم أن يثبت كذب اليمين بعد أن يؤيدها الخصم الذى وجهت اليه أو ردت عليه ، على أنه اذا ثبت كذب اليمين بحكم جزائي ، فان للخصم الذى أصابه ضرر منها أن يطالب بالتعويض دون اخلاص بما قد يكون له من حق فى الطعن على الحكم الذى صدر هذه .  
هذه المادة تطابق المادة ٤١٣ من القانون المدنى .

الشرح :

اذا خلف اليمين من وجهت اليه كان مضمون الحلف حجة ملزمة للقاضي . فان تضمن اقرارا بدعوى المدعى حكم لهذا بموجب اقرار الحالف وان تضمن انكارا حكم برفض الدعوى لعدم قيام دليل عليها ما دام قد سقط بتوجيه اليمين حق موجهها فى أى دليل آخر . ويعتبر الحكم برفض الدعوى فى هذه الحالة نهائيا وتثبت له قوة الامر المقضى ويترتب على ذلك انه لا يجوز الطعن فيه عن طريق الاستئناف وأن من وجه اليمين لا يجوز له بعد الحلف أن يطلب ابطال الحكم بحجة أن خصمة حلف يمينا كاذبة كما لا يجوز له أن يرفع دعوى جديدة بالحق ذاته يستند فيها الى أدلة أخرى دون اليمين على أنه اذا ثبت

كذب اليمين بحكم جنائى فان للخصم الذى اصابه ضرر منها ان يطالب بالتعويض دون اخلال بما قد يكون له من حق فى الطعن على الحكم الذى صدر ضده وعلى ذلك متى ثبت كذب اليمين بحكم جنائى فان ذلك لا يؤثر فيما للحكم المدنى الذى انبنى على اليمين للكاذبة من حجية الشيء المحكوم فيه ولكنه يخول من رفضت دعواه او من حكم عليه بناء على هذه اليمين الكاذبة ان يطالب الحالف عما اصابه من ضرر ويعلل ذلك بان هذا التعويض وان كان يقدر بقدر الحق الذى رفضت الدعوى المرفوعة به او الذى السزم به من رد اليمين على خصمه فان سببه وهو الفعل الضار اى اليمين الكاذبة يختلف عن سبب الحق الاصلى واذن فلا تصطدم المطالبة به بحجية الشيء المحكوم فيه كذلك لا يؤثر ثبوت كذب اليمين بحكم جنائى فيما ثبت للحكم المدنى من قوة الامر المقضى فيجوز للخصم الذى وجه اليمين ان يبلغ النيابة العامة ان خصمه حلف اليمين كذبا ويجوز له فوق ذلك اذا ثبت كذب اليمين بحكم جنائى ان يرفع دعوى مدنية مبتدأة بالتعويض امام المحاكم المدنية بعد صدور الحكم الجنائى ولكن يبدو من ظاهر النص انه لا يستطيع قبل ثبوت كذب اليمين بحكم جنائى ان يدعى مدنيا فى الدعوى الجنائية التى ترفعها النيابة العامة ولا يستطيع كذلك من باب اولى ان يرفع دعوى الجنحة المباشرة وعليه ان يقربص حتى يصدر حكم جنائى نهائى بكذب اليمين ويرفع بعد ذلك دعوى التعويض امام المحاكم المدنية . ولا يفتح له صدور الحكم الجنائى بكذب اليمين بابا جديدا للطعن فى الحكم المدنى الذى صدر ضده بعد حلف هذه اليمين ولكن اذا كشف الحكم الجنائى عن وجه من وجوه التماس اعادة النظر فى هذا الحكم المدنى فانه يجوز للخصم الذى وجه اليمين ان يلتزم اعادة النظر اذا كان ميعاد الالتماس لم ينقض بل له كذلك ان يستأنف الحكم المدنى اذا كان حكما ابتدائيا ولم ينقض ميعاد الاستئناف وهذا ما نصت عليه صراحة العبارة الاخيرة من المادة ١١٧

هذا ويلاحظ ان حلف اليمين كذبا جريمة نصت عليها المادة ٣١٠ عقوبات

( الوجيز للمسنهورى ص ٦٩٨ والوسيط لنفس المؤلف الجزء الثانى الطبعة الثانية ص ٧٢٣ والوجيز فى الاثبات لسليمان مرقص ص ١٥٠ ، واصول الاثبات لنفس المؤلف ص ٥٥٥ ، والاثبات لعبد المنعم الصده ص ١٩٢ ) .  
هل يجوز استئناف الحكم الصادر بناء على اليمين :

لايجوز ذلك الا اذا كان مبنى الطعن ان اليمين وجهت فى غير حالاتها  
او على بطلان اجراءات توجيهها وبشرط ان ثبت ذلك .



**احكام النقض :**

١ - مناط عدم جواز استئناف الاحكام الصادرة بناء على اليمين الحاسمة ان يكون الخصم الموجهة اليه قد حلفها او نكل عنها طبقا للقانون ( نقض ١٩٦١/١١/١ مجموعة المكتب الفني سنة ١٢ ص ٦٥٨ ، نقض ٥ / ٢ / ٧٤ سنة ٢٥ ص ٤٦٤ ، نقض ٢٥ / ٢ / ١٩٨٠ طعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٥ قضائية ) .

**مادة ١١٨**

كل من وجهت اليه اليمين فنكل عنها بون ان يردّها على خصمه ، وكل من ردت عليه اليمين فنكل عنها خسر دعواه .  
هذه المادة تطابق المادة ٤١٤ منقولى .

**الشرح :**

النكول اما ان يقع ممن وجهت اليه اليمين ابتداء فلا يردّها على خصمه ولا يحلف فيعتبر ناكلا او يقع ممن ردت عليه اليمين وهو لا يستطيع ردها قانونا طبقا للمادة ١١٦ فلذا لم يحلفها اعتبر ناكلا ويقع النكول بعدم الحلف حين يجب الحلف والنكول بمثابة اقرار وتكييفه هو تكييف الاقرار فاذا نكل الخصم عن الحلف حكم عليه عقب نكوله فان كان من نكل هو من وجهت اليه اليمين كسب من وجه اليمين دعواه واذا كانت اليمين قد ردت على الخصم الذى وجهها ونكل هذا خسر دعواه ويكون الحكم على من نكل كما فى حالة الحلف نهائيا لا يجوز الطعن فيه فلا يسمح للمحكوم عليه بعد ذلك ان يثبت عدم صحة الواقعة التى اعتبرت صحيحة بناء على نكوله بل لا يسمح له حتى يحلف اليمين التى كان نكوله عنها سببا فى الحكم عليه ويستترى فى ذلك ان يكون النكول عن اليمين ممن وجهت اليه او ردت عليه . ( الوسيط للستهورى الجزء الثانى الطبعة الثانية ص ٧٣٦ والوجيز لنفس المؤلف ص ٧٠٢ ، والوجيز فى الاثبات لسليمان مرقص ص ١٥٤ والاثبات لحمد عبد اللطيف الطبعة الثانية الجزء الثانى ص ٣٢٠ )

**احكام النقض :**

١ - حجية اليمين الحاسمة قاصرة على من وجهها ومن وجهت اليه ولا يتعدى اثرها الى غيرهما من الخصوم وينبنى على ذلك انه اذا شاب اليمين الموجهة الى احد الخصوم بطلان فلا يمتد اثر هذا البطلان الى غيره ممن وجهت اليه اليمين صحيحة كما انه ليس لغير من وجهت اليمين الحاسمة اليه ان ينازع

- فيها أو يعترض على توجيهها وكل ما للغير هو الا يحاج بأثر هذه اليمين .  
( نقض ١٢ / ٤ / ٦٢ مجموعة المكتب الفني سنة ١٣ ص ٤٥٥ )
- ٢ - يجوز الطعن في الاحكام الصادرة بناء على النكول عن اليمين متى كان مبنيا على ان اليمين وجهت في غير حالاتها او على بطلان اجراءات توجيهها متى ثبت صحة ذلك . ( نقض ١٩٨٣/٢/٢٤ طعن رقم ٨٦٧ لسنة ٥٢ قضائية )
- وراجع التعليق على المادة ١٢٤ واحكام النقض التي وردت في نهايتها .

### مادة ١٢٩

- للقاضي ان يوجه اليمين المتممة من تلقاء نفسه الى أي من الخصمين لينى على ذلك حكمه في موضوع الدعوى او في قيمة ما يحكم به .  
ويشترط في توجيه هذه اليمين الا يكسرون في الدعوى دليل كامل والا تكون الدعوى خالية من أي دليل .  
هذه المادة تطابق المادة ٤١٥ من القانون المدني .

### الشرح :

اليمين المتممة ليس الغرض منها أن تكون طريقة يلجأ اليها الخصم عندما يعوزه الدليل لكي يحسم بها النزاع بل يقصد بها ائارة القاضي وراحة ضميره عندما تكون الادلة المقدمة في الدعوى غير كافية فهي ليست عقدا ولا صلحا ولا عملا قانونيا ولا حتى دليلا وانما هي اجراء يتخذها القاضي رغبة منه في استقصاء الحقيقة ثم يكون له بعد اتخاذ سلطة مطلقة في تقدير نتيجته فهي ليست حجة ملزمة للقاضي ولا تقتيد محكمة الاستئناف بما رتبته عليها محكمة اول درجة لانها اجراء من اجراءات التحقيق فهي ملك القاضي يوجهها من تلقاء نفسه ولا يجوز أن يوجهها أحد الخصمين الى الآخر وغاية الامر ان كلا من الخصمين يستطيع أن يقترح على القاضي توجيهها أو أن يوجه نظره الى ذلك . ويرى الاستاذ عبد السلام ذهني أن اليمين المتممة لا يمكن توجيهها الى المتهم في الدعوى المدنية المرتبطة بالدعوى الجنائية شأنها في ذلك شأن اليمين الحاسمة .

ويشترط لتوجيه اليمين المتممة في الاحوال التي يجب فيها الاثبات بالكتابة وجود مبدا ثبوت بالكتابة ، وفي غيرها يكتفى بوجود بينة ناقصة او قرينة ضعيفة او دفاتر تجارية منتظمة فيما يتعلق بما يورده التجار لملائهم ولا مانع من أن يكون فيها مبدا ثبوت بالكتابة . وبناء على ذلك لا يجوز توجيهها في الحالتين الآتيتين :

١ - إذا قدم الخصم دليلا قانونيا كاملا على دعواه لان الدعوى تكون ثابتة فلا محل فيها لتكمل ادلتها باليمين المتممة .

٢ - اذا لم يعزز الخصم دعواه بمبدأ ثبوت قانونى أى بدليل ناقض من نوع الدليل الجائز اثباتها به قانونا .

ويجوز للقاضى أن يوجهها الى المدعى او الى المدعى عليه حسبما يترأى له من ظروف الدعوى ودرجة احتمال صحتها ومقدار ما يوحى به اليه هذا الخصم او ذاك من ثقة والغالب أن يوجهها الى الخصم التى تكمل دليله ليشبت ادعاؤه ويشترط فيها ما يشترط في موضوع اليمين الحاسمة ما عدا كونه خاصا للنزاع ( اراجع التطبيق على المادة ١١٤ ) واذا كانت الواقعة التى توجه اليمين بشأنها ليست متعلقة بشخص من وجهت اليه اكتفى منه بأن يحلف على نفي علمه بها لان هذا العلم او عدمه امر متعلق بشخصه ويجوز للقاضى بعد أن توجه اليمين المتممة وقبل الحلف أن يرجع في توجيهها اذا كشف عن أدلة جديدة اكملت الادلة الناقصة او نقضتها او اذا اعاد النظر في تقدير الادلة الموجودة فراها كاملة او لم ير فيها دليلا ( الوجيز للسنيهورى ص ٧٠٤ ، والوسيط لنفس المؤلف الطبعة الثانية ص ٧٤٤ ، والوجيز في الاثبات لسليمان مرقص ص ١٦٠ ، واصول الاثبات لنفس المؤلف ص ١٣٥ ) .

### احكام النقض :

لا يشترط في الدليل الناقص الذى يكمل باليمين المتممة أن يكون كتابة او مبدأ ثبوت بالكتابة بل يصح أن يكون بيعة او قرائن يرى فيها القاضى مجرد مبدأ ثبوت عادى وان كان يجعل الادعاء قريب الاحتمال الا انه غير كاف بمفرده لتكوين دليل كامل يقنعه فيستكمله باليمين المتممة ومن ثم فلا تثريب على محكمة الاستئناف ان هى عمدت الى تكملة القرائن التى تجمعت لديها باليمين المتممة واذا هى رأت بعد حلف هذه اليمين ان الدليل قد اكتمل لديها . على انقضاء الدين ( نقض ٦ / ١ / ١٩٦٦ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ ص ٥٥ ) .

٢ - لما كانت اليمين المتممة ليست الا اجراء يتخذها القاضى من تلقاء نفسه رغبة منه في تحرى الحقيقة وكانت هذه اليمين لا تحسم النزاع فان القاضى - من بعد توجيه هذه اليمين - يكون مطلق الخيار في أن يقضى على أساس اليمين التى ادبت او على أساس عناصر اثبات اخرى اجتمعت له قبل حلف هذه اليمين او بعد حلفها . ولا تنقيد محكمة الاستئناف بما رتبته محكمة اول درجة على اليمين المتممة التى وجهتها ومن ثم فلا تثريب عليها ان هى لم



نقض بالغاء حكم توجيه اليمين المتممة مع الغائها الحكم الابتدائي الصادر في موضوع الدعوى وحسبها أن تورد في أسباب حكمها ما جعلها تطرح نتيجة هذه اليمين . ذلك أن الحكم بتوجيه اليمين هو من الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تقتضيه الخصومة كلها أو بعضها . ( نقض ٢ / ٥ / ١٩٦٢ مجموعة المكتب الفني سنة ١٣ ص ٥٧١ ، نقض ٢٧ / ٢ / ٧٣ سنة ٢٤ ص ٣٤٢ ) .

٣ - أن شرط توجيه اليمين المتممة هو أن يكون لدى كل من الطرفين مبدءا ثبوت لا يرقى إلى مرتبة الدليل الكامل فإذا ما وجهت المحكمة اليمين إلى أحد الخصمين وحلفها وقدرت من ذلك أن الدليل الكامل قد توافر على صحة ما يدعيه فليس في ذلك ما يناقض ما سبق أن قررته في حكمها الصادر بتوجيه اليمين في أن كلا من الطرفين يستند في دعواه إلى دليل له قيمته ، ( نقض ٥ / ٥ / ١٩٥١ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الأول ص ٢٨ قاعدة رقم ٤٠٦ ) .

٤ - اليمين المتممة إجراء يتخذه القاضي من تلقاء نفسه رغبة منه في تحرى الحقيقة ليستكمل دليلا ناقصا في الدعوى ، وهذه اليمين وإن كانت لا تحسم النزاع إلا أن للقاضي بعد حلفها أن يقضى على أساسها باعتبارها مكملة لعناصر الإثبات الأخرى القائمة في الدعوى ليبقى على ذلك حكمه في موضوعها أو في قيمة ما يحكم به ( نقض ٢٧ / ٢ / ٧٣ سنة ٢٤ ص ٣٤٣ ) .

٥ - استقلال قاضي الموضوع بتقدير الدليل . عدم اعتباره كشفس الحساب المقدم دليلا كاملا . قضائه بتوجيه اليمين المتممة لاستكمال اقتناعه . لا عيب ( نقض ٢٣ / ٢ / ٧٣ سنة ٢٤ ص ٤٦٣ ) .

٦ - يشترط لتوجيه اليمين المتممة ألا تكون الدعوى خالية من أي دليل وأن يكون بها مبدءا ثبوت يجعل الادعاء قريب الاحتمال وأن كان لا يكفي بمجرد تكوين دليل كامل فيسـتـكـمـله القاضي باليمين المتممة ، والقاضي الموضوع الحرية في تعيين من يوجه إليه هذه اليمين من الخصوم وهو يراعى في ذلك من كانت أدلته أرجح ومن كان أجدر بالثقة فيه والإطمئنان إليه ( نقض ٢٩ / ١٠ / ٦٨ سنة ١٩ ص ١٢٧٦ ) .

#### مادة ١٢٠

لا يجوز للخصم الذي وجه إليه القاضي اليمين المتممة أن يردّها على الخصم الآخر .

هذه المادة تطابق المادة ٤١٦ مدني .

## الشرح :

يثبت من هذا النص الاختيار لمن وجهت اليه اليمين المتممة فهو لا يستطيع ان يردّها على الخصم الآخر وعليه ان يحلف والا اعتبر ناكلا ولا يجوز له ان يوكل غيره في الحلف واذا حلف قضي لصالحه غالبا لانه يكون قد استكمل الادلة التي كانت ناقصة على انه ليس حتما على القاضي ان يقضي لصالحه فقد يقف القاضي على أدلة جديدة تقنعه بأن ادعاء الخصم الذي حلف اليمين يقوم على غير أساس فيحكم ضده بل ليس من الضروري ان يكشف القاضي عن أدلة جديدة اذ له ان يعيد النظر في تقدير الادلة الموجودة بعد الحلف وقبل الحكم فيقتنع بغير ما كان مقتنعا به عند توجيه اليمين المتممة فيقضي ضد من حلف بل ان القاضي ليقضي لصالحه من حلف ثم يستأنف الحكم فلا تنقيد المحكمة الاستئنافية بحكم المحكمة الابتدائية فقد ترى المحكمة الاستئنافية الا محل لتوجيه اليمين المتممة لان الادلة أصبحت كافية او كانت كافية من قبل او ان الادلة معدومة بحيث لا يجوز توجيه هذه اليمين وقد توجه اليمين المتممة الى الخصم الآخر او لا توجهها ولكنها لا تقضي لصالحه ويجوز للخصم الآخر ان يثبت امام محكمة الاستئناف كذب اليمين المتممة التي حلفها خصمه امام المحكمة الابتدائية ولا تنقيد اليمين المتممة بها تنقيد به اليمين الحاسمة فيما نص عليه في المادة ١١٧ اثبات اما اذا نكل الخصم الذي وجهت اليه اليمين المتممة فان الأدلة الناقصة التي كان قد قدمها لاثبات ادعائه تبقى ناقصة كما كانت بل ان الريبة لتزداد في صحة ادعائه بعد ان نكل ومن اجل ذلك يغلب ان يحكم القاضي ضده ولكن ليس من المحتم هنا أيضا ان يقضي ضده فقد تظهر بعد نكوله أدلة جديدة تكمل أدلته الناقصة فيقضي لصالحه بالرغم من النكول ، بل قد لا تظهر أدلة جديدة ولكن القاضي يعيد النظر في تقدير الادلة التي كان يحسبها ناقصة فيراها كافية فيقضي هنا أيضا لصالحه وان كان احتمال ذلك ضئيلا بعد نكول الخصم وعدم ظهور أدلة جديدة .

واذا حكمت المحكمة الابتدائية ضد الخصم الذي نكل واستأنف هذا الحكم فيكون لمحكمة الدرجة الثانية سلطة مطلقة في تقدير أدلة الدعوى فقد قضى لصالح الخصم رغم نكوله اذا كانت أدلته بحسب تقديرها كافية للحكم له بطلباته وقد ترى محكمة الاستئناف ان تكون الخصم عن اليمين المتممة تعزز مركز الخصم الآخر فتوجه اليه اليمين فاذا حلفها حكمت لصالحه هناك

## أوجه الاختلاف بين اليمين المتممة واليمين الحاسمة :

أربع أوجه خلاف بين اليمينين اولها اليمين المتممة ملك للقاضي فلا يجوز لمن وجهت اليه هذه اليمين ان يردّها على خصمه اما اليمين الحاسمة فهي ملك

للخصم فيجوز لمن وجهت اليه ان يردّها الى الخصم وثانيها انه يجوز للقاضي ان يعدل عن اليمين المتممة بعد توجيهها اذا وجد في الدعوى أدلة تكفي لتكوين عقيدته فيها اما اليمين الحاسمة فتتقيد القاضي كما يتقيد بها الخصم الذي وجهها فلا يجوز له الرجوع فيها متى قبل الخصم الآخر حلفها وثالثها انه اذا حكم ابتدائيا لصالح الخصم الذي حلف اليمين المتممة فيجوز لخصمه ان يثبت امام محكمة الاستئناف كذب هذه اليمين وان يقدم من الادلة ما يتقضيها اما الحكم المؤسس على اليمين الحاسمة فيكون نهائيا وتثبت له قوة الأمر المقضى فلا يجوز الطعن فيه الا اذا اثبت كذب اليمين بحكم جنائي قبل انقضاء مواعيد الاستئناف او الالتماس ورابعها ان اليمين المتممة ليست لها قوة ملزمة اما اليمين الحاسمة فتتقيد القاضي بنتيجتها .

### يمين التقويم ويمين الاستيثاق :

توجد صورتان خاصتان من اليمين المتممة اولهما يمين التقويم وثانيهما يمين الاستيثاق والاولى هي ما نصت عليها المادة ١٢١ اثبات اما الثانية فتوجه في احوال ثلاثة نص عليها القانون الحالة الاولى ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٢٨ مدنى وبمقتضاها جعل القانون من التقادم لمدة سنة واحدة قرينة على الوفاء ولكن اراد ان يعزز هذه القرينة وقد اعتبرها دليلا غير كامل بيمين متممة يحلفها المدين على واقعة شخصية هي اداؤه الدين فعلا فاذا كان قد مات حلفت الورثة او اوصياؤهم ان كان الورثة قسرا يمين عدم العلم بانهم لا يعلمون بوجود الدين او يمين العلم بانهم يعلمون بحصول الوفاء وخصائص هذه اليمين انها يمين اجبارية لا بد ان يوجهها القاضي الى المدين او ورثته دون الدائن واذا حلفها من وجهت اليه كسب الدعوى وهي تختلف باختلافا جوهريا عن اليمين الحاسمة في انها ليست هي الدليل الوحيد في الدعوى بل هي دليل تكميلي يعزز الدليل الاصلى وهي قرينة الوفاء المستخلصة من انقضاء سنة على وجود الدين والحقوق التى تتقادم بسنة هي التى نصت عليها الفقرة الاولى من المادة وتشمل حقوق التجار والصناع واصحاب الفنادق والمطاعم وحقوق العمال والخدم والاجراء والحالة الثانية نصت عليها المادة ١٩٤ تجارى وهو كالنص السابق يجعل بعض الحقوق التجارية تتقادم بمدة قصيرة هي خمس سنوات وجعل القانون من هذا التقادم قرينة على الوفاء ولكنه اعتبر هذه القرينة دليلا غير كامل فرأى ان يعززها اذا طلب الدائن ذلك بيمين متممة يحلفها المدين على انه ليس في ذمته شيء من الدين او يحلفها ورثته وهم يحلفون على اكثر من عدم العلم ان يحلفون على انهم معتقون حقيقة له لم يبق شيء مستحق من الدين ، واليمين في هذه المادة طلبها موكل الى



الدائن لا إلى القاضي وقوجه إلى المدين أو ورثته دون الدائن وإذا حلفها من وجهت إليه كسب الدعوى حتما ويتمين على المحكمة أن تحكم في هذه الحالة بقبول الدفع بسقوط الحق بالتقادم ورفض دعوى الدائن ويجوز للمدين أن يردّها على الدائن الذي وجهها بأن يطلب منه الحلف على أنه لم يقتض الدين فإذا انكل عنها اعتبر ذلك اعترافاً ضمناً بالدين وفي هذه الحالة تقضى المحكمة برفض الدفع بالتقادم ولكنها مع ذلك يمين متممة لأنها دليل تكميلي يعزز دليلاً أصلياً في الدعوى غير أن بعض المحاكم اعتبرت هذه اليمين يميناً حاسمة وهو رأى مرجوح على أي حال . أما الحالة الثالثة فهي ما نصت عليه المادة ١٤ من قانون الإثبات فيراجع التعليق عليها ونضيف أن هذا النص يختلف عن سابقه فهو يتكلم عن يمين تتمحص في أنها يمين عدم العلم ثم أنها لا تعزز دليلاً أصلياً في الإثبات فهي لا تثبت شيئاً بل تنشئ موقفاً بيد أنها على كل حال يمين متممة من نوع خاص إذ يستكمل بها من حلفها الشروط القانونية اللازمة لدفع حجية الورقة العرفية في الإثبات ولهذا السبب وحده يمكن اعتبارها في كثير من التجوز يمين استيثاق . ( الوسيط للدكتور السنهوري الجزء الثاني الطبعة الثانية ٧٥٤ والإثبات لمحمد عبد اللطيف الجزء الثاني ص ٢٢٨ ) .

### أحكام النقض :

١ - حلف اليمين بالتخالص تطبيقاً للمادة ١٩٤ من قانون التجارة إنما شرع لمصلحة الدائن في الورقة لتكملة القرينة القانونية على حصول الوفاء المستمد من مضي خمس سنوات على اليوم التالي لحلول ميعاد دفع الأوراق التجارية فإذا نكل المدين عن الحلف سقطت هذه القرينة ، واذن فالدائن هو الذي يوجه هذه اليمين أولاً بوجهها حسب مشيئته ، وليس للمحكمة من تلقاء نفسها أن توجهها فإذا وجهها وركن بذلك إلى ذمة مدينة فقبل هذا العرض وحلف فان المحكمة تكون ملزمة بأن تقضى في الدعوى على مقتضى الحلف . ( نقض جنائي ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤١ المحاماة السنة ٢٢ ص ٤٧٦ ) .

٢ - التقادم الحولي المنصوص عليه في المادة ٢٧٨ من القانون المدني يقوم على قرينة الوفاء وهي . مظنة ، رأى الشارع توثيقها بيمين المدعى عليه - هي يمين الاستيثاق - وأوجب « على من يتمسك بأن الحق تقادم بسنه أن يحلف اليمين على أنه أدى الدين فعلاً ، بينما لا يقوم التقادم الخمسي المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ على تلك القرينة . ( نقض مدني ٧٤/٥/٢٥ سنة ٢٥ ص ١٣٥ ) .

٣ - إذا تمسك المدين بتقادم الدين طبقاً للمادة ١٩٤ تجاري وأبدي

استعداده لحلف اليمين المنصوص عليها في هذه المادة ولم يطلب الدائن توجيه هذه اليمين الى الدين وقضت المحكمة بسقوط الدين بالتقادم فلا وجه لتعيب الحكم في هذا الخصوص ( نقض مدنى ٢٦/١١/٦٤ سنة ١٥ ص ١٠٨٢ )

٤ - اليمين المنصوص عليها في المادة ١٩٤ من قانون التجارة • يمين حاسمة • التقادم الخمسى للدين الصرفى قائم على قرينة الوفاء ( نقض مدنى ٧٠/٤/٧ سنة ٢١ ص ٢٩٢ ) •

٥ - نفى الوارث علمه بان التوقيع على الورقة المصرفية هو لمورثه • وجوب توجيه يمين عدم العلم اليه • حلف هذه اليمين • اثره • ( نقض ١٧/١٩٨٢/٦ طعن رقم ٥٥ لسنة ٥١ قضائية ) •

#### مسألة ١٢١

لا يجوز للقاضى ان يوجه الى المدعى اليمين المتممة لتحديد قيمة المدعى به الا اذا استحال تحديد هذه القيمة بطريقة أخرى •  
ويحدد القاضى حتى في هذه الحالة حدا اقصى للقيمة التى يصدق فيها المدعى بيمينه •

هذه المادة تطابق المادة ٤١٧ مدنى •

الشرح :

تسمى اليمين التى نصت عليها هذه المادة يمين التقويم وموضوعها كما يبين من النص تقدير قيمة شئ واجب الرد وتعذر رده فيقضى بقيمته مثل ذلك دعوى استرداد الشئ المسروق أو المودع عند عدم امكن العثور عليه ورده عينا فيقضى بقيمتها للمودع أو المميز ولكن هذا القيمة استحال تقديرها بأى طريق ولو بطريق الخبراء على أساس تعيينها بالوصف فلم يعد مناص من الرجوع فى قيمتها الى المدعى فيوجه اليه القاضى يمين التقويم والخصم الذى توجه اليه هذه اليمين هو دائما المدعى الذى يطالب باسترداد الشئ دون المدعى عليه المطلوب منه الرد ويعين القاضى حدا اقصى للقيمة التى يمكن ان يصدق فيها المدعى بيمينه ومن حيث حجيتها فلا تقيد القاضى فيجوز أن يقضى بمبلغ اقل من المبلغ المحلوف عليه اذا اتى بمبالغة فى تقديره • ( الوجيز للسندورى ص ٧١٠ ، والوجيز فى الاثبات لسليمان مرقص ص ١٦٢ ) •

#### مسألة ١٢٢

يجب على من يوجه الى خصمه اليمين أن يبين بالدقة الوقائع التى يريد استخلاصها عليها ويذكر صيغة اليمين بعبارة واضحة •

## هذه المادة تطبق المادة ١٧٥ مرافعات .

الشرح :

نظرا لان الغرض من توجيه اليمين حسم النزاع ولان توجيهها يستتبع نزول موجهها عما عداها من طرق الاثبات وتعريض أحد الخصمين لصدور الحكم ضده تعين ان يصاغ المحلوف عليه في صيغة واضحة لا لبس فيها ولا ابهام والاصل ان هذه الصياغة من حق موجه اليمين للطرف الآخر ان يعترض على الصيغة الموجهة اليه وهذا هو ما حدا بالمشرع ان يورد ما نصت عليه المادة ١٢٢ .

### مادة ١٢٢

للمحكمة ان تعدل صيغة اليمين التي يعرضها الخصم حيث توجهه بوضوح وبنقة على الواقعة المطلوب الحلف عليها .  
هذه المادة تطبق المادة ١٧٦ مرافعات .

الشرح :

يكون تعديل المحكمة لليمين بناء على اعتراض خصم من وجه اليمين او تقوم به المحكمة من تلقاء نفسها غير ان سلطة المحكمة في تعديل الصيغة يجب ان تقتصر على ايضاح عبارتها دون ان تمس موضوعها فلا يجوز لها ان تنحرف بالصيغة المعدلة الى غير ما قصده الخصم فاذا رأت المحكمة ضرورة تعديل الموضوع تعين ان تعرض التعديل على موجه اليمين فان اقره كان بها والا رفضت المحكمة توجيه اليمين اذ لا يجوز لها توجيهها بالصيغة المعدلة ما دامت لا تعبر عن ارادة موجه اليمين واذا وجهتها بهذه الصيغة كان من حق موجه اليمين ان يعدل عن توجيهها .

ولا يصح ان يؤثر توجيه اليمين على مبدأ عدم تجزئة الاعتراف . فمثلا اذا اعترف شخص ادعى عليه باقتراض ١٠٠ جنيه بواقعة الاقتراض ولكنه قال في الوقت ذاته انه دفع ٥٠ جنيها فلا يصح ان توجه اليه اليمين على واقعة الاقتراض فقط لانه يترتب على ذلك حرمانه من مزية عدم تجزئة اعترافه كما انه لا يصح ان وجهت اليه اليمين ان يجزئها على صاحبها فاذا كان الخصم لم يقبل اليمين الحاسمة الموجهة اليه كما وضعت بل قبلها في نقطتين من ثلاث نقط فلا يسوغ له بهذا القبول ان يدعى انه قد انعقد بينه وبين خصمه اتفاق قضائي ينهى كل نزاع بينهما فيما يتعلق بطرق الاثبات الاخرى .

راجع فيما تقدم الاثبات في المواد المدنية لسليمان مرقص ص ١٤٤ ،  
ورسالة الاثبات لنشأت الطبعة الخامسة الجزء الثاني ص ٤٩ ، والعشاوي  
الجزء الثاني بند ٦٠ ) .



## احكام النقض :

١ - اذا ما وجهت اليمين الحاسمة بصيغة معينة فان المحكمة لا تملك تغيير هذه الصيغة تغييرا يؤثر في مدلولها ومعناها ، اذ الشأن في ذلك هو ان يوجه اليمين دون غيره . فاذا رفضت المحكمة توجيه اليمين للورثة لكونها عن واقعة شخصية للمورث ، وعلمها عنده هو دون الورثة - باعتراف موجه اليمين - فانه لا يصح لموجه اليمين ان ينمى عليها ذلك بمقولة انه انما كان يقصد منها ان يحلفوا على العلم فقط . وخصوصا اذا كان الورثة قد تمسكوا بان توجيه اليمين بالصيغة التي وجهت بها غير جائز ، وان اليمين التي يصح توجيهها اليهم ، بوصفهم ورثة ، وهي ايمين الاستيثاق فقط ، ومسع ذلك لم يعدل الخصم صيغة اليمين بل لم يقل انه انما قصد يمين العلم . ( نقض ١٩٤٤/٦/١ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٨٢ قاعدة رقم ٤٠٢ ) .

٢ - توجيه اليمين الحاسمة الى الورثة عن واقعة متعلقة بشخص مورثهم . غير جائز . وجوب ان تنصب اليمين على مجرد علم الورثة فقط بهذه الواقعة . تعديل المحكمة لصيغة اليمين الموجهة الى الورثة . لاخطأ ( نقض ١٩٧٨/٥/١١ لم ينشر طعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٥ قضائية ) .

تعليق :

هذا الحكم في تقديرنا محل نظر وفي رأينا انه لايجوز للمحكمة في هذه الحالة تعديل صيغة اليمين بدون موافقة موجه اليمين كما جاء بالحكم رقم ١

## مادة ١٢٤

اذا لم ينازع من وجهت اليه اليمين لا في جوازها ولا في تعلقها بالدعوى وجب عليه ان كان حاضرا بنفسه ان يحلفها فورا او يردها على خصمه والا اعتبر ناكلا ، ويجوز للمحكمة ان تعطيه مياعدا للحلف اذا رأت لذلك وجها ، فان لم يكن حاضرا وجب تكليفه على يد محضر الحضور لحلفها بالصيغة التي اقرتها المحكمة وفي اليوم الذي حددته ، فان حضر وامتنع دون ان ينازع او تخلف بغير عذر اعتبر ناكلا كذلك .

هذه المادة تطابق المادة ٧٧ من قانون المرافعات .

## الشرح :

النكول اما يقع ممن وجهت اليه اليمين ابتداء فلا يردها على خصمه ولا يحلف فيعتبر ناكلا ، او يقع ممن ردت عليه اليمين - ومن المقرر وفقا

لنص المادة ١١٨ انه لا يستطيع ردها - فاذا لم يحلفها اعتبر ناكلا ويقع النكول بعدم الحلف حين يجب الحلف فاذا صدر على الخصم الحكم بالتحليف وهو حاضر فان صيغة اليمين تكون مبينة في منطوق الحكم ويجب على الخصم ان يحلفها فوارا او يردّها على خصمه والا اعتبر ناكلا ويجوز مع ذلك للمحكمة ان تعين في حكمها يوما معينا للحلف ويعتبر نطقها بالحكم اعلانا للخصوم الحاضرين واذا صدر الحكم بالتحليف في غيبة المكلف وجب تكليفه بالحضور على يد محضر لحلف اليمين بالصيغة التي اقترتها المحكمة وفي اليوم الذي حددته فان حضر وامتنع عن الحلف والرد دون ان ينازع اعتبر ناكلا وان تغيب تبحت المحكمة سبب تغيبه فان ثبت لها ان تغيبه بعذر شرعي حددت له جلسة أخرى للحلف والا اعتبر تغيبه دون عذر شرعي نكولا . ( الوجيز للسندوري ص ٧٠٢ ) .

ويجب في حالة صدور حكم اليمين في غيبة المكلف بالحلف ان يعلن بالجلسة المحددة للحلف على يد محضر اعلانا صحيحا اما اذا لم يتم اعلانه بتلك الجلسة فانه لا يصح الحكم عليه على اعتبار انه ناكل عن اليمين . ولا يعتبر النكول عن اليمين حجة الاعلى من نكل فلا يتعدى اثره الى غيره .

#### احكام النقض :

١- اذا صدر الحكم بتوجيه اليمين الحاسمة في غيبة المكلف بالحلف وجب وفقا للمادتين ١٧٧ ، ١٧٨ مرافعات تكليفه بالحضور على يد محضر لحلف اليمين بالصيغة التي اقترتها المحكمة وفي اليوم الذي حددته بحيث اذا حضر وامتنع عن حلف اليمين ولم يردّها ولم ينازع او تغيب بفسير عذر عن حضور الجلسة المحددة للحلف اعتبر ناكلا ومن ثم فيجب في حالة صدور حكم اليمين في غيبة المكلف بالحلف ان يعلن بالجلسة المحددة للحلف على يد محضر اعلانا صحيحا اما اذا لم يتم اعلانه بتلك الجلسة فانه لا يصح الحكم عليه على اعتبار انه ناكل عن اليمين . ( نقض ١٩٦١/١١/٩ مجموعة المكتب الفني سنة ١٢ ص ٦٥٨ ، نقض ١٩٢٥/٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٨٢ قاعدة رقم ٤٠٥ ، نقض ٧٦/٤/٦ سنة ٢٧ ص ٨٧١ ) .

٢ - تقدير قيام عذر من وجهت اليه اليمين في التخلف عن الحضور بجلسة الحلف . من سلطة قاض الموضوع متى اقام قضاءه على اعتبارات سائفة . ( نقض ٧٦/٤/٦ سنة ٢٧ ص ٨٧١ ) .

٣ - قضاء محكمة اول درجة باختيار الخصم ناكلا عن اليمين . حكم نهائي عدم جواز التمسك امام محكمة الاستئناف بان اليمين غير منتجة بسبب سقوط الحق بالتقام . ( نقض ٧٦/٤/٦ سنة ٢٧ ص ٨٧١ ) .

- ٤ - اذ كان الطاعن لم يقدم ما يدل له على أن المستند المقدم منه أمام محكمة النقض قد عرض على محكمة أول درجة قبل أن تصدر حكمها في الدعوى ، وهو حكم نهائي غير جائز استئنافه لأنه صدر بناء على يمين حاسمة نكل عنها الطاعن طبقا للقانون . لما كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه - بالاخلال بحق الدفاع - يكون على غير اساس . ( حكم النقض السابق ) .
- ٥ - الحكم الصادر بناء على النكل عن اليمين له قوة الشيء المقضى فيه نهائيا ولا يقبل الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن في الاحكام مالم يكن الطعن مبنيا على بطلان في الاجراءات الخاصة بتوجيه اليمين او حلفها . ( نوض ٧٦/٤/٦ سنة ٢٧ ص ٨٧٢ نقض ١٩٨٠/٣/٢٥ طعن رقم ٣٤٠ لسنة ٤٠٥ قضائية ) .
- (٦) - الحكم بتوجيه اليمين الحاسمة للخصم . اعلانه بصيغته التي اقرتها المحكمة . حضور الخصم بالجلسة المحددة وعدم حلف اليمين او منازعته فيها . اثره . وجوب اعتباره ناكلا . الطعن في الحكم . غير جائز . ( نقض ١٩٨٠/٣/٢٥ طعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٥ قضائية ) .
- ٧ - مفاد نص المادة ١٢٤ من قانون الاثبات ان من وجهت اليمين فقام لديه عذر منعه من الحضور للحلف لايعتبر ناكلا فاذا ابدى العذر للمحكمة تعين عليها ان تقول كلمتها فيه بعد تمحيص دليله . ( نقض ١٩٨٢/٢/٢٤ طعن رقم ٨٦٧ لسنة ٥٢ قضائية ) .
- ٨ - يجوز الطعن في الاحكام الصادرة بناء على النكل عن اليمين متى كان مبنيا على ان اليمين وجهت في غير حالاتها او على بطلان اجراءات توجيهها او حلفها وثبت صحة ذلك . ( حكم النقض السابق ) .

### مسادة ١٢٥

اذا نازع من وجهت اليه اليمين في جوازها او في تعلقها بالدعوى ورفضت المحكمة منازعته وحكمت بتحليفه ، بينت في منطوق حكمها صيغة اليمين ، ويعلن هذا المنطوق للخصم ان لم يكن حاضرا بنفسه ويتبع ما نص عليه في المادة السابقة .

هذه المادة تطابق المادة ١٧٨ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

من توجه اليمين ان ينازع في توجيهها اذا كانت الواقعة المطلوب تحليفه عليها غير متعلقة بالدعوى او غير منتجة فيها وله أن ينازع في توجيهها لذا كان غير جائز توجيهها طبقا لقواعد القانون كما اذا اقر الخصم بالواقعة



المطلوب تحليفه عليها أو كما إذا كانت الواقعة المطلوب الحلف عليها اثبتتها موظف عمومي في حدود وظيفته عن واقعة حدثت تحت بصره أو كما إذا كان الخصم متعسفا في توجيهها وتحكم المحكمة في هذه المنازعات بحكم تبين في منطوقه صيغة اليمين إذا رفضت المنازعة في توجيهها وفي هذه الحالة يوجب القانون اعلان الحكم الصادر في المنازعة في توجيه اليمين الى الخصم إذا لم يكن حاضرا بنفسه كما إذا كان الذي نازع في توجيه اليمين هو محامية الذي يحضر بتوكيل عنه .

#### أحكام اللقب :

إذا نازع الخصم في اليمين الموجهة اليه بأن الواقعة المنطبق عليها اليمين لا تتعلق بشخصية فانه يتعين على المحكمة أن تفصل في منازعته وأن توجه اليه اليمين على مقتضى ما تنتهي اليه وأن تحدد له جلسة لحلفها إن رأت توجيهها اليه ولا يجوز اعتباره ناكلا قبل الفصل في هذه المنازعة . (نقض ١٩٦١/١١/٩ مجموعة الكتب الفنى سنة ١٢ ص ٦٥٨) .

#### مادة ١٢٦

إذا كان لمن وجهت اليه اليمين عذر يمنعه من الحضور التلت المحكمة أو نذبت أحد قضاتها لتخليفه .  
هذه المادة تطابق المادة ١٧٩ من قانون المرافعات القديم .

#### الشرح :

يتعين على المحكمة تحرير محضر بواسطة كاتب الجلسة ومع مراعاة لحكام المادة ١٣٠ اثبات .

#### مادة ١٢٧

تكون قادية اليمين بأن يقول الحالف « أحلف » ويذكر المصلحة التي أقرتها المحكمة .  
هذه المادة تطابق المادة ١٨٠ من قانون المرافعات القديم .

#### الشرح :

يجوز للخصم الذي وجه اليمين أن يطلب من خصمه أن يضع يده على ما يعتبر في دينه الكتاب المقدس ، أمعانا في اشعاره بجلالة الموقف وبخطر اليمين وقد وضت بعض المحاكم بأنه لا مانع بمنع الخصم عند توجيه اليمين الحاسمة لخصمه من أن يطلب منه أن يضع يده على المصحف أو الانجيل أو

التوراة وقت الحلف ، فإذا قبل الخصم حلف اليمين ورفض وضع يده على الكتاب عد ناكلا عن اليمين ( من هذا الرأي الدكتور السنهوري في الوسيط الجزء الثاني الطبعة الثانية ص ٧٢٠ ) غير ان بعض المحاكم ذهب الى أن وضع اليد على المصحف الشريف ليس من الشرع في شيء وعليه فمن يرفض حلف اليمين على هذه الصورة لا يعد ناكلا .

الا انه لا خلاف على انه لايجوز التحليف بصيغة الطلاق لان الحلف بهذه الصيغة يتعدى اثره الى الزوجة والاولاد وهو امر يخالف القانون اذ ان القانون لم يسمح للخصم الذي يكلف خصمه باليمين ! لا ان يقدم صيغة الواقعة التي يريد الاستحلاف عليها وقد جرى العرف في المحاكم على أن يكون اليمين بصيغة اقسم أو احلف بالله العظيم ( المرجع السابق الطبعة الثانية هامش ص ٧٢٠ .

#### مادة ١٢٨

من يكلف حلف اليمين ان يؤديها وفقا للأوضاع المقررة ديانته اذا  
طلب ذلك .

هذه المادة تطابق المادة ١٨١ من قانون المرافعات القديم .

#### الشرح :

اذا كان دين من يحلف يفرض عليه الا يقسم باسم الله بل يقتصر على التاكيد باسم الذمة والضمين ، جاز له ان يكتفى بذلك مادام مثل هذا التاكيد يعتبر يمينا في دينه . ولكن لا يلزم الخصم باتباع اوضاع دينه في الحلف اذا عرض ان يحلف وفقا للأوضاع المدنية ( الوسيط للدكتور السنهوري الجزء الثاني الطبعة الثانية ص ٧٢٠ هامش ٢ ) .

#### مادة ١٢٩

يعتبر في حلف الاخرس وتكوله اشعاره المعهودة ان كان لايعرف الكتابة ، فان كان يعرفها فحلفه وتكوله بها .

هذه المادة تطابق المادة ١٨٤ من قانون المرافعات القديم .

#### مادة ١٣٠

يحرر محضر يحلف اليمين يوقعه الحالف ورئيس المحكمة او القاضي المنتدب والكاتب .

هذه المادة تطابق المادة ١٨٤ من قانون المرافعات القديم .

## خاتمة في اليمين

### خاتمة في الباب السادس الخاص باليمين

في ختام هذا الباب سنتعرض لثلاث مسائل الاولى ما اذا كان يصح الاتفاق مقدما على عدم توجيه اليمين الحاسمة والثانية ما اذا كان يمكن توجيه اليمين على سبيل الاحتياط والثالثة اليمين في الشريعة الاسلامية ذلك أنها ما زالت تطبق في مسائل الاحوال الشخصية.

المسألة الاولى وهي هل يصح الاتفاق عند التعاقد على عدم توجيه اليمين الحاسمة ذلك أن الشخص قد يكره أن توجه اليه اليمين فيحتمل لذلك بالاتفاق مع من يتعاقد معه على عدم توجيه اليمين اليه في أي نزاع ينشأ بينهما في المستقبل بسبب تنفيذ العقد فهل يكون هذا الاتفاق صحيحا وتلتزم به المحكمة أم أنه يعتبر باطلا . القسم الرأي في هذا الشأن فذهب رأى تبنته محاكم الاستئناف المختلطة الى أن الاتفاق في هذه الحالة يكون حاصلا قبل

وجود اية خصومة أي في وقت لا يستطيع المتعقد فيه ان يتدر مدى تعهده غير أن الرأي الراجح فقها وقضاء ذهب الى عكس ذلك واعتبر هذا الاتفاق صحيحا وأسسوا رأيهم على أن الخصم هو صاحب الحق في اليمين الحاسمة فهي ملك له لا للقاضي وعلى ذلك فصاحب اليمين أو مالکها كما يستطيع توجيهها يستطيع كذلك عدم توجيهها ، وكما يملك أحد الخصمين ويستطيع عدم توجيهها أثناء سير الدعوى كذلك يملك ويستطيع الاتفاق عند التعاقد من قبل على ألا يوجهها اذا حدث نزاع وبين خصمه وليس في مثل هذا الاتفاق ما يخالف النظام العام وهذه الحالة هي كحالة الاتفاق على عدم جواز الاثبات الا بالكتابة حيث يجوز الاثبات بشهادة الشهود وقد يشترط أحد المتعاقدين ألا توجه اليه اليمين الحاسمة حماية لسمعته من كل شبهة ولمنع احتمال القول على ذمته أو لمنع توجيه يمين كيدية اليه لشدة ورعه وتدينه لدرجة عدم الحلف اطلاقا أو لتثبته ووسوسة ذمته . ( راجع في هذا الرأي الوجيز في الاثبات للدكتور سليمان مرقص ص ١٤٦ ، ورسالة الاثبات للاستاذ نشأت الجزء الثاني ص ٤٥ قاعدة ٥٨٥ ) .

المسألة الثانية : هل يمكن توجيه اليمين من باب الاحتياط كانت المادة ١٦٦/١٨٧ من قانون المرافعات الاهلي والمختلط تنص على انه لا يجوز التكليف من باب الاحتياط باليمين الحاسمة لان التكليف بتلك اليمين يفيد ترك ما عداها من اوجه الثبوت للمادة المراد الاستحلاف عليها وعلى ذلك قضت المحاكم بأن طلب توجيه اليمين بصفة احتياطية مع تخيير المحكمة بينه وبين الادلة المقدمة في الدعوى يكون متعين الرفض وقد كان هذا يؤدي الى احراج المدعى الذي يملك ادلة لا يطمئن الى اقتناع المحكمة بها حيث يخيره بين الاكتفاء



## حائبة في اليمين

بهذه الأدلة مع عدم اطمئنانه اليها وبين النزول عنها وتوجيه اليمين وكنت العدالة تقتضي ان يسمح له بعرض أدلته على المحكمة مع الاحتفاظ بحقه في توجيه اليمين اذا لم تدر المحكمة هذه الأدلة كافية ، لان اليمين طريق احتياطي اخير يلجأ اليه الخصم عندما يعوزه الدليل فيجب ان يبقى هذا الطريق مفتوحا امامه الى ان يستتفد ما لديه من أدلة ولما صدر قانون المرافعات ٧٧ لسنة ١٩٤٩ استبعد نص المادة ١٦٦/١٨٧ من القانون السابق عليه على اعتبار ان حكمها موضوعي وليس محله قانون المرافعات ومن جهة أخرى لم يرد على هذا الحكم نص في التقنين المدني كما ان قانون الاثبات الجديد لم يرد به نص عليه وعلى ذلك فليس هناك ما يمنع من توجيهها بصفة احتياطية فيجوز ان يلجأ اليها على سبيل الاحتياط اذا كان لا يعلم كل الاطمئنان الى ما لديه من أدلة ( اصول الاثبات في المواد المدنية للدكتور سليمان مرقص ص ١٢٥ ، والوجيز لنفس المؤلف ص ١٤٥ ، ورسالة الاثبات للأستاذ نشأت الجزء الثاني ص ٣٧ قاعدة رقم ٥٨١ ) .

## المسألة الثالثة : -

### ما يترتب على حلف اليمين في الشريعة الاسلامية :

اذا وجهت اليمين على المدعى عليه فنكل حكم عليه بنكوله ولو حلف انقطع عنه الخصومة للحال لا مطلقا بل مؤقتا الى غاية احضار البينة وهذا هو رأي عامة العلماء وهو الصحيح لقول شريح اليمين الفاجرة احق ان ترد من البينة العادلة ولان اليمين كالخلف عن البينة فاذا جاء الاصل انتهى حكم الخلف وهذه البينة مقبولة من المدعى بعد حلف المدعى عليه سواء قال قبل اليمين لا بينة لي او لم يقل ذلك لامكان التوفيق بين كلاميه بالنسيان ثم بالتذكر بعد ذلك عند محمد وبشرط الا يقول لا بينة لي عند أبي حنيفة وقد جاء في البدائع في هذا المعنى « واما حكم ادائه فهو انقطاع الخصومة للحال لا مطلقا بل مؤقتا الى غاية احضار البينة عند عامة العلماء وقتل بعضهم حكمه عند انقطاع الخصومة على الاطلاق حتى لو اقام المدعى البينة بعد يمين المدعى عليه قبلت بينته عند العامة ، وعند بعضهم لا تقبل لانه لو اقام البينة لا تبقى له ولاية الاستحلاف فكذا اذا استحلف لا يبقى له ولاية اقامة البينة والجامع ان حقه في احدهما فلا يملك الجمع بينهما والصحيح قول العامة ، لان البينة هي الاصل في الحجة لانها كلام الاجنبي ، فاما اليمين فكما يحلف عن البينة لانها كلام الخصم صير اليها للضرورة ، فاذا جاء الاصل انتهى حكم الخلف فهي ليست طريقا للقضاء لان المنكر اذا حلف وعجز المدعى عن البينة ، يترك المدعى به في يده لعدم قدرة المدعى على اثباته ، لا قضاء بيمينه . ولذلك

## اليمين في الشريعة

لو جاء المدعى بعد ذلك بالبينة يقضى له بها ولو كان ترك المال في يده قضاه له به لم ينقض وعلى قول خليل في المذهب المالكى انه لا تجوز البينة بعد حلف اليمين الا لقدر الواجب على المحاكم تطبيقه هو الراجح في المذهب الحنفى .  
وبالنسبة لمن توجه اليه اليمين فهناك قواعد شرعية يجب مراعاتها هي :  
١ - انه لا يجوز توجيه اليمين على شخص لم يرد الشرع بتحليفه ومعنى ذلك انه لا يجوز تحليف المجنون لانه غير مكلف .

٢ - ان النيابة تجرى في الاستحلاف لا في الحلف ويتبين على ذلك ان كلا من الوكيل والوصى على اليتيم وابى الصغير له ان يطلب تحليف خصمه فيما اذا كان مدعيا بحق للموكل او الصغير لو صايقته او ولايته وليس لاحد ان يحلفهم بالنظر لاموال الموكل او الصغير الا اذا ادعى المعتد عليهم او كان اقرار النائب صحيحا على الاصيل فانهم يستحلثون حينئذ .

ثالثا : انه لا تحليف الا على معلوم فلو كان الشيء مجهولا وارىد التحليف عليه لم يلتفت القاضي لذلك .

رابعا : ان من ادعى على آخر معنى وكان بحيث لو اقر به لا يلزمه ملو انكره لا يستحلف وان كان بحيث اذا اقر به لزمه فاذ انكره يستحلف ومعنى ذلك انه لا يجوز توجيه اليمين عن واقعة اقر بها الخصم او عن واقعة غير متعلقة بشخصه او غير منتجة في النزاع .

خامسا : ان الاستحلاف انما يكون على حق الخصم او على سبب حقه ولا يستحلف على حقه .

سادسا : انه اذا وجهت اليمين الى الورثة لم تكف يمين الواحد منهم ولم تثب عن يمين الباقيين بل يستحلف الكل واذا وجهت لهم على غيرهم كان استحلاف الواحد منهم كاستحلاف الكل .

وبالنسبة للتعمس في توجيه اليمين فان هذه المسألة محل خلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه فعند ابي حنيفة لا يجوز للمدعى توجيه اليمين الى المدعى عليه اذا كانت عنده بيعة حاضرة وعند صاحبين يجوز وقد جاء في البدائع ان شرائط وجوب توجيه اليمين انواع منها الاثكار ومنها الطلب من المدعى لانها وجبت على المدعى عليه حقا للمدعى ومنها البيعة الحاضرة عند ابي حنيفة وعند صاحبين ليس ذلك بشرط حتى لو قال المدعى لى بينه حاضرة ووجه قولهما ان اليمين حجة المدعى كالبينة ولهذا لا تجب الا عند طلبه فكان له ولاية استيفاء ايها شاء له .

## اليمين في الشريعة

(يراجع فيها تقدم الأصول القضائية في المرافعات الشرعية للاستاذ على قراة ص ٢٥٨ وما بعدها ، وطرق القضاء في الشريعة الاسلامية للاستاذ احمد ابراهيم ص ٧ ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤ ص ١٤٦ ، والبدائع ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ ) .

### الخلاصة :

ويبين مما تقدم ان حكم اليمين في الشريعة يختلف عنه في قانون الاثبات في عدة امور منها :

اولا : انه بتوجيه اليمين الحاسمة في قانون الاثبات يسقط حق توجيهها في سائر الادلة الاخرى متى قبلها الموجهة اليه اما في الشريعة فانها لا تسقط حق موجه اليمين في تقديم أدلة أخرى بعد ان حلف خصمه اليمين .

ثانيا : انه في قانون الاثبات اذا حلف من وجهت اليه اليمين فلا يجوز لموجه اليمين ان يثبت عكسها ما لم يصدر حكم جنائي اما في الشريعة فله ان يثبت عدم صحتها بعد حلف اليمين .

ثالثا : ان اليمين في الشريعة الاسلامية لا تحسم النزاع مطلقا بل مؤقتا وعلى ذلك اذا توافرت البيئة لدى من وجهها وبعد ان حلف خصمه جاز له ان يطلب سماع البيئة ويتقضى له على مقتضاها .

### ملاحظة :

يجوز توجيه اليمين للمرأة في مسائل الاحوال الشخصية على حقوقها الزوجية اذا كانت قد وصلت الى مرحلة البلوغ ذلك ان الاهلية تختلف في الشريعة عنها في القانون المدني .

وراجع حكم النقض الآتي :

مفاد المواد ٦٤٥ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ان المشرع فرق في الاثبات بين الدليل واجراءات الدليل فأخضع اجراءات الاثبات كبيان الوقائع وكيفية التحقيق وسماع الشهود وغير ذلك من الاجراءات الشكلية لقانون المرافعات اما قواعد الاثبات المتصلة بذات الدليل كبيان الشروط الموضوعية اللازمة لصحته وبيان قوته واثره القانوني فقد ابقاها المشرع على حالها خاضعة لاحكام الشريعة الاسلامية ( نقض ٢ يناير ١٩٦٣ مجموعة المكتب الفني سنة ١٤ ص ٢٢ : نقض ٢٣/٦/١٩٨٢ ظعن احوال شخصية رقم ٢٨ لسنة ٥٠ قضائية ) .



## الباب السابع

### المعينة

#### مادة ١٣١

للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم أن تقرر الانتقال لمعينة المتنازع فيه أو أن تندب أحد قضاتها لذلك .  
وتحرر المحكمة أو القاضي محضراً تبين فيه جميع الأعمال المتعلقة بالمعينة والا كان العمل باطلا .  
هذه المادة تطابق المادة ١٨٥ من قانون المرافعات القديم .

#### الشرح :

روى في صياغة هذه المادة النص على حق المحكمة في أن تقرر الانتقال لمعينة المتنازع فيه دون تحديده بأن يكون عقارا أو منقولاً ، وذلك حتى تتسع هذه العبارة العامة للمنقول والعقار ولكل ما يقع عليه النزاع ( المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات القديم ) وانتقال المحكمة للمعينة متروك لمحضى اختيارها فليست ملزمة بالانتقال ولو طلبه أحد الخصوم ، مهما تحقق الفائدة منه وإذا ارتأت المحكمة الانتقال وقررت جاز لها أن تنتقل بهيئتها الكاملة أو أن تندب أحد قضاتها لذلك وإذا كان المتنازع فيه المطلوب إجراء معينته بعيداً عن مقر المحكمة جاز لها أن تندب لإجرائه قاضى محكمة المواد الجزئية التى يقع هذا الشئ فى دائرتها وذلك عملاً بنص المادة ٤ اثبات ولكى تكون إجراءات الانتقال ونتائجه ثابتة ليتمكن الارتكان عليها والرجوع اليها فى الدفاع والحكم أوجب القانون أن تحرر المحكمة أو القاضى محضراً تبين فيه جميع الأعمال المتعلقة بالمعينة والا كان العمل باطلا . ولما كان انتقال المحكمة أو القاضى إجراء من إجراءات الإثبات وجب أن يحضر مع المحكمة أو القاضى إثنائها كاتب يتولى تحريره ويوقع عليه عملاً بالمادة ٢٥ مرافعات ( مرافعات العشماوى الجزء الثانى ص ٥٦٦ ) .

فإذا قررت المحكمة الانتقال للمعينة فإنه يجب إعلان منطوق هذا القرار الى من لم يحضر من الخصوم جلسة النطق به كما يجب إعلانه بالتاريخ والساعة التى حددتها المحكمة للانتقال الى محل النزاع والا كان العمل باطلا عملاً بالمادة ٥ من قانون الإثبات .

وفي المسائل التي تتطلب دراية فنية يجوز للمحكمة الاستعانة بأحد الخبراء الفنيين أثناء المعاينة لفحص الشيء محل المنازعة وإبداء الرأي فيه .  
وإذا قررت المحكمة الانتقال للمعاينة فاتها لا تنقيد بهذا القرار فلها أن تعدل عنه إذا وجدت بعد ذلك في أوراق الدعوى ما يكفي لاقتناعها بالفصل فيها أو تبين لها بعد إعادة دراسة أوراق الدعوى أن الانتقال للمعاينة غير منتج أو غير متعلق بها ولكن يجب على المحكمة في هذه الحالات أن تبين أسباب العدول في المحضر أو في تقاريرات حكمها ( الإثبات لحمد عبد اللطيف الجزء الثاني ص ٢٥١ ) .

ونرى أن البطلان المترتب على عدم تحرير محضر بالمعاينة ليس متعلقا بالنظام العام وعلى ذلك فلا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ويجب أن يتمسك به صاحب المصلحة في إبطاله وهذه القاعدة من قواعد الإجراءات فيطبق عليها القواعد العامة في البطلان المنصوص عليها في المراءد من ٢٠ الى ٢٤ من قانون المراءعات .

#### احكام النقض :

١ - طلب الانتقال الى محل النزاع لمعاينته هو من الرخص القانونية لمحكمة الموضوع فلا عليها أن لم تستجب الى ذلك متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لاقتناعها بالفصل فيها . ( نقض ١٩٦٠/٢/٢٥ مجموعة المكتب الفني سنة ١١ ص ٢٨٤ ، نقض ٥٥/٢/٣ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٨١ قاعدة ٣٩٠ ، نقض ١٩٧٠/٤/١٢ سنة ٢١ ص ٦٥٣ ) .  
٢ - إذا حكمت المحكمة قبل الفصل في الموضوع بانتقالها الى محل النزاع فكل ما يثبت لها بالمعاينة يعتبر دليلا قائما في الدعوى يتحتم عليها أن تقول كلمتها فيه ، وخاصة إذا كان النزاع بين الطرفين المتخاصمين متعلقا بالحالة الطبيعية للعين المتنازع عليها . ( نقض ١٩٤٥/٢/٨ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٨٠ قاعدة ٣٨٩ ) .

٣ - انتقال المحكمة لمعاينة المتنازع فيه وفق المادة ١٣١ من قانون الإثبات هو من الرخص القانونية المخولة لها ، ويجوز القيام به من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم وهي صاحبة السلطة في تقدير لزوم هذا الإجراء أو عدم لزومه ، غير أنه متى قررت الانتقال للمعاينة فإن ما يثبت لها منها يعتبر دليلا قائما في الدعوى يتحتم أن تقول كلمتها فيه ( نقض ٧٨/١/١١ سنة ٢٩ ص ١٢٣ ) .

٤ - إذا كان الثابت أن الطاعن ركن الى ملف الضرائب للتدليل على مايدله من جهد في سبيل أداء مهمته ، وعاب على تقرير الخبير المقدم قصوره

في البحث بسبب عدم الاطلاع على الملف المذكور ، وكان هذا الاطلاع هو وسيلة الطاعن الوحيدة لاثبات دعواه ، فقد كان على المحكمة الانتقال الى مصلحة الضرائب والاطلاع على الملف المشار اليه ، واذا هي لم تقم بهذا الاجراء ، فان ذلك منها يكون مضادة للطاعن في وسيلته الوحيدة في الاثبات التي هي حق له مما لا يسوغ معه قانونا حرمانه منها ، لما كان كذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد عابه قصور يستوجب نقضه . ( نقض ١٩٧٨/٦/٢٧ سنة ٢٩ ص ١٥٦١ ) .

#### مادة ١٢٢

للمحكمة او لمن تنديبه من قضاتها حال الانتقال تعيين خبير للاستعانة به في المعاينة ، ولها وللقاضى المنتدب سماع من يرى سماعه من الشهود وتكون دعوة هؤلاء للحضور بطلب ولو شفويا من كاتب المحكمة .  
هذه المادة تطابق المادة ١٨٦ من قانون المرافعات القديم .

#### الشرح :

اذا كان الشاهد موجودا في محل النزاع جاز استدعاءه فورا لسؤاله ، اما اذا لم يكن موجودا فيجوز استدعاءه بطلب ولو شفويا من كاتب المحكمة ويصح الاتصال به تليفونيا اذا كان ذلك ممكنا او استدعاءه بمعرفة الادارة للحضور في محل النزاع لسماع شهادته .  
وراجع التعليق على المادة ١٢١ .

#### مادة ١٢٣

يجوز لمن يخشى ضياع معالم واقعة يحتمل ان تصبح محل نزاع امام القضاء ان يطلب في مواجهة ذوى الشأن وبالطرق المعتادة من قاضى الامور المستعجلة الانتقال للمعاينة وتراعى في هذه الحالة الاحكام المبينة في المواد السابقة .  
هذه المادة تطابق المادة ١٨٧ من قانون المرافعات القديم .

#### الشرح :

هذه المادة تجيز رفع دعوى اصلية امام قاضى الامور المستعجلة يطلب منه الانتقال بنفسه لاثبات الحالة وهذه المادة والمادة ١٢٤ ترسمان القاعسة الاصلية في اختصاص القاضى المستعجل بنظر دعاوى اثبات الحالة وسنعلق على المادة ١٢٣ مع التعليق على المادة ١٢٤ فيراجع التعليق على المادة الاخيرة



## مادة ١٢٤

يجوز للقاضي في الحالة المبينة في المادة السابقة ، أن يندب أحد الخبراء للانتقال والمعاينة وسماع الشهود بغير تعيين ، وعندئذ يكون عليه ان يعين جلسة لسماع ملاحظات الخصوم على تقرير الخبير واعماله .

- وتتبع القواعد المنصوص عليها في الباب الخاص بالخبرة .
- هذه المادة تطابق المادة ١٨٨ من قانون المرافعات القديم .

## الشرح :

دعوى اثبات الحالة لا تخرج عن ان تكون دعوى من الدعاوى المستعجلة التي يختص بها القضاء المستعجل ومن ثم يتعين ان تخضع للقواعد العامة التي تخضع لها غيرها من الدعاوى المستعجلة فتساوى الامور المستعجلة مقيد في شأنها بنفس القيود التي يتقيد بها في صدد الدعاوى المستعجلة الاخرى ومن ثم فانه يتعين ان يراعى عند نظرها قواعد الاختصاص المتعلقة بالوظيفة وقواعد الاختصاص النوعى وقواعد الاختصاص المحلى كالشأن في غيرها من الدعاوى المستعجلة كما انه يراعى القواعد المتعلقة بشروط قبول الدعوى كالمصلحة والصفة والاهلية بالقدر المقرر في شأن الدعوى المستعجلة فبالنسبة لقواعد الاختصاص الوظيفى فان القاضي المستعجل يتقيد عند نظر دعوى اثبات الحالة او اى اجراء مؤقت آخر بذات القيود والاوزاع التي تحد من اختصاص محكمة الموضوع التي يتفرع منها كخروج النزاع عن ولاية المحاكم العادية وكعدم اختصاصها بتأويل او تفسير الاوامر الادارية وعدم اختصاصها بما يدخل في ولاية جهة قضاء اخرى او عدم اختصاصها بمسائل يجعلها المشرع من اختصاص هيئة اخرى ويمنحها استقلالاً عن القضاء العادى ويعمدها عن رقابتها .

وبالنسبة لقواعد الاختصاص النوعى فيتعين ان يتوافر في الدعوى ركن الاستعجال وركن عدم المساس بأصل الحق ويتعين ان تكون المنازعة من المنازعات التي تدخل في الاختصاص النوعى للقضاء المدنى فان كانت من الجنائى ولا يكون لها ثمة اتصال بامر مدنى فالاصل ان القضاء المستعجل لا يختص بنظر دعوى اثبات الحالة التي ترفع عنها .

وتتوفر صفة الاستعجال في الدعوى اذا كان الاجراء مقصودا منه منع ضرر محقق قد يتعذر تلافيه مستقبلا وذلك باثبات حق يحتمل ضياعه اذا ترك

وشأنه أو تأكيد معالم حالت مدنها أو قصيرت قد تتغير مع الزمن ويضيق  
 هل أو بعض آثارها إذا نظرت الدعوى أمام القضاء العادى ولا يمنع من  
 اختصاصه فى الفصل فى الدعوى كون الأشياء المراد اثباتها مضي عليها  
 زمن قبل رفع الدعوى متى كانت قابله للتغير والزيادة أو النقصان من وقت  
 لآخر يستوى فى هذا أن تكون خشية التغير راجعة الى عوامل طبيعية أو  
 الى فعل الغير أو الى فعل الخصم نفسه ولا يلزم لاثبات حالة المنقول قابليته  
 للتلف فحسب بل يمكن اثبات حالته أيضا إذا كان بضاعة معرضة لاثباتها  
 لتقلب الاسعار فى السوق كالحاصليل الزراعية كما أن الاستعجال يتوافر  
 أيضا متى كانت الحالة المراد اثباتها يخشى أن تتغير معالمها بفعل الطبيعة أو  
 كانت هناك ضرورة ملجئة تدعو لانهاى الاعمال المستعجلة ويشترط لقبول طلب  
 اثبات الحالة الا يترتب على الحكم الصادر بهذا الاجراء أى مساس بأصل  
 الحق بمعنى أنه لا يجوز لقاضى الامور المستعجلة عند الحكم بإثبات الحالة أن  
 يفسر أو يؤول العقود أو الاتفاقات المبرمة بين الطرفين للتأكد من جدية حق  
 المدعى اذ ليس له سلطة الموازنة بين حقوق الخصوم عند الفصل فى طلب  
 اثبات الحالة كما يتمتع عليه أن يصدر حكما بإثبات الحالة يتعارض مع هذه  
 الحقوق بل يجب أن تكون مهمة قاضى الامور المستعجلة مقصورة فقط على  
 اثبات وقائع معينة يصح أن تكون محل نزاع أمام القضاء بصرف النظر عن  
 احتمال أو عدم احتمال كسب الدعوى موضوعا الا أن القضاء قد جرى مراعاة  
 للعدالة على تكليف الخبير بتحديد مدى الضرر الذى أصاب أحد الطرفين  
 بفعل الآخر والمبلغ اللازم للتعويض اذا كان لا يمكن تحديد الضرر عند طرح  
 النزاع أمام محكمة الموضوع .

وإذا كانت الحالة المطلوب معاينتها لا يخشى عليها من التغير أو الزوال  
 بمرور الوقت أو كانت الحالة قديمة أو تقوم على أوراق أو مستندات فلا يختص  
 القاضى المستعجل بإثبات حالتها لعدم توافر ركن الخطر المبرر لاختصاصه  
 وعلى ذلك لا يختص القاضى المستعجل بنسب خبير لمقاس أطيان زراعية لمعرفة  
 ما اذا كان بها عجز أم لا أو يفحص مستندات الطرفين لمعرفة مدى مطابقتها  
 على الحدود الثابتة على الطبيعة وتحديد مساحة الجزء المقتصب لأنه ليس  
 هناك ثمة خطر يخشى منه أن تختفى معالم الأطيان المتنازع عليها اذ يمكن  
 اثباتها فى أى وقت أثناء نظر دعوى الموضوع .

ولا يختص قاضى الامور المستعجلة بطلب اثبات الحالة اذا كانت الواقعة  
 المتفرع عنها الطلب تدخل فى اختصاص القضاء الجنائى وكذلك لا يختص بإثبات  
 الحالة اذا كان يترتب على ذلك المساس بحجية الحكم الجنائى اذ يتعين عليه  
 احترامه وبالتالي لايجوز اثبات حالة مبنى محكوم بهدمه بحكم قضائى .

وقد نصت المادة ٦٥ من قانون تأجير الاماكن ٤٩ سنة ١٩٧٧ على انه يجوز للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم في احوال الخطر الداهم اخلاء البناء وكذلك المباني المجاورة عند الضرورة من السكان بالطريق الادارى واتخاذ ما تراه لازما من الاحتياطات والتدابير في مدة لا تقل عن اسبوع الا في حالة تهديد البناء بالانهيار العاجل فيكون لها في هذه الحالة الحق في اخلائه فوراً كما يكون لها في حالة الضرورة التصوى هدم البناء بموجب حكم من قاضى الامور المستعجلة بالمحكمة الكائن في دائرتها العقار ومؤدى هذا النص انه اذا تراعى للجهة الادارية القائمة بشئون التنظيم ان حالة العقار تهدد بالانهيار العاجل وان الامر يقتضى هدمه نفى هذه الحالة يتعين على هذه الجهة الالتجاء الى قاضى الامور المستعجلة بالمحكمة الكائن بدائرتها العقار ليأذن لها بالهدم والقاضى المستعجل في سبيل التحقق من كون العقار آيلاً للانهيار او السقوط ان يأمر بندب خبير لمعاينة مباني العقار فاذا استبان له من نتيجة المعاينة ان حالة العقار تستوجب هدمه محافظة على ارواح الناس قضى بذلك اياً اذا اثبت له من المعاينة خلاف ذلك وان المباني ليست متداعية الى الحد الذى يهدد بالانهيار فانه يتعين عليه في هذه الحالة ان يقضى برفض الدعوى .

ولا يجوز للقاضى المستعجل ان يكلف الخبير المنتدب في دعوى اثبات الحالة بسماع شهود بلا يمين او الاستعانة بأراء بعض الفنيين الا اذا كانت هناك ضرورة تدعو لذلك ، كما لو كانت الحالة المراد اثباتها حادث حريق او تصادم سيارة او سقوط عقار ودق على الخبير معرفة سبب الحادث فيجوز للقاضى في هذه الحالات ومثيلاتها التصريح للخبير بسماع أقوال الشهود او الفنيين الاختصاصيين لمعرفة سبب الحادث بقصد استجلاء الحقيقة .

وقد أوجبت نهاية المادة ١٣٤ على القاضى أن يحدد جلسة لسماع ملاحظات الخصوم على تقرير الخبير وأعماله والمراد بالملاحظات أو الاعتراضات التى يجوز للخصوم ابدائها امام القاضى المستعجل هى الدفع الخاصة ببطلان أعمال الخبير لعدم مراعاته الاوضاع الشككية التى يوجبها القانون كما لو اغفل الخبير اخطار الخصوم للحضور امامه لسماع أقوالهم ، أو أجرى المعاينة دون أن يخطرهم بموعده انتقاله الى محل النزاع ، ويتعين على القاضى ان يفصل في هذه الدفع ، فاذا هو قضى ببطلان أعمال الخبير وجب عليه ان يندب خبيراً آخر لمباشرة المأمورية .

ويجوز للخصوم ايضا الطعن على أعمال الخبير بسبب عدم قيامه بأداء المأمورية وفقاً لما رسمه له الحكم القاضى بندبه ، فاذا تبين للقاضى ان هناك نقصاً جسيماً في تقرير الخبير فيحسن أن يندب خبيراً آخر لأداء المأمورية ،



كما يجوز له ان يعيد المأمورية لنفس الخبير المنتدب لاستيفاء الاعمال النقصت اذا كان قد اغفل بحثها .

واذا ظهر من تقرير الخبير واقعة مادية جديدة لم يسبق طرحها على القاضى المستعجل فيجوز له انتداب الخبير السابق لاجراء معالمة تكميلية او لباثرة مأمورية تكميلية لتحقيق هذه الواقعة الجديدة متى كفت متعلقة بالواقعة الاصلية .

ويجوز للقاضى استدعاء الخبير لمناقشته اذا كل الغرض من ذلك استجلاء ما اغلق على الخصوم فهمه بسبب غموض فى عبارات التقرير او فى نتيجته . اما المطاعن الموضوعية التى يوجهها الخصوم على تقرير الخبير فهى تخضع لرقابة قاضى الموضوع ولا ولاية للقضاء المستعجل بتحقيقها او الفصل فيها .

ويجوز لقاضى الامور المستعجلة ان يصدر قرارا فى مواجهة الخصوم يندب احد محضرى المحكمة الواقع فى دائرتها محل النزاع باثبات حالة مادية معينة لا تستأهل الاستعانة باحد رجال الخبرة توفيراً للمصروفات وتحقيقاً

للعادلة والوصول الى حل مؤقت سليم يكتل حقوق الطرفين وتبعا لذلك يجوز للقاضى المستعجل ان يندب محضر المحكمة لمعالجة المنقولات الموجودة بالعين المؤجرة لجردها وتقدير قيمتها للتحقق من كفايتها او عدم كفايتها لضمان الاجرة المتجمدة فى ذمة المستأجر وكذلك يجوز نذب المحضر لمعالجة المنقولات المبينة بمحضر العرض الرسمى للتحقق من مدى مطابقتها للمنقولات التى التزم المدين يتسليمها للدائن ويتعين على المحضر فى حالة نذبه ان يخطر طرفى الخصومة بالموعد الذى حدده للمعينة ويدعوها للحضور فى الزمان والمكان المحددين ليباشر مأموريته فى مواجهتهما وعليه ان يسمع أقوالهما واعتراضاتهما ويدونها فى محضره حتى يكون لهذا الاجراء قيمته القانونية امام القضاء .

ومتى انتهى القاضى من سماع اعتراضات الخصوم على تقرير الخبير واعماله وكان الخبير قد أدى مأموريته وفقا لما رسمه له الحكم القاضى بنذبه وكانت أعماله قد تمت صحيحة شكلا وفقا للقانون فيتعين على القاضى ان يقرر بانتهاء دعوى اثبات الحالة اذ الخصوم هم وشأتهم فى طرح النزاع امام محكمة الموضوع واذا لم يحدد القاضى المستعجل جلسة لنظر اعتراضات الخصوم على تقرير الخبير فانه لا يترتب على ذلك أى بطلان ويكون لصاحبه المصلحة من الخصوم التقدم اليه لتحديد جلسة يعلن بها خصمه .

وبالنسبة لمصاريف دعوى اثبات الحالة فإن المحكمة المستعجلة لا تقضى فيها وإنما تبقى الفصل فيها لمحكمة الموضوع لأن هذه الدعوى هي إجراء مؤقت تحفظى صرف يقوم به صاحبه للمحافظة على حقه قبل الغير ليكون له سنداً يتقدم به أمام محكمة الموضوع عند الفصل فى أصل الحق ولأن الحكم فيها بالزام شخص معين بالمصاريف يتضمن المساس بالموضوع أو أصل الحق المتنوع على القضاء المستعجل التعرض له عملاً بالمادة ٥٥ مرافعات وقد جرى القضاء على تكليف رافع الدعوى بدفع أمانة الخبير على أساس أنه هو الذى يتحمل المصاريف مؤقتاً حتى تقول محكمة الموضوع كلمتها فى النزاع .

( يراجع فيما تقدم مؤلفات الشراح البديدة فى القضاء المستعجل ومنها 'قضاء الامور المستعجلة للاستاذين راتب ونصر الدين كامل الطبعة السادسة ص ٤١٠ وما بعدها ، والقضاء المستعجل للمستشار محمد عبد اللطيف الطبعة الثالثة ص ٩٩ ، وقاضى الامور المستعجلة للاستاذ محمد على رشدى الطبعة الثانية ص ٤٠٠ وقانون الاثبات للمستشار محمد عبد اللطيف الجزء الثانى ص ٣٥٣ وما بعدها ) .

## الباب الثامن

## الخبيرة

## مادة ١٣٥

للمحكمة عند الاقتضاء أن تحكم بتدب خبير واحد أو ثلاثة ويجب أن تذكر في منطوق حكمها :

( ١ ) بياناً دقيقاً لأمورية الخبير والتدابير العاجلة التي يؤنن له في اتزانها .

(ب) الامانة التي يجب ايداعها خزانة المحكمة لحساب مصروفات الخبير واتعابه والخصم الذي يكلف ايداع هذه الامانة والاجل الذي يجب فيه الايداع والمبلغ الذي يجوز للخبير سحبه لمصروفاته .

(ج) الاجل المضروب لايداع تقرير الخبير .

(د) تاريخ الجلسة التي تؤجل اليها القضية للمرافعة في حالة ايداع الامانة وجلسة اخرى اقرب منها لمنظر القضية في حالة عدم ايداعها .

(هـ) وفي حالة دفع الامانة لا تشطب الدعوى قبل اخبار الخصوم بايداع الخبير تقريره طبقاً للاجراءات المبينة في المادة ١٥١ .

هذه المادة تقابل المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات القديم .

## المقارنة :

حذف المشرع في النص الجديد عجز الفقرة الثانية من المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات القديم والتي كانت تنص على انه لا يجوز أن تقل الامانة عن ثمانية جنيهات في القضايا المنظورة امام المحكمة الجزئية واثنى عشر جنيها في القضايا الاخرى وترك امر تقدير الامانة لمطلق سبطان القاضي فله أن يقدرها كيفما شاء مراعيًا في ذلك أهمية النزاع والجهد الذي سيبدله الخبير .

وأضاف المشرع فقرة جديدة تتضمن حكماً يحظر شطب الدعوى عند ايداع الامانة المقرر ايداعها لحساب مصروفات واتعاب الخبير المندوب فيها ، قبل اخبار الخصوم بايداع الخبير تقريره طبقاً للاجراءات المبينة في المادة ١٥١ من القانون ذلك انه لا مبرر لارهاق الخصوم بمتابعة الحضور في الجلسات السابقة على اخطارهم بتقديم الخبير تقريره ، وتعريض الدعوى لمخطر الزوال نتيجة لذلك ، في حين انه لا يكون ثمة دور لهم في الواقع أمام المحكمة طوال مدة مباشرة الخبير لمهمته . ( المذكرة الايضاحية للقانون ) .



## الشرح :

يجوز الرجوع الى الخبراء فى كل المسائل التى يستلزم الفصل فيها استيعاب نقطة فنية لا يستطيع القاضى الامام بها ولا يطالب به كالتب والط والزراعة والهندسة والمحاسبة والخطوط وغيرها ولا يجوز للمحكمة ان تسرف فى استعمال هذا الحق حتى لا ترقم الخصوم بأتعاب الخبراء ومصاريفهم وتعطل الفصل فى النزاع .

وقد اجاز النص للمحكمة ان تدب خبيرا واحدا او ثلاثة خبراء ولكن لا يصح ندب خبيرين لعدم امكان الترجيح بينهما عند اختلافهما فى الراى .  
( الاثبات لمحمد عبد اللطيف الجزء الثانى ص ٣٧٦ ) .

والاضل ان الاستعانة بالخبراء امر اختيارى للقاضى يقرره بحسب تقديره سواء من تلقاء نفسه او بناء على طلب الخصوم وذلك فيما عدا الحالات التى يوجب فيها القانون الاستعانة بخبير ومثال ذلك ما نصت عليه المادة ٨٢٦ مدنى من ندب خبير او اكثر اذا اختلف الشركاء على اقتسام المال الشائع لتقويم هذا المال وقسمته . ( مرافعات رمزى سيف الطبعة الثامنة ص ٢٥٦ ) .

ومع ذلك اذا كان طلب ندب الخبير جائزا قانونا وكان هذا الطريق هو الوسيلة الوحيدة للخصم فى اثبات مدعاه فلا يجوز للمحكمة رفضه بغير سبب مقبول .

واذا تضمن الحكم الصادر بندب خبير قاعدة قانونية مجردة دون تطبيقها على واقع الدعوى فان المحكمة ليست ملزمة بها عند الفصل فى الموضوع .

ويجوز لاي من الخصوم ان يطلب تعيين خبير سواء اكان مدعى او مدعى عليه ام ضامنا ام مت دخلا فى الدعوى ولا يشترط فى تقديم الطلب شكل خاص فيصح ابداءه شفويا فى الجلسة او فى مذكرة ولكن يجب على الطالب ان يبين الاسباب التى يستند اليها فى طلب الخبير وان يحدد المأمورية التى تعهد بها المحكمة الى الخبير ومدى تأثيرها فى اتجاه المنازعة والحكم فيها . ويجوز ابداء هذا الطلب فى أى مرحلة تكون عليها الدعوى ولو لاول مرة امام محكمة الاستئناف الا ان المحكمة ليست ملزمة باجابة الطلب فلها ان ترفضه متى وجدت فى دفاع الطرفين ومستنداتهما ما يكفى لتكوين عقيدتها فى الدعوى غير انه يتعين عليها فى هذه الحالة ان تبين فى حكمها اسباب رفض الطلب ولا رقابة عليها فى ذلك من محكمة النقض متى كان الحكم مقاما على اعتبارات مقبولة شكلا .

غير انه لا يجوز للمحكمة ان ترفض طلب الخصم بندب خبير اذا كان هو وسيلته الوحيدة فى الاثبات ودون سبب مقبول .

وإذا صرحت المحكمة للخبير المنتدب في الدعوى بمناقشة الشهود دون حلف يمين فإن ذلك لا يعتبر تحقيقاً قضائياً ولا يلتزم الخبير بإجرائه ويكون من حق الخصم طلب الاحالة للتحقيق أمام المحكمة سواء أكان الخبير قد أجراه أو لم يقم به .

ولا يجوز للمحكمة أن تستعين في استيعاب النقط القانونية برأي الخبراء لأنها مطالبة بل مفروض فيها العلم بالقانون بما فيه الكفاية ولذلك تكون قد اخلت بواجبها وعرضت حكمها للبطلان إذا عمت سواء من تلقاء نفسها أو بناء على رغبة الخصوم إلى طلب استشارة قانونية من أحد المشتغلين بالتشريع . ( مرافعات العشماوى الجزء الثانى ص ٥٧٠ وحكم النقض الذى ورد فى نهاية التعليق على المادة ) .

والقصد من ندب الخبير هو الاستعانة برأيه فى اثبات واقعة أو نفيها أو تقدير قيمتها وعلى ذلك فتقرير الخبير لا يعدو أن يكون دليلاً مطروحاً على المحكمة فلها مطلق الحرية فى تقديره فيجوز لها أن تأخذ به ولها أن تطرحه غير أنه لا يجوز لها أن تأخذ بتقرير الخبير إذا كان باطلاً .

ويجب على الخبراء الذين نعتهم المحكمة بالاسم أن يشتركوا جميعاً فى أداء الأمورى ووضع التقرير وأن يوقعوا عليه جميعاً والا كان العمل باطلاً . ومن المقرر أنه وأن كان للمحكمة مطلق السلطة فى تعيين الخصم الذى يكلف بإيداع الأمانة إلا أن قواعد العدالة تستدعى أن يكلف بإيداعها الخصم الذى يقع عليه عبء الإثبات .

وقد نصت الفقرة هـ من المادة ١٢٥ على ألا تشطب الدعوى قبل إخبار الخصوم بإيداع الخبير تقريره فى حالة دفع الأمانة فإذا شطبت الدعوى ولم يكن الخصوم قد أخبروا بإيداع الخبير تقريره فإن المحكمة تملك السهر فى الإجراءات وتصحيحها بنظر الدعوى ولو بعد ستين يوماً من تاريخ الشطب وذلك لأن الشطب وإن كان ينتج أثره الفورى فى استبعاد القضية من جدول القضايا بالمحكمة وعدم نظرها ، إلا أن الميعاد المقرر فى المادة ٨٢ مرافعات لا يسرى على الدعوى المشطوبة التى لم يخبر المدعى فيها بإيداع الخبير تقريره ولا تعتبر كأن لم تكن لانقضاء ستين يوماً على الشطب لأنه - أى المدعى - فى حالة لا تمكنه من تعجيل دعواه والمسير فيها والقاعدة أن الميعاد لا يسرى فى حق من لا يتمكن من اتخاذ الإجراءات للمحافظة على حقه . ( التعليق على نصوص قانون الإثبات للدكتور أبو الوفا ص ٢٣١ ومرافعات الدكتور رمزى سيف الطبعة ص ٧٣٠ ) .

الثامنة ص ٦٥٨ ومؤلفنا فى التعليق على قانون المرافعات الطبعة الثانية

أما إذا لم تودع الأمانة وجب على الخصوم الحضور فإن تغييرا حكمت المحكمة بشطب الدعوى ولا يجوز للمحكمة أن تحكم فيها عملاً بنص المادة ٨٢ لأن الحكم في الدعوى في حالة غياب المدعى والمدعى عليه مشروط بأن تكون الدعوى صالحة للحكم فيها ومادامت المحكمة قد نذبت خبيراً في الدعوى فإن ذلك دليل على عدم صلاحية الدعوى للحكم فيها . ( المرجع قبل الأخير ص ٦٥٧ ) .

هذا وتنص المادة ٥٧ من المرسوم بقانون ١٩٥٢/٩٦ الخاص بتنظيم الخبرة على أنه يجوز إعفاء الخصم المفسر من دفع الأمانة إذا تبين من قيمة الدعوى وظروفها ما يبرر ذلك وينتب في هذه الحالة مكتب الخبراء أو قسم الطب الشرعي .

ويرجع بهذه الأمانة وما يقدر من الاتعاب ومصروفات الخبير على الخصم المحكوم عليه بالمصروفات أو على الخصم المعفى إذا زالت حالة إعساره .  
هذا ويتعين ملاحظة أن هذه المادة لم تضد حداً أدنى للأمانة كما كان يحددها قانون المرافعات الملغى وبذلك يجوز للمحكمة تحديدها بأي مبلغ .

### احكام التقض :

١ - تعيين الخبير في الدعوى من الرخص المخولة لقاضي الموضوع فله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الاجراء ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفضه لطلب تعيين الخبير قائماً على أسباب مبررة له . ( نقض ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٦ مجموعة الكتب الفنى السنة ١٧ ص ٢٠٣٠ ، نقض ٦ / ٢ / ٧٣ سنة ٢٤ ص ١٥١ ، نقض ٢٥ / ١١ / ٧٥ سنة ٢٦ ص ١٤٧٠ ، نقض ١٧ / ٦ / ١٩٨٠ طعن رقم ١٥٤ لسنة ٤٧ قضائية ، نقض ١٤ / ٣ / ١٩٨١ طعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٢ - المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب تعيين خبير آخر أو الانتقال متى كانت قد وجدت في تقدير الخبير السابق ندبه وفي أوراق الدعوى وعناصرها الاخرى ما يكفي لتكوين عقيدتها للقضاء فيها واذن فمتى كان ما أورده الحكم من أسباب بقاءها لم تر حاجة للالتجاء الى اجراء آخر في الدعوى فإن الطعن عليه بالقصور يكون على غير اساس . ( نقض ٣ / ٥ / ١٩٥١ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٥٩٤ قاعدة رقم ٦ ) .

٣ - ليست المحكمة ملزمة قانوناً بإجابة طلب تعيين خبير الا في الحالات التي أوجب فيها القانون الاستعانة بخبير كالأحوال المنصوص عليها في المادتين ٣٦٣ ، ٤٥٢ مدنى ولكن اذا كان طلب تعيين الخبير هو بأمل الحصول على دليل



يفيد حسن نية المتهم أو عدم سوء قصده فإن للمحكمة بما لها من السلطة في تقدير الأدلة وقبول أو عدم قبول أدلة جديدة اكتفاء بما لديها ، الحق في رفض هذا الطلب . ( نقض ١٩ / ١١ / ١٩٣١ المرجع السابق ص ٥٩٤ قاعدة رقم ١ ) .

٤ - إذا قضى بطلان تقرير الخبير ثم لم تر المحكمة الالتجاء الى خبير آخر نظرا الى ظروف طرأت بعد صدور الحكم التمهيدى الصادر بتعيين الخبير والى ما وجدته في أوراق قدمت وفي سائر المستندات المقدمة في الدعوى مما يعينها على الكشف عن الحقيقة ويغنيها عن تنفيذ الحكم بتعيين خبير آخر غير الذى ابطال تقريره فلا تثريب عليها في ذلك . ( نقض ٢٨ / ١٢ / ١٩٤٤ المرجع السابق ص ٥٩٤ قاعدة رقم ٥ ) .

٥ - اذا كان طلب التحقيق بواسطة ارباب الخبرة جائزا قانونا وكان هذا التحقيق هو الوسيلة الوحيدة للخصم في اثبات مدعاه فلا يجوز للمحكمة رفضه بلا سبب مقبول . ( نقض ٥ / ١ / ١٩٣٦ المرجع السابق ص ٥٩٤ قاعدة رقم ٧ ) .

٦ - عدم التزام محكمة الموضوع بنذب خبير لتحقيق قيام عرف مخالف لما اقتنعت به في هذا الصدد . ( نقض ٢ / ٣ / ٧٢ سنة ٢٣ ص ١٢٦ ) .

٧ - تقتصر مهمة الخبير على تحقيق الواقع في الدعوى وابداء رايه في المسائل الفنية التى يصعب على القاضى استقصاء كنهها بنفسه دون المسائل القانونية التى يتعين على الحكم ان يقول كلمته فيها . ( نقض ٢٣ / ١٢ / ٧٥ سنة ٢٦ ص ١٦٥٤ ) .

٨ - خول المشرع للزوجة حق طلب التفريق من الزوج ان ثبت به عيب مستحکم لا يمكن البرء منه أصلا أو يمكن البرء منه بعد زمن طويل بحيث لا يتسنى لها الاتامة معه الا بضرر شديد وأنه توسم في العيوب السخة للفرقة فلم يذكرها على سبيل الحصر مخولا الاستعانة بأهل الخبرة لبيان مدى استحكام الرض ومدى الضرر الناجم عن الاتامة مع وجوده . ( نقض ١١ / ٢ / ١٩٧٦ - سنة ٢٧ ص ٤٣٢ ، نقض ٢٣ / ٦ / ١٩٨١ طعن رقم ١٣ احوال شخصية لسنة ٥٠ قضائية ) .

٩ - يجوز للقاضى ان يستعين بالخبراء في المسائل التى يستلزم الفصل فيها استيعاب النقاط الفنية التى لا تشملها معارفه والوقائع المادية التى يشق عليه الوصول اليها دون المسائل القانونية التى يفترض فيه العلم بها . واذا كانت المهمة التى نيطة بالخبير المتدب هي الانتقال الى مأمورية الايرادات للاطلاع على الملف الخاص بعقار النزاع - وبيان ما اذا كان قد اقيم طعن من المؤجر في

قرار تقدير الايجارات وهي واقعة مادية محضة لا تنطوي باى حال على الفصل في المسألة القانونية التي استخلصتها المحكمة بنفسها مقررّة أن الطعن مقام في الميعاد القانونى دون ما دخل للخبير في ذلك ، فانه لا يعيب الحكم سلوكه هذا السبيل . ( نقض ٢٤ / ٣ / ٧٦ سنة ٢٧ ص ٧٥٢ ) .

١٠ - اذا تدبت المحكمة ثلاث خبراء وفقا للمادة ٣٢٣ مرافعات ( المقابلة للمادة ١٢٥ اثبات ) وجب أن يشتركوا جميعا لا في الاعمال التي تقتضيها المأمورية المعهود اليهم بها فحسب ، بل أيضا في المداولة وتكوين الرأى ، وعلى ذلك فانه اذا انفرد خبيران بالمداولة ووضع التقرير وامتنع ثالثهما عن الاشتراك معهما كان التقرير المقدم منهما باطلا وامتنع على المحكمة الاخذ به ولا يجرى في جواز الاعتماد على التقرير الباطل القول بأن الامر مرده الى المحكمة التي لها الرأى الاعلى في تقدير نتيجة بحوث الخبراء في المسائل المتنازع عليها اذ ان سلطة المحكمة في تقدير اراء الخبراء محلها أن تكون هذه الاراء قد قدمت لها في تقرير صحيح . ( نقض ٣١ / ١٠ / ١٩٤٩ مجموعة عمر الجزء الخامس ص ٢٣٠ ) .

١١ - الحكم الصادر بتدب خبير . تضمينية قاعدة قانونية مجردة دون تطبيقها على واقع الدعوى . عدم التزام المحكمة بها عند الفصل في الموضوع . ( نقض ١٠ / ٦ / ١٩٨٠ طعن رقم ٨٥٧ لسنة ٤٤ قضائية ) .

١٢ - النزاع بشأن دخول العين المبيعة في الارض محل المنازعة . واقعة مادية . جواز اثباتها بمعرفة حدودها وابعادها بواسطة خبير . ( نقض ٢٦ / ١٠ / ٧٨ طعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٣ قضائية ) .

١٣ - عدم التزام محكمة الموضوع بتعيين خبير اخر في الدعوى . ( نقض ١٧ / ٤ / ٧٩ طعن رقم ٢١١ لسنة ٤٢ قضائية ) .

١٤ - طلب تدب خبير ليس حقا للخصوم وليست المحكمة ملزمة باجابة طلب تعيينه . ( نقض ٢١ / ١١ / ١٩٨٢ طعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٤٨ قضائية ) .

١٥ - البطلان المترتب على عدم اعلان احد الخصوم بمنطوق الحكم بتدب خبير في الدعوى او على عدم دعوة الخبير له . لا يتعلق بالنظام العام ، وانما هو بطلان نسبي فلا يفيد منه الا الخصم الذي تقرر لمصلحته . ( نقض ١١ / ١٢ / ١٩٨٠ طعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٤ قضائية ) .

١٦ - تبصريح المحكمة للخبير المنتدب في الدعوى بمناقشة الشهود دون حلف يمين . عدم اعتباره تحقيقا قضائيا ولا يلتزم الخبير باجرائه . حق

الخصم في طلب الأحالة للتحقيق أمام المحكمة . ( نقض ٢٦ / ٦ / ١٩٨٠ طعن رقم ٨١٧ لسنة ٤٩ قضائية ) .

١٧ - محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب إجراء استنتاجات أو الأحالة للتحقيق أو تعيين خبير متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . القضاء ضمننا برفض هذه الطلبات . لا قصور . ( نقض ٧ / ٤ / ١٩٧٩ طعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٣ قضائية ، نقض ٦ / ٦ / ١٩٨٢ طعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٩ قضائية ) .

١٨ - إذ خلت أوراق الطعن مما يفيد أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان عمل الخبير بسبب مخالفته لمنطوق الحكم الصادر بندينه ، فإنه لا يقبل منه التمسك بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض . ( نقض ٧ / ٣ / ١٩٧٨ سنة ٢٩ ص ٦٩٥ ) .

١٩ - اعراض الحكم عن تحقيق دفاع الخصم بندين خبير دون سبب مقبول ، هو مصادرة لحقه في وسيلته الوحيدة في الاثبات ، وهو دفاع جوهرى قد يتغير بعد تحقيقه وجه الراى في الدعوى ، مما يضحى معه الحكم مشوباً بالقصور . ( نقض ٤ / ١ / ١٩٨١ طعن رقم ٤٥ لسنة ٤٤ قضائية ) .

٢٠ - الحكم الصادر بندين خبير . عدم اشتغال أسبابه أو منطوقه على قضاء صريح أو ضمنى بشأن احتبة العامل للفئة المطالب بها . . اثره . لا حجية له في هذا الخصوص . ( نقض ٨ / ٢ / ١٩٨١ طعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٢١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة ان محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب الخصم بندين خبير في الدعوى متى وجدت فيها ما يكفي لتكوين عقيدتها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ثبوت نسب الصغيرة من الطاعن على ما استخلصه من البيئة الشرعية وما حصله من أوراق الدعوى وكان لهذا التحصيل ما اخذه ، وكانت أسبابه كافية لحمل قضائه فلا تثريب على المحكمة ان هي التفتت عن اجابة طلب تحليل دمه ودم الصغيرة للمقارنة بينهما اذ الامر في الاستجابة له متروك لتقديرها . ( نقض ١ / ٣ / ١٩٧٨ سنة ٢٩ ص ٦٥٨ ) .

٢٢ - الاصل انه لا يجوز للمحكمة ان تنقض في المسائل العلمية الا بعد تبيان المصدر الذى اشتقت منه قراره ، الا انه لما كان الحكم وهو فى مقام الرد على ما ساقه الطاعن من قرينة على صسورية الاجرة بانها مبالغ فيها وانها لا تمثل الحقيقة ، ذهب الى انه لا مبالغة في الاجرة بالمقارنة بأوصاف العين



الزجرة ومزاياها المثبتة في العقد وهو استخلاص سليم مؤد إلى ما اراده الحكم دون حاجة إلى الاستعانة بأهل الفن من الخبراء طالما وجدت المحكمة من المستندات المتبادلة ما يكفي لتكوين عقيدتها . ( نقض ١ / ١١ / ١٩٧٨ لسنة ٢٩ ص ١٦٤٦ ) .

٢٣ - الدفع ببطلان عمل الخبير بإشارة المأمورية بغير نذب من المحكمة .  
عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بواقع . ( نقض ١١ / ٥ / ١٩٨٢ طعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٩ قضائية ) .

### مادة ١٣٦

إذا اتفق الخصوم على اختيار خبير أو ثلاثة خبراء أقرت المحكمة اتفاقهم .  
وفيما عدا هذه الحالة تختار المحكمة الخبراء من بين المقبولين أمامها إلا إذا قضت بغير ذلك ظروف خاصة . وعليها حينئذ أن تبين هذه الظروف في الحكم .

وإذا كان النذب لمكتب الخبراء أو قسم الطب الشرعي أو أحد الخبراء الموظفين وجب على الجهة الإدارية فور اخطارها بإيداع الأمانة تعيين شخص الخبير الذي عهد إليه بالمأمورية وإبلاغ المحكمة بهذا التعيين ويجرى في حقه حكم المادة ١٤٠ .

هذه المادة تقابل المادة ٢٢٦ من قانون المرافعات القديم .

### المقارنة :

استحدث المشرع الفقرة الثالثة من المادة ١٣٦ وقصد المشرع بهذا النص العمدول عن الحكم الوارد بالمادة ٥٥ من القانون ١٩٥٢/٩٦ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء الذي يقضى بأن لا يحكم بالمصروفات المنصوص عليها في المادة ٢٣٠ من قانون المرافعات القديم ( المادة ١٤٠ من قانون الإثبات ) إذا كان النذب لمكتب الخبراء أو مصلحة الطب الشرعي أو أحد الخبراء الموظفين مع عدم الإخلال بالجزاءات التأديبية والتضمينات أن كان لها وجه . ذلك أنه لا مسوغ لاستثناء الخبراء الموظفين من الحكم الوارد في المادة المذكورة إذ أن رقابة القضاء يجب أن تشمل الخبراء عمومًا بغير تفريق بينهم ولا يغنى عن هذه الرقابة إشراف الجهة الإدارية على الخبير التابع لها لأن هذا الإشراف إنما يتعلق بمركزه الوظيفي ولا ينصب على الدعاوي التي يندب فيها ( المذكرة الإيضاحية للقانون ) .

إذا اتفق الخصوم على خبير أو ثلاثة خبراء فيتعين على المحكمة أن تقر اتفاقهم وفي حالة عدم الاتفاق تختار المحكمة من تريد الاستعانة به من الخبراء الحكوميين أو الخبراء المقيدين بالجدول على حسب دورهم ، فلا تتخطاهم الى غيرهم أو تتخطى الدور الا لأسباب وجيهة تثبتتها في حكمها ومن هـ——هذه الأسباب :

وإذا تخطى القاضي خبراء الجدول أو تخطى الدور دون أن يذكر أى سبب فى حكمه فلا يترتب على ذلك أى بطلان لأن نص المادة ١٣٦ لا يترتب أى بطلان فى هذا الصدد ، هذا فضلاً عن أن هذا التخطى يشف فى ذاته عن أن المحكمة لا تترتاح الى من تم تخطيه وإنما تطمئن الى من تم ندبه . ( التعليق على نصوص قانون الاثبات للدكتور أبو الوفا ص ٣٢٠ ) .

وإذا اتفق الخصوم على اختيار شخص أو ثلاثة كخبراء فى الدعوى وكانوا من غير الخبراء الحكوميين أو المقيدين بالجدول فإنه يجب عليهم ان يحلفوا اليمين امام قاضى الأمور الوقتية عملاً بالمادة ١٣٩ اثبات ولكن ليس هناك ما يمنع من حلفهم اليمين امام المحكمة التى ندرتهم .

### أحكام النقض :

١ - لما كانت المادة ٢٢٦ من قانون المرافعات قد نصت على ان المحكمة تختار الخبراء من بين القبولين امامها . وقد بينت المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/٩٦ - بتنظيم الخبرة امام جهات القضاء - الخبراء القبولين امام المحاكم بانهم خبراء الجداول الحاليين وخبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى والمصالح الاخرى التى يعهد اليها بأعمال الخبرة وكانت ادارة تحقيق الشخصية تدخل فى هذه المصالح - على ما قرره المذكرة

الايضاحية للقانون المذكور - فان ندب محكمة الموضوع خبيراً في هذه الادارة لفحص البصمات غير مخالف للقانون . ( نقض ٦٧/٣/٣٠ مجموعة المكتب الفني سنة ١٨ ص ٧٥١ ) .

٢ - مفاد نص الفقرتين الاولى والثانية من المادة ١٣٦ من قانون الاثبات ، والمادة ٥٠ من المرسوم بقانون ٩٦ سنة ١٩٥٢ بشأن تنظيم الخبرة امام جهات القضاء ، ان المشرع لم يرتب البطلان على تخطي قاضي الموضوع خبراء الجدول الى غيرهم دون ان يفصح في حكمه عن الاسباب الدافعة لهذا التجاوز لانه بسلوكه هذا السبيل يكون قد شف عن انه لا يرتاح الى من تم تخطيه وانه يطمئن الى من صار ندبه . ( نقض ٧٦/١١/١٠ سنة ٢٧ ص ١٥٥٤ ) .

### مادة ١٣٧

اذا لم تودع الامانة من الخصم المكلف ايداعها ولا من غيره من الخصوم كان الخبير غير ملزم بأداء المأمورية وتقرر المحكمة سقوط حق الخصم الذي لم يتم بدفع الامانة في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير اذا وجدت أن الأعداء التي ايداعها لذلك غير مقبولة .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات القديم .

### الشرح :

يجوز للمحكمة الاعفاء من دفع الامانة - ولو كانت القضية غير معفاة من الرسوم القضائية متى تحققت من تفاهة قيمة الدعوى وعدم ميسرة الخصوم وحاجتها لعمل الخبرة ( مجموعة التعليمات ص ٤٨٦ ) .  
وقضاء المحكمة بسقوط حق الخصم الذي لم يتم بدفع الامانة في التمسك بحكم ندب الخبير لا يمنعها بعد ذلك من الحكم بندب خبير بناء على طلب الخصم الآخر أو من تلقاء نفس المحكمة ، وذلك عملاً بالأصل العام في التشريع .  
( التعليق على نصوص قانون الاثبات للدكتور أبو الوفا ص ٣٢٣ ) .

### احكام النقض :

١ - ندب المحكمة خبيراً لفحص حسابات الممول . عدم سداد امانة الخبير . وجوب استنفاد المحكمة كل ما لها من سلطة التحقيق للتوصل الى كشف الواقع في الدعوى بفحص المستندات ومراجعة تقديرات المأمورية ومدى



مطابقتها للواقع وتثبت نتيجة ما انتهت اليه في حكمها حتى يطمئن المطلع عليه الى أن المحكمة قد فحصت الأدلة التي قدمت اليها وحصلت منها ما تؤدي اليه وبذلت في هذا السبيل كل الوسائل التي من شأنها أن توصلها الى ما ترى انه الواقع فان سلمت بكل ما ادعته مصلحة الضرائب دون تمحيص كان حكمها قاصر البيان متعينا نقضه ( نقض ٧٢/٢/٩ سنة ٢٣ ص ١٥٧ ) .

٢ - الزام الخصمين بأمانة مناصفة بينهما . امتناع احدهما عن دفع حصته . القضاء بسقوط حقه في التمسك بحكم نذب الخبير - لا خطأ . ( نقض ٧٢/١٢/٩ سنة ٢٣ ص ١٣٤٧ ) .

٣ - تقدير صدق الأعذار المبداء من الخصم الذي لم يدفع الامانة ومدى جديتها . استقلال محكمة الموضوع به دون معقب ( نقض ٧٢/١٢/٩ سنة ٢٣ ص ١٣٤٧ ) .

٤ - لايجوز القضاء بسقوط حق الخصم في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير لعدم دفعه الأمانة الا اذا كان قد اعلن بهذا الحكم اذا كان قد تخلف عن حضور الجلسة التي صدر فيها . ( نقض ٧٢/١٢/٩ سنة ٢٣ ص ١٣٤٧ ) .

#### مادة ١٣٨

في اليومين التاليين لايداع الامانة يدعو قلم الكتاب الخبير - بكتاب مسجل - ليطلع على الاوراق المودعة ملف الدعوى بغير أن يتسلمها ما لم تاذن له المحكمة او الخصوم في ذلك وتسلم اليه صورة من الحكم .

هذه المادة تطابق المادة ٢٣٨ من قانون المرافعات القديم .

#### مادة ١٣٩

اذا كان الخبير غير مقيم اسمه في الجدول وجب أن يحلف أمام قاضي الامور الوقتية - وبغير ضرورة لحضور الخصوم - يمينا أن يؤدي عمله بالصدق والأمانة والا كان العمل باطلا .

هذه المادة تطابق المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

اذا كانت ديانة الخبير تجيز له أن يؤدي اليمين وفقا لوضاع مقررة في ديانته وطلب ذلك وجب على المحكمة أن تجيبه لطلبه عملا بالمبدأ العام المنصوص عليه في المادة ١٢٨ من قانون الاثبات .

وإذا كان النص قد أوجب على الخبير أن يحلف اليمين أمام قاضي الأمور الوقتية إلا أنه ليس هناك ما يمنع من أن يحلفها أمام المحكمة التي ندينه وبطلان المترتب على عدم حلف الخبير اليمين غير متعلق بالنظام العام إذ أنه مقرر لصالح الخصوم فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ويسقط حق الخصوم في التمسك به إذا أجازوه صراحة أو ضمنا كما إذا رد على تقرير الخبير بما يفيد اعتباره صحيحا وذلك عملا بالقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٢٢ مرافعات .

### احكام النقض :

١ - إذ كانت العبرة هي بحقيقة الواقع لا بما يضيفه الحكم من وصف على الخبير الذي ناط به أداء المأمورية ، وكان البين من الاطلاع على تقرير الخبير أنه مرفق به كتاب موجه اليه من محكمة القاهرة الابتدائية تخطر فيه بندب المحكمة له وتطلب منه الحضور لحلف اليمين والاطلاع على ملف الدعوى تمهيدا لتقديم التقرير ، وكان محضر أعمال الخبير قد سجل انتقاله الى مقر المحكمة وحلف اليمين ، فان ذلك يدل على أن الخبير الذي عهد اليه الحكم أداء المأمورية ليس من بين خبراء الجدول المعينين في المادة الاولى من المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ . ( نقض ٧٧/٢/٩ سنة ٢٨ ص ٤١٣ ) .

٢ مفاد نص المادة ١٢٩ من قانون الاثبات انه يجب على الخبير الذي لا يكون اسمه مقيدا بجدول الخبراء أن يحلف امام القاضي المختص يمينا قبل مباشرته المأمورية التي ندب لها ، ورتب المشرع على تخلف الخبير عن أداء اليمين بطلان ما يقوم به من عمل ، غير أن حلف اليمين من جانب الخبير وإن كان مقررًا لصالح الخصوم جميعا إلا أنه إجراء غير متعلق بالنظام العام . ومن ثم فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به إذا أجازوه صراحة أو ضمنا ، ومن قبيل الاجازة الضمنية الرد على تقرير الخبير بما يفيد اعتباره صحيحا عملا بالقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من قانون المرافعات ، لما كان ما تقدم وكان الثابت من الدعوى الابتدائية أنه بعد أن أودع الخبير لمنتدب تقريره تقدم الطاعن بثلاث مذكرات اقتصر فيها على ابداء اعتراضاته على هذين التقريرين من الناحية الموضوعية دون أن يشير في أيهما من قريب أو بعيد الى ماخاله من بطلان ناشئ عن عدم تأدية الخبير اليمين القانونية ، وكان هذا السلوك منه يفيد نزوله عن حقه في التمسك بالبطلان المدعى به أيا كان وجه الرأي فيه ، فانه لا يحق اثارته سواء امام محكمة الاستئناف أو امام محكمة النقض . ( نقض ٧٧/٢/٩ سنة ٢٨ ص ٤١٣ ) .

## مادة ١٤٠

للخبير خلال خمسة الايام التالية لتاريخ تسلمه صورة الحكم من قلم الكتاب ان يطلب اعفائه من أداء مأموريته ورئيس الدائرة التي عينته او القاضي الذي عينه ان يعفيه منها اذا رأى ان الاسباب التي ابداهها لذلك مقبولة .

ويجوز في الدعاوى المستعجلة ان تقرر المحكمة في حكمها نقص هذا الميعاد .

فاذا لم يؤد الخبير مأموريته ولم يكن قد اعفى من أدائها جاز للمحكمة التي نديته ان تحكم عليه بكل المصروفات التي تسبب في انفاقها بلا فائدة وبالتعويضات ان كان لها محل وذلك بغير اخلال بالجزاءات التأديبية .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٢٠ من قانون المرافعات القديم .

### الشرح :

هذا النص يسرى في حق خبراء مكتب الخبراء وقسم الطب الشرعى والخبراء الموظفين فيجوز للمحكمة التي نديت ان تحكم عليه بكل المصروفات التي تسبب في انفاقها بلا فائدة وبالتعويضات ان كان لها محل ولا يجوز الحكم عليه بالغرامة المنصوص عليها في المادة ١٥٢ من قانون الاثبات . ( يراجع التعليق على المادة الأخيرة ) .

واذا طلب الخبير اعفائه من أداء مأموريته ورات المحكمة اجابته لطلبه وابدلته فانه لايشترط صدور حكم قضائي بذلك بل يكفي صدور قرار به من رئيس الدائرة أو القاضي الذي عينه .

### احكام النقض :

تعيين الخبير او ابداله لتأخره في ايداع التقرير . وجوب صدور حكم قضائي به . استبداله بناء على طلبه أو لان تعيينه لم يصادف محلا . جواز صدور قرار به من رئيس الدائرة أو القاضي الذي عينه . (نقض ١٩٨٠/٤/٢٤ طعن رقم ٧١٨ لسنة ٤٩ قضائية) .

## مادة ١٤١

### يجوز رد الخبير :

(أ) اذا كان قريبا أو صهرا لأحد الخصوم الى الدرجة الرابعة أو كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته ما لم



تكن هذه الخصومة قد اقيمت من الخصم أو زوجته بعد تعيين الخبير بقصد رده .

(ب) اذا كان وكيلًا لأحد الخصوم في أعماله الخاصة أو وصيًا عليه أو قيمًا أو مظلونة وراثته له بعد موته أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بوصى أحد الخصوم أو بالقيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها وكان لهذا العضو أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى .

(ج) اذا كان له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب أو لمن يكن هو وكيلًا عنه أو وصيًا أو قيمًا عليه مصلحة في الدعوى القائمة .

(د) اذا كان يعمل عند أحد الخصوم أو كان قد اعتاد مؤاكلة أحدهم أو مساكنته أو كان قد تلقى منه هدية ، أو كانت بينهما عداوة أو مودة يرجح معها عدم استطاعته أداء مأموريته بغير تحيز .

هذه المادة تطابق المادة ٢٣١ من قانون المرافعات القديم .

### الشرح :

روعى في ايراد الحالات المنصوص عليها في هذه المادة الاحكام المتعلقة ببرد القضاء وأسباب عدم صلاحيتهم المنصوص عليها في المادتين ١٤٦ . ١٤٨ مرافعات دون الأخذ بهذه التفرقة ودون التزام المماثلة ، وذلك لأنه وإن اختلف مركز الخبير ودوره عن مركز القاضى ودوره ، إلا أن ثمة حالات مشتركة اذا عرضت لأيهما فانها تستوجب منعه من القيام بمهمته في القضية .

وقد اختلف فيما اذا كانت الأسباب المنصوص عليها في هذه المادة واردة على سبيل الحصر والرأى الراجح أنه يجوز رد الخبير لسبب غير الأسباب الواردة في المادة ١٤١ اذا كان ذلك السبب من القوة بحيث يستنتج منه أن الخبير لا يمكنه ابداء رأيه بغير ميل كما اذا كان الخبير قد سبق أن أبدى رأياً استشارياً في الدعوى لمصلحة أحد الخصوم وللحكمة مطلق التقدير في هذه الاحوال . ( مرافعات العشماوى الجزء الثانى ص ٥٨٢ ) .

وفى حالة ما اذا قدم كل من الخصمين طلبا ببرد الخبير المنتدب في الدعوى ولم تجد المحكمة في الاسباب المقدمة من الطرفين ما يبرر رده فانه وإن كان من حق المحكمة رفض الطلبين إلا أنه ليس هناك ما يمنع من أن تأمر المحكمة بتدب خبير آخر ذلك أنه مادام أن كلا من الخصمين غير مرتاح للخبير فكأنهما اتفقا على تنحيته ولهذا ينظر الى هذا الامر بعين الاعتبار (الاثبات لمحمد عبداللطيف الجزء الثانى ص ٣٨٠) .

## مادة ١٤٢

يحصل طلب الرد بتكليف الخبير الحضور أمام المحكمة أو القاضي الذي عينه وذلك في ثلاثة الايام التالية لتاريخ الحكم بتعيينه اذا كان هذا الحكم قد صدر بحضور طالب الرد والا ففى ثلاثة الايام التالية لاعلان منطوق الحكم اليه .

هذه المادة تطابق المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات القديم .

## الشرح :

يتعين اتباع الاجراءات التى رسمها القانون عند طلب رد الخبير والا قضت المحكمة برفضه والراجع فقها وقضاء أن ميعاد الرد المنصوص عليه في هذه المادة يضاف اليه ميعاد مسافة عملا بالقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٦ من قانون المرافعات كما يمتد بسبب العطلة الرسمية . وهناك رأى آخر يذهب الى أن هذا الميعاد لا يضاف اليه ميعاد مسافة مستندا في ذلك الى مناقشة اللجنة التى وضعت مشروع قانون المرافعات القديم ( راجع في الرأى الاول أبو الوفا في تعليقه على نصوص قانون الاثبات ص ٣٢٦ و محمد عبد اللطيف الجزء الثانى ص ٢٨١ وراجع في الرأى الثانى مرافعات العشماوى الجزء الثانى حاشية ص ٥٨٥ ) .

## احكام النقض :

- ١ - اذا نسب احد الخصوم الى الخبير المعين في الدعوى والمقدم تقريره فيها انه - لعداء بينهما - كان يحرض الشهود على الشهادة بغير ما فيه مصلحته ، وكان متحيزا الى خصومه ولذلك طلب ابداله بغيره ، فرفضت المحكمة هذا الطلب واعتمدت تقرير الخبير مؤسسه ذلك على أن الطالب انما اراد رد الخبير عن العمل وأنه لم يتخذ في طلبه ما رسمه القانون من اجراءات للرد ، فحسب المحكمة ذلك تسببيا لرفض الطلب ، اذ أن ما وجه الى الخبير يحتمل ما فهمته المحكمة من أنه طلب برده عن العمل . ( نقض ٤٦/١١/٢١ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٥٩٩ قاعدة رقم ٤٣ ) .
- ٢ - ادعاء الخصم بوجود خصومة بينه وبين خبير الدعوى . عدم اتخاذه الاجراءات القانونية لرد الخبير . لا تثريب على الحكم ان هو التفت عن هذا الادعاء . ( نقض ٧٨/١٠/٢١ طعن رقم ٨٤٩ لسنة ٤٥ قضائية ) .
- ٣ - النص في المادة ١٤٢ من قانون الاثبات يدل على أن المحكمة أو

القاضي الذي عين الخبير هو الذي يختص بالنظر في طلب رده باعتبار أن هذا الطلب من المسائل التي تعترض سير الخصومة . ( نقض ١٩٧٨/١/٢٤ سنة ٢٩ ص ٢٨٦ ) .

### مادة ١٤٣

لا يسقط الحق في طلب الرد إذا كانت أسبابه قد طرأت بعد ذلك الميعاد  
أو إذا قدم الخصوم الدليل على أنه لم يعلم بها إلا بعد انقضائه .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات القديم .

### الشرح :

ليس معنى هذا النص أن سبب الرد الطارئ بعد نوب الخبير أو أن العلم المتأخر بأسباب الرد يعفى طالب الرد من التقيد بالميعاد المنصوص عليه في المادة ١٤٢ إثبات بل يتعين على الطالب أن يرفع دعوى الرد في خلال ثلاثة الايام من تاريخ قيام سبب الرد أو من تاريخ علمه بسبب الرد بمعنى أن يقف سريان الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٤٢ إثبات في حالة ما إذا طرأ سبب لم يكن قائما وقت صدور الحكم بنوب الخبير فيسرى الميعاد من تاريخ قيام هذا السبب وكذلك في حالة عدم علم الطالب بسبب الرد وقت صدور الحكم بنوب الخبير فلا يبدأ الميعاد إلا من تاريخ علمه به فلا يصح أن يكون قيام سبب الرد بعد نظر الدعوى أو الحكم المتأخر مبررا لاعفاء طالب الرد من الميعاد المشار اليه بالنص المذكور لأن الحكمة من تحديد هذا الميعاد هي رغبة المشرع في الاسراع في رفع دعوى الرد والفصل فيها منعا من تعطيل الحكم في موضوع الدعوى وهو اعتبار قصد به الصالح العام فيترتب على تفويت الميعاد بغير مبرر سقوط الحق في طلب الرد . ( الاثبات لمحمد عبد اللطيف الجزء الثاني ص ٢٨١ ومرافعات العشماوي الجزء الثاني ص ٥٨٥ ) .

ورد الخبير لا يترتب عليه وقف عمله ولا يجوز القياس على حالة اعوان القضاء لعدم وجود نص بذلك غير أن تقرير الخبير وصحته يتوقفان على نتيجة الفصل في دعوى الرد .

### مادة ١٤٤

لا يقبل من أحد من الخصوم طلب رد الخبير المعين بناء على اختيارهم  
إلا إذا كان سبب الرد قد حدث بعد تعيينه .



هذه المادة تطابق المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات القديم .

#### مادة ١٤٥

يحكم في طلب الرد على وجه السرعة ولا يجوز الطعن في الحكم الصادر فيه بأي طريق . وإذا رفض طلب الرد حكم على طالبه بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات وبتزيد على عشرين جنيها .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

رغم أن المشرع ألغى التفرقة بين القضايا التي تنظر على وجه السرعة وغيرها من الدعاوى العادية في قانون المرافعات إلا أنه لم يراع التنسيق عند صياغة هذه المادة فنص على أن يحكم في طلب رد الخبر على وجه السرعة وليس هناك من أثر لهذه العبارة إلا ما تتضمنه من أن المشرع أراد أن يستحث المحكمة على القضاء في طلب الرد على وجه السرعة ، ولا يجوز الطعن في الحكم الصادر في الرد بأي طريق سواء صدر الحكم بقبول طلب الرد أو رفضه .

#### مادة ١٤٦

على الخبير أن يحدد لبدء عمله تاريخا لا يجاوز الخمسة عشر يوما التالية للتكليف المذكور في المادة ١٣٨ وعليه أن يدعو الخصوم بكتب مسجلة ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الأقل يخبرهم فيها بمكان أول اجتماع ويومه وساعته .

وفي حالات الاستعجال يجوز أن ينص في الحكم على مباشرة العمل في ثلاثة الأيام التالية لتاريخ التكليف المذكور وعندئذ يدعى الخصوم بإشارة برقية ترسل قبل الاجتماع بأربع وعشرين ساعة على الأقل - وفي حالات الاستعجال القصوى يجوز أن ينص في الحكم على مباشرة المأمورية فورا ودعوة الخصوم بإشارة برقية للحضور في الحال .

ويترتب على عدم دعوة الخصوم بطلان عمل الخبير .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

أوجب القانون أن تتم دعوة الخصوم بكتاب مسجل وذلك للتحقق من وصول الدعوة إلى الخصم ، وعلى ذلك لا يترتب البطلان إذا كانت الدعوة قد وصلت

الى الخصم وعلم بها ولو كان علمه بغير طريق الخطاب المسجل أى أن  
البطلان يترتب على عدم دعوة الخصم للحضور لا على مخالفة الشكل الذى نظم  
به القانون هذه الدعوة ويكفى أن يدعى الخصوم للحضور أمام الخبير للاجتماع  
الاول للعلم ، وتكون هذه الدعوة كافية طوال مدة المأمورية ما دام العمل فيها  
لم ينقطع وعلى الخصوم أن يتتبعوا سير العمل ، أما اذا كان الخبير قد انتهى  
عمله ثم تراءى له أن يستأنفه مرة أخرى فإنه يجب عليه في هذه الحالة أن يدعو  
الخصوم للحضور في اليوم الذى يحدده لان استئناف العمل بعد انقطاعه  
وعلم الخصوم بهذا الانقطاع يعد بمثابة بدء له من جديد وتحقق له العلة من  
الدعوة وهى ان يمكن الخصوم من حضور عمل الخبير والدفاع عن  
مصالحهم .

وقد رتب القانون على عدم دعوة الخصوم بطلان عمل الخبير ولكن لما كان  
مناط هذا البطلان هو وقوع الاخلال بحق الخصوم في الدفاع ، فإنه يرتفع  
بحضورهم عمل الخبير فيما بعد وتمكنهم من الدفاع عن مصالحهم وابداء  
ملاحظاتهم وطلباتهم ولا تصح الدعوة اذا وجهت لبعض المدعين دون البعض  
الاخر أو لبعض المدعى عليهم ولم توجه لباقيهم . ( مرافعات العشماوى  
الجزء الثانى ص ٥٥٨ والاثبات لمحمد عبد اللطيف الجزء الثانى ص ٣٨٨ ) .

والبطلان المنصوص عليه في هذه المادة بعدم اعلان الخصوم بطلان نسبى  
وغير متعلق بالنظام العام اذ أنه مقرر لمصلحة الخصم الذى لم يدع أمام الخبير  
وعلى ذلك لا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ويجوز التنازل عنه  
صراحة أو ضمنا وفقا لنص المادة ٢٢ من قانون المرافعات .

هذا ونلفت النظر الى أن البطلان المنصوص عليه في هذه المادة هو جزاء  
على عدم دعوة الخبير للخصوم لحضور الاجتماع الاول أما اذا تمت الدعوة  
صحيحة وانقطعت الاجراءات بعد ذلك كما اذا تصادف وقوع اليوم الذى حدده  
الخبير المباشر المأمورية عطلة رسمية أو كما اذا كان الخبير قد نسي تحديد  
الجلسة التالية أو كان قد انتهى المأمورية ثم عن له أن يستوفىها ففى جميع هذه  
الحالات لا يترتب البطلان على عدم اخطار الخصوم بالجلسة الا اذا ترتب عليه  
ضرر للخصم كما ان جميع الاحراء الاخرى التالية للدعوة التى وجهها الخبير  
لحضور الاجتماع الاول لا تكون باطلة الا بشرطين أولهما أن يشوبها عيب  
جوهرى وثانيا ان يترتب عليها ضرر للخصم .

وعدم تحديد الخبير تاريخا لبدء عمله لا يجاوز الخمسة عشر يوما التالية  
لتكليفه باداء المأمورية لا يترتب عليه أى بطلان لان هذا موعده تنظيمى قصد  
به حث الخبير على الاسراع فى اداء مأموريته .

## احكام النقض :

- ١ - اذا لم يثر الطاعن امام محكمة الموضوع بطلان عمل الخبير لعدم دعوته اياه فإنه لا يقبل منه التحدى به لأول مرة امام محكمة النقض . ( نقض ٦٧/٥/١١ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٨ ص ٩٥٦ ) .
- ٢ - اوجبت المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات على الخبير ان يحدد لبدء عمله تاريخا معيناً وان يدعو الخصوم قبل هذا التاريخ باجراءات ومواعيد حددتها تلك المادة ثم رتب الفقرة الاخيرة من هذه المادة على عدم دعوة الخصوم بطلان عمل الخبير . واذا كان البطلان منصوصا عليه بلفظه على النحو الوارد بتلك المادة فإن الحكم به يكون وجوبيا كلما قلم موجبه دون بحث فيما اذا كان قد ترتب أو لم يترتب على اغفال الاجراء ضرر بالتمسك بالبطلان وذلك اعتبارا بأن المشرع عندما نص عليه قد قدر أهمية الاجراء وافترض ترتب الضرر على مخالفته . ( نقض ١٣/١/١٩٦٦ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٧ ص ١٣٣ ) .

## تعقيب :

هذا وثلفت النظر الى أن هذا الحكم صدر في ظل قانون المرافعات القديم أما في ظل قانون المرافعات الجديد حيث ربط الحكم بالبطلان بعدم تحقيق الغاية ولو نص على البطلان صراحة فإنه اذا لم يدع الخبير أحد الخصوم وتمسك المقرر لمصلحته البطلان فإن المحكمة تقضى بالبطلان ما لم يثبت الخصم الآخر أنه رغم تخلف الاجراء فإن الغاية منه قد تحققت .

٣ - الضامن المدخل في الدعوى للقضاء عليه بنسبة معينة من المبلغ الذى عساه ان يحكم به على المدعى عليه في الدعوى الاصلية ( طالب الضمان ) يعد خصمها حقيقيا وذا شأن في الدعوى ومن ثم يتعين على الخبير دعوته طبقا لما تستوجبه المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات . ( حكم النقض السابق ) .

٤ - الطلان الناشئ عن اغفال الخبير دعوة الخصوم للحضور امامه يرتفع بحضورهم عمل الخبير فيما بعد وتمكنهم من الدفاع عن مصالحهم وابداء ملاحظاتهم وطلباتهم . ثم ان المستند من المادة ١٤٦ والتي تلبيها ان تكليف الخبير الخصوم بحضور الاجتماع الاول يكفى طوال مدة المأمورية مادام العمل فيها مستمرا لم ينقطع . وعليهم هم ان يتتبعوا سير العمل في هذه الحالة يكون للخبير ان يباشر عمله ولو في غيبتهم . ( نقض ١٩٤٦/١١/٢١ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٥٩٨ قاعدة ٣٧ ، نقض ١٩٦٨/٥/١٤ سنة ١٩ ص ٩٣٤ ، نقض ٧٦/٢/١١ سنة ٢٧ ص ٤٣٨ ، نقض ١٩٨٠/٢/١٢ طعن رقم ١٤٤٤ لسنة ٤٧ قضائية ، نقض ١٩٨٢/١٢/٣٠ طعن رقم ٤٧ لسنة ٤٩ قضائية ) .



٥ - مناط الطعن ببطلان تقرير الخبير هو أن يكون قد شاب إجراءاته عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم واذن لم يلى كان الخبير قد حدد يوماً معيناً لتقديم الطرفان مستنداتهما ثم عجل هذا التاريخ وأتم أعماله وكان الخصم المتمسك ببطلان تقرير الخبير لم يقدم ما يدل على أن الخبير أغفل فحص مستند قدمه إليه ، كما لم يقدم إلى محكمة الموضوع بعد ايداع تقرير الخبير حتى صدور الحكم أي مستند يستفاد منه أن الخبير فوت عليه مصلحة باتخاذ هذا الإجراء ؟ فإن النعى ببطلان التقرير يكون غير مقبول لانتفاء المصلحة فيه . ( نقض ١٩٥٤/١١/١٨ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الأول ص ٥٩٦ قاعدة رقم ٢٢ ) .

٦ - أنه وإن كان الطاعن قد أشار في دفاعه أمام محكمة أول درجة النعى على تقرير الخبير بالبطلان بأنه لم يحقق دفاعه إلا أنه لم يتمسك بذلك أمام محكمة الاستئناف مما يعتبر منه نزولاً عنه فلا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض . ( نقض ٧١/٢/١٥ سنة ٢٢ ص ٢١٧ ) .

٧ - الأصل في الإجراءات أنها روعيت ، واذ كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الثابت بمحضر أعمال الخبير أنه أخطر الطرفين لجلسات . . . فلم يحضر المستأنف ( الطاعن ) وحضر المستأنف ضده ( المطعون ضده ) وقرر بجلسته . . . أن الطاعن يتعمد عدم الحضور بالجلسات لتعطيل الفصل في الدعوى ، وكان أغفال الخبير أرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه المرسل للطاعن لا ينفي واقعة الاخطار في ذاتها ذلك أن المشرع لم يوجب على الخبير أرفاق إيصالات الاخطارات الموصى عليها التي يرسلها للخصوم ومن ثم يكون النعى بالبطلان على تقرير الخبير على غير أساس . ( نقض ٢١ / ٤ / ١٩٨٠ طعن رقم ٨٧٧ لسنة ٤٧ قضائية ) نقض ١٩٨١/٥/٥ طعن رقم ٧٣١ لسنة ٥ قضائية ) .

٨ - تكليف الخبير لحضور الاجتماع الأول يكفى طوال مدة المأمورية مادام العمل مستمر فيها لم ينقطع . أما إذا انقطع عمل الخبير ثم استأنفه فيجب عليه دعوة الخصوم للحضور في اليوم الذي حدده بعد الانقطاع والا بطل عمله . ( نقض ٦٩/٢/٦ سنة ٢٠ ص ٢٨٥ ) .

٩ - متى كان الخبير قد اتبع إجراءات دعوة الخصوم التي نص عليها القانون فإن الإجراءات التي تتلو هذه الدعوى لا يلحقها البطلان إلا إذا شابها عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم . ( نقض ٧٥/١٢/٢٢ سنة ٢٦ ص ١٦٤٠ نقض ١٩٨١/١٢/٢٨ طعن رقم ١٢٦ لسنة ٤٣ قضائية ) .

١٠ - البطلان الناشئ عن عدم دعوة الخبير للخصوم نسبي لا ينفذ منه إلا الخصم الذي تقرر لمصلحته . ( نقض ٦٩/١٢/٤ سنة ٢٠ ص ١٢٥٨ ) .

١١ - أنه وإن كانت المادة ١/١٤٦ من قانون الاثبات قد أوجبت على الخبير دعوة الخصوم للحضور أمامه في الميعاد المحدد للبدء في مباشرة مأموريته ورسمت الوسيلة التي يدعو بها الخصوم وهي كتب مسجلة يخبرهم فيها بمكان أول اجتماع ويومه وساعته، وترتب الفقرة الأخيرة منها على عدم دعوة الخصوم بطلان عمل الخبير، إلا أنه ينبغي التفرقة بين مخالفته حكم هذه المادة بعدم دعوة الخبير للخصوم أصلاً وبين مخالفتها بدعوتهم للحضور بوسيلة أخرى غير الكتب المسجلة اعتباراً بأن مطلق الدعوة للخصم إنما كانت وسيلة لها إجراء جوهري تصد منه تمكين طرفي الخصوم من الحضور لدى الخبير والدفاع عن صوالحهم أمامه تنويراً للدعوى وهي التي يترتب على مخالفتها وحدها بطلان عمل الخبير، أما حصول هذه الدعوة بوسيلة أخرى فهو إجراء خادماً للأجراء الأول مقصور به الاستيثاق من حصولها بدليل يقيني، فلا يقتضى البطلان إلا إذا لم يطمئن قاضي الموضوع إلى أن الدعوة بهذه الوسيلة قد بلغت محلها الواجب إبلاغها إليه، طالما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه نفى مظنة البطلان تأسيساً على ما أثبت بالتقرير من إرسال إشارة للطاعن عن طريق جهة الإدارة للحضور في الموعد المحدد وكانت أوراق الدعوى قد جاءت خلوا مما يفيد عدم وصول ذلك الاخطار إليه فإن مفاد ذلك أن قاضي الموضوع قد اقتنع بأن دعوة الطبيب الشرعي للطاعن قد صادفت محلها، ويكون النعي على غير أساس. (نقض ٣/٢١/٧٦ لسنة ٢٧ ص ١٥١٦).

١٢ - اثبات الخبير بحضور أعماله دعوته للخصوم يكتب مسجلة عدة مرات . عدم التزامه بأوراق ايصالات البريد . خلو الأوراق مما يفيد عدم وصول الخطابات للخصم . لا بطلان . (نقض ٢٢/١/١٩٨٠ طعن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٥ قضائية) .

**تعليق :** إذا أراد الخصم اثبات عدم وصول الاخطار له فعليه أن يستخرج شهادة من مكتب البريد الذي يقع محل اقامته في دائرته بأنه لم يسلم إليه خطاب مسجل صادر إليه من الخبير .

١٣ - ندب خبير لمضاهاة الخطوط . لا محل لدعوة الخصوم للحضور أمامه . (نقض ٢٧/١٢/٧٩ طعن رقم ٩٦ لسنة ٤٥ قضائية) .

١٤ - اغفال الخبير دعوة الخصوم . أثره . بطلان عمل الخبير . المواعيد المحددة لدعوة الخصوم تنظيمية . لا يترتب على مخالفتها البطلان . (نقض ٢/٦/١٩٧٩ طعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٣ قضائية) .

١٥ - البطلان المترتب على عدم اعلان أحد الخصوم بمنطوق الحكم بندب خبير في الدعوى أو على عدم دعوة الخبير له . لا يتعلق بالنظام العام وإنما هو بطلان نسبي فلا يفيد منه إلا الخصم الذي تقرر لمصلحته . (نقض ١١/١٢/١٩٨٠ طعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٤ قضائية) .

١٦ - مفاد المادة ١٤٦ من قانون الاثبات انه يتمين دعوة الخبير للخصوم ايا كان وسيلتها باعتبارها اجراء جوهريا قصد به تمكين طرفي النزاع من المثول تبتا لوجهة نظرهم ، فاذا تخلفت تلك الدعوة كان عمل الخبير باطلا ، واذا كان البين من الاطلاع على صحيفة الاستئناف ان الطاعنين تمسكوا ببطلان عمل الخبير لعدم اخطارهم وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفاع بانه ثبت من الاطلاع على تقريره انه وجه بالبريد المسجل الدعوة للطاعنين مع ادارة قضايا الحكومة وارفق بالتقرير وصول الكتب المسجلة فان مفاد هذا الذي قرره الحكم ان ثمة دعوة وجهت الى الطاعنين وانه تحقق من حصولها . (نقض ١/١/١٩٧٨ سنة ٢٩ ص ٢٥٣) .

١٧ - من المقرر قانونا بنص المادتين ١٤٦ ، ١٤٧ من قانون الاثبات انه يتمين على الخبير ان يدعو الخصوم بكتب مسجلة يخبرهم فيها بمكان اول اجتماع ويومه وساعته ويترتب على عدم دعوة الخصوم بطلان عمل الخبير ، وانه يجب على الخبير ان يباشر اعماله ولو في غيبة الخصوم متى كانوا قد دعوا على الوجه الصحيح . (نقض ٢٦/٤/١٩٧٩ سنة ٣٠ ص ٢٠٧) .

١٨ - عدم دعوة الخبير للخصوم للحضور عند مباشرة المأمورية اثره . بطلان عمل الخبير . اخذ المحكمة بتقرير الخبير واغفاله هذا الدفاع . قصور . (نقض ٢٤/٦/١٩٨١ طعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٧ قضائية) .

١٩ - عدم تمسك الطاعن امام محكمة الموضوع بعدم اخطاره بايداع الخبير تقريره . لا يقبل التحدى بذلك لأول مرة امام محكمة النقض . (نقض ٥/٥/١٩٨١ طعن رقم ٧٣١ لسنة ٥٠ قضائية) .

٢٠ - عدم دعوة الخبير للخصوم لحضور الاجتماع الاول الذين يحدده . اثره . البطلان . الاجراءات التالية لهذه الدعوى . مناط بطلانها ان يشوبها عيب جوهري يترتب عليه ضرر للخصم . (نقض ٢٨/١٢/١٩٨١ طعن رقم ١٢٦ لسنة ٤٢ قضائية) .

٢١ - دعوة الخبير للخصوم تتم بمجرد ارساله اليهم بكتب موصى عليها دون اشتراط علم الوصول ولا يترتب البطلان الا على اغفال الخبير دعوة الخصوم امامه . (نقض ٩/١٢/١٩٨٢ طعن رقم ١١٨ لسنة ٤٩ قضائية) .

### مسادة ١٤٧

يجب على الخبير ان يباشر اعماله ولو في غيبة الخصوم متى كانوا قد دعوا على الوجه الصحيح .

هذه المادة تطابق المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات القيم .



## المادة ١٤٨

يسمع الخبير اقوال الخصوم وملاحظاتهم ، فاذا تخلف احدهم عن الحضور امامه او عن تقديم مستنداته او عن تنفيذ أى اجراء من اجراءات الخبرة في المواعيد المحددة مما يتعذر معه على الخبير مباشرة أعماله ، او يؤدي الى التأخير في مباشرتها جازله ان يطلب الى المحكمة ان تحكم على الخصم باحد الجزاءات المقررة في المادة ٩٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ ويسرى على هذا الحكم الاحكام المبينة في المادة المذكورة .

كما يسمع الخبير بغير يمين اقوال من يحضرهم الخصوم او من يرى هو سماع اقوالهم اذا كان الحكم قد اذن له بذلك .

واذا تخلف بغير عذر مقبول احد ممن نكروا بالفقرة السابقة عن الحضور رغم تكليفه بذلك جاز للمحكمة بناء على طلب الخبير ان تحكم على المتخلف بغرامة مقدارها مائتا قرش وللمحكمة اقلاته من الغرامة اذا حضر وابدى عنرا مقبولا .

هذه المادة عدلت بالقانون ٥٤ لسنة ١٩٧٤ وكانت قبل تعديلها تطابق المادة ٢٢٨ من قانون المرافعات السابق وكانت تنص على الاتى : يسمع الخبير اقوال الخصوم وملاحظتهم ويسمع بغير يمين - اقوال من يحضرونهم او من يرى هو سماع اقواله اذا كان الحكم قد اذن له في ذلك .

## التعليق :

واضح من هذا النص بعد تعديله ان الفقرة الاولى تنص على الجزاء التى يجوز للمحكمة ان توقعه على الخصوم لعدم حضورهم امام الخبير او عدم تقديم المستندات التى يطلبها منهم وهذا الجزاء هو ما نصت عليه المادة ٩٩ مرافعات وهو الغرامة والوقف واعتبار الدعوى كان لم تكن .

اما الفقرة الاخيرة فتتضمن على الجزاء الذى توقعه المحكمة على الشهود الذين يشتشهد بهم الخصوم او الشهود الذين يرى الخبير سماع اقوالهم وامتنعوا عن الحضور امامه وهى غرامة قدرها مائتا قرش ويشترط للحكم بها ان يكون الخبير قد كلف الشهود بالحضور امامه الا انهم تخلفوا عن الحضور .

## الشرح :

للخبير ان يستعين على القيام بمهمته بما يرى ضرورة له من المعلومات الفنية التى يستقيها من مصادرها متى كان الراى الذى ينتهى اليه فى تقريره هو نتيجة لبحائه الشخصية ومادام انه سيصبح محل مناقشة بين الخصوم

ومحل تقدير موضوعى من المحكمة . ( مرافعات العشماوى الجزء الثانى ص ٥٩٠ ) .

ويتعين ملاحظة ان الاحكام الواردة بقانون الاثبات المنظمة لكيفية مباشرة الخبير لعمله انما تنصرف الى الخبير المنتدب من المحكمة دون الخبير الاستشارى .

### احكام النقض :

١ - لا حرج على الخبير فى ان يستعين على القيام بمهنته بما يرى ضرورة له من المعلومات الفنية التى يستقيها من مصادرها . ومتى كان الراى الذى انتهى اليه فى تقريره نتيجة أبحاثه الشخصية ، وكان - على الأساس الوارد فى التقرير - محل مناقشة بين الخصوم ومحل تقدير موضوعى من المحكمة ، فلا يصح الطعن فيه أمام محكمة النقض . ( نقض ١٩٤١/٤/١٧ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ سنة ص ٥٩٦ قاعدة رقم ٢٠ ) .

٢ - ان المحكمة اذ تلجأ الى ارباب الخبرة تكلفهم بحث عمل من الاعمال وابداء راىهم فيه وتصرح لهم بسماع الشهود ، فانما معولها الاول يكون على البحث الشخصى الذى يقوم به الخبير ليصل فيه بحسب استعداده وكفايته الخاصة الى استخراج الحقيقة التى يستعين القاضى به على كشفها ، أما سماعه لشهود فليس لذاته مقصودا للقاضى ، وانما هو أمر يحصل من باب اعانة الخبير على القيام ببحثه الشخصى الذى قد يصادف أمورا ثانوية لا يستطيع استخراج حقائقها من مجرد الماديات التى يعالج بحثها فيضطر الى التحرى عما تعيه صدور الناس من المعلومات ليثبت الحقيقة التى يظنها الواقعية أو ليرجح بين حقيقة وأخرى مما تقيد به الماديات ، ومعوله فى كل حالة انما يكون على الماديات التى يبحثها بشخصه ، كما ان معول القضاء لا يكون الا على البحث الشخصى الذى يجريه الخبير . فاذا كلف خبير بتصفية الحساب بين طرفى الدعوى بعد معاينة الاطيان وتقدير ريعها فاقصر الخبير على سماع شهود من بينهم رجل قال انه كان من العمال المباشرين للزراعة ( خولى ) وبنى تقديره ريع الاطيان على مجرد قول هذا العامل وأثبت هذا التقدير فى محاضر أعماله وتقديره ، دون ان يعاين بنفسه الاطيان ويتعرف معدن اجزائها ويقدر لكل جزء الاجر الذى يناسبه بحسب مشاهدته ومعرفته الشخصية ، فلا يمكن الاعتداد بتقرير هذا الخبير كدليل فى الدعوى ، والحكم الذى يبنى فى جوهره على هذا التقرير يكون قد بنى على دليل غير قائم فى الواقع ويعتبر خائيا من الاسباب الموضوعية ويتعين نقضه . ( نقض ١٩٣٥/٣/٢١ المرجع السابق ص ٥٩٦ قاعدة رقم ٢٩ ) .

## احكام النقص :

١ - طلب الخصوم مناقشة الخبراء ليس حقا تتحتّم على المحكمة اجابته بل هي صاحبة السلطة في تقدير ما اذا كان هذا الاجراء منتجا او غير منتج .  
(نقض ٦٨/٣/٢٦ مجموعة المكتب الفني سنة ١٩ ص ٥٩٩ ، نقض ٦٧/٥/١١ مجموعة المكتب الفني سنة ١٨ ص ٩٠٦ ، نقض ٧٢/١٢/١٦ سنة ٢٣ ص ١٤٠٩ ) .

### مادة ١٥٤

للمحكمة ان تعيد المأمورية الى الخبير ليتدارك ما تبينه له من وجوه الخطا او النقص في عمله او بحثه ولها ان تعهد بذلك الى خبير آخر او الى ثلاثة خبراء آخرين ولهؤلاء ان يستعينوا بمعلومات الخبير السابق .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٤٤ من قانون المرافعات القديم .

### الشرح :

ليس هناك ما يمنع من ان يكون الخبير السابق احد الخبراء الثلاثة الذين عهد اليهم بالمأمورية من جديد ( مرافعات العشماوى الجزء الثانى ص ٥٩٧ هامش ٥ ) .

ويجوز للمحكمة كذلك ان تعيد المأمورية للخبير الذى سبق ان نذبه سواء من تلقاء نفسها او بناء على طلب الخصم ليستوفى بعض المسائل التى جدت فى دفاع الخصم ولم تكن محل مناقشة من قبل .  
ويخضع طلب اعادة المأمورية الى الخبير لاستيفاء ما شابه من نقص او غموض لتقدير المحكمة فلها ان تجيب الخصم الى هذا الطلب او ترفضه ولا رقابة لمحكمة النقص عليها فى ذلك متى كان الحكم محمولا على اسباب معقولة تؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها .

واذا امرت المحكمة الخبير باستكمال وجوه النقص فى تقريره فلا تنقيد بهذا القرار فيجوز لها العدول عنه اكتفاء بما جاء فى التقرير الا انه يتعين عليها فى هذه الحالة ان تبين فى حكمها الاسباب التى جعلتها تكتفى بالتقرير فاذا هى لم تفعل فان حكمها يكون مشوباً بالقصور . ويجوز للمحكمة ان تعيد المأمورية للخبير للرد على المطاعن التى وجهها الخصوم الى تقريره فاذا رأى ان الامر لا يتطلب اعادة المعاينة او سماع شهود آخرين او الاطلاع على مستندات جديدة فانه يجوز له الرد دون دعوة الخصوم اما اذا رأى ان الامر يتطلب شيئا مما تقدم فانه يتعين عليه دعوة الخصوم والا كان عمله الجديد باطلا عملا بالمادة ١٤٦ من قانون الاثبات .



## احكام النقض :

- ١ - محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصوم الى طلب تعيين خبير مرجح متى كانت قد وجدت في تقرير الخبير المنتدب ومن القرائن الاخرى ما يكفى لاقتناعها بالرأى الذى انتهت اليه . ( نقض ٢٦/٣/٦٨ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٩ سنة ٥٩٩ ) .
- ٢ - لا الزام على محكمة الموضوع فى أن تجيب الخصم الى طلب الاستعانة بخبير استشارى اذ الامر فى اجابة هذا الطلب وعدم اجابته متروك لتقديرها . ( نقض ٢٦/٣/١٩٦٨ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٩ سنة ٥٩٩ ) .
- ٣ - ما نصت عليه المادة ٢٤٤ من قانون المرافعات من تعيين خبير آخر او ثلاثة خبراء آخرين انما هو رخصة منحها المشرع للمحكمة فلا يعاب عليها عدم استعمالها ومادامت المحكمة اطاعت الى تقرير الخبير الذى عينته فى الدعوى ولم تر لزوما لتعيين خبير آخر فلا رقيب عليها فى ذلك . ( نقض ١١/٥/١٩٦٧ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٨ سنة ٩٥٦ ، نقض ١٢/١٢/٧٢ سنة ٢٣ سنة ١٣٥٧ ) .
- ٤ - اذا كان الامر محل خلاف كبير بين الاطباء فان استعانة المحكمة بكبير الاطباء الشرعيين للاستشارة برأيه لا يعد تنحيا منها عن وظيفتها بل هو من اطلاقاتها وهذا الرأى وغيره يخضع فى النهاية لتقديرها . ( نقض ٢٣/٦/١٩٦٠ مجموعة المكتب الفنى سنة ١١ سنة ٤٣٢ ) .
- ٥ - تقرير الخبير المرجح لا يعينه سابقة اعتماد واضعه لتقرير الخبير الاول بوصفه رئيسا له . تعويل الحكم على ذلك التقرير لا عيب ( نقض ٢٤/٥/٧٣ سنة ٢٤ سنة ٨٢٣ ) .
- ٦ - لمحكمة الموضوع تقدير رأى الخبير ولو فى مسألة فنية دون الاستعانة برأى خبير اخر . طلب ندب مرجح جدل موضوعى . عدم جواز اثارته امام محكمة النقض ( نقض ٢٦/٥/١٩٧٠ سنة ٢١ سنة ١٩٠٨ ) .
- ٧ - استناد الحكم فى قضائه على تقرير لخبير ثان . اغفاله الاشارة الى تقرير الخبير الاول ، لا قصور ( نقض ٢٢/١٢/١٩٧٠ سنة ٢١ سنة ١٢٧٢ ) .
- ٨ - جواز ندب رئيس مكتب أبحاث التزوير الذى سبق أن اعتمد تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى ليعيد النظر فى التقرير على ضوء اطلاعه على تقرير الخبير الاستشارى . عدم التزام المحكمة بالرد على طلب ندب خبير جديد . مناط ذلك . اعادة الامورية الى الخبير . سلطة المحكمة التقديرية فى ذلك ( نقض ٢/٤/١٩٧٠ سنة ٢١ سنة ٥٥٩ ) .

في تقريره تعززه أدلة أخرى في الدعوى : ( الاثبات لمحمد عبد اللطيف الجزء الثاني ص ٣٩١ ، ٣٩٢ ) .

**احكام النقض :** لا يؤثر على عمل الخبير عدم ارفاق الرسم التخطيطي الذي اشار اليه بتقريره أو عدم الاسترسال في أداء المأمورية على النحو الذي يروق للطاعن طالما انه فصل الامر تفصيلا ائتمن محكمة الموضوع بما رأت معه وضوح الحقيقة دون حاجة الى ارفاق ذلك الرسم التخطيطي أو الاسترسال في أداء المأمورية . ( نقض ٧٧/٢/٩ سنة ٢٨ ص ٤١٣ ) .

٢ - محاضر اعمال الخبير من اوراق الدعوى . وكل ما يثبت فيها من دفاع للخصوم يعتبر دفاعا معروضا على المحكمة . ( نقض ٧٣/١١/٢٦ سنة ٢٤ ص ١١٤٢ ) .

### مادة ١٥٠

على الخبير أن يقدم تقريراً موقعاً منه بنتيجة أعماله ورايه والاوجه التي استند اليها بايجاز ودقة .  
فاذا كان الخبراء ثلاثة فلكل منهم أن يقدم تقريراً مستقلاً براه ما لم يتفقوا على أن يقدموا تقريراً واحداً يذكر فيه رأى كل منهم وأسبابه .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات القديم .

### الشرح :

يجوز للخبير أن يقوم بتحرير التقرير في محل النزاع أو في مكتبه الخاص وليس هناك داع لحضور الخصوم أو اخطارهم وقت كتابة التقرير أو وضع امضاءاتهم عليه الا اذا كان مشتملاً على اجراءات أو اقوال جديدة لم تتضمنها محاضر الاعمال ( مرافعات العشماوى الجزء الثاني ص ٥٩١ ) .

وخروج الخبير عن المهمة التي رسمتها المحكمة له يعد شائبة تصيب كيان التقرير من الناحية الموضوعية ولا تصيب صحة التقرير من الناحية الشكلية ومن ثم لا محل للزام بالاداء بهذا الدفع قبل التكلم في الموضوع لان أوجه الدفاع الموضوعية تبدى في أية حالة تكون عليها الدعوى ولا ترتب فيما بينها. ومن المتصور أن يكون تقرير الخبير صحيحاً في شق منه باطلاً في شقه الآخر ، أو صحيحاً بالنسبة لبعض الخصوم باطلاً بالنسبة للبعض الآخر ، كما اذا اقتضت دعوة الخبير على بعض الخصوم دون البعض الآخر . ( التعليق على نصوص قانون الاثبات الجديد للدكتور ابو الوفا ص ٣٤٢ ) .

ولا يجوز ان يطلب القاضي من الخبير بحث مسألة قانونية أو ابداء رايه فيها لان مهمته تقتصر على تحقيق الواقع في الدعوى وابداء رايه في المسائل

الفنية الى يصعب على القاضي استقصاء كلها بنفسه ( راجع التعليق على المادة ١٣٥ واحكام النقض التي وردت بشأنها ) .

واذا كان تقرير الخبير باطلا فمن الواجب على صاحب المصلحة ان يتمسك بهذا البطلان صراحة وبوضوح قبل التكلم في الموضوع والا سقط حقه في التمسك بالبطلان ومتى قضت المحكمة ببطلان تقرير الخبير فانه لا يجوز لها ان تؤسس حكمها عليه وان كان ذلك لا يمنع من اعتباره قرينة كما تقدم ( راجع التعليق على المادة ١٤٩ ) .

واذا تمسك الخصم ببطلان التقرير وقضت المحكمة في الموضوع وبنيت حكمها على هذا التقرير الذي قضت ببطلانه فان حكمها يكون في هذه الحالة مبنيا على اجراء باطل ويكون قابلا للاستئناف عملا بالمادة ٢٢١. مرافعات اما اذا اسقط الخصم حقه في التمسك ببطلان التقرير وقضت المحكمة في الموضوع بانية حكمها على هذا التقرير فان الخصم لا يملك استئناف الحكم استثناء وعملا بالمادة ٢٢١ بدعوى بناء الحكم على اجراءات باطلة . ( الاثبات لابو الوفا ص ٣٤٣ ونظرية الاحكام لنفس المؤلف رقم ١٣١ ) .

### احكام النقض :

١ - الطعن على تقرير الخبير بأنه بنى ما انتهى اليه من نتائج على اسباب لا اصل لها في الاوراق لا يعد تزويرا وسبيل الطعن في اثبات ذلك هو مناقشة تقرير الخبير وبداء اعتراضاته عليه لا الطعن عليه بالتزوير فاذا رفضت محكمة الاستئناف الاستجابة الى طلب الطاعن اعادة القضية للمرافعة للطعن بالتزوير في تقرير الخبير للسبب المتقدم فانها لا تكون قد خالفت القانون ( نقض ١٣/٤/١٩٦٧ مجموعة المكتب الفني سنة ١٨ ص ٨١٣ ) .

٢ - ان القول بأن حق الخصم في الطعن في التقرير قد سقط اذ انه لما قدرت اتعاب الخبير وعارض هو في التقدير لم يطلب في معارضته حرمان الخبير من الاتعاب لبطلان تقريره بل طلب الاكتفاء بما سبق تقديره له وهذا منه قبول للتقدير يتجافى مع قوله ببطلان اعمال الخبير ذلك غير مسديد ، لانه لم يكن في وسع المدعى ان يطلب الى المحكمة حرمان الخبير من اتعابه لبطلان تقريره في حين انها هي اخذت به مما لا يصح معه ان يعتبر عدم تمسكه ببطلان التقرير في دعوى المعارضة مسقطا لحقه في الطعن عليه . ( نقض ١٢/٤/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٥٩٩ قاعدة رقم ٤٠ ) .

٣ - اذا كان كل ماثاره الطاعن في صدد بطلان عمل الخبير هو قوله « من العدالة ان يكون تقدير الربيع متناسبا مع هذه القيمة . . . . بدون التفات لاعمال الخبير الباطلة الذي باشر عمله في غياب المستأنفة بدون ان يعلنها بيوم



مباشرة عليه « فهذا لا يكون دفعا بالبطلان صريحا مما تكون المحكمة ملزمة بالرد عليه ومناقشة أسبابه . ( نقض ١٢/٩/١٩٤٨ المرجع السابق ص ٥٩٩ قاعدة رقم ٤٢ ) .

٤ - اذا كانت محكمة النقض قى قضت ببطلان تقرير الخبير المعين فى الدعوى بناء على أنه قدر ريع الاطيان دون ان يعاينها فان هذا لا يمنع محكمة الموضوع ، عند نظر الدعوى من جديد من الاستناد الى ما اثبتته هذا الخبير فى محاضر أعماله متعلقا بأوراق الخصوم وما رآه فى أمر آخر لم يكن تقريره معييا فيه وهو تعيين مساحة الاطيان . وخصوصا اذا كان الحكم يستقيم فى ذلك على أسباب أخرى كافية ومنتجة ولم تكن اشارته الى رأى الخبير الا من باب التزيد . ( نقض ١٢/٢٨/١٩٤٤ المرجع السابق ص ٥٩٨ قاعدة رقم ٣٩ ) .

٥ - اذا كان الطاعن لم يدع بأنه تقدم للمحكمة او للخبير بعد الحكم بنديه بأية أوراق لاجراء المضاهاة عليها فافغل الخبير بحثها ، فان النعى باخلال الحكم المطعون فيه بحق الدفاع يكون على غير اساس ( نقض ٧٢/٣/٢٥ سنة ٢٣ ص ٥١٤ ) .

٦ - عدم ابداء الدفع ببطلان عمل الخبير سراحة امام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى بذلك لاول مرة امام محكمة النقض ( ٧٢/٥/١١ سنة ٢٣ ص ٨٧٦ ) .

٧ - متى كان الثابت من الحكم الصادر من محكمة الدرجة الاولى بنديب الخبير انه عهد اليه ببحث مستندات ودفاتر الطرفين فيما يتصل بالمستندات موضوع الدعوى ، فانه لا تثريب على عمل الخبير ان هو تناول بالبحث ما قدمه الطرفان من مستندات ودفاتر ومن بينها دفتر اوراق القبض الذى تبين له انه مكمل لدفتر الحساب الجارى فأيما يتعلق بالاوراق التجارية المقيدة بهذا الحساب واذا اعتمد الحكم المطعون فيه تقرير الخبير فى هذا الشأن فان فى ذلك الرد الضمنى على ما اثره الطاعن من مجاوزة الخبير لمهمته . ( نقض ٧٦/٥/٥ سنة ٢٧ ص ١١١٨ ) .

٨ - تقرير الخبير المقدم فى دعوى أخرى من ذات الخصوم . استناد الحكم اليه فى قضائه . لاختطاً طالما ان الدعوى منضمة لملف النزاع . ( نقض ١٩٨٠/١/١ طعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٢ قضائية ) .

٩ - الادعاء ببطلان عمل الخبير . عدم التمسك به امام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى بذلك امام محكمة النقض . ( نقض ٧٨/٤/١٣ طعن رقم ٣٥٧ لسنة ٤٥ قضائية ) .

١٠ - الفصل فى الملكية لا يجوز للخبير التطرق اليه . اعتماد الحكم

تقرير الخبير في هذا الضدد . خطأ وقصور . ( نقض ١٩٨١/٤/٧ طعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٧ قضائية ) .

١١ — ان ما يثيره الطاعن من جدل حول تجاوز الخبير المنتدب لمهامه في تقريره لا يعدو ان يكون جدلا في تقدير الدليل لا يجوز اثارته امام محكمة النقض . ( نقض ١٩٨١/٥/١٠ طعن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٣ قضائية ) .

١٢ — الاعتراض على عمل الخبير . وجوب ابداءه امام الخبير او امام محكمة الموضوع . عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض . ( نقض ١٩٨١/٤/٢ طعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٨ قضائية ) .

١٣ — مباشرة الخبير الحسابي للمأمورية . النعي بانه لادراية له بمسائل الجلود . لا محل له . علة ذلك . ( نقض ١٩٨٢/١/١١ طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٨ قضائية ) .

١٤ — ابداء الدفع ببطلان اعمال الخبير امام محكمة اول درجة . عدم طرحه امام محكمة الاستئناف . اثره . النعي به في النقض غير جائز . ( نقض ١٩٨٢/٤/٢ طعن رقم ٢٣٤ لسنة ٥٢ قضائية ) .

### مادة ١٥١

يودع الخبير تقريره ومحاضر أعماله قلم الكتاب ويودع كذلك جميع الاوراق التي سلمت اليه فاذا كان مقر المحكمة المنظورة امامها الدعوى بعيدا عن موطن الخبير جاز له ايداع تقريره وملحقاته قلم كتاب اقرب محكمة له ، وعلى هذه المحكمة ارسال الاوراق المودعة الى المحكمة التي تنظر الدعوى . وعلى الخبير ان يخبر الخصوم بهذا الايداع في الاربعة والعشرين ساعة التالية لحصوله وذلك بكتاب مسجل . هذه المادة تطابق المادة ٢٤١ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

لا يترتب البطلان على عدم ايداع الخبير الاوراق المسلمة اليه مع تقريره كذلك لا يترتب البطلان على عدم قيام الخبير باخطار الخصوم بتقديره غير انه يتعين على المحكمة في هذه الحالة ان تقوم باخطار الخصوم بايداع التقرير حتى يبدوا دفاعهم على ضوئه فاذا قضت المحكمة في الدعوى واستندت في قضائها الى ما جاء بتقرير الخبير رغم ان الخبير لم يخطر الخصوم بايداع تقريره كما انها لم تخطرهم بذلك ولم يمثلوا في الجلسة بعد ايداع التقرير فان حكمها يكون باطلا لابتنائه على اجراءات باطلة . وهو بطلان غير متعلق بالنظام العام ولا يستفيد منه الا من لم يخطر بايداع التقرير

## أحكام النقض :

١ - عدم اخطار الخبير الخصوم بايداع تقريره . الفقرة الثانية من المادة ١٥١ قانون الاثبات . اطلاع الخصم على التقرير . اثره . تحقق الغاية من الاجراء التمسك بالبطلان لعدم تمامه لامحل له . ( نقض ١٩٨١/٥/٣ طعن رقم ١٢٧ لسنة ٥ قضائية ) .

٢ - ادخال خصم في الدعوى بعد ايداع الخبير تقريره فيها . القضاء  
ضده استنادا الى هذا التقرير . خطأ . ( نقض ١٩٨١/١/٢٦ طعن رقم ٧٨٠  
لسنة ٥٥ قضائية ) .

**تعقيب :** هذا الحكم مؤسس على مبدأ مباشرة الخبير للمأمورية في مواجهة الخصوم كإجراء من إجراءات الإثبات وإذا كان الخصم لم يدخل في الدعوى إلا بعد تقديم الخبير لتقريره فلا يجوز أن يحاج بهذا التقرير . وكان يتعين على المحكمة في هذه الحالة إعادة المأمورية للخبير لإعادة فحصها في مواجهة الخصم الذي أدخل أخيرا .

٣ - اذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه انه وقف عند القضاء بسقوط حق الطاعن في الاستئناف ولم يعرض لموضوع النزاع فان النعي على الحكم الابتدائي الصادر من محكمة اول درجة بالبطلان لصدوره دون اخطار الطاعن وايداع تقرير الخبير يكون غير مقبول . ( بعض ١٩٧٩/٦/٤ سنة ٣٠ ص ٥٥٢ ) .

٤ - النص في الفقرة هـ من المادة ١٣٥ من قانون الأنبيسات على أنه « وفي حالة دنع الامانة لا تشطب الدعوى قبل اخبار الخصوم بايداع الخبر تقريره طبقا للاجراءات المبينة في المادة ١٥١ » والنص في المادة ١٥١ من هذا القانون على أن « يودع الخبر وتقريره ومحاضر اعماله قلم الكياب ... وعلى الخبر أن يخبر الخصوم بهذا الإيداع في الاربع والعشرين ساعة التالية لحصوله وذلك بكتاب مسجل » يدل على أن المشرع راعى في حظر شطب الدعوى عند ايداع امانة الخبر قبل اخبار الخصوم بايداع تقريره انه لا مبرر لارهاق الخصوم بمتابعة الخصومة في الجلسات السابقة على اخطارهم بتقديم الخبر تقريره ، وتعرض الدعوى لخطر الزوال نتيجة لذلك ، في حين انه لا يكون ثمة دور لهم في الواقع امام المحكمة طوال مدة مباشرة الخبر لمهمته ، ومن ثم كان من الطبيعي ان يستلزم المشرع اخطار الخبر للخصوم بايداع تقريره ليتابع الخصوم حضور الجلسات التي كانوا قد اعفوا من حضورها اثناء قيامه بمهمته وان كان المشرع لم يرتب البطلان على عدم قيام الخبر باخطار الخصوم بايداع تقريره ، الا ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الاجراءات التي تتلو دعوة الخبر للخصوم يلحقها البطلان اذا شابهها



عيب جوهري يترتب عليه ضرر للخصم ، كان يحكم في الدعوى على أساس التقرير الذي يقيم الخبير باخطار الخصوم بايداعه فلم يبدوا دفاعهم بشأنه مما يترتب عليه بطلان التقرير والحكم المؤسس عليه ، على انه لا يحكم بالبطلان اذا تحققت الغاية في الاجراء الباطل وفقا للحكم المادة ٢٠ من قانون المرافعات .

كان تستقيم الاجراءات بقيام المحكمة باخطار الخصوم بايداع التقرير والجلسة المحددة الدعوى حتى يبدى الخصوم دفاعهم في الدعوى على ضوءه درءا لاي ضرر قد يلحق بهم من شأنه ان ينشئ لهم الحق في طلب بطلان التقرير ، مما مفاده انه يلزم لكي تستقيم الاجراءات ان يعلم الخصوم بايداع التقرير وبالجلسة المحددة لنظر الدعوى بعد حصول الايداع ، ولا يثبت علم الخصوم بذلك الا باخطارهم خاصة اذا لم يتابعوا الحضور بجلسات الدعوى لان ذلك غير مطلوب منهم اثناء مباشرة الخبير للمأمورية وحتى اعلانهم تقريره . اذ كان ذلك وكان الثابت من الصورة الرسمية لورقة الاعلان الموجهة من قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة لخصوم الدعوى والمؤرخة ١٨/١٢/١٩٧٧ ان تقرير الخبير قد اودع قلم الكتاب وتحدد لنظر الدعوى جلسة ١٨/١/١٩٧٨ ، مما مفاده ان الخبير لم يخطر الخصوم بايداع تقريره . وقد ثبت من الاعلان ان المطعون ضده وحده دون الطاعنة هو الذي تم اعلانه بايداع التقرير وبالجلسة المحددة لنظر الاستئناف . ولما كان القانون قد اعفى الخصوم من متابعة جلسات الدعوى طوال مباشرة الخبير للمأمورية وحتى يتم اخطارهم بايداع تقريره — على ما سلف بيانه — ، وكان البين من الصورة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الاستئناف ان الطاعنة لم تحضر جلسة ١٨/١/١٩٧٨ ، ونظرت المحكمة الدعوى في غيبتها في تلك الجلسة وحجزتها للحكم ، واسست قضاءها على ما جاء بتقرير الخبير الذي لم تعلم به الطاعنة ولم تبد دفاعها بشأنه ، فان حكمها يكون مشوبا بالبطلان لقيامه على اجراءات باطلة اثرت في قضائه ، بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن . ( نقض ١٧/٢/١٩٨٣ ملعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٨ قضائية ) .

### مادة ١٥٢

اذا لم يودع الخبير تقريره في الاجل المحدد في الحكم الصادر بتعيينه وجب عليه ان يودع قلم الكتاب قبل انقضاء ذلك الاجل مذكرة يبين فيها ما قام به من الاعمال والاسباب التي حالت دون اتمام مأموريته .

وفي الجلسة المحددة لنظر الدعوى اذا وجدت المحكمة في مذكرة الخبير ما يبرر تأخير منحه اجلا لانجاز مأموريته وايداع تقريره .

فان لم يكن ثمة مبرر لتأخره حكمت عليه المحكمة بغرامة لا تزيد على

خمس عشرة عشر جنيها ومنحته اجلا آخر لانجساز ماموريتها وايداع تقريره او استبدلت به غيره والزمته برد ما يكون قد قبضه من الامة الى قلم الكتاب وذلك بغير اخلا بالجزاءات التأديبية والتعويضات ان كان لها وجه . ولا يقبل الطعن في الحكم الصادر بابدال الخبير والزامه برد ما قبضه من الامة .

واذا كان التأخير ناشئا عن خطأ الخصم حكم عليه بغرامة لا تقل عن جنيه ولا تزيد على خمسة عشر جنيها ، ويجوز الحكم بسقوط حقه في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير . هذه المادة تطابق المادة ٢٤٢ من قانون المرافعات القيم .

### الشرح :

جعل القانون سلطة المحكمة في القضاء بسقوط حق الخصم المتسبب في تأخير تقديم الخبير تقديره جوازيا لاحتمال أن ترى المحكمة ضرورة لان يتم الخبير ماموريتها برغم التأخير او لجواز ان تكون المحكمة هي التي عينت الخبير من تلقاء نفسها وبالنسبة للغرامة المنصوص عليها في هذه المادة فانه لا يقضى بها على خبراء مكتب الخبراء الحكومي والطب الشرعى والخبراء الموظفين ذلك ان المادة ٥٥ من قانون الخبرة رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ نصت على انه لا يحكم بالمصروفات المنصوص عليها في المادة ٢٣٠ من قانون المرافعات القديم ( والتي حل محلها المادة ١٥٢ من قانون الاثبات ) اذا كان النذب لمكتب الخبراء او قسم الطب الشرعى او احد الخبراء الموظفين وذلك مع عدم الاخلا بالجزاءات التأديبية والخصومات ان كان لها وجه وظاهر من هذه المادة انها كانت تمنع الحكم على الخبير الحكومي او الموظف :

١ — بالمصروفات المنصوص عليها في المادة ٢٣٠ منه .

٢ — الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ منه .

ولما كان قانون الاثبات الجديد قد قضي في المادة ١٢٦ منه على الغاء حكم المادة ٥٥ من قانون الخبرة بالنسبة للحكم على الخبراء الحكوميين بالمصروفات ورد الامة واجاز الحكم عليهم بها الا انه ( أى قانون الاثبات ) لم يتضمن نصا يلغى ما تنص به ذات المادة من عدم جواز الحكم بالغرامة على هؤلاء الخبراء وعلى ذلك يظل العمل بهذا الشرط من المادة قائما وترتبيا على ما تقدم لا يجوز الحكم بالغرامة على مكتب الخبراء الحكومي او قسم الطب الشرعى او احد الخبراء الموظفين وتكون المادة ٥٥ قد الغيت في شطر منها وظل شطرها الآخر قائما دون الغاء .

ويذهب بعض الشراح الى انه يجوز الحكم على الخبير الموظف

بالمصروفات التي تسبب في انفاتها بلا فائدة وبالتعويضات ان كان لها وجه  
( الاثبات لمحمد عبد اللطيف الجزء الثاني ص ٢٩٥ ) .

ولم ينص القانون على منع الطعن في الحكم الصادر بهذه الغرامة ( ان  
اعتبر حكما ) كما انه لم ينص على وسيلة للتظلم منه وما اذا كان يقبل  
الاستئناف وهل يخضع هذا الاستئناف ان قيل بجوازه للقاعدة العامة التي  
تقرر ان جميع الاحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع يراعى في تقدير  
نصاب استئنافها قيمة الدعوى على اعتبار ان هذه الغرامة من التوابع التي  
لا يعتد بقيمتها في ذاتها . ( التعليق على نصوص قانون الاثبات للدكتور  
ابو الوفا ص ٣٤٦ ) .

واذا رأت المحكمة ابدال الخبير بغيره لتأخره في ايداع تقريره فانه يتعين  
عليها في هذه الحالة ان تصدر حكما قضائيا بالاستبدال ولا يكتفى صدور قرار  
بذلك من رئيس الدائرة او القاضي الذي عينه .

### الحكام النقض :

تعيين الخبير او ابداله لتأخره في ايداع التقرير . وجوب صدور حكم  
قضائي به . . استبداله بناء على طلبه او لان تعيينه لم يصادف محلا . جواز  
صدور قرار به من رئيس الدائرة او القاضي الذي عينه . ( نقض ٢٤/٤/١٩٨٠  
طعن رقم ٧١٨ لسنة ٤٩ قضائية ) .

### مادة ١٥٣

للمحكمة ان تأمر باستدعاء الخبير في جلسة تحددها لمناقشته في تقريره  
ان رأت حاجة لذلك ، ويبدى الخبير رايه مؤيدا بأسبابه ، وتوجه اليه المحكمة  
من تلقاء نفسها او بناء على طلب الخصوم ما تراه من الاسئلة مفيدا في  
الدعوى .

هذه المادة تطابق المادة ٢٤٣ من قانون المرافعات القديم .

### الشرح :

لا موجب لحضور الخبير بالجلسات الا اذا امرت المحكمة باستدعائه من  
تلقاء نفسها او بناء على طلب الخصوم اذا رأت المحكمة حاجة لذلك كما لو  
ارادت استيضاح نقطة مبهمه في تقريره او مناقشته في بعض ما جاء فيه  
( المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات القديم ) . ولكن المحكمة ليست مكلفة  
اذا ما طلب اليها الخصوم استدعاء الخبير لمناقشته ان تستجيب لهذا الطلب .



٣ - لا تثريب على المحكمة إذا اتخذت من أقوال الشهود الذين سمعهم الخبير بغير حلف يمين قريئة ضمن قرائن أخرى على اكتساب الخصم الملكية بالتقادم الطويل لأنها هي لم تسمع الشهود ولم يحلفوا أمامها اليمين . (نقض ١٩٥٨/١٢/١٨ مجموعة المكتب الفني سنة ٩ ص ٧٨٦) .

٤ - إذا امتنع الخبير عن سماع أقوال بعض الخصوم الختامية فليس في امتناعه هذا أية مخالفة للقانون إذ هو غير ملزم بإجابة طلب الخصوم استفسالة في أداء المأمورية المطلوب منها إذا ما بعد أن يكون قد رأى أنها تمت . (نقض ١٩٣١/١١/١٩ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الأول ص ٥٩٦ قاعدة ٢٤) .

٥ - الأحكام الواردة بقانون الإثبات المنظمة لكيفية مباشرة الخبير لعمله إنما تنصرف إلى المنتدب من المحكمة دون الخبير الاستشاري . (نقض ٧٥/٦/٢٤ سنة ٢٦ ص ١٢٦٤) .

٦ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا بدا لأحد خصوم الدعوى اعتراض على شخص الخبير أو على عمله فعليه أن يثبت هذا الاعتراض عند مباشرة الخبير عمله فإن فاته ذلك فعليه أن يبيده لدى محكمة الموضوع فإن أغفل ذلك أيضاً فلا يجدي الطعن بذلك أمام محكمة النقض باعتباره سبباً جديداً غير جدير بالالتفات إليه . (نقض ٧٦/١١/١٠ سنة ٢٧ ص ١٥٥٤) .

### مادة ١٤٨ مكرراً

لا يجوز لاية وزارة أو مصلحة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة أو وحدة من الوحدات الاقتصادية التابعة لها أو أبة جمعية تعاونية أو شركة أو منشأة فردية أن تمتنع بغير مبرر قانوني عن إطلاع الخبير على ما يلزم الإطلاع عليه بما يكون لديها من دفاتر أو سجلات أو مستندات أو أوراق تلبي الحكم الصادر بنذب الخبير .

هذه المادة أضيفت بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٤ .

### الشرح :

لم يورد المشرع في المادة جزاء على الموظف المختص في حالة امتناعه عن إطلاع الخبير على الأوراق الموجودة في حوزته واللازمة لأداء المأمورية الا اننا نرى أنه يجوز توقيع الجزاء الادري عليه سواء من الرئيس المختص او من النيابة الادارية هذا فضلا عن انه يجوز تقديمه لمحكمة الجنح لتوقيع الجزاء الجنائي المنصوص عليه في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات والتي تنص على ما يأتي :

« يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي استعمل بسلطة وظيفته في وقف تنفيذ الاوامر الصادرة من الحكومة او احكام القوانين واللوائح او تاخير تحصيل الاموال والرسوم او وقف تنفيذ حكم او امر صادر من المحكمة او من اية جهة مختصة .

كذلك يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي امتنع عمدا عن تنفيذ حكم او امر مما ذكر بعد مضي ثمانية ايام من اذاره على يد محضر اذا كان تنفيذ الحكم او الامر داخلا في اختصاص الموظف » .  
وتطبق هذه المادة على الموظف بسببه انه بامتناعه عن اطلاع الخبير على الاوراق انما يكون قد امتنع عن تنفيذ القانون .

### مادة ١٤٩

يجب ان يشتمل محضر اعمال الخبير على بيان حضور الخصوم واقوالهم وملاحظاتهم موقعة منهم ما لم يكن لديهم مانع من ذلك فيذكر في المحضر كما يجب ان يشتمل على بيان اعمال الخبير بالتفصيل واقوال الاشخاص الذين سمعهم من تلقاء نفسه او بناء على طلب الخصوم وتوقيعاتهم .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٣٩ من قانون المرافعات القديم .

### الشرح :

يجب على الخبير ان يضمن محضر اعماله ما اشارت اليه المادة وينبغي ان يضمنه كل دقائق العمل الذي باشره فاذا كان قد انتقل للمعاينة فعليه ان يبين ما اجراه في هذا الشأن وما اثبتته من المشاهدات وما وصل اليه من المعلومات واذا كان الخصوم قد تقدموا اليه بمستندات فعليه ان يبينها وان يبين نتيجة فحصه لها وما استخلصه منها . والقصد من ذلك هو تمكين المحكمة من ان تلم بكل التفاصيل عند الاطلاع على نتيجة اعماله . ( مرافعات العشماوى الجزء الثانى ص ٥٩١ ) .

غير انه اذا لم يحضر الخبير محضرا باعماله واكتفى بتقديم تقرير بنتيجة البحث الذى انتهى اليه فانه يترتب على ذلك بطلان التقرير ذلك ان المحكمة من تحرير محاضر الاعمال هي تمكين القاضى من الاطلاع بكل الاعمال والاجراءات التى باشرها الخبير وما اذا كانت هذه الاعمال صحيحة ومن شأنها ان تؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها في تقريره ام لا فاذا لم يحضر الخبير محضرا باعماله فلا تتحقق الغاية التى ابتغاها المشرع من هذا الاجراء فيترتب على ذلك بطلان التقرير طبقا لنص المادة ٢٠ من قانون المرافعات الا ان ذلك لا يعنى ان يفقد التقرير كل قيمة له في الاثبات فيجوز للقاضى ان يأخذ به على سبيل الاستئناس باعتبارد مجرد قرينة قضائية متى كان الرأى الذى انتهى اليه الخبير فى

### مادة ١٥٥

للمحكمة ان تعين خبيرا لابداء رايه مشافهة بالجلسة بدون تقديم تقرير  
ويثبت رايه في المحضر .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٤٥ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

اجازت هذه المادة للمحكمة ان تعين خبيرا لابداء رايه شفاهة بالجلسة  
وتقوم المحكمة بذلك اما من تلقاء نفسها واما بناء على طلب من احد الخصوم  
غير ان المحكمة ليست ملزمة باجابة الخصم الى طلبه في هذا العدد .

### مادة ١٥٦

راى الخبير لا يقيد المحكمة .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٤٦ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

لا تتقيد المحكمة في حكمها برأى الخبير فلا تلتزم بأن تأخذ به بل لـ  
مطلق التقدير في هذه الحالة ولها ان تنقض بالرأى المعارض لما أبداه الخبير  
اذا تبين لها ان الحق في جانبه او ان استنتاجات الخبير غير صحيحة او غير  
مطابقة للواقع او مناقضة للمستندات المقدمة من الخصوم وحقها في هذا ثابت  
لها ولو كانت المسألة من المسائل التى لا تستطيع المحكمة استيعابها معتمدة  
على معارفها الخاصة ، وذلك لان تقارير الخبراء لا تلزم المحكمة وانما يقتصد  
بها تمكينها من الوصول الى الحقيقة .

هذا ومن الملاحظ ان نص هذه المادة ما هو الا تطبيق للمساعدة العامة  
الواردة في المادة ٩ من قانون الاثبات التى تنص على ان للمحكمة الا تأخذ  
بنتيجة ما أمرت به من اجراءات الاثبات ، ومقتضى هذا القول ان المحكمة اذا  
لم تأخذ برأى الخبير وجب عليها ان تبين اسباب ذلك في حكمها وتأسيسا  
على ذلك ليس للمحكمة ان تطرح جانبا رأى خبير فى الدعوى دون ان تفنده  
وتأخذ برأى شاهد دون ان تدعمه اية قرائن ، خاصة اذا كان رأى الخبير قد  
بنى على اعتبارات سائغة ، ففى هذه الاحوال عليها ان تناقش هذه الاعتبارات  
وتهدمها لتصل الى هدم التقرير برمته وعندئذ تملك الاخذ بما ترى الاخذ به  
من الادلة والا تكون قد اخلت بحقوق الخصوم واخلت بنص المادة ٩ سالفه  
الذكر .



ومفاد كل ما تقدم بأن للمحكمة أن تسلك أراء تقرير الخبير أحذ منبعا مسالك :

١ - أن تأخذ به في حكمها ويعتبر أخذ المحكمة بالنتيجة التي انتهى اليها الخبير أخذا بالاساس التي استخلصت منها هذه النتيجة مادام أن المحكمة لم توضح اسبابا أخرى لهذه النتيجة إذ للمحكمة أن تكتفى برأى الخبير متى اقتنعت بصحته .

٢ - أن تأخذ ببعض ما تضمنه من الآراء والمباحث وتطرح الباقي .

٣ - ألا تأخذ به بجملة وتحكم بالرأى الذى يتعارض مع ما أثبتته بشرط أن تبين في حكمها الاسباب التي حدثت الى ذلك أو الاسباب التي جعلتها تبني اعتقادها على غير الاساس الذي انتهى اليه الخبير في عمله .

٤ - أن تأمر باستدعاء الخبير لمناقشته طبقا لما هو منصوص عليه في المادة ١٥٣ .

٥ - أن تعيد المأمورية للخبير طبقا لما هو منصوص عليه في المادة ١٥٤ .

٦ - أن تعهد بالمأمورية من جديد الى خبير أو الى ثلاثة وقتا لنص المادة ١٥٤ .

٧ - للمحكمة أن تبطل أعمال الخبير لمخالفتها القانون ذلك ان البطلان هنا بطلان نسبي تحكم به بناء على طلب من له مصلحة فيه من الخصوم بشرط أن يبدى الدفع قبل تنازله عنه صراحة أو ضمنا إذ انه ليس متعلقا بالنظام العام .

هذا ويلاحظ انه يتعين لكى تعتمد المحكمة على تقرير الخبير وتعمل سلطتها حياله أن تكون هي التي ندبت الخبير وأن يكون التقرير مقبدا بمصدق الدعوى التي تنظرها ولا يصح الاحتجاج بتقرير الخبير على من لم يكن خصما في الدعوى التي ندب فيها هذا الخبير .

كذلك يتعين أن يكون التقرير الذي تستند اليه المحكمة سليما لا يشوبه بطلان ومع ذلك فقد جرى القضاء على أن للمحكمة أن تستقى بعض معلوماتها للفصل في النزاع من تقرير باطل أو مخالف للأجراءات القانونية بشرط ألا يكون هذا التقرير الباطل هو الاساس الوحيد الذي بني عليه الحكم . ( مرافعات العشماوى الجزء الثانى ص ٥٩٤ وما بعدها ، ونظرية الاحكام لابس الوفا بند ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٦ ، والتعاقب على نصوص قانون الاثبات لنفس المؤلف ص ٣٤٩ ) .

ويجوز للخصم الذي تبين أن تقرير الخبير المنتدب ليس في صالحه أن يقدم للمحكمة تقريراً استشارياً كما يجوز له أن يطلب من المحكمة الاستعانة بخبير استشاري وليست المحكمة ملزمة بإجابة هذا الطلب إذا اقتضت بتقرير الخبير المنتدب أو رأت في أوراق الدعوى وسائر الأدلة الأخرى ما يكفي لتكوين عقيدتها .

وإذا قدم الخصم تقريراً استشارياً فإن لها أن تأخذ به دون أن تناقش تقرير الخبير المنتدب ودون أن تكون ملزمة بالاستجابة لطلب الخصم مواجهة الخبيرين أو مناقشتها أو الاستعانة في التبرجيع بغيرهما غير أنه يجب عليها في هذه الحالة أن تقيم حكمها على أسباب سائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها أما إذا أخذت المحكمة بتقرير الخبير المنتدب فليست ملزمة بالرد على ما جاء بالتقرير الاستشاري بأسباب خاصة إذ أن في أخذها بتقرير الخبير المنتدب ما يفيد أن المحكمة اطأنت إليه ولم تسر في التقرير الاستشاري ما يغير وجه الرأي في الدعوى ولا يجوز للمحكمة أن تبني حكمها على تقرير خبير قدم في دعوى أخرى لم يكن المحكوم عليه خصماً فيها وإن كان يجوز لها أن تعتبره قرينة كذلك يجوز للمحكمة أن تبني حكمها على تقرير قدم في دعوى أخرى متى كان الخصوم قد مثلوا فيها .

### أحكام النقض :

١ - متى اقتضت المحكمة بكفاية الإبحاث التي أجراها الخبير وبسلامة الأسس التي بنى عليها رأيه فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم كفاية الخرائط المساحية التي أطلع الخبير عليها يكون جدلاً موضوعياً في كفاية الدليل الذي اقتضت به محكمة الموضوع مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . ( نقض ١٦٦٨/١/٢٥ مجموعة المكتب الفني سنة ١٩ ص ١٢٥ ، نقض ٧٢/٣/١ سنة ٢٣ ص ٢٨٦ ) .

٢ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتقرير الخبير كله ، كما أن لها أن تأخذ ببعض ما جاء به وتطرح بعضه إذا هي لا تقضي إلا على أساس ما تطمئن إليه فيه . ( نقض ١٦٦٧/١/٢٤ مجموعة المكتب الفني سنة ١٨ ص ١٧٦ ، نقض ١٩٧٥/١٢/١ سنة ٢٦ ص ١٥٩٣ ، نقض ١٩٧٩/٤/٥ طعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٣ - تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين أرائهم فيما يختلفون فيه هو ما يستقل به قاضي الموضوع . ( نقض ٦٧/١/٢٦ مجموعة المكتب الفني سنة ١٨ ص ٢٣٠ ، نقض ٧٩/٤/٥ طعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٤ - أنه وإن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة برأى الخبير الذى ندبته لإثبات حقيقة الحال فى الورقة المطعون عليها بالتزوير ولأن كان لها أن تأخذ بما لها من سلطة فى تقدير الأدلة - بتقرير الخبير الاستشارى الذى تطمئن إليه دون أن تناقش تقرير الخبير المنتدب فى رأيه المخالف له ، إلا أنه يجب عليها وهى تباشر هذه السلطة أن تسبب حكمها بإقامته على أدلة صحيحة من شأنها أن تؤدى عقلا إلى النتيجة التى انتهت إليها . ( نقض ٦٧/١/٣١ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٨ ص ٢٨٥ ) .

٥ - لا يعيب الحكم وقد أخذ بتقرير الخبير المنتدب أن لا يرد بأسباب خاصة على ما ورد فى التقرير الاستشارى إذ أن فى أخذه بالتقرير الأول ما يفيد أن المحكمة لم تر فى التقرير الاستشارى ما ينال من صحة تقرير الخبير الذى اطمأنت إليه واخذت به . ( نقض ٦٧/١/٢٦ المرجع السابق ص ١٥٦ ، نقض ٧٢/١٢/١٢ سنة ٢٣ ص ١٣٥٧ ) .

٦ - خبراء قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لا يعيّنون إلا بعد التحقق من كفايتهم وصلاحياتهم لأعمال القسم الذى يعيّنون فيه وذلك طبقا لما تقضى به المادتان ١٨ ، ٣٥ من المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام القضاء فإذا اطمأنت محكمة الموضوع إلى تقرير خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير فإن النعى على الحكم بأن هذا الخبير لا خبرة له فى تحقيق الخطوط لا يعدو أن يكون جدلا فى تقدير المحكمة لعمل الخبير وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض . ( نقض ١٩٦٧/٥/١١ المرجع السابق ص ٩٥٦ ) .

٧ - متى كان يبين من تقرير الخبير أنه قد تكفل بالرد على جميع الاعتراضات التى أوردها الطاعن فى سبب النعى ، فإن الحكم المطعون فيه إذا حال إلى تقرير الخبير مقاما على أسبابه يكون قد تضمن الرد على تلك الاعتراضات ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . ( نقض ٦٣/٦/٢٠ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٤ ص ٨٩٦ ، نقض ٧٣/٢/٢٠ سنة ٢٤ ص ٢٨٧ ، نقض ٧٧/٢/٥ سنة ٢٨ ص ٣٨٣ ) .

٨ - إذا أصدرت المحكمة حكما بندب خبير وكلفته بتقدير ريع عقار فحسب ، فليس صحيحا القول بأن هذا الحكم هو حكم قطعى فيما يتعلق بطلب استحقاق الريع لا تملك المحكمة العدول عنه إذ ليس فى ذلك ما يوحى بأى رأى للمحكمة فى هذا الطلب . ( نقض ١٩٥٨/١١/٦ مجموعة المكتب الفنى سنة ٩ من ٦٧٧ ) .



٩ - إذا كان المؤجر قد اعترض أمام محكمة الموضوع على تقرير الخبير المنتدب لتصفية الحساب بينه وبين المستأجر في خصوص مبالغ معينة استبعدها الخبير واستدل المؤجر على وجهة نظره في هذا الاعتراض بما قدمه من مستندات ولم يشر الحكم الى هذا الدفاع وسكت عن الرد عليه فانه يكون قد شاب في هذا الخصوص قصور يبطله . ( نقض ١٩٥٧/١/٣١ مجموعة المكتب الفنى سنة ٨ ص ١١٨ ) .

١٠ - رأى الخبير لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الاثبات لمحكمة الموضوع تقديره دون معقب عليها في ذلك . ( نقض ١٩٥٨/١١/١٣ مجموعة المكتب الفنى سنة ٩ ص ٦٨٩ ، نقض ٧٩/٤/٥ طعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٦ قضائية ) .

١١ - رأى الخبير لا يقيد المحكمة - حسبها ان تقيم قضاها على اسباب كافية لحمله ( نقض ٧٣/٣/٢ سنة ٢٤ ص ٣٧٢ ) .

١٢ - وصف المحكمة للملاحظات ابداءها الخبير قبل ندبه بأنها ملاحظات عابرة لا تؤثر على حيدته . استخلاصها من هذه الملاحظات قرينة اتخذتها مع أخرى قواما لقضائها . لا تناقض ( نقض ٧٢/١٢/٩ سنة ٢٣ ص ١٣٤٧ ) .

١٣ - اخذ الحكم المطعون فيه باسباب الحكم الابتدائي يفيد ان المحكمة رفضت ضمنا طلب الطاعنين ندب خبير او الاحالة الى التحقيق اكتفاء تما هو بين يديها من عناصر الدعوى مما لا رقابة عليها فيه لمحكمة النقض . ( نقض ١٩٨٢/١٢/٢٨ طعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٧ قضائية ) .

١٤ - محكمة الموضوع لها ان تأخذ بتقرير الخبير الاستشاري دون رأى الخبير الذى ندبته لتحقيق التزوير ولها اجراء المضاهاة بنفسها ( نقض ١٩٧٠/٤/٢٨ سنة ٢١ ص ٧١٤ ، نقض ١٩٧٧/٥/١١ سنة ٢٨ ص ١١٧٧ ) .

١٥ - عدم تمسك الطاعن بخطأ الخبير امام محكمة الموضوع . عدم جواز اثاره لأول مرة امام محكمة النقض ( نقض ١٩٧٠/١٢/٣١ سنة ٢١ ص ١٣١٩ ) .

١٦ - لا تثريب على المحكمة ان هى جزمت بما لم يقطع به تقارير الخبراء متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك واكدته . ( نقض ٧٧/١/٢٦ سنة ٢٨ ص ٣٠٢ ) .

١٧ - اذا اخذت المحكمة بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة ما جاء به فانها لا تكون ملزمة بالرد استقلالا على الطعون التى توجه اليه او باجابة طلب اعادة المأمورية الى الخبير . ( نقض ٧٥/١٢/٦ سنة ٢٦ ص ١٥٦٦ ، نقض ١٩٨٢/٤/١١ طعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٨ قضائية ) .

١٨ - لا يعيب الحكم استناده الى تقرير خبير مقدم فى دعوى سابقة متى

كان مضموما للدعوى الحالية فأصبح ورقة من أوراقها يتناضل كل خصم في دلائلها . ( نقض ٧٥/٢/٤ سنة ٢٦ ص ٢٢٢ ) .

١١ - متى كان اقرار الطاعنين بوضع يدهم على اطيان النزاع جميعها قد ورد بأقوالهم أمام الخبير وأثبتته في محاضر أعماله ؛ فحسب الحكم أن يشير الى هذا الاقرار دون حاجة لبيان نصه مادام أن تقرير الخبير مقدم في الدعوى . ( نقض ٧٦/١١/٩ سنة ٢٧ ص ١٥٤٠ ) .

٢٠ - عدم التزام محكمة الموضوع بتعيين خبير آخر في الدعوى . ( نقض ٧٩/٤/١٧ طعن رقم ٢١١ لسنة ٤٢ قضائية ) .

٢١ - عدم التزام المحكمة بأجابة طلب الاحالة الى التحقيق متى وجدت في تقرير الخبير ما يكفى لتكوين عقيدتها . ( نقض ٧٩/٢/١٣ طعن رقم ٩٣٠ لسنة ٤٠ قضائية ) .

٢٢ - المناط في اتخاذ الحكم من تقرير الخبير دليلا في الدعوى أن يكون قد صدر حكم بنذب الخبير وباشرة مأموريته بين خصوم ممثلين فيها وذلك تمكينا لهم من ابداء دفاعهم وتحقيق الغرض من اجراء الاثبات . ولما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي الذي ايدى الحكم المطعون فيه واحال الى اسبابه - أنه أسس قضاءه بالزام الطاعنة بالمبلغ المحكوم به على هذا التقرير وحده ولم تكن الشركة الطاعنة مختصة فيها وقت نذب الخبير وتقديم تقريره ومن ثم لا تحتاج الطاعنة بهذا التقرير ، واذا خالف الحكم هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون . ( نقض ١٩٨١/١/٢٦ طعن رقم ٧٨٠ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٢٣ - تمسك الطاعن أمام الخبير بانتفاء علاقة التبعية بينه وبين من سلم اليه مبلغ النزاع . اغفال الحكم الرد عليه : قصور . ( نقض ٨١/١/٢٦ طعن رقم ٦١٧ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٢٤ - لمحكمة الموضوع سلطة فهم الواقع في الدعوى وتقدير قيمته عمل الخبير ، ولها ان تأخذ ببعض ما جاء بتقريره وتطرح بعضه ، وتقضى بما يطمئن اليه وجدانها ، وحسبها ان تقيم قضاءها على اسباب منسائفة تكفى لحمله . ( نقض ١٩٨٠/١٢/٢٣ طعن رقم ٥٠٥ لسنة ٤٤ قضائية ) .

٢٥ - تكييف الرابطة بين الخصوم مسألة قانونية . لا يجوز للخبير التطرق اليها ولا للمحكمة النزول عنها . وصف الخبير للعلاقة بين الخصوم بأنها تأجير من الباطن وليست مشاركة في الاستغلال . اعتداد المحكمة بالتقرير دون أن تعرض صراحة بأسباب مستقلة لتكييف العلاقة . قصور وخطا . ( نقض ١٩٨٠/١٢/١٣ طعن رقم ٦٩ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٢٦ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على اسبابه . عدم التزامها بالرد استقلا على الطعون الموجهة اليه أو باتخاذ اجراء اخر من

اجراءات الاثبات ، ( نقض ١٦٧/١/١٩٨١ طعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٧ قضائية ) .  
٢٧ - للمحكمة اطراح أقوال الشاهد أمام الخبير دون بيان العلة . عدم  
اعتبار ذلك عود لاغ للحكم الصادر بندب الخبير . ( نقض ١٢/٢٨/١٩٨٠ طعن  
رقم ٨٧٧ لسنة ٤٤ قضائية ) .

٢٨ - مجرد ايراد قاعدة قانونية في الحكم الصادر بندب الخبير دون ان  
يتضمن فصلا في الموضوع او في شق منه لا يمكن ان يكون محلا لقضاء يحوز  
الحجية اد يكون قد قرر قاعدة قانونية مجردة لم يجر تطبيقها على الواقع  
المطروح في الدعوى ومن ثم فلا تكون له اية حجية تلتزم بها المحكمة . ( نقض  
١٠/٦/١٩٨٠ طعن رقم ٨٥٧ لسنة ٤٤ قضائية ) .

٢٩ - لا جناح على محكمة الموضوع اذ هي استندت في قضائها الى  
تقرير خبير مقدم في دعوى اخرى كانت مرددة بين ذات الخصوم ولو اختلف  
موضوعها عن النزاع المطروح عليها ، طالما ان تلك الدعوى كانت مضمومة  
ملف النزاع . ( نقض ١/١/١٩٨٠ طعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٢ قضائية ) .

٣٠ - لا يجوز اثاره النعى ببطلان تقرير الخبير لقصور اسبابه وفساد  
استدلاله لأول مرة أمام محكمة النقض . ( نقض ١٢/١/١٩٨١ طعن رقم ١٠  
لسنة ٤٦ قضائية ) .

٣١ - ان ما يثيره الطاعن من جدل حول تجاوز الخبير المنتدب لمهامه  
في تقريره لا يعدو ان يكون جدلا في تقدير الدليل لا يجوز اثارته أمام محكمة  
النقض . ( نقض ١٠/٥/١٩٨١ طعن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٣ قضائية ) .

٣٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة ان لمحكمة الموضوع مطلق الحرية  
في تقدير ما يدلى به الخبراء من آراء ، وان الحكم بندب خبير ثان في الدعوى  
دون استبعاد تقرير الخبير الاول لا يعدو ان يكون اجراء تتخذه المحكمة  
لاستكمال عناصر النزاع فلا يحول ذلك دون رجوعها الى تقرير الخبير الاول  
والاخذ به عند الفصل في موضوع الدعوى ومقارنته بها في الاوراق من تقارير  
وادلة اخرى ، ولما كان الحكم الصادر من محكمة الدرجة الاولى بندب خبير  
ثان في الدعوى لم يستبعد تقرير الخبير الاول وانما أشار في أسبابه الى ان  
التقريرين المتقدمين من الخبير المنتدب والخبير الاستشاري غير كافيين لتكوين  
عقيدة المحكمة ، فانه اذا عاد هذا الحكم - الذي أحال اليه الحكم المطعون  
فيه - وعول في قضائه على تقرير الخبير الاول بعد ان اقتنع بصحته في ضوء  
اطلاعه على تقرير الخبير المرجح لا يكون قد تناقض مع نفسه ويضحي النعى  
عليه بالبطلان في غير محله . ( نقض ٢١/٤/١٩٧٩ سنة ٣٠ ص ١٥٧ ) .

٣٣ - للخبير ان يستعين عند القيام بمهامه بما يرى ضرورة له من  
المعلومات الفنية التي يستقيها من مصادرهما والرأي الذي ينتهي اليه في تقريره



نتيجة أبحاثه الشخصية محل مناقشة من الخصوم ومحل تقدير موضوعي من المحكمة مما لا وجه معه للنعي بأن الخبير الذي باشر المأمورية خبير زراعي لا دراية له بالمسائل الهندسية التي يتطلبها بحث موضوع النزاع . ( نقض ١٩٧٩/٦/٤ سنة ٣٠ ص ٥٤٠ ) .

٣٤ - عدم التزام محكمة الموضوع بإعادة المأمورية للخبير أو الاحالة للتحقيق متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . ( نقض ١٩٨١/٥/١٩ طعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٣٥ - الدعوى بطلب الحكم بما يستحق على ضوء ما ينتهي اليه فحص الخبر . الطلبات غير مجهولة . ( نقض ١٩٨١/٥/٥ طعن رقم ٧٣١ لسنة ٥٠ قضائية ) .

٣٦ - الفصل في الملكية لا يجوز للخبير التطرق اليه . اعتماد الحكم تقرير الخبير في هذا الصدد خطأ وقصور . ( نقض ١٩٨١/٤/٧ طعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٣٧ - التحقيق الذي يصح للمحكمة ان تتخذه سندا لحكمها . ماهيته . لا عليها ان اقامت قضاها على معاينة الخبير واقوال شهود سمعهم دون حلف يمين واطرحت شهادة الشهود امام محكمة اول درجة . الجدل في ذلك لايجوز اثارته امام محكمة النقض . ( نقض ١٩٨١/٤/٧ طعن رقم ١٣٩ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٣٨ - لا على الحكم ان هو لم يرد في اسبابه ما اقام عليها الخبير نتيجته بل تعتبر اسباب التقرير جزءا من الحكم الذي اخذ به ، ولا عليه ان هو لم يرد على المستندات التي يقدمها احد الخصوم لان محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب حجج الخصوم وترد عليها استقلالاً وحسبها ان تبين الحقيقة التي اقتنعت بها لان قيام هذه الحقيقة فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها . ( نقض ١٩٨٢/١/٢٦ طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٢ قضائية ) .

٣٩ - المقرر في قضاء هذه المحكمة ان رأى الخبير لا يقيد المحكمة وحسبها ان تقيم قضاها على اسباب كافية لحمله ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعول في تحديد تاريخ بدء وضع يد المطعون ضدها الاولى على ما جاء بتقرير الخبير وانما اقام قضاها في ذلك على ما شهد به شاهد المطعون ضدها الاولى امام محكمة اول درجة من انها وضعت يدها على العقار منذ سنة ١٩٥١ قبل وفاة مورثها فان النعي بالسببين يكون على غير اساس . ( نقض ١٩٨٢/٣/٢٥ طعن رقم ٧٤٥ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٤ - اتخاذ محكمة الموضوع من اقوال الشهود الذين سمعهم الخبير بغير حلف يمين قرينة ضمن قرائن أخرى في الاثبات . لا خطأ ( نقض ٨٢/٣/٤ طعن رقم ١٦٦٤ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٤١ - الدفع ببطلان عمل الخبير لمباشرة المأمورية بغير ندب من المحكمة عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بواقف . ( نقض ١١/٥/١٩٨٢ طعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٤٢ - اذ كان الثابت من الاوراق ان طلبات الطاعن امام محكمة اول درجة - بعد تعديلها - قد تحددت بطلب الزام المطعون ضده بأن يدفع له مبلغ ١٢٨٠٤ جنيها و ٤٢١ مليما ، وهي ذات الطلبات التي طرحها على محكمة الاستئناف بعد ان وضحتها بمذكرة استئنائه وبيّن ان ضمن هذا المبلغ ، مبلغ ٩٦٠ جنيها قيمة الغرامة التي يلزم بها المطعون ضده لتخلفه عن توريد عمال لمركز بلقاس ، وان البند الخامس من عقد المقاوله المؤرخ ٩/٥/١٩٧٤ والخاص بمركز بلقاس ينص على استحقاق الطاعن لغرامة تعادل المبلغ المدفوع وقدره ٩٦٠ جنيها في حالة عدم توريد العمال ، وكان الخبير قد أثبت في تقريره ان المطعون ضده لم ينفذ عقد المقاوله المذكور ، وان المبلغ الذي انتهى الى ثبوته ديناً في ذمة المطعون ضده وقدره ٢٨٥ جنيها و ٨٠ مليما هو الباقي من المبلغ الذي قبضه وقت التعاقد ، بعد خصم الاجور المستحقة والعسولة عن عملية التوريد لمركز شربين فقط ، ولم يعرض لما اثاره الطاعن من دفاع بشأن الغرامة التي نص عليها بالبند الخامس من عقد المقاوله ، فان الحكم المطعون فيه اذ عول على تقرير الخبير في قضائه برفض الدعوى بالنسبة لمبلغ الغرامة دون ان يناقش هذا الدفاع الجوهرى يكون معيبا بالقصور . ( نقض ١٧/٢/١٩٨٣ طعن رقم ٩٣٨ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٤٣ - اذ كان الثابت من نتيجة تقرير الخبير الذي ندبته محكمة الاستئناف - والمقدمة صورتها الرسمية ضمن حافظة مستندات الطاعن - انه تضمن امورا اخرى خلاف ما اجتزا الحكم المطعون فيه نقله عنه بمدوناته ، اذ ورد به اثبات ان الطاعن « المقاول » قام بتنفيذ جميع اعمال المبنى موضوع النزاع من اقامة طابقيه والسطح والسور المحيط بأدوات ومهمات من عنده كما قام ايضا باقامة مباني المكتبة الملحقه بالمنزل وان المهندس ... قد اشرف على تنفيذ هذه الاعمال فيما عدا تشطيب المكتبة وانه حرر كشونا بحساب هذه الاعمال سلمها للمطعون ضده الاول الا ان هذا المهندس لم يحضر الحساب النهائي بينهما . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه اغفل تلك الامور جميعها التي اثبتها الخبير في تقريره بيانا لتنفيذ الطاعن اعمال المقاوله التي التزم بها ،

ولم يدل برأى فى مدى سلامة تقرير الخبير التكميلى بشأنها وما اذا كانت هذه الاعمال تتفق مع الاعمال التى انتهت الحكم الابتدائى الى قيام الطاعن بتنفيذها وقدر قيمتها بمبلغ . . . . ام تزيد عنها فانه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب .  
( نقض ١٩٨٢/١١/٢٥ طعن رقم ١٩٤ لسنة ٤٩ قضائية، نقض ١٩٢٣/١١/١٦ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٥٤٥ ) .

٤٤ - اخذ المحكمة بتقرير الخبير المتقدم فى الدعوى واحالتها فى بيان اسباب حكمها اليه وكانت اسبابه لا تؤدي الى النتيجة التى انتهى اليها بحيث لا تصلح ردا على دفاع جوهرى تمسك به الخصوم فان حكمها يكون معيبا بالقصور . ( نقض ١٩٨٣/١/٦ طعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٢ قضائية ) .  
٤٥ - اطراح تقرير الخبير الذى انتهى الى استحقاق غرامات التأخير . استناد الحكم فى ذلك الى عدم اتخاذ اجراءات توقيعتها . عدم افصاح الحكم عن كنه هذه الاجراءات وعدم اشتراط العقد لشيء منها . مخالفة للثابت فى الاوراق وقصور . ( نقض ١٩٨٣/٣/٢٨ طعن رقم ٦٨٧ لسنة ٤٨ قضائية ) .  
٤٦ - النعى ببطالان عمل الخبير لمخالفته لمنطوق الحكم الصادر بنسبته خلو الاوراق مما يفيد تمسك الطاعن بهذا البطلان امام محكمة الموضوع . اثره . عدم جواز التحدى به امام محكمة النقض . (نقض ١٩٨٣/٣/٢٨ طعن رقم ٦١٠ لسنة ٤٥ قضائية ) .

٤٧ - استناد الحكم الى تقرير خبير فى دعوى سابقة قدم فى الدعوى الحالية . لا عيب . ( نقض ١٩٨٢/٦/١٦ طعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٠ قضائية ) .  
٤٨ - لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اهدر تقرير الخبير لاربارح الطاعنين عام ١٩٦٩ بمقولة انه اخطا فى تحقيق اختلاف مقدار المبيعات فى سنة ١٩٦٩ عنها فى السنة السابقة بغير مبرر ، ووقف عند هذا الحد دون ان يبين الارباح الفعلية التى حققتها الطاعنون فى سنة ١٩٦٩ وقدرها بطريق القياس على ارباحهم فى سنة ١٩٦٨ فانه يكون قد خالف القانون وشابه قصور فى التسبيب . ( نقض ١٩٨٢/١٢/٦ طعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٤٩ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بتقدير قيمة العجز فى اصناف الجبن التى قام الطاعن بتوريدها على البيانات الواردة بدفاتر الشركة المطعون ضدها طبقا لما تضمنه تقرير الخبير ، وهى اسباب سائغة لها اصلها الثابت فى الاوراق ، فان النعى لا يعدو ان يكون جدلا فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الدليل مما لايجوز اثارته امام محكمة النقض . (نقض قضائية ، . ( نقض ١٩٨٣/٣/٧ طعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٨ قضائية ) .



٥٠ - لما كانت الطاعة لم تبين على وجه الدقة مواطن القصور أو مواضع الخطأ في تقرير الخبير وأثره في الحكم المطعون فيه ، فإن النعي يكون مجهلاً وغير مقبول ولا يغنى عن ذلك الاحالة المجمله على ما حوتها مذكرتها المقدمة لمحكمة الموضوع . ( نقض ١٩٨٣/١/٣ رقم ٦٢٠ لسنة ٤٩ قضائية ) . نقض ١٩٨٣/٣/٧ طعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٥١ - أذ كان الطاعن نعيه على الحكم يستند الى تقرير الخبير الذي جاء خلواً مما ينسبه اليه من ان حيازته - الطاعن - قد استوفت شرائطها القانونية في حين ان التقرير لم يذكر ذلك وانما اقتصر على اثبات الواقع المادي وبذلك يكون نعي الطاعن برمته قد جاء عارياً عن دليل صحته ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لايقبل نعي بغير دليل . ( نقض ١٩٨٣/٣/٢٧ طعن رقم ١٧٢٨ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٥٢ - إبداء الدفع ببطلان اعمال الخبير امام محكمة اول درجة . عدم طرحه امام محكمة الاستئناف . اثره . النعي به في النقض . غير جائز . ( نقض ١٩٨٣/٤/٣ طعن رقم ٣٢٤ لسنة ٥٢ قضائية ) .

### مادة ١٥٧

تقدر اتعاب الخبير ومصروفاته بأمر يصدر على عريضة من رئيس الدائرة التي عينته او قاضى محكمة المواد الجزئية الذى عينه بمجرد صدور الحكم في موضوع الدعوى .

فاذا لم يصدر هذا الحكم في ثلاثة الاشهر التالية لايداع التقرير لاسباب لا دخل للخبير فيها قدرت اتعابه ومصروفاته بغير انتظار الحكم في موضوع الدعوى .

هذه المادة تطابق المادة ٢٤٧ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

ليس للمحكمة ان تصدر أمراً بتقدير اتعاب ومصاريف الخبير الا اذا تقدم لها الخبير او احد الخصوم طالباً بذلك ويصدر الامر على عريضة وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة وقد جرى العمل على ان يرفق الخبير بتقريره

كشفا مبينا به اتعابه ومصرفاته طالبا تقدير اتعابه وهذا الكشف يعتبر بمثابة عريضة طلب تقدير اتعاب ومصرفات الخبير ومن ثم يتعين على المحكمة بمجرد صدور الحكم في موضوع الدعوى أن تقدر اتعاب الخبير أما إذا طال الأمد دون الفصل في الدعوى ودون أن يكون للخبير دخل في ذلك كان له أن يتقدم بطلب لتقدير مصاريفه واتعابه بعد ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم تقريره وفي هذه الحالة يكون التنفيذ على الخصم المكلف بدفع الأمانة وقد ثار الجدل في ظل قانون المرافعات القديم حول ما إذا كان الموعد المقرر لسقوط الأوامر على عرائض يسرى على أوامر تقدير اتعاب الخبير وقد حسم قانون المرافعات الجديد هذا الخلاف في المادة ١٨٩ منه والتي نصت على أنه : تقدر مصاريف الدعوى في الحكم إن أمكن والا قدرها رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بأمر على عريضة يقدمها المحكوم له ويعلن هذا الأمر للمحكوم عليه بها ولا يسرى على هذا الأمر السقوط المقرر في المادة ٢٠٠ .

ولما كانت اتعاب ومصاريف الخبير تعتبر جزءا من مصاريف الدعوى فإنه لا يسرى عليها السقوط المنصوص عليه في المادة ٢٠٠ مرافعات وتخضع للقواعد العامة في السقوط فلا تسقط إلا بهضى خمسة عشر عاما .

### احكام النقض :

١ - متى كانت المحكمة اذ رفضت وقف الفصل في تقدير اتعاب الخبير حتى يفصل في الدعوى الاصلية المقدم فيها تقريره قد استندت الى انه ليس على الخبير الانتظار حتى صدر الحكم النهائي في الدعوى لان طلب التقدير واجب الفصل فيه على وجه السرعة وفقا للمادة ٢٦٧ من قانون المرافعات المختلط المنطبقة على النزاع والتي تنص على أن الاتعاب تقدر بمجرد تحرير النسخة الاصلية للتقرير ، فانها لا تكون قد خالفت القانون . ( نقض ١٤/٥/١٩٥٣ مجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض في ٢٥ سنة الجزء الاول ص ٥٩٩ قاعدة ٤٤ ) .

٢ - مادامت المحكمة قد اثبتت في حكمها بتقدير اتعاب الخبير انها اطلعت على تقريره ومحاضر أعماله والكشف المقدم منه ، وبينت كل الأعمال التي قام بها ، وبينت تقديرها على هذا الاساس بالتطبيق للمادة ١٢ من قانون الخبراء التي تخولها انتقاص عدد الايام والساعات المبينة بالكشف المقدم من الخبير اذا رأت ان ما ذكره هو من ذلك غير متناسب مع العمل الذي قام به ، فان حكمها يكون مبني على اسباب كافية مؤدية الى ما قضى به . ( نقض ٢٤/٢/١٩٤٤ المرجع السابق ٦٠٠ قاعدة رقم ٤٩ ) .

٣ - تقدير اتعاب الخبير مما يستقل به قاضي الموضوع مادام قد راعى

العناصر اللازمة لذلك . حتى محكمة الاستئناف في تعديل التقدير دون بيان  
الاسباب . ( نقض ١/٦/٧١ سنة ٢٢ ص ٧١٦ ) .

### مادة ١٥٨

يستوفى الخبير ما قدر له من الامانة ويكون امر التقدير فيما زاد عليها  
واجب التنفيذ على من طلب تعيينه من الخصوم ، وكذلك على الخصم الذى  
قضى بالزامه بالمصروفات .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات القديم .

### الشرح :

اذا صدر امر التقدير قبل الحكم فى موضوع الدعوى فانه يكون واجب  
التنفيذ فيما زاد على الامانة على الخصم الذى طلب تعيين الخبير سواء اكان  
هذا الخصم هو المدعى او المدعى عليه اما بعد صدر الحكم فان امر التقدير  
يكون نافذا ايضاً على الخصم الذى قضى عليه بالمصروفات ولكن ليس معنى  
هذا ان المشرع اعتبر المحكوم له الذى طلب تعيين الخبير ملزماً بالتضامن  
مع المحكوم عليه بأتعاب الخبير ومصروفاته ولكن المقصود من حكم المادة ١٥٨  
التيسير على الخبير فى استيفاء حقه من اى من الخصمين فلا يجوز للمحكمة ان  
تقضى فى الحكم الصادر فى موضوع الدعوى بالزام المحكوم له بأتعاب الخبير  
بالتضامن مع المحكوم عليه بل يتعين عليها ان تعمل حكم المادة ١٨٤ مرافعات  
فلا تقضى بمصروفات الدعوى الا على الخصم المحكوم عليه فيها فاذ قام  
المحكوم له بالوفاء بأتعاب الخبير ومصروفاته الصادر بأمر التقدير طبقاً لحكم  
المادة ١٥٨ اثبات كان له ان يرجع بها على الخصم الآخر الذى خسر الدعوى  
نفاذا للحكم الصادر ضده فى موضوع الدعوى الذى قضى بالزامه بالمصروفات  
( الاثبات لمحمد عبد اللطيف الجزء الثانى ص ٤٠٦ ) .

### مادة ١٥٩

للخبير ولكل خصم فى الدعوى ان يتظلم من امر التقدير وذلك خلال  
ثمانية الايام التالية لاعلانه .  
هذه المادة تطابق المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات القديم .

### الشرح :

يضاف ميعاد مسافة الى الميعاد المنصوص عليه فى هذه المادة ولا يبدأ  
موعد التظلم الا من تاريخ الاعلان القانونى اى الاعلان على يد محضر .



مادة ١٦٠

لا يقبل التظلم من الخصم الذي يجوز تنفيذ أمر التقدير عليه إلا إذا سبقه ايداع الباقي من المبلغ المقدر خزانة المحكمة مع تخصيصه لاداء ما يستحقه الخير .

• هذه المادة تطابق المادة ٢٥٠ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

على المحكمة ان تتحقق من قيام المتظلم بايداع باقى المبلغ المئدر خزانة المحكمة والا حكمت من تلقاء نفسها بعدم قبول التظلم ذلك ان ايداع باقى المبلغ شرط لقبول التظلم .

مادة ١٦١

يحصل التظلم بتقرير قلم الكتاب ويترتب على رفعه وقف تنفيذ الامر وينظر في غرفة المشورة بعد تكليف الخير والخصوم الحضور بناء على طلب قلم الكتاب بميعاد ثلاثة ايام ، على انه اذا كان قد حكم نهائيا فى شان !الزام بمصروفات الدعوى فلا يختصم فى التظلم من لم يطلب تعيين الخير وتم يحكم عليه بالمصروفات .

• هذه المادة تطابق المادة ٢٥١ من قانون المرافعات القديم .

الشرح :

يحصل التظلم امام قلم كتاب المحكمة التى نذبت الخير مسواء اكانت جزئية ام ابتدائية ام استثنائية وقد رسم المشرع اجراءات التظلم من الامر وميعاد رفعه الا ان الخلاف ثار بين الشرح واحكام المحاكم حول ما اذا كان لا يعتقد باى تظلم يرفع بطريق آخر غير المبين بالمادة ام ان التظلم يجوز بطريق رفع دعوى مبتدأة بتكليف بالحضور فذهب راي الى عدم التقيد بنص المادة بزعم انها وضعت للتيسير وانه كما يجوز ابداء التظلم بتقرير فى قلم الكتاب يصح ان يحصل باعلان على يد محضر وذهب الراى الراجع الى ان الطريق الذى رسمه القانون للتظلم وهو التقرير به امام قلم الكتاب هو طريق حتمى بمعنى انه لا يجوز التظلم فى امر تقدير اتعاب الخير ومصروفاته برفع دعوى بالطرق المعتادة . ( راجع فى تأييد الراى الاول الاحكام المشار اليها بنظرية الاحكام للدكتور ابو الوفا ص ١٣٨ ، ١٣٩ وفى تأييد الراى الثانى

مرافعات العشماوى الجزء الثانى ص ٧١٨ ونظرية الاحكام للدكتور ابو الوفا  
ص ١٢٨ ومؤلفنا فى التعليق على قانون المرافعات الطبعة الثانية ص ٥١٧  
وحكم النقض الصادر من الدائرة الجنائية فى ١٠/٥/٦٧ وسيرد فى نهاية  
التعليق على المادة ) .

ويترتب على رفع التظلم وقف تنفيذ الامر المتظلم منه وعلى المحضر ان  
يوقف الاستمرار فى تنفيذه وليس له او لقاضى التنفيذ ان يامر بالاستمرار  
فى التنفيذ حتى ولو كان التظلم قد رفع بعد الميعاد ذلك ان محكمة التظلم هى  
المختصة وحدها بتقرير ما اذا كان التظلم قد رفع فى الميعاد أم رفع بعد  
الميعاد .

واذا قضى فى التظلم فيجوز الطعن فى الحكم بجميع طرق الطعن المقررة  
فى القانون .

واذا حكم فى التظلم بتخليض ما قدر للخبر جاز للخصم ان يحتج بهذا  
الحكم على خصمه الذى يكون قد ادى للخبر ما يستحقه على أساس امر  
التقدير دون اخلال بحق هذا الخصم فى الرجوع على الخبر .

واذا ذكر فى الحكم الصادر فى التظلم او فى الحكم الصادر فى استئناف الحكم  
الصادر فيه ان التظلم قد نظر فى غرفة المشورة وجب الطعن عليه بالتزوير  
عند الادعاء بانه قد نظر فى جلسة علنية اما اذا لم يذكر ذلك فى الحكم جاز  
اثبات صدوره فى جلسة علنية بكافة طرق الاثبات .

والجزاء على عدم نظر التظلم فى غرفة المشورة هو البطلان .

### احكام النقض :

١ - انه اذ اجازت المادة ١١٧ من قانون المرافعات ( الاهلى ) والمقابلة  
للمادة ٣٦٣ من قانون المرافعات « القديم » والمقابلة للمادة ١٩٠ من قانون  
المرافعات « الجديد » المعارضة فى امر التقدير الصادر بمصاريف الدعوى  
بمجرد التقرير بها فى قلم كتاب المحكمة مما لا يمنع جواز حصولها بعريضة  
كالدعوى العادية الا ان المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص  
بالرسوم لم تجز رفعها الا بطريقتين الاولى امام المحضر عند اعلان التقدير  
والثانى بتقرير فى قلم الكتاب فى الثمانية الايام التالية لتاريخ اعلان الامر  
ويحدد له المحضر فى الاعلان او قلم الكتاب فى التقرير اليوم الذى تنظر فيه  
المعارضة ومن ثم فالمعارضة المرفوعة بعريضة لا تكون مقبولة . ( نقض  
جنائى ١٠/٥/١٩٥٧ فهرست المجموعة الرسمية الخامس جنائى ص ٦١  
قاعدة ٣٥٩ ) .

٢ - القاعدة هى ان الطعن فى الحكم متى رفع الى المحكمة المختصة فان

هذه المحكمة دون غيرها هي التي تملك الفصل فيه وتقرير ما اذا كان مقبولا وجائزا أم لا ، فاذا كان الثابت أن المظلمون ضده وهو ذو شأن باعتباره حائزا للعقار المنفذ عليه قد رفع معارضة أمام المحكمة المختصة في أمر التقدير المنفذ به ولم يكن قد فصل فيها من هذه المحكمة فإنه لا يكون لمحكمة التنفيذ عند نظر الاعتراض على قائمة شروط البيع أن تسبق المحكمة المختصة وتبحث فيما اذا كانت تلك المعارضة في أمر التقدير مقبولة شكلا وجائزة أم لا بل عليها أن توقف التنفيذ حتى يفصل في أمر هذه المعارضة من المحكمة المختصة لأن الأمر المنفذ به لا يكون نهائيا الا بعد هذا الفصل ، ( نقض مدنى ١٨/١١/١٩٦٥ .  
مجموعة المكتب الفنى سنة ١٦ من ١١١٣ ) .

٣ - وجوب نظر التظلم من تقدير آتاعب الخبير ومصاريفه واستئناف الحكم الصادر فى التظلم فى غرفة المشورة وفى غير علانية . النعى على الحكم بالبطلان لنظر التظلم فى جلسات علنية دون تقديم ما يدل على ذلك . هار عن الدليل ( نقض ١ / ٦ / ٧١ سنة ٢٢ من ٧١٦ ) .

### مادة ١٦٢

إذا حكم فى التظلم بتخفيض ما قدر للخبير جاز للخصم أن يحتج بهذا الحكم على خصمه الذى يكون قد ادى للخبير ما يستحقه على أساس أمر التقدير دون اخلال بحق هذا الخصم فى الرجوع على الخبير .

هذه المادة تطابق المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات القديم .

### ايضاح فى خمسة أمور

١ - فائنا ان ننوه باننا لاحظنا ان كثيرا من المحاكم وخاصة محاكم الدرجة الاولى فى حالة الطعن بالانكار او بالتزوير على بصمة الختم فانها تلجأ الى اجراء المضاهاة ولما كان من المقرر ان الختم منفصل عن شخص صاحبه وانه فى كثير من الاحيان يكون للشخص اكثر من ختم ويعمد الطاعن احيانا الى ان يقدم للمضاهاة ختما اخر خلاف الختم الذى وقع به السند ويكون من نتيجة ذلك ان تجيء نتيجة المضاهاة باختلاف الختمين ويترتب على ذلك ان تقضى المحكمة برد وبطلان المحرر لذلك فائنا نلفت النظر بالا تلجأ المحكمة الى اجراء المضاهاة على الختم الا اذا تحقق لها ان الطاعن ليس له الاختم واحد ويحسن بالمحكمة فى حالة للطعن على الختم بالانكار او



التزوير ان تسلك في تحقيقه طريق احالة الدعوى للتحقيق للاثبات بشهادة  
الشهود وقرائن الاحوال .

٢ — كذلك فقد لفت نظرنا في كثير من القضايا ان الشخص قد يكون له  
ختم مع انه يوقع احيانا باسمه وقد يوقع بالختم على المحرر ثم يطعن  
بالتزوير على بصمة ختمه ويؤسس طعنه على انه يعرف القراءة والكتابة  
وليس له ختم وفي كثير من الاحيان كانت المحاكم تقضى بزد وبطلان المحرر  
بمجرد ان يوقع الطاعن امام المحكمة باسمه لذلك فاننا ننبه الى ان مجرد  
توقيع الشخص باسمه ليس دليلا على تزوير الختم المنسوب اليه ويجب ان  
يثبت ان الطاعن لم يوقع بختم على السند .

٣ — وقد ذكرنا في صفحة ١٧٢ امثلة من حالات يقوم فيها المنسوب اليه  
التوقيع على المحرر المطعون عليه بالتزوير بارتكاب التزوير او بالاشتراك  
فيه مع اخر ونضيف الى هذه الامثلة مثال يحدث كثيرا في العمل وهو تسليم  
بواب المنزل ايصالات سداد الاجرة للمستأجرين وعليها توقيع مزور منسوب  
للمالك ثم يقوم المالك برفع دعوى طرد على المستأجر على سند من عدم سداد  
الاجرة فاذا تقدم المستأجر بايصالات سداد الاجرة فان المالك يطعن عليها  
بالتزوير ففى هذه الحالة اذا اثبت المستأجر ان البواب سلمه الايصالات بحالتها  
فان المحكمة تقضى بزد وبطلان الايصالات على اساس انها ساقطة الدلالة في  
الاثبات وليس معنى ذلك ان المستأجر هو الذى ارتكب التزوير وفى هذه الحالة  
يجوز للمستأجر ان يثبت بجميع طرق الاثبات ان البواب وهو وكيل المالك فى  
قبض الاجرة سلمه الايصال بحالته وهذا يعد وفاء قانونيا صحيحا .

٤ — وقد اثار انتباهنا اثناء مطالعتنا لاحكام المحاكم ان بعضها لايعتمد  
بالقرائن القضائية فى الاثبات وتؤسس حكمها على انها لا تكفى وحدها للحكم  
بموجبها . ولما كانت القرائن فى كثير من الاحيان تكون هى السبيل الوحيد  
لاثبات التصرف كما فى بعض حالات الصورية فانها عادة تحتل مكانا هاما فى  
اثباتها بل كثيرا ماتكون هى الدليل الوحيد على صورية التصرف وقد سبق  
ان ذكرنا عند شرحنا للقرائن القضائية انها تكفى وحدها لاقامة الحكم عليها  
دون ان يساندها دليل آخر بل يكفى ان تستند المحكمة فى حكمها على قرينة  
واحدة اذ لايشترط تعددها ولا تنوع مصدرها غير ان هذا لاينفى ان المحكمة  
لها الحق فى ان تطرح القرائن القضائية مهما كان عددها متى كانت لم تقتنع  
بها غير انها متى اقتنعت بقرينة واحدة فانها تكفى وحدها لبناء الحكم عليها  
ومحصل ذلك كله انه يجوز للمحكمة الا تأخذ بالقرائن مادامت لم تقتنع بها  
غير انه لايصح لها ان تقرر فى حكمها ان القرائن وحدها لاتصلح لاقامة الحكم  
عليها .

٥ - من الأهمية بمكان أنه توضح في صدد حجة الأمر المقضى انه  
يشترط في اتحاد الخصوم ان يكون احد الخصوم خصما للآخر في النزاع الذى  
صدر فيه الحكم فاذا رفعت دعوى على شخصين من شخص ثالث فان الحكم  
الصادر فيها وان كان حجة على المدعى عليهما قبل الشخص الثالث الا انه  
ليس حجة لاحدهما على الآخر اذ لم يكن احدا منهما خصما لزميله وكذلك  
الأمر بالنسبة للدعوى المرفوعة من شخصين او اكثر على شخص آخر فان  
الحكم الصادر فيها سواء بالقبول او الرفض لاحجية له قبل بعضهم لانهم جميعا  
كانوا مدعين .

**مرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢  
بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء**

**بعد الديباجة :**

**مادة ١ -** يقوم بأعمال الخبرة أمام جهات القضاء خبراء الجداول الحاليون وخبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى والمصالح الأخرى التى يعهد إليها بأعمال الخبرة ، وكل من ترى جهات القضاء عند الضرورة الاستعانة برأيهم الفنى من غير من ذكروا .

**خبراء الجداول**

**مادة ٢ -** الخبراء المتيدون فى جداول المحاكم وقت العمل بهذا القانون يستمرون فى أعمالهم كل فى التسم المدرج فيه ولايجوز أن يتيد فى هذه الجداول أحد بدلا ممن تملو مجالهم فى أى قسم من الأقسام .

**مادة ٣ -** يكون بكل محكمة من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية لجنة تسمى « لجنة خبراء الجداول » وتشكل فى محاكم الاستئناف من رئيس المحكمة أو من ينوب عنه والنائب العام أو من ينوب عنه ومستشار تنتخبه الجمعية العمومية لكل محكمة لمدة سنة .

وتشكل فى المحاكم الابتدائية من رئيس المحكمة أو من ينوب عنه ورئيس النيابة أو من ينوب عنه وقاض تنتخبه الجمعية العمومية لكل محكمة لمدة سنة .

وتعقد هذه اللجنة فى شهر يونية من كل سنة أو كلما دعت الحال للنظر فى استبعاد اسم أى خبير أصبح فى حالة لا تمكنه من أداء أعماله أو فقد شروطا من شروط قيده فى الجداول أو حكم عليه بعقوبة جنائية أو صدرت عليه أحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف .

ويجب أن يشتمل قرار اللجنة على الأسباب التى بنى عليها ويعلن إلى الخبير صاحب الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

**مادة ٤ -** للخبير الذى قررت اللجنة استبعاد اسمه أن يتظلم من هذا القرار خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه به .

ويكون التظلم بتقرير فى قلم كتاب المحكمة التى قررت لجنة الخبراء بها استبعاد اسمه .

ولا يجوز للخبير الذى قررت اللجنة استبعاد اسمه أن يباشر عملا من أعمال الخبرة حتى يفصل نهائيا فى تظلمه .



مادة ٥ - يرفع التظلم الى اللجنة المشار اليها في المادة الثالثة منضمًا اليها مستشاران تنتخبهما الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف أو قاضيان تنتخبهما الجمعية العمومية للمحكمة الابتدائية على حسب الاحوال .  
وفصل في التظلم بعد دعوة الخبير بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول للحضور لابداء اقواله .  
ويكون قرار اللجنة نهائيا ولو صدر في غيبة الخبير .  
ويبلغ هذا القرار لوزارة العدل .

### تأديب خبراء الجداول

مادة ٦ - يكون لكل خبير مقيد اسمه في الجدول ملف بالمحكمة التابع لها وتودع به الملاحظات الخاصة بعمله .

مادة ٧ - يبلغ رئيس المحكمة الخبير بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول صورة اية شكوى تقدم ضده للرد عليها خلال عشرة ايام من تاريخ ابلاغه بها .

ولرئيس المحكمة بعد الاطلاع على رد الخبير ان يحفظ الشكوى أو ان يحققها سواء بنفسه أو بمن يندبه من القضاة أو من المستشارين على حسب الاحوال وله بعد ذلك ان يحفظ الشكوى أو ينذر الخبير أو يأمر باحالته الى لجنة التأديب وفي كل الاحوال تودع نتيجة الشكوى ملف الخبير .

مادة ٨ - تتولى تأديب خبراء الجداول اللجنة المشكلة بالمحكمة الابتدائية أو او بمكة الاستئناف والمشار اليها في المادة الخامسة .

مادة ٩ - تجوز احالة الخبير الى المحاكمة التأديبية اذا ارتكب ما يمس الذمة والامانة وحسن السمعة أو اخل بواجب من واجباته أو اخطأ خطأ جسيما في عمله أو امتنع بغير عذر مقبول عن القيام بعمل كلف اياه .  
وتكون الاحالة بقرار من رئيس المحكمة .  
ولرئيس المحكمة ان يأمر بوقف الخبير اذا اقتضى الحال .

مادة ١٠ - يشتمل قرار الاتهام على التهمة الموجهة الى الخبير والادلة المؤيدة لها .

ويعلن هذا القرار الى الخبير بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول قبل الجلسة المعينة للمحاكمة بعشرة ايام على الاقل .

مادة ١١ - للجنة التأديب أن تجرى بنفسها ما تراه لازماً من التحقيق ولها أن تندب لذلك أحد أعضائها . ولها أن تقف الخبير عن مباشرة أعماله حتى تنتهى المحاكمة .

مادة ١٢ - تكون جلسات المحاكمة التأديبية سرية . وللخبير أن يحضر الجلسة بشخصه وله أن يقدم دفاعه كتابة وللجنة التأديب أن تطلب حضور الخبير بشخصه . فإذا لم يحضر جاز الحكم فى غيبته بعد التحقق من صحة اعلانه ، ويكون الحكم فى هذه الحالة نهائياً

مادة ١٣ - يجب أن يشتمل الحكم الصادر فى الدعوى التأديبية على الاسباب التى بنى عليها .

مادة ١٤ - العقوبات التأديبية التى يحكم بها على الخبراء هى :  
١ - اللوم .

٢ - الوقف لمدة لا تجاوز سنة .

٣ - محو الاسم من الجدول .

مادة ١٥ - تبلغ النيابة العامة رئيس المحكمة ما يصدر على خبراء الجدول من أحكام فى مواد الجنح والجنايات ونتيجة تصرفها فيما يوجه اليهم من اتهامات ويحفظ ذلك كله فى ملف الخبير .

### خبراء وزارة العدل

مادة ١٦ - يكون بمقر كل محكمة ابتدائية مكتب أو أكثر لخبراء وزارة العدل .

ويعين بقرار من وزير العدل دائرة اختصاص كل مكتب والخبراء اللازمون له ولكل قسم من أقسامه .

مادة ١٧ - يكون بإدارة الخبراء بوزارة العدل مكتب فنى مهمته توجيه الخبراء توجيهها فنيا وقسم للتفتيش على أعمالهم ويناط به جمع البيانات التى تساعد على معرفة كفايتهم ومدى حرصهم على أداء واجبات وظيفتهم وكذلك للقيام بالرقابة الفنية على خبراء الجدول فى فروع الحساب والهندسة والزراعة .

## ملحوظة :

- ١ - صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧٨ لسنة ١٩٦٣ بتحويل ادارة الخبراء بوزارة العدل الى مصلحة عامة .
- باسم ( مصلحة الخبراء ) وتقلت اليها سائر الاختصاصات المقررة لادارة الخبراء بمقتضى القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ .

وقد صدر القرار الجمهورى بالجريدة الرسمية العدد ٩٨ فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٣ .

- مادة ١٨ - يشترط فيمن يعين فى وظائف الخبرة :
  - ١ - أن يكون مصرياً متمتعاً بالاهلية المدنية الكاملة .
  - ٢ - أن يكون حائزاً لدرجة بكالوريوس أو ليسانس من إحدى الجامعات المصرية فى مادة القسم الذى يطلب التعيين فيه أو على شهادة تعتبر معادلة لهذه الدرجة من معهد علمى معترف به .
  - ٣ - أن يكون مرخصاً له فى مزاولة مهنة الفرع الذى يرشح للتعين فيه .
  - ٤ - ألا يكون قد حكم عليه من المحاكم أو من مجلس التأديب لأمر مغل بالشرف .
  - ٥ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .ولا يجوز تعيين أحد فى هذه الوظائف الا بعد التحقق من كفايته وصلاحيته لأعمال القسم الذى يعين فيه .

مادة ١٩ - يكون ترتيب وظائف خبراء وزارة العدل على الوجه الآتى :

- ١ - وظيفة المدير العام .
- ٢ - وظيفة وكيل المدير العام .
- ٣ - وظيفة رئيس مكتب من الدرجة الاولى وما يعادلها .
- ٤ - وظيفة رئيس مكتب من الدرجة الثانية وما يعادلها .
- ٥ - وظيفة خبير أول وما يعادلها .
- ٦ - وظيفة خبير وما يعادلها .
- ٧ - وظيفة مساعد خبير .
- ٨ - وظيفة معاون خبير .



ويكون تقسيم المكاتب الى درجات ومعادلة الموظفين المشار اليها بقرار  
من وزير العدل .

مادة ٢٠ - يعين معاونوا الخبراء على سبيل الاختبار لمدة سنة على  
الاقل أو سنتين على الاكثر .

مادة ٢١ - لا يجوز أن يعين مساعد خبير رأسياً أو بطريق الترقية من  
وظيفة معاون خبير الا اذا جاز امتحاناً أمام لجنة مشكلة من :

- ١ - مدير علم ادارة الخبراء « وقد اصبح الان مدير علم مصلحة الخبراء »
- ٢ - أحد المفتشين القضائيين بوزارة العدل .
- ٣ - رئيس المكتب الفني بادرارة الخبراء أو وكيله .
- ٤ - مفتش القسم المختص بادرارة الخبراء .

مادة ٢٢ - يكون شغل باقى وظائف الخبرة بالترقية من الدرجة السابقة  
مباشرة ومع ذلك يجوز متى توافرت الشروط المبينة فى المادة ١٨ أن يعين رأساً  
من الخارج فى وظيفة خبير أول أو ما يعادلها من يكون قد أمضى فى عمله الفنى  
وبغير انقطاع بالفرع الذى يرشح للتعين فيه المدد الآتية :  
ست سنوات للتعين فى وظيفة خبير أو ما يعادلها .  
اثنى عشرة سنة للتعين فى وظيفة خبير أول أو ما يعادلها .  
ولا يجوز أن تزيد نسبة التعيين من الخارج على الثلث فى جميع  
الاحوال .

مادة ٢٣ - تكون الترقية فى وظائف الخبرة على أساس الاهلية مع  
مراعاة الاقدمية . وتجربى الترقيات بعد استعراض حالة الخبراء من واقع  
اعمالهم وملفاتهم وتقارير التفتيش عنهم وما تبديه الجهات القضائية التى  
يعملون أمامها من ملاحظات فى شأنهم .

- مادة ٢٤ - ينشأ مجلس استشارى لخبراء وزارة العدل يؤلف من :
- ١ - الوكيل الدائم لوزارة العدل . . . . . رئيساً
  - ٢ - مدير علم ادارة المحاكم .
  - ٣ - رئيس التفتيش القضائى بوزارة العدل .
  - ٤ - مدير علم ادارة الخبراء « وقد اصبح الان مدير علم مصلحة الخبراء »
  - ٥ - رئيس تفتيش الخبراء .

ويجتمع المجلس بوزارة العدل ، وجميع مداولاته سرية ، ويكون انعقاده صحيحا بحضور للرئيس وثلاثة من أعضائه ، وتصدر القرارات بالاغلبية المطلقة للأراء وعند التساوى يرجح الرأي الذى فى جانبه الرئيس .

مادة ٢٥ - يؤخذ رأى المجلس الاستشارى فى :

- ١ - تعيين الخبراء وترقيتهم ونقلهم .
- ٢ - نذب الخبراء لغير عملهم .
- ٣ - انشاء مكاتب الخبرة واقسامها .
- ٤ - سائر المسائل المتعلقة بمكاتب خبراء وزارة العدل .

### تأديب خبراء وزارة العدل

مادة ٢٦ - يختص بتأديب خبراء وزارة العدل مجلس تأديب يؤلف على الوجه الاتى :

- ١ - وكيل وزارة العدل الدائم . . . . . رئيسا
- ٢ - النائب العام أو من ينوب عنه . . . . .
- ٣ - مستشار من محكمة استئناف القاهرة تنتخبه جمعيتها العمومية . . . . .
- ٤ - مدير عام ادارة الخبراء أو من ينوب عنه « وقد أصبح الان مدير عام مصلحة الخبراء » .
- ٥ - رئيس أحد مكاتب الخبراء يختاره وزير العدل .

أعضاء

مادة ٢٧ - تكون احالة الخبراء الى المحاكمة التأديبية بقرار من وزير العدل وله اذا اقتضى الحال ان يصدر أمرا بوقف الخبير عن مباشرة أعمال وظيفته .

مادة ٢٨ - اذا زادت مدة الوقف قبل صدور الحكم التأديبى على ثلاثة أشهر صرف للخبير نصف راتبه فيما يزيد على المدة المذكورة .

مادة ٢٩ - تسرى احكام المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ على خبراء وزارة العدل فيما يتعلق بتأديبهم .

مادة ٣٠ - العقوبات التأديبية التى يحكم بها على خبراء وزارة العدل

هى :

- ١ - اللوم .
- ٢ - الوقف مع الحرمان من المرتب مدة لا تجاوز ستة اشهر .
- ٣ - العزل من الوظيفة ويجوز في هذه الحالة أن ينص في الحكم على حرمان الخبير حقه كله أو بعضه في المعاش أو المكافاة .
- مادة ٣١ - لوزير العدل أن يوقع عقوبة الانذار والاستقطاع من الراتب لمدة لا تزيد على ١٥ يوما .

### خبراء مصلحة الطب الشرعى

مادة ٢٢ - يكون بمقر كل محكمة ابتدائية قسم للطب الشرعى معين دائره اختصاصه بقرار من وزير العدل .

مادة ٢٣ - يجوز لوزير العدل أن يلحق بأقسام الطب الشرعى التى توجد بمقر احدى محاكم الاستئناف فروعاً للمعامل السيرولوجية او لانسام الكيمائية أو لمباحث التزييف والتزوير او غيرها من الفروع .  
ويعين القرار دائرة اختصاص كل منها .

مادة ٢٤ - يكون بمصلحة الطب الشرعى ادارة للتفتيش الفنى على الاقسام المختلفة ويرأس هذه الادارة كبير المفتشين .

مادة ٢٥ - يشترط فيمن يعين في وظائف الخبرة الطبية او الكيمائية الشرعية أن يكون مستكملاً للشروط المبينة في المادة ١٨ .

مادة ٣٦ - يكون ترتيب وظائف خبراء مصلحة الطب الشرعى على الوجه الآتى :

- ١ - وظيفة كبير الاطباء الشرعيين .
- ٢ - وظيفة نائب كبير الاطباء الشرعيين .
- ٣ - وظيفة مساعد كبير الاطباء الشرعيين .
- ٤ - وظيفة طبيب شرعى درجة أولى وما يعادلها .
- ٥ - وظيفة طبيب شرعى درجة ثانية وما يعادلها .
- ٦ - وظيفة طبيب شرعى درجة ثالثة وما يعادلها .
- ٧ - وظيفة نائب طبيب شرعى وما يعادلها .
- ٨ - وظيفة مساعد طبيب شرعى وما يعادلها .
- ٩ - وظيفة معاون طبيب شرعى وما يعادلها .



• يكون تعيين معادلة الوظائف المشار اليها بقرار من وزير العدل .  
مادة ٣٧ - يكون التعيين في وظيفة معاون طبيب شرعى أو ما يعادلها على سبيل الاختبار لمدة سنة على الاقل وستين على الاكثر .  
مادة ٣٨ - تكون شغل وظائف الخبرة الطبية أو الكيمائية الشرعية بالترقية من الدرجة السابقة مباشرة .  
ومع ذلك يجوز متى توافرت الشروط المبينة في المادة ١٨ أن يعين راسا من الخارج في تلك الوظائف حتى وظيفة طبيب شرعى من الدرجة الثالثة أو ما يعادلها .

ولا يجوز ان تزيد نسسبة التعيين من الخارج على الثلث في جميع الاحوال .

مادة ٣٩ - تكون الترقية في وظائف الخبرة الطبية أو الكيمائية الشرعية على أساس الاهلية مع مراعاة الاقدمية .  
وتجرى الترقيات بعد استعراض حالة الخبراء من واقع أعمالهم وملفاتهم وتقارير التفتيش وتقارير رؤسائهم عنهم وما تبديه الجهات فى شأنهم .

مادة ٤٠ - ينشأ مجلس استشارى لخبراء مصلحة الطب الشرعى يؤلف من :

١ - الوكيل الدائم لوزارة العدل رئيسا .  
٢ - النائب العام أو من ينوب عنه .  
٣ - مستشار من محكمة استئناف القاهرة تنديه جمعيتها العمومية لمدة سنتين .

٤ - كبير الاطباء الشرعيين أو من ينوب عنه .  
٥ - كبير مفتشى مصلحة الطب الشرعى .  
٦ - رئيس قسم طب شرعى القاهرة .  
٧ - أستاذ الطب الشرعى بكلية الطب بجامعة فؤاد الاول وقد أصبحت الآن تسمى جامعة القاهرة .

ويجتمع المجلس بوزارة العدل ، وجميع مداولاته سرية ، ويكون انعقاده صحيحا بحضور الرئيس وأربعة من أعضائه يكون من بينهم النائب العام أو من ينوب عنه وأستاذ الطب الشرعى بكلية الطب بجامعة فؤاد الاول ، وتصدر القرارات بالاغلبية المطلقة للراء وعند التساوى يرجح الرأى الذى فى جانبه الرئيس .

مادة ٤١ - يؤخذ رأى المجلس في :

- ١ - تعيين رجال الطب الشرعى وترقيتهم ونقلهم .
- ٢ - نذب رجال الطب الشرعى لغير عملهم .
- ٣ - انشاء أقسام الخبرة الطبية أو فروع المعامل السيرولوجية أو المعامل الكيميائية أو لمباحث التزييف والتزوير أو غيرها من الفروع .
- ٤ - سائر المسائل المتعلقة بالخبرة الطبية الشرعية .

تأديب خبراء مصلحة الطب الشرعى :

مادة ٤٢ - يختص بتأديب خبراء مصلحة الطب الشرعى مجلس تأديب يؤلف على الوجه الآتى :

- ١ - الوكيل الدائم لوزارة العدل . . . . . رئيسا
- ٢ - النائب العام أو من ينوب عنه . . . . .
- ٣ - مستشار بمحكمة استئناف القاهرة تنتخبه جمعيتها العمومية لمدة سنتين . . . . .
- ٤ - كبير الاطباء الشرعيين أو من ينوب عنه . . . . .
- ٥ - رئيس أحد الأقسام الطبية الشرعية يختاره وزير العدل . . . . .

أعضاء

مادة ٤٣ - تسرى أحكام المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٠ و ٣١ على خبراء مصلحة الطب الشرعى .

### أحكام عامة

مادة ٤٤ - لا يجوز لخبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى الجمع بين وظائفهم ومزاولة التجارة أو أية وظيفة أو عمل لا يتفق وكرامتهم واستقلالهم فى عملهم .

وليس لأحد منهم بغير إذن خاص أن يكون محكما ولو بغير أجر فى نزاع يتصل بعمله ولو كان هذا النزاع غير مطروح أمام القضاء .

ولا يجوز لهم تقديم تقارير استشارية .

ولا يجوز أن يعين خبراء وزارة العدل حراسا قضائيين أو وكلاء للدائنين .

والمجلس الاستشارى أن يقرر منع الخبير من مباشرة أى عمل آخر يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات وظيفته وحسن أدائها .

مادة ٤٥ - فى غير حالات الضرورة لا يجوز أن تجرى التعيينات والتنقلات بين خبراء وزارة العدل وخبراء مصلحة الطب الشرعى إلا مرة واحدة فى كل ستة ويكون ذلك خلال شهر يولية .

مادة ٤٦ - يجب على خبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى أن يقيموا فى البلد الذى به مقر عملهم .

مادة ٤٧ - يعتبر خبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى من مأمورى الضبطية القضائية فيما يختص بالجرائم المتعلقة بالاعمال التى يباشرونها وفى أثناء قيامهم بها .

مادة ٤٨ - استثناء من أحكام المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية يحلف خبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى قبل مزاولة أعمال وظائفهم يمينا أمام احدى دوائر محاكم الاستئناف بأن يؤدوا هذه الاعمال بالذمة والصدق .

#### ملحوظة :

المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات الملغى تطابق المادة ١٣٩ من قانون الاثبات .

م ٤٩ فيما عدا مائص عليه هذا القانون يتبع فى شأن الخبراء الموظفين النصوص المبينة فى قانون المرافعات للمواد المدنية والتجارية الخاصة بالخبراء

تعليق - بصدر قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية يكون نص هذه المادة قد عدل تعديلا ضمنيا بحيث يصبح « . . . النصوص المبينة فى قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية . . . »

راجع الباب الثامن من قانون الاثبات .

مادة ٥٠ - لجهات القضاء أن تنوب القيام بأعمال الخبرة خبيرا أو أكثر من خبراء الجدول أو تنوب مكتب خبراء وزارة العدل أو قسم الطب الشرعى أو احدى المصالح الاخرى المعهود اليها بأعمال الخبرة فاذا رأت لظروف خاصة أن تنوب من غير هؤلاء وجب أن تبين ذلك فى الحكم .

ملحوظة « راجع المادة ١٣٦ من قانون الاثبات والتعليق عليها . »

مادة ٥١ - اذا كان النوب لمكتب الخبراء أو قسم الطب الشرعى ترسل أوراق الدعوى اليه بواسطة قلم الكتاب المختص مع اخطاره بمباشرة المأمورية .



ويخطر رئيس المكتب أو القسم الجهة القضائية التي ندبته في الثماني والأربعين ساعة التالية باسم من أحييت إليه المأمورية إلا في الحالات المستعجلة فيكون الاخطار على وجه السرعة .

تعليق : راجع الفقرة الثالثة من المادة ١٢٦ من قانون الاثبات أوجبت على الجهة الادارية تعيين شخص الخبير الذي عهد اليه بالمأمورية وإبلاغ المحكمة بهذا التعيين فور اخطار المحكمة لها بإيداع الامانة .

مادة ٥٢ - إذا أراد أحد الخبراء الموظفين اعفاءه من أداء مأموريته ابتداء أو في أثناء أدائها وجب عليه أن يقدم طلبا بذلك الى رئيس المكتب أو القسم أو المصلحة خلال الثلاثة أيام التالية لتكليفه أداء المأمورية .  
ويبلغ الرئيس هذا الطلب في اليوم التالي على الأكثر الجهة القضائية التي أصدرت الحكم بنديه مشفوعا برأيه .

فإذا قبل الطلب ندبت الجهة القضائية خبير آخر أو أعادت المأمورية للمكتب أو القسم أو المصلحة لتكليف خبير آخر أداءها .

تعليق : راجع المادة ١٤٠ من قانون الاثبات والمذكرة الأيضاحية للمادة ١٣٦ .

مادة ٥٣ - إذا حكم برد أحد الخبراء الموظفين أبلغ قلم الكتاب صورة من الحكم الى مكتب الخبراء أو قسم الطب الشرعى أو المصلحة إذا كان الرد متعلقا بأحد الخبراء التابعين له وإلى الجهة الرئيسية إذا كان الرد متعلقا برئيس المكتب أو القسم أو المصلحة .

ملحوظة راجع المادة ١٤٥ من قانون الاثبات .

مادة ٥٤ - يقدم خبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى تقاريرهم الى مكتب الخبراء أو القسم التابعين له مصحوبا بمحاضر أعمالهم وجميع المستندات التي سلمت اليهم وكشفا بأيام العمل والمصروفات ، ويتولى المكتب أو القسم ايداع التقرير ومرفقاته قلم كتاب المحكمة .

ويقوم قلم الكتاب في هذه الحالة باخطار الخصوم بهذا الايداع في الاربع وعشرين ساعة التالية لحصوله بكتاب موصى عليه .

مادة ٥٥ - لا يحكم بالمصروفات المنصوص عليها في المادة ٢٢٠ من قانون المرافعات للمواد المدنية والتجارية ولا بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ منه إذا كان الذنب لمكتب الخبراء أو قسم الطب الشرعى أو أحد الخبراء الموظفين . وذلك مع عدم الاخلال بالجزاءات التأديبية والتضمينات ان كان لها وجه .

ملحوظة بمقتضى نص الفقرة الثالثة من المادة ١٣٦ من قانون الاثبات يبطل حكم في المادة ٥٥ من قانون الخبراء الذي يقضى بأن لا يحكم بالمصروفات

النصوص عليها في المادة ٢٣٠ مرافعات المقابلة للمادة ١٤٠ اثبات ولا يبطل الحكم الاخر للمادة ٥٥ الذي يقضى بان لا يحكم بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ مرافعات المقابلة للمادة ١٥٢ اثبات لان النص المستحدث بالمادة ١٣٦/٢ أجرى حكم المادة ١٤٠ اثبات في حق من شملهم حكم المادة ٥٥ خبراء ولم يجر في حقهم حكم المادة ١٥٢ اثبات المقابلة للمادة ٢٤٢ مرافعات قديم وبهذا فانه طبقا للنص المستحدث يجوز الحكم بالمصروفات المنصوص عليها في المادة ١٤٠ على من شملهم حكم المادة ٥٥ ولا يجوز الحكم عليهم بالغرامة المنصوص عليها في المادة ١٥٢ .

ويؤيد هذا ما جاء بالمادة ٧٥ من المشروع الذي كانت وزارة العدل قد أعدته منذ فترة طويلة لقانون تنظيم الخبرة امام جهات القضاء ونصها :- ( مادة ٢٥ ) لا يحكم بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية اذا كان النيب لادارات الخبراء أو الطب الشرعى أو أحد الخبراء الموظفين وذلك مع عدم الاخلال بالجزاء التأديبية والتعويضات ان كان لها وجه .

ملحوظة : جاءت هذه المادة في المشروع بهذا النص لسابقة وضع المشروع قبل صدور قانون الاثبات وبلا شك انه سيعدل على ضوء قانون الاثبات الى ( ٠٠٠ ) المنصوص عليها في المادة ١٥٢ من قانون الاثبات ( ٠٠٠ ) . راجع المذكرة الايضاحية للمادة ١٢٦ من قانون الاثبات .

مادة ٥٦ - تحال أعمال الخبرة في القضايا المعقاة من الرسوم الى مكاتب خبراء وزارة العدل واقسام الطب الشرعى ولها ان ترجع بالاعتاب والمصروفات على المحكوم عليه بها أو على الشخص المعفى اذا زالت حالة اعتساره .

مادة ٥٧ - يجوز اعفاء الخصم المعسر من دفع الامانة اذا تبين من قيمة الدعوى وظروفها ما يبرر ذلك ويندب في هذه الحالة مكتب الخبراء أو قسم الطب الشرعى .

ويرجع بهذه الامانة وما يقدر من الاعتاب ومصروفات الخبير على الخصم المحكوم عليه بالمصروفات أو على الخصم المعفى اذا زالت حالة اعتساره .

مادة ٥٨ - الاعتاب والمصروفات التى تقدر لخبراء وزارة العدل والمصالح الاخرى المعهود اليها بأعمال الخبرة تعتبر ايرادا للخزانة العامة وفيما يتعلق بصلحة الطب الشرعى تتبع اللوائح المقررة لذلك .

مادة ٥٩ - تتولى مكاتب الخبراء واقسام الطب الشرعى والمصالح  
الآخري المعهود اليها بأعمال الخبرة المطالبة بالأتعاب والمصروفات والطعن  
فى الاوامر والاحكام الخاصة بتقديرها والحائور فى الجلسات . ولها أن تنيب  
عنها ادارة قضايا الحكومة فى ذلك .

وتتولى أقلام الكتاب تنفيذ هذه الاوامر والاحكام .

ملحوظة : راجع المادة ١٥٨ وما بعدها من قانون الاثبات .

مادة ٦٠ - تقدر أتعاب الخبرة طبقا للقواعد والفئات الآتية :

- ١ - من مائتى قرش الى أربعمائة قرش عن يوم العمل بمحل النزاع .
- ٢ - من مائة قرش الى ثلاثمائة قرش عن يوم الحضور بالمحكمة  
لمناقشة التقرير أو لبدء رأى شفوئى .

- ٣ - من مائتى قرش الى ثلاثمائة قرش عن يوم العمل بالمكتب باعتبار  
اليوم الواحد ست ساعات .
- ٤ - خمسون قرشا عن ايداع اريقتير .

- ٥ - من مائة قرش الى مائتى قرش عن يوم العمل الذى يقضيه فى  
الاطلاع بقلم الكتاب اذا كان غير ماذون له فى تسلم أوراق الخصوم أو يقضيه  
بالمصالح والجهات الآخري .

ويجوز انقاص عدد الايام والساعات المبينة بالكشف المقدم من الخبير  
اذا كانت غير متناسبة مع العمل الذى قام به كما يجوز أن تقدر له أتعاب  
اضافية بسبب اهمية النزاع

### احكام متنوعة

- مادة ٦١ - يلغى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٢٣ بشأن الخبراء أمام  
المحاكم الاهلية والمواد ٢١١ - ٢٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
- كما تلغى المادة ٨٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض  
ضريبة على رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى  
كسب العمل .
- وكذلك يلغى كل نص يخالف احكام هذا القانون .

- مادة ٦٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون وله اصدار القرارات  
اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
- صدر بقصر المنتزه فى ٢٧ رمضان سنة ١٣٧١ ( ٢٠ يونيه سنة ١٩٥٢ ) .





بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع	رقم المادة	رقم الصفحة
مقدمة الطبعة الاولى	—	—
مقدمة الطبعة الثانية	—	—
مقدمة الطبعة الثالثة	—	—
قانون الاصدار	مادتان	١

الباب الاول  
احكام عامة

عبء الاثبات	١	٣
عدم تعلقه بالنظام العام	—	٤
يجوز الاتفاق على نقل عبء الاثبات	—	٤
ما يترتب على عجز الخصم المكلف بالاثبات عن اقامة الدليل على صحة ادعائه	—	٤
يجوز للخصم ان يتحمل عبء الاثبات ولو كان القانون يلقى به على خصمه	—	٤
يجوز للمحكمة ان تستند الى دليل قدمه خصم غير مكلف بالاثبات	—	٤
عبء اثبات وقوع ضرر بالزوجة الاولى عند اقتران الزوج باخرى	—	٥
عبء اثبات عدم مطابقة دفاتر الممول للحقيقة	—	٦
احكام النقض	—	٧
الشروط الواجب توافرها في الوقائع المراد اثباتها	٢	٢٥
افتقار الدعوى الى الدليل لا يمنع من الحكم فيها	—	٢٧
احكام النقض	—	٢٧
ندب المحكمة احد قضاتها لمباشرة اجراء من اجراءات الاثبات	٣	٢٧
تجاوز المحكمة الاجل المحدد في المادة لا يقترب عليه البطلان	—	٢٨
ندب قاضي محكمة المواد الجزئية لاجراء الاثبات	٤	٢٨
عدم تسبيب الاحكام الصادرة باجراء الاثبات واعلان منطوقها	٥	٢٨
متى يتعين تسبيب حكم الاثبات	—	٢٩
يترتب البطلان على عدم اعلان الاحكام الصادرة باجراءات الاثبات	—	٣٠

٣٠	—	تراخي قلم الكتاب في الاعلان خلال يومين لا يترتب عليه البطلان
٣٠	—	الاحكام المنظمة لاجراءات الاثبات تعتبر من النظام العام
٣١	—	الاحكام المستعجلة الصادرة باجراءات الاثبات يتعين تسببها
٣٢	—	ما يترتب على صدور حكم ببطلان التحقيق
٣٢	—	احكام النقض
٣٣	٦	عدم لزوم اخطار الخصوم بتأجيل اجراءات الاثبات
		تقديم المسائل العارضة المتعلقة باجراء الاثبات للقاضي
٣٣	٧	المنتدب والطعن فيها
٣٤	—	الاحكام الصادرة باتخاذ اجراءات الاثبات تنفذ فوراً
٣٤	٨	احالة القاضي المنتدب القضية على المحكمة واعلان الغائب
٣٥	٩	عدول المحكمة عما امرت به من اجراءات الاثبات
		اثر عدم بيان اسباب العدول عن اجراء الاثبات في محضر الجلسة
٣٥	—	الجلسة
٣٦	—	احكام النقض

## الباب الثاني الادلة الكتابية الفصل الاول

٣٨	١٠	المحررات الرسمية
٣٩	—	قيمة الورقة الرسمية الباطلة في الاثبات
٤٠	—	احكام النقض
٤٣	١١	حجية المحررات الرسمية
		هل تعد أوراق الشركات المساهمة أو الجمعيات التعاونية
٤٤	—	أو النقابات أوراقاً رسمية
٤٥	—	احكام النقض المدنية
٤٨	—	احكام النقض الجنائية
٤٩	١٢	حجية الصورة الرسمية للمحرر في حالة وجود الاصل
٥٠	—	احكام النقض
٥١	١٣	حجية الصورة الرسمية للمحرر في حالة عدم وجود الاصل
٥٢	—	احكام النقض

## الفصل الثاني

٥٣	١٤	المحررات العرفية وحجبتها
----	----	--------------------------



الموضوع	رقم المادة	رقم الصفحة
مناقشة موضوع المحرر تمنع من الطعن عليه بالانكار	١٤	٥٣
يجوز للخصم ان يطعن بالانكار على المحرر حتى ولو اعترف بالحق المدعى به	—	٥٤
ابداء الدفوع لا يسقط الحق في التمسك بالانكار وشرط ذلك هل يشترط في التوقيع بالختم أو بصمة الاصبع ان يكون واضحا	—	٥٥
الطعن بالجهالة صورة من صور الطعن بالانكار	—	٥٨
حجية الورقة العرفية على اطرافها تنصرف الى كافة بياناتها	—	٥٩
حجية الورقة العرفية التي حصل عليها الدائن بطريق غير مشروع	—	٥٩
حجية المحررات العرفية بالنسبة للغير	—	٥٩
حجية صورة الورقة العرفية	—	٦٠
حجية النسخة الكربونية للعقد	—	٦٠
حجية البصمة المطموسة	—	٦٠
احكام النقض	—	٦٠
حجية المحررات العرفية من حيث ثبوت تاريخها الغير بالنسبة لثبوت التاريخ	١٥	٧٠
الاوراق التي تخضع لاثبات التاريخ	—	٧٠
طرق اثبات التاريخ	—	٧٣
احكام النقض	—	٧٤
حجية الوسائل والبرقيات في الاثبات	١٦	٧٨
يصح اعتبار الرسالة مبدءا لثبوت بالكتابة	—	٧٨
يشترط للاحتجاج بالرسالة الا يكون في تقديمها للقضاء انتهاك لحرمة السرية	—	٧٩
المحافظة على سرية الرسائل ليست من النظام العام	—	٧٩
يجوز للمرسل اليه ان يقدم الرسالة كمستند ضد شخص غير المرسل	—	٧٩
يجوز لغير المرسل اليه ان يتمسك بالرسالة في اثبات حقه	—	٨٠
قوة البرقية في الاثبات	—	٨٠
احكام النقض	—	٨١
حجية دفاتر التجار لهم وعليهم	١٧	٨٢
الشروط التي يتعين توافرها لكي يكون دفتر التاجر حجة له	—	٨٢

الموضوع رقم المادة رقم الصفحة

٨٥	—	هل يجوز للقاضي ان يسمح لغير التاجر ان يثبت عكس الدلالة المستفادة من دفتر التاجر بشهادة الشهود والقرائن
٨٥	—	المبدأ المقرر من ان دفاتر التاجر ليست حجة على غير التاجر لا يتعلق بالنظام العام
٨٥	—	احكام النقض
٨٦	١٨	حجية الدفاتر والاوراق المنزلية
٨٧	١٩	حجية التأشير على سند ببراءة ذمة المدين
٨٩	—	احكام النقض

الفصل الثالث

طلب الزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده

٩٠	٢٠	الحالات التي يجوز فيها الزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده
٩٢	—	يجوز العدول عن الحكم الصادر بالزام الخصم بتقديم محرر
٩٢	—	الحالات التي نصت عليها المادة وردت على سبيل الحصر
٩٢	—	احكام النقض
٩٤	٢١	بيانات طلب الزام الخصم بتقديم ورقة
٩٥	٢٢	حالات عدم قبول الطلب
٩٥	—	احكام النقض
٩٦	٢٣	حكم المحكمة بالزام الخصم بتقديم الورقة
٩٧	—	احكام النقض
٩٨	٢٤	جزاء عدم تقديم المحرر بعد الحكم بذلك
٩٨	—	احكام النقض
٩٩	٢٥	عدم جواز سحب المستند المقدم في الدعوى الا باذن القاضي
٩٩	٢٦	ادخال خصم في الدعوى لتقديم محرر تحت يده
١٠٠	٢٧	عرض الشيء من حائزه على من يدعى حقا عليه

الفصل الرابع

اثبات صحة المحررات

١٠٢	٢٨	تقدير المحكمة لما يقترب على الكشف والمحو والتحشير في السند
١٠٤	—	احكام النقض

الموضوع	رقم المادة	رقم الصفحة
الاوراق التي تقبل الطعن بالانكار والتزوير	٢٩	١٠٥
لا يجوز لمن يقر ببصمة ختمه ان يطعن عليها بالانكار	—	١٠٦
احكام النقض	—	١٠٦

### الفرع الاول

انكار الخط والامضاء او الختم او بصمة

الاصبع وتحقيق الخطوط

انكار الخط او الامضاء او الختم او بصمة الاصبع على		
المحرر وطريقة تحقيقه	٢٠، ١٠٧، ١٠٤، ٦٥٤	
اثبات الطعن بالتزوير يختلف عن اثبات الطعن بالانكار	—	١٠٨
تحقيق التزوير يختلف عن تحقيق انكار التوقيع	—	١٠٨
يتعين على المحكمة ان تثبت في حكمها أو في محضر		
الجلسة ما يتضمن اطلاعها على المحرر المطعون عليه		
والا كان حكمها باطلا	—	١٠٨
احكام النقض	—	١٠٨
تحرير محضر ببيانات السند المطعون عليه وتوقيع رئيس		
الجلسة والكاتب عليه	٣١	١١١
احكام النقض	—	١١٢
بيانات الحكم الصادر بتحقيق الانكار	٣٢	١١٢
احكام النقض	—	١١٢
تكليف قلم الكتاب الخبير بالحضور امام المحكمة	٣٣	١١٣
حضور الخصوم امام المحكمة لتقديم أوراق المضاهاة	٣٤	١١٣
احكام النقض	—	١١٣
حضور الخصم امام المحكمة لاستكتابته وجزاء عدم امتثاله		
لذلك	٣٥	١١٤
أوراق المضاهاة	٣٦، ٣٧	١١٤
يجوز للمحكمة ان تستكب الخصم بدون حضور الخبير	—	١١٥
اذا اجرت المحكمة المضاهاة بنفسها فانها لا تتقيد بأوراق		
المضاهاة المنصوص عليها في هذه المادة	—	١١٥
احكام النقض	—	١١٥
سلطة القاضي في ضم أوراق رسمية للمضاهاة وطريقة تنفيذ		
ذلك	٣٨، ٣٩	١١٩



الموضوع رقم المادة رقم الصفحة

		توقيع الخصوم والخبير والقاضي والكاتب على أوراق المضاماة
١١٩	٤٠	
١٢٠	٤١	قواعد تعيين الخبير
١٢٠	٤٢	نطاق سماع الشهود في تحقيق الخطوط
١٢٠	—	أحكام النقض
١٢٢	٤٣	غرامة الطعن بالانكار في حالة الحكم بصحة كل المحرر
١٢٣	—	بحث ما اذا كان يقضى بها على الوارث أو الخلف
		لا تتعدد الغرامة على الورثة بعددهم ولا يحكم عليهم بالتضامن
١٢٤	—	
		اذا تعددت التوقيعات على سند واحد فيحكم على كل من انكر توقيعه بغرامة على حده
١٢٤	—	
١٢٤	—	متى يتعين على محكمة ثانى درجة الحكم بالغرامة
١٢٤	—	هل يقضى بالغرامة في حالة التنازل عن التمسك بالورقة
١٢٥	—	أحكام النقض
١٢٦	٤٤	نظر موضوع الدعوى بعد الحكم في الانكار
		عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي موضوع الدعوى معا
١٢٧	—	
١٢٧	—	مدى سريان قواعد السابقة على المحكمة الاستئنافية
١٢٨	—	أحكام النقض
		الحالات التي لا تعيد فيها المحكمة الدعوى للمرافعة بعد ان تلقى في موضوع الادعاء بالتزوير
١٣٦	—	
١٣٦	٤٥	دعوى تحقيق الخطوط الاصلية
١٣٧	—	ترفع الدعوى بالاجراءات المعتادة
١٣٧	—	تقدير قيمتها والمحنة المختصة بنظرها
١٣٧	—	أحكام النقض
١٣٨	٤٦	اثبات دعوى تحقيق الخطوط الاصلية
		الحكم في غيبة المدعى عليه في دعوى تحقيق الخطوط الاصلية وجواز استئنافه
١٣٨	٤٧	
١٣٩	٤٨	طريقة اجراء التحقيق في دعوى تحقيق الخطوط الاصلية

الفرع الثاني

الادعاء بالتزوير

		طريقة ابداء الادعاء بالتزوير • التقرير به وعلان شواهد
١٣٩	٤٩	المقارنة بين الطعن بالتزوير والطعن بالانكار

الموضوع	رقم المادة	رقم الصفحة
الاوراق التي يجب الطعن فيها بالتزوير ولا يكفى الانكار	—	١٤٠
من يملك الادعاء بالتزوير	—	١٤٠
يترتب البطلان على عدم تحديد موضوع التزوير فى التقرير	—	١٤١
ما المقصود بشواهد التزوير	—	١٤٢
متى يجوز الادعاء بالتزوير	—	١٤٢
هل يجوز الادعاء بالتزوير امام محكمة النقض	—	١٤٢
احكام النقض	—	١٤٣
سريان قواعد التزوير المنصوص عليها فى قانون الاثبات	—	١٤٤
على مواد الاحوال الشخصية	—	١٤٤
الاجراء الذى يتعين على المحكمة اتباعه فيما لو ابدى	—	١٤٤
الادعاء بالتزوير امام أكثر من محكمة كل منها مختصة بنظره	—	١٤٤
هل يجوز رفع دعوى تزوير اصلية عن مستند احتج به فى	—	١٤٥
نزاع مرفوع بشأنه دعوى	—	١٤٥
هل يصح الطعن بالتزوير فى التوقيع بعد الانكار والتحقيق	—	١٤٥
هل يجوز الطعن بالتزوير على الاحكام	—	١٤٧
احكام النقض	—	١٤٨
تسليم الورقة المطعون عليها بالتزوير لقلم الكتاب	٥٠	١٥٨
تكليف الخصم بتقديم الورقة المدعى بتزويرها أو ضبطها	٥١	١٥٨
ضبط المحرر تحت يد الخصم والحكم فى دعوى التزوير	—	١٥٨
الفرعية اذا لم تقدم الورقة	—	١٥٨
الاجراء الذى يتبع فى حالة ما اذا كان المحرر غير موجود	—	١٥٩
بسبب لا دخل للخصم فيه	—	١٥٩
شروط قبول الادعاء بالتزوير	٥٢	١٥٩
شروط الحكم بتحقيق شواهد التزوير	—	١٦٠
احكام النقض	—	١٦٢
بيانات الحكم الصادر بالاحالة على التحقيق	٥٣	١٦٦
اثبات الادعاء بالتزوير	—	١٦٧
كيفية تحقيق التزوير	٥٤	١٦٧
الخبير الذى تنتدبه المحكمة لاجراء المضاهاة لا يتقيد	—	١٦٨
بالقواعد والاجراءات المقررة لندب الخبراء بصفة عامة	—	١٦٨
وقف صلاحية الورقة المطعون عليها بالتزوير	٥٥	١٦٨
غرامة التزوير وحالات الحكم بها	٥٦	١٦٩
هل يعفى مدعى التزوير من دفع الغرامة المحكوم بها ابتداءيا	—	١٧٠
اذا تصالح مع خصمه اثناء نظر الاستئناف أو ترك	—	١٧٠
الخصومة فيه	—	١٧٠

الموضوع	رقم المادة	رقم الصفحة
هل يجوز استئناف الحكم الصادر بغرامة التزوير	—	١٧١
لا يجوز الحكم بمصاريف الادعاء بالتزوير الا مع الحكم الصادر في الموضوع	—	١٧١
لا يجوز الحكم في الادعاء بالتزوير في الموضوع معا	—	١٧١
وجوب اطلاق المحكمة على الورقة المطعون عليها بالتزوير	—	١٧١
هل يجوز الحكم برد وبطلان الحرر المطعون عليه بالتزوير	—	١٧١
رغم ان المنسوب له التوقيع عليه هو الذي ارتكب التزوير	١٧٢، ٦٥٤	—
احكام النقض	—	١٧٢
انهاء اجراءات الادعاء بالتزوير	٥٧	١٧٧
هل يملك الخصم تجديد التمسك بالورقة التي سبق له النزول عن التمسك بها	—	١٧٨
هل يجوز النزول عن الورقة امام محكمة الاستئناف	—	١٧٩
يجوز ان يكون النزول عن التمسك بالورقة صريحا او ضمنيا	—	١٧٩
الشروط التي يتعين توافرها في الشخص الذي ينزل عن التمسك بالورقة	—	١٧٩
يجوز التنازل عن التمسك بالورقة في مذكرة تقديم للمحكمة في فترة حيز الدعوى للحكم في الميعاد الذي حدته المحكمة	—	١٧٩
احكام النقض	—	١٨٠
هل يجوز تجزئة دعوى التزوير	—	١٨٢
احكام النقض	—	١٨٢
هل يجوز استئناف الحكم الصادر في الادعاء بالتزوير	—	١٨٣
احكام النقض	—	١٨٣
تقدير قيمة دعوى التزوير الفرعية والطعن بالانكار	—	١٨٥
احكام النقض	—	١٨٦
حق المحكمة في الحكم بتزوير الورقة من تلقاء نفسها	٥٨	١٨٦
احكام النقض	—	١٨٨
دعوى التزوير الاصلية	٥٩	١٩١
لا يشترط في دعوى التزوير الاصلية التقرير بالطعن بالتزوير ولا اعلان شواهد	—	١٩١
تقدير قيمة الدعوى	—	١٩٢
احكام النقض	—	١٩٢
لا يختص القاضي المستعجل بالفصل في دعوى التزوير الاصلية او الفرعية	—	١٩٦



الموضوع	رقم المادة	رقم الصفحة
احكام النقض	—	١٩٦
التوقيع على بياض	—	١٩٧
هل تنقيد المحكمة الجنائية في واقعة اثبات تسليم الورقة		
على بياض بقواعد الاثبات في المواد المدنية	—	١٩٨
احكام النقض المدنية	—	١٩٨
احكام النقض الجنائية	—	٢٠٠
هل يجوز التصالح في دعوى التزوير	—	٢٠٠
مقدمه في شهادة الشهود	—	٢٠١
الشهادة المباشرة والشهادة السماعية والشهادة بالتسامع		
والشهادة بالشهرة	—	٢٠١
ما الذي تتميز به الشهادة	—	٢٠٢
الشهادة في الشريعة الاسلامية وما يشترط فيها	—	٢٠٣
انواع الشهادة في الشريعة	—	٢٠٥
حجية الشهادة في الشريعة	—	٢٠٥
شهادة الاستكشاف واحوال القضاء بها	—	٢٠٦
احكام النقض يصدد الشهادة في الشريعة	—	٢٠٧

### الباب الثالث

#### شهادة الشهود

الاحوال التي يجوز فيها الاثبات بشهادة الشهود	٦٠	٢٢٥
لمادة المقابلة في القانون المدني والمقارنة بين النصين	—	٢٢٥
مدى تطبيق النص الجديد من حيث الزمان	—	٢٢٦
التصرفات التي تسرى عليها المادة	—	٢٢٦
اثبات الوفاء	—	٢٢٩
ما يشترط لتطبيق قاعدة وجوب الاثبات بالكتابة	—	٢٣٠
هناك حالات يقوم فيها الى جانب التصرف القانوني عمل		
مادى لا سبيل لاثباته الا بالبيينة	—	٢٣١
عدم تقيد الغير في اثبات التصرف القانوني بالكتابة	—	٢٣١
الاثبات في المواد التجارية	—	٢٣٢
هل تعتبر قاعدة الاثبات بالكتابة متعلقة بالنظام العام	—	٢٣٢
هل يجوز للمحكمة ان تخالف قواعد الاثبات من تلقاء		
نفسها	—	٢٣٤

الموضوع	رقم المادة	رقم الصفحة
احكام النقض	—	٢٣٤
ما لايجوز اثباته بشهادة الشهود ولو لم تزد القيمة على		
عشرين جنيها	٦١	٢٤٩
اثبات تاريخ المحرر	—	٢٥١
وجوب الاثبات بالكتابة فيما يخالف الكتابة او يجاوزها		
يكون في العلاقة ما بين المتعاقدين	—	٢٥١
طريقة اثبات التحايل على القانون	—	٢٥٢
اثبات الوفاء	—	٢٥٢
الاثبات بالبينة في حالة الاحتيال على القانون مقصور على		
من كان الاحتيال موجها ضد مصلحته	—	٢٥٢
احكام النقض	—	٢٥٤
جواز الاثبات بشهادة الشهود في حالة وجود مبدأ ثبوت		
بالكتابة	٦٢	٢٦٥
الشروط الواجب توافرها في مبدأ الثبوت بالكتابة	—	٢٦٦
لا تخضع المحررات التي تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة لقاعدة		
ثبوت التاريخ	—	٢٦٧
التاريخ الذي يحمله مبدأ ثبوت بالكتابة لا يعتبر حجة على		
الغير بصفة مطلقة	—	٢٦٧
لا يجوز رفض اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة لخلوها		
من بيانات معينة لو توافرت لكونت دليلا كاملا	—	٢٦٨
انواع المحررات التي يصح أن تجعل الامر المطلوب اثباته		
قريب الاحتمال	—	٢٦٩
مجرد تمسك الخصم بمبدأ الثبوت بالكتابة لا يكفي بل يجب		
أن يطلب استكمال شهادة الشهود وحكم نقض حديث		
قضى بعكس ذلك	—	٢٧٠
القاعدة التي توجب الكتابة في اثبات ما يخالف الكتابة		
لا تسرى بشأن مبدأ الثبوت بالكتابة	—	٢٧٠
اتخاذ الاقرار الموصوف أو المركب كمقدمة دليل كتابي يجيز		
تجزئته واعتبار ما اجتزى منه مبدأ ثبوت بالكتابة	—	٢٧٠
احكام النقض	—	٢٧٠
المانع من الحصول على الكتابة	٦٣	٢٧٦
مجال الاستثناء المنصوص عليه في المادة	—	٢٧٨
المانع المادي	—	٢٧٨
التصرفات القانونية التي يوجب القانون افراغها في محرر		

الموضوع	رقم المادة	رقم الصفحة
رسمى لا تسرى عليها هذه المادة	—	٢٧٩
المانع الادبى	—	٢٧٩
التفرقة بين المانع الادبى والحياء والنوق أو اللياقة	—	٢٨٠
لا يقتصر ما يثبت المدعى على سبق وجود السند بل عليه	—	
أن يثبت أيضا مضمونه	—	٢٨١
للمدين أيضا اثبات ضياع ايصال بالوفاء بسبب قهرى	—	٢٨٢
ضياع السند من الامين أو الوكيل	—	٢٨٢
اتفاق المتعاقدين على أن يكون الاثبات بينهما بالكتابة ثم	—	
ضياع السند المثبت للتصرف القانونى	—	٢٨٢
ينبغى أن يتمسك صاحب المصلحة بوجود المانع ولا يجوز	—	
للمحكمة أن تأخذ به من تلقاء نفسها	—	٢٨٣
احكام النقض	—	٢٨٣
عمر تسمع شهادته أمام المحكمة	٦٤	٢٨٧
احكام النقض	—	٢٨٨
شهادة الموظفين والمكلفين بخدمة عامة	٦٥	٢٨٨
احكام النقض	—	٢٨٩
من لا يجوز لهم اداء الشهادة	٦٦	٢٨٩
أثر ادلاء المتنوع من الشهادة بشهادته أمام المحكمة	—	٢٩٠
عدم جواز شهادة احد الزوجين على الآخر	٦٧	٢٩٠
لم ير الشارع محلا لقياس الخطبة على الزوجية	—	٢٩١
احكام النقض	—	٢٩١
يجب على الخصم أن يبين الوقائع التى يراد اثباتها	—	
بشهادة الشهود	٦٨	٢٩١
يكون طلب الاثبات بالشهود فى أية حالة كانت عليها	—	
الدعوى	—	٢٩٢
الشروط التى يجب توافرها للاحالة على التحقيق	—	٢٩٢
احكام النقض	—	٢٩٤
يجب على محكمة الموضوع فى حالة رفضها طلب احالة	—	
الدعوى للتحقيق أن تبين فى حكمها سبب ذلك متى كان	—	
التحقيق حائزا	—	٢٩٨
الحالات التى يجوز فيها للمحكمة رفض طلب التحقيق رغم	—	
أنه جائز	—	٢٩٨
حق الخصم فى نفي ما اثبتته خصمه	٦٩	٢٩٩
الجزاء على مخالفة المادة هو البطلان	—	٣٠٠



الموضوع رقم المادة رقم الصفحة

٣٠٠	—	بطلان تحقيق الاثبات لا يؤثر في ذاته في صحة تحقيق النفي والعكس صحيح
٣٠٠	—	التمسك ببطلان التحقيق لا يجسدي إذا لم يركز الحكم الموضوعي على نتيجته
٣٠٠	—	هل يجوز التمسك ببطلان التحقيق أمام محكمة ثاني درجة إذا كان لم يسبق التمسك به أمام محكمة أول درجة
٣٠١	—	حق الخصم في نفي ما أثبته خصمه ليس واجباً عليه بل رخصة له
٣٠١	—	احكام النقض
٣٠٢	٧٠	حق المحكمة في أن تأمر بالاثبات بشهادة الشهود من تلقاء نفسها
٣٠٢	—	احكام النقض
٣٠٤	٧١	ما يجب ان يتضمنه منطوق الحكم الصادر بالاثبات بشهادة الشهود
٣٠٥	—	انتقال المحكمة للاطلاع على ملف دعوى أخرى
٣٠٥	—	الحكم الصادر باجراء التحقيق لا يلزم تسببيه مالم يتضمن قضاء قطعياً
٣٠٥	—	يتعين تسبيب الحكم اذا فصل في شق قطعي
٣٠٦	—	احكام النقض
٣٠٧	٧٢	الاصل سماع الشهود امام المحكمة والاستثناء انتداب احد قضااتها لاجرائه
٣٠٧	٧٢	كيفية سماع الشهود
٣٠٧	—	سماع شهود الاثبات والنفي في جلسة واحدة اقرب الى تحقيق العدالة
٣٠٨	—	احكام النقض
٣٠٩	٧٤	حق المحكمة في مد ميعاد التحقيق
٣٠٩	—	مد ميعاد التحقيق أكثر من مرة لا يترتب عليه البطلان
٣١٠	٧٥	عدم جواز سماع الشهود بعد انقضاء ميعاد التحقيق
٣١٠	—	انتهاء ميعاد التحقيق لا يمنع المحكمة من ان تصدر حكماً جديداً بالاحالة للتحقيق
٣١١	—	احكام النقض
٣١١	٧٦	متى يسقط حق الخصم في الاستشهاد بالشاهد
٣١٢	—	احكام النقض
٣١٢	٧٧	ما يترتب على رفض الشاهد الحضور استجابة لدعوة الخصم

الموضوع	رقم المادة	رقم الصفحة
تفريم الشاهد والامر بضبطه واحضاره	٧٨	٣١٢
اقالة الشاهد من الغرامة	٧٩	٣١٣
الجزاء الذى يوقع على الشاهد فى حالة امتناعه عن اداء اليمين او الاجابة	٨٠	٣١٣
انتقال القاضى المنتدب لسماع اقوال الشاهد الذى يمنعه عذر عن الحضور	٨١	٣١٤
عدم جواز رد الشاهد	٨٢	٣١٤
لم يمنع القانون من الاخذ باقوال الشاهد مهما كانت درجة قرابته للخصم وفى هذا يختلف عن قواعد الشريعة الاسلامية	—	٣١٥
احكام النقض	—	٣١٥
كيف يؤدى الشهادة من لا قدرة له على الكلام	٨٣	٣١٦
يؤدى كل شاهد شهادته بغير حضور من لم تسمع شهادته من الشهود	٨٤	٣١٦
سماع المحكمة شهادة الشهود مجتمعين	—	٣١٧
احكام النقض	—	٣١٧
البيانات التى يجب على الشاهد ان يذكرها عن نفسه وعن صلته بالخصوم	٨٥	٣١٧
وجوب حلف الشاهد اليمين وصيغة الحلف	٨٦	٣١٧
للمحكمة ان توجه تهمة شهادة الزور للشاهد	—	٣١٩
النصوص التى وردت فى قانون العقوبات عن شهادة الزور	—	٣١٩
ممن توجه الاسئلة للشاهد وكيفية الاجابة عنها	٨٧	٣٢٠
احكام النقض	—	٣٢٠
عدم جواز توجيه الخصم اسئلة للشاهد بعد الانتهاء من استجوابه الا باذن من المحكمة	٨٨	٣٢١
حق المحكمة فى توجيه اسئلة مباشرة للشاهد	٨٩	٣٢١
الاصل ان تؤدى الشهادة مشافهة ما لم تأذن المحكمة الاستعانة بمذكرات	٩٠	٣٢١
اثبات شهادة الشهود فى المحضر	٩١	٣٢١
ما يترتب على امتناع الشاهد عن التوقيع على شهادته	—	٣٢١
تقدير مصروفات الشهود	٩٢	٣٢١
بيانات محضر التحقيق	٩٣	٣٢٢
حق الخصوم فى الاطلاع على محضر التحقيق	٩٤	٣٢٢
تحديد جلسة لنظر الدعوى بعد الانتهاء من التحقيق	٩٥	٣٢٣

الموضوع	رقم المادة	رقم الصفحة
فحص اوجه بطلان التحقيق التي يتقدم بها الخصوم للمحكمة	—	٣٢٣
احكام النقض	—	٣٢٥
فحص شهادة الشهود وتقديرها	—	٣٢٧
اتفاق الطرفين على أن يشهدا شخصا معينا لا يشل سلطة	—	٣٢٧
قاضي الموضوع فلا يتقيد بشهادة هذا الشاهد	—	٣٢٧
محكمة الموضوع غير ملزمة بإبداء أسباب عدم اطمئنانها	—	٣٢٧
لاقوال الشهود الا انها اذا اوردت اسبابا تعين ان	—	٣٢٧
تكون سائغة	—	٣٢٧
قضاء محكمة الاستئناف باحالة الدعوى للتحقيق من	—	٣٢٧
جديد لا يعد اطراحا لاقوال شهود محكمة أول درجة	—	٣٢٧
يجوز للمحكمة الاستئنافية ان تستنتج من اقوال الشهود	—	٣٢٨
ما يخالف ما استخلصته محكمة أول درجة	—	٣٢٨
تحقيق المحكمة واقعة معينة بشهادة الشهود ولا يمنعها	—	٣٢٨
من الاعتماد على اقوالهم في اثبات واقعة أخرى	—	٣٢٨
طلب التحقيق بشهادة الشهود جائز تقديمه في أية حالة	—	٣٢٨
تكون عليها الدعوى	—	٣٢٨
احكام النقض	—	٣٢٨
الدعوى الاصلية بطلب سماع شهادة شاهد	٩٦	٣٢٦
شروط طلب التحقيق بدعوى اصلية	—	٣٢٧
اذا أمر القاضي المستعجل بسماع شهود المدعى فلا يعتبر	—	٣٢٨
ذلك قضاء منه بأن الواقعة المراد اثباتها مما يجوز	—	٣٢٨
اثباتها بشهادة الشهود	—	٣٢٨
يتحدد اختصاص قاضي الامور المستعجلة محليا بنظر	—	٣٢٨
الدعوى بموطن المدعى عليه	—	٣٢٨
متى يجوز تسليم صورة من محضر تحقيق هذه الدعوى	٩٧	٣٢٨
ما يجب اتباعه في تحقيق هذه الدعوى	٩٨	٣٢٩

#### الباب الرابع القرائن وحجية الامر المقضي الفصل الاول القرائن

ارجه الشبه والخلاف بين القرائن وحجية الامر المقضي	—	٣٤٠
القرينة القانونية	٩٩	٣٤٠



الموضوع	رقم المادة	رقم الصفحة
أساس القرينة القانونية	—	٣٤٠
القرائن نوعان قانونية وقضائية	—	٣٤١
توافر الشروط التي يتطلبها القانون لقيام القرينة مسألة	—	٣٤٢
قانونية يخضع فيها قاضي الموضوع لرقابة محكمة النقض	—	٣٤٢
القرينة القانونية تتقل عبء الاثبات أو تغني نهائيا عن الاثبات	—	٣٤٢
القرائن القانونية نوعان بسيطة وقاطعة	—	٣٤٢
القرينة القانونية البسيطة يجوز نقضها وطرق ذلك	—	٣٤٢
اقتران الزوج بأخرى قرينة على اضراره بالزوجة التي	—	٣٤٢
في عصمته	—	٣٤٢
القرائن القانونية القاطعة لا يجوز نقض دلالتها	—	٣٤٢
بيان ما اذا كانت القرينة القانونية بسيطة أو قاطعة مسألة	—	٣٤٢
قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض	—	٣٤٢
الحكم بجواز نقض القرينة يخضع لرقابة محكمة النقض	—	٣٤٢
القاعدة هي جواز نقض القرينة القانونية بالدليل العكسي	—	٣٤٢
والاستثناء هو عدم جواز ذلك	—	٣٤٢
احكام النقض	—	٣٤٤
القرائن القضائية وسلطة القاضي في استنباطها	١٠٠	٣٥١
اثر اقامة القاضي حكمه على عدة قرائن	—	٣٥٢
لا يجوز أن يثبت بالقرائن القضائية الا ما يجوز اثباته بالبينة	—	٣٥٤
يجوز للقاضي أن يرفض طلب الاثبات بشهادة الشهود اذا	—	٣٥٤
توافرت في الدعوى القرائن القضائية	—	٣٥٤
احكام النقض	—	٣٥٤
يجوز للمحكمة أن تبني حكمها على قرينة واحدة	—	٦٥٤، ٣٦٦
القرائن في الشريعة الاسلامية	—	٣٦٦
احكام النقض	—	٣٦٧

## الفصل الثاني

### حجية الامر المقضي

حجية الاحكام	١٠١	٣٦٩
المقارنة بين النص الجديد والنص القديم	—	٣٦٩
التمييز بين حجية الامر المقضي وقوة الامر المقضي	—	٣٧٠
حجية الامر المقضي لا تمنع من الطعن في الحكم	—	٣٧٠

الموضوع	رقم المادة	رقم الصفحة
تثبت للحكم حجيته سواء اكان صادرا في طلبات اصلية		
أو عارضة أو عند التدخل أو اختصام الغير	٢٧٠	—
الشروط الواجب توافرها حتى تثبت للحكم حجيته	٢٧١	—
حجية محضر الصلح الذي توثقه المحكمة	٢٧٢	—
ثبوت الحجية للحكم ولو كانت المحكمة التي اصدرته		
اخطأت في تطبيق القانون	٢٧٣	—
اجزاء الحكم التي تثبت لها الحجية	٢٧٣	—
الشروط الواجب توافرها في الحق المدعى به	٢٧٥	—
الشرط الاول اتحاد الخصوم	٢٧٥	—
العبرة في اتحاد الخصوم ان يكون اتحاديهم بصفاتهم		
لا باشخاصهم	٦٥٤, ٢٧٥	—
الحكم حجة على الخلف ايضا	٢٧٦	—
حجية الحكم على الوارث	٢٧٦	—
حجية الحكم على المدينين المتعدين	٢٧٦	—
حجية الحكم على الخصم الذي ادخل في الدعوى ولم		
توجه له طلبات	٢٧٧	—
الشرط الثاني اتحاد المحل أو الموضوع	٢٧٨	—
العبرة بطلبات الخصوم التي فصل فيها الحكم	٢٧٨	—
الحكم في شيء حكم فيما يتفرع عنه	٢٧٨	—
الحكم في الملحقات حكم في الاصل	٢٧٨	—
الحكم في الجزء حكم في الكل اذا كان قد اقتضى البحث		
في الاصل أو في الكل	٢٧٨	—
الحكم في صفة عارضة ليس له حجية	٢٧٩	—
تتوافر وحدة المحل في الدعويين متى كان الاساس فيهما		
واحدا حتى ولو تغيرت الطلبات فيهما	٢٧٩	—
لا يعتبر الموضوع متغيرا اذا اصابه زيادة أو نقص	٢٨٠	—
ضوابط تعيين اتحاد الموضوع واختلافه	٢٨٠	—
الشرط الثالث هو اتحاد السبب	٢٨٠	—
السبب هو المصدر القانوني للحق المدعى به	٢٨٠	—
قد ينشأ عن السبب الواحد دعويان . اثر ذلك	٢٨٠	—
ما يمنع المطالبة به قضاء بطريق الدعوى يمنع نفيه بطريق		
السدفع	٢٨١	—
يجب التمييز بين السبب في الدعوى وبين الادلة	٢٨١	—

الموضوع	رقم المادة	رقم الصفحة
يجب التمييز بين السبب في الدعوى والحجج القانونية التي تبرره	—	٣٨١
إذا بنى الخصم طلبه على سببين فالعبرة بحقيقة الشيء المقضى به	—	٣٨٢
يجب التمييز بين سبب الدعوى وبطلانها	—	٣٨٢
السبب في دعاوى البطلان واختلاف الفقهاء بشأنها	—	٣٨٢
الاتجاه السابق للدائرة المدنية بمحكمة النقض	—	٣٨٣
رأى الدائرة الجنائية لمحكمة النقض	—	٣٨٤
الاتجاه الحديث للدائرة المدنية بمحكمة النقض	—	٣٨٤
لا يترتب على رفض دعوى البطلان منع الخصوم من رفع دعوى جديدة بطلب فسخ العقد	—	٣٨٥
كما تتعدد دعاوى البطلان بتعدد أسباب البطلان تتعدد دعاوى الفسخ	—	٣٨٥
إذا لم يتمسك الخصم بأي سبب من أسباب البطلان وحكم ضده في موضوع الدعوى فلا يجوز له أن يدفع دعوى ببطلان التصرف	—	٣٨٥
تغيير السبب أو الإضافة إليه يستوجب اقتضاء الحجية في نطاق السبب الجديد	—	٣٨٦
حجية الشيء المحكوم فيه لا تحول دون تصحيح خطأ مادي وقع في الحكم	—	٣٨٦
حجية الأحكام المستعجلة	—	٣٨٦
حجة الأحكام التي تنشأ الحالة المدنية والأحكام التي تقررها	—	٣٨٧
قضاء المحكمة الدستورية بتعيين محكمة مختصة لنظر النزاع يسبغ الولاية من جديد على هذه المحكمة ولو كانت قد أصدرت قبل ذلك حكماً فيها بعدم اختصاصها	—	٣٨٧
فتاوى الجمعية العمومية بقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ليست لها حجية	—	٣٨٨
القرارات التي تصدرها اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي تعتبر أحكاماً قضائية	—	٣٨٩
الأمر بتوقيع الحجز التحفظي لا يعد حكماً	—	٣٨٩
حجية الأحكام المؤقتة	—	٣٨٩
أثر قبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابق الفصل فيها	—	٣٩٠



الموضوع	رقم المادة	رقم الصفحة
رفع أكثر من دعوى متحدتين في الخصوم والموضوع والسبب قبل أن يصبح الحكم الصادر في أحدهما نهائيا	—	٣٩٠
احكام النقض الخاصة باشتراط ان يكون الحكم صادرا من محكمة مختصة	—	٣٩١
احكام النقض الخاصة باشتراط ان يكون الحكم قطعيا	—	٣٩٨
احكام النقض المدنية الخاصة باشتراط ان يكون الحكم نهائيا	—	٤٠٠
احكام النقض الجنائية الخاصة باشتراط ان يكون الحكم نهائيا	—	٤٠٢
احكام النقض التي تتضمن المبدأ الخاص بتقيد المحكمة المحال اليها الدعوى وحجية حكم عدم الاختصاص والاحالة	—	٤٠٢
احكام النقض الخاصة بصسودر الحكم في مسألة اولية او اساسية	—	٤٠٣
احكام النقض الصادرة بشأن اجزاء الحكم التي تثبت لها الحجية	—	٤١٠
احكام النقض الصادرة في اتحاد الخصوم	—	٤١٨
احكام النقض القديمة الصادرة في المواجهة واختلافها في هذا الشأن واستقرارها في المبادئ الحديثة	—	٤١٩
الاحكام الصادرة في اتحاد المحل	—	٤٢٩
احكام النقض الصادرة في اتحاد السبب من الدائرة المدنية	—	٤٤١
احكام النقض الصادرة في اتحاد السبب من الدائرة الجنائية	—	٤٤٦
احكام النقض الصادرة في حجية الاحكام المؤقتة	—	٤٤٧
احكام النقض الصادرة في حجية الحكم المستعجل	—	٤٤٩
احكام النقض التي تتضمن المبدأ الخاص بصودر حكيم في موضوع واحد وبين نفس الخصوم وعن ذات السبب وذلك قبل ان يصبح احدهما نهائيا	—	٤٥٠
حجية الاحكام اقوى من النظام العام	—	٤٥١
جواز النزول عن الحكم بعد صدوره	—	٤٥٢
احكام النقض	—	٤٥٢
حجية الاحكام الصادرة في مسائل الاحوال الشخصية	—	٤٥٢
حجية الحكم الصادر من قاضي غير مسلم على مسلم في مسألة من مسائل الاحوال الشخصية	—	٤٥٤
احكام النقض	—	٤٥٩

الموضوع	رقم المادة	رقم الصفحة
حجية الحكم الباطل والحكم المعلوم	—	٤٦٢
احكام النقض	—	٤٦٣
حجية الحكم الصادر من محكمة النقض بنقض الحكم		
الطعون فيه	—	٤٦٤
احكام النقض	—	٤٦٦
حجية امر الاداء	—	٤٦٩
احكام النقض	—	٤٦٩
حجية الحكم الصادر من محكمة الاستئناف او من محكمة		
التظلم بوقف النفاذ المعجل	—	٤٧٠
احكام النقض	—	٤٧١
حجية الاوامر على العرائض	—	٤٧١
احكام النقض	—	٤٧٢
تقييد القاضي المدني بالحكم الجنائي	١٠٢	٤٧٢
حجية الحكم الصادر في جريمة الاتلاف باهمال وتعديل		
قانون العقوبات بشأنها	—	٤٧٤
حجية الحكم الصادر من المحكمة الجنائية بالبراءة واختلاف		
الفقهاء في هذا الصدد ورأى محكمة النقض	—	٤٧٥
يشترط في الحكم الجنائي الذي يتقيد به القاضي المدني ان		
يكون نهائيا وصائرا في الموضوع	—	٤٧٦
محكمة النقض لم تكتف بان يكون الحكم الجنائي نهائيا بل		
اشترطت بالاضافة الى ذلك ان يكون الحكم باتا	—	٤٧٧
حجية الاحكام الصادرة من القضاء العسكري	—	٤٧٧
يشترط لتقيد القاضي المدني بالحكم الجنائي ان يصدر الحكم		
الجنائي قبل ان يفصل نهائيا في الدعوى المدنية	—	٤٧٧
الحكم المدني النهائي الذي يصدر قبل الفصل في الدعوى		
الجنائية لا يقيد المحكمة الجنائية	—	٤٧٧
ليست قاعدة حجية الحكم الجنائي قاصرة على الدعاوى		
المدنية البحتة بل تمتد هذه الحجية الى الدعاوى المختلفة	—	٤٧٨

الموضوع	رقم المادة	رقم الصفحة
حجية الحكم الجنائي مطلقة على خلاف الحكم الصادر في الدعوى الجنائية	—	٤٧٨
حجية قرار النيابة وقرار قاضي الحيازة وحكم محكمة الجنح في دعاوى الحيازة	—	٤٧٩
احكام النقض	—	٤٨٢
اولا : الاحكام الصادرة من الدائرة المدنية	—	٤٨٢
ثانيا : الاحكام الصادرة من الدائرة الجنائية	—	٥٠٤
الباب الخامس • الاقرار واستجواب الخصوم	—	٥١٥
الفصل الاول • الاقرار	—	٥١٥
مقدمة في الاقرار	—	٥١٥
الاقرار الصريح والاقرار الضمني	—	٥١٥
يعتبر الاقرار صحيحا ولو لم يذكر له سبب	—	٥١٦
يجب عدم الخلط بين المحرر المكتوب المعد مقدما لاثبات		
تصرف انشائي وبين الاقرار المكتوب	—	٥١٦
يجوز ان يكون الاقرار الصريح شفويا	—	٥١٦
يجب ان يصدر الاقرار القضائي من احد الخصوم في الدعوى	—	٥١٧
القرار يعتبر عملا من اعمال التصرف	—	٥١٧
لا يجوز للوكيل الاقرار عن موكله الا اذا كان مفوضا في ذلك		
بنص خاص	—	٥١٧
احكام النقض	—	٥١٨
الاقرار القضائي	١٠٣	٥١٩
الاقرار القضائي اما ان يكون شفويا واما ان يكون كتابة	—	٥١٩
يجب ان يتوفر في الاقرار القضائي شرطان	—	٥١٩
هل يتعين صدور الاقرار القضائي امام محكمة مختصة		
بنظر الدعوى	—	٥١٩
الغاء الحكم السابق لا يؤثر في صحة الاقرار القضائي الذي تم في الخصومة التي صدر فيها هذا الحكم الذي		



الموضوع	رقم المادة	رقم الصفحة
الغنى بعدئذ	—	٥٢٠
صدور اقرار قضائى امام محكمة الدرجة الاولى يلزم	—	٥٢٠
محكمة الدرجة الثانية	—	٥٢٠
الاقرار القضائى الصادر فى الدعوى المستعجلة لا يعتبر	—	٥٢٠
قضائيا امام المحكمة الموضوعية	—	٥٢١
عدم توافر شروط الاقرار القضائى لا يحول دون اعتباره	—	٥٢١
اقرارا غير قضائى	—	٥٢١
يقبل الاقرار فى اية حالة تكون عليها الدعوى امام محكمة	—	٥٢١
الموضوع	—	٥٢١
لا يشترط لصحة الاقرار القضائى ان يتم فى مواجهة المقر له	—	٥٢١
لا يشترط لصحة الاقرار القضائى قبول المقر له	—	٥٢٢
لا يؤثر فى الاقرار فقد المقر له صفته بعد حصول الاقرار	—	٥٢٢
لا يضير الاقرار ان يأخذ شكلا آخر	—	٥٢٢
احكام النقض	—	٥٢٢
حجية الاقرار	١٠٤	٥٢٦
تجزئة الاقرار	—	٥٢٧
الاقرار البسيط	—	٥٢٧
الاقرار الموصوف	—	٥٢٧
الاقرار المركب	—	٥٢٨
سواء اكان الاقرار موصوفا او مركبا فانه يجوز للمدعى	—	٥٢٨
ان يثبت ان الواقعة المضافة غير صحيحة	—	٥٣٠
يجوز التمسك بالاقرار باعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة متى	—	٥٣٠
كان من شأنه ان يجعل الواقعة المدعى بها قريبة الاحتمال	—	٥٣٠
مدى رقابة محكمة النقض على الاقرار	—	٥٣٠
الاقرار غير القضائى	—	٥٣١
أوجه الشبه والاختلاف بين الاقرار القضائى والاقرار	—	٥٣١
غير القضائى	—	٥٣١
طريقة اثبات صدور الاقرار الشفوى غير القضائى	—	٥٣١

الموضوع	رقم المادة	رقم الصفحة
حجية الاقرار الشفوي غير القضائي	—	٥٣٢
الاثـر القانوني للاقرار غير القضائي واختلاف الفقـه	—	٥٣٢
بشأنه وبشأن ما اذا كان يجوز تجزئته	—	٥٣٣
الاقرار في الشريعة الاسلامية	—	٥٣٣
الاقرار يكون باللفظ صراحة او دلالة	—	٥٣٣
قد يكون الاقرار بالاشارة الا في حالات استثنائية	—	٥٣٣
الاقرار قد يكون بالكتابة كما يكون بالاشارة	—	٥٣٣
العبرة في الاقرار المكتوب بالاشهاد عليه	—	٥٣٣
السكوت في بعض المواضع يجعل الساكت مقرا بالحق	—	٥٣٣
الحالات التي لا يعتبر فيها السكوت اقرارا	—	٥٣٤
شروط صحة الاقرار في الشريعة	—	٥٣٥
تجزئة الاقرار في الشريعة	—	٥٣٦
اثـر الاقرار في الشريعة	—	٥٣٦
الاقرار بالنسب	—	٥٣٦
احكام النقض في الاقرارين القضائي وغير القضائي	—	٥٣٨
منازعة الخصم في بعض الوقائع وعدم منازعته في البعض	—	٥٣٨
الاخر لا يعتبر اقرارا ضمنيا بها كما ذهب محكمة	—	٥٣٨
النقض	—	٥٤١
احكام النقض في الاقرار في الشريعة الاسلامية	—	٥٤٨

## الفصل الثاني

### استجواب الخصوم

حق المحكمة في استجواب الخصم الحاضر وللخصم ان	١٠٥	٥٥٥
يطلب استجواب خصمه	—	٥٥٥
الاستجواب جائز امام المحاكم على اختلاف انواعها	—	٥٥٥
ودرجاتها وفي اية حالة كانت عليها الدعوى	—	٥٥٥
يجوز اجراء الاستجواب امام الحكـمين	—	٥٥٥

الموضوع	رقم المادة	رقم الصفحة
يجب ان يقدم طلب الاستجواب قبل اقفال باب المرافعة في الدعوى	—	٥٥٥
الحالات التي لا يجوز فيها الامر بالاستجواب	—	٥٥٥
حق المحكمة في العدول عن الاستجواب	—	٥٥٦
الحكم بالاستجواب ليس مؤداه اهدار وسائل الاثبات الاخرى	—	٥٥٦
لا يجوز استجواب من ليس خصما في الدعوى	—	٥٥٦
احكام النقض	—	٥٥٦
حق المحكمة في استدعاء الخصم لاستجوابه	١٠٦	٥٥٨
كيفية استجواب عديم الاهلية او ناقصها والاشخاص الاعتبارية	١٠٧	٥٥٩
استجواب الصبي المميز واثره	—	٥٥٩
حق المحكمة في رفض طلب الاستجواب	١٠٨	٥٦٠
يتعين على المحكمة ان تذكر الاسباب السائغة لرفض طلب الاستجواب	—	٥٦٠
احكام النقض	—	٥٦٠
كيف توجه الاسئلة في الاستجواب	١٠٩	٥٦١
لا يتوقف الاستجواب على حضور من طلبه من الخصوم	١١٠	٥٦١
كيفية تدوين الاستجواب	١١١	٥٦١
جواز نذب المحكمة احد قضاتها للاستجواب وحالته	١١٢	٥٦١
يجوز انتداب القاضي الجزئي الذي يقع في دائرته المطلوب استجوابه لاجراء الاستجواب ومبرراته	—	٥٦١
جزاء تخلف الخصم عن الحضور للاستجواب بغير عذر	١١٣	٥٦٢
المواقف الخمسة التي يتخذها الخصم ازاء طلب الاستجواب	—	٥٦٢
احكام النقض	—	٥٦٣

## الباب السادس

### اليمين

جواز توجيه اليمين الحاسمة وردها وشروطها	١١٤	٥٦٤
---	-----	-----



الموضوع	رقم المادة	رقم الصفحة
توجيه اليمين تصرف قانوني ويجب ان يكون خاليا من عيوب الارادة	—	٥٦٤
سلطة القاضي في رفض طلب توجيه اليمين	—	٥٦٤
رد اليمين الحاسمة بمثابة توجيه لها	—	٥٦٥
التوكيل في رد اليمين	—	٥٦٥
احكام النقض	—	٥٦٦
محكمة النقض في احكامها الحديثة خففت من التشدد في قوة الدليل على كيدية اليمين	—	٥٦٧
لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة على واقعة مخالفة للنظام	—	٥٦٧
العام	١١٥	٥٦٧
مرضوع اليمين	—	٥٦٨
يشترط في موجه اليمين ان يكون صاحب صفة في الدعوى	—	٥٦٩
لا يصح توجيه اليمين الى شخص زالت عنه صفة في الدعوى	—	٥٦٩
يجب توجيه اليمين بذات الصفة التي اقام بها الخصم دعواه	—	٥٦٩
ممن توجه اليمين في حالة تعدد المكلفين بالاثبات	—	٥٧٠
اثر اليمين على المدين المتضامن اذا حلفها مدين اخر متضامن	—	٥٧٠
تعدد اطراف الخصومة الموجه اليه اليمين في دعوى لا تقبل التجزئة	—	٥٧٠
ليس هناك ما يمنع من توجيه اليمين من جانب بعض الخصوم دون البعض الآخر او الى بعضهم دون البعض الاخر	—	٥٧٠
لا يجوز توجيه اليمين عن واقعة لا تدخل في نطاق الدعوى	—	٥٧١
اهلية توجيه اليمين	—	٥٧١

الموضوع	رقم المادة	رقم الصفحة
لا يجوز التوكيل في حلف اليمين	—	٥٧١
اهلية من توجه اليه اليمين	—	٥٧١
إذا كان الخصم شخصا معنويا وجهت اليمين الى من يمثله	—	٥٧١
يجوز توجيه اليمين الحاسمة في اية حالة كانت عليها الدعوى	—	٥٧١
لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة امام القضاء المستعجل	—	٥٧٢
متى يجوز توجيه اليمين الحاسمة لاثبات ما يخالف	—	٥٧٢
الثابت في المحررات الرسمية	—	٥٧٢
احكام النقض	—	٥٧٢
الرجوع في اليمين	١١٦	٥٧٤
عدم جواز اثبات كذب اليمين واذا ثبت كذب اليمين بحكم جنائي فان للخصم الذي اصابه ضرر منها ان يطالب بالتعويض	١١٧	٥٧٥
لا يؤثر ثبوت كذب اليمين بحكم جنائي فيما ثبت للحكم المدني من قوة الامر المقضى	—	٥٧٦
لا يفتح صدور الحكم الجنائي بكذب اليمين بابا جديدا للطعن في الحكم المدني	—	٥٧٦
هل يجوز استئناف الحكم الصادر بناء على اليمين	—	٥٧٦
احكام النقض	—	٥٧٧
النكول عن اليمين واثره	١١٨	٥٧٧
النكول عن اليمين يكون ممن وجهت اليه او ردت عليه	—	٥٧٧
الحكم على من نكل كما في حالة الحلف يكون نهائيا لا يجوز الطعن فيه	—	٥٧٧
احكام النقض	—	٥٧٧
اليمين المتممة وحالاتها	١١٩	٥٧٨
احكام النقض	—	٥٧٩
عدم جواز رد اليمين المتممة	١٢٠	٥٨٠

الموضوع	رقم المادة	رقم الصفحة
أثر النكول عن حلف اليمين المتممة	—	٥٨١
لمحكمة الدرجة الثانية سلطة مطلقة في تقدير ادلة الدعوى في		
حالة ما اذا قضت محكمة أول درجة ضد الخصم الذي نكل	—	٥٨١
أوجه الاختلاف بين اليمين المتممة واليمين الخامسة	—	٥٨١
يمين الاستيثاق	—	٥٨٢
يمين التقويم	—	٥٨٢
يمين الاستيثاق وحالاتها الثلاث	—	٥٨٢
احكام النقض	—	٥٨٣
متى يجوز توجيه اليمين المتممة لتحديد قيمة المدعى به	١٢١	٥٨٤
بيان الوقائع موضوع اليمين وصيغتها	١٢٢	٥٨٤
حق المحكمة في تعديل صيغة اليمين	١٢٣	٥٨٥
سلطة المحكمة في تعديل الصيغة يجب ان تقتصر على		
ايضاح عباراتها دون ان تمس موضوعها	—	٥٨٥
لا يصح ان يؤثر توجيه اليمين على مبدأ عدم تجزئة الاعتراف	—	٥٨٥
احكام النقض	—	٥٨٦
حلف اليمين وتكليف الخصم للحضور للحلف في حالة غيابه	١٢٤	٥٨٦
في حالة صدور حكم اليمين في غيبة المكلف بالحلف يجب ان		
يعلن بالجلسة المحددة للحلف على يد محضر	—	٥٨٧
يجب على المحكمة ان تبحث سبب تغيب الموجه اليه اليمين	—	٥٨٧
احكام النقض	—	٥٨٧
منازعة الخصم في جواز توجيه اليمين	١٢٥	٥٨٨
تحكم المحكمة في المنازعة بحكم	—	٥٨٩
احكام النقض	—	٥٨٩
انتقال المحكمة لتحليف من وجهت اليه اليمين	١٢٦	٥٨٩
يتعين على المحكمة تحرير محضر بواسطة كاتب الجلسة		
في حالة الانتقال	—	٥٨٩
صيغة اليمين	١٢٧	٥٨٩



**الموضوع رقم المادة رقم الصفحة**

الخلاف حول جواز ان يطلب الخصم من خصمه عند

٥٨٩	—	الحلف ان يضع يده على المصحف أو الانجيل أو التوراة
٥٩٠	—	لا يجوز التحليف بصيغة الطلاق
٥٩٠	—	الصيغة التي جرى عليها العرف في المحاكم
		لمن يكلف حلف اليمين ان يؤدبها وفقا للاوضاع المقررة في
٥٩٠	١٢٨	بيانته اذا طلب ذلك
٥٩٠	١٢٩	حلف الاخرى
٥٩١	١٣٠	تحرير محضر بحلف اليمين
٥٩١	—	خاتمة ١ - الاتفاق مقدما على عدم توجيه اليمين
٥٩١	—	٢ - توجيه اليمين على سبيل الاحتياط
٥٩٢	—	٣ - اليمين في الشريعة الاسلامية
٥٩٤	—	الخلاف بين حكم اليمين في قانون الاثبات والشريعة
		جواز توجيه اليمين للمرأة في حقوقها الزوجية اذا وصلت
٥٩٤	—	مرحلة البلوغ ولو لم تبلغ الاهلية القانونية
٥٩٤	—	احكام النقض

**الباب السابع**

**المعاينة**

٥٩٥	١٣١	انتقال المحكمة لاجراء المعاينة
		يجب اعلان منطوق قرار المحكمة بالانتقال لاجراء المعاينة
٥٩٥	—	الى من لم يحضر من الخصوم جلسة النطق به
		في المسائل التي تتطلب دراية فنية يجوز للمحكمة
٥٩٦	—	الاستعانة بأحد الخبراء الفنيين اثناء المعاينة
		البطلان المترتب على عدم تحرير محضر بالمعاينة ليس
٥٩٦	—	متعلقا بالنظام العام

الموضوع	رقم المادة	رقم الصفحة
احكام النقض	—	٥٩٦
للمحكمة سماع اقوال الشهود اثناء المعاينة فضلا عن استعانتها بالخبير	١٣٢	٥٩٦
		٥٩٧
طلب انتقال قاضى الامور المستعجلة لاثبات حالة	١٣٣	٥٩٧
يجوز للقاضى المستعجل ندب خبير لاثبات حالة	١٣٤	٥٩٨
قواعد الاختصاص النوعى فى دعوى اثبات الحالة	—	٥٩٨
لا يختص قاضى الامور المستعجلة بطلب اثبات الحالة اذا كانت الواقعة المتفرع عنها الطلب تدخل فى اختصاص القاضى الجنائى	—	٥٩٩
للقاضى المستعجل ندب خبير لاثبات حالة عقار آيل للهدم تمهيدا لاخلائه	—	٦٠٠
لا يجوز للقاضى المستعجل تكليف الخبير فى دعوى اثبات الحالة سماع شهود أو الاستعانة بآراء الفنيين الا فى حالة الضرورة	—	٦٠٠
تحديد جلسة لسماع ملاحظات الخصوم على تقرير الخبير	—	٦٠٠
جواز ندب محضر لاثبات حالة	—	٦٠١
مصاريف دعوى اثبات الحالة	—	٦٠٢

## الباب الثامن

### الخبرة

حق المحكمة فى ندب خبير أو ثلاثة وما يجب ان يذكر فى		
منطوق حكم الخبير	١٣٥	٦٠٣
الحالات التى يجب فيها على المحكمة ندب خبير والحالات التى يجوز لها ذلك	—	٦٠٤
لا يجوز للمحكمة ان تستعين برأى خبير فى المسائل القانونية	—	٦٠٥
يجب على الخبراء الذين ندبتهم المحكمة ان يشتركوا جميعا فى اداء المأمورية ووضع التقرير	—	٦٠٥

الموضوع	رقم المادة	رقم الصفحة
للمحكمة مطلق السلطة في تعيين الخصم المكلف بدفع الأمانة عدم جواز شطب الدعوى في حالة دفع الأمانة قبل تقديم	—	٦٠٥
الخبير تقريره وخطار الخصوم بذلك	—	٦٠٥
يجوز للمحكمة اعفاء الخصم المعسر من دفع الأمانة	—	٦٠٦
لم تحدد المادة ١٢٥ حدا أدنى للأمانة	—	٦٠٦
احكام النقض	—	٦٠٦
اتفاق الخصوم على اختيار خبير أو ثلاثة وعدم تخطي المحكمة الخبراء المقبولين امامها الا في ظروف خاصة	١٢٦	٦١٠
لا يترتب البطلان على تخطي القاضي خبراء الجدول دون ان ينكر اى سبب في حكمه	—	٦١١
احكام النقض	—	٦١١
ما يترتب على عدم ايداع الخصم الأمانة المكلف ايداعها	١٢٧	٦١٢
احكام النقض	—	٦١٢
اخطار قلم الكتاب الخبير ليطلع على الاوراق	١٢٨	٦١٣
حلف الخبير اليمين امام قاضى الامور الوقتية ومن هم الخبراء الذين يؤدونها	١٣٩	٦١٣, ٦١١
ليس هناك ما يمنع من ان يحلف الخبير اليمين امام المحكمة التى انتدبته	—	٦١٤
البطلان المترتب على عدم حلف الخبير اليمين غير متعلق بالنظام العام	—	٦١٤
احكام النقض	—	٦١٤
طلب الخبير اعفائه من اداء مأموريته وحق المحكمة في الحكم على الخبير الذى لم يؤد مأموريته بالمصاريف والتعويضات	١٤٠	٦١٥
الحالات التى يشترط فيها صدور حكم بتعيين الخبير أو ابداله والحالات التى يكتفى فيها بصدور قرار	—	٦١٥
احكام النقض	—	٦١٥



الموضوع	رقم المادة	رقم الصفحة
الحالات التي يجوز فيها رد الخبير	١٤١	٦١٥
الاسباب المنصوص عليها في المادة لم ترد على سبيل الحصر الاجراء الذي تتخذه المحكمة في حالة ما اذا قدم كل من	—	٦١٦
الخصمين طلبا برد الخبير المنتدب في الدعوى	—	٦١٦
كيفية حصول طلب الرد واجراءاته	١٤٢	٦١٧
احكام النقض	—	٦١٧
الحالات التي لا يسقط فيها الحق في طلب الرد	١٤٢	٦١٨
رد الخبير لا يترتب عليه وقف عمله	—	٦١٨
متى يجوز رد الخبير المختار	١٤٤	٦١٨
الحكم في طلب الرد	١٤٥	٦١٩
كيفية مباشرة الخبير لأمره	١٤٦	٦١٩
ما يترتب على عدم دعوة الخبير للخصوم البطلان المنصوص عليه في المادة هو جزاء عدم دعوة	—	٦٢٠
الخبير للخصوم لحضور الاجتماع الاول	—	٦٢٠
احكام النقض	—	٦٢١
يجب على الخبير مباشرة المأمورية في غيبة الخصوم بعد دعوتهم	١٤٧	٦٢٤
سماع الخبير أقوال الخصوم وشهودهم والجزاء الذي توقعه المحكمة على الخصوم لعدم حضورهم امام الخبير أو عدم تقديم المستندات التي طلبها والجزاء الذي توقعه المحكمة على الشهود الذين يرى الخبير		
سماع أقوالهم ويمتنعون عن الحضور	١٤٨	٦٢٥
الاحكام المنظمة لكيفية مباشرة الخبير لعمله لا تنصرف		
الى الخبير الاستشارى	—	٦٢٦
احكام النقض	—	٦٢٦
لا يجوز للوزارات والمصالح الحكومية الامتناع عن اطلاع الخبير على ما لديها من مستندات	١٤٨ مكررا	٦٢٧

الموضوع	رقم المادة	رقم الصفحة
الجزاء الذي يوقع على الموظف الذي يمتنع عن اطلاق الخبير على المستندات	—	٦٢٧
ما يجب ان يشتمل عليه محضر اعمال الخبير اذا لم يحزر الخبير محضرا باعماله فان تقريره يكون باطلا	١٤٩	٦٢٨
—	—	٦٢٨
احكام النقض	—	٦٢٩
تقديم الخبير لتقريره	١٥٠	٦٢٩
خروج الخبير عن المهمة التي رسمتها له المحكمة يجب ابداء الدفع ببطلان تقرير الخبير قبل التكلم في الموضوع والا سقط الحق فيه	—	٦٢٨
—	—	٦٣٠
احكام النقض	—	٦٣٠
ايداع الخبير تقريره واخبار الخصوم بهذا الايداع	١٥١	٦٣٢
الاجراء الذي يتعين على المحكمة اتباعه اذا لم يقم الخبير باخطار الخصوم بايداع تقريره	—	٦٣٢
احكام النقض	—	٦٣٣
جزاء عدم ايداع الخبير تقريره في الميعاد	١٥٢	٦٣٤
هل تسرى الغرامة المنصوص عليها في المادة على الخبراء الحكوميين	—	٦٣٥
احكام النقض	—	٦٣٦
حق المحكمة في استدعاء الخبير لمناقشته	١٥٣	٦٣٦
احكام النقض	—	٦٣٧
حق المحكمة في اعادة الامورية للخبير	١٥٤	٦٣٧
احكام النقض	—	٦٣٨
حق المحكمة في تعيين خبير لابداء رايه مشافهة بالجلسة	٥٥	٦٣٩
رأي الخبير لا يقيد المحكمة	١٥٦	٦٣٩
للمحكمة ان تسلك ازاء تقرير الخبير احد سبعة مسالك لا يصح الاحتجاج بتقرير الخبير على من لم يكن خصما في	—	٦٤٠

الموضوع	رقم المادة	رقم الصفحة
الدعوى التى تدب فيها هذا الخبير هل يجوز للمحكمة ان تستقى بعض معلوماتها من تقرير	—	٦٤٠
خبير باطل	—	٦٤٠
يجوز للخصم تقديم تقرير استشارى	—	٦٤١
احكام النقض	—	٦٤١
تقدير اتعاب الخبير ومصرفاته	١٥٧	٦٤٩
الموحد المقرر لسقوط الاوامر على العرائض لا يسرى على امر تقدير اتعاب الخبير	—	٦٥٠
احكام النقض	—	٦٥٠
كيفية استيفاء الخبير لامر التقدير الصادر باتعابه	١٥٨	٦٥١
تظلم الخبير والخصوم من امر التقدير شرط قبول التظلم من الخصم الذى يجوز تنفيذه امر التقدير عليه	١٥٩	٦٥١
كيف يرفع التظلم واثره ومن يختصم فيه يجوز الطعن فى الحكم الصادر فى التظلم	٦١	٦٥٢
احكام النقض	—	٦٥٢
ما يترتب على الحكم فى التظلم بتخفيض ما قدر للخبير ايضاح فى امور خمسة	١٦٢	٦٥٤
الامر الاول حالة اجراء المضاهاة على الختم فى حالة تعدد الاختام	—	٦٥٤
الامر الثانى حالة الشخص الذى يصم بختم مع انه يوقع كتابة باسمه ويطعن على ختمه بالتزوير	—	٦٥٤
الامر الثالث ان كثيرا من الاحكام تقرر فى احكامها خطأ انها لا تنقيد بالقرائن القضائية	—	٦٥٤



الموضوع	رقم المادة	رقم الصفحة
الامر الرابع حالة البواب الذى يسلم المستأجر ايصالا مزورا بسداد الاجرة	—	٦٥٤
الامر الخامس انه يشترط في وحدة الخصوم ان يكون كل من الخصمين خصما للآخر لا خصما معه	—	٦٥٤
مرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢	—	٦٥٧
بتنظيم الخبرة امام جهات القضاء	—	٦٥٧
خبراء الجدول	—	٦٥٧
تأديب خبراء الجدول	—	٦٥٨
خبراء وزارة العدل	—	٦٥٩
تأديب خبراء وزارة العدل	—	٦٦٢
خبراء مصلحة الطب الشرعى	—	٦٦٣
احكام عامة	—	٦٦٥
احكام متنوعة	—	٦٦٩

رقم الايداع

٨٣ / ٥٣٦٨

الترقيم الدولى ٠ - ٠٠٢٤ - ١٢ - ٩٧٧




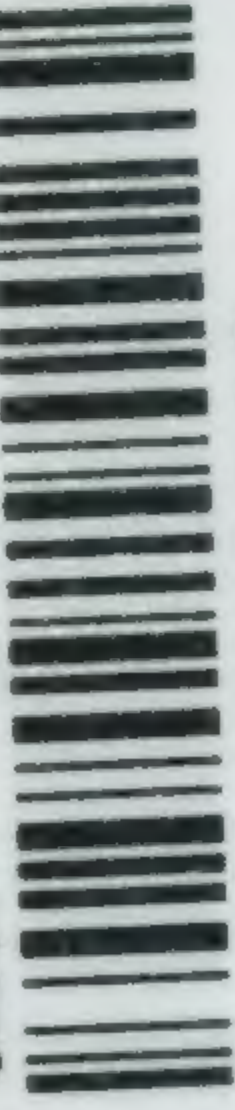




تجليد الفن مرماوى ريمى ١١، ٩ شارع قصر اللؤلؤة بالعنفاضة . القاهرة . قديمونى ٩٠٧٩٢٨



 Bibliotheca Alexandrina



1518612